

المَوْظَاةُ الْأَمْثَلُ

المحشى بحاشية

كشَفُ الْمُعْظَى عَنْ رَحْبِ الْمَوْظَاةِ

للعامة محمد أشفاق الزحزن الكاندهلوى

المجلد الثالث

طبعة مبدية صحفة موزنة

مكتبة البشير

قسم الطباعة والنشر

مطبعة نور محمد كمال القديرة (المسجد)
كراتشي - باكستان

الموطأ للإمام مالك

المحشى بحاشية

كشف المعطى عن رجب الموطأ

للعامة محمد أشفاق الرحمن الكاندهلوى رضى الله

المجلد الثالث

طبعة مبدية صحفة مائنة



قسم الطباعة والنشر

مسسة شروك محمد علي القديرية (الاسم)

كراتشي، باكستان

اسم الكتاب : **الموطأ للأئمّة**

عدد الصفحات : **642**

السعر : **=/750** روبية (۳ محلدات)

الطبعة الأولى : **۱۴۳۲ھ / ۲۰۱۱ء**

اسم الناشر : **مکتبۃ البشّری**

جمعية شتودھری محمد علی الخیریة (المسجلة)

Z-3، اوورسیز بنگلوز، جلستان جوھر، کراتشي. پاکستان

الهاتف : **+92-21-34541739, +92-21-37740738**

الفاکس : **+92-21-34023113**

الموقع على الإنترنت : **www.maktaba-tul-bushra.com.pk**

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

يطلب من : **مکتبۃ البشّری**، کراتشي. پاکستان **+92-321-2196170**

مکتبۃ الحرمین، اردو بازار، لاہور. **+92-321-4399313**

المصباح، ۱۶- اردو بازار، لاہور. **+92-42-7124656, 7223210**

بک لینڈ، سٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی. **+92-51-5773341, 5557926**

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار، پشاور. **+92-91-2567539**

مکتبۃ رشیدیة، سرکی روڈ، کوئٹہ. **+92-333-7825484**

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ النِّكَاحِ

مَا جَاءَ فِي الْخِطْبَةِ

١٠٧٠ - **مَالِك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ.

١٠٧١ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ.

قال يحيى: قَالَ مَالِك: وَتَفْسِيرُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - فِيمَا نَرَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: "لَا يَخْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ": أَنَّ يَخْطُبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَتَرُكْنَ إِلَيْهِ وَيَتَفَقَّانِ عَلَى صَدَاقٍ وَاحِدٍ مَعْلُومٍ، وَقَدْ تَرَاضَيَا فَهِيَ تَشْتَرِطُ عَلَيْهِ لِنَفْسِهَا، فَنِلْتَ الَّتِي نَهَى أَنْ يَخْطُبَهَا الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، وَلَمْ يَعْزِ بِذَلِكَ إِذَا خَطَبَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ فَلَمْ يُوَافِقْهَا أَمْرُهُ وَلَمْ تَرُكْنَ إِلَيْهِ أَنْ لَا يَخْطُبَهَا أَحَدٌ، فَهَذَا بَابُ فَسَادٍ يَدْخُلُ عَلَى النَّاسِ.

١٠٧٢ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي قَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنُتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ﴾:

(البقرة: ٢٣٥)

لا يخطب أحدكم: برفع الباء، خبر بمعنى النهي، وهو أبلغ من صريح النهي. قال عياض وغيره: المنع إنما هو بعد الركون وإلا فلا؛ لحديث فاطمة بنت قيس حين أحبرت أنه خطبها ثلاثة، فلم ينكر دخول بعضهم على بعض، وذكر الأخ: جرى على الغالب أو للإشارة إلى قطع التنافر.

باب فساد: يريد أن مضرة هذا كانت تعم. **من خطبة:** بحيث لا يكون وعدا صريحا للنكاح.

أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنْ وَفَاةٍ زَوْجِهَا: إِنَّكَ عَلَيَّ لَكَرِيمَةٌ وَإِنِّي فِيكَ لَرَاغِبٌ، وَإِنَّ اللَّهَ لَسَائِقٌ إِلَيْكَ خَيْرًا وَرِزْقًا وَنَحْوَ هَذَا مِنْ الْقَوْلِ.

اسْتِئْذَانُ الْبِكْرِ وَالْأَيِّمِ فِي أَنْفُسِهِمَا

١٠٧٣ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْأَيِّمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا، وَالْبِكْرُ تُسْتَأْذَنُ فِي نَفْسِهَا، وَإِذْنُهَا صُمَاتُهَا.

الأيّم: الأيم: بفتح الهمزة وتشديد التحتية، لغة: من لا زوج له بكرا أو ثيبا، والمعنى اللغوي هو المراد ههنا عند أبي حنيفة، وقال الشافعية: المراد ههنا الثيب؛ لأنه جاء مفسرا في رواية مسلم بقرينة مقابلتها بالبكر، والمعنى عند أبي حنيفة: المرأة البالغة مطلقا أحق بنفسها في كل شيء من عقد أو غيره من وليها، فينعقد نكاح حرة بالغة بلا ولي ومؤمن غير كفوء، غير أن له الاعتراض ههنا، وروى الحسن عنه بطلانه بلا كفوء، وعليه الفتوى.

أحق بنفسها: استدلل الإمام الشافعي بهذا الحديث، وجه الاستدلال: أنه قسم النساء قسمين: ثيبا وإبكرا، ثم خصص الثيب بأنها أحق من وليها مع أنها هي والبكر اجتماعا في ذهنه، فلو أنها كالثيب في ترجح حقها على حق الولي لم يكن لأفراد الثيب معنى، فإن قالوا: قد ورد في رواية بلفظ: **الأيّم أحق بنفسها**، والأيم: هي التي لا زوج لها، قلنا: المراد بالأيّم الثيب؛ لأنه لما ذكر البكر علم أنه أراد الثيب؛ إذ ليس قسم ثالث، والجواب عنه: أن المفهوم ليس بحجة عندنا، ولو سلم فلا يعارض المفهوم المنطوق ولو سلم فنفس نظم باقي الحديث يخالف المفهوم، وهو قوله: والبكر تستأمر في نفسها؛ إذ وجوب الاستئثار على ما يفيد لفظ الخير منافي للإجبار؛ لأنه طلب الأمر أو الإذن، وفائدته الظاهرة ليست إلا ليعلم رضاها أو عدمه، فيعمل على وفقه، هذا هو الظاهر من طلب الاستئذان، فيجب البقاء معه وتقديمه على المفهوم لو عارضه، والحاصل من اللفظ إثبات الأحقية للثيب بنفسها مطلقا ثم أثبت مثله للبكر حيث أثبت حق أن تستأمر، وغاية الأمر أنه نص على أحقية كل من الثيب والبكر بلفظ يخصها، كأنه قال: الثيب أحق بنفسها والبكر أحق بنفسها أيضا، غير أنه أفاد أحقية البكر بإخراجه في ضمن إثبات حق الاستئثار لها، وسببه: أن البكر لا تخطب إلى نفسها عادة بل إلى وليها، بخلاف الثيب، فلما كان الحال أنها أحق بنفسها وخطبتها تقع للولي صرح بإيجاب استئثاره إياها، فلا يقتات عليها بتزويجها قبل أن يظهر رضاها بالمخاطب، والأيم: من لا زوج لها بكرا كان أو ثيبا؛ فإنها صريحة في إثبات الأحقية للبكر، ثم تخصيصها بالاستئذان، وذلك لما قلنا من السبب، وبه تتفق الروايتان، بخلاف ما مشوا عليه فإنه إثبات المعارضة بينهما، وتخصيص المنطوق وهو الأيم لإعمال المفهوم مع أن باقي رواية الثيب ظاهرة في خلاف المفهوم على ما قررناه، فلا يجوز العدول عما ذهبنا في تقرير الحديث، قاله ابن الهمام.

- ١٠٧٤ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهَا أَوْ ذِي الرَّأْيِ مِنْ أَهْلِهَا أَوْ السُّلْطَانِ.
- ١٠٧٥ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَا يُنْكَحَانِ بَنَاتِهِمَا الْأَبْكَارَ وَلَا يَسْتَأْذِنَانِيهِنَّ. قَالَ مَالِك: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي نِكَاحِ الْأَبْكَارِ. قَالَ مَالِك: وَلَيْسَ لِلْبِكْرِ جَوَازٌ فِي مَالِهَا حَتَّى تَدْخُلَ بَيْتَهَا وَيُعْرِفَ مِنْ حَالِهَا.
- ١٠٧٦ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْبِكْرِ يُزَوِّجُهَا أَبُوهَا بِغَيْرِ إِذْنِهَا: إِنَّ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهَا.

لا تنكح المرأة إلخ: قال الترمذي: والعمل في هذا الباب على حديث النبي ﷺ: لا نكاح إلا بولي عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ. منهم عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن عباس وأبو هريرة وغيرهم ﷺ، وهكذا روي عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا: لا نكاح إلا بولي، منهم سعيد بن المسيب والحسن البصري وشريح وإبراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، وهذا يقول سفيان الثوري والأوزاعي ومالك وعبد الله ابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق ﷺ. قال محمد: لا نكاح إلا بولي، فإن تشاجرت هي والولي فالسلطان ولي من لا ولي له، فأما أبو حنيفة، فقال: إذا وضعت نفسها في كفاءة ولم تقصر في نفسها في صداق، فالنكاح جائز، ومن حجته قول عمر في هذا الباب أو ذوي الرأي من أهلها أنه ليس بولي ولو أجاز نكاحه؛ لأنه إنما أراد أن لا تقصر بنفسها فإذا فعلت هي ذلك جاز، وأيضاً قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٠)، فأسند النكاح إليها، فعلم أنه يجوز بإجازتها، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَا تَعْضَلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٢)، فأضاف النكاح إلى النساء، وكذا قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: ٢٣٤) من غير شرط الولي، ويؤيده قوله ﷺ: خطب أم سلمة قالت: لست أحد من أوليائي حاضراً، قال: ليس أحد من أوليائك حاضراً وغائباً إلا **مريضاً**، وقال لابنها عمر بن أبي سلمة وكان صغيراً: قم فزوج رسول الله ﷺ، فتزوج بغير ولي، وإنما أمر ابنها بالتزوج على وجه الملاعبة؛ إذ قد نقل أهل العلم بالتاريخ أنه كان صغيراً، قيل: ابن ست، وبالإجماع لا يصح ولاية مثل ذلك، ولهذا قالت: ليس أحد من أوليائي حاضراً. (ترمذي، وموطأ، ولمعات) **إن ذلك لازم لها:** فلا خيار لها وهو قول مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: إذا زوج المرأة أبوها بغير إذنها، لا يلزمها ذلك، بكراً كانت أو ثيباً؛ لما روى أبو داود عن ابن عباس: أن جارية أنت النبي ﷺ أن أباه زوجها وهي كارهة فخيرها ﷺ.

مَا جَاءَ فِي الصَّدَاقِ وَالْحِجَاءِ

١٠٧٧ - **مَالِك** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي وَهَبْتُ نَفْسِي لَكَ، فَقَامَتْ قِيَامًا طَوِيلًا، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ تُكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا بِإِيَّاهُ؟ فَقَالَ: مَا عِنْدِي إِلَّا إِزَارِي هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أُعْطِيَتْهَا إِيَّاهُ جَلَسَتْ لَا إِزَارَ لَكَ فَالْتَمِسْ شَيْئًا، فَقَالَ: مَا أَجِدُ شَيْئًا قَالَ: فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلْ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْءٌ؟ فَقَالَ: نَعَمْ مَعِيَ سُورَةٌ كَذَا وَسُورَةٌ كَذَا لِسُورٍ سَمَّاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَنْكَحْتَكِهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ.

جاءته امرأة: قال ابن حجر: لم أقف على اسمها، وقول ابن القطاع في الأحكام: إنها حولة بنت حكيم أو أم شريك فباطل، إنما هي اسم الواهبة الوارد في قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَةٌ مُؤْمِنَةٌ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ﴾ (الأحراب: ٥٠) وهي غير المراد ههنا. (المحلى) **وهبت نفسي:** وفي هذا حذف مضاف، تقديره أمر نفسي أو نحوه، وإلا فالحقيقة غير مرادة؛ لأن رقية الحر لا تملك، فكأنها قالت: أتزوجك من غير عوض؟ وفي رواية البخاري فلم يجبها شيئا.

ولو خاتمًا من حديد: قال عياض: "لو" تقييلية، وهم من زعم خلاف ذلك، وفيه أنه لا حد لأقل المهر، وسيأتي بيان الخلاف فيه، وفيه جواز التختيم بالحديد، وهو الأصح عند الشافعية، والحديث الوارد في النهي عنه ضعيف، قاله النووي، وقيل: يكره؛ لأنه من لباس أهل النار. **بما معك من القرآن:** الباء فيه للمقابلة، وهذا مذهب الشافعية، فقالوا: إن لم يكن له شيء يصدقها فتزوجها على سورة القرآن جاز، قالوا: إن كل عمل يستأجر عليه كتعليم القرآن وخياطة وخدمته، يجوز جعلها صداقها، وقال الحنفية: الباء للسببية أي بسبب ما معك من القرآن، فيخلو النكاح عن المهر فيرجع إلى مهر المثل، قال الترمذي: وهو قول أحمد وإسحاق، فالنكاح عندهم جائز، ولها صداق مثلها، قالوا: إن تعليم القرآن ليس بمال، والشارع إنما شرع ابتداء النكاح بالمال؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَبْنُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: ٢٤)، فيجب مهر المثل، وهو قول مالك والليث، وقد يجاب عن الحديث بجعله مختصًا بذلك الرجل، وقد ورد به حديث مرسل أخرجه سعيد بن منصور عن أبي السمان الأزدي قال: زوج رسول الله ﷺ =

١٠٧٨ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَهِيَ جُنُونٌ أَوْ جَذَامٌ أَوْ بَرَصٌ فَمَسَّهَا، فَلَهَا صَدَاقُهَا كَامِلًا وَذَلِكَ لِزَوْجِهَا غُرْمٌ عَلَى وَلِيِّهَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ غُرْمًا عَلَى وَلِيِّهَا لِزَوْجِهَا إِذَا كَانَ وَلِيِّهَا الَّذِي أَنْكَحَهَا هُوَ أَبُوهَا أَوْ أَخُوهَا أَوْ مَنْ يُرَى أَنَّهُ يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهَا، فَأَمَّا إِذَا كَانَ وَلِيُّهَا الَّذِي أَنْكَحَهَا ابْنُ عَمٍّ أَوْ مَوْلَى أَوْ مِنَ الْعَشِيرَةِ مِمَّنْ يُرَى أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ غُرْمٌ، وَتَرُدُّ تِلْكَ الْمَرْأَةُ مَا أَخَذَتْهُ مِنْ صَدَاقِهَا، وَيَتْرُكُ لَهَا قَدْرَ مَا يُسْتَحَلُّ بِهِ.

١٠٧٩ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَةَ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأُمُّهَا بِنْتُ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ كَانَتِ تَحْتَ ابْنِ لِعْبِدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَمَاتَ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا، وَلَمْ يُسَمِّ لَهَا صَدَاقًا، فَابْتَعَتْ أُمُّهَا صَدَاقَهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَيْسَ لَهَا صَدَاقٌ،

= امرأة على سورة القرآن، وقال: لا يكون لأحد بعدك مهرا، كما في "المواهب". (المحلى مختصرا) قلت: اختلفوا في كون المهر المسمى مالا متقوما أو لا، فعندنا: يلزم أن يكون المسمى مالا متقوما، وعند الشافعي: هذا ليس بشرط، ويصح التسمية، سواء كان المسمى مالا أو لم يكن بعد أن يكون مما يجوز أخذ العوض عنه، واحتج بهذا الحديث، ومعلوم أن المسمى وهو السورة من القرآن لا يوصف بالمالية، فدل أن كون التسمية مالا ليس بشرط لصحة التسمية، ولنا: قوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) شرط أن يكون المهر مالا، فما لا يكون مالا لا يكون مهرا، فلا يصح تسميته مهرا، وقوله تعالى: ﴿فَنُصِفْ مَا قَرَضْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٧) أمر بتنصيب المفروض في الطلاق قبل الدخول، فيقتضي كون المفروض محتملا للتنصيب وهو المال، وأما الحديث: فهو في حد الأحاد لا يترك به نص الكتاب مع ما أن ظاهره متروك؛ لأن السورة من القرآن لا تكون مهرا بالإجماع، وليس فيه ذكر تعليم القرآن ولا ما يدل عليه.

وترد تلك المرأة: قال مالك والشافعي وأحمد: يتخير الزوج بالعيوب الخمسة: الجذام، والبرص، والجنون، والرتق، والقرن، وقال أبو حنيفة: لا يفسخ النكاح لعيب. قال محمد في "الآثار": أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم في الرجل يتزوج المرأة بها عيب أو داء: أنها امرأته طلق أو أمسك، ولا يكون في هذا بمنزلة الإماء وأن يردها من عيب، وقال: رأيت لو كان بالرجل عيب كان لها أن ترده، قال محمد: وبهذا نأخذ؛ لأن الطلاق بيد الرجل، فلو وجدته محبوبا كان لها الخيار؛ لأن الطلاق ليس في يدها. (المحلى)

وَلَوْ كَانَ لَهَا صَدَاقٌ لَمْ نُنْسِكُهُ وَلَمْ نَظْلِمِهَا، فَأَبَتْ أُمُّهَا أَنْ تَقْبَلَ ذَلِكَ، فَجَعَلُوا بَيْنَهُمْ زَيْدَ بْنِ ثَابِتٍ، فَقَضَى أَنْ لَا صَدَاقَ لَهَا وَلَهَا الْمِيرَاثُ.

١٠٨٠ - **مَالِكٌ** ^{حكما} أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ فِي خِلَافَتِهِ إِلَى بَعْضِ عُمَّالِهِ: أَنَّ كُلَّ مَا اشْتَرَطَ الْمُتَنَكِّحُ مَنْ كَانَ أَبَا أَوْ غَيْرَهُ مِنْ حَبَاءٍ أَوْ كَرَامَةٍ، فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ إِنْ ابْتِغَتْهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ يُنْكَحُهَا أَبُوهَا وَيَشْتَرِطُ فِي صَدَاقِهَا الْحَبَاءُ يُحِبُّ بِهِ: إِنَّهُ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ يَقَعُ بِهِ النِّكَاحُ فَهُوَ لِابْنَتِهِ إِنْ ابْتِغَتْهُ، وَإِنْ فَارَقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَزَوْجِهَا شَطْرُ الْحَبَاءِ الَّذِي وَقَعَ بِهِ النِّكَاحُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّحْلِ يُزَوِّجُ ابْنُهُ صَغِيرًا لَا مَالَ لَهُ: إِنْ الصَّدَاقَ عَلَى أَبِيهِ إِذَا كَانَ الْغُلَامُ يَوْمَ تَزْوُجَ لَا مَالَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ لِلْغُلَامِ مَالٌ فَالصَّدَاقُ فِي مَالِ الْغُلَامِ، إِلَّا أَنْ يُسَمِّيَ الْأَبُ أَنَّ الصَّدَاقَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ النِّكَاحُ ثَابِتٌ عَلَى الْإِبْنِ إِذَا كَانَ صَغِيرًا وَكَانَ فِي وَلَايَةِ أَبِيهِ.

لا صداق لها إلخ: به قال مالك، وقال أبو حنيفة: لها الصداق كاملا، وعليها العدة ولها الميراث، كما قضى به ابن مسعود، وثبت عن النبي ﷺ كما رواه أبو داود، كذا في "الحاشية". قلت: حديث ابن مسعود أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة وأحمد وأبو داود والترمذي وصححه، والنسائي وابن ماجه والحاكم، وصححه البيهقي عن علقمة: أن قوما أتوا ابن مسعود فقالوا: إن رجلا منا تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقها ولم يحبوها إليه حتى مات، فقال: ما سئلت عن شيء منذ فارقت رسول الله ﷺ أشد من هذه، فأتوا غيرة. فاختلفوا إليه فيها شهرا، ثم قالوا له في آخر ذلك: من نسأل إذا لم نسألك؟ وأنت آخر أصحاب رسول الله ﷺ في هذه البلد، ولا نجد غيرك، فقال: أقول فيها بجهد رأيي، فإن كان صوابا فمن الله وحده لا شريك له وإن كان خطأ فمني، والله ورسوله بريان، أرى أن أجعل لها صداقا كصداق نساائها، لا وكس ولا شطط ولها الميراث، وعليها العدة أربعة أشهر وعشرا، قال: وذلك يسمع ناس من أشجع، فقاموا منهم معقل بن سنان، فقالوا: نشهد أنك قضيت مثل الذي قضى رسول الله ﷺ في امرأة منا يقال لها: بروع بنت واشق، قال: فما رأى عبد الله فرح بشيء ما فرح يومئذ إلا بإسلامه.

في المرأة ينكحها: يعني أن ما اشترط الولي لنفسه يكون كله للمرأة، وبه قال مالك، وعند الشافعي: يفسد به المسمى للمرأة مهر المثل، ولا شيء للولي. (المحلى) **إن الصداق على أبيه:** وقال أبو حنيفة: إن الصداق على الابن، وليس لها أن تطالبه إلا بعد البلوغ، ذكره الشمني. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي طَلَاقِ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا وَهِيَ بِكَرٍّ فَيَغْفِرُ أَبُوهَا عَنْ نِصْفِ الصَّدَاقِ: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لِرُزُوجِهَا مِنْ أَبِيهَا فِيمَا وَضَعَ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿إِلَّا أَنْ يَغْفِرُوا﴾ فَهِنَّ النَّسَاءُ اللَّاتِي ^{حُطَّ} قَدْ دُخِلَ بِهِنَّ ﴿أَوْ يَغْفِرُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ فَهُوَ الْأَبُ فِي ابْنَتِهِ الْبِكْرِ وَالسَّيِّدِ فِي أُمَّتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ وَالَّذِي عَلَيْهِ الْأَمْرُ عِنْدَنَا، وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ (البقرة: ٢٣٧) تَكُونُ تَحْتَ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ فَتُسَلِّمُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا: إِنَّهُ لَا صَدَاقَ لَهَا. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى أَنْ تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ بِأَقْلٍ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ، وَذَلِكَ أَذْنَى مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ.

ما جاء في إرخاء الستور

١٠٨١ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الْمَرْأَةِ إِذَا تَزَوَّجَهَا الرَّجُلُ أَنَّهُ إِذَا أُرْخِيتِ السُّتُورُ، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الصَّدَاقُ.

يعني الخلوة بها في مكان

أو يغفرو: قيل: هو الولي، وبه قال ابن عباس والزهري وغيره، نقله البغوي، وقيل: هو الزوج، فمعنى الآية: إلا أن تغفرو المرأة بترك نصيبها، فيعود جميع الصداق إلى الزوج، أو يغفرو الزوج بترك نصيبه، فيكون لها جميع الصداق، فحيث لا يجوز عفو الولي كما لا يجوز أن يهب شيئاً من مالها، وإليه ذهب أبو حنيفة والشافعي في الجديده، وهو المروي عن علي وابن المسيب ومجاهد وغيرهم. **بأقل من ربع دينار إلخ:** "وذلك أدنى ما يجب فيه القطع عنده" وقال أبو حنيفة: لا مهر أقل من عشرة دراهم، ولا تقطع اليد بأقل من عشرة، قال محمد: وبلغنا ذلك عن علي وابن عمر وعامر وإبراهيم، وقال الشافعي: الصداق لمن من الألمان فما تراضى به الأهلون في الصداق مما له قيمة، فهو جائز.

وجب عليه الصداق: كاملاً وإن لم يقع الوطاء، روي أن عمر قال: ما ذنبهن إن جاء العجز من قبلكم، قال ابن منذر: وهو قول عمر وعلي وزيد بن ثابت وابن عمر وجابر ومعاذ **رضي الله عنهم**، وهو القول القديم للشافعي، قال محمد أخبرنا مالك أخبرنا ابن شهاب عن زيد بن ثابت قال: إذا دخل الرجل بامرأته وأرخيت الستور، فقد وجب الصداق، قال: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة، وقال مالك: إن طلقها بعد ذلك لم يكن لها إلا نصف المهر إلا أن يطول مكثها ويتلذذ منها فيجب الصداق، وروي ابن أبي شيبة عن ابن مسعود: ولها نصف الصداق وإن جلس بين رجليلها، قال الشافعي في "الأم": وروي ابن عباس وشريح أن لا صداق إلا بالمسيس؛ لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٧). (المحلى)

١٠٨٥ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لِلْبَكْرِ سَبْعٌ وَلِلنَّيِّبِ ثَلَاثٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَةٌ غَيْرُ الَّتِي تَزَوَّجَ، فَإِنَّهُ يَقْسِمُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ أَنْ تَمُضِيَ أَيَّامُ الَّتِي تَزَوَّجَ بِالسَّوَاءِ، وَلَا يَحْسِبُ عَلَى الَّتِي تَزَوَّجَ مَا أَقَامَ عِنْدَهَا.

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشُّرُوطِ فِي النِّكَاحِ

١٠٨٦ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ تَشْتَرِطُ عَلَى زَوْجِهَا أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ بِهَا مِنْ بَلَدِهَا، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: يَخْرُجُ بِهَا إِنْ شَاءَ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ الرَّجُلُ لِلْمَرْأَةِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ عُقْدَةِ النِّكَاحِ أَنْ لَا تُنْكَحَ عَلَيْكَ وَلَا تُسَرَّرَ: إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ يَمِينٌ بِطَلَاقٍ أَوْ عِتَاقَةٍ، فَيَجِبُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَيَلْزَمُهُ.

نِكَاحُ الْمُحَلَّلِ وَمَا أَشْبَهَهُ

١٠٨٧ - **مالك** عَنْ الْمِسْوَرِ بْنِ رِفَاعَةَ الْقُرَظِيِّ،

إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِشَيْءٍ: وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَحَدِيثُ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ: إِنَّ أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يَوْفَى بِهَا مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ مَحْمُولٌ عَلَيْهِمْ عَلَى شَرْطٍ لَا يَبْنِي مَقْتَضَى النِّكَاحِ وَيَكُونُ مِنْ مَقَاصِدِهِ كَاشْتِرَاطِ الْعَشْرَةِ بِالْمَعْرُوفِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا، وَيَقْسَمُ هَا كَضَرَهَا، وَمِنْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ أَنْ لَا تَخْرُجَ مِنْ بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ وَلَا تَنْتَشِرَ عَلَيْهِ، وَلَا تَصُومَ نَظْوَعًا إِلَّا بِإِذْنِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، أَمَّا شَرْطُ يَخَالِفُ مَقْتَضَى الْعَقْدِ كَشَرْطِ أَنْ لَا تَقْسِمَ هَا وَلَا تَسْرَى عَلَيْهَا وَلَا يَسَافِرَ هَا، لَا يَجِبُ الْوَفَاءُ بِهِ بَلْ يَكُونُ لَعْوًا، وَصَحَّ النِّكَاحُ بِمِثْلِ الْمَثَلِ، وَقَالَ أَحْمَدُ: يَجِبُ الْوَفَاءُ بِكُلِّ شَرْطٍ، كَذَا ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ بَعْدَ مَا أَخْرَجَ حَدِيثَ ابْنِ عَامِرٍ: الْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنَ الصَّحَابَةِ، مِنْهُمْ عُمَرُ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَشَرَطَ هَا أَنْ لَا يَخْرُجَ مِنْ مَصْرِهَا، فَلَا يَخْرُجُهَا، وَبِهِ يَقُولُ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ. (المحلى)

عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رِفَاعَةَ بِنَ شِمْوَالٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَمِيمَةَ بِنْتَ وَهَبٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثًا، فَتَكَحَّتْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الزُّبَيْرِ فَأَعْتَرَضَ عَنْهَا، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمْسَسَهَا ففَارَقَهَا، فَأَرَادَ رِفَاعَةُ أَنْ يَنْكِحَهَا وَهُوَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَنَهَاةُ عَنْ تَزْوِيجِهَا وَقَالَ: لَا تَحِلُّ لَكَ حَتَّى تَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ.

١٠٨٨ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا سُئِلَتْ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، فَتَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ رَجُلٌ آخَرُ، فَطَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَسَهَا، هَلْ يَصْلُحُ لَزْوُجِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَا حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا.

١٠٨٩ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ الْبَتَّةَ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَهُ رَجُلٌ آخَرُ، فَمَاتَ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسَسَهَا، هَلْ يَحِلُّ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يُرَاجِعَهَا؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: لَا يَحِلُّ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ أَنْ يُرَاجِعَهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُحْلَلِ:

عن الزبيدي: بضم الزاي، وعبد الرحمن بن الزبير - بفتح الزاي - ابن باطا القرظي، والزبير قتل يهوديا في غزوة بني المصطلق، كذا حكاه النووي عن ابن عبد البر. (المحلى) وفي شرح علي القاري لـ "موطأ" كلاهما بفتح الزاي، ولكن يخالفه ما في "التقريب" قال: الزبير بن عبد الرحمن بن الربيع القرظي بضم القاف وبالطاء المدي، مقبول من السادسة وحده بفتح الزاي. **شورال:** [صحح في منهية المصطفى بكسر السين المهملة ويقال بفتحها] بفتح شين معجمة وكسرها وسكون ميم وفتح واو. (شرح لعلي القاري) **فاعترض عنها:** يريد أنه لما اعترض عنها ومنع وطوها فارقها، ويحتمل أن فارقها حين لم ترد البقاء معه على ذلك، ولكن أضاف الفراق إليه لما كان هو الفاعل له.

حتى يذوق عسيلتها: تصغير العسل، كناية عن الجماع، شبه لدته بلذة العسل، وإن لم يترد؛ لأن الإنزال ليس بشرط في المحل، كذا في "الجموع" وغيره. **المحلل:** هو من نكح لتحلل لزواجه الأول، وقد ورد في الحديث: **لعن الله المحلل والمحلل له.** قال الشيخ في "اللمعات": وإنما لعن الأول؛ لأنه نكح على قصد الفراق والنكاح شرع للدوام، وصار كالتيس المستعار على ما وقع في الحديث، ولعن الثاني؛ لأنه صار سببا لنقض هذا النكاح، والمراد إظهار خساستهما؛ لأن الطبع السليم ينفر عن فعلتهما لا حقيقة اللعن، وقيل: المكروه اشترط الزوج بالتحليل في القول لا في النية، بل قد قيل: إنه مأحور بالنية لقصد الإصلاح.

إِنَّهُ لَا يُقِيمُ عَلَى نِكَاحِهِ ذَلِكَ حَتَّى يَسْتَقْبَلَ نِكَاحًا جَدِيدًا، فَإِنْ أَصَابَهَا فَلَهَا مَهْرُهَا.

مَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُ مِنَ النِّسَاءِ

١٠٩٠ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

لَا يُجْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا.

١٠٩١ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يُنْهَى أَنْ

تُنْكَحَ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا، أَوْ عَلَى خَالَتِهَا، وَأَنْ يَطَّأَ الرَّجُلُ وَلِيدَةً وَفِي بَطْنِهَا جَنِينَ لغيره.

مَا لَا يَحْجُوزُ مِنْ نِكَاحِ الرَّجُلِ أُمُّ امْرَأَتِهِ

١٠٩٢ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ

امْرَأَةً، ثُمَّ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يُصَيِّبَهَا، هَلْ تَجِلُّ لَهُ أُمُّهَا؟ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: لَا، الْأُمُّ

مُبْهَمَةٌ لَيْسَ فِيهَا شَرْطٌ وَإِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرِّبَائِبِ.

١٠٩٣ - مَالِكٌ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ اسْتَفْتِيَ وَهُوَ بِالْكُوفَةِ

لا يقيم على نكاحه: وذلك أنه لما كان نكاح الخلل نكاحاً فاسداً لموافاته مقتضى النكاح ومقصوده؛ لأن المقصود

به إباحة الطبع لغير النكاح، فوجب أن يفسخ. **نكاحاً جديداً:** الذي ليس فيه شرط التحليل فإن اشتراط

التحليل لفصد العقد عقد. (الخلل) فإنها يلزم بالعقد الفاسد أيضاً. **لا يجمع إلخ:** والضابطة: أنه

يحرم الجمع بين كل امرأتين بينهما قرابة، لو كان أحدهما ذكراً لحرمت المناكحة بينهما، وذكر العممة والخالة فإنهما

كانتا المسؤول عنهما. **وأن يطأ الرجل وليدة:** وأصله قوله ﷺ في سبايا أوطاس: **لا تطأ حامل حتى تضع ولا**

غير ذات حمل حتى تحيض حيضة: على هذا أهل العلم. (الخلل) **لا الأم مبهم:** يعني ليس فيها شرط فإن وقع

في القرآن: **وَأُمَّهَاتُ بَنَاتِكُمْ** (النساء: ٢٣) من غير شرط، وإما الشرط في الرِّبَائِبِ لقوله سبحانه: **وَأُمَّهَاتُ بَنَاتِكُمْ**

اللاتي في أحصنكم من نسائكم اللاتي أحصنكم من نسائكم (النساء: ٢٣).

استفتي وهو بالكوفة: يريد - والله أعلم - أن عمر بن الخطاب أرسله إلى الكوفة؛ ليعلمهم العلم ويغيي

بينهم، فاستفتي هناك عن هذه القضية في نكاح الأم بعد الابنة إذا لم تكن الابنة مست، فأرخص في ذلك، -

عَنْ نِكَاحِ الْأُمِّ بَعْدَ الْإِثْبَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ الْإِثْبَةُ مُسْتَتْ، فَأَرْحَصَ فِي ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ، فَأُخْبِرَ أَنَّهُ لَيْسَ كَمَا قَالَ، وَإِنَّمَا الشَّرْطُ فِي الرِّبَائِبِ، فَرَجَعَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِلَى الْكُوفَةِ، فَلَمْ يَصِلْ إِلَى مَنْزِلِهِ حَتَّى أَتَى الرَّجُلَ الَّذِي أَفْتَاهُ بِذَلِكَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُفَارِقَ امْرَأَتَهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْمَرْأَةُ ثُمَّ يَنْكِحُ أُمَّهُا فَيُصَيِّبُهَا: إِنَّهَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَيُفَارِقُهَا جَمِيعًا، وَيَحْرُمَانِ عَلَيْهِ أَبَدًا إِذَا كَانَ قَدْ أَصَابَ الْأُمَّ، فَإِنْ لَمْ يُصِبْ الْأُمَّ لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ وَفَارَقَ الْأُمَّ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ الْمَرْأَةَ ثُمَّ يَنْكِحُ أُمَّهُا فَيُصَيِّبُهَا: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ أُمُّهَا أَبَدًا، وَلَا تَحِلُّ لَابْنِهِ وَلَا لِأَبِيهِ، وَلَا تَحِلُّ لَهُ ابْنَتُهَا وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ امْرَأَتُهُ.

وقد قال القاضي أبو إسحاق: وأنا أحسب أن الذي ذهبوا إلى أن أمهات الزوجات مثل الرِّبَائِبِ، إنما ذهبوا إلى قياس بعض ذلك على بعض، من غير أن يكون النص يوجب، يريد أن النص لا يحتمل هذا التأويل، ولا يجوز حمته على ذلك في لغة العرب، فيحصل أن يكون ابن مسعود أفتى في ذلك قياساً على الرِّبَائِبِ، وقوله: "إن عبد الله بن مسعود... قدم المدينة فسأل عن ذلك" يحتمل أن يكون سأل عن ذلك مع اعتقاده صحة ما أفتى به ليعلم من أفتى بموافقة علماء المدينة له أو مخالفتهم إياه، فقد يفعل الإنسان ذلك فيما يعتقد صحته من مسائل الفروع ليعلم ما عند غيره من العلماء في ذلك. ويحتمل أن يكون قد ظهر إليه وجه المسألة، فشك في فتواه عند توجهه إلى المدينة، فسأل عن ذلك غيره ليظهر له حكم المسألة، وكان أهل المدينة لكثرة العلماء بها يرجع إليهم أهل الأفاق في الفتوى.

أن يفارق امرأته يريد تعجيل أمره له بالفراق، وإخياره عما يجب في ذلك، وتقديمه على الوصول إلى منزله، وذلك بحتمل وجهين أحدهما: أن يكون عبد الله بن مسعود... قد ظهر إليه وجه الصواب في خلاف ما أفتى به، فتعجل استدراك الأمر في المستقبل. والثاني: أن يكون عبد الله بن مسعود باقياً على مذهبه غير أن الحكم إنما يجري على رأي الإمام، فلزمه الرجوع إلى قول عمر والأخذ به وحمل الناس عليه. **لا تحل له أمها أبداً**: فإنها أم امرأته فلا تحل له ولا لأمه فإنها منكوحه أبداً ولو من جهة فاسدة، ولا تحل أيضاً انتهاء لكونها ربيبة له عن المرأة المدخولة بها، ويحرم عليه امرأته لذلك أيضاً. قال في "الرسالة": يحرم عليه أمهات المرأة مطلقاً، ولا يحرم عليه باقياً حتى يدخل بالأم، أو بتلدتها بها ينكح أو ملك بمين أو شبهة من نكاح أو ملك. (المختصر)

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الزُّنَا فَلِإِنَّهُ لَا يُحَرَّمُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ فَإِنَّمَا حَرَّمَ مَا كَانَ تَزْوِيجًا وَلَمْ يَذْكُرْ تَحْرِيمَ الزُّنَا، فَكُلُّ تَزْوِيجٍ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْحَلَالِ يُصِيبُ صَاحِبَهُ امْرَأَتَهُ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ التَّزْوِيجِ الْحَلَالِ، فَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ ^(وإن لم يخل) ^(والنساء: ٢٣) وَالَّذِي عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا.

نكاح الرجل أم امرأة قد أصابها على وجه ما يكره

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَزْنِي بِالْمَرْأَةِ فَيُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ فِيهَا: إِنَّهُ يَنْكِحُ ابْنَتَهَا وَيَنْكِحُهَا ابْنُهُ إِنْ شَاءَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ أَصَابَهَا حَرَامًا، وَإِنَّمَا الَّذِي حَرَّمَ اللَّهُ مَا أُصِيبَ بِالْحَلَالِ أَوْ عَلَى وَجْهِ الشُّبْهَةِ بِالنَّكَاحِ. قَالَ مَالِكٌ: وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنْ النِّسَاءِ﴾ قَالَ مَالِكٌ: فَلَوْ أَنَّ رَجُلًا نَكَحَ امْرَأَةً فِي عِدَّتِهَا نِكَاحًا حَلَالًا فَأَصَابَهَا، حُرِّمَتْ عَلَى ابْنِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا، وَذَلِكَ أَنَّ أَبَاهُ نَكَحَهَا عَلَى وَجْهِ الْحَلَالِ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ فِيهِ الْحَدُّ، وَيُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ الَّذِي يُوَلَّدُ فِيهِ بِأَبِيهِ، وَكَمَّا حُرِّمَتْ عَلَى ابْنِهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا حِينَ تَزَوَّجَهَا أَبُوهُ فِي عِدَّتِهَا وَأَصَابَهَا فَكَذَلِكَ يَحْرُمُ عَلَى الْأَبِ ابْنَتَهَا إِذَا هُوَ أَصَابَ أُمَّهَا.

فَأَمَّا الزُّنَا إِنْ: وَهَذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ، أَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ: سَأَلَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَنِ الرَّجُلِ يَتَّبِعُ الْمَرْأَةَ حَرَامًا، ثُمَّ يَنْكِحُ ابْنَتَهَا أَوْ ابْنَتَهُ ثُمَّ يَنْكِحُ أُمَّهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: لَا يَحْرُمُ الْخُرَامُ الْحَلَالُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَالْأَوْزَاعِيُّ: إِنَّ الزُّنَا يَحْرُمُ، وَاسْتَدَلُّ لِدَلِيلِكَ بِمَا رَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ أَبِي هَانِيٍّ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: مَنْ نَكَحَ إِلَى فَرَجِ امْرَأَةٍ لَمْ يَحِلَّ لَهُ أُمَّهَا وَلَا ابْنَتُهَا، وَلَهُ عَنِ مَجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ قَالَا: إِذَا فَجَرَ الرَّجُلُ بِالْمَرْأَةِ فَلَمَّا تَحَلَّى لَهُ وَلَا يَحِلُّ لَهُ شَيْءٌ مِنْ بَنَاتِهَا، وَعَنْ إِبْرَاهِيمَ إِذَا غَمَرَ الرَّجُلُ الْجَارِيَةَ بِشَهْوَةٍ لَمْ يَزُوجْ أُمَّهَا وَلَا ابْنَتَهَا. وَفِي "الْبُخَارِيِّ": وَيُرْوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حُصَيْنٍ، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وَعَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِرَاقِ: أَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ. (الْمُحَلَّى)

وَلَا تَنْكِحُوا إِنْ: أَيُّ وَلَيْسَتْ الْمَرْئِيَّةُ تَنْكِحُ حَقِيقَةً وَلَا شَيْئًا، وَلَكِنَّ النِّكَاحَ فِي الْآيَةِ حَمْلُهُ الشَّيْخَ فَحَرَّمَ الْإِسْلَامُ وَجَمَاعَةُ مِنْ عُلَمَاءِ الْخَفِيَّةِ عَلَى الْوَطْءِ لِإِنَّهُ عِنْدَهُمْ حَقِيقَةٌ فِي الْوَطْءِ.

جَامِعُ مَا لَا يَجُوزُ مِنَ النِّكَاحِ

١٠٩٤ - **مالك** عن نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ نهى عن الشغار، والشغار أن يزوج الرجل ابنته على أن يزوجه الآخر ابنته ليس بينهما صداق.

١٠٩٥ - **مالك** عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه عن عبد الرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية الأنصاري، عن خنساء بنت خدام أن أباهما زوجها وهي ثيب، فكرهت ذلك، فأثت رسول الله ﷺ فرد نكاحه.

١٠٩٦ - **مالك** عن أبي الزبير المكي أن عمر بن الخطاب أتى بنكاح لم يشهد عليه إلا رجل وامرأة، فقال: هذا نكاح السر ولا أجيزه، ولو كنت تقدمت فيه لرجمت.

والشغار أن يزوج إلخ: قال الخطيب وغيره: هذا التفسير من قول مالك بين ذلك ابن مهدي والقاضي فيما أخرجه أحمد، وقال الحافظ: إنه قول نافع بن عبيد الله بن عمر، قلت لنافع: ما الشغار؟ فذكره، وقال الباقي: هو من جملة الحديث، قال الترمذي: الشغار مفسوخ عند بعض أهل العلم ولا يحل وإن جعل لهما صداقاً، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق، وروى عن عطاء بن أبي رباح، قال: يقرآن على نكاحهما ويجعل فيما صدق المثل، وهو قول أهل الكوفة، يعني الإمام أبو حنيفة وغيره، وأثر عطاء هذه أسند ابن أبي شيبة. (الخطي) **ومجمع:** يفتح الميم الأولى والثانية بينهما جيم ساكنة، وروى بزنة الفاعل التجميع. أقول: وكذا أعجمه في "التقريب" على بنية فاعل التجميع بن يزيد بن جارية بالميم. **خدام:** بكسر الخاء وخفة الدال المعجمتين، وكذا في "جامع الأصول"، وضبطه القسطلاني والسيوطي بالذال المهملة، الأنصارية الأوسية، وكذا في "التقريب". (الخطي)

تقدمت فيه لرجمت: بنية المتكلم المعلوم فيهما، يعني لو أعلمت الناس أنه لا يجوز النكاح بشاهد وامرأة حتى تعرفوا لرجمت فيه من فعله بعد تقديمي، وكذا فسره الشافعي في "الأم"، وقد ضبط بعضهم، قلت: والظاهر أن معناه لو تقدمت في هذا الأمر بالمتبع وسبقت بإقامة الحجة على عدم حواره وشهرت ذلك ثم فعلت بعد الإطلاع عليه لرجمت أي أقمت عليك تعزيراً وعقوبة. **تقدمت إلخ:** بصيغة المتكلم، وكذا قوله: "الرجمت" بنية المتكلم، قال محمد: نكاح السر أن يكون بغير كمال الشهادة، فإذا كملت الشهادة برجلين أو رجل وامرأتين فهو نكاح العلانية وإن كانوا أسروه، قال: أخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم أن عمر أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة، قال محمد: وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة. (الخطي)

١٠٩٧ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ طَلِيحَةَ الْأَسَدِيَّةَ كَانَتْ تَحْتَ رُشَيْدِ الثَّقَفِيِّ، فَطَلَّقَهَا فَكَحَّحَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَضَرَبَهَا عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ وَضَرَبَ زَوْجَهَا بِالْمَخْفَقَةِ ^{بالدرة} ضَرْبَاتٍ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ نَكَحَتْ فِي عِدَّتِهَا فَإِنْ كَانَ زَوْجُهَا الَّذِي تَزَوَّجُهَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدْتُ بِقِيَّةِ عِدَّتِهَا مِنْ زَوْجِهَا الْأَوَّلِ، ثُمَّ كَانَ الْآخَرُ خَاطِبًا مِنْ الْخَطَّابِ وَإِنْ كَانَ دَخَلَ بِهَا فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ اعْتَدْتُ بِقِيَّةِ عِدَّتِهَا مِنَ الْأَوَّلِ، ثُمَّ اعْتَدْتُ مِنَ الْآخِرِ، ثُمَّ لَا يَجْتَمِعَانِ أَبَدًا. قَالَ مَالِكٌ: وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: وَلَهَا مَهْرُهَا بِمَا اسْتَحَلَّ مِنْهَا.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَتَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا: أَنَّهَا لَا تَنْكِحُ إِنْ ارْتَابَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا حَتَّى تَسْتَبْرَأَ نَفْسَهَا مِنْ تِلْكَ الرَّيَّةِ إِذَا خَافَتْ الْحَمْلَ.

أي إذا خافت الحمل

وضرب زوجها: لأنه ارتكب ما هي الله عنه في كتابه حيث قال: **ولا تغرموا عقدة النكاح حتى يرفع الكتاب** **أخذه** (المرة: ٢٣٥) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: لَا تَنْكِحُوا حَتَّى تَنْقُضِيَ الْعِدَّةَ، أَخْرَجَهُ ابْنُ جُرَيْرٍ وَابْنُ الْمُبَرِّكِ.

بالمخفقة: بكسر الميم، وسكون الخاء المعجمة، والفاء، والقاف: الدرة. وفي "القاموس": المخفقة! شيء عريض يضرب به، ويقال: تخففته إذا ضربته بشيء عريض كالدرة. (إخلى) **ثم اعتدت إحد**: أما الزوج الثاني فلا عدة له؛ لقوله تعالى: **وَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا** (الأحزاب: ٤٩). (إخلى) **ثم كان الآخر خاطباً**: أي من الخطاب أي ثم كان الزوج الثاني الذي فرق بينه وبينها خاطباً من الخطاب إن شاء أن يخطبها ويعقد عقداً جديداً، وفيه إشارة إلى أنه ليس أحق بها من غيره.

ثم لا يجتمعان أبداً: زحرا له وسياسة في حقهما حزاء سرعة مبادرتهما إليه قبل انقضاء عدتها، وهذا مما تفرد به عمر، وعامة أهل العلم على أنه محل له بعد الخروج عن العدة، قال محمد: وبلغنا أن عمر رجع عن هذا القول إلى قول علي **رضي الله عنه** أخبرنا الحسن بن عمار عن الحكم بن عتيبة عن حماد قال: رجع عمر إلى قول علي **رضي الله عنه** في التي تزوج في عدتها، وذلك أن عمر **رضي الله عنه** قال: إذا دخل بها، فرق بينهما ولم يجتمعا أبداً وأخذ صداقها فجعلها في بيت المال، فقال علي لها: صداقها بما استحل من فرجها فإذا انقضت عدتها من الأول تزوجها الآخر إن شاء، فرجع عمر إلى قول علي **رضي الله عنه** (إخلى)

نكاح الأمة على الحرة

١٠٩٨ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سُئِلَا عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ فَأَرَادَ أَنْ يَنْكِحَ عَلَيْهَا أُمَةً، فَكَرَّهَا أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَهُمَا.

١٠٩٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا تُنْكِحُ الْأُمَةَ عَلَى الْحُرَّةِ إِلَّا أَنْ تَشَاءَ الْحُرَّةُ، فَإِنْ طَاعَتْ الْحُرَّةُ فَلَهَا الثَّلَاثَانِ مِنَ الْقَسَمِ.

قَالَ **مالك**: وَلَا يَنْبَغِي لِحُرٍّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَةً وَهُوَ يَجِدُ طَوْلًا لِحُرَّةٍ، وَلَا يَتَزَوَّجَ أُمَةً إِذَا لَمْ يَجِدْ طَوْلًا لِحُرَّةٍ إِلَّا أَنْ يَخْشَى الْعَنْتَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ وَقَالَ ﴿ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَنْتَ مِنْكُمْ﴾ قَالَ **مالك**: وَالْعَنْتُ هُوَ الزُّنَا.

(النساء: ٢٥)

(النساء: ٢٥)

فكرها أن يجمع بينهما: وبه قال أبو حنيفة وأحمد؛ إنه لا ينكح الأمة على الحرة، ورواه ابن أبي شيبة عن علي وابن مسعود من قولهما والدار قطني عن عائشة مرفوعاً. (المحلى)
إلا أن تشاء الحرة: أي فيستحل نكاح الأمة عليها عند رضاها بها، وهذا القول لما تفرد به ابن المسيب ولم يأخذ به الأئمة، وعزى صاحب "الهداية" إلى مالك ولم يوجد في كتبه. (المحلى)
فإن طاعت: أي رضيت فلها الثلاث؛ فإن للأمة نصف ما للحرة، وروى عبد الرزاق عن علي: إذا نكحت الحرة على الأمة فللهذه الثلاث ولهذه الثلاث. (المحلى)

ولا ينبغي لحرٍ أن يتزوج أمة: يعني يحرم نكاح الأمة على من يملك ما يجعله صداقاً للحرة، وبه قال الشافعي وأحمد مسندلين بالآية الكريمة، يعني إن الله سبحانه وتعالى قال: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٢٥)، فله أن ينكح مما ملكت أيمانكم، ففهم منه أن المستطیع لا يجعل له ذلك، وقال أبو حنيفة: يجوز، والجواب: أن معنى الاستدلال على الأخذ بمفهوم الشرط، وذلك باطل عدناً؛ فإن تخصيص هذه الحالة بالإباحة لا يدل على حظر ما عداها، كقولته تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بَغْوَ﴾ (ال عمران: ١٢٠) لا دلالة فيها على إباحة الأكل عند زوال هذه الحالة.

العنت: هو في الأصل انكسار العظم بعد الجبر مستعار لكل مشقة وضرب، ولا ضرر أعظم من مواجهة الإثم بأعجز القبائح، وقالت الحنفية: إن ذلك بيان الأفضل، والنكاح عند عدم ذلك مكروه. (المحلى)

مَا جَاءَ فِي الرَّجُلِ يَمْلِكُ امْرَأَتَهُ وَقَدْ كَانَتْ تَحْتَهُ فَفَارَقَهَا

١١٠٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ الْأَمَةَ ثَلَاثًا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

١٠٩٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُبُلًا عَنْ رَجُلٍ زَوَّجَ عَبْدًا لَهُ جَارِيَةً، فَطَلَّقَهَا الْعَبْدُ الْبَتَّةَ، ثُمَّ وَهَبَهَا سَيِّدُهَا لَهُ، فَهَلْ تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ الْيَمِينِ؟ فَقَالَا: لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

١١٠١ - **مالك** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ أَمَةٌ مَمْلُوكَةٌ، فَاشْتَرَاهَا وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ: تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ يَمِينِهِ مَا لَمْ يَتَّ طَلَّاقَهَا، فَإِنْ بَتَّ طَلَّاقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ بِمِلْكِ يَمِينِهِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

قَالَ **مالك** فِي الرَّجُلِ يَنْكِحُ الْأَمَةَ فَتَلِدُ مِنْهُ ثُمَّ يَتَّاعُهَا: إِنَّهَا لَا تُكُونُ أُمَّ وَلَدٍ لَهُ بِذَلِكَ الْوَلَدِ الَّذِي وَلَدَتْ مِنْهُ، وَهِيَ لِغَيْرِهِ حَتَّى تَلِدَ مِنْهُ وَهِيَ فِي مِلْكِهِ بَعْدَ اتِّبَاعِهِ إِيَّاهَا. قَالَ **مالك**: وَإِنْ اشْتَرَاهَا وَهِيَ حَامِلٌ مِنْهُ ثُمَّ وَضَعَتْ عِنْدَهُ، كَانَتْ أُمَّ وَلَدِهِ بِذَلِكَ الْحَمْلِ فِيمَا نُرَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

حتى تنكح زوجا غيره: على معنى أنه إذا طلقها ثلاثا، فقد حرم عليه الاستمتاع بها بكل سبب، وعلى كل وجه إلا بعد زوج، وروى عن ابن عباس وطاوس وغيرهما: أنه يحل له يملك اليمين وإن كان طلقها ثلاثا ولم تزوج غيره.

ينكح الأمة فتلد منه: إلى قوله: "إنها لا تكون أم ولد"، وبه قال الشافعي؛ لأن أمومية الولد إنما يثبت لها تبعاً لحرية الولد، وهو ههنا رقيق كذا في "العجالة"، وقال أبو حنيفة كذا ذكر في "الهداية": إن من استولد أمة غيره بنكاح ثم ملكها، صارت أم ولد له.

كانت أم ولده: وحالف الشافعي في ذلك، كما حكاه صاحب "العجالة" عن الرافعي في المحرر، (المغلي).

مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ إِصَابَةِ الْأُخْتَيْنِ بِمِلْكِ

الْيَمِينِ وَالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا

١١٠٢ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سُئِلَ عَنِ الْمَرْأَةِ وَابْتَنَتْهَا مِنْ مِلْكِ الْيَمِينِ ثَوْطًا إِحْدَاهُمَا بَعْدَ الْأُخْرَى، فَقَالَ عُمَرُ: مَا أَحَبُّ أَنْ أُجِيزَهُمَا جَمِيعًا وَنَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ.

وفي نسخة: أحرمهما

١١٠٣ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنْتُ ذُوَيْبٍ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ عَنْ الْأُخْتَيْنِ مِنْ مِلْكِ الْيَمِينِ هَلْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: أَحَلَّتْهُمَا آيَةُ وَحَرَّمَتْهُمَا آيَةُ أُخْرَى، فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَحِبُّ أَنْ أَصْنَعَ ذَلِكَ، قَالَ: فَخَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ فَلَقِيَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَوْ كَانَ لِي مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ

ما أحب أن أجيزهما: مأخوذة من الإجازة، أي ما أحب أن أجيز الجمع بينهما وطبياً. قوله: "ونهاه عن ذلك" أي في عمر المسائل عن الجمع بينهما، والمعنى: أنه لا يبطأ واحدة ما لم يجرم الأخرى بعقوبتها أو يعتق بعضها أو تسليك بعضها أو جميعها. **أحلتهما آية:** قال ابن حبيب: يريد قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ (النساء: ٢٤) حيث عمم ولم يخص أختين ولا غيرهما، وقيل: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأُزْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ (البقرة: ٢٠٥). وقال ابن عبد البر: يريد تحليل الوطي بملك اليمين في غير آية، وقوله: "وحرمتها آية أخرى" يعني قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَحْضُرُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ (النساء: ٢٣) لكونه عاماً من النكاح والجمع بملك اليمين. **فلا أحب إلخ:** أخرجه برأيه بعد ما ذكر التعارض بين الآيتين، كأنه يشير إلى تقديم الحظر على الإباحة، أو إلى أن اشتراك العلة يقتضي كون الحكم في ما نحن فيه مثل الحكم في النكاح، فكما لا يجوز الجمع نكاحاً لا يجوز وطياً بملك اليمين.

فلقي رجلاً: أي علياً، فسأله عن ذلك لما أن جواب عثمان لم يكن شافياً؛ لعدم حزمة بذلك. **من الأمر:** أي الحكومة والخلافة أي لو كانت لي حكومة على الناس بالعقوبة، ثم جئت بأحد فعل ذلك أي الجمع بين الأختين بملك اليمين، واطلعت على ذلك، لجعلته أي فعله ذلك نكالاً - بالفتح - أي باعث عقوبة وعذاب، يعني لأجريت عليه عقوبة زاجرة على مثل ذلك.

ثُمَّ وَجَدْتُ أَحَدًا فَعَلَ ذَلِكَ لِحَقْلَتِهِ نِكَالًا. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَرَأَيْتَ ابْنَ أَبِي طَالِبٍ.
 ١١٠٤ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ مِثْلُ ذَلِكَ: قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَمَةِ تَكُونُ
 عِنْدَ الرَّجُلِ فَيُصِيبُهَا ثُمَّ يُرِيدُ أَنْ يُصِيبَ أُخْتَهَا: إِنَّهَا لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى يُحَرِّمَ عَلَيْهِ فَرَجُ
 أُخْتِهَا بِنِكَاحٍ أَوْ عِتَاقَةٍ أَوْ كِتَابَةٍ أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ يُزَوِّجُهَا عَبْدَهُ أَوْ غَيْرَ عَبْدِهِ.

النَّهْيُ عَنْ أَنْ يُصِيبَ الرَّجُلُ أُمَّةً كَانَتْ لِأَبِيهِ

مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهَبَ لِابْنِهِ جَارِيَةً فَقَالَ: لَا تَمَسَّهَا فَإِنِّي قَدْ كَشَفْتُهَا.
 ١١٠٥ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْمُحَبَّرِ أَنَّهُ قَالَ: وَهَبَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَابْنِهِ
 جَارِيَةً، فَقَالَ: لَا تَقْرُبَهَا فَإِنِّي قَدْ أَرَدْتُهَا فَلَمْ أَبْطَلْهَا.

١١٠٦ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا تَهَشُلٍ بْنَ الْأَسْوَدِ قَالَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: إِنِّي
 رَأَيْتُ جَارِيَةً لِي مُنْكَشِفًا عَنْهَا وَهِيَ فِي الْقَمَرِ، فَجَلَسْتُ مِنْهَا مَجْلِسَ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ،

حتى يحرم عليه إلخ: وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا تحل بالتزويج والكتابة، ويشهد لقوله ما رواه ابن
 أبي شيبة عن علي: لا يبطأ الأخرى حتى يفرجها عن ملكه، وله عن ابن عمر، كذلك روى محمد في "الأنار" عن
 أبي حنيفة عن أبيه عن ابن عمر أنه قال في الأمتين الأخنتين تكونان عند الرجل بطلاً إحداهما: إنه لا يبطأ الأخرى
 حتى يملك فرج أمة وطي غيره، قال: وبه نأخذ وهو قول أبي حنيفة. (المحلى)

فإني قد كشفتها: أي كشفت بعض أعضائها لأجل الوطء، ويحتمل أن يكون الكشف كتابة عن الوطء، اعلم
 أنهم قد اتفقوا على أن من وطئ امرأة يملك حرمت على أبنائه، واختلفوا في المباشرة والمسهة بالشهوة والنظر، فقال
 مالك: القبلة والمسهة يقومان مقام الوطء، والنظر محتمل لثبوت الحرمة كالقبلة ولعدمه كالتفكير، وقال الشافعي: لا
 يثبت حرمة المصاهرة بالنظر بشهوة ولا بالمباشرة بشهوة في أظهر أقواله، وقال أبو حنيفة: ثبت الحرمة بالمسهة
 والنظر إلى فرجها الداخل بشهوة، وعن ابن عمر إذا جامع الرجل المرأة أو قبلها أو لمسها بشهوة أو نظر إلى
 فرجها بشهوة فحرمت على أبيه وابنه وحرمت أمها وابنتها. (المحلى)

لا تقرها: يفتح الراء أي لا نجتمعها. **فلم أبطلها:** بضم السين وكسرها أي لم أتسع لجماعها، وفي رواية:
 فلم أنشط لها بالنون والسين بمعنى الفرج. (المحلى) أقول: وقد وجد في نسخ: فلم أبسط لها.

فَقَالَتْ: إِنِّي حَائِضٌ فَقُمْتُ فَلَمْ أَقْرُبْهَا بَعْدُ، أَفَأَهْبِهَا لِابْنِي يَطَّأَهَا؟ فَهَاهُ الْقَاسِمُ عَنْ ذَلِكَ.
 ١١٠٧ - مَالِكٌ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ أَنَّهُ وَهَبَ
 لِصَاحِبٍ لَهُ جَارِيَةً ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْهَا، فَقَالَ: قَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَهْبِهَا لِابْنِي فَيَفْعَلَ بِهَا كَذَا
 وَكَذَا، فَقَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ: لِمَرْوَانَ كَانَ أَوْرَعَ مِنْكَ وَهَبَ لِابْنِهِ جَارِيَةً ثُمَّ قَالَ: لَا تَقْرُبْهَا؛
 فَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ سَاقَهَا مُنْكَشِفَةً.

النَّهْيُ عَنْ نِكَاحِ إِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَحِلُّ نِكَاحُ أُمَةٍ يَهُودِيَّةٍ وَلَا نَصْرَانِيَّةٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي
 كِتَابِهِ: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُولُوا الْكِتَابِ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾

(المائدة: ٥٠)

فيها: يريد أنه رأى جارية قد انكشف ثوبها عنها، وأن الموجب لذلك أو المعين عليه كونها في القصر، وهذا قد
 وجد منه الانتداذ بالنظر إليها، ومحاولة مجامعتها لها، ومباشرة بعض جسده بحسبها على وجه الاستمتاع منها، ثم
 معه من إتمام الجماع ما أخبرته به من أنها حائض، فقام عنها لذلك، فسأل بعد ذلك القاسم بن محمد هل يجرمها
 ذلك على ابنه؟ فهاه القاسم عن أن يهبها لابنه على وجه إباحة وطه لها، ولم ينه عن أن يهبها له؛ لأن ملك
 ابنه لها جائز، وإنما يجرم عليه الاستمتاع بالوطء خاصة.

أن أهبها لابني: ولم يذكر أنه قد جرى له فيها ما يمنع ذلك كلام محذوف، وذلك: أنه روى أن الأب قد رامها
 فعجز عنها، كذا رواه ابن حبيب عن مطرف عن مالك أنه قال: أردناها فلم نستطعها، وقد همت أن أهبها لابني
 فيصيب منها، فحينئذ قال: قد همت أن أهبها لابني، فيفعل بها كذا وكذا كتابة عن الجماع؛ ولذلك قال له
 عبد الملك لمروان: كان أروع منك؛ إذ قال لابنه في جارية وهب إياها: لا تقرها فإنني قد رأيت ساقها منكشفاً،
 وهذا يشير في حجب محاولة جماعها ومباشرتها ومصاحبتها وغير ذلك من مقدمات الوطء.

لا يحل نكاح أمة يهودية إلخ: وبه قال الشافعي وأحمد وهو المسروى عن مجاهد والحسن ومكحول عند ابن
 أبي شيبة، وقال الإمام أبو حنيفة: يحل نكاح إماء أهل الكتاب ممنسكاً بعموم قوله تعالى: ﴿مَنْ أَحْبَبَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ
 الْحَيَاةِ﴾ (سورة: ٢٤)، وعموم قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُولُوا الْكِتَابِ﴾ (المائدة: ٥٠)، وذلك موقوف على
 كون المراد بالإحصان العفاف دون الحرية، والله أعلم. وحمل قوله: ﴿مَنْ أَحْبَبَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ الْحَيَاةِ﴾ على بيان الأفضلية،
 كما حمل على ذلك الشافعي قوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (الاحق).

فَهُنَّ الْحَرَائِرُ مِنَ الْيَهُودِيَّاتِ وَالنَّصْرَانِيَّاتِ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ فَهُنَّ الْإِمَاءُ الْمُؤْمِنَاتُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا أَحَلَّ اللَّهُ فِيمَا نَرَى نِكَاحَ الْإِمَاءِ الْمُؤْمِنَاتِ وَلَمْ يُحِلِّ نِكَاحَ إِمَاءِ أَهْلِ الْكِتَابِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمَةُ الْيَهُودِيَّةُ وَالنَّصْرَانِيَّةُ تَحِلُّ لِسَيِّدِهَا بِمِلْكِ الْيَمِينِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَحِلُّ وَطْءُ أَمَةٍ مَجُوسِيَّةٍ بِمِلْكِ الْيَمِينِ.

مَا جَاءَ فِي الْإِحْصَانِ

١١٠٨ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ:

وَإِنَّمَا أَحَلَّ اللَّهُ الْخ: يريد أنه قد أباح نكاح الإماء بالإيمان فقال تعالى: ﴿مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ (النساء: ٢٥) فقصر هذا الحكم عليهن دون غيرهن، ويحتمل أيضاً أن يقال: إن قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى تَبْلُغُوا﴾ (البقرة: ٢٢١) عام في الإماء وغيرهن، فأخرج بالتخصيص بعد ما تقدم من إباحة المحصنات من الذين أوتوا الكتاب الفتيات المؤمنات خاصة، ففي تحريم الآية العامة في الإماء اللائي ليست بمؤمنات يمنع نكاحهن، كما بقي نكاح الحرائر المجوسيات والوثنيات على التحريم؛ لأنه لم يبح منهن بالتخصيص إلا المحصنات من الذين أوتوا الكتاب دون المحصنات من غيرهن. وَلَا يَحِلُّ وَطْءُ أَمَةٍ مَجُوسِيَّةٍ: وهو المروي عن الزهري والحسن ومكحول وإبراهيم وأبي سلمة عند ابن أبي شيبة، وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وما في "مسلم" أنهم أصابوا سبأيا أوطاس وكن من مشركات العرب، فما دل على أنها أسلمن وانقضى استراءهن، كذا ذكره الطيبي. (الغلي)

فِي الْإِحْصَانِ: هو لغة: المنع كالحصانة، يقال: مدينة حصينة، أي مانعة صاحبها من الجراحة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَيْكُمْ صَبْرٌ لَكُمْ لَكُمْ تَخَصُّصٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ (الأنبياء: ٨٠) أي تمسككم، وقد جاء في القرآن على وجوه: الحرية والعفاف والإسلام وكونها ذات زوج، وكلها يجمعها المعنى اللغوي وهو المنع، فالحرية مانع عن نفاذ حكم الغير، والعفة عن شهوات النفس، والإسلام عن محذورات الشرع، والزواج عن الخروج وكثير من الأمور، فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَنْصَحُونَ﴾ (البقرة: ١٧٨)، ومن الثاني: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ عَلَى صَدَاقَاتِ﴾ (النساء: ٢٥)، ومن الثالث: ﴿وَإِذَا أَنْصَحْتَ﴾ (النساء: ٢٥) أي أسلمن. ومن الرابع: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْأَسَاءِ﴾ (النساء: ٢٤). هذا ملخص

ما ذكره الإمام الرازي في تفسيره. (الغلي)

الْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ هُنَّ أُولَاتُ الْأَزْوَاجِ، وَيَرْجِعُ ذَلِكَ إِلَى أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الزَّانَا.
 ١١٠٩ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي شِهَابٍ وَبَلَّغُهُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ: إِذَا
 نَكَحَ الْحُرُّ الْأَمَةَ فَمَسَّهَا فَقَدْ أَحْصَنَتْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مَنْ أَدْرَكَتْ كَانَ يَقُولُ
 ذَلِكَ: تُحْصِنُ الْأَمَةُ الْحُرَّ إِذَا نَكَحَهَا فَمَسَّهَا. وَقَالَ مَالِكٌ: يُحْصِنُ الْعَبْدُ الْحُرَّةَ إِذَا
 مَسَّهَا بِنِكَاحٍ، وَلَا تُحْصِنُ الْحُرَّةُ الْعَبْدَ إِلَّا أَنْ يَعْتِقَ وَهُوَ زَوْجُهَا، فَيَمَسُّهَا بَعْدَ عِتْقِهِ،
 فَإِنْ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَعْتِقَ فَلَيْسَ بِمُحْصَنٍ، حَتَّى يَتَزَوَّجَ بَعْدَ عِتْقِهِ وَيَمَسَّ امْرَأَتَهُ. قَالَ
 مَالِكٌ: وَالْأَمَةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْحُرِّ، ثُمَّ فَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ تَعْتِقَ، فَإِنَّهُ لَا يُحْصِنُهَا نِكَاحُهُ
 إِيَّاهَا وَهِيَ أَمَةٌ، حَتَّى تُنْكَحَ بَعْدَ عِتْقِهَا وَيُصْبِيَهَا زَوْجُهَا، فَذَلِكَ إِحْصَانُهَا. قَالَ مَالِكٌ:
 وَالْأَمَةُ إِذَا كَانَتْ تَحْتَ الْحُرِّ، فَتَعْتِقُ وَهِيَ تَحْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُفَارِقَهَا، فَإِنَّهُ يُحْصِنُهَا إِذَا
 عَتَقَتْ وَهِيَ عِنْدَهُ، إِذَا هُوَ أَصَابَهَا بَعْدَ أَنْ تَعْتِقَ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْحُرَّةُ النَّصْرَانِيَّةُ
 وَالْيَهُودِيَّةُ وَالْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ يُحْصِنُ الْحُرُّ الْمُسْلِمُ إِذَا نَكَحَ إِحْدَاهُنَّ فَأَصَابَهَا.

اغحصات من النساء: في قوله تعالى: **فَوَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ** إلاما ملكت أيمانكم؟ **إحصان:** ٢٤.

هن أولات الأزواج: قد قال به جماعة من الصحابة، منهم عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وأبى بن
 مالك وأبو سعيد الخدري **رحمهم الله**، وقال به جماعة من التابعين. وروى عن عطاء وطاوس: أن المراد به جماعة النساء
 إلا من أحل بالتزويج. قال القاضي أبو إسحاق: فنأول قوم من ذكرنا فوطم: أن اغحصات جماعة النساء إلا من
 دخل له بالتزويج. قال: وإنما قالوا بذلك جملة ولم يبنوا به استقصاء التفسير.

فقد أحصنت: أي جعلت الأمة زوجها محصنا إذا مسها، فحده الرحم إن زنى. (الغنى) **إذا نكحها:** يجعله محصنا
 إذا نكحها فوطمها، ولا يحصنه وطؤها بملك اليمين، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: لا تحصنه الوطء بالأمة ولو
 مسكوحا، روى ابن أبي شيبه عن الحسن: لا تحصن الأمة الحر ولا العبد الحر، قال في "الهداية": إحصان الرحم
 أن يكون حرا بالغيا مسلما، قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا ودخل بها، وهما على صفة الإحصان، حتى لو دخل
 بالمسكوحه الكافرة أو المملوكة أو العسية لا يكون محصنا؛ لقوله **فَوَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ** لا تحصن المسلم اليهودية ولا النصرانية ولا الحر
 الأمة ولا الحرمة العبد. (الغنى)، وأما المذكور في الكتاب إلى آخر الباب فموافق لما ذهب إليه الشافعي **رحمهم الله**.

نِكَاحُ الْمُتْعَةِ

١١١٠ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَالْحَسَنِ ابْنَيْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِيهِمَا عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ وَعَنْ أَكْلِ لُحُومِ الْحُمُرِ الْإِنْسِيَّةِ.

١١١١ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: أَنَّ خَوْلَةَ بِنْتَ حَكِيمٍ دَخَلَتْ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَتْ: إِنَّ رَبِيعَةَ بِنَ أُمَيَّةَ اسْتَمْتَعَ بِامْرَأَةٍ مُوَلَّدَةٍ فَحَمَلَتْ مِنْهُ، فَخَرَجَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِرْعَاً يَجُرُّ رِدَاءَهُ فَقَالَ: هَذِهِ الْمُتْعَةُ، وَلَوْ كُنْتُ تَقَدَّمْتُ فِيهَا لَرَجَمْتُ.

نكاح المتعة: قال القاري: صورة نكاح المتعة أن يقول بحضرة الشهود: متعت نفسك بكذا وكذا، ويذكر مدة من الزمان وقدرًا من المال، وذلك لا يصح؛ لما روى مسلم عن إياس بن سلمة بن الأكوع قال: رخص رسول الله ﷺ عام أوطاس في المتعة ثم هي عنها، قال البيهقي: وعام أوطاس وعام الفتح واحد؛ لأنه بعده بيسير، وقال النووي: إنما أبيحت مرتين وحرمت مرتين، فكانت حلالاً قبل خيبر وحرمت يوم خيبر، ثم أبيحت يوم فتح مكة وهو يوم أوطاس، وحرمت بعد ذلك بعد ثلاثة أيام مؤيداً إلى يوم القيامة. **هي عن متعة النساء:** المتعة هو النكاح إلى أجل معين، كان في أول الإسلام ثم نسخ يوم خيبر في السنة السابعة، قال محمد: المتعة مكروهة فلا ينبغي، فقد هي عنها رسول الله ﷺ فيما جاء في غير حديث ولا آيتين، وقول عمر: لو كنت تقدمت فيها لرجمت، إنما يضعه من عمر على التهديد، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وذكر غير واحد أن ابن عباس يتأول إباحتها للمضطر إليها؛ لظول الغربة وقلة الباء، ثم توقف وأمسك عن الفتوى بها.

يوم خيبر: كذا اتفق مالك وسائر أصحاب الزهري، وروى عبد الوهاب الثقفي عن يحيى القطان عن مالك في هذا الحديث فقال: حينئذ، أخرجه النسائي والدارقطني وقالوا: وهم فيه القطان، وزعم ابن عبد البر: ذكر يوم خيبر غلط وقال السهيلي: إنه شيء لا يعرف أحد من أهل السير، وقال ابن عيينة: إن تاريخ خيبر في حديث علي إنما هو في النهي عن لحوم الحمر الإنسية. قال البيهقي: يشبه أنه كما قال، ونعقب هذا كله بأنه بعد اتفاق أصحاب الزهري عنه على ذلك لا ينبغي أن يقال نحو ذلك، وهم حفاظ، ولذا قال القاضي: تحريمها يوم خيبر صحيح بلا شك. **الإنسية:** بكسر أوله وسكون الثاني وفتحهما، ورجحه عياض، قاله النووي. (المحلى)

لرجمت: بصيغة المتكلم المعلوم في كليهما، يعني لو أعلمت الناس قبل ذلك أن المتعة لا تحل، لرجمت من فعل ذلك -

نِكَاحُ الْعَبْدِ

١١١٢ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ بِنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: يَنْكَحُ الْعَبْدُ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ مُخَالَفٌ لِلْمُحَلَّلِ إِنْ أُذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ ثَبَتَ نِكَاحُهُ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ فُرِّقَ بَيْنَهُمَا، وَالْمُحَلَّلُ يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا عَلَى كُلِّ حَالٍ إِذَا أُريدَ بِالنِّكَاحِ التَّحْلِيلُ.

- بعد تقديمي، كذا فسرہ الشافعي في "الأم"، وضيظ بعضهم: لو كنت تقدمت على الخطاب، وكذا قوله: لرحمت بركة المحاطب المجهول، والمعنى: أنك سوغت بالعقوبة لجهلك بالنسخ، والحدود تندري بالشبهة. (المحلى)
ينكح العبد أربع: وهو المروي عن مجاهد وسالم والقاسم، وروى الشافعي والبيهقي عن عمر: ينكح العبد امرأتين ويطلق تطليقتين، وتعتد الأمة حيضتين، فإن لم تكن تحيض فشهريين أو شهر ونصف. وعن الحكم قال: أجمع أصحابه **رحم** على أن المملوك لا يجتمع من النساء فوق اثنين، وبه أخذ أبو حنيفة والشافعي والجمهور، ورواية حل الأربع في الأحرار بقوله تعالى: **﴿أَمْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾** (النساء: ٣١) فإن ملك اليمين إنما يكون في الأحرار. (المحلى) **وهذا أحسن أربع:** لعموم قوله تعالى: **﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْرَى وَلِلَّهِ وَرَاقَةٌ﴾** (النساء: ٣)، وبه قال سالم والقاسم ومجاهد والزهري وداود، وقال ابن وهب: لا يجوز له الزيادة على اثنين كما لا يجوز للحر الزيادة على أربع، وكأنه قاسه على طلاقه، ويتحمل بناء الخلاف على الخلاف في العبد هل هو داخل في عموم الخطاب أم لا؟ وبالثاني قال أبو حنيفة والشافعي وعمر وعلي: إنه لا ينكح أكثر من اثنين. قال أبو عمر: لا أعلم لهم مخالفا من الصحابة.

مخالف للمحلل: يريد أن نكاح العبد ثبت إذا أذن فيه السيد، ونكاح المحلل لا يثبت بوجه، ولا بد من فسخه إذا أريد به التحليل، وذلك أن يقصد به تحليل المطلقة ثلاثا لمن طلقها، وأما من تزوج بغير تحليل ثم طلق أو أقام فليس بمحلل، والفرق بين نكاح العبد أنه يجوز بإجازة السيد، وبين نكاح المحلل فإنه لا يجوز بإجازة محيز: أن نكاح العبد إنما يرد لحق السيد، فإن أجاز له السيد حاز، ونكاح المحلل إنما يرد لحق الله تعالى، فليس لأحد إجازته.

والتحلل يفرق بينهما أربع: يعني إذا عزم أن يطلقها إذا وطئها، يفسد العقد، فلو شرط التطليق فبالطريق الأولى، وهو قول أحمد، وقال الشافعي وأبو يوسف: إذا نكح بشرط أنه إذا وطئ طلق، بطل، ولا يبطل بمجرد العزم بل يكره، وقال أبو حنيفة: لا يبطل مطلقا، بل يكره في صورة الإشراف وبصح، وهو قول للشافعي، وأما العزم فقد يوجب عليه كما ذكروا. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ إِذَا مَلَكَتُهُ امْرَأَتُهُ، أَوْ الزَّوْجُ يَمْلِكُ امْرَأَتَهُ: إِنْ مَلَكَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ يَكُونُ فُسْخًا بِغَيْرِ طَلَاقٍ، وَإِنْ تَرَاجَعَا بِنِكَاحٍ بَعْدَ لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْفُرْقَةُ طَلَاقًا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ إِذَا أَعْتَقَتْهُ امْرَأَتُهُ إِذَا مَلَكَتُهُ، وَهِيَ فِي عِدَّةٍ مِنْهُ، لَمْ يَتَرَاجَعَا إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ.

نِكَاحُ الْمُشْرِكِ إِذَا أَسْلَمَتْ زَوْجَتُهُ قَبْلَهُ

١١١٣ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ نِسَاءَ كُنَّ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُسْلِمْنَ بِأَرْضِيهِنَّ، وَهُنَّ غَيْرُ مُهَاجِرَاتٍ، وَأَزْوَاجُهُنَّ حِينَ أَسْلَمْنَ كُفَّارٌ، مِنْهُنَّ بِنْتُ الْوَلِيدِ بِنْتُ الْمُغِيرَةِ وَكَانَتْ تَحْتَ صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ وَهَرَبَ زَوْجُهَا صَفْوَانُ ابْنُ أُمَيَّةَ مِنَ الْإِسْلَامِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ابْنَ عَمِّهِ وَهَبَ بْنَ عُمَيْرٍ بِرِذَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمَّا لِيَصْفَوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ، وَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْإِسْلَامِ وَأَنْ يَقْدَمَ عَلَيْهِ، فَإِنْ رَضِيَ امْرَأًا قَبْلَهُ وَإِلَّا سَيَرَهُ شَهْرَيْنِ، فَلَمَّا قَدِمَ صَفْوَانُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِرِذَائِهِ،

أُفِرَّهُ فِيهِمَا لِيُرَوِيَ

وهرب زوجها: يريد أنه فرأى لئلا يدخل فيه، ولم يفر من القتل؛ لأنه لو أسلم أمن من القتل، وقد عرف ذلك صفوان وغيره، لكن فراره كان من الإسلام الذي أباه، وعليه قتل حتى أظهر الله تعالى.

فبعث إلخ: يريد أنه أرسل لسكون صفوان بن أمية إلى قوله، وثقته به وقرابته منه ومعرفة ياشقافه، وقرن معه رداؤه؛ ليتحقق بذلك صفوان بن أمية ما ورد عليه به وهب بن عمير من تأمين النبي ﷺ له، ودعائه إياه إلى ما ذكر حسب عادة العرب في ذلك، من أن أمن منهم أحدا أعطاه سوطه أو رداؤه أو شيئا يكون كالشاهد له على التامين، وليشهر به تأمينه له. قوله: "ودعاه إلى الإسلام" بمعنى أن يعرض عليه الإسلام ويبين له شرائعه وأحكامه، فإن رضيه التزمه ودخل فيه وقبله منه، وإن كرهه ذلك "سيرة شهرين" بمعنى: أنه يؤمن فيهما لا يعرض له أحد، وإنما كان ذلك؛ لينمكن فيها من الخروج إلى حيث يأمن من بلاد الشرك وسائر الأمم، وهذا أصل في عقد الصلح بين المشركين والمسلمين مدة معلومة على حسب ما يروونه مصلحة لهم. **والإسيرة شهرين:** يمكنه من السير في الأرض أمنا حيث شاء؛ ليعظر في أحوال المسلمين، فإن شاء أسلم وإن شاء يرجع إلى دار الحرب من غير أن يلحق أحدا ضرر. (المحلى)

ثَادَاة عَلَى رُوُوسِ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ هَذَا وَهَبُ بْنُ عُمَيْرٍ جَاءَنِي بِرَدَائِكَ، وَزَعَمَ أَنَّكَ دَعَوْتَنِي إِلَى الْقُدُومِ عَلَيْكَ، فَإِنْ رَضِيتُ أَمْرًا قَبْلَهُ وَإِلَّا سَيَّرْتَنِي شَهْرَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْزِلْ أَبَا وَهَبٍ! فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ! لَا أَنْزِلُ حَتَّى تُبَيِّنَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلْ لَكَ تَسِيرٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ هَوَازِنَ بِحُنَيْنٍ، فَأَرْسَلَ إِلَى صَفْوَانَ بْنِ أُمَيَّةَ يَسْتَعِيرُهُ أَدَاةً وَسِلَاحًا عِنْدَهُ، فَقَالَ صَفْوَانُ: أَطَوِّعًا أَمْ كَرْهًا؟ فَقَالَ: بَلْ طَوِّعًا، فَأَعَارَهُ الْأَدَاةَ وَالسِّلَاحَ الَّذِي عِنْدَهُ، ثُمَّ رَجَعَ صَفْوَانُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ كَافِرٌ، فَشَهِدَ حُنَيْنًا وَالطَّائِفَ وَهُوَ كَافِرٌ وَأَمْرَأَتُهُ مُسْلِمَةٌ، وَلَمْ يُفَرِّقْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَمْرَأَتِهِ، حَتَّى أَسْلَمَ صَفْوَانُ وَاسْتَقَرَّتْ عِنْدَهُ أَمْرَأَتُهُ بِذَلِكَ النِّكَاحِ.

١١١٤ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ بَيْنَ إِسْلَامِ صَفْوَانَ وَبَيْنَ إِسْلَامِ أَمْرَأَتِهِ لَحْوٌ مِنْ شَهْرٍ.

قَالَ أَبُو شِهَابٍ: وَلَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّ امْرَأَةً هَاجَرَتْ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَزَوَّجَهَا كَافِرٌ مُقِيمٌ

ثَادَاة عَلَى رُوُوسِ النَّاسِ **الح:** يريد أن صفوان بن أمية حين قدومه يادى رسول الله ﷺ على رؤوس الناس، يريد اشتهاؤهم تأمينه والإعلان به، ويحتمل أن يكون مع كفره قد خاف أمرا من النبي ﷺ إن لم يشتهر تأمينه، مع ما علم من وفاء النبي ﷺ وأنه لم يغدر قط. **واسْتَقَرَّتْ عنده:** العمل عند أهل العلم على أن المرأة إذا أسلمت قبل زوجها، ثم أسلم زوجها وهي في العدة: أن زوجها أحق بها ما كانت في العدة، وهو قول مالك بن أنس والأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق. كذا قاله الترمذي. قال محمد: إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الإسلام، لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الإسلام، فإن أسلم فهي امرأته، وإن أبى أن يسلم فرق بينهما، وكانت فرقتها تطليقة بائنة، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي. (المحلى)

لَحْوٌ مِنْ شَهْرٍ: وعند ابن إسحاق: ورد **ﷺ** امرأة صفوان بعد أربعة أشهر، وبين هذا وقول الزهري عون كبير، وعلى تقدير صحته يحمل على أن عدتها لم تنقض؛ لحمل أو غيره، قال في "أفادية"، إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر عرض عليه الإسلام، فإذا أسلم فهي امرأته. وقال محمد: إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الإسلام، لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الإسلام، فإن أسلم فهي امرأته.

بِدَارِ الْكُفْرِ، إِلَّا فُرِّقَتْ هَجْرَتُهَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا، إِلَّا أَنْ يُقَدَّمَ زَوْجُهَا مُهَاجِرًا قَبْلَ أَنْ تُنْقَضِيَ عِدَّتُهَا.

١١١٥ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ أُمَّ حَكِيمِ بِنْتَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ وَكَانَتْ تَحْتَ عِكْرَمَةَ بْنِ أَبِي جَهْلٍ، فَأَسْلَمَتْ يَوْمَ الْفَتْحِ وَهَرَبَ زَوْجُهَا عِكْرَمَةُ بْنُ أَبِي جَهْلٍ مِنَ الْإِسْلَامِ حَتَّى قَدِمَ الْيَمَنَ، فَأَرْتَحَلَتْ أُمُّ حَكِيمٍ حَتَّى قَدِمَتْ عَلَيْهِ بِالْيَمَنِ، فَدَعَتْهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ، وَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَثَبَ إِلَيْهِ فَرِحًا وَمَا عَلَيْهِ رِذَاءٌ، حَتَّى بَايَعَهُ، فَثَبَّتَا عَلَى نِكَاحِهِمَا ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا أَسْلَمَ الرَّجُلُ قَبْلَ امْرَأَتِهِ، وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا إِذَا عُرِضَ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ فَلَمْ تُسَلِّمْ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَارِ﴾ (المتحنة: ١٠).

مَا جَاءَ فِي الْوَلِيمَةِ

١١١٦ - **مَالِك** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ

حَتَّى قَدِمَ الْيَمَنَ إِيح: وَعَنْ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ: وَأَسْتَأْمَتِ أُمُّ حَكِيمٍ لِعِكْرَمَةَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَهُ. وَذَكَرَ مُوسَى بْنُ عَفِيَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ: وَأَسْتَأْذَنَتْهُ فِي طَلَبِ زَوْجِهَا عِكْرَمَةَ، فَأَذِنَ لَهَا وَأَمَنَهُ. "فَأَرْتَحَلَتْ أُمُّ حَكِيمٍ حَتَّى قَدِمَتْ عَلَيْهِ الْيَمَنَ، فَدَعَتْهُ إِلَى الْإِسْلَامِ فَأَسْلَمَ" وَحَسَنُ إِسْلَامِهِ، وَاسْتَشْهَدَ بِالشَّامِ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ عَلَى الصَّحِيحِ، وَأَخْرَجَ ابْنُ مَرْدُوَيْهِ وَالدَّارِ قُطَيْبٍ وَالحَاكِمُ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ: أَنَّ عِكْرَمَةَ لما رَكِبَ الْبَحْرَ أَصَابَهُمْ عَاصِفٌ، فَقَالَ أَصْحَابُ السَّفِينَةِ: اخْلَصُوا فَإِنْ أَهْتَكُم لَا تَغْنِي عَنْكُمْ ههنا، فَقَالَ عِكْرَمَةُ: وَاللَّهِ لَنْ لَمْ يَنْجِي فِي الْبَحْرِ إِلَّا الْإِحْلَاصُ، فَلَا يَنْجِي فِي الْبَرِّ غَيْرُهُ، اللَّهُمَّ إِنْ لَكَ عَلَيَّ عَهْدٌ إِنْ عَافَيْتَنِي مِمَّا أَنَا فِيهِ أَنْ آتِي مُحَمَّدًا حَتَّى أَضَعَ يَدِي فِي يَدِهِ، فَلَا حُدْنَ عَفْوًا كَرِيمًا. **وَمَا عَلَيْهِ رِذَاءٌ**: وَثَبَّتَا وَتَخَضَّرَتْ ﷺ بِإِذْنِهِ (مَعْنَى).

بِعِصَمِ الْكُوفَارِ: الْعِصْمُ: جَمْعُ الْعِصْمَةِ، وَهِيَ مَا يَعْتَصِمُ بِهِ مِنْ عَقْدٍ وَسَبَبٍ، يَعْنِي لَا يَكُونُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُنَّ عِصْمَةٌ وَلَا عِلَاقَةٌ رُوحِيَّةٌ، وَذَكَرَ صَاحِبُ "الرِّسَالَةِ": وَإِنْ أَسْلَمْتَ هِيَ كَانَتْ أَحَقُّ لَهَا إِنْ أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ قِسْمًا مِنْ غَيْرِ طَلَاقٍ، وَإِنْ أَسْلَمَ هُوَ كَانَتْ كِتَابِيَّةً ثَبَّتَ عَلَيْهَا، فَإِنْ كَانَتْ مَحْصِيَّةً فَأَسْلَمْتَ بَعْدَهُ مَكَانَهَا، كَانَا زَوْجَيْنِ، وَإِنْ تَأَخَّرَ ذَلِكَ فَقَدْ بَانَ مِنْهُ. (الْمُحَلَّى).

جاء إلى رسول الله ﷺ وبه أثر صفرة، فسأله رسول الله ﷺ، فأخبره أنه تزوج من الأنصار، فقال له رسول الله ﷺ: كم سقت إليها؟ قال: زنة نواة من ذهب، فقال له رسول الله ﷺ: أولم ولو بشاة.

١١١٧ - مالك عن يحيى بن سعيد أنه قال: لقد بلغني أن رسول الله ﷺ كان يؤلم بالوليمة ما فيها خبز ولا لحم.

يعني يسوءه

أثر صفرة: ظاهر هذا اللفظ أن أثر الصفرة كان يحسده، ويحتمل أن يكون في ثيابه إذا استعمل اللفظ على سبيل الخار والانساع، والصفرة: يحتمل أن تكون صفرة زعفران أو غيره، استعمل على وجه الصبغ للثياب أو الجسد، ويحتمل أن تكون صفرة طيب له لون، قد تطيب به عبد الرحمن، وبقيت من لونه على ثيابه وجسده بقية، وقال ابن سفيان في الصبغ بالزعفران: هذا جائز عند أصحابنا في الثياب دون الجسد، وكره أبو حنيفة والشافعي للرجل أن يصبغ ثيابه وخيته بالزعفران. **زنة نواة:** مقدار بيت چتاكه قوله رويہ ودر عرف ما می باشد. (مسئله) هكذا في الحاشية المطبوعة. قلت: قال الخطابي والأكثر: هي خمسة دراهم، فالنواة اسم لمقدار معروف عندهم، واحتلوا في المراد، قال أحمد بن حنبل: النواة ثلاثة دراهم، وقال بعض المالكية: النواة بالمدينة ربع دينار، وقيل: زنة نواة ثلاثة دراهم وربع، وقيل: المراد نواة النمر، أي وزنها من ذهب، وقال بعضهم: من ذهب، وذلك أكثر من دينارين، ولذا حمل محمد في موطنه على عشرة دراهم، وقال بعد هذا الحديث: وهذا نأخذ، أدنى المهر عشرة دراهم، وقال في الحاشية: لعله حمل النواة على هذا المقدار.

أولم ولو بشاة: ولم يكن الحرج بكم، باشد. وعلم أنت كيك، به ثبت حال عبد الرحمن بن عوف ذاك وقت علي والإمام، كذا في "المصنف"، وهو ظاهر في أن "لو" للترقي من الأدنى إلى الأعلى، قال الشارح في "التهذيب": "لو" هذه ليست إقناعية، وإنما هي للتعليل، أي أن أقلها للمؤسر شاة ولغيرها ما قدر عليه، وقد أو لم النبي ﷺ على صفة بصر وسويق، وعلى بعض نسائه ثخين من شعيرة، رواه البخاري. قال بعض الشافعية: المراد أقل الكمال شاة، وبأي شيء من الطعام أو لم جاز، وقال عياض: أجمعوا على أنه لا حد لأكثرها، وأما أقلها فكذلك، ومهما تيسر جاز. ثم الوليمة سنة أو مستحبة عند الجمهور وليس بواجب، كما ذهب إليه بعض الظاهرية، واحتلوا في وقت الوليمة، أنه قبل الدخول أو بعده؟ فحكى عياض: أن الأصح عند المالكية بعد الدخول، قال الشيخ خليل - وهو ظاهر المذهب -: وقد استحباها بعض الشيوخ قبل البناء، وقال اللخمي: واسع قبله وبعده. وقال ابن يونس: يستحب الإطعام عند النكاح وعند البناء، ثم إنه قال الباجي: المختار منها يوم واحد، قال ابن حبيب: وقد أبيع أكثر من يوم، ويكره استدامته أياما.

١١١٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ فَلْيَأْتِهَا.

١١١٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ، يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْمَسَاكِينُ، وَمَنْ لَمْ يَأْتِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

١١٢٠ - **مالك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: إِنَّ خِيَاطًا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِطَعَامٍ صَنَعَهُ، قَالَ أَنَسٌ: فَذَهَبْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خُبْزًا مِنْ شَعِيرٍ وَمَرَقًا فِيهِ دُبَاءٌ، قَالَ أَنَسٌ: فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُ الدُّبَاءَ مِنْ حَوْلِ الْقَصْعَةِ، فَلَمْ أَزَلْ أُحِبُّ الدُّبَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

فليأتها: والأمر للوجوب عند مالك والشافعية والحنابلة، وللندب عند الحنفية، وحزم للمالكية والحنابلة وجمهور الشافعية بأنه لا يجب إجابة وليمة غير العرس، وقيل: يجب، واختاره السبكي، ثم إنه لا يجب الأكل على الصحيح عند الشافعية لا في العرس ولا غيرها؛ لما في "مسلم": إذا دُعي أحدكم إلى الطعام، فإن شاء طعم وإن شاء ترك. (المحلى) **فقد عصى الله ورسوله:** نص صريح في وجوب إجابة الدعوة، قال ابن الملك: وقوله: "شر الطعام" يقتضي عدم الأكل منه لا عدم الإجابة، فلا ينافي وجوبها، قال الطيبي ما حاصله: إن الإجابة واجبة، فيجب وبأكل شر الطعام، والذي أطلقه الشافعية عدم الوجوب إذا خص الأغنياء، ومعنى الحديث: الإخبار بما يقع من الناس من مراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها، وتخصيصهم بالدعوة وإبثارهم بأطيب الطعام، قال ابن بطال: فإذا ميز الداعي الأغنياء والفقراء، وأطعم كلا على حدة فلا بأس، وهذا فعله ابن عمر رضي الله عنهما (المحلى).

إن خياطًا: أدخل مالك هذا الحديث في باب "ما جاء في الوليمة"، وليس في ظاهر هذا الحديث ما يدل على أن الطعام طعام وليمة ولا غيرها، ولكنه لما احتمل الأمرين وكان من مذهبه أنه يكره لذي الفضل والهيئة الإجابة إلى طعام صنع لغیر سبب، أدخل هذا الحديث في "باب ما جاء في الوليمة"، أما أنه ثبت عنده أنه كان في وليمة، أو لأنه يصح أن يكون طعام وليمة، فإذا احتمل الوجهين لم يجز أن يحتج به على أحدهما، ويحتمل أيضاً: أن يكون قد علم من تعظيم الصحابة له وتركهم يأكله طعامهم. **فقرَّب إليه:** وفي نسخة: ففقرَّب إليه خبز على صيغة المجهول.

جامع النكاح

١١٢١ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدُكُمْ الْمَرْأَةَ أَوْ اشْتَرَى الْجَارِيَةَ، فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَلْيَدْعُ بِالْبَرَكَاتِ، وَإِذَا اشْتَرَى الْبَعِيرَ فَلْيَأْخُذْ بِذُرْوَةِ سَنَامِهِ وَلْيَسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ.

١١٢٢ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ: أَنَّ رَجُلًا خَطَبَ إِلَى رَجُلٍ أُخْتَهُ، فَذَكَرَ أَنَّهَا كَانَتْ أَحْدَثَتْ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَضْرِبَهُ أَوْ كَادَ يَضْرِبُهُ، ثُمَّ قَالَ: مَا لَكَ وَلِلْخَبِيرِ؟

١١٢٣ - **مالك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَا يَقُولَانِ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عِنْدَهُ أَرْبَعُ نِسَوٍ، فَيُطْلَقُ إِحْدَاهُنَّ الْبَتَّةَ: إِنَّهُ يَتَزَوَّجُ إِنْ شَاءَ، وَلَا يَنْتَظِرُ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا.

١١٢٤ - **مالك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ

فَلْيَأْخُذْ بِذُرْوَةِ سَنَامِهِ: بالذال المعجمة وضمها أي أعلى أسنانه، وسام كل شيء أعلاه، أي لياخذ بأعلى علوه، ترجمه: بين باير كه گيره بلندی گوین او را (صحفی) والاستعاذة من الشيطان، إما لأن الإبل من مراكب الشيطان، وإذا سمع الاستعاذة نفرو، وإما أن المراد بالاستعاذة ما في الإبل من الغرور والفخر والخيلاء، فهو استعاذة من شر الأمر الذي يحبه الشيطان. **أَنَّهَا كَانَتْ أَحْدَثَتْ إِيَّاهُ:** أي زنت، قوله: "فضربه" أي حدا أو تعزيرا "أو كاد يضره" لقدفده أخته، وإنما سماح في الجسد على الوجه الثاني؛ لعدم الدعوى. (الخطي)

وَلَا يَنْتَظِرُ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتُهَا: وعليه الشافعي، وروى ابن أبي شيبة عن علي وابن عباس رضي الله عنهما أنه لا يتزوج الخامسة حتى تنقضي عدة التي طلقها، وبه أخذ أبو حنيفة وهو المروي عن ابن المسيب وعبيدة ومجاهد وعطاء وإبراهيم، قال محمد: لا يعجبنا أن يتزوج الخامسة وإن بت طلاق إحداهن حتى تنقضي عدتها، ولا يعجبنا أن يكون ماؤه في رحم خمس نساء حرائر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (الخطي)

أُفْتِيَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ عَامَ قَدَمِ الْمَدِينَةِ بِذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ قَالَ لَهُ: طَلَّقَهَا فِي مَجَالِسَ شَيْءٍ.

١١٢٥ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهِنَّ لَعِبٌ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْعَتَقُ.

١١٢٦ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: أَنَّهُ تَزَوَّجَ بِنْتُ مُحَمَّدٍ بِنَ مُسْلِمَةَ الْأَنْصَارِيَّ، فَكَانَتْ عِنْدَهُ حَتَّى كَبُرَتْ، فَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا فَتَاةً شَابَةً، فَأَثَرُ الشَّابَةِ عَلَيْهَا، فَنَاشَدَتْهُ الطَّلَاقَ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، ثُمَّ أَمَهَلَهَا، حَتَّى إِذَا كَادَتْ تَحِلُّ رَاجِعَهَا، ثُمَّ عَادَ فَأَثَرُ الشَّابَةِ عَلَيْهَا، فَنَاشَدَتْهُ الطَّلَاقَ فَطَلَّقَهَا وَاحِدَةً، ثُمَّ رَاجِعَهَا ثُمَّ عَادَ، فَأَثَرُ الشَّابَةِ عَلَيْهَا، فَنَاشَدَتْهُ الطَّلَاقَ، فَقَالَ: مَا شِئْتَ؟ إِنَّمَا بَقِيتُ وَاحِدَةً، فَإِنْ شِئْتَ اسْتَقَرَّرْتُ عَلَى مَا تَرَيْنَ مِنَ الْأَثَرِ، وَإِنْ شِئْتَ فَارْقُتْكِ؟ قَالَتْ: بَلَى اسْتَقَرُّ عَلَى الْأَثَرِ، فَأَمْسَكَهَا عَلَى ذَلِكَ، وَلَمْ يَرِ رَافِعٌ عَلَيْهِ إِثْمًا حِينَ قَرَّتْ عِنْدَهُ عَلَى الْأَثَرِ.

ثَلَاثٌ لَيْسَ فِيهِنَّ لَعِبٌ إِنْ: فَمَنْ طَلَّقَ أَوْ تَزَوَّجَ أَوْ أَعْتَقَ هَازِلًا، نَفَذَ لَهُ وَعَلَيْهِ، وَبِهِ أَحَدُ الْأُتَمَةِ الثَّلَاثَةِ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ، وَقَالَ الْمَالِكِيُّ: لَا يَصِحُّ نِكَاحُ الْهَازِلِ لِأَنَّ الْفَرْجَ حَرَمٌ، فَلَا يَصِحُّ إِلَّا بَعْدَهُ، وَمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** قَالَا: ثَلَاثٌ لَا لَعِبَ فِيهِنَّ: النِّكَاحُ وَالطَّلَاقُ وَالْعَتَاقُ. (الْمُهَلَّى)

بِنْتُ مُحَمَّدٍ بِنْتُ مُسْلِمَةَ: اسْمُهَا حَوْلَةُ، وَكَانَ أَبُوهَا مُجَاهِدًا مُسْتَحَابَّ الدَّعْوَةِ.

مَا تَرَيْنَ مِنَ الْأَثَرِ إِنْ: يَفْتَحُ الْهَمْرُ وَالْمُثَلَّةُ وَيَكْسِرُ فُسْكُونُ، اسْمٌ مِنْ آثَرٍ يُوَثِّرُهُ إِذَا اخْتَارَهُ. (الْمُهَلَّى) قَوْلُهُ "حِينَ قَرَّتْ عِنْدَهُ عَلَى الْأَثَرِ" لِرُضَايَا بِذَلِكَ، وَهُوَ حَقٌّ لَهَا فَلَهَا إِسْقَاطُهُ. قَالَ أَبُو عَمْرٍ: زَادَ مَعْمَرُ بْنُ الزَّهْرِيِّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ كَانَتْ تَحْتَهُ ابْنَةُ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ، فَكَرِهَ مِنْ أَمْرِهَا إِمَّا كِبَرًا وَغَيْرَهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَطْلُقَهَا، فَقَالَتْ: لَا تَطْلُقْنِي وَأَقْسِمُ لِي مَا شِئْتَ، فَحَرَّتِ الْمَسَةَ بِذَلِكَ وَتَرَلَّتْ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** **أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَعْضِهَا** (النِّسَاءُ: ١٢٨).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الطَّلَاقِ

مَا جَاءَ فِي الْبَتَّةِ

١١٢٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي مِائَةَ تَطْلِيقَةٍ، فَمَاذَا تَرَى عَلَيَّ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: طَلَّقْتُ مِنْكَ ثَلَاثَ وَسَبْعٍ وَتِسْعُونَ ^{بِسْمِ اللَّهِ} اتَّخَذَتْ بِهَا آيَاتِ اللَّهِ هُرُوًّا.

١١٢٨ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ فَقَالَ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَتِي ثَمَانِي تَطْلِيقَاتٍ، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: فَمَاذَا قِيلَ لَكَ؟ قَالَ: قِيلَ لِي: إِنَّهَا قَدْ بَاءَتْ مِنِّي، فَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: ^{فِي سَبْعَةِ قَالٍ} صَدَقُوا مَنْ طَلَّقَ كَمَا أَمَرَهُ اللَّهُ فَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ لَبَسَ عَلَى نَفْسِهِ لِبَسًا جَعَلْنَا لِبَسَهُ مُلَصَّقًا بِهِ، لَا تَلْبِسُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَتُحْمَلْهُ عَنْكُمْ، هُوَ كَمَا يَقُولُونَ.

كتاب الطلاق: هو لغة: رفع القيد الحسي وهو حل الوثائق، وشرعا: رفع القيد الثابت بالنكاح، فخرج به العتق؛ لأنه قيد ثابت شرعا لكن لم يثبت بالنكاح، وفي مشروعية النكاح مصالح للعباد دنية ودنيوية، وفي الطلاق إكمالها، إذ قد لا يوافق النكاح فيطلب الخلاص منه عند تبين الأخلاق. **في البتة:** يفتح الموحدة والفوقية الشديدة، أي من قيل لها: أنت البتة، ويطلق أيضاً على من أئت بالثلاث، ولذا ذكر حديث ابن عباس وابن مسعود وليس فيهما لفظ البتة. **طلقت إلخ:** يفتح الطاء وضم اللام، وقوله: "اتخذت آيات الله هروا" إشارة إلى ما ذكر بعد قوله تعالى: **﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾** (البقرة: ٢٢٩)، **﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾** (البقرة: ٢٣١)، فالجمع بين الثلاث والتجاوز عنها كلاهما لعب واستهزاء، والجحد والعزيمة أن يطلق واحداً، ولو أراد الثلاث ينبغي أن يفرق، وفيه دليل على وقوع الثلاث إذا طلقها ثلاثاً فما فوقها دفعة، وهو قول الأئمة الأربعة والجمهور. **بأنت مني:** فلا تحل لي إلا بعد زوج. **ومن لبس إلخ:** خلط "على نفسه لبساً" بإسكان الموحدة، خلطاً "جعلنا لبساً ملصقاً به، لا تلبسوا على أنفسكم وتحمله عنكم، هو كما يقولون": إنها بأنت منك.

١١٢٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَالَ: **الْبَتَّةُ مَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا؟** قَالَ أَبُو بَكْرٍ: فَقُلْتُ لَهُ: كَانَ أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ يَجْعَلُهَا وَاحِدَةً، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ: لَوْ كَانَ الطَّلَاقُ أَلْفًا مَا أَبْقَتِ الْبَتَّةُ مِنْهُ شَيْئًا، مَنْ قَالَ: **الْبَتَّةُ فَقَدْ رَمَى الْغَايَةَ الْقَصْوَى.**

١١٣٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ يَقْضِي فِي الَّذِي يُطَلَّقُ امْرَأَتَهُ **الْبَتَّةَ أَهَهَا ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ.** قَالَ **مالك:** وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

مَا جَاءَ فِي الْخَلِيَّةِ وَالْبَرِيَّةِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ

١١٣١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ كُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ مِنَ الْعِرَاقِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَامْرَأَتِهِ: **حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ،** فَكُتِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى عَامِلِيهِ: أَنَّ مَرْءًا أَنْ يُؤَافِنِي بِمَكَّةَ فِي الْمَوْسِمِ، فَبَيْنَمَا عُمَرُ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ إِذْ لَقِيَهِ الرَّجُلُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَقَالَ عُمَرُ: مَنْ أَنْتَ؟

البتة ما يقول إلخ: قال الترمذي: قد اختلف أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم في طلاق "البتة"، فروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه جعل "البتة" واحدة، وروى عن علي رضي الله عنه أنه جعلها ثلاثاً، وقال بعض أهل العلم: فيه لغة الرجل، إن نوى واحدة فواحدة، وإن نوى ثلاثاً فثلاث، وإن نوى تسعين لم يكن إلا بائنة واحدة، هو قول الثوري وأهل الكوفة، وقال مالك بن أنس في "البتة": إن كان قد دخل بها فهي ثلاث تطليقات، وقال الشافعي: إن نوى واحدة فواحدة بملك الرجعة، وإن نوى تسعين فثلاث، وإن نوى ثلاثاً فثلاث.

فقد رمى الغاية القصوى: فلا تحمل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره لأن البتة من البت وهو القطع، فمعناها: قطع جميع العصمة التي بيده، ولم يبق بينه وبين المرأة وصلة منها. **أهها ثلاث تطليقات:** وقضاؤه بذلك بالمدينة مع توفر العلماء لها من غير تكثير عليه دال على حقيقته. قلت: وقد يعارضه حديث رواد أبو داود والترمذي وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنهما أن دكالة طلق زوجته البتة، فحلّقه ﷺ أنه ما أراد إلا واحدة، فردّها إليه، فطلقها الثانية في زمن عمر رضي الله عنه، والثالثة في زمان عثمان رضي الله عنه. **حبلك على غاربك:** حللت سبيلك كما تطلق البعير في الصحراء، ويترك زمامه على غاربه ليرعى كيف شاء، والغارب: ما تقدم من الظهور. (المحلي)

فَقَالَ: أَنَا الَّذِي أَمَرْتُ أَنْ أُجْلِبَ عَلَيْكَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَسَأَلُكَ بِرَبِّ هَذَا الْبَيْتِ مَا أَرَدْتُ بِقَوْلِكَ: حَبْلُكَ عَلَى غَارِبِكَ؟ فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَوْ اسْتَحْلَفْتَنِي فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ مَا صَدَقْتُكَ، أَرَدْتُ بِذَلِكَ الْفِرَاقَ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هُوَ مَا أَرَدْتُ.

١١٣٢ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ كَانَ يَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ عَلَيَّ حَرَامٌ: إِنَّهَا ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

١١٣٣ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ فِي الْخَلِيَّةِ وَالْبَرِيَّةِ: إِنَّهَا ثَلَاثُ تَطْلِيقَاتٍ، كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا.

١١٣٤ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَنَّ رَجُلًا كَانَتْ تَحْتَهُ وَلِيدَةٌ لِقَوْمٍ، فَقَالَ لِأَهْلِهَا: شَأْنُكُمْ بِهَا، فَرَأَى النَّاسُ أَنَّهَا تَطْلِيقَةٌ وَاحِدَةٌ.

هو ما أردت: قال الشافعي في "الأم": وهذا نقول، وفيه دلالة على أن كل كلام أشبه الطلاق لم يحكم به طلاقاً حتى يسأل قائله، فإن أراد الطلاق يكون طلاقاً، ولم يستعمل الأغلّب في الكلام إذا احتمل غير الأغلّب، وحائفت مالك وأتباعه عمر في ذلك، فزعموا أنه يقع بذلك القول ثلاث تطليقات، وأنه لا يسأل عما أراد. (المحلى)

إنها ثلاث تطليقات: وهو المأثور عن عمر رضي الله عنه، رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، وَلِلْمَالِكِيَةِ فِيهِ أَقْوَالٌ، قَالَ عِيَّاضُ: لِلشَّيْخِ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ يَقَعُ بِهِ ثَلَاثٌ، سِوَاهُ كَانَتْ مَدْحُولَةً هَا أَوْ لَا، وَلَكِنْ لَمْ يَرَوْهُ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثٍ قَبْلَ فِي غَيْرِ الْمَدْحُولِ بِهَا خَاصَّةً، وَقَالَ الْحَسَنُ الصَّرِي: سِيقًا، فَإِنْ نَوَى بِهِ طَلَاقًا وَإِنْ نَعَدَّ أَوْ طَهَّرَا، وَقَعَ الْمَوِيُّ؛ لِأَنَّهُ كِلَا مَنِهْمَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ، وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ، فَإِنْ لَمْ يَنْوَ شَيْئًا فَفِيهِ قَوْلَانِ لِلشَّافِعِيِّ، أَحْسَنُهُمَا: أَنَّهُ يَلْزَمُ كِفَاةُ الْيَمِينِ، وَقَالَ الْخَلْفِيُّ: إِنْ نَوَى وَاحِدَةً أَوْ اثْنَيْنِ فَهِيَ وَاحِدَةٌ بَالِغَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْوَ طَلَاقًا فَهِيَ يَمِينٌ، وَيَصِيرُ مَوْلِيًا. (المحلى)

في الخلية والبرية إلخ: وبه أخذ مالك في المدحول بها، وقال الثلاثة الباقية: هذا محمول على ما إذا نوى الثلاث، وإذا لم ينو شيئاً أو نوى واحدة أو اثنتين يقع واحدة بالغة عند أبي حنيفة رضي الله عنه، ورجعي عند الشافعي وأحمد، وقاس هؤلاء "الخلية والبرية" على "البنة"؛ لأنهما في معناها. (المحلى)

شأنكم بها: مرفوع، ويجوز فيه الصب، وقد مر مراراً، يعني: في نواييد بالإيجاز. (مصطفى)

فرأى الناس إلخ: وهو قول الأئمة، ويقع به رجعي عند مالك والشافعي، وبالن عند أبي حنيفة.

١١٣٥ - **مالك** أنه سمع ابن شهاب يقول في الرجل يقول لامرأته: برئت مني وبرئت منك: إنها ثلاث تطليقات بمنزلة البتة.

قال مالك في الرجل يقول لامرأته: أنت خلية أو برية أو بائنة: إنها ثلاث تطليقات للمرأة التي دخل بها، ويدين في التي لم يدخل بها واحدة أراد أم ثلاثاً؟ فإن قال: واحدة، أحلف على ذلك، وكان خاطباً من الخطاب؛ لأنه لا يدخل المرأة التي قد دخل بها زوجها، ولا يبينها ولا يبرئها إلا ثلاث تطليقات، والتي لم يدخل بها ويبينها يخليها ويبرئها الواحدة. قال مالك: وهذا أحسن ما سمعت إلي في ذلك.

ما يبين من التملك

١١٣٦ - **مالك** أنه بلغه أن رجلاً جاء إلى عبد الله بن عمر، فقال: يا أبا عبد الرحمن! إني قد جعلت امرأتي في يدها، فطلقت نفسها، فماذا ترى؟ فقال عبد الله بن عمر: أراها كما قالت، فقال الرجل: لا تفعل يا أبا عبد الرحمن، فقال ابن عمر: أنا أفعل أنت فعلته.

١١٣٧ - **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا ملك الرجل امرأته أمرها، فالقضاء ما قضت به، إلا أن ينكر عليها ويقول: لم أرد إلا واحدة، فيحلف على ذلك، ويكون أملك بها ما كانت في عدها.

من واحدة أو اثنين أو ثلاث
مدة كونهما في عدها

ما يجب فيه تطليقة واحدة من التملك

١١٣٨ - **مالك** عن سعيد بن سليمان بن زيد بن ثابت، عن خارجة بن زيد بن ثابت


ويدين إلخ: أي يصدق ديانة فيما سوى. (أغلى) أملكها: أحل لها من غيره في عدها.

أَنَّهُ أُخْبِرَهُ: أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَأَتَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عَتِيقٍ وَعَيْنَاهُ تَدْمَعَانِ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: مَا شَأْنُكَ؟ فَقَالَ: مَلَكَتُ أَمْرًا بِي أَمْرَهَا فَفَارَقْتَنِي، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: مَا حَمَلَكَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: الْقَدَرُ، فَقَالَ لَهُ زَيْدٌ: ارْجِعْهَا إِنْ شِئْتَ؛ فَإِنَّمَا هِيَ وَاحِدَةٌ، وَأَنْتَ أَمْلِكُ بِهَا.

١١٣٩ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَجُلًا مِنْ ثَقِيفٍ مَلَكَ أَمْرًا لَهَا أَمْرَهَا، فَقَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَسَكَتَ، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ: بِفِيكَ الْحَجَرُ، ثُمَّ قَالَتْ: أَنْتَ الطَّلَاقُ، فَقَالَ: بِفِيكَ الْحَجَرُ، فَاحْتَصَمَا إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَاسْتَحْلَفَهُ مَا مَلَكَهَا إِلَّا وَاحِدَةً، وَرَدَّهَا إِلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَكَانَ الْقَاسِمُ يُعْجِبُهُ هَذَا الْقَضَاءُ، وَيَرَاهُ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي ذَلِكَ، قَالَ مَالِكٌ: هَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ وَأَحَبُّهُ إِلَيَّ.

ما لا يبين من التمليك

١١٤٠ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّهَا خَطَبَتْ عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ قَرِيبَةً بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، فَرَوَّجُوهُ، ثُمَّ إِنَّهُمْ عَتَبُوا

هذا أحسن إلخ: كقول القضاء ما قصت إلا أن يكرها الزوج، "أحسن ما سمعت في" التي يعمل أمرها بيدها أو يملك أمرها وهي المملكة، فلو قالت: طلفت نفسي ثلاثاً، يقول: ما أردت ذلك، بل أردت بتمليكك لك لنفسك طلفة أو طلفتين مثلاً، فالقول له، بخلاف ما لو قال: ما أردت بالتمليك لك شيئاً أبداً، فلا يقل قوله، بل يقع ما أوقعت، هذا في المملكة، وأما الخيرة فإذا اختارت نفسها يقع عنده ثلاث وإن أكرها الزوج، كما سيأتي هذا التفصيل، مذهب مالك كما ذكره ابن أبي زيدة، وعند أبي حنيفة: يقع في "أمرتك بيدك" على ما نوى الزوج، فإن واحدة فواحدة بائنة وإن ثلاثاً فثلاث، وفي "اختاري" يقع واحدة بائنة وإن نوى الزوج ثلاثاً، وعند الشافعي: يقع رجعية في المملكة والخيرة كليهما، وهو قول عمر وابن مسعود  (الغلبي)

عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَقَالُوا: مَا زَوَّجْنَا إِلَّا عَائِشَةَ، فَأُرْسِلَتْ عَائِشَةُ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
لشدة في حلقه
 فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لَهُ، فَجَعَلَ أَمْرَ قَرِيْبَةٍ بِيَدِهَا، فَاخْتَارَتْ زَوْجَهَا، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا.

١١٤١ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ
 زَوَّجَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ غَائِبٌ بِالشَّامِ،
بالصب مفعول ثانٍ له "زوّجت"
 فَلَمَّا قَدِمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ: وَمِثْلِي يُصْنَعُ هَذَا بِهِ وَمِثْلِي يُفْتَاتُ عَلَيْهِ، فَكَلَّمَتْ عَائِشَةَ
 الْمُنْذِرَ بْنِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ الْمُنْذِرُ: فَإِنَّ ذَلِكَ بِيَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: مَا
 كُنْتُ لَأَرُدَّ أَمْرًا قَضَيْتِهِ، فَقَرَّتْ حَفْصَةُ عِنْدَ الْمُنْذِرِ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ طَلَاقًا.
الحيار

١١٤٢ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَأَبَا هُرَيْرَةَ سُئِلَا عَنْ الرَّجُلِ يُمْلِكُ
 امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا، فَتَرُدُّ بِذَلِكَ إِلَيْهِ وَلَا تَقْضِي فِيهِ شَيْئًا، فَقَالَا: لَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ.

١١٤٣ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا مَلَكَ
لأمره رده
 الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ أَمْرَهَا فَلَمْ تُفَارِقْهُ وَقَرَّتْ عِنْدَهُ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَمْلَكَةِ: إِذَا مَلَكَهَا زَوْجُهَا أَمْرَهَا ثُمَّ افْتَرَقَا، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا،
لردها ما ملك
 فَلَيْسَ بِيَدِهَا مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، وَهُوَ لَهَا مَا دَامَا فِي مَجْلِسِهِمَا.

ما زوجنا إلا عائشة: أي إنما وثقنا لفضلها وحسن خلقها، ولما لا ترضى لنا بأذى. **يفتات عليه:** افتات عليه: إذا انفرد برأيه دونه في التصرف فيه، ولما ضمن معنى التغلب عدي بـ"على"، والافتيات افتعال من الفتوت وهو السبق، يقال لكل من أحدث شيئاً في أمرك دولك: افتات عليك فيه، والمعنى: أنه لا ينبغي أن يستبد في أمرهن ولا يؤمر من هو أحق منها بالأمر عليه، أو المعنى: أنه لا يصلح أمرهن بغير إذن. (نهاية واخلج)

ولم يكن ذلك طلاقاً: قال مالك في "الموازية": إنما كان ذلك مثل عائشة لمكافأها من رسول الله ﷺ، أي لأنه إنما يجوز إحالة الخبير بتزويج ابنه أو أخيه أو جده، إذا كان قد فوض لها أموره، فالجواز في إحالة فعلها خصوصية.

الإيلاء

١١٤٤ - **مالك** عن **جعفر بن محمد**، عن **أبيه**، عن **علي بن أبي طالب** أنه كان يقول: إذا ألى الرجل من امرأته لم يقع عليه طلاق وإن مضت الأربعة أشهر حتى يوقف، فإما أن يطلق وإما أن يفي، قال **مالك**: وذلك الأمر عندنا.

عند الحاكم

أي بطأها أو بكفر عن يمينه

الإيلاء: قال عياض في "الإكمال": الإيلاء: الحلف، وأصله: الامتناع من الشيء، يقال: ألى بولي إيلاء، وفي عرف الفقهاء: الحلف على ترك وطء الزوجة أربعة أشهر أو أكثر، فلو قال: لا أفرئك، ولم يقل: والله، لم يكن مولياً، وقد فسره ابن عباس رضي الله عنه قوله تعالى: **﴿لَلَّذِينَ يَقُولُونَ مِنْ بَنَاتِهِ﴾** (البقرة: ٢٣٦) القسم، أخرجه عبد الرزاق وابن المنذر وعبد بن حميد، وفي مصحف أبي بن كعب: للذين يقسمون، أخرجه أبو داود وابن أبي داود في "المصاحف" عن حماد، ثم عند أبي حنيفة وأصحابه والشافعي في الجديد: إذا حلف على ترك قربان زوجته أربعة أشهر يكون مولياً، واشترط مالك أن يكون مضراً بها أو يكون حالة العصب، فإن كان للإصلاح لم يكن مولياً، ووافقه أحمد. وأخرج نحوه عبد الرزاق عن **علي** رضي الله عنه وكذلك أخرج الطبري عن ابن عباس و**علي** و**الحسن** رضي الله عنه، وحنة من أطلق إطلاق قوله تعالى: **﴿لَلَّذِينَ يَقُولُونَ﴾** والتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على أنه لم حلف: أن لا يقرب أقل من أربعة أشهر، لا يكون مولياً، وكذلك أخرجه الطبري وسعيد بن منصور وعبد بن حميد عن ابن عباس قال: كان إيلاء الخاهلية السنة والستين، فوفت الله هم أربعة أشهر وعشراً، فمن كان إيلاؤه أقل فليس بإيلاء، وقال جماعة ومهم **الحسن** وابن أبي ليلى وعطاء: إنه إن حلف أن لا يطأها على يوم فصاعداً ثم لم يطأها، أنه يكون مولياً.

ثم في الإيلاء الشرعي إن جامع زوجته في أربعة أشهر، فبفس عليه إلا كفارة بعتين، وإن مضت أربعة أشهر ولم يفي، جماع ولا بفسان، خلقت طلفة باثة عند الخفية، وبه قال ابن مسعود، أخرجه الطبري عنه و**علي** و**زيد بن ثابت** وغيرهم رضي الله عنه، وقال **سعيد بن المسيب** و**أبو بكر بن عبد الرحمن** وعطاء و**ربيعة** و**مكحول** و**الزهري** والأوراعي: طلفة رجعية، وذهب **مالك** و**الشافعي** و**أحمد** إلى أنه الأول إذا لم يفي ومضت أربعة أشهر، لا يقع تحضي هذه لمدة طلاق، بل يوقف حتى يفي أو يطلق، وكذلك أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق و**الشافعي** عن عثمان، وابن أبي شيبة عن **علي**، و**البحاري** عن ابن عمر، و**سعيد بن منصور** عن عائشة، وابن أبي شيبة عن أبي الدرداء، كذا ذكره بعض الأعلام في شرح "مسند الإمام".

وذلك الأمر عندنا: قال الترمذي: الإيلاء أن يحلف الرجل: أن لا يقرب امرأته أربعة أشهر أو أكثر، واختلف أهل العلم فيه إذا مضت أربعة أشهر، فقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ: إذا مضت أربعة أشهر يوقف، فإما أن يفي، وإما أن يطلق، وهو قول **مالك بن أنس** و**الشافعي** و**أحمد** و**إسحاق** رضي الله عنه، وقال بعض أهل العلم =

١١٤٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: أَيُّمَا رَجُلٍ آلَى مِنْ امْرَأَتِهِ فَإِنَّهُ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ وَقِفَ، حَتَّى يُطَلَّقَ أَوْ يَفِيءَ، وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ حَتَّى يُوقَفَ.

١١٤٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَأَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ....

= من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم: إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة، وهو قول الثوري وأهل الكوفة. قال محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وزيد بن ثابت **رضي الله عنهم** أنهم قالوا: إذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر قبل أن يفيء، فقد بانت بتطليقة بائنة، وهو حاطب من الخطاب، وكانوا لا يرون أن يوقف بعد الأربعة، وقال ابن عباس في تفسير هذه الآية: **وَالَّذِينَ يَأْكُلُونَ مِنْ بُسْمِهَا تُرْشِعْنَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ** (البقرة: ٢٢٦، ٢٢٧) قال: الفيء الجماع في الأربعة، وعزيمة الطلاق: القضاء الأربعة، فإذا مضت بانت بتطليقة ولا يوقف بعدها، وكان عبد الله بن عباس أعلم بتفسير القرآن من غيره، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، كذا في الحاشية المطبوعة. وقال الزرقاني: قوله: "وذلك الأمر عندنا" أي بالمدينة. قال عياض: لا خلاف أنه لا يقع الطلاق قبل الأربعة الأشهر، وأنه يسقط الطلاق إذا حث نفسه قبل تمامها، فإن مضت، فقال الكوفيون: يقع الطلاق، وروي مثله عن مالك، والمشهور عنه وعن أصحابه وهو قول الكافة: إنه لا يقع خطبها حتى يوفقه الحاكم، فيفيء أو يطلق عليه، فتفدي الآية عند الكوفيين: فإن فاءوا فيها، وعند الجمهور: فإن فاءوا بعدها.

أيما رجل إلح: قلت: ويعارضه ما رواه ابن أبي شبة بسند على شرط الشيخين عن ابن عباس وابن عمر **رضي الله عنهم** قالوا: إذا آلى فلم يفيء حتى مضت أربعة أشهر، فهي تطليقة بائنة. وأخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن أبي حاتم والبيهقي عن عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس قالوا: الإبلاء طلقة بائنة إذا مضت أربعة أشهر قبل أن يفيء فهي أحق بنفسها، وأخرج عبد الرزاق والفرغاني وسعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي عن ابن عباس قال: عزيمة الطلاق القضاء أربعة أشهر. وأخرج عبد بن حميد وعبد الرزاق والبيهقي عن ابن مسعود قال: إذا آلى الرجل من امرأته فمضت أربعة أشهر، فهي تطليقة بائنة وتعد بعد ذلك ثلاثة قروء، ويخطبها زوجها في عدتها ولا يخطبها غيره، فإذا انقضت عدتها خطبها زوجها وغيره، كذا في "الدر المنثور"، وفيه آثار أخر مسوطة تدل على أن المسألة تختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم، قال محمد: وكان عبد الله بن عباس **رضي الله عنه** أعلم بتفسير القرآن من غيره، فأشار به إلى ترجيح تفسير ابن عباس وفتواه على فتوى من أفق بالوقف أو بالتطليقة الرجعية.

كَانَا يَقُولَانِ فِي الرَّجُلِ يُؤَلِّي مِنْ امْرَأَتِهِ: إِنَّهَا إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ، فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ وَلَزَوْجُهَا عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ مَا كَانَتْ فِي الْعِدَّةِ.

١١٤٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ يَقْضِي فِي الرَّجُلِ إِذَا أَلَى مِنْ امْرَأَتِهِ: أَنَّهَا إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ فَهِيَ تَطْلِيقَةٌ، وَلَهُ عَلَيْهَا الرَّجْعَةُ مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا. قَالَ **مَالِكٌ**: وَعَلَى ذَلِكَ كَانَ رَأْيُ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ **مَالِكٌ** فِي الرَّجُلِ يُؤَلِّي مِنْ امْرَأَتِهِ، فَيُوقَفُ فَيُطَلَّقُ عِنْدَ انْقِضَاءِ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، ثُمَّ يُرَاجِعُ امْرَأَتَهُ: إِنَّهُ إِنْ لَمْ يُصِبْهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا، فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهَا وَلَا رَجْعَةٌ لَهُ عَلَيْهَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهُ عُذْرٌ مِنْ مَرَضٍ أَوْ سِحْنٍ أَوْ مَا أَشَبَّ ذَلِكَ مِنَ الْعُذْرِ، فَإِنْ ارْتَجَاعَهُ إِيَّاهَا ثَابِتٌ عَلَيْهَا، وَإِنْ مَضَتْ عِدَّتُهَا ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُصِبْهَا حَتَّى تَنْقُضِيَ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ وَقِفَ أَيْضًا، فَإِنْ لَمْ يَقِفْ دَخَلَ عَلَيْهِ الطَّلَاقُ بِالْإِيْلَاءِ الْأَوَّلِ إِذَا مَضَتْ الْأَرْبَعَةُ الْأَشْهُرُ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ؛ لِأَنَّهُ نَكَحَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا، فَلَا عِدَّةَ لَهُ عَلَيْهَا وَلَا رَجْعَةَ.

قَالَ **مَالِكٌ** فِي الرَّجُلِ يُؤَلِّي مِنْ امْرَأَتِهِ، فَيُوقَفُ بَعْدَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَيُطَلَّقُ ثُمَّ يَرْتَجِعُ وَلَا يَمْسُهَا، فَتَنْقُضِي أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا: إِنَّهُ لَا يُوقَفُ وَلَا يَقَعُ عَلَيْهِ طَلَاقٌ،

ما كانت في العدة: وفي نسخة: ما دامت في عِدَّتِهَا. **وعلى ذلك إلخ:** أظهر **مالكٌ ر.ه.** خلافاً للعلماء؛ لما احتاره من التوقيف، وأورد أقوال العلماء في ذلك بخلاف ما اختاره بأن انقضاء الأربعة الأشهر تقع تطلق، وذلك بفتضي أنه كان يعتقد أن الحق في أحد القولين، والله أعلم. **فإن لم يقف إلخ:** الظاهر أنه إما يقع الطلاق بالإيلاء السابق إذا كان الإيلاء مؤبداً، وأما إذا كان مؤقفاً فيحل اليمين فيه بمضي المدة، ولكن لم يتيسر لي الرجوع في تلك الساعة إلى كتب مذهبه، ولكن المذكور في "أغنية" في مذهب أبي حنيفة: أنه إن كان حلف على أربعة أشهر، فقد سقطت اليمين؛ لأنها كانت مؤقتة به، وإن حلف على الأبد، فاليمين باقية، فإن عاد فزوجها، عاد بالإيلاء، فإن وطئها وإلا وقعت بمضي المدة تطلقه أخرى؛ لأن اليمين باقية لإطلاقها. (المحلى) **فلا عدة له:** فإنه لا عدة على غير المدخول بها.

وَأَنَّهُ إِنْ أَصَابَهَا قَبْلُ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا كَانَ أَحَقَّ بِهَا، وَإِنْ مَضَتْ عِدَّتُهَا قَبْلُ أَنْ يُصِيبَهَا فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَيْهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُؤَلِّي مِنْ امْرَأَتِهِ ثُمَّ يُطَلِّقُهَا، فَتَنْقُضِي الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الطَّلَاقِ، قَالَ: هُمَا تَطْلِيقَتَانِ إِنْ هُوَ وَقَفَ وَلَمْ يَفِي، وَإِنْ مَضَتْ عِدَّةُ الطَّلَاقِ قَبْلَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَلَيْسَ الْإِيْلَاءُ بِطَلَاقٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَرْبَعَةَ الْأَشْهُرَ الَّتِي كَانَتْ تُوقَفُ بَعْدَهَا مَضَتْ، وَلَيْسَتْ لَهُ يَوْمِيَّةٌ بِامْرَأَةٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَطَّأَ امْرَأَتَهُ يَوْمًا أَوْ شَهْرًا، ثُمَّ مَكَثَ حَتَّى يَنْقُضِيَ أَكْثَرَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِيْلَاءً، وَإِنَّمَا يُوقَفُ فِي الْإِيْلَاءِ مَنْ حَلَفَ عَلَى أَكْثَرَ مِنَ الْأَرْبَعَةِ الْأَشْهُرِ، فَأَمَّا مَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَطَّأَ امْرَأَتَهُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ أَوْ أَذْنَى مِنْ ذَلِكَ، فَلَا أَرَى عَلَيْهِ إِيْلَاءً؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَاءَ الْأَجَلُ الَّذِي يُوقَفُ عِنْدَهُ خَرَجَ مِنْ يَمِينِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ وَقْفٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ حَلَفَ لَامْرَأَتِهِ أَنْ لَا يَطَّأَهَا حَتَّى تَقْطِعَ وَلَدَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِيْلَاءً. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَلَمْ يَرَهُ إِيْلَاءً.

فليس الإيلاء بطلاق: وهو قول أبي حنيفة والشعبي، قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: إذا ألى الرجل من امرأته ثم طلقها، فالطلاق يهضم الإيلاء، قال أبو حنيفة عن حماد عن الشعبي قال: إذا ألى الرجل من امرأته ثم طلقها، فهما كفرسي رهان إن حاوِزتا الأربعة الأشهر، وهي في شيء من عِدَّةٍ، وقعت تطليقة الإيلاء، قال محمد: فقلت لأي حنيفة: بأي القولين لأخذ؟ قال: بقول عامر الشعبي، قال محمد: وبه نأخذ. (الخطي)

فلا أرى عليه إيلاء: وبه قال الشافعي، وعند أبي حنيفة بتحقيق الإيلاء بالخلف على أنه لا يطأها أربعة أشهر. (الخطي)

فإن ذلك لا يكون إيلاء: وقال الشافعي: إن أراد وقت الطعام وهو مضي الخولين وقد بقي منه أكثر من أربعة أشهر؛ إذ فعل الطعام لا يجتمعه في المدَّة، فهو مولي. قال محمد في "الآثار": أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم: أن رجلاً ولدت امرأته، فقالت لزوجها: لا تقربني حتى أقطم ابني هذا؛ فإني أخشى أن أحمل عليها، فحلف أن لا يقرها حتى تقطعه، قال: فسألت إبراهيم عن ذلك، فقال: أخاف أن يكون إيلاء، وأرجو أن لا يكون إيلاء، قال محمد: فسألت أبا حنيفة فقال: هو إيلاء، قال محمد: وبه نأخذ. (الخطي)

إِيلَاءُ الْعَبْدِ

١١٤٨ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ إِيلَاءِ الْعَبْدِ، فَقَالَ: هُوَ نَحْوُ إِيلَاءِ الْحُرِّ، وَهُوَ عَلَيْهِ وَاجِبٌ، وَإِيلَاءُ الْعَبْدِ شَهْرَانِ.

ظَهَارُ الْحُرِّ

١١٤٩ - **مَالِكٌ** عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَةً إِنَّ هُوَ تَزَوَّجَهَا، فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: إِنَّ رَجُلًا جَعَلَ امْرَأَةً عَلَيْهِ كَظْهَرِ أُمِّهِ إِنَّ هُوَ تَزَوَّجَهَا.....

وإيلاء العبد شهران: وبه أخذ مالك أن مدة الإيلاء تنتصف برق الرجل، وقال أبو حنيفة: مدة الإيلاء تنتصف برق المرأة، وقال الشافعي: الحر والعبد في عدة الإيلاء سواء. (المحلى)

ظهار الحر: وهو بكسر الظاء المعجمة، قول الرجل لامرأته: أنت علي كظهر أمي، وإنما حص الظاهر بذلك دون سائر الأعضاء؛ لأنه محل الركوب غالباً، ولذلك سمي الركوب ظهراً، فشبهت الزوجة بذلك؛ لأنها مركوبة الرجل، فلم أضاف لغير الظاهر كالصبي مثلاً، كان ظهاراً على الأظهر عند الشافعية، واختلف فيما إذا لم يعين الأم كان قال: كظهر أخي مثلاً، فعن الشافعي في القلم لا يكون ظهاراً، بل يختص بالأم كما ورد في القرآن، وكذا في حديث حونة التي ظاهر منها أوس، وقال في الحديث: يكون ظهاراً، وهذا قول الجمهور، لكن اختلفوا فيما لم تحرم على التأيد، فقال الشافعي: لا يكون ظهاراً، وعن مالك: هو ظهار، وعن أحمد: روايتان كالمدحيين، فلو قال: كظهر أي فليس بظهار عند الجمهور، وعن أحمد رواية: أنه ظهار وطرده في كل من تحرم عليه وطؤه حتى في البهيمة، فإنه الحافظ في الفتح، وعند الحنفية: هو تشبيه الزوجة أو جزء منها شائع أو جزء معبر به عن الكل بما لا يخل النظر إليه من الحرمة على التأيد ولو برضاع أو صهرية، ولا فرق بين كون الظاهر أو غيره بما لا يخل النظر إليه، وإنما حص باسم الظهار تعليفاً للظاهرة؛ لأنه كان الأصل في استعاضتهم، وكان الظهار في الجاهلية يحرم النساء، كان أهل الجاهلية يطلقون ثلاثاً: الظهار والإيلاء والطلاق، فأقر الله الطلاق طلاقاً، وحكم في الظهار والإيلاء بما بين في القرآن، وشرطه في المرأة كونها زوجة وفي الرجل كونه من أهل الكفارة، فلا يصح ظهار الدمي كالنسي والمجنون.

إن هو تزوجها: أي علق طلاقها على تزوجه إياها.

إن رجلاً إلح: فقام القاسم تعليق الطلاق على تعليق الظهار في لزوم إجماع ما يسهما من المانع من المرأة.

فَأَمْرُهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِنَّهُ هُوَ تَزَوَّجَهَا أَنْ لَا يَقْرَبَهَا حَتَّى يُكَفِّرَ كَفَّارَةَ الْمُتَظَاهِرِ.

١١٥٠ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ عَنْ رَجُلٍ تَظَاهَرَ مِنْ أَمْرَاتِهِ قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا، فَقَالَا: إِنْ نَكَحَهَا فَلَا يَمَسُّهَا حَتَّى يُكَفِّرَ كَفَّارَةَ الْمُتَظَاهِرِ.

١١٥١ - **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ تَظَاهَرَ مِنْ أَرْبَعَةِ نِسْوَةٍ لَهُ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ. **مَالِكٌ**، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مِثْلَ ذَلِكَ.

قَالَ **مَالِكٌ**: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ **مَالِكٌ**: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ فِي كَفَّارَةِ الْمُتَظَاهِرِ: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا﴾ ^(المجادلة: ٣) ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا﴾ ^(المجادلة: ٤) قَالَ **مَالِكٌ** فِي الرَّجُلِ يَتَظَاهَرُ مِنْ أَمْرَاتِهِ فِي مَجَالِسٍ مُتَفَرِّقَةٍ قَالَ: لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ

لَا بِقَرَبِهَا حَتَّى يَكْفِرَ: وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍ أَنَّهُ يَكُونُ مَظَاهِرًا مِنْهَا إِذَا تَزَوَّجَهَا، وَلَا يَقْرَبُهَا حَتَّى يَكْفِرَ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ لَا يَرَى الظَّهَارَ قَبْلَ النِّكَاحِ شَيْئًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، (الْمُحَلَّى) **لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ**: وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ، وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ وَعَلِيٍّ وَعُطَاءٍ وَطَاوُسٍ، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ يَتَعَدَّدُ الْكَفَّارَةُ بِتَعَدُّدِهَا، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنِ الْحَسَنِ وَالزُّهْرِيِّ وَالثَّوْرِيِّ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدٌ فِي "الْأَنْتَارِ" عَنِ النَّخَعِيِّ. (الْمُحَلَّى) **مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا**: بِالْوِطْءِ وَالِاسْتِمْنَاعِ بِقُبْلَةٍ أَوْ مِبَاشَرَةٍ حَمَلًا لَهُ عَلَى عَمُومِهِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ، وَبَعْضُهُمْ حَمَلَهُ عَلَى الْوِطْءِ. **فِإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا**: إِنَّمَا لَمْ يَذْكُرِ النَّمَاسَ عِنْدَ الْكَفَّارَةِ بِالإِطْعَامِ كَمَا ذَكَرَ عِنْدَ أُخَوِيهِ؛ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ التَّكْفِيرَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ سَوَاءٌ، هَذَا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَفَّارَاتِ فِي وَجُوبِ تَقْدِيمِهَا عَلَى الْمَسَاسِ، وَإِنَّمَا تَرَكَ ذِكْرَهُ عِنْدَ الإِطْعَامِ؛ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ فِي حِلَالِ الإِطْعَامِ لَمْ يَسْتَأْنَفْ كَمَا يَسْتَأْنَفُ الصَّوْمَ إِذَا وَقَعَ فِي حِلَالِهِ. (الْمُحَلَّى)

يَتَظَاهَرُ مِنْ أَمْرَاتِهِ إِخ: وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَوْ ظَاهَرَ مِنْ امْرَأَةٍ وَاحِدَةً قَبْلَ أَنْ يَكْفِرَ، فَإِنْ قَالَهَا مُنْفَصِلَةً أَوْ أَرَادَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ ظَهَارًا آخَرَ، فَعَلِيهِ كَفَّارَاتٌ، وَإِنْ قَالَهَا مُتَتَابِعَةً وَأَرَادَ ظَهَارًا وَاحِدًا عَلَيْهِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ عَلِيٍّ: إِنْ ظَاهَرَ مَرَارًا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ فَكَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِنْ ظَاهَرَ فِي مَقَاعِدَ شَتَّى فَالْإِيمَانُ كَذَلِكَ. (الْمُحَلَّى)

واحدة، فإن تظاهر ثم كفر ثم تظاهر بعد أن يكفر، فعليه الكفارة أيضًا.
 قال مالك: من تظاهر من امرأته ثم مسها قبل أن يكفر أنه ليس عليه إلا كفارة واحدة، ويكف عنها حتى يكفر، وليستغفر الله. قال مالك: وذلك أحسن ما سمعت.
 قال مالك: والظهار من ذوات المحارم من الرضاة والنسب سواء.
 قال مالك: وليس على النساءظهار. قال مالك في قوله تعالى: **وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ** من نسائهم ثم يعودون لما قالوا **﴿﴾** قال: سمعت أن تفسير ذلك أن يتظاهر الرجل من امرأته ثم يجمع على إمساكها وإصابتها، فإن أجمع على إمساكها وإصابتها، فقد وجبت عليه الكفارة، وإن طلقها ولم يجمع بعد تظاهره منها على إمساكها وإصابتها فلا كفارة عليه. قال مالك: فإن تزوجها بعد ذلك لم يمسه حتى يكفر كفارة المظاهر. قال مالك في الرجل يتظاهر من أمته: إنه إن أراد أن يصيبها فعليه كفارة الظهار قبل أن يطأها. قال مالك: لا يدخل على الرجل إيلاء في تظاهره إلا أن يكون مضارًا لا يريد أن يفيء من ظهاره.

وفي نسخة: تظاهره

من الرضاة والنسب سواء: وكذا الظهار، فلو قال: أنت علي كظهر אחי من الرضاة أو أخوه، فهو مظاهر، وهو مذهب أبي حنيفة، وعن الحسن والشعبي والزهري والأوزاعي والثوري نحوه، وقال الشافعي: لا يكون الظهار إلا بالأم وحدها، وهو قول قتادة والشعبي؛ لأنه تشبيه من نحل من لحم، فهم شاملون من حرمت بالرضا، (المحلى) **والذين يظاهرون** ترتيب: وآتاكم ظهاري كمنه الزمان خوفاً، بعد إزال عمومي كمنه در آنچه گفتند، یعنی مخالفت گفتن خویش می کنند بآنکه مستقلاً تشبیه بخارم تفریق دوست، پس چون تفریق گردد در زمان خود نگاه داشت عموم کرد، مخالفت آنچه گفت بود. (معنى)
فعليه كفارة الظهار: وبه قال الثوري والليث وغيرهما، وقالت الأئمة الثلاثة الباقية: لا يثبت في الأمة مطلقاً، وبه قال عكرمة، كما علقه البخاري، ومجاهد كما أخرجه سعيد بن منصور؛ لقوله تعالى **﴿من نسائهم﴾**، ولا شك أنها مخصوصة بالزوجة المعروفة، ولقول ابن عباس **﴿من الظهار﴾** كان ظلالاً، ثم أحل بالكفارة، فكما لا حظ للأمة في الطلاق، فكذلك لا حظ لها في الظهار. (المحلى)

١١٥٢ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ عُرْوَةَ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَنْ رَجُلٍ قَالَ لَامْرَأَتِهِ: كُلِّ امْرَأَةٍ أَكْحَحَهَا عَلَيْكَ مَا عِشْتَ، فَهِيَ عَلَيَّ كَظْهَرِ أُمِّي، فَقَالَ عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: يُجْزِيهِ عَنْ ذَلِكَ عِتْقُ رَقَبَةٍ.

ظَهَارُ الْعَبْدِ

١١٥٣ - **مالك** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ ظَهَارِ الْعَبْدِ، فَقَالَ: نَحْوُ ظَهَارِ الْحُرِّ. قَالَ **مالك**: يُرِيدُ أَنَّهُ يَقَعُ عَلَيْهِ كَمَا يَقَعُ عَلَى الْحُرِّ. قَالَ **مالك**: وَظَهَارُ الْعَبْدِ عَلَيْهِ وَاجِبٌ، وَصِيَامُ الْعَبْدِ فِي الظَّهَارِ شَهْرَانِ. قَالَ **مالك** فِي الْعَبْدِ يَتَظَاهَرُ مِنْ امْرَأَتِهِ: إِنَّهُ لَا يَدْخُلُ عَلَيْهِ إِيلَاءٌ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ذَهَبَ يَصُومُ صِيَامَ كَفَّارَةِ الْمُتَظَاهِرِ دَخَلَ عَلَيْهِ طَلَاقُ الْإِيلَاءِ قَبْلَ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ صِيَامِهِ.

مَا جَاءَ فِي الْخِيَارِ

١١٥٤ - **مالك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثُ سَنَنْ، فَكَأَنَّتْ إِحْدَى السَّنَنِ الثَّلَاثِ

عتق رقبة: إن وجدها، وإلا فالصوم ثم الإطعام، فالمعنى: يجزيه كفارة واحدة.

شهران: [لأنه منكر من القول وزور، فلم يجعل على النصف من الحر، وتعين عليه الكفارة به عند مالك وأبي حنيفة والشافعي، نعم، قال مالك: إن أذن له سيده في الإطعام أجزاء] كالحر، واختلفوا في الإطعام والعتق، فذهب الحنفية والشافعية أنه لا يجزيه إلا الصيام، وقال ابن القاسم عن مالك: إن أطعم بإذن سيده جاز. (المحلى) **يفرغ من صيامه**: قال الزرقاني: لأن إيلاء العبد شهران، وأجله شهران، فلو أفطر ساهياً أو لمرض لا ينقضي أجله قبل تمام كفارته، وهو بعض ما يعذر به العبد في عدم دخول الإيلاء عليه، هكذا وجهه الباجي، وهو أحسن من توجيه ابن عبد البر بأنه مبني على لزوم الطلاق بمجرد مضي الشهرين؛ لأنه خلاف المعروف من مذهب مالك **رحمه الله**.

أَنَّهَا أُعْتِقَتْ فَخِيرَتْ فِي زَوْجِهَا، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

أُعْتَقَتْ فَخِيرَتْ [خ]: اختلفت الروايات في زوجها مغيث أ كان يوم أعتقت حراً أو عبداً؟ فروى الستة عن الأسود عن عائشة أن زوجها كان حراً فخيرت، وبه قال أبو حنيفة: إن للأمة الخيار إذا أعتقت وإن كانت تحت الحر، وروى أبو داود والترمذي عن ابن عباس والشيخان عن عائشة أن زوجها يوم أعتقت كان عبداً فخيرت، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وإسحاق: إنه لا خيار لها إذا أعتقت وزوجها حر. (أطلى) كذا في الحاشية المطبوعة. اعلم: أن المملوكة إذا اعتق وهي تحت حر أو عبد، هل لها الخيار في فسخ نكاحها أم لا؟ أما إذا كان الزوج عبداً فأعتقت زوجها، فلها الخيار اتفاقاً. وأما إذا كان الزوج حراً فأعتقت زوجها، هل يشك لها الخيار أم لا؟ فذهب الجمهور إلى أنه لا يشك، وجعلوا العلة في الفسخ عدم الكفاءة لأن المرأة إذا صارت حرة وكان الزوج عبداً لم يكن كفواً لها، وبزيد هذا قول عائشة في حديث الباب: ولم كان حراً لم يجزها، ولكنه تعقب ذلك بأن هذه الزيادة مدرجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه، وبه أيضاً أبو داود في رواية مالك، ولو سلم أنه من قولها فهو احتياط وليس بحجة، وذهب الشعبي والنخعي والثوري والحنفية إلى أنه يشك لها الخيار ولو كان الزوج حراً، وتمسكوا بالرواية التي فيها أنه كان زوج بريرة حراً.

قال ابن القيم: إن حديث عائشة رواه ثلاثة: الأسود وعروة والقاسم، فأما الأسود فلم يختلف عنه أنه كان حراً، وأما عروة فعنه روايتان صحيحتان متعارضتان، إحداهما: أنه كان حراً، والثانية: أنه كان عبداً، وأما عبد الرحمن بن القاسم فعنه روايتان صحيحتان: إحداهما: أنه كان حراً، والثانية: الشك. قلت: لا معارضة في كونه عبداً أو حراً فإنه كان في أول الأمر عبداً ثم اعتق فصار حراً، فمن قال فيه عبداً فهو على أصله، ومن قال حراً فهو أخير حرته المعارضة بعد العتق ليس فيه معارضة؛ فإنه مثبت للحرية بعد العتق، وليس في قول من قال: إنه كان عبداً نفي ذلك. قال العيني: الاحتجاج بالأحاديث التي فيها أنه كان عبداً على أنه كان حين أعتقت بريرة غير قوي، وكذلك قول ابن عباس **ﷺ**: "رأيت عبداً" لا يدل على أنه كان عبداً حين أعتقت بريرة؛ لأن الظاهر أنه كان بحراً أنه كان عبداً، فلا يتم الاستدلال به، والتحقيق فيه أن يقول: إن اختلافهم في صفتين لا اجتماع في حالة واحدة، فتجعلهما في حالتين بمعنى أنه كان عبداً في حالة حراً في حالة أخرى، فبالضرورة تكون إحدى الحالتين متأخرة عن الأخرى، وقد علم أن الرق يعقب الحرية والحرية لا يعقبها الرق، فإذا كان كذلك جعلنا حال العبودية متقدمة وحال الحرية متأخرة، فثبت بهذا الطريق أنه كان حراً في الوقت الذي حيرت فيه بريرة وعبداً قبل ذلك. ولئن سلمنا أن جميع الروايات أخرجت بأنه كان عبداً، فليس فيه ما يدل على عدم صحة ما يذهب بمن يذهب أن زوج الأمة إذا كان حراً فأعتقت الأمة، ليس لها الخيار؛ لأنه ليس فيه ما يدل على ذلك؛ لأنه لم يأت عنه **ﷺ** أنه قال: إنما خيرناها لأن زوجها عبداً، وهذا لا يوجد أصلاً في الآثار، فثبت أنه خيرناها لكونها قد أعتقت، فحينئذ يستوي فيه أن يكون زوجها حراً أو عبداً.

الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْبَرْمَةُ تُفَوَّرُ بِلَحْمٍ، فَقَرَّبَ إِلَيْهِ خُبْزًا وَأُدْمَ مِنْ أَدَمِ النَّبِيِّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَمْ أَرِ بَرْمَةً فِيهَا لَحْمٌ؟ فَقَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنْ ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، وَأَنْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ.

١١٥٥ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْأَمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ فَتَعْتَقُ: إِنَّ الْأَمَةَ لَهَا الْخِيَارُ مَا لَمْ يَمَسَّهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ مَسَّهَا زَوْجُهَا فَرُغِمَتْ أَنَّهَا جَهِلَتْ أَنَّ لَهَا الْخِيَارَ فَإِنَّهَا تُنْتَهَمُ وَلَا تُصَدَّقُ بِمَا ادَّعَتْ مِنَ الْجَهَالَةِ، وَلَا خِيَارَ لَهَا بَعْدَ أَنْ يَمَسَّهَا.

قال الحافظ: عمل طريق الجمع إذا تساوت الروايات في القوة، أما مع التفرد في مقابلة الاجتماع فتكون الرواية المفردة شاذة، والشاذ مردود، ولذا لم يعتبر الجمهور طريق الجمع، فهذا عجب من مثله فإنه اشترط في الشذوذ المخالفة، وإذا لم تكن بين الحديثين مخالفة لا يحكم بالشذوذ، والأصل في الروايات الجمع، وهذان الحدوثان واقعتان على الأصل ليس بينهما اختلاف أصلاً، فدعوى الشذوذ باطل.

الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ: أي قاله ﷺ لما أرادت عائشة أن تنسبها وتعتقها، وشرط موافقها كون الولاء لهم، فخطب فقال: ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليس في كتاب الله، ما كان شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط، قضاء الله أحق، وشرط الله أوثق، إنما الولاء لمن أعتق.

ودخل رسول الله ﷺ إِيح: حجرة عائشة. "والبرمة" بضم الموحدة وإسكان الراء. قال ابن الأثير: هي القادر مطلقاً، وجمعها برم، وهي أن الأصل المنحلة من الحجر، قوله: وهو لنا هدية حيث أهدته لنا؛ لأن الصدقة يسوع للفقير التصرف فيها بالإهداء والبيع وغير ذلك كتصرف المالك في أملاكهم، وأفاد أن التحريم إنما هو على الصفة لا على العين، فإذا تغيرت صفة الصدقة تغير حكمها فيجوز للعبي ولو هاتمها أكلها وشراؤها.

ولا تصدق إِيح: قال محمد: إذا علمت أن لها خياراً فأمرها بيدها ما دامت في مجلسها ما لم تقم منه، أو تأخذ في عمل آخر، أو يمسها، فإذا كان شيء من ذلك بطل خيارها، فإذا لم يمسها ولم تعلم أن لها خياراً فإن ذلك لا يبطل خيارها، وهو قول أبي حنيفة، وللشافعي أقوال، أصحابها: أن لها الخيار على الفور. والثاني: إلى ثلاثة أيام. والثالث: ما لم تمكنه من الوطء، ومال البغوي إلى ترجيح ذلك لقوله ﷺ لبريرة: إن قربك فلا خيار لك. (الغلي)

١١٥٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْرِ أَنَّ مَوْلَاَ لَبْنِي عَدِيٍّ يُقَالُ لَهَا: زَبْرَاءُ أَخْبَرْتُهُ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتَ عَبْدٍ وَهِيَ أُمَةٌ يَوْمِيذٍ فَعَتَقَتْ، قَالَتْ: فَأَرْسَلْتُ إِلَيَّ حَقِصَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَدَعَنْتَنِي فَقَالَتْ: إِنِّي مُخْبِرُكَ خَيْرًا وَلَا أَحَبُّ أَنْ تَصْنَعِي شَيْئًا، إِنْ أَمَرَكِ بِيَدِكَ مَا لَمْ يَمْسَسْكَ زَوْجُكَ، فَإِنْ مَسَّكَ فَلَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: هُوَ الطَّلَاقُ ثُمَّ الطَّلَاقُ ففَارَقْتُهُ ثَلَاثًا.

١١٥٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَبِهِ جُنُونٌ أَوْ ضَرَرٌ فَإِنَّهَا تُخَيَّرُ، فَإِنْ شَاءَتْ قَرَّتْ، وَإِنْ شَاءَتْ فَارْقَتْ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْأُمَةِ تَكُونُ تَحْتَ الْعَبْدِ ثُمَّ تَعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَوْ يَمْسَسَهَا: إِنَّهَا إِنْ اخْتَارَتْ نَفْسَهَا فَلَا صَدَاقَ لَهَا وَهِيَ تَطْلِيقَةٌ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

١١٥٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: إِذَا خَيَّرَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فَاخْتَارَتْهُ فَلَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُخَيَّرَةِ إِذَا خَيَّرَهَا زَوْجُهَا فَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا:

أَنْ تَصْنَعِي شَيْئًا: أَيُّ حَتَّى تَتَأَمَّلِي فِي أَمْرِكَ وَتَخْتَارِي مَا يُلِيقُ بِقُدْرِكَ. (الأعلى)

فِي الْمُخَيَّرَةِ: اعْلَمْ أَنَّ آيَةَ التَّخْيِيرِ لَزِلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ أَجْلِ أَنْ عَائِشَةُ سَأَلَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا مِنْ أَعْرَاضِ الدُّنْيَا إِمَّا رِبَادَةً فِي السَّفَقَةِ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَاعْتَرَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِسَاءَهُ شَهْرًا ثُمَّ أَمَرَهُ اللَّهُ أَنْ يَخِيَّرَهُنَّ بَيْنَ الصِّمِّ عَلَيْهِ وَالرِّضَاءِ عَمَّا قَسَمَ لَهُنَّ وَالْعَمَلِ بِطَاعَةِ اللَّهِ وَبَيْنَ أَنْ يَتَمَتَّعْنَ وَيَفَارِقَهُنَّ إِنْ لَمْ يَرْضَيْنَ بِالَّذِي يَقْسِمُ لَهُنَّ، وَقِيلَ: كَانَ سَبَبُ ذَلِكَ غَيْرَةُ كَانَتْ عَائِشَةُ تَعَارِضُ، فَخِيَّرَهُنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بقوله تعالى: **وَمَا أَتَيْنَا النَّبِيَّ قُلًّا** لَا أَرَى لِحُكِّ إِنْ كُنْتُمْ تَرْضَوْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَرِسْمَهَا (الأحزاب: ٢٨). فَاتَّسَدَّ بِعَائِشَةَ، وَقَالَ: إِنْ فَاتَمَّ لَكَ أَمْرٌ فَعَلَيْكَ أَنْ لَا تَسْتَعِجِلِي حَتَّى تَسْتَأْذِنِي أَبِي، قَالَتْ: قَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبِي لَمْ يَكُنْ لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، ثُمَّ تَلَى هَذِهِ الْآيَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: قُلْتُ: فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْذِنُ أَبِي؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالْدَارَ الْآخِرَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ فَعَلَ أَرْوَاحَ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ حِينَ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاحْتَرَنَ طَلَاقًا مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ اخْتَرَنَهُ، فَعَلَى هَذَا لَوْ خَيَّرَ =

فَقَدْ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا، وَإِنْ قَالَ زَوْجُهَا: لَمْ أُخَيِّرْكَ إِلَّا وَاحِدَةً فَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ خَيَّرَهَا زَوْجُهَا فَقَالَتْ: قَدْ قَبِلْتُ وَاحِدَةً، وَقَالَ: لَمْ أُرِدْهَا، وَإِنَّمَا خَيَّرْتُكَ فِي الثَّلَاثِ جَمِيعًا أَتَيْتُهَا إِنْ لَمْ تَقْبَلْ إِلَّا وَاحِدَةً أَقَامَتْ عِنْدَهُ عَلَى نِكَاحِهَا، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِرَاقًا.

مَا جَاءَ فِي الْخُلْعِ

١١٥٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ.....

= رجل امرأته في الطلاق فاختارته أنه لم يكن طلاقاً، ولو اختارت الطلاق يكون طلاقاً. قال الشوكاني: وقد استدل بهذا من قال: إنه لا يقع في التخيير شيء إذا اختارت الزوج، وبه قال جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار، لكن اختلفوا في ما إذا اختارت نفسها هل تقع طلاقاً واحدة رجعية أم بائنة أو ثلاثاً؟ فحكى الترمذي عن علي: أنها إن اختارت نفسها فواحدة بائنة، وإن اختارت زوجها فواحدة رجعية، وعن زيد بن ثابت: إن اختارت نفسها ثلاثاً وإن اختارت زوجها فواحدة بائنة، وعن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما: إن اختارت نفسها فواحدة بائنة، وعنهما رجعية، وإن اختارت زوجها فلا شيء، ويؤيد قول الجمهور من حيث المعنى إن التخيير ترديد بين شيئين، فلو كان اختيارها لزوجها طلاقاً لا تحدد، فدل على أن اختيارها لنفسها بمعنى الفراق، واختيارها لزوجها بمعنى البقاء في العصمة، وأحد أبو حنيفة بقول عمر وابن مسعود رضي الله عنهما فيما إن اختارت نفسها فواحدة بائنة، وإن اختارت زوجها فلا شيء، وقال الشافعي: التخيير كناية، فإذا حيز الزوج امرأته، وأراد بذلك تخييرها بين أن تطلق منه وبين أن تستمر في عصمته، فاختارت نفسها، وأرادت بذلك الطلاق طلقته، فلو قالت: لم أرد باختيار نفسي الطلاق صدقت.

فَقَدْ طَلَّقْتَ ثَلَاثًا: قال الترمذي: اختلف أهل العلم في الخبر، فروي عن عمر وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما أنهما قالاً: إن اختارت نفسها فواحدة بائنة، وروي عنهما أنهما قالاً أيضاً: واحدة بملك الرجعة، وإن اختارت زوجها فلا شيء، وروي عن علي رضي الله عنه أنه قال: إن اختارت نفسها فواحدة بائنة، وإن اختارت زوجها فواحدة بملك الرجعة، وقال زيد بن ثابت: إن اختارت زوجها فواحدة، وإن اختارت نفسها ثلاثاً، ومذهب أكثر أهل العلم والفقهاء من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم في الباب إلى قول عمر وعبد الله رضي الله عنهما، وهو قول الثوري وأهل الكوفة، وأما أحمد بن حنبل فذهب إلى قول علي رضي الله عنه: **إِلَّا وَاحِدَةً:** وقال الثلاثة الباقية: يقع واحدة. (المحلى)

الخلع: يضم الخاء المعجمة وسكون اللام، وهو في اللغة: فراق الزوجة على مال، مأخوذ من خلع الثوب؛ لأن المرأة لباس الرجل معنى، وضم مصدره تفرقة بين الخسي والمعنوي، يقال: خلع ثوبه ونعله خلعاً بفتح الخاء، =

عَنْ حَبِيبَةَ بِنْتِ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهَا كَانَتْ تَحْتُ ثَابِتَ بْنِ قَيْسِ بْنِ شَمَّاسٍ، وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ إِلَى الصُّبْحِ، فَوَجَدَ حَبِيبَةَ بِنْتَ سَهْلٍ عِنْدَ بَابِهِ فِي الْغُلَسِ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقَالَتْ: أَنَا حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: مَا شَأْنُكَ؟ قَالَتْ: لَا أَنَا وَلَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ لِرُزُوحِهَا، فَلَمَّا جَاءَ رُزُوحُهَا ثَابِتُ بْنُ قَيْسٍ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَذِهِ حَبِيبَةُ بِنْتُ سَهْلٍ قَدْ ذَكَرْتَ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ تَذْكُرَ، فَقَالَتْ حَبِيبَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كُلُّ مَا أَعْطَانِي عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ: خُذْ مِنْهَا، فَأَخَذَ مِنْهَا وَجَلَسَتْ فِي أَهْلِهَا.

١١٦٠ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ مَوْلَاةٍ لَصَفِيَّةَ بِنْتُ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ رُزُوحِهَا بِكُلِّ شَيْءٍ لَهَا، فَلَمْ يُنْكَرْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ.

وخلع امرأته خلعاً وحلعة بالصم، أما حقيقته الشرعية: فهو فراق الرجل امرأته على عوض يحصل له. وقال أصحابنا: الخلع لإزالة الزوجية بما تعطيه من المال. واختلف في ماهية الخلع، قال أصحابنا: هو طلاق. وهو مروي عن عمر وعثمان رضي الله عنهما، وللشافعي قولان: في قول مثل قوله، وفي قول ليس بطلاق، بل هو قسح، وهو مروي عن ابن عباس رضي الله عنهما. وفائدة الاختلاف: أنه إذا خالع امرأته ثم تزوجها تعود إليه بطلاقين عندها وعنده ثلاث تطليقات، حتى لو طلقها بعد ذلك تطليقتين حرمت عليه حرمه غليظة عندها، وعنده لا تحرم إلا ثلاث، الحنفية الشافعية يظهر قوله عز وجل: **الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ** (الفرقة ٢٢٩) إلى قوله: **ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا** (الفرقة ٢٣٠) ذكر سبحانه مرتين، ثم ذكر بعده الخلع بقوله: **وَإِنْ خَالَعَ مُنْكِحًا مَا خَالَعُ مُنْكِحَةٍ** (الفرقة ٢٢٩)، ثم ذكر الطلاق أيضاً بقوله عز وجل: **ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا**. فلو جعل الخلع طلاقاً لازداد عدد الطلاق على الثلاث، وهذا لا يجوز. والجواب عن الآية: أنه لا حجة له فيها لأن ذكر الخلع يرجع إلى الطلاقين المذكورين، إلا أنه ذكرهما بغير عوض ثم ذكر عوض، ثم ذكر سبحانه وتعالى الثالثة بقوله تعالى: **ثُمَّ إِنْ طَلَّقَهَا** (الفرقة ٢٣٠)، فلم تلم الزيادة على الثلاث، بل يجب حملها على هذا؛ لئلا يلزمنا القول بتغيير المشروع.

بكل شيء إلخ: الظاهر أنها أعطت كل ما كان في ملكها، والظاهر أنه كان أكثر مما أخذته من زوجها، ولما لم ينكر عليها ابن عمر رضي الله عنهما دل على جوازها، ومما يستدل عليه بقوله تعالى: **وَإِنْ خَالَعَ مُنْكِحًا مَا خَالَعُ مُنْكِحَةٍ** (الفرقة ٢٢٩) فإنه يدل بإطلاقه على جواز الافتداء مطلقاً ولو بكل المال.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُفْتَدِيَةِ الَّتِي تَفْتَدِي مِنْ زَوْجِهَا: إِنَّهُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ زَوْجَهَا أَضَرَّ بِهَا وَضَيَّقَ عَلَيْهَا، وَعَلِمَ أَنَّهُ ظَالِمٌ لَهَا، مَضَى الطَّلَاقُ وَرَدَّ عَلَيْهَا مَالُهَا، أَنَّهُ قَالَ: فَهَذَا الَّذِي كُنْتُ أَسْمَعُ وَالَّذِي عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ ^{حَسْبُ} أَنْ تَفْتَدِيَ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا بِأَكْثَرِ مِمَّا أُعْطَاهَا.

طَلَاقُ الْمُخْتَلَعَةِ

١١٦١ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ رُبْعَ بَنَاتِ مُعَوَّذِ بْنِ عَفْرَاءَ جَاءَتْ هِيَ وَغَمُّهَا إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا فِي زَمَانِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ، فَلَمْ يُنْكِرْهُ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: عِدَّتُهَا عِدَّةُ الْمُطَلَّقةِ.

١١٦٢ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَّارٍ وَابْنَ شَهَابٍ كَانُوا يَقُولُونَ: عِدَّةُ الْمُخْتَلَعَةِ مِثْلُ عِدَّةِ الْمُطَلَّقةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُفْتَدِيَةِ: إِنَّهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى زَوْجِهَا إِلَّا بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ، فَإِنْ هُوَ نَكَحَهَا فَفَارَقَهَا قَبْلَ أَنْ يَمْسُهَا، لَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا عِدَّةٌ مِنَ الطَّلَاقِ الْآخِرِ، وَتَبْنِي عَلَى عِدَّتِهَا الْأُولَى.

قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا افْتَدَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا بِشَيْءٍ عَلَى أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَطَلَّقَهَا طَلَاقًا مُتَّابِعًا نَسَقًا، فَذَلِكَ ثَابِتٌ عَلَيْهِ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ صُمَاتٍ فَمَا أَتْبَعَهُ بَعْدَ الصُّمَاتِ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

^{وَيُتْبَعُ ثَلَاثًا بِلَا فَاصل}
لأنها باتت بما قبله

لا بأس ^{الح} قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ: وَمَا اخْتَلَعَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا، فَهُوَ جَائِزٌ فِي الْقَضَاءِ، وَمَا نَحَبَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِمَّا أُعْطَاهَا إِنْ جَاءَ النِّشَازُ مِنْ قَبْلِهَا، فَأَمَّا إِذَا جَاءَ النِّشَازُ مِنْ قَبْلِهِ لَمْ نَحَبْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا، قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، وَإِنْ أَخَذَ فَهُوَ جَائِزٌ فِي الْقَضَاءِ، وَهُوَ مَكْرُوهٌ لِمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ. (الْمُخْلِى) **ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ**: إِنْ لَمْ يَكُنْ حَامِلًا أَوْ أُنْثَى.

مَا جَاءَ فِي اللَّعَانِ

١١٦٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُوَيْمِرَ الْعَجْلَانِيَّ جَاءَ إِلَى عَاصِمِ بْنِ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ لَهُ: يَا عَاصِمُ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ فَنَقَلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ سَلْ لِي يَا عَاصِمُ عَنْ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَاصِمٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَكَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسَائِلَ وَعَابَهَا، حَتَّى كَبُرَ عَلَى عَاصِمٍ مَا سَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا رَجَعَ عَاصِمٌ إِلَى أَهْلِهِ جَاءَهُ عُوَيْمِرُ، فَقَالَ: يَا عَاصِمُ! مَاذَا قَالَ لَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ عَاصِمٌ لِعُوَيْمِرَ: لَمْ تَأْتِنِي بِخَيْرٍ، قَدْ كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْأَلَةَ الَّتِي سَأَلْتُهُ عَنْهَا، فَقَالَ عُوَيْمِرُ: وَاللَّهِ لَا أَتْنَهِي حَتَّى أَسْأَلَهُ عَنْهَا، فَأَقْبَلَ عُوَيْمِرُ حَتَّى أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَسَطَ النَّاسِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقَلْتُهُ فَنَقَلُونَهُ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ، فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا، قَالَ سَهْلٌ: فَتَلَاعَمْنَا وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا فَرَعْنَا مِنْ تَلَاعُنْهُمَا.....

اللعان: بالكسر من اللعن وهو الطرد والإبعاد، وفي الشرع: عبارة عن كلمات معروفة حجة للمضطر إلى فذف زوجته بالزنا، سمي به؛ لاشتماله على اللعن، واحتمر هذا اللفظ على لفظ الشهادة والغضب مع اشتمالها عليهما أيضًا؛ لأن اللعن واقع في جانب الرجل والغضب في جانب المرأة، وجانب الرجل أقوى وأقدم، واللعن بالنسبة إلى الشهادة لعظ راحر فاحتص به. **أم كيف يفعل:** يحتمل أن تكون متصلة، والتقدير: أم يصير على ما به، ويحتمل أن تكون منقطعة بمعنى الإضراب، أي يل هناك حكم آخر لا نعرفه، ويريد أن يطلع عليه؛ فذلك قال: سل لي يا عاصم؛ لأنه كان كبير قومه وصهره على ابنته أو ابنة أخيه. **وعابها:** قال عياض: يحتمل أنه كره فذف الرجل امرأته بلا بينة؛ لاعتقاده الحدة؛ لأن ذلك قبل نزول حكم اللعان، ويحتمل أنه كره السؤال بفتح النازلة وهناك ستر المسلم، أو لما كان لهي عنه من كثرة السؤال، أو لما في كثرة من التضييق في الأحكام.

قَالَ عُمَيْرٌ: كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أُمْسَكْتُهَا، فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانَتْ تِلْكَ بَعْدَ سَنَةِ الْمُتَلَاعِنِينَ.

١١٦٤ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا لَاعَنَ امْرَأَتَهُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَانْتَفَى مِنْ وَلَدِهَا، فَفَرَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمَا، وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْمَرْأَةِ.

فطلقها ثلاثا: فيه دليل على أن الطلقات الثلاث ليس ببدعة، وإلا لأنكر عليه، وهو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة ومالك: إنه بدعة، وفيه دليل لأي حيفة: أن الفرقة لا تقع بنفس اللعان، وإلا لأنكر النبي ﷺ عليه تطبيقه، بل يفرق القاضي بينهما بتطبيقه بآثمة، وقال مالك وزفر: إنه تقع الفرقة بنفس تلاعنهما، ويروى عن أحمد، وقال الشافعي: الفرقة تقع بلعان الزوج وحده، وهو فسخ عنده فلا تستحق لفقة ولا سكتى. (اغلي)

فكانت تلك إلخ: أي الفرقة بينهما أو الطلقة من الزوج سنة المتلاعنين. قال في "البدائع": اختلف العلماء في حكم اللعان، قال أصحابنا الثلاثة: هو وجوب التفريق ما دام على حال اللعان، لا وقوع التفريق بنفس اللعان من غير تفريق الحاكم، حتى يجوز طلاق الزوج وظهاره وإيلاؤه، ويجري التوارث بينهما قبل التفريق، وقال زفر والشافعي: هو وقوع التفريق بنفس اللعان، إلا عند زفر لا تقع الفرقة ما لم يلتعنا، وعند الشافعي تقع الفرقة بلعان الزوج قبل أن تلعن المرأة، وجه قول الشافعي: أن الفرقة أمر يختص بالزوج، ألا ترى أنه هو المختص بسبب الفرقة، فلا يقف وقوعها على فعل المرأة كالطلاق، واحتج زفر بما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: **المتلاعنان لا يجتمعان أبدا**، وفي بقاء النكاح اجتماعهما وهو خلاف النص، ولما: ما روى نافع عن ابن عمر أن رجلا لاعن امرأته في زمن النبي ﷺ وانتفى من ولدها، ففرق النبي ﷺ بينهما، وألحق الولد بالمرأة، كما رواه محمد عن مالك في موضعه، وعن ابن عباس أن النبي ﷺ لما لاعن بين عاصم بن عدي وبين امرأته فرق بينهما، فدللت الأحاديث على أن الفرقة لا تقع بلعان الزوج ولا بلعانهما؛ إذ لو وقعت لما احتل التفريق من رسول الله ﷺ بعد وقوع الفرقة بينهما بنفس اللعان. واختلف العلماء فيه أيضا، قال أبو حنيفة ومحمد: الفرقة في اللعان فرقة بتطبيقه بآثمة، فيزول ملك النكاح، وتثبت حرمة الاحتجاج والتزوج ما دام على حالة اللعان، فإن أكذب الزوج نفسه فجلد الحد، أو أكذبت المرأة نفسها بأن صدقته، حاز النكاح بينهما ويجتمعان، وقال أبو يوسف وزفر والحسن بن زياد: هي فرقة بغير طلاق؛ لأنها توجب حرمة مؤبدة كحرمة الرضاة المصاهرة، واحتجوا بقول النبي ﷺ: **المتلاعنان لا يجتمعان أبدا**، ونحن نقول: لا يمكن العمل بحقيقته؛ لأن حقيقة التفاعل هو التشاغل بالفعل، فكما فرغا من اللعان ما بقيا متلاعنين حقيقة، فانصرف المراد إلى الحكم، وهو أن يكون حكم اللعان فيهما ثابتا.

بينهما إلخ: أي المتلاعنين؛ تنفيذا لما أوجب الله، وبظهاره تمسك الحنفية أن مجرد اللعان لا يحصل به التفريق، بل لا بد له من حكم حاكم. "والحق الولد بالمرأة" فترت منه ما فرض الله لها، ونفاذ عن الرجل، فلا توارث بينهما.

قَالَ مَالِكٌ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنْ لَعْنَتُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ وَالْخَامِسَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ قَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُتَلَاعِنَيْنِ لَا يَتَنَاقَحَانِ أَبَدًا، وَإِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ جُلِدَ الْحَدُّ، ^(وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِهِ وَلَمْ تَرْجِعْ إِلَيْهِ أَبَدًا. وَفِي السُّنَّةِ: بِهِ الْوَلَدُ) وَقَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا فَارَقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ فِرَاقًا بَاطِلًا لَيْسَ لَهُ عَلَيْهَا فِيهِ رَجْعَةٌ، ثُمَّ أَنْكَرَ حَمْلَهَا، لَاَعْنَتَهَا إِذَا كَانَتْ حَامِلًا، وَكَانَ حَمْلُهَا يُشَبِّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْهُ إِذَا ادَّعَتْهُ مَا لَمْ يَأْتِ دُونَ ذَلِكَ مِنَ الزَّمَانِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ، فَلَا يُعْرَفُ أَنَّهُ مِنْهُ، قَالَ: فَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا وَالَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا قَذَفَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ بَعْدَ أَنْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا، وَهِيَ حَامِلٌ يُقَرُّ بِحَمْلِهَا، ثُمَّ يَزْعُمُ أَنَّهُ رَأَاهَا تَرْبِي قَبْلَ أَنْ يَفَارِقَهَا، جُلِدَ الْحَدُّ وَلَمْ يَلَاَعْنَتَهَا، وَإِنْ أَنْكَرَ حَمْلَهَا بَعْدَ أَنْ يُطْلَقَهَا ثَلَاثًا لَاَعْنَتَهَا، قَالَ: وَهَذَا الَّذِي سَمِعْتُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ بِمَنْزِلَةِ الْحُرِّ فِي قَذْفِهِ وَلِعَانِهِ، يَجْرِي مَجْرَى الْحُرِّ فِي مُلَاعِنَتِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى مَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَةً حَدٌّ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمَةُ الْمُسْلِمَةُ وَالْحُرَّةُ النَّصْرَانِيَّةُ وَالْيَهُودِيَّةُ تُلَاَعِنُ الْحُرَّ الْمُسْلِمَ إِذَا تَزَوَّجَ

لَا يَتَنَاقَحَانِ أَبَدًا، أَسَدُ الدَّارِ قُطَيْبِيُّ عَنْ ابْنِ عَصَرَ ^(مَرْفُوعًا): **لَا لَعَانَ** بَعْدَ فِرَاقٍ لَا لَعَانَ أَبَدًا، قَالَ صَاحِبُ "التَّفْخِيقِ": إِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ أَكْذَبَ نَفْسَهُ حَدٌّ وَحَلَّ لَهُ لِكَاحِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَبْقِ اللَّعَانُ بَيْنَهُمَا، وَقَوْلُهُ: "الْمُتَلَاعِنَانِ لَا يَتَجَمَّعَانِ أَبَدًا" أَيُّ مَا دَامَا مُتَلَاعِنَيْنِ. (الْمُخَلَّى) ثُمَّ أَنْكَرَ حَمْلَهَا **إِخْرَاجًا** قَالَ مَالِكٌ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدٌ: إِنَّهُ يَلَاَعِنُ بِنَفْسِ الْحَمَلِ إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ؛ لِأَنَّهُ يَقْبَلُ بَقِيَّةَ الْحَمَلِ عِنْدَ نَفْيِهِ فَيَسْتَحِقُّ الْقَذْفَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَحْمَدُ وَالتَّوْرِيُّ: لَا لَعَانَ بِنَفْسِ الْحَمَلِ؛ لَعَدَمِ الْيَقِينِ بَعْدَ الْحَمَلِ عِنْدَ الْقَذْفِ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ مَا لَهَا نَفْحٌ، فَلَمْ يَكُنْ قَذْفًا، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ قَذْفًا فِي الْحَالِ يَكُونُ تَعْلِيْقًا بِالْشَّرْطِ. (الْمُخَلَّى) **جُلِدَ الْحَدُّ** حَدُّ الْقَذْفِ؛ لِأَنَّهُ قَذْفٌ أَحْسَنُ.

إِحْدَاهُنَّ فَأَصَابَهَا، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ فَهِنَّ مِنَ الْأَزْوَاجِ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى هَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَبْدُ إِذَا تَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ الْمُسْلِمَةَ أَوْ الْأَمَةَ الْمُسْلِمَةَ أَوْ الْحُرَّةَ النَّصْرَانِيَّةَ أَوْ الْيَهُودِيَّةَ لَاعْنَهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُلَاعِنُ امْرَأَتَهُ فَيَنْزِعُ وَيَكْذِبُ نَفْسَهُ بَعْدَ يَمِينٍ أَوْ يَمِينَيْنِ مَا لَمْ يَلْتَعِنَ فِي الْخَامِسَةِ: إِنَّهُ إِذَا نَزَعَ قَبْلَ أَنْ يَلْتَعِنَ جُلْدُ الْحَدِّ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ، فَإِذَا مَضَتْ الثَّلَاثَةُ الْأَشْهُرُ، قَالَتِ الْمَرْأَةُ: أَنَا حَامِلٌ، قَالَ: إِنْ أَنْكَرَ زَوْجُهَا حَمْلَهَا لَاعْنَهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَمَةِ الْمَمْلُوكَةِ يُلَاعِنُهَا زَوْجُهَا ثُمَّ يَشْتَرِيهَا: إِنَّهُ لَا يَطْلُوهَا وَإِنْ مَلَكَهَا وَذَلِكَ أَنَّ السُّنَّةَ مَضَتْ أَنَّ الْمُتْلَاعِنَيْنِ لَا يَتَرَاجَعَانِ أَبَدًا. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا لَاعَنَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا نَصْفُ الصَّدَاقِ.

مِيرَاثُ وَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ

١١٦٥ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَقُولُ فِي وَلَدِ الْمُلَاعِنَةِ وَوَلَدِ الزَّانَا:

وَالْعَبْدُ إِذَا تَزَوَّجَ إلخ: هَذَا كُلُّهُ مُطَابِقٌ لِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَأَهْلُ اللَّعَانِ عِنْدَهُ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الْيَمِينِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: أَهْلُ اللَّعَانِ هُوَ أَهْلُ الشَّهَادَةِ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ عَبْدًا أَوْ كَافِرًا أَوْ مُجْدُودًا فِي الْقَذْفِ حَدٌّ، وَلَوْ صَلَحَ هُوَ شَاهِدٌ وَهِيَ مُسْلِمَةٌ أَوْ كَافِرَةٌ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ، فَلَا حَدَّ عَلَيْهِ وَلَا لِعَانَ، وَاسْتَدَلَّ لِذَلِكَ بِمَا رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ بِتَعْدَدِ الطَّرِيقِ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ حَدِّهِ أَنَّهُ **كَانَ** قَالَ: أَرْبَعَةٌ مِنَ النِّسَاءِ لَا مِلَاعِنَةَ بَيْنَهُمَا: النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْإِسْلَامِ، وَالْيَهُودِيَّةُ تَحْتَ الْإِسْلَامِ، وَالْمَمْلُوكَةُ تَحْتَ الْحُرِّ، وَالْحُرَّةُ تَحْتَ الْمَمْلُوكِ، وَرَجَحَ الدَّارِ قُطَنِي كَوْنَهُ مَرْفُوعًا، وَيَشْهَدُ لَهُ رِوَايَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ عِنْدَ ابْنِ عَدِيٍّ وَابْنِ أَبِي عَرَبٍ، وَلَكِنَّهُمَا ضَعُفَا. (الْمُحَلَّى)

إِلَّا نَصْفَ الصَّدَاقِ. وَإِنْ كَانَ اللَّعَانُ فَسَحًا، لَكِنْ مَا لَمْ يَعْلَمْ صَدَقَ الزَّوْجُ، وَاحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ تَحْرِيمَهَا، وَإِسْقَاطَ حَقِّهَا فِي نَصْفِ الصَّدَاقِ، أَقِمِ فِي ذَلِكَ وَائْزِمِ نَفْسَهُ، أَوْ مَرَاعَاةَ لِلْقَوْلِ بِأَنَّهُ خِلَافٌ.

كَانَ يَقُولُ إلخ: وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَطْلُ نَسَبَهُ مِنْ حِجَةِ أُمِّهِ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَاجُ إِلَى الْإِحْقَاقِ بِهَا إِلَى عَقْدِ النِّكَاحِ، فَذَلِكَ لَا يَنْتَفِي عَنْهَا بِلِعَانٍ وَلَا إِقْرَارِ بِرْزَا وَلَا تَحْقِيقِهِ، وَإِنَّمَا يَسْتَفْتَى عَنِ الْأَبِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْحَقُ بِهِ إِلَّا بَعْدَ نِكَاحٍ أَوْ مَلَكَتْ يَمِينًا. =

إِنَّهُ إِذَا مَاتَ وَرِثَتْهُ أُمُّهُ حَقَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَإِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقُهُمْ، وَيَرِثُ الْبَقِيَّةَ مَوَالِي أُمِّهِ إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً، وَإِنْ كَانَتْ عَرَبِيَّةً وَرِثَتْ حَقَّهَا وَوَرِثَ إِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقُهُمْ، وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلْمُسْلِمِينَ. قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَغَنِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ أَذْرَكْتُ رَأْيَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَبْلَدِنَا.

طَلَاقُ الْبَكْرِ

١١٦٦ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي شَهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ ثَوْبَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْبَكَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: طَلَّقَ رَجُلٌ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَنْكِحَهَا، فَجَاءَ يَسْتَفْتِي، فَذَهَبْتُ مَعَهُ أَسْأَلُ لَهُ، فَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا هُرَيْرَةَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَا: لَا تَرَى أَنْ تَنْكِحَهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَكَ، قَالَ: فَإِنَّمَا طَلَاقِي ..

لإطلاق الآية

- فلذلك صح انتفاؤه منه، وإذا كان أصل النوارث من جهة الأب، ليعطى كل ميراث بسسه، ولما ثبت ميراث الأم مع اللعان والزنا، ثبت كل ميراث بسببها. قوله: "ويرث البقية الخ" يريد أنها إذا كانت مولاة وورث بالولاء كل من تلده، فموالي أمه موالى كل من تلده، وإذا لم يكن من جهة الأم من يرث إلا الأم والإخوة للأم ولا يحيلون بالميراث، فالباقى موروث بالولاء، وإن كانت عربية فليبت مال المسلمين؛ لأنه ليس من جهة الأبوة من يستحق ما فضل من الفروض، ولا تورث بالولاء.

حقها الخ: أي التلث عند عدم ولد الميت أو الإخوة، والسدس عند وجود أحدهما. "وإخوته لأمه حقوقهم" وهو السدس للواحد والثلث لثلاثين فصاعدا عند عدم الولد، ذكورههم وإناثهم في القسمة سواء.

رأي أهل العلم: وهو قول الشافعي، وقال أبو حنيفة: للأم فرضها، والباقي يرد عليها، وإن كان معها صاحب فرض آخر، يرد الفضل عليهم على قدر سهامهم، ويشهد له ما رواه أبو داود عن وائلة بن الأسقع: **تحرر المرأة ثلاثة موارث: عتيقها ولقبظها وولدها الذي لاعت عند** (المحلى) **لا ترى الخ:** قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، ولأنه طلقها ثلاثا جميعا، ولو فرقهن وقعت الأولى؛ لأنها بانت بها قبل أن يتكلم بالثانية، ولا عدة عليها، فتقع عليها الثانية والثالثة ما دامت في عدتها. (المحلى) **لا ترى أن تنكحها:** قال المجازي: قول أبي هريرة وابن عباس **لا** للذي طلق امرأته ثلاثا قبل الدخول بها: لا يرى أن تنكحها حتى تنكح زوجا غيرك نصريح بوقوع =

إِيَّاهَا وَاحِدَةً، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّكَ أُرْسِلْتَ مِنْ يَدِكَ مَا كَانَ لَكَ مِنْ فَضْلٍ.

۱۱۶۷ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ، ^{زيادة على الواحدة} عَنْ الثَّعْمَانِ ابْنِ أَبِي عِيَّاشٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَسْأَلُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَمْسَهَا، قَالَ عَطَاءٌ: فَقُلْتُ: إِنَّمَا طَلَّاقُ الْبَكْرِ وَاحِدَةٌ، فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ: إِنَّمَا أَنْتَ قَاصٌّ، الْوَاحِدَةُ ثَلَاثُهَا، وَالثَّلَاثَةُ تُحَرِّمُهَا حَتَّى تُنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

۱۱۶۸ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَّجِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي عِيَّاشٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ وَعَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: فَجَاءَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَكِيرِ، فَقَالَ: إِنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا، فَمَاذَا تَرَيَانِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ.....

= الثلاث تطليقات على غير المدخول بها، وعلى ذلك الصحابة ومالك وجمهور العلماء، وقال طاوس وعمر بن دينار وعطاء: هي واحدة، سواء وقع ذلك في لفظ واحد أو ألفاظ متتابعة، والدليل على ذلك قوله تعالى: **«الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ»** (البقرة: ٢٢٩)، وهذا عام في المدخول بها وغيرها، ومن جهة المعنى أن كل من صح إيقاعه الطلقة الواحدة عليها، صح أن يكمل لها الثلاث كالمَدْخُول بها، وقول السائل: "إنما طلاقها إياها واحدة" يحتمل أن يريد بذلك: إما أوفعها في دفعة واحدة، وهو أن يقول لها: أنت طالق ثلاثاً، فيجمع ذلك في لفظ واحد، وقال إبراهيم النخعي: إذا قال لها: أنت طالق ثلاثاً لزمته الثلاث، وإذا قال لها: أنت طالق أنت طالق أنت طالق لزمته الواحدة دون الثنتين، وروي ذلك عن ابن عباس **رحمه الله**، وقال مالك: تلزمه الثلاث إذا اتصل كلامه ولم يفصل؛ لأن كل كلام يصح الاستثناء منه، يصح العطف عليه كطلاق المدخول بها.

إنما أنت قاص: بالتشديد. (الغلي) [صاحب قصص لا نعلم غوامض الفقه] ترجم: نيتي تو مگر که مرد قصه گوئی بعام فتد مناسبته نداری یک طلاق جدائی کند اورا، و سه طلاق حرام می کند اورا؛ تا آنکه بگوید که سوم دیگر نگوید. (مصنف)

مَا بَلَغَ لَنَا فِيهِ قَوْلٌ فَادْهَبَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ؛ فَإِنِّي تَرَكْتُهُمَا عِنْدَ عَائِشَةَ، فَسَلَّيْتُ ثُمَّ أَتَيْتُنَا فَأَخْبَرَنَا فَدْهَبَ فَسَأَلَهُمَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ لِأَبِي هُرَيْرَةَ: أَفْتَنِي يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! فَقَدْ جَاءَتْكَ مُعْضِلَةٌ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: الْوَاحِدَةُ تُبَيِّنُهَا وَالثَّلَاثَةُ تُحَرِّمُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا قَالَ مَالِكٌ: وَالثَّيْبُ إِذَا مَلَكَهَا الرَّجُلُ وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا: إِنَّهَا تَحْرِي مَحْرَى الْبَكْرِ، الْوَاحِدَةُ تُبَيِّنُهَا وَالثَّلَاثُ تُحَرِّمُهَا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ.

طلاق المريض

١١٦٩ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ وَكَانَ أَعْلَمَهُمْ بِذَلِكَ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ طَلَّقَ . . .

مَا بَلَغَ لَنَا إلخ. وفي نسخة: مَا لَنَا فِيهِ قَوْلٌ. إقرار بالحق وتوقف عن الفتوى فيما يظهر له صوابه، وإن كان من أهل العلم، وقول ابن عباس لأبي هريرة: "أفتني يا أبا هريرة! فقد جاءتك معضلة" إخبار عن إلقاء المسألة عليه وتعلل الوصول إلى وجه الصواب فيها. يقال: أعطل الأمر إذا ألبس وجه تناوله، فقدم أبا هريرة في الفتوى بعد أن أخبره بتعلل تبينها ومعرفة وجه الصواب؛ رجاء أن يكون عند أبي هريرة في ذلك ما يصير إليه، أو ما يستعين به على الوصول إلى معرفة حكمها. فلما وافق أبا هريرة الصواب فيها وقال: الواحدة تبينها والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره، قال ابن عباس مثله؛ تشبى له وجه الصواب له، وقد روى محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان أن ابن عباس قال لأبي هريرة لما أفتى بما تقدم: ربيتها أو نورثها أو كلمة تشبهها، يعني أنه أصاب.

معضلة: أمر معضل عريض لا يهتدى لإحججه. **طلاق المريض:** اختلف العلماء فيه على أقوال، منها: أنه لا يقع طلاقه، حكاه ابن حزم عن عثمان. منها: أنه يقع وترثه بشرط قيام العدة، وهو قول عمر وابنه وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وعائشة رضي الله عنها. وبه قال المغيرة والنخعي وابن سيرين وعروة والشعبي وشريح وربيعة بن عبد الرحمن وطائفة والأوزاعي وابن شبرمة والليث بن سعد والثوري وحماد بن سليمان والخنفية، قال محمد: وهو قول الخنفية والعمامة من فقهاءنا. منها: ترثه ما لم تنزوج زوجا غيره وإن انقضت عدتها، وهو قول ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق. منها: ترثه وإن تزوجت عشرة أزواج. وبه قال مالك والليث.

امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ مِنْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا.

١١٧٠ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ، عَنِ الْأَعْرَجِ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَرَّثَ نِسَاءَ ابْنِ مُكْمَلٍ مِنْهُ وَكَانَ طَلَّقَهُنَّ وَهُوَ مَرِيضٌ.

١١٧١ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: بَلَغَنِي أَنَّ امْرَأَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ سَأَلَتْهُ أَنْ يُطَلِّقَهَا، فَقَالَ: إِذَا حِضَّتْ ثُمَّ طَهَّرْتَ فَأَذْنِئِي، فَلَمْ تَحِضْ حَتَّى مَرَضَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، فَلَمَّا طَهَّرْتَ أَذْنِئْتِ، فطَلَّقَهَا الْبَيْتَةَ أَوْ تَطْلِيقَةً لَمْ يَكُنْ بَقِيَ لَهَا عَلَيْهَا مِنَ الطَّلَاقِ شَيْءٌ غَيْرُهَا، وَعَبَدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يَوْمَئِذٍ مَرِيضٌ، فَوَرَّثَهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ مِنْهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا.

طرف بورثها

امْرَأَتَهُ: اسمها غاصر - بضم القوفية وكسر الضاد المعجمة - بنت الأصغر، وهي أم أبي سلمة بن عبد الرحمن، وكان عبد الرحمن ما طلقها متعها بجارية سوداء، ثم إنه وقع في رواية مالك: ورثها بعد انقضاء عدتها، وبه أخذ مالك حيث قال: تَرِثُ بَعْدَ الْعِدَّةِ وَإِنْ تَزَوَّجْتَ بَعَثَرَةَ أَرْوَاجٍ، وقال أحمد: تَرِثُ مَا لَمْ تَزَوَّجْ، وقال الشافعي في أظهر قوليه: لا تَرِثُ، وروى الشافعي عن غير مالك أن عبد الرحمن مات وهي في العدة، كذا في "تلاخيص الأسماء"، وبه قال الحنفية: إنما تَرِثُ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ، وهو الذي رواه ابن أبي شيبة وغيره عن عمر وعائشة وابن مسعود وإبراهيم وشريح وطائوس. قال محمد: يرثه ما دَمَنَ فِي الْعِدَّةِ، كذلك أحبرنا هشيم بن البشير عن المغيرة الطقي عن إبراهيم عن شريح أن عمر كتب إليه في رجل طلق امرأته ثلاثاً وهو مريض: أن يورثها ما دامت في عدتها، فإذا انقضت العدة فلا ميراث لها، وهو قول أبي حنيفة، قال ابن القمام: وقول المالكية كان قضاء عثمان بعد العدة معارض لقول الجمهور أنه كان فيها. (المحلى)

بعد انقضاء عدتها: قال القاري: هذا بظاهره يوافق مذهب ابن أبي ليلى وأحمد وإسحاق: أنها تَرِثُهُ بَعْدَ الْعِدَّةِ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ بَزَوْجٍ آخَرَ، والتحقق أنه ظرف لـ "ورثها"، فورثتها كان بعد انقضاء عدتها. **ابن مكمل:** هو ابن عوف أخو عبد الرحمن بن عوف، هو بوزن اسم الفاعل من الإفعال أو التفعيل. (المحلى) قلت: ونساء ابن مكمل اللاتي طلقهن كن ثلاثاً كما رواه عبد الرزاق. **فورثها إ:** لاتصال مرضه الذي طلق فيه بموته، وهذا البلاغ أخرجه نحوه ابن سعد عن يزيد بن هارون، عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم، عن أبيه، عن جده قال: كان في غمضه سوء خلق، وكانت على تطليقتين، فلما مرض عبد الرحمن جرى بينه وبينها شيء، فقال: والله لئن سألتني الطلاق لأطلقنك، =

١١٧٢ - **مالك** عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان قال: كانت عند جدي حبان امرأتان: هاشمية وأنصارية، فطلق الأنصارية وهي ترضع، فمرت بها سنة، ثم هلك عنها ولم تحض، فقالت: أنا أريته لم أحض، فاختصمتا إلى عثمان بن عفان، فقصى لهما بالميراث^{لحل الرضا}، فلامت الهاشمية عثمان، فقال: هذا عمل ابن عمك، هو أشار علينا بهذا يعني علي بن أبي طالب.

١١٧٣ - **مالك** أنه سمع ابن شهاب يقول: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً وهو مريض فإنها تریته. قال مالك: وإن طلقها وهو مريض قبل أن يدخل بها، فلها نصف الصداق، ولها الميراث، ولا عدة عليها، وإن دخل بها ثم طلقها فلها المهر كله والميراث. قال مالك: البكر والثيب في هذا عندنا سواء.
حلالاً لأبي حنيفة
وبه قال أبو حنيفة

ما جاء في متعة الطلاق

١١٧٤ - **مالك** أنه بلغه أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأة له فمتع بوليده.
١١٧٥ - **مالك** عن نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: لكل مطلق متعة^{جارية} إلا التي تطلق وقد فرض لها صداق ولم تمسس، فحسبها نصف ما فرض لها.

= فقالت: والله لأسألك، فقال: أما لا فأعلميني إذا حضت وظهرت إذا، فلما حاضت وظهرت أرسلت إليه تعلمه، فمر رسولها ببعض أهله فقال: أين تذهب؟ قال: أرسلني ثامر إلى عبد الرحمن أعلمه أنها قد حاضت ثم ظهرت، فقال: ارجع إليها فقل لها: لا تفعلي، فوالله ما كان ليود قسمه، فقالت: والله وأنا لا أرد قسمي فأعلمه فطلقها.
كانت عند جدي: قال أبو عمر: ذكر مالك هذا الأثر ههنا، ولا دخل له في الباب، وإنما موضعه في جامع الطلاق. نصف ما فرض لها: وبه قال الأئمة: إنها تشرع المتعة وجوبا لا ندبا لكل مطلقة إلا لهذه، وتفصيل المقام: أن المطلقة إما تكون مدحولة أو غيرها، وكل منهما إما قد فرض لها المهر أو لا، فقال الشافعي في الجديد وأحمد في رواية: يجب لكل مطلقة إلا لغير المدحولة المفروض لها، فهي سنة في حقها، ويحكي عن علي، =

١١٧٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: لِكُلِّ مُطْلَقَةٍ مُتْعَةٍ.

قَالَ **مالك**: وَبَلَّغَنِي عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ **مالك**: وَلَيْسَ لِلْمُتْعَةِ عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ فِي قَلِيلِهَا وَلَا كَثِيرِهَا.

مَا جَاءَ فِي طَلَاقِ الْعَبْدِ

١١٧٧ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ ثُفَيْعًا مَكَاتِبًا كَانَ لَأُمِّ سَلَمَةَ

ع. وقال **مالك**: لكل إلا هذه، وقال أبو حنيفة وأحمد في رواية: يستحب للمدخولة مطلقاً ونحب لغير المدخولة التي لم يسم لها، فإن سمي لها لم تشرع في حقها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا حَاجَ عَلَيْكُمْ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَنْسُوهُنَّ أَوْ لَفَرَضُوا لِهِنَّ فَرِيضَةً وَمَتْعَوْهُنَّ﴾ (البقرة: ٢٣٦). فنحب لغير المدخولة التي لم تسم لها عفتضى تلك الآية ولا للتي سميت لها؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَصَفِّ مَا فَرَضْتُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٧). (الحلى)

لكل مطلقة متعة: والمتعة ما تعطى المرأة عند الطلاق، قال محمد: وليست المتعة التي يجبر عليها صاحبها إلا متعة واحدة هي متعة الذي يطلق امرأته قبل أن يدخل بها ولم يفرض لها، فهذه لها المتعة واجبة يؤخذ بها في القضاء. قلت: المطلقة لا يخلو إما أن يكون مدخولة أو غير مدخولة، وعلى كل تقدير لا يخلو من أن يكون المهر مسمى في العقد أو لم يكن مسمى، فإن كانت غير مدخولة والمهر غير مسمى، وجبت المتعة عندنا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا حَاجَ عَلَيْكُمْ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَنْسُوهُنَّ أَوْ لَفَرَضُوا لِهِنَّ فَرِيضَةً وَمَتْعَوْهُنَّ عَلَى الْقِمْرِ قَدْرَهُ وَعَلَى الْكُفْرِ قَدْرَهُ﴾ (البقرة: ٢٣٦). فإن ظاهر الأمر للوجوب، وبه قال ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء وجابر بن زيد والشعبي والنعيمي والزهري والثوري والشافعي في رواية، وعنه أنه يجب نصف مهر المثل، وقال **مالك** والليث وابن أبي ليلى: ليست بواجبة بل مستحبة، وإن كانت غير مدخولة والمهر مسمى فلا متعة؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَنْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَصَفِّ مَا فَرَضْتُمْ﴾. وفي الصورتين الباقيتين تستحب المتعة، وعند الشافعي تحب المتعة لكل مطلقة إلا لغير المدخولة بها والمهر غير مسمى، وقال: إنها مستحبة في الجميع، كذا في "البناءة" وغيرها.

وليس للمتعة إخ: وقال أحمد: أرفع المتعة الخادم وأدناها كسوة يجوز لها أن تصلي فيه، وقال محمد: وأذن المتعة الفدرج والخمار واللحفة، وهو قول أبي حنيفة، وقال الشافعي: لا حد للواجب، وبس أن لا ينقص من ثلاثين درهماً ولا يزداد على خادِم. (الحلى) كذا ذكر في الحاشية المطبوعة عن المحلى. قلت: والتقدير بثلاثة أثواب مروي عن عائشة وابن عباس وسعيد بن المسيب والحسن والشعبي. **طلاق العبد**: قد اختلف الناس في هذا أي في اعتبار عدد الطلاق هل هو بالرجال أم بالنساء؟ قال السروحي في "شرح الهداية": قال همام وقتادة ومجاهد والحسن البصري =

زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ عَبْدًا لَهَا، كَانَتْ تُحْتَهُ امْرَأَةٌ حُرَّةٌ فَطَلَّقَهَا النَّتْنِ، ثُمَّ أَرَادَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَأَمَرَهُ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ فَيَسْأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَلَقِيَهُ عِنْدَ الْمَدْرَجِ أَحَدًا بِيَدِ زَيْدٍ بْنِ ثَابِتٍ فَسَأَلَهُمَا، فَأَبْتَدَرَاهُ جَمِيعًا، فَقَالَا: حُرِّمَتْ عَلَيْكَ حُرْمَتُ عَلِيكَ.

١١٧٨ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ نُفَيْعًا مَكَاتِبًا كَانَ لَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ طَلَّقَ امْرَأَةً حُرَّةً تَطْلِيقَتَيْنِ، فَاسْتَفْنَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، فَقَالَ: حُرِّمَتْ عَلَيْكَ.

١١٧٩ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ أَنَّ نُفَيْعًا مَكَاتِبًا كَانَ لَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ اسْتَفْنَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَّقْتُ امْرَأَةً حُرَّةً تَطْلِيقَتَيْنِ، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: حُرِّمَتْ عَلَيْكَ.

= وابن سيرين وعكرمة ونافع وعبيدة السلماني ومسروق وحماد بن أبي سليمان والحسن بن حي والثوري والبخاري والشعبي: يطلق العبد الحرة ثلاثا وتعند ثلاث حيط، ويطلق الحر الأمة ثنتين وتعند حيطتين، وعند الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد: يطلق الحر الأمة ثلاثا وتعند حيطتين. واستدل علماؤنا بقوله ﷺ: **طلاق الأمة ثلاث** وبرأها حصيدا، وهو نص في الباب، وقد روي من حديث عائشة وابن عمر وابن عباس **حرة**، أما حديث عائشة فأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وأما حديث ابن عمر فأخرجه ابن ماجه والبخاري والطبراني والدارقطني، وأما حديث ابن عباس فأخرجه الحاكم في "المستدرک".

حرمت عليك: كرهه للتأكيد، وهذا يدل على أن الطلاق بالرحال، قال محمد: وقد اختلف الناس في هذا، فأما ما عليه فقهاؤنا فإنهم يقولون: الطلاق بالنساء والعدة هي؛ لأن الله عز وجل قال: **فصلوا بين أمتهم**، والطلاق إنما الطلاق للعدة، فإذا كانت الحرة وزوجها عبد فعدها ثلاثة قروء، وطلاقها ثلاث تطلقات للعدة كما قال الله تعالى: وإذا كان الحر تحت الأمة فعدها حيطتان وطلاقها للعدة تطلقتان، كما قال الله عز وجل. قال محمد: أخبرنا إبراهيم بن يزيد المكي قال: سمعت عطاء بن أبي رباح يقول: قال علي بن أبي طالب **ﷺ** الطلاق بالنساء والعدة هي، وهو قول عبد الله بن مسعود وأبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

١١٨٠ - **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: إذا طلق العبد امرأته تطليقتين، فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجاً غيره، حرمة كانت أو أمة، وعدة الحرمة ثلاث حيض وعدة الأمة حيضتان.

١١٨١ - **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول: من أذن لعبد أن ينكح فالطلاق بيد العبد ليس بيد غيره من طلاقه شيء، فأما أن يأخذ الرجل أمة غلامه أو أمة وليدته، فلا جناح عليه.

ما جاء في نفقة الأمة إذا طلقت وهي حامل

قال يحيى: قال مالك: ليس على حر ولا على عبد طلقاً مملوكة ولا على عبد طلق حرمة طلاقاً باتاً نفقة وإن كانت حاملاً إذا لم يكن له عليها رجعة. قال مالك: وليس على حر أن يسترضع لابنه وهو عبد قوم آخرين، ولا على عبد أن يتفق من ماله على من لا يملك سيده إلا بإذن سيده.

نفقة الأمة (١): اختلف العلماء في نفقة المستوتة، فقال بعضهم: لا نفقة لها ولا سكنى، وهو قول أحمد وإسحاق وأبي ثور ودلود وأماهم، وقال: لا نفقة لها ولا سكنى، وهو قول الشافعي والجمهور. واحتجوا لإتيان السكنى بقوله تعالى: ﴿وَالسَّكُونُ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْهِكُمْ﴾ (الطلاق: ٢٠). وإسقاط النفقة عنهم قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ حَمَلٌ فَلَعْنُوا عَلَيْهِمْ حَتَّى يَمُوتُوا﴾ (الطلاق: ٦١). فإن مفهومه أن غير الحامل لا نفقة لها، وإلا لم يكن بالتخصيص لذكرها معنى، والسباق يفهم أنها في غير الرجعية لأن نفقة الرجعية واجبة ولو لم تكن حاملاً، وذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعمر بن عبد العزيز والثوري وأهل الكوفة من الخنفية وغيرهم إلى وجوب النفقة والسكنى، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ (١) إلى قوله: ﴿وَلَا لِحُرِّهِمْ مِنْ تَبَوُّعِهِنَّ﴾ (الطلاق: ١١). فإن آخر الآية وهو النهي عن إخراجهن بذل على وجوب النفقة والسكنى، وغير ذلك من الدلائل ما هو مبسوط في المطبوعات. **ليس على حر**: وقال الشافعي، يجب للمستوتة إذا كانت حاملاً ولو أمة لو نكح عبد، وقال أبو حنيفة: يجب لها مطلقاً ولو غير حامل. (الحلى)

عَدَّةُ الَّتِي تَفْقِدُ زَوْجَهَا

١١٨٢ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ فَقَدَتْ زَوْجَهَا فَلَمْ تَدْرِ أَيَّنَ هُوَ؟ فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ أَرْبَعَ سِنِينَ، ثُمَّ تَعْتَدُ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ثُمَّ تَحِلُّ.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ تَزَوَّجَتْ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا، فَدَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَلَا سَبِيلَ لَزَوْجِهَا الْأَوَّلِ إِلَيْهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا، وَإِنْ أَذْرَكَهَا زَوْجَهَا قَبْلَ أَنْ تَتَزَوَّجَ فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَأَذْرَكْتُ بَعْضَ النَّاسِ يُنْكِرُونَ الَّذِي قَالَ

من غير عقد جديد

لزوجها الأول: إذا جاء أو ثبت أنه حي. **وذلك الأمر عندنا:** ولأن أي شية من طريق الزهري عن ابن المسيب أن عمر وعثمان قالاً في امرأة المفقود: تربص أربعة سنين ثم يطلقها ولي زوجها، ثم تربص أربعة أشهر وعشرين، وهو القول القديم للشافعي ورواية عن أحمد، ورجحه جماعة من متأخري الشافعية؛ لأنه فعله عمر رضي الله عنه ولم ينكره الصحابة، وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد وأحمد في رواية: إن زوجة المفقود لا تحل للأزواج حتى تحضي مدة لا يعيش في مثلها غالباً، وقدره أبو حنيفة ثمانية سنة، وحده الشافعي وأحمد بسنتين، وروى ابن أبي شيبة عن الحكم عن علي: إذا فقدت زوجها لم تتزوج حتى يقدم أو يموت، وله عن إبراهيم وأبي قلابة والشعبي وابن سيرين وجابر بن زيد والحكم وحماد: ليس لها أن تزوج حتى يتبين لها موته. في "البرهان": أن تربصها أربع سنين كان قول عمر في الاعتداء، ثم رجع إلى قول علي إنها امرأة ابتليت فلتنصر حتى يأتيها موت أو طلاق، رواه عبد الرزاق. (أغلي) وفي "الدر المختار": فلا ينكح عرسه غيره، ولا يعرف بيه وبينها ولو بعد مضي أربع سنين، خلافاً لما لك؛ فإن عنده تعتد زوجة المفقود عدة الوفاة بعد مضي أربع سنين، وهو مذهب الشافعي القديم، وأما الميزات فملذهما كملذهما في التقدير بسنتين سنة أو الرجوع إلى رأي الحاكم، وعند أحمد إن كان يغلب على افلاك كمن فقد بين الصفيين، أو في مركب قد الكسر، أو خرج لحاجة قريبة فلم يرجع ولم يعلم خبره، فهذا بعد أربع سنين يقسم ماله وتعتد زوجته بخلاف ما إذا لم يغلب عليه افلاك كالمسافر لتجارة أو لسياحة؛ فإنه يفرغ للمحاكم في رواية، وفي أخرى بقدر تسعين من مولده. **ينكرون الخ.** يعني أن ذلك ليس ثابت عن عمر، وقد رواه ابن أبي شيبة من طريق معمر عن الزهري عن ابن المسيب أن عمر وعثمان رضي الله عنهما قالاً: إن جاء زوجها الأول خير بين امرأته وبين الصديق، رواه البيهقي، فإن احتار الصديق كان على زوجها الآخر، وإن احتار امرأته اقتدت حتى تحل ثم ترجع إلى زوجها الأول. وكان على زوجها الآخر مهرها بما أحل من مهرها، قال الزهري: وقضى بذلك عثمان رضي الله عنه بعد عمر رضي الله عنه. (أغلي)

بَعْضُ النَّاسِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّهُ قَالَ: يُخَيَّرُ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ إِذَا جَاءَ فِي صِدَاقِهَا أَوْ فِي امْرَأَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَيَلْغِي أَنْ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي الْمَرْأَةِ يُطَلِّقُهَا زَوْجُهَا وَهُوَ غَائِبٌ عَنْهَا، ثُمَّ يُرَاجِعُهَا فَلَا يَبْلُغُهَا رَجْعَتُهُ، وَقَدْ بَلَغَهَا طَلَاقُهُ إِيَّاهَا فَتَزَوَّجَتْ: إِنَّهُ إِنْ دَخَلَ بِهَا زَوْجُهَا الْآخَرُ أَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا، فَلَا سَبِيلَ لِمَزَاجِهَا الْأَوَّلِ الَّذِي كَانَ طَلَّقَهَا إِلَيْهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي هَذَا وَفِي الْمَفْقُودِ.

مَا جَاءَ فِي الْأَقْرَاءِ وَعِدَّةِ الطَّلَاقِ وَطَلَاقِ الْحَائِضِ

١١٨٣ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ وَهِيَ حَائِضٌ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَرَّةٌ فَلْيُرَاجِعْهَا ثُمَّ يُمْسِكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضُ ثُمَّ تَطْهُرَ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أُمْسِكَ بَعْدَ وَإِنْ شَاءَ طَلَّقَ قَبْلَ أَنْ يُمْسَ، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا النِّسَاءُ.

١١٨٤ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا نَقَلَتْ حَفْصَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ حِينَ دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ،

فِي هَذَا وَفِي الْمَفْقُودِ: أَنَّ بَحْرَ الْعَقْدِ قَوِيَ، وَهَذَا مَذْهَبُ فِي "الْمَوْطَأِ"، وَمَذْهَبُ فِي "الْمَدَوَّلَةِ": أَنَّهَا إِنَّمَا تَقُوتُ بِدَحْوَلِ الثَّانِي بِمَا لَا يَعْقِدُهُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ فِي الْمَذْهَبِ، كَذَا قَالَ الزُّرْقَانِي.

فَتِلْكَ إِخ: أَيُّ حَالَةِ الطَّهْرِ "الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لَهَا" أَيُّ فِيهَا "النِّسَاءُ" فِي قَوْلِهِ: **فَمَصْفُورٌ لِعِدَّتِهَا** (وَالطَّلَاقُ ١) أَيُّ وَقْتُ عِدَّتِهَا، فَالْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى كَوْنِ الْقِرَاءِ الطَّهْرِ، وَذَلِكَ بِنَاءٌ عَلَى كَوْنِ "الِلَامِ" فِي الْحَدِيثِ وَالْآيَةِ بِمَعْنَى "فِي"، وَقَالَ الْحَنَفِيُّ: إِنَّ "الِلَامَ" فِي الْحَدِيثِ وَالْآيَةِ بِمَعْنَى الْغَايَةِ وَالِاسْتِقَالِ، كَمَا يُقَالُ: لَقِبْتُهُ لثَلَاثَ نَفْسٍ مِنَ الشَّهْرِ، يُرِيدُ مُسْتَقْبَلًا لثَلَاثَ، وَالمَعْنَى: فَتِلْكَ أَيُّ حَالَةِ الْحَيْضِ الْعِدَّةُ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ مُسْتَقْبَلَاتِ لَهَا النِّسَاءُ، وَهَذَا عَلَى تَقْدِيرِ كَوْنِ الْحَدِيثِ مَرْفُوعًا، وَإِلَّا فَقَدْ قَالَ ابْنُ وَضَّاحٍ: انْتَهَى حَدِيثُهُ ﷺ إِلَى قَوْلِهِ: "قَبْلَ أَنْ يُمْسَ"، فَيَكُونُ قَوْلُهُ: "فَتِلْكَ إِخ" مَدْرُجًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ. (الْمَخْلَى) **أَنَّهَا نَقَلَتْ**: مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا الْمَذْهَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَتْ: صَدَّقَ عُمَرُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَقَدْ جَادَلَهَا فِي ذَلِكَ نَاسٌ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرْءَانٌ﴾، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: صَدَقْتُمْ، وَهَلْ تَذَرُونَ مَا الْأَقْرَاءُ؟ إِنَّمَا الْأَقْرَاءُ الْأَطْهَارُ.

(الفرق: ٢٢٨)

في فرائد الأقراء

وقد ثبت

إنما الأقراء الأطهار: هو جمع قرء وكذلك القروء، وهو فتح القاف وضمها لغتان حكاهما القاضي عياض، وأشهرهما الفتح، وهو الذي اقتصر عليه أكثر أهل اللغة، والفقهاء على أنه من الأضداد مشترك بين الحيض والظهر، وهذا وقع الاختلاف بين الصحابة في تفسير القروء، كما ذكره السوي في تهذيب الأسماء واللغات، واختلاف الصحابة فيه على قولين: فسيم من اختار أن القرء في الآية محمول على الطهر، فتصفي العدة تحصى ثلاثة أطهار وإن لم تنقضي الحيضة الثالثة، منهم عائشة قالت: إنما الأقراء الأطهار، أخرجه منها مالك والشافعي وعبد الرزاق، وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والدارقطني والبيهقي، ومنهم ابن عمر وزيد بن ثابت كما أخرجه عبد الرزاق والبيهقي وابن جرير. قال العيني: وبه قال الشافعي ومالك، وقال أحمد: كنت أقول بالأطهار، ثم رجعت إلى قول الأكار، وذهب جمع من الصحابة إلى أن القرء هو الحيض، وقد بسط السيوطي روايتهم في التبر والتنوير. قال العيني: وبه قال الخلفاء الأربعة والعبادلة وأبي بن كعب ومعاذ بن جبل وأبو الدرداء وعباد بن الصامت وأبو موسى الأشعري ومعبد الجهمي، وهو قول طاووس وعطاء وابن المسيب وسعيد بن جبير والخمس بن جحي وشريك القاضي والحسن البصري والثوري والأوزاعي وابن شزمة وربيعة وأبي عبيدة وعطاء، ومقاتل وقادة والصحاح وغيرهم وإسحاق وأحمد وأصحاب الظواهر، وحاصل الكلام: أن المسألة تختلف فيها من عهد الصحابة إلى من بعدهم، لكن ما اختار أصحابنا من أن المراد بالقرء في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرْءَانٌ﴾ (البقرة: ٢٢٨) الحيض، وأن القضاء عدة بالأغتسال من الحيضة الثالثة مرجح بوجودها، منها: أنه موافق لحديث: طلاق الأمة تطليقان، عدتها حيضتان فإنه يدل على أن المراد بالقرء الواقع في عدة المطلقات الحرة الحيض، وإلا لكانت عدة الأمة طهرين لا حيضتين، فإن عدة الأمة نصف عدة الحرة، ولما لم يكن التحري للحيضة جعلت حيضتين، يدل عليه قول عمر: لو استطعت أن أجعل عدة الأمة حيضا ونصفا فعلت، أخرجه عبد الرزاق والشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي في "كتاب المعرفة". ومنها: أن الله تعالى بعد ما علم المطلقات بقوله في سورة البقرة: ﴿وَالْمُطَلَّاتُ بِرَحْمَنِ الْفَسْهُنِ ثَلَاثَةٌ قُرْءَانٌ﴾ (البقرة: ٢٢٨) وقال في سورة الطلاق: ﴿وَالْأَلَمَى بِشَرِّ مِنَ الْحَبْرِ مِنْ سِدَاكُمُ إِنْ رَزَقْتُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ثَلَاثَةٌ أَشْهُرٌ﴾ (الطلاق: ٥)، فذكر فيه مقدار عدة الأنساء وأشار بذكر اغيض إلى أن المراد بالقرء في الآية السابقة: هو الحيض. ومنها: أن الطلاق النسيء هو الطلاق في الطهر، فإن كان المراد بالقرء هو الطهر، فإن احتسب الطهر الذي وقع فيه الطلاق، كان المحصن أقل من ثلاثة قروء، وإن لم يحتسب كان أربعة منها، وهو خلاف قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةٌ قُرْءَانٌ﴾، خلاف ما إذا حمل القرء على الحيض، وفي المقام أخذت حويلة عريضة مذكورة في بحث الخاص من كتب الأصول ومنها: أنه مذهب الخلفاء والعبادلة وأكار الصحابة فكان أولى بالقبول بالنسبة إلى قول أصاغر الصحابة.

١١٨٥ - **مالك** عَنْ أَبِي شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يَقُولُ: مَا أَدْرَكْتُ أَحَدًا مِنْ فُقَهَائِنَا إِلَّا وَهُوَ يَقُولُ بِهَذَا يُرِيدُ قَوْلَ عَالِشَةَ.

١١٨٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ وَزَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ الْأَخْوَصَ هَلَكَ بِالشَّامِ حِينَ دَخَلَتْ امْرَأَتُهُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ وَقَدْ كَانَ طَلَّقَهَا، فَكَتَبَ مُعَاوِيَةُ ابْنُ أَبِي سُفْيَانَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ وَبَرِئَ مِنْهَا، وَلَا تَرِثُهُ وَلَا يَرِثُهَا.

١١٨٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَأَبِي شِهَابٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا دَخَلَتْ الْمُطَلَّقةُ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَاتَتْ مِنْ زَوْجِهَا، وَلَا مِيرَاثَ بَيْنَهُمَا، وَلَا رَجْعَةٌ لَهُ عَلَيْهَا.

١١٨٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: إِذَا طَلَّقَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ وَبَرِئَ مِنْهَا وَلَا تَرِثُهُ وَلَا يَرِثُهَا. قَالَ **مالك**: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

وبرئ منها: دليل على أن الأقراء عنده الأطهار. **وهو الأمر عندنا:** وبه قال الشافعي وأحمد: إن المراد بالأقراء: الأطهار، وبهم العدة بالدخول في الحيضة الثالثة، قال محمد: القضاء العدة عندنا بالطهارة من الحيضة الثالثة إذا اغتسلت منها، أخبرنا أبو حيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي أن رجلاً طلق امرأته تطليقة بثلث الرجعة، ثم تركها حتى انقطع دمها من الحيضة الثالثة، ودخلت مغتسلها وأدلت ماءها فأنها، فقال لها: قد راجعتك، فسألت عمر بن الخطاب عن ذلك، وعنده عبد الله مسعود، فقال عمر: قل فيها برأيتك، فقال: أراد يا أمير المؤمنين! أحق برجعته ما لم تغتسل من الحيضة الثالثة، فقال عمر: أنا أرى ذلك، ثم قال لعبد الله بن مسعود: كيف أي وعاء ملئ، علماء، أخبرنا ابن عيينة، عن ابن شهاب، عن سعيده بن المسيب قال: قال علي بن أبي طالب **عليه السلام**: هو أحق لها حتى تغتسل من حيضتها الثالثة، أخبرنا عيسى بن أبي عيسى الخياط المديني، عن الشعبي، عن ثلاثة عشر من أصحاب رسول الله **صلى الله عليه وآله وسلم** كلهم قالوا: الرجل أحق بامرأته حتى تغتسل من حيضتها الثالثة. قال محمد: وهذا لأحمد. هـ

١١٨٩ - **مالك** عَنْ الْفَضِيلِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَوْلَى الْمَهْرِيِّ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ كَانَا يَقُولَانِ: إِذَا طُلِّقَتِ الْمَرْأَةُ فَدَخَلَتْ فِي الدَّمِّ مِنَ الْحَيْضَةِ الثَّالِثَةِ، فَقَدْ بَانَتْ مِنْهُ وَحَلَّتْ.

١١٩٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبْنِ شِهَابٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّ عِدَّةَ الْمُخْتَلَعَةِ ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ.

١١٩١ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ أَبْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: عِدَّةُ الْمُطَلَّاقَةِ الْأَقْرَاءُ وَإِنْ تَبَاعَدَتْ.

١١٩٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ أَنَّ امْرَأَتَهُ سَأَلَتْهُ الطَّلَاقَ، فَقَالَ لَهَا: إِذَا حِضَّتْ فَأَذْنِبِي، فَلَمَّا حَاضَتْ أَذْنَتُهُ، فَقَالَ: إِذَا طَهَرْتَ فَأَذْنِبِي، فَلَمَّا طَهَرَتْ أَذْنَتُهُ فَطَلَّقَهَا. قَالَ **مالك**: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

ما جاء في عدة المرأة في بيتها إذا طُلِّقَتْ فِيهِ

١١٩٣ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَسُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ . . .

= وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. واستدل لذلك من المرفوع بقوله **عَنْ** هذه الأمة **حيضتان**، رواه أبو داود. وما رواه ابن ماجة عن عائشة قالت: أمرت بريرة أن تعتد ثلاث حيض، وأيضاً أن الاستبراء بحضة، رواه أبو داود. (المحلى على الموطأ)

عدة المرأة: اختلف العلماء في هذا الباب، فذهب عمر بن الخطاب من الصحابة وآخرون منه قال أصحابنا: إن للمطلقة المبتوتة النفقة والسكنى في العدة وإن لم تكن حاملاً، أما النفقة للحامل فلقوله تعالى: **وَأَنْكِحُوا النِّسَاءَ** حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ **(الطلاق ٦)**، وأما غير الحامل فالسكنى لقوله تعالى: **أَسْكُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنُوا مِنْ وَحْدَتِكُمْ** **(الطلاق ٦)** والنفقة؛ لأنها مبنوسة عليه، وقال أحمد وابن عباس: لا نفقة لها ولا سكنى، وحدثهم حديث فاطمة بنت قيس، وقال مالك والشافعي وغيرهما: يجب السكنى للآية دون نفقة؛ لحديث فاطمة بنت قيس، وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لها بالإجماع، والأصح وجوب السكنى، وأما المطلقة الرجعية فيجب لها النفقة والسكنى، كذا ذكر النووي. قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي للمرأة أن تستفل من منزلها الذي طلقها فيه =

أَنَّهُ سَمِعَهُمَا يَذْكُرَانِ أَنَّ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ بْنَ الْعَاصِ طَلَّقَ ابْنَةَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَكَمِ
 الْبُتَّةَ، فَأَتَتْهَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْحَكَمِ، فَأَرْسَلَتْ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ
 الْحَكَمِ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ فَقَالَتْ: أَتَيْتُ اللَّهَ وَارْدُذَ الْمَرْأَةِ إِلَى بَيْتِهَا، فَقَالَ مَرْوَانُ
 فِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ: إِنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ عَلَيَّ، وَقَالَ مَرْوَانُ فِي حَدِيثِ الْقَاسِمِ: أَوْ مَا
 بَلَغَكَ شَأْنُ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ؟ فَقَالَتْ عَائِشَةُ: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَذْكُرَ حَدِيثَ فَاطِمَةَ،
 فَقَالَ مَرْوَانُ: إِنْ كَانَ بِكَ الشَّرُّ فَحَسْبُكَ مَا بَيْنَ هَذَيْنِ مِنَ الشَّرِّ.

١١٩٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ بِنْتَ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ نُفَيْلٍ كَانَتْ تَحْتُ
 عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَطَلَّقَهَا الْبُتَّةُ، فَأُتِيَ بِهَا ذَلِكَ عَلَيْهَا
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو.

= زوجها طلاقاً بائناً أو غيره أو مات عنه فيها حتى تنقضي عدتها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وبه قال
 جمع من الصحابة، وروي ذلك مرفوعاً أيضاً بسند ضعيف فعن ابن مسعود وعمر **رضي الله عنهما** قالوا: وللمطقة ثلاثا السكنى
 والنفقة، أخرج الدار فطحي، وأخرج الترمذي عن عمر أنه كان يجعل لها النفقة والسكنى، وأما حديث فاطمة بنت
 قيس فإنه رده عمر **رضي الله عنه** وقال: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا تدري لعلها حفظت أو نسيت، وقد
 أنكره أسامة بن زيد فإنه إذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئاً رماها عما كان في بدو، وكذلك أنكرته عائشة فإنها قالت:
 ما لفاطمة من غير أن تذكر هذا الحديث، يعني قولها لا نفقة لها ولا سكنى، أخرج الطحاوي هذه الأقاويل، وقد
 أنكر عمر، محضر من الصحابة، فلم ينكر عليه منهم منكر، فدل تركهم التمسك عليه أن مذهبهم فيه كماله.

شأن فاطمة: حيث رخص لها رسول الله **ﷺ** عن الانتقال من بيت زوجها. (المحلى)

لا يضررك أن لا تذكر: لأنه لا حجة فيه، فقد كان انتقالها بسبب أن مكافأ كان وحشا فحبب عليها، أو لأنها
 كانت لسة ففتنت الناس، رواها أبو داود. (المحلى) (لسن: زبان دراز) **إن كان بك الشر:** أي كان عندك أن سبب
 خروج فاطمة شر فيها أو في مكافأ فيكفك ما بين هذين أي عدة زوجها يحيى بن سعيد من الشر لو سكنته في
 دار زوجها، ومفهومه حواز الانتقال من مسكن الزوج بسبب وجود عارض يقتضي حواز خروجها كأن يكون
 المنزل مستعاراً، فرجع المستعير ولم يرض بإجارتها بأجر المثل، أو امتنع المكثري من تجديد الإجارة. (المحلى)

١١٩٥ - **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر طلق امرأة له في مسكن حفصة زوج النبي ﷺ وكان طريقه إلى المسجد، فكان يسلك الطريق الأخرى من أدبار البيوت كراهية أن يستأذن عليها حتى راجعها.

١١٩٦ - **مالك** عن يحيى بن سعيد أن سعيد بن المسيب سئل عن المرأة يُطلقها زوجها وهي في بيت بكراء، على من الكراء؟ فقال سعيد بن المسيب: على زوجها، قال: فإن لم يكن عند زوجها؟ قال: فعليها، قال: فإن لم يكن عند زوجها؟ قال: فعلى الأمير.

يعني من بيت الكراء

مَا جَاءَ فِي نَفَقَةِ الْمُطَلَّقةِ

١١٩٧ - **مالك** عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن فاطمة بنت قيس أن أبا عمرو بن حفص طلقها البتة وهو غائب بالشام، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته، فقال: والله! ما لك علينا من شيء، فجاءت إلى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: ليس لك عليه نفقة.

وكان طريقه: أي طريق ابن عمر للمسجد كان من حجرة حفصة حتى راجعها: فيه الموافقة؛ فإن المطلقة اعتدت في بيت حفصة، **على من الكراء:** أي على من يجب عليه كراء البيت؟ **وهو غائب بالشام:** يخالفه ما أخرجه الطحاوي من حديث الليث أنه سأل عبد الحميد بن عبد الله عن طلاق حده أبي عمرو فاطمة بنت قيس، فقال له عبد الحميد: صفها البتة ثم اخرج إلى اليمن، وكذلك أخرج من حديث ابن جريح قال: أخرجني عبد الرحمن بن عاصم بن ثابت أن فاطمة بنت قيس أخرجته، وكانت عند رجل من بني مخزوم، فأخبرته أنه طلقها ثلاثاً، وخرج إلى بعض المغازي، وأمر وكيله له أن يعطيها بعض النفقة، ووجه الجميع بينهما أن يقال: طلقها في المدينة ولم يظهر أمر الطلاق حتى تخرج مع علي **عليه السلام** فوقع النزاع بينهما وبين وكيل الزوج في وجوب النفقة، فظهر أمر الطلاق حينئذ، فظن أنه طلقها الآن، لم يقال: طلقها ثنتين ثم تخرج إلى اليمن، فأرسل بطلاقها الثالثة، كما يدل عليه حديث مسلم. **فسخطته:** أي سخطت على قلة النفقة بالشعير القليل وما رخصت به.

ليس لك عليه نفقة: زاد مسلم: "إلا أن تكون حاملاً".

وَأَمَرَهَا أَنْ تَعْتَدَ فِي بَيْتِ أُمِّ شَرِيكِ، ثُمَّ قَالَ: تِلْكَ امْرَأَةٌ يَغْشَاهَا أَصْحَابِي اعْتَدِي عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ، فَإِنَّهُ رَجُلٌ أَعْمَى تَضَعِينَ ثِيَابَكَ عِنْدَهُ، فَإِذَا حَلَلْتَ فَأَذِينِي، قَالَتْ: فَلَمَّا حَلَلْتُ ذَكَرْتُ لَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ وَأَبَا جَهْمٍ بَيْنَ هِشَامِ عَطْبَانِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا أَبُو جَهْمٍ فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَضَعْلُوكَ لَا مَالَ لَهُ، أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، قَالَتْ: فَكَرِهْتُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَنْكِحِي أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَكَرِهْتُهُ، فَجَعَلَ اللَّهُ فِي ذَلِكَ خَيْرًا وَاعْتَبَطَتْ بِهِ.

١١٩٨ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ يَقُولُ: الْمَبْتُوءَةُ لَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِهَا حَتَّى تَحِلَّ، وَلَيْسَتْ لَهَا نَفَقَةٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ حَامِلًا، فَيَنْفَقُ عَلَيْهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

تَضَعِينَ ثِيَابَكَ: وفي "مسلم": فإِذَا وَضَعْتَ ثِيَابَكَ لَمْ يَرْكَ، فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ رُؤْيَةِ الْمَرْأَةِ إِلَى الْأَحْيَى دُونَ الْعَكْسِ. وَيَدُلُّ لَهُ جَوَازُ اسْتِمْرَارِ الْعَمَلِ عَلَى جَوَازِ خُرُوجِ النِّسَاءِ إِلَى الْمَسَاجِدِ وَالْأَسْوَاقِ وَالْأَسْفَارِ مُتَقَبَّاتٍ، وَلَمْ يَزَلِ الرِّجَالُ عَلَى مَرِّ الرِّمَانِ مَكْتَشِفِي الْوُجُوهِ، فَلَمَّا اسْتَوُوا لِأَمْرِ الرِّجَالِ بِالسُّتْرِ، قَالَ الْمُظْهَرِيُّ: وَعَلَيْهِ الْفَتْوَى بِدَلِيلِ أَهْلِ يَحْيَى أَنَّ الصَّلَاةَ مَعَ الْبَيِّ **فِي** الْمَسْجِدِ، وَلَا يَدْرَأُ أَنْ يَقَعَ نَظَرُهُنَّ إِلَى الرِّجَالِ، هَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ النَّظَرُ بِشَهْوَةٍ، وَأَمَّا نَظَرُهَا بِالشَّهْوَةِ فَحَرَامٌ، وَمَا وَقَعَ فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ الْمَشْهُورِ: **أَعْبَاهُ** **أَمَّا** أَنْ تَخْرُجَ الْأَرْبَعَةُ، فَمَحْمُولٌ عَلَى الْوَرَعِ وَالْتَقْوَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. **فَلَا يَضَعُ عَصَاهُ عَنْ عَاتِقِهِ**: قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ تَأْوِيلَانِ مَشْهُورَانِ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ كَثِيرُ الْأَسْفَارِ. وَالثَّلَاثُ: أَنَّهُ كَثِيرُ الضَّرْبِ لِلنِّسَاءِ، وَهَذَا أَصَحُّ بِدَلِيلِ الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى: أَنَّهُ ضَرْبُ النِّسَاءِ، قَالَ: وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ ذِكْرِ الْإِنْسَانِ مِمَّا فِيهِ عِنْدَ الْمَشَاوَرَةِ وَطَلَبِ النَّصِيحَةِ، وَلَا يَكُونُ هَذَا مِنَ الْغَيْبَةِ الْغَرْمَةِ. (الْمُهَلَّى)

وَاعْتَبَطَتْ بِهِ: ضَمَّنَهُ النَّوَوِيُّ بِفَتْحِ التَّاءِ وَالْيَاءِ أَيْ صَرَتْ بَحِثُ اعْتِنَاطِ النِّسَاءِ بِحَظِّ كَانَ لِي مِنْهُ، وَالْحَدِيثُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَالَ مَعْتَبَرٌ فِي الْكِفَاةِ. **وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا**: يَعْنِي لَا نَفَقَةَ لَهَا وَهِيَ السَّكْنَى. قَالَ النَّوَوِيُّ: اخْتَلَفُوا فِي الْمَطْلُوقَةِ الْيَائِنِ الْحَامِلِ، هَلْ لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ؟ فَقَالَ عَمْرٌو وَأَبُو حَنِيفَةَ وَآخَرُونَ: لَهَا النَّفَقَةُ وَالسَّكْنَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: **أَسْكِنُوهُنَّ** مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْهِ كُنْهٍ (الصَّلَاحُ: ٦). وَأَمَّا الْمَفْقَةُ؛ فَلَا تُحِبُّ مَحَبُوسَةً عَلَيْهِ، وَقَدْ قَالَ عَمْرٌو **هَذَا** لَا لَدَعَ كِتَابَ رَبِّنَا وَلَا سَةِ فِينَا يَقُولُ الْمَرْأَةُ لَا تَدْرِي أَحَفِظْتَ أَمْ نَسِيتُ؟ وَرَوَى الدَّارِ قُطَيْبٌ عَنْ حَابِرٍ: الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ، كَذَا فِي "جَمْعِ الْجَوَامِعِ". وَلِلطَّبْرَايِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ وَعَمْرٌو **هَذَا** قَالَ: الْمَطْلُوقَةُ ثَلَاثًا لَهَا السَّكْنَى وَالنَّفَقَةُ، =

عِدَّةُ الْأَمَةِ مِنْ طَلَاقِ زَوْجِهَا

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي طَلَاقِ الْعَبْدِ الْأَمَةِ إِذَا طَلَّقَهَا وَهِيَ أَمَةٌ، ثُمَّ عَتَقَتْ بَعْدَ، فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الْأَمَةِ، لَا يُغَيِّرُ عِدَّتُهَا عِتْقُهَا، كَانَتْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ، أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ لَا تَنْتَقِلُ عِدَّتُهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَمِثْلُ ذَلِكَ الْحَدُّ يَقَعُ عَلَى الْعَبْدِ، ثُمَّ يَعْتِقُ بَعْدَ أَنْ يَقَعُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، فَإِنَّمَا حَدُّهُ حَدُّ عَبْدٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْحُرُّ يُطَلِّقُ الْأَمَةَ ثَلَاثًا وَتَعْتَدُ حَيْضَتَيْنِ، وَالْعَبْدُ يُطَلِّقُ الْحُرَّةَ تَطْلِيقَتَيْنِ وَتَعْتَدُ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ.

= وقال ابن عباس وأحمد: لا سكنى لها ولا نفقة بحديث فاطمة. (الغلي) قلت: ولنا قوله تعالى: ﴿وَأَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾ (اعلاف: ٦). وفي قراءة عبد الله بن مسعود **﴿وَأَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ وَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ﴾** من وجدكم، ولا اختلاف بين القراءتين، لكن إحداهما تفسير للأخرى، وأما حديث فاطمة بنت قيس فقد رده عمر **﴿وَأَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾** فإنه روي أنها لما ردت أن رسول الله **﴿لَمْ يَجْعَلْ لَهَا سَكْنًا وَلَا نَفَقَةً﴾** قال عمر **﴿لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنا وَلَا سِنةَ نَبِيِّنا يَقُولُ امْرَأَةٌ، لَا تَدْرِي أَصَدَقْتَ أَمْ كَذَبْتَ؟﴾** وفي بعض الروايات قال: لا ندع كتاب ربنا وسنة نبينا ونأخذ بقول امرأة، لعلها نسيت أو شبه لها. سمعت رسول الله **﴿يَقُولُ: لَهَا النِّفَقَةُ وَالسَّكْنَى﴾**، وقول عمر **﴿لَا نَدْعُ كِتَابَ رَبِّنا﴾** يحتمل أنه أراد به قوله عز وجل: ﴿وَأَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ وأنفقوا عليهن من وجدكم، ويكون قراءته كقراءة ابن مسعود **﴿وَأَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾**، ويحتمل أنه أراد بقوله: لا ندع كتاب ربنا تلك الآية كما روي عنه أنه قال في باب الزنا: كنا نتلو في سورة الأحزاب: الشيخ والشيخة إذا فارقا زوجها مكالا من الله، ثم رفعت التلاوة وبقي حكمها، كذا ههنا، وروي أن زوجها أسامة بن زيد كان إذا سمعها تتحدث بذلك حصصها بكل شيء في يده، وروي عن عائشة **﴿أَنَّهَا قَالَتْ هَذَا لَقَدْ فَتَنَ الْمَلَأَ هَذَا الْحَدِيثَ﴾**، وأقل أحوال إنكار الصحابة على راوي الحديث أن يوجب طعنا فيه، ثم قيل في تأويله: إنها كانت تبتدر على أحمائها، فقلها رسول الله **﴿إِلَى بَيْتِ ابْنِ أُمِّ مَكْتُومٍ﴾**، ولم يجعل لها نفقة ولا سكنى؛ لأنها صارت كالناشئة؛ إذ كان سبب الخروج منها، وقيل: إن زوجها كان غاليا، فلم يقض لها بالنفقة والسكنى على الزوج بعينه؛ إذ لا يجوز القضاء على الغائب من غير أن يكون له خصم حاضر.

له عليها رجعة إلخ: وقال أبو حنيفة والشافعي: لأن من أعتقت في عدة رجعية فكحرة؛ لأنها كالزوجة بخلاف ما إذا أعتقت في عدة بائن، فهي كأمة؛ لأنها كالأحبية، كأنها أعتقت بعد انقضاء العدة. (الغلي)

والحر يطلق الأمة: فإن الطلاق بالرجال والعدة بالنساء عنده، كما مر.

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ تَكُونُ تَحْتَهُ الْأَمَةُ ثُمَّ يَتَنَاعُهَا فَيُعْتَقُهَا: إِنَّهَا تُعْتَدُ عِدَّةَ الْأَمَةِ حَيْضَتَيْنِ مَا لَمْ يُصِبْهَا، فَإِنْ أَصَابَهَا بَعْدَ مِلْكِهِ إِيَّاهَا قَبْلَ عِتَاقِهَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا إِلَّا الْاِسْتِبْرَاءُ بِحَيْضَةٍ.

جَامِعُ عِدَّةِ الطَّلَاقِ

١١٩٩ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ طُلِّقَتْ فَحَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ، ثُمَّ رَفَعَتْهَا حَيْضَتَهَا، فَإِنَّهَا تَنْتَظِرُ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ بَانَ بِهَا حَمْلٌ فَذَلِكَ، وَإِلَّا اعْتَدَتْ بَعْدَ التَّسْعَةِ الْأَشْهُرِ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثُمَّ حَلَّتْ.

١٢٠٠ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الطَّلَاقُ لِلرَّجَالِ وَالْعِدَّةُ لِلنِّسَاءِ.

١٢٠١ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: عِدَّةُ الْمُسْتَحَاضَةِ سَنَةٌ.

أَيُّمَا امْرَأَةٍ: بضم وكسر مشددة أو بفتح فيضم. (المحلى)

ثُمَّ رَفَعَتْهَا حَيْضَتَهَا: بالبناء للمجهول أي انقطعت عنها حيضتها. **بعد التسعة الأشهر** (الخ): أي يجعلها حكم الأنسة. قال الطيبي: أدخل لام التعريف على التسعة المضاف، وهو موافق لما ذهب الكوفيون نحو: الثلاثة الأثواب. وصورة المسألة: أن الواجب على ذوات الأقراء التريص ثلاثة قروء، وعلى ذوات الأحمال وضع الحمل، فإذا ظهر أنها من اللاتي يمتن من الغيض وجب التريص بالأشهر. (المحلى) **عدة المستحاضة سنة:** وبه قال مالك: إن عدة المستحاضة حرة كانت أو أمة في الطلاق سنة. كذا في "الرسالة". وروى ابن أبي شيبة عن عطاء والحسن والحكم: أنها تعتد أيام أقرائها، وبه قال أبو حنيفة ومحمد والأكثر: إنها تعتد أيام أقرائها. (المحلى) قال محمد: المعروف عندنا أن عدتها على أقرائها التي كانت تجلس فيما مضى، وكذلك قال إبراهيم النخعي وغيره من الفقهاء، وبه يأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، ألا ترى أنها تترك الصلاة أيام أقرائها التي كانت تجلس، لأنها فيهن حائض، فكذلك تعتد بهن، فإذا مضت ثلاثة قروء منهن بانء إن كان ذلك أقل من سنة أو أكثر.

قال مالك: الأمر عندنا في المطلقة التي ترفعها حيضتها حين يطلقها زوجها: أنها تنتظر تسعة أشهر، فإن لم تحض فيهن اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاض قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض، وإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاض الثانية قبل أن تستكمل الأشهر الثلاثة استقبلت الحيض، فإن مرت بها تسعة أشهر قبل أن تحيض اعتدت ثلاثة أشهر، فإن حاض الثالثة كانت قد استكملت عدة الحيض، فإن لم تحض استقبلت ثلاثة أشهر، ثم حلت ولزوها عليها في ذلك الرجعة قبل أن تحل إلا أن يكون قد بت طلاقها. قال مالك: السنة عندنا أن الرجل إذا طلق امرأته وله عليها رجعة فاعتدت بعض عدتها ثم ارتجعها ثم فارقتها قبل أن يمسيها: أنها لا تبني على ما مضى من عدتها، وأنها تستأنف من يوم طلقها عدة مستقبله، وقد ظلم زوجها نفسه وأخطأ إن كان ارتجعها، ولا حاجة له بها.

قال مالك: والأمر عندنا أن المرأة إذا أسلمت وزوجها كافراً ثم أسلم، فهو أحق بها

التي ترفعها حيضتها: أي ترفع عنها، ذهب مالك إلى قول عمر رضي الله عنه، وقال أبو حنيفة والشافعي في قوله الجديد: والأكثر أنها تعد بالأفراء أو تبلغ من البأس، فتعد بالأشهر ولا يبالي بطول مدة الانتظار، وأناول الشافعي قول عمر على امرأة يقرها إلى سن الأنساب، قال محمد في موطنه: العدة في القرآن على أربعة أوجه لا خامس لها: للحامل حتى تضع، ولتي لم تبلغ الحيضة ثلاثة أشهر، ولتي يست من الحيض ثلاثة أشهر، ولتي تحيض ثلاثة فروع، فهذا الذي ذكرته ليس بعدة الحائض ولا غيرها. قال محمد: أحرمنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أن علقمة طلق امرأته خلافاً لملك الرجعة، فحاضت حيضة أو حيضتين، ثم ارتفع عنها حيضها عنها ثمانية عشر شهراً ثم مات، فسأل علقمة ابن مسعود، فقال: هذه امرأة حبس الله عليك ميراثها فكله لك. أبا عيسى بن أبي عيسى الخياط عن الشعبي أن علقمة سأل ابن عمر رضي الله عنه عن ذلك، فأمره بأكل ميراثها. (المحلى) استقبلت: لأنها صارت من ذوات الأفراء. وقد ظلم: لقوله تعالى: **لَا تُسْكِنُكُمْ مِنْ حِمَارِ الْيَهُودِ وَمَنْ يَعْمَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ** (البقرة: ٢٣٩).

مَا دَامَتْ فِي عِدَّتِهَا، فَإِنْ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا فَلَا سَبِيلَ لَهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا لَمْ يُعَدَّ ذَلِكَ طُلَاقًا، وَإِنَّمَا فَسَخَتْهَا مِنْهُ الْإِسْلَامُ بِغَيْرِ طُلَاقٍ.

مَا جَاءَ فِي الْحَكَمَيْنِ

١٢٠٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ قَالَ فِي الْحَكَمَيْنِ اللَّذَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَإِنْ حَفِظْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾: ^{خلافاً بين المرأة والرجل} إِنَّ إِلَيْهِمَا الْفُرْقَةَ بَيْنَهُمَا وَالْاجْتِمَاعَ. قَالَ **مالك**: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الْحَكَمَيْنِ يَحُوزُ قَوْلُهُمَا بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ فِي الْفُرْقَةِ وَالْاجْتِمَاعِ.

ما دامت في عِدَّتِهَا: وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: إذا أسلمت هي دولة، فإن تبين دارهما تسقع الفرقة وإلا يعرض الإسلام على الزوج، فإن أرى يقع الطلاق، وقد سبق في حديث امرأة صفوان.

حكما من أهله إلخ: فإن لها أقارب أعرف بواطن الأحوال وأطلب للصالح، وهذا على وجه الاستحباب، فلو نصا من الأحباب حار. (الغلي) قوله تعالى: ﴿وَإِنْ حَفِظْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ (النساء: ٣٥) أصله شقاقا بينهما، فأضيف الشقاق إلى الظرف على سبيل الانساع، كقوله تعالى: ﴿مَلْأَ مَكْرَهُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ (النساء: ٣٣) أصله: "مل مكر في الليل والنهار"، والشقاق: العداوة والخلاف؛ لأن كلا منهما بفعل ما يشق على صاحبه أو يحيل إلى شق أي للاحية غير شق صاحبه، والضمير للزوجين ولم يجر ذكرهما لذكر ما يدل عليهما: ﴿فَأَبْعَثَا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ﴾ رجلا يصلح للحكومة والإصلاح بينهما. ﴿وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ لأن الأقارب أعرف بواطن الأحوال وأطلب للصالح، ونفوس الزوجين أسكن إليهم، فيبرران ما في ضمائرهما من الحب والبغض وإرادة الصحة والفرقة.

إن يريدوا إصلاحا إلخ: الضمير الأول للحكمين والثاني إلى الزوجين أي إن فصلوا الإصلاح أوفع الله بحسن سعيهما الموافقة بين الزوجين، وقيل: كلامهما للحكمين أي إن فصلوا الإصلاح يوفق الله بينهما فينتفك حكمهما ويحصل مقصودهما، وقيل: للزوجين أي إن أرادوا الإصلاح وزوال الشقاق أوفع الله بينهما الألفة والاتفاق. (الغلي)

في الفرقة والاجتماع: قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن قولهما نافذ في الجمع وإن لم يوكلفهما الزوجان، واختلفوا في الفرقة، ثم حكى عن الجمهور نقود قولهما فيهما من غير توكيل، وروى ابن أبي شيبة عن أبي سلمة: الحكمان إن شاءا جمعا وإن شاءا فرقا، ولا يلبان الجمع والتفريق إلا بإذن الزوجين. (الغلي)

يَعِينُ الرَّجُلُ بِطُلَاقِ مَا لَمْ يَنْكِحْ

١٢٠٣ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ وَسَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَابْنُ شِهَابٍ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا حَلَفَ الرَّجُلُ بِطُلَاقِ الْمَرْأَةِ قَبْلَ أَنْ يَنْكِحَهَا ثُمَّ أَثِمَّ أَنْ ذَلِكَ لَزِمَ لَهُ إِذَا نَكَحَهَا.

١٢٠٤ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ فِيمَنْ قَالَ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكِحَهَا فَهِيَ طَالِقٌ: إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُسَمِّ قَبِيلَةَ أَوْ امْرَأَةً بِعَيْنِهَا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لَامْرَأَتِهِ: أَنْتِ الطَّلَاقُ وَكُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكِحَهَا فَهِيَ طَالِقٌ وَمَالُهُ صَدَقَةٌ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ كَذَا وَكَذَا فَحَنَثَ، قَالَ: أَمَّا نِسَاؤُهُ فطَلَقَ كَمَا قَالَ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: كُلُّ امْرَأَةٍ أَنْكِحَهَا فَهِيَ طَالِقٌ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يُسَمِّ امْرَأَةً بِعَيْنِهَا أَوْ قَبِيلَةً أَوْ أَرْضًا أَوْ نَحْوَ هَذَا فَلَيْسَ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ.....

أَنَّ ذَلِكَ لَزِمَ: إِذَا نَكَحَهَا مِنْ بَابِ نَزَّوْمِ الطَّلَاقِ الْمَعْلُوقِ، وَبِهِ قَالَ جَمَاعَةُ آخِرُونَ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عَنْ مَالِكٍ. وَقَالَ الْحَمَّانُ وَأَبُو هَاشِمٍ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةِ ابْنِ وَهْبٍ وَالنَّخَعِيُّ: لَا يَفْعَلُ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ: يَفْعَلُ مطلقاً؛ لِأَنَّ التَّعْلِيلَ بِالشَّرْطِ يَجِبُ، فَلَا تَتَوَقَّفُ صِحَّتُهُ عَلَى وَجُودِ مِلْكِ الْمُحِلِّ كَالْيَمِينِ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَالْمَسْأَلَةُ مِنَ الْخِلَافَاتِ الْمَشْهُورَةِ. قَالَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: وَرَوَى أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ فِي عَدَمِ الْوُقُوعِ، إِلَّا أَنَّهُا مَعْتُولَةٌ عَنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَصَحِّحُ بَعْضَهَا وَأَحْسِنُهَا مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَقَاسَمُ بْنُ أَصْبَغٍ مَرْقُوعًا: لَا طَّلَاقَ إِلَّا بَعْدَ النِّكَاحِ، وَالْأَبِيُّ دَاوُدُ: لَا طَّلَاقَ إِلَّا **فِيمَا يَمْلِكُ**. قَالَ الْبُحَارِيُّ: وَهُوَ أَصَحُّ شَيْءٍ فِي الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ، وَأَجِيبَ عَنْهُمَا بِأَنَّا نَقُولُ تَمْوِجُهُمَا؛ لِأَنَّ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ انْتِفَاءُ وَقُوعِ الطَّلَاقِ قَبْلَ النِّكَاحِ، وَلَا تَرَاخُ فِيهِ، وَإِنَّمَا التَّرَاخُ فِي التَّرَامَةِ بَعْدَ النِّكَاحِ.

فَلَيْسَ يَلْزِمُهُ ذَلِكَ: وَبِهِ قَالَ رَسِيعَةُ وَالْأَوْرَاعِيُّ وَالْبَيْهَقِيُّ وَابْنُ أَبِي لَيْلَى وَرَوَى عَنْ الشَّافِعِيِّ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَبُو هَاشِمٍ: لَا يَفْعَلُ الطَّلَاقُ فِي الْعُمُومِ وَلَا فِي الْخُصُوصِ. وَهُوَ رِوَايَةٌ عَنْ مَالِكٍ، وَرَوَى ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَلِيٍّ وَعَالِشَةُ وَجَابِرُ وَابْنُ عَبَّاسٍ **عَنْ** لَا طَّلَاقَ إِلَّا بَعْدَ النِّكَاحِ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ **صَلَّى** لَا لِمَنْ لَا يَمْلِكُ، وَلَا لِمَنْ لَا يَمْلِكُ، وَلَا لِمَنْ لَا يَمْلِكُ، وَلَا طَّلَاقَ لَهُ فِيمَا لَا يَمْلِكُ. قَالَ مُحَمَّدٌ فِي الْإِتَارِ: أَخْبَرَنَا أَبُو حَنِيفَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ وَعَامِرٍ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ ذَكَرَتْ لَهُ امْرَأَةٌ، =

وَلْيَتَزَوَّجْ مَا شَاءَ، وَأَمَّا مَالُهُ فَلْيَتَصَدَّقْ بِثَلَاثِهِ.

أَجَلُ الَّذِي لَا يَمَسُّ امْرَأَتَهُ

١٢٠٥ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَمَسَّهَا فَإِنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلٌ سَنَةً، فَإِنْ مَسَّهَا وَإِلَّا فُورَقَ بَيْنَهُمَا.

١٢٠٦ - مَالِك أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ مَتَى يُضْرَبُ لَهُ الْأَجَلُ أَمِنْ يَوْمِ يَنْبِي بِهَا أَمْ مِنْ يَوْمِ تُرَافِعُهُ إِلَى السُّلْطَانِ، فَقَالَ: بَلْ مِنْ يَوْمِ تُرَافِعُهُ إِلَى السُّلْطَانِ. قَالَ مَالِكُ: فَأَمَّا الَّذِي قَدْ مَسَّ امْرَأَتَهُ ثُمَّ اعْتَرَضَ عَنْهَا؛ فَإِنِّي لَمْ أَسْمَعْ أَنَّهُ يُضْرَبُ لَهُ أَجَلٌ وَلَا يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا.

وبه قال أبو حنيفة والشافعي

منعه عن جماعها مانع

جَامِعُ الطَّلَاقِ

١٢٠٧ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ ثَقِيفٍ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ حِينَ أَسْلَمَ الثَّقَفِيُّ: أَمْسِكْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا وَفَارِقْ سَائِرَهُنَّ.

= فقال: إن تزوجتها فهي طالق فلم ير الأسود ذلك شيئا، وسأل أهل الحجاز فلم يروا ذلك شيئا، فتزوجها ودخل بها، فذكر ذلك لابن مسعود، فأمره أن يحرمها ألما أملك بنفسها. قال محمد: ويقول له لأخذ، ويرى لها صداقا نصف الذي تزوجها عليه وصداق مثلها بدخوله، وهو قول أبي حنيفة. (الخطي)

فليتصدق بثلاثة: لقصة أبي لبيبة حيث أمره رسول الله ﷺ لما جعل ماله في سبيل الله أن يتصدق بثلاثة، وقد مر فريبا مع بيان خلاف أبي حنيفة والشافعي. قال محمد: أحب إليما أن يتصدق ما التزم ويمسك قدر الحاجة، ثم لما أفاد مالا تصدق قدر الذي أمسك. **فرق بينهما:** أي فرق القاضي بتطبيقه بآنة عند أبي حنيفة، ولها كل المهر إن خلا لها ونصفه إن لم يخل لها، وقال أحمد والشافعي: فسح ولا يجب المهر ولا المتعة ونجب العدة لأنه فرقة من جهتها، وبه قال مالك. (الخطي) **أمسك منهن أربعا:** وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد أنه يختار منهن أربعا أيتهن شاء ويفارق ما بقي. قال محمد: وهذا لأخذ، وأما أبو حنيفة فقال: نكاح الأربع الأول جائز، ونكاح من بقي منهن باطل، وهو قول إبراهيم النخعي. (الخطي) **وفارق سائرهن:** وقد ذهب إلى هذا مالك والشافعي وأحمد ودانود، وذهبت العترة أبو حنيفة وأبو يوسف والثوري والأوزاعي والزهري وأحمد قولي الشافعي إلى أنه لا يقر =

١٢٠٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَحُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَعُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ كُلَّهُمْ يَقُولُونَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: أَيُّمَا امْرَأَةٍ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا تَطْلِيقَةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ ثُمَّ تَرَكَهَا حَتَّى تَحِلَّ وَتَنْكَحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَيَمُوتَ عَنْهَا، أَوْ يُطَلِّقَهَا ثُمَّ يَنْكَحُهَا زَوْجَهَا الْأَوَّلَ، فَإِنَّهَا تَكُونُ عِنْدَهُ عَلَى مَا بَقِيَ مِنْ طَلَّقَهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ السُّنَّةُ عِنْدَنَا الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا.

١٢٠٩ - **مالك** عَنْ ثَابِتِ بْنِ الْأَحْنَفِ أَنَّهُ تَزَوَّجَ أُمَّ وَلَدٍ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: فَدَعَانِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، فَبَحِثْتُهُ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ، فَإِذَا سَيَاطُ مَوْضُوعَةٌ، وَإِذَا قَيْدَانِ مِنْ حَدِيدٍ وَعَبْدَانِ لَهُ قَدْ أَجْلَسَهُمَا، فَقَالَ: طَلَّقَهَا وَإِلَّا وَالَّذِي يُحْلَفُ بِهِ فَعَلْتُ بِكَ كَذَا وَكَذَا، قَالَ، فَسَقَلْتُ: هِيَ الطَّلَاقُ أَلْفَا،

= من أنكحة الكفار إلا ما وافق الإسلام، فيقولون: إذا أسلم الكافر ونحوه أختان، وحب عليه إرسال من تأخر عقدها، وكذلك إذا كان نكته أكثر من أربع أسسك من تقدم العقد منهن، وأرسل من تأخر عقدها إذا كانت حامسة أو نحو ذلك. وأما الأحاديث ففيها إثبات الخبر والإمسك للزوج المسلم، لكن ليس فيها أن له أن يتنكر ذلك، ويمسك بالنكاح الأول أو بنكاح جديد مع ما أنه قد روي أن ذلك كان قبل تحريم الجمع، روي عن مكحول أنه قال: كان ذلك قبل نزول الفرائض.

ما بقي من طلاقها: وبه قال الشافعي ومحمد وأكثر أهل العلم، خلافاً لأبي حنيفة. قال محمد في "الأنار": أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس أنه قال: يهدم الزوج الثاني الواحدة والثلاث، قال: فلقيت ابن عمر رضي الله عنه، فقال مثل ما قال ابن عباس رضي الله عنه. (المحلى)

لا اختلاف فيها: بدار المحرق. وبه قال الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة؛ لأن الزوج الثاني لا يهدم ما دون الثلاث؛ لأنه لا يمنع رجوعها للأول قبله، وقال أبو حنيفة وبعض الصحابة والتابعين: يهدم الثاني ما دون الثلاث كما يهدم الثلاث، فإذا عادت إلى الأول كانت معه على عصمة كاملة.

قَالَ: فَخَرَجْتُ مِنْ عِنْدِهِ، فَأَذْرَكْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِي فَتَعَيَّظَ عَبْدُ اللَّهِ، وَقَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ بِطَلَاقٍ وَإِنَّهَا لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْكَ فَارْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ، قَالَ: فَلَمْ تُقِرِّرْ لِي نَفْسِي حَتَّى آتَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَهُوَ يَوْمَئِذٍ بِمَكَّةَ أَمِيرٌ عَلَيْهَا، فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِي وَبِالَّذِي قَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، قَالَ: فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ: لَمْ تَحْرُمَ عَلَيْكَ فَارْجِعْ إِلَى أَهْلِكَ، وَكُتِبَ إِلَى جَابِرِ بْنِ الْأَسْوَدِ الرَّهْرِيِّ وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ يَأْمُرُهُ أَنْ يُعَاقِبَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَأَنْ يُخَلِّيَ بَيْنِي وَبَيْنَ أَهْلِي، قَالَ: فَقَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَجَهَّزْتُ صَفِيَّةَ امْرَأَةَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ امْرَأَتِي حَتَّى أَذْخَلْتُهَا عَلَيَّ يَعْلَمُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، ثُمَّ دَعَوْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَوْمَ عُرْسِي لَوْلِيَمَتِي فَجَاءَنِي.

لم تحرم عليك: وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد: أنه لا يقع طلاق المكره، وروى عن كثير من الصحابة والتابعين: أنهم لم يروا بطلاق المكره، وروى ابن أبي شيبة عن إبراهيم وشريح وابن المسيب وأبي قلابة والشافعي: أن طلاق المكره جائز، وعن إبراهيم لم يضع السيف على مفارقة ثم طلق لأجزاء طلاقه، وهو قول أبي حنيفة وصاحبيه. (المحلى) **فارجع إلى أهلك:** قد روى أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم عن عائشة مرفوعاً: لا طلاق ولا عتاق في إغلاق، أي إكراه بكسر الهمزة وسكون المعجمة وقاف، سمي به؛ لأن المكره كأنه يغلق عليه الباب ويضيق عليه حتى يطلق، فلا يقع طلاقه، وزعم أنه المراد بالإغلاق: الغضب، ضعف بأن طلاق الناس غالباً إنما هو في حال الغضب، فلم يجز عدم وقسوع طلاق الغضبان لكان لكل أحد أن يقول: كنت غضبان فلا يقع علي طلاق، وهو باطل، وقد صح عن ابن عباس وعائشة أنه يقع طلاق الغضبان، وأفتى به جمع من الصحابة، وقد قال الأئمة الثلاثة وغيرهم: لا يقع طلاق المكره، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يقع طلاق المكره ونكاحه وعنفه لا يبعدها لعمومات النص وإطلاقها، قال الله تعالى: ﴿فَصَلِّقُوا مِنْ بَعْدِ نَهْيٍ﴾ (الطلاق: ١)، وقوله **طلاق**: كل طلاق حارز إلا طلاق النسي والمنعوه، ولأن الفائت بالإكراه ليس إلا الرضا طبعاً، وأنه ليس بشرط لوقوع الطلاق؛ فإن طلاق انفارل واقع وليس براض به طبعاً، وأما الحديث فهو متحمل، فقد قيل في تفسيره: الإكراه، وقيل: الغضب، وقيل: الجنون وغير ذلك، ويحتمل أن يراد به الإكراه على الكفر؛ لأن القوم كانوا حديثي العهد بالإسلام، وكان الإكراه على الكفر ظاهراً يومئذ.

١٢١٠ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَرَأَ: يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِقَبْلِ عِدَّتِهِنَّ. قَالَ مَالِكٌ: يَعْنِي بِذَلِكَ أَنْ يُطْلَقَ فِي كُلِّ طَهْرٍ مَرَّةً.

١٢١١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثُمَّ ارْتَجَعَهَا قَبْلَ أَنْ تَنْقُضِيَ عِدَّتَهَا، كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ طَلَّقَهَا أَلْفَ مَرَّةٍ فَعَمَدَ رَجُلٌ إِلَى امْرَأَتِهِ فَطَلَّقَهَا، حَتَّى إِذَا شَارَفَتْ انْقِضَاءَ عِدَّتِهَا رَاجَعَهَا ثُمَّ طَلَّقَهَا، ثُمَّ قَالَ: لَا، وَاللَّهِ لَا أَوِيلُكَ إِلَيَّ وَلَا تَحِلُّ لِي أَبَدًا، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَالطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾ ^(البقرة: ٢٢٩) فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ الطَّلَاقَ جَدِيدًا مِنْ يَوْمَئِذٍ مَنْ كَانَ طَلَّقَ مِنْهُمْ أَوْ لَمْ يُطْلَقْ.

١٢١٢ - **مالك** عَنْ ثَوْرٍ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يُطْلَقُ امْرَأَتَهُ، ثُمَّ يُرَاجِعُهَا وَلَا حَاجَةَ لَهُ بِهَا وَلَا يُرِيدُ إِمْسَاكَهَا، كَيْمَا يُطَوِّلَ بِذَلِكَ عَلَيْهَا الْعِدَّةَ؛ لِيُضَارَّهَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ بِرَبَاطٍ أَلَيْسَ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ ^(البقرة: ٢٣١) يَعْظُمُهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ.

١٢١٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُئِلَا عَنْ طَلَاقِ السَّكَرَانِ، فَقَالَا: إِذَا طَلَّقَ السَّكَرَانُ جَارَ طَلَاقِهِ.....

لقبل عدتهن: يضم القاف والموحدة، أي فطلقوا مستقبلات لعدتهن أي عند انتهاء شروعهن في العدة وهي الطهر، والمعنى: فطلقوهن في الطهر مستقبلات بعدتهن وهي الحيض، واللام للتوقيت كقوله: أتته الليلة بقيت من اغرم أي مستقبلًا لها، فالمراد: أن يطلق المدخول من من المعتدات بالحيض في طهر لم يجامعهن حتى تنقضي عدتهن، وهذا أحسن الطلاق.

جار طلاقه: وبه قال جماعة من التابعين وجمع من الصحابة والأئمة الأربعة، فيصح عنه، مع أنه غير مكلف تغليظًا عليه، ولأن صحته من قبيل ربط الأحكام بالأسباب.

وإن قُتل قُتل. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

١٢١٤ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الرَّجُلُ مَا يُنْفِقُ عَلَى امْرَأَتِهِ، فُرِّقَ بَيْنَهُمَا. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ أَدْرَكْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ بِبِلَدِنَا.

عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملاً

١٢١٥ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَأَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الْمَرْأَةِ الْحَامِلِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: آخِرَ الْأَجَلَيْنِ، وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: إِذَا وَلَدَتْ فَقَدْ حَلَّتْ،
باسمها لآلة الطلاق

وذلك الأمر عندنا: وبه قال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعي وأحمد في رواية، واستدلوا بقول الصحابة في قصة الاتفاق على أن حد السكران حد المفترى؛ لأنه إذا سكر افترى، فلو لا أنه يواحد بافترائه لم يحدوه حد المفترى، وروى ابن أبي شيبة عن أبي ليلى أن عمر أجاز طلاق السكران لشهادة نسوة، ومن أجاز طلاقه مجاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز والزهري والنخعي والشافعي وشريح، وعن عثمان أنه كان لا يميز طلاق السكران، وهو المروي عن ابن عباس وعكرمة وعطاء وطاوس والقاسم وجابر بن زيد، وهو قول زفر وإسحاق وأبي ثور والليث والزمري وربيعة. وفي "فتح القدير": واختاره "الطحاوي" و"الكرخي"، وفي "الفتاوى الحانية": والفتوى عليه. قال الخطابي: ووقف أحمد، فقال: لا أدري. (المحلى)

إذا لم يجد الرجل إخ: واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا نَسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ﴾ (البقرة: ٢٢٩). والمعروف في الإمساك أن يوفيهما حقهما من النفقة والنهر، فإذا عجز عن ذلك تعين التسريح، وبه قال الشافعي: إن لها حق الفسخ إن أعسر الزوج مالا وكسبا لإيفاء بأقل النفقة أو كسوة أو مسكن أو مهر وأحب قبل وطئ، كذا في "المناهج"، وقال أبو حنيفة: ليس لها لذلك بل تؤمر بالاستدانة عليه، واحتج لذلك بقوله تعالى: ﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾ (البقرة: ٢٨٠)، وهو قول الثوري وابن أبي ليلى وعطاء بن يامر والحسن وابن أبي شيرمة وحماد بن أبي سليمان والظاهرية، وروى ابن أبي شيبة عن الحسن وعطاء في الرجل يعجز عن نفقة امرأته لا يفرق بينهما، امرأة ابتليت فلتنصر.

آخر الأجلين: عدتها، وبالنصب أي تترىب آخر الأجلين أربعة أشهر وعشرا إن ولدت قبلها، فإن مضت ولم تلد، تربصت حتى تلد؛ جمعا بين آيتي البقرة والطلاق.

فدخل أبو سلمة بن عبد الرحمن على أم سلمة زوج النبي ﷺ فسألها عن ذلك، فقالت أم سلمة: ولدت سبعة الأسلمية بعد وفاة زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان، أحدهما شاب والآخر كهل، فخطت إلى الشاب، فقال كهل: لم تحلي بعد وكان أهلها غيباً وزجاً إذا جاء أهلها أن يؤثروه بها، فجاءت رسول الله ﷺ، فقال: قد حلت فانكحي من شئت.

١٢١٦ - مالك عن نافع، عن عبد الله بن عمر أنه سئل عن المرأة يتوفى عنها زوجها وهي حامل، فقال عبد الله بن عمر: إذا وضعت حملها فقد حلت، فأخبره رجل من الأنصار كان عنده أن عمر بن الخطاب، قال: لو وضعت وزوجها على سريريه لم يدفن بعد لحلت.

١٢١٧ - مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة أنه أخبره أن سبيعة الأسلمية نفست بعد وفاة زوجها بليال، فقال لها رسول الله ﷺ: قد حلت فانكحي من شئت.

أحدهما شاب: هو أبو البشر بن الحارث، والآخر هو أبو السنايل عمرو أو عامر بن بعكك القرشي العامري، قاله أبو عمرو، وهو من مسلمي الفتح، وأبو السنايل هو الذي تزوجها بعد. (المحلى) **فخطت:** بإعمال الخاء والطاء المشددة أي ماتت. (المحلى) **غيباً:** بفتح المعجمة والتخفيف جمع غائب كخدم وخدام. (المحلى) **فقد حلت:** لقوله تعالى: **فَوَلَاتِ الْأَحْصَالَ أَهْلَهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ** والطلاق: ٤١، فقد بين **فلا** بإفتائه لسبيعة أنه مخصص لقوله: **فَوَلَاتِ** يتوفون منكهم ويذرون أزواجهن يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً (البقرة: ٢٣٤) **نفست:** بالناء للمجهول أي بأربعين ليلة، رواه ابن أبي شيبة: أو خمسة عشر ليلة، ولعبد الرزاق: تسع ليال. (المحلى) وعن إبراهيم التيمي: سبع عشرة ليلة، أو قال: بعشرين ليلة، وعن عكرمة بنخس وأربعين ليلة، وعن معمر قال: يقول بعضهم: مكثت سبع عشرة ليلة، ومنهم من يقول: أربعين ليلة، وعند أحمد عن سبيعة: فلم أمكث إلا شهراً حتى وضعت، وفي "النسائي": عشرين ليلة، وروي غير ذلك مما يتعذر فيه الجمع لاتحاد القصة، ولعل ذلك السر في إهمال من أهم المدة.

١٢١٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ اخْتَلَفَا فِي الْمَرْأَةِ تُنْقِسُ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ، فَقَالَ أَبُو سَلَمَةَ: إِذَا وَضَعَتْ مَا فِي بَطْنِهَا فَقَدْ حَلَّتْ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: آخِرُ الْأَحْلَيْنِ، فَجَاءَ أَبُو هُرَيْرَةَ فَقَالَ: أَنَا مَعَ ابْنِ أَبِي يَعْنِي أَبَا سَلَمَةَ، فَبَعَثُوا كُرَيِّبًا مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ، فَجَاءَهُمْ فَأَخْبَرَهُمْ أَنَّهَا قَالَتْ: وَلَدْتُ سُبُعَةَ الْأَسْلَمِيَّةَ بَعْدَ وَفَاةِ زَوْجِهَا بِلَيْالٍ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ حَلَلْتَ فَانْكِحِي مَنْ شِئْتَ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ بِلَدْنَاهُ.

يسألها عن ذلك: ولا معارضة بين هذا وبين ما ذكر أن أبا سلمة دخل عليها، فسألها لاحتمال أنه دخل معه أو بعده حتى يسمع منها بلا واسطة، ولا بين كون الاختلاف في السابق بين أبي هريرة وبين ابن عباس، وهذا بين وبين أبي سلمة؛ لأن أصل الاختلاف بينهما، وأبو هريرة وافق أبا سلمة فلا معارضة بين هذين الأمرين.

فانكحي من شئت: لانقضاء عدتك بوضع الحمل، فين مراد الله، فلا معنى لمن حالقه، وفيه: أن الحجة عند الشارح السعة فيما لا نص فيه من الكتاب وفيما فيه نص إذا احتمل التحصيل؛ لأن السعة تبين مراد الكتاب.

أهل العلم ببلدنا: وقد أجمع عليه جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى إلا ما روى ابن أبي شيبة عن علي: أنها تعد آخر الأجلين، وفيه قال ابن عباس، ولكنه روي أنه رجع عنه. (الغلي) قال ابن عبد البر: ويصححه أن أصحابه عكرمة وطاوسا وعطاء وغيرهم على أن عدتها الوضع، وعليه العلماء كافة، وقد روى عبد الرزاق عن ابن مسعود من شاء بآهله أو لا عنه أن الآية التي في سورة النساء القصوى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَهْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (الطلاق: ٥) نزلت بعد الآية التي في سورة البقرة: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ مَنكُم مَّنْ﴾ (البقرة: ٢٣٤) قال: وبلغه أن عليا قال: هي آخر الأجلين، فقال ذلك. وفي "المحاري" عن ابن مسعود: أتعملون عليها التغليظ ولا تعملون عليها الرخصة، فنزلت سورة النساء القصوى بعد الطول. ومراده أنها مخصصة لها لا ناسخة، وقد احتج للمقاتل بأخر الأجلين بأهلها عدتان مجتمعتان بصفتين، وقد اجتمعنا في الشوق عنها زوجها، فلا تخرج من عدتها إلا بغير، وهو آخر الأجلين، وأحجب بأنه لما كان المقصود الأصلي من العدة براءة الرحم، ولا سيما من تحيض، حصل المطلوب بالوضع، وحديث سبيعة من آخر حكمه ﷺ، لأنه بعد حجة الوداع.

مَقَامُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا فِي بَيْتِهَا حَتَّى تَحُلَّ

١٢١٩ - **مالك** عَنْ سَعِيدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، عَنْ عَمَّتِهِ زَيْتَبَ بِنْتِ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ أَنَّ الْفَرِيعَةَ بِنْتَ مَالِكِ بْنِ سِنَانٍ وَهِيَ أُخْتُ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ أَخْبَرَتْهَا أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلُهُ أَنْ تُرْجَعَ إِلَى أَهْلِهَا فِي بَيْتِ خُدْرَةَ؛ فَإِنْ زَوْجُهَا خَرَجَ فِي طَلَبِ أُعْبِدَ لَهُ أَبْقُوا، حَتَّى إِذَا كَانُوا بِطَرَفِ الْقُدُومِ أَدْرَكَهُمْ فَقَتَلُوهُ، قَالَتْ: فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُرْجَعَ إِلَى أَهْلِي فِي بَيْتِ خُدْرَةَ؛ فَإِنْ زَوْجِي لَمْ يَتْرُكْنِي فِي مَسْكَنِ يَمْلِكُهُ وَلَا نَفَقَةٍ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، قَالَتْ: فَأَنْصَرَفْتُ حَتَّى إِذَا كُنْتُ فِي الْحَجَرَةِ نَادَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْ أَمَرَ بِي فَنُودِيْتُ لَهُ، فَقَالَ: كَيْفَ قُلْتَ؟ فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ الْقِصَّةَ الَّتِي ذَكَرْتُ لَهُ مِنْ شَأْنِ زَوْجِي، فَقَالَ: امْكُنِّي فِي بَيْتِكَ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ، قَالَتْ: فَأَعْتَدْتُ فِيهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَرْسَلَ إِلَيَّ فَسَأَلَنِي عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرْتُهُ فَاتَّبَعَهُ وَقَضَى بِهِ.

سعيد بن إسحاق: كذا ليحيى، وقال أكثر الرواة: سعد. قال ابن عبد البر: وهو الأشهر. (المحلى)
القدوم: اسم موضع مسعة أميال من المدينة. **حتى إذا كنت إلح**: ما وقعك رسيما بعد دياري كدبرك فنادأ تخضرت بود. (مصنف)
حتى يبلغ الكتاب أجله: أي حتى تنقضي العدة، وإنما سميت العدة كتاباً لأنها فريضة من الله تعالى، مترجم كويد: مختلف شدة علم، ودر باب سكتي برائتي زني معتده كد فوات يافت بأشدة زوجي، وروايه خفيف لا زني لم يمت برائتي أو سكتي عدت. بخيشند بر جاك خوابد، ومالك تجوز سكتي مي نمايد، وثانفي رادرس باب دو قول است ما ندمند، بين. (مصنف)

فاتبعه وقضى به: وقد استدلل بهذا الحديث على أن المتوفى عنها زوجها تعتد في المنزل الذي بلغها نعي زوجها، وهي فيه، ولا تخرج منه إلى غيره، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم والأوزاعي وإسحاق وأبو عبيد. قال ابن عبد البر: وقد قال بخديث الفريضة جماعة من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق ومصر، ولم يطعن فيه أحد منهم، وقد روي حوار خروج المتوفى عنها زوجها لعذر عن جماعة من الصحابة وفرق بين الانتقال والخروج.

- ١٢٢٠ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَرُدُّ الْمُتَوَفَّى عَنْهُنَّ أَرْوَاجَهُنَّ مِنَ الْبَيْدَاءِ يَمْنَعُهُنَّ الْحَجَّ.
- ١٢٢١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ خَبَّابٍ تُوُفِيَ وَإِنَّ امْرَأَتَهُ حَاءَتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فَذَكَرَتْ لَهُ وَفَاةَ زَوْجِهَا وَذَكَرَتْ لَهُ حَرْثًا لَهُمْ بِقَنَاةَ ^{موضع بالمدينة} وَسَأَلَتْهُ هَلْ يَصْلُحُ لَهَا أَنْ تَبِيتَ فِيهِ؟ فَتَهَاها عَنْ ذَلِكَ، فَكَانَتْ تَخْرُجُ مِنَ الْمَدِينَةِ سَحَرًا، فَتُصْبِحُ فِي حَرْثِهِمْ، فَتَقْطُلُ فِيهِ يَوْمَهَا، ثُمَّ تَدْخُلُ الْمَدِينَةَ إِذَا أُمِسَتْ، فَتَبِيتُ فِي بَيْتِهَا.
- ١٢٢٢ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي الْمَرْأَةِ الْبَدَوِيَّةِ يَتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: إِنَّهَا تَتَوَفَّى حَيْثُ انْتَوَى أَهْلُهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.
- ١٢٢٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَا تَبِيتُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَا الْمَبْتُوتَةَ إِلَّا فِي بَيْتِهَا.

من البیداء: هو الصحراء من أدنى ذي الحليفة، قال محمد: هذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة، لا ينبغي لامرأة أن تسافر في عدتها حتى تقضي، من طلاق كانت أو موت.

حرثاً لهم بقناة: القناة بفتح القاف وخفة النون؛ مجرى الماء تحت الأرض. (المحلى) وفي "النهاية": قني جمع قناة؛ وهي الآبار التي تحفر في الأرض متتابعة؛ ليستخرج ماءها ويسبح على وجه الأرض، وقال: ومنه الحديث: "فنزّلنا بقناة وهو واد من أودية المدينة عليه حرث ومال وورع"، وقد يقال: فيه وادي قناة وهو غير معروف.

إنها تنتوي إلح: قال الباحي: أي تنزل حيث نزلوا من اتبوت المنزل نزلتها، وقيل: ترتحل حيث ارتحل قومها من النوى بمعنى البعد. (المحلى) **وهو الأمر عندنا:** لئلا يشق عليها وعليهم انقطاعها عنهم وانقطاعهم عنها، فإن ارتحلوا بقرب اعتدت بمنزل زوجها.

لا تبيت المتوفى عنها: قال محمد: أما المتوفى عنها فإنها تخرج بالنهار في حوائجها، ولا تبيت إلا في بيتها، وأما المطلقة مبتوتة كانت أو غيرها، فلا تخرج ليلاً ولا نهاراً.

عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تُوُفِيَ سَيِّدُهَا

١٢٢٤ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: إِنْ يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ فَرَّقَ بَيْنَ رَجُلٍ وَبَيْنَ نِسَائِهِمْ وَكُنَّ أُمَّهَاتِ أَوْلَادِ رَجُلٍ هَلَكُوا فَتَزَوَّجُوهُنَّ بَعْدَ حَيْضَةٍ أَوْ حَيْضَتَيْنِ، فَفَرَّقَ بَيْنَهُمْ حَتَّى يَعْتَدُونَ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، فَقَالَ الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ! يَقُولُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ: **وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا** مَا هُنَّ مِنَ الْأَزْوَاجِ.

١٢٢٥ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ ^(المراد به) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تُوُفِيَ عَنْهَا سَيِّدُهَا حَيْضَةٌ.

١٢٢٦ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: عِدَّةُ أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا تُوُفِيَ عَنْهَا سَيِّدُهَا حَيْضَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِمَّنْ تَحِيضُ فَعِدَّتُهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ.

إذا توفي سيدها: قال محمد بن الحسن: أخبرني الحسن بن عمار عن الحكم بن عيينة عن يحيى بن الخزاز عن علي بن أبي طالب **عليه السلام** أنه قال: عدة أم الولد ثلاث حيض. قال محمد: وهذا يأخذ، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي والعمامة من فقهاءنا. (المختل) **حيضة:** أي واحدة، وبه قال الشافعي ومالك، إلا أنها إذا لم تحض فثلاثة عند الشافعي وأشهر عند مالك. وبه قال أحمد، وقال أصحابنا: عدتها عدة حرة، وبه قال علي وابن سيرين وعطاء. أخرجه الحاكم، كذا قال القاري. ويؤيد الأول ما أخرجه عن يحيى بن سعيد، ويؤيد الثاني ما أخرجه ابن أبي شيبة عن يحيى بن أبي كثير عن عمرو بن العاص **عليه السلام** أمر أم ولد أعتقت أن تعتد ثلاث حيض، وكتب إلى عمر فكتب إليه بحسن رأيه، وأخرج أيضاً عن علي وعبد الله فلا: ثلاث حيض إذا مات عنها يعني أم الولد، وروى ابن حبان في صحيحه عن قيس بن قيس عن عمرو بن العاص **عليه السلام** قال: لا تلبسوا علينا سلة بينا عدة أم الولد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً، وأخرجه الحاكم في "المستدرک"، وقال: على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سنيهما، كذا ذكره الرافعي.

عِدَّةُ الْأَمَةِ إِذَا تُوُفِيَ سَيِّدُهَا أَوْ زَوْجُهَا

١٢٢٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ كَانَا يَقُولَانِ: عِدَّةُ الْأَمَةِ إِذَا هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا شَهْرَانِ وَخَمْسُ لَيَالٍ. **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ مِثْلَ ذَلِكَ. قَالَ **مَالِكٌ** فِي الْعَبْدِ يُطَلَّقُ الْأَمَةُ طَلَاقًا لَمْ يَبْتِنِهَا فِيهِ لَهُ عَلَيْهَا فِيهِ الرَّجْعَةُ ثُمَّ يَمُوتُ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنَ الطَّلَاقِ: إِنَّهَا تَعْتَدُ عِدَّةَ الْأَمَةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا شَهْرَيْنِ وَخَمْسَ لَيَالٍ، وَإِنَّهَا إِنْ عَتَقَتْ، وَلَهُ عَلَيْهَا رَجْعَةٌ، ثُمَّ لَمْ تَخْتَرْ فَوَاتِهِ حَتَّى يَمُوتَ وَهِيَ فِي عِدَّتِهَا مِنْ طَلَاقِهِ، اعْتَدَتْ عِدَّةَ الْحُرَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَذَلِكَ أَنَّهَا إِنَّمَا وَقَعَتْ عَلَيْهَا عِدَّةُ الْوَفَاةِ بَعْدَ مَا عَتَقَتْ، فَعِدَّتُهَا عِدَّةُ الْحُرَّةِ. قَالَ **مَالِكٌ**: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ

١٢٢٨ - **مَالِكٌ** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ ابْنِ مُحَيْرِيزٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ فَرَأَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، فَجَلَسْتُ إِلَيْهِ فَسَأَلْتُهُ عَنِ الْعَزْلِ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.....

شهرين: فتنفل لعدة الوفاة للأمة، لأن الموجب وهو الموت لما نقلها صادفها أمة، فتعد عدها في الوفاة. **أربعة أشهر وعشرا:** لأن الموجب وهو الموت لما نقلها صادفها حرة فتعد عدها، وعندنا! إن كان المولى مات أولا ثم مات الزوج وهي حرة، فلا تجب العدة بموت المولى، وتعد للوفاة عدة الحرائر أربعة أشهر وعشرا، وإن كان الزوج مات أولا، لزمها شهران وخمسة أيام، ولا يلزمها بموت المولى شيء؛ لأنها معتدة الزوج، ففي حال يلزمها أربعة أشهر وعشرا وفي حال تصفها، فلزمها الأكثر احتياطاً. **العزل:** معنى عزل إنست كد بشان كند با جاريه خود يا زن شود تا وقتیکه انزال نزدیک رسیدن کند ذکر را از فرج او تا انزال بیرون فرج واقع شود و غلق تنگش گردد. (مسنفی)

فِي غَزْوَةِ بَنِي الْمُصْطَلِقِ فَأَصَبْنَا سَبِيًّا مِنْ سَبِيِّ الْعَرَبِ فَاسْتَهَيْتُمَا النِّسَاءَ وَاسْتَدَّتْ عَلَيْنَا الْعُرْبَةُ وَأَحْبَبْنَا الْفِدَاءَ، فَأَرَدْنَا أَنْ نَعْزِلَ، فَقُلْنَا: نَعْزِلُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا قَبْلَ أَنْ نُسْأَلَهُ، فَسَأَلَنَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعُلُوا، مَا مِنْ نَسَمَةٍ كَانَتْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِلَّا وَهِيَ كَانَتْ.

۱۲۲۹ - **مالک** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَعْزِلُ.

۱۲۳۰ - **مالک** عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَفْلَحٍ مَوْلَى

واشتدت علينا العربیة: دشوار شد بر ما ترک جماع بزنان دوست داشتیم که مال بگیریم عوض ایشان پس قصد کردیم که عزل کنیم یعنی با آنچه علق بگیرد که مانع از بیع آنها گردد، و مترجم گوید درین مسئله اختلاف کردند فقهاء یعنی در عزل جماعت کثیر از صحاب و تابعین جائز داشتند و جماعت مکروه، و شک نیست که اولی ترک عزاست، و قول آنحضرت **لن یجوز** که ما علیکم **ان لا تفعلوا** یعنی ضروری نیست بر شما ترک عزل و این اشاره می کند بکراهت عزل و بعضی معنی آن لا تفعلوا لا بأس علیکم **ان لا تفعلوا** فبیده یعنی بچهار تنه نیست بر شما عزل کنید درین صورت لازمه گفتند و این معنی اشارت است بعدم کراهت، والله اعلم. (مصحف)

وأحببنا الفداء: ولفظ مسلم: ورغبنا فی الفداء، والمراد بالفداء القیمة أي حفا أنا إذا وطنناهن فیحملن فلا یحکن یبعهن، ورغبنا فی أن نحصل لنا القیمة.

ما علیکم الخ: أي لا بأس علیکم "أن لا تفعلوا" أي لیس علیکم ضرر أن لا تفعلوا العزل، وقیل: زیادة "لا" فی "لا تفعلوا"، ومعناه لا بأس علیکم أن تفعلوا، وروی: لا علیکم، فیحتمل أن یقال: لا نفی لما سألوه، و"علیکم أن لا تفعلوا" کلام مستأنف مؤکد له، وعلی هذا ینبغی أن تكون "أن" مفتوحة، قوله: "ما من نسمة" أي نفس "کانت إلى یوم القیامة إلا وهی کانت" لا محالة لا یمنعها عزل ولا شیء غیره، وهذا الحدیث یمتثل بظاهره مخالف لما رواه مسلم من حدیث جدامة قال رسول الله ﷺ **ذلك شر ما الخلی**، وأجاب عنه الشوکانی ناقلًا عن الحافظ، فقال من العلماء من جمع بین هذا الحدیث وما قبله: فحمل هذا علی التنزیه وهذه طریقة البیہقی، ومنهم من ضعف حدیث جدامة هذه معارضة لما هو أكثر منه طرقًا. قال الحافظ: وهذا دفع للأحادیث الصحیحة بالتوهم، والحدیث صحیح بلا ریب والجمع ممکن، ومنهم من ادعی أنه منسوخ، ورد بعدم معرفة التاریخ. وقال الطحاوی: ویحتمل أن یکون حدیث جدامة علی وفق ما کنا علیه الأمر أولًا من موافقة أهل الکتاب فیما لم ینزل علیه، ثم أعلمه الله بالحکم، وغیر ذلك من الأقوال.

أبي أيوب الأنصاري، عَنْ أُمِّ وَلَدٍ لِأَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَعْزِلُ.

١٢٣١ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ لَا يَعْزِلُ وَكَانَ يَكْرَهُ الْعَزْلَ.

١٢٣٢ - **مَالِك** عَنْ ضَمْرَةَ بْنِ سَعِيدٍ الْمَازِنِيِّ، عَنْ الْحَجَّاجِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ غَزِيَّةَ أَنَّهُ كَانَ

جَالِسًا عِنْدَ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، فَجَاءَهُ ابْنُ قَهْدٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، فَقَالَ: يَا أَبَا سَعِيدٍ! إِنَّ عِنْدِي خَوَارِي لِي لَيْسَ نِسَائِي اللَّاتِي أُكِنُّ بِأَعْجَبَ إِلَيَّ مِنْهُنَّ وَلَيْسَ كُلُّهُنَّ يُعْجِبُنِي

أَنْ تَحْمِلَ مِنِّي أَفَاعْزِلُ؟ فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَفْتِهِ يَا حَجَّاجُ! فَقُلْتُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، إِنَّمَا نَجْلِسُ عِنْدَكَ لِنَتَعَلَّمَ مِنْكَ، قَالَ: أَفْتِهِ يَا حَجَّاجُ! قَالَ: فَقُلْتُ: هُوَ حَرْتُكَ إِنْ شِئْتَ سَقِيَّتُهُ وَإِنْ شِئْتَ أُعْطِشْتُهُ، قَالَ: وَكُنْتُ أَسْمَعُ ذَلِكَ مِنْ زَيْدٍ، فَقَالَ زَيْدٌ: صَدَقَ.

١٢٣٣ - **مَالِك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ رَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: ذَفِيفٌ أَنَّهُ قَالَ:

سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ الْعَزْلِ، فَدَعَا جَارِيَةً لَهُ، فَقَالَ: أَخْبِرِيهِمْ فَكَأَنَّهُمَا اسْتَحْيَتَا، فَقَالَ: هُوَ ذَلِكَ، أَمَّا أَنَا فَأَفْعَلُهُ يَعْنِي أَنَّهُ يَعْزِلُ.

حكم بين است

أَنَّهُ كَانَ يَعْزِلُ: قال الشوكاني: اختلف السلف في حكم العزل، فحكى في "الفتح" عن ابن عبد البر أنه قال: لا خلاف بين العلماء أنه لا يعزل عن الزوجة الحرة إلا بإذنها؛ لأن الجماع من حقها، ولها المطالبة به، وليس الجماع المعروف إلا ما لا يلحقه العزل، وأما الأمة فإن كانت زوجة فحكمها حكم الحرة، واختلفوا هل يعتبر الإذن منها أو من سيدها إن كانت سرية؟ فقال في "الفتح": يجوز بلا خلاف عندهم إلا في وجه حكاه الروائي في المسع مطلقاً، كمنذهب ابن حزم، وإن كانت السرية مستولدة، فالراجح الجواز فيها مطلقاً لأنها ليست راسخة في الفراش، وقيل: حكمها حكم الأمة المزوجة. قال الحافظ: اتفقت المذاهب الثلاثة على أن الحرة لا يعزل عنها إلا بإذنها، وإن الأمة يعزل عنها بغير إذنها، واختلفوا في المزوجة، فعند المالكية يحتاج إلى إذن سيدها، وهو قول أبي حنيفة والراجح عن محمد، وقال أبو يوسف وأحمد: الإذن لها، وهي رواية عن أحمد، وعنه بإذنها، وعنه يباح العزل مطلقاً، وعنه المسع مطلقاً. **ليس نِسَائِي إلخ:** ترجم: برأيك تزويك من كثير كان يستدركه بعد زمانيك فيشترى بؤنمه. فكان من ثوب تزويك من الزيفال يعني در حسن وجمال. (مصحف) **أَنْ تَحْمِلَ مِنِّي:** لأن قد احتاج إلى البيع ونحو ذلك.

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَغْزِلُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الْحُرَّةَ إِلَّا بِإِذْنِهَا، وَلَا بَأْسُ أَنْ يَغْزِلَ عَنْ أُمِّهِ بِغَيْرِ إِذْنِهَا، وَمَنْ كَانَتْ تَحْتَهُ أُمَةٌ قَوْمٌ فَلَا يَغْزِيهَا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ.

مَا جَاءَ فِي الْإِحْدَادِ

١٢٣٤ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُسَيْنِ بْنِ تَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ الثَّلَاثَةِ، قَالَتْ زَيْنَبُ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوُفِيَ أَبُوهَا أَبُو سُفْيَانَ بْنُ حَرْبٍ، فَدَعَيْتُ أُمَّ حَبِيبَةَ بِطَبِيبٍ فِيهِ صُفْرَةٌ خَلُوقٌ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ فَدَهَنْتُ بِهِ جَارِيَةً ثُمَّ مَسَحْتُ بِعَارِضِيهَا، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا".

من الإفعال أو من نصير

لَا يَغْزِلُ الرَّجُلُ **إِلْح**: وهو قول أبي حنيفة وأحمد: إنه لا يغزل عن الحرة إلا بإذنها، وعن الأمة إلا بإذن سيدها، واختار الشافعي حوازه عن الأمة مطلقاً. (الغلي) **الإحداد**: قال الجوهري: أحدث المرأة أي امتنعت عن الزينة والحضاب لوفاة زوجها، والإحداد: بالكسر ليس ثمر الثياب، وأحدث المرأة تحد فهي حاد كحد يحد، ولم يعرف الأصمعي إلا أحدث فهو محد. (الغلي) **خلوق**: بالرفع طيب مخلوط بالزعفران.

ثُمَّ مَسَحْتُ بِعَارِضِيهَا: أي جانيي وجهها وجعل العارضين ماسحين لحو، والظاهر أنها جعلت الصفرة في يديها ومسحتها بعارضيهما، والياء للإلتصاق أو الاستعانة، ومسح يتعدى بنفسه وبالباء، تقول: مسحت برأسي ورأسي. وفي "الإكمال": قال ابن دريد: العارضان: صفحتا العنق وما بعد الأسنان. وفي "كتاب العين": عارضة الوجه ما يبدو منه وميسما الظم وثنايا، والمراد ههنا الأول. وفي "المفهم": العوارض ما بعد الأسنان، أضلقت في الحدين ههنا مجازاً لأحدهما عليهما فهو من مجاز المجاورة أو تسمية الشيء بما كان من سبه. **إِلَّا عَلَى زَوْجٍ**: إيجاب لللفظ، والخار والمجوز متعلق بـ "تحد"، فالاستثناء مفرغ. **أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا**: أي أيامها عند الجمهور، فلا تحل حتى تدخل الليلة الحادية عشر، فأنت العدد لإرادة المدة أو تريد الأيام يليها، خلافاً للأوراعي وغيره أنها عشر ليال. فتحل في اليوم العاشر. ولم لا الاتفاق على وجوب إحداد المتوفى عنها لكان ظاهر الحديث الإباحة لأنه استثنى من عموم الخطر.

قَالَتْ زَيْنَبُ: ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشِ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ حِينَ تُوفِّيَ أَخُوَهَا، فَدَعَتُ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ مِنْهُ، ثُمَّ قَالَتْ: وَاللَّهِ مَا لِي بِالطَّبِيبِ حَاجَةٌ غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمَنِيرِ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لَامْرَأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُجِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجِ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا.

قَالَتْ زَيْنَبُ: وَسَمِعْتُ أُمِّي أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ ابْنَتِي تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَقَدْ اشْتَكَتْ عَيْنُهَا أَفَنَكْحُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا، كُلُّ ذَلِكَ يَقُولُ: لَا،

= وأشار الباجي إلى أنه من عموم الأمر بعد الخطر، فيحمل على الندب عند من يقول ذلك من الأصوليين، وليس الحديث من ذلك؛ إذ ليس فيه أمر بعد خطر، إنما هو استثناء من الخطر، واختلف في الحامل يريد عليها هل عليها، الإحداد في الزيادة حتى تضع أم لا؟ يلزمها إحداد في الزيادة لظاهر الحديث، قاله عياض.

ثم دخلت على زينب: كلمة "ثم" ههنا ليس لترتيب الوقائع بل لترتيب الأخبار؛ لأن زينب بنت جحش ماتت قبل أبي سفيان بأكثر من عشر سنين. (الخلّي) **جاءت امرأة:** هي عائكة بنت نعيم بن عبد الله بن النحام كما في "معرفة الصحابة" لأبي نعيم، وروى الإسماعيلي من طرق كثيرة فيها التصريح بأن البنت هي عائكة، فعلى هذا فأمرها لم نسمه، قاله الحافظ. (الخلّي) **اشتكت عيناها:** بالرفع على الفاعلية، وعليه انقصر النووي، ونسب الشكاية إلى نفس العين مجازاً، ويؤيده رواية مسلم: "عينها" بالثنية، وكذا هو نسخة من الكتاب، ويجوز النصب على أن الفاعل ضمير مستتر في "اشتكت" وهي المرأة، ويؤيده ابن عتاب من رواية "الموطأ" ليجي: "عينها"، ورجحه المنذري، وقال الحريري: إنه الصواب. وفي "درة العواصم": لا يقال: اشتكت عين فلان، والصواب: أن يقال: اشتكى فلان عينه؛ لأنه هو المشتكى لا هي، وردده عليه برواية الثنية المذكورة، إلا أن يجيب بأنه على لغة من يعرب المثني في الأحوال الثلاث بحركات متعددة، كذا ذكره السيوطي. (الخلّي) **أفَنَكْحُهَا:** بضم الحاء، وهو مما جاء مضموماً وإن كانت عينه حرف حلق. **كل ذلك يقول لا:** [قال النووي: وهو محمول على أنه في تنزيهه، وتأوله بعضهم على أنه لم ينحقق الخوف على عينيها. (الخلّي)] ناكيداً للمنع، ويأتي في حديث أم سلمة أنه قال: **احطيه بالليل وامسح به بالنهار**، وجمع بينهما بأنه **لا** لم ينحقق الخوف ههنا على عينيها؛ إذ لو تحققه لأباحه لها؛ لأن المنع مع الضرورة حرج، وإنما فهم عنها إنما ذكرته اعتذاراً لا على الوجه أن الخوف ثبت، وبأن المنع منه عند عدم الحاجة ولو بالليل، فإن اضطر إليه حاز بالليل دون النهار، وأما النهي فإنما هو ندب لشركه لا على الوجوب، قاله عياض.

١٢٣٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَحَفْصَةَ زَوْجَي النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُجِدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ.

١٢٣٦ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ لِمَرْأَةٍ حَدَّثَتْ عَلَى زَوْجِهَا اشْتَكَتْ عَيْنَهَا قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهَا: اكْتَحَلِي بِكُحْلِ الْجَلَاءِ بِاللَّيْلِ وَامْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ.

١٢٣٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَسَلِيمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ فِي الْمَرْأَةِ يُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا: إِذَا خَشِيتُ عَلَى بَصَرِهَا مِنْ رَمَدٍ بِهَا أَوْ شَكْوٍ أَصَابَهَا إِنَّهَا تَكْتَحِلُ وَتَتَدَاوَى بِدَوَاءٍ أَوْ كُحْلٍ وَإِنْ كَانَ فِيهِ طِيبٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتْ الضَّرُورَةُ فَإِنَّ دِينَ اللَّهِ يُسْرُ.

١٢٣٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَمَّا اشْتَكَتْ عَيْنَيْهَا وَهِيَ حَدَّثَتْ عَلَى زَوْجِهَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَلَمْ تَكْتَحِلْ حَتَّى كَادَتْ عَيْنَاهَا تَرْمَصَانِ.

قَالَ مَالِكٌ: تَذْهَبُ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا بِالزَّيْتِ وَالشَّرِيقِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ طِيبٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَلْبَسُ الْمَرْأَةُ الْحَادُّ عَلَى زَوْجِهَا شَيْئًا مِنَ الْحُلِيِّ خَائِمًا...

لا يحل الخ: نفى بمعنى النهي، والتقييد بذلك عرج مخرج الغالب كما يقال: هذا طريق المسلمين مع أنه يسلكه غيرهم، فالكتابية كذلك عند الجمهور، وهو المشهور عن مالك، وقال أبو حنيفة والكوفيون ومالك في رواية وابن نافع وابن كنانة وأشهب وأبو ثور: لا إحداد عليها لظاهر الحديث.

الجلاء: بكسر الجيم والمد: الأمد؛ وقيل: بالفتح والمد، والقصر: ضرب من الكحل، كذا في "النهاية"، سمي بذلك؛ لأنه يجلو العين، قاله الخطابي. (المحلى) **وإن كان فيه طيب:** وبه قال أبو حنيفة: يجوز له الاكتحال عند الضرورة ليلاً ونهاراً بالأمد وكل كحل ولو فيه طيب، وقال الشافعي: لا يجوز الكحل بغير الضرورة، وإذا احتاجت إليه، لم يجوز بالنهار ويجوز بالليل، والأولى تركه، وقال أحمد: لا يجوز أصلاً. (المحلى) **ترمضان:** بفتح الميم والصاد المهملة بعدها، من باب علم، إذا أجمد الوسخ في عينها، والرمض: محركة وسخ أبيض في الموقن. (المحلى)

وَلَا عَلَخَالًا وَلَا غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْحَلِيِّ، وَلَا تَلْبَسُ شَيْئًا مِنَ الْعَصْبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَصَبًا غَلِيظًا، وَلَا تَلْبَسُ ثَوْبًا مَصْبُوغًا بِشَيْءٍ مِنَ الصَّبْغِ إِلَّا بِالسَّوَادِ، وَلَا تَمْتَشِطُ إِلَّا بِالسِّدْرِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا لَا يَخْتَمِرُ بِهِ رَأْسُهَا.

وبه قال الثلاثة السابقة

١٢٣٩ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَهِيَ حَادٌّ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ، وَقَدْ جَعَلَتْ عَلَى عَيْنِهَا صَبْرًا، فَقَالَ: مَا هَذَا يَا أُمُّ سَلَمَةَ؟ فَقَالَتْ: إِنَّمَا هُوَ صَبْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: فَاجْعَلِيهِ فِي اللَّيْلِ وَامْسَحِيهِ بِالنَّهَارِ. قَالَ **مَالِكٌ**: الْإِحْدَادُ عَلَى الصَّبِيَّةِ الَّتِي لَمْ تَبْلُغِ الْمَحِيضَ كَهَيْئَتِهِ عَلَى الَّتِي قَدْ بَلَغَتْ الْمَحِيضَ تَحْتَبُ مَا تَحْتَبُ الْمَرْأَةُ الْبَالِغَةُ إِذَا هَلَكَ زَوْجُهَا. قَالَ **مَالِكٌ**: تُحَدُّ الْأُمَةُ إِذَا تُوُفِيَ عَنْهَا زَوْجُهَا شَهْرَيْنِ وَخَمْسَ لَيَالٍ مِثْلَ عِدَّتِهَا. قَالَ **مَالِكٌ**: لَيْسَ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ إِحْدَادٌ إِذَا هَلَكَ عَنْهَا سَيِّدُهَا وَلَا عَلَى أُمَةٍ يَمُوتُ عَنْهَا سَيِّدُهَا إِحْدَادٌ، وَإِنَّمَا الْإِحْدَادُ عَلَى ذَوَاتِ الْأَزْوَاجِ.

١٢٤٠ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تَقُولُ: تَجْمَعُ الْحَادُّ رَأْسَهَا بِالسِّدْرِ وَالزَّيْتِ.

العصب: هو يفتح العين وسكون الصاد المهملتين، هو من برد اليمن، يعصب غزها أي يربط ثم يصبغ وينسج مصبوغا، فيأتي موشيا لبقاء ما عصب منه أبيض ولم يأخذه الصبغ، وإنما يعصب السدي لا اللحمية، ولا تلبس العصب عند الخنفة مطلقا وأحازه الشافعي، واختلف فيه الحنابلة. (الخطي) **مما لا يختمر به رأسها**: بالخاء المعجمة أي مما لا يطيب به رأسها، والخمرة بالتحريك الريح، يقال: وجدت حمرة الطيب أي ريحه، كذا في "الصحاح". (الخطي) **الإحداد على الصبية**: خطاب لوليها، فيمنعها لما تمنع منه العدة، وهذا مذهب الجمهور خلافا للحنفية. (الخطي) قلت: لقوله: "لا يحل لامرأة" والصبية ليست بامرأة. **تحدد الأمة**: وقال أبو حنيفة: لا إحداد على الأمة أيضا. (الخطي) **وإنما الإحداد**: وبه قال أبو حنيفة والجمهور. (الخطي)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَاب الرِّضَاع

رِضَاعَةُ الصَّغِيرِ

بفتح الراء وكسرها

١٢٤١ - مَالِك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَخْبَرَتْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عِنْدَهَا، وَأَنَّهَا سَمِعَتْ صَوْتَ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِ حَفْصَةَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا صَوْتُ رَجُلٍ يَسْتَأْذِنُ فِي بَيْتِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَاهُ فَلَانًا لِعَمٍّ لِحَفْصَةَ مِنَ الرِّضَاعَةِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ كَانَ فَلَانٌ حَيًّا لِعَمٍّ لَهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ دَخَلَ عَلَيَّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، إِنَّ الرِّضَاعَةَ تُحَرِّمُ مَا تُحَرِّمُ الْوِلَادَةُ.

بكسر الراء

الرضاع: قال الزرقاني: بفتح الراء وكسرها، اسم لمص الثدي وشرب لبنه، وهذا الغالب الموافق للغة، وإلا فهو اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في جوف طفل، والأصل في تحريمه قبل الإجماع قوله تعالى: **وَأُمَّهَاتُكُمْ** **الَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ** (النساء: ٢٣) وحديث: **يحرم من الرضاعة ما يحرم من الولادة.**

إن الرضاعة تحرم: يضم أوله وكسر الراء المشددة، وبخض من هذا العموم صور: كام أخته، وأخت ابنه، وامرأة أبيه، وامرأة ابنه، وتفصيل ذلك في الفقه، والله تعالى أعلم. قال الحافظ في "الفتح": وهو بالإجماع فيما يتعلق بتحريم النكاح ونوابعه، وانتشار الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة، وتنزيلهم منزلة الأقارب في جواز النظر والخفوة والمسافرة، ولكن لا يترتب عليه باقي أحكام الأمومة، من التوارث ووجوب الانفاق والعنق بملك والشهادة والعقل وإسقاط القصاص. قال القرطبي: في الحديث دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها، يعني الذي وقع الإرضاع بين ولده منها أو السيد، فتحرم على الصبي؛ لأنها نصير أمه، وأمها؛ لأنها جدته فصاعداً، أو أختها؛ لأنها حائثه، وبنتها؛ لأنها أخته، وبنت بنتها فنانزلاً؛ لأنها بنت أخته، وبنت صاحب اللبن؛ لأنها أخته، وبنت بنته فنانزلاً؛ لأنها بنت أخته، وأمها فصاعداً؛ لأنها جدته، وأختها؛ لأنها عمتها، ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع. وفيه: أن قليل الرضاع يحرم؛ إذ لم يسأل عن عدة الرضعات بل جعله عاماً بلا تفصيل، وأطلق في التعليل.

١١٤٢ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلِيًّا، فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ عَلِيٌّ حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ، فَبَلَغَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنَّهُ عَمُّكَ فَأَذِنِي لَهُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةَ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ، فَقَالَ: إِنَّهُ عَمُّكَ، فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَذَلِكَ بَعْدَ مَا ضُرِبَ عَلَيْنَا الْحِجَابُ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ.

١٢٤٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ أَفْلَحَ أَخَا أَبِي الْقَعْبِيسِ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا وَهُوَ عَمُّهَا مِنَ الرِّضَاعَةِ بَعْدَ مَا أَنْزَلَ الْحِجَابُ، قَالَتْ: فَأَبَيْتُ أَنْ أَذِنَ لَهُ عَلِيٌّ، فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَتْهُ بِالَّذِي صَنَعْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَذِنَ لَهُ عَلِيٌّ.

حتى أسأل: لأنها حوزت تغير الحكم بالنسح أو نسيته، وإلا فكان يكفيها سؤاها عن عمها الأول في قصة حفصة السابقة، فهذا لما يرحح أهما اثنان، ويرد القول بأهما واحد. قال عباس: وهو الأشبه على أن بعضهم رجع أهما واحد، وأجاب عن هذا فقال: لعل عم حفصة بخلاف عم عائشة أفلح، إما بأن يكون أحدهما شقيقا والآخر لأب أو لأم، أو يكون أحدهما أقرب في العمومة والآخر أبعد، أو يكون أحدهما أرضعت زوجته أخيه في حياته والآخر بعد موته، فأشكل الأمر عليها في حديث حفصة حتى سألت عن حكم ذلك وحقيقته.

ولم يرضعني الرجل: الذي هو أخوه حتى يكون عمي، وفي رواية للشيخين: فإن أخاه أبا القعبس ليس هو أرضعني ولكن أرضعتني امرأة أبي القعبس. **فليلج:** بالجمع، يدخل عليك؛ لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا، فوجب أن يكون الرضاع منهما، ولذا قال ابن عباس: اللقاح واحد. **بحرم من الرضاعة:** بضم الراء مع فتح أوله، وفي الحديث دليل على أن لبن الفحل يحرم، وبشبه الحرمة في جهة صاحب اللبن كما ثبت في جانب المفضلة؛ فإنه ثبت عمومة الرضاع وأخفها بالنسب؛ لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معا، فوجب أن يكون الرضاع منهما، وإليه أشار ابن عباس بقوله: "اللقاح واحد" كما سبأني. (المحلى)

أبي القعبس: بضم القاف، اسمه وائل. وفي "مسلم": أن أبا القعبس زوج المرأة التي أرضعت عائشة. (المحلى)

١٢٤٤ - **مَالِكٌ** عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلَمِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ وَإِنْ كَانَ مَصَّةً وَاحِدَةً فَإِنَّهُ يُحَرِّمُ.

١٢٤٥ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الشَّرِيدِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ فَأَرْضَعَتْ إِحْدَاهُمَا غَلَامًا وَأَرْضَعَتْ الْأُخْرَى جَارِيَةً، فَقِيلَ لَهُ: هَلْ يَتَزَوَّجُ الْغُلَامُ الْجَارِيَةَ؟ فَقَالَ: لَا، اللَّقَاحُ وَاحِدٌ.

١٢٤٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا رَضَاعَةَ إِلَّا لِمَنْ أَرْضِعَ فِي الصَّغَرِ، وَلَا رَضَاعَةَ لِكَبِيرٍ.

١٢٤٧ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ.....

فإنه يحرم: تمسكها بعمل الأحاديث، وعليه جمهور العلماء من الصحابة والتابعين والأئمة، كعلي وابن مسعود وابن عمر ومالك وأبي حنيفة والأوزاعي والثوري، وهو مشهور مذهب أحمد، وتمسكوا أيضاً بقوله تعالى: **﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ لِلَّهِ أَرْضَعُكُمْ﴾** (النساء: ٢٣)، والقصة توجب تسمية المرأة أما من الرضاعة، وتعقب بأنه إنما يكون دليلاً لو كان اللفظ: واللاتي أرضعنكم أمهاتكم، ثبت كونها أما بما قل من الرضاعة، وأجيب بأن مفهوم التلاوة وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم محرمات لأجل أنهن أرضعنكم، فتعود إلى معنى ما قالوه، وتوجب تعليق الحكم بما يسمى رضاعاً، وذهب داود إلى اعتبار ثلاث رضعات؛ لحديث عائشة مرفوعاً: **لَا حَرَمَ الْمَصَّةِ وَلَا الْمَضْنَانِ** وحديث أم الفضل مرفوعاً: **لَا حَرَمَ الرُّضْعَةِ وَالرُّضْعَانِ وَالْمَصَّةِ وَالْمَضْنَانِ** رواهما مسلم، فنص الحديث على عدم الحرمة بالرضعة والرضعتين، فلو سلم أن ظاهر القرآن الإطلاق، فالحديث مبین له، وببانه أحق أن يتبع، والحديث: **إِنَّمَا الرُّضَاعُ مَا فَتَقِ الْأَمْعَاءُ** وحديث: **إِنَّمَا الرُّضَاعُ مَا بَشَرُ اللَّحْمِ**، والمص والمضنان لا يفتقان الأمعاء ولا ينشتران العظم، وتعقب بأن المصصة الواحدة نصيباً فيهما، وأما الحديث فلعلة كان حين يعتبر في التحريم العشر، والعدد قبل نسخه، وأما دعوى وقفه فغير مسلمة؛ لأنه جاء مرفوعاً من طرق صحاح، كما قال عياض، وأعل أيضاً بالاضطراب ورد، فلما احتمل رجوعنا إلى ظاهر القرآن ومفهوم الأخبار وتزليل النبي ﷺ إياه منزلة النسب، وليس لذلك عدد إلا مجرد الوطء فكذلك الرضاع، وقياساً على تحريم الوطء بالصهر. (زرقاني)

اللقاح واحد: بفتح اللام والقاف، ماء الفحل، والمعنى: أن سبب العلوق واحد. (أخلى)

ولا رضاعة لكبير: وهو قول جمهور الصحابة ومن بعدهم خلافاً لعائشة **رضي الله عنها** كما سيأتي. (أخلى)

أُرْسِلَتْ بِهِ وَهُوَ يَرْضَعُ إِلَى أُخْتِهَا أُمُّ كُلْثُومِ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، فَقَالَتْ: أَرْضِعِيهِ عَشْرَ رَضَعَاتٍ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيَّ، قَالَ سَالِمٌ: فَأَرْضَعْتَنِي أُمُّ كُلْثُومِ ثَلَاثَ رَضَعَاتٍ ثُمَّ مَرَضَتْ، فَلَمْ تُرَضِّعْنِي غَيْرَ ثَلَاثِ رَضَعَاتٍ، فَلَمْ أَكُنْ أَدْخُلُ عَلَى عَائِشَةَ مِنْ أَجْلِ أَنْ أُمُّ كُلْثُومِ لَمْ تُتِمَّ لِي عَشْرَ رَضَعَاتٍ.

١٢٤٨ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ حَفْصَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أُرْسِلَتْ بِعَاصِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ إِلَى أُخْتِهَا فَاطِمَةَ بِنْتُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ تُرَضِّعُهُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ؛ لِيَدْخُلَ عَلَيْهَا وَهُوَ صَغِيرٌ يَرْضَعُ، فَفَعَلْتُ فَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا.

١٢٤٩ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ **ﷺ** كَانَ يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضَعَتِهِ أَخَوَاتِهَا وَبَنَاتِ أُخْيَتِهَا، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا مِنْ أَرْضَعَتِهِ نِسَاءَ إِخْوَتِهَا.

فَلَمْ تُرَضِّعْنِي: قَالَ الشَّيْخُ فِي "الْمَلْعَاتِ": ذَهَبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ الثَّلَاثَ مُحَرَّمَةٌ؛ لِقَوْلِهِ **ﷺ**: لَا حَرَمَ **لِلنِّسَاءِ**، وَفِيهِمْ مِنْهُ أَنَّ الثَّلَاثَ مُحَرَّمٌ، وَقِيلَ: خَمْسَ رَضَعَاتٍ وَهُوَ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَقِيلَ: عَشْرَ. قَالَ عِيَّاضٌ: وَفَدَّ شَدَّ بَعْضُ النَّاسِ فَقَالَ: لَا يَثْبُتُ الرِّضَاعُ إِلَّا بِعَشْرَةِ رَضَعَاتٍ وَهُوَ بَاطِلٌ، وَعِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَغَيْرِهِمْ قَلِيلُ الرِّضَاعِ وَكَثِيرُهُ مُحَرَّمٌ. (لَمْعَاتُ، الْخَلِّي) قَالَ السِّيُوطِيُّ: هَذِهِ حَصُوصَةٌ لِلزَّوْجِ النَّبِيِّ **ﷺ** خَاصَّةً دُونَ سَائِرِ النِّسَاءِ. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي مُصَنِّفِهِ عَنْ مَعْمَرٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ لِلزَّوْجِ النَّبِيِّ **ﷺ** رَضَعَاتٌ مَعْلُومَاتٌ، وَلَيْسَ لِسَائِرِ النِّسَاءِ رَضَعَاتٌ مَعْلُومَاتٌ، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ عَائِشَةَ هَذَا وَحَدِيثَ حَفْصَةَ الَّذِي بَعْدَهُ، وَحَيْثُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ السَّاحِي، وَقَوْلُهُ: لَعَلَّهُ لَمْ يَظْهَرْ لِعَائِشَةَ النَّسَخُ خَمْسَ إِلَّا بَعْدَ هَذِهِ الْقِصَّةِ الْخ. وَبِهِ يَرُدُّ إِشَارَةُ ابْنِ عَبْدِ بَرٍّ إِلَى شِدْوَذٍ رَوَاهُ نَافِعٌ هَذِهِ؛ لِأَنَّهُ صَحَّ عَنْهَا أَنَّ الْخَمْسَ نَسَخَ الْعَشْرَ، وَمَحَالٌ أَنْ تَعْمَلَ بِالنَّسَوِخِ، كَذَا قَالَ؛ لِأَنَّهُ نَافِعًا قَالَ: إِنْ سَأَلْنَا أَخْبَرَهُ عَنْ عَائِشَةَ، وَكُلَّ مِنْهُمَا ثِقَةٌ حُجَّةٌ حَافِظٌ، وَقَدْ أَمَكَّنَ الْجَمْعُ بَالِغًا خُصُوصِيَّاتِ لِلزَّوْجَاتِ الشَّرِيفَاتِ، كَمَا قَالَ طَاوُسٌ، فَلَا وَهْمَ وَلَا شِدْوَذَ.

فَفَعَلْتُ: أَيِ أَرْضَعْتُهُ فَاطِمَةُ عَشْرَ رَضَعَاتٍ. **يَدْخُلُ عَلَيْهَا**: أَيِ يَدْخُلُ عَلَى حَفْصَةَ بَعْدَ بُلُوغِهِ. **وَلَا يَدْخُلُ إِخْ**: ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يَثْبُتُ الْحَرَمَةُ فِي الْمَرْضِعَةِ دُونَ صَاحِبِ اللَّيْنِ عِنْدَ عَائِشَةَ خِلَافًا لِلْحَمْمُورِيِّ، فَالْهَمُّ إِلَّا أَنْ يَتَأَوَّلَ مَنْ أَرْضَعَتْهُ نِسَاءَ إِخْوَتِهَا مِنَ اللَّيْنِ الْحَاصِلِ مِنْ غَيْرِ إِخْوَتِهَا. (الْخَلِّي)

١٢٥٠ - **مالك** عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ: أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنِ الرِّضَاعَةِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: كُلُّ مَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ وَإِنْ كَانَتْ قَطْرَةً وَاحِدَةً فَهُوَ يُحَرِّمُ، وَمَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ فَإِنَّمَا هُوَ طَعَامٌ يَأْكُلُهُ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُقْبَةَ: ثُمَّ سَأَلْتُ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ مِثْلَ مَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ.

١٢٥١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: لَا رِضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْمَهْدِ، وَإِلَّا مَا أَثْبَتَ اللَّحْمَ وَالْدَّمَ. ^{في رواته من إبراهيم}
١٢٥٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الرِّضَاعَةُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا تُحَرِّمُ، وَالرِّضَاعَةُ مِنْ قَبْلِ الرَّجَالِ تُحَرِّمُ.

قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: وَالرِّضَاعَةُ قَلِيلُهَا وَكَثِيرُهَا إِذَا كَانَ فِي الْحَوْلَيْنِ تُحَرِّمُ، قَالَ: فَأَمَّا مَا كَانَ بَعْدَ الْحَوْلَيْنِ فَإِنْ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ لَا يُحَرِّمُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ.

- قلت: لأن الموضع إنما هو المرأة دون الرجل، فلا يحرم عند جماعة كابن عمر وجابر وجماعة من التابعين وداود بن علي، كما حكاه ابن عبد البر، وقال: حجتهم أن عائشة كانت تفتي بخلاف ما روي من قصة أفلح، وهو ما روى مالك وغيره: أن عمها أفلحاً أختها القعيس والدها من الرضاعة جاء يستأذن عليها بعد ما أنزل الحجاب، فأبت عائشة أن تأذن له، فأمرها رسول الله ﷺ أن تأذن له، فقالت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل، فقال: **أليس** يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب، ومن المعلوم أن العبرة عند قوم برأي الصحابي إذا خالف مرويه. قال ابن عبد البر: ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن لها أن تأذن لمن شاءت من محارمها وتُحجب ممن شاءت، ولكن لم يعلم إلا بخير واحد كما علمنا المرفوع بخير واحد، فوجب علينا العمل بالسنة؛ إذ لا يضر من خالفها.

إذا كان في الحولين تحريم: قال محمد: لا يحرم الرضاع إلا ما كان في الحولين، فما كان فيهما من الرضاع ولو كانت مصّة واحدة فهي محرم، كما قال عبد الله بن عباس وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير، وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئاً لأن الله عز وجل قال: **فَوَلَدَ لَهُمُ الْبَنَاتُ فَلَهُنَّ كَمَا لِلرِّجَالِ وَلَئِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ** (النور: ٣٣)، فتمام الرضاعة حولان، فلا رضاعة بعد تمامها تحريم شيئاً، وكان أبو حنيفة يختاط بستة أشهر بعد الحولين فيقول: يحرم ما كان في الحولين وبعدها إلى تمام ستة أشهر، وذلك ثلاثون شهراً، ولا يحرم ما كان بعد ذلك، =

مَا جَاءَ فِي الرِّضَاعَةِ بَعْدَ الْكِبَرِ

١٢٥٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ابْنُ الزُّبَيْرِ: أَنَّ أَبَا حُدَيْفَةَ بْنَ عْتَبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا، وَكَانَ قَدْ تَبَنَّى سَالِمًا الَّذِي كَانَ يُقَالُ لَهُ: سَالِمٌ مَوْلَى أَبِي حُدَيْفَةَ كَمَا تَبَنَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، وَأَنْكَحَ أَبُو حُدَيْفَةَ سَالِمًا وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ ابْنُهُ، أَنْكَحَهُ ابْنَةُ أُخِيهِ فَاطِمَةُ بِنْتُ الْوَلِيدِ بِنْتُ عْتَبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ وَهِيَ يَوْمَئِذٍ مِنَ الْمُهَاجِرَاتِ ^{أعادته لطول الكلام} الْأُولَى، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِي قُرَيْشٍ، فَلَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ فِي زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ مَا أَنْزَلَ، فَقَالَ: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاخْرُؤْهُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِكُمْ﴾ ^(الأحراب: ٥) رُدُّ كُلِّ وَاحِدٍ تَبَنَّى مِنْ أَوْلِيكَ إِلَى أَبِيهِ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَبُوهُ رُدُّ إِلَى مَوْلَاهُ، فَجَاءَتْ سَهْلَةُ بِنْتُ سُهَيْلٍ - وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي حُدَيْفَةَ، وَهِيَ مِنْ ^{مثل سارة مولا أبي حذيفة} بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ - إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كُنَّا نَرَى سَالِمًا وَلَدًا،

= ونحن لا نرى أنه يحرم، ونرى أنه لا يحرم ما كان بعد الحولين، وأما ابن الفحل: فإننا نراه يحرم، ونرى أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، فالأخ من الرضاع مثل الأب يحرم عليه أخته من الرضاعة من الأب وإن كانت الأمان مختلفتين إذا كان ليهما من رجل واحد، كما قال ابن عباس: الفاح واحد، فهذا تأخذ، وهو قول أبي حنيفة. (موطأ) وقال في "الدر المختار": هو حولان ونصف عنده، وحولان فقط عندهما، وهو الأصح، (فتح) وبه يفني كما في تصحيح القدوري عن العود، لكن في "الجوهرة": أنه في الحولين ونصف ولو بعد الطعام يحرم، وعليه الفتوى، واستدلوا بقول الله عز وجل لقول الإمام: ﴿إِنْ حَضَلَتْ أُمَّةٌ لِلْأَخِ شَهْرًا﴾ (الأحقاف: ١٥) أي مدة كل منهما ثلاثون، غير أن النقص في الأول قام بقول عائشة رضي الله عنها لا يبقى الولد أكثر من سنتين، ومثله لا يعرف إلا جماعة، والآية مؤولة لتوزيعهم الأهل على الأقل والأكثر، فلم تكن دلالتها قطعية.

عامر بن لؤي بضم اللام وفتح همزة - ويبدل همزة واوا - قول الأكثر على ما ذكره النووي. (الغنى)

وَكَانَ يَدْخُلُ عَلَيَّ وَأَنَا فَضْلٌ، وَلَيْسَ لَنَا إِلَّا بَيْتٌ وَاحِدٌ، فَمَاذَا تَرَى فِي شَأْنِهِ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرْضِعِيهِ خَمْسَ رَضَعَاتٍ فَيَحْرُمَ بِلَبَنِهَا"، وَكَانَتْ تَرَاهُ ابْنًا مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَأَخَذَتْ بِذَلِكَ عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ فِيمَنْ كَانَتْ تُحِبُّ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ، فَكَانَتْ تَأْمُرُ أُخْتَهَا أُمَّ كُلثُومَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ وَبَنَاتِ أُخْيَئِهَا.....

وأنا فصل: بضمين أي مستبذلة في ثياب مهنتي. قال الباجي: أي مكشوفة الرأس والصدر، وقيل: عليها ثوب واحد لا إزار تحته، وقيل: متوشحة بثوب على عاتقها قد خالفت بين طرفيها. (الخللي) قال ابن عبد البر: أصح الثاني؛ لأن كشف الحرة الصدر لا يجوز عند محرم ولا غيره. **أرضعيه خمس رضعات:** في رواية يحيى بن سعيد عن ابن شهاب: عشر رضعات، والصواب رواية مالك، قاله ابن عبد البر، وفي رواية لمسلم قالت: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فبسم رسول الله ﷺ قال: قد علمت أنه رجل كبير. **فيحرم بلبنها:** وفي نسخة: فيتحرم. قال عياض: ولعل سهلة حملت لبنها فشربه من غير أن يحض ثديها وإلا التقت بشرتها، وهو حسن، ويحتمل أنه خص بمصصة للحاجة كما خص الرضاعة من الكبير. وظاهر قوله ﷺ تقتضي ذلك لا الحلب. (الخللي)

فأخذت بذلك عائشة: قال النووي في "شرح مسلم": قالت عائشة وداود الظاهري: بثبت حرمة الرضاع برضاع البالغ كما يثبت برضاع الطفل لهذا الحديث، وقال سائر العلماء من الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار إلى الآن: إنه لا يثبت الرضاع من دون سنتين إلا بأية حجة، فقال: سنتين ونصف، وقال زفر: ثلاث سنين، وعن مالك: رواية سنتين وأيام، واحتج الجمهور بقوله تعالى: **وَالرَّضَاعُ يُحْرِمُكَ مِنَ الْإِذَاةِ حَتَّىٰ تَكْبُرَ** (المرة: ٢٣٣)، وبالحديث الذي ذكره مسلم: **إِنَّمَا الرِّضَاعُ مِنَ الْإِذَاةِ**. وبأحاديث مشهورة، وحملوا حديث سهلة على أنه مختص بها وسالم. وذكر ابن عبد البر وغيره: أن بقول عائشة قال عطاء واليث. وقال أبو بكر ابن العربي: لعمر الله إنه لقوي، كيف ولو كان ذلك خاصا بسالم لقال لها: ولا يكون لأحد بعدك كما قال لأبي بردة في الجذعة، وفيه ما لا يخفى على صاحب الفطنة. قال ابن المراز: ما علمت من أخذ به عالما غيرها، وقد يذكر أن داود الظاهري يوافقها على ذلك. قال النووي: إنها مختص بسالم أو سهلة. وقال ابن المنذر: لا يبعد أن يكون حديث سهلة منسوخا، وقد يتخذه في القلب أنها كيف أخذت بذلك عائشة، وقد روى البخاري عنها "أنه ﷺ دخل عليها وعندها رجل، فشق ذلك عليه وتغير وجهه، فقالت: يا رسول الله! إنه أحمي من الرضاعة، فقال: **ظَنُّوا** من إحمي **بِكُلِّ** **فَرَاغَ الرِّضَاعَةِ** من **الْإِذَاةِ**، وكأها حملت ما روتها على العزيمة، وقالت بالرخصة عملا بحديث سالم مولى أبي حذيفة، أو حملت الجماعة على الجوع مطلقا ولم تخصصها حال الصغر، والصواب قول الجمهور. (الخللي)

تحب أن يدخل: ظاهر الرواية شاهدة بأن عائشة ﷺ أخذت به في باب الحجاب، وظلت أن رضاعة الكبير أيضاً تحل رفع الحجاب مطلقا، لا خاصا بسهولة وسالم.

أَنْ يُرَضِّعَنَّ لَهَا مَنْ أَحَبَّتْ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا مِنَ الرِّجَالِ، وَأَبَى سَائِرُ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ بِتِلْكَ الرِّضَاعَةِ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، وَقُلْنَا: لَا، وَاللَّهِ مَا نَرَى الَّذِي أَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَهْلَةً يَنْتَ سُهَيْلٌ إِلَّا رُخْصَةً مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رِضَاعَةِ سَالِمٍ وَحَدُّهُ، لَا، وَاللَّهِ لَا يَدْخُلُ عَلَيْنَا بِهِدِهِ الرِّضَاعَةُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، فَعَلَى هَذَا كَانَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ فِي رِضَاعَةِ الْكَبِيرِ.

وأبي سائر أزواج الخ: أي امتنعت بقية أزواج النبي ﷺ عن أن يدخل عليهن بالرضاعة في الكبر، وجعلن هذا الحكم خاصا بسهولة وسالم، وقلن لعائشة: والله ما نرى هذا إلا رخصة رخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة كما رواه مسلم. فعلى هذا: أي على عدم اعتبار رضاعة الكبر كان رأي أمهات المؤمنين غير عائشة، ويوافقهم ما أخرجه البخاري ومسلم وغيرهما عن عائشة قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وعندني رجل قاعد، فاشد ذلك عليه، فقلت: يا رسول الله! إنه أعني من الرضاعة، فقال: انظر من يحرمك من الرضاعة فإنما الرضاعة من الأهلة. في رضاعة الكبر: قال الشوكاني: وقد استدلل بذلك من قال: إن إرضاع الكبر ثبت به التحريم، وهو مذهب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ. كما حكاه عنه ابن حزم، وأما ابن عبد البر فألكر الرواية عنه في ذلك فقال: لا يصح. قلت: لأنه من رواية الحارث الأعور عنه وهو ضعيف، وإليه ذهب عائشة وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والليث بن سعد وابن علية، وحكاه النووي عن داود الظاهري وإليه ذهب ابن حزم ويؤيد ذلك الإطلاقات القرآنية، وذهب الجمهور إلى أن حكم الرضاع إنما يثبت في الصغر واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُرَضِّعُونَ أَوْلَادَهُمْ حَتَّى كَامَتْ لَهُمْ﴾ (البقرة: ٢٣٣)، وقوله تعالى: ﴿وَحَلَلَهُ لَكُمْ تَزْوِجَهُمْ﴾ (الأحقاف: ١٥)، وقوله تعالى: ﴿وَنِكَاحُ فِي عَمَلٍ﴾ (الفصل: ١٤)، وتحديث أم سلمة عند الترمذي: لا يحرم من الرضاع إلا ما فعل الأمعاء. وتحديث عبد الله بن الزبير عند ابن ماجه بلفظ: لا رضاع إلا ما فعلت الأمعاء. وتحديث ابن عمر الموقوف عليه كان يقول: لا رضاعة إلا لمن أَرْضِعَ في الصغر، وتحديث ابن عباس كان يقول: ما كان في الحولين وإن كانت مصة واحدة فهي حرم، وتحديث ابن عباس مرفوعا عند ابن عدي والدارقطني والبيهقي: لا يحرم من الرضاع إلا ما كانت في الحولين، وغير ذلك من الأحاديث. قال الحافظ: وأجابوا عن قصة سالم بأحوية منها أنه حكم مسح، وبه حزم المحب الطبري، وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة، والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث الصحابة، فدل على تأخرها، ومنها دعوى الخصوصية بسالم وامرأة أبي حذيفة، والأصل فيه قول أم سلمة وأزواج النبي ﷺ ما نرى هذا إلا رخصة رخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة، وقرره ابن أبصاغ وغيره، وقرره آخرون بأن الأصل أن الرضاع لا يحرم، فلما ثبت ذلك حولف الأصل له، وبقي ما عداه على الأصل، وقصة سالم واقعة عين يطرأها احتمال الخصوصية، فيجب الوقوف عن الاحتجاج بها.

١٢٥٤ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَأَنَا مَعَهُ عِنْدَ دَارِ الْقَضَاءِ يَسْأَلُهُ عَنْ رَضَاعَةِ الْكَبِيرِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: إِنِّي كَانْتُ لِي وَلِيدَةً وَكُنْتُ أَطُوقُهَا، فَعَمِدْتُ امْرَأَتِي إِلَيْهَا فَأَرْضَعْتُهَا، فَدَخَلْتُ عَلَيْهَا، فَقَالَتْ: دُونَكَ فَقَدْ وَاللَّهِ أَرْضَعْتُهَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَوْجَعُهَا وَأَتِ جَارِيَتُكَ؛ فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ رَضَاعَةُ الصَّغِيرِ.

١٢٥٥ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ فَقَالَ: إِنِّي مَصِصْتُ عَنْ امْرَأَتِي مِنْ ثَدْيِهَا لَبَنًا، فَذَهَبَ فِي بَطْنِي، فَقَالَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِي: لَا أَرَاهَا إِلَّا قَدْ حَرَمَتْ عَلَيْكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: انْظُرْ مَاذَا تُفْتِي بِهِ الرَّجُلَ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: فَمَاذَا تَقُولُ أَتُت؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ: لَا رَضَاعَةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي الْحَوَائِثِ، فَقَالَ أَبُو مُوسَى: لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ مَا كَانَ هَذَا الْحَبْرُ يَتَّبِعُ أَظْهَرَ كُمْ.

جَامِعُ مَا جَاءَ فِي الرِّضَاعَةِ

١٢٥٦ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ الْوِلَادَةِ".

دار القضاء: كانت لعمر قبيع في قضاء دية، ولذا سمي بذلك. (الخلعي)

فَقَالَتْ دُونَكَ: أي قالت امرأة: خذ مني ما تحرم به عليك جارياتك. (الخلعي)

يحرم من الرضاعة إلخ: من تحريم النكاح ابتداءً ودواماً، ونشر الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة، فيحرم عليها هو وفروعه من نسب ورضاع، ويحرم عليه جميع أولادها ما تقدم وما تأخر، وتحرم عليه هي وأخواتها من نسب ورضاع، ويصير ابنها الزوجها صاحب اللبن، فيحرم هو وأصوله وفروعه من نسب ورضاع إلى آخر ما بين في الفقه، ومن جواز النظر والخلوة والمسافرة دون سائر أحكام النسب كميراث ونفقة وعنف بالملك ورد شهادة. (زرقاني)

١٢٥٧ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبِ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهَا: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهِيَ عَنِ الْغِيلَةِ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ، فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ شَيْئًا". قَالَ مَالِكٌ: الْغِيلَةُ: أَنْ يَمَسَّ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ وَهِيَ تُرَضِعُ.

١٢٥٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عمرو بن حزم، عَنْ عُمَرَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيْمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحَرِّمْنَ، ثُمَّ نُسِخْنَ بِخَمْسٍ مَعْلُومَاتٍ، فَتَوَفَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهْنِ مَا يُقْرَأُ فِي الْقُرْآنِ،.....

الغيلة: يكسر الغين المعجمة وباءاء، اسم من الغيل بفتحها والغيل بكسرهما، والغيلة بالفتح وإهاء: المرة الواحدة، وقيل: لا تفتح الغين إلا مع حذف إهاء، وذكر ابن السراج التوحين في غيلة الرضاع.

فلا يضر أولادهم: وسبب همه **ﷺ** بالنهي أنه يخاف منه ضرر الولد الرضيع لأن الأطباء يقولون: إن ذلك اللبن داء والعرب يكرهه، كذا في حاشية السيوطي، وهذا الحديث مما رواه الشيوخ، فلا يعارضة ما روى أبو داود عن أسماء بنت يزيد في النهي عن الغيلة، كذا ذكر في الحاشية المطبوعة. قال الزرقاني: وفي رواية لمسلم: "فنظمت في الروم وفارس فإذا هم يغيلون أولادهم، فلا يضر أولادهم ذلك شيئاً" يعني لو كان الجماع حال الرضاع أو الإرضاع حال الحمل مضراً لضر أولاد الروم وفارس؛ لأنهم يصنعون ذلك مع كثرة الأطباء فيهم، فلو كان مضراً لنعوهم منه، فحينئذ لا أنهى عنه. قال عياض: فقيه جوازاً؛ إذ لم يبه عنه؛ لأنه رأي الجمهور لا يضره وإن أضر بالقليل؛ لأن الماء يكثر اللبن وقد غيره.

يقرأ في القرآن: وفي نسخة: من القرآنة يعني أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً، حتى أنه **ﷺ** توفي وبعضهم يقرأها ويجعلها قرآناً متلوّاً؛ لكونه لم يبلغه النسخ لقرب العهد، فلما بلغهم النسخ امتنعوا عن قراءته، فهي مما نسخت تلاوته وبقي حكمه كآية الرجم، وعشر رضعات مما نسخت تلاوته وحكمه، قاله النووي، وقيل: قارب الوفاة. قال ابن القيم: ادعاء بقاء الحكم مع نسخ الدال عليه غير معقول؛ فإن نسخ الدال يرفع حكمه، وأما آية الرجم فلو لا أعلم من السنة والإجماع لم يثبت به. وأجيب عن الحديث: بأنه يفيد إطلاقاً =

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا.

= قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾ (النساء: ٢٣) وهو زيادة على الكتاب، فلا يجوز بخير الأحاد. ثم إنه قال النووي: اعترض المالكية على الشافعية بأن حديث عائشة هذا لا يحتج به عندهم وعند محققي الأصول؛ لأن القرآن لا يثبت بخير الأحاد عندهم. (المحلى) قال الزرقاني: وليس المعنى أن تلاوها كانت ثابة وتركوها؛ لأن القرآن محفوظ. قال ابن عبد البر: وبه تمسك الشافعي؛ لقوله: لا يقع التحريم إلا بخمس رضعات تصل إلى الجوف، وأجيب بأنه لم يثبت قرآنًا، وهي قد أضافته إلى القرآن واختلف عنها في العمل به فليس بسنة ولا قرآن. وقال المازري: لا حجة فيه؛ لأنه لم يثبت إلا من طريقها، والقرآن لا يثبت بالأحاد، وأما كونها سنة فقد أنكره حذفهم؛ لأنها لم ترفعه ولم تذكره على أنه حديث، وورد الأحاد فيما حثرت العادة فيه التواتر.

وليس العمل على هذا: بل على التحريم ولو بمحضة وصلت للجوف؛ عملاً بظاهر القرآن وأحاديث الرضاع، وبهذا قال الجمهور من الصحابة والتابعين والأئمة وعلماء الأمصار، حتى قال الليث: أجمع المسلمون: أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد ما يفسد الصائم، حكاه في "التمهيد"، ومن المقرر: أنه إذا كان علماء الصحابة وأئمة الأمصار وجهابذة المحدثين قد تركوا العمل بحديث مع روايتهم له ومعرفتهم به كهذا الحديث، فإنما تركوه لعلّة كنسخ أو معارض يوجب تركه، فيرجع إلى ظاهر القرآن والأخبار المطلقة.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعِتْقِ وَالْوَلَاءِ

مَا جَاءَ فِيْمَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَهُ فِي عَبْدٍ

١٢٥٩ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شُرَكَاءَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوِّمَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَأُعْطِيَ شُرَكَاءُهُ حِصَصُهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلَّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".
وكذا في الأمة
قدر قيمة بقية العبد
قيمة حصصهم

وعتق عليه العبد: أي بعد دفع القيمة، وبه أخذ مالك أنه لا يعتق إلا بدفع القيمة، وهو القول القديم للشافعي، وقال في الجديد: يعتق عليه كله بنفس الإعتاق ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعتاق، ويكون ولأه كله له، وبه قال أحمد وإسحاق والأوزاعي والليث وأبو يوسف ومحمد، وكان الولاء بينهما، وقال أبو حنيفة: إن كان المعتق موسراً فالذي لم يعتق بالخيار، إن شاء استسعى العبد، وإن شاء أعتق نصيبه، وإن شاء ضمن للمعتق قيمة نصيبه، ثم يرجع المعتق بما دفع إلى شريكه على العبد يستسعيه في ذلك، والولاء كله للمعتق. (المحلى) قال محمد: وقال أبو حنيفة: يعتق عليه بقدر ما أعتق، والشركاء بالخيار إن شاعوا أعتقوا كما أعتق، وإن شاعوا ضمنوه إن كان موسراً، وإن شاعوا استسعوا العبد في حصصهم، فإن استسعوا أو أعتقوا كان الولاء بينهم على قدر حصصهم، وإن ضمنوا للمعتق كان الولاء كله له، ورجع على العبد بما ضمن واستسعاه به. قلت: فمعنى الحكم عند الأئمة والصاحبين على أن العتق لا يتجزئ فإعتاق البعض إعتاق كله، وأما أبو حنيفة فقال بالتجزئ فجبر الساكت بين الإعتاق والاستسعاء، والتضمنين إن كان للمعتق موسراً، وبين الأولين إن كان معسراً كما في "النهاية".

وإلا فقد عتق منه: "ما عتق" أي إن كان معسراً عتق من حصته من أعتقه، وقد يستعمل "عتق" مقام "أعتقه"، وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد أنه إذا كان للمعتق موسراً عتق نصيبه فقط، ونصيب الشريك رقيق، فلا يكلف المعتق إعتاقه ولا يستسعى العبد، قال أبو حنيفة والأوزاعي والليث وإسحاق وابن أبي ليلى: يستسعى العبد في حصته الشريك، وهو في مدة السعاية كالمكاتب عند أبي حنيفة، حر عند غيره، وبالجملة العتق يتجزأ عند أبي حنيفة مطلقاً، وقال أبو يوسف ومحمد: لا يتجزأ مطلقاً، والحكم عند يسار المعتق التضمنين لا غير، وعند إسماعيل السعاية لا غير، وقال الشافعي: يتجزأ فيما إذا أعتق عبداً مشتركاً وهو معه. (المحلى)

ما عتق: آزاد شد از آنچه آزاد شد. (مصنف)

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ يُعْتَقُ سَيِّدُهُ مِنْهُ شِقْصًا: ثُلُثُهُ أَوْ رُبْعُهُ أَوْ نِصْفُهُ أَوْ سَهْمًا مِنَ الْأَسْهُمِ بَعْدَ مَوْتِهِ أَنَّهُ لَا يُعْتَقُ مِنْهُ إِلَّا مَا أَعْتَقَ سَيِّدُهُ، وَسَمِيَ مِنْ ذَلِكَ الشَّقْصِ، وَذَلِكَ أَنَّ عَتَاقَةَ ذَلِكَ الشَّقْصِ إِنَّمَا وَجَبَتْ، وَكَانَتْ بَعْدَ وَفَاةِ الْمَيِّتِ، وَأَنَّ سَيِّدَهُ كَانَ مُحِيرًا فِي ذَلِكَ مَا عَاشَ، فَلَمَّا وَقَعَ الْعِتْقُ لِلْعَبْدِ عَلَى سَيِّدِهِ الْمُوصِي لَمْ يَكُنْ لِلْمُوصِي إِلَّا مَا أَخَذَ مِنْ مَالِهِ، وَلَمْ يُعْتَقْ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّ مَالَهُ قَدْ صَارَ لِغَيْرِهِ، فَكَيْفَ يُعْتَقُ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ عَلَى قَوْمٍ آخَرِينَ لَيْسُوا هُمْ ابْتَدَؤُوا الْعَتَاقَةَ، وَلَا أَتَبَتُوهَا، وَلَا لَهُمُ الْوَلَاءُ وَلَا يَثْبُتُ لَهُمْ؟ وَإِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ الْمَيِّتُ هُوَ الَّذِي أَعْتَقَ وَأُثِّبَتْ لَهُ الْوَلَاءُ، فَلَا يُحْمَلُ ذَلِكَ فِي مَالِ غَيْرِهِ إِلَّا أَنْ يُوصِيَ بِأَنْ يُعْتَقَ مَا بَقِيَ مِنْهُ فِي مَالِهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَارِمٌ لِشُرَكَائِهِ وَوَرَثَتِهِ، وَلَيْسَ لِشُرَكَائِهِ أَنْ يَأْبُوا ذَلِكَ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي ثُلْثِ مَالِ الْمَيِّتِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَلَى وَرَثَتِهِ فِي ذَلِكَ ضَرَرٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَعْتَقَ رَجُلٌ ثُلْثَ عَبْدِهِ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَبِتَّ عِتْقُهُ، عَتَقَ عَلَيْهِ كُلُّهُ فِي ثُلْثِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يُعْتَقُ ثُلْثَ عَبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّ الَّذِي يُعْتَقُ ثُلْثَ عَبْدِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ لَوْ عَاشَ رَجَعَ فِيهِ وَلَمْ يَتَّفَذْ عِتْقُهُ، وَأَنَّ الْعَبْدَ الَّذِي يَبِيتُ سَيِّدُهُ عَتَقَ ثُلْثَهُ فِي مَرَضِهِ يُعْتَقُ عَلَيْهِ كُلُّهُ إِنْ عَاشَ، وَإِنْ مَاتَ عَتَقَ عَلَيْهِ فِي ثُلْثِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ الْمَيِّتِ جَائِزٌ فِي ثُلْثِهِ كَمَا أَمْرُ الصَّحِيحِ جَائِزٌ فِي مَالِهِ كُلِّهِ.

الشَّرْطُ فِي الْعِتْقِ

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ فَبِتَّ عِتْقُهُ حَتَّى تَحُوزَ شَهَادَتُهُ وَيُثْبِتَ مِيرَاثُهُ وَتَنِمَّ حُرِّيَّتُهُ

فَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ مِثْلَ مَا يَشْتَرِطُ عَلَى عَبْدِهِ مِنْ مَالٍ أَوْ خِدْمَةٍ، وَلَا يَحْمِلَ عَلَيْهِ شَيْئاً مِنَ الرِّقِّ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ". قَالَ مَالِكٌ: فَهُوَ إِذَا كَانَ لَهُ الْعَبْدُ خَالِصاً أَحَقُّ بِاسْتِكْمَالِ عِتَاقَتِهِ، وَلَا يَخْلُطُهَا بِشَيْءٍ مِنَ الرِّقِّ.

مَنْ أَعْتَقَ رَقِيقاً لَا يَمْلِكُ مَالاً غَيْرَهُمْ

١٢٦٠ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَعَنْ غَيْرٍ وَاحِدٍ، عَنْ الْحَسَنِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ: أَنَّ رَجُلًا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ سِتَّةَ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَأَسْهَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَهُمْ، فَأَعْتَقَ ثُلُثَ تِلْكَ الْعَبْدِ.

فليس لسيده [خ] معنى ذلك أن من بطل عتق عبده معجلاً، ولم يعلق ذلك بأجل ولا عمل، يقع العتق بعده فلا يجوز له في هذا العتق أن يشترط عليه عملاً؛ لأن ذلك منزلة أن يبقى عليه شيئاً من الرق، وذلك مخالف للكمال المشروط عليه، وأما إن شرط عليه فإن كان قبل العتق مثل أن يقول: أنت حر علي أن أخدمني سنة فذلك عليه، وأما إن كان العمل بعد العتق مثلاً قال لعبده: أنت حر وأخدمني سنة، فهو حر ولا شيء عليه.

فأسهم رسول الله ﷺ أي أفرغ بينهم كما وقع في رواية حماد بن زيد عن يحيى بن عتيق، وأيوب عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين: أن رجلاً أعتق ستة أعبد عند موته ولم يكن له مال غيرهم، فبلغ ذلك النبي ﷺ فأفرغ بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة، وبظاهره قالت الأئمة الثلاثة، وكيفية الفرعة كما في "المنهاج": أن يأخذ رقاعاً متساوية، فيكتب في واحدة منها عتق، وفي الاثنين الباقيين رق، ويدرج في بئذق ويخرج رقعة واحدة منها باسم أحد العبد، فإن خرج سهم العتق عتق ذلك العبد الذي خرج باسمه ورق الآخرين، وإن خرج سهم الرق رق العبد الذي خرج باسمه، ويخرج باسم آخر رقعة أخرى، فإن خرج سهم العتق عتق الذي خرج باسمه ورق الثالث، وإن خرج سهم الرق رق الذي خرج باسمه وعتق الثالث. وقال الإمام أبو حنيفة: يعتق ثلث كل واحد ويستسعى في الباقي. قال ابن الطماص: وبه قال الشعبي وشريح والحسن بهذا الحديث من أطل الاستسعاء، ووجه الدلالة: أن الاستسعاء لو كان مشروعاً لتحزأ كل واحد منهم عتق ثلثه، وأمره بالاستسعاء في بقية قيمته للورثة، والحديث عند أخفية معلول بعلة باطية، وهو مخالفة نص القرآن بتحريم القمار فإنه من جنسه؛ لأن حاصله تعليق الملك أو الاستحقاق بالخطر، والفرعة من هذا القبيل؛ لأنها توجب استحقاق العتق إن ظهر كداء، لا إن ظهر كداء =

قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَغَنِي أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِذَلِكَ الرَّجُلِ مَالٌ غَيْرُهُمْ.

١٢٦١ - **مَالِكٌ** عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ رَجُلًا فِي إِمَارَةِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ أَعْتَقَ رَقِيقًا لَهُ كُلَّهُمْ جَمِيعًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ، فَأَمَرَ أَبَانَ بْنُ عُثْمَانَ بِتِلْكَ الرَّقِيقِ، فَقَسَمَتْ أَثْلَاثًا ثُمَّ أَسْهَمَ عَلَى أَيِّهِمْ يَخْرُجُ سَهْمُ الْمَيْتِ فَيَعْتِقُونَ، فَوَقَعَ السَّهْمُ عَلَى أَحَدِ الْأَثْلَاثِ فَعْتَقَ الثَّلَاثُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ السَّهْمُ.

مَالُ الْمَمْلُوكِ إِذَا عَتَقَ

١٢٦٢ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: مَضَتْ السَّنَةُ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أُعْتِقَ تَبِعَهُ مَالُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يَبِينُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أُعْتِقَ تَبِعَهُ مَالُهُ أَنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا كُتِبَ

= وكذلك أجمع على عدم الإقراع عند تعارض البيتين، قالوا: ونحن لا ننفي شرعية القرعة، بل إنما نشبهها شرعا لتطبيب القلوب ودفع الأحقاد في المواضع التي يجوز تركها، كما فعل النبي ﷺ بسائيه في السفر، ولا فيما يتعرف الاستحقاق بعد اشتراكهم في سيئه، ومن الأول قرعة زكريا عليه السلام معهم على كفالة مريم، وإلا فهو كان أحق بكفالتها؛ لأن حالتها كانت تحتها، كذا في "فتح القدير".

تبعه ماله: وبه قال الحسن وعطاء والنخعي ومالك: إن المال للعبد إذا أعتقه المولى إن لم يشترط السيد لنفسه، واستدلوا بما رواه أحمد وأبو داود. وقال الحافظ: إسناده صحيح عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعا: من أعتق عبدا له وله مال، فمال العبد له إلا أن يشترط السيد. قلت: قوله: "فمال العبد له" الضمير في "له" يجوز أن يعود إلى العبد؛ لأنه أقرب مذكور، ويدل عليه رواية الإمام أحمد: من أعتق عبدا وله مال فمال للعبد، وعلى هذا فإضافة الضمير إليه مجاز؛ لأنه يتولى حفظه ويتصرف فيه بإذن سيده كما يقال: غنم الراعي، ويحمل الحديث على أنه تفضل من السيد للعبد؛ لما روى حماد بن سلمة عن أبيوب عن نافع عن ابن عمر: أنه كان إذا أعتق عبدا لم يتعرض لماله يعني تفضلا منه عليه. وقيل: للإمام في الحديث الذي رواه كان هذا عندك على التفضل قال: أي لعمرى على التفضل، قيل له: فكأنه عندك للسيد؟ قال: نعم مثل البيع سواء، وذهب الأكثرون إلى أن المال للمولى كما في البيع، وعلى هذا فيجوز أن يكون الضمير في "له" يعود إلى السيد لا إلى العبد. وقوله: "إلا أن يشترطه السيد" إن قلنا بالأول وهو أن المال للعبد، فتفديده: إلا أن يشترط السيد أنه له، فيكون كتوب عليه أو معه، وإن قلنا بالثاني فيكون التقدير: إلا أن يشترط السيد للعبد بعد العتق، واستدل لذلك بحديث ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال لعبد: يا عمر! إني أريد أن أعستقلك =

تَبِعَهُ مَالُهُ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ الْمُكَاتِبُ، وَذَلِكَ أَنْ عَقَدَ الْكِتَابَةَ هُوَ عَقْدُ الْوَلَاءِ بَعِينَهُ إِذَا تَمَّ ذَلِكَ، وَلَيْسَ مَالُ الْعَبْدِ وَالْمُكَاتِبِ بِمَنْزِلَةِ مَا كَانَ لهُمَا مِنْ وَلَدٍ، إِنَّمَا أَوْلَادُهُمَا بِمَنْزِلَةِ رِقَابِهِمَا لَيْسُوا بِمَنْزِلَةِ أَمْوَالِهِمَا؛ لِأَنَّ السُّنَّةَ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا عَتَقَ تَبِعَهُ مَالُهُ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَدُهُ، وَأَنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا كُوتِبَ تَبِعَهُ مَالُهُ وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَدُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْعَبْدَ وَالْمُكَاتِبَ إِذَا أَفْلَسَا أُحْذِثَ أَمْوَالُهُمَا وَأُمَمَّاتُ أَوْلَادِهِمَا وَلَمْ تُؤْخَذْ أَوْلَادُهُمَا؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا بِأَمْوَالٍ لُهُمَا. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا بَاعَ وَاشْتَرَطَ الَّذِي ابْتَاغَهُ مَالَهُ، لَمْ يَدْخُلْ وَلَدُهُ فِي مَالِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَرَحَ أُحْذِثَ هُوَ وَمَالُهُ وَلَمْ يُؤْخَذْ وَلَدُهُ.

عَتَقُ أُمَمَاتِ الْأَوْلَادِ وَجَامِعُ الْقَضَاءِ فِي الْعَتَاةِ

١٢٦٣ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ

= فأخبرني مالك، فإني سمعت، **عَنْ** يقول: **مِنْ أَعْتَقَ عِدَّةَ أَهْلِهِ أَمَةً**، رواه الأثرم والبيهقي، ولأن العبد وماله كانا جميعا لنفسه، فأزال ملكه عن أحدهما وبقي ملكه للآخر. قال البغوي: إنهم حملوا حديث ابن عمر على التدب. قال الحافظ: ذهب الجمهور إلى أن العبد لا يملك شيئا، وقالت طائفة: إنه يملك، واختلف قول مالك فقال: من باع وله مال فماله للذي باعه إلا بشرطه، وقال في العتق: تبعه ماله، واحتج بعض المالكية بأن الأصل أن لا يملك، لكن لما كان العتق صورة إحسان إليه، ناسب ذلك أن لا يتزع منه ما يبده تكميلا للإحسان. (المحلى)

لا اختلاف فيها: قال الباجي: ومما يبين أن العبد إذا أعتق تبعه ماله، وأن المكاتب يتبعه ماله؛ لأن عقد الكتابة هو عقد الولاء، يريد أنه عقد يقتضي ثبوت الولاء كالعتق، وهو معنى أنه جرح العبد عن ملكه إلى غير مالك، فهذا حكم العتق والكتابة، وإن اختلفا في أن الكتابة عتق بعوض، وكذلك القطاعة والعتق المطلق عتق بعير عوض، وهذا يدل على أن التعليل الصحيح من ذلك أنه خارج إلى غير مالك، ولو علل بأنه خارج بغير عوض لبطل بالكتابة، وأما الكتابة فحق تعلق بعين العبد ينقله إلى مالك من غير عقد، فيتبعه ماله كالورثة. قوله: "وليس مال العبد والمكاتب بمنزلة ما كان ههما من ولد؟" لأن الولد بمنزلة الرقية لا بمنزلة المال، يريد أن رقبته ملك لغيره وكذلك رقية ولده وماله ملك له، ولذلك إذا أعتق بقي ماله على ملكه، وبقي ماله على ملك سيده على حسب ما كان عليه قبل العتق والكتابة، وهذا في العتق البطل، وكذلك المعتقة إلى أجل فيما ولدته قبل العتق.

قَالَ: أَيُّمَا وَلِيدَةٍ وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فَلِأَنَّهُ لَا يَبِيعُهَا وَلَا يَهْبِئُهَا وَلَا يُورَثُهَا، وَهُوَ يَسْتَمْتَعُ مِنْهَا، فَإِذَا مَاتَ فَهِيَ حُرَّةٌ.

١٢٦٤ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَتْهُ وَلِيدَةٌ قَدْ ضَرَبَهَا سَيِّدُهَا بِنَارٍ، أَوْ أَصَابَهَا بِهَا فَأَعْتَقَهَا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا تَجُوزُ عِتَاقَةُ رَجُلٍ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ يُجِيطُ بِمَالِهِ، وَأَنَّهُ لَا تَجُوزُ عِتَاقَةُ الْعُلَامِ حَتَّى يَحْتَلِمَ أَوْ يَبْلُغَ مَبْلَغَ الْمُحْتَلِمِ، وَلَا تَجُوزُ عِتَاقَةُ الْمُؤَلَّى عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَإِنْ بَلَغَ الْحُلُمَ حَتَّى يَلِيَّ مَالَهُ.

أَيُّمَا وَلِيدَةٍ إلخ: ولو سقطا لما رواه عبد الرزاق إلى قوله: "فإذا مات فيه حرة، وبه أخذ الجمهور والأئمة الأربعة وغيرهم، وروى عن ابن عمر **مرفوعا**: أمهات الأولاد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن، يستمتع بها سيدها ما دام حيا، فإذا مات فهي حرة، رواه الدارقطني والبيهقي، وصححا وقفه على ابن عمر **مرفوعا**، وخالفه ابن القفطان فصحيح وقفه، وقال: رواه كلهم ثقات، (المحلى) قال الباجي: وكذلك لا يجوز له أن يسلمها في جناية، ولا سبيل لغرمائه عليها في فلس، يريد أنه لا يصح إخراجها عن ملكه؛ لأن ما ذكر من ذلك هو معظم الوجوه التي يخرج بها الرقيق عن ملك السيد، فإذا لم يصح إخراجها عن ملكه يبيع ولا غيره، لم يكن له إلا إبقاؤها على ملكه أو تعجيل عتقها، وعلى هذا فقهاء الأمصار. **ضربها سيدها بنار:** روى الدارقطني وإسحاق عن ابن عباس **مرفوعا**: جاءت حارية إلى عمر **مرفوعا**، فقالت: إن سيدي أحمسي، فأفعدني على النار حتى احترق فرجتي، فقال عمر **مرفوعا**: وهل رأى ذلك منك؟ قالت: لا، قال: فاعترفت له بشيء؟ قالت: لا، فقال عمر: علي به، فقال له عمر: أتعدب بعذاب الله؟ قال: يا أمير المؤمنين! أهتمتها في نفسها، قال: رأيت ذلك عليها، قال: لا، قال: فاعترفت لك؟ قال: لا، قال: والذي نفسي بيده لو لم أسمع رسول الله **صلى الله عليه وسلم** يقول: لا يقاد مملوك من ماله لأفدتها منك، ثم ضربه مائة سوط، ثم قال لها: اذهبي فأنت حرة لله وأنت مولاة الله ورسوله. قال عياض: أجمعوا على أنه لا يجب إعتاق العبد لشيء، مما يفعله به مولاه من الأمر الخفيف، واختلفوا فيما أكثر من ذلك من ضرب مبرح أو حرقة بنار أو قطع عضو ولغوها مما فيه مثله، فذهب مالك والليث إلى عتق العبد على سيده بذلك، ويكون ولاؤه له، وبعاقيه السلطان على ذلك، وقال سائر أهل العلم: لا يعتق عليه، واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس الأمة أو لحية العبد. (المحلى)

بنار: قال الباجي: الإصابة بالنار على ضربين: أحدهما العمد، والثاني الخطأ، فأما العمد فمؤثر في إخراج العتق، وأما الخطأ فليس مؤثر فيه، وأما العمد وهو القصد إلى إتلاف عضو أو إحداث ما يتولد عنه الشين، فهو على ضربين: ضرب يبلغ بالعمد شيئا فاحشا، فهذا يعتق به العبد على فاعله المالك له، وإن لم يبلغ ذلك لم يعتق به، فإنما يعتق عليه باجتماع أمرين: العمد وبلوغ الشين الفاحش، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يعتق عليه عبده في شيء من ذلك. قال القاضي أبو محمد: يعتق عليه زحرا عن معاودة مثله كالمقاتل عمدا يمنع الميراث.

مَا يَجُوزُ مِنَ الْعَتْقِ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ

١٢٦٥ - **مالك** عَنْ هِلَالِ بْنِ أُسَامَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْحَكَمِ أَنَّهُ قَالَ: أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ جَارِيَةً لِي كَانَتْ تُرْعَى غَنَمًا لِي، فَجِئْتُهَا وَقَدْ فُقِدَتْ شَاةٌ مِنَ الْغَنَمِ فَسَأَلْتُهَا عَنْهَا، فَقَالَتْ: أَكَلَهَا الذِّئْبُ فَأَسَفْتُ عَلَيْهَا، وَكُنْتُ مِنْ بَنِي آدَمَ فَلَطَمْتُ وَجْهَهَا وَعَلَيَّ رَقَبَةٌ، أَفَأَعْتِقُهَا؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْنَ اللَّهِ؟ فَقَالَتْ: فِي السَّمَاءِ، فَقَالَ: مَنْ أَنَا؟ فَقَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَعْتِقْهَا.

وقد فُقدت شاة: بزنة المتكلم، وروي يسكون الناء بزنة المؤنث الغائب. (المحلى) **وكنْتُ من بني آدم**: يدركني من الغضب ما يدركهم. **أفأعتقها**: زاد مسلم: التي بها، فأتيتها بها. (المحلى)

فَقَالَتْ فِي السَّمَاءِ: قال الباجي: وهو على حد قوله: **وَأَمَّا اسْمُ مَنْ فِي السَّمَاءِ** (الثلاث: ١٧) **وَاللَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ** (الصَّحاح: ١٠٠). قال الباجي: لعلها تريد وصفه بالعلو، وبذلك يوصف من كان شأله العلو. قال البيضاوي: لم يرد به السؤال عن مكانه؛ فإنه منزله عنده، والرسول أعلى من أن يسأل ذلك، بل أراد أن يتعرف أنها مشركة أو مومنة؛ لأن كفار العرب كان لكل قوم منهم صلم مخصوص يعبدونه، ولعل سفهاءهم كانوا لا يعرفون معبودا غيره، فأراد أن يعرف أنها ما تعبد؟ فلما قالت: في السماء، أو أشارت إلى السماء، فهم منها أنها موحدة تريد بذلك نفي أسماء آلهة الأرضية التي هي الأصنام لا إثبات السماء مكانا له، تعالى عن ما يقول الظالمون علوا كبيرا، ولأنه كان مأمورا بأن يكلم الناس على قدر عقولهم ويهديهم إلى الحق على حسب فهمهم، ووجدها تعتقد أن المستحق للعبودية أنه مدير الأمر في السماء إلى الأرض، لا الآلهة التي يعبدونها المشركون فنع منها بذلك، ولم يكلفها اعتقاد ما هو صرف التوحيد وحقيقة التنزيه، ثم إنه قال البغوي: فيه دليل على أن شرط الرقبة في جميع الكفارات أن تكون مومنة؛ لأن الرجل لما قال: علي رقبة فأعتقها، لم يطلق له النبي ﷺ الجواب بعناقها، حتى امتنعها بالإيمان ولم يسأل عن جهة وجوها، ثبت أن جميع الكفارات فيه سواء. وفيه نظر فإن المرسل الآتي أن علي رقبة مومنة، والظاهر: أن القصة واحدة، ولو سلم التعدد فالجواب للمحنة أن التفييد بالإيمان زيادة على المطلق في الآية، فلا يجوز بحبر الأحاد ولا بالقياس على التفييد في كفارة القتل خطأ؛ فإن الزيادة لنسخ من وجهه، فلا يجوز إلا بالمتواتر والمشهور. (المحلى)

١٢٦٦ - **مالك** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِجَارِيَةٍ لَهُ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ عَلَيَّ عَتَقَ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ أَفَاعْتِقَ، فَإِنْ كُنْتُ تَرَاهَا مُؤْمِنَةً أُعْتِقْتُهَا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَشْهَدِينَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: أَتَشْهَدِينَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: أَتُوقِنِينَ بِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ؟ قَالَتْ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُعْتِقْتُهَا.

١٢٦٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنِ الْمَقْبُرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: سُئِلَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ هَلْ يُعْتَقُ فِيهَا ابْنُ زِنَا؟ فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ^{سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ}: نَعَمْ، ذَلِكَ يُجْزِيهِ.

١٢٦٨ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدِ الْأَنْصَارِيِّ وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ تَكُونُ عَلَيْهِ رَقَبَةٌ، هَلْ يَحُورُ لَهُ أَنْ يُعْتَقَ وَلَدُ زِنَا؟ قَالَ: نَعَمْ، ذَلِكَ يُجْزِي عَنْهُ.

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْعِتْقِ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ

١٢٦٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ سُئِلَ عَنِ الرَّقَبَةِ الْوَاجِبَةِ هَلْ تُشْتَرَى بِشَرْطٍ؟ فَقَالَ: لَا. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِيهَا ^{أَبِي الْعِتْقِ}

نعم ذلك يجزيه: وبه قال الجمهور: إنه يجوز عتقه في الكفارة، وكرهه علي وابن عباس وابن عمرو بن العاص ^{رضي الله عنهم} أخرجه عنهم ابن أبي شيبة. قال الباجي: ولد الزنا يجزي عتقه عن الرقاب الواجبة، يريد أن من عليه عتق رقية لكفارة أو نذر أو غير ذلك، فإنه يجزئه أن يعتق في ذلك ولد الزنا؛ لأن ذلك القص لا يختص به، وإنما يختص بنسبه، وذلك غير مؤثر في العتق. **فقال لا:** وقال أبو حنيفة: يفسد البيع بشرط فيه نفع لأحد المتعاقدين أو لمبيع تستحق كشرط أن يعتقه أو يدره. (المحلى) وقال الباجي: وهذا على ما قال: إن من كانت عليه رقية واجبة عن كفارة أو نذر؛ لأنه لا يجزئه أن يشتريها بشرط العتق لما احتج به؛ لأنه يحط عنه من ثمنها لما شرط عليه من عتقها، فلم يعتق رقية تامة، ووجه آخر: أن العتق لا يوقعه وحده بل يوقعه معه من شرط عليه.

الَّذِي يُعْتَقُهَا بِشَرْطٍ عَلَى أَنْ يُعْتَقَهَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا فَعَلَ ذَلِكَ فَلَيْسَتْ بِرَقَبَةٍ تَامَةً؛ لِأَنَّهُ يَضَعُ مِنْ ثَمَنِهَا لِلَّذِي يَشْتَرِطُ مِنْ عِتْقِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَقَبَةَ بَانِعٍ فِي التَّطَوُّعِ وَيَشْتَرِطُ أَنْ يُعْتَقَهَا. قَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعْتَ فِي الرِّقَابِ الْوَاجِبَةِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْتَقَ فِيهَا نَصْرَانِيٌّ وَلَا يَهُودِيٌّ، وَلَا يُعْتَقَ فِيهَا مُكَاتَّبٌ وَلَا مُدَبِّرٌ وَلَا مُعْتَقٌ إِلَى سَيْنٍ، وَلَا أُمٌّ وَلَدٍ وَلَا أَعْمَى، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُعْتَقَ النَّصْرَانِيُّ وَالْيَهُودِيُّ وَالْمَجُوسِيُّ تَطَوُّعًا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ وَإِنَّا فِدَاهُ﴾ ^(١) فَالْمَنْ: الْعَتَاقَةُ.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الرِّقَابُ الْوَاجِبَةُ الَّتِي ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْكِتَابِ فَأِنَّهُ لَا يُعْتَقُ فِيهَا إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ فِي إِطْعَامِ الْمَسَاكِينِ فِي الْكُفَّارَاتِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُطْعَمَ فِيهَا إِلَّا الْمُسْلِمُونَ وَلَا يُطْعَمُ فِيهَا أَحَدٌ عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ.

وَلَا بَأْسَ إِيح: وهذا على ما قال؛ إنه من اشترى رقبة تطوع بشرط العتق أحرأه؛ لأن الرقبة لم تلزمه بعد، وإنما هو متبرع بعتق ما ملك منها، سواء كان ذلك جميعها أو بعضها. **أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِيح:** قال الباجي: وهذا على ما ذكر أنه لا يعتق في الرقاب الواجبة يهودي ولا نصراني، ولا يعتق إلا مؤمن؛ لأن الله تعالى قال في كتابه: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَا فَحَسْبُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ﴾ (النساء: ٩٢)، فقيدها بالإيمان، ثم قاس أهل العلم مائر الكفارات على كفارة القتل غير ما روي عن أبي حنيفة؛ أنه أجاز في كفارة الظهار وكفارة الأيمان عتق رقبة غير مؤمنة. وفي "الدر المحتار": هي تحرير رقبة ولو صغيرا أو كافرا أو مباح الدم أو مرهونا أو مديونا أو أضم أو حصيا أو محبوا أو مقطوع الأدين، لا يجزئ فالت جنس المنفعة كالأعمى والمجنون لا يعقل والمقطوع يده أو إيماءه.

نَصْرَانِيٍّ وَلَا يَهُودِيٍّ: وفيه خلاف أبي حنيفة كما مر آنفا. (الخللي) **وَلَا يُعْتَقُ فِيهَا مُكَاتَّبٌ:** وقال أبو حنيفة: يجوز إعتاق مكاتب لم يود شيئا، لا مكاتب أدى بعض بدله. (الخللي) **وَلَا مُدَبِّرٌ:** وهو قول أبي حنيفة، وقال الشافعي: يجزئ عتق المدبر. (الخللي) **فَأَمَّا مَنْ بَعْدَ إِيح:** أي فإما ثمنون منا بالإطلاق، وإما تغدون فداء بالاسترقاق، وهو ثابت عند الأئمة الثلاثة منسوخ عند أبي حنيفة ^(٢) لقوله تعالى: ﴿وَقَدْ أَتَيْنَاكُمْ مِنْ حَيْثُ لَا تُحِيطُونَ﴾ (البقرة: ٥)، لأن

سورة براءة آخر ما نزل أو مخصوص بحرب بدر، ويتعين عندهم القتل والاسترقاق، فالمن العتاقة لا غير. (الخللي) **إِلَّا رَقَبَةٌ مُؤْمِنَةٌ:** وبه أخذ الشافعي وأحمد وإسحاق والأوزاعي ^(٣) أنه يشترط إيمان الجميع الكفارات، حملا للمطلق على المقيد في كفارة القتل خطأ، وقال أبو حنيفة: لا تحمل المطلق على المقيد إلا عند اتحاد الحادثة. (الخللي مختصرا)

عَتَقُ الْحَيِّ عَنِ الْمَيِّتِ

١٢٧٠ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ أُمَّهُ أَرَادَتْ أَنْ تُوصِيَ ثُمَّ أَخَّرَتْ ذَلِكَ إِلَى أَنْ تُصْبِحَ، فَهَلَكَتْ وَقَدْ كَانَتْ هَمَّتْ بِأَنْ تُعْتِقَ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ: أَيْنَفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ الْقَاسِمُ: إِنْ سَعَدَ بْنُ عَبَادَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنْ أُمِّي هَلَكَتْ، فَهَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أُعْتِقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

١٢٧١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: تُوْفِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ فِي نَوْمٍ نَامَهُ، فَأَعْتَقَتْ عَنْهُ عَائِشَةُ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ رِقَابًا كَثِيرَةً. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا حَسَنٌ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.

فَضْلُ عَتَقِ الرِّقَابِ وَعَتَقِ الزَّانِيَةِ وَابْنِ الزَّانَا

١٢٧٢ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ.....

نعم: قال محمد في "الموطأ": "ولهذا نأخذ، لا بأس أن يعتق عن الميت، فإن كان أوصى بذلك كان الولاء له، وإن كان لم يوصى كان الولاء لمن أعتق، ويلحقه الآخر إن شاء الله تعالى؛ فإن العتق من أفضل أنواع الصدقة، والصدقة لجميع أقسامها، وكذا العبادات المالية والبدنية ثوابها يصل إلى الميت، ويكون باعثاً لمغفرته ورفع درجاته. **وقاباً كثيرة:** في هذا الحديث حواجز إعتاق عن الميت خلافاً للمشهور عند المالكية. وفي "الهداية": في الأضحية أنه لا يجوز الإعتاق عن الميت؛ لأن فيه إلزام الولاء للميت. وفي "المنهاج": والأصح أنه يعتق الوارث عن الميت ولا يقع إعتاق الصبي لأخيه عنه في الأصح، علله في الشرح باحتماع بعد العبادة عن النيابة وبعد الولاء للميت، وسبباً تنمى الكلام على هذا الحديث في باب الوصية. (الغلي) قلت: لا شبهة في وصول الآخر إلى الميت إذا أعتق الحي عنه وأوصل ثوابه إليه وإن لم يوص، نعم، إن كان الإعتاق أو شيء من الصدقات واجباً عن الميت، فإن أوصى به يجب على الوصي تنفيذه في ثلث ما ترك، وبحكم براءة ذمته عن ذلك الواجب، وإن لم يوص وتبرع الوصي بأداء ما وجب عليه، يحكم براءة الذمة إن شاء الله، تفضلاً منه ومنة.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الرِّقَابِ أَيُّهَا أَفْضَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَغْلَاهَا ثَمَنًا وَأَنْفَسُهَا عِنْدَ أَهْلِهَا.

١٢٧٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ أَعْتَقَ وَلَدَ زَنًا وَأُمَّهُ.

مَصِيرُ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ

١٢٧٤ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَتْ بَرِيرَةُ، فَقَالَتْ: إِنِّي كَاتِبْتُ أَهْلِي عَلَى تِسْعِ أَوَاقٍ فِي كُلِّ عَامٍ أُوقِيَةً فَأُعِينَنِي، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنْ أَحَبَّ أَهْلُكَ أَنْ أَعِدَّهَا لَهُمْ عَنْكَ عَدَدْتُهَا، وَيَكُونَ لِي وَلَاؤُكَ فَعَلْتُ، فَذَهَبْتُ بِرِيرَةَ إِلَى أَهْلِهَا فَقَالَتْ ذَلِكَ، لَهُمْ، فَأَبَوْا عَلَيْهَا، فَجَاءَتْ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَالِسٍ، فَقَالَتْ لِعَائِشَةَ: إِنِّي قَدْ عَرَضْتُ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فَأَبَوْا عَلَيَّ

أغلاها ثمنًا: قال الباجي: يقتضى الاعتبار بزيادة الثمن، ويكون ذلك على وجهين: أحدهما: أن يزيد في الثمن على القيمة. والثاني: أن يزيد الثمن لزيادة القيمة، فأما زيادة الثمن على القيمة فعندي أنه لا اعتبار به، إلا أن يأبى أهلها من بيعها إلا بزيادة على قيمتها ويرغب في عتقها؛ لأن الميت أوصى بذلك أو لمعنى يخصها، وأما زيادة الثمن لزيادة قيمتها فيعتبر على كل حال؛ لأن النبي ﷺ قد نص على أن أفضل الرقاب أغلاها ثمنًا.

مصير الولاء: قال القاري: يفتح الواو والمد، لغة: بمعنى المقاربة والتصرة. وشرعًا: عبارة عن عصوية متواحية عن عصوية النسب يرث منها المعتق، وقد ورد: **الولاء لمن أعتق**. رواه أحمد وغيره، وفي رواية: **الولاء خمسة** كتحمة النسب لا يباع ولا يوهب، رواه الطبراني. **إني كاتب أهلي**: ظاهرة بدل على جواز بيع المكاتب إذا رضي بذلك ولو لم يعجز نفسه وهو قول الأوزاعي والليث ومالك وابن جرير وابن المنذر، ومنعه أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين وبعض المالكية، وأجابوا عن قصة بريرة بأنها عجزت نفسها، واستعانتها بعائشة بدل على ذلك، وذهب جمع من العلماء إلى جواز بيع المكاتب إذا وقع التراضي بذلك.

إن أحب إلخ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَلَى مَعْنَى شَرَاءِ الْمَكَاتِبِ مَعَ تَمَكُّكِهِ مِنَ الْأَدَاءِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى شَرَاثِمِهَا؛ لِعَجْزِهَا عَنِ الْأَدَاءِ أَوْ رَحْوَعِهَا إِلَى الرِّقِّ، وَجِهَ الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْعِتْقَ إِنَّمَا يَتَرْتَّبُ عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ، وَالْبَيْعُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ فِيهِ تَقْضًا لِلْكِتَابَةِ، وَعَقْدُ الْكِتَابَةِ عَقْدٌ لَازِمٌ، وَلَا يَنْقُضُ إِلَّا بِالْعَجْزِ عَنِ الْأَدَاءِ.

إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْوَلَاءُ لَهُمْ، فَسَمِعَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهَا فَأَجَبَتْهُ عَائِشَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: خُذِيهَا وَاشْتَرِي لَهَا الْوَلَاءَ، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، فَفَعَلَتْ عَائِشَةُ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي النَّاسِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ! فَمَا بَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ مَا كَانَ مِنْ شَرْطٍ لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ كَانَ مِائَةَ شَرْطٍ، قَضَاءُ اللَّهِ أَحَقُّ وَشَرْطُ اللَّهِ أَوْثَقُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

واشترط ليهم الولاء: ترجم كويد: ولا، حتى استكرهت في شؤنا، فاستأذنته، وراى مال آزاد کرده شد، وفتكده بمع و بعد از آزاد كنده و عصبه او را مى رسد. (مضى) قال النووي: هذا مشكل، فإن هذا الشرط يفسد البيع من حيث إنها خدعة للبايعين، فكيف أذن لعائشة منها؟ ولذا أنكر تلك الزيادة بعضهم؛ لسقوطها في بعض الروايات، وهو منقول عن يحيى بن أكثم، وصححه الجمهور، فقال بعضهم: اشترط ليهم الولاء أي عليهم، وهذا منقول من الشافعي والمزني وغيرهما، وضعف بأنه ﷺ أنكر عليهم الاشتراط ولو كان كما قال لم ينكره، وأجيب بأنه إنما أنكر ما أرادوا اشتراطه في أول الأمر، وقيل: معناه أظهري لهم حكم الولاء، وقيل: المراد: الزجر والتوبيخ؛ لأنه ﷺ لم يبين لهم حكم الولاء، وإن هذا الشرط لا يحل، فلما ألحوا في اشتراطه ومخالفة الأمر قال لعائشة: هذا المعنى لا يتألي به، سواء شرط أم لا؛ لأنه شرط باطل، ولأنه قد سبق بيانه لهم. وبؤيده رواية البخاري: **اشترطها وأعطتها بشرط** ما سألوا، قال: والأصح ما قاله أصحابنا في الفقه: إنها خاص في قصة عائشة، والحكمة في إذنه فيه ثم إبطائه كالأمر بفسخ الحج بعد إحرامهم به وزجرهم عن مثله، فيكون أبلغ في الزجر مما اعتادوه من منع العمرة في أشهر الحج، وقد يتحمل المفسدة اليسرة لتحصيل مصلحة عظيمة. (المحلى)

فإنما الولاء لمن أعتق: ظاهره أن البيع بالشرط الفاسد جائز، والشرط باطل، وبه قال قوم، وعصه قوم بشرط العتق، وللطحاوي في "شرح معاني الآثار" كلام طويل محصله بعد روايات هذه القصة: أن الاشتراط من أهل بريرة لم يكن في البيع بل في رد عائشة الكتابة إليهم، بدليل رواية عروة عن عائشة: جاءت بريرة، فقالت: إني كاتبته أهلي على تسع أواق فأعنيني ولم يكن قصت من كتابتها شيئا، فقالت لها عائشة: أرجعي إلى أهلِكَ فإن أحبوا أن أعطيتهم ذلك جميعا ويكون ولاؤك لي فعلت، فذهبت فأبوا وقالوا: إن شأيت أن نحسب عليك فلتفعل، ويكون ولاؤك لنا، فذكرت عائشة لرسول الله ﷺ فقال: لا تعطك ذلك أي لا ترجعين لهذا المعنى عما كنت لويت في عتاقها من الثواب **اشترطها فأعتقها**. فكان ذكر الشراء ههنا ابتداء من رسول الله ﷺ ولم يكن قبل بين عائشة وأهل بريرة، وفي رواية عن أبي حنيفة: أن البيع مع شرط فاسد، إلا أنه خصه بما سوى شرط العتق، واستثنى البيع مع شرط العتق منه.

١٢٧٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ جَارِيَةً تُعْتِقُهَا، فَقَالَ أَهْلُهَا: نَبِيعُكُمَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهَا لَنَا؟ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: لَا يَمْنَعُكَ ذَلِكَ فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

١٢٧٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ بَرِيرَةَ جَاءَتْ تَسْتَعِينُ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: إِنَّ أَحَبَّ أَهْلِكَ أَنْ أَصَبَّ لَهُمْ ثَمَنُكَ صَبَّةً وَاحِدَةً وَأُعْتِقَكَ فَعَلْتُ؟ فَذَكَرَتْ ذَلِكَ بَرِيرَةُ لِأَهْلِهَا، فَقَالُوا: لَا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَنَا وَلَاؤُكَ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَرَعَمْتُ عُمَرَةَ أَنَّ عَائِشَةَ ذَكَرَتْ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اشْتَرِيهَا وَأَعْتِقِيهَا فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ.

١٢٧٧ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ.

فإنما الولاء لمن اعتق في الحديث دليل على أنه لا ولاء من أسلم على يديه، وللملتقط على اللقيط، ومن حالف إنسانا على المناصرة، وهذا قال مالك والأوزاعي والثوري وأحمد والجمهور، وقالوا: إذا لم يكن لأحد وارث فماله في بيت المال، وقال أبو حنيفة والليث: من أسلم على يد رجل فولأوه له، وقال إسحاق: يثبت للملتقط على اللقيط، وقال أبو حنيفة: يثبت بالخلف. وأيضا في الحديث إباحة بيع المكاتب، وهو مذهب مالك وأحمد والفقول القديم للشافعي، ولا يجوز ذلك في الجديد، وهو قول أبي حنيفة، وأجيب بأنها عجزت نفسها؛ لأنها استعانت بعائشة، ففسح مولاها كتابتها، وعورض بأنه ليس في استعانتها ما يستلزم العجز، ولا سيما مع القول بجواز كتابته من المال عنده. قال ابن عبد البر: ليس في شيء من طرق حديث بريرة أنها عجزت عن أداء النجوم، لا أحررت بأنها قد حل عليها شيء ولم يؤد، لكن قال الشافعي في "الأم" فيما حكاه البيهقي في "المعرفة": إذا رضي أهلها بالبيع ورضيت المكاتب بالبيع، فإن ذلك ترك الكتابة. (اغلج)

نهى عن بيع الولاء: عليه عن بيع الولاء، وعن هبته، أصل ذلك أن يفرد بالبيع دون الرقبة إذا ثبت بعتق أو بعتق لازم بقتضي، فإنه لا يجوز نقله عن محله ببيع ولا هبة؛ لأن النبي ﷺ قال: **إنما الولاء لمن أعس**. يريد أن الولاء إنما ثبت لمن أوقع العتق عن نفسه، وقال العلماء: إن معناه إذا أوقع عنه العتق غيره، ولما انتقال الولاء بالميراث فمن باب ميراث الحقوق بسبب الميراث الموروث، لا على أن الولاء ينتقل وإنما هو باق كالتسبب.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَتَبَاعُ نَفْسُهُ مِنْ سَيِّدِهِ عَلَى أَنَّهُ يُؤَالِي مَنْ شَاءَ: إِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَذِنَ لِمَوْلَاهُ أَنْ يُؤَالِي مَنْ شَاءَ مَا جَازَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ وَنَهَى عَنِ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هَبْتِهِ، فَإِذَا جَازَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ لَهُ وَأَنْ يَأْذَنَ لَهُ أَنْ يُؤَالِي مَنْ شَاءَ، فَتِلْكَ الْهَبَةُ.

جَرُّ الْعَبْدِ الْوَلَاءِ إِذَا أُعْتِقَ

١٢٧٨ - **مَالِكٌ** عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ اشْتَرَى عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ وَلِذَلِكَ الْعَبْدُ بَتُونٌ مِنْ امْرَأَةٍ حُرَّةٍ، فَلَمَّا أَعْتَقَهُ الزُّبَيْرُ قَالَ: هُمْ مَوَالِيٌّ، وَقَالَ: مَوَالِيٌّ أُمُّهُمْ بَلْ هُمْ مَوَالِينَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، فَقَضَى عُثْمَانُ لِلزُّبَيْرِ بِوَلَائِهِمْ.

ونهي عن بيع الولاء إلخ: لأنه حق كالنسب، فكما لا يجوز نقل النسب لا يجوز نقله أيضا إلى غير المعتق، ولأنه غير مقدور التسليم والنهي للتحريم فيبطل، ولا ينتقل الولاء عن مستحقه بل هو كالحمة النسب، وهذا قال الجمهور. قال الخطابي: النهي عن بيع الولاء يحتمل ما يبيع الرجل ولأه عتيقه بمال يأخذه عليه، وكانت العرب يفعل ذلك، وما يبيع الرجل من صاحبه قسمته ويشترط عليه أن يقضي على أن يكون الولاء للبائع، فيصح لأجل ذلك من الثمن، فيكون هو بيع الولاء على ما جرت عليه قصة بريرة. (الخللي)

أَنَّ الزُّبَيْرَ **إِلخ:** قال ابن سحنون عن أبيه: قامت السنة عن الصحابة والتابعين وغيرهم أن ولد المرأة الحرة المعتقة ولأولاد موالِي أمه ما كان أبوه عبدا، فإذا عتق جره إلى موالِيه، وإن كانت عربية فولأوه للمسلمين حتى يعتق أبوه، فعلى هذا في مسألة الزبير كانت زوجة العبد مولاة، فكان ولايتهم لموالي أمهم، فلما أعتق الزبير أباهم، رأى أنه قد جر ولأولادهم وصاروا موالِي له. قال ابن الموارز عن مالك: ولو كان عتق العبد قبل موته بساعة يريد أنه بنفسه العتق، فيجر الولاء ولا يفتقر إلى حكم ولا رضا أحد.

فقضى عثمان للزبير: وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي، وهذا لأن الولاء لحمة كالحمة النسب، وهو إلى الآباء، وكما أن يكون للأم عند الضرورة، ثم ينتقل منها إلى الأب، كولد الملاعة ينسب إلى أمه، ثم إذا أكذب الأب نفسه انتقل عنها إلى أبيه، فكذلك الولاء يكون لموالي الأم عند الضرورة، ثم ينتقل منهم عند زواها إلى موالِي الأب. (الخللي)

١٢٧٩ - **مالك** أنه بلغه أن سعيد بن المسيب سئل عن عبد له ولد من امرأة حرة، لمن ولاؤهم؟ فقال سعيد: إن مات أبوهم وهو عبد لم يعتق، فولاؤهم لموالي أمهم. قال مالك: ومثل ذلك ولد المملأنة من المولى ينسب إلى مولى أمه، فيكونون هم مواليه إن مات ورثوه، وإن حرّ جريرة عقلوا عنه، فإن اعترف به أبوه ألحق به، وصار ولاؤه إلى مولى أبيه، وكان ميراثه لهم وعقله عليهم ويحلّد أبوه الحد. قال مالك: وكذلك المرأة المملأنة من العرب إذا اعترف زوجها الذي لا عنها بولدها، صار بمثل هذه المنزلة، إلا أن بقية ميراثه بعد ميراث أمه، وميراث إخوته لأمه لعامة المسلمين ما لم يلحق بأبيه، وإنما ورث ولد المملأنة المولاة مولى أمه قبل أن يعترف به أبوه؛ لأنه لم يكن له نسب ولا عصبة، فلما ثبت نسبه صار إلى عصبته. قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا في ولد العبد من امرأة حرة وأبو العبد حر: أن الجدّ أبا العبد يحرّ ولاه ولد ابنه الأحرار من امرأة حرة يرثهم ما دام أبوهم عبداً،

سئل عن عبد الخ: قول ابن المسيب في عبد له ولد من امرأة حرة: "إن مات أبوهم عبداً، فولاؤهم لموالي أمهم"، ظاهره أنهم ولدوا بعد عتق الأم؛ لأنه شرط في ذلك أن يموت أبوهم عبداً؛ لأن هؤلاء لو أعتق أبوهم لحرّ الولاء، ولو ولد هؤلاء في حال رق أمهم، فأنضم الرق، ثم عتقوا مع أمهم أو أفردوا بعد العتق حال الحمل، أو بعد الولادة، فإن ولائهم يكون لمن أعتقهم، سواء بقي أبوهم على حال الرق، أو انتقل بالعتق إلى حرية ولا يجر ولاؤهم؛ لأن الولاء الثابت بالعتق لا يجره عتق أب، وإنما يجر ولاه ثبت بالولادة دون العتق. وقول مالك: ومثل ذلك ولد المملأنة ينسب إلى مولى أمه، فإن اعترف به أبوه لحق به وصار ولاؤه لموالي أمه به، يريد أنه إذا كانت أمه مولاة لقوم وبطل نسبه من أبيه، وهو مولى باللعان، صار ولاؤه لموالي أمه، فإن اعترف به أبوه رد ولاؤه إلى مواليه، فجعل اللعان كحال كون الأب عبداً، وحال الاعتراف بعد ذلك كحال ما يطرأ على الأب من العتق، فيجره ولاؤه إلى مواليه. **الأمر المجتمع عليه عندنا** معنى ذلك: أن الجد يجر إلى مواليه ولاه ابن ابنه ما كان الأب عبداً، ووجه ذلك أن حرّ الولاء معنى يختص بالأبوة، ولا يشارك في ذلك الأب غير الجد.

فَإِنْ عَتَقَ أَبُوهُمْ رَجَعَ الْوَلَاءُ إِلَى مَوَالِيهِ، وَإِنْ مَاتَ وَهُوَ عَبْدٌ كَانَ الْمِيرَاثُ وَالْوَلَاءُ لِلْحَدِّ. وَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ لَهُ ابْنَانِ حُرَّانِ، فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَأَبُوهُ عَبْدٌ جَرَّ الْحَدُّ أَبُو الْأَبِ الْوَلَاءَ وَالْمِيرَاثَ: قَالَ مَالِكٌ فِي الْأَمَةِ تُعْتَقُ وَهِيَ حَامِلٌ، وَزَوْجُهَا مَمْلُوكٌ، ثُمَّ يَعْتَقُ زَوْجُهَا قَبْلَ أَنْ تَضَعَ حَمْلَهَا أَوْ بَعْدَ مَا تَضَعُ: إِنْ وَلَاءَ مَا كَانَ فِي بَطْنِهَا لِلَّذِي أُعْتَقَ أُمُّهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ قَدْ كَانَ أَصَابَهُ الرِّقُّ قَبْلَ أَنْ تُعْتَقَ أُمُّهُ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَنْزِلَةِ الَّذِي تَحْمِلُ بِهِ أُمُّهُ بَعْدَ الْعِتَاقَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِي تَحْمِلُ بِهِ أُمُّهُ بَعْدَ الْعِتَاقَةِ إِذَا عَتَقَ أَبُوهُ جَرَّ وَلَاءَهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَسْتَأْذِنُ سَيِّدَهُ أَنْ يُعْتَقَ عَبْدًا لَهُ فَيَأْذَنَ لَهُ سَيِّدُهُ: إِنْ وَلَاءَ الْمُعْتَقِ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ لَا يَرْجِعُ وَلَاؤُهُ إِلَى لِسَيِّدِهِ الَّذِي أَعْتَقَهُ وَإِنْ عَتَقَ.

مِيرَاثُ الْوَلَاءِ

١٢٨٠ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ

فِي الْأَمَةِ تَعْتَقُ الْح: وهذا على ما قال: إن من أعتق أمته وهي حامل، وزوجها حين أعتقها مملوك، ثم يعتق زوجها قبل أن تضع حملها أو بعد ما تضع أن ولاء الولد يثبت لموالي أمه لا يجره أبوه إذا عتق، وذلك إذا ولدته لأقل من ستة أشهر من يوم عتقت الأم، فإن ولدته لستة أشهر فأكثر قال الشيخ أبو محمد: يريد وليست بظاهرة الحمل والزواج مرسل عليها؛ فإن الأب يجر ولاءه إلى معتقه، ووجه ذلك: أن الولد إذا مسه الرق فعتق فإن ولاءه قد ثبت لمعتقه لقوله ﷺ: وَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ، ولا ينتقل منه يجر أب ولا غيره، والذي يعلم أنه قد مسه الرق أن تضعه الأم لأقل من ستة أشهر من يوم عتقت أو تكون يوم عتقت ظاهر الحمل، أو يكون زوجها ممنوعاً منها لا يصل إليها، فهنا ثبت ولاء ما وضعته لسبدها؛ لأنه يعلم أنها حملت به قبل أن تعتق، فقد مسه رقه وعتق بعته، فثبت ولاؤه له ثبوتاً لا ينتقل عنه، وإنما ينتقل من الولاء ما لم يثبت بالعتق.

فِي الْعَبْدِ يَسْتَأْذِنُ الْح: وهذا على ما قال: إن العبد إذا أعتق عبده لم يخل أن يعتقه بإذن سيده أو بغير إذنه، فإذا أعتقه بإذنه ثبت ولاؤه للسيد؛ لأنه هو المعتق، ثم إن أعتق العبد ذلك لم يرجع إليه الولاء؛ لأنه قد ثبت لسبده بالعتق، فلا ينتقل عنه بحرية العبد المعتق، وإذا أعتقه بغير إذن سيده ثم علم به السيد، فلم يجر ولم يرد حتى عتق العبد.

ابن الحارث بن هشام، عن أبيه أنه أخبره أن العاص بن هشام هلك وترك بين له ثلاثة، اثنان لأم ورجل لعلّة، فهلك أحد اللذين لأم وترك مالا وموالي، فورثته أخوه لأبيه وأمه ماله وولاءه مواليه، ثم هلك الذي ورث المال وولاء الموالي وترك ابنته وأخاه لأبيه، فقال ابنته: قد أحرزت ما كان أبي أحرز من المال وولاء الموالي، وقال أخوه: ليس كذلك إنما أحرزت المال، وأما ولاء الموالي فلا، أرايت لو هلك أخي اليوم ألسنت أريته أنا؟ فاختصما إلى عثمان بن عفان فقضى لأخيه بولاء الموالي.

١٢٨١ - مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أنه أخبره أبوه أنه كان جالسا عند أبان بن عثمان، فاختصم إليه نفر من جهينة ونفر من بني الحارث بن الخزرج،

لو هلك أخي اليوم أي لو مات أخي الأول الذي أرت ماله وولاء مواليه منه أبوك اليوم بعد موت أخيه لأب وأم الذي هو أبوك لا كنت أريته دونك؛ لأن الأخ وإن كان لأب مقدم على ابن الأخ وإن كان لأب وأم. فقضى لأخيه إلخ: [لأن المعتق لو مات اليوم كان ميراثه لأخيه لأب دون ابن أخيه لابن وأم. (المغلي)] أن عثمان قضى بالولاء لمن هو أحق به يوم الاستحقاق، ولا يجري في ذلك مخرى المال؛ لأن المال يتعجل أمره بموت من يورث عنه، وأمر الولاء باق بعد ذلك، يعتبر بحال الاستحقاق، ولذلك إذا مات أحد الأخوين الشقيقين ورثه أخوه شقيقه دون الأخ للأب وتعجل أخذ المال، ثم لما مات الثاني من الشقيقين ورث بنوه ما انتقل إليه من المال ولم يرثوا الولاء؛ لأنه أمر باق بعد، فمن مات من موالي أول الشقيقين موتا، ورثه أخوه لأبيه دون ولد الشقيقين يوم مات الموالي.

فاختصم إليه إلخ: قوله في المرأة الجهينة التي توفيت عن مال وموالي، فورثها ابنها وزوجها ثم مات ابنها، فقال ورثته: لنا ولاء الموالي قد كان ابنها أحرزه، فقالا الجهنيون: هم موالي صاحبنا، فإذا مات ولدها فلنا الولاء، فقضى أبان بن عثمان بولائهم للجهنيين يريد ما قدمناه من أن الاعتبار في الولاء لمن كان أحق به يوم موت الموالي، وذلك أن الولاء بمنزلة النسب قد يكون اليوم الرجل أحق بالرجل من جهة النسب، ثم ينتقل الأمر، فيكون غيره أحق به منه عند الميراث، وكذلك الولاء يعق الرجل المولى ثم يموت عن أخ وولد، فالولد أقرب إلى الموالي؛ لأنه أقرب إلى المعتق، فإن مات الابن عاد القرب والحق للأخ، فمن مات من الموالي بعد موت الولد ورثه الأخ؛ لأنه إنما ينظر إلى استحقاق المال يوم مات الموروث لا يوم استحقاق سهمه، سواء كان ذلك بنسب أو ولاء. =

وَكَانَتْ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةَ عِنْدَ رَجُلٍ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ يُقَالُ لَهُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ كَلْبٍ، فَمَاتَتِ الْمَرْأَةُ وَتَرَكَتْ مَالًا وَمَوَالِي، فَوَرِثَهَا ابْنُهَا وَزَوْجُهَا، ثُمَّ مَاتَ ابْنُهَا، فَقَالَ وَرِثَتُهُ: لَنَا وَلَاءُ الْمَوَالِي قَدْ كَانَ ابْنُهَا أَحْرَزَهُ، فَقَالَ الْجُهَيْنِيُّونَ: لَيْسَ كَذَلِكَ، إِنَّمَا هُمْ مَوَالِي صَاحِبَتِنَا، فَإِذَا مَاتَ وَلَدُهَا فَلَنَا وَلَاؤُهُمْ وَنَحْنُ نَرِثُهُمْ، فَقَضَى أَبَانُ بْنُ عُثْمَانَ لِلْجُهَيْنِيِّينَ بِوَلَاءِ الْمَوَالِي.

١٢٨٢ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ فِي رَجُلٍ هَلَكَ، وَتَرَكَ بَنِينَ لَهُ ثَلَاثَةً، وَتَرَكَ مَوَالِيًا أَعْتَقَهُمْ هُوَ عَتَاقَةً، ثُمَّ إِنَّ الرَّجُلَيْنِ مِنْ بَنِيهِ هَلَكََا وَتَرَكََا أَوْلَادًا، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: يَرِثُ الْمَوَالِي الْبَاقِي مِنَ الثَّلَاثَةِ، فَإِذَا هَلَكَ هُوَ فَوَلَدُهُ وَوَلَدُ إِخْوَتِهِ فِي وَلَاءِ الْمَوَالِي شَرَعٌ سَوَاءٌ.

مِيرَاثُ السَّائِبَةِ وَوَلَاءُ مَنْ أَعْتَقَ الْيَهُودِيَّ وَالنَّصْرَانِيَّ

١٢٨٣ - وَحَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ السَّائِبَةِ فَقَالَ: يُوَالِي مَنْ شَاءَ، فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُوَالِ أَحَدًا، فَمِيرَاثُهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ.
دَبَّحَهُ مَا يَحْتَمِلُهُ الْعَاقِلَةُ
 قَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَحْسَنَ مَا سُمِعَ فِي السَّائِبَةِ أَنَّهُ لَا يُوَالِي أَحَدًا،

- قال محمد: وهذا نأخذ، إن انقرض ولدها المذكور رجع الولاء وميراث من مات بعد ذلك من مواليتها إلى عصبته، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

فَقَضَى أَبَانُ **إِلَاح**: لأنها لو ماتت بعد ثبوت ابنها كان ميراثها لأقاربها دون أقاربه. **السائبة**: وهو العبد الذي يقول له سيده: لا ولاء لأحد عليك أو أنت سائبة يريد بذلك عتقه، وأن لا ولاء لأحد عليك، وقد يقول: أعتقتك سائبة أو أنت سائبة. قال في الهداية: فإن شرط أنه سائبة، فالشرط باطل والولاء لمن أعتق؛ لأن الشرط مخالف للنص، وهو قول الشافعي كما ذكره النووي. (المحلى) وقال محمد: قال رسول الله ﷺ في الحديث المشهور: **الولاء لمن أعتق**، وقال عبد الله بن مسعود **...** لا سائبة في الإسلام، ولو استفاد أن يعتق الرجل سائبة ولا يكون من أعتقه ولاء به، -

وَأَنَّ مِيرَاثَهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَعَقْلُهُ عَلَيْهِمْ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ يُسْلِمُ عَبْدٌ أَحَدَهُمَا فَيُعْتَقَهُ قَبْلَ أَنْ يُبَاعَ عَلَيْهِ: إِنَّ وِلَاءَ الْعَبْدِ الْمُعْتَقِ لِلْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ أَسْلَمَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ بَعْدَ ذَلِكَ، لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ الْوِلَاءُ أَبَدًا، قَالَ: وَلَكِنْ إِذَا أَعْتَقَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ عَبْدًا عَلَى دِينِهِمَا، ثُمَّ أَسْلَمَ الْمُعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ الْيَهُودِيُّ أَوْ النَّصْرَانِيُّ الَّذِي أَعْتَقَهُ، ثُمَّ أَسْلَمَ الَّذِي أَعْتَقَهُ، رَجَعَ إِلَيْهِ الْوِلَاءُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ ثَبَتَ لَهُ الْوِلَاءُ يَوْمَ أَعْتَقَهُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ كَانَ لِلْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ وَلَدٌ مُسْلِمٌ، وَرِثَ مَوَالِي أَبِيهِ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ إِذَا أَسْلَمَ الْمَوْلَى الْمُعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ الَّذِي أَعْتَقَهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُعْتَقُ حِينَ أَعْتَقَ مُسْلِمًا، لَمْ يَكُنْ لَوْلَدِ النَّصْرَانِيِّ أَوْ الْيَهُودِيِّ الْمُسْلِمِينَ مِنْ وِلَاءِ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْيَهُودِيِّ وَلَا لِلنَّصْرَانِيِّ وِلَاءٌ، فَوِلَاءُ الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ لِحِمَاةِ الْمُسْلِمِينَ.

= لاستيفام من طلب من عائشة أن تعتق، ويكون الولاء لغيرها، فقد طلب ذلك منها، فقال رسول الله ﷺ: **الولاء لمن أعتق**، وإذا استقام أن لا يكون من أعتق ولاء لاستيفام أن يستثنى عنه الولاء، فيكون لغيره، واستقام أن يهب الولاء ويبيعه، وقد نهي رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته، والولاء عبدًا بمنزلة النسيب، وهو من أعتق إن أعتق سائبة أو غيرها، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. قال الباقي: ومن أعتق عبده سائبة فمعناه أنه أعتقه عن جماعة المسلمين، فثبت ولاءه لهم، وبه قال عمر وابن عباس، وعن ابن نافع أنه قال: لا سائبة عبدنا اليوم في الإسلام، ومن أعتق سائبة فولأوه له؛ لأنه **قال: إنما الولاء لمن أعتق**، وهذا معتق، ولأنه لم يعتق عن معين فكان الولاء له.

فيعتقه **الخ**: أي العبد؛ فإن الكافر إذا ملك العبد المسلم بأن اشتراه أو أسلم عبد الكافر، يجبر على بيعه، وهو قول أبي حنيفة، والمشافعي قول كذلك، والأظهر أنه لا يصح شراء الكافر العبد المسلم؛ لقوله تعالى: **وَلَنْ يَحْتِلَ اللَّهُ** **لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سِيلًا** (النساء: ١٤١)، (أغلى)

ولاء: في عبده، وبه قال الجمهور. قوله: "ولاء" أي ولاء المسلم، فلا يكون ولاء عبده.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمُكَاتَبِ

الْقَضَاءُ فِي الْمُكَاتَبِ

١٢٨٤ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ.

١٢٨٥ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ كَانَا يَقُولَانِ: الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ، قَالَ **مَالِكٌ**: وَهُوَ رَأْيِي.

كتاب المكاتب: المكاتب هو الذي قال له مولاه: إذا أدبت مالا كذا فأنت حر، وهو مملوك رقبة مالك يدا وتصرفا. ما بقي عليه شيء: أي من مال كتابته ولو قل، وعند ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال: المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وجمهور السلف والخلف، وكان فيه اختلاف الصحابة.


وهو رأيي: وقد روي مثل هذا عن جابر بن عبد الله وزيد بن ثابت وعائشة وأم سلمة وعثمان **رضي الله عنهم** وقاله ابن المسيب، وروي عن النبي **ﷺ** من طريق غير ثابت، وما روي من ذلك يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ حَكْمَ الْمُكَاتَبِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ حَكْمَ الْعَبْدِ فِي جِرَاحِهِ وَحُدُودِهِ وَشَهَادَتِهِ وَقَذْفِهِ وَنَفْيِ الْقِصَاصِ عَنِ الْحَرِّ بَقْتَلِهِ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ الْعَبِيدِ. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ جَمِيعَهُ رَفِيقٌ لَا يَعْتَقُ مِنْهُ شَيْءٌ، وَبِهَذَا الْوَجْهَيْنِ قَالَ **مَالِكٌ** وَالزَّهْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَرَوَى عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ قَالَ: الْمُكَاتَبُ يورث بقدر ما أدى ويعتق منه بقدر ما أدى، وتكون دينه بقدر ما أدى منه بالحساب والنحو. قال ابن عباس وروى عن عمر: إنه إذا أدى المكاتب الشطر فلا رق عليه، وروى عن ابن مسعود وشريح: إذا أدى الثلث فهو غريم بمعنى أنه حر، وإنما يطالب بما عليه في ذمته، والدليل على ما نقوله ما احتج به زيد بن ثابت عن علي فإنه قال له: أكنت ترجمه لو زنى بعد إحصان؟ قال: لا، قال: أفنجز شهادته؟ قال: لا، قال: فهو عبد ما بقي عليه درهم، وتجويز ذلك أنه حكم من أحكام الرق، فلم يزل مع بقاء شيء من الكتابة أصل ذلك قبول الشهادة (وقال مالك: فإن هلك المكاتب إلى ماله بين ابنته ومولاه) قوله: "في المكاتب يترك المال يزيد على كتابته ويترك ولدا" لهم حكم المكاتب، أما لأنه كاتب عليهم أو ولدوا معه في الكتابة؛ فإنه يؤدي عنه ما بقي عليه من الكتابة حالا لا يؤخر. =

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ هَلَكَ الْمُكَاتَبُ وَتَرَكَ مَالًا أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَلَهُ وَلَدٌ

جمع ولد

= قال الشيخ أبو القاسم: وكذلك لو لم يترك إلا وفاء قال القاضي أبو محمد: لأن الديون الموجبة لخل بموت من تكون عليه، وهذا الفصل يقتضي أوله أن الكتابة لا تبطل بالموت إذا بقي من يقوم بها، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: تبطل بالموت، والدليل على ما نقوله: أن هذا عقد يقتضي عوضا يلزم أحد المتعاقدين، فلا يبطل بموت من عقده إذا كان معه في العقد من يقوم به كالبيع والإحارة بموت المستأجر، وإن لم يكن فيما ترك من المال وفاء لم يرجع إلى السيد، وأخذ من الشركة في المكاتب يسعون به إن كانوا من أهل السعي؛ لأن حقهم متعلق بذلك المال. وقوله: "وورث الولد ما بقي من المال بعد أداء الكتابة" يريد أنهم يسعون بأداء الكتابة؛ لأن ذلك مقتضى عقد الكتابة، كما لو مات عن غير مال فأدوا من أموالهم لعتقوا بالأداء، وإذا عتقوا بما أدوا عن أنفسهم من مال أبيهم ورثوا باقيه، هذا قول مالك، وقال أبو حنيفة: يرثه ورثته الأحرار، وهو قول علي وابن مسعود ومعاوية وطاوس والنخعي والشعبي والحسن وابن سيرين، وقال ابن عمر: جميع ما ترك للسيد، ونحوه روي عن عمر وزيد بن ثابت.

ووجه القول الذي ذهب إليه مالك: أنه إذا لم يكن للمكاتب أن يعجز نفسه مع القوة على الأداء ووجود المال، وكان ما تركه المكاتب بيده موجودا، ولم يكن للسيد الامتناع من أخذه أن يحله العبد، كان حال العبد مراعى، فإن وصل المال إلى السيد، علمنا أنه كان قد استحق الحرية من يوم وجود المال وظهوره عنده لاسيما ومن يتركه في الكتابة قد تعلق حقه به، فإذا مات بأداء المال إلى السيد، قضى بأنه كان له حكم الحرية قبل موته، وهذا كان حكم كل من معه في الكتابة، فوجب أن يرثوا ما فضل من ماله بعد أداء كتابته. ووجه ثان: وهو أن حتى سائر من معه في الكتابة قد تعلق بهذا المال، وكذلك لو أراد أن يهب منه وأذن له في ذلك السيد، لكان لمن معه في الكتابة منعه من ذلك، فإذا تعلق به حق من شركه في الكتابة، وجب أن يتأدى منه الكتابة؛ لأن ذلك وجه تعلق حقوقهم به، ومن قال: إنهم يعتقون منه، قال: إنهم يرثونه، والناس بين قائلين: فإلّا بقول: هو للسيد لا يعتق منه الولد ولا يرثون فضله، وقائل يقول: يعتق منه الولد يرثون فضله. ومن قال: إنهم يعتقون منه ولا يرثون، فقد أحدث قولاً ثالثاً يخالف به الإجماع، ووجه القول الثاني: أن حكمه حكم العبد، بدليل أنه لو تلف المال قبل أن يصل إلى السيد لرق وهو ومن معه في الكتابة، فإذا ثبت أن له حكم الرق كان ماله للسيد دون الولد وغيرهم من الورثة.

وإن هلك المكاتب ولو هلك مكاتب قبل أداء النجوم ذهب كثير إلى أنه يموت رقباً، ترك مالا أو لا، كما لو تلف المبيع قبل القبض يرتفع البيع، وهو قول عمر وابن عمر وزيد بن ثابت، وبه قال عمر بن عبد العزيز والزهري وقتادة، وإليه ذهب الشافعي وأحمد. وقال قوم: إن ترك وفاء أبقي عليه من الكتابة كان حراً، وإن كان فيه فضل فالزيادة لأولاده الأحرار، وهو قول عطاء وطاوس ومالك وأبي حنيفة إلخ، كذا ذكر في الحاشية المطبوعة عن "اغلى". قلت: تفصيله على ما في "الهداية" وشروحها: أنه إذا مات المكاتب من غير أداء جميع بدل كتابته، أدى بعضه أو لم يؤد شيئاً، فإن كان له مال لم تنفسخ الكتابة، وحكم بعثته في آخر جزء من أجزاء حياته، وما بقي فهو ميراث لورثته وتعتق أولاده المولودون في الكتابة، وهو المروي عن علي وابن مسعود .

وَلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ كَاتِبَ عَلَيْهِمْ، وَرِثُوا مَا بَقِيَ مِنَ الْمَالِ بَعْدَ قَضَاءِ كِتَابَتِهِ.

١٢٨٦ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ أَنَّ مُكَاتَبًا كَانَ لِابْنِ الْمُتَوَكِّلِ هَلَكَ بِمَكَّةَ، وَتَرَكَ عَلَيْهِ بَقِيَّةً مِنْ كِتَابَتِهِ وَدْيُونًا لِلنَّاسِ وَتَرَكَ ابْنَتَهُ، فَأَشْكَلَ عَلَى عَامِلِ مَكَّةَ الْقَضَاءُ فِيهِ؟ فَكَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ عَبْدُ الْمَلِكِ: أَنْ أَبْدَأَ بِدْيُونِ النَّاسِ ثُمَّ اقْضِ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ، ثُمَّ اقْسِمْ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ بَيْنَ ابْنَتِهِ وَمَوْلَاهُ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ أَنْ يُكَاتِبَهُ إِذَا سَأَلَهُ ذَلِكَ، وَلَمْ أَسْمَعْ

ثم أقسم ما بقي إلخ: يعني البنت بالفريضة، والباقي وهو النصف لمولاه بالعصية، ولنسائي عن عبد الله بن شداد عن ابنة حمزة قالت: مات مولى لي وترك ابنة له، فقسم النبي ﷺ ماله بيني وبين ابنته، فجعل لي النصف ولها النصف. (المحلى) **الأمْر عِنْدَنَا إلخ:** يريد - والله أعلم - أن لا يجبر على ذلك، ولا يقضى به عليه، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة وجهور الفقهاء، وقد روي عن عطاء أن ذلك واجب عليه، قال: ولا أثره عن أحد، والدليل على ما نقله: إن هذا معنى يفضي إلى العتق غالباً، فلم يجبر عليه السيد، كالأسيلاء والتدبير والعتق إلى أحل، ولأن كل عقد لا يجبر السيد على إخراج العبد عن ملكه به بدون القيمة مع السلامة؛ فإنه لا يجبر على ذلك بالقيمة ولا بأكثر منها كالبيع. وقوله: "لم أسمع أن أحداً من الأئمة أكره رجلاً على أن يكاتب عبداً" يريد أنه لم يكن ذلك في السلف، وما روي عن عمر رضي الله عنه: أنه أمر أنسا أن يعتق عبده سيرين، فأبى، فضربه عمر بالدرّة، وقال: كاتبه، فقال أنس: لا أكاتبه، فتلا عمر: ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (البقرة: ٢٣٣)، فكاتبه أنس، فليس فيه دليل على لزوم والجبر، ولو كان لعمر أن يجبر على ذلك أنسا، لحكم بذلك عليه واستغنى عنه أن يضربه بالدرّة، وينلو عليه القرآن بالأمر بذلك، وإنما ضربه بالدرّة لما نذبه إلى الخير وإلى ما رآه صلاحاً له في دينه ودنياه، فامتنع من ذلك، فأدبه لامتناعه، وتلا عليه القرآن بالأمر بذلك والندب إليه. وقد أمر محمد بن مسلمة أن يبيع لحاره أمراً وأنهى على أرضه، وقال: والله ليبرن به ولو على بطنك على وجه التحكم إليه فيما هو صلاحاً له في دينه ودنياه، وعلم أن محمد بن مسلمة لا يراجعه إذا عزم عليه في ذلك، وليس هذا الذي أراد مالك أنه لم يبلغه فيه إكراه أحد، فمالك أعلم الناس بأحكام عمر وغيره من أئمة أهل المدينة، وحسبك أن عطاء الذي انفرد بهذا القول قال مثل قول مالك أنه لم يبلغه ذلك عن أحد، وقد روي عن عطاء أيضاً في نفي وجوب ذلك، ولو سلمنا أن عمر قال ذلك على وجه التحكم والخير لأنس، لم يلزم لمخالفة الناس له، وقول مالك عن بعض أهل العلم: إذا قيل له: إن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿فَكَاتِبُهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ يتلو هاتين الآيتين: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٦) ﴿وَإِذَا قُطِبَتِ السَّيْلَةُ فَانْقَبُوا﴾ (الخمس: ١) أراد أن هذا اللفظ يحتمل غير الوجوب، وأنه ليس كل ما ورد بهذه الصيغة واجباً -

أَنَّ أَحَدًا مِنَ الْأُئِمَّةِ أَكْرَمَ رَجُلًا عَلَى أَنْ يُكَاتِبَ عَبْدَهُ إِذَا سَأَلَهُ ذَلِكَ، وَقَدْ سَمِعْتُ بَعْضَ

- فقد يكون منه المدبوب إليه والمباح وغير ذلك مما تحمله هذه الصيغة من المعاني، ويحتمل أن يريد به هذه الصيغة إذا وردت بعد الحظ، وأنها محمولة تطلقها على الإباحة، وقد قال بذلك القاضي أبو محمد وكثير من أصحابنا، وأشار إليه أبو إسحاق في أحكامه، وتعلق في ذلك بأن جنس هذا العقد محظور؛ لتعلقه بمجهول، وهو ما كاتب عليه أو رغبة العبد إن عجز عن الأداء، ثم وردت الإباحة بالكتابة بعد ذلك، فكان ظاهرها الإباحة، وهذا مقصود قوله ما يتحصل منه، وإن كنت قد جريت إلى تبينه وليس عندي هذا بالقوي؛ لأن الذي وقع فيه الخلاف بين أصحابنا: إما هو أن ثبت حظر ثم بين انقضاء مدته بالإباحة نحو قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صِدْقَ الْأَمْرِ مَا دُمْتُمْ حُرَمًا﴾ (البقرة: ٢٦٦)، ثم بين انقضاء مدة التحريم؛ لقوله: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاطْطَعُوا﴾ (البقرة: ٢٢٠)، وقال تعالى في السعي إلى الجمعة: ﴿وَإِذَا تَوَدَّى لَخَصَلَةٍ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (الجمعة: ٩)، فحرم البيع بعد النداء لصلوة الجمعة، ثم بين انقضاء وقت التحريم بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ (الجمعة: ١٠).

والصحيح عندي أن لفظ "افعل" إذا وردت بعد الحظر ألها على باها في الوجوب، إلا أن يدل الدليل على صرفها عن ذلك، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا أُلْحِلَّ لَكُمْ زَوْجٌ فَافْطَنُوا فِيهِمْ﴾ (البقرة: ٢٢٠)، فبين انقضاء عدة تحريم قتال المشركين بإيجاب قتلهم، وقد رأيت ذلك في أحكام الفصول، فإذا قلنا: إن لفظة "افعل" بعد الحظر على باها من الوجوب، إلا أن يعدل عن ذلك بدليل يحتمل أن يكون المراد بقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (البقرة: ٢٣٤) التدب، ويحتمل أن يراد به الإباحة، وقد قال الشيخ أبو إسحاق بن شعبان: على الحظ والتدب، وقال القاضي أبو إسحاق والقاضي أبو محمد: إنه على الإباحة، وقد روى الشيخ أبو إسحاق في تفريعه: إن كاتبوهم على الإباحة والإتياء مندوب إليهم، فإذا قلنا بقول من تقدم من شيوعنا أن لفظ "افعل" بعد الحظر يقتضي للإباحة، فإن قوله: "فكاتبوهم" على ما تأوله الفاضلان على الإباحة، وقد تقدم عند ابتدائي بالقول فيه أن هذا ليس بحظر يبين انقضاءه بلفظة "افعل"، وإما هذا على ما أشار إليه حكم ثبت عندهم عاما بنهيه ﷺ عن بيع الغرر أو عن الغرر، ثم حص منه قدر ما بقي فلما هي لفظة "افعل" واردة للتخصيص، فيجب أن لا تقتضي الإباحة عند من ذهب هذا المذهب، لكنهما قد صرحا بحمله على الإباحة، غير أن القاضي أبا إسحاق لا يكاد يتساذى على تحرير القول فيه، فيقول مرة ما تقدم، ويقول مرة أخرى: هو إذن وترغيب، والإذن غير الترغيب؛ لأن الإذن إنما يقتضي الإباحة خاصة وتعليق الفعل بسببه المأذون له، والترغيب بمعنى الحظ والتدب يقتضي استدعاء الفعل منه على وجه الاستيلاء، وقد يقول مع قوله: "إنه إذن وإباحة" هو أمر، فهو يحتمل أن يريد بذلك الترغيب الذي قدمت ذكره عنه، ويحتمل أن يسمى الإباحة أمرا؛ فإن القاضي أبا الفرج يقول: إن المباح مأمور به، والذي عليه جمهور أصحابنا الأصوليين أن المباح ليس بمأمور به، وقد بينته في أحكام الفصول. واستدل القاضي أبو إسحاق على أن الكتابة لا تجب على السيد ولا يجبر عليها بقوله تعالى: ﴿إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ (البقرة: ٢٣٤) =

أَهْلُ الْعِلْمِ إِذَا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾، يَتْلُو هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾، ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ ^(النور: ٣٣) قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا ذَلِكَ أَمْرٌ أَذِنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ لِلنَّاسِ، وَلَيْسَ عَلَيْهِمْ بِوَاجِبٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَسَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُ:
^(المائدة: ١٠)

فلما رد ذلك إلى علم السيد، وهو أمر مغيب لا يعرفه من المخلوطين غيره، ثبت أن لا يجب عليه؛ لأنه لم يجعل للحكام فيه مداخلًا، ولو كان مما يجب عليه لقال: فكاتبوهم إن ثبت أن فيهم خيرا. وقد اختلف الناس في الخير: فقال مجاهد وابن عباس وكثير من العلماء: هو المال والقوة على الأداء، وبه قال القاضي الشيخ أبو إسحاق، واستدل على ذلك بأن الخير إذ ذكر في أمور الدنيا فإنما هو المال، قال الله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتَ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾ ^(النقرة: ١٨٠) فالمراد به المال، وروى ابن الموار عن مالك: الخير القوة على الأداء، وروى عن غيبة السلمي: إن علمتم فيهم خيرا أن أقاموا الصلاة، وروى عن الحسن: إن علمتم فيهم خيرا دينًا وأمانة، وقال إبراهيم النخعي: إن علمتم فيهم خيرا صدقا ووفاء.

يَتْلُو هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ: جزء لـ "إذا سئل"، يعني أن السائل قال لبعض أهل العلم: إن الله سبحانه يأمر بالكفاية بقوله: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ﴾ فيكون واجبا، فيتلو ذلك البعض في جواب القائل هاتين الآيتين: أولاهما: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾ وثانيهما: ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا﴾ فإن الأمر فيهما للإباحة إجماعا، فكذا في آية الكتابة. وفي "الهداية": وهذا ليس أمر إيجاب بإجماع الفقهاء، وإنما هو أمر للندب في الصحيح. وبه قال الشافعي، والظاهر من كلام مالك أنه أمر بإباحة، وبه قال بعض الحنفية، وقال داود وبعض الظاهرية: إنه أمر إيجاب، فوجب على المولى أن يكتب عبده الذي علم فيه خيرا إذا سأل العبد ذلك على قيمته أو أكثر لا في أقل منها، وهو قول عطاء وعمر وابن دينار، ثم احتلوا في معنى "خيرا"، قال ابن عمر وابن عباس: قوة على الكسب، وهو قول مالك والثوري، والشافعي ضم إليها الأمانة؛ لأنه قد يضيع ما يكسبه فلا يعتق، وقيل: الصلاح في الدين، وقيل: المال، وهما ضعيفان.

يَقُولُ إِنْ: هو أن يضع الرجل عن مكاتبه من آخر كتابته شيئا، قال ابن الجهم: أكثر الصحابة يأمرؤن بذلك من غير قضاء ولا خير، ولو كانت واجبة لكانت محدودة، وروى الشيخ أبو القاسم عن مالك: أن الإتياء مندوب إليه وليس بفرض، وروى ذلك عن عثمان وروى نحوه عن علي، قال عيسى بن دينار: لا ينبغي لأحد أن يذبح الوضع وقد رغب الله تعالى فيه وحض عليه، فمن أذى أن يضع شيئا فذلك له، وقد ترك الفضل، وروى عن بريدة بن حصيب الأسلمي أنه قال في ذلك: حض الله الناس أجمعين على أن يعينوه، وروى عن عمر وغيره: أن معنى ذلك أن يعطيه سيده من الزكاة عند عقد الكتابة، وروى عن زيد بن أسلم أن معنى ذلك أن يعطيه الأمير من الزكاة ولا يعطيه السيد شيئا.

في قول الله تبارك وتعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾: إن ذلك أن يُكاتب الرجلُ غلامه ثم يضع عنه من آخر كتابته شيئاً مُسمى، قال مالك: فهذا أحسن ما سمعت من أهل العلم، وأدركت عمل الناس على ذلك عندنا. قال مالك: وقد بلغني أن عبد الله بن عمر كاتب غلاماً له على خمسة وثلاثين ألف درهم، ثم وضع عنه من آخر كتابته خمسة آلاف درهم، قال مالك: الأمر عندنا أن المكاتب إذا كاتبه سيده، تبعه ماله ولم يتبعه ولده إلا أن يشتريهم في كتابته...

وأدركت عمل الناس إلخ: وهو قول الأكثر أن في الآية أمر للمولى أن يحط عن مكاتبه من مال كتابته شيئاً، وهو قول عثمان والريز وابن عمر رضي الله عنهم، وبه قال الشافعي في "المنهاج"، يلزم السيد أن يحط عنه جزءاً من المال أو يدفعه إليه، والخط أولى، وفي "النجم" الأخير أُلقي، وفي "الهداية": ولا يجب حط شيء في البذل اعتباراً بالبيع، وعن الكلبي: أن المراد بالإيتاء دفع الصدقة إليهم، رواه عن جماعة من الصحابة، ورجح بأن الإيتاء ثلثك والخط لا يكون ثلثيك. وفي "المعالم": أنه قال قوم: أراد بقوله: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ﴾ (النور: ٣٣) أي سهمهم الذي جعل الله لهم من الصدقات المفروضة لقوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ (النور: ١٧٧) وهو قول الحسن، وقال إبراهيم: هو حث لجميع الناس على معاونتهم. (المحلى)

خمس آلاف إلخ: هو سبع مال الكتابة، وبه أخذ بعض الشافعية، وقدر قوم بالربع، وعن ابن عباس يحط عنه الثلث، الأصح عند الشافعي أنه يكفي ما يقع عليه اسم المال، ويستحب الربع. كذا في "المنهاج".

تبعه ماله إلخ: يحتمل وجهين: أحدهما: عند عقد الكتابة، وهو ظاهر لفظ "الموطأ". قال الشيخ أبو القاسم: من كاتب عبده وله مال تبعه، وقال عطاء وعسرو بن دينار وغيرهما: ولا أعلم فيه خلافاً إلا ما روى عبد الرزاق عن النخعي: من كاتب عبداً وباعه فماله للعبد، والدليل لما عليه الجماعة أن ما كان له من مال علمه السيد أو لم يعلمه فإنه لا يكون للعبد بعد عقد الكتابة التزاع، وإنما انعقدت الكتابة على أن يستعين المكاتب بما معه من المال على أداء كتابته، وذلك أن ما يكسبه حال كتابته لا حق لسيده فيه، ولأنه منعه، فلا يجوز للسيد التزاع ما ثبت في يده من ماله، وما أرى الرواية عن النخعي إلا وهما، وهذا يفارق المكاتب المدير والمعتق إلى أجل وأم الولد؛ فإن السيد أحق بما يكسبون بعد العتق المؤجل والتدبير والاستيلاء، فذلك كان له التزاع أمورهم. ووجه آخر: أن المدير والمعتق إلى أجل وأم الولد يلزم السيد الإنفاق عليهم، ولا يلزمه الإنفاق على المكاتب ولا على ولده الدليل معه في الكتابة، قاله الشيخ أبو إسحاق. والوجه الثاني: أن المكاتب يتبعه ماله إذا نفذ عتقه، وقد قال القاضي أبو محمد: إذا أعتق المكاتب بالأداء يتبعه ماله، قال: لأن الكتابة عقد معاوضة على النفس والمال. =

قال مالك في الْمُكَاتِبِ يُكَاتِبُهُ سَيِّدُهُ، وَلَهُ جَارِيَةٌ بِهَا حَبْلٌ مِنْهُ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ هُوَ وَلَا سَيِّدُهُ يَوْمَ كِتَابَتِهِ: فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ ذَلِكَ الْوَلَدُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ فِي كِتَابَتِهِ وَهُوَ لِسَيِّدِهِ، فَأَمَّا الْجَارِيَةُ فَإِنَّهَا لِلْمُكَاتِبِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ مَالِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ وَرَثَ مُكَاتِبًا مِنْ أَمْرَأَتِهِ هُوَ وَابْنُهَا: إِنَّ الْمُكَاتِبَ إِنْ مَاتَ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ كِتَابَتَهُ اقْتَسَمَا مِيرَاثُهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ،

= وقوله: "وَلَمْ يَتَّبِعْهُ وَلَدُهُ إِلَّا أَنْ يَشْرطَهُمْ" يريد بذلك من قد وجد من ولده من ولد له من أمته قبل عقد الكتابة، وعلى هذا مالك والفقهاء، وذلك أن الولد إن كان للعبد من أمته فهو رقيق لسيد، وليس يرقى له ماله، فيتبعه كما يتبعه ماله، وإنما حكمه حكم مال السيد، فلا ينبغي أن يتبع العبد في عقد كتابته ولا غيرها إلا أن يشترطه أبوه، فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد للسيد، جمعهما عقد الكتابة بأن يشترطه أبوه، فيكون حكمه مع أبيه حكم عبيد للسيد، وأما إن كان الابن للعبد من زوجة، فإنه إن كانت أمه حرة فهو حرة لأن الولد تبع للأم في الحرية والرق، وإن كانت أمه أمه فهو عبد لسيد، وإنما الذي ذكره مالك في هذه المسألة ولد المكاتب من أمته.

يُكَاتِبُهُ سَيِّدُهُ الخ: وهذا على ما قال: إن المكاتب يعقد كتابته وله أمة حامل منه، لم يعلم به هو ولا مولاد، وفائدة ذلك: أنه لم يذكر في عقد الكتابة ولم يتعلق به شرط؛ فإنه عبد ولا مدخل له في الكتابة. قال الشيخ أبو القاسم: وينظر وضعها، فإذا وضعت فالولد للسيد والأمة للمكاتب على ما كانت عليه قبل الكتابة، وأما ما حملت به أمته منه بعد الكتابة فإنه تبع له، وحكمه حكم أبيه في الكتابة، يعتق بعهق ويرق برفقه، قاله الشيخ أبو القاسم وغيره، وجه ذلك أنه لم ينله ملك السيد قط، وإنما الفضل من الأب، وهو قد ثبت له حكم الكتابة ولم يتعلق به استحقاق لغيره، فهو كالأجزء منه، فحكمه في الرق والحرية بالكتابة حكمه.

ورث مكاتب الخ: وهذا على ما قال: إن الولاء لا يورث بالصهر، ولا للزوجة به تعلق، فإذا ماتت المرأة عن زوج وابن وترك مكاتبًا، فقد تعلق حق الزوج والأب بالمكاتب؛ لأن أحكام الرق متعلقة به بمزلة ما لو كان عبدًا لورثته الزوج والابن، فإن كان مكاتبًا لوجب أن يرثاه إن كان مالا. ووجب أن يختص به الابن إن كان ولاد؛ لأن الولاء قد ثبت بعقد المكاتب لأمه، فإذا مات المكاتب قبل أن يعتق بالأداء فهو عبد، فقد عاد إلى المال، فوجب أن يكون للزوج ربعة وللابن باقية كسائر ما خلفته موروثتهما من المال، وإن اعتق بأداء الكتابة، فقد تخلف بالولاء، وما كان فيه من المال وهو العوض بالكتابة، فقد صار إلى كل واحد منهما حصة منه، ولم يبق إلا مجرد الولاء فثبت للابن حاصد، فإن مات المكاتب بعد العتق فلا شيء فيه للزوج؛ لأن الزوجة لا تأثير لها في الولاء، ووجب نفرد الابن؛ لأن البوة لها تأثير مقدم في الولاء، والله أعلم وأحكم.

وإن أدى كتابته ثم مات، فميراثه لأبوين المرأة ليس للزوج من ميراثه شيء.
 قال مالك: في المكاتب يكتب عبده قال: ينظر في ذلك، فإن كان إنما أراد المحابة
 لعبده، وعرف ذلك منه بالتخفيف عنه، فلا يجوز ذلك، فإن كان إنما كاتبه على
 وجه الرغبة وطلب المال وابتغاء الفضل والعون على كتابته، فذلك جائز له.
 قال مالك في رجل وطئ مكاتبته له: إنهما إن حملت فهي بالخيار إن شاءت كانت
 أم ولد، وإن شاءت مرت على كتابتها، فإن لم تحمل فهي على كتابتها.
 قال مالك: الأمر المجمع عليه عندنا في العبد يكون بين الرجلين:

ليس للزوج إلخ: فإن الولاء لا يجري فيه سهام الورثة بالفرصة كما في المال، بل هو نصيب يورث بطريق
 العصبية، فيعتبر الأقرب فالأقرب، روى الدارمي عن الزهري مراسلاً: المولى الأخ في الدين أحق الناس بميراثه
 أقربهم من المعنق. (الغلي) **يكتب عبده إلخ:** في "الدرية": وحاار أن يكتب المكاتب عبده استحساناً، والقياس
 أن لا يجوز، وهو قول زفر والشافعي، وحلل ذلك في "شرح المساج" بأنه يعقب الولاء المكاتب ليس أهلاً له،
 وفي قول: يصح ويوقف الولاء. (الغلي)

وطئ مكاتبته له إلخ: وهذا على ما قال: ولعل ذلك أنه ليس للسيد أن يظا مكاتبته، وبه قال الشافعي، لأن عتقها
 متعلق بأجل كتابتها، فكانت كالعتقة إلى أجل، قاله القاضي أبو محمد، ووجه آخر: أن الوطء لا يخل إلا بزوجية أو
 ملك يمين نستحق به عليه الفقة، وهذان معدومان في مسائلنا، فلم يكن له وطؤها، ووجه آخر أنها متعة فامتنعت
 على السيد من الأمة بالكتابة كالخدمة، فإن فعل ذلك منع منه وزجر عنه، وهي على كتابتها ما لم تحمل، ووجه
 ذلك أن مجرد الوطء لا يغير حكم الكتابة ولا يوجب فيها عتقها، ولا حد عليه، سواء علم بالتحريم أو لم يعلم به،
 وبه قال أبو حنيفة والشافعي خلافاً لما روي عن الحسن والزهري أن عليهما الحد، والدليل على ما نقوله: أنه وطء
 صادق شبهة ملك، فلم يجب به الحد، كما لو وطئ حارية بينه وبين شريكه. **فهي بالخيار:** وفي "الهداية": إذا
 ولدت المكاتب من المولى، فهي بالخيار إن شاءت مضت على الكتابة، وإن شاءت عتقت نفسها، وصارت أم ولد
 له؛ لأنها تلفتها حرية عاجل ببدل وأجل بغير بدل، فتحرر بينهما ونسب ولدها ثابت من المولى، وهو حر. (الغلي)

العبد يكون بين الرجلين إلخ: وهذا على ما قال: إن العبد بين شريكين لا يجوز لأحدهما أن يكتبه دون صاحبه،
 نون له صاحبه في ذلك أو لم يأت، وهو أحد قولي الشافعي، وروي عن الحكم بن عتيبة وابن أبي ليلى: تصح
 الكتابة بغير إذن شريكه، وقال الشافعي في أحد قوليه: تصح الكتابة إذا أذن في ذلك شريكه، وبه قال أبو حنيفة، =

أَنْ أَحَدَهُمَا لَا يُكَاتِبُ نَصِيْبُهُ مِنْهُ، أَيْذَنْ لَهُ بِذَلِكَ صَاحِبُهُ أَوْ لَمْ يَأْذَنْ إِلَّا أَنْ يُكَاتِبَاهُ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعْقِدُ لَهُ عِتْقًا، وَيَصِيرُ إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ مَا كُوتِبَ عَلَيْهِ إِلَى أَنْ يَعْتَقَ نِصْفَهُ، وَلَا يَكُونُ عَلَى الَّذِي كَاتِبَ بَعْضُهُ أَنْ يَسْتَمَّ عِتْقَهُ، فَذَلِكَ جَلَاظٌ لَمَّا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَعْتَقَ شَرَكًا لَهُ فِي عَبْدٍ قَوْمٌ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ حَتَّى يُؤَدِّيَ الْمُكَاتِبُ أَوْ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ، رَدَّ إِلَيْهِ الَّذِي كَاتِبَهُ مَا قَبِضَ مِنَ الْمُكَاتِبِ، فَاقْتَسَمَهُ هُوَ وَشَرِيكُهُ عَلَى قَدَرِ حِصَصِهِمَا، وَبَطَلَتْ كِتَابَتُهُ، وَكَانَ عَبْدًا لَهُمَا عَلَى حَالِهِ الْأَوَّلَى. قَالَ مَالِكٌ فِي مُكَاتِبٍ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَأَنْظَرَهُ أَحَدُهُمَا بِحَقِّهِ الَّذِي عَلَيْهِ،

وَنَسَبَهُ أَبُو حَامِدٍ الْأَسْقَرَانِيُّ إِلَى مَالِكٍ، وَالصَّحِيحُ مَا قَدَمْنَاهُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ عَقْدَ الْكِتَابَةِ لَا يَتَّبَعُ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَكَاتِبَ بَعْضَ عَبْدِهِ وَيَقِي بَاقِيَهُ عَلَى حُكْمِ الرِّقَّةِ، فَإِذَا لَمْ يَجَزْ ذَلِكَ فِي بَعْضِ عَبْدٍ لَهُ جَمِيعُهُ وَإِنْ وَقَعَ فَسَحَ، فَكَذَلِكَ فِي بَعْضِ عَبْدٍ لغيرِهِ سَائِرُهُ. وَاجْتَنَبَ مَالِكٌ فِي ذَلِكَ بَانَ الْكِتَابَةِ عَقْدَ عِتْقٍ، وَيُؤَدِّي ذَلِكَ إِلَى تَبْعِيضِ الْعِتْقِ عَلَى الشَّرِيكَ دُونَ تَقْوِيمِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ نَصِيْبَهُ الَّذِي كَاتِبَ عَلَيْهِ وَلَمْ يَقُمْ عَلَيْهِ نَصِيبُ شَرِيكِهِ؛ لِأَنَّ التَّقْوِيمَ يَخْتَصُّ بِمَا بَاشَرَهُ عِتْقَ عَرِيٍّ مِنْ عَوْضٍ، وَهَذَا لَمْ يَبَاشَرَهُ عِتْقًا، وَاقْتَرَنَ بِهِ الْعَوْضُ، فَصَحَّ ذَلِكَ التَّقْوِيمُ، فَجَوَّبَ أَنْ يَكُونَ هُوَ مُمْنَعًا فِي نَفْسِهِ، وَوَجْهٌ آخَرُ: أَنَّ الْكِتَابَةَ تَقْتَضِي أَنْ يَمْلِكَ الْمُكَاتِبُ التَّصَرُّفَ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ، وَمَا بَقِيَ مِنْهُ عَلَى الْمَلِكِ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ، فَلَمَّا تَنَاقَى الْأَمْرَانِ لَمْ يَصَحَّ أَنْ تَعْقُدَ مَعَاوِضَةً تَقْتَضِي أَمْرَيْنِ مُتَنَافِيَيْنِ. وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَكَاتِبَ بَعْضَ عَبْدِهِ، وَيَجُوزَ لَهُ أَنْ يَكَاتِبَ مَا يَمْلِكُ مِنْ عَبْدٍ بَعْضَهُ حُرًّا، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

مكاتب بين رجلين إلخ: وهذا على ما قال: وذلك أن الرجلين إذا كاتبا عبدهما كتابة واحدة، حاز ذلك إذا كاتبا على الإطلاق، فيكون لكل واحد منهما إذا كان بينهما ينصفين أن يقبض من الكتابة ما يقتضيه الآخر، لا زيادة ولا نقصان، ولا يقضي أحدهما دون الآخر، وكذلك إن اشترطا ذلك في العقدة لأحدهما اشتراطا مقتضاها، وإن كاتبا على أن يبدأ أحدهما بالنجم الأول أبدأ، ففي "الموازاة": لا يجوز ذلك ولا أن يبدأ بعضهما، وتفسخ الكتابة؛ لأن من اشترط ذلك لم يرض بالكتابة إلا لجعل يريد لا يدري ما يتم منه. وقال أشهب: يفسخ إلا أن يرضى الذي اشترط التبدئة بترك ما اشترط. وقال ابن القاسم: ثمضي الكتابة وتبطل التبدئة. وقال ابن المواز: إن لم يكن قبض منها شيئا، فكما قال أشهب، وإن اقتضى منها صدرا نفذت الكتابة وبطل الشرط. ووجه القول الأول ما احتج به من أن أحدهما ازداد زيادة في الكتابة مع تساويهما في ملكه، كما لو عقد الكتابة على أن لأحدهما الثلثين وللآخر الثلث، ويحتمل أن يكون ذلك على قول من قال من أصحابنا: إن البيع والسلف يقض على كل حال، -

وَأَبَى الْآخَرُ أَنْ يُنْظَرَهُ، فَاقْتَضَى الَّذِي أَبَى أَنْ يُنْظَرَهُ بَعْضَ حَقِّهِ ثُمَّ مَاتَ الْمُكَاتَبُ وَتَرَكَ مَالًا: لَيْسَ فِيهِ وَفَاءٌ مِنْ كِتَابَتِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: يَتَخَصَّصَانِ بِقَدْرِ مَا بَقِيَ لِهُمَا عَلَيْهِ، يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَدْرِ حَصَّتِهِ، فَإِنْ تَرَكَ الْمُكَاتَبُ فَضْلًا عَنْ كِتَابَتِهِ، أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا بَقِيَ مِنَ الْكِتَابَةِ، وَكَانَ مَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا بِالسَّوَاءِ، فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ وَقَدْ اقْتَضَى الَّذِي لَمْ يُنْظَرَهُ أَكْثَرَ مِمَّا اقْتَضَى صَاحِبُهُ، كَانَ الْعَبْدُ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ، وَلَا يُرَدُّ عَلَى صَاحِبِهِ فَضْلٌ مِمَّا اقْتَضَى؛ لِأَنَّهُ إِثْمًا اقْتَضَى الَّذِي لَهُ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، وَإِنْ وَضَعَ عَنْهُ أَحَدُهُمَا الَّذِي لَهُ، ثُمَّ اقْتَضَى صَاحِبُهُ بَعْضَ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ ثُمَّ عَجَزَ، فَهُوَ بَيْنَهُمَا، وَلَا يُرَدُّ الَّذِي اقْتَضَى عَلَى صَاحِبِهِ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ إِثْمًا اقْتَضَى الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ لِلرَّجُلَيْنِ بِكِتَابٍ وَاحِدٍ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، فَيُنْظَرُهُ أَحَدُهُمَا وَيَشْتَرِي الْآخَرُ، فَيَقْتَضِي بَعْضَ حَقِّهِ ثُمَّ يُفْلِسُ الْغَرِيمُ فَلَيْسَ عَلَى الَّذِي اقْتَضَى أَنْ يُرَدَّ شَيْئًا مِمَّا أَخَذَ.

الْحَمَالَةُ فِي الْكِتَابَةِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كُتِبُوا جَمِيعًا كِتَابَةً وَاحِدَةً...

... ووجه قول أشهب أنهما عقدا الكتابة على أن يسلف أحدهما الآخر، فإن أسقط مشروط السلف ما شرطه قبل أنه يثبت ذلك صح العقد، ووجه قول ابن القاسم: أن الكتابة عقد يجوز فيه الغرر، فإن افترق به شرط لا يجوز مع سلامة العوضين، بطل الشرط وثبت العقد، ووجه قول ابن المواز راجع إلى ذلك، والله أعلم.

العبيد إذا كُتِبُوا جميعاً إلخ: وهذا على ما قال: إن من كان له جماعة عبيد، فإنه لا بأس أن يكتتبهم كتابة واحدة تشملهم بعقد واحد، خلافاً للمشافعي في أحد قوليه؛ لأنه عقد مفصوده إرالة المالك عن الرقية، فحاز أن يخص ويعم كالنذير والعنق. وقال الشيخ أبو القاسم: وسواء كانوا آحالب أو أقارب، ومن كاتب عبده لم يجر له بيع أحدهما ولا نصفهما. قال حماد: وقال: يريد بقوله: "ولا نصفهما" قال على قول أشهب: ولا يبيع نصف أحدهما؛ -

فَإِنْ بَعْضُهُمْ حُمَلَاءُ عَنْ بَعْضٍ، وَإِنَّهُ لَا يُوضَعُ عَنْهُمْ لِمَوْتِ أَحَدِهِمْ شَيْءٌ،

= لأن ذلك النصف يصير محتملا عما لا يملكه سيده، وله بيعهما من رجل واحد لا من رجلين. قال محمد: أما بيعهما من رجلين أو من رجل نصف كتابتهما جميعاً فحائز، ولو ورثهما ورثة حاز لكل واحد بيع حصته منهما وجهته، وقد أحاز ابن القاسم وأشهب بيع بعض المكاتب أو نجماً غير معين. وقوله: "فإن بعضهم حملاء عن بعض" يريد أن ذلك حكم إطلاق الكتابة لجماعة عبيد؛ لأن ذلك معنى اشتغال العقد عليهم؛ فإنه لا يعتق بعضهم إلا يعتق بعض، خلافاً للشافعي في قوله: إن من أدى منهم بقدر ما عليه عتق، ولو عقد، والعقد على أن بعضهم حملاء عن بعض بطل، وقال أبو حنيفة: يجوز استحساناً لا قياساً، والدليل على ما نقول: أن عقد الكتابة مبني على منافاة التبعية، ولذلك من كاتب عبده لم يعتق منه شيء إلا بأداء جميع ما عليه، فكذلك من كاتب عبداً لم يعتق منهم أحد إلا بأداء ما عليهم. دليل آخر: وهو أن هذا عقد يقضي إلى حرية، فإذا اشتمل على جميعه لم يتبع عتقه، أصل ذلك قوله: "إذا أدبتم إلى ألف دينار فأنتم أحرار" وهذا إذا كان سيدهم واحداً، فأما إن كان السادات جماعة كالسيدين يكتاتيان عبيدين هما، فإن أشهب لا يجيز الكتابة إلا أن يسقط حمالة بعضهما عن بعض، وعقد الكتابة على جمع عبيد لسيد واحد أو لسادات يفتقر إلى تقدير جملة الكتابة دون تقدير ما يخص كل واحد منهما؛ لأنه لا يجوز في عوضها ما كان مقصودها العتق، وليست بدين ثابت ما يجوز في سائر الأعراض في العقود التي مقصودها المعاوضة، ويكون العوض فيه ديناً ثابتاً، وهذا على قول ابن القاسم؛ إنه لا يجوز لرجلين جمع لوكهما في البيع، وأما على قوله بتحويل ذلك، فلا يحتاج إلى فرق، وليس للسيد أحد أحد المكاتبين بجميع ما على حملتهم مع قدرتهم على الأداء، قاله ابن المواز، ووجه ذلك أن الحق متعلق بجميعهم مع الحياة والقدرة، وإنما يلزم كل واحد منهم جميعاً لحق الضمان، فإن كان المضمون حاضراً قادراً على الأداء فليس للسيد طلب أحدهم بحق الضمان، وإنما له طلب كل واحد منهم بما يخصه بحق الكتابة، فإن تعذر القبض من بعضهم بأن عجز قال في كتاب ابن المواز: أو تغيب، فله الأخذ من غيره. وقوله: "ولا يوضع عنهم ثبوت أحدهم شيء" يريد أن أصحابه قد ضمنوا ما عليه، وقد التزموا الكتابة جملة، والكتابة تنافي التبعية، فلا يعتق إلا بأداء جميع الكتابة، فإن استحق أحدهم تلك أو حرية من أصله، وقد علم السيد بذلك أو لم يعلم، ففي "الموازية": يوضع عنهم حصته في ذلك، والفرق بينه وبين الموت أن العقد في الذي مات تناوله على وجه الصحة، فلزمهم ما يخصه كما لو عجز، وهذا لم يتناوله، فذلك وضع عنهم بقدر ما يخصه؛ لأنه لم يلزمهم. قال ابن الماحشون في "الموازية": يحط عنهم على عددهم إن كانوا أربعة حط عنهم ربع العدد باستحقاق أحدهم. وقوله: "وإن قال أحدهم: عجزت" يريد أنه لم يعلم عجزه إلا بدعواه؛ فإنه لا يسقط عنه بذلك ما لزمه بالكتابة، ولأصحابه أن يستعملوه ما يطبق من العمل؛ لأنه دخل على القوة على السعي، فليس له أن يخرج نفسه منه إلى رفق، ولأن عقد الكتابة لازم، فالذي يدعي العجز لا يخلو أن يكون له مال ظاهر أو لا يكون له مال ظاهر، فإن كان له مال ظاهر لم يكن له أن يعجز نفسه. =

وَأَنَّ قَالَ أَحَدُهُمْ: قَدْ عَجَزْتُ وَأَلْقَى يَدَيَّ، فَإِنْ لأَصْحَابِهِ أَنْ يَسْتَعْمِلُوهُ

= قال مالك في "الموازية": وفي "العتبية" من رواية موسى بن معاوية عن ابن القاسم وروى ابن وهب عن ابن كنانة وابن نافع أنه إذا كره الكتابة فعجز نفسه وأشهد بذلك، عاد مملوكا وإن كان له مال. قال ابن حبيب: وقول مالك أحب إلي، وقول الشافعي على قول ابن كنانة وابن نافع، وجه قول مالك في لزوم العقد: أن الكتابة عقد معاوضة بنقد عوضا، فلزمت في الخيبتين، ولا يلزم على هذا الجعل؛ فإن العمل غير متقرر به، فذلك لم يلزم في حصة العامل. ووجه القول الثاني: أن مال الكتابة مال غير مستقر على العبد، فذلك لا يجوز أن يتحمل به عنه، فلما لم يكن مستقرا عليه لم يلزمه أدائه، وهذا الذي ذكره أصحابنا عن الشافعي، والذي ذكره أصحابنا عند أن معنى قوله: "إن الكتابة عقد جائز" لا يريد أن للمكاتب فسخه إذا شاء، وإنما يريد به إذا كان بيده مال لم يجز على أدائه، وإذا لم يجز على أدائه، حيز السيد بين الصبر وبين فسخ كتابته، والله أعلم. فإذا لم يكن للمكاتب مال ظاهر فقد قال مالك في "العتبية": إذا كان ماله صامتا لا يعرف، فله أن يعجز نفسه، وهو معنى قول مالك: إنه إذا عجز نفسه ثم أظهر أموالا بعد ذلك لم يرد إلى الكتابة وكان رفيقا، ووجه ذلك: أنه إذا عجز نفسه لعدم مال ظاهر يؤدي منه، فقد بطل عقد الكتابة، وتقرر ملك السيد عليه، فلا يرول ملكه عنه بظهور ماله بعد ذلك، كما لو لم تقدم فيه كتابة، وأين يعجز نفسه؟ قال ابن القاسم في "العتبية": يعجز نفسه دون السلطان، قال سحنون: لا يجوز التعجيز إلا عند السلطان، وجه قول ابن القاسم: أن هذا عقد عقده السيد والمكاتب على إزالة ملك السيد بعوض، فجاز لهما فسخه ونقضه كالبيع. وجه قول سحنون: أنه قد تعلق به حق الله تعالى، فليس لهما نقضه إلا بحكم الحاكم ينظر في ذلك لحق الله تعالى فإن رجا الأداء أو نفوذ العتق أبقاء، وإن تبين منه العجز أنقذ فسخه، وإن لم يكن له مال ظاهر وكان صائعا، فله أن يعجز نفسه. وقال الشيخ أبو القاسم: للمكاتب أن يعجز نفسه، وقيل له ذلك إذا لم يكن له مال ظاهر، فالذي اقتضى ذلك أن ليس له مال ظاهر، فيه روايتان، وجه المنع من ذلك: أنه قادر على الأداء فلم يكن له تعجيز نفسه واسترقاقها بعد العتق كالذي له مال ظاهر، ووجه الرواية الثانية: أنه ليس له مال يؤدي منه، فلا يجز على الكسب، وهذا إذا كان مقرودا بالكتابة فأما إذا شاركه غيره فيها، ففي كتاب محمد: "يعجز نفسه قبل تجزئته إلا أن يكون معه ولد فلا تعجيز له، ويؤخذ ماله فيعطي السيد" يريد بعد محله ويعتق هو وولده، وكذلك لو شاركه في الكتابة أحبي، ووجه ذلك: أن حق من شاركه في الكتابة من ولد أو أحبي قد تعلق به سعيه ماله؛ لأن الكتابة منية على سعي بعضهم مع بعض وأداء بعضهم عن بعض، والكتابة عقد لازم، فلم يكن للسيد وأحد المكاتبين فسخ ذلك في حقه دون إذن سائر من معه في عقد الكتابة، ولو كاتب عبيدين بعقد واحد، فحسب في أحدهما يمين، لزمته قبل الكتابة، ففي "الموازية": لا يجعل عتقه وهو كاتبه عتقه، فإن عجز عتق بالحث في يمينه، ووجهه ما تقدم، فمن أعتقه سيده فأبى ذلك اشتراكه في الكتابة، فأدى معهم حتى عتقوا؛ فإنه لا يرجع على سيده بما أدى عن نفسه، روى ابن حبيب عن أسبق، ووجه ذلك: أن ما وجهه السيد =

فِيمَا يُطَبِّقُ مِنَ الْعَمَلِ وَيَتَعَاوَنُونَ بِذَلِكَ فِي كِتَابَتِهِمْ، حَتَّى يَعْتَقَ بِعَقْدِهِمْ إِنْ عَتَقُوا أَوْ يَرِقَّ بِرِقِّهِمْ إِنْ رَقُوا.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا كَاتَبَهُ سَيِّدُهُ لَمْ يَنْبَغِ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَتَحَمَّلَ لَهُ بِكِتَابَةِ عَبْدِهِ أَحَدًا إِنْ مَاتَ الْعَبْدُ أَوْ عَجَزَ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنْ تَحَمَّلَ رَجُلٌ لِسَيِّدِ الْمُكَاتِبِ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، ثُمَّ اتَّبَعَ ذَلِكَ سَيِّدُ الْمُكَاتِبِ قَبْلَ الَّذِي تَحَمَّلَ لَهُ، أَخَذَ مَالَهُ بَاطِلًا لَا هُوَ اتِّبَاعَ الْمُكَاتِبِ، فَيَكُونُ مَا أُخِذَ مِنْهُ مِنْ ثَمَنِ شَيْءٍ هُوَ لَهُ وَلَا الْمُكَاتِبُ عَتَقَ، فَيَكُونُ فِي ثَمَنِ حُرْمَةٍ ثَبَتَتْ لَهُ، فَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتِبُ رَجَعَ إِلَى سَيِّدِهِ، وَكَانَ عَبْدًا مَمْلُوكًا لَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكِتَابَةَ لَيْسَتْ بِدَيْنٍ ثَابِتٍ يَتَحَمَّلُ لِسَيِّدِ الْمُكَاتِبِ بِهَا، إِنَّمَا هِيَ شَيْءٌ إِنْ أَدَّاهُ الْمُكَاتِبُ عَتَقَ.....

- من العتق لم يتم لما تعلق به من حق أصحابه؛ لأن ذلك لم يكن حقاً للسيد فكان بمنزلة من أعتق عبداً لغيره أو أعتقه، وهو محجور عليه في عتقه. وقوله: "يتعاونون به حتى يعتق بعقدهم ويرق برقهم" يريد من فيه سعاية وعمل، فإن قصر عن قدر ما يلزم فإن أصحابه في الكتابة يتعاونون به، فإن عجزوا عن أداء جميع ما عليهم رقوا ورق معهم، وإن أدوا عتقوا وعتق معهم.

إذا كاتبه سيده إلخ: وهذا على ما قال: إن الكتابة لا تجوز بالحمالة، فإذا دخلتها الحمالة فلا يخلو أن يكون ذلك في أصل العقد أو يكون بعد العقد، فإن كانت الكتابة انعقدت بشرط الحمالة، ففي "الموازنة" لا تجوز الكتابة على الحمالة؛ إذ ليس من مستها أن تكون في الذمم. قال محمد: يريد أنما هي في الوجه، ومعنى ذلك - والله أعلم - أنه لم تتعلق الكتابة بذمته تعلقاً لازماً، إنما تعلق بالتصرف والكسب، وروى ابن مزين عن عيسى وأصبغ: تمضي الكتابة وتبطل الحمالة. وقال الشيخ أبو القاسم: لا تجوز الحمالة بالكتابة، ومن تحمل بذلك لم تلزمه حمالته. وأما الرهن فإن كان الرهن للمكاتب، فإنه يجوز أن يكتبه عليه، ويأخذه منه بعد عقد الكتابة إن رضياً بذلك، وإن كان الرهن لغير المكاتب لم تجز الكتابة كالحمالة من كتاب ابن الموار. قال: ويجوز السيد بين أن يعضبها بلا رهن أو يفسحها، قال محمد: إلا أن تحمل الكتابة، فلا تفسخ وبفسخ الرهن.

بدین ثابت: هو ما لا يسقط إلا بأداء أو إبراء.

وإن مات المَكَّاتِبُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَمْ يُحَاصَّ الْعُرْمَاءُ سَيِّدُهُ بِكِتَابَتِهِ، وَكَانَ الْعُرْمَاءُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْ سَيِّدِهِ، وَإِنْ عَجَزَ الْمَكَّاتِبُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ، رُدَّ عَبْدًا مَمْلُوكًا لِسَيِّدِهِ، ^{وفي نسخة: وإن عجز رقبته} وَكَانَتْ دِيُونُ النَّاسِ فِي ذِمَّةِ الْمَكَّاتِبِ لَا يَدْخُلُونَ مَعَ سَيِّدِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ ثَمَنِ رَقَبَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَاتَبَ الْقَوْمُ جَمِيعًا كِتَابَةً وَاحِدَةً وَلَا رَحِمَ بَيْنَهُمْ يَتَوَارَثُونَ بِهَا؛ فَإِنْ بَعْضُهُمْ حُمَلَاءُ عَنْ بَعْضٍ، لَا يَتَعَقُّ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ حَتَّى يُؤَدُّوا الْكِتَابَةَ كُلَّهَا، ...

لم يحاص: أي سيده العرماء، وهو قول مالك والشافعي، ووجه ذلك أن المكاتب لا يحاص سيده العرماء في ماله إذا أفلس؛ لأن الرقبة ترجع إليه، فكذلك في الموت مع الفلاس، فدل ذلك على أن دين الكتابة ليس بدين ثابت، فذلك لا يجوز فيه رهن ولا حيلة، ألا ترى أن المكاتب إذا مات وعليه دين، فإن دين العرماء أحق قتاله من سيده حتى يستوفي العرماء حقوقهم، ولو عجز المكاتب لكنت ديون الناس في ذمته ولم يتعلق بها شيء من الكتابة؛ لأن الرقبة التي عرجت عن يده بالكتابة عادت بالعجز، لا يشاركه في شيء من ذلك عريم.

إذا كاتب القوم إلخ: وهذا على ما قاله إن المكاتبين إذا لم يكن بينهم رحم؛ فإهم حملاء بعضهم عن بعض، ولا تأثير في ذلك؛ لكونهم لا رحم بينهم؛ فإن هذا حكم ذوي الأرحام وأشد، وإنما يؤثر ذلك في التراجع، وأما اجتماعهم في الكتابة فعلى حد واحد، لا بد أن يكون بعضهم حملاء عن بعض، ولا نقول: يجوز ذلك بينهم فقط، بل نقول: إن حكم الكتابة لا بد منه خلافا للشافعي، وقد تقدم ذكره، وإنما جاز ذلك بين أهل الكتابة لسيدهم؛ لأن ملكه ضمن ملكه مع كون العقد يلزمهم لزوما واحدا، وقال في "الموالية": "ولو كاتب كل واحد على حدة، جاز أن يضم أحدهما إلى الآخر، ولكن لا يعتق أحدهما إلا بإذن الآخر، ووجه ذلك أنه إن الفرد عقد كل واحد منهما، ثم ضمن كل واحد منهما صاحبه، فقد عاد إلى حكم العقد الواحد. وقد قال في "الموالية": "لا بأس أن يتحمل عبده، بما على مكاتبه، ووجه ما قدمناه: ولو كان عبدا لرجلين أو ثلاثة أعد لثلاثة رجال، ففي "الموالية": أنه قد اختلف في جمعهم في كتابة فلم يجزه أشهب، قال: لأن كل عبد يتحمل لغير سيده خاصة لغير سيده في عبد، فهي كتابة متعصة إلا أن يسقطوا حيلة بعضهم عن بعض فيحوز، وعلى كل واحد بقدر ما يلزمه من الكتابة يوم عقدت، قال أحمد بن ميسر: ليس كما احتج لأن لكل واحد ثلث كل عبد، وإنما يقبض كل واحد عن ثلاثة ثلث الكتابة، فلا يقبض أحدهم عن غير ملكه شيئا. قوله: "وإن مات أحدهم وترك أكثر مما عليهم من الكتابة أدى عنهم جميع ما عليهم" ووجه ذلك ما قدمناه: من ضمان بعضهم عن بعض، فإذا مات أحدهم حلت المحكوم كلها في حصته، فإذا وجد له مال أدى ذلك كله منه، وكان فضل المال للسيد، ولم يكن لمن معه في الكتابة شيء منه؛ لأنهم ليسوا بدوي أرحام له، وإنما اختلف في تراجع ذوي الأرحام.

فَإِنْ مَاتَ أَحَدٌ مِنْهُمْ وَتَرَكَ مَالًا هُوَ أَكْثَرُ مِنْ جَمِيعِ مَا عَلَيْهِمْ أَدَّى عَنْهُمْ مِنْهُ جَمِيعُ مَا عَلَيْهِمْ، وَكَانَ فَضْلُ الْمَالِ لِسَيِّدِهِ، وَلَمْ يَكُنْ لِمَنْ كَاتَبَ مَعَهُ مِنْ فَضْلِ الْمَالِ شَيْءٌ، وَتَبِعَهُمُ السَّيِّدُ بِحَصَصِهِمُ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِمْ مِنَ الْكِتَابَةِ الَّتِي قُضِيَتْ مِنْ مَالِ الْهَالِكِ؛ لِأَنَّ الْهَالِكَ إِنَّمَا كَانَ تَحْمِلُ عَنْهُمْ، فَعَلَيْهِمْ أَنْ يُؤَدُّوا مَا عَتَقُوا بِهِ مِنْ مَالِهِ، وَإِنْ كَانَ لِلْمُكَاتَبِ الْهَالِكِ وَلَدٌ حُرٌّ لَمْ يُولَدْ فِي الْكِتَابَةِ وَلَمْ يُكَاتَبْ عَلَيْهِ لَمْ يَرْتَهُ؛ لِأَنَّ الْمُكَاتَبَ لَمْ يُعْتَقْ حِينَ مَاتَ.

وفي نسخة: حتى

الْقِطَاعَةُ فِي الْكِتَابَةِ

١٢٨٧ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تُقَاطِعُ مُكَاتِبَيْهَا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْمُكَاتَبِ يَكُونُ بَيْنَ الشَّرِيكَيْنِ؛

تقاطع مكاتبيها إلخ: والمقاطعة: هو أن يجعل عتق المكاتب على شيء يقاطع عليه معجل أو مؤجل، ويتحمل أن يكون فعل أم سلمة أصل الكتابة بالذهب، فيقاطعه بالذهب، أو بالورق مقاطعة بالورق، فهذا انفق العلماء على جوارده، إلا أنه قد روي عن ابن عمر: لا يقاطع المكاتب إلا بعوض. قال ابن القاسم: ولم يأخذ به الناس، قال الزهري: لا أعلم أحدا قاله غير ابن عمر، وقال الشيخ أبو إسحاق: تأول بعض المتأولين في قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُمْ مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (النور: ٣٣) إن ذلك قطاعة المكاتب على بعض له ما عليه، وترك البعض له على تعجيل العتق، وأما إن كان بالذهب فيقاطعه بذهب، فقد قال القاضي أبو محمد: إذا بيعت كتابة المكاتب والعبد، فيجوز أن يبيعها سيده كيف شاء، فيفله من ذهب إلى ورق، ومن ورق إلى ذهب، ومن عروض إلى عروض، من جنسها أو من غير جنسها؛ لأن تقدير بيعها من العبد إنما هو ترك ما كاتب عليه، والعدول عنه إلى مال معجل، وليس في قوله: "أن أم سلمة كانت تقاطع مكاتبيها بالذهب والورق" ما يدل على أصل الكتابة. وفي "الموازية": لا بأس أن يقاطع المكاتب، ويعجل عتقه بشيء، يعجله أو يؤخره، إلى أبعد من أجل الكتابة أو أقرب، كان طعاما أو غيره، ووجه ذلك ما قدمناه، ومن اشترى كتابة المكاتب حاز أن يقاطعه بما يقاطعه به سيده. رواه ابن القاسم عن مالك في "العتبة" والمقاطعة ضرب القطعة، وهي الخراج على العبد أو الأرض. **بين الشريكين إلخ:** وهذا على ما قال: إن من حكم الشريكين في المكاتب أن يتساويا في ماله على حسب ما كان اشتراكهما فيه، ولا يجوز لأحدهما -

فإنه لا يجوز لأحدهما أن يقطع على حصته إلا بإذن شريكه، وذلك أن العبد وماله بينهما، فلا يجوز لأحدهما أن يأخذ شيئاً من ماله إلا بإذن شريكه، ولو قطعه أحدهما دون صاحبه، ثم حاز ذلك ثم مات المكاتب وله مال أو عجز لم يكن لمن قطعه شيء من ماله، ولم يكن له أن يرد ما قطعه عليه، ويرجع حقه في رقبته، ولكن من قطع مكاتباً بإذن شريكه، ثم عجز المكاتب، فإن أحب الذي قطعه أن يرد الذي أخذ منه من القطاعة،

= أن يقطع على شيء ينفرد بتعجيله دون شريكه، إلا أن يأذن له فيه، فإن فعل وكملت مقاطعته له صار ذلك رضا بما أخذه عن حصته في المكاتب، فإن مات المكاتب على ما كان المتمسك أحق بجميعه، وكذلك إن عجز المكاتب فإنه يكون أحق برقبته لأن الذي قطعه لم يبق له فيه شيء، وعنى المكاتب لا يتبعض، فكان المتمسك أحق بماله بعد موته وبرقبته بعد عجزه، والله أعلم. هذا معنى ما في "الموطأ"، وفي "الموازية": إن قبض المتمسك مثل ما قبض الذي قطعه، فلا حجة للمتمسك في موته إن لم يدع شيئاً ولا في عجزه؛ لأنهما في العجز يتساويان في رقبته، وكذلك إن ترك الميت ما يأخذ منه المتمسك مثل ما أخذ المقاطع. قال ابن المواز: لا اختلاف في هذا عن ابن القاسم وأشهب، واختلف إذا عجز ولم يقبض المتمسك إلا أقل من الآخر؛ لا اختلاف قول مالك فيه، فقال ابن القاسم: الخيار للمتمسك، إن شاء رجع بنصف الفضل على الآخر أو تماسك بالعبد كله، وقال أشهب ورواه عن مالك وعليه الروافد: له الرجوع بنصف الفضل، فإن احتار المتمسك بالعبد رجع الخيار للمقاطع، قاله محمد، وبصير كأنه قاطع بإذنه أو حكم به فرضي. وروى ابن مزيں عن عيسى، عن ابن القاسم: إن قاطعه أحدهما بغير إذن شريكه، فعجز، فرقبته عند مالك الذي تماسك بالرق خالصة، إلا أن يشاء أن يأخذ بنصف ما يفضل به الذي قطعه، وإن شاء ترك، وكان العبد خالصة، وإن مات العبد فميراثه للمتمسك، إلا أن يكون للذي قاطع قد أخذ أكثر مما ترك العبد، فيرجع عليه فيأخذ منه نصف ما يفضل به. قال ابن مزيں: غلط ابن القاسم في هذه الرواية عن مالك، وهي واضحة في رواية مطرف عن مالك. وقال يحيى بن يحيى: سألت ابن نافع وأخبرته بقول مالك ورواية ابن القاسم، فقال: لست أعرف ما يقول عن قول مالك، وأرى أن يصح ويرجع إلى نصيبه من الرقبة إن عجز، أو من الميراث إن مات على ما أحب شريكه أو كره. قال ابن نافع: وليست حاله كحال من قاطع بإذن شريكه. قال يحيى بن إبراهيم: وهذا أصوب ما قيل فيه، وهو واضح في رواية مطرف عن مالك، فما كان خلاف هذه الرواية فوهم، والله أعلم وأحكم.

وَيَكُونُ عَلَى نَصِيْبِهِ مِنْ رَقَبَةِ الْمُكَاتَبِ، كَانَ ذَلِكَ لَهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ وَتَرَكَ مَالًا، اسْتَوْفَى الَّذِي بَقِيََتْ لَهُ الْكِتَابَةُ حَقَّهُ الَّذِي بَقِيََ لَهُ عَلَى الْمُكَاتَبِ مِنْ مَالِهِ، ثُمَّ كَانَ مَا بَقِيََ مِنْ مَالِ الْمُكَاتَبِ بَيْنَ الَّذِي قَاطَعَهُ وَبَيْنَ شَرِيكِهِ عَلَى قَدْرِ حِصَصَيْهِمَا فِي الْمُكَاتَبِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا قَاطَعَهُ وَتَمَسَّكَ صَاحِبُهُ بِالْكِتَابَةِ، ثُمَّ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ قَبْلَ الَّذِي قَاطَعَهُ: إِنْ شِئْتَ أَنْ تُرُدَّ عَلَى صَاحِبِكَ نِصْفَ الَّذِي أَخَذْتَ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ بَيْنَكُمَا شَطْرَيْنِ، وَإِنْ أُبَيِّتَ فَحَمِيعُ الْعَبْدِ لِلَّذِي تَمَسَّكَ بِالرَّقِّ خَالِصًا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتَبِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيَقَاطَعُهُ أَحَدُهُمَا بِإِذْنِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ يَقْبِضُ الَّذِي تَمَسَّكَ بِالرَّقِّ

من رقة المكاتب إلخ: قال ابن القاسم: وله أن يسلم العبد كله إلى التمسك، وذلك أن شريكه لما أذن له في ذلك، لم يكن له رجوع عليه فيما قبض بإذنه، ولكن الذي قاطعه إنما أخذ ذلك؛ ليؤدي المكاتب ويعتق، فإذا عجز كان له أن يرجع في حصته منه وشاركه التمسك فيما أخذ، أو يتمسك بما أخذ ويسلم جميع العبد إلى شريكه، ولو لزمه ذلك للزومه العتق، وهذا إنما هو إذا قبض الذي تمسك أقل مما قبض شريكه، وأما إذا قبض مثل ذلك أو أكثر، ففي "الموازية": العبد بينهما يتصفقن، ومعنى ذلك أن شريكه قد أخذ مثل الذي أخذ هو، فلا حجة له عليه في التمسك، ولو أخذ صاحبه أكثر منه لم يرجع عليه الذي قاطعه؛ لأنه قد رضي ببيع نصيبه بأقل مما كان عقد عليه الكتابة.

تمسك بالرق: أي لم يكاتب ولم يقاطع. **قال مالك إلخ:** وهذا على ما تقدم أنه إن عجز قبض الذي تمسك مثل ما قبض صاحبه، أو أكثر، فالعبد بينهما رقيقا هما، أو يسلم جميع العبد إلى التمسك، وأما إذا مات المكاتب وقبض التمسك مثل ما قبض شريكه، أو أكثر المهرات بينهما، وإن قبض أقل فللذي قاطع أن يرد على الآخر نصف ما فضله، ويكون المهرات بينهما، فذلك له، ومعنى هذا: أن يأخذ التمسك من تركة العبد مثل ما فضل بصاحبه، ويكون الثاني بينهما يتصفقن، ولا فرق بين هذا وبين ما في الكتاب إلا في الأعيان من الثياب والدواب والعبيد وغير ذلك؛ فإن لفظ "الموطأ" يقتضي أنه إن أحب الذي قاطع دفع نصف ما يقضي به، ويكون له الأعيان، وكذلك روى عيسى عن ابن القاسم في "الموازية" أن التمسك يستوفي بقية كتابته من مال المكاتب الذي توفي، ثم يقسمان الباقي، وكذلك فرق بين العجز والموت، والله أعلم. قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين فبقاطع أحدهما على نصف حقه ومعنى ذلك: أن أحد الشريكين قاطع المكاتب على نصف نصيبه، وهو ربع جميعه، وأبقى النصف الآخر من نصيبه على حكم الكتابة. قال مالك في "الموازية": فيبقى ثلاثة أرباع العبد على حكم الكتابة، وربعه على القطاعة، فهذا إن عجز فللذي قاطعه أن يرد على صاحبه نصف ما فضله به، =

مثل ما قاطع عليه صاحبه أو أكثر من ذلك، ثم يعجز المكاتب، قال مالك: فهو بينهما؛ لأنه إنما اقتضى الذي له عليه، وإن اقتضى أقل مما أخذ الذي قاطعه، ثم عجز المكاتب، فأحب الذي قاطعه أن يرُدَّ على صاحبه نصف ما تفضله به، ويكون العبد بينهما نصفين، فذلك له، وإن أبى جميع العبد للذي لم يقطعه، وإن مات المكاتب وترك مالا، فأحب الذي قاطعه أن يرُدَّ على صاحبه نصف ما تفضله، ويكون الميراث بينهما، فذلك له، وإن كان الذي تمسك بالكتابة قد أخذ مثل ما قاطع عليه شريكه أو أفضل، فالميراث بينهما بقدر ملكهما؛ لأنه إنما أخذ حقه. قال مالك في المكاتب يكون بين الرجلين، فيقاطع أحدهما على نصف حقه بإذن صاحبه، ثم يقبض الذي تمسك بالرق أقل مما قاطع عليه صاحبه، ثم يعجز المكاتب، قال مالك: إن أحب الذي قاطع العبد أن يرُدَّ على صاحبه نصف ما تفضله به، كان العبد بينهما شطرين، وإن أبى أن يرُدَّ فللذي تمسك بالرق حصّة صاحبه الذي كان قاطع عليها المكاتب.

= ويكون العبد بينهما نصفين. قال مالك في "الموازية": شاء التمسك بالرق أو أبى؛ لأن هذا حكم الكتابة بعد العجز إن رجعا على ما كانا عليه قبل الكتابة، فإن أبى من ذلك نفذ له ربع العبد عما قاطع عليه إذا كان قاطع بإذن شريكه، وصار كاله باع ذلك الربع من شريكه، فصار ثلاثة أرباع العبد لشريكه بالعجز، ولم يبق للذي قاطعه من حصته إلا ما بقي على حكم الكتابة. وهو الربع من العبد، ولو كان قبض التمسك مثل ما قبض المقاطع، وذلك بأن يقاطعه الأول بمائة، وأخذ التمسك مائة، كان المقاطع بالخيار بين أن يسلم إلى التمسك ما أخذه، ويكون له نصف العبد، وبين أن يأخذ المقاطع من التمسك ثلث المائة التي قبض، ويسلم له ربع العبد، فيكون للتمسك ثلاثة أرباعه وللذي قاطع ربعه. وكذلك إن قبض التمسك مائتين فله مقاطع أحد ثلثها وإن كره ذلك التمسك، ويكون للذي قاطع ربع العبد، وإن شاء أخذ منه خمسين، وكان العبد بينهما نصفين. قال محمد: معناه أن المقاطع لم يأخذ غير ما قاطع عليه، فكان حقه أن يأخذ الثلث من كل ما يقتضي؛ لأن له ربع المكاتب وللآخر نصفه، فإن شاء أخذ ذلك، ثم له أن يختار التمسك بما قبض، ولا يكون له غير ربع العبد، وإن شاء أن يكون له نصف العبد رد فضل ما أخذ إن كان عبده فضل، والله أعلم وأحكم.

قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْدَ يَكُونُ بَيْنَهُمَا شَطْرَيْنِ، فَيَكَاتِبَانِيهِ جَمِيعًا، ثُمَّ يُقَاطَعُ أَحَدُهُمَا الْمُكَاتَّبَ عَلَى نِصْفِ حَقِّهِ بِإِذْنِ صَاحِبِهِ وَذَلِكَ الرَّبْعُ مِنْ جَمِيعِ الْعَبْدِ، ثُمَّ يَعْجِزُ الْمُكَاتَّبُ، فَيَقَالُ لِلَّذِي قَاطَعَهُ: إِنَّ شَيْئًا فَارَدْتُ عَلَى صَاحِبِكَ نِصْفَ مَا فَضَّلْتَهُ بِهِ، وَيَكُونُ الْعَبْدُ بَيْنَكُمَا بِشَطْرَيْنِ، وَإِنْ أَيْبَى كَانَ لِلَّذِي تَمَسَّكَ بِالْكِتَابَةِ رُبْعُ صَاحِبِهِ الَّذِي قَاطَعَ الْمُكَاتَّبَ عَلَيْهِ خَالِصًا، وَكَانَ لَهُ نِصْفُ الْعَبْدِ، فَذَلِكَ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الْعَبْدِ، وَكَانَ لِلَّذِي قَاطَعَ رُبْعَ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ أَيْبَى أَنْ يَرُدَّ ثَمَنَ رُبْعِهِ الَّذِي قَاطَعَ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتَّبِ يُقَاطَعُهُ سَيِّدُهُ، فَيَعْتَقُ وَيَكْتُبُ عَلَيْهِ مَا بَقِيَ مِنْ قِطَاعَتِهِ دَيْنًا عَلَيْهِ، ثُمَّ يَمُوتُ الْمُكَاتَّبُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ، قَالَ مَالِكٌ: فَإِنَّ سَيِّدَهُ لَا يُحَاصُّ غُرْمَاءَهُ بِالَّذِي لَهُ عَلَيْهِ مِنْ قِطَاعَتِهِ، وَلِغُرْمَائِهِ أَنْ يُدَّوُوا عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ لِلْمُكَاتَّبِ أَنْ يُقَاطَعَ سَيِّدُهُ إِذَا كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ، فَيَعْتَقُ وَيَصِيرُ لَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الدَّيْنِ أَحَقُّ بِمَالِهِ مِنْ سَيِّدِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِجَائِزٍ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي السَّرَّاجِلِ يُكَاتَّبُ عَبْدُهُ،

في المكاتب يقاطعه إلخ: وهذا على ما قال؛ لأن السيد لا يحاص الغرماء إنما قاطع عبده به؛ لأن ذلك معنى الكتابة، والكتابة لا يحاص بها الغرماء، فكذلك لا يحاص بالقطاعة؛ لأن أصل هذا الدين وإن كان تعلق بالذمة، فإنما تعلق بحكم الكتابة، وكذلك القطاعة حكم الهبة؛ لأنه ليس للعبد المكاتب أن يقاطع سيده، وعليه ديون تحبط بما في يده، كما لا يجوز له العتق والهبة في تلك الحال، وإن كان يجوز له المعاوضة المحضة. قال ابن الموزان: لا يحاص به السيد في فلس ولا موت، وبه قال زيد بن ثابت وعطاء وابن المسيب والزهري، وهو قول أبي حنيفة والشافعي. وقال شريح: يحاص سيده الغرماء، وبه قال النخعي والشافعي، والدليل على ما نقوله ما قدمناه، والله أعلم.

لا يحاص: لا يحاص مشتق من الحصة. قال في "القاموس": تحاصوا وحاصوا افتسموا حصصا.

الأمر عندنا إلخ: وهذا على ما قال: إن القطاعة تجوز بأقل مما كاتب عليه، وأكثر على التعجيل من المؤجل وتأجيل المعجل في الطعام وغيره خلافا للشافعي في قوله: لا يجوز ذلك في أن يضع ويتعجل. والدليل على ما نقوله ما قاله مالك: من أنه ليست الكتابة بدين ثابت، وإنما هي معنى متعلق بالرقبة؛ لأنه أداء تعذر أداء الكتابة =

ثُمَّ يَقَاطَعُهُ بِالذَّهَبِ، فَيَضَعُ عَنْهُ مِمَّا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ عَلَى أَنْ يُعَجَّلَ لَهُ مَا قَاطَعَهُ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ بِذَلِكَ بَاسٌ، وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ مَنْ كَرِهَهُ؛ لِأَنَّهُ أُتِرَ لَهُ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ يَكُونُ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ إِلَى أَجْلِ، فَيَضَعُ عَنْهُ وَيَتَّقَدُّ، وَلَيْسَ هَذَا بِمِثْلِ الدِّينِ إِنَّمَا كَانَتْ قِطَاعَةُ الْمُكَاتِبِ سَيِّدَهُ عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ مَالًا فِي أَنْ يَتَعَجَّلَ الْعِتْقُ، فَيَحِبُّ لَهُ الْمِيرَاثُ وَالشَّهَادَةُ وَالْحُدُودُ، وَتَثَبَّتْ لَهُ حُرْمَةُ الْعَتَاقَةِ، وَلَمْ يَشْتَرِ دِرَاهِمَ بِدِرَاهِمٍ وَلَا ذَهَبًا بِذَهَبٍ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ قَالَ لِغُلَامِهِ: ائْتِنِي بِكَذَا وَكَذَا دِينَارًا وَأَنْتَ حُرٌّ، فَوَضَعَ عَنْهُ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: إِنْ جِئْتَنِي بِأَقْلٍ مِنْ ذَلِكَ فَأَنْتَ حُرٌّ، فَلَيْسَ هَذَا دِينًا ثَابِتًا، وَلَوْ كَانَ دِينًا ثَابِتًا لَحَاصٌّ بِهِ السَّيِّدُ غُرْمَاءَ الْمُكَاتِبِ إِذَا مَاتَ أَوْ أَفْلَسَ، فَدَخَلَ مَعَهُمْ فِي مَالِ مُكَاتِبِهِ.

جِرَاحُ الْمُكَاتِبِ

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الْمُكَاتِبِ يَجْرَحُ الرَّجُلُ جَرَحًا يَقَعُ فِيهِ عَلَيْهِ الْعَقْلُ: أَنْ الْمُكَاتِبِ إِنْ قَوِيَ عَلَى أَنْ يُؤَدِّيَ عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرَحِ مَعَ كِتَابَتِهِ أَذَاهُ، وَكَانَ عَلَى كِتَابَتِهِ، فَإِنْ لَمْ يَقَوْ عَلَى ذَلِكَ فَقَدْ عَجَزَ عَنْ كِتَابَتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُؤَدِّيَ عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرَحِ قَبْلَ الْكِتَابَةِ، فَإِنْ هُوَ عَجَزَ عَنْ أَدَاءِ عَقْلِ ذَلِكَ الْجَرَحِ خَيْرَ سَيِّدُهُ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يُؤَدِّيَ عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرَحِ فَعَلَ وَأَمْسَكَ غُلَامَهُ، وَصَارَ عَبْدًا مَمْلُوكًا، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُسَلَّمَ الْعَبْدُ إِلَى الْمَجْرُوحِ أَسْلَمَهُ، وَلَيْسَ عَلَى السَّيِّدِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُسَلَّمَ عَبْدَهُ.

= استقرت الرقعة، وتنقل بالقطاعة على تعجيل الكتابة إلى دين متعلق بالذمة على حسب ما قدمناه. قال الشيخ أبو إسحاق: ويجوز بالقدرة واحتلف في السببية، والقد أحب إلى، وتعلق مالك في ذلك بفصل آخر، وهو ما يقتضيه القطاعة من العتق المتضمن لأداء الشهادة والميراث وتعجيل تمام الحرية، ولذلك تأييد في التصحيح.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَوْمِ يُكَاتِبُونَ جَمِيعًا، فَيُجْرَحُ أَحَدُهُمْ جَرْحًا فِيهِ عَقْلٌ، قَالَ مَالِكٌ: مَنْ جَرَحَ مِنْهُمْ جَرْحًا فِيهِ عَقْلٌ قِيلَ لَهُ وَلِلَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ: أَذُوا جَمِيعًا عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرْحِ، فَإِنْ أَذُوا ثَبَتُوا عَلَى كِتَابَتِهِمْ، وَإِنْ لَمْ يُؤْذُوا فَقَدْ عَجَزُوا، وَيُخَيَّرُ سَيِّدُهُمْ فَإِنْ شَاءَ أَذَى عَقْلَ ذَلِكَ الْجَرْحِ، وَرَجَعُوا عَبِيدًا لَهُ جَمِيعًا، وَإِنْ شَاءَ أَسْلَمَ الْجَارِحَ وَحْدَهُ، وَرَجَعَ الْآخَرُونَ عَبِيدًا لَهُ جَمِيعًا بِعَجْزِهِمْ عَنْ أَذَاءِ عَقْلِ ذَلِكَ الْجَرْحِ الَّذِي جَرَحَ صَاحِبُهُمْ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا أُصِيبَ بِجَرْحٍ يَكُونُ لَهُ فِيهِ عَقْلٌ، أَوْ أُصِيبَ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِ الْمُكَاتِبِ الَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ، فَإِنَّ عَقْلَهُمْ عَقْلُ الْعَبِيدِ فِي قِيَمَتِهِمْ، وَأَنْ مَا أُحْدِثَ لَهُمْ مِنْ عَقْلِهِمْ يُدْفَعُ إِلَى سَيِّدِهِمْ الَّذِي لَهُ الْكِتَابَةُ، وَيُحْسَبُ ذَلِكَ لِلْمُكَاتِبِ فِي آخِرِ كِتَابَتِهِ، فَيُوضَعُ عَنْهُ مَا أُحْدِثَ سَيِّدُهُ مِنْ دِيَةِ جَرْحِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ كَاتِبُهُ عَلَى ثَلَاثَةِ آلَافِ دِرْهَمٍ.....

من جرح إلخ: وهذا على ما قال مالك، وذلك أن عقل الجرح مقدم على ملك العبد؛ لأن العبد قبل الكتابة لو جنى للرب السيد أن يؤذي أرض الجنابة أو يسلمه، فكذلك بعد الكتابة، وملك السيد لعبده قبل الكتابة أثبت من حكم الكتابة الذي لم يتقرر بعد، ولا يتقرر إلا بالأداء أو العتق، فإن اتفق العبد نفسه فهو على كتابته وإن عجز رقبته؛ لأنه قد عجز عن أداء الكتابة؛ لعجزه عما هو مقدم على الكتابة، وذلك يقتضي رجوعه إلى حكم الرق المخلص، ثم يكون لسيد أن يقتديه بأرض الجنابة أو يسلمه على ما تقدم. ولو كُتِبَ عبداً من كتابة واحدة، فحجى أحدهما وعجز عن أرض الجنابة، فأدى صاحبه حين حاف العجز، ثم عتقا بسعائيهما، فإنه يشعه بأرض الجنابة التي أدى عنه إن كان مما لا يعتق عليه بالملك. قال عيسى: وإن كان ممن يعتق عليه ففي "العتبة" من رواية أشهب ووجه ذلك: أنه مال يعتقان فيه ويسرقان بالعجز عنه، فحازر أن يرجع به على الأجنبي كالكتابة. وإن جرح أحدهما صاحبه خطأ وهما أحييان، قيل للجراح: اعقل ما جنيت وثيقان على كتابتكما ويحسب بذلك مما عليكما من آخر نجوم منكما، وينبع الخروج الجراح بصف عقل الجرح إن كانا متساويين في الكتابة، وإن اختلفت أحوالهما في الكتابة رجع إليه بقدر ما يوجب الجراح من ذلك؛ لأنه أرض الجرح نادى عنهما وعتقا به.

وتفسير ذلك: وهذا على ما قال: إن المكاتب إذا حجى عليه أو على من معه في الكتابة أن عقل جرحه جرح عبده، ووجه ذلك: أنه عبده ما بقي عليه درهم، ويدفع ذلك العقل إلى سيده، وقوله: "ويحسب له في آخر كتابته" =

وَكَانَ دِيَّةُ جَرْحِهِ الَّذِي أَخَذَ سَيِّدُهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَإِذَا أَدَّى الْمُكَاتَبُ إِلَى سَيِّدِهِ أَلْفِي دِرْهَمٍ، فَهُوَ حُرٌّ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَكَانَ الَّذِي أَخَذَ مِنْ دِيَّةِ جَرْحِهِ أَلْفِي دِرْهَمٍ فَقَدْ عَتَقَ، وَإِنْ كَانَ عَقْلُ جَرْحِهِ أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَى الْمُكَاتَبِ أَخَذَ سَيِّدُ الْمُكَاتَبِ مَا بَقِيَ مِنْ كِتَابَتِهِ وَعَتَقَ، وَكَانَ مَا فَضَلَ بَعْدَ أَدَاءِ كِتَابَتِهِ لِلْمُكَاتَبِ، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُدْفَعَ إِلَى الْمُكَاتَبِ شَيْءٌ مِنْ دِيَّةِ جَرْحِهِ فَيَأْكُلُهُ وَيَسْتَهْلِكُهُ، فَإِنْ عَجَزَ رَجَعَ إِلَى سَيِّدِهِ أَعْوَرَ أَوْ مَقْطُوعَ الْيَدِ أَوْ مَعْصُوبَ الْحَسَدِ، وَإِنَّمَا كَاتَبُهُ سَيِّدُهُ عَلَى مَالِهِ وَكَسْبِهِ، وَلَمْ يُكَاتِبْهُ عَلَى أَنْ يَأْخُذَ ثَمَنَ وَلَدِهِ، وَلَا مَا أُصِيبَ مِنْ عَقْلِ جَسَدِهِ فَيَأْكُلُهُ وَيَسْتَهْلِكُهُ، وَلَكِنْ عَقْلُ جَرَاحَاتِ الْمُكَاتَبِ وَوَلَدِهِ الَّذِينَ وَلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ كَاتَبَ عَلَيْهِمْ يُدْفَعُ إِلَى سَيِّدِهِ، وَيُحْسَبُ ذَلِكَ لَهُ فِي آخِرِ كِتَابَتِهِ.

= يريد فيما يتم عتقه به؛ لأنه لو احتسب له في أول نجم وفيما لا يتم عتقه به من عبده، لأدى ذلك إلى ما قدمناه؛ لأن دفع ذلك إليه في أول نجم دفع عما ليس بعوض عنه؛ لأن الكتابة لما كانت لا تنعوض لا يكون عوضاً من جميعها إلى الدفعة التي يتم العتق بها، وأما يؤدي له المكاتب قبل ذلك فنوع من الغلة؛ لأنه إن عجز عن آخر نجم، ورجع رقيقاً، بطل ذلك كله، وكان ذلك بمنزلة من عجز ولم يعط شيئاً، فإذا أداه عن أول نجم رجع إليه المكاتب؛ لعجزه ناقصاً ببعض الجنابة وحكما؛ لما قبض من نجومه بحكم الغلة، فقد أخذ غلة عبده عوضاً عن جزء قد ذهب منه، وذلك غير جائز كما لو لم يكتابه. وقوله: "وإن كان عقل الجرح أكثر مما بقي عليه من الكتابة" أخذ السيد من ذلك بقية كتابته وعتق العبد ودفع إليه الفضل، ووجه ذلك: أن عقل الجرح إذا كان فيه أداء الكتابة عجل للسيد أدائه وإن كانت النجوم لم تحل؛ لأنه لو لم يكن فيه أداء احتسب له به في آخر نجم، فإذا كان فيه وفاء عجل له الأداء؛ لأنه يتعجل به العتق؛ ولأنه لما كان عوضاً من عين العبد ولم يجز نسيجه إلى العبد؛ لثلا بغيره، لم يرجع إلى السيد ناقصاً، وكان تعجيل دفعه إلى السيد تعجيل عتق المكاتب لزوم ذلك؛ لأنه لا حق للعبد في تأخير، بخلاف مال المكاتب؛ فإنه لا يعجل للسيد قبل حلول النجوم؛ لأن ذلك ليس بعوض عن عين المكاتب، ولأن للمكاتب حقاً في نصيفه والانتفاع به إلى أن تحل نجوم كتابته، فافترقا من هذا الوجه، والله أعلم وأحكم.

بَيْعُ الْمُكَاتِبِ

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي مُكَاتِبَ الرَّجُلِ أَنَّهُ لَا يَبِيعُهُ إِذَا كَانَ كَاتِبُهُ بِدَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ إِلَّا بِعَرُوضٍ مِنَ الْعُرُوضِ يُعَجِّلُهُ وَلَا يُؤَخِّرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَّرَهُ كَانَ دَيْنًا بِدَيْنٍ وَقَدْ نَهَى عَنِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ. قَالَ: وَإِنْ كَاتِبَ الْمُكَاتِبِ سَيِّدُهُ بِعَرُوضٍ مِنَ الْعُرُوضِ مِنَ الْإِبِلِ أَوْ الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ أَوْ الرَّقِيقِ، فَإِنَّهُ يَصْلُحُ لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَشْتَرِيَهُ بِذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ أَوْ عَرُوضٍ مُخَالَفٍ لِلْعُرُوضِ الَّتِي كَاتِبُهُ سَيِّدُهُ عَلَيْهَا يُعَجِّلُ ذَلِكَ وَلَا يُؤَخِّرُهُ.

قَالَ مَالِكٌ أَحْسَنُ الْحُجَجِ: وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ بَيْعُ كِتَابَةِ الْمَكَاتِبِ خِلَافًا لِلرَّبِيعَةِ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ وَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي فِي مَنَعِهِمْ ذَلِكَ، وَالدَّلِيلُ عَلَى مَا نَقُولُهُ: أَنَّ هَذَا عَقْدٌ مُعَاوَضَةٌ فَلَمْ يَمْنَعْ صحتها مَا فِيهِ مِنَ الْعَتَقِ كَمَا لَوْ اشْتَرَى عَبْدًا لِلْعَتَقِ، وَهَذَا إِذَا بَاعَ السَّيِّدُ جَمِيعَ الْكِتَابَةِ، وَأَمَّا إِذَا بَاعَ حِزْبًا مِنْهَا فِي جَوَازِ ذَلِكَ رَوَيْنَاهُ عَنْ مَالِكٍ، إِحْدَاهُمَا: الْمَنْعُ. وَالْأُخْرَى: الْجَوَازُ، قَالَهُ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ وَغَيْرُهُ. وَجِهَ رِوَايَةُ الْجَوَازِ وَهِيَ فِي "الْعَتَبَةِ" عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ وَأَشْهَبُ: أَنَّ هَذَا بَيْعٌ مُقْصُودٌ فِي نَفْسِهِ يَجُوزُ بَيْعُ جَمِيعِهِ، فَحَازَ بَيْعُ حِزْبٍ مِنْهُ كَسَائِرَ الْمُبَاعَاتِ، وَجِهَ رِوَايَةُ الْمَنْعِ: أَنَّ ذَلِكَ يُؤَدِّي إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ الْمَكَاتِبُ كِتَابَتَهُ أَدَاتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، أَحْدَهُمَا: إِلَى سَيِّدِهِ بَعْدَهُ كِتَابَتِهِ. وَالثَّانِي: إِلَى امْتِنَاعِ الْحِزْبِ لِحَقِّ ابْتِيعَاةِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ، وَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكْتُبَ الرَّجُلُ نِصْفَ عَبْدِهِ لِحَقِّ الْكِتَابَةِ، وَيُؤَدِّيَ النِّصْفَ الْآخَرَ مِنَ الْخَرَاجِ لِحَقِّ الْمَلِكِ، وَإِنْ كَانَ الْمَكَاتِبُ لَشَرِيكَيْنِ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا بَيْعُ حَصَّتِهِ دُونَ شَرِيكِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي "الْعَتَبَةِ" وَ"الْمَوَازِيَةِ" قَالَ فِي "الْعَتَبَةِ": "وَإِنْ أَدْنَى فِي ذَلِكَ شَرِيكُهُ إِلَّا أَنْ يَبِيعَاهُ جَمِيعًا. قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: وَكَذَلِكَ الْمَكَاتِبُ لَا يَشْتَرِي نَصِيبَ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ جَمِيعَهُ. قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ فِي "الْمَوَازِيَةِ": "أَمَّا مِنَ الْمَكَاتِبِ فَلَا يَجُوزُ إِلَّا بِرِضَا شَرِيكِهِ وَأَمَّا مَنْ غَيْرِهِ فَيَجُوزُ وَإِنْ كَرِهَ شَرِيكُهُ، وَجِهَ رِوَايَةُ الْجَوَازِ: أَنَّهَا مُعَاوَضَةٌ مُقْصُودَةٌ تَجُوزُ فِي جَمِيعِ الْعَبْدِ، فَحَازَتْ فِي بَعْضِهِ كَالْبَيْعِ وَالْإِحَارَةِ، وَجِهَ الرِّوَايَةُ الثَّانِيَةُ مَا قَدَّمْنَاهُ أَيْضًا، وَأَمَّا مِنَ الْعَبْدِ نَفْسَهُ فَقَدْ قَالَ مُحَمَّدٌ: إِنَّهَا كَالْقِطَاعَةِ.

نَهَى عَنِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ: أَيِ النَّسَبَةِ بِالنَّسَبَةِ، وَذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ شَيْئًا إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا حُلَّ الْأَجَلُ لَمْ يَجِدْ مَا يَقْضِي بِهِ، فَيَقُولُ: بَعْنِي إِلَى أَجَلٍ آخَرَ بِزِيَادَةِ شَيْءٍ فَيَبِيعُهُ مِنْهُ، وَلَا يَجْرِي بَيْنَهُمَا تَقَابُضٌ، يَقَالُ: كَلَأَ الدِّينَ كَلْوًا فَهُوَ كَالِيٌّ إِذَا تَأَخَّرَ، كَذَا فِي "النِّهَايَةِ".

قال مالك: أحسن ما سمعت في المكاتب أنه إذا بيع كان أحقّ بأشترائه كتابته بمنّ اشتراها إذا قوي أن يؤدي إلى سيده الثمن الذي باعه به نقدًا، وذلك أن اشتراءه نفسه عتاقه، والعتاقه ثبداً على ما كان معها من الوصايا، وإن باع بعض من كاتب المكاتب نصيبه، فباع نصف المكاتب أو ثلثه أو ربعه أو سهماً من أسهم المكاتب، فليس للمكاتب فيما بيع منه شفعة، وذلك أنه يصير بمنزلة القطاعة، وليس له أن يقطع بعض من كتابته إلا بإذن شركائه، وأن ما بيع منه ليست له به حرمة تامة، وأن ماله محجور عنه، وأن اشتراءه بعضه يخاف عليه منه العجز لما يذهب من ماله، وليس ذلك بمنزلة اشتراء المكاتب نفسه كاملاً، إلا أن يأذن له من بقي له فيه كتابة، فإن أذنوا له كان أحقّ بما بيع منه. قال مالك: لا يحل بيع نجم من نجوم المكاتب، وذلك أنه عرر إن عجز المكاتب بطل ما عليه، وإن مات أو أفلس وعليه ديون للناس

قال مالك رحمه الله: وهذا على ما قال: إن المكاتب أحقّ بشراء كتابته إذا اشتراه غيره مثل ذلك الثمن، وليس ذلك من باب الشفعة، ولكنه من باب ما تعلق به مالك من أن العتق مقدم على الملك، والمكاتب إذا اشترى كتابته عتق بنفسه الشراء، فكان أولى من اشتراه غيره له؛ فإن ذلك الشراء ربما أدى إلى ثلثك واسترقاق، فأما إن بيعت بعض كتابته فلا يكون أحقّ بها لأن شراء بعض كتابته لا يؤدي إلى عتقه، ووجه آخر: أن العتق مهي على التغليب والسرية، فإذا اجتمع مع التغليب عند ابتدائها كان العتق أولى، وهذا يجري عند مجرى التملك، فإن قام بذلك المكاتب عند بيع كتابته، كان له ذلك إلى أن يوقف فيترك ذلك أو يشرع في أداء النجوم، ولم أر فيه نصاً، والله أعلم وأحكم.

نجم من نجوم المكاتب: قال في "النهاية": النجوم: أوقات معلومة متتابعة مشاهدة أو مساندة، ومنه تحجم المكاتب، وأصله أن العرب كانت تفعل مطالع منازل القمر ومساقطها معاقبت ديونها وغيرها، فنقول: إذا طلع النجم حل عليك مالي أي الثريا وكذلك باقي المنازل. "قال مالك: لا يحل بيع نجم من نجوم المكاتب رحمه الله" يريد نجماً معيناً لما فيه من العرء لأنه إن كان النجم الذي باعه أول نجم فقبضه، ثم عجز المكاتب رقي جميعه وبطل حكم ذلك النجم، وإن اشترى الثاني ربما عجز بعد قبله فلا يؤدي ما يصير إليه، وأما إن اشترى نجماً غير معين لم يرجع إلى بيع جزء من الكتابة، وذلك جاز على رواية الإجازة وهي الأظهر من قول أصحابنا، وأما على رواية المنع من بيع الجزء، فيجب أن لا يجوز بيع نجم غير معين، والله أعلم وأحكم.

لَمْ يَأْخُذْ الَّذِي اشْتَرَى نَحْمَهُ بِحَصَّتِهِ مَعَ غُرْمَائِهِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا الَّذِي يَشْتَرِي نَحْمًا مِنْ نُحُومِ الْمُكَاتَبِ بِمَنْزِلَةِ سَيِّدِ الْمُكَاتَبِ، فَسَيِّدُ الْمُكَاتَبِ لَا يُحَاصُّ بِكِتَابَةِ غُلَامِهِ غُرْمَاءَ الْمُكَاتَبِ، وَكَذَلِكَ الْخَرَاجُ أَيْضًا يَجْتَمِعُ لَهُ عَلَى غُلَامِهِ، فَلَا يُحَاصُّ بِمَا اجْتَمَعَ لَهُ مِنَ الْخَرَاجِ غُرْمَاءَ غُلَامِهِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يَشْتَرِيَ الْمُكَاتَبُ كِتَابَتَهُ بِعَيْنٍ أَوْ عَرْضٍ مُخَالِفٍ لِمَا كُتِبَ بِهِ مِنَ الْعَيْنِ أَوْ الْعَرْضِ أَوْ غَيْرِ مُخَالِفٍ مُعَجَّلٍ أَوْ مُؤَخَّرٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتَبِ يَهْلِكُ وَيَتْرُكُ أُمُّ وَلَدٍ وَأَوْلَادًا لَهُ صِغَارًا مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، ...

قال مالك في المكاتب: يهلك ويترك أم ولد وولدا له صغارا منها أو من غيرها، فلا يفدرون على السعي، نباع أم الولد إذا كان بنهيا من ثمنها جميع الكتابة على ما قاله، والمكاتب إذا ترك أم ولد ولا يخلو أن يكون لها ولد أو لا يكون لها ولد، فإن لم يكن لها ولد لم تستع، ولم تعتق وإن ترك أضعاف الكتابة؛ لأنها لم تفقد عليها كتابته، فإنما هي بمنزلة مال المكاتب يصير إلى السيد بموته، فإن كان معها ولد صغير منها أو من غيرها يخاف عليهم العجز؛ لضعفهم عن السعي، بيعت أم الولد، ووجه ذلك ما قدمناه من أنها بمنزلة مال أبيهم، فلذلك لم يشت لها حكم الكتابة فتعتقوا بالأداء، وإنما أثبت لها حكم المال، ولذلك يجوز للمكاتب أن يبيعها إذا خاف العجز، وذلك يقتضي أن يؤدي منها الكتابة، فيعتق بذلك من ثبت له حكم الكتابة به، وشارك فيها من عقدها. والله أعلم. ولو ترك المكاتب ما لا تؤدي منه الكتابة عتق جميعهم، وروى سحنون عن ابن القاسم في "العتبة": لا يرجع عليها ولد المكاتب بشيء وإن لم تكن أمهم، ووجه ذلك: أنه أم الولد لا تباع لغير ضرورة، وإنما تباع للضرورة وحوف العجز، وإذا انتفى ذلك بإمكان الأداء فلا بد أن يعتق، وإنما تعتق على المكاتب فلا يرجع عليها بشيء مما عتقت به؛ لأن المكاتب إذا عتقت عليه ولده لم يرجع عليها بشيء، والله أعلم وأحكم. فإن مات المكاتب عن أم ولد وأب وأخ في الكتابة، فقد قال ابن القاسم في "الموازية": هي رقيق للأب وإن ترك وفاء بالكتابة. وقال أشهب: إن ترك وفاء عتقت مع الأب والأخ، وإن لم يترك وفاء رقت ولا تعتق في سببها بعد ذلك، ولا نسعى هي إلا مع الولد. وقوله: "فإذا لم يكن في ثمنها ما يؤدي عنهم، ولم تقو هي ولا هم على السعي، رجعوا رقيقا لسيدهم" يريد أن ولد المكاتب يرفقون إذا لم يمكنهم الأداء بما يخلفه أبوه ولا يسعيهم، يريد أنه ليس في ثمنها ما يؤدي عنهم حتى يبلغ السعي، وأما إن كان في ثمنهم ما يؤدي عنهم حتى يبلغوا السعي، ففي "الموازية" عن عيسى: نباع ويؤدي عنهم من ثمنها نحوهم حتى يبلغوا السعي، فإن أدوا عتقوا، وإن عجزوا رفقوا، وروى يحيى بن يحيى عن ابن داود: لا تباع لهم إلا أن يكون في ثمنها إن بيعت ما يعتقون به. ووجه القول الأول: أنها مال للمكاتب، فحار أن تباع في الأداء عن بنه كما لو كان في ثمنها ما يعتقون به؛ ولأن كل ما يباع في أداء جميع ما عليهم بيعت في أداء =

فَلَا يَقْوُونَ عَلَى السَّعْيِ، وَيَخَافُ عَلَيْهِمُ الْعَجْزُ عَنْ كِتَابَتِهِمْ. قَالَ: تُبَاعُ أُمُّ وَلَدِ أَبِيهِمْ إِذَا كَانَ فِي ثَمَنِهَا مَا يُؤَدَّى بِهِ عَنْهُمْ جَمِيعُ كِتَابَتِهِمْ، أُمُّهُمْ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ أُمِّهِمْ، يُؤَدَّى عَنْهُمْ وَيَعْتَقُونَ؛ لِأَنَّ أَبَاهُمْ كَانَ لَا يَمْنَعُ بَيْعَهَا إِذَا خَافَ الْعَجْزُ عَنْ كِتَابَتِهِ، فَهَؤُلَاءِ إِذَا حِيفَ عَلَيْهِمُ الْعَجْزُ بَيْعَتْ أُمُّ وَلَدِ أَبِيهِمْ، فَيُؤَدَّى عَنْهُمْ ثَمَنُهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي ثَمَنِهَا مَا يُؤَدَّى عَنْهُمْ، وَلَمْ تَقْوِ هِيَ وَلَا هُمْ عَلَى السَّعْيِ، رَجَعُوا جَمِيعًا رَقِيقًا لِسَيِّدِهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَبْتَاعُ كِتَابَةَ الْمُكَاتَبِ، ثُمَّ يَهْلِكُ الْمُكَاتَبُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدَّى كِتَابَتُهُ: أَنَّهُ يَرِثُهُ الَّذِي اشْتَرَى كِتَابَتَهُ، وَإِنْ عَجَزَ فَلَهُ رَقَبَتُهُ، وَإِنْ أَدَّى الْمُكَاتَبُ كِتَابَتَهُ إِلَى الَّذِي اشْتَرَاهَا وَمَنَّهُ عَتَقَ، فَوَلَاؤُهُ لِلَّذِي عَقَدَ كِتَابَتَهُ لَيْسَ لِلَّذِي اشْتَرَى كِتَابَتَهُ مِنْ وَلَائِهِ شَيْءٌ.

وفي نسخة: وليس

= بعض ما عليهم كسائر أمواله ورققه. ووجه القول الثاني: أن هذا يلحقها العتق وتعتق مع الولد، فلا تباع مع السلامة كسائر من العقد له الكتابة.

قال مالك الأمر الرابع: قوله: "فمن اشترى كتابة المكاتب، ثم مات أنه يرثه" يريد أنه أحق بماله ليس على وجه الميراث؛ لأن الرق ينافي التوارث، ولكن معنى استحقاق السيد مال عبده، ولو عجز المكاتب لكانت رقبته لمن اشتراه؛ لأنه لا خلاف أنه يسرق بالعجز، ولا يجوز أن يسرقه بائع الكتابة؛ لأنه لا يجتمع له الثمن ورقبة العبد. وقوله: "وإن أدى المكاتب كتابته إلى الذي اشتراها وعتق فولأؤه للذي عقد الكتابة" خلافاً للشافعي في قوله: الولاء للمشتري، وبه قال ابن حنبل والنخعي. ومعنى ذلك: أن المكاتب إنما عتق بالعتق الذي تضمنه عقد الكتابة، وقد ثبت الولاء لمن أعتقه؛ لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: **وإنما الولاء لمن أعتق**. وأما ما روي عن النبي ﷺ: **وإنما الولاء لمن أعطى الورق**. وإن ذلك في قصة بعينها كان فيها المعتق هو الذي أعطى الورق، ويحتمل أن يخرج على الغالب؛ فإن غالب الحال أن المعتق هو معطي الورق، وأما من يشتري الكتابة وتتأدى إليه فقليل نادر، فكان ذلك على سبيل التفريق لا على سبيل التعليق، وكان قوله: **وإنما الولاء لمن أعتق** على وجه التعليق فيه يتعلق بالحكم، فعلى هذا أن المشتري للكتابة إنما يشتري ما على المكاتب من الكتابة، وإنما يسرق العبد لعجزه عن أداء ما اشترى، فلو ابتداء عتقه بعد عجزه واسترقاقه، لبطال حكم ما تقدم من الكتابة، وكان ولأؤه بالعتق الثاني للمشتري، والله أعلم وأحكم.

سَعْيُ الْمُكَاتِبِ

١٢٨٨ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بِنَ الرَّبِيعِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُئِلَا عَنْ رَجُلٍ كَاتِبٍ عَلَى نَفْسِهِ وَعَلَى بَنِيهِ، ثُمَّ مَاتَ هَلْ يَسْعَى بَنُو الْمُكَاتِبِ فِي كِتَابَةِ أَبِيهِمْ أَمْ هُمْ عَبِيدٌ؟ فَقَالَا: بَلْ يَسْعَوْنَ فِي كِتَابَةِ أَبِيهِمْ، وَلَا يُوضَعُ عَنْهُمْ لِمَوْتِ أَبِيهِمْ شَيْءٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ كَانُوا صِغَارًا لَا يُطِيقُونَ السَّعْيَ لَمْ يُنْتَظَرْ لَهُمْ أَنْ يَكْبُرُوا، وَكَانُوا رَقِيقًا لِسَيِّدِ أَبِيهِمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ تَرَكَ الْمُكَاتِبُ مَا يُؤَدِّي بِهِ عَنْهُمْ نُجُومُهُمْ إِلَى أَنْ يَتَكَلَّفُوا السَّعْيَ، فَإِنْ كَانَ فِيمَا تَرَكَ مَا يُؤَدِّي عَنْهُمْ أَدَّى ذَلِكَ عَنْهُمْ، وَتَرَكُوا عَلَى حَالِهِمْ حَتَّى يَبْلُغُوا السَّعْيَ، فَإِنْ أَدَّوْا عَتَقُوا، وَإِنْ عَجَزُوا رَقُوا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتِبِ يَمُوتُ وَيَتْرَكُ مَالًا لَيْسَ فِيهِ وَفَاءٌ لِلْكِتَابَةِ، وَيَتْرَكُ وَلَدًا مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ وَأُمٌّ وَلَدٍ، فَأَرَادَتْ أُمٌّ وَلَدِهِ أَنْ تَسْعَى عَلَيْهِمْ: إِنَّهُ يُدْفَعُ إِلَيْهَا الْمَالُ إِذَا كَانَتْ مَأْمُونَةً عَلَى ذَلِكَ قَوِيَّةً عَلَى السَّعْيِ،

بل يسعون إلخ: قال محمد: هذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة، فإذا أدوا عتقوا جميعا. (المحلى)
المكاتب يموت: وله بنون أنه لا يحط عنهم شيء من الكتابة التي لزمتم أباهم، ويسعون في أداء ذلك كله، يقتضي أن الكتابة على حكم الحمالة يحملها المكاتبون بعضهم عن بعض، فمن ثبت له حكم الكتابة ثبت له وعليه حكم الحمالة، فلا يعتق أحد من شركائه في الكتابة إلا بعثقه، ويؤدي عمن عجز من أهل الكتابة ما عجز عنه لموت أو عجز عن سعاية، فمن مات من أهل الكتابة أدى عنه ما كان يتوبه من الكتابة من شركة فيها، ولو استحق أحد المكاتبين بحرية سقط عن الباقي بقدر ما يتوبه من الكتابة، والفرق بينه وبين من يموت أن من مات قد لزمته الكتابة، وتعلقت به تعلق حقيقة، وأما المستحق بحرية فلم يكن شيء من ذلك لازما له ولا متعلقا به، فلم يضمن سائر من كان معه في الكتابة ما يتوبه منها؛ لأنه لم يلزمه شيء منه بعقد الكتابة. وقوله: "وإن كانوا صغارا لا يطيقون السعي لم ينتظر لهم أن يكبروا" يريد إذا لم يترك أبوهما ما يؤدي به الكتابة، أو يؤدي به نجومها إلى أن يبلغوا السعي، فإن ترك ما يؤدي عنهم إلى أن يبلغوا السعي أدى عنهم وانتظر بهم ذلك، فإن أدوا يسعيهم عتقوا، وإن عجزوا رقوا. ووجه ذلك: أن المكاتب المتوفى كان أيضا ضامنا له ما على بنه وغيرهم من الكتابة بحق مشاركتهم فيها، فإذا ترك ما يؤدي عنهم وعجزوا هم كان ذلك في ماله الذي تركه، والله أعلم.

وَأَنَّ لَمْ تَكُنْ قَوِيَّةً عَلَى السَّعْيِ وَلَا مَأْمُونَةً عَلَى الْمَالِ، لَمْ تُعْطَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَرَجَعَتْ هِيَ وَوَلَدُ الْمُكَاتِبِ رَقِيقًا لِسَيِّدِ الْمُكَاتِبِ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَاتَبَ الْقَوْمُ جَمِيعًا كِتَابَةً وَاحِدَةً، وَلَا رَحِمَ بَيْنَهُمْ، فَعَجَزَ بَعْضُهُمْ وَسَعَى بَعْضُهُمْ حَتَّى عَقَتُوا جَمِيعًا، فَإِنَّ الَّذِينَ سَعَوْا يَرْجِعُونَ عَلَى الَّذِينَ عَجَزُوا بِحِصَّةِ مَا أَدَّوْا عَنْهُمْ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ حُمَلَاءُ عَنْ بَعْضٍ.

إذا كاتب القوم إلخ: يريد أنهم مع إطلاق العقد يكون بعضهم حملاء عن بعض؛ لأن ذلك مقتضى جمعهم في كتابة واحدة، فإن أدى بعضهم الكتابة دون بعض فلا ينجوا أن يكون أقارب أو أحباب، فإن كانوا أحباب رجع بعضهم إلى بعض بما أدى عنهم، وقد اختلف أصحابنا في صفة التراجع. قال مالك في "الموازية": يرجع على من أدى عنه بقدر ما يقع عليه على حسب قوته وسعيه. وقال ابن القاسم: وحده. وقال أشهب: على قدر قوته على الكتابة، وهو على نحو قول مالك وابن القاسم. وقال ابن الماحشون: التراجع على العدد. وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماحشون: على قدر قيمتهم. ووجه قول مالك: أن الذي ينتفع به في الكتابة القوة على الأداء، فوجب أن يكون ما يؤديه ينقسط بحسب ذلك. وقال عيسى في "المزية": وربما كانت الحارية لمن مائة دينار ولا قوة لها على الأداء، ويكون العبد الحقير من عشرين ديناراً وهو في الكسب له بال. ووجه رواية ابن الموزع عن ابن الماحشون: أن الاعتبار بالعدد، ولو اعتبر بالقوة على الأداء لما صححت كتابة الصغير والشيخ الغالي معهم؛ لأنهم لا أداء فيهم، فكان ما يؤدي عنهم زيادة أو سلف. ووجه رواية ابن حبيب عن ابن الماحشون: أن السيد إذا بذل رقابهم، فيجب أن يكون العوض ينقسط على قدر قيمتهم إذا ثبت ذلك؛ فإن الاعتبار في ذلك عند مالك وابن القاسم بيوم العقد، فينظر إلى حالهم يوم العقد، وروى ابن حبيب عن مطرف وابن الماحشون: الاعتبار بقيمتهم يوم عتقوا ليس يوم كتبوا. وقال أصبغ: يعتبر حالهم يوم عتقوا إن لم كانت حالهم يوم كتبوا يريد أن الاعتبار بالسوق وغلاء الأثمان يوم العقد والاعتبار بصفاتهم يوم العتق. ووجه قول مالك: أن العقد إنما اعتبر فيه حال يوم العقد، فيجب أن يكون ذلك المعتر بهم من حالهم في التقيط، فأما ما حدث بعد ذلك فلم يتعقد العقد عليه. وقد قال أصبغ في "الموازية": إن كان فيهم يوم عقد الكتابة من لا سعاية له من صغير أو شيخ فلا شيء عليه، ووجه ذلك: ما قدمناه من اعتبارهم يوم العقد. ووجه قول مطرف وابن الماحشون: أن عقد الكتابة لا يتم إلا بنفس العقد؛ فإن العجز ينقصه، وإنما يتم بالأداء به يصح العتق، فيجب أن يكون الاعتبار بذلك اليوم دون يوم عقد الكتابة بدل على ذلك أنهم لو عجزوا لرجعوا إليه على حالهم ذلك اليوم للسيد الزيادة والنقص دون تراجع. ووجه قول أصبغ: أن صفاتهم تعتبر بحال يوم الأداء؛ لأنه وقت نفوذ العقد على سواء يوم العقد؛ لأن ذلك كان المعتر في زيادة الكتاب ونقصها، والله أعلم. وإن كان فيهم صغير فبلغ السعي قبل الأداء وفي "الموازية" عن أشهب: عليه قدر ما يطيق يوم وقعت الكتابة على حاله، قال محمد: يريد بحاله يوم الحكم =

عَقُّ الْمُكَاتَبِ إِذَا أَدَّى مَا عَلَيْهِ قَبْلَ مَحَلِّهِ

١٢٨٩ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَغَيْرَهُ يَذْكُرُونَ أَنَّ مُكَاتِبًا كَانَ لِلْفَرَاغِصَةِ بْنِ عُمَيْرِ الْحَنْفِيِّ، وَأَنَّهُ عَرَضَ عَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ،

- أن لو كان هذا يوم الكتابة بالغا. وقال أصبغ: عليه بقدر طاقته يوم بلغ السعي أن لو كان هذه الحال يوم الكتابة. وقال في باب آخر: لا شيء على الصغير والشيخ الفاني يوم العقد.

مالك أنه سمع إلخ: امتناع الفرافصة من قبض كتابة مكاتبه قبل محل نجومها يحتمل أن يكون كاتبه على عروض ملحقة، فلذلك امتنع من أخذها؛ لما حوز لها أكثر قيمة عند محل نجومها، وقد قال القاضي أبو محمد وغيره: إذا عمل المكاتب كتابته لم يكن للسيد الامتناع عن أخذها؛ لأن الأجل حق للمكاتب ورفق به، فإذا رضي إسقاطه كان ذلك له. قال الشيخ أبو القاسم: ليس للسيد الامتناع من قبضها، وقد قال مالك في "الموازية": إذا عمل المكاتب ما عليه من الضحايا عتق إن كره السيد، وعليه قيمتها على أنها قد حلت لا قيمتها إلى محلها، ولما امتنع الفرافصة من قبض ذلك، كان مروان حيره على قبضه، إلا أنه رأى تعجيل عتق المكاتب ووضع الكتابة في بيت المال؛ لأنه يؤمن عدم الأداء فيه، ومثل هذا يجوز فعله إذا رآه الإمام؛ لأنه يقوم مقام الجزء المقصود بتعجيل الأداء، وهو إنقاذ العتق، ولذلك حاز للمكاتب تعجيل ما عليه من الكتابة وإن كانت عروضاً؛ لما في ذلك من تعجيل العتق، ولأنه ليس بدين ثالث. وقوله: "وذلك أنه يضع عن المكاتب بالأداء كل شرط أو خدمة أو سفر" ووجه ذلك: ما احتج به من أنه لا تتم عتاقته إن بقي عليه شيء من أسباب الرق، وما شرط عليه من سفر أو خدمة فذلك كله من أسباب الرق يمنع قبول شهادته، وثمام حرمة وموارثة الأحرار. قال القاضي أبو محمد: وفي ذلك روايتان، إحداهما: التي تقدمت، وهي رواية ابن المواز عن مالك، وهي في "العتبة" رواية أشهب عن مالك، ووجه ذلك: أن ما شرط من ذلك تابع للكتابة، فإذا عجلت سقط ما يشعها، ووجه الرواية الثانية: وهي ثبوت ذلك عليه أنه بعض العوض في عتق الرقبة، فلم تسقط كالكتابة نفسها، قال: فإذا قلنا: لا تسقط فينحرج ما يلزمه على روايتين إحداهما: أنه يؤديه بعينه. قال الشيخ أبو القاسم: ولا يعتق إلا بأدائه. والأخرى: يؤدي قيمة ذلك. قال الشيخ أبو القاسم: مع كتابته معجلاً ولا يؤخره، وهذه رواية أشهب عن مالك. وقال محمد: ليس هذا بشيء، وقد رجع عنه مالك، وجميع أصحابه على أنه لا يجل به عوضاً، وقال أحمد بن مسير: القياس رواية أشهب، وأما ما كان من كسوة أو ضحايا، فإنه يغرّم قيمته ذلك معجلاً. هذا الذي روي عن مالك، ولو قال قائل: إن عليه تعجيل اليمين على ما ثبت لها من الصلقة، تصروف أو إطلاق لما بعد، والله أعلم.

للفرافصة: بفتح الفاء وكسر الثانية عند أهل اللغة والمحدثين إلا عند ابن حبيب فإنه قال: كل اسم فرافصة عند العرب، فهو مضموم الفاء الأولى إلا فرافصة الأخوص وحجاج بن فرافصة. (المحلى)

فَأَبَى الْفَرَايِصَةُ فَأَتَى الْمُكَاتِبُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ - وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ - فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ فَدَعَا مَرْوَانَ الْفَرَايِصَةَ بْنَ عَمِيرٍ، فَقَالَ لَهُ ذَلِكَ، فَأَبَى فَأَمَرَ مَرْوَانُ بِذَلِكَ الْمَالِ أَنْ يُقْبَضَ مِنَ الْمُكَاتِبِ فَيُوضَعَ فِي بَيْتِ الْمَالِ، وَقَالَ لِلْمُكَاتِبِ: اذْهَبْ فَقَدْ عَتَقْتَ، فَلَمَّا رَأَى الْفَرَايِصَةُ ذَلِكَ قَبَضَ الْمَالَ.

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّ الْمُكَاتِبَ إِذَا أَدَّى جَمِيعَ مَا عَلَيْهِ مِنْ نُجُومِهِ قَبْلَ مَحَلِّهَا جَازَ ذَلِكَ لَهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَأْبَى ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَضَعُ عَنِ الْمُكَاتِبِ بِذَلِكَ كُلَّ شَرْطٍ أَوْ خِدْمَةٍ أَوْ سَفَرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا تَتِمُّ عَتَاقُهُ رَجُلٍ وَعَلَيْهِ بَقِيَّةٌ مِنْ رِقٍّ، وَلَا تَتِمُّ حُرْمَتُهُ وَلَا تَحْجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَلَا يَجِبُ مِيرَاثُهُ وَلَا أَشْبَاهُ هَذَا مِنْ أَمْرِهِ، وَلَا يَنْبَغِي لِسَيِّدِهِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ خِدْمَةً بَعْدَ عَتَاقِهِ، قَالَ مَالِكُ فِي مُكَاتِبٍ مَرَضٍ مَرَضًا شَدِيدًا،

نجومه: النجم في الأصل الوقت، وكان العرب ينوأمورهم على طلوع النجم؛ لأنهم لا يعرفون الحساب، فيقول أحدهم: إذا طلع نجم الثريا أدبت حقلك، فسميت الأوقات بنجومًا، ثم يسمى المودى في الوقت نجماً، قاله الرافعي. (المحلى)

ولم يكن لسيده إلخ: وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لو عجل النجوم قبل محله لم يجز السيد على القول إن كان له في الامتناع غرض كمؤنة حفظه أو خوف عليه، وإلا فيجوز، كذا في "المنهاج". وفي "كتاب المعرفة" للبيهقي عن أنس بن سيرين عن أبيه قال: كاتبي أنس على عشرين ألف درهم، فأثبته بكتابة، فأبى أن يقبلها مني إلا نجماً، فأثبت عمر بن الخطاب فذكرت ذلك له، فقال: أراد أنس الميراث، وكتب إلى أنس أن يقبلها من الرجل فقبلها. (المحلى)

مكاتب مرض إلخ: وهذا على ما قال: إن حال المرض في ذلك كحال الصحة إذا أراد أن يدفع كتابته ويعجلها حال مرضه، جاز له ذلك، ولزم السيد قبضها منه، ويتم عتقه بأدائها حال مرضه كما يتم عتقه بأدائها حال صحته، فتحوز بذلك شهادته، ويوارث الأحرار، وذلك إذا عقد كتابته في الصحة، وثبت دفعه ببينة تشهد بذلك، وأما إن لم يثبت ذلك إلا بإقرار السيد في مرضه فقبضها منه، فقد قال ابن القاسم في "الموازية": إن حمله الثلث جاز وعنق أقيم أو لم يتهم، ووجه ذلك أن عقد الكتابة وقع في الصحة، فثبت له حكم الصحة، وأما الإقرار بقبض المال فكان في المرض؛ فيحمل بمحمل الوصية إن حمله الثلث جاز لإقراره وإن أقيم بالميل إليه، وأما إن لم يحمله الثلث وكان للسيد ولد، لم يتهم، وجاز قوله وإن لم يكن له ولد لم يصدق إلا ببينة، قاله ابن القاسم في "الموازية". وقال أشهب: إن لم يتهم السيد بانقطاع المكاتب إليه جاز قوله، ووجه قول ابن القاسم: أنه إذا لم يحمله الثلث =

فَأَرَادَ أَنْ يَدْفَعَ نُحُومَهُ كُلَّهَا إِلَى سَيِّدِهِ لِأَنَّ يَرِثُهُ وَرَثَةٌ لَهُ أَحْرَارٌ، وَلَيْسَ مَعَهُ فِي كِتَابَتِهِ وَلَدٌ لَهُ، قَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ تَتِمُّ بِذَلِكَ حُرْمَتُهُ وَتَحْجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَيَحْجُوزُ اعْتِرَافُهُ بِمَا عَلَيْهِ مِنْ دُيُونِ النَّاسِ، وَتَحْجُوزُ وَصِيَّتُهُ، وَلَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِأَنْ يَقُولَ: فَرُّ مِنِّي بِمَالِهِ.

مِيرَاثُ الْمُكَاتَبِ إِذَا عَتَقَ

١٢٩. - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ سُئِلَ عَنْ مُكَاتَبٍ كَانَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ، فَأَعْتَقَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ فَمَاتَ الْمُكَاتَبُ، وَتَرَكَ مَالًا كَثِيرًا، قَالَ: يُؤَدَّى إِلَى الَّذِي

= لم يتهم على أن يجابه ويعدل بالمال عن ابنه؛ لأن ذلك خلاف ما استقرت عليه العادة، وإن لم يكن له ولد اهتم أن يكون أراد الوصية بأكثر من الثلث. ووجه قول أشهب: أنه إذا لم يكن له ميل بعدت التهمة؛ لأنه أجنبي في الحقيقة، ومن كاتب عبده في مرضه وقبض الكتابة، فذلك نافذ إن حمله الثلث وهو بيع قاله ابن القاسم. وقال أشهب: ليس كالبيع؛ إذ لا يجوز حتى يحمله الثلث، ومعنى اختلافهم في كونه بيعا: أنه إذا كان بيعا نفذ إلا أن يحمله الثلث، وإن قلنا: إنه عتق لم ينفذ إلا أن يكون للسيد أموال مأمونة كالعتق في المرض، وإلا لم يعتق حتى يموت السيد ويحمله الثلث، وإن لم يحمله حيز الورثة في عتقه أو يردوا إليه ما قبضه السيد ويعتق منه ما حمل الثلث مثلا.

مكاتب كان بين رجلين (الخ): فإن الذي تماسك بنصيبه يأخذ من مال المكاتب ما بقي له، ثم يقسمان ما بقي يقتضي أن المكاتب إذا عجل أحد سيده عتقه لم يقوم عليه، خلافا للشافعي في قوله: يقوم عليه. والدليل على ما نقوله: أنهما قد عقدا عقد العتق في حال وهو وقت الكتابة، فهما أولى به بعد هذا، أحدهما من عتق نصيبه فليس يعتق، وإنما هو إسقاط لما كان له عليه من الكتابة، قاله في "الموازية" ابن القاسم، كما لو عتقا جميعا إلى أجل، ثم عجل أحدهما عتق نصيبه، ولأنه لا يجوز نقل ما انعقد لشريكه ما ثبت له من الولاء بالتقويم، قاله ابن حبيب. ولو أعنت بعض مكاتبه فقد روى سحنون عن مالك: أنه وضعية إلا أن يريد العتق فهو حر كله، وأما إن أوصى أن يعتق شقفا من مكاتب له، أو بينه وبين آخر، أو أعتقه عند موته، أو وضع له من مكاتبته، ففي "الموازية": أنه عتق، قال: لأنه ينفذ من ثلثه يريد أن ذلك نافذ من الثلث على كل حال وإن عجز العبد بعد ذلك، وأما إذا وضع عنه بعض كتابته، ثم عجز عن الباقي، فإنه يسرق جميعه. وقوله: "في مكاتب المكاتب يعتق فإنه يرثه أولى الناس بمن كتابه من الرجال يوم يموت" يريد أن مكاتب المكاتب يعتق؛ فإنه أولى الناس يعتق بالأداء، فإذا بقي سيده وهو المكاتب الأعلى حكم الرق؛ لأنه لم يود بعد، لم يرثه؛ لأن الرق يمتنع الميراث، وإنما يرثه أقرب الناس إلى المكاتب.

ثُمَّ اسْتَكْبَحَ بِكِتَابَتِهِ الَّذِي بَقِيَ لَهُ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ مَا بَقِيَ بِالسَّوِيَّةِ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَاتَبَ الْمُكَاتَبُ فَعَتَقَ، فَإِنَّمَا يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِمَنْ كَاتَبَهُ مِنَ الرِّجَالِ يَوْمَ تُوْفِي الْمُكَاتَبُ مِنْ وَلَدٍ أَوْ عَصَبَةٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَيْضًا فِي كُلِّ مَنْ أَعْتَقَ، فَإِنَّمَا مِيرَاثُهُ لِأَقْرَبِ النَّاسِ مِمَّنْ أَعْتَقَهُ مِنْ وَلَدٍ أَوْ عَصَبَةٍ مِنَ الرِّجَالِ يَوْمَ يَمُوتُ الْمُعْتَقُ بَعْدَ أَنْ يَعْتَقَ، وَيَصِيرَ مَوْزُونًا بِالْوَلَاءِ. قَالَ مَالِكٌ: الْإِخْوَةُ فِي الْكِتَابَةِ بِمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ إِذَا كُتِبُوا جَمِيعًا كِتَابَةً وَاحِدَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَدٌ وَلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ كَاتَبَ عَلَيْهِمْ فَإِنَّ الْإِخْوَةَ يَتَوَارَثُونَ، فَإِنْ كَانَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ وَلَدٌ وَلِدُوا فِي كِتَابَتِهِ أَوْ كَاتَبَهُ أَوْ كَاتَبَ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ هَلَكَ أَحَدُهُمْ وَتَرَكَ مَالًا، أَدَّى عَنْهُمْ جَمِيعُ مَا عَلَيْهِمْ مِنْ كِتَابَتِهِمْ وَعَتَقُوا، وَكَانَ فَضْلُ الْمَالِ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْوَلَدِ دُونَ إِخْوَتِهِ.

ميراثه لأقرب الناس: وهو قول أبي حنيفة، ففي "الوقاية": فإن مات السيد ثم المعتق، فإنَّه لأقرب عصبة سيده، ولا ولاء للنساء إلا ما أعتق كما في الحديث. والحديث: ليس للنساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن أو كاتبن أو كاتبن من كاتبن أو ذيرن أو ذيرن من ذيرن. كذا ذكره الفقهاء ولا يوجد في كتب الحديث، قاله الشافعي. وقال الشعبي في "شرح الكنز": هذا حديث منكرو لا أصل له، وإنما المروي من جماعة من الصحابة ما أخرجه البيهقي عن علي بن أبي حمزة عن مسعود بن زيد بن ثابت: أنهم لا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن أو أعتق من أعتقن. وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي بن عمر بن زيد: أنهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء إلا ما أعتقن. وأخرج عبد الرزاق عن الحسن بن عمار، عن الحكم، عن يحيى بن الحارث، عن علي: لا تراث النساء من الولاء إلا ما كاتبن أو أعتقن. (المحلى)

الإخوة في الكتابة الخ: فإن جميعهم يستوي في ذلك المال الإخوة والولد، وما فضل منه فهو لولده دون إخوته. قال عيسى: لا يرجع الولد على الإخوة بشيء مما عتقوا به في قول مالك، ووجه ذلك: أن المال لأخيهم وهم ممن يعتق عليه، ولا يرجع عليه بما أدى عنهم، وإنما يرجع بما فضل من المال إلى الولد. قال مالك في "المدينة": وكذلك لو لم يكن له ولد لأدى إخوته ماله عن أنفسهم فيعتقوا به، ولم يتبعهم السيد بشيء منه، فعجل مالك المال لهنالك. وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع: المال للولد ويرجعون على أعمامهم بما أدوا عنهم فيعتقوا به، ولو لم يكن معهم ولد لعتقوا به ورجع عليهم السيد بما عتقوا به. قال في "المدينة" أصبغ: إذا كانت التأدية من مال الميت لم يرجع إخوته بشيء، وإن كانت التأدية من مال الولد رجعوا على أعمامهم؛ لأنهم لا يعتقون عليهم.

الشَّرْطُ فِي الْمُكَاتَبِ

قال مالك: في رجل كاتب عبده يذهب أو ورق، واشترط عليه في كتابته سفرًا أو خدمة أو ضحية: إن كل شيء سمي من ذلك باسمه، ثم قوي المكاتب على أداء نجومه كلها قبل محلها. قال: إذا أدى نجومه كلها، وعليه هذا الشرط عتق، فتمت حرمة ونظر إلى ما شرط عليه من خدمة أو سفر أو ما أشبه ذلك مما يعالجه هو بنفسه، فذلك موضوع عنه وليس لسيده فيه شيء، وما كان من ضحية أو كسوة أو شيء يؤديه، فإنما هو بمنزلة الدنانير والدراهم يقوم ذلك عليه، فيدفعه مع نجومه ولا يعتق حتى يدفع ذلك مع نجومه. قال مالك: الأمر المجتمع عليه عندنا الذي

الح: هذا على ما ذكر وقد تقدم ذكره من أن العمل المشروط في الكتابة يثبت منه ما كان منه قبل أداء الكتابة، وأما ما تعجلت الكتابة قبله، فإنه يموت على أحد القولين بالحرية، سواء عظم قدره أو صغر، وذلك أنه على هذا القول ليس حال ولا مقصود في الكتابة، وهذا أنه ليس يعتق معلق بصفة، وإنما يجري مجرى البيع للرقبة بشرط العتق، وهو مقتضى قول ابن القاسم، فقد سئل عن رجل قال لعلامة: كاتبك على أن أعطيك عشر بقرات، فإن بلغت خمسين فأنت حر هذه كتابتك. قال ابن القاسم: ليست هذه عتدي كتابة، وليس للسيد فسخ ذلك، ولا بيع البقر إلا أن يرهقه دين، ويختص بأن المنافع يملك المكاتب إسقاطها عن نفسه بدفع الكتابة، ولذلك جاز له أن يعجل ما عليه من العروض المؤجلة وإن كان للسيد متفعة في تأخيرها إلى الأجل مضمونة عليه، فالأعمال المشروط عليه بمنزلة الضمان للعروض إلى أجل، فكما جاز له أن يسقط عن نفسه الضمان بتعجيل الأداء للعروض وإن لم يجز ذلك في البيع المخلص، فكذلك يجوز له أن يسقط عن نفسه العمل بتأجيل الأداء، وإذا قلنا: إنه من العتق المعلق بشرط، لم ينفذ عتقه إلا بالإتيان بكل ما شرط عليه من العمل، وعلى هذا ينتظم القول الثاني أن عليه أن يأتي بما شرط عليه من العمل، كما عليه أن يأتي بما شرط عليه من المال، وهو قول مالك وأصحابه أن ما شرط عليه من مال هو كالضحايا والكسوة، فإن عليه الإتيان به، وهو بمنزلة أن يكاتبه بعين وعوض، فعليه أن يأتي بهما وبذلك تتم عتاقته، وبالله التوفيق.

قال مالك الأمر الح: وهذا على ما قال: إن العبد إذا كاتبه سيده، ثم مات ورثته ورثته، فإنه يؤدي إليهم ما كاتبه عليه سيده، وبذلك يعتق، ولاؤده لمن عقد كتابته، وذلك مثل ما تقدم من امرأة تركت مكاتبًا وزوجًا وابناء، =

لَا اخْتِلَافَ فِيهِ: أَنَّ الْمُكَاتَبَ بِمَنْزِلَةِ عَبْدٍ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ بَعْدَ خِدْمَةِ عَشْرِ سِنِينَ، فَإِذَا هَلَكَ سَيِّدُهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ قَبْلَ عَشْرِ سِنِينَ، فَإِنَّ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ خِدْمَتِهِ لِبُورَتِهِ، وَكَانَ وَلَاؤُهُ لِلَّذِي عَقَدَ عِتْقَهُ وَلِوَلَدِهِ مِنَ الرِّجَالِ أَوْ الْعَصَبَةِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِطُ عَلَى مُكَاتَبِهِ أَنَّكَ لَا تُسَافِرُ وَلَا تَنْكِحُ وَلَا تُخْرُجُ مِنْ أَرْضِي إِلَّا بِإِذْنِي، فَإِنْ فَعَلْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ بَغَيْرِ إِذْنِي فَمَحْوُ كِتَابَتِكَ بِيَدِي، قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ مَحْوُ كِتَابَتِهِ بِيَدِهِ إِنْ فَعَلَ الْمُكَاتَبُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَلَيْسَ رَفْعُ سَيِّدِهِ ذَلِكَ إِلَى السُّلْطَانِ، وَلَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ أَنْ يَنْكِحَ وَلَا يُسَافِرَ وَلَا يُخْرُجَ مِنْ أَرْضِ سَيِّدِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ، يَشْتَرِطُ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يُكَاتِبُ عَبْدَهُ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَلَهُ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، فَيَنْطَلِقُ فَيَنْكِحُ الْمَرْأَةَ، فَيُضِدِّقُهَا الصَّدَاقَ الَّذِي يُجَحِّفُ بِمَالِهِ، وَيَكُونُ فِيهِ عَمْرُؤُ فَيَرْجِعُ إِلَى سَيِّدِهِ عَبْدًا لَا مَالَ لَهُ، أَوْ يُسَافِرُ فَتَحِلُّ لِحُومِهِ وَهُوَ غَائِبٌ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ وَلَا عَلَى ذَلِكَ كَاتِبُهُ، وَذَلِكَ بِيَدِ سَيِّدِهِ إِنْ شَاءَ أَذِنَ لَهُ فِي ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ مَنَعَهُ.

- فإن المكاتب يؤدي للزوج والابن على قدر موارثهم في الميتة، فإن عتق لم يجر الولاء إلا لابن خاصة، وإن عجز رجع رقيقاً للابن والزوج على حسب موارثهم بمنزلة من أعتق عبده بشرط خدمة عشر سنين، ثم يموت السيد، فإن الخدمة لجميع ورثته من زوج أو بنت وابن وغيرهم، وولاؤه لمن ينجر إليه الولاء عن معتق الذي أعتقه، فقد أشار في هذه المسألة إلى أنه بمنزلة عتق معلق بصفة، وذلك يقتضي لزوم الخدمة له كما يلزمه في العتق المعلق بصفة، والله أعلم.

يشترط على مكاتبه الخ: وهذا على ما قال: إن من شرط على مكاتبه إن فعل فعلاً فللسيد محو كتابته، فإن هذا الشرط غير لازم، وليس للسيد محو كتابته، ولا تأثير لهذا الشرط في الكتابة؛ لأنه يطل وتصح الكتابة؛ لأنه ضد مقتضى الكتابة، وذلك أن مقتضاها اللزوم، فإذا شرط فيها ضد ذلك من الخيار للسيد أو لغيره لم يصح الشرط، وتثبت الكتابة على مقتضاها لما تضمنته من العتق المبني على التغليب والسرارية، وهذا كما يقول: إن من عقد كتابة مكاتب وشرط الولاء لغيره ثبتت الكتابة، ويطل الشرط؛ ما كان ضد مقتضى الكتابة، والله أعلم.

وَلَاءُ الْمُكَاتَبِ إِذَا أُعْتِقَ

مَالِك: إِنْ الْمُكَاتَبَ إِذَا أُعْتِقَ عَبْدُهُ إِنْ ذَلِكَ غَيْرُ حَائِرٍ لَهُ إِلَّا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، فَإِنْ أَجَازَ ذَلِكَ سَيِّدُهُ لَهُ، ثُمَّ عَتَقَ الْمُكَاتَبُ كَانَ وَلَاؤُهُ لِلْمُكَاتَبِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ كَانَ وَلَاؤُ الْمُعْتَقِ لِسَيِّدِ الْمُكَاتَبِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُعْتَقُ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ الْمُكَاتَبُ وَرَثَتُهُ سَيِّدُ الْمُكَاتَبِ. قَالَ مَالِك: وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ كَاتَبَ الْمُكَاتَبُ عَبْدًا فَعَتَقَ الْمُكَاتَبُ الْآخَرَ قَبْلَ سَيِّدِهِ الَّذِي كَاتَبَهُ، فَإِنْ وَلَاؤُهُ لِسَيِّدِ الْمُكَاتَبِ مَا لَمْ يَعْتَقِ الْمُكَاتَبُ الْأَوَّلُ الَّذِي كَاتَبَهُ، فَإِنْ عَتَقَ الَّذِي كَاتَبَهُ رَجَعَ إِلَيْهِ وَلَاؤُ مُكَاتَبِهِ الَّذِي كَانَ عَتَقَ قَبْلَهُ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ الْأَوَّلُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ أَوْ عَجَزَ عَنْ كِتَابَتِهِ وَلَهُ وَلَدٌ أَحْرَارٌ، لَمْ يَرِثُوا وَلَاؤَ مُكَاتَبِ أَبِيهِمْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ لِأَبِيهِمُ الْوَلَاءُ، وَلَا يَكُونُ لَهُ الْوَلَاءُ حَتَّى يُعْتَقَ.

قال مالك إجماع وهذا على ما قال: إن المكاتب إذا عتق عبده، لم يخل أن يكون ذلك بإذن سيده أو بغير إذنه، فإن كان ذلك بإذنه، فمات المكاتب قبل أن يعتق، فإن ولاء العبد المعتق لسيده المكاتب، وإن أعتق المكاتب يومًا، فإن ولاء ذلك العبد المعتق له دون سيده. ووجه ذلك: أنه عقد مستقر ثابت فوجب أن يثبت ولاؤه لمعتقه إلا أن يمنع من ذلك مانع رقيق أو غيره، فإن منع منه فولأؤه لأحق الناس به، وهو سيده، فإن زال المانع بالعتق رجع الولاء إليه. قال مالك: وما بين ذلك أيضًا أقدم إذا أعتق أحدهم نصيبه إجماع، وهذا على ما قال: إن المكاتب إذا ترك له أحد سيديه ما عليه، فإن ذلك بمعنى أفضة وإسقاط الدين لا بمعنى العتق، ولذلك إذا مات المكاتب فإنه يقضي الذي لم يترك حقه ما بقي له عليه من الكتابة؛ فإن حقه باق له، ثم يقتسمان ما فضل من مال المكاتب، هذا قول مالك **رحمته** وقال الشافعي: يكون نصف نصيبه للمتمسك بحقه، وهو ما يقابل النصيب الحر بالأداء أو الترك، فعلى قوله القديم يأخذ سيده المتمسك أيضًا بحق الرق، وعلى قوله في الجديد يكون لورثته إن كان له ورثة، فإن لم يكن له ورثة، فالمعتق يأخذه إرثًا. وقال أبو سعيد الإصطخري: ينقل إلى بيت المال على حسب ما كانا يقتسمانه لو مات عبدا يريد لو مات ولم يقبض شيئًا، ولا ترك له أحدهما شيئًا من حقه، فعبر عن هذا بقوله بمنزلة ما لو مات عبدا، وهو يعتقد أنه مات عبدا، لكنه قال ذلك لأحد معنيين، إما أنه أراد بمنزلة أن يموت قبل أن ينقل له عقد الكتابة، فحينئذ ينطلق عليه اسم عبد على الحقيقة والإطلاق، وإذا كُتِبَ فاسم الكتابة أخص به وأظهر فيه، -

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتَبِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّحْلَيْنِ، فَيَتْرُكُ أَحَدُهُمَا لِلْمُكَاتَبِ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ. وَيَشْحُ الْآخَرُ، ثُمَّ يَمُوتُ الْمُكَاتَبُ وَيَتْرُكُ مَالًا، قَالَ مَالِكٌ: يَقْضِي لِلَّذِي لَمْ يَتْرُكْ لَهُ شَيْئًا مَا بَقِيَ لَهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الْمَالَ كَهَيْئَتِهِ لَوْ مَاتَ عَبْدًا؛ لِأَنَّ الَّذِي صَنَعَ لَيْسَتْ لَهُ بَعْتَاقَةٌ، وَإِنَّمَا تَرَكَ مَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ ^{وَبِإِسْحَاقَ} إِذَا مَاتَ، وَتَرَكَ مَكَاتِبًا وَتَرَكَ بَيْنَ رَجُلًا وَنِسَاءً، ثُمَّ أُعْتِقَ أَحَدُ النِّسَاءِ نَصِيْبَهُ مِنْ الْمُكَاتَبِ: إِنَّ ذَلِكَ لَا يُثْبِتُ لَهُ مِنَ الْوَلَاءِ شَيْئًا، وَلَوْ كَانَتْ عَتَاقَةٌ لَثَبَتِ الْوَلَاءُ لِمَنْ أُعْتِقَ مِنْهُمْ مِنْ رَجَالِهِمْ وَنِسَائِهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُمْ إِذَا أُعْتِقَ أَحَدُهُمْ نَصِيْبَهُ، ثُمَّ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ، لَمْ يَقُومْ عَلَى الَّذِي أُعْتِقَ نَصِيْبَهُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُكَاتَبِ، وَلَوْ كَانَتْ عَتَاقَةٌ قُومَ عَلَيْهِ حِينَ يَعْتِقُ فِي مَالِهِ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ ^{وَبِإِسْحَاقَ حَتَّى} أُعْتِقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي عَبْدٍ قُومَ عَلَيْهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا أَنَّ مَنْ أُعْتِقَ شِرْكَاءَ لَهُ فِي مَكَاتِبٍ لَمْ يُعْتَقْ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، وَلَوْ عَتَقَ عَلَيْهِ كَانَ الْوَلَاءُ لَهُ دُونَ شُرَكَائِهِ. قَالَ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ عَقَدَ الْكِتَابَةَ، وَأَنَّهُ لَيْسَ لِمَنْ وَرِثَ سَيِّدَ الْمُكَاتَبِ مِنَ النِّسَاءِ مِنَ وَلَاءِ الْمُكَاتَبِ، وَإِنْ أُعْتِقَ نَصِيْبُهُنَّ شَيْءٌ إِنَّمَا وَلَاؤُهُ لَوْلَدِ سَيِّدِ الْمُكَاتَبِ الذَّكَوْر، أَوْ عَصْبَتِهِ مِنَ الرِّجَالِ.

= والمعنى الثاني أن يريد ما قدمناه، وجه قول مالك: أن العتق لا تنقض أحكامه، فلا يصح أن يكون لبعضهم حكم الرق، وبقيت لشيء منه حكم من أحكام الحرية، فلا يورث بوجه، وإذا لم يورث، وإنما يقسم ماله، فيجب أن يقتسماه بحق الملك على ملك رقة، فإن ذلك الحكم باق له حتى يتم عتقه.

ما لا يجوز من عتق المكاتب

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ الْقَوْمُ جَمِيعًا فِي كِتَابَةٍ وَاحِدَةٍ لَمْ يُعْتَقْ سَيِّدُهُمْ أَحَدًا مِنْهُمْ دُونَ مُؤَامَرَةِ أَصْحَابِهِ الَّذِينَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ وَرِضًا مِنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا صِغَارًا، فَلَيْسَ مُؤَامَرَتُهُمْ بِشَيْءٍ، وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ. قَالَ: وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ رُبَّمَا كَانَ يَسْعَى عَلَى جَمِيعِ الْقَوْمِ وَيُؤَدِّي عَنْهُمْ كِتَابَتَهُمْ لِيَتِمَّ بِهِ عِتْقَتُهُمْ، فَيَعْمِدُ السَّيِّدُ إِلَى الَّذِي يُؤَدِّي عَنْهُمْ، وَبِهِ نَجَاتُهُمْ مِنَ الرَّقِّ، فَيُعْتِقُهُ فَيَكُونُ ذَلِكَ عَجْزًا لِمَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ، وَإِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ الْفَضْلَ وَالزِّيَادَةَ لِنَفْسِهِ، فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ. وَهَذَا أَشَدُّ الضَّرَرِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبِيدِ يُكَاتِبُونَ جَمِيعًا: إِنْ لِسَيِّدِهِمْ....

إِذَا كَانَ إِيَّاهُ: وهذا على ما قال: إن من كاتب جماعة عبيد له كتابة واحدة، فإنه إن كان في جميعهم سعاية، لم يكن للسيد أن يعتق بعضهم دون إذن الباقيين؛ لما ذكره من الضرر الذي يلحق باقيهم، فإن أذنوا في ذلك، فإن كان جميع المكاتبين كبارا ممن يلزمه رضاه، فقد قال الشيخ أبو القاسم: فيها روايتان: إحداهما: الجواز وقد رواه ابن الموزان عن مالك، وشرط أن يكون في الباقيين قوة على الأداء. والرواية الثانية: المنع من ذلك، ووجه رواية الجواز: أنه عقد لزم السيد والمكاتبين فلا يتعلق به إلا حقوقهم، فإذا اتفقوا على إخراج واحد منهم من ذلك بالعتق، جاز كما لو انفرد بالكتابة، ووجه الرواية الثانية: أنه يتعلق به حق الله تعالى؛ لجواز أن يكون هذا سببا إلى استرقاق سائرهم، ولا يجوز لهم أن يستبقوا ما يسترقون به كما لو كان منهم صغير، فإذا قلنا بجواز ذلك سقط عن الباقيين بقدر ما يصيبه من الكتابة على قدر سعيهم دون مراعاة قتلهم، قاله الشيخ أبو القاسم.

لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ: الضرر: ضد النفع ضره يضره ضرا وضراوا، فمعنى قوله: لا ضرر أي لا يضر الرجل أخاه، فينقصه شيئا من حقه، والضرار: فعال من الضرر أي لا يجاربه على إضراره بإدخال الضرر عليه، والضرر فعل الواحد، والضرار فعل الاثنين، والضرر ابتداء الفعل، والضرار الجزاء عليه، وقيل: الضرر ما تضر به صاحبك وتتلف أنت به، والضرار أن تضره من غير أن تتلف به، وقيل: هما بمعنى وتكرارهما للتأكيد. (نهاية)

الْعَبِيدُ يُكَاتِبُونَ جَمِيعًا إِيَّاهُ: وهذا على ما قال: إنه لا ضرر على الباقيين في تعجيل عتقه. قال مالك وابن القاسم في "الموازية": ولا يسقط عمن بقي من الكتابة شيء، ولو أعتق أحدهما بالأداء رجع عليه، ووجه ذلك: أنه لا يؤدي عنهم شيئا ببقائه معهم ولا انعقدت الكتابة على رجاء ذلك، فلا يسقط عنهم عتقه شيء. قال القاضي أبو الوليد رحمه الله: =

أَنْ يُعْتَقَ مِنْهُمْ الْكَبِيرُ الْفَانِي وَالصَّغِيرُ الَّذِي لَا يُؤْذِي وَاحِدٌ مِنْهُمَا شَيْئًا، وَلَيْسَ عِنْدَ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَوْنٌ وَلَا قُوَّةٌ فِي كِتَابَتِهِمْ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ.

جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُكَاتِبُ عَبْدَهُ ثُمَّ يَمُوتُ الْمُكَاتَبُ وَيَتْرُكُ أُمَّ وَلَدِهِ، وَقَدْ بَقِيَتْ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ بَقِيَّةٌ، وَيَتْرُكُ وَفَاءً لَهَا عَلَيْهِ، قَالَ مَالِكٌ: أُمُّ وَلَدِهِ أُمَةٌ مَمْلُوكَةٌ حِينَ لَمْ يُعْتَقِ الْمُكَاتَبُ حَتَّى مَاتَ وَلَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا، فَيُعْتَقُونَ بِأَدَاءِ مَا بَقِيَ، فَتُعْتَقُ أُمُّ وَلَدِ أَبِيهِمْ بِعَتَقِهِمْ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتَبِ يُعْتَقُ عَبْدًا لَهُ أَوْ يَتَصَدَّقُ بِبَعْضِ مَالِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ سَيِّدُهُ حَتَّى عَتَقَ الْمُكَاتَبُ، قَالَ مَالِكٌ: يُنْفَذُ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ لِلْمُكَاتَبِ أَنْ يَرْجِعَ فِيهِ، فَإِنْ عَلِمَ سَيِّدُ الْمُكَاتَبِ قَبْلَ أَنْ يُعْتَقَ الْمُكَاتَبُ، فَرَدَّ ذَلِكَ وَلَمْ يُجِزْهُ، فَإِنَّهُ إِنْ عَتَقَ الْمُكَاتَبُ وَذَلِكَ فِي يَدِهِ، لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يُعْتَقَ ذَلِكَ الْعَبْدُ، وَلَا أَنْ يُخْرِجَ تِلْكَ الصَّدَقَةَ، إِلَّا أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ طَائِعًا مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ.

= وهذا عندي في الصغير الذي يرى أنه لا يبلغ السعي حتى تنادي الكتابة به، وأما من يرى أنه لا يبلغ قبل أن تحل لحوم الكتابة به، وأما من يرى أنه لا يبلغ قبل أن تحل لحوم الكتابة؛ فإنه من شركه في الكتابة المنع من تعجيل عتقه؛ لما يرجو من الاستعانة في آخر كتابته، والله أعلم وأحكم.

قال مالك رحمه الله: وهذا على ما قال، وذلك أنه ليس للمكاتب أن يعتق أحدا من عبيده، ولا يتصدق بشيء من ماله؛ لأن ذلك لإضرار به في أدائه، ومبطل لما كان يجر إليه من عتقه، ووجه آخر أنه لم يكمل ملكه بماله ولا كمل تصرفه فيه، وإنما يجوز العتق والصدقة من كامل الملك الكامل التصرف، فلم أحرأ عتقه بغير إذن سيده خوفا عليه العجز والرجوع إلى السيد، وقد أثلث ما كان يده مما كان لسيدته انتزاعه منه، وأما إذا أذن له السيد فيه، فسيأتي ذكره بعد هذا في الأصل إن شاء الله تعالى، وهذا ما لم يكن معه في الكتابة غيره فيجب أن لا يجوز ذلك على القولين؛ لأنه قد تعلق حق من شركه في الكتابة بما في يده من ماله، فليس له تقويته بغير عوض، وإبطال ما يرجو من عتقه به، ولو رد السيد عتق المكاتب وصدقته ثم عتق، لم يلزمه ذلك وإن بقي ذلك بيده، قاله ابن القاسم في "الموازية". =

الْوَصِيَّةُ فِي الْمُكَاتَبِ

مَالِك: إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعْتُ فِي الْمُكَاتَبِ يُعْتَقُهُ سَيِّدُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ أَنَّ الْمُكَاتَبَ يُقَامُ عَلَى هَيْئَتِهِ تِلْكَ الَّتِي لَوْ بَاعَ كَانَ ذَلِكَ الثَّمَنَ الَّذِي يَبْلُغُ، فَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ، وَضِعَ ذَلِكَ فِي ثُلُثِ الْمَيِّتِ وَلَمْ يُنْظَرْ إِلَى عَدَدِ الدَّرَاهِمِ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ قُتِلَ لَمْ يَعْرِمْ قَاتِلُهُ إِلَّا قِيَمَتُهُ يَوْمَ قَتْلِهِ، وَلَوْ جُرِحَ لَمْ يَعْرِمْ جَارِحُهُ إِلَّا دِيَّةَ جَرْحِهِ يَوْمَ جَرْحِهِ، وَلَا يُنْظَرُ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ إِلَى مَا كُوتِبَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّنَائِرِ أَوْ الدَّرَاهِمِ؛ لِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ. وَإِنْ كَانَ الَّذِي بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ أَقَلَّ مِنْ قِيَمَتِهِ، لَمْ يُحْسَبْ فِي ثُلُثِ الْمَيِّتِ إِلَّا مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِنَّمَا تَرَكَ الْمَيِّتُ لَهُ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ، فَصَارَتْ وَصِيَّةً أَوْصَى لَهَا بِهَا. قَالَ مَالِك: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْمُكَاتَبِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَلَمْ يَبْقَ مِنْ كِتَابَتِهِ إِلَّا مِائَةُ دِرْهَمٍ، فَأَوْصَى سَيِّدُهُ لَهُ بِأَلْفِ دِرْهَمٍ الَّتِي بَقِيَتْ عَلَيْهِ، حُسِبَتْ لَهُ فِي ثُلُثِ سَيِّدِهِ، فَصَارَ حُرًّا بِهَا. قَالَ مَالِكُ فِي رَجُلٍ كَاتِبٍ عَبْدُهُ عِنْدَ مَوْتِهِ: إِنَّهُ يُقَوْمُ عَبْدًا

- ووجه ذلك: أنه محبور عليه بحق نفسه وحق غيره، فلم يطالب بما رد من أفعاله كالصغير، وإن لم يعلم بذلك السيد حتى يعتق المكاتب لزومه العتق، ولم يكن للسيد أن يرجع فيه على ما قال؛ لأن حق السيد قد استوفاه ولم يبق له حتى يتعلق برد عتق العبد، كالغرماء يعتق غرمتهم عبده، فلا يعلمون بذلك حتى يطرأ له مال، فيقتضيهما فإنه ليس لهم رد عتقه لما قدمناه. والله أعلم وأحكم.

أحسن ما سمعت الخ: وهذا على ما قال: إن من أوصى بعتق مكاتبه، فإنه لا يحسب عنه في الثلث إلا بالأقل من قيمته أو ما بقي من كتابته؛ لأنه إن كان الذي بقي عليه من الكتابة أكثر من قيمته، فإن السيد إنما أنلف قيمته؛ لأنه لا يكون في كتابته على الورثة أسوأ حالا من القاتل، وإن كانت قيمته أكثر مما بقي عليه من الكتابة، فإن الوصية لعقبة، ولا يكون أسوأ حالا من تركه على حاله، ولو تركه على حاله لعق ما بقي عليه، فكذلك إذا أوصى بعتقه. والله أعلم وأحكم.

فَإِنْ كَانَ فِي ثُلَاثِهِ سَعَةٌ لِثَمَنِ الْعَبْدِ جَارًا، قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنْ تَكُونَ قِيَمَةُ الْعَبْدِ أَلْفَ دِينَارٍ، فَيَكَاتِبُهُ سَيِّدُهُ عَلَى مَائَتَيْ دِينَارٍ عِنْدَ مَوْتِهِ، فَيَكُونُ ثُلُثُ مَالِ سَيِّدِهِ أَلْفَ دِينَارٍ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ، وَإِنَّمَا هِيَ وَصِيَّةٌ أَوْصَى لَهُ بِهَا فِي ثُلَاثِهِ، فَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ قَدْ أَوْصَى لِقَوْمٍ بِوَصَايَا، وَلَيْسَ فِي الثُّلُثِ فَضْلٌ عَنْ قِيَمَةِ الْمُكَاتَبِ، بُدِئَ بِالْمُكَاتَبِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ عَتَاقَةٌ، وَالْعَتَاقَةُ تَبْدَأُ عَلَى الْوَصَايَا، ثُمَّ تُجْعَلُ تِلْكَ الْوَصَايَا فِي كِتَابَةِ الْمُكَاتَبِ يَتَّبِعُونَهُ بِهَا، وَيُخَيَّرُ وَرَثَةُ الْمُوصِي، فَإِنْ أَحَبُّوا أَنْ يُعْطُوا أَهْلَ الْوَصَايَا وَصَايَاهُمْ كَامِلَةً وَتَكُونُ كِتَابَةُ الْمُكَاتَبِ لَهُمْ، فَذَلِكَ لَهُمْ، فَإِنْ أَبَوْا وَأَسْلَمُوا الْمُكَاتَبَ وَمَا عَلَيْهِ إِلَى أَهْلِ الْوَصَايَا، فَذَلِكَ لَهُمْ؛ لِأَنَّ الثُّلُثَ صَارَ فِي الْمُكَاتَبِ، وَلِأَنَّ كُلَّ وَصِيَّةٍ

وتفسير ذلك الخ: وهذا على ما قال: إن من كاتب عبده عند موته كان ذلك في ثلثه، وهذا له حكم العتق لا حكم المعاوضة؛ لأنه يقضى إلى عتق وانتزاع ما بيد المعتق، وإنما يعتبر في ثلثه قيمته؛ لأنها هي التي فوت بالكتابة، ومع الورثة من التصرف في العبد بالبيع وغيره، وأما الكتابة أو قيمتها فلم تكن ثابتة ففناها بل الكتابة أحدثها. وقوله: وتفسير ذلك أن تكون قيمة العبد ألف دينار فكاتبه بمائتي دينار، فإن حمل ثلث السيد قيمته التي هي ألف دينار حازت كتابته؛ لأنها وصية أوصى بها في ثلثه. ولو كاتبه بألف، وقيمة العبد مائتا دينار، وكان الثلث مائتي دينار، حاز ذلك أيضاً، ولم يعتبر بنقص الثلث عن الكتابة لما قدمناه. وقوله: ولو أوصى مع ذلك بوصايا ففارق الثلث، بدئ بالمكاتب؛ لأن الكتابة عتاقة، يريد أوصى بذلك مع ذلك بوصايا لقوم من دنائير وقياب ورباع وغير ذلك؛ فإن الكتابة المضمنة للعتق تقدم على ملك الوصايا، فتنفذ الكتابة لما نحر إليه من العتق، ثم تكون تلك الوصايا في الكتابة، فيخير الورثة بين أن يؤدوا إلى أهل الوصايا وصاياهم كاملة، وتكون كتابة المكاتب لهم، وبين أن يسلموا إلى أهل الوصايا، فإن أدوا تحاصروا فيما يؤديه من الكتابة، وإن عجزوا رفق لهم دون الورثة. ووجه ذلك: أن الكتابة لما قدمت على الوصايا اقتضى ذلك ثبوت عقدها لما كان ما يؤديه المكاتب متعلقا بالثلث الذي يخص بالوصايا، وكان الورثة أحق بأعيان أموال الميت من الموصى لهم بغير معين بخيروا، فإن اختاروا أداء الوصايا استخلصوا الكتابة، ويكونون مع المكاتب بمنزلة من كاتبه، إن أدى عتق وإن عجز رفق لهم، وإن أسلموه كان مع أهل الوصايا على مثل ذلك، إن أدى إليهم عتق وإن عجز رفق لهم؛ لأن إسلام الورثة الكتابة عتق حقوق أهل الوصايا فيه، فلو مات لم يكن له شيء، وإن أدى لم يكن لهم غير ما يؤدي، وإن عجز لم يكن لهم غير استرقاقه.

أَوْصَى بِهَا أَحَدٌ، فَقَالَ الْوَرِثَةُ: الَّذِي أَوْصَى بِهِ صَاحِبُنَا أَكْثَرُ مِنْ ثُلُثِهِ، وَقَدْ أَخَذَ مَا لَيْسَ لَهُ، قَالَ: فَإِنَّ وَرِثَتَهُ يُخَيَّرُونَ فَيَقَالُ لَهُمْ: قَدْ أَوْصَى صَاحِبُكُمْ بِمَا قَدْ عَلِمْتُمْ، فَإِنْ أَحْبَبْتُمْ أَنْ تُنْفِذُوا ذَلِكَ لِأَهْلِهِ عَلَى مَا أَوْصَى بِهِ الْمَيِّتُ، وَإِلَّا فَأَسْلِمُوا لِأَهْلِ الْوَصَايَا ثُلُثَ مَالِ الْمَيِّتِ كُلِّهِ، قَالَ: فَإِنْ أَسْلَمَ الْوَرِثَةُ الْمُكَاتَبَ إِلَى أَهْلِ الْوَصَايَا كَانَ لِأَهْلِ الْوَصَايَا مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ، فَإِنْ أَذَى الْمُكَاتَبُ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْكِتَابَةِ أَخَذُوا ذَلِكَ فِي وَصَايَاهُمْ عَلَى قَدَرِ حِصَصِهِمْ، وَإِنْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ كَانَ عَبْدًا لِأَهْلِ الْوَصَايَا لَا يَرْجِعُ إِلَى أَهْلِ الْمِيرَاثِ؛ لَهُمْ تَرْكُوهُ حِينَ خَيْرُوا، وَلَأَنَّ أَهْلَ الْوَصَايَا حِينَ أُسْلِمَ إِلَيْهِمْ ضَمِنُوهُ، فَلَوْ مَاتَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ عَلَى الْوَرِثَةِ شَيْءٌ، وَإِنْ مَاتَ الْمُكَاتَبُ قَبْلَ أَنْ يُؤَدِّيَ كِتَابَتَهُ وَتَرَكَ مَالًا هُوَ أَكْثَرُ مِمَّا عَلَيْهِ فَمَالُهُ لِأَهْلِ الْوَصَايَا، وَإِنْ أَذَى الْمُكَاتَبُ مَا عَلَيْهِ عَتَقَ وَرَجَعَ وَلَاؤُهُ إِلَى عَصْبَتِهِ الَّذِي عَقَدَ كِتَابَتَهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُكَاتَبِ يَكُونُ لِسَيِّدِهِ عَلَيْهِ عَشْرَةُ آلَافِ دِرْهَمٍ، فَيُضَعُ عَنْهُ عِنْدَ مَوْتِهِ أَلْفُ دِرْهَمٍ. قَالَ مَالِكٌ: يُقَوِّمُ الْمُكَاتَبُ فَيَنْظُرُ، كَمْ قِيمَتُهُ، فَإِنْ كَانَتْ قِيمَتُهُ أَلْفَ دِرْهَمٍ، فَأَلْذِي وَضَعَ عَنْهُ عَشْرُ الْكِتَابَةِ، وَذَلِكَ فِي الْقِيَمَةِ مِائَةُ دِرْهَمٍ، وَهُوَ عَشْرُ الْقِيَمَةِ، فَيُوضَعُ عَنْهُ عَشْرُ الْكِتَابَةِ، فَيَصِيرُ ذَلِكَ إِلَى عَشْرِ الْقِيَمَةِ نَقْدًا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَهَيْئَتِهِ لَوْ وَضَعَ عَنْهُ جَمِيعُ مَا عَلَيْهِ، ...

قال مالك في المكاتب الخ: وهذا على ما قال: إن السيد إذا وضع عن مكاتبه عددا مطلقا غير مختص بنحو معين أو بنحو معينة، فإنه إنما وضع عنه جزءا من كتابته على حسب ما سماه بالهبة من المسمى في الكتابة، فإن أسقط ألف درهم والكتابة عشرة آلاف درهم، فقد وضع عنه عشرين ألفا؛ لأنه لا يحسب في الثلث إلا بعشر قيمته ألف درهم، واحتسب في الثلث بعشر قيمته، وذلك كمائة درهم؛ لأنه لو وضع عنه جميع الكتابة وهي عشرة آلاف، وقيمتها ألف درهم، لم يحسب في الثلث إلا بقيمتها دون المسمى في الكتابة؛ لأن القيمة هي التي أسقط بالجزء، وأما المسمى بالكتابة فغير ثابت ولا متيقن.

وَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يُحْسَبْ فِي ثُلْثِ مَالِ الْمَيِّتِ إِلَّا قِيَمَةُ الْمُكَاتَبِ أَلْفُ دِرْهَمٍ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي وَضَعَ عَنْهُ يَصِفُ الْكِتَابَةَ حُسْبَ فِي ثُلْثِ مَالِ الْمَيِّتِ يَصِفُ الْقِيَمَةَ، وَإِنْ كَانَ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرُ، فَهُوَ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ. قَالَ مَالِكٌ إِذَا وَضَعَ الرَّجُلُ عَنْ مُكَاتَبِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنْ عَشْرَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَلَمْ يُسَمِّ أَتَمَّهَا مِنْ أَوَّلِ كِتَابَتِهِ أَوْ مِنْ آخِرِهَا، وَضَعَ عَنْهُ مِنْ كُلِّ نَحْمٍ عَشْرُهُ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا وَضَعَ الرَّجُلُ عَنْ مُكَاتَبِهِ عِنْدَ مَوْتِهِ أَلْفَ دِرْهَمٍ مِنْ أَوَّلِ كِتَابَتِهِ أَوْ مِنْ آخِرِهَا، وَكَانَ أَصْلُ الْكِتَابَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، قَوْمَ الْمُكَاتَبِ قِيَمَةُ النَّقْدِ، ثُمَّ قُسِمَتْ تِلْكَ الْقِيَمَةُ، فَجُعِلَ لِكُلِّ الْأَلْفِ الَّتِي مِنْ أَوَّلِ الْكِتَابَةِ حِصَّتُهَا مِنْ تِلْكَ الْقِيَمَةِ بِقَدْرِ قُرْبِهَا مِنَ الْأَجْلِ وَفَضْلِهَا،

إِذَا وَضَعَ الرَّجُلُ: وهذا على ما قال: إن من وضع عن مكاتبه ألف درهم، والكتابة عشرة آلاف درهم، وأطلق ذلك ولم يسم لها محلا من أول الكتابة ولا من وسطها ولا آخرها ولا تحما من نحو منها، فإنه يوضع عنه من كل نحم عشرة. ووجه ذلك: أنه ليس ذلك أولى عما وضع عنه من بعض. فوجب أن يقضى ذلك على جميع النجوم. والله أعلم وأحكم. **وقال مالك إذا أخ:** ومعنى ذلك فيما رواه عيسى عن ابن القاسم في "المزنية": أن يكون على الميت ثلاثة آلاف دينار في ثلاثة أنعم، فإن كان الذي وضع عنه المائة الأولى، نظر كم قيمتها إن لم تكن تباع بقدا في قرب محلها أو تأخرها، لأن آخر النجم أقل قيمتها من أولها، فإن كانت قيمة النجم الأول خمس مائة، وقيمة النجم الثاني ثلاث مائة، وقيمة النجم الثالث مائتين، كان الذي أوصى له به نصف رقعة، فينظر أيهما أقل قيمة، رقعة أو النجم الأول؟ فذلك يحسب في ثلث الميت، فإن خرج من الثلث عتق نفسه، وليس للورثة أن يقولوا: قد تعجل أول نجم يريد؛ لأن قيمة النجم إنما كانت على الحلول. قال: وعلى حسب هذا يكون لو أوصى له بالنجم الثاني أو الثالث. وإن كان النجم الأول لنفسه ولم يترك الميت مالا غيره، خير الورثة بين أن يقضوا ذلك النجم بعينه، ويعتق الذي كان تصيبه من قيمته رقعة النصف، ويسقط عنه ذلك النجم، ويكون لهما النجمان الباقيان، فإن استوفوا فذلك، وإن رقب منه نصفه، وبين أن لا يدروا، فيعتق ثلثه ويوضع عنه من كل نجم ثلثه، فإن عجزوا كان ثلثه حرا وثلثاه رقيقا. قال ابن القاسم: هذا وجه ما سمعت من مالك، وتفسير من أتق به. قال يحيى بن مزين: وليست في شيء من الكتب والسماعات بأتم ولا أصح مما في هذا الكتاب. ومعنى هذا رواه أبو زيد عن ابن القاسم في "العتبة"، وذكره ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم في "العتبة" بمثل ذلك.

ثُمَّ الْأَلْفُ الَّتِي تَلِي الْأَلْفَ الْأُولَى بِقَدْرِ فَضْلِهَا أَيْضًا، ثُمَّ الْأَلْفُ الَّتِي تَلِيهَا بِقَدْرِ فَضْلِهَا أَيْضًا، حَتَّى يُؤْتَى عَلَى آخِرِهَا، تَفْضُلُ كُلِّ أَلْفٍ بِقَدْرِ مَوْضِعِهَا فِي تَعْجِيلِ الْأَجَلِ وَتَأْخِيرِهِ؛ لِأَنَّ مَا اسْتَأَخَرَ مِنْ ذَلِكَ كَانَ أَقْلٌ فِي الْقِيَمَةِ، ثُمَّ يُوَضَّعُ فِي ثُلْثِ الْمَيِّتِ قَدْرُ مَا أَصَابَ بِتِلْكَ الْأَلْفِ مِنَ الْقِيَمَةِ عَلَى تَفَاضُلِ ذَلِكَ إِنْ قَلَّ أَوْ كَثُرَ فَهُوَ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَوْصَى لِرَجُلٍ بِرُبْعِ مَكَاتِبٍ لَهُ، أَوْ أُعْتِقَ رُبْعُهُ، فَهَلَكَ الرَّجُلُ، ثُمَّ هَلَكَ الْمَكَاتِبُ وَتَرَكَ مَالًا كَثِيرًا أَكْثَرَ مِمَّا بَقِيَ عَلَيْهِ، قَالَ مَالِكٌ: يُعْطَى وَرَثَةُ السَّيِّدِ وَالَّذِي أَوْصَى لَهُ بِرُبْعِ الْمَكَاتِبِ مَا بَقِيَ لَهُمْ عَلَى الْمَكَاتِبِ، ثُمَّ يَقْسَمُونَ مَا فَضَلَ، فَيَكُونُ لِلْمَوْصَى لَهُ بِرُبْعِ الْمَكَاتِبِ ثُلُثُ مَا فَضَلَ بَعْدَ أَذَاءِ الْكِتَابَةِ، وَلِوَرَثَةِ سَيِّدِهِ الثَّلَاثَانَ. وَذَلِكَ أَنَّ الْمَكَاتِبَ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِتَابَتِهِ شَيْءٌ، فَإِنَّمَا يُورَثُ بِالرَّقِّ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَكَاتِبِ أَعْتَقَهُ سَيِّدُهُ عِنْدَ الْمَوْتِ.....

رجل أوصى لرجل الخ وهذا على ما قال: إن من أوصى لرجل برقع مكاتبه ثم يعتق ربعه، فقد بقي ثلاثة أرباعه على حكم الكتابة للموصي نصفه، وللموصية ربعه، فكان الباقي منه على المالك بينهما على الثلثين منهما للموصي، والثلث لحكم الوصية، فإذا مات الموصي انتقل ذلك الثلث إلى الموصى به، والثلاث إلى ورثة الموصي، فإن مات المكاتب عن مال أعطى ورثة السيد ما بقي له وللموصي ما بقي له، ثم يقسمون البقية، للورثة ثلثاه وللموصي له ثلثه. ووجه ذلك: أن المال إنما ينتقل عنه إليهم على حكم المالك، والذي يملك منه ثلاثة أرباعه، للورثة ربعاه وللموصي له ربع. وذلك يقسم على ثلاث وثلاثين حسيما ذكروا ذلك أن المكاتب عبد ما بقي عليه شيء فلا يورث، وإنما ينتقل ماله إلى مستحقه بحق المالك والرق. **في المكاتب أعتقه الخ** وهذا على ما قال: إن معنى الوصية يعتق المكاتب: وهو إسقاط ما عليه فإن حمل الثلث ما عليه، يريد من الكتابة عتق، وإن لم يجعله عتق منه قدر ما حمل الثلث. ومعنى ذلك: يوضع عنه من الكتابة قدر ما حمل الثلث من قيمته نعتير عند احتمال الثلث له جميع الكتابة، وعند ضيق الثلث عنها الأقل من قيمة العبد أو الكتابة. وهو معنى قوله: ويوضع عنه قدر ذلك، فإن حمل الثلث نصفه وضع عنه نصف ما عليه من الكتابة، وذلك بأن يوضع عنه من كل نعم نصفه، فإن كانت الكتابة خمسة آلاف درهم، وقيمة المكاتب ألف درهم، وثلاث المبت ألف درهم عتق نصفه ووضع عنه من الكتابة نصفها؛ لأنها مقابلة نصف قيمة العبد.

قَالَ: إِنْ لَمْ يَحْمِلْهُ ثُلُثُ الْمَيْتِ عَتَقَ مِنْهُ قَدْرُ مَا حَمَلَ الثُّلُثُ، وَيُوضَعُ عَنْهُ مِنَ الْكِتَابَةِ قَدْرُ ذَلِكَ إِنْ كَانَ عَلَى الْمَكَاتِبِ خَمْسَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَكَانَتْ قِيمَتُهُ أَلْفِي دِرْهَمٍ نَقْدًا، وَيَكُونُ ثُلُثُ الْمَيْتِ أَلْفَ دِرْهَمٍ، عَتَقَ نِصْفَهُ وَيُوضَعُ عَنْهُ شَطْرُ الْكِتَابَةِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَالَ فِي وَصِيَّتِهِ: غُلَامِي فُلَانٌ حُرٌّ، وَكَاتِبُوا فُلَانًا: تُبَدَأُ الْعَتَاقَةُ عَلَى الْكِتَابَةِ.

قال مالك في رجل أخ: وهذا على ما قال: إن الكتابة ليس بعق محقق، بل يجوز أن تبطل بالعجز مع ما فيه من التأجيل، وأما العتق المبطل ففيه مع تحقق العتق التأجيل فكان أولى؛ لأن الوصية مبنية على تقديم العتق المعين على غيره من الوصايا، فوجب أن يقدم ما تحقق منه، ويعجل على ما خالفه. والله أعلم وأحكم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمُدَبِّرِ

الْقَضَاءُ فِي وَلَدِ الْمُدَبِّرِ

مَالِكٌ أَنَّهُ قَالَ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي مَنْ دَبَّرَ جَارِيَةً لَهُ، فَوَلَدَتْ أَوْلَادًا بَعْدَ تَدْبِيرِهِ إِيَّاهَا، ثُمَّ مَاتَتِ الْجَارِيَةُ قَبْلَ الَّذِي دَبَّرَهَا: أَنَّ وَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا قَدْ ثَبَتَ لَهُمْ مِنَ الشَّرْطِ مِثْلُ الَّذِي ثَبَتَ لَهَا، وَلَا يَضُرُّهُمْ هَلَاكُ أُمَّهَمْ، فَإِذَا مَاتَ الَّذِي كَانَ دَبَّرَهَا فَقَدْ عَتَقُوا إِنْ وَسِعَهُمُ الثَّلَثُ. وَقَالَ مَالِكٌ: كُلُّ ذَاتِ رَحِمٍ.....

المدبر: هو الذي علق سيده عتقه على الموت؛ لأن الموت دبر الحياة. وقيل: إن المدبر دبر أمر دنياه باستخدامه واسترقاقه، وأمر آخرته بإعتاقه. (المحلى)

من دبر جارية إلخ: وهذا على ما قال: إن المدبرة ما ولدت بعد التدبير فإن له حكم المدبرة؛ لأن الولد تبع لأمه في أحكام الرق والحرية بعد التدبير. وأما الموصى بعتقها فما ولدت قبل موت سيدها، فلا يدخل في وصيتها؛ لأن الوصية لا تثبت إلا بموت الموصي، وأما قبل موته فلا تثبت؛ لأن للموصي الرجوع عنها. فإذا ثبت حكم التدبير لولد المدبرة لم يخرجهم عن هذا الحكم بعد ثبوته موت الأم، وكذلك المكاتب والمعتقة إلى أجل والمخدومة أو بعضها حر أو مرهونة أو أم ولد؛ فإن ولد كل واحدة منهن بمنزلتها له حكمها، يعتق بعتقها ويرق برقها، ويعتق منه ما عتق منها ويرق منها ما يرق منه. قال: لأن كل ذات رحم فولدها بمنزلتها، يريد ما لم ينشأ في ملك سيد حر أو انعقد له عقد حرية، فأما إذا خلق في ملك سيد حر، أو انعقد له عقد حرية من كناية أو تدبير أو عتق مؤجل، فإن الولد يتبع أباه. وسأني ذكره بعد هذا إن شاء الله تعالى. وقوله: "فإذا مات الذي دبرها فقد عتق بعتقها إن وسعهم الثلث"، يريد بموت السيد تحصل الحرية للمدبرة وولدها إن وسعهم الثلث؛ لأن المدبر إنما يعتق من الثلث، فإن حمله الثلث فقد عتق، وإن لم يحمله عتق منه ما حمله الثلث. وهذا حكم الإطلاق، وأما الشرط ففي كتاب ابن الموار: من دبر أمته على أن ما تلد رقيق، مضى التدبير وولدها بمنزلتها. ووجه ذلك: أن هذا عقد ينضمن العتق، وهو مبني على التغليب والسراية، فإذا شرط فيه شرطاً فاسداً مترقياً، بطل الشرط ونفذ العقد، كما لو قال له: أنت حر على أن ما تكسب في المستقبل لي، يصح العتق ونفذ وبطل الشرط.

فَوَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا إِنْ كَانَتْ حُرَّةً، فَوَلَدَتْ بَعْدَ عِتْقِهَا فَوَلَدَهَا أَحْرَارًا، وَإِنْ كَانَتْ مُدَبِّرَةً أَوْ مُكَاتِبَةً أَوْ مُعْتَقَةً إِلَى سَبِينِ أَوْ مُخْدَمَةً أَوْ بَعْضَهَا حُرًّا أَوْ مَرْهُونَةً أَوْ أُمًّا وَلَدَ، فَوَلَدَ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عَلَى مِثَالِ حَالِ أُمِّهِ، يَعْتَقُونَ بِعِتْقِهَا وَيَرْقُونَ بِرِقِّهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي مُدَبِّرَةٍ دَبَّرَتْ وَهِيَ حَامِلٌ وَلَمْ يَعْلَمْ سَيِّدُهَا بِحَمْلِهَا: إِنْ وَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا. وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ أُعْتِقَ جَارِيَةً لَهُ وَهِيَ حَامِلٌ وَلَمْ يَعْلَمْ بِحَمْلِهَا قَالَ مَالِكٌ: فَالْسُّنَةُ فِيهَا أَنَّ وَلَدَهَا يَتَّبِعُهَا وَيَعْتَقُ بِعِتْقِهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ، فَالْوَلِيدَةُ وَمَا فِي بَطْنِهَا لِمَنْ ابْتَاعَهَا، اشْتَرَطَ ذَلِكَ الْمُبْتَاعُ أَوْ لَمْ يَشْتَرِطْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَحِلُّ لِلْبَائِعِ أَنْ يَسْتَشْنِيَ مَا فِي بَطْنِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَرَرٌ يَضَعُ مِنْ ثَمَنِهَا وَلَا يَدْرِي أَبِصَلَ ذَلِكَ إِلَيْهِ أَمْ لَا؟ وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ بَاعَ جَنِينًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَذَلِكَ لَا يَحِلُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ. قَالَ مَالِكٌ فِي مُكَاتِبٍ أَوْ مُدَبِّرٍ ابْتَاعَ أَحَدَهُمَا جَارِيَةً فَوَطَّئَهَا.....

فَوَلَدَهَا بِمَنْزِلَتِهَا: أي في كونهن مديرات، وأما ولدها المولود قبل التدبير فلا يصير مديرا، وبه قال أبو حنيفة وأحمد وأكثر أهل العلم، وهو المروي عن عمر بن عبد العزيز والزهري وشريح وعطاء ومجاهد وطاوس ومسروق والثوري وآخرين، وللشافعي فيه قولان. (المحلى)

في مدبرة الخ: وهذا على ما قال: إن من دبر أمته وهي حامل، فالتدبير يتناول ما في بطنها، فيكون حكمه في التدبير حكمها. وهكذا قال علي وعثمان وابن عمر وحابر وابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، وروي عنه مثل ما تقدم. واستدل مالك على ذلك بأن قال: وكذلك لو أعتقها لكان ذلك عتقا لما في بطنها وإن لم يعلم بحملها؛ لأن العتق مبني على التغليب والسراية، والولد بمنزلة عضو من أعضائها يتبعها في البيع والهبة بمجرد العقد، وإن لم يكونا من عقود التغليب والسراية، فكذلك التدبير والعتق، وهما بذلك أولى لما قدمناه.

في مكاتب الخ: وهو على ما قال: إن المدير والمكاتب من اتباع مبهما جاريته فولدت منه، فإن الولد بمنزلة يعتق بعتقه ويرق برقه. ووجه ذلك: أن كل ولد حدث عن ملك بمثل بيع أبيه في الحرية والرق، أصل ذلك الآخر يستولد أمته. وهذا إذا وضعته أمة لسنة أشهر فأكثر من وقت التدبير. وما وضعته قبل ذلك فهو رقيق، رواه ابن سحنون عن أبيه، قال: وما ولدته المدبرة بعد التدبير فهو مدير كامم، طال ذلك أو قصر.

فَحَمَلَتْ مِنْهُ وَوَلَدَتْ، قَالَ: وَلَدْتُ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ جَارِيَّتِهِ بِمَنْزِلَتِهِ، يَعْتَقُونَ بِعِتْقِهِ وَيَرْقُونَ بِرَقِّهِ. قَالَ: فَإِذَا أُعْتِقَ هُوَ فَإِنَّمَا أُمُّ وَلَدِهِ مَالٌ مِنْ مَالِهِ تُسَلِّمُ إِلَيْهِ إِذَا أُعْتِقَ.

جَامِعُ مَا جَاءَ فِي التَّدْبِيرِ

قَالَ مَالِكٌ فِي مُدَبِّرٍ قَالَ لِسَيِّدِهِ: عَجِّلْ لِي الْعِتْقَ وَأَعْطِيكَ خَمْسِينَ دِينَارًا مُنْجِمَةً عَلَيَّ، فَقَالَ سَيِّدُهُ: نَعَمْ أَنْتَ حُرٌّ وَعَلَيْكَ خَمْسُونَ دِينَارًا تُؤَدِّي إِلَيَّ كُلَّ عَشْرَةِ دَنَانِيرٍ، فَرَضِي بِذَلِكَ الْعَبْدُ، ثُمَّ هَلَكَ السَّيِّدُ بَعْدَ ذَلِكَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ، قَالَ مَالِكٌ: تَبَّتْ لَهُ الْعِتْقُ وَصَارَتْ الْخَمْسُونَ دِينَارًا دَيْنًا عَلَيْهِ، وَجَازَتْ شَهَادَتُهُ وَتَبَّتْ حُرْمَتُهُ وَمِيرَاثُهُ وَحُدُودُهُ، وَلَا يَضَعُ عَنْهُ مَوْتُ سَيِّدِهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ الدَّيْنِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَبَّرَ

= والفرق بينهما أن ما في بطن المدبرة عضو من أعضائها، ولذلك لا يجوز أن ينفرد بالبيع دونها ولا تفرد بالبيع دونها، وما في بطن أمة المدير ليس كذلك؛ لأنه لا يجوز أن تفرد بالبيع دونها، ويفرد المدير بالبيع دون الحمل، فلذلك لم يتبعه إلا إذا حدث بعد عقد التدبير. والله أعلم وأحكم.

التدبير: المدير من العبيد مأخوذ من الدبر؛ لأن السيد أعتقه بعد ممانته، والممانات دبر الحيات. والفقهاء يقولون للمعتق: عن دبر، أي بعد الموت. وهذا اللفظ لم يستعمل إلا في العبد والإماء دون سائر ما يملك، كما لم يستعمل العتق إلا فيهما. **عجل في العتق** إلخ: وهذا على ما قال. وذلك أن للسيد أن يقاطع مديرة على مال يأخذها منه ويعجل به العتق، فإن مات السيد قبل أخذ المال لم يسقط عنه الدين؛ لأنه دين متعلق بذمته، ويعتق العبد بالعتق المنجز، ولا يعتبر في ذلك ثلث المال؛ لأن الحرية قد سبقت له قبل موت السيد ونجرت بالعوض.

منجمة: قطعة قطعة بأن يعطى قليلا في مرتبة حتى يعطى كله في جميع المراتب. (فق)

في رجل دبر إلخ: وهذا على ما قال: إن المدير إذا لم يخرج من المال الحاضر وقف وانتظر المال الغائب. ووجه ذلك: أنه لا يجعل استرقاق بعضه مع ما يرجي من استكمال حريته بالمال الغائب؛ لأن حرية المدير متعلقة بالمالين، فلا تسقط من أحدهما لتغيبه. ولو كان له دين مؤجل إلى عشر سنين ونحوها، ففي "العتبية" من رواية عيسى عن ابن القاسم: يباع الدين بما يجوز بيعه به حتى يعجل عتق المدير من ثلثه أو ما حمل الثلث منه. ووجه ذلك: أن هذا يتوصل إلى تعجيل العتق بخلاف المال الغائب، فإنه لا يستطيع ذلك فيه. وفيه أيضاً: المدير إلى أن يحل الدين المؤجل إلى عشر سنين استدامة استرقاقه المدة الطويلة التي ربما أدت إلى تقوية عتقه بموته قبل ذلك.

عَبْدًا لَهُ فَمَاتَ السَّيِّدُ، وَلَهُ مَالٌ حَاضِرٌ وَمَالٌ غَائِبٌ، فَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِهِ الْحَاضِرِ مَا يَخْرُجُ فِيهِ الْمُدَبِّرُ، قَالَ: يُوقَفُ الْمُدَبِّرُ بِمَالِهِ، وَيُجْمَعُ خَرَاجُهُ، حَتَّى يَتَبَيَّنَ مِنَ الْمَالِ الْغَائِبِ. فَإِنْ كَانَ فِيمَا تَرَكَ سَيِّدُهُ مِمَّا يَحْمِلُهُ الثَّلَاثُ، عَتَقَ بِمَالِهِ وَبِمَا جُمِعَ مِنْ خَرَاجِهِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيمَا تَرَكَ سَيِّدُهُ مَا يَحْمِلُهُ عَتَقَ مِنْهُ قَدْرُ الثَّلَاثِ، وَتَرَكَ مَالَهُ فِي يَدَيْهِ.

الْوَصِيَّةُ فِي التَّدْبِيرِ

قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنْ كُلَّ عَتَاقَةٍ أَعْتَقَهَا رَجُلٌ فِي وَصِيَّةٍ أَوْصَى بِهَا فِي صِحَّةٍ أَوْ مَرَضٍ: إِنَّهُ يَرُدُّهَا مَتَى شَاءَ وَيُغَيِّرُهَا مَتَى شَاءَ مَا لَمْ يَكُنْ تَدْبِيرًا، فَإِذَا دَبَّرَ فَلَا سَبِيلَ لَهُ إِلَى رَدِّ مَا دَبَّرَ. قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ وَلَدٍ وَلَدَتْهُ أُمَةٌ أَوْصَى بِعِتْقِهَا وَلَمْ يَدَبِّرْهَا، فَإِنْ وَلَدَهَا لَا يَعْتِقُونَ مَعَهَا إِذَا عَتَقَتْ. وَذَلِكَ أَنَّ سَيِّدَهَا يُغَيِّرُ وَصِيَّتَهُ إِنْ شَاءَ وَيَرُدُّهَا مَتَى شَاءَ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهَا عَتَاقَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ قَالَ لِجَارِيَتِهِ: إِنْ بَقِيتُ عِنْدِي فَلَانَةٌ حَتَّى أَمُوتَ فَهِيَ حُرَّةٌ، قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ أَدْرَكَتْ ذَلِكَ كَانَ لَهَا ذَلِكَ، وَإِنْ شَاءَ قَبْلَ ذَلِكَ بَاعَهَا وَوَلَدَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُدْخِلْ وَلَدَهَا فِي شَيْءٍ مِمَّا جَعَلَ لَهَا.

إلخ: وهذا على ما قال: إن الوصية بالعتق يردّها الموصي متى شاء من صحة أو مرض؛ لأن عقد الوصية عقد غير لازم، وإنما يلزم بموت الموصي. وقوله: فإذا دبر فلا سبيل له إلى ما دبر، يريد أن ما كان من العتق بمعنى التدبير فلا سبيل للعتق إلى رده؛ لأنه عقد لازم. وهذا يقتضي أن حكم الوصية غير حكم التدبير، خلافاً للشافعي في أحد قوليّه: إن حكم التدبير حكم الوصية. والدليل على ما نقوله: أن اختلاف الألفاظ ظاهره اختلاف المعاني، وإذا كان التدبير مخالفاً للوصية فلكل واحد منهما لفظ يختص به، فأما لفظ الوصية فهو أن يقول: إذا مت فأعتقوا عبدي فلانا. فهذا محمول على الوصية، وللموصي الرجوع عنه متى شاء؛ لأنه عقد غير لازم.

وكل ولد إلخ: وهذا على ما قال: إن الأمة الموصى بعتقها إذا ولدت قبل موت سيدها، فإن ولدها غير داخل في وصيتها؛ لأن عقد الوصية غير لازم. وعقد التدبير والكتابة لازم، فلذلك دخل فيها من يولد بعده. ولو أن الموصي بعتقها تلد بعد وفاة سيدها، قد لزّم عقد الوصية.

قَالَ: فَالْوَصِيَّةُ فِي الْعَتَاقَةِ مُخَالَفَةٌ لِلتَّدْبِيرِ فَرَقَ بَيْنَ ذَلِكَ مَا مَضَى مِنَ السُّنَةِ. قَالَ: وَلَوْ كَانَتِ الْوَصِيَّةُ بِمَنْزِلَةِ التَّدْبِيرِ، كَانَ كُلُّ مُوصٍ لَا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِ وَصِيَّتِهِ وَمَا ذَكَرَ فِيهَا مِنَ الْعَتَاقَةِ، وَكَانَ قَدْ حَبَسَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ مَا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْتَفِعَ بِهِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَبَّرَ رَقِيقًا لَهُ جَمِيعًا فِي صِحَّتِهِ، وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُمْ قَالَ: إِنْ كَانَ دَبَّرَ بَعْضَهُمْ قَبْلَ بَعْضٍ بِأَوَّلٍ فَالْأَوَّلُ حَتَّى يَبْلُغَ الثَّلَاثَ، وَإِنْ كَانَ دَبَّرَهُمْ جَمِيعًا فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ: فُلَانٌ حُرٌّ وَفُلَانٌ حُرٌّ وَفُلَانٌ حُرٌّ - فِي كَلَامٍ وَاحِدٍ - إِنْ حَدَثَ بِي فِي مَرَضِي هَذَا حَدَثٌ مَوْتُ، أَوْ دَبَّرَهُمْ جَمِيعًا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، تَحَاصُّوا فِي الثَّلَاثِ وَلَمْ يُبْدَأْ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَبْلَ صَاحِبِهِ، وَإِنَّمَا هِيَ وَصِيَّةٌ، وَإِنَّمَا لَهُمُ الثَّلَاثُ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمْ بِالْحِصَصِ، ثُمَّ يَعْتَقُ مِنْهُمْ الثَّلَاثُ بِالْعَا مَا بَلَغَ، قَالَ: وَلَا يُبْدَأُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ فِي مَرَضِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَبَّرَ غُلَامًا لَهُ، فَهَلَكَ السَّيِّدُ وَلَا مَالَ لَهُ إِلَّا الْعَبْدُ الْمُدَبَّرُ، وَلِلْعَبْدِ مَالٌ، قَالَ: يُعْتَقُ ثَلَاثُ الْمُدَبَّرِ وَيُوقَفُ مَالُهُ بِيَدَيْهِ.

رجل دبر رقيقا [ح]: وهذا على ما قال: إن من دبر عبيدا واحدا بعد واحد - زاد ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون: في صحة أو مرض؛ فإنه إذا ضاق الثلث عن جميعهم بدئ بالأول فالأول؛ لأن السيد إذا دبر عبدا فقد تعلق حقه بثلث ماله على وجه الوجوب، فليس له أن يسقط ذلك بتدبير غيره، فعلى هذا يعتق الأول فالأول؛ لأنه على حسب ذلك تعلق حقه بثلثهم بالثلث، وإن اعتقهم جميعا تحاصروا في الثلث؛ لأن حريتهم تعلقت بالثلث تعلقا واحدا، فليس بعضهم أحق بذلك من بعض، فإن اعتق جماعة في كلمة، ثم اعتق بعدهم جماعة أخرى، فعلى حسب ذلك أيضاً يبدأ بالجماعة الأولى. فإن حملهم الثلث وضاق عن الجماعة الثانية بدئ يعتق الأولى، وتخاصت الجماعة الثانية في بقية الثلث، وإن ضاق عن الجماعة الأولى بدئ بها، فتخاصت في الثلث، ولم يكن للجماعة الثانية في ذلك حق. ومعنى الخاصة إن حمل الثلث بعضهم أن يعتق منهم بقدر ذلك. والله أعلم.

يعتق ثلث المدبر: وبه قال الجمهور؛ إن المدبر يعتق من الثلث إذا لم يكن له مال غيره. روى عبد الرزاق عن الشعبي: أن عليا عليه السلام جعل المدبر من الثلث. وله عن أبي قلابة: دبر رجل عبدا له ليس له مال غيره عند موته، فاعتق النبي صلى الله عليه وسلم ثلثه، واستسعاها في الثلثين. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي مُدَبِّرِ كَاتِبِهِ سَيِّدُهُ، فَمَاتَ السَّيِّدُ وَلَمْ يَتْرُكْ مَالًا غَيْرَهُ، قَالَ مَالِكٌ: يُعْتَقُ مِنْهُ ثُلُثُهُ، وَيُوضَعُ عَنْهُ ثُلُثُ كِتَابَتِهِ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ ثُلَاثَاهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ لَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ، فَبِتَّ عِتْقُ كُلِّهُ أَوْ بَتَّ عِتْقُ نِصْفِهِ وَقَدْ كَانَ دَبَّرَ عَبْدًا لَهُ آخَرَ قَبْلَ ذَلِكَ، قَالَ: يُبَدَأُ بِالْمُدَبِّرِ قَبْلَ الَّذِي أَعْتَقَهُ وَهُوَ مَرِيضٌ. وَذَلِكَ أَنَّهُ لَيْسَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَرُدَّ مَا دَبَّرَ وَلَا أَنْ يَتَعَقَّبَهُ بِأَمْرِ يَرُدُّهُ بِهِ، فَإِذَا عَتَقَ الْمُدَبِّرُ، فَلْيَكُنْ مَا بَقِيَ مِنَ الثُّلُثِ فِي الَّذِي أَعْتَقَ شَطْرَهُ حَتَّى يَسْتَتِمَّ عِتْقُهُ كُلُّهُ فِي ثُلُثِ مَالِ الْمَيِّتِ، فَإِنْ لَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ فَضْلَ الثُّلُثِ، عَتَقَ مِنْهُ مَا بَلَغَ فَضْلَ الثُّلُثِ بَعْدَ عِتْقِ الْمُدَبِّرِ الْأَوَّلِ.

مَسُّ الرَّجُلِ وَلَيْدَتَهُ إِذَا دَبَّرَهَا

١٢٩١ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ دَبَّرَ حَارِثَتَيْنِ لَهُ فَكَانَ يَطْوُهُمَا، ...

فِي مُدَبِّرِ كَاتِبِهِ **إِخ**: وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ عَقْدَ التَّدْبِيرِ لَا يَمْنَعُ عَقْدَ الْكِتَابَةِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَةَ لَا تَمْنَعُ التَّدْبِيرَ وَلَا تَبْطُلُهُ، بَلْ تَزِيدُهُ وَتُعِجِّلُهُ، وَأَسْوَأُ أَحْوَالَهَا أَنْ يَبْقَى الْمُدَبِّرُ عَلَى حَالِهِ. وَذَلِكَ أَنَّ لِلْسَيِّدِ انْتِرَاجَ مَالِ الْمُدَبِّرِ، فَإِذَا أَخَذَهُ مِنْهُ عَلَى تَعْجِيلِ عِتْقِهِ، فَذَلِكَ غَيْرُ مُخَالَفٍ لِمَا عَقْدَ عَلَيْهِ تَدْبِيرَهُ، فَإِنْ أَدَّى الْمَكَاتِبَ كِتَابَتَهُ فِي حَيَاةِ السَّيِّدِ عَجَلَ عِتْقُهُ، فَإِنْ مَاتَ السَّيِّدُ قَبْلَ آدَاءِ الْكِتَابَةِ عَتَقَ مِنْهُ ثُلُثُهُ، وَمُسْقَطٌ عَنْهُ لِدَلَالَةِ ثُلُثِ الْكِتَابَةِ، وَيَبْقَى بَاقِي الْعَبْدِ عَلَى حُكْمِ الْكِتَابَةِ، وَذَلِكَ أَفْضَلُ لَهُ مِنْ أَنْ يَبْقَى عَلَى حُكْمِ الرِّقِّ لَوْ لَمْ يَتَقَدَّمْ عَقْدُ الْكِتَابَةِ.

ثُلَاثَاهَا أَيُّ ثَلَاثَا بَدَلِ الْكِتَابَةِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ: يَسْعَى فِي ثَلَاثِي قِيَمَتِهِ أَوْ فِي كُلِّ الْبَدَلِ. وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ: فِي أَقَلِّ مِنْهُمَا. وَعِنْدَ مُحَمَّدٍ: يَسْعَى فِي أَقَلِّ مِنْ ثَلَاثِي الْبَدَلِ وَثَلَاثِي الْقِيَمَةِ. (الْمُحَلَّى) **أَعْتَقَ نِصْفَ عَبْدٍ** **إِخ**: وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ: إِنَّ الْمَرِيضَ إِذَا ابْتَدَأَ مُدَبِّرَ عَبْدٍ لَهُ، ثُمَّ أَعْتَقَ عَبْدًا لَهُ آخَرَ، أَوْ أَعْتَقَ مِنْهُ نِصْفَهُ، ثُمَّ تَوَفَّى أَوْ ضَاقَ الثُّلُثُ عَلَيْهِمَا، فَإِنَّهُ يَبْدَأُ بِعِتْقِ الْمُدَبِّرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّدْبِيرِ. وَهَذَا الْأَمْرُ لَا زَمَّ، فَلَيْسَ لِلْسَيِّدِ أَنْ يَنْقُضَهُ بِعِتْقِ غَيْرِهِ. وَلَوْ أَنَّ الْمَرِيضَ دَبَّرَ أَحَدَهُمَا وَبَتَّلَ عِتْقَ الْآخَرِ فِي لَفْظَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ كَلَامٍ مُتَّصِلٍ، نَحَاصًا فِي الثُّلُثِ، رَوَاهُ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُمَا مُتَسَاوِيَانِ فِي الْحَدِّ وَمَا لَمْ يَتَقَدَّمْ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِي الرِّقَّةِ، فَلَمْ يُحَاصِلْهُمَا كَالْمُدَبِّرِينَ.

فَكَانَ يَطْوُهُمَا **إِخ**: وَهُوَ أَحَدُ الْجُمْهُورِ أَنَّ الْمُدَبِّرَ تَوَطَّأَ. وَقَالَ الزَّهْرِيُّ وَمَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ: لَا تَوَطَّأَ. وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: إِنْ كَانَ لَا يَطَّأُ قَبْلَ التَّدْبِيرِ لَا يَطَّأُهَا بَعْدَهُ. (الْمُحَلَّى)

وَهُمَا مُدَبَّرَتَانِ.

١٢٩٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ: أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ كَانَ يَقُولُ: إِذَا دَبَّرَ الرَّجُلُ جَارِيَتَهُ فَإِنَّ لَهُ أَنْ يَطَّأَهَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَلَا يَهْبِئَهَا، وَوَلَدُهَا بِمَنْزِلَتِهَا.

وليس له إلخ: وبه قال أبو حنيفة وجمهور الحجازيين والكمهيين والشاميين. وقال الشافعي: عند أهل الحديث: التدبير عقد غير لازم، ويجوز بيعه؛ لحديث جابر: أنه قال: باع النبي ﷺ يغفور المدير الذي أعتقه سيده أبو مذكور عن دبر، وكان عليه دين، ولم يكن له مال غيره، من نعيم بن النحام ثمان مائة درهم. وفي رواية لأبي داود: سبع مائة أو تسع مائة، على الشك، فدفعها إليه، وقال له كما في "مسلم": **أَبْدَأَ بِفَسْكَ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهَا**. وقد اتفقت الروايات كلها على أن بيعه كان في حياة الذي دبره، إلا ما رواه شريك عن ابن كهيل عند الدار قطني: أن رجلا مات وترك مديرا ودينا، فأمرهم النبي ﷺ. فباعه في دينه ثمان مائة درهم. ونقل عن شيخه النيشابوري: أن شريكا أخطأ فيه. وأجاب الأولون عن حديث جابر بأنه واقعة عين لا عموم له، فيحمل على بعض الصور، وهو اختصاص الجواز بما إذا كان عليه دين، وهو مشهور قول أحمد، وتأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره، فرد تصرفه. قال مالك: كذلك يجوز تصرف من تصدق بكل. وقال الحنفية: هو إما محمول على المدير المقيد، وهو من علق عتقه بموت مولاه على صفة، مثل: إن مت من مرضي هذا أو سفري هذا أنه حر، وهو يجوز عندنا، أو محمول على بيع الخدمة دون الرق. قال ابن الهمام: قد صرح أبو جعفر - وهو محمد الباقر الإمام - بأنه شهد حديث جابر، وأنه إنما أذن في بيع مناعته، ولا يمكن شهادة ذلك الإمام إلا بعلمه ذلك من جابر راوي الحديث. (المحلى)

أن يبيعها: يريد أن حكم التدبير قد لزمه فيه، فليس له إبطاله بقول ولا فعل. وقال أبو حنيفة: ما كان منه مطلقا فليس له نقضه بقول ولا فعل على ما قلناه، وما كان مقيدا فله إبطاله. وعندنا: لا يجوز له إبطال المقيد كما لا يجوز له إبطال المطلق. وإنما قال بعض أصحابنا: إنه لا يجوز له أن يفسر المقيد، فيقول: لم أرد به التدبير، فيكون له حينئذ حكم الوصية. والدليل على ما نقوله على تسليم إحدى الروايتين: أن هذا تدبير، فوجب أن يكون لازما كالماضي، فإذا قلنا: يقدر في المقيد قول واحد إذا أريد به التدبير أنه يلزم، فكذلك المطلق أولى؛ لأنه عندنا صريح في التدبير لا يقبل منه أنه أراد به غير التدبير، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي في أحد قوليه: له الرجوع عن التدبير المطلق والمقيد بالفعل دون القول، والقول الثاني: له الرجوع بالقول والفعل. والدليل على ما نقوله قوله تعالى: **وَمَا أَتَيْنَا النَّبِيَّ إِلَّا أَنْهًا أَوْ أَمْرًا بِالْعُقُودِ** (البقرة: ١٢٩) ومن جهة المعنى أنه عقد عتق استفاد به اسما يعرف به، فلم يكن له إبطاله، أصله الكتابة، ودليل آخر: أن هذا عقد عتق ليس له إبطاله بالفعل، أصله ما ثبت من ذلك لأم الولد، وأما ما تعلقوا به بما روي عن جابر بن عبد الله: أن رجلا دبر عبدا له ليس له مال غيره، -

بيع المدبر

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْمُدْبِرِ: أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يَبِيعُهُ وَلَا يُحَوِّلُهُ عَنْ مَوْضِعِهِ الَّذِي وَضَعَهُ فِيهِ، وَأَنَّهُ إِنْ رَهَقَ سَيِّدُهُ دَيْنًا فَإِنَّ غُرْمَاءَهُ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى يَبْعِهِ مَا عَاشَ سَيِّدُهُ، فَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ وَلَا دَيْنَ عَلَيْهِ فَهُوَ فِي ثُلْثِهِ؛ لِأَنَّهُ اسْتَشْنَى عَلَيْهِ عَمَلَهُ مَا عَاشَ،

= قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ بَشَرَهُ مِنْهُ، فَاشْتَرَاهُ مِنْهُ نَعِيمٌ بَيْنَ النِّحَامِ بِثَمَانٍ مِائَةِ دِرْهَمٍ، قَالُوا: وَهَذَا هُوَ أَبُو مَذْكُورٍ الْعَرَبِيُّ دَبْرَ عَيْدٍ لَهُ، يُقَالُ لَهُ: يَغْفُورُ، فَبَاعَهُ النَّبِيُّ ﷺ. فَيُسَمَّى فِيمَا ادَّعَاهُ حَجَّةً؛ لِأَنَّهُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ قَبْلَ التَّدْبِيرِ، فَبَاعَهُ لِأَدَاءِ ذَلِكَ الدَّيْنِ، وَهَذَا عِنْدَنَا جَائِزٌ. وَيَبِينُ وَجْهَ هَذَا التَّأْوِيلِ أَنَّهُ قَالَ: فِي الْخَدِيثِ: "لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ"، وَعَلَى أَصْلِهِمْ: لَا تَأْثِيرُ لِقَوْلِهِ: "لَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ" فِي الْحُكْمِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ عِنْدَهُمْ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ أَوْ لَا يَكُونَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ. وَعَلَى مَا نَقُولُهُ فَهُوَ مُدْبِرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ لَمْ يَبْعَ فِي دَيْنٍ مُسَقِّدٍ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ يَتَأَدَّى مِنْهُ الدَّيْنُ، يَبْعُ حِينَئِذٍ لِأَدَاءِ الدَّيْنِ. وَيَبِينُ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَاشَرَ الْبَيْعَ وَأَمَرَ بِهِ عَلَى وَجْهِ الْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ ثَمَّ دَيْنٌ يَبَاعُ مِنْ أَجْلِهِ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا يَبِيعُهُ هُوَ عِنْدَهُمْ بِاخْتِيَارِهِ. وَقَدْ قَالَ نَحْوُ هَذَا ابْنُ سَعْدٍ، وَقَدْ رَوَى هَذَا الْخَدِيثَ هَذِهِ الرِّيَاضَةُ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ النَّوَوِيِّ: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ غُلَامًا لَهُ عَنْ دَبْرٍ وَكَانَ مُحْتَاجًا وَكَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَبَاعَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَهَذَا يَقْوَى مَا قَدَّمْنَاهُ مِنَ التَّأْوِيلِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ الشَّيْخُ أَبُو إِسْحَاقَ: وَقَدْ قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: إِنْ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَوْتِ. وَقَدْ رَأَيْتُهُ لَا بَيْنَ سَعْدٍ. وَقَالَ قَوْمٌ: إِنْ بَاعَ خِدْمَتَهُ فَذَلِكَ مُحْتَمَلٌ، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ أَنْ يَعْطِيَهُ مَالًا عَلَى تَعْجِيلِ عَتَقِهِ، وَذَلِكَ جَائِزٌ كَمَا يَجُوزُ فِي أُمِّ الْوَلَدِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِبَيْعٍ فِي رَقَبَتِهَا.

صاحبه لا يبيعه إِنْ: وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ: إِنْ "المدبر" لَيْسَ لِسَيِّدِهِ أَنْ "يبيعه" وَلَا "لَهُ أَنْ" يُحَوِّلَهُ عَنْ مَوْضِعِهِ "يُريدُ إِبْرَاقَهُ مَا ثَبِتَ لَهُ مِنَ التَّدْبِيرِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ وَبَاعَهُ، قَالَ فِي "الْمَوَارِثَةِ" مَالِكٌ: جَاهِلًا أَوْ عَامِدًا أَوْ نَاسِيًا رَدَّ بَيْعَهُ وَرَجَعَ مُدْبِرًا كَمَا كَانَ، وَهَذَا مَا لَمْ يَعْتَقِهِ الَّذِي اشْتَرَاهُ، فَإِنْ أَعْتَقَهُ قَبْلَ الْفُسْخِ، فَقَدْ قَالَ الشَّيْخُ أَبُو الْقَاسِمِ: فِيهِ رَوَايَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنَّ الْعَتَقَ نَافِلٌ غَيْرُ مُرَدُّودٍ، وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّ عَقْدَهُ بَاطِلٌ مُرَدُّودٌ. وَفِي "الْمَوَارِثَةِ" قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: كَانَ مَالِكًا يَقُولُ فِي الْمُدْبِرِ يَبِيعُهُ سَيِّدُهُ فَيَعْتَقُ: يَرُدُّ عَتَقَهُ وَيَعُودُ مُدْبِرًا. ثُمَّ قَالَ: بِمَضَى وَإِنْ كَتَمَهُ ذَلِكَ، وَلَا يَرُدُّ إِذَا فُاتَ بِالْعَتَقِ أَوْ بِالشُّوْطِ، وَنَحْوُهُ فِي كِتَابِ ابْنِ حَبِيبٍ عَنْ مَطْرُفٍ عَنْ مَالِكٍ. وَجْهُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ: أَنَّ عَقْدَ التَّدْبِيرِ عَقْدٌ لَازِمٌ، فَلَا يَنْقُلُ بِإِزَالَةِ الْمَلِكِ عَنْ وَجْهِ الْعَتَقِ، كَمَا لَا يَنْقُلُ بِأَهْبَةِ وَالْبَيْعِ. وَوَجْهٌ آخَرٌ: أَنَّ الْعَتَقَ هَهُنَا مُرْتَبٍ عَلَى الْبَيْعِ، فَإِذَا لَمْ يَجْزِ إِبْطَالُ التَّدْبِيرِ بِالْبَيْعِ لَمْ يَصَحَّ الْعَتَقُ. وَوَجْهُ الْقَوْلِ الثَّانِي: أَنَّ الْعَتَقَ أَقْوَى مِنَ التَّدْبِيرِ، فَوَجِبَ أَنْ يَبْطُلَ بِهِ كَالْمُدْبِرَةِ بِطَاقِهَا سَيِّدُهَا فَتَحْتَمِلُ مِنْهُ أَنَّ التَّدْبِيرَ يَبْطُلُ بِالْأَسْتِيلَادِ الَّذِي هُوَ أَقْوَى فِي بَابِ الْعَتَقِ مِنْهُ.

فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْدُمَهُ حَيَاتُهُ ثُمَّ يُعْتَقَهُ عَلَى وَرَثَتِهِ إِذَا مَاتَ مِنْ رَأْسِ مَالِهِ، وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ
 الْمُدَبِّرِ وَلَا مَالَ لَهُ غَيْرُهُ عَتَقَ ثُلُثُهُ، وَكَانَ ثُلَاثُهُ لَوَرَثَتِهِ، فَإِنْ مَاتَ سَيِّدُ الْمُدَبِّرِ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ
 مُحِيطٌ بِالْمُدَبِّرِ بَيْعَ فِي دَيْنِهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْتَقُ فِي الثُّلُثِ. قَالَ: فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ لَا يُحِيطُ
 إِلَّا بِنِصْفِ الْعَبْدِ بَيْعَ نِصْفَهُ لِلدَّيْنِ، ثُمَّ عَتَقَ ثُلُثُ مَا بَقِيَ بَعْدَ الدَّيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ
 بَيْعُ الْمُدَبِّرِ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ الْمُدَبِّرُ نَفْسَهُ مِنْ سَيِّدِهِ،
 فَيَكُونَ ذَلِكَ جَائِزًا لَهُ، أَوْ يُعْطَى أَحَدُ سَيِّدِ الْمُدَبِّرِ مَالًا وَيُعْتَقَهُ سَيِّدُهُ الَّذِي دَبَّرَهُ،
 فَذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ أَيْضًا، قَالَ مَالِكٌ: وَوَلَاةُ لِسَيِّدِهِ الَّذِي دَبَّرَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَجُوزُ
 بَيْعُ خِدْمَةِ الْمُدَبِّرِ، لِأَنَّهُ غَرَرٌ؛ إِذَا لَا يُدْرَى كَمْ يَعِيشُ سَيِّدُهُ، فَذَلِكَ غَرَرٌ لَا يَصْلُحُ.
 قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فَيُدَبِّرُ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ: إِنَّهُمَا يَتَقَاوَمَانِهِ، فَإِنْ
 اشْتَرَاهُ الَّذِي دَبَّرَهُ كَانَ مُدَبِّرًا كُلَّهُ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِهِ انْتَقَضَ تَدْبِيرُهُ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ الَّذِي
 بَقِيَ لَهُ فِيهِ الرُّقُّ أَنْ يُعْطِيَهُ شَرِيكَهُ الَّذِي دَبَّرَهُ بِقِيمَتِهِ، فَإِنْ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ بِقِيمَتِهِ، لَزِمَهُ
 ذَلِكَ وَكَانَ مُدَبِّرًا كُلَّهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ نَصْرَانِيٍّ دَبَّرَ عَبْدًا لَهُ نَصْرَانِيًّا فَأَسْلَمَ الْعَبْدُ،

لا يجوز بيع المدير إلخ: وهذا على ما قال: إنه "لا يجوز لأحد أن يشتريه إلا أن يشتري المدير نفسه" يريد أن
 يفندي نفسه ويعطي عوضا عن خدمته وإن كانت مجهولة؛ لما في ذلك من تخلص رقبته وتعجل عتقه، ولا ينقض
 ذلك عقد التدبير ولا يبطل، بل هو باق على حكمه، وإنما يسقط عما يدفعه العبد إلى سيده، فإن كان للسيد عليه
 من الخدمة والرق، فإن قاطعه على تعجيل العتق بمال معجل قبضه سيده عتق مكانه ولا تباعة لأحد عليه، وإن
 قاطعه على تعجيل العتق بمال مؤجل أو حال، فمات العبد قبل قبضه فترك مالا فإنه حر، وينبع بالقطاعة، رواه
 أصبغ عن ابن القاسم في "العتبية". وذلك أنه قد تعجل العتق وأزال عن نفسه الرق بمال يثبت في ذمته.

ولا يجوز بيع إلخ: ويجوز ذلك عند أبي حنيفة؛ لما أخرج الدارقطني عن جابر: لا بأس ببيع خدمة المدير إذا
 احتاج إليه. ضعفه البيهقي وصححه ابن القطان. (المحلى) **نصراني دبر عبدا إلخ:** وهذا على ما قال: إن النصراني
 إذا دبر عبده النصراني ثم أسلم العبد، فإنه انتهى إلى حكم بين مسلم ونصراني بنظر فيه على حكم الإسلام. =

قَالَ مَالِكٌ: يُحَالُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْعَبْدِ وَيُخَارَجُ عَلَى سَيِّدِهِ النَّصْرَانِيَّ، وَلَا يُبَاعُ عَلَيْهِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ أَمْرُهُ، فَإِنْ هَلَكَ النَّصْرَانِيُّ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، قُضِيَ دَيْنُهُ مِنْ ثَمَنِ الْمُدَبِّرِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي مَالِهِ مَا يَحْمِلُ الدَّيْنَ، فَيَعْتَقُ الْمُدَبِّرُ.

جَرَّاحُ الْمُدَبِّرِ

١٢٩٣ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى فِي الْمُدَبِّرِ إِذَا جَرَّحَ: أَنْ لِسَيِّدِهِ أَنْ يُسَلِّمَ مَا يَمْلِكُ مِنْهُ إِلَى الْمَجْرُوحِ، فَيُخْتَدِمُهُ الْمَجْرُوحُ وَيُقَاصُّهُ بِجَرَّاحِهِ مِنْ دِيَّةِ جَرَّاحِهِ، فَإِنْ أَذَى قَبْلَ أَنْ يَهْلِكَ سَيِّدُهُ رَجَعَ إِلَى سَيِّدِهِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمُدَبِّرِ إِذَا جَرَّحَ ثُمَّ هَلَكَ سَيِّدُهُ وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ: أَنَّهُ يُعْتَقُ ثُلُثُهُ ثُمَّ يُقَسَّمُ عَقْلُ الْجَرَّاحِ أَثْلَاثًا، فَيَكُونُ ثُلُثُ الْعَقْلِ عَلَى الثُّلُثِ الَّذِي عَتَقَ مِنْهُ، وَيَكُونُ ثُلَاثُ عَلَى الثَّلَاثِينَ لِلَّذِينَ بَأْيَدِي الْوَرِثَةِ، إِنْ شَاءُوا أَسْلَمُوا الَّذِي لَهُمْ مِنْهُ إِلَى صَاحِبِ الْجَرَّاحِ وَإِنْ شَاءُوا أَعْطَوْهُ ثُلْثِي الْعَقْلِ وَأَمْسَكُوا نَصِيبَهُمْ مِنَ الْعَبْدِ. وَذَلِكَ أَنْ عَقَلَ ذَلِكَ الْجَرَّاحُ إِنَّمَا كَانَتْ جَنَايَةُ مِنَ الْعَبْدِ وَلَمْ يَكُنْ دَيْنًا عَلَى السَّيِّدِ، فَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الَّذِي أَحْدَثَ الْعَبْدُ بِالَّذِي يُبْطِلُ مَا صَنَعَ السَّيِّدُ مِنْ عِتْقِهِ وَتَدْبِيرِهِ؛ فَإِنْ كَانَ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ مَعَ جَنَايَةِ الْعَبْدِ،

= ولا يجوز بيع المدير، فليزِم غماؤه على حكم التدبير، لكنه يُزال يد السيد عنه، ويُخارج له؛ لأن الذي بقي له فيه منافعهُ فيمنع من مباشرة استيفائها، ويُبَاع من غيره من المسلمين، فيستوفى بها ويدفع إليه ثمنها، فإن مات النصراني عن دين يستغرق ماله بيع المدير وقضى منه دينه، وإن لم يكن عليه عتق في ثلثه أو ما حمل منه ثلثه على حسب ما يفعل لو كان السيد مسلماً، لا فرق بينهما إلا في إزالة يده عنه ومنعه من استخدامه. والله أعلم وأحكم.

قضى في المدير: قوله: إن المدير إذا جرح فإن على سيده أن يسلم ما يملك منه وهو خدمته، وأما رقبته فقد تعلق بها حكم عتق لا يمكن إزالته في حياة السيد، فإن افترقه في الجناية فهو على التدبير، وإن أسلمه لعدم في الجناية، فإن أدى أورشها بخدمته قبل وفاة السيد رجع إلى سيده على ما كان عليه من التدبير.

يَبْعُ مِنَ الْمُدِيرِ بِقَدْرِ عَقْلِ الْجَرَحِ وَقَدْرِ الدِّينِ، ثُمَّ يُبْدَأُ بِالْعَقْلِ الَّذِي كَانَ فِي جَنَائِيَةِ الْعَبْدِ، فَيُقْضَى مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ ثُمَّ يُقْضَى دَيْنُ سَيِّدِهِ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْعَبْدِ، فَيَعْتَقُ ثُلُثَهُ وَيَبْقَى ثُلَاثُهُ لِلْوَرَثَةِ. وَذَلِكَ أَنَّ جَنَائِيَةَ الْعَبْدِ هِيَ أَوْلَى مِنْ دَيْنِ سَيِّدِهِ. وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا هَلَكَ وَتَرَكَ عَبْدًا مُدْبِرًا قِيمَتُهُ خَمْسُونَ وَمِائَةُ دِينَارٍ، وَكَانَ الْعَبْدُ قَدْ شَجَّ رَجُلًا حُرًّا مُوضِحَةً عَقْلَهَا خَمْسُونَ دِينَارًا، وَكَانَ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ مِنَ الدِّينِ خَمْسُونَ دِينَارًا، قَالَ مَالِكٌ: فَإِنَّهُ يُبْدَأُ بِالْخَمْسِينَ دِينَارًا الَّتِي فِي عَقْلِ الشَّجَةِ فَيُقْضَى مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ ثُمَّ يُقْضَى دَيْنُ سَيِّدِهِ ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى مَا بَقِيَ مِنَ الْعَبْدِ فَيَعْتَقُ ثُلُثَهُ وَيَبْقَى ثُلَاثُهُ لِلْوَرَثَةِ، فَالْعَقْلُ أَوْجَبُ فِي رَقَبَتِهِ مِنْ دَيْنِ سَيِّدِهِ، وَدَيْنُ سَيِّدِهِ أَوْجَبُ مِنَ التَّدْبِيرِ الَّذِي إِنَّمَا هُوَ وَصِيَّةٌ فِي ثُلْثِ مَالِ الْمَيِّتِ، فَلَا يَتَّبَعِي أَنْ يَجُوزَ شَيْءٌ مِنَ التَّدْبِيرِ، وَعَلَى سَيِّدِ الْمُدْبِرِ دَيْنٌ لَمْ يُقْضَ، وَإِنَّمَا هُوَ وَصِيَّةٌ. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَ فِي ثُلْثِ الْمَيِّتِ مَا يَعْتَقُ فِيهِ الْمُدْبِرُ كُلُّهُ عَتَقَ،

(النساء: ١١)

قال مالك فإن كان إرجح: وهذا على ما قال: إن المدير إذا جرح ثم هلك سيده وليس له مال غيره: يريد ولا دين عليه، فإنه يعتق عليه فيكون على المعتق منه ثلث العقل، وبغير الورثة فيما رقي منه - وهو ثلثاه - بين أن يفتكروا ثلثي العقل أو يسلموه، وذلك أن الجناية لم تتعلق بذمة السيد، وإنما تعلقت بالعبد، والعبد لا يملك منه في حياة سيده إلا خدمته، فتعلقت بذلك الجناية، وبعد سيده هو من الثلث، فإن عتق ثلثه فثلث الدية عليه؛ لأنها دية تعلقت بجزء فتعلقت بذمته، وإذا استرق ثلثاه تعلقت الجناية بالثلثين تعلقها بالعبد، فصار الثلث له في الجناية حكم الأحرار والثلثين حكم العبد. وقوله: فإن كان على السيد دين يبع منه للجنانية والدين إلى آخر الفصل، يريد أن ما تقدم من عتق الثلث وتخيير الورثة في تسليم الثلثين، حكمه حكم من لا دين على سيده، وأما إن كان على سيده دين لم يترك مالا غير المدير، فإنه يباع منه للدين، وإذا بيع للدين - والجنانية متقدمة عليه - وجب أن يباع لها، وإنما جاز أن يباع المدير في الدين؛ لأن له حكم الوصية، وقد قال الله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ (النساء: ١١) ولا خلاف بين المسلمين أن الدين من جميع المال، والمدير له حكم ثابت بالوصية، فاختص بالثلث فكان الدين مقدما عليه، وإنما كان تأثير الدين في بيع المدير أقوى من تأثير الجنانية؛ لما اختص الدين ببيع المدير دون الجنانية؛ =

وَكَانَ عَقْلُ جَنَابَتِهِ دَيْنًا عَلَيْهِ يُتَّبَعُ بِهِ بَعْدَ عِتْقِهِ وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعَقْلُ الدَّيْنَةَ كَامِلَةً،
وَذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى سَيِّدِهِ دَيْنٌ، قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُدَبِّرِ إِذَا جَرَحَ رَجُلًا فَأَسْلَمَهُ
سَيِّدُهُ إِلَى الْمَجْرُوحِ ثُمَّ هَلَكَ سَيِّدُهُ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ، وَلَمْ يَتْرُكْ مَالًا غَيْرَهُ، فَقَالَ الْوَرِثَةُ:
نَحْنُ نُسَلِّمُهُ إِلَى صَاحِبِ الْجُرْحِ، وَقَالَ صَاحِبُ الدَّيْنِ: أَنَا أُرِيدُ عَلَى ذَلِكَ قَالَ: فَإِذَا
زَادَ الْغَرِيمُ شَيْئًا فَهُوَ أَوْلَى بِهِ، وَيُحْطُ عَنْ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ قَدْرُ مَا زَادَ الْغَرِيمُ عَلَى دِيَّةِ
الْجُرْحِ، فَإِنْ لَمْ يَزِدْ شَيْئًا لَمْ يَأْخُذِ الْعَبْدُ.

= لأن الدين ليس له محل غير جهة السيد ولم يبق منها غير العبد، وأما الجناية فتتعلق بركة المدبر تارة، وتارة
بدمته وتارة بخدمته، فكان للدين من التأثير في وجوب البيع ما لم يكن للجناية ولا غيرها، فإذا ثبت ذلك وبيع
للجناية والدين غرم الدين؛ لأنه مختص بتلك العين، فإذا اقتضيا جميعا وفضلت من العبد فضلة، عتق ثلث تلك
الفضلة، وورق للورثة ثلثاها.

في المدبر في "الهداية": إذا جنى المدبر وأم الولد ضمن المولى أقل من قيمته ومن أرشها؛ لأن أبا عبيدة قضى
بجناية المدبر على مولاه. والأثر رواه ابن أبي شيبة. وعن الشعبي والنخعي والحسن مثله. قال محمد في "الآثار":
أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم: أن جناية المكاتب والمدبر وأم الولد على المولى. قال: وبه نأخذ، إلا أنا
نرى جناية المكاتب يكون عليه أقل من أرش الجناية ومن قيمته، وأما المدبر وأم الولد فعلى المولى الأقل من أرش
جنايتهما ومن قيمتهما. وهو قول أبي حنيفة. أخبرنا أبو حنيفة عن حماد، عن إبراهيم في أم الولد والمعتق عن دير
بجنيان، قال: بضمن سيدهما جنايتهما؛ لأن العاقبة قد بدلت فيهما، فلا يستطيع أن يدفعهما ولا يعقلهما العاقلة؛
لأنهما مملوكان، قال: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة. (المحلى)

إذا جرح رجلاً إلخ وهذا على ما قال، فإن المدبر إذا جرح وأسلمه سيده ومات وعليه دين، فينال ع في المدبر
النجني عليه والغرماء، فالنجني عليه أولى به؛ لأنه لا محل لجنايته غير العبد، والغرماء محل ديونهم دمة السيد، فقدم
النجني عليه لاختصاصه بالعبد، إلا أن يزيد الغرماء على أرش الجناية شيئاً يحط عن المتوفى به بعض دينه، ويكون
الغرماء أحق بدين العبد بأرش الجرح وبالزيادة، فيدفع إلى النجني عليه أرش جرحه، ويحط عن الميت من دين
الغرماء ما عليه بقدر تلك الزيادة؛ لأن قيمة العبد قد زادت بالزيادة على أرش الجناية، فلا مضرة في ذلك على
النجني عليه؛ لأنه يأخذ أرش جرحه، ويحط بالزيادة عن المتوفى بعض دينه؛ لأن المتوفى لو أسلم أرش الجرح لكان
له التمسك بالعبد، فإذا كان في فعل الغرماء ذلك منفعة له في تخفيف دينه كان ذلك لغرمائه. والله أعلم وأحكم.

وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْمُدَبِّرِ إِذَا جَرَحَ وَلَهُ مَالٌ فَأَبَى سَيِّدُهُ أَنْ يَفْتَدِيَهُ: فَإِنَّ الْمَجْرُوحَ يَأْخُذُ مَالَ الْمُدَبِّرِ فِي دِيَّةِ جُرْحِهِ؛ فَإِنْ كَانَ فِيهِ وَفَاءٌ اسْتَوْفَى الْمَجْرُوحُ دِيَّةَ جُرْحِهِ وَرَدَّ الْمُدَبِّرَ إِلَى سَيِّدِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ وَفَاءٌ اقْتَضَاهُ مِنْ دِيَّةِ جُرْحِهِ، وَاسْتَعْمَلَ الْمُدَبِّرَ بِنَمَائِهِ بَقِيَ لَهُ مِنْ دِيَّةِ جُرْحِهِ.

جراح أم الولد

قَالَ مَالِكٌ فِي أُمِّ الْوَلَدِ تَجْرَحُ: إِنْ عَقَلَ ذَلِكَ الْجَرَحِ ضَامِنٌ عَلَى سَيِّدِهَا فِي مَالِهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَقْلُ ذَلِكَ الْجَرَحِ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَةِ أُمِّ الْوَلَدِ، فَلَيْسَ عَلَى سَيِّدِهَا أَنْ يُخْرِجَ أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا،

إذا جرح وله مال إلخ: وهذا كما قال: إن المدبر إذا جرح وله مال ولم يقتله سيده؛ فإنه يقتضي أرض الجرح من مال المدبر، ويرد إلى سيده. وإنما كان ذلك؛ لأن عقد التدبير لازم لا ينقص، ولا يخرج عنه المدبر إلا بأمر لا بد منه. ولما كان للمدبر مال يؤدي منه أرض جنائته، لم ينقض عقد أمر تدبيره. والله أعلم وأحكم.

أم الولد تجرح إلخ: وهذا على ما قال: إن أم الولد إذا جنت فإن على سيدها أن يؤدي من ماله أرض جنائتها، إلا أن يكون أرض الجنابة أكثر من قيمتها، فليس عليه إلا قيمتها؛ لأنها لو كانت أمة لكان له تسليمها، فلما لم يكن له ذلك لعقد العتق الذي لا يصح نقضه إلى رق ولا استخدام، ناب عن ذلك إخراج قيمتها؛ لأنه بدل من رقيتها. والفرق بينها وبين المدبرة أن للسيدة استخدام أم الولد على المشهور من قول مالك، فلذلك جاز أن يسلم خدمة المدبرة ولا يسلم خدمة أم الولد. ووجه آخر: أن أم الولد لا تسترق بوجه؛ والمدبرة قد تسترق لدين أو يسترق بعضها لضيق الثلث، فلذلك جاز له أن يسلم خدمة المدبرة؛ لأن ذلك قد يؤدي إلى اقتضاء أرض الجنابة من نفسها إن مات سيدها عن دين، ولم يكن له أن يسلم أم الولد؛ لأنه لا يصح استرقاقها بدين ولا غيره، فلا يتأدى أرض الجنابة من جهتها بوجه. والله أعلم. مالك: أنه بلغه أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان قضى أحدهما في المرأة غرت رجلاً بنفسها، وذكرت أنها حرة فولدت له أولاداً، فقضى أن يقدي ولدهم. قال مالك: والقيمة في هذا أعدل إن شاء الله تعالى. ما وجد هذا الحديث في النسخ الموجودة سوى المحلى قوله: والقيمة في هذا أعدل؛ لأن الخيوان لا يكون مضموناً بالمثل، أخرج ابن أبي شيبة عن طريق الشعبي عن علي في رجل اشترى حارية فولدت منها أولاداً، ثم أقام رجل البيعة أمها له. قال: ترد عليه ويقوم عليه ولدها، فيعزم الذي باعها ما غره. =

وَذَلِكَ أَنَّ رَبَّ الْعَبْدِ أَوْ الْوَلِيدَةَ إِذَا أَسْلَمَ وَلِيدَتُهُ أَوْ غُلَامَهُ بِحَرْجِ أَصَابِهِ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَثُرَ الْعَقْلُ، فَإِذَا لَمْ يَسْتَطِعْ سَيِّدُ أُمِّ الْوَلَدِ أَنْ يُسَلِّمَهَا لِمَا مَضَى فِي ذَلِكَ مِنَ السُّنَّةِ، فَإِنَّهُ إِذَا أَخْرَجَ قِيمَتَهَا فَكَأَنَّهُ أَسْلَمَهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ. وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَ مِنْ جَنَائِزِهَا أَكْثَرُ مِنْ قِيمَتِهَا.

= ومن طريق سليمان بن يسار: أن امرأة أنت فوما فعرنهم ورعت لها حرة فتزوجها رجل فولدت منه أولادا فوجدها أمة، ففضى عمر بقيمة أولادها في كل معرور غرة. قال في "الرسالة": ومن استحق أمة قد ولدت فله قيمتها بقيمة الولد يوم الحكم، وقيل: بأحداهما بقيمة الولد، وقيل: له قيمتها فقط إلا أن يختار الثمن فيأخذه من الغاصب الذي ياعها. وفي "المنهاج": وعلى المعرور قيمته لسيدها أي قيمته يوم الولادة - زاده الشارح - ويرجع لها على الغار. وفي "الهداية": ولد المعرور حر بالقيمة بإجماع الصحابة، رواه صاحب "الكافي". روي ذلك عن عمر في النكاح، وعن علي في الشراء. وإذا تمحض من الصحابة فحل محل الإجماع. وغرم الأب قيمة الولد، ثم إله يعتبر قيمة الولد يوم الخصومة؛ لأنه يوم المنع كما في "الهداية"، أو يوم قضاء كما في شرح "الطحطاوي". ويرجع بقيمة الولد على يائعه بخلاف العفر، كذا في "الهداية" وغيره. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْبُيُوعِ

مَا جَاءَ فِي بَيْعِ الْعُرْبَانِ

١٢٩٤ - مَالِكٌ عَنْ الثَّقَفِ عِنْدَهُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْعُرْبَانِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ فِيمَا تُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّ يَشْتَرِي الرَّجُلُ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ أَوْ يَتَكَارَى الدَّابَّةَ، ثُمَّ يَقُولُ لِلَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ أَوْ تَكَارَى مِنْهُ: أُعْطِيكَ دِينَارًا أَوْ دَرَاهِمًا أَوْ أَقْلَ مِنْ ذَلِكَ، أَوْ أَكْثَرَ عَلَى أَنِّي إِنِ اخَذْتُ السَّلْعَةَ أَوْ رَكِبْتُ مَا تَكَارَيْتُ مِنْكَ، فَالَّذِي أُعْطَيْتَكَ هُوَ مِنْ ثَمَنِ السَّلْعَةِ أَوْ مِنْ كِرَاءِ الدَّابَّةِ، وَإِنْ تَرَكْتُ ابْتِغَاءَ السَّلْعَةِ أَوْ كِرَاءِ الدَّابَّةِ فَمَا أُعْطَيْتَكَ لَكَ بَاطِلٌ بِغَيْرِ شَيْءٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا بَأْسَ أَنَّ يَبْتَاعَ الْعَبْدَ التَّاجِرَ الْفَصِيحَ بِالْأَعْبُدِ مِنَ الْحَبَشَةِ، أَوْ مِنْ جَنْسٍ مِنَ الْأَجْنَاسِ، لَيْسُوا بِمِثْلِهِ

فهي عن بيع العربان: بضم المهملة، وفيه لغتان: العربون بضم العين وفتحها، أي عن بيع الذي فيه العربان، في "النهاية": هو أن يشتري السلعة ويدفع إلى صاحبها شيئاً، على أنه إن أمضى البيع حسب من الثمن، وإلا كان لصاحب السلعة ولم يرجعه المشتري، وهو بيع باطل عند الفقهاء لما فيه من العرر وشرط عدم الرد واليه إن لم يرض السلعة، وأجازه أحمد؛ لحديث رواه عبد الرزاق عن زيد بن أسلم قال: "سئل رسول الله ﷺ عن العربان في البيع، فأحله". وقال الباجي: قال ابن حبيب: العربان أول الشيء وعقوبته، والمنهي عنه من ذلك أن يعقد عليه البيع، ولذلك أضافه إليه على وجه إن كره المشتري البيع كان ما دفعه للمائع دون عوض، فهذا الذي هي عنه؛ لأنه من أئبن المخاطرة، وأما العربان الذي لم ينه عنه: فهو أن يبتاع منه ثوباً أو غيره بالخيار، فيدفع إليه بعض الثمن مختوماً عليه إن كان مما لا يعرف بعينه، على أنه إن رضي كان من الثمن، وإن كره رجع إليه ذلك؛ لأنه ليس فيه خطر يمتنع صحته، وإنما فيه دفع للثمن أو بعضه.

فِي الْفَصَاحَةِ وَلَا فِي التَّحَارَةِ وَالتَّفَاضُلِ وَالْمَعْرِفَةِ، لَا بَأْسَ بِهَذَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ الْعَبْدُ بِالْعَبْدَيْنِ أَوْ بِالْأَعْبِدِ إِلَى أَحَلِّ مَعْلُومٍ، إِذَا اخْتَلَفَ قَبْلَ انْخِلَافِهِ، فَإِنْ أَشَبَّ بَعْضُ ذَلِكَ بَعْضًا حَتَّى يَتَقَارَبَ، فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَحَلِّ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهُمْ.

لا بأس بهذا: وعند أبي حنيفة: يجوز بيع عبد بعدين حاضرا، ولا يجوز بيع عبد بعيد إلى أحل؛ لجواز التفاضل وحرمة النساء في غير الأموال الربوية إذا اتحد الجنس، وقال الشافعي: يجوز إلى أحل، والأصل: أن اتحاد الجنس لا يحرّم النساء عند الشافعي، ويحرم عند أبي حنيفة، وكذا عند مالك، لكنه أزل اختلاف الصفة في العبد وسائر الحيوانات بعثرة اختلاف الجنس، والدليل لأبي حنيفة هو ما رواه الأئمة عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ هي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة" وعن جابر: "أن رسول الله ﷺ لم يكن يرى بأسا ببيع الحيوان بالحيوان اثنين بواحد، ويكرهه نسيئة". وعن ابن عمر: "أن النبي ﷺ هي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة". وكذا عن حمزة عن النبي ﷺ، مثله، رواها الطحاوي في "معاني الآثار"، قال أبو جعفر: فكان هذا ناسحا لما روينا عن رسول الله ﷺ من إجازة بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، فدخل في ذلك أيضا استفراض الحيوان. فقال أهل المقالة الأولى: هذا لا يلزمنا؛ لأننا قد رأينا الخنطة لا يباع بعضها ببعض نسيئة، وقرضها جائز، فكذلك الحيوان، فكان من حجتنا على أهل هذه المقالة: أن هي النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، يحتمل أن يكون ذلك لعدم الوقوف منه على المثل، ومحتمل أن يكون من قبل ما قال أهل المقالة الأولى في الخنطة بالخنطة في البيع والقرض، فإن كان إنما هي عن ذلك من طريق عدم وجود المثل، ثبت ما ذهب إليه أهل المقالة الثانية، وإن كان من قبل أنهما نوع واحد، لا يجوز بيع بعضه عن بعضه نسيئة، لم يكن في ذلك حجة لأهل المقالة الثانية على أهل المقالة الأولى، فاعتبرنا ذلك، فرأينا الأشياء المكملات والموزونات لا يجوز بيع بعضها ببعض نسيئة، فيه اختلاف الناس، فمنهم من يقول: ما كان منها من نوع واحد فلا يصلح بيع بعضه ببعضه نسيئة، وما كان منها من نوعين مختلفين فلا بأس ببيع بعضه ببعضه نسيئة، ومن قال بهذا القول أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد ﷺ، ومنهم من يقول: لا بأس ببيع بعضها ببعض يدا بيد ونسيئة، وسواء عنده كانت من نوع واحد أو من نوعين، فهذا أحكام الأشياء المكملات والموزونات والمعدودات غير الحيوان على ما فسرناه، فكان غير المكمل والموزون لا بأس ببيعه بما هو من خلاف نوعه نسيئة وإن كان المبيع والمبتاع ثيابا كلها، وكان الحيوان لا يجوز بيع بعضه ببعض نسيئة وإن اختلف أجناسه، لا يجوز بيع عبد بغير ولا ببقرة ولا بشاة نسيئة، ولو كان النهي من النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة - إنما كان لانفاق النوعين - لحاز بيع العبد بالبقرة نسيئة؛ لأنها من غير نوعه، كما حاز بيع ثوب الكتان بثوب القطن الموصوف نسيئة، فلما بطل ذلك في نوعه وفي غير نوعه، ثبت أن النهي في ذلك إنما كان لعدم وجود مثله، ولأنه غير موقوف عليه، وإذا كان إنما بطل بيع بعضه ببعضه نسيئة؛ لأنه غير موقوف عليه، بطل قرضه أيضا؛ لأنه غير موقوف عليه.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَ مَا اشْتَرَيْتَ مِنْ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَسْتَوْفِيَهُ، إِذَا انْتَقَدَتْ ثَمَنُهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَنْتَى جَنِينَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ إِذَا بَاعَتْ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَرَرٌ لَا يُدْرَى أَذَكَرٌ هُوَ أَمْ أُنْثَى؟ أَحْسَنُ أَمْ قَبِيحٌ؟ أُنَاقِصُ أَمْ تَامٌ؟ أَحْيٌ أَمْ مَيِّتٌ؟ وَذَلِكَ يَضَعُ مِنْ ثَمَنِهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَتَّاعُ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ..

لا بأس أن تبيع: أي العبد وغيره مما ليس بطعام، فأما الطعام فلا يجوز بيعه قبل القبض مطلقا. قال الجمهور: لا يجوز بيع شيء قبل القبض لا الطعام ولا غيره. (المحلى)

ولا ينبغي أن يستنى إلخ: وبه قال أبو حنيفة والشافعي، كما في "الهداية" و"المنهاج": لا يجوز بيع الحمل مفردا؛ لأنه مغرور، وما لا يجوز بيعه منفردا لا يجوز استثناءه. (المحلى) وهذا كما يقول: إنه لا يجوز أن تباع أمة أو شيء من إناث الحيوان ويستنى جنين في بطنها، وعلل ذلك بعلمين، أحدهما: أنه مجهول الصفة والحياة، والثانية: أنه ينقص ذلك من ثمنها، وهذان تعليلان صحيحان، وذلك أن الاستثناء من المبيع على ضربين، أحدهما: أن يستنى جزء من الحمل، ولا يخلو من ثلاثة أقسام، أحدها: أن يكون جزءا شائعا. والثاني: أن يكون جزءا معينا. والثالث: أن يكون جزءا مقدرا غير شائع ولا معين، فإن كان جزءا شائعا، فإنه يصح في جميع الحيوان وفي غير الحيوان، كبيع ربع العبد والذابة والثوب والدار، وإن كان جزءا معينا فلا يخلو أن يكون في حيوان أو غير حيوان، فإن كان في حيوان، فإنه على ضربين، أحدهما: أن يكون معينا كالجنين، وما في ظهر الفحول ولحم الفخذ فهذا لا يجوز بوجه؛ لأن المبتاع قد استنى من الحمل ما لا نعلمه، وإذا لم نعلمه لم نعلم باقي الحمل، وهذا في أجنة الإناث وما في ظهور الفحول واضح الفساد؛ لأنه يجمع من قبض المبيع والتصرف فيه المدة الطويلة. وأما استثناء فخذ الناقة، فإنه يصح أن يقال ذلك على قولنا: إن المستنى مبيع، وهذا أظهر فيما احتج به في قولنا: إنه لا يدري أن الجنين حسن أو قبيح، أو ذكر أو أنثى، أو حي أو ميت؟ وهذا إذا كان باقيا على ملكه لا يجب أن يؤثر في البيع، لسلامة المبيع في ذلك، وإنما يؤثر فيه على قولنا: إنه مبيع مسرّج، فأفسد البيع استرجاعه؛ لأنه به تم، والله أعلم.

في الرجل إلخ: وهذا كما قال **الحسن** إن البائع إذا زاد المبتاع عشرة دنائير على أن يقبله، فإن ذلك جائز، وسواء كانت الزيادة من البائع ما شاء من جميع الأشياء كلها العين وغيره، نقدا أو مؤجلا ولم يتفرقا؛ لأنه كان البائع اشترى الجارية بالثمن الذي وجب له على المبتاع، ويزيادة زادها إياه، ولا فساد في ذلك ما لم تكن الزيادة من جنس المبيع، فإن كانت من جنسه زاد نقدا ولم يجز مؤجلا؛ لما تقدم من منع الشيء بجنسه إلى أجل. وإن ندم المبتاع فسأل البائع أن يقبله ويزيده بعشرة دنائير نقدا أو إلى أجل الفصل معناه: أنه إذا أراد المبتاع العشرة ليقبله البائع، فإن كان إلى أجل فهو جائز؛ لأنه يبيعها منه بأقل من الثمن الذي ابتاعها منه مقاصة، وإن زاد العشرة نقدا لم يجز ذلك؛ لأنه عجل عشرة من المائة المؤجلة عليه، فصار يبيعا وسلفا، فهذه العلة اللازمة، وقد قال ذلك ربيعة =

بِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى أَجَلٍ ثُمَّ يَتَدَمُّ الْبَائِعُ، فَيَسْأَلُ الْمُشْتَاعُ أَنْ يُقِيلَهُ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ، وَيَمْحُو عَنْهُ الْمِائَةَ دِينَارٍ الَّتِي لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. وَإِنْ تَدَمَّ الْمُشْتَاعُ فَسَأَلَ الْبَائِعَ أَنْ يُقِيلَهُ فِي الْحَارِيَةِ أَوْ الْعَبْدِ وَيَزِيدَهُ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنَ الْأَجَلِ الَّذِي اشْتَرَى إِلَيْهِ الْعَبْدُ أَوْ الْوَلِيدَةُ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَتَّبِعِي، وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ كَأَنَّهُ بَاعَ مِنْهُ مِائَةَ دِينَارٍ لَهُ إِلَى سَنَةِ قَبْلَ أَنْ تُحِلَّ بِحَارِيَةٍ، وَبِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ نَقْدًا أَوْ إِلَى أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنَ السَّنَةِ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ يَبِيعُ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَى أَجَلٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَبِيعُ مِنَ الرَّجُلِ الْحَارِيَةَ بِمِائَةِ دِينَارٍ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِيهَا بِأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ الثَّمَنِ الَّذِي بَاعَهَا بِهِ، إِلَى أَبْعَدَ مِنْ ذَلِكَ الْأَجَلِ الَّذِي بَاعَهَا إِلَيْهِ: إِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ، وَتَفْسِيرُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ الْحَارِيَةَ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يَبْتَاعَهَا ..

- في إحدى مسائل الخمار فيمن باع حمرا عشرة دنانير، فاستقاله اشْتاع على دينار يعمله للبائع: إن ذلك بمنزلة من اقتضى ذهبا يتعملها من ذهب، وأما ما ذكره رحمه الله من أنه يدخله أنه باع عشرة دنانير وحارية نقدا بمائة دينار له إلى سنة، فإنه وجه صحيح أيضا فيما يتكرر ويقصد من بيع حارية وعشرة دنانير معجلة بمائة إلى أجل، فإن الدرائع يقوى منعها بتكرار القصد إليه والغرض فيه، فيعبر عنه أصحابنا بقوة التهمة فيه، ويضعف وجه المنع بقلة قصده، وذلك فيما يحتمل وجوها من الصحة، ووجها أو وجوها من الفساد المقتضي للمنع، فيحمل على المقصود من تلك الوجوه، وأما ما كان الفساد له لازما فإن ذلك ممنوع لنفسه، وأما إن كانت العشرة إلى أجل أقرب من أجل المائة، فحكمها حكم العشرة المؤجلة، وإن كانت إلى أجل أبعد من أجل المائة لم يجز أيضا؛ لأنه يدخله حارية معجلة وعشرة مؤجلة بمائة مؤجلة إلى غير ذلك، وأقل ما يقتضي ذلك اشتراط النقد للعشرة والمنع من المقاصة، ولو شرط ذلك في العشرة المؤجلة إلى أجل المائة لأفسد العقد؛ لأنه يتضمن من بيع حارية وعشرة دنانير يجرها ولا يتقدها بمائة دينار يتقدها، وهذا يقتضي التفاضل في العين، فأوجب ذلك فساد العقد، ويدخله مع ذلك الكالني بالكالني في عشرة دنانير والمائة، وذلك ممنوع. ومن ابتاع سلعة بنقد أو مؤجل ثم استقال منها، فلا تخلوا السلعة أن لا تكون غير مكيلة ولا موزونة ولا معدودة كالجارية والثوب، فباعها بنقد ثم استقال منها على زيادة مؤجلة، وذلك مثل أن يبيع منه حارية بعشرة دنانير نقدا، ثم استقال المبتاع بدinar يزيد مؤجلا، فإن ذلك لا يجوز.

إِلَى أَجَلٍ أَبْعَدَ مِنْهُ، يَبِيعُهَا بِثَلَاثِينَ دِينَارًا إِلَى شَهْرٍ، ثُمَّ يَتَنَاعُهَا بِسِتِّينَ دِينَارًا إِلَى سَنَةٍ أَوْ إِلَى نِصْفِ سَنَةٍ، فَصَارَ إِنْ رَجَعَتْ إِلَيْهِ سِلْعَتُهُ بِعَيْنِهَا، وَأَعْطَاهُ صَاحِبُهُ ثَلَاثِينَ دِينَارًا إِلَى شَهْرٍ بِسِتِّينَ دِينَارًا إِلَى سَنَةٍ، أَوْ إِلَى نِصْفِ سَنَةٍ فَهَذَا لَا يَنْبَغِي.

مَالُ الْمَمْلُوكِ إِذَا بَاعَ

١٢٩٥ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ بَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ.

فهذا لا ينبغي: لأن فيه جعل بعض الثمن بمقابلة إسقاط الأجل. (الخللي)

أن عمر (رحمته الله) ورواه الشيخان من حديث سالم عن ابن عمر مرفوعا، واختلف في الأرجح منهما، فروى البيهقي في سننه عن مسلم والنسائي: أنهما سئلا عن ذلك، فقال: القول ما قال نافع وإن كان سالم أحفظ منه، ونقل الترمذي في جامعه عن البخاري: أن حديث سالم أصح، وقال ابن عبد البر في "التمهيد": إنهما الصواب، وكذلك رواه عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعا. (الخللي) قلت: وهو أحد الأحاديث الأربعة التي اختلف فيها سالم ونافع، فرفعها سالم ووقفها نافع، قاله ابن عبد البر، ورجح مسلم والنسائي رواية نافع هنا، وإن كان سالم أحفظ منه، نقله البيهقي عنهما، وكذا رجحها الدارقطني، وفي "العلل" للترمذي عن البخاري تصحيحهما جميعا، ولعله أشبهه لأن ابن عمر إذا رفعه لم يذكر أباه، وهي رواية سالم، وإذا وقفه ذكر أباه وهي رواية نافع، فتحصل أن ابن عمر سمعه من النبي ﷺ فحدث به سالما، وسمعه من أبيه عمر موقوفا فحدث به نافعا، فصحت رواية سالم ونافع جميعا، وهذا هو المحفوظ عنهما.

وله مال (رحمته الله) إضافة المال إلى العبد إضافة اختصاص وإنشراح عند الجمهور، وإضافة تملك عند مالك، قال النووي: مذهب مالك والشافعي في القديم: العبد إذا ملكه سيده ملكه، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع، إلا أن يشترط المشتري، بظاهر الحديث قول أحمد، وقال الشافعي في الجديد وأبو حنيفة: لا يملك العبد شيئا أصلا، وهو رواية عن أحمد، وتأولا الحديث بأن إضافة المال فيه إلى العبد ليس إضافة التملك، ولهذا يكون للبائع؛ لأنه ملكه إلا أن يشترط المبتاع. ثم إنه قال الشافعي: إن كان المال دراهم لم يجز بيع العبد، وتلك الدراهم بالدراهم، وكذا إن كان الدنانير والخططة لم يجز بيعهما بذهب أو حنطة، وقال مالك: يجوز أن يشترط المشتري وإن كان دراهم أو غيرها من الربويات؛ لإطلاق الحديث. ثم إنه يدخل ثياب العبد في بيعه كما صححه الغزالي؛ للعرف، وقال النووي: الأصح أنه يدخل ثيابه لا سر العورة ولا غيرها، إلا أن يشترطها المبتاع؛ لظاهر الحديث، -

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْمُبْتَاعَ إِنْ اشْتَرَطَ مَالَ الْعَبْدِ فَهُوَ لَهُ، نَقْدًا كَانَ أَوْ دَيْنًا أَوْ عَرْضًا، يُعْلَمُ أَوْ لَا يُعْلَمُ، وَإِنْ كَانَ لِلْعَبْدِ مِنَ الْمَالِ أَكْثَرُ مِمَّا اشْتَرَى بِهِ، كَانَ ثَمَنُهُ نَقْدًا أَوْ دَيْنًا أَوْ عَرْضًا، وَذَلِكَ أَنَّ مَالَ الْعَبْدِ لَيْسَ عَلَى سَيِّدِهِ فِيهِ زَكَاةٌ، وَإِنْ كَانَتْ لِلْعَبْدِ جَارِيَةٌ اسْتَحْلَ فَرَحَهَا بِمِلْكِهِ إِيَّاهَا، وَإِنْ عَتَقَ الْعَبْدُ أَوْ كَاتَبَ، تَبِعَهُ مَالُهُ، وَإِنْ أَفْلَسَ أَخَذَ الْغُرْمَاءُ مَالَهُ وَلَمْ يُتَّبَعِ سَيِّدُهُ بِشَيْءٍ مِنْ دَيْنِهِ.

الْعُهُدَةُ فِي الرَّقِيقِ

١٢٩٦ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ: أَنَّ أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ وَهَيْشَامَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ كَانَا يَذْكُرَانِ فِي خُطْبَتَيْهِمَا عُهُدَةَ الرَّقِيقِ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ، مِنْ حِينَ يُشْتَرَى الْعَبْدُ أَوْ الْوَلِيدَةُ وَعُهُدَةَ السَّنَةِ. قَالَ مَالِكٌ: مَا أَصَابَ الْعَبْدُ أَوْ الْوَلِيدَةُ فِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ مِنْ حِينَ يُشْتَرَى حَتَّى يَنْقُضِي الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةَ، فَهُوَ مِنَ الْبَائِعِ،

لَكَانَ يَحْتَاجُ الشَّرْطَ عِنْدَنَا

= وقال المالكية: تدخل ثياب المهنة التي عليه، وقال الحنابلة: يدخل ما عليه من الثياب المعتاد. (أخلى) قلت: فالحاصل أن المالكية استدلوا بهذا الحديث على أن العبد يملك، وقال أحمد والشافعي في القديم: يملك إذا ملكه سيده مالا، وقال أبو حنيفة والشافعي في الجديد: لا يملك أصلا، واللام للاختصاص والانتفاع لا للملك، كحل الدابة وسرج الفرس، ويدل له قوله: فماله للبائع، فأضاف الملك إليه وإلى البائع في حالة واحدة، ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد كله مملوكا لاثنتين في حالة واحدة، فثبت أن إضافة الملك إلى العبد مجاز أي للاختصاص، وإلى المولى حقيقة أي للملك. **فهو له:** عملا بإطلاق الحديث؛ لأن ماله تبع فهو غير منظور إليه، وكأنه لم يجعل له حصة من الثمن، وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يصح هذا البيع؛ لما فيه من الربا، قاله الزرقاني. **ولم يتبع سيده (ع):** حاصله: أنه استدل بالقياس على هذه المسائل؛ لما أفاده إطلاق الحديث، وجرى عليه عمل المدينة، ومراده التقوية.

وعهدة السنة: قال محمد في كتاب "الحجج": لو كان عندكم في ذلك حديثا مفسرا عن رسول الله ﷺ أو عن أحد من أصحابه لاحتمتم به، وإنما هو رأي منكم اصطالحتم عليه، وليس هذا يقبل منكم إلا بالحجة والبرهان، وكيف فرقت بين الرقيق في هذا وبين الدواب، وهو حيوان يحدث فيها شيء؟ فافهم.

وَأَنَّ عَهْدَةَ السَّنَةِ مِنَ الْجُنُونِ وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ، فَإِذَا مَضَتْ السَّنَةُ فَقَدْ بَرِئَ الْبَائِعُ مِنَ الْعَهْدَةِ كُلِّهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ أَوْ غَيْرِهِمْ بِالْبَرَاءَةِ، فَقَدْ بَرِئَ الْبَائِعُ مِنَ الْعَهْدَةِ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ، وَلَا عَهْدَةَ عَلَيْهِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِلْمٌ عَيًّا فَكْتَمَهُ، فَإِنْ كَانَ عِلْمٌ عَيًّا فَكْتَمَهُ لَمْ تَنْفَعِهِ الْبَرَاءَةُ، وَكَانَ ذَلِكَ الْبَيْعُ مَرْدُودًا، وَلَا عَهْدَةَ عِنْدَنَا إِلَّا فِي الرَّقِيقِ.

الْعَيْبُ فِي الرَّقِيقِ

١٢٩٧ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ بَاعَ غُلَامًا لَهُ بِشَمَانٍ مِائَةِ دِرْهَمٍ، وَبَاعَهُ بِالْبَرَاءَةِ، فَقَالَ الَّذِي ابْتَاغَهُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: بِالْغُلَامِ دَاءٌ لَمْ يُسَمِّهِ لِي، فَاحْتَصَمًا إِلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ، فَقَالَ الرَّجُلُ: بَاعَنِي عَبْدًا وَبِهِ دَاءٌ لَمْ يُسَمِّهِ، وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: بَعْتُهُ بِالْبَرَاءَةِ، فَقَضَى عُثْمَانُ بْنُ عَفَانَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنْ يَحْلِفَ لَهُ: لَقَدْ بَاعَهُ الْعَبْدُ وَمَا بِهِ دَاءٌ يَعْلَمُهُ،

فإذا مضت السنة إلخ: وكان الشافعي لا يعتبر الثلاث ولا السنة في شيء منها، بل كان ينظر إلى العيب، فإن كان ما يحدث مثله في مثل هذه المدة التي اشترها فيها إلى وقت الخصومة، فالقول قول البائع مع يمينه، وإن كان لا يمكن حدوثه من تلك المدة رده على البائع، كذا ذكره البيهقي، وقال محمد في موطئه: لسنا نعرف عهدة الثلاث ولا عهدة السنة، إلا أن يشترط الرجل خيار ثلاثة أيام أو خيار سنة، فيكون ذلك على ما اشترطه، وأما عند أبي حنيفة: فلا يجوز الخيار إلا في ثلاثة أيام. والأصل لمالك في ذلك ما رواه أحمد وأبو داود والنسائي والدارمي والحاكم عن قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر وعن سمرة بن جندب: عهدة الرقيق ثلاثة أيام، وفسره قتادة: إن وجد في الثلاث داء أي عيبا، رده بغير بينة، وإن وحده بعد ثلاثة لم يرده إلا ببينة أنه اشترها وذلك العيب بها، وإلا فيمين البائع أنه لم يعه وبه داء، قال البيهقي: وكان المدني وغيره لا يشتون سماع الحسن عن عقبة، فهو إذا منقطع، ونقل عنه عن سمرة وليس بمحفوظ. (المحلى)

فَأَبَى عَبْدُ اللَّهِ أَنْ يَخْلِفَ وَارْتَجَعَ الْعَبْدَ، فَصَحَّ عِنْدَهُ، فَبَاعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَلْفٍ وَخَمْسِ مِائَةِ دِرْهَمٍ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ كُلَّ مَنْ ابْتَاعَ وَلَيْدَةً فَحَمَلَتْ، أَوْ عَبْدًا فَأَعْتَقَهُ، وَكُلَّ أَمْرٍ دَخَلَهُ الْفَوْتُ حَتَّى لَا يُسْتَطَاعَ رَدُّهُ، فَقَامَتِ الْبَيْتَةُ إِنَّهُ قَدْ كَانَ بِهِ عَيْبٌ عِنْدَ الَّذِي بَاعَهُ، أَوْ عَلِمَ ذَلِكَ بِاعْتِرَافٍ مِنَ الْبَائِعِ أَوْ غَيْرِهِ، فَإِنَّ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ يُقَوَّمُ وَبِهِ الْعَيْبُ الَّذِي كَانَ بِهِ يَوْمَ اشْتِرَائِهِ، فَيَرَدُّ مِنَ الثَّمَنِ قَدْرُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ صَحِيحًا وَقِيَمَتِهِ وَبِهِ ذَلِكَ الْعَيْبُ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْعَبْدَ ثُمَّ يَظْهَرُ مِنْهُ عَلَى عَيْبٍ يَرُدُّهُ مِنْهُ، وَقَدْ حَدَّثَ بِهِ عِنْدَ الْمُشْتَرِي عَيْبٌ آخَرُ: إِنَّهُ إِذَا كَانَ الْعَيْبُ الَّذِي حَدَّثَ بِهِ مُفْسِدًا، مِثْلُ الْقَطْعِ أَوْ الْعَوْرِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ

فأبى عبد الله الخ: فيه دليل الخفية على أنه يفضى بالنكول ولا ترد البيمين على المدعي، خلافاً للشافعي ومالك، وكان ابن عمر يقول: تركت البيمين لله، فعوضني الله منها. قال في "الهداية": وصح البيع بشرط البراءة من كل عيب وإن لم يسم، خلافاً للشافعي؛ لأن البراءة عن الحقوق المجهولة لا تصح عنده وتصح عندها لعدم إفضائه إلى المضاربة، ويدخل فيه الموجود والحادث بعد العقد قبل القبض، فلا يردده بعيب، قال الشافعي فيما حكاه البيهقي: إذا باع الرجل العبد أو شيئاً من الحيوان بالبراءة من العيب، فالذي يذهب إليه قضاء عثمان أنه إبراء من كل عيب لم يعلمه ولم يبرء من عيب عظمه ولم يسمه. وقال محمد بن الحسن: بلغنا عن زيد بن ثابت أنه قال: ومن باع غلاماً بالبراءة فهو بريء من كل عيب، وكذلك باع ابن عمر ورواها براءة جائزة، فيقول ابن ثابت وابن عمر: يأخذ من باع غلاماً أو شيئاً آخر وبرئ من كل عيب، ورضي بذلك المشتري وفضله على ذلك، فقد برئ من كل عيب علم أو لم يعلم؛ لأن المشتري قد برأه من ذلك. (المحلى) وقد اختلف العلماء فيه، فمذهبنا: أنه إذا شرط البراءة من كل عيب برفله المشتري، ليس له أن يردده بعيب، سواء سمي البائع جملة العيوب أو لم يسم، وسواء علم عيوبه أو لم يعلم بعضها؛ لأن في الإبراء معنى الإسقاط، والجهالة في الإسقاط لا تفضي إلى المضاربة، ويدخل فيه عن البراءة عن العيب الموجود وقت العقد، والحادث قبل القبض عند أبي حنيفة وأبي يوسف في ظاهر الرواية عنه، وقال محمد: لا يدخل فيه الحادث، وهو قول زفر والحسن والشافعي ومالك وأبي يوسف في رواية، وللشافعي في شرط البراءة أقوال: في قول: يبرء مطلقاً، وفي قول: لا يبرء عن عيب ما؛ لأن في البراءة معنى التملك، وتلك المجهول لا يصح، وبه قال أحمد في رواية، وفي رواية عنه: يبرء عما لا يعلمه دون ما يعلمه، وفي قول للشافعي وهو الأصح عندهم وهو رواية عن مالك: لا يبرء في غير الحيوان، يبرء في الحيوان عما لا يعلمه دون ما يعلمه، كذا في "البيان".

مِنَ الْعُيُوبِ الْمُفْسِدَةِ، فَإِنَّ الَّذِي اشْتَرَى الْعَبْدَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ إِنْ أَحَبَّ أَنْ يُوَضَعَ عَنْهُ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ بِقَدْرِ الْعَيْبِ الَّذِي كَانَ بِالْعَبْدِ يَوْمَ اشْتَرَاهُ، وَضَعَ عَنْهُ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَغْرَمَ قَدْرَ مَا أَصَابَ الْعَبْدَ مِنَ الْعَيْبِ عِنْدَهُ، ثُمَّ يَرُدُّ الْعَبْدَ، فَذَلِكَ لَهُ. وَإِنْ مَاتَ الْعَبْدُ عِنْدَ الَّذِي اشْتَرَاهُ أُقِيمَ الْعَبْدُ وَبِهِ الْعَيْبُ الَّذِي كَانَ بِهِ يَوْمَ اشْتَرَاهُ، فَيَنْظَرُ، كَمْ ثَمَنُهُ؟ فَإِنْ كَانَتْ قِيمَةُ الْعَبْدِ يَوْمَ اشْتَرَاهُ يَغِيرُ عَيْبَ مِائَةِ دِينَارٍ، وَقِيمَتُهُ يَوْمَ اشْتَرَاهُ وَبِهِ الْعَيْبُ ثَمَانُونَ دِينَارًا، وَضَعَ عَنِ الْمُشْتَرِي مَا بَيْنَ الْقِيمَتَيْنِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْقِيمَةُ يَوْمَ اشْتَرَى الْعَبْدَ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ مَنْ رَدَّ وَلِيدَةً مِنْ عَيْبٍ وَجَدَهُ بِهَا وَقَدْ أَصَابَهَا، أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ بِكَرًا فَعَلَيْهِ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهَا، وَإِنْ كَانَتْ نَيْبًا فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي إِصَابَتِهِ بِهَا شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ كَانَ ضَامِنًا لَهَا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِيمَنْ بَاعَ عَبْدًا أَوْ وَلِيدَةً أَوْ حَيَوَانًا بِالْبَرَاءَةِ مِنْ أَهْلِ الْمِيرَاثِ أَوْ غَيْرِهِمْ، فَقَدْ بَرَأَ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ فِيمَا بَاعَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عِلْمٌ فِي ذَلِكَ عَيْبًا فَكْتَمَهُ، فَإِنْ كَانَ عِلْمٌ عَيْبًا فَكْتَمَهُ لَمْ تَنْفَعُهُ تَبَرُّكُهُ، وَكَانَ مَا بَاعَ مَرْدُودًا عَلَيْهِ.

وإن أحب أن يغرم إلخ: وعند أبي حنيفة: إن ظهر عيب قديم بعد ما حدث عنده عيب آخر، فله نقصانه، لا يردّه إلا برضاء بائعه. (المحلى) فليس عليه إلخ: وبه قال الشافعي وأحمد، وعند أبي حنيفة: لا يجوز رد الجارية المعيبة إذا وطئها أو مسها بشهوة، بكرة كانت أو نيبا، وإنما يرجع بالنقصان، كذا في "الدر المختار". (المحلى) أو وليدة أو حيوانا: آخر غيرهما، يعني أن البراءة تفيد في الحيوان مطلقا، وفي "المدونة": أنه تفيد في الرقيق خاصة، وروى: يفيد من السلطان، وروى: من الورثة بقضاء دين أو شبهه. (المحلى) ما باع مردودا عليه: وبه قال الشافعي في أظهر أقواله، في "المنهاج": لو باع بشرط البراءة من العيوب، فالأظهر أن يبرأ عن عيب باطن بالحيوان لا يعلمه دون غيره، قال المحلى: فلا يبرأ عن عيب بغير حيوان كالعقار والياب مطلقا، ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أولا، ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه، والقول الثاني: يبرأ من كل عيب عملا بالشرط، والفرق بين ما لم يعلم وبين ما يعلمه وبين الحيوان وغيره: أن كتمان ما يعلمه تلييس، وأن الحيوان قلما ينفك عن عيب خفي =

قَالَ مَالِكٌ فِي الْحَارِيَةِ تَبَاعٌ بِالْحَارِيتَيْنِ ثُمَّ يُؤْخَذُ بِأَحَدِي الْحَارِيتَيْنِ عَيْبٌ تُرَدُّ مِنْهُ، قَالَ: تُقَامُ الْحَارِيَةُ الَّتِي كَانَتْ قِيَمَةُ الْحَارِيتَيْنِ فَيَنْظَرُ، كَمْ ثَمْنُهَا؟ ثُمَّ تُقَامُ الْحَارِيتَانِ بِغَيْرِ الْعَيْبِ الَّذِي وَجَدَ بِأَحَدَاهُمَا، تُقَامَانِ صَحِيحَتَيْنِ سَالِمَتَيْنِ، ثُمَّ يُقَسَّمُ ثَمَنُ الْحَارِيَةِ الَّتِي يَبْعُتُ بِالْحَارِيتَيْنِ عَلَيْهِمَا بِقَدْرِ ثَمَنِيهِمَا، حَتَّى يَقَعَ عَلَى كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حِصَّتُهَا مِنْ ذَلِكَ عَلَى الْمُرْتَفِعَةِ بِقَدْرِ ارْتِفَاعِهَا، وَعَلَى الْأُخْرَى بِقَدْرِهَا، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى الَّتِي بِهَا الْعَيْبُ، فَيُرَدُّ بِقَدْرِ الَّذِي يَقَعُ عَلَيْهَا مِنْ تِلْكَ الْحِصَّةِ إِنْ كَانَتْ كَثِيرَةً أَوْ قَلِيلَةً، وَإِنَّمَا تُكُونُ قِيَمَةُ الْحَارِيتَيْنِ عَلَيْهِ يَوْمَ قَبْضِهِمَا، قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْعَبْدَ فَيُؤَاجِرُهُ بِالْإِجَارَةِ الْعَظِيمَةِ أَوْ الْغَلَّةِ الْقَلِيلَةِ، ثُمَّ يَجِدُ بِهِ عَيْبًا يَرُدُّ مِنْهُ: إِنَّهُ يَرُدُّهُ بِذَلِكَ الْعَيْبِ وَتَكُونُ لَهُ إِجَارَتُهُ وَغَلَّتُهُ، وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي كَانَتْ عَلَيْهِ الْجُمَاعَةُ يَبْلَدُنَا، وَذَلِكَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَاعَ عَبْدًا، فَبَنَى لَهُ دَارًا، قِيَمَةُ بَنَائِهَا ثَمَنُ الْعَبْدِ أَضْعَافًا، ثُمَّ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا يَرُدُّ مِنْهُ، رَدَّهُ وَلَا يُحْسَبُ لِلْعَبْدِ عَلَيْهِ إِجَارَةٌ فِيمَا عَمِلَ لَهُ، فَكَذَلِكَ تَكُونُ لَهُ إِجَارَتُهُ إِذَا آجَرَهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ ضَامِنٌ لَهُ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

بالمدينة

= أو ظاهر، فيحتاج البائع فيه إلى شرط النجاة من كل عيب يليق بعلوم العقد، بخلاف غير الحيوان، وقال أحمد في رواية: لا يبرأ البائع من العيب؛ لأن حيار العيب ثابت بالشرع، فلا يتنفي بالشرط. (الخطي)

وهذا الأمر عندنا: وبه قال الثلاثة السابقة، ويدل على ذلك ما رواه أبو داود عن عائشة: أن رجلاً ابتاع غلاماً، فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم، ثم وجد به عيباً، فخاصمه إلى النبي ﷺ فرده عليه، فقال الرجل: يا رسول الله! قد استغل غلامي، فقال النبي ﷺ: **الخراج بالصمان** ومعناه - والله أعلم - الرجل يشتري المملوك فيستغله ثم يجد به عيباً كان عند البائع، فقضى أنه يرد العبد على البائع بالعيب فردده بالثمن، فيأخذه ويكون له الغلة وهو الخراج، وإنما طالب؛ لأنه كان ضامناً للعبد لو مات في مال المشتري؛ لأنه في يده مستشكل، بأنه لو كانت الغلة بالضمان لكانت الزوائد قبل القبض للبائع، وأجيب بأن الغلة معللة قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمان معاً، وإنما اقتصر في الحديث على التعليل بالضمان؛ لأنه أظهر عند البائع، ولهذا لم يكن الزوائد للغاصب مع تقرر الضمان عليه. (الخطي)

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ ابْتَاعَ رَقِيقًا فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ، فَوَجَدَ فِي ذَلِكَ الرَّقِيقِ عَبْدًا مَسْرُوقًا، أَوْ وَجَدَ يَبْعُدُ مِنْهُمْ عَيْبًا؛ إِنَّهُ يُنْظَرُ فِيمَا وَجَدَ مَسْرُوقًا أَوْ وَجَدَ بِهِ عَيْبًا، فَإِنْ كَانَ هُوَ وَجْهَ ذَلِكَ الرَّقِيقِ أَوْ أَكْثَرَهُ ثَمَنًا، أَوْ مِنْ أَجْلِهِ اشْتَرَى، وَهُوَ الَّذِي فِيهِ الْفَضْلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ، كَانَ ذَلِكَ الْبَيْعُ مَرْدُودًا كُلَّهُ. وَإِنْ كَانَ الَّذِي وَجَدَ مَسْرُوقًا أَوْ وَجَدَ بِهِ الْعَيْبُ ^{الزيادة لو سلم} مِنْ ذَلِكَ الرَّقِيقِ فِي الشَّيْءِ الْبَسِيرِ مِنْهُ، لَيْسَ هُوَ وَجْهَ ذَلِكَ الرَّقِيقِ وَلَا مِنْ أَجْلِهِ اشْتَرَى، وَلَا فِيهِ الْفَضْلُ فِيمَا يَرَى النَّاسُ، رُدَّ ذَلِكَ الَّذِي وَجَدَ بِهِ الْعَيْبُ أَوْ وَجَدَ مَسْرُوقًا بَعِيْنَهُ، بِقَدْرِ قِيَمَتِهِ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَى بِهِ أَوَّلَئِكَ الرَّقِيقِ. ^{التمسك بالباقي بشئ}

مَا يُفْعَلُ فِي الْوَلِيدَةِ إِذَا بِيَعَتْ وَالشَّرْطُ فِيهَا

١٢٩٨ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي شَهَابٍ: أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عُتْبَةَ بْنَ مَسْعُودٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ ابْتَاعَ حَارِيَّةَ مِنْ امْرَأَتِهِ زَيْنَبَ الثَّقَفِيَّةِ، وَاشْتَرَطَتْ عَلَيْهِ أَلَّا يَنْ يَبْعَثَهَا فِيهِ لِي بِالثَّمَنِ الَّذِي تَبِيعُهَا بِهِ، فَسَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ عَنْ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: لَا تَقْرُبَهَا وَفِيهَا شَرْطٌ لِأَحَدٍ.

مناقض للمقتضى العقد

لا تعاملها

ورقيقاً: الرقيق يطلق على المفرد والجمع، وهو المراد ههنا. (المحلى)

فَإِنْ كَانَ هُوَ وَجْهَ الْبَيْعِ: أي رأسه وأغلاه، وعند أبي حنيفة: لو اشترى عبيدين صفقة واحدة ووجد بأحدهما عيباً، رد المبيع خاصة أو رجع بخصته سائماً إن قبضها؛ لجواز التفريق بعد التمام، وإلا أخذها أو ردها؛ لقلا يلزم تفريق الصفقة قبل التمام، كذا في "المهذبة" وغيره، ولم يفرق عنده في وجه الرقيق وغيره. (المحلى)

وفيه شرط لأحد: زاد محمد في آثاره من طريق أبي حنيفة عن أبي العتوف عن الزهري: فرجع عبد الله فردها، وقد هي رسول الله ﷺ عن بيع وشرط، قال محمد: وبه نأخذ، كل شرط كان في بيع ليس من البيع فيه منفعة للبائع أو المشتري أو المبيع، فهو يفسد البيع مثل هذا نحوه، وهو قول أبي حنيفة، وخصه الشافعي بما عدا العتق، وجوزّه بشرطه حديث بريرة، ولم يخص به أصحابنا؛ لأن العام يعارض الخاص، ويطلب الترجيح من خارج، والمرجح ههنا العام؛ لكونه محرماً، فيحمل حديث بريرة على ما قبل النهي، وهذا يجاب عن حديث جابر عند الشيخين: =

١٢٩٩ - مالك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: لَا يَطَأُ الرَّجُلُ وَلِيدَةً إِلَّا وَلِيدَةً، إِنْ شَاءَ بَاعَهَا وَإِنْ شَاءَ وَهَبَهَا، وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ صَنَعَ بِهَا مَا شَاءَ.

من التدبير والعق وغيرها

= "أنه **عنه** اشترى منه بعيرا وشرط له حملانه إلى المدينة" وأجاب عنه الشافعي بأنه لم يقع الشرط في صلب العقد، ولعل الشرط كان سابقا أو لاحقا، وينزع النبي **ﷺ** باركا به، كما في رواية السائي: أخذته وأمرتك ظهره إلى المدينة، قال الإشكال: (المحلى) والضابطة فيه على ما في "الهداية" وشروحها: أن كل شرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لأحد المتعاقدين أو للمعقود عليه، وهو من أهل الاستحقاق، بفسد البيع إذا لم يكن متعارفا ولم يرد به الشرع، كشرط الأجل في الثمن والمثلن وشرط الخيار، ولم يكن متضمنا للتوثق، كالشرط بشرط الكفيل بالثمن، فإنه جائز، وذلك كمن اشترى حنطة على أن يطحنها البائع، أو ثوبا على أن يحيطه، أو عبدا على أن لا يبيعه المشتري بعد ذلك، أو لا يبيعه إلا ماله ونحو ذلك، فإن كان مقتضى العقد لا يفسد، كشرط المثلث للمشتري وتسليم الثمن ونحو ذلك، كذا إذا لم يكن فيه نفع لأحد المتبايعين وفيه نفع للمعقود عليه وليس من أهل الاستحقاق، كمن باع ثوبا أو حيوانا سوى الرقيق على أن لا يبيعه ولا يهبه، وكذا إذا كان متعارفا، كما إذا اشترى ثوبين بشرط أن يعذوه البائع، والفروع مبسطة في كتب الفروع؛ لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا: لا يخل **سلف** وبيع، ولا شرطان في بيع، ولا **بيع** ما **م** **فصل** **ولا بيع ما ليس له**، أخرجه أبو داود والترمذي والسائي، وبه قال الشافعي، إلا أنه خصه بما سوى شرط العتق، واستثنى البيع مع شرط العتق منه، وهو رواية عن أبي حنيفة، بدليل حديث أبي هريرة في الصحيحين عن النبي **ﷺ** أمر أن يشتريها عائشة وتشرط الولاء لوالديها؛ فإن الولاء لمن أعنت، وسيجيء هذا الحديث ماله وما عليه، وبه تعلق ابن أبي ليلى فقال: البيع جائز والشرط باطل مطلقا، وقال ابن شيرمة: البيع والشرط جائزان، مستدلا بما روي عن جابر أنه قال: "بعت من النبي **ﷺ** ناقة وشرط لي حملها إلى المدينة". أخرجه الحاكم وغيره، ونحو نقول: شرط جابر لم يكن في صلب العقد، وحديث النبي العام يقدم على حديث بريرة الخاص؛ لتقديم الباقي على المبيع، وزيادة تفصيل هذه المسألة في "فتح القدير".

لا يَطَأُ الرَّجُلُ وَلِيدَةً: كأنه أراد: لا يَطَأُ الرجل حارية إلا حارية له مملوكة ملكا صحيحا، إن شاء باعها أو وهبها، وإن لم يشأ لم يفعل وضع بها ما شاء من العتق والتدبير وغير ذلك، والحارية التي ليست كذلك لا يخل وطؤها؛ فإنها إما مملوكة للغير، كحارية الزوجة والوالدين، أو مملوكة له ملكا فاسدا، كما إذا اشتراها بالبيع بشرط أن يبيعهها ولا يهبها ونحو ذلك، فلا يخل وطؤها؛ فإنها لا مملوكة ملكا حيا، ولا يجوز له بيعها وشراؤها والتصرف فيها، بل يجب الإقالة من العقد السابق، وعلى هذا يطابق هذا الأثر ترجمته إليها، ومطابقتها ظاهره، وجعل صاحب الكتاب هذا الأثر تفسيرا لقولهم: إن العبد لا يخل له أن تيسر، أي يأخذ حارته ويطأها، وحمله على معنى أن لا يَطَأُ الرجل إلا وليدة التي يملك فيها التصرفات ما شاء، وهذا مختص بالحر؛ فإن العبد المملوك للغير =

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ اشْتَرَى جَارِيَةً عَلَى شَرْطٍ أَنَّهُ لَا يَبِيعُهَا وَلَا يَهْبِئُهَا أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الشَّرْطِ، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِلْمُشْتَرِي أَنْ يَطَّأَهَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَحُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا وَلَا أَنْ يَهْبِئَهَا، فَإِذَا كَانَ لَا يَمْلِكُ ذَلِكَ مِنْهَا فَلَمْ يَمْلِكْهَا مِلْكًا تَامًا؛ لِأَنَّهُ قَدْ اسْتَشْنِي عَلَيْهِ فِيهَا مَا مَلَكَهُ يَدٌ غَيْرُهُ، فَإِذَا دَخَلَ هَذَا الشَّرْطُ لَمْ يَصْلُحْ وَكَانَ بَيْعًا مَكْرُوهًا.

النَّهْيُ عَنْ أَنْ يَطَّأَ الرَّجُلُ وَلِيدَةً وَلَهَا زَوْجٌ

١٣٠٠ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ أَهْدَى لِعُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ جَارِيَةً وَلَهَا زَوْجٌ ابْتَاعَهَا بِالْبَصْرَةِ، فَقَالَ عُثْمَانُ: لَا أَقْرِبُهَا حَتَّى يُفَارِقَهَا زَوْجُهَا، فَأَرْضَى ابْنُ عَامِرٍ زَوْجَهَا فَفَارَقَهَا.

١٣٠١ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ابْتَاعَ وَلِيدَةً فَوَجَدَهَا ذَاتَ زَوْجٍ فَرَدَّهَا.

- إن ملك جارية كما إذا كان مাদونا لا يجوز له هبتها، فلا يحل له وطؤها وإن أدن لها المولى، وهذا المعنى وإن كان يمكن استنباطه لكنه أجنبي عما ترجم به الباب، إلا أن يكون غرضه منه مجرد ذكر الإشارة إليه. ثم وجدت في "شرح معاني الآثار" ما يوافق ما فهمته، ففيه: حدثنا فهد حدثنا أبو غسان حدثنا زهير حدثنا عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر: لا يحل فرج إلا فرج، إن شاء صاحبه باعه، وإن شاء وهبه، وإن شاء أمسكه لا شرط فيه، حدثنا محمد بن النعمان حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم أنا يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر: أنه كان يكره أن يشتري الرجل الأمة على أن لا يبيع ولا يهب، فقد أبطل عمر بيع عبد الله، وتابعه عبد الله على ذلك، ثم وجدت في "الدر المنثور" للسيوطي في تفسير سورة المؤمنين عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاهِنُونَ﴾ (المؤيد: ٥) أخرج عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن ابن عمر: أنه سئل عن امرأة أحلت جارية لزوجها: فقال: لا يحل لك أن تطأ فرجا، إلا إن شئت بعث وإن شئت وهبت وإن شئت أعنتقت. وأخرج عبد الرزاق عن سعيد بن وهب قال: قال رجل لابن عمر: إن أمتي كانت لها جارية، فلما أحلتها لي أطوف عليها فقال: لا يحل لك إلا أن تشتريها أو تهبتها لك، وعلى هذا بقية الأثر أمرا آخر، وهو إبطال تحليل الفروج وغاريبها وهبتها، وعدم حواز الوطء بشحو ذلك. **فردها**: قال محمد: هذا نأخذ، لا يكون بيعها طلاقا، فإذا كانت ذات زوج فهذا عيب ترد به، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (المحلى)

مَا جَاءَ فِي ثَمَرِ الْمَالِ يُبَاعُ أَصْلُهُ

وفي نسخة: النخل

١٣٠٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرِتْ، فَثَمَرُهَا لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْتَرِي.

النَّهْيُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا

١٣٠٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صِلَاحُهَا، نَهَى الْبَّائِعَ وَالْمُشْتَرِي.

قد أبرت: بضم الهمزة وشد الموحدة المكسورة، من التأبير وتلقيح النخل، وهو أن يشق طلع الإناث ويؤخذ من طلع الفحل فيوضع فيه؛ ليكون ذلك بإذن الله أجود مما لم يؤبر وألحق بالنخل سائر الثمار، وتأبير كلها وتأبير بعضها، والعادة الاكتفاء بتأبير البعض والباقي يشق بنفسه، وهبت ريح المأثور إليه، وقد لا يؤبر شيء، وتنشق الكل، ومفهوم الحديث: أنها إذا لم تؤبر يكون الثمرة للمشتري إلا أن يشترط البائع، وبه قال الشافعي ومالك، وقال أبو حنيفة: أبرت أو لم تؤبر للبائع؛ فإن المفهوم ليس بحجة عنده، والمشتري إن يعاله قطعها عن النخل في الحال، ولا يلزمه أن يصير إلى الحداد، فإن شرط البائع في البيع ترك الثمر إلى الحداد فالبائع فاسد، كذا في "المحلى". قلت: وحاصل ما عهد المتقدمين: أن مالكا والشافعي استعمالا الحديث لفظا ومطوقا أي مفهوما، ويسمى في الأصول "دليل الخطأ"، وهو مفهوم المخالفة القاسم منه نقيض حكم المطوق المسكوت عنه، غير أن الشافعي استعماله بلا تخصيص ومالكا مخصصا بالمشتري، وأبو حنيفة استعماله لفظا ومعقولا، وتسمية الأصول "معقول الخطأ"، وهو التنبيه على مساواة حكم المسكوت عنه للمطوق، وفي الحديث جواز تأبير النخل.

نهي عن بيع الثمار: أي منفردا عن النخل، قال الكرماني: الصلاح هو أن يصير إلى الصفة التي يطلب كونه على تلك الصفة، وهو ظهور الضح والخلاوة وزوال العفوصة، وبالثلوث ونظب الأكل، وعند أبي حنيفة هو أن تؤمن فيه العاهة والفساد كما في "المبسوط"، ويكون متزعا به كما في "الخلاصة"، ومقتضاه جواز، وصحت بعد بدوه ولو بغير شرط انقطاع، بأن يطلق أو بشرط إلقائه أو قطعه، والمعنى المتفارق بينهما: إلا من العاهة بعده غالبا، وقبله يسرع إليه العاهة؛ لضعفه، وإلى الفرق بين ما قبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الجمهور، وصحح الإمام أبو حنيفة البيع حال الإطلاق قبل بدو الصلاح وبعده، وأبطله بشرط الإبقاء قبله وبعده، قال ابن الحماص: ومحل الخلاف البيع بعد الظهور قبل بدو الصلاح مطلقا، أي لا بشرط القطع ولا بشرط الترك، فعند الأئمة الثلاثة لا يجوز، =

- ١٣٠٤ - **مالك** عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِىَ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا تُزْهِى؟ فَقَالَ: حِينَ تَحْمَرُّ أَوْ تَصْفَرُ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ فَبِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟
- ١٣٠٥ - **مالك** عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَارِثَةَ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تَنْجُو مِنَ الْعَاهَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَبَيْعُ الثَّمَارِ قَبْلَ أَنْ يَبْدُو صَلَاحُهَا مِنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

= وعندنا يجوز، وأما بيعها قبل الظهور لا يصح اتفاقاً، وقيل: بدو الصلاح بشرط القطع في المتفجع صحيح اتفاقاً، وبشرط الترك غير صحيح اتفاقاً، وبعد بدو الصلاح صحيح اتفاقاً، وأجاب عنه الحلواني: أنه محمول على ما قبل الظهور، وغيره على ما إذا كان بشرط الترك. قال محمد: لا ينبغي أن يتناع شيء من الثمار على أن يترك على التحيل حتى يبلغ، إلا أن يحمر أو يصفر، فإذا كان كذلك فلا بأس ببيعه على أن يترك حتى يبلغ، فإذا لم يحمر أو لم يصفر إذا كان كفري، فلا خير في شرائه على أن يترك حتى يبلغ. فكانه حمل الحديث على البيع بشرط الترك، فإذا شرط ترك الثمر على الشجر والزرع على الأرض وقد تناهى عظمها، ففسد عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد: لا يفسد استحساناً، وهو قول الثلاثة الباقية، واختاره الطحاوي؛ لتعامل الناس به من غير نكير، وعليه الفتوى، كما في "البحر" عن "الإسراء"، وفي "التحفة": الصحيح قولهما، والتعامل لم يكن بشرط الترك. (الحلبي)

حتى تزهي: من أزهي، وروي: حتى تزهو بواو.

فيم يأخذ إلخ: يحذف ألف الاستفهامية عند دخول حرف الجر، مثل قولهم: فيم وعلام وحتام، وما كانت الاستفهامية متضمنة للهمزة ولها صدر الكلام، ينبغي أن يفدر "تم" والهمزة للإنكار، فالمعنى: لا ينبغي أن يأخذ أحدكم مال أخيه باطلاً؛ لأنه إذا تلفت الثمرة لا يبقى للمشتري في مقابلة ما دفعه شيء، وفيه إجراء الحكم على الغالب؛ لأن تطرق التلف إلى ما بدا صلاحه ممكن، وعدم تطرقه إلى ما يبدو صلاحه ممكن، فأنيط الحكم بالغالب في الحالين، وصرح مالك برفع هذا، وتابعه الدروردي عن حميد، وقال الدار قطني: عايف مالكا جماعة، منهم ابن المبارك وهشيم ومروان بن معاوية ويزيد ابن هارون فقالوا فيه: قال أنس: أُرِيتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ! قَالَ الْخَافِظُ: وَلَيْسَ فِيهِ بَالُشَعُ أَنْ يَكُونَ التَّفْسِيرُ مَرْفُوعاً؛ لِأَنَّهُ مَعَ الَّذِي رَفَعَهُ زِيَادَةُ عِلْمٍ عَلَى مَا عِنْدَ الَّذِي وَقَفَهُ، فَافْهَمَ.

من بيع الغرر: المنهي عنه، فلما أباح ﷺ بيعها بعد بدو صلاحها، علم أنها خرجت من الغرر، والغالب حينئذ سلامتها، فإن أصابها جائحة فهي نادرة لا حكم لها.

١٣٠٦ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ خَارِجَةَ بِنِ زَيْدٍ بِنِ ثَابِتٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّهُ كَانَ لَا يَبِيعُ بَمَارَهُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّرِيَاءُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي بَيْعِ الْبَطِيخِ وَالْقَيَْاءِ وَالْخَرْبِزِ وَالْجَزْرِ: أَنْ يَبِيعَهُ إِذَا بَدَأَ صَلاَحُهُ حَلَالٌ جَائِزٌ، ثُمَّ يَكُونُ لِلْمُشْتَرِي مَا يَنْبَغُ حَتَّى يَنْقَطِعَ ثَمْرُهُ وَيَهْلِكَ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ وَقْتُ يُوقَّتُ؛ وَذَلِكَ أَنَّ وَقْتَهُ مَعْرُوفٌ عِنْدَ النَّاسِ، وَرُبَّمَا دَخَلَتْهُ الْعَاهَةُ فَقَطَّعَتْ ثَمَرَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ ذَلِكَ الْوَقْتُ، فَإِذَا دَخَلَتْهُ الْعَاهَةُ بِجَائِحَةٍ تَبْلُغُ الثَّلَثَ فَصَاعِدًا، كَانَ ذَلِكَ مَوْضُوعًا عَنِ الَّذِي ابْتَاعَهُ.

بَيْعُ الْعَرِيَّةِ

١٣٠٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرَصِهَا.

١٣٠٨ - **مالك** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرَصِهَا فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مع وسق

حتى تطلع الثريا: معروف مأخوذ من الثروة وهي الكثرة، سمي به؛ لكثرة كواكبه مع ضيق الخيل، قال بعضهم: هي تطلع مع الفجر أول الصيف عند اشتداد الحر في بلاد الحجاز، ويكون عنده ابتداء نضج الثمار، والمعتبر في الحقيقة النضج، وطلوع النجم علامة له، وفي حديث أبي هريرة عند أبي داود مرفوعاً: **إذا طلع النجم مسلحاً رفعت العاهة من كل شيء** (الخليل) الثريا: النجم المعروف؛ لأنها تنحو من العاهة حينئذ.

بيع العرية: بزنة فعلة، قال الجمهور: بمعنى فاعلة؛ لأنها عريت بإعراء مالكيها، أي إفرادها من باقي النخل، فهي عارية، وقبل: بمعنى مفعولة، من عراه يعروه إذا أنهاه؛ لأن مالكيها يعروها أي يأتيها فهي معروفة، وجمعها عرايا وهي لغة: النخلة. **أرخص في بيع العرايا** "أرخص" لغة في "أرخص"، قاله الخافظ. العرايا جمع عرية، واختلف في تفسيرها فقيل: إنه لما هي عن المزاينة وبيع الثمر في رؤوس النخل بالتمر، أرخص من حملة المزاينة في العرايا، وهو أن من لا نخل له من ذوي الحاجة يدرك الرطب ولا نقد بيده؛ ليشترى به الرطب لعياله، ولا نخل له يطعمهم منه، ويكون قد فضل له من ثمره لتمر، فيحى إلى صاحب النخل فيقول له: يعني ثمرة نخلة أو نخلتين يخرصها من التمر، =

أَوْ فِي خَمْسَةِ أَوْسُقٍ، يَشْكُ دَاوُدُ، قَالَ: خَمْسَةُ أَوْسُقٍ أَوْ دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ.

= فبعطيه ذلك القاضل من الثمر بثمر تلك النخلات، فيصيب من رطبها مع الناس، فرخص فيه إذا كان دون خمسة أوسق، كذا في "النهاية". وقال محمد: وذكر مالك بن أنس أن العرية إنما يكون: أن الرجل يكون له النخل فيقطع الرجل منها ثمرة نخلة أو نخلتين بلقطتها لعياله، ثم يثقل عليه دعواه فيسأله أن يتجاوز له عنها، على أن يعطيه بمكيلتها ثمرا عند صرام النخل، فهذا كله لا بأس به عندنا؛ لأن الثمر كله كان للأول، وهو يعطي منه ما شاء، فإن شاء سلم له النخل، وإن شاء أعطاه بمكيلتها من الثمر؛ لأن هذا لا يجعل يباعا، ولم جعل يباعا ما حل بثمر إلى أجل. ثم إنه أخذ الشافعي بالأقل يعني فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد عليه، وفي جوازه في خمسة أوسق قولان، أصحهما: لا يجوز، وعند مالك: لا يجوز إذا زاد على خمسة أوسق، والأظهر أن تخصيص ما دون خمسة أوسق لأهم كانوا يعرفون هذا المقدار وما قرب منه، كذا في "فتح القدير". (نهاية، موطأ، المحلى)

أو في خمسة أوسق: قال شارح "المسند": اختلفوا في أن هذه الرخصة يقتصر على مورد النص وهو النخل أم يتعدى إلى غيرها؟ على أقوال، أحدها: اختصاصها بالنخل، وهو قول أهل الظاهر على قاعدتهم في ترك القياس. الثاني: تعديها إلى العنب لجامع اشتراكها فيه من إمكان الخرص؛ فإن ثمرها متميزة بمجموعة في عنايقها، بخلاف سائر الثمار؛ فإنها متفرقة مسترة بالأوراق، وهذا قال الشافعي. الثالث: تعديتها إلى كل يسر ويدخر من الثمار، وهذا هو المشهور عند المالكية، وجعلوا ذلك علة في محل النص وألأطوا به الحكم، الرابع: تعديتها إلى كل ثمرة مدخرة وغير مدخرة، وهذا قول محمد بن الحسن وهو قول للشافعي، ووقع في حديث أبي هريرة عند البخاري: أن النبي ﷺ رخص في بيع العرايا فيما دون خمسة أوسق، فاعتبر من قال بخول العرايا بمفهوم العدد ومنعوا ما زاد عليه، واختلفوا في جواز الخمسة للشك المذكور، والراجح عند المالكية: الجواز في الخمسة فما دونها، وعند الشافعية: فيما دونها لا في خمسة، وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر، فأخذ الملع: أن الأصل التحريم، وبيع العرايا رخصة، فيؤخذ بما يتقن ويلغى ما وقع فيه الشك، والسبب فيه: أن النهي عن بيع المزانية هل وقع متقدما ثم وقعت الرخصة في العرايا، أو النهي عن المزانية وقع مقرونا مع الرخصة؟ فعلى الأول: لا يجوز في الخمسة للشك في رفع التحريم. وعلى الثاني: يجوز؛ للشك في قدر التحريم، ويرجح الأول لما عند البخاري، قال سالم: أخبرني عبد الله عن زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ رخص بعد ذلك لصاحب العرية، قال ابن عبد البر: وقال آخرون: لا يجوز إلا في أربعة أوسق؛ لوروده في حديث جابر فيما أخرجه الشافعي وأحمد، وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول حين أذن لصاحب العرايا: أنه يبيعهما حرصهما، يقول: أوسق والوسقين والثلاثة والأربعة، قال الحافظ: هذا يتعين المصير إليه، وأما جدا لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح، وهذا كله عند غيرنا، وأما عند أصحابنا الحنفية: فذكر العدد في الحديث واقع اتفاقا، وهو خلاف الظاهر.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا تُبَاعُ الْعَرَايَا بِخَرَصِهَا مِنَ التَّمْرِ يُتَحَرَّى ذَلِكَ وَيُخَرَّصُ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ،

قال مالك إغ: تفصيل المقام وتفيحه على ما في "فتح الباري" و"شرح مستند الإمام" للحضصكفي وغيرهم: أنهم اختلفوا في تفسير العرية المرخص على أقوال، الأول: أن العرية عطية تمر النخل دون الرقبة، وكانت العرب إذا وهبتهم سنة، تطوع أهل النخل بمن لا نخل معه ويعطيهم من تمر النخلة، فإذا وهب رجل ثمرة نخلة، ثم تأذى بدخوله عليه، رخص للواهب أن يشتري رطبها من الموهوب له بتمر يابس مثله كبنه خرصا، وهذا هو المشهور من مذهب مالك، وشرط عنده: أن يكون البيع بعد بدو الصلاح، وأن يكون بشمن مؤجل إلى الخداذ لا حال لئلا يلزم الربا بالنسيئة، وأن لا تكون هذه المعاملة إلا مع المعري المالك خاصة، قال ابن دقيق العيد: يشهد هذا التفسير أمران، أحدهما: أن العرية مشهورة في ما بين أهل المدينة متداولة بينهم، وقد نقل مالك هكذا. الثاني: ما وقع في بعض طرق رواية زيد: رخص لصاحب العرية؛ فإنه يشعر باختصاصه بصفة تميزها عن غيره. القول الثاني: أن يكون لرجل نخلة أو نخلتان في حائط رجل له نخل كثير، فيتأذى صاحب النخل الكثير من دخول صاحب القليل، فيقول له: أنا أعطيتك حرص نخلك تمرًا، فرخص لهما ذلك، وهذا رواية عن مالك. والقول الثالث: أنها نخل كانت توهب للمساكين ولا يستطيعون أن ينظروا بها، فرخص لهم أن يبيعوها بما شاءوا من التمر، رواه أحمد من حديث زيد، وهو وإن خالف فيما ذكره مالك من أن المراد بصاحب العرية: وأهبيها، لكنه محتمل؛ فإن الموهوب له صار بأهبة صاحبها، وعلى هذا لا يتقيد البيع بالواهب، بل هو وغيره سواء، وحكي عن الشافعي تقييد الموهوب له بالمسكين، وهو اختيار الشافعي تلميذ الشافعي، ومستنده ما ذكره الشافعي في "مختلف الحديث" عن محمود بن لبيد قال: قلت لزيد بن ثابت: ما عراياكم هذه؟ قال: فلان وفلان، وأصحابه شكوا إلى رسول الله ﷺ أن الرطب يحضر وليس عندهم ذهب ولا فضة يشترون بها منه، وعندهم فضل تمر، فرخص لهم أن يشتروا العرايا بخرصها من التمر يأكلونها رطبًا. قال الشافعي: قوله: يأكلونها رطبًا، يدل على أن المشتري العرية يشتريه، ليأكلها رطبًا، وأنه ليس له رطب يأكلها غيرها، ولو كان المراد عن صاحب العرية صاحب الحائط، كما قال مالك، لكان لصاحب الحائط في حائطه رطب غيره، ولم يفتقر على بيع العرية. قال ابن المنذر: هذا لا أعرف أحداً ذكره غير الشافعي، وقال السبكي: لم يذكر الشافعي إسناد، وكل من حكاه إنما حكاه من الشافعي، ولم يجد البيهقي له سندًا، قال: ولعل الشافعي أخذه من "سير الواقدي"، وعلى تقدير صحته فليس قيد الفقير في كلام الشارع، واعتبرت الحائلة هذا القيد منضمًا إلى ما اعتبره مالك، فعندهم لا يجوز بيع العرية إلا لحاجة صاحب الحائط إلى البيع، أو لحاجة المشتري إلى الرطب. والقول الرابع ما قاله الشافعي: إن العرايا أن يشتري الرجل تمر النخلة أو أكثر بخرصه من التمر، بأن يخرص الرطب ويقدر كم ينقص إذا يس؟ ثم يشتري بخرصه تمرًا، فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع. وللعرية صور، منها: أن يقول رجل لصاحب الحائط: يعني تمر هذه النخلة أو نخلات معينة، فبخرصها ويبيعه ويقبض منه الثمن ويسلم إليه النخلات، فينتفع برطبها. =

وليس له مكيلة وإنما أُرخص فيه؛ لأنه أنزل بمنزلة التولية والإقالة والشرك، ولو كان بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك أحدًا أحدًا في طعامه حتى يستوفيه، ولا أقاله منه ولا ولاه أحدًا حتى يقبضه المبتاع.

الجانحة في بيع الثمار والزروع

١٣٠٩ - مالك عن أبي الرّجال محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أنه سمعها تقول: ابتاع رجل تمر حائط في زمان رسول الله ﷺ فعالجه وقام فيه حتى تبين له النقصان، فسأل رب الحائط أن يضع له أو أن يقلبه، فحلف أن لا يفعل، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فقال رسول الله ﷺ: تألي أن لا يفعل خيرًا، فسمع بذلك رب الحائط، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! هو له.

= ومنها: أن يهب صاحب الحائط، فيتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرا، أولا يجب أكلها رطبًا، فيبيع ذلك الرطب من الواهب أو غيره بخرصه بتمر يأخذه معجلا. وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور، ومنع أبو حنيفة ومن تبعه صور البيع كلها، وقصر العرية على الهبة، وهي أن يعري الرجل رجلا تمر نخل من نخيله ولا يسلمه، ثم يظهر له ارتجاع تلك الهبة، فرخص له أن يجبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهب له من الرطب بخرصه تمرا، وحمله على ذلك أحدا لعموم النهي عن المزاينة وعن بيع الثمر بالتمر، قال ابن نجيم في "البحر الرائق": أصحابنا خرجوا عن الظاهر بثلاثة أوجه، الأول: إطلاق البيع على الهبة. والثاني: قوله: رخص، خلافا لما قرروه؛ لأن الرخصة إنما تكون بعد ممنوع، والمنع إنما كان في البيع دون الهبة، الثالث: التقييد بخمسة أوسق أو ما دونها؛ لأنها على مذهبي لا فائدة له، فإن الهبة لا تنقيد، وقيل: لأهم لم يفرقوا في الرجوع بالهبة بين ذي رحم وغيره، وبأنه لو كان الرجوع جائزا فليس إعطاؤه الثمر بدل الرطب، بل هو تجديد هبة؛ لأن الهبة الأولى لم تكمل بعدم القبض. ومنهم من قال: إذا تعارض الحرم والمباح قدم الحرم، وهو مردود، بأن الرخصة متصلة بالنهي، وقد ثبت في "البحاري": "أنه لم يبيع المزاينة، ثم رخص بعد ذلك في بيع العرايا". فيبطل القول بالنسخ.

الجانحة: آفة كثرها سيد. هو له: ليس قلت: يا رسول الله! مطلوب وإرست، يعني راضى شدم بكيه ازين ووجيز. (معل)

۱۳۱۰ - **مالک** أَنَّهُ بَلَغَهُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى بَوْضِعَ الْجَانِحَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْجَانِحَةُ: الَّتِي تُوضَعُ عَنِ الْمُشْتَرِي الثَّلَثُ فَصَاعِدًا، وَلَا يَكُونُ مَا دُونَ ذَلِكَ جَانِحَةً.

ما یجوز فی استثناء الثمر

۱۳۱۱ - **مالک** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَبِيعُ ثَمَرَ حَائِطِهِ وَيَسْتَتِي مِنْهُ.

۱۳۱۲ - **مالک** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ: أَنَّ جَدَّهُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ حَزْمٍ بَاعَ ثَمَرَ حَائِطٍ لَهُ يُقَالُ لَهُ: الْأَفْرَاقُ، بِأَرْبَعَةِ آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَاسْتَتِي مِنْهُ بِشَمَانٍ مِائَةِ دِرْهَمٍ ثَمَرًا.

۱۳۱۳ - **مالک** عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَارِثَةَ: أَنَّ أُمَّهُ عَمْرَةَ بَنَتْ عَبْدَ الرَّحْمَنِ كَانَتْ تَبِيعُ ثَمَارَهَا وَتَسْتَتِي مِنْهَا.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا بَاعَ ثَمَرَ حَائِطِهِ:

الجائحة التي توضع الخ: أي ليس فيما دون الثلث جائحة، فلا يجب وضعها، فإن أبيع قدر الثلث فأكثر، وضع عن المشتري قدر ذلك من الثمر، وما نقص من الثلث فمن المباح. (الحلي) انوی گفت: ابو حنیفہ وشافعی در جدید گفته اند که وضع جائحه مستحب است پس زیرا که در حدیث دیگر آمده است: **فَمَنْ بَاعَ ثَمَرَهُ بِشَمَانٍ مِائَةِ دِرْهَمٍ** اگر مالک میوم حصه یا نباشد، و احمد و شافعی در قدیم گفته اند که واجب است، و مالک گفته که وضع کرده شود و جو یا در میوم حصه یا سه زیاده از آن، اگر مالک میوم حصه یا زیاده از آن باشد مترجم گوید: نص بر صاحب بستان واجب است حتی و غیر آن تا آنکه شمار یکمالتی را بعد از آن واجب است تخلیک در میان او و در میان بستان، پس اگر میباید تفریط در سنی بهم رسد مشتری را اختیار ثابت باشد، و اگر نقصان از جهت آفت سبزی رود، او به نقصان اختلاف حدیث باب از شافعی دو قول آمده است: استحباب وضع جائحه و وجوب آن، و از وجوب تخریج میشود که هیچ از ضمان بائع است، و از استحباب خارج میشود که بیع از ضمان مشتری است، و شافعی در جدید میل با استحباب کرده است. (مصنفی)

أَنَّ لَهُ أَنْ يَسْتَشْنِي مِنْ ثَمَرِ حَائِطِهِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ثُلُثِ الثَّمَرِ، لَا يُجَاوِزُ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ دُونَ الثُّلُثِ فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الرَّجُلُ يَبِيعُ ثَمَرَ حَائِطِهِ وَيَسْتَشْنِي مِنْ ثَمَرِ حَائِطِهِ ثَمَرَ نَخْلَةٍ أَوْ نَخْلَاتٍ يَخْتَارُهَا وَيُسَمِّي عِدَدَهَا، فَلَا أَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا؛ لِأَنَّ رَبَّ الْحَائِطِ إِنَّمَا اسْتَشْنَى شَيْئًا مِنْ ثَمَرِ حَائِطِ نَفْسِهِ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ شَيْءٌ احْتَبَسَهُ مِنْ حَائِطِهِ وَأَمْسَكَهُ لَمْ يَبِعْهُ، وَبَاعَ مِنْ حَائِطِهِ مَا سِوَى ذَلِكَ.

مَا يُكْرَهُ مِنْ بَيْعِ الثَّمَرِ

١٣١٤ - مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الثَّمَرُ بِالثَّمَرِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَقِيلَ لَهُ: إِنْ عَامِلَكَ عَلَى خَبِيرٍ يَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ادْعُوهُ لِي، فَدُعِيَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتَأْخُذُ الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَا يَبِيعُونَنِي الْجَنِيبَ بِالْجَمْعِ صَاعًا بِصَاعٍ،

لَا يُجَاوِزُ ذَلِكَ: وقال أبو حنيفة والجمهور: يصح استثناء الثلث فصاعداً. (المحلى) قال محمد: لا بأس أن يبيع الرجل ثمره ويستني بعضه إذا استني شيئاً من جملة، ربعا أو حملا أو سدسا. أي يأخذ من الكسور، وأما إذا استني شيئاً بجهولا فلا يجوز له جهالة المبيع بجهالة المستني، وقد ورد في رسول الله ﷺ عن الثنيا في البيع إلا أن نعلم، أخرجه الترمذي وغيره، ويجوز أيضاً إذا استني خلا معينة معدودة؛ لأن الباقي معلوم مشاهدة، فلا تفضي الجهالة إلى المنازعة، وأما إذا باع ثمارا واستني أوطالا معلومة، فإن كانت بمقدودة جازة فإن الباقي يعرف بكيله على القور، وإن كانت على الشجر، فعند الشافعي وأحمد لا يجوز، خلافاً لمالك وأبي حنيفة في رواية الحسن عنه، وعلى ظاهر الرواية عند الحنفية يجوز؛ لأن الأصل إنما يجوز إيراد العقد عليه انفراداً يصح استثنائه، بخلاف استثناء الحمل وأطراف الحيوان فإنه لا يجوز بيعه، فكذا استثنائه، كذا في "الهداية" وشروحها.

لَا يَبِيعُونَنِي الْجَنِيبَ: يفتح الجيم وبالنون كفتحيل، ثمر معروف جيد، و"الجمع" يفتح الجيم وسكون الميم، ثمر ردي. (المحلى) قال البغوي في "شرح السنة": اتفقوا على من أراد أن يبدل شيئاً من مال الربا بجنسه ويأخذ فضلا، فلا يجوز، حتى يبيعه بغير جنسه ويقبض ما اشتراه، ثم يبيعه بأكثر مما دفع إليه، قال: واحتج أصحابنا بهذا الحديث: أن الخيلة التي يعملها بعض الناس توصل إلى مقصود الربا ليس بحرام. وذلك أن من أراد أن يعطي -

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَعْ الْحَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ ثُمَّ اتَّبِعْ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيًّا.

١٣١٥ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ سَهْلٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا عَلَى خَيْبَرٍ، فَجَاءَهُ بِتَمْرٍ جَنِيْبٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَكُلْتُ تَمْرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا؟ فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا لَنَأْخُذُ الصَّاعَ مِنْ هَذَا بِالصَّاعَيْنِ، وَالصَّاعَيْنِ بِالثَّلَاثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَفْعَلْ، بَعْ الْحَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ ثُمَّ اتَّبِعْ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيًّا.

١٣١٦ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ زَيْدًا أَبَا عِيَّاشٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَأَلَ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ عَنِ الْبَيْضَاءِ بِالسَّلْتِ، فَقَالَ لَهُ سَعْدٌ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ؟ قَالَ: الْبَيْضَاءُ،

— صاحبه مائة درهم بمائتين، فبيعه ثوباً بمائتين ثم يشتري منه بمائة، أنه ﷺ قال: بع هذا واشتر هذا بتمنه من هذا، وليس بحرام عند الشافعي وكذا عند أبي حنيفة، وقال مالك وأحمد: هو حرام. (المحلى)

عن **عبد الحميد**: كذا ليحيى بتقديم الحاء على الميم، ولسائر الرواة: عبد الحميد، بتقديم الميم على الجيم، وهو ثابت في "البحاري" من رواية عبد الله بن يوسف عن مالك، وهو الصواب، قاله الحافظ. (المحلى)

عن البيضاء إ.خ: "البيضاء" نوع من التمر أبيض اللون، وفيه رطوبة، تكون ببلاد مصر، و"السلت" نوع من التمر لا قشر له، تكون في الحجاز، قال في "النهاية": البيضاء الخنطة، وإنما كره ذلك لأنها جنس واحد عنده، وخالفه غيره. قال البيهقي: وحكى الخطابي عن بعضهم أنه قال: البيضاء هو الرطب من السلت، والأول أعرف، إلا أن هذا القول أبقى بمعنى الحديث، وعليه يدل موضع تشبيه من الرطب بالتمر، ولو اختلف الجنس لم يصح التشبيه، وفي "الغريين": السلت هو حب الخنطة والتمر لا قشر له. أقول: وفي "القاموس": البيضاء هو الخنطة، والرطب: من السلت. **بالسلت**: فما قال فيه سعد من الهوى عنه إن كان محمولاً على البيع بدا يبد، فقوله محمول على الورع والاحتياط، بأن مشاهدته بالخنطة وفعت الشبهة فيه، فناه عنه احتياطاً، ولكن الحكم فيه: أنهما نوعان مختلفان، فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً إذا كان بدا يبد، كما يجوز بيع الخنطة بالتمر متفاضلاً إذا كان بدا يبد، وأما إذا حمل على السبئية فذاك لا يجوز؛ لما تقدم من حديث عبادة بن الصامت، ولا بأس ببيع التمر بالتمر، وأما لبينة فلا، وأما شراء الرطب بالتمر فهو مختلف فيه إذا كان بدا يبد، قال في "البدائع": ويسع التمر بالرطب، والرطب بالرطب أو بالتمر، والمضغ بالمضغ، والعنب بالزيت (البايس)، —

فَنَهَاهُ عَنْ ذَلِكَ، وَقَالَ سَعْدٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْ اشْتِرَاءِ التَّمْرِ بِالرُّطْبِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيْنُقْصُ الرُّطْبُ إِذَا يَسَرَ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، فَنَهَى عَنْ ذَلِكَ.

= واليباس بالثمن، والمنقع بالمنقع متساويا في الكيل فهل يجوز؟ قال أبو حنيفة: كل ذلك جائز، وقال أبو يوسف: كله جائز إلا بيع التمر بالرطب، وقال محمد: كله فاسد إلا بيع الرطب بالرطب والعنب بالعنب، وقال الشافعي: كله باطل، فأبو حنيفة يعتبر المساواة في الحال عند العقد، ولا يلتفت إلى النقصان في المال، ومحمد يعتبرها حالا ومالا، واعتبار أبي يوسف مثل اعتبار أبي حنيفة إلا في الرطب بالتمر؛ فإنه يفسده بالنقص، وأصل الشافعي ما ذكرنا في مسألة علة الربا: أن حرمة بيع المطعوم بخمسه هي الأصل، والتساوي في المعيار الشرعي مع اليد مخلص، إلا أنه يعتبر التساوي ههنا في المعيار الشرعي في أعدل الأحوال وهي حالة الجفاف. واحتج أبو يوسف ومحمد بما روي عن سعد: أن رسول الله ﷺ لم يبيع الرطب بالتمر، وقال ﷺ: إنه ينقص إذا حلف، بين ﷺ الحكم وعلمته: وهي النقصان عند الجفاف، فمحمد عدى هذا الحكم إلى حيث تعددت العلة، وأبو يوسف قصره على محل النص؛ لكونه حكما ثبت على خلاف القياس، ولأبي حنيفة الكتاب الكريم والسنة المشهورة. وأما الكتاب فعمومات البيع من نحو قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (البقرة: ٢٧٥) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (النساء: ٢٩) فظاهر النصوص يقتضي حواز كل بيع إلا يختص بدليل، وقد خص البيع متفاضلا على المعيار الشرعي، فبقي البيع متساويا على ظاهر العموم. وأما السنة المشهورة، فحديث أبي سعيد الخدري وعبادة بن الصامت، حيث حوّل رسول الله ﷺ بيع الخنطة بالخنطة والشعير بالشعير والتمر بالتمر مثلا بمثل، عاما مطلقا من غير تخصيص وتقييد، ولا شك أن اسم الخنطة والشعير يقع على كل جنس الخنطة والشعير على اختلاف أنواعهما وأوصافهما، وكذلك اسم التمر يقع على الرطب والبسر؛ لأنه اسم لثمر النخل لغة، فيدخل فيه الرطب واليباس والمذلب والبسر والمنقع، وروي أن عامل خيبر أهدى إلى رسول الله ﷺ تمر اجنيبا، فقال ﷺ: **أَوْ كُلْ تَمْرَ خَيْبَرٍ هَكَذَا** وكان أهدى إليه رطبا، فقد أطلق ﷺ اسم التمر على الرطب وروي أنه: "قبي" عن بيع التمر حتى يزهو أي يحمّر أو يصفر، وروي: "حتى يحمّر أو يصفر" وإن الاحمرار والاصفرار من أوصاف البسر، فقد أطلق ﷺ اسم التمر على البسر فيدخل تحت النص. وأما الحديث، فمداره على زيد بن عياش وهو ضعيف عند الثقلة، فلا يقبل في معارضة الكتاب والسنة المشهورة، ولهذا لم يقبله أبو حنيفة في المعارضة بالحديث المشهور، مع أنه كان من صياغة الحديث، وكان من مذهبه تقديم الخبر وإن كان في حد الأحاد على القياس، بعد أن كان راويه عدلا ظاهرا العدالة أو مؤولة، فيحتمل على بيع التمر بالرطب نسيئة أو تمرا من مال اليتيم، توفيقا بين الدلائل صيانة لها عن التناقض. والله تعالى أعلم.

الْمُزَابَنَةُ وَالْمُحَاقَلَةُ

١٣١٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: بَيْعُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ كَيْلًا، وَبَيْعُ الْكُرْمِ بِالزَّرْبِيبِ كَيْلًا.

١٣١٨ - **مالك** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي سَفْيَانَ مَوْلَى أَبِي أَبِي أَحْمَدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ فِي رُؤُوسِ النَّخْلِ، وَالْمُحَاقَلَةُ: كِرَاءُ الْأَرْضِ بِالْحِنْطَةِ.

١٣١٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ: اشْتِرَاءُ الثَّمَرِ بِالثَّمَرِ، وَالْمُحَاقَلَةُ: اشْتِرَاءُ الزَّرْعِ بِالْحِنْطَةِ وَاسْتِكْرَاءُ الْأَرْضِ بِالْحِنْطَةِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَسَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ ...

والمزابنة بيع الثمر: بالثناء المثلثة، "بالثمر" بالعويقة، ومعناه: بيع الرطب بالثمر، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالثمر. **هي عن المزابنة إلخ:** وآس يسه است كراموز اللى ديار ماآس را ايجاره مى گویند، ثمنه را زراعتى باشد یا بائع الزرما، پس ثمنه دیگر باید ماآس را تخمین کند و درول خود و برود پیش صاحب آن مال و بگوید: این زراعت را یا رطب را این قدر خرمن میشود، پس زراعت یا رطب را بمن بده، و این قدر حب خشك ازكم جدا ساخت، و خرما خشك شده تو بدهم. پس هر دو راضی شوند و با یکدیگر داد و ستد نمایند، و این حرام است. و علت نمی نزدیک شافعی را باست، و نزدیک مالك قمار. قال في "النهاية": المحاقلة مختلف فيها، قيل: هي اكتراء الأرض بالحنطة، هذا جاء مفسر في الحديث، وقيل: هي المزارعة على نصيب معلوم كالثلث والربع ونحوهما، وقيل: هي بيع الطعام في سبيله بالبر. وقيل: هي بيع الزرع عند إدراكه، وإنما هي: لأنها من الكيل، ولا يجوز فيه إذا كانا من جنس واحد إلا مثلاً بمثل ويدا بيد، وهذا مجهور لا يدري أيهما أكثر، والمحاقلة: معاينة من الحقل، وهو الزرع إذا شبع قبل أن يعطف سوقه، وقيل: من الحقل وهي الأرض التي تزرع. (الخلعي)

اشتراء البرج بالحنطة: أي الفصح، وبه عبر في رواية عقيل عن الزهري عند مسلم، واشتراء الأرض بالحنطة، وبه عبر في "مسلم" وهو عنده مرسل أيضاً من رواية عقيل، فهو متابع لمالك، قال ابن عبد البر: هذا الحديث مرسل في "الموطأ" عند جميع الرواة، وكذا روى أصحاب ابن شهاب عنه، وقد روى النهي عنهما جماعة، منهم جابر وابن عمر وأبو هريرة ورافع بن خديج، وكلهم سمع منه ابن المسيب. (الزرقاني)

عَنْ اسْتِكْرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْمُزَابَنَةِ، وَتَفْسِيرُ الْمُزَابَنَةِ:

في الأحاديث المذكورة

استكراء الأرض: قلت: ولهذا العقد صور مختلفة، أحدها: أن يكون هذا العقد على دراهم أو دنانير مسماة. والثاني: أن يكون على طعام مسمى مثلاً على حنطة أو شعير مسمى، سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره، أو جزء مسمى من الخارج من الأرض. والثالث: أن يكون نخصة من الخارج من الثلث والرابع. والرابع: أن يكون العقد على قسمة الخارج من الأرض، بأن يكون ما على الأواني والمادبانات فرب الأرض، وما كان في غيرها من الأرض فهو للزارع، قال الشوكاني: قال طائوس وطائفة قليلة: لا يجوز كراء الأرض مطلقاً، لا بجزء من الثمر والطعام ولا بذهب ولا فضة ولا بغير ذلك، وذهب ابن حزم إليه وفواه، واحتج له بالأحاديث المطلقة في ذلك، وقال الشافعي وأبو حنيفة والعترة والكثيرون: إنه يجوز كراء الأرض بكل ما يجوز أن يكون ثمناً في المبيعات، من الذهب والفضة والعروض والطعام، سواء كان من جنس ما يزرع في الأرض أو غيره، لا بجزء من الخارج منها، وقد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب والفضة، ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه، ونسكوا ما سيأتي من النهي عن المزارعة بجزء من الخارج، وأجابوا عن حديث الباب بأن خير فتح عترة، فكان أهلها عيد له **33**، فما أخذ من الخارج منها فهو له، وما تركه فهو له، وروى الحازمي هذا المذهب عن ابن عمر وابن عباس ورافع بن خديج وأسيد بن حضير وأبي هريرة ونافع، قال: وإليه ذهب مالك والشافعي ومن الكوفيين أبو حنيفة، وقال مالك: إنه يجوز كراء الأرض بغير الطعام والثمره لفلا بضمير من يبيع الطعام بالطعام وحمل النهي على ذلك، قال ابن المنذر: ينبغي أن يحمل ما قال مالك على ما إذا كان المكري به من الطعام جزءاً مما يخرج منها، فأما إذا اكتراها بطعام معلوم في ذمة المكري، أو بطعام حاضر بقبضة مالك، فلا مانع من الجواز، وقال أحمد بن حنبل: يجوز إحارة الأرض بجزء خارج منها إذا كان البذر من رب الأرض، وأما المذهب الثالث، فذكر له صاحب "المتنقى" والبحاري وغيرهما من أصحاب السنن معاملة أهل خيبر وآثاراً كثيرة في إثبات تلك المزارعة، قال الشوكاني: وقد ساق البخاري في صحيحه عن السلف غير هذه الآثار، ولعله أراد هذه الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة، وقد تمسك بالأحاديث المذكورة في الباب جماعة من السلف، قال الحازمي: روي عن علي وابن مسعود وعمار بن ياسر وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى والزهري، ومن أهل الرأي: أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن، فقالوا: تجوز المزارعة والمساقاة بجزء من الثمر والزرع، قالوا: ويجوز العقد على المزارعة والمساقاة مجتمعين، فتساقه على النخل وتزارعه على الأرض، كما جرى في خيبر، ويجوز العقد على كل واحد منهما منفردة، وأجابوا عن الأحاديث القاطبة بالنهي عن المزارعة بأنها محمولة على التنزيه، وقيل: إنها محمولة على ما إذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها بعينه، وأما الرابع، فلم يجوزها أحد.

أَنْ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الْجِزَافِ الَّذِي لَا يُعْلَمُ كَيْلُهُ وَلَا وَزْنُهُ وَلَا عَدْدُهُ، ابْتِيعَ بِشَيْءٍ مُسَمًّى مِنَ الْكَيْلِ أَوْ الْوِزْنِ أَوْ الْعَدَدِ، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الطَّعَامُ الْمُصَبَّرُ الَّذِي لَا يُعْلَمُ كَيْلُهُ مِنَ الْجِنْطَةِ أَوْ التَّمْرِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَطْعِمَةِ، أَوْ يَكُونُ لِلرَّجُلِ السَّلْعَةُ مِنَ الْخِيطِ أَوْ النَّوَى أَوْ الْقَضْبِ أَوْ الْعُصْفَرِ أَوْ الْكُرْسُفِ أَوْ الْكُتَّانِ أَوْ الْقَرِّ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ السَّلْعِ، لَا يُعْلَمُ كَيْلُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ وَلَا وَزْنُهُ وَلَا عَدْدُهُ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ لِرَبِّ تِلْكَ السَّلْعَةِ: كُلِّ سَلْعَتِكَ هَذِهِ أَوْ مُرَّ مَنْ يَكِيلُهَا، أَوْ رَنْ مِنْ ذَلِكَ مَا يُوزَنُ، أَوْ اعْدُدْ مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ يُعَدُّ، فَمَا تَقْصَ عَنْ كَيْلِ كَذَا وَكَذَا صَاعًا لِتَسْمِيَةِ يُسَمِّيْهَا، أَوْ وَزْنِ كَذَا وَكَذَا رِطْلًا أَوْ عَدَدِ كَذَا وَكَذَا، فَمَا تَقْصَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيَّ غُرْمُهُ حَتَّى أَوْفِيكَ تِلْكَ التَّسْمِيَةَ، فَمَا زَادَ عَلَى تِلْكَ التَّسْمِيَةِ فَهُوَ لِي،

الجِزَافُ: الجِزَافُ والجِزَافَةُ - مثلثتين - اُخْرَصَ في البيع والشراء، أي الظن والتخمين، معرب، كذا في "القاموس"، قال عياض: ما فسر به الحديث المزبنة هو أحد أنواعها، وفسرها "الموطأ" بما هو أوسع.

لِلرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الطَّعَامُ إِي: اللام في "الرجل" زائدة، "ويكون إِي" صفة، "والمصير" - بشد الموحدة المفتوحة - من الصيرة، "والخبط" يفتح المعجمة والموحدة، هو ما يقع على الأرض من أوراق الأشجار، من الخبط - يسكون الموحدة - وهو الضرب بالعصا، ويكون غلفاً للدواب، وقد صرد النووي نوى التمر، "والقضب" يفتح القاف: الرطبة؛ فإنها تقضب، أي تقطع مرة بعد أخرى، "والعصفر" - بضم العين والفاء - معروف، "والكرسف" - بضم الكاف والسين - هو القطر، "والكتان" بالفتح وشد التاء، معروف، "والقر" يفتح القاف والمعجمة المشددة، الإبريسم. **لا يعلم كيل إِي:** فحاصل ما قاله المازري: إنها بيع مجهول بمجهول من جنسه، وبيع معلوم بمجهول من جنسه، فيشمل تفسير الحديث، فإن كان الجنس ربويًا حرم البيع للربا والمزابنة، أما الربا؛ فلعدم تحقق المساواة والشك في الربا كتحققه، وأما المزبنة فلوجود معناها؛ لأن كلا من المتبايعين يدفع الآخر، ولذا شرط اتحاد الجنس؛ لأنه به ينصرف الغرض إلى القلة والكثرة، فكل واحد يقول: ما أخذت أكثر وقد عبت صاحبي، وإن كان الجنس غير ربوي حرم البيع للمزابنة، لكن إن تحقق الفضل فيما ليس بربوي جاز، ويفدر أن المغنون وهب الفضل لظهوره له.

أَضْمَنُ مَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ، عَلَى أَنْ يَكُونَ لِي مَا زَادَ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بَيْعًا، وَلَكِنَّهُ
 الْمُخَاطَرَةُ وَالْعَرَرُ وَالْقِمَارُ يَدْخُلُ هَذَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِ مِنْهُ شَيْئًا بِشَيْءٍ أَخْرَجَهُ، وَلَكِنَّهُ
 ضَمِنَ لَهُ مَا سُمِّيَ مِنْ ذَلِكَ الْكِيلِ أَوْ الْوَزْنِ أَوْ الْعَدْدِ عَلَى أَنْ يَكُونَ لَهُ مَا زَادَ عَلَى
 ذَلِكَ، فَإِنْ نَقَصَتْ تِلْكَ السَّلْعَةُ عَنْ تِلْكَ التَّسْمِيَةِ، أَخَذَ مِنْ مَالٍ صَاحِبِهِ مَا نَقَصَ،
 بغيرِ ثَمَنِ وَلَا هِبَةٍ، طَبِيعَةُهَا نَفْسُهُ، فَهَذَا يُشَبِّهُ الْقِمَارَ، وَمَا كَانَ مِثْلُ هَذَا مِنَ الْأَشْيَاءِ
 فَذَلِكَ يَدْخُلُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ لَهُ الثَّوبُ: أَضْمَنُ
 لَكَ مِنْ ثَوْبِكَ هَذَا كَذَا وَكَذَا ظَهَارَةً فَلَنْسُوهُ، قَدَرُ كُلِّ ظَهَارَةٍ كَذَا وَكَذَا لِشَيْءٍ ^{القمار}
 يُسَمِّيهِ، فَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيَّ غُرْمُهُ حَتَّى أَوْفِيكَهُ، وَمَا زَادَ فَلِي، أَوْ أَنْ يَقُولَ
 الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أَضْمَنُ لَكَ مِنْ ثِيَابِكَ هَذِهِ كَذَا وَكَذَا قَمِيصًا، ذَرْعُ كُلِّ قَمِيصٍ كَذَا
 وَكَذَا، فَمَا نَقَصَ مِنْ ذَلِكَ فَعَلَيَّ غُرْمُهُ وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فَلِي، أَوْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ
 لِلرَّجُلِ لَهُ الْجُلُودُ مِنَ الْجُلُودِ الْبَقَرِ أَوْ الْإِبِلِ: أَقْطَعُ جُلُودَكَ هَذِهِ نَعْلًا عَلَى إِمَامٍ يُرِيهِ
 إِيَّاهُ، فَمَا نَقَصَ مِنْ مِائَةِ زَوْجٍ فَعَلَيَّ غُرْمُهُ، وَمَا زَادَ فَهُوَ لِي بِمَا ضَمِنْتُ لَكَ، وَمِمَّا
 يُشَبِّهُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ عِنْدَهُ حَبُّ الْبَابِ: اعْصُرْ حَبَّكَ هَذَا، فَمَا نَقَصَ مِنْ
 كَذَا وَكَذَا رِطْلًا فَعَلَيَّ أَنْ أُعْطِيَكَهُ، وَمَا زَادَ فَهُوَ لِي، فَهَذَا كُلُّهُ وَمَا أَشَبَّهُهُ مِنَ الْأَشْيَاءِ ^{بونه الأمر أو التكميل}
 أَوْ ضَارَعَهُ مِنَ الْمُزَابَنَةِ الَّتِي لَا تَصْلُحُ وَلَا تَحُوزُ، وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ
 لَهُ الْخَبْطُ أَوْ النَّوَى أَوْ الْكُرْسُفُ أَوْ الْكَتَّانُ أَوْ الْقَضْبُ أَوْ الْعُصْفُرُ: أَتْبَاعُ مِنْكَ
ورق الأشجار نوى النمر ورق الكاري

أقطع: بكسر المعزة وحزم الآخر، بونه الأمر، من القطع، وبضم المعزة بونه المضارع المتكلم. (الخلعي)

نعالا على إمام: أي حيط يعرف به مقدار النعل. (الخلعي) في "الصراح": إمام: يشره وكتب، كقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ

أَخْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾ (يس: ١٢) ومسلم يوجب ورشته رازة كرازة زمين وكرازة رازة، ومرواين جابحني رشتة وبيرون باشم.

هَذَا الْخَبْطُ بِكَذَا وَكَذَا صَاعًا مِنْ خَبْطٍ يُخَبْطُ مِثْلَ خَبْطِهِ، أَوْ هَذَا النَّوَى بِكَذَا وَكَذَا صَاعًا مِنْ نَوَى مِثْلِهِ، وَفِي الْعُصْفُرِ وَالْكَرْسُفِ وَالْكَثَّانِ وَالْقَضْبِ مِثْلَ ذَلِكَ، فَهَذَا كُلُّهُ يَرْجِعُ إِلَى مَا وَصَفْنَا مِنَ الْمُرَابَّنَةِ.

جامعُ بيعِ الثمر

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اشْتَرَى ثَمَرًا مِنْ نَخْلٍ مُسَمَّاةٍ أَوْ حَائِطٍ مُسَمًّى،

من اشترى الخ: إذا ثبت ذلك فقوله: "إذا كان يؤخذ عاجلاً يشرح المشتري في أخذه عند دفعه الثمن"، يريد أن لا يتأخر ذلك تأخيراً لا يحتاج إليه لتمام النضج، وإنما يتأخر بقدر ما يحتاج إليه لتمام النضج والإرطاب، كالخمس عشرة يوماً، وقال مالك في "كتاب ابن الموزان": عشرين يوماً، وجه ذلك: أن مثل هذه المدة تؤخر الثمرة في رؤوس النخل طلباً للإرطاب أو لبقاء النضارة فيها؛ ليؤخر وقتاً بعد وقت يتسارعها مع ما قدمناه من أن ذلك من ضمان البائع، وأما ابن القاسم، فإنه لا يجوز أن يتأخر مثل هذه المدة؛ لأنه لا غرض في تأخره غير مجرد التمكن من الأخذ، وهذا فيما يشرع فيه منه في كل يوم، وأما الصوف يشتري على ظهور الغنم، فإنه يجوز أن يتأخر بقدر ما ينظر في جزها، ويكون ذلك مدة لا يزيد الصوف في مثلها. روى محمد عن مالك: العشرة أيام والخمس عشرة يوماً، إذا ثبت ذلك، فقد قدمنا أن شراء الثمرة في رؤوس النخل يكون على ثلاثة أوجه، وقد تقدم بيان الوجهين، وبقي تبين الوجه الثالث، وهو إذا اشترى منه أصوعاً معروفة، فإن ذلك على ضربين، أحدهما: أن يشترط أخذه على حاله وصفته، والثاني: أن يشترط أخذه بعد تغير صفته، فأما أخذه على حاله يسراً فهو جائز؛ لأنه بمنزلة اشتراء أصوع ثمر من صبرة، أو اشتراء أصوع رطب أو بسر من صبرة، فإن اشترط إبقاءه إلى تغير صفته، فلا يخلو أن يشترط ذلك حال سوره إلى أن يصير رطباً أو إلى أن يصير تمراً، فإن اشترط أخذه رطباً فلا خلاف في جواز ذلك بين أصحابنا، ووجه ذلك: أنه معلوم الصفة؛ لأن الإرطاب إنما هو نضج، وليس فيه نقصان من القدر ولا زيادة ولا تغير معنى أكثر من النضج، فجاز ذلك، وأما إن اشترط أخذه تمراً، فإن ذلك ممنوع في الجملة، قال ابن وهب عن مالك: وكذلك لو وقع العقد حين الإرطاب واشترطه تمراً، ووجه ذلك: أنه لا يعلم صفته عند انتهاء حذوفه؛ لأن التغير يلحقه في المقدار والصفة، وذلك مؤثر في منع العقد، إلا أنه لا يتفاوت تغيره، ولذلك لم يؤثر عند مالك وأكثر أصحابه في فساد العقد. وقال ابن عبد الحكم في بيع الزرع إذا أفرق: يفسخ فيه البيع، ووجهه: أن التغير يلحقه في المقدار والصفة، وذلك يمنع صحة العقد عليه، كما لو اشتراه صغيراً واشترط عظمه، ويحمل ذلك عندهم على الكراهة، وحكمه حكم الزرع يباع إذا أفرق، وقد تقدم ذكر الخلاف فيه، ولو كان ذلك على التحريم لردّه لأن ما يكال أو يوزن لا يقوت بذهاب العين ويرد مثله، =

أَوْ لَبْنَا مِنْ غَنَمٍ مُسَمَّاةٍ، إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَ يُؤْخَذُ عَاجِلًا يَشْرَعُ الْمُشْتَرِي فِي أَخْذِهِ عِنْدَ دَفْعِهِ الثَّمَنِ، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ رَاوِيَةٍ زَيْتٍ يَتَنَاجُ مِنْهَا رَجُلٌ بِدِينَارٍ أَوْ دِينَارَيْنِ وَيُعْطِيهِ ذَهَبَهُ، وَيَشْتَرِي عَلَيْهِ أَنْ يَكِيلَ لَهُ مِنْهَا، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنْ انْشَقَّتْ الرَّاوِيَةُ فَذَهَبَ زَيْتُهَا فَلَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ إِلَّا ذَهَبُهُ، وَلَا يَكُونُ بَيْنَهُمَا بَيْعٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَأَمَّا كُلُّ شَيْءٍ كَانَ حَاضِرًا يُشْتَرَى عَلَى وَجْهِهِ، مِثْلُ اللَّبَنِ إِذَا حُلِبَ وَالرُّطْبُ يُسْتَحْنَى، فَيَأْخُذُ الْمُبْتَاعُ يَوْمَ مَا يَوْمٌ، فَلَا بَأْسَ بِهِ، فَإِنْ فَنِيَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ الْمُشْتَرِي مَا اشْتَرَى،

= ووجه ذلك: أن تغيره لا يتفاوت، وقد روى ابن القاسم عن مالك في "العنية": أنه إن لم يقدر فلا بأس أن يشترطه ثمرًا، وهذا يقتضي أن ذلك مراعاة معانٍ، إن وجدت لزومه الصفة، وإن عدمت كان المشتري بالخيار، ولعله قد ذهب إلى أن لهذا الجنس من الثمر صفة معتادة إن وجد عليها للإصابة في التحفيف ومحاولته وسلامته في ذلك من العاهات لزوم المشتري، وإن عدمت تلك الصفة لمبالغة في التحفيف أو نقص منه، أو يعتبر بمعنى في مدة التحفيف، كان المبتاع عند رؤيته بالخيار، والله أعلم.

أَوْ لَبْنَا مِنْ غَنَمٍ **الح**. ولا يجوز بيع اللبن في الضرع عند الأئمة الثلاثة السابقة؛ لما رواه أحمد والترمذي وابن ماجه أنه **نهى** عن شراء ما في بطون الأنعام حتى تضع، وعن بيع ما في ضرعها إلا بكيل. وروى الدارقطني: نهى أن يباع ثمر حتى يطعم أو صوف على ظهر أو لبن في ضرع أو سمن في لبن، لغرر. فلعله انتفاخ، ولأنه يتنارع في كيفية الحلب في الاستقصاء وعدمه، وهو نزاع في التسليم، فبطل ما حكى عن مالك: أن تسليمه يكون بالتخلية كييع الثمر على الشجرة، ويجوز أن يحدث اللبن قبل الحلب، فيحتلظ مال المائع بمال المشتري على وجه يعجز عن التخليص، وأجازه مالك إذا عرف قدر حلوها أياما معلومة. (اغلغلي) **وإنما مثل ذلك** كـ "راوية زيت يتناع منها رجل دينار أو دينارين، ويشترط عليه أن يكيل منها" قياس صحيح في شراء مكيلة معلومة من حائط بعينه، على شراء مكيلة معلومة من راوية بعينها، ولا فرق بينهما؛ لتساوي أحزانهما، ولا يكون له من ذلك إلا المكيلة التي تشترط ولو كانت الحملة تختلف أحزانهما، مثل: أن يكون غنما أو نخلا، واشترى منها عددا غير معين ولم يشترط خيارا، لكان شريكا في الحملة بقدر عدد ما اشترى من عدد تلك الحملة.

فلا بأس به: وهذا كما قال: إن حكم هذا حكم البيع؛ لأنه حاضر ينتجز قبضه، وهو مرئي مشاهد معين فلا يتعلق بالذمة، وإنما يتعلق بمقدار معلوم من حملة معينة على ما تقدم، وقوله: "مثل اللبن إذا حلب" يريد أن يبدأ اللبن في الغنم ويعرف لبنها، ويستحني الرطب، فينظر المبتاع إلى قدر ما يجني منه يوما، فيشترط قبضه، فيصلح ذلك في العقد، ومن ذلك أن يقول له: أحر عنك هذه الثلاثة الأيام، فما حنيتها منها كل يوم فأنا أحذه منك ثلاثة أصوع بدینار، =

رَدَّ عَلَيْهِ الْبَائِعُ مِنْ ذَهَبِهِ بِحِسَابِ مَا بَقِيَ لَهُ، أَوْ يَأْخُذُ مِنْهُ الْمُشْتَرِي سِلْعَةً بِمَا بَقِيَ لَهُ
يَتَرَضَّيَانِ عَلَيْهَا، وَلَا يُفَارِقُهُ حَتَّى يَأْخُذَهَا، فَإِنْ فَارَقَهُ فَإِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ
الَّذِينَ بِالْذِّينِ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ، فَإِنْ وَقَعَ فِي بَيْعِهِمَا
أَجَلَ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ،

= فأما الذي في "المدونة": أنه جائز لأنه قد نظر إلى الثمر، وعرف مقدار ما يتحصل منها في هذه المدة، ولو
ضرب لذلك مدة طويلة لا يظهر ما يرطب إليه ولا يعرف قلته من كثرته، لم يجر ذلك، وهذا حكم اللين إذا
عرف قدره، وضربت له مدة لا يختلف فيه، وقد أنكر هذا بعض أصحابنا، والصحيح عندي ما قدمت. وقوله:
"فإن في قبل أن يستوفي المشتري ما اشترى، رد عليه البائع من ذهبه بحساب ما بقي له" يريد أن يغطي ما
ضررهما، فلا يكون في الحائط ما تباعا، أو تصيبه جائحة تذهب ببعض ثمرته، فإن وقع ذلك فالمتناع أحق ببقية
حتى يستوفي شرطه، وكذلك لو أراد البائع أن يذهب ببعض ثمرته لم يكن ذلك له ومنع منه، إلا أن يرى أن فيما
بقي من الثمرة تمام حق المتناع منها، فإن قصرت الثمرة عما ابتاعه، انفسخ البيع بينهما فيما بقي؛ لأنه ابتاع منه
معينا تلف بعضه قبل البعض، فمضي البيع فيما قبض منه، وفات وبطل فيما بقي. وقوله: "ويرد حساب ما بقي"
هل يكون ذلك على التقديم أو على الكيل، ففي المزاينة في الثمرات التراجع على الكيل، وإنما يكون التراجع على
القيمة في الذي يتناع حين العزم أياما معدودة فيحلبها أياما ثم تموت أو يموت بعضها، وهذا يدل على أنه إنما أراد
مسألة الثمر ما يسلم فيه ليؤخذ في يوم واحد أنه على حساب الكيل، وإذا شرط أخذه في أيام مختلفة تختلف
فيها قيمة الثمرة، فوجب أن يراعى ذلك التقويم كمسألة اللين. وقوله: "ويأخذ منه المشتري سلعة بما بقي
يتراضيان عليها، ولا يفارقها حتى يأخذها، وإن فارقها فإن ذلك مكروه؛ لأنه يدخله الدين بالدين وقد نهى
رسول الله ﷺ عَنِ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ" يريد أن له أن يأخذ منه بالذي بقي عليه من ثمن حصته ما لم يقبضه من
الثمره ما شاء من السلع مطعوما أو غير مطعوم، وله أن يأخذ في ذلك ثمرا ورطبا أكثر من المكيلة التي فاتته
وأقل؛ لأن ذلك بيع مبتدأ، إلا أن من شرط صحته القبض دون التأخير، فإن أخذه فلا يخلو أن يكون مما فيه حق
توفية أو ليس فيه حق توفية، فإن كان فيه حق توفية فلا يخلو أن يكون يأخذه لغير ضرورة أو للضرورة، فإن
كان لغير ضرورة فالذي نص عليه في "المدونة".

الكالي بالكالي: أي النسبة بالنسبة، وذلك أن يشتري الرجل شيئا إلى أجل، فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضي
به، فيقول: بعني إلى أجل آخر بزيادة شيء، فيبيعه منه ولا يجري بينهما تقاض، يقال: كالأ الدين كلوه فهو
كالي إذا تأخر، كذا في "النهاية".

وَلَا يَحِلُّ فِيهِ تَأْخِيرٌ وَلَا نَظَرَةٌ، وَلَا يَصْلُحُ إِلَّا بِصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَيُضْمَنُ ذَلِكَ الْبَائِعُ لِلْمُبْتَاعِ، وَلَا يُسَمَّى ذَلِكَ فِي حَائِطٍ بَعَيْنِهِ وَلَا فِي غَنَمٍ بِأَعْيَانِهَا، وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ الْحَائِطَ، فِيهِ الْوَأْنُ مِنَ النَّخْلِ مِنَ الْعَجْوَةِ وَالْكَيْسِ وَالْعَذْقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْوَأْنِ الثَّمَرِ، فَيَسْتَشْنِي مِنْهَا ثَمَرَ النَّخْلَةِ أَوْ النَّخْلَاتِ يَخْتَارُهَا مِنْ نَخْلِهِ، فَقَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَنَعَ ذَلِكَ تَرَكَ ثَمَرَ النَّخْلَةِ مِنَ الْعَجْوَةِ، وَمَكِيلَةَ ثَمَرِهَا خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وَأَخَذَ مَكَائِنَهَا ثَمَرَ نَخْلَةٍ مِنَ الْكَيْسِ، وَمَكِيلَةَ ثَمَرِهَا عَشْرَةَ آصَعٍ، فَإِنْ أَخَذَ الْعَجْوَةَ الَّتِي فِيهَا خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا وَتَرَكَ الَّتِي فِيهَا عَشْرَةَ آصَعٍ مِنَ الْكَيْسِ، فَكَأَنَّهُ اشْتَرَى الْعَجْوَةَ بِالْكَيْسِ مُتَفَاضِلًا. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ مِثْلُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ بَيْنَ يَدَيْهِ صَبْرٌ مِنَ الثَّمَرِ، قَدْ صَبَّرَ الْعَجْوَةَ فَجَعَلَهَا خَمْسَةَ عَشَرَ صَاعًا، وَجَعَلَ صَبْرَةَ الْكَيْسِ عَشْرَةَ آصَعٍ، وَجَعَلَ صَبْرَةَ الْعَذْقِ اثْنِي عَشَرَ صَاعًا، فَأَعْطَى صَاحِبَ الثَّمَرِ دِينَارًا عَلَى أَنَّهُ يَخْتَارُ، فَيَأْخُذُ أَيَّ تِلْكَ الصَّبْرِ شَاءَ. قَالَ مَالِكٌ: فَهَذَا لَا يَصْلُحُ.

وَلَا يَحِلُّ فِيهِ إِخ: يريد أنه إن شرط في شيء من ذلك مما فيه حق توفيته أو ليس فيه حق توفيته التأخير، فإنه غير جائز لأن البائع لا يبرأ بالعقد، فعاد إلى فسخ الدين في الدين، ويدخله التأجيل في المعين، وهو يمنع صحة العقد. وقوله: "ولا يصلح" إلا بصفة معلومة إلى أجل مسمى، فيضمن ذلك البائع المبتاع، ولا يسمى ذلك في حائط بعينه ولا في غنم بأعيانها، يريد أن الأجل والتأخير لا يصلح أن يتعقد به بيع إلا بصفة معلومة إلى أجل مسمى، ويكون البيع مضموناً في الذمة، وأما العين فلا يصح فيه طوبل الأجل؛ لأنه لا يعرف سلامته إليه، فيمكن تسليمه أو لا يسلم، فلا يمكن تسليمه وما كان حاضراً، ولا يتيقن صحة تسليمه لا يجوز عقد البيع فيه.

فهذا لا يصلح: وهذا كما قال، وهو مبني على تحريم التفاضل في الثمر رطبه وثمره، فإذا كانت الصيرة مختلفة المكيلة أو غير متيقة التساوي فقد باع بعضها ببعض، لوجهين؛ أحدهما: أن ابتاعها قد تناول كل واحدة من الصير تناولاً واحداً، فإذا عين منها صيرة فقد ترك ما تناوله يبعه من غيره؛ لما أخذ من الصيرة التي تخير. والوجه الثاني: أن مبتاع الثمر قد يأخذ صيرة العجوة ويعيها، ثم يتركها ويأخذ بدلاً منها الكيس أو العذق دون أن يعلم بذلك البائع، فيدخل ذلك التفاضل في الثمر، وإذا كان ذلك يكثره لترجيح الخوز والاختيار، حمل عليه كل ما اشترى على ذلك.

وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنِ الرَّجُلِ يَشْتَرِي الرُّطْبَ مِنْ صَاحِبِ الْحَائِطِ فَيُسَلِّفُهُ الدِّينَارَ، مَاذَا لَهُ إِذَا ذَهَبَ رُطْبُ ذَلِكَ الْحَائِطِ؟ قَالَ مَالِكٌ: يُحَاسِبُ صَاحِبُ الْحَائِطِ، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهُ مَا بَقِيَ لَهُ مِنْ دِينَارِهِ، إِنْ كَانَ أَخَذَ ثَلَاثِي دِينَارٍ رُطْبًا أَخَذَ ثُلُثَ الدِّينَارِ الَّذِي بَقِيَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ أَخَذَ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ دِينَارِهِ رُطْبًا، أَخَذَ الرَّبْعَ الَّذِي بَقِيَ لَهُ، أَوْ يَرْضَايَانِ بَيْنَهُمَا فَيَأْخُذُ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنْ دِينَارِهِ عِنْدَ صَاحِبِ الْحَائِطِ مَا بَدَأَ لَهُ، إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ ثَمَرًا أَوْ سِلْعَةً سِوَى الثَّمَرِ أَخَذَهَا بِمَا فَضَّلَ لَهُ، فَإِنْ أَخَذَ ثَمَرًا أَوْ سِلْعَةً أُخْرَى فَلَا يُفَارِقُهَا حَتَّى يَسْتَوْفِيَ ذَلِكَ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا هَذَا بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُكْرِيَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ رَاحِلَةً بِعَيْنَيْهَا، أَوْ يُؤَاجِرَ غُلَامَهُ الْحَيَّاطَ أَوْ التَّجَارَ أَوْ الْعَمَّالَ لِغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ، أَوْ يُكْرِيَ مَسْكَنَهُ وَيُسْتَلِفَ إِجَارَةَ ذَلِكَ الْغُلَامِ أَوْ كِرَاءَ ذَلِكَ الْمَسْكَنِ أَوْ كِرَاءَ تِلْكَ الرَّاحِلَةِ، ثُمَّ يَحْدُثُ فِي ذَلِكَ حَدَثٌ يَمُوتُ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَيَرُدُّ رَبُّ الرَّاحِلَةِ أَوْ الْعَبْدُ أَوْ الْمَسْكَنُ إِلَى الَّذِي سَلَفَهُ مَا بَقِيَ مِنْ كِرَاءِ الرَّاحِلَةِ أَوْ إِجَارَةِ الْعَبْدِ أَوْ كِرَاءِ الْمَسْكَنِ، يُحَاسِبُ صَاحِبُهُ بِمَا اسْتَوْفَى مِنْ ذَلِكَ، إِنْ كَانَ اسْتَوْفَى نِصْفَ حَقِّهِ رَدُّ عَلَيْهِ النِّصْفِ الْبَاقِي الَّذِي لَهُ عِنْدَهُ، وَإِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، فَيَحْسَابُ ذَلِكَ يَرُدُّ إِلَيْهِ مَا بَقِيَ لَهُ.

يُرَدُّ إِلَيْهِ: فَمِنْ أَمَّا عَنِ صَاحِبِ الْحَائِطِ طَعَامًا مِنْ ثَمَرَةٍ، إِذَا فُتِيَ ثَمَرُ الْحَائِطِ يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِمَا بَقِيَ لَهُ مِنَ الثَّمَرِ الَّذِي دَفَعَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى مِنْهُ ثَمَرًا مَعِينًا، فَلَمَّا عَدِمَ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَ مِنْهُ مَا اشْتَرَى، انْتَفَضَ الْبَيْعُ فِي ذَلِكَ الْمَقْدَارِ الَّذِي بَقِيَ لَهُ، فَلَمْ يَكُنْ لَهُ الرُّجُوعُ بِنِصْفَةِ الثَّمَرِ، وَلَا يَجِبُ تَأْخِيرُهُ لِتَأْخِذِ بَدَلِهِ مِنْ ثَمَرِ ذَلِكَ الْحَائِطِ فِي الْعَامِ الْمُقْبِلِ، بَلْ يَجُوزُ ذَلِكَ وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ سَلِمَ فِي ثَمَرِ الْحَائِطِ مَعِينٌ قَبْلَ بَدْوِ صَلَاحِهِ، وَفَسَخَ مَا وَجِبَ لَهُ عَنْ دَيْنِ الْغَيْرِ فِي دَيْنِ ثَمَرِهِ، وَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ بِمَا بَقِيَ لَهُ شَيْئًا مَعِينًا ثَمَرًا أَوْ غَيْرَهُ، مِمَّا يُوَكِّلُ أَوْ مِمَّا لَا يُوَكِّلُ، أَكْثَرَ مِنَ الْمَكِيلَةِ الَّتِي فَسَخَ فِيهَا الْبَيْعَ أَوْ أَقَلَّ، يَتَخَيَّرُ أَحَدَهُ، وَلَا يَتَأَخَّرُ عَلَى حَسَبِ مَا تَقَدَّمَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَصْلُحُ التَّسْلِيْفُ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا يُسَلَّفُ فِيهِ بِعَيْنِهِ، إِلَّا أَنْ يَقْبِضَ
 الْمُسَلَّفُ مَا سَلَفَ فِيهِ عِنْدَ دَفْعِهِ الذَّهَبَ إِلَى صَاحِبِهِ، يَقْبِضُ الْعَبْدُ أَوْ الرَّاحِلَةَ أَوْ
 الْمَسْكَنَ، أَوْ يَبْدَأُ فِيمَا اشْتَرَى مِنَ الرُّطْبِ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ عِنْدَ دَفْعِهِ الذَّهَبَ إِلَى صَاحِبِهِ
 لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ تَأْخِيرٌ وَلَا أَجَلٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ مَا كُرِّهَ
 مِنْ ذَلِكَ: أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: أُسَلِّفُكَ فِي رَاحِلَتِكَ فُلَانَةً أُرْكَبُهَا فِي الْحَجِّ، وَبَيْنَهُ
 وَبَيْنَ الْحَجِّ أَجَلٌ مِنَ الزَّمَانِ، أَوْ يَقُولَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْعَبْدِ أَوْ الْمَسْكَنِ، فَإِنَّهُ إِذَا صَنَعَ
 ذَلِكَ كَانَ إِثْمًا يُسَلِّفُهُ ذَهَبًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ وَجَدَ تِلْكَ الرَّاحِلَةَ صَحِيحَةً لِذَلِكَ الْأَجَلِ
 الَّذِي سَمَّى لَهُ فَهِيَ لَهُ بِذَلِكَ الْكَرَاءِ، وَإِنْ حَدَّثَ بِهَا حَدَّثَ مِنْ مَوْتٍ أَوْ غَيْرِهِ رَدُّ
 عَلَيْهِ ذَهَبُهُ وَكَانَتْ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ السَّلَفِ عِنْدَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِثْمًا فَرَّقَ بَيْنَ ذَلِكَ
 الْقَبْضِ مَنْ قَبَضَ مَا اسْتَأْجَرَ أَوْ اسْتَكْرَى، فَقَدْ خَرَجَ مِنَ الْغَرَرِ وَالسَّلَفِ الَّذِي يُكْرَهُ،
 وَأَخَذَ أَمْرًا مَعْلُومًا، وَإِثْمًا مِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ فَيَقْبِضَهُمَا
 وَيَنْقُذَ أَلْثَمَانَهُمَا، فَإِنْ حَدَّثَ بِهِمَا حَدَّثَ مِنْ عَهْدَةِ السَّنَةِ أَخَذَ ذَهَبَهُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي
 ابْتَاغَ مِنْهُ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَبِهَذَا مَضَتْ السُّنَّةُ فِي بَيْعِ الرَّقِيقِ، قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ
 اسْتَأْجَرَ عَبْدًا بِعَيْنِهِ أَوْ تَكَارَى رَاحِلَةً بِعَيْنِهَا إِلَى أَجَلٍ يَقْبِضُ الْعَبْدَ أَوْ الرَّاحِلَةَ إِلَى ذَلِكَ
 الْأَجَلِ، فَقَدْ عَمِلَ بِمَا لَا يَصْلُحُ، لَا هُوَ قَبْضٌ مَا اسْتَكْرَى أَوْ اسْتَأْجَرَ وَلَا هُوَ سَلَفٌ
 فِي دَيْنٍ، يَكُونُ ضَامِنًا عَلَى صَاحِبِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ.

ما جاء في بيع الفاكهة

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنْ مَنْ ابْتَاعَ شَيْئًا مِنَ الْفَاكِهَةِ مِنْ رَطْبِهَا أَوْ يَابِسِهَا، فَإِنَّهُ لَا يَبِيعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ، وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْهَا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ، وَمَا كَانَ مِنْهَا مِمَّا يَبْسُ، فَيَصِيرُ فَاكِهَةً يَابِسَةً تُدْخَرُ وَتُؤْكَلُ، فَلَا يُبَاعُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ وَمِثْلًا بِمِثْلِ إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ، فَإِنْ كَانَ مِنْ صِنْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُبَاعَ مِنْهُ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ وَلَا يَصْلُحُ إِلَى أَجَلٍ، وَمَا كَانَ مِنْهَا مِمَّا لَا يَبْسُ وَلَا يُدْخَرُ وَإِنَّمَا يُؤْكَلُ رَطْبًا، كَهَيْئَةِ الْبُطِيخِ وَالْقَثَاءِ وَالْخَرْبِزِ وَالْأُتْرُجِّ وَالْمُوزِ وَالْخَزَرِ وَالزُّمَانِ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ، وَإِنْ يَبْسَ لَمْ يَكُنْ فَاكِهَةً بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ هُوَ مِمَّا يُدْخَرُ وَيَكُونُ فَاكِهَةً، قَالَ: فَأَرَاهُ حَقِيقًا أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ، قَالَ: فَإِذَا لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَجَلِ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ.

بيع الذهب بالورق عينا وتبرا

١٣٢٠ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

حتى يستوفيه: وبه قال الباقون في الطعام وكذا في غيره. (الخلی) قال الخطابي: أجمع أهل العلم على أن الطعام لا يجوز بيعه قبل القبض، واختلفوا فيما عداه من الأشياء، فقال أبو حنيفة وأبو يوسف: ما عدا الطعام بمنزلة الطعام إلا الدور والأراضي، فإن بيعها قبل قبضها جائز، وقال الشافعي ومحمد بن الحسن: الطعام وغير الطعام من السلع والدور والعقار سواء، لا يجوز بيع شيء منها حتى يقبض، وهو قول ابن عباس، وقال مالك بن أنس: ما عدا المأكول والمشروب جائز أن يباع قبل أن يقبض، وقال الأوزاعي وأحمد وإسحاق: يجوز بيع كل شيء منها خلا المكيل والموزون، روي ذلك عن ابن المسيب والحسن البصري والحكم والحماد. **فلا يباع إلخ:** فلا يجوز التفاضل كالنسيئة؛ لئلا يلزم الربا؛ لتحقق العلة وهي عنده: الادخار والقوت. (الخلی) **أن يؤخذ منه:** لعدم تحقق العلة وهو الادخار. **فإنه لا بأس به:** فلا يجوز بيع فاكهة إلى أجل، كان من جنسه أو من خلافه مما يدخر أو لا. (الخلی)

السَّعْدَيْنِ أَنْ يَبِيعَا آتِيَةً مِنَ الْمَعَامِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، قَبَاعًا كُلُّ ثَلَاثَةٍ بِأَرْبَعَةٍ عَيْنًا، أَوْ كُلُّ أَرْبَعَةٍ بِثَلَاثَةٍ عَيْنًا، فَقَالَ لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَبَيْتُمَا فَرْدًا.

١٣٢١ - **مَالِك** عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيمٍ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدرَّهَمُ بِالدَّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا.

١٣٢٢ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا شَيْئًا غَائِبًا بِنَاجِزٍ.

١٣٢٣ - **مَالِك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ، أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ، فَجَاءَهُ صَائِعٌ فَقَالَ لَهُ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنِّي أَصُوغُ الذَّهَبَ، ثُمَّ أُبِيعُ الشَّيْءَ مِنْ ذَلِكَ بِأَكْثَرٍ مِنْ وَزْنِهِ فَاسْتَفْضِلْ فِي ذَلِكَ قَدْرَ عَمَلٍ يَدِي،
هو ورد أن الرومي وفي نسخة: من

السعدين: المشهور إذا قيل: السعدان: يراد بهما سعد بن معاذ الأوسي وسعد بن عباد الخزرجي، ولكن سعد ابن معاذ قد مات في غزوة الأحزاب قبل خيبر، وهذا مذكور بأنه كان في خيبر، ولعله سعد آخر غير ابن معاذ، وقد قيل: إنه سعد بن أبي وقاص. والآية: جمع إناء قاله المحدث، والتبر: الذهب قبل أن يضرب، والعين: الذهب مضروباً. (المحلى) **لا فضل بينهما:** زيادة فيحرم الربا في الذهب والفضة، فالربا بأن المتحد جنسهما يحرم فيهما التفاضل، وكذا النساء والتعارف قبل التقابض، وقد زاد في حديث علي عند ابن ماجه عقب قوله: لا فضل بينهما، فمن كانت له حاجة بورق، فليصرفها بذهب، ومن كانت له حاجة بذهب، فليصرفها بالورق والمصرف هاء وهاء. **ولا تشفوا إلخ:** من الإشفاف، وهو الفضل أي لا تفضلوا، والشف: من الأضداد يجي بمعنى الزيادة والنقصان يقال: شف الدراهم إذا زاد أو نقص. (المحلى)

غائباً بناجز: بنون وجيم وزاي معجمة، أي مؤجلاً بحاضر، بل لا بد من التقابض في المجلس، ولا خلاف في منع الصرف المؤخر إلا في دينار في ذمة آخذ صرفه الآن، أو في دينار في ذمته وصرفه في ذمة أخرى، فيتقاصان معاً، فذهب مالك إلى جواز الصورتين بشرط حلول ما في الذمة وأن يتأخرا في المجلس، وأجاز أبو حنيفة الصورتين معاً وإن لم يحل ما في الذمة فيهما مراعاة لبراءة الذمم، وأجاز الشافعي الأولى دون الثانية، قاله القاضي عياض.

فَنَهَاةُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ ذَلِكَ، فَجَعَلَ الصَّائِغُ يُرَدُّ عَلَيْهِ الْمَسْأَلَةُ، وَعَبْدُ اللَّهِ يَنْهَاةُ حَتَّى انْتَهَى إِلَى بَابِ الْمَسْجِدِ أَوْ إِلَى دَابَّةٍ يُرِيدُ أَنْ يَرْكَبَهَا، ثُمَّ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا هَذَا عَهْدُ نَبِيِّنَا إِلَيْنَا، وَعَهْدُنَا إِلَيْكُمْ.

١٣٢٤ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ جَدِّهِ مَالِكِ بْنِ أَبِي عَامِرٍ، أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ، وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ.

١٣٢٥ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ بَاعَ سَقَايَةَ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ بِأَكْثَرِ مِنْ وَزْنِهَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو الدَّرْدَاءِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذَا إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: مَا أَرَى بِمِثْلٍ هَذَا بَأْسًا، فَقَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ: مَنْ يَعْذِرُنِي مِنْ مُعَاوِيَةَ أَنَا أَخْبِرُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيُخْبِرُنِي عَنْ رَأْيِهِ لَا أَسَاكِنُكَ بِأَرْضٍ أَنْتَ بِهَا، ثُمَّ قَدِمَ أَبُو الدَّرْدَاءِ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ،

هذا عهد نبينا إلينا قال الشافعي: هذا خطأ، أنا ابن عتبة عن وردان الرومي أنه سأل ابن عمر، فقال: إلى رجل أصوغ الخلي إلى أن قال له ابن عمر: هذا عهد صاحبنا إلينا وعهدنا إليكم. قال الشافعي: يعني بصاحبنا عمر. قال البيهقي: هو كما قال، والأخبار دالة على أن ابن عمر لم يسمع ذلك عنه **إ**. ثم يجوز أن يقال: هذا عهد نبينا **إ** إلينا، وهو يريد إلى أصحابه بعد ما ثبت له ذلك عنه **إ**. (الخللي)

فقال له معاوية إ ما أرى بمثل هذا بأسًا أي بمثل هذا البيع، وإنما قال ذلك إما لأنه حمل في الفضل على المسوك الذي به التعامل، وقيم المشتقات، ورأى في حواره في الآية المصوغة من الذهب والفضة والحوما، وإما لأنه كان لا يرى ريبًا في الفضل كما كان مذهب ابن عباس أولًا، أخذًا من حديث: لا ريبًا إلا في **الشيء** من أنه الربا وإنما هو في تأجيل أحدهما وتحويل الآخر لا في الفضل حالًا، وقد قال قوم به، وخالفهم الجمهور بشهادة الأخبار الصحيحة، ولا حجة بقول أحد مخالف الكتاب والسنة كائنا من كان، وقد ثبت في بعض الروايات رجوع ابن عباس عن هذه الفتيا بعد ما وصلت إليه الروايات كما بسطه في كتاب "التناسخ والمنسوخ".

من يعذري إ أي من يقوم بعذري إن كافأته على سوء صبره فلا يلومني، كذا في "النهاية". وقيل: المعنى من ينصرتي، والعذير: النصير. (الخللي)

فَكُتِبَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ إِلَى مُعَاوِيَةَ: أَنْ لَا يَبِيعَ مِثْلَ ذَلِكَ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ وَزْنًا يَوْزَنُ.
 ١٣٢٦ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: لَا تَبِيعُوا
 الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ
 بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالذَّهَبِ
 أَخَذَهُمَا غَائِبٌ ^{مُحَلٌّ} وَالْآخَرُ نَاجِزٌ، وَإِنْ اسْتَنْظَرَكَ إِلَى أَنْ يَلْجَ بَيْتُهُ فَلَا تُنْظَرُهُ إِنِّي أَخَافُ
 عَلَيْكُمُ الرَّمَاءَ ^{مُحَلٌّ} وَالرَّمَاءُ: هُوَ الرِّبَا.

١٣٢٧ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ،
 قَالَ: لَا تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا
 الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلِ، وَلَا تُشَفُّوا بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلَا تَبِيعُوا مِنْهَا شَيْئًا
 غَائِبًا بِنَاجِزٍ، وَإِنْ اسْتَنْظَرَكَ إِلَى أَنْ يَلْجَ بَيْتُهُ فَلَا تُنْظَرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمُ الرَّمَاءَ
 وَالرَّمَاءُ: هُوَ الرِّبَا.

١٣٢٨ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ:
 الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ وَالصَّاعُ بِالصَّاعِ، وَلَا يُبَاغُ كَالْيَوْمِ بِنَاجِزٍ.
 ١٣٢٩ - **مَالِك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: لَا رَبًّا إِلَّا فِي
 ذَهَبٍ أَوْ فِي فِضَّةٍ أَوْ مَا يُكَالُ أَوْ مَا يُوزَنُ مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ يُشْرَبُ.

الرَّمَاءُ: بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ: الزِّيَادَةُ عَلَى مَا يَحِلُّ، وَيُرْوَى الْأَرْمَاءُ، يُقَالُ: أَرْمَيْ عَلَى الشَّيْءِ أَرْمَاءً إِذَا زَادَ عَلَيْهِ كَمَا
 يُقَالُ: أَرْبَاءُ وَالرِّبَاءُ صَحٌّ وَالرِّبَا وَاحِدٌ، وَالْمَدُّ فِي الرِّبَا لِلنَّشَاكِلِ، وَإِلَّا فَهُوَ مَقْصُورٌ. (الْمَحَلِّي)
مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ يُشْرَبُ: فِي الْأَثَرِ أَنَّ عِلَّةَ النَّحْرِمِ فِي الرِّبَا فِي النَّقْدَيْنِ التَّمْسِيَةِ، وَفِي الْبَاقِي الطَّعْمِ وَالْكَيْلِ أَوْ الْوَرْدِ،
 وَهُوَ قَوْلُ أَحْمَدَ وَالشَّافِعِيِّ فِي الْقَدَمِ. (الْمَحَلِّي)

١٣٣٠ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَطَعَ الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ الرَّجُلُ الذَّهَبَ بِالْفِضَّةِ وَالْفِضَّةَ بِالذَّهَبِ جِزَافًا إِذَا كَانَ يَبْرَأُ أَوْ حَلِيًّا قَدْ صِغَ، فَأَمَّا الدَّرَاهِمُ الْمَعْدُودَةُ وَالِدَنَانِيرُ الْمَعْدُودَةُ، فَلَا يَتَّبِعِي لِأَحَدٍ أَنْ يَشْتَرِيَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ جِزَافًا حَتَّى يُعْلَمَ، وَيُعَدُّ فَإِنْ اشْتَرَى ذَلِكَ جِزَافًا، فَإِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْغَرَرُ جِئِنَ يَتْرَكَ عَدُّهُ وَيُشْتَرَى جِزَافًا، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ بَيُوعِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا مَا كَانَ يوزَنُ مِنَ الثَّيْرِ وَالْحَلِيِّ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُبَاعَ ذَلِكَ جِزَافًا، وَإِنَّمَا ابْتِغَاءُ ذَلِكَ جِزَافًا كَهَيْئَةِ الْجِنَظَةِ وَالتَّمْرِ وَنَحْوِهِمَا مِنَ الْأَطْعِمَةِ الَّتِي تُبَاعُ جِزَافًا،
حال كونه

قطع الذهب والورق: قال محمد: لا ينبغي قطع الدراهم والدنانير بغير منفعة. (الحلي)

من الفساد: الظاهر أن مراده من قطعهما نقص شيء منهما لتصير أخف وزنا من الدراهم المتعارفة، وفي معناها غشهما؛ لأنه نوع سرقه، بل أكبر؛ لسراية ضررها إلى العامة، وكأنه أشار إلى أن فاعله من قطاع الطريق الذين قال الله في حقهم: **فَالْيَا حِرَاءَ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ** (البقرة: ٢١٧)، كذا ذكر القاري وقال أيضاً: مراد مالك من قطعهما: كسرهما وإبطال صورهما، وجعلهما مصنوعاً وظروفاً. وقال بيري: زاده في شرحه لم يعلم ما المراد من القطع من قول ابن المسيب، غير أن ابن الأثير قال: كانت المقابلة بها في صدر الإسلام عدداً لا وزناً، فكان بعضهم يقص أطرافها، فنهوا عنه. وقال شارح "المستند": ظن أن قول ابن المسيب: قطع الورق - بكسر القاف وفتح الطاء - جمع قطعة وهي التي تتخذ من الذهب والورق فلوساً صغيرة؛ ليرفق التعامل بها كما هو الراجح في زماننا كالدواوين في الحرمين والخماسيات في اليمن، وإنما عدها من الفساد في الأرض؛ لأنه ربما لا يلاحظه المتعامل بها أموراً واجبة في التقابض والتماثل. وروى ابن أبي شيبة: أنه **ص** لقي عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس.

وليس هذا من بيع المسلمين: فيحرم، ولحصول الغرر من جهتي الكمية والآحاد؛ لأنه يرغب في كثرة أحاده: ليسهل الشراء بها، هكذا علله الأهمري وعبد الوهاب، وغلله ابن مسلمة بكثرة ثمن العين، فبكر الغرر، ورد بجواز بيع الحلي واللولو وغيره جزافاً.

وَمِثْلَهَا يُكَالُ فَلَيْسَ بِابْتِيعَ ذَلِكَ جِزَافًا بِأَسٍّ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اشْتَرَى مُصْحَفًا أَوْ سِنْفًا أَوْ خَاتَمًا، وَفِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ بِدَنَانِيرٍ أَوْ دَرَاهِمٍ، فَإِنْ مَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ وَفِيهِ الذَّهَبُ بِدَنَانِيرٍ، فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى قِيَمَتِهِ، فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ ذَلِكَ الثُّلُثَيْنِ وَقِيَمَةُ مَا فِيهِ مِنَ الذَّهَبِ الثُّلُثَ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَا بِأَسٍّ بِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَدًا بَيْدٍ، وَلَا يَكُونُ فِيهِ تَأْخِيرٌ، وَمَا اشْتَرَى مِنْ ذَلِكَ بِالْوَرِقِ مِمَّا فِيهِ الْوَرِقُ نُظِرَ إِلَى قِيَمَتِهِ، فَإِنْ كَانَ قِيَمَةُ ذَلِكَ الثُّلُثَيْنِ وَقِيَمَةُ مَا فِيهِ مِنَ الْوَرِقِ الثُّلُثَ، فَذَلِكَ جَائِزٌ لَا بِأَسٍّ بِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ يَدًا بَيْدٍ، وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ عِنْدَنَا.

مَا جَاءَ فِي الصَّرْفِ

١٣٣١ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَوْسٍ بْنِ الْحَدَثَانِ النَّصْرِيِّ، أَنَّهُ التَّمَسَّ صَرَفًا بِمِائَةِ دِينَارٍ، قَالَ: فَدَعَانِي طَلْحَةُ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ،.....

جزافاً: الجزاف: بتلث الجيم التخمين معرب كزاف، وحاصله: أن لا يباع الدراهم والدنانير جزافاً، وأما نضار الذهب والفضة، فذلك فيهما جائز كسائر المكيلات والموزونات، وأما بيع سائر الثياب والرقيق، فلا يجوز جزافاً عنده، كذا في "الرسالة". وعند أبي حنيفة لا يضر الجزاف لا في النقدين ولا في غيره إلا في الجنس في الأموال الربوية. (الخللي) وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: إنه لا يجوز بيع ذهب وفضة من غيره بذهب وفضة حتى يفصل، فباع الذهب بوزنه ذهباً، وباع الآخر بما أراد؛ لما روى مسلم عن فضالة ابن عبيدة اشترت يوم حير قلادة باثني عشر ديناراً، وفيها ذهب وخرز فقصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: لا تساع حتى تفصل. وقال أبو حنيفة والثوري: يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب، ولا يجوز بمثله ولا يدونه، وأجابوا عن حديث القلادة بأن الذهب فيها كان أكثر من اثني عشر ديناراً وقد اشتراها باثني عشر ديناراً، ونحن لا نحيز هذا، وإنما نحيزه إذا باعها بذهب أكثر مما فيها، فيكون ما زاد من الذهب المنفرد في مقابلة الخرز ونحوه مما هو من الذهب فبصير كعقدين. (الخللي) **التمس صرفاً:** طلب صرفاً أي بيع الصرف بيع مائة دينار من ذهب عنده بالفضة، والصرف بفتح الصاد وإسكان الراء، من الدراهم، وفي رواية للبخاري: أنه قال: من عنده صرف؟ فقال طلحة: أنا. ولمسلم: من يضطرف الدراهم؟

فَتَرَاوَضْنَا حَتَّى اضْطَرَفَ مِنِّي، وَأَخَذَ الذَّهَبَ يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ، ثُمَّ قَالَ حَتَّى يَأْتِيَ
 حَازِنِي مِنَ الْغَابَةِ، وَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ^{كَانَ مَعِي} يَسْمَعُ فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَا تَفَارِقُهُ حَتَّى تَأْخُذَ
 مِنْهُ، ثُمَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ رَبًّا
 إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ،
 وَالْمَلْحُ بِالْمَلْحِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا اضْطَرَفَ الرَّجُلُ دَرَاهِمَ دِينَارٍ،

فترأوضا: بإسكان الضاد المعجمة، يقال: تراءض الثبايع والمشتري إذا جرى بينهما حديث البيع والشراء والزيادة والنقصان، فيرتضي أحدهما عما يرتضي به الآخر. أي نتحاذينا في البيع والشراء، وهو ما يجري بين المتبايعين من الزيادة والنقصان، فكان كل واحد منهما يروض صاحبه من رياضة الدابة، وقيل: هي المواقفة بالسلمة وهو أن يصقها ويمدحها عنده. (النهاية) **من الغابة:** بالموحدة هي موضع قريبة من المدينة من عواليها ولها أموال لأهلها، والغابة الأجمة ذات الشجر المتكاثف. (نهاية) وإنما قال ذلك؛ لظنه جواره كسائر البيوع، فلما بلغه ما قال عمر ترك المصارفة. (المحلى) **حتى تأخذ منه:** وفي رواية: والله لتعطينه ورقه، وهذا خطاب لطلحة، وفيه تفقد أحوال رعيته في دينهم والاهتمام بهم.

إلا هاء وهاء: قال النووي: فيه لغتان: القصر والمد واهمزة مفتوحة، والثاني أفصح وأشهر. قال في "النهاية": هو أن يقول: كل واحد من البيعين هاء، فيعطيه ما في يده كحديث الآخر: إلا يدا بيد يعني مقابضة في المجلس. قيل: معناه هاءك وهات أي خذ، قال الخطابي: أصحاب الحديث يروونه ها وها ساكنة الألف، والقواب مدها وفتحها؛ لأن أصلها هاءك أي خذ، فحذفت الكاف وعوضت منها المدة واهمزة، يقال للموحد ولثلاثين: ها وها، وللجمع هاؤم، وغيره الخطابي يميز فيه السكون على حذف العوض، وينزل منزلة ها التي لثنتين، وفيها لغات أخرى. أي يقول كل واحد منهما للآخر: خذ، وظاهره أن البر والشعير صنفان، وبه قال أبو حنيفة والشافعي وفقهاء الحديث وغيرهم. وقال مالك والليث ومعظم علماء المدينة والشافعي: إلهما صنف واحد. زاد مسلم من حديث أبي سعيد: **الملح بالملح، والذهب بالذهب، والنضة بالنضة.** ومثله عنده من حديث عبادة، ففي حديث الباب أن النسا يمنع في ذهب بورق إجماعا، وهما جنسان مختلفان يجوز التفاضل بينهما نصا وإجماعا، فأحرى أن لا يجوز في ذهب بذهب، ولا ورق بورق؛ حرمة التفاضل فيهما إجماعا ونصا، أي فليس حديث عمر بقاصر عن غيره، فتجب المناجزة في الصرف، ولا يجوز التأخير، ولو كانا بالمجلس لم يتفرقا عند مالك، ومثل قول عمر عنده: لا تفارقه حتى تأخذ منه، أن ذلك على الفور لا على التراخي، وقال أبو حنيفة والشافعي: يجوز التفاضل في الصرف ما لم يفرقا، وإن طالب المدة وانتقلا إلى مكان آخر، واحتجوا بقول عمر، وجعلوه تفسيراً لما رواه، ويقولون: وإن استنظرك إلى أن يلج بيته فلا تنظره، قالوا: فعلم منه أن المراعى الافتراق، قاله أبو عمر.

ثُمَّ وَجَدَ فِيهَا دِرْهَمًا زَائِفًا، فَأَرَادَ رَدُّهُ انْتَقَضَ صَرْفُ الدِّينَارِ، وَرَدَّ إِلَيْهِ وَرَقَهُ وَأَخَذَ مِنْهُ دِينَارَهُ، وَتَفْسِيرُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الذَّهَبُ بِالْوَرَقِ رَبًّا إِلَّا هَاءَ وَهَاءَ. وَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: وَإِنْ اسْتَظَرَّكَ إِلَى أَنْ يَلْجَ بَيْتُهُ فَلَا تُنْظَرُهُ. وَهُوَ إِذَا رَدَّ عَلَيْهِ دِرْهَمًا مِنْ صَرْفٍ بَعْدَ أَنْ يُفَارِقَهُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الدِّينِ أَوْ الشَّيْءِ الْمُسْتَأْجَرِ، فَلِذَلِكَ كَرِهَ ذَلِكَ وَانْتَقَضَ الصَّرْفُ، وَإِنَّمَا أَرَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنْ لَا يُبَاعَ الذَّهَبُ وَالْوَرَقُ وَالطَّعَامُ كُلُّهُ عَاجِلًا بِأَجَلٍ؛ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ تَأْخِيرٌ وَلَا نَظَرَةٌ وَإِنْ كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ أَوْ مُخْتَلِفَةً أَصْنَافُهُ.

ما جاء في المُرَاطِلَةِ

١٣٣٢ - مَالِك عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ اللَّيْثِيِّ، أَنَّهُ رَأَى سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يُرَاطِلُ الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ، فَيُفْرِغُ ذَهَبَهُ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ وَيُفْرِغُ صَاحِبُهُ الَّذِي يُرَاطِلُهُ ذَهَبَهُ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ الْأُخْرَى، فَإِذَا اعْتَدَلَ لِسَانُ الْمِيزَانِ أَخَذَ وَأَعْطَى. قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ بِالْوَرَقِ مُرَاطِلَةٌ؛ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدٌ عَشَرَ دِينَارًا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرٍ يَدًا يَدًا إِذَا كَانَ وَزْنُ الذَّهَبَيْنِ سَوَاءً عَيْنًا بَعَيْنٍ وَإِنْ تَفَاضَلَ الْعَدَدُ، وَالذَّرَاهِمُ أَيْضًا فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الدَّنَانِيرِ.....
لانتفاء التفاضل

المراطلة: مفاعلة من الرطل، ولم نجد لغويًا ذكرها، وإنما يذكرها الرطل، وهي عرفا بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة وزنا. **يراطل:** من رطلت الشيء كتصر وزنه بيدك، لتعرفه وزنه تقريبا، قاله القاري. وقوله "يفرغ" بالتشديد والتخفيف أي يلقيه في كفة الميزان - بكسر الكاف وتشديد الفاء وجاء ضم الكاف - وهو أحد جانبيه الذين يوضع بهما الأشياء وتوزن. وقوله: "لسان الميزان" بكسر اللام زيادة تراءى كذا في "منتهى الأرب"، وفي "الرهان القاطع" زيادة: "فتفتح أول بر وزن بهاء آخره درميان شاهين تراءى باشده، وشاهين بر وزن لاهين چوب تراءى

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ رَاطَلَ ذَهَبًا بِذَهَبٍ أَوْ وَرَقًا بِوَرَقٍ، فَكَانَ بَيْنَ الذَّهَبَيْنِ فَضْلٌ مِثْقَالٍ فَأَعْطَى صَاحِبَهُ قِيَمَتَهُ مِنَ الْوَرَقِ أَوْ مِنْ غَيْرِهَا، فَلَا يَأْخُذُهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ قَبِيحٌ وَذَرِيعَةٌ إِلَى الرِّبَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمِثْقَالَ بِقِيَمَتِهِ حَتَّى كَانَتْهُ اشْتَرَاهُ عَلَى جَدَّتِهِ جَازَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ الْمِثْقَالَ بِقِيَمَتِهِ مِرَارًا لَأَنْ يُجِيزَ بِذَلِكَ الْبَيْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّهُ بَاعَهُ ذَلِكَ الْمِثْقَالَ مُفْرَدًا لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ لَمْ يَأْخُذْهُ بِغَيْرِ الثَّمَنِ الَّذِي أَخَذَهُ بِهِ، ^{وَلَوْ سَعَى ذَلِكَ} لِأَنْ يُجَوِّزَ لَهُ الْبَيْعَ، فَذَلِكَ الذَّرِيعَةُ إِلَى إِحْلَالِ الْحَرَامِ، وَالْأَمْرُ الْمُنْتَهَى عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُرَاطِلُ الرَّجُلَ، وَيُعْطِيهِ الذَّهَبَ الْعَتَقَ الْجَيَادَ، وَيَجْعَلُ مَعَهَا ثِيْرًا ذَهَبًا غَيْرَ جَيَدَةٍ، وَيَأْخُذُ مِنْ صَاحِبِهِ ذَهَبًا كُوفِيَّةً مُقْطَعَةً، وَتِلْكَ الْكُوفِيَّةُ مَكْرُوهَةٌ عِنْدَ النَّاسِ، ^{وَمِنْ مَتَوَسِّطٍ} فَيَتَبَايَعَانِ ذَلِكَ مِثْلًا بِمِثْلٍ: إِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ مَا كُرِهَ مِنْ ذَلِكَ: أَنْ صَاحِبَ الذَّهَبِ الْجَيَادِ أَخَذَ فَضْلَ عَيُونِ ذَهَبِهِ فِي الثَّيْرِ الَّذِي طَرَحَ مَعَ ذَهَبِهِ، وَلَوْ لَا فَضْلُ ذَهَبِهِ عَلَى ذَهَبِ صَاحِبِهِ لَمْ يُرَاطِلْهُ صَاحِبُهُ بِثِيْرِهِ ذَلِكَ إِلَى ذَهَبِهِ الْكُوفِيَّةَ، فَاِمْتَنَعَ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ كَمِثْلِ رَجُلٍ أَرَادَ أَنْ يَتَّاعَ ثَلَاثَةَ أَصْوُعٍ مِنْ تَمْرٍ عَجْوَةٍ بِصَاعَيْنِ وَمُدٍّ مِنْ تَمْرٍ كَبِيرٍ، فَقِيلَ لَهُ: هَذَا لَا يَصْلُحُ فَجَعَلَ صَاعَيْنِ مِنْ كَبِيرٍ وَصَاعًا مِنْ حَشَفٍ يُرِيدُ أَنْ يُجِيزَ بِذَلِكَ بَيْعَهُ، فَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ؛

وتفسير ما كرهه إلخ: هذا كله يثنى على كلبية، وهي أن كل عقد يدخل في العقود ينظر هل يكون حكمه عند الانفراد كحكمه عند الاقتران أم لا؟ فعلى الأول يصح، وعلى الثاني لا. وهذا إما يلقى مذهب من منع الخيل المتوسل بها إلى الخروج من الربا وغيره كمالك وأحمد، وإما أبو حنيفة والشافعي، فهما يريان إباحة الخيل، فلا ينظرون إلى هذا التفصيل. (الحلى)

عجوة: بالجر بدل من "تمر"، والكبير على وزن رئيس، ضرب من التمر أجود من العجوة، الحشف: محرمة أراد به التمر الردي، أو الضعيف لا نوى له، أو اليابس الفاسد.

لأنه لم يكن صاحب العجوة يُعْطِيهِ صَاعًا مِنَ الْعَجْوَةِ بِصَاعٍ مِنْ حَشَفٍ، وَلَكِنَّهُ إِنَّمَا
 أَعْطَاهُ ذَلِكَ لِفَضْلِ الْكَيْسِ، أَوْ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: بِعْنِي ثَلَاثَةَ أَصْوَاعٍ مِنَ
 الْبَيْضَاءِ بِصَاعَيْنِ وَنِصْفٍ مِنْ حِنْطَةٍ شَامِيَّةٍ، فَيَقُولُ: هَذَا لَا يَصْلُحُ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ،
 فَيَجْعَلُ صَاعَيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ شَامِيَّةٍ وَصَاعًا مِنْ شَعِيرٍ يُرِيدُ أَنْ يُحْزِرَ بِذَلِكَ التَّبِعَ فِيمَا
 بَيْنَهُمَا، فَهَذَا لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ يُعْطِيهِ بِصَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ صَاعًا مِنْ حِنْطَةٍ بَيْضَاءَ
 لَوْ كَانَ ذَلِكَ الصَّاعُ مُفْرَدًا، وَإِنَّمَا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ لِفَضْلِ الشَّامِيَّةِ عَلَى الْبَيْضَاءِ، فَهَذَا
 لَا يَصْلُحُ وَهُوَ مِثْلُ مَا وَصَفْنَا مِنَ الثَّبَرِ. قَالَ مَالِكٌ: فَكُلُّ شَيْءٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ
 وَالطَّعَامِ كُلِّهِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي أَنْ يُبَاعَ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ مَعَ الصَّنْفِ
 الْحَيْدِ مِنَ الْمَرْغُوبِ فِيهِ الشَّيْءُ الرَّدِيءُ الْمَسْخُوطُ؛ لِيُحَازَ بِذَلِكَ التَّبِعَ وَيُسْتَحْلَ مَا
 نُهِى عَنْهُ مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي لَا يَصْلُحُ، إِذَا جُعِلَ ذَلِكَ مَعَ الصَّنْفِ الْمَرْغُوبِ فِيهِ، وَإِنَّمَا
 يُرِيدُ صَاحِبُ ذَلِكَ أَنْ يُدْرِكَ بِذَلِكَ فَضْلَ جَوْدَةِ مَا يَبِيعُ فَيُعْطِي الشَّيْءَ الَّذِي لَوْ أَعْطَاهُ
 وَحْدَهُ لَمْ يَقْبَلْهُ صَاحِبُهُ، وَلَمْ يَهْمُمْ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا يَقْبَلُهُ مِنْ أَجْلِ الَّذِي يَأْخُذُ مَعَهُ
 لِفَضْلِ سِلْعَةٍ صَاحِبِهِ عَلَى سِلْعَتِهِ، فَلَا يَنْبَغِي لِشَيْءٍ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ وَالطَّعَامِ أَنْ
 يَدْخُلَهُ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الصَّفَةِ، فَإِنْ أَرَادَ صَاحِبُ الطَّعَامِ الرَّدِيءِ أَنْ يَبِيعَهُ بغيرِهِ، فَلْيَبِيعْهُ
 عَلَى حِدَّتِهِ، وَلَا يُجْعَلَ مَعَ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ كَذَلِكَ.

من البيضاء: أي الحنطة كما يفهم من باقي الكلام، فليس المراد به هنا الشعير وإن نقل عن ابن عمر أنه اسم له عند العرب، فمراده بعضهم؛ لأنه نفسه عبر في موضع آخر بقوله: عرب الخجاز إلخ، فلا ينبغي أن نغيرهم بطلق البيضاء على الحنطة، وفي "القاموس": البيضاء: الحنطة.

الْعَيْنَةُ وَمَا يَشْبَهُهَا، وبيع الطعام قبل أن يستوفي

١٣٣٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتَاَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ".

١٣٣٤ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "مَنْ ابْتَاَعَ طَعَامًا فَلَا يَبْعُهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ".
بالحزم

العينة وما يشبهها: هي بكسر العين المهملة بيع السلعة بشئ مؤجل، ثم شراؤه بالنقد منه حالا، قال الشافعي: يجوز ذلك مع الكراهة، وقال الثلاثة الباقية: لا يجوز ذلك، واستدلوا لذلك بما رواه أحمد حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة عن أبي إسحاق، عن امرأته: أنها دخلت على عائشة هي وأم ولد زيد بن أرقم، فقالت أم ولد زيد لعائشة: بأبي بعت من زيد غلاما بثمان مائة درهم نسبته، واشتريته بست مائة نقدا. قالت: أبلغني زيدا أن قد أبطلت جهادك مع رسول الله ﷺ إلا أن تنوب، بشئ ما شريت وبشئ ما اشتريت. قال في "التنقيح": إسناده جيد وإن كان الشافعي قال: لا يثبت مثله عن عائشة، قال ابن الهمام: والذي عقل من معنى النهي أنه استريح ما ليس في ضمانه، وهذا لأن الثمن لا يدخل في ضمانه قبل القبض، فإذا أعاد إليه الملك الذي زال عنه بعينه وبقي له بعض الثمن، فهو ربح حصل لا على ضمانه، بخلاف ما إذا اشتراه بحس آخر غير الثمن، فإن الربح لا يتحقق عند اختلاف المجلس، وبخلاف ما لو باعه المشتري من غير البائع، فاشتراه البائع منه لأن اختلاف الأسباب يوجب اختلاف الأعيان حكما، ولم يذكر الإمام المصنف في الترجمة حديث العينة، وكأنه استدلل على عدم حواره بحديث النهي عن بيع الطعام قبل القبض، فإنه معه في أن كلا منهما استباح ما ليس في ضمانه. (المحلى)

فلا يبعه إلخ: محذوم بـ "لا" الشاهية وفي رواية: "فلا يبعه" بالرفع على أنها نافية أبلغ من صريح النهي. "حتى يستوفيه" أي يقبضه، وأحق مالك بالانبياع سائر عقود المعاوضة كأخذ مهر أو صلحا، فلا يجوز بيعه قبل قبضه، فلم يملك بلا معاوضة كهبة وصدقة وسلف حاز قبل قبضه، وأحق بالبيع دفعه عوضا كدفعه مهر أو صلحا أو هبة أو ثياب أو إجارة أو صلحا عن دم، فيمنع ذلك قبل قبضه، أما دفعه قرضا أو قضاء عن قرض فيجوز، وعموم قوله: "طعاما" يشمل الربوي وغيره، وهو المشهور، وفي أن المنع معلل بالعينة، ويدل عليه إدخال مالك أحاديثه تحت الترجمة، وما في "مسلم" عن طاوس قلت لابن عباس: ثم لم يبيعه قبل قبضه، ألا تراهم يبتاعون بالذهب والطعام مرجأ بالخبرة وعدمه أي مؤجرا، يعني يقصدون إلى دفع ذهب في أكثر منه، والطعام معلل أو تعدي غير معلل قولان.

حتى يقبضه: للعينة أو لأن للشارع غرضا في ظهوره للمفقراء أو تقوية قلوب الناس لاسيما زمن الشدة والمسغبة وانتفاع الكيال والحمال، فلم يبيعه قبل قبضه لباعه أهل الأموال بعضهم من بعض من غير ظهور، =

١٣٣٥ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، فَيَبِّعْتُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِإِنْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتِغْنَاهُ فِيهِ إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ قَبْلَ أَنْ تُبَيِّعَهُ.

١٣٣٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ ابْتَاعَ طَعَامًا أَمَرَ بِهِ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِلنَّاسِ، فَبَاعَ حَكِيمٌ بَيْنَ حِزَامِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فَرَدَّهُ عَلَيْهِ، وَقَالَ: لَا تَبِعْ طَعَامًا ابْتِغْتَهُ حَتَّى تَسْتَوْفِيَهُ.

١٣٣٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ صُكُوكًا خَرَجَتْ لِلنَّاسِ فِي زَمَانِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ مِنْ طَعَامِ الْحَارِ، فَتَبَاعَ النَّاسُ بِلُكِّ الصُّكُوكِ بَيْنَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفَوْهَا، فَدَخَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ

= فلا يحصل ذلك الغرض، وقال محمد بن عبد السلام: الصحيح عند أهل المذهب أن النهي عنه تعبدى، وظاهر الحديث قصر النهي على الطعام، ربوياً كان أم لا، وعليه مالك وأحمد وجماعة، فيجوز فيما عداه؛ إذ لو منع في الجميع لم يكن لذكر الطعام فائدة، ودليل الخطاب كالتص عند الأصوليين، ومنعه أبو حنيفة إلا فيما لا ينقل كالعقار تعلقاً بقوله: "حتى تستوفيه" فاستثنى ما لم ينقل؛ لتعذر الاستيفاء فيه. ومنع الشافعي بيع كل مشري قبل قبضه؛ لأنه **رَبْعٌ** مَنِ عَنْ رِبْحٍ مَا لَمْ يَضْمَنْ. وأحب بقصره على الطعام حديث ابن عمر؛ لأنه دل بالمفهوم على أن غير الطعام بخلافه. وأما قول ابن عباس عند الشيخين، وأحب كل شيء مثله أي الطعام، فإنما هو إخبار عن رأيه ليس بمرفوع.

أن صكوكاً إلخ: الصكوك: جمع صك هو الورقة المكتوبة يدين، والمراد ههنا الورقة التي يخرج من ذوي الأمر بالورق لمستحقه بأن يكتب فيها لفلان كذا طعام وغيره، قال الزرقاني: وهو الورقة التي يكتب فيها ولي الأمر بزرق من الطعام لمستحقه، وفي الأثر دليل على أن المشتري من حرج له الصك لو باعه ثانياً قبل أن يقبضه لا يجوز، فالنهي واقع عن البيع الثاني دون الأول؛ لأن الذي خرجت له الصك مالك ملكاً تاماً مستقراً، وليس هو بمشتري، فلا يمتنع بيعه قبل القبض كما لا يمتنع بيع ما ورثه قبل قبضه، وما في "مسلم" عن أبي هريرة، أنه قال لمروان: أحطلت بيع الصكوك وقد نهي النبي **ﷺ** عن بيع الطعام حتى يستوفى؟ معمول على ذلك، وإن كان ظاهره النهي عن البيع الأول، ومنهم من منع بيع الصك أول مرة أخذاً بظاهر حديث أبي هريرة، قال النووي: والأصح عندنا جواز بيعها، وهو قول مالك. **في زمان مروان:** أي أمارته على المدينة في زمن معاوية بن أبي سفيان.

وَرَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَا: أَتَجِلُّ بَيْعَ الرَّبَا يَا مَرْوَانُ؟
راجع بن حنبل أو أبو هريرة
 فَقَالَ: أَعُوذُ بِاللَّهِ، وَمَا ذَاكَ؟ فَقَالَ: هَذِهِ الصُّكُوكُ تَبَايَعَهَا النَّاسُ، ثُمَّ بَاعُوهَا قَبْلَ أَنْ
 يَسْتَوْفُوهَا، فَبَعَثَ مَرْوَانُ الْحَرَسَ يَغْفُوها يَنْزِعُونَهَا مِنْ أَيْدِي النَّاسِ، وَيَرُدُّونَهَا إِلَى أَهْلِهَا.
 ١٣٣٨ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا أَرَادَ أَنْ يَتَنَاعَ طَعَامًا مِنْ رَجُلٍ إِلَى أَحَلٍ، فَذَهَبَ بِهِ
 الرَّجُلُ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَبِيعَهُ الطَّعَامَ إِلَى السُّوقِ، فَجَعَلَ يُرِيهِ الصَّبْرَ وَيَقُولُ لَهُ: مِنْ أَيِّهَا
 تُحِبُّ أَنْ أَتَنَاعَ لَكَ، فَقَالَ الْمُتَنَاعُ: أَتَبِيعُنِي مَا لَيْسَ عِنْدَكَ؟ فَأَتَيَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ،
 فَذَكَرَا ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لِلْمُتَنَاعِ: لَا تَتَّبِعْ مِنْهُ مَا لَيْسَ عِنْدَهُ، وَقَالَ لِلْبَائِعِ:
 لَا تَبِعْ مَا لَيْسَ عِنْدَكَ.

١٣٣٩ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ جُمَيْلَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُؤَدَّنَ يَقُولُ
 لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: إِنِّي رَجُلٌ أَتَنَاعُ مِنَ الْأَرْزَاقِ الَّتِي تُعْطَى النَّاسَ بِالْجَارِ مَا شَاءَ اللَّهُ،
 ثُمَّ أُرِيدُ أَنْ أَبِيعَ الطَّعَامَ الْمَضْمُونِ عَلَيَّ إِلَى أَحَلٍ، فَقَالَ لَهُ سَعِيدٌ: أَتُرِيدُ أَنْ تُوفِّيَهُمْ مِنْ
 بِلْكَ الْأَرْزَاقِ الَّتِي ابْتِغَتْ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَفَتَاهَا عَنْ ذَلِكَ.

ويردونها إلى أهلها: واحتمل به بعضهم على فسح البيعتين معاً؛ لأنه لو كان إنما يفسح البيع الثاني فقط لقال:
 ويردونها إلى من ابتاعها من أهلها. قال عياض: ولا حجة فيه؛ لاحتمال أن يريد بأهلها من يستحق رجوعها إليه،
 والنهي إنما هو عن بيعه من مشترية لا عن بيعه ممن كتب له؛ لأنه بمنزلة من رفعه من موضعه.

لا تبع ما ليس عندك: وكأنه استبسط ذلك من حديثه في النهي عن بيع الطعام قبل قبضه بطريق الأولى، أو بلغه
 حديث حكيم بن حزام، قلت: يا رسول الله! يأتيني الرجل فيسألني من البيع ما ليس عندي أتباع له من السوق،
 ثم أبيع منه؟ فقال: لا تبع ما ليس عندك.

فتهاه عن ذلك: زاد غير يحيى في "الموطأ" قال مالك: وذلك رأي أي خوفاً من التساهل في ذلك حتى يشترط
 القبض عن ذلك الطعام أو بيعه قبل أن يستوفيه، فمنع من ذلك للذريعة التي يخاف منها التطرق إلى المخدور.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنْ مَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بُرًّا أَوْ شَعِيرًا أَوْ سُلْتًا أَوْ ذُرَّةً أَوْ دُخَانًا أَوْ شَيْئًا مِنَ الْخُبُوبِ الْقَطْنِيَّةِ، أَوْ شَيْئًا مِمَّا يُشَبِّهُ الْقَطْنِيَّةَ مِمَّا تَحِبُّ فِيهِ الزَّكَافَةُ، أَوْ شَيْئًا مِنَ الْأُدْمِ كُلِّهَا الزَّيْبِ وَالسَّمَنِ وَالْعَسَلِ وَالْخَلِّ وَالْجُبْنِ وَاللَّبَنِ وَالشُّرْبِ، وَمَا أَشَبَّهُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْأُدْمِ، فَإِنَّ الْمُتَبَاعَ لَا يَبِيعُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَقْبِضَهُ وَيَسْتَوْفِيَهُ.

مَا يُكْرَهُ مِنْ بَيْعِ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ

١٣٤٠ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَنْهَيَانِ أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ جَنْطَةً يَذْهَبُ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِالدَّهَبِ ثَمْرًا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الدَّهَبَ.

الأمْرُ الْمُجْتَمَعُ إِخْ يَجُوزُ عِنْدَهُ جَمِيعُ التَّصَرُّفَاتِ مِنْ بَيْعٍ وَغَيْرِهِ قَبْلَ الْقَبْضِ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ؛ لِأَنَّهُ **حَصَصَ** الطَّعَامَ بِأَنَّهُ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ، فَقَدْ مَقْهُومُهُ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الطَّعَامِ يَجُوزُ بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ، وَاخْتَارَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَالَ الشَّافِعِيُّ وَمُحَمَّدٌ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ بَيْعُ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ حَتَّى يَقْبِضَهُ. وَقَالَ أَحْمَدُ وَالْأَوْزَاعِيُّ وَإِسْحَاقُ: لَا يَصِحُّ فِي الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ: لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي الْعَقَارِ. وَتَمَسَّكَ الشَّافِعِيُّ بِهِ **ح** عَنْ رِبْعٍ مَا لَمْ يَضْمَنْ، فَعَمَّ. وَتَمَسَّكَ أَبُو حَنِيفَةَ بِقَوْلِهِ: حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ، وَمَا لَا يَنْتَقِلُ تَعَذُّرُ اسْتِيفَاءِهِ. وَتَمَسَّكَ مِنْ مَعَ فِي الْمَكِيلَاتِ وَالْمُوزُونَاتِ بِقَوْلِهِ: حَتَّى يَكْفَالَهُ، فَجَعَلَ الْعِلَّةَ الْكَيْلَ، وَأَحَدُ الْجُمْهُورِ يَقُولُ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَحْسَبُ كُلَّ شَيْءٍ مِثْلَ الطَّعَامِ. أَخْرَجَهُ عَنْهُ أَصْحَابُ الْكُتُبِ السَّنَةِ، وَهَذَا مِنْ تَفَقُّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ **ح** خُكَيْمُ بْنُ حَزَامٍ: لَا تَبِيعَنَّ شَيْئًا حَتَّى يَقْبِضَهُ. رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَرَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ حِبَّانَ أَيْضًا، وَلَهُ شَاهِدٌ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: هِيَ رَسُولُ اللَّهِ **ح** أَنْ يَبَاعَ السِّلْعُ حَيْثُ يَبْنَعُ حَتَّى تُخَوَّلَا التَّجَارَ إِلَى رِحَالِهِمْ. وَرَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ وَالْحَاكِمُ وَصَحَّحَهُ، وَفِي "التَّنْقِيحِ": إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ. (الْمُحَلَّى)

شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ: عَمَلًا بَعْمُومِ الْحَدِيثِ؛ فَإِنَّهُ شَامِلٌ لِلطَّعَامِ الرَّبْوِيِّ وَغَيْرِهِ وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا لِلإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الرَّوَاتِبَيْنِ مَعْنَى وَاحِدَةٍ وَلِأَنَّ كُلَّ رَوَايَةٍ تُقَادَتُ مَعْنَى؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَسْتَوْفِيهِ بِالْكَيْلِ بَأَنَّهُ يَكِيلُهُ الْبَايَعُ وَلَا يَقْبِضُهُ الْمَشْتَرِي، بَلْ يَحْبِسُهُ عِنْدَهُ لِيَسْتَفِدَّهُ الثَّمَنَ مِثْلًا، أَوْ أَنَّ الاسْتِيفَاءَ أَكْثَرُ مَعْنَى مِنَ الْقَبْضِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَبِضَ الْبَعْضُ وَحَبَسَ الْبَعْضُ لِأَجْلِ الثَّمَنِ، صَدَقَ عَلَيْهِ الْقَبْضُ فِي الْجُمْلَةِ بِخِلَافِ الاسْتِيفَاءِ.

١٣٤١ - **مالك** عَنْ كَثِيرِ بْنِ فَرْقَدٍ، أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنَ حَزْمٍ عَنْ الرَّجُلِ يَبِيعُ الطَّعَامَ مِنَ الرَّجُلِ بِذَهَبٍ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يَشْتَرِي بِالدَّهَبِ ثَمْرًا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الدَّهَبَ، فَكَرِهَ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْهُ. **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

قَالَ **مالك**: وَإِنَّمَا نَهَى سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَمْرٍو بْنَ حَزْمٍ وَابْنُ شِهَابٍ عَنْ أَنْ لَا يَبِيعَ الرَّجُلُ حِنْطَةً بِذَهَبٍ، ثُمَّ يَشْتَرِي الرَّجُلُ بِالدَّهَبِ ثَمْرًا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الدَّهَبَ مِنْ يَبِيعِهِ الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ الْحِنْطَةَ، فَأَمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ بِالدَّهَبِ الَّتِي بَاعَ بِهَا الْحِنْطَةَ إِلَى أَجَلٍ ثَمْرًا مِنْ غَيْرِ بَائِعِهِ الَّذِي بَاعَ مِنْهُ الْحِنْطَةَ بِالدَّهَبِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الدَّهَبَ، وَيُحِيلَ الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ الثَّمَرُ عَلَى غَرِيمِهِ الَّذِي بَاعَ مِنْهُ الْحِنْطَةَ بِالدَّهَبِ الَّتِي لَهُ عَلَيْهِ فِي ثَمَرِ الثَّمَرِ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ **مالك**: وَقَدْ سَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ غَيْرَ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَلَمْ يَرَوْا بِهِ بَأْسًا.

السِّلْفَةُ فِي الطَّعَامِ

١٣٤٢ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّهُ قَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُسَلِّفَ الرَّجُلُ

فكره ذلك وهي: يجوز التصرف في الثمن قبل القبض عند أبي حنيفة والشافعي؛ لما في السنن الأربعة عن ابن عمر قال: كنت أبيع الإبل بالبيع فأبيع بالدنانير فأخذ مكانها الورق، وأبيع بالورق فأخذ مكانها الدنانير، فأثبت النبي ﷺ فسأته عن ذلك فقال: لا بأس إذا تفرقتا. وفي رواية: لا بأس وليس يسكنها شيء. وفيه بيع الثمن الذي في الدعة قبل قبضه بالنقد المخالف. قال ابن القيم: وكان القياس ذلك أيضاً في البيع إلا أنه منع بالنقد لئلا يفسد، وليس في الثمن ذلك؛ لأنه إذا هلك الثمن المعين لا يفسخ البيع، ويلزمه قيمته. (المحلى)

السلفة في الطعام: سلف وأسلف تسليفاً وإسلافاً والاسم السلف بالتحريك، وهو على وجهين، أحدهما: القرض الذي لا منفعة فيه للمقرض غير الأجر. والثاني: السلم وهو المراد هنا وهو أن يعطي مالا في سلعة إلى أجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف، ويسمى سلماً لتسليم رأس المال وسلفاً لتقديم رأس المال. (المحلى)

الرَّجُلُ فِي الطَّعَامِ الْمَوْصُوفِ بِسِعْرِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى مَا لَمْ يَكُنْ فِي زَرْعٍ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ، أَوْ تَمَرٍ لَمْ يَبْدُ صَلَاحُهُ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ سَلَفَ فِي طَعَامٍ بِسِعْرِ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَحَلَّ الْأَجَلَ، فَلَمْ يَجِدِ الْمُتَبَاعَ عِنْدَ الْبَائِعِ وَفَاءً مِمَّا ابْتَاعَ مِنْهُ، فَأَقَالَهُ فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ إِلَّا وَرَقَهُ أَوْ ذَهَبَهُ، أَوْ الثَّمَنَ الَّذِي دَفَعَ إِلَيْهِ بَعِيْنِهِ، وَإِنَّهُ لَا يَشْتَرِي مِنْهُ بِذَلِكَ الثَّمَنِ شَيْئًا حَتَّى يَقْبِضَهُ مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ غَيْرَ الثَّمَنِ الَّذِي دَفَعَهُ إِلَيْهِ أَوْ صَرَفَهُ فِي سِلْعَةٍ غَيْرِ الطَّعَامِ الَّذِي ابْتَاعَ مِنْهُ، فَهُوَ يَبْعُ الطَّعَامَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى.

إلى أجل مسمى: اعلم أنه يشترط في السلم عند أبي حنيفة ومالك وأحمد في الصحيح، وعند الشافعي يصح حالا ومؤجلا، ويشترط في المؤجل العلم بالأجل، واحتج الأولون بحديث: **من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم** رواه الستة، واعتذر عنه النووي بأن معناه إن أسلم في مؤجل فليكن أجله معلوما، ولا يلزم من هذا اشتراط التأجيل بأجل، بل يجوز حالا؛ لأنه إذا جاز مؤجلا مع الفرر فجواز الحال أولى، وتعقب بالكتابة وأجيب بالفرق؛ لأن الأجل في الكتابة شرع لعدم قدرة العبد غالبا، والتفقوا على أنه يصح السلم بستة شروط: جنس معلوم كـ"بر"، ونوع معلوم كقدر، وصفة معلومة كحيد وردي، ومقدار معلوم، وأجل ومعرفة مقدار رأس المال، وزاد أبو حنيفة والشافعي شرطا سابعا، وهو تسمية مكان التسليم إذا كان لحمله مؤنة، ويجوز السلم ولو لم يذكر مكان القبض عند أحمد وإسحاق وأبي ثور، وبه قال مالك، زاد: ويقبضه في مكان السلم، فإن اختلفا فالقول قول البائع، ويشترط تسليم رأس المال في المجلس عند أبي حنيفة والشافعي بخلاف مالِك، فيحوز تأخيرده عنده كله أو بعضه إلى ثلاثة أيام على المشهور، ذكره ابن حجر، والأجل أدناه شهر عند أبي حنيفة، ونصفه عند مالك، وثلاثة أيام عند الطحاوي. **لم يبد صلاحه:** أي يظهر وأصله قوله ﷺ: **من أسلف في شيء فلي كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم**. رواه الشيخان.

وإنه لا يشتري منه إلخ: وهو قول أبي حنيفة والشافعي في "الهداية"، وإن تقايلا السلم لم يكن له أن يشتري من المسلم إليه برأس المال شيئا حتى يقبضه كله، لحديث: **لا تأخذ إلا سلميكَ أو رأس مالك**. وفي "المنهاج": لا يصح بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا الاعتياض عنه. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ نَدِمَ الْمُشْتَرِي فَقَالَ لِلْبَائِعِ: أَقْلِنِي وَأَنْظِرْكَ بِالثَّمَنِ الَّذِي دَفَعْتُ إِلَيْكَ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ، وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَنْهَوْنَ عَنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا حُلَّ الطَّعَامُ لِلْمُشْتَرِي عَلَى الْبَائِعِ، أَخَّرَ عَنْهُ حَقَّهُ عَلَى أَنْ يُقِيلَهُ، فَكَانَ ذَلِكَ بَيْعَ الطَّعَامِ إِلَى أَجَلٍ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ الْمُشْتَرِي حِينَ حُلِّ الْأَجَلِ وَكَرِهَ الطَّعَامَ أَخَذَ بِهِ دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْإِقَالَةِ، وَإِنَّمَا الْإِقَالَةُ مَا لَمْ يَزِدْ فِيهِ الْبَائِعُ وَلَا الْمُشْتَرِي، فَإِذَا وَقَعَتْ فِيهِ الزِّيَادَةُ بِنَسِيقَةٍ إِلَى أَجَلٍ أَوْ بِشَيْءٍ يَزِيدُهُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ بِشَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ أَحَدُهُمَا، فَإِنْ ذَلِكَ لَيْسَ بِالْإِقَالَةِ، وَإِنَّمَا تُصِيرُ الْإِقَالَةُ إِذَا فَعَلَا ذَلِكَ بَيْعًا، وَإِنَّمَا أُرْخِصَ فِي الْإِقَالَةِ وَالشَّرِكِ وَالتَّوَلِيَةِ مَا لَمْ يَدْخُلْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الزِّيَادَةُ أَوْ النُّقْصَانُ أَوْ النِّظَرَةُ، فَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ زِيَادَةً أَوْ نُقْصَانًا أَوْ نِظَرَةً صَارَ بَيْعًا يُجِلُّهُ مَا يُجِلُّ الْبَيْعَ، وَيُحَرِّمُهُ مَا يُحَرِّمُ الْبَيْعَ.

قَالَ مَالِكٌ: مَنْ سَلَفَ فِي حِنْطَةٍ شَامِيَّةٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مَحْمُولَةً بَعْدَ مَحَلِّ الْأَجَلِ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ مَنْ سَلَفَ فِي صِنْفٍ مِنَ الْأَصْنَافِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ خَيْرًا مِمَّا سَلَفَ فِيهِ، أَوْ أَدْنَى بَعْدَ مَحَلِّ الْأَجَلِ، وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ يُسَلَفَ الرَّجُلُ فِي حِنْطَةٍ مَحْمُولَةٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ شَعِيرًا أَوْ شَامِيَّةً، وَإِنْ سَلَفَ فِي تَمْرٍ عَجْوَةٍ.....

وإنما أُرْخِصَ إلخ: في قوله **الحج**: من أطاق طعاماً فلا يسعه حتى يقضيه إلا أن يشرك فيه أو يمسه أو يقبله رواه أبو داود. والإقالة في الطعام بشرطه حاضرة باتفاق مالك وأبي حنيفة والشافعي، واحتلف في سبب الجواز، فأكثر أهل المذاهب أنها بيع لأجل، فيحتاجون إلى محقق يخرجها من بيع قبل قبضه، والمخصص استثنائها في الحديث الذي ذكرته، وإليه أشار الإمام كما نرى، وقال جماعة: إنها حل بيع فلا حاجة للاعتذار، وليس الجواز عندها ولا رخصة، ومشهور قول مالك جواز التولية والشركة، ومنعهما الشافعي وأبو حنيفة.

محمولة: وهي من الشامية وفي "القاموس": (المحمولة: حنطة كثيرة الحب). (الحلى)

فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ صَيْحَانِيًّا أَوْ جَمْعًا وَإِنْ سَلَفَ فِي زَبِيبٍ أَحْمَرَ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ أَسْوَدَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ كُلُّهُ بَعْدَ مَجَلِّ الْأَجَلِ إِذَا كَانَتْ مَكِيلَةٌ ذَلِكَ سَوَاءً بِمِثْلِ كَيْلِ مَا سَلَفَ فِيهِ.

بَيْعُ الطَّعَامِ بِالطَّعَامِ لَا فَضْلَ بَيْنَهُمَا

- ١٣٤٤ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ قَالَ: فَنِي عَلَفُ حِمَارٍ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فَقَالَ لِغُلَامِهِ: خُذْ مِنْ حِنْطَةٍ أَهْلِكَ فَابْتَغِ بِهَا شَعِيرًا، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلَهُ.
- ١٣٤٥ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنَ عَبْدِ يَغُوثٍ فَنِي عَلَفُ دَابَّتِهِ، فَقَالَ لِغُلَامِهِ: خُذْ مِنْ حِنْطَةٍ أَهْلِكَ طَعَامًا فَابْتَغِ بِهَا شَعِيرًا، وَلَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلَهُ.
- ١٣٤٦ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ مُعَيْقِبٍ الدَّؤْسِيِّ مِثْلُ ذَلِكَ.

أَنْ يَأْخُذَ صَيْحَانِيًّا: هُوَ أَجُودٌ مِنَ الْعَجُوزَةِ. (الخليل) قَالَ فِي "الْقَامُوسِ": الصَّيْحَانِي مِنْ تَمَرِ الْمَدِينَةِ نَسَبٌ إِلَى صَيْحَانَ لَكَيْشٍ كَانَ يَرْبِطُ إِلَيْهَا، أَوْ اسْمُ الْكَيْشِ الصَّيَاحُ وَهُوَ مِنْ تَغْيِيرَاتِ النَّسَبِ كَصَنْعَانِي، وَالْجَمْعُ تَمَرٌ رَدِيٌّ، ثُمَّ هُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، فَقِي "فَتْحُ الْقَدِيرِ": لَوْ دَفَعَ الْمُسْلِمُ إِلَيْهِ مَا هُوَ أَرْدَأُ مِنَ الْمَشْرُوطِ، فَقَبِلَهُ رَبُّ الْمُسْلِمِ، أَوْ أَجُودٌ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ وَلَا يَكُونُ لَهُ حَكْمُ الْإِسْتِدَالِ؛ فَإِنَّهُ جَنَسٌ حَقُّهُ فَهُوَ كَتَرَكٍ بَعْضُ حَقِّهِ، وَإِسْقَاطُ فِي حَقِّ رَبِّ الْمُسْلِمِ، وَمِنْ حَسَنِ الْقَضَاءِ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ. وَفِي "الْمَنْهَاجِ": وَيَجُوزُ أَرْدَأُ مِنَ الْمَشْرُوطِ وَلَا يَجِبُ قَبُولُهُ، وَيَجُوزُ أَجُودٌ. إِذَا كَانَ الْخُ: فَحَاصِلُهُ: أَنَّ الْجَوَازَ مَقِيدٌ بِقَيْدَيْنِ بَعْدَ الْحُلُولِ وَقَدَرِ الْكَيْلِ، فَلَا يَضُرُّ اخْتِلَافُ الصِّفَةِ. خُذْ مِنْ حِنْطَةٍ أَهْلِكَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِهِ أَهْلَ الْغُلَامِ إِذَا كَانَ قَوْفَهُمْ مِنْ عِنْدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ إِمَّا لِأَنَّهُ رَقِيقٌ لَهُ، أَوْ لِأَنَّهُمْ مَنْ يَنْفَقُ عَلَيْهِمْ غُلَامُهُ عَلَى مَا يَجِبُ عَلَيْهِ، أَوْ عَلَى مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا عَلَى وَجْهِ الْاِقْتِرَاضِ حَتَّى يَعِيدَ عَلَيْهِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَ بِأَهْلِهِ أَهْلَ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَهُمْ مَوَالِي نَفَقَتِهِ. وَوَصَفَهُمْ بِالْمُتَمِّ أَهْلَ الْغُلَامِ بِمَعْنَى أَنَّهُمْ مَنْ يَسْعَى عَلَيْهِمْ، وَيَنْضَوِي إِلَيْهِمْ. قَالَ الْبَاجِي: قَوْلُهُ: "فَابْتَغِ بِهِ شَعِيرًا" يَقْنِضِي جَوَازَ بَيْعِ الْخِنْطَةِ بِالشَّعِيرِ، وَأَنَّهُ إِنْ كَانَ حَقِيقَةُ الْبَدَلِ وَهُوَ أَحْصَى بِهِ، إِلَّا أَنْ اسْمُ الْبَيْعِ يَطْلُقُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: "لَا تَأْخُذْ إِلَّا مِثْلَهُ" يَرِيدُ الْمِثْلَ فِي الْمَقْدَارِ؛ لِأَنَّ الْمِثَالَةَ فِي الصِّفَاتِ مَحَالٌ فِي الْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا تَبَاعَ الْحِنْطَةُ بِالْحِنْطَةِ وَلَا التَّمْرُ بِالتَّمْرِ وَلَا الْحِنْطَةُ بِالتَّمْرِ وَلَا التَّمْرُ بِالتَّزْيِيبِ وَلَا الْحِنْطَةُ بِالتَّزْيِيبِ، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الطَّعَامِ كُلِّهِ إِلَّا يَدًا بِيَدٍ، فَإِنْ دَخَلَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ الْأَجَلُ لَمْ يَصْلَحْ، وَكَانَ حَرَامًا، وَلَا شَيْءٌ مِنَ الْأُذْمِ كُلِّهَا إِلَّا يَدًا بِيَدٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالْأُذْمِ إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ اثْنَانِ بَوَاحِدٍ، فَلَا يُبَاعُ مُدُّ حِنْطَةٍ بِمُدِّي حِنْطَةٍ، وَلَا مُدُّ تَمْرٍ بِمُدِّي تَمْرٍ،

مع أدام مع ٢٤٨١٦

وهو الأمر عندنا: يعني لا تباع التمر بالشعير إلا مثلاً بمثل. وبه قال الثبث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام: إلهما صنف واحد، وهو محكي عن عمر، وتعقب بحديث مسلم: ولكن يبعوا الذهب بالورق والبر بالشعير يداً بيد كيف شئتم. وهذا أخذ أبو حنيفة والشافعي والجمهور، فقالوا: إلهما صنفان يجوز بيعهما غير متساويين. (المحلى)

وهو الأمر: قال الزرقاني: أي بالمدينة، أن البر والشعير جنس واحد؛ لتقارب المنفعة، وهذا قال أكثر الشافعيين أيضاً، وقد يكون من خبر الشعير ما هو أطيب من خبر الحنطة. **لا تباع الحنطة:** قال الباقي: والأصل في ذلك أنه مطعوم، فلم يجوز فيه التفريق قبل القبض أصل ذلك الجنس الواحد، فإن قيل: لم احتض تحريم التفاضل بالمقتات، وكان تحريم تأخير القبض في جميع المطعومات؟ فالجواب: أن تأخير القبض أوسع باباً في المنع من التفاضل؛ لأن تحريم التفاضل يختص بالجنس الواحد، وتأخير التفاضل يتعلق بالجنسين، ولذلك حاز التفاضل بين الذهب والفضة، ولم يجوز فيها التفريق قبل القبض، وكذلك المنع قبل الاستبراء أعم من تحريم التفاضل، وذلك لا يجوز عند الشافعي في بيع جملة، ولا يجوز عند أبي حنيفة فيما ينقل ويحول وإن كان عندهما مما يجوز فيه التفاضل.

إلا يداً بيد: للإجماع على حرمة الربا النساء، قال عياض: وشدد ابن علية وبعض السلف، فأجازوا النسبة مع الاختلاف، ولو بلغتهم السنة ما خالفوها؛ لفضلهم وعلمهم، وقد انعقد الإجماع بعد ذلك على المنع.

إذا كان من صنف واحد: قال الباقي: قوله: "إذا كان من صنف واحد" يريد به الجنس الواحد؛ فإنه لا يجوز التفاضل فيه، وفي هذا بابان، أحدهما في تبيين معنى الجنس، والثاني في تبيين معنى المماثلة، فأما الأول: فإن الجنس تارة يكون جنساً منفرداً من الأصل يفارق غيره من الأجناس بنفسه كالتمر والعنب، وتارة يكون جنساً بالصناعة كالخيزر والحل الذي لا يفارق أصله، ويتغير عن جنسه بالصناعة والعمل، فأما ما يكون جنساً بنفسه كالتمر على اختلاف أنواعه، فإنه جنس واحد، والثين كلة جنس واحد. حكى ابن الموار: أنه لا يجوز التفاضل فيه وإن كان منه ما يبيع ومنه ما لا يبيع؛ فإن حكم جميعه حكم غالبه، وهو أنه يبيع، فلا يجوز فيه التفاضل، وأما تغيير =

وَلَا مُدُّ زَيْبٍ بِمُدِّي زَيْبٍ، وَلَا مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْحُبُوبِ وَالْأُدْمِ كُلِّهَا إِذَا كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ وَإِنْ كَانَ يَدًا بِيَدٍ. إِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْوَرَقِ بِالْوَرَقِ وَالذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، لَا يَحِلُّ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ الْفَضْلُ، وَلَا يَحِلُّ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ يَدًا بِيَدٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا اخْتَلَفَ مَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ مِمَّا يُؤْكَلُ أَوْ يُشْرَبُ، فَبَانَ اخْتِلَافُهُ،

= الجنس بالصناعة فعلى ضربين، أحدهما: صناعة تخرج المصنوع عن جنس أصله. والثاني: صناعة تجمع بينه وبين ما ليس من أصله، فأما الأول فإنه على قسمين، قسم يكون بالنار، وقسم بغير نار، فأما ما يكون بالنار فإنه على وجهين، أحدهما: أن تنفرد الصناعة بتأثير النار دون إضافة شيء إليه، فما كان منه لا ينقص عبء المصنوع فيما حررت عادته أن يعبر به من كيل أو وزن كقلي الخبطة والحمص وسائر ما يقلى من الحبوب، فهذا يغير الجنس؛ لأن عمل النار كالأمر الثابت فيه، والمعنى المضاف إليه بخلاف شيء اللحم وطبخه؛ فإنه ينقص من عين المشوي على وجه التخفيف، وإذهاب أجزاء رطوبته، فلا تغير الجنس، والوجه الثاني: أن تكون الصناعة بالنار يقترب بها ما تتم الصناعة به من ملح وأزراق وزيت وخل ومرق وغير ذلك مما تضاف إليه، فهذا يغير الجنس لمعنى واحد فهو تغييره بالنار، ومما يضاف إليه في الأغلب من نهاية عمله، وأما القسم الذي يكون تغير بغير نار مما يتغير بطول المدة، وينقل إلى قلى الطعام الثابت له بنهاية التضج كتحلل العصير؛ فإنه غاية الثمرة والمطلوب منها، فلا يخرجها وجوده عن جنسها؛ لأنه من تمام جنسها، وتحقيق لها فيه. (ملخصاً ومختصراً) وأما ما يقع التماثل به في المقادير، فإنه على ضربين، أحدهما: أن يكون له مقدار في الشرع. والثاني: أن لا يكون له مقدار في الشرع فأما ما كان له مقدار في الشرع فكان الكيل في الحبوب، وأما ما ليس له مقدراً في الشرع، فإنه على ضربين، أحدهما: أن يكون له مقدار معتاد من الكيل أو الوزن. والثاني: أن لا يكون له مقدار من أحدهما، فأما ما له مقدار معتاد منهما، فهو ينقسم قسمين، أحدهما: أن لا يختلف مقداره باختلاف البلاد. والثاني: أن يختلف باختلافها، فأما ما لا يختلف فمثل اللحم الذي يعتبر بالوزن في كل بلد، وما يختلف باختلاف البلاد فكالسمن واللين والزيت. (ملخصها).

ولا يحل إلخ: لحديث عبادة بن الصامت مرفوعاً: الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً مثل سواء بسواء يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأجناس فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد. رواه الستة إلا البخاري، وأما حديث أسامة: لا ربا إلا في النسيئة. فقيل: منسوخ؛ لأنهم أجمعوا على ترك العمل بظاهره. وقيل: محمول على غير الربويات، وهو كييع الدين بالدين مؤجلاً. وقيل: محمول على الأجناس المختلفة؛ فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل. قال الكرماني: الحصر إنما يختلف بحسب اختلاف اعتقاد المخاطب، فلعلة كان يعتقد الربا في غير الجنس حالاً. فقيل: رداً لاعتقاده لا ربا إلا في النسيئة. (المحلى مختصراً)

فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ ائْتَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا بَأْسَ بَأْنٍ يُؤْخَذَ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ
بِصَاعَيْنِ مِنْ جَنْطَةِ، وَصَاعٌ مِنْ تَمْرٍ بِصَاعَيْنِ مِنْ زَبِيبٍ، وَصَاعٌ مِنْ جَنْطَةِ بِصَاعَيْنِ
مِنْ سَمْنٍ، فَإِذَا كَانَ الصَّنْفَانِ مِنْ هَذَا مُخْتَلِفَيْنِ، فَلَا بَأْسَ بِاِثْنَيْنِ مِنْهُ بِوَاحِدٍ وَأَكْثَرَ مِنْ
ذَلِكَ يَدًا بِيَدٍ، فَإِنْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ الْأَجَلُ فَلَا يَحِلُّ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَحِلُّ صُبْرَةُ
الْجَنْطَةِ بِصُبْرَةِ الْجَنْطَةِ، وَلَا بَأْسَ بِصُبْرَةِ الْجَنْطَةِ بِصُبْرَةِ التَّمْرِ يَدًا بِيَدٍ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَا
بَأْسَ أَنْ يُشْتَرَى الْجَنْطَةُ بِالتَّمْرِ جَزَافًا. قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مَا اخْتَلَفَ مِنَ الطَّعَامِ وَالْأُدْمِ
فَبِأَنِ اخْتِلَافُهُ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُشْتَرَى بَعْضُهُ بِبَعْضٍ جَزَافًا يَدًا بِيَدٍ، فَإِنْ دَخَلَهُ الْأَجَلُ فَلَا
خَيْرَ فِيهِ، وَإِنَّمَا اشْتَرَاءُ ذَلِكَ جَزَافًا كَاشْتِرَاءِ بَعْضِ ذَلِكَ بِالْوَرِقِ وَالذَّهَبِ جَزَافًا. قَالَ
مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّكَ تَشْتَرِي الْجَنْطَةَ بِالْوَرِقِ جَزَافًا وَالتَّمْرَ بِالذَّهَبِ جَزَافًا، فَهَذَا حَلَالٌ
لَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ صَبَّرَ صُبْرَةَ طَعَامٍ وَقَدْ عَمِلَ كَيْلَهَا، ثُمَّ بَاعَهَا جَزَافًا وَكَتَمَ
عَلَى الْمُشْتَرِي كَيْلَهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ فَإِنْ أَحَبَّ الْمُشْتَرِي أَنْ يَرُدَّ ذَلِكَ الطَّعَامَ
عَلَى الْبَائِعِ رَدَّهُ بِمَا كَتَمَهُ كَيْلَهُ وَغَرَّةً، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا عَلِمَ الْبَائِعُ كَيْلَهُ وَعَدَّدَهُ مِنَ
الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ، ثُمَّ بَاعَهُ جَزَافًا وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُشْتَرِي ذَلِكَ، فَإِنَّ الْمُشْتَرِي إِنْ أَحَبَّ أَنْ
يَرُدَّ ذَلِكَ عَلَى الْبَائِعِ رَدَّهُ وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا خَيْرَ
فِي الْخُبْزِ قُرْصٍ بِقُرْصَيْنِ وَلَا عَظِيمٍ بِصَغِيرٍ إِذَا كَانَ بَعْضُ ذَلِكَ أَكْبَرَ مِنْ بَعْضٍ،

جَزَافًا: [الجزاف: المجهول القدر مكيلاً أو موزوناً، هكذا في "تجمع البحار"] هو بتثنية الجيم بيع شيء لا يعلم
كيله ووزنه، وهو اسم من جازف بجازفة وهو معرب كزاف.

وَلَا خَيْرَ فِي الْخُبْزِ: إلخ: وبه قال الشافعي وأحمد؛ لتحقيق العلة وهو الطعام، وهو قول أبي حنيفة، لكونه وزناً
عنده. وقال محمد: يجوز؛ لأنه عددي، ولهذا يجوز استقراضه عنده. (المحلى)

فَأَمَّا إِذَا كَانَ يُتَحَرَّى أَنْ يَكُونَ مِثْلًا بِمِثْلٍ، فَلَا بَأْسَ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُوزَنْ. قَالَ مَالِكٌ:
لَا يَصْلُحُ مَدُّ زُبْدٍ وَمَدُّ لَبَنٍ بِمَدِّي زُبْدٍ، وَهُوَ مِثْلُ الَّذِي وَصَفْنَا مِنَ التَّمْرِ الَّذِي يُبَاعُ
صَاعَيْنِ مِنْ كَبِيسٍ وَصَاعًا مِنْ حَشَفٍ بِثَلَاثَةِ أَصْوُعٍ مِنْ عَجْوَةٍ حِينَ قَالَ لِصَاحِبِهِ: إِنَّ
صَاعَيْنِ مِنْ كَبِيسٍ بِثَلَاثَةِ أَصْوُعٍ مِنْ عَجْوَةٍ لَا يَصْلُحُ، فَقَعَلَ ذَلِكَ لِيُجِيزَ بَيْعَهُ، وَإِنَّمَا
جَعَلَ صَاحِبُ اللَّيْنِ اللَّيْنِ مَعَ زُبْدِهِ لِيَأْخُذَ فَضْلَ زُبْدِهِ عَلَى زُبْدِ صَاحِبِهِ حِينَ أَدْخَلَ
مَعَهُ اللَّيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْدَّقِيقُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ لَا بَأْسَ بِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَخْلَصَ
الدَّقِيقَ قَبَاعَهُ بِالْحِنْطَةِ مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَلَوْ جَعَلَ نِصْفَ الْمُدِّ مِنْ دَقِيقٍ وَنِصْفَهُ مِنْ حِنْطَةٍ،
فَبَاعَ ذَلِكَ بِمُدٍّ مِنْ حِنْطَةٍ كَانَ ذَلِكَ مِثْلُ الَّذِي وَصَفْنَا لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ
يَأْخُذَ فَضْلَ حِنْطَتِهِ الْحَيَّةِ حِينَ جَعَلَ مَعَهَا الدَّقِيقَ فَهَذَا لَا يَصْلُحُ.

زبد: يضم الراي وسكون الموحدة نوع من جباد التمر، واللبن: يكسر اللام وسكون التحتية ألوان التمر ما خلا
العجوة والرينة، وياؤه واو قلبت؛ لكسرة ما قبلها. والكبيس: كرتيس أجود من العجوة. والحشف: محرقة أردأ
التمر أو الضعيف الذي لا توى لها أو اليابس البالي. (المحلى) **بثلاثة أصوع:** وأما ثلاثة أصوع من عجوة بصاعين
من كبيس وصاع حشف، فلا يجوز من أن الآخذ للكبيس قصد أن يأخذ ثلاثة أصوع عجوة بصاعين من
كبيس؛ لفضل الكبيس، فأعطى منها صاع حشف؛ ليجز البيع بذلك، وأصل ذلك: أن ما يجري فيه الربا إذا بيع
بعضه ببعض ولم تختلف صفاته، فإن المراعى فيه المساواة في الكيل دون غيره؛ لأنه ليس فيه غرض آخر يختلف،
فإن اختلفت صفاته كالتمر الصبحاني بالعجوة والجيد بالردي، وكان كل واحد من العوضين من جنس واحد
وعلى صفة واحدة، فإن المساواة فيه بالكيل أيضاً؛ لأنه لا غرض في بعض أحد العوضين دون بعض، فيتحوز في
بعضه لبعض، فيقتضى ذلك الاختلاف لتسقيط العوض الآخر على أجزائه وذلك علة الفساد فيه.

والدقيق بالحنطة الح: لأن الدقيق نفس الحنطة فرقت أجزائها، فأشبهه بيع الحنطة صغيرة جداً بكبيرة جداً، وبه قال
أحمد في أظهر قوليه، وقال أبو حنيفة: لا يجوز بيع الحنطة بالدقيق ولو متساوياً؛ لأن الاعتبار فيه للكيل وهو غير
مستو فيهما؛ لاكتناز الدقيق وتخلخل البر، وهو قول الشافعي ورواية عن أحمد. (المحلى) **قباعه بالحنطة:** مثلاً بمثل،
وذلك إذا كان ورناً بوزن وإن كبيلاً بكيل فلا، كذا في "الإفصاح" عن "الإشراق" للقاضي عبد الوهاب. (المحلى)

جَامِعُ بَيْعِ الطَّعَامِ

١٣٤٧ - **مَالِك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ أَنَّهُ سَأَلَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أَتْبَاعُ الطَّعَامِ يَكُونُ مِنَ الصُّكُوكِ بِالْجَارِ، فَرُبَّمَا اتَّبَعْتُ مِنْهُ بِدِينَارٍ ^{اسم موضع} وَنِصْفِ دِرْهَمٍ أَفْأَعْطِي بِالنِّصْفِ طَعَامًا؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: لَا، وَلَكِنْ أَعْطِ أَنْتِ دِرْهَمًا وَخُذْ بِقِيَّتِهِ طَعَامًا.

١٣٤٨ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سِيرِينَ كَانَ يَقُولُ: لَا تَبِيعُوا الْحَبَّ فِي سُنْبِلِهِ حَتَّى يَبْيَضَ.....

إِنِّي رَجُلٌ أَتْبَاعُ إِبْخ: يريد من الصُّكُوكِ التي تخرج بالأعطية لأهلها على وجه الهبة والعطية المحضة دون وجه من المعاوضة، فمنهم من يحتاج فيبيعها، فكان هذا يتاعها ويتجر فيها، فربما ابتاع الجملة منها بدينار ونصف درهم؛ إما لأنه اشترط على سعر ما، فأدى الحساب في الجملة إلى دينار ونصف درهم؛ وإما لأن العقد وقع بهذا العدد حين لم يُجب البائع إلى البيع بدينار، ولا رضى المبتاع بدينار ودرهم فاتفقا على دينار ونصف درهم، وكانت الدراهم في ذلك الوقت صحاحا، فكان من استحق على آخر نصف درهم أخذ به عرضا بعدم الإنصاف، فنهاه سعيد بن المسيب عن ذلك، وذلك يكون على وجهين، أحدهما: أن يدفع إليه من ذلك الطعام بعينه. والثاني: أن يدفع إليه من غيره، فإن أعطاه من ذلك الطعام بعينه، فلا يخلو أن يقاضيه به قبل قبضه له أو يعطيه إياه بعد استيفائه، فإن أعطاه إياه قبل استيفائه، فقد حكى عن بعض القرويين: لا يجوز ذلك؛ لأنه بيع الطعام قبل استيفاء إلا أن يعرفا الصرف، ويتقايلا بمقدار النصف درهم، فذلك جائز.

لَا تَبِيعُوا الْحَبَّ إِبْخ: من باب النهي عن بيع الحب قبل أن يبس؛ لأن سنبله إذا يبس فقد يبس ما فيه من الحب، وأما وقت المنع من البيع وهو حال إفرأكه، فإن سنبله لم يبيض بعد، ولفرق بينه وبين الثمرة أن الثمرة تباع إذا بدا صلاحها، وذلك أن كل شجرة يجوز بيع ثمرها إذا بدا صلاحها، وإن لم تبلغ حد الادخار ما لم يكن له ساق، فيكره ذلك فيه إلا أن يبلغ حد الادخار. **حتى يبيض:** أي يشتد الحب، وفي "مسلم" عن ابن عمر: أنه **ﷺ** نهى عن بيع النخل حتى يزهر، وعن بيع السبل حتى يبيض ويأمن العاهة. وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد، وللشافعي في القديم: أنه يجوز بيع البر في سنبله بعد الاشتداد، وقال في الجديد: لا يصح؛ لأنه غرر فإنه لا يدري. (الغلي)

قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اشْتَرَى طَعَامًا بِسَعَرٍ مَعْلُومٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ، قَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ لِصَاحِبِهِ: لَيْسَ عِنْدِي طَعَامٌ، فَيُعْنِي الطَّعَامَ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ إِلَى أَجَلٍ، فَيَقُولُ صَاحِبُ الطَّعَامِ: هَذَا لَا يَصْلُحُ، قَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الطَّعَامِ حَتَّى يُسْتَوْفَى. فَيَقُولُ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ لِغَرِيمِهِ: فَيُعْنِي طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ حَتَّى أَقْضِيكَهُ، فَهَذَا لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطِيهِ طَعَامًا، ثُمَّ يَرُدُّهُ إِلَيْهِ فَيَصِيرُ الذَّهَبُ الَّذِي أُعْطَاهُ ثَمَنَ الطَّعَامِ الَّذِي كَانَ لَهُ عَلَيْهِ، وَيَصِيرُ الطَّعَامُ الَّذِي بَاعَهُ مُحَلَّلًا فِيمَا بَيْنَهُمَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ إِذَا فَعَلَاهُ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ لَهُ طَعَامٌ عَلَى رَجُلٍ ابْتَاغَهُ مِنْهُ، وَلِغَرِيمِهِ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ طَعَامٌ مِثْلُ ذَلِكَ الطَّعَامِ، فَيَقُولُ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ لِغَرِيمِهِ: أَجِيلُكَ عَلَى غَرِيمٍ لِي عَلَيْهِ مِثْلُ الطَّعَامِ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ بِطَعَامِكَ الَّذِي لَكَ عَلَيَّ، قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الطَّعَامُ إِنَّمَا هُوَ طَعَامٌ ابْتَاغَهُ، فَأَرَادَ أَنْ يُحِيلَ غَرِيمَهُ بِطَعَامِ ابْتَاغَهُ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ، وَذَلِكَ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ سَلَفًا حَالًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يُحِيلَ بِهِ غَرِيمَهُ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِبَيْعٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَجِلُّ بَيْعُ الطَّعَامِ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى، لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ اجْتَمَعُوا أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالشَّرْكِ وَالتَّوَلُّيَةِ وَالْإِقَالَةِ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ أَنْزَلُوهُ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ، وَلَمْ يُنْزِلُوهُ عَلَى وَجْهِ النَّبِيِّ،

ومن اشترى الخ: وهذا كما قال: إن من كان له عليه طعام من سلم، فلما أحل الأجل قال: اشترى منك طعاما أقضيك منه سلمك؛ فإنه لا يجوز أن يبيعه منه إلى أجل بمثل رأس مال السلم ولا أقل منه ولا أكثر؛ لأنه يدخله قسح دين في دين؛ لأنه كان له عليه طعام يريد فسحه في عين إلى أجل، وإن باع منه لم يخرج بأكثر من الثمن الأول ولا أقل منه؛ لأنه يدخله بيع الطعام قبل استيفائه، ولا بأس به بمثل رأس مال السلم؛ لأنه يؤول إلى الإقالة، وذلك جائز في طعام السلم.

وَذَلِكَ مِثْلُ الرَّجُلِ يُسَلِّفُ الرَّجُلَ الدَّرَاهِمَ النَّقْصَ، فَيُقْضَى دَرَاهِمُ وَارِزَةٌ فِيهَا فَضْلٌ،
فَيَجِلُّ لَهُ ذَلِكَ وَيَجُوزُ، وَلَوْ اشْتَرَى مِنْهُ دَرَاهِمَ نَقْصًا بِوَارِزَةٍ لَمْ يَجِلَّ لَهُ ذَلِكَ، وَلَوْ
اشْتَرَطَ عَلَيْهِ حِينَ أَسْلَفَهُ وَارِزَةً وَإِنَّمَا أَعْطَاهُ نَقْصًا لَمْ يَجِلَّ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُشْبِهُ
ذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمَزَابَنَةِ وَأَرْخَصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا مِنَ الثَّمَرِ،
وَإِنَّمَا فُرِقَ بَيْنَ ذَلِكَ أَنَّ الْمَزَابَنَةَ بَيْعٌ عَلَى وَجْهِ الْمُكَايَسَةِ وَالتَّحَارَةِ، وَأَنَّ بَيْعَ الْعَرَايَا
عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ لَا مُكَايَسَةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِيَ رَجُلٌ طَعَامًا
بِرُبْعٍ أَوْ بثلثٍ أَوْ بِكسْرٍ مِنْ دِرْهَمٍ عَلَى أَنْ يُعْطَى بِذَلِكَ طَعَامًا إِلَى أَجَلٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ
يَتَنَاعَ الرَّجُلُ طَعَامًا بِكسْرٍ مِنْ دِرْهَمٍ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ يُعْطَى دِرْهَمًا وَيَأْخُذُ بِمَا بَقِيَ لَهُ
مِنْ دِرْهَمِهِ سِلْعَةً مِنَ السِّلْعِ؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ الْكُسْرَ الَّذِي عَلَيْهِ فَضَّةٌ، وَأَخَذَ بِبَقِيَّةِ دِرْهَمِهِ
سِلْعَةً فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ.

على وجه المعروف - لا مكايسة فيه، وهذا كما قال: إن من كان له على رجل طعام من ابتاع، وللرجل على
آخر مثل طعامه من بيع، لم يجوز أن يحيله به؛ لأن البيعتين متواليتان في طعام واحد دون استيفاء، وليست الحوالة
بفاصلة بين البيعتين، بل تؤكد معنهما وتجمعهما في عين واحدة من الطعام، وذلك غير جائز، ولو كان أحد
الطعام عين قرض، لجاز ذلك يجوز أن تعجل من له قبلك طعام من قرض على من لك عليه طعام من بيع، وتعجل
من له طعام من بيع على من له عليه طعام من قرض، ولا يجوز لأحد هذين الغالين أن يبيع ما أحجل به قبل أن
يستوفيه؛ لأن هذا بيع يتصل بالبيع الأول من الحال أو المحال عليه قبل أن يستوفي الطعام، وذلك غير جائز.

ولا ينبغي - وهذا كما قال: إنه لا يجوز لأحد أن يشتري طعاما بكسر من درهم على أن يعطيني بذلك طعاما
إلى أجل؛ لأنه يدخله الطعام بالطعام إلى أجل، وأنه غير جائز، ولا يبيع ذلك ضرورة؛ لأن منه مندوحة أن يدفع
إليه الطعام به نقداً أو يدفع إليه عند القضاء الأجل درهما كاملاً ويأخذ ببقية ما شاء، ويجوز أن يشتري منه
بكسر الدراهم طعاما، ويدفع إليه درهما كاملاً، ولا يدخل ذلك بيع وسلف؛ لأنهما لم يعقدا على ذلك، فإن
كان علما أن كسر الدراهم لا يوجد ولا يمكن تسليمه إلا أن البائع يتوقع أن يقبض منه بقية درهمه ما شاء،
ومنى شاء أو يشاركه فيه.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ عِنْدَ الرَّجُلِ دِرْهَمًا، ثُمَّ يَأْخُذُ مِنْهُ ثُلُثًا أَوْ بِرُبْعٍ أَوْ بِكِسْرِ مَعْلُومٍ سِلْعَةٍ مَعْلُومَةٍ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ سِعْرٌ مَعْلُومٌ، وَقَالَ الرَّجُلُ: آخُذْ مِنْكَ بِسِعْرِ كُلِّ يَوْمٍ، فَهَذَا لَا يَحِلُّ؛ لِأَنَّهُ غَرَّرَ بِقِلِّ مَرَّةٍ وَيَكْثُرُ مَرَّةً، وَلَمْ يَفْتَرِقَا عَلَى بَيْعٍ مَعْلُومٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ طَعَامًا جِزَافًا وَلَمْ يَسْتَشِنْ مِنْهُ شَيْئًا، ثُمَّ بَدَأَ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا مَا كَانَ يَحُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَشِينَ مِنْهُ، وَذَلِكَ الثُّلُثُ فَمَا دُونَهُ، فَإِنْ زَادَ عَلَى الثُّلُثِ صَارَ ذَلِكَ إِلَى الْمُرَابَنَةِ وَإِلَى مَا يُكْرَهُ، فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا مَا كَانَ يَحُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَشِينَ مِنْهُ، وَلَا يَحُوزُ لَهُ أَنْ يَسْتَشِينَ مِنْهُ إِلَّا الثُّلُثُ فَمَا دُونَهُ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا.

الْحُكْرَةُ وَالتَّرْبُصُ

١٣٤٩ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا حُكْرَةَ فِي سُوقِنَا لَا يَعْمِدُ...

وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَضَعَ: وهذا كما قال: إن الرجل يجوز له أن يضع عند الرجل درهما، ويأخذ منه بيعه ما شاء ويترك عنده الباقي، وذلك يكون على ثلاثة أوجه، أحدها: أن يضعه عنده مهملا وذلك جائز. والثاني: أن يقول له: آخذ به منك كذا وكذا من التمر، وغير ذلك يقدر معه فيه سلعة ماء، ويقدر ثمنها قدرا ما، ويترك ذلك حالا بأخذه متى شاء، أو يوقت له وقتا ما فهذا جائز. والثالث أن يترك عنده في سلعة معينة أو غير معينة على أن يأخذ منها في كل يوم بسعره، فإن ذلك غير جائز؛ لأن ما عقدا عليه من الثمن مجهول.

الحكرة: الاحتكار: اشتراء الطعام وحجسه؛ ليقول فيقول، والحكر والحكرة: بالضم اسم منه وأصل الحكر الجمع، قال أبو داود: سألت أحمد ما الحكرة؟ قال: ما فيه عيش الناس وهو الطعام والقوت. قال أبو داود: قال الأوزاعي: المحتكر من يعترض السوق يريد أن يشتري الطعام والقوت منه ليحجسه، ويريد أن يبيعه وقت الغلاء، فأما إذا جلب من بلدة أخرى وحجسه، فليس بمحتكر. قال الخطابي: كان "يحتكرونه" يدل على أن المحذور منه نوع دون نوع، ولا يجوز على سعيد بن المسيب في فضله وعلمه أن يروي عن النبي ﷺ حديثا، ثم يخالفه كفاحا، وهو على الصحابي أقل جوازاً وأبعد مكاناً، وقد اختلف الناس في الاحتكار، فكرهه مالك والثوري في الطعام وغيره من السلع، وكان مالك يمنع من احتكار الكتان والصوف والزيت، وكل شيء أضر بأهل السوق، أما أنه قال: ليست الفواكه =

رَجُلًا بِأَيْدِيهِمْ فَضُولٌ مَنْ أَذْهَابَ إِلَى رِزْقٍ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ نَزَلَ بِسَاحَتِنَا فَيَحْتَكِرُونَهُ عَلَيْنَا، وَلَكِنْ أَتَيْمَا جَالِبٍ جَلَبَ عَلَى عَمُودٍ كَبِدِهِ فِي الشَّتَاءِ وَالصَّيْفِ، فَذَلِكَ ضَيْفٌ عُمَرُ، فَلْيَبِعْ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ، وَلْيُمْسِكْ كَيْفَ شَاءَ اللَّهُ.

١٣٥٠ - **مالك** عَنْ يُونُسَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ مَرَّ بِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ، وَهُوَ يَبِيعُ زَبِيئًا لَهُ فِي السُّوقِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: إِمَّا أَنْ تَزِيدَ فِي السَّعْرِ وَإِمَّا أَنْ تُرْفَعَ مِنْ سُوقِنَا.

من الحكرة. وقال أحمد بن حنبل: ليس الاحتكار إلا في الطعام خاصة. لأنه قوت الناس، قال: وإنما يكون الاحتكار في مثل: مكة والمدينة والنعور، وفرق بينهما وبين بغداد والبصرة. وقال أحمد: إذا دخل الطعام في ضيعة فحبسه فليست بحكرة. وقال الحسن والأوزاعي: من جلب طعاما من بلد، فحبسه ينتظر زيادة السعر، فليس بمحتكر، وإنما المحتكر من اعترض سوق المسلمين.

على عمود كبده: أراد به ظهره؛ فإنه يمسك الكبد ويقويه، فصار كالعمود له، وقيل: أراد به أن يأتي به على بعد ومشقة وإن لم يكن ذلك الشيء على ظهره، وإنما هو مثل. وقيل: عمود البطن عرق عقيد من الزبانية إلى ودين السرة، فكأنما حمله عليه. (الغلي) **كيف شاء الله**: لئلا يمتنع الناس عن الجلب، فإن نزل بالناس حاجة ولم يوجد عند غيره جبر على بيعه بسعر الوقت؛ لرفع الضرر عن الناس، قاله عياض والقرطبي.

زبيبا له: في السوق بأرخص مما يبيع أهل السوق. **إما أن تزيد الخ**: وفي "النذر المختار": أنه لا يسعر حاكم إلا إذا تعدى الأرباب عن القيمة تعديا فاحشا، فيسعر تشويرة أهل الرأي، وقال مالك: وعلى الوالي التسعير عند الغلاء، ثم إن مالكا فقال تحريم الاحتكار في المطعوم وغيره، وهو رواية عن أبي يوسف أن كل ما ضر حبسه فهو احتكار، ولو كان ثيابا أو دراهم أو دينارا، كذا ذكره الشمني وغيره، والجمهور على أن الاحتكار يخص بالأقوات، وقد وردت أخبار مرفوعة في مذمة الاحتكار، ففي "مسلم": **لا يحكر إلا حاطب**. ثم إن جنس القوت إنما يكون احتكارا إذا طالت المدة لا فيما قصرت، وحده أنطون أربعون يوما، وعند أحمد عن ابن عمر: من احتكر الطعام أربعين يوما فقد برئ من الله وبرئ الله منه. قال النووي: والاحتكار المحرم أن يشتري الطعام خاصة حين الغلاء، فيدخره للتجارة، فأما إذا كان غير الطعام أو اشتراه في الرخص وأدخره أو ابتاعه في الغلاء لأكله، فليس باحتكار محرم، قالوا: والحكمة في النهي عنه دفع الضرر عن العامة كما أجمعوا على أنه لو كان عند أحد طعام واضطروا إليه أبحر على بيعه؛ دفعا للضرر عنهم، وأما ما في "مسلم" عن ابن المسيب ومعمر: أنهما كانا يحتكران، فقال ابن عبد البر: إنهما كانا يحتكران الزبيب، والنهي محمول على احتكار القوت. (الغلي)

١٣٥١ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانَ يَنْهَى عَنْ الْحُكْرَةِ.

مَا يَجُوزُ مِنْ بَيْعِ الْحَيَّوانِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَالسَّلَفُ فِيهِ

١٣٥٢ - **مَالِكٌ** عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ حَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ،

أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ بَاعَ جَمَلًا لَهُ يُدْعَى عُصْفِيرًا بِعِشْرِينَ بَعِيرًا إِلَى أَجَلٍ.

١٣٥٣ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ اشْتَرَى رَاحِلَةً بِأَرْبَعَةِ أْبَعْرَةٍ مَضْمُونَةٍ

مركبا من الأجل

عَلَيْهِ يُوفِيهَا صَاحِبُهَا بِالرَّيْذَةِ.

موضع قريب المدينة

١٣٥٤ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنْ بَيْعِ الْحَيَّوانِ اثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ، فَقَالَ:

لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

قَالَ **مَالِكٌ**: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالْحَمَلِ بِالْحَمَلِ مِثْلِهِ وَزِيَادَةَ دَرَاهِمٍ

يَدَا يَدًا، وَلَا بَأْسَ بِالْحَمَلِ بِالْحَمَلِ مِثْلِهِ وَزِيَادَةَ دَرَاهِمٍ، الْحَمَلُ بِالْحَمَلِ يَدًا يَدًا

متاحرة

وَالدَّرَاهِمُ إِلَى أَجَلٍ، قَالَ: وَلَا خَيْرَ فِي الْحَمَلِ بِالْحَمَلِ مِثْلِهِ وَزِيَادَةَ دَرَاهِمٍ الدَّرَاهِمُ نَقْدًا،

وَالْحَمَلُ إِلَى أَجَلٍ، وَإِنْ أُخِّرَتِ الْحَمَلُ وَالدَّرَاهِمُ لَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ أَيْضًا. قَالَ **مَالِكٌ**:

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَتَنَعَ الْبَعِيرُ النَّحِيبَ بِالْبَعِيرَيْنِ، أَوْ بِالْأْبَعْرَةِ مِنَ الْحَمُولَةِ مِنْ مَاشِيَةِ الْإِبِلِ

يُحَى عَنْ الْحُكْرَةِ: [الحكرة حبس الطعام ليقل فعلوه، والحكرة اسم منه، كذا في المجموع. (عبد الحق)] لقوله **قَالَ** من

أَحْكَرَ طَعَامًا فَمِنْ حَاطِي. أخرجه مسلم وأبو داود، ورواه الترمذي وصححه مرفوعا بلفظ: لا يحكر إلا حاطي.

ولقوله **قَالَ**: من **أَحْكَرَ عَلَى أَهْلِهِمْ طَعَامَهُمْ** ضم به **اللَّهُ** بالخدام والإطلاق. رواه ابن ماجه بإسناد حسن.

أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ: بلغنا عن علي بن أبي طالب خلاف ذلك، أخبرنا مالك، أخبرنا ابن أبي ذؤيب، عن

يزيد بن عبد الله بن قسيط، عن أبي حسن البزاز، عن رجل من أصحاب رسول الله **ﷺ**، عن علي بن أبي طالب،

أَنَّهُ هُوَ عَنْ بَيْعِ الْبَعِيرِ بِالْبَعِيرَيْنِ إِلَى أَجَلٍ، وَالشَّاةِ بِالشَّاتَيْنِ إِلَى أَجَلٍ. وبلغنا عن النبي **ﷺ** أَنَّهُ هُوَ عَنْ بَيْعِ الْحَيَّوانِ

بِالْحَيَّوانِ نَسَبَةً، فَبِهَذَا نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فَهْمَانَا. (موطأ، والمخلى)

وَأِنْ كَانَتْ مِنْ نَعَمٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يُشْتَرَى مِنْهَا اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ إِذَا اخْتَلَفَتْ فَبَانَ اخْتِلَافُهَا وَإِنْ أَشَبَّهَ بَعْضُهَا بَعْضًا، وَاخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهَا أَوْ لَمْ تَخْتَلَفْ، فَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ مَا كُرِهَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يُؤْخَذَ الْبَعِيرُ بِالْبَعِيرَيْنِ لَيْسَ بَيْنَهُمَا تَفَاضُلٌ فِي نَحَابَةٍ وَلَا رِحْلَةٍ، فَإِذَا كَانَ هَذَا عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ، فَلَا يُشْتَرَى مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَ مَا اشْتَرَيْتَ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ تَسْتَوْفِيَهُ مِنْ غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ إِذَا اتَّفَقْتَ ثَمَنَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سَلَفَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَوَصَفَهُ وَحَلَاهُ وَتَقَدَّ ثَمَنُهُ، فَذَلِكَ جَائِزٌ، وَهُوَ لَازِمٌ لِلْبَائِعِ وَالْمُبْتَاعِ عَلَى مَا وَصَفَا وَحَلَّيَا، وَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ مِنْ عَمَلِ النَّاسِ الْجَائِزِ بَيْنَهُمْ وَالَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَلْدِنَا.

إلى أجل الخ ووجه تفرقه هذه: أن اختلاف المنافع يصير الجنس الواحد جنسين، ويتضح معه أن القصد بالمبايعة حصول النفع والعرض لا الزيادة في السلف، وأيضاً فمع اختلاف الجنس ليس القصد إلا المنافع؛ لأنها التي تملك، وأما الدواب فلا يملكها وإن كانت المنافع هي المقصودة من دابة الحمل، والمقصود من آخر من جنسها الجري، صار ذلك بمنزلة دابة وثوب، فإن اتفقت منافع الجنس لم يجز؛ لأنه إن قدم الأقل سلف بزيادة، وإن قدم الأكثر فضمان يجعل؛ لأنه أعطاه أحد الثوبين على أن يكون الآخر في ذمته إلى أجل، وسلفه لينتفع بالضمان وهو ممنوع، فلو تحقق السلف دون منفعة لا محفظة ولا مقدرة حارة، فإنه عياض، وقد روى أحمد والأربعة، وقال الترمذي: حسن صحيح، وصححه غيره أيضاً عن جابر: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان لسيئته، فنعلق به الحنفي والحنبلي فتمنعوا بيع الحيوان بالحيوان وجعلوه ناسخاً، وحمله مالك على متحد الجنس جميعاً بينهما، فافهم.

لم يزل عليه الخ وانه قال الشافعي وأحمد؛ لأنه يصير معلوماً بيان الجنس والنس والنوع والصفة والتفاوت بعد ذلك يسير. وقال أبو حنيفة: لا يجوز السلم في الحيوان دابة أو رقيقاً، وهو قول الأوزاعي؛ لما أخرج الحاكم والدارقطني، وقال: صحيح الإسناد عن ابن عباس: أنه نهى عن السلم في الحيوان. (الحنلي)

مَا لَا يَجُوزُ مِنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ

١٣٥٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبْلِ الْحَبْلَةِ، وَكَانَ يَبْعَا يَتْبَاعُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، كَانَ الرَّجُلُ يَتَّبِعُ الْحَزُورَ إِلَى أَنْ تُنْتَجِ الثَّاقَةُ، ثُمَّ تُنْتَجِ الْتِي فِي بَطْنِهَا.

١٣٥٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّهُ قَالَ: لَا رَبًّا فِي الْحَيَوَانِ

حبل الحبلَة: بفتح الحاء والباء فيهما، قيل: الحبلَة: جمع حابل كظلمة جمع ظالم، واختلفوا في المراد بالنهي، فقال جماعة: هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الثاقَة ويلد ولدها، وبه قال مالك؛ لأن الراوي وهو ابن عمر فسر به هذا، وقال آخرون: هو بيع ولد ولد الثاقَة في الحال، وهذا تفسير أهل اللغة، وبه قال أحمد وإسحاق، وهذا أقرب. (الطبي مختصراً)

حبل الحبلَة: بفتح الحاء والباء فيهما، ورواه بعضهم يسكون الباء في الأول. قال القاضي عياض: هو غلط والصواب الفتح والأول مصدر حبلت المرأة، والحبل مختص بالأدميات، ويقال في غيرها من الحيوانات: الحمل، إلا ما جاء في هذا الحديث، والحبلَة: جمع حابل كظلمة وظالم، وقيل: الهاء للمبالغة، واختلفوا في المراد بالحبل الحبلَة المنهي عنها، فقيل: هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الثاقَة ويلد ولدها وهذا تفسير ابن عمر ومالك والشافعي وغيرهم. وقيل: هو بيع ولد الثاقَة الحامل في الحال، وبه قال أبو عبيد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه، وهو أقرب إلى اللغة. والبيع فاسد على كلا المعنيين، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات". وفي "شرح المسند": قال ابن التين: محصل الخلاف بل المراد البيع إلى أجل أو بيع الجنين، وعلى الأول: هل المراد بالأجل ولادة الأم أو ولادة ولدها؟ وعلى الثاني: هل المراد بيع الجنين الأول أو بيع جنين الجنين؟ فصار أربعة أقوال. فعلة النهي إما جهالة الأجل أو أنه غير مفذور تسليمه أو أنه بيع معدوم أو مجهول، وحكى صاحب "المحكم" في تفسيره قولاً خامساً: أنه ما في بطون الأنعام، وهو أيضاً من بيع الضرر، لكن هذا إما فسر به ابن المسيب بيع المضامين كما رواه مالك، وفسره به غيره بيع الملاحيق، وحكى عن ابن كيسان وأبي العباس الميرد، والمراد: أن بالحبلَة الكرحة وجعلها أي حملها وفترها قيل أن يبلغ الإدراك كما هي عن بيع عمر النخلة حتى ترهي، وهو قول شاذ.

لا ربا في الحيوان: المختلف حنسه كمتحد، وبيع يدا بيد، فإن بيع إلى أجل واختلفت صفاته جاز وإلا منع عند مالك، وأجازاه الشافعي مطلقاً وهو ظاهر قول ابن المسيب؛ لأنه **لا** أمر بعض أصحابه أن يعطي بعيراً في بعيرين إلى أجل، فهو مخصص لعموم حرمة الربا. وأجيب بحمله على مختلف الصفة والمنافع، جمعاً بين الأدلة ومنعه أبو حنيفة، اتفقت الصفات أو اختلفت؛ لقوله تعالى: **﴿وَأَحِلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾** (البقرة: ٢٧٥)، والربا: هو الزيادة، وهذا زيادة، وأحاديث التخصيص متعارضة، فالأصل هو المنع.

وَأَيْمًا يُنْهَى مِنَ الْحَيَوَانِ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنْ الْمَضَامِينِ، وَالْمَلَاقِيحِ، وَحَبْلِ الْحَبَلَةِ، فَالْمَضَامِينُ: بَيْعُ مَا فِي بَطْنٍ إِنْثَاءٍ الْإِبِلِ وَالْمَلَاقِيحُ: بَيْعُ مَا فِي ظَهْرِ الْجِمَالِ، وَحَبْلُ الْحَبْلِ: مَا كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَتَّبِعُونَهُ.

فالمضامين الخ: هذا ما ذكره مالك، وقال في "النهاية": المضامين: ما في أصلاب الفحول وهي جمع مضمون يقال: ضمن الشيء بمعنى تضمنه، ومنه قولهم: مضمون الكتاب كذا وكذا، والملاقيح: جمع ملفوح، وهو ما في بطن الناقة وفسرها مالك في "الموطأ" بالعكس، وفسره الأزهري عن مالك عن ابن شهاب عن ابن المسيب، وحكاها أيضاً عن ثعلب عن ابن الأعرابي، قال: إذا كان في بطن الناقة حمل، فهي ضامن ومضمان وهي ضوامن ومضامين، والذي في بطنها ملفوح وملقوحة.

في ظهور الجمال: جمع حمل وهو ذكر الإبل؛ لأنه يلقح الناقة، ولذا سميت النحلة التي يلقح بها النصار فحلال، قال الزرقاني: وافق الإمام على هذا التفسير جماعة من الصحابة، وعكسه ابن حبيب، فقال: المضامين: ما في الظهور، والملاقيح: ما في البطن، وزعم أن تفسير مالك ملفوح، وتعقب بأن مالكا أعلم منه باللغة، وفي "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي في حرف الضاد المعجمة، قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: فيما رأيته في غريب الحديث له وهو أول من صنف غريب الحديث عن بعض العلماء، وعند بعضهم النظر بن شميل، قال: المضامين ما في أصلاب الفحول، وكذلك قاله صاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام، وكذلك ذكره الجوهري وغيرهم، وقال صاحب "المحكم": المضامين: ما في بطون الخوامل كأنهن تضمنه، وقال الأزهري في "شرح ألفاظ المختصر": المضامين: ما في أصلاب الفحول، سميت بذلك؛ لأن الله تعالى أودعها ظهورها، فكأنها ضمنتها، وحكي صاحب "مطالع الأنوار" عن مالك أنه قال: المضامين: الأجنة في البطن، وعن ابن حبيب من أصحابه ما في ظهور الإبل الفحول، وفيه أيضاً في حرف اللام واحد الملاقيح عند صاحب "صحاح اللغة" ملفوحة، وكذلك قال أبو عبيد القاسم بن سلام والأزهري وغيرهم: إن الملاقيح الأجنة في بطون الأمهات واحداً ملفوحة؛ لأن أمها لفتحها أي حملتها، فاللاقح الحامل، ولم يخصها الأزهري وابن فارس بالإبل، وخصها أبو عبيدة والجوهري بالإبل، ويظهر من هذا كله أنهم اختلفوا في تفسير المضامين والملاقيح التي هي عن بيعها في الحديث بعد ما اتفقوا على أن أفراد ما في البطن من الأجنة، وما في أصلاب الفحول من النطف التي تكون مادة للأولاد، ولم تقع بعد في الرحم، ففسر بعضهم الأول بالأول والثاني بالثاني، وعكس بعضهم ولكل وجهة ومناسبة، وكان هذان البيعان من بيوع الجاهلية وبيعون ولد الناقة قبل أن تولد، وقبل أن تقع نطفة الفحل في البطن، وإنما هي عنهما؛ لأن فيهما غرر أو بيع ما ليس عنده وما لا يقدر على تسليمه، ولقد أعجب علي القاري حيث فسر قوله: ما في ظهور الجمال بقوله: من الوبر وأراد به الشعر الذي على الظهر، ولعلمي ما ذكرنا ظاهره على كل من له مهارة في فنون الحديث وغريبه، فكيف حفي على هذا المتبحر؟ ولا عجب؛ فإن لكل عالم زلة ولكل جواد كبوة.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَشْتَرِيَ أَحَدٌ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ بِعَيْنِهِ إِذَا كَانَ غَائِبًا عَنْهُ وَإِنْ كَانَ قَدْ رَأَاهُ وَرَضِيَهُ عَلَى أَنْ يَتَّقَدَ ثَمَنَهُ لَا قَرِيبًا وَلَا بَعِيدًا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ يَنْتَفِعُ بِالشَّمَنِ وَلَا يُدْرِي هَلْ تَوْجَدُ تِلْكَ السَّلْعَةُ عَلَى مَا رَأَاهَا الْمُشْتَرِي أَمْ لَا؟ فَلِذَلِكَ كُرِهَ ذَلِكَ، وَلَا بَأْسَ بِهِ إِذَا كَانَ مَضْمُونًا مَوْصُوفًا.

بَيْعُ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ

١٣٥٧ - مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ.

هَمِي عَنْ بَيْعِ إِيخ: [قال الزرقاني: هَمِي تحريم؛ للتفاضل في الجنس الواحد فهو من المراهبة؛ إذا لا يدري هل في الحيوان مثل اللحم الذي أعطاه أو أقل أو أكثر؟ قال ابن عبد البر: لا أعلمه يتصل من وجه ثابت، وأحسن أستاذيه مرسل سعيد هذا، ولا خلاف عن مالك في إرسائه] اختلفوا فيه فجوز أبو حنيفة وأبو يوسف والمزني - تلميذ الشافعي - بيع اللحم بالحيوان سواء كان اللحم من جنس ذلك الحيوان أو لا مساويًا لما في الحيوان أو لا بشرط التعجيل، أما بالنسيئة فلا؛ لامتناع السلم في الحيوان واللحم، وذلك لأنه باع موزونًا عما ليس بموزون؛ إذ الحيوان ليس بموزون عادة ولا يعرف قدر ثقله بالوزن؛ لأنه يثقل نفسه نارة ويخففها أخرى، واتحاد الجنس مع اختلاف المقدارية لا يمنع التفاضل، وإنما يمنع النساء، فقلنا به. وقال محمد: إن باعه بلحم غير جنسه كلحم البقر بالشاة الحية، ولحم الجوزور بالبقرة الحية يجوز كيف ما كان، وإن كان من جنسه كلحم شاة بشاة حية، فشرطه أن يكون اللحم المفرز أكثر من اللحم الذي في الشاة؛ ليكون لحم الشاة بمقابلة مثله من اللحم، وباقي اللحم بمقابلة السقط، وهو ما لا يطلق عليه اسم اللحم كالكرش والجلد والأكارع، ولو لم يكن كذلك يتحقق الربا، إما لزيادة السقط إن كان اللحم المفرز مثل لحم الحيوان، أو لزيادة اللحم إن كان لحم الشاة أكثر، فصار كبيع الحلي أي دهن السمسم بالسمسم، والزيتون بدهنه؛ فإنه لا يجوز إلا على ذلك الاعتبار، ولو كانت الشاة مذبوحة مسلوخة إذا تساوى وزنا جاز اتفاقًا إذا كانت مفصولة عن السقط، وإن كانت بسقطها لا يجوز إلا على الاعتبار المذكور. وقال مالك والشافعي وأحمد: لا يجوز بيع اللحم بالحيوان أصلاً في متحد الجنس، ولو باعه بلحم من غير جنسه فقال مالك وأحمد: يجوز، وللشافعي قولان: والأصح لا؛ لعموم النهي، ولا يخفى أن المنع وارد بالنهي مطلقاً، فممنه قوي ومنه ضعيف، فمن القوي رواية مالك وأبو داود في "المراسيل"، ومرسل ابن المسيب حجة بالاتفاق. =

١٣٥٨ - **مالك** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: مِنْ مَيْسِرِ أَهْلِ الْحَاثِلِيَّةِ بَيْعُ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ بِالشَّاةِ وَالشَّاتَيْنِ.

١٣٥٩ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: نَهَى عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ، قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: فَقُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَرَأَيْتَ رَجُلًا اشْتَرَى شَارِفًا بِعَشْرَةِ شِيَاهٍ؟ فَقَالَ سَعِيدٌ: إِنْ كَانَ اشْتَرَاهَا لِيُنَحِّرَهَا فَلَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ. قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: وَكُلُّ مَنْ أَدْرَكَتْ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَنْهَوْنَ عَنْ بَيْعِ الْحَيَوَانِ بِاللَّحْمِ. قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: وَكَانَ ذَلِكَ يُكْتَبُ فِي عَهْدِ الْعُمَالِ فِي زَمَانِ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ وَهَيْشَامِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ يَنْهَوْنَ عَنْ ذَلِكَ.

بُرْهَانُ الْبُحُولِ

بَيْعُ اللَّحْمِ بِاللَّحْمِ

قَالَ **مَالِكٌ**: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي لَحْمِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْوَحُوشِ: أَنَّهُ لَا يُشْتَرَى بَعْضُهُ بِبَعْضٍ إِلَّا مِثْلًا بِمِثْلٍ، وَزَنًا بِوَزْنٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا بَأْسَ بِهِ

= وأخرجه ابن خزيمة عن أحمد بن قفص السلمي حدثني إبراهيم بن طهمان، عن الحجاج بن حجاج، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة. وقال البيهقي إسناده صحيح، ومن أثبت سماح الحسن عن سمرة، فهو عنده موصول، ومن لم يثبت فهو عنده مرسل جيد، والمرسل عندنا حجة مطلقا، وأسند الشافعي إلى رجل مجهول من أهل المدينة: أَنَّهُ نَهَى أَنْ يَبَاعَ حَيٌّ بِحَيٍّ. وأسند أيضا إلى أبي بكر الصديق: أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ اللَّحْمِ بِالْحَيَوَانِ. وبسنده إلى القاسم بن محمد وعروة بن الزبير وأبي بكر بن عبد الرحمن: أَنَّهُمْ كَرَهُوا ذَلِكَ. كذا حققه ابن القيم في "فتح القدير" وكأنه أشار إلى ترجيح ما وافقته الروايات الحديثة.

نَهَى عَنْ بَيْعِ **إح** قَالَ مُحَمَّدٌ: هَذَا نَاحِدٌ، مِنْ بَاعَ خِمْصًا مِنْ لَحْمِ الْغَنَمِ بِشَاةٍ حَيَّةٍ لَا يَدْرِي اللَّحْمَ أَكْثَرَ أَوْ مَا فِي الشَّاةِ أَكْثَرَ، فَالْبَيْعُ فَاسِدٌ مَكْرُوهٌ لَا يَبْعِي، وَهَذَا مِثْلُ التَّرَاةِ وَالْحَاقِلَةِ، وَكَذَا بَيْعُ الرِّيْتُونِ بِالزَّيْتِ، وَدُهْنِ السَّمْسَمِ بِالسَّمْسَمِ. (نوطاً محمد **هـ**) **شَارِفًا** بِشَيْنٍ مَعْمَةٍ وَأَلْفٍ وَرَاءَ وَفَاءٍ، الْمُسْتَنَدُ مِنَ النُّوفِ، وَالْجَمْعُ الشَّرَفُ، مِثْلُ بَازِلٍ وَبَزَلٍ.

لَا يَشْتَرَى بَعْضُهُ بِبَعْضٍ **إح** فَإِنَّ الدُّوَابَّ وَحَشِيهَا وَأَهْلِيهَا عَنْدهُ جَنَسٌ وَاحِدٌ، وَقَالَ أَبُو حَنِيْفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: لَحْمُ الْبَقَرِ جَنَسٌ، وَلَحْمُ الْإِبِلِ جَنَسٌ آخَرٌ.

وَأِنْ لَمْ يُوزَنْ إِذَا تَحَرَّى ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ مِثْلًا بِمِثْلِ يَدًا بِيَدٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ بِلَحْمِ الْحَيْثَانِ بِلَحْمِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْوُحُوشِ كُلِّهَا اثْنَتَيْنِ بَوَاحِدٍ وَأَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ يَدًا بِيَدٍ، فَإِنْ دَخَلَ فِي ذَلِكَ الْأَجَلُ فَلَا خَيْرَ فِيهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَأَرَى لَحُومَ الطَّيْرِ كُلِّهَا مُخَالَفَةً لِلْحُومِ الْأَنْعَامِ وَالْحَيْثَانِ، فَلَا أَرَى بَأْسًا بِأَنْ يُشْتَرَى بَعْضُ ذَلِكَ بِبَعْضٍ مُتَفَاضِلًا يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يُبَاعُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ إِلَى أَجَلٍ.

مَا جَاءَ فِي ثَمَنِ الْكَلْبِ

١٣٦٠ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

وأرى لحوم الطير الخ: والحاصل: أن اللحوم كلها عنده ثلاثة أجناس، فلحوم ذوات الأربع من الأنعام والوحش صنف، والبحريات جنس، ولحوم الطيور كله صنف، فيجوز التفاضل عند الاختلاف، ويحرم عند الاتحاد، وهذا هو المطابق لكاتب مذهبه، ويحتمل أن يكون المعنى - والله أعلم - أن لحوم الطير مخالفة للحوم الأنعام في الحكم، فيجوز بيع لحوم الطير ولو من نوع واحد متفاضلاً لعدم تحقق العلة فيها وهو الإدخار، قاله ابن الهمام. (المحلى)

ثمن الكلب: وقد اختلف الناس في جواز بيع الكلب، فروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: من السحت. وروي تحريمه عن الحسن والحكم وحماة، وإليه ذهب الأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل، وقال أصحاب الرأي: بيع الكلب جائز، وقال قوم: ما أبيع اقتناءه من الكلاب فبيعه جائز، وما حرم اقتناؤه منها فبيعه حرام، يحكي ذلك عن عطاء والنخعي، وقد حكينا عن مالك: أنه كان يحرم ثمن الكلب، ويوجب فيه القيمة لصاحبه على من أثلفه، وذلك لأنه أبطل عليه منفعة وشبهه بأم الولد لا يحل ثمنها، وفيه القيمة على من أثلفها. وقال القاري: النهي بحمول عندنا على ما كان في زمنه رضي الله عنه حين أمر بقتله، وكان الانتفاع به يومئذ محرماً، ثم رخص في الانتفاع به حتى روي: أنه قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهماً، وقضى في كلب ماشية يكبش. ذكره ابن الملك، وقال الطبري: الجمهور على أنه لا يصح بيعه، وأن لا قيمة على مثله، سواء كان معلماً أو لا، وسواء كان يجوز اقتناؤه أم لا، وأجاز أبو حنيفة بيع الكلب الذي فيه منفعة، وأوجب القيمة على مثله، وعن مالك روايات الأولى: لا يجوز البيع ونحو القيمة، والثانية: كقول أبي حنيفة، والثالثة: كقول الجمهور.

نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمَهْرِ الْبَغِيِّ، وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ، يَعْنِي بِمَهْرِ الْبَغِيِّ مَا تُعْطَاهُ الْمَرْأَةُ عَلَى الزَّانَا، وَخُلُوانِ الْكَاهِنِ رَشْوَتُهُ وَمَا يُعْطَى عَلَى أَنْ يَتَكَاهِنَ.
قَالَ مَالِكٌ: أَكْرَهُ ثَمَنَ الْكَلْبِ الضَّارِي وَغَيْرِ الضَّارِي؛ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ.

السَّلْفُ وَيَبِيعُ الْعُرُوضُ بَعْضُهَا بَعْضًا

١٣٦١ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ وَسَلْفٍ، قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: آخِذْ بِسِلْعَتِكَ بِكَذَا وَكَذَا عَلَى أَنْ تُسَلِّفَنِي كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ عَقَدَا يَبِيعُهُمَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ فَهُوَ غَيْرُ حَائِزٍ؛ فَإِنْ تَرَكَ الَّذِي اشْتَرَطَ السَّلْفُ مَا اشْتَرَطَ مِنْهُ

فِي عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ: يدل على تحريم بيعه مطلقاً، وبه قال الشافعي وأحمد والجمهور، وهو المشهور عن مذهب مالك، وقال أبو حنيفة وصاحبه وسحنون من المالكية: الكلاب التي ينفع لها يحوز بيعها لما روى أبو حنيفة في مسنده عن هشيم، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: رخص رسول الله ﷺ في ثمن كلب الصيد، وهذا سند جيد؛ فإن هشيم ذكره ابن حبان في "الثقات" من أثبات التابعين، قال ابن القيم: فهذا الحديث يصلح مختصاً على رأيهم. (الغلى) قلت: وبعباضده ما في "النسائي" عن جابر: **فِي** عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ إِلَّا كَلْبَ صَيْدٍ.

وخلوان الكاهن: قال أبو عبيد: وأصله: من الخلوة، شبه ما يعطى الكاهن بشيء، حلوا لأخذه إياه سهلاً دون كثفة، يقال: حلوت الرجل إذا أطعته الخلوة، وعسلته إذا أطعته العسل، والخلو أيضاً الرشوة، والخلوان في غير هذا ما يأخذه الرجل لنفسه من مهر ابنته، وهو عيب عند النساء، وحكى ابن عبد البر والمازري وغيرهما الإجماع على حرمة ما يأخذه الكاهن؛ لأنه باطل كذب كله. قال الخطابي: الكاهن: الذي يدعي مطابقة علم العيب ويخبر الناس عن الكوائن، وكان في الجاهلية كهنة يدعون معرفة كثير من الأمور.

فِي عَنْ بَيْعِ وَسَلْفٍ: السلف ههنا القرض، قال في "النهاية": ومنه الحديث: لا عمل سلف وبيع، وهو مثل: يعتك هذا العبد بالف على أن تسلفني ألفاً في متاع، أو على أن تقرضني ألفاً؛ لأنه إما يقرضه ليحاييه في الثمن، فيدخل في حد الجهالة، ولأن كل قرض حر منفعة فهو ربا، ولأن في العقد شرطاً، ولا يصح.

وتفسير ذلك: إلى قوله: "فهو غير حائز" أي حرام؛ لأنه منهما على قصد السلف بزيادة، فإذا كان البائع هو دافع السلف فكأنه أخذ الثمن في مفاصلة السلعة والانتفاع بالسلف، وإن كان هو المشتري فكأنه أخذ السلعة بما دفعه من الثمن بالانتفاع بالسلف، قوله: "كان ذلك البيع حائزاً"، لانتفاء النعمة.

كَانَ ذَلِكَ الْبَيْعُ حَائِزًا، قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُشْتَرَى الثَّوبُ مِنَ الْكُتَّانِ أَوْ الشَّطْوِيِّ أَوْ الْقَصْبِيِّ بِالْأَثْوَابِ مِنَ الْإِتْرِييِّ أَوْ الْقَصِيِّ أَوْ الزَّرِيقَةِ أَوْ الثَّوْبِ الْهَرَوِيِّ أَوْ الْمَرَوِيِّ بِالْمَلَاخِيفِ الْيَمَانِيَةِ وَالشَّقَائِقِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ الْوَاحِدُ بِالْأَثْنَيْنِ أَوْ الثَّلَاثَةِ بَدَأَ بِيَدِهِ، أَوْ إِلَى أَجَلٍ، وَإِنْ كَانَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ فَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ نَسِيبَةً فَلَا حَيْزَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَصْلُحُ حَتَّى يَخْتَلِفَ قَبِيحٌ اخْتِلَافُهُ، فَإِذَا أَشْبَهَ بَعْضُ ذَلِكَ بَعْضًا وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَسْمَاؤُهُ فَلَا يَأْخُذُ مِنْهُ أَثْنَيْنِ يَوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ، وَذَلِكَ أَنْ يَأْخُذَ الثَّوْبَيْنِ مِنَ الْهَرَوِيِّ بِالثَّوْبِ مِنَ الْمَرَوِيِّ أَوْ الْقَوْهِِيِّ إِلَى أَجَلٍ، أَوْ يَأْخُذَ الثَّوْبَيْنِ مِنَ الْفَرْقِيِّ بِالثَّوْبِ مِنَ الشَّطْوِيِّ، فَإِذَا كَانَتْ هَذِهِ الْأَصْنَافُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَلَا يُشْتَرَى مِنْهَا اثْنَانِ يَوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ.

الشطوي: منسوب إلى شطاة موضع عصر، والقصي: القصب، بالتحريك، ثياب ناعمة من كتان، والأتريبي منسوب إلى إتريب كـ"إرميل" كورة عصر، والقصي: منسوب إلى قس تشديد السين، وهو انفراد هو موضع من أرض مصر، وقد يكسر، والريقة: بالقاف، أي الثياب الناعمة، والشقائق: يعني به الثياب الملونة بلون الشقائق.

بالأثواب إلخ: قال الباجي: يريد أن رقيق الكتان، وهي الشطوية وما أشبهها من القصي والفرقي والقسي لا بأس به بغليظ ثياب الكتان، وهي الإتربي، وما أشبهه من القسي والريقة والمريسية إلى أجل، وأصل ذلك: أن ما اختلف في جنسه من الثياب يجوز بيعه بما خالفه في جنسه إلى أجل لا يجوز ذلك فيما كان من جنسه، وإنما يختلف جنسها بالريقة والغلظة؛ لأنها المنفعة المفقودة منها، وكذلك القطن رقيقه، وهو المرووي والهروي والقوهي والعدي جنس مخالف للغلظة، وهي الشقائق، والملاحف اليمانية الغلاظ، ذكر ذلك كله ابن القاسم في "الندوة"، وفي "الواضحة": أن ثياب القطن صنف وإن اختلفت جودتها وألوانها وبلداتها لتقارب منافعتها إلا ما كان من رشي القطن، وما اختلف أيضاً في الرداءة والجودة والغلظة والريقة، فثباين وتباعد في نفعه وجماله، فإنهما صنفان ويجوز فيهما التفاضل إلى أجل، فجعل اختلاف الجنس بمعيين بالصنع على الوجه الذي ذكره بالريقة والغلظة، ولم يذكر الاختلاف بالصنع؛ لأن ثياب الكتان لم تكن هناك تستعمل على هذا الوجه. **ولا يصلح إلخ:** يريد مما تقدم من الجنس بالريقة والغلظة، وفي بعضها بالصنع، وأما إذا أشبه بعض ذلك بعضاً، وإن اختلفت أَسْمَاؤُهُ، فلا يجوز فيه التفاضل مع الأجل؛ لتقارب المنفعة التي في معنى الجنس، ومذهب أبي حنيفة يقرب من مذهب مالك في ذلك، وهو قول النحوي، وجوز الشافعي التفاضل مع التساوي في الصنف الواحد، وهو قول سعيد بن المسيب.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَ مَا اشْتَرَيْتَ مِنْهَا قَبْلَ أَنْ تَسْتَوْفِيَهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ إِذَا انْتَقَدَتْ ثَمَنُهُ.

السُّلْفَةُ فِي الْعُرُوضِ

١٣٦٢ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ، وَرَجُلٌ يَسْأَلُهُ عَنْ رَجُلٍ سَلَفَ فِي سَبَائِبٍ، فَأَرَادَ يَبِيعَهَا قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: تِلْكَ الْوَرِقُ بِالْوَرِقِ، وَكَرِهَ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ فِيمَا تُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَبِيعَهَا مِنْ صَاحِبِهَا الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ بِأَكْثَرِ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتَاعَهَا بِهِ، وَلَوْ أَنَّهُ بَاعَهَا مِنْ غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَاهَا مِنْهُ لَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ بَأْسًا.

سلف في سائب: بالمؤحدثين، جمع سبية، وهي شقة من الثياب من أي نوع كان، وقيل: هي من الكتان، كذا في "النهاية"، وقيل: ثياب رفاق بحمة عمام أو مقانع. (المحلى) قال مالك: السائب: غلال ثمانية، فقال ابن عباس فبعض باعها قبل أن يقبضها: ذلك الورق بالورق، وكره ذلك، وقال مالك: إن معنى ذلك أنه أراد أن يبيعها من بائعها منه بأكثر من الثمن الذي دفع إليه فيها، فدخله الورق بالورق متفاضلا، ويحتمل قول مالك هذا أنه يريد بيان مذهب ابن عباس، ويحتمل أن يريد به ما يحتمله اللفظ المروي في ذلك مما هو الصواب عنده، وقد قال عيسى: سألت ابن القاسم عن ربح ما لم يضمّن، فقال: ذكر مالك أنه يبيع الطعام قبل أن يستوفى؛ لأن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الطعام قبل أن يستوفى، فربحه حرام. قال: وأما غير الطعام: العروض والحيوان والثياب، فإن ربحه حلال لا بأس به؛ لأن بيعه قبل استيفائه حلال، ومن كتاب محمد: أن من ربح ما لم يضمّن أن يبيع لرجل شيئا بغير أمره، ثم يبتاعه منه وهو لا يعلم يبعث بأقل من الثمن، وكذلك يبعث ما ابتعت بالخيار لا تبعه حتى تعلم البائع، ويشهد أنك رضيته، فإن لم تعلمه فربحه للبائع، وإن قلت: بعث بعد أن احترت صدقت مع يمينك، وكذلك الربح، وأما ما خلا المطعوم فإنه يجوز بيعه من بائعه ومن غيره قبل قبضه، سواء كان فيه حق توفية من عدد أو كيل، أو لم يكن فيه حق توفية كالثوب المعين. وقال أبو حنيفة: كل ما ينقل ويحول فإنه لا يجوز بيعه قبل استيفائه، وكل ما لا ينقل ولا يحول من الدور والأرضين وما أشبهها، فإنه يجوز بيعها قبل استيفائها، وقال الشافعي: لا يجوز بيع شيء من ذلك قبل استيفائه. وتعلق شيوخنا في ذلك بأن المطعوم بالناس حاجة إليه، فكان الاحتياط فيه واجبا، قال القاضي أبو الوليد: والذي عندي أنه كان المستعمل في البيع قبل استيفائه المسبب به إلى الدرهم بالدرهم حين ورود النهي، فاحتص الحكم بذلك، والله أعلم.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِيمَنْ سَلَفَ فِي رَقِيقٍ أَوْ مَاشِيَةٍ أَوْ عُرُوضٍ، فَإِذَا كَانَ كُلُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَوْصُوفًا، فَسَلَفَ فِيهِ إِلَى أَجَلٍ فَحَلَّ الْأَجَلُ، فَإِنَّ الْمُشْتَرِيَّ لَا يَبِيعُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ مِنَ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ بِأَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي سَلَفَهُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ مَا سَلَفَهُ فِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا فَعَلَهُ فَهُوَ الرَّبَا صَارَ الْمُشْتَرِي إِنْ أُعْطِيَ الَّذِي بَاعَهُ دَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ فَاتَّقَعَ بِهَا، فَلَمَّا حَلَّتْ عَلَيْهِ السَّلْعَةُ وَلَمْ يَقْبِضْهَا الْمُشْتَرِي بَاعَهَا مِنْ صَاحِبِهَا بِأَكْثَرَ مِمَّا سَلَفَهُ فِيهَا فَصَارَ أَنْ رَدَّ إِلَيْهِ مَا سَلَفَهُ وَزَادَهُ مِنْ عِنْدِهِ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ سَلَفَ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا فِي حَيَوَانٍ أَوْ عُرُوضٍ إِذَا كَانَ مَوْصُوفًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى،

قال مالك والأمر إجماع: يريد ما دام في ذمته وقبل استيفائه منه؛ لأنه يكون حينئذ قد دفع إليه ديناراً وأخذ منه به دينارين، وأما إن باعه منه بمثل الثمن الذي اشتراه به منه أو أقل من ذلك فلا بأس به؛ لأنه في بيعه بمثله يعود إلى معنى القرض، فإذا باعه بأقل من الثمن بعد عن التهمة؛ لأن مثل هذا لا يفعل، لا يقصد أحد أن يسلف دينارين في دينار واحد. **من سلف ذهباً إجماع:** فلا بأس أن يبيعه من البائع قبل الأجل وبعده بعرض يعجله ولا يؤخره على ما تقدم، وذلك أنه على ثلاثة أحوال، أحدها: أن يبيعه ما قبل أن يفترقا من مجلس السلم. والثاني: بعد أن يفترقا وقبل حلول أجل السلم. والثالث: بعد حلول أجل السلم، فأما قبل التفرق فقد قال أشهب في "المجموعة": من أسلم في غير الطعام عينا أو طعاماً أو عرضاً لا يعرف بعينه أو مما يعرف، ثم باعه من البائع قبل التفرق حاز أن يبيعه بما شاء، وإن نقده دنانير وأخذ دراهم أو أخذ دنانير أكثر من دنانيره، ولا يجوز ذلك بعد التفرق. وقال القاضي أبو الوليد: ومعنى ذلك عندي: أن يأخذ من حنس دنانيره أكثر، فيعلم أنه لم يقصد إعطاء دينار بدینارين فيصح؛ لبعده التهمة في البيع الأول والثاني، وهذا على مذهب أشهب، وأما على قول ابن القاسم فلا يجوز أن يأخذ منه أكثر من ذهبه، فإن كان بعد التفرق وقبل الأجل، فإنه لا يجوز إلا بما يجوز أن يسلم في الحيوان المسلم فيه، ويجوز أن يسلم فيه رأس المال فيتحذر من الأمرين، وأما بعد الأجل فإنما يراعى معنى واحد، وهو أن يكون رأس مال السلم لا يجوز أن يسلم فيما يباعه به، وإن كان ما يباعه به لا يجوز أن يسلم فيما يباعه؛ لأن حكمه حكم التاجرة؛ لأنه يأخذ ما يباع به نقداً لا يجوز فيه التأخير، وما في ذمة المسلم إليه بمنزلة النقد، فلا يفسد ذلك من هذا الوجه إلا ما يفسد بيع النقد، وإنما يراعى ذلك في رأس مال السلم، وما قبضه لنا للمسلم فيه؛ لما بينهما من التأخير، والله أعلم. =

ثُمَّ حَلَّ الْأَجَلَ، فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ أَنْ يَبِيعَ الْمُشْتَرِي تِلْكَ السَّلْعَةَ مِنَ الْبَائِعِ قَبْلَ أَنْ يَحِلَّ
 الْأَجَلُ، أَوْ بَعْدَ مَا يَحِلُّ بِعَرَضٍ مِنَ الْعُرُوضِ يُعَجِّلُهُ، وَلَا يُؤَخِّرُهُ بِأَلَا مَا بَلَغَ ذَلِكَ
 الْعَرَضُ إِلَّا الطَّعَامَ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ أَنْ يَبِيعَهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ، وَلِلْمُشْتَرِي أَنْ يَبِيعَ تِلْكَ
 السَّلْعَةَ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي ابْتَاعَهَا مِنْهُ بِذَهَبٍ أَوْ وَرَقٍ أَوْ عَرَضٍ مِنَ الْعُرُوضِ
 يَقْبِضُ ذَلِكَ، وَلَا يُؤَخِّرُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخْرَجَهُ قَبْحَ، وَدَخَلَهُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الْكَالِيِّ بِالْكَالِيِّ،
 وَالْكَالِيُّ بِالْكَالِيِّ: أَنْ يَبِيعَ الرَّجُلُ دَيْنًا لَهُ عَلَى رَجُلٍ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ. قَالَ
 مَالِكٌ: وَمَنْ سَلَفَ فِي سَلْعَةٍ إِلَى أَجَلٍ، وَتِلْكَ السَّلْعَةُ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ، فَإِنْ
 الْمُشْتَرِي يَبِيعُهَا مِنْ شَاءَ بِنَقْدٍ أَوْ عَرَضٍ قَبْلَ أَنْ يَسْتَوْفِيَهَا مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهَا الَّذِي
 اشْتَرَاهَا مِنْهُ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبِيعَهَا مِنَ الَّذِي ابْتَاعَهَا مِنْهُ إِلَّا بِعَرَضٍ يَقْبِضُهُ وَلَا يُؤَخِّرُهُ.

«ومن شرط صحة هذا البيع القبض قبل التفريق، أو ما هو في حكم ذلك؛ لأنه يدخله قبل الأجل، وبعده فسخ دين في دين، وذلك ممنوع باتفاق، فإن كان ما يأخذ مما يمكن قبضه لوقته كالثوب، فلا يجوز أن يؤخره به إلا مثل دهابه إلى البيت، وأما أن يبارقه ويطلبه فلا يجوز ذلك؛ لأنه يدخله فسخ دين في دين، ووجه ذلك: أنه كان له عليه حيوان مضمون في دمه ففعله إلى ثوب مضمون في دمه، وإن تفرقا قبل القبض فسخ البيع إن عملا على ذلك.

عن الكالِي بِالْكَالِي: بالخير، أي التأخير، ومنه بلغ بك أكلاً العمر، أي أطول له وأشدّه، وقيل: مأخوذ من الكَلَا، وهو الحفظ، وإطلاق هذا الاسم على الدين محاراً؛ لأنه مكلّف لا كَالِي، وإنما الكالِي صاحبه؛ لأن كلاً من المتبايعين بكلاً صاحبه، أي يخرسه لأجل ماله قبله، فعلاقة المحار الملزمة إلى كبر كل منهما لازماً للآخر؛ إذ يلزم من الحافظ محفوظ وعكسه، وقد جاء فاعل نعتي مفعول، كذاق أي مدفوق، أو هو محار في الإسناد إلى ملاس الفعل أي كَالِي صاحبه كـ **مِلَّةٌ رَابِعَةٌ** واختاره ١٠١، أو محار بالخذف أي من بيع مال الكالِي بِالْكَالِي، قال أحمد: ليس في هذا حديث يصح، لكن الإجماع على أنه لا يجوز بيع الدين بالدين.

وَالْكَالِي بِالْكَالِي: أخ يريد ما ذكرناه من أن يبيع ديناً له على رجل من رجل آخر بعرض يؤخره عليه، وإنما يعني بذلك إنما هذا من حملة الكالِي بِالْكَالِي؛ لأن هذا هو جميع ما يقع عليه الاسم، بل بيع ثوب إلى أجل نحو حيوان باعه إلى أجل أو فعل في باب الكالِي بِالْكَالِي، والله أعلم.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ كَانَتْ السَّلْعَةُ لَمْ تَحُلْ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَبِيعَهَا مِنْ صَاحِبِهَا بِعَرَضٍ مُخَالَفٍ لَهَا بَيْنَ خِلَافِهِ يَقْبِضُهُ وَلَا يُؤَخَّرُهُ. قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ سَلَفَ دَنَانِيرَ أَوْ دَرَاهِمَ فِي أَرْبَعَةِ أَثْوَابٍ مَوْصُوفَةٍ إِلَى أَجَلٍ، فَلَمَّا حَلَّ الْأَجَلُ تَقَاضَى صَاحِبُهَا، فَلَمْ يَجِدْهَا عِنْدَهُ، وَوَجَدَ عِنْدَهُ ثِيَابًا دُونَهَا مِنْ صِنْفِهَا، فَقَالَ لَهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَثْوَابُ: أُعْطِيكَ بِهَا ثَمَانِيَةَ أَثْوَابٍ مِنْ ثِيَابِي هَذِهِ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا أَخَذَ تِلْكَ الْأَثْوَابَ الَّتِي يُعْطِيهِ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقَا.

فِيمَنْ سَلَفَ دَنَانِيرَ رَح: فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ عِنْدَ الْأَجَلِ ثَمَانِيَةَ أَثْوَابٍ مِنْ جَنَسِهَا أَدُونِ مِنْهَا، بِقَنْطَرِي أَنْ رَقِيقَ الْكَتَانِ جَنَسٍ وَاحِدٍ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَثْمَانُهُ حَتَّى يَكُونَ لِلثَوْبِ مِنْهُ ثَمَنُ الثَّوْبَيْنِ وَالْأَكْثَرُ، لَكِنَّهُ مِنْ جَمَلَةِ الرَّقِيقِ، كَمَا أَنَّ غَلِيظَهُ جَنَسٌ مُخَالَفٌ لِرَفِيقِهِ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَثْمَانُهُ وَتَفَاوُتَتْ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ أَجْناسُهُ بِاخْتِلَافِ أَثْمَانِهِ لَكَانَ مِنَ الْكَتَانِ أَجْناسٌ كَثِيرَةٌ، وَكَذَلِكَ حُكْمُ سَائِرِ أَنْوَاعِ الثِّيَابِ مِنَ الْقَطَنِ وَالصُّوفِ وَالْحَزِّ وَالْجَرِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. إِذَا ثَبَتَ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ قَبْلَ الْأَجَلِ أَدُونِ مِنْ ثِيَابِهِ، وَلَا أَفْضَلَ لِمَا قَدَمْنَاهُ مِنْ أَنَّهُ لَا يَسْلَمُ الْجَنَسُ مِنَ الثِّيَابِ فِي جَنَسِهِ، وَلَئِنْ يَدْخُلُهُ فِي أَخْذِهِ الْأَدُونُ ضَعُفٌ وَتَعْجَلٌ، وَيَدْخُلُهُ فِي أَخْذِهِ الْأَفْضَلُ حُطٌّ عَنِ الضَّمَانِ وَأَزِيدُكَ، وَهَذَا فِي الْبَيْعِ، فَأَمَّا الْقَرْضُ وَالْمُؤَجَّلُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ قَبْلَ الْأَجَلِ أَدْنَى؛ لِأَنَّهُ ضَعُفٌ وَتَعْجَلٌ، وَإِنَّمَا أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ قَبْلَ الْأَجَلِ أَفْضَلُ فَحُوزُهُ ابْنُ الْقَاسِمِ، وَمَنْعُهُ أَشْهَبُ. قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: لِأَنَّهُ لَوْ تَعَجَّلَ الْقَرْضُ قَبْلَ الْأَجَلِ، فَلَا حَاجَةَ بِهِ إِلَى أَنْ يَحْطَ عَنْهُ الضَّمَانُ بِزِيَادَةٍ؛ لِأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَحْطَ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ، وَمَذْهَبُ أَشْهَبٍ: أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَعَجُّلُهُ إِلَّا بِاخْتِبَارِ الْمُقْرَضِ، فَلِذَلِكَ مَنَعَ مِنْهُ. وَإِذَا حُلَّ الْأَجَلُ جَازَ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ أَفْضَلُ مِنْ ثِيَابِهِ وَأَدْنَى وَآكْثَرُ عَدَدًا، فَإِنْ أُعْطِيَ أَفْضَلُ مِنْ ثِيَابِهِ وَدَرَاهِمًا أَوْ دِنَارًا، فَقَدْ قَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ، وَمَعْنَاهُ: إِذَا كَانَ رَأْسُ الْمَالِ عَيْنًا؛ لِأَنَّهُ إِذَا أَخَذَ مِنْهُ عَيْنًا مِنْ جَنَسِ رَأْسِ الْمَالِ، فَقَدْ آلَ أَمْرُهُمَا إِلَى عَيْنٍ مُؤَجَّلَةٍ بِعَرَضٍ وَعَيْنٍ مِنْ جَنَسِهِ مُؤَجَّلَةٍ، وَلَوْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ عَرْضًا جَازَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ رَأْسُ مَالِ السَّلَامِ عَرْضًا يَجُوزُ أَنْ يَسْلَمَ فِي الْعَرَضِ الْمُسْلِمِ فِيهِ وَأَعْطَاهُ عِنْدَ الْأَجَلِ أَدُونِ مِنْ عَرْضِهِ الْمُسْلِمِ فِيهِ، وَبَعِيرًا أَوْ دَرَاهِمًا لِحَازٍ؛ لِأَنَّهُ يُوَوَّلُ إِلَى حَيَوَانٍ وَثِيَابٍ وَدَرَاهِمٍ إِلَى أَجَلٍ، وَذَلِكَ جَازٌ. وَلَوْ كَانَ رَأْسُ السَّلَامِ عَيْنًا فَأَخَذَ الْمُسْلِمُ عِنْدَ الْأَجَلِ أَفْضَلُ مِنْ ثِيَابِهِ وَزَادَ عَيْنًا مِنْ جَنَسِ رَأْسِ الْمَالِ لِحَازٍ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ فِيهِ عَيْنٌ مُعَجَّلَةٌ، وَعَيْنٌ مُؤَجَّلَةٌ بِعَرَضٍ مُعَجَّلَةٍ فَإِنَّ الْعَيْنَ الْمُؤَجَّلَةَ لَمَّا كَانَ بِسِرًّا ضَعُفَتْ فِيهِ التَّهْمَةُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ أَنْ يَزِيدَ الْمُسْلِمَ دَرَاهِمًا وَيَأْخُذَ أَفْضَلَ مِمَّا يَسْلَمُ؛ لِأَنَّهُ يَبِيعُ لَا يَسْلَمُ فِيهِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَذَلِكَ غَيْرُ جَازٍ عِنْدَهُ، وَجُوزُ أَبُو حَنِيفَةَ ذَلِكَ فِي الثِّيَابِ دُونَ الْمَكِيلِ وَالْمُوزُونِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَكَرَ ذَلِكَ كَتَبَهُ، فَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنَ الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ فَلَا يَفْتَرِقَانِ قَبْلَ قَبْضِهِمَا؛ لِمَا قَدَمْنَاهُ، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْمُسْلِمِ لِفَضْلٍ مَا أَخَذَ عَلَى مَا كَانَ لَهُ حَازَ أَنْ تَتَأَخَّرَ الزِّيَادَةُ، رَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ زِيَادٍ عَنْ مَالِكٍ؛ لِأَنَّهُ يَدْخُلُهُ الْكَالِيُّ بِالْكَالِيِّ، وَلَا فَسَخَ عَيْنٌ فِي دِينٍ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمُسْلِمَ مُعَجَّلٌ مَا يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ، فَابْتِاعَ الزِّيَادَةَ الَّتِي قَبِضَهَا بِشَيْءٍ مُؤَخَّرٍ، وَذَلِكَ جَازٌ.

قال مالك: فَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ الْأَجَلَ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ، وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ مَجَلِّ الْأَجَلَ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَيْضًا، إِلَّا أَنْ يَبِيعَهُ يَبَايَا لَيْسَتْ مِنْ صِنْفِ الثِّيَابِ الَّتِي سَلَفَتْ فِيهَا.

يَبِيعُ النُّحَاسَ وَالْحَدِيدَ وَمَا أَشَبَّهُمَا مِمَّا يُوزَنُ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا كَانَ مِمَّا يُوزَنُ مِنْ غَيْرِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مِنَ النُّحَاسِ وَالشَّبَهِ وَالرَّصَاصِ وَالْأُنْكَ وَالْحَدِيدِ وَالْقَضْبِ وَالسِّينِ وَالْكُرْسُفِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِمَّا يُوزَنُ،

أَنْ يَبِيعَهُ إِيَّاهُ: قَالَ الْخَطَّابِيُّ: إِذَا اسْلَفَ دِينَارًا فِي قَبْرِ حَنْطَةٍ إِلَى شَهْرٍ فَحُلَّ الْأَجَلَ، فَأَعُوذَ بِهِ، فَإِنْ أَبَا حَنْطَةً ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَبِيعَهُ عَرْضًا بِالدِّينَارِ، وَلَكِنْ يَرْجِعُ بِرَأْسِ الْمَالِ إِلَيْهِ فَوَلَا يعموم الخمر وظاهره، وعند السَّافِعِيِّ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ صَاعًا بِالدِّينَارِ إِذَا تَقَايَلَا وَقَبَضَهُ قَبْلَ التَّفْرِقِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ دَيْنًا بَدِينٍ، فَأَمَّا قَبْلَ الْإِقَالَةِ فَلَا يَجُوزُ، وَهُوَ مَعْنَى النَّهْيِ عَنْ صَرْفِ السَّلَفِ إِلَى غَيْرِهِ.

الْأَمْرُ عِنْدَنَا إِيَّاهُ: وَذَلِكَ أَنَّ الْمَكِيلَ وَالْمُوزَنَ مِمَّا لَيْسَ مَعْطُومٌ وَلَا لَمْ يَكُنْ كَالْخَنَاءِ وَالْحَدِيدِ وَالرَّصَاصِ وَالنُّحَاسِ، فَإِنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ التَّفَاضُلُ يَدًا بِيَدٍ، وَيَحْرَمُ فِيهِ التَّفَاضُلُ مَعَ الْأَجَلِ فِي الْجَنَسِ الْوَاحِدِ مِنْهُ، لَمَّا قَدِمْنَا قَبْلَ هَذَا، وَإِنْ كَانَ الصِّنْفُ يَشْبَهُ الصِّنْفَ الْآخَرَ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَسْمَاءِ كَالرَّصَاصِ وَالْأُنْكَ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يَبَاعَ مِنْهُ وَاحِدٌ بِآخَرٍ إِلَى أَجَلٍ، يُرِيدُ بِالتَّشَابُهِ تَقَارُبُ الْمَنَافِعِ مَعَ تَقَارُبِ الصُّورَةِ كَالْأُنْكَ وَالرَّصَاصِ، زَادَ ابْنُ الْحَبِيبِ وَالْقَصْدِيرُ فَإِنَّهُ جَنَسٌ وَاحِدٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَكَذَلِكَ الشَّبَهُ وَالصُّفْرُ وَالنُّحَاسُ جَنَسٌ وَاحِدٌ، وَالْحَدِيدُ لَيْسَ وَذَكَرَهُ جَنَسٌ وَاحِدٌ، وَإِنَّمَا يَخْتَلِفُ بِالْعَمَلِ، فَإِذَا عَمِلَ الْحَدِيدَ مِثْقَالًا أَوْ مِثْقَالَيْنِ، أَوْ النُّحَاسَ أَوْاقِي، فَإِنَّهُ يَصِيرُ أَصْنَافًا بِاخْتِلَافِ الْمَنَافِعِ وَالصُّورِ، وَقَوْلُهُ: "فَإِنِّي أَكْرَهُ" أَنْ يُوْجَدَ مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ، لَمَّا قَدِمْنَا مِنْ أَنَّ الْجَنَسَ الْوَاحِدَ لَا يَجُوزُ بَعْضُهُ يَبِيعُ بَعْضًا فَقَدْ اِخْتَلَفُوا فِي ذَلِكَ كُلِّهِ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ أَصْحَابُنَا عَنْ مَالِكٍ فِي مَعَ التَّفَاضُلِ فِي الْفُلُوسِ، وَاجْتَلَفُوا فِي تَأْوِيلِ ذَلِكَ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: مَنَعَهُ عَلَى الْكَرَاهِيَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: مَنَعَهُ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَجِهَ الْكَرَاهِيَةِ: أَنَّ السَّكَّةَ فِي النُّحَاسِ صَاعَةٌ لَا تَخْرُجُ عَنْ أَصْلِهِ، فَلَمْ تَنْقُلْهُ مِنْ إِبَاحَةِ التَّفَاضُلِ إِلَى تَحْرِيمِهِ كَصِنَاعَتِهِ طَسُونًا وَأَوْاقِي، وَوَجِهَ رَوَايَةِ التَّحْرِيمِ: أَنَّ السَّكَّةَ نَوْعٌ يَخْتَصُّ بِالْأَلْمَانِ، فَوُجِبَ أَنْ تَوْثُرَ فِي تَحْرِيمِ التَّفَاضُلِ، كَجَنَسِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَمِنْ نَسَبِ مَالِكًا فِي هَذَا الْقَوْلِ إِلَى الْمُنَاقَضَةِ، فَلَمْ يَتَّبِعْ وَجْهَ الْحُكْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَالشَّبَهُ: يَفْتَحُ الشَّبَنَ وَالْمَوْحِدَةَ: مَخَالِصُ الصُّفْرِ الَّذِي يَشْبَهُ الذَّهَبَ وَالنُّحَاسَ دُونَ ذَلِكَ إِلَى الْحُمْرَةِ. وَالْأُنْكَ: عَمْدُ الْحُمْرَةِ وَضَمُّ النَّوْنِ، هُوَ الرَّصَاصُ، وَقِيلَ: هُوَ الرَّصَاصُ الْخَالِصُ، وَقَالَ ابْنُ الْجَوَارِيِّ: هُوَ الرَّصَاصُ الْقَلْعِيُّ، وَهُوَ يَفْتَحُ الْقَافَ، مَنَسُوبٌ إِلَى الْقَلْعَةِ مَوْضِعٍ بِالْبَادِيَةِ، كَذَا فِي "فَتْحِ الْبَارِيِّ". وَالرَّصَاصُ: كَمَا "سَحَابٌ" مَعْرُوفٌ وَلَا يَكْسَرُ، ضَرْبَانِ: أَسْوَدٌ وَهُوَ الْأَسْرَبُ وَالْإِبَارُ، وَأَبْيَضٌ وَهُوَ الْقَلْعِيُّ وَالْقَصْدِيرُ، كَذَا فِي "الْقَامُوسِ"، وَالْقَضْبُ هُوَ الرُّطْبَةُ.

فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ رِطْلُ حَدِيدٍ بِرِطْلَيْ حَدِيدٍ، وَرِطْلُ صُفْرِ بِرِطْلَيْ صُفْرِ، وَلَا خَيْرَ فِيهِ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ.

فَإِذَا اخْتَلَفَ الصَّنْفَانِ مِنْ ذَلِكَ فَبَانَ اخْتِلَافُهُمَا فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ، فَإِنْ كَانَ الصَّنْفُ مِنْهُ يُشَبِّهُ الصَّنْفَ الْآخَرَ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الْأَسْمِ مِثْلُ الرَّصَاصِ وَالْأَثْلَكِ وَالشَّبَبِ وَالصُّفْرِ؛ فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمَا اشْتَرَيْتَ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا فَلَا بَأْسَ أَنْ تَبِيعَهُ قَبْلَ أَنْ تَقْضِيَهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ إِذَا قَبَضْتَ ثَمَنَهُ، إِذَا كُنْتَ اشْتَرَيْتَهُ كَيْلًا أَوْ وَزْنًا، فَإِذَا اشْتَرَيْتَهُ جِزَافًا فَبِعَهُ مِنْ غَيْرِ الَّذِي اشْتَرَيْتَهُ مِنْهُ بِنَقْدٍ أَوْ إِلَى أَجَلٍ، وَذَلِكَ أَنْ ضَمَانَهُ مِنْكَ إِذَا اشْتَرَيْتَهُ جِزَافًا وَلَا يَكُونُ ضَمَانُهُ مِنْكَ إِذَا اشْتَرَيْتَهُ وَزْنًا حَتَّى تَرِنَهُ وَتَسْتَوْفِيَهُ، وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا يُكَالُ أَوْ يُوزَنُ مِمَّا لَا يُؤْكَلُ وَلَا يُشْرَبُ مِثْلُ الْعُصْفُرِ وَالثَّوَى وَالْخَبِطِ وَالْكُثْمِ وَمَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْ كُلِّ صِنْفٍ مِنْهُ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ يَدًا بِيَدٍ، وَلَا يُؤْخَذَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ، فَإِنْ اخْتَلَفَ الصَّنْفَانِ فَبَانَ اخْتِلَافُهُمَا فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُمَا اثْنَانِ بِوَاحِدٍ إِلَى أَجَلٍ،

فَلَا بَأْسَ أَنْ يُؤْخَذَ إِلَيْهِ: لَفَقْدِ الْعِلَّةِ، وَهُوَ الْإِدْخَارُ لِلْقَوْتِ عِنْدَهُ.

الأمْرُ عِنْدَنَا: يريد أن ما ليس بمطعوم ولا شئ، فإنه يجوز بيعه بجنسه يدًا بيد متساويًا ومتفاضلاً، ولا يجوز متفاضلاً إلى أجل، ويجوز التفاضل في الجنس إلى أجل. وقوله: "وكل ما ينتفع به الناس وإن كان الخصباء والقصة فكل واحد منهما بمثليه إلى أجل رباً" وما كان من جنس واحد يحرم فيه التفاضل إلى أجل فإنه لا يجوز، وإن كان ذلك الفضل من غير ذلك الجنس، وربما كان منقعة أو عملاً فإنه لا يجوز ذلك فيه.

وَمَا اشْتَرَيْ مِنْ هَذِهِ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُبَاعَ قَبْلَ أَنْ يُسْتَوْفَى إِذَا قَبَضَ ثَمَنَهُ مِنْ غَيْرِ صَاحِبِهِ الَّذِي اشْتَرَاهُ مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ شَيْءٍ يَنْتَفِعُ بِهِ النَّاسُ مِنَ الْأَصْنَافِ كُلِّهَا وَإِنْ كَانَتْ الْحَصَبَاءُ وَالْقَصَصَةُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِمِثْلِهِ إِلَى أَجَلٍ فَهُوَ رَبًّا، وَوَاحِدٌ مِنْهُمَا بِمِثْلِهِ وَزِيَادَةُ شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَى أَجَلٍ فَهُوَ رَبًّا.

النَّهْيُ عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ

١٣٦٣ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

النهي عن بيعتين في بيعة: قال الخطابي: وتفسير ما نهي عنه من بيعتين في بيعة على وجهين: أحدهما: أن يقول: بعثك هذا الثوب نقدا بعشرة أو نسيئة بخمسة عشر، فهذا لا يجوز؛ لأنه لا يدري أيهما الثمن الذي يختاره منهما فيقع به العقد، وإذا جهل الثمن بطل البيع. والوجه الآخر: أن يقول: بعثك هذا العيد بعشرين دينارا على أن تبعني جاريتك بعشرة دنانير، فهذا أيضا فاسد؛ لأنه جعل من العيد عشرين دينارا وشرط عليه أن يبيع جاريتَه بعشرة دنانير، وذلك لا يلزمه، وإذا لم يلزمه ذلك سقط بعض الثمن، فإذا سقط بعض صار الباقي مجهولا. ومن هذا الباب أن يقول: "بعثك هذا الثوب بدينار" على أن تعطي به دراهم صرف عشرين أو ثلاثين بدينار، وأما إذا باعه شيئين بثمن واحد كدثار وثوب أو عيد وثوب فهذا جائز، وليس من باب البيعتين في البيعة الواحدة، وإنما هي صفقة واحدة جمعت شيئين بثمن معلوم. وعقد البيعتين في بيعة واحدة على الوجهين الذين ذكرناهما عند أكثر الفقهاء فاسد، وحكي عن طاوس قال: لا بأس أن يقول له: "بعثك هذا الثوب بنقد عشرة، وإلى شهرين خمسة عشر" فيذهب به إلى أحدهما، وقال الحكم والحماة: لا بأس به ما لم يفرقا، وقال الأوزاعي: لا بأس بذلك ولكن لا يفارقه حتى يأتيه بأحد البيعتين، فقليل له: إنه ذهب بالسلعة على دينك الشرطين، نهي **عنه** عن بيعتين في بيعة محمول على ظاهره من التحريم، وقال الفقهاء في معنى بيعتين في بيعة: أن يتناول عقد البيع بيعتين على أن لا تتم منهما إلا واحدة مع لزوم العقد، فهذا هو معنى بيعتين في بيعة، مثل أن يتبايعا هذا الثوب بدينار وهذا الآخر بدينارين على أن يختار أحدهما أي ذلك شاء، وقد لزمهما ذلك أو لزم أحدهما، فهذا بوصف بأنه بيعتان؛ لأنه قد عقد بيعة في الثوب الذي بالدينارين وبيعة أخرى في الثوب الذي بالدينار ولم تجمعهما صفقة؛ لأنه لا يتم البيع فيهما، ويوصف بأنه في بيعة؛ لأنه إحدى البيعتين، فمثل هذا لا يجوز، سواء كان ذلك بنقد واحد أو نقدين مختلفين، خلافا لعبد العزيز بن مسلمة في تجويزه ذلك بالنقد الواحد. والدليل على ما نقوله ما تقدم من نهي **عنه** عن بيعتين في بيعة، ونهي يقتضي فساد المنهي عنه، ومن جهة المعنى ما احتج به مالك من أنه بقدر عليه =

نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ.

١٣٦٤ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَجُلٍ: اتَّبِعْ لِي هَذَا الْبَعِيرَ بِنَقْدٍ حَتَّى أَتْبَاعَهُ مِنْكَ إِلَى أَجَلٍ، فَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَكَرِهَهُ وَنَهَى عَنْهُ.

= أنه قد أخذ أحدهما بالدينار ثم تركه، وأخذ الثاني ودفع دينارين، فصار إلى أن باع ثوباً وديناراً بثوب ودينارين. وأما إن كان ذلك بشمن واحد، مثل أن يبيعه أحد هذين الثوبين يختار أيهما شاء بدينار وقد لزمهما ذلك أو لزم البائع، فحقيقة المذهب الجواز، وفي كتاب محمد: قال مالك: لا خير فيه، قال محمد: ومكرهه ذلك أن يختلف الثوبان كانا من صنف واحد أو من صنفين اتفق الثمن أو اختلف. ومعنى ذلك إذا كانا من صنفين، فأما إذا كانا من صنف فإن كان بينهما تفاضل يسر، فهذا لا يكاد يسلم منه كل ثوبين، وإن كان بينهما تفاوت في الجودة، فهذا الذي ذهب إليه مالك، وبه قال في كتاب محمد: إن كانت السلعتان مما يجوز أن تسلم إحداها في الأخرى لم يجز ذلك على إلزام إحداها، فهذا يقتضي أنه إذا كان إحداها من الخيل السابقة أو من رقيق الثياب، والثانية من حواشي الخيل وغليظ الثياب لم يجز؛ لأن هذا مما تسلم إحداها في الأخرى إلا أن مثل هذا لا يكاد يقع على وجه التحجير؛ لأن كل واحد يعلم أن الأفضل هو لخيار المشتري إلا أن يريد بذلك أن يكونا جميعاً من الكتان، ويكون أحدهما شقة والأخر ثوباً مفصلاً، بحيث تختلف فيهما الأغراض، فقد يأخذ الأدون المشتري لعرضه فيه ويأخذ الأحود لفضله فيدخل هذا الغرر.

فإذا قلنا بجواز ذلك وهو أظهر فالذي يخرج هذا عن أن يكون من بيعتين في بيعة ليجتمع ذلك وجهين: أحدهما: أن يكون من بيعتين في بيعة ولكنه مخصوص بالدليل لتعريفه من الغرر، والثاني أنه ليس من بيعتين في بيعة؛ لأن معنى بيعتين في بيعة أن تكون كل واحدة من البيعتين مقصودة لجنسها مختصة كل واحدة منهما بغرض غير غرض الأخرى، وذلك موجود فيه إذا اختلف الثمنان أو اختلف المبيعان للجنس أو لثبائ الجوده التي لا تساوى معها الثمن فيها، فإذا تساوى الثمنان وتساوت الجودة وتقاربت تقارباً يكون في معنى التساوي فإنه لا تختص كل واحدة من البيعتين بغرض فلم تكن بيعة، ولذلك لا يقال لمن اشترى قميصاً حنطة من صبرة: إنه من باب بيعتين في بيعة ولا بيع كسرة. ولا خلاف في المذهب أنه يجوز أن يشتري عشرة أكباش يختارها من عشرين كبشاً معينة وإن كانا لا تشك أنه لا يكاد أن يتفق لتساويهما، ولكنه يتقارب كثير منها مع تساوي الغرض فيها أو تقاربه. والله أعلم.

لهي عن بيعتين في بيعة - وهو أن يقول: بعتك هذا الثوب نقداً بعشرة ونسبة بخمسة عشر، فلا يجوز؛ لأنه لا يدري أيهما الثمن الذي يختاره فيقع عليه العقد، ومن صورته أن يقول: بعتك هذا بعشرين على أن تبيعني ثوبك بعشرة، فلا يصح للشرط الذي فيه، ولأنه يسقط بسقوطه بعض الثمن، فيصير الباقي مجهولاً، وقد لهي عن بيع وشرط، وعن بيع وسلف، وهما هذان الوجهان، كذا في "النهاية".

١٣٦٥ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ اشْتَرَى سِلْعَةً بِعَشْرَةِ دَنَانِيرٍ نَقْدًا أَوْ بِخُمُسَةِ عَشْرِ دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ، فَكَرِهَ ذَلِكَ وَنَهَى عَنْهُ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ ابْتِاعَ مِنْ رَجُلٍ سِلْعَةً بِعَشْرَةِ دَنَانِيرٍ نَقْدًا أَوْ بِخُمُسَةِ عَشْرِ دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ قَدْ وَجِبَتْ لِلْمُشْتَرِي بِأَحَدِ الثَّمَنَيْنِ: إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنْ أَخَّرَ الْعَشْرَةَ كَانَتْ خُمُسَةَ عَشْرِ إِلَى أَجَلٍ، وَإِنْ نَقَدَ الْعَشْرَةَ كَانَ إِنَّمَا اشْتَرَى بِهَا الْخُمُسَةَ عَشَرَ الَّتِي إِلَى أَجَلٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى مِنْ رَجُلٍ سِلْعَةً بِدِينَارٍ نَقْدًا أَوْ بِشَاةٍ مَوْصُوفَةٍ إِلَى أَجَلٍ قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْبَيْعُ بِأَحَدِ الثَّمَنَيْنِ: إِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوءٌ وَلَا يَنْبَغِي؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ وَهَذَا مِنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ قَالَ لِرَجُلٍ: اشْتَرِ مِنْكَ هَذِهِ الْعَجْوَةُ خُمُسَةَ عَشْرِ صَاعًا أَوْ الصَّيْحَانِ عَشْرَةَ أَصْوَاعٍ أَوْ الْحِنْطَةَ الْمَحْمُولَةَ خُمُسَةَ عَشْرِ صَاعًا، أَوْ الشَّامِيَّةَ عَشْرَةَ أَصْوَاعٍ بِدِينَارٍ قَدْ وَجِبَتْ لِي إِحْدَاهُمَا: إِنَّ ذَلِكَ مَكْرُوءٌ لَا يَجِلُّ، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ أُوجِبَ لَهُ عَشْرَةُ أَصْوَاعٍ صَيْحَانِيًّا فَهُوَ يَدْعُهَا وَيَأْخُذُ خُمُسَةَ عَشْرِ صَاعًا مِنَ الْعَجْوَةِ، أَوْ تَجِبُ عَلَيْهِ خُمُسَةُ عَشْرِ صَاعًا مِنَ الْحِنْطَةِ الْمَحْمُولَةِ فَيَدْعُهَا وَيَأْخُذُ عَشْرَةَ أَصْوَاعٍ مِنَ الشَّامِيَّةِ، فَهَذَا أَيْضًا مَكْرُوءٌ لَا يَجِلُّ، وَهُوَ أَيْضًا يُشَبِّهُ مَا نَهَى عَنْهُ مِنْ بَيْعَتَيْنِ فِي بَيْعَةٍ، وَهُوَ أَيْضًا مِمَّا نَهَى عَنْهُ أَنْ يُبَاعَ مِنْ صِنْفٍ وَاحِدٍ مِنَ الطَّعَامِ اثْنَانِ بِوَاحِدٍ.

اشترى من رجل الخ: وذلك مكروه من بيعتين في بيعة؛ لأن الثمنين قد اختلفا في الجنس والقدر، وإن اختلفا في الأجل والنقد، ولو اختلفا بأحدهما ففسد العقد، ومتى اختلف أحد العوضين بالجنس أو القدر المقصود أو بالنقد والتأجيل، فهو من معنى بيعتين في بيعة الذي نهى رسول الله ﷺ عنه. **الصيحاني:** نوع من النمر، أجود من العجوة، منسوب إلى صيحان اسم كيش يربط هناك أو اسم كيش صياح، والنون من تعيرات النسب.

بَيْعُ الْغَرَرِ

١٣٦٦ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ.

بيع الغرر: أي البيع الذي يكون فيه غرر البائع أو المشتري، فيدخل فيه بيع كثيرة من كل مجهول، وبيع الأبق وغير مقدور التسليم، فهذا أصل كبير في البيوع، فالغرر اسم جامع لبياعات كثيرة، كجهل ثمن ومنس، وسمك في ماء، وطير في الهواء، وعرفه بأنه ما شك في حصول أحد عوضيه، والمقصود منه غالباً.

نهي عن بيع الغرر: أي الخطر، وهو ما احتمل أمرين أغلبهما أخوفهما، أو ما انطوت عنا عاقبته. وقال النووي: هو ما كان له ظاهر بغير المشتري وباطن مجهول يعرفه البائع. وقيل: ما له ظاهر يؤثر وباطن يكرهه، قال البيهقي: احتج الشافعي بالهي عن بيع الغرر في فساد الأبق والضالة، وكلما عقد على أنه مرة يكون بيعاً ومرة لا، ومنه حيل الحيلة والملازمة والمنازعة وبيع المعدوم وما لا يقدر على تسليمه. (المحلى) قال محمد: بيع الغرر كله فاسد، وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

نهي عن بيع الغرر: فيه **رواية** عن بيع الغرر يقتضي فساده، ومعنى بيع الغرر - والله أعلم - ما كثر فيه الغرر وغلب عليه، حتى صار البيع يوصف ببيع الغرر، فهذا الذي لا خلاف في المنع منه، وأما يسير الغرر فإنه لا يؤثر في فساد عقد بيع، فإنه لا يكاد يخلو عقد منه. وإنما يختلف العلماء في فساد أعيان العقود لاختلافهما فيما فيه من الغرر، وهل هو من حيز الكثير الذي يمنع الصحة، أو من حيز القليل الذي لا يمنعها، إذا ثبت ذلك فالغرر يتعلق بالمبيع من ثلاثة أوجه: من جهة العقد والعوض والأجل، فأما المبيع والتمن فإن يكون أحدهما مجهول الصفة حين العقد كشراء الأجنة واشتراطها، قال مالك: لا حيز في بيع أرمكة على أها عقوق وكذلك الغنم والإبل إلا أن يقول: إنها عقوق، ولا يشترط، ذكره ابن الموز، وروى عبد الملك بن الحسن عن أشهب يجوز ذلك، وفي القول الأول أنه غير مقدور على تسليمه حين استحقاق التسليم كالعبد الأبق، والجمل الشارد، والسلم في قمر حائط بعينه، وما يشبه ذلك سوى الإبل المهملة في الراعي، فإن زأها المتاع قال مالك: لا يجوز ذلك، قال ابن القاسم في "كتاب محمد": وكذلك المهارات والفلاء الصغار بالبراءة وهي كبيع الأبق، وروى أصبغ عن ابن القاسم: لا تباع الإبل الصغار وما لا يوجد إلا بالإرهاق، وعلى ذلك بأنه لا يدري متى يوجد، وعلى ذلك ابن القاسم بأن أحدهما خطر، وزاد في "العتبة" أصبغ عن ابن القاسم: أنه لا يدري ما فيها من العيوب، قال: كبيع الغائب بغير صفة وأنكر هذا أصبغ، وقال: إنما يكره لصعوبة أحدها، ولو لا ذلك لجاز ولكان بيع الغائب وغيره بالبراءة مما لا يعلم جائزاً، وقال ابن حبيب: لا يجوز ذلك بيعت بالبراءة أو بغير البراءة، إذا ثبت منع هذا البيع فالمبيع من ضمان البائع حتى يقبضه المتاع، قاله ابن القاسم، قال ابن حبيب: فإن فاتت عند المتاع فعلية فيمنها يوم قبضها. -

قَالَ مَالِكٌ: وَمِنَ الْغَرَرِ وَالْمُخَاطَرَةِ أَنْ يَعْمِدَ الرَّجُلُ قَدْ ضَلَّتْ ذَابْتُهُ أَوْ أَبَقَ غُلَامُهُ وَثَمَنُ الشَّيْءِ مِنْ ذَلِكَ خَمْسُونَ دِينَارًا فَيَقُولُ رَجُلٌ: أَنَا أَخَذْتُهُ مِنْكَ بِعِشْرِينَ دِينَارًا، فَإِنْ وَجَدْتُهُ الْمُبْتَاعُ ذَهَبَ مِنَ الْبَائِعِ ثَلَاثُونَ دِينَارًا، وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ ذَهَبَ الْبَائِعُ مِنَ الْمُبْتَاعِ بِعِشْرِينَ دِينَارًا.

قَالَ مَالِكٌ: وَفِي ذَلِكَ عَيْبٌ آخَرُ إِنْ تِلْكَ الضَّالَّةُ إِنْ وَجِدَتْ لَمْ يُدْرَ أَزَادَتْ أَمْ نَقَصَتْ، أَمْ مَا حَدَّثَ بِهَا مِنَ الْعُيُوبِ، فَهَذَا أَكْثَرُ الْمُخَاطَرَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّ مِنَ الْمُخَاطَرَةِ وَالْغَرَرِ اشْتِرَاءُ مَا فِي بُطُونِ الْإِنَاثِ مِنَ النِّسَاءِ وَالذَّوَابِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَى أَيْخْرُجُ أَمْ لَا يَخْرُجُ، فَإِنْ خَرَجَ فَلَا يُدْرَى أَيْكُونُ حَسَنًا أَمْ قَبِيحًا، أَمْ تَامًا أَمْ نَاقِصًا، أَمْ ذَكَرًا أَمْ أُنْثَى، وَذَلِكَ كُلُّهُ يَتَفَاضَلُ إِنْ كَانَ عَلَى كَذَا فَتَقِيَمَتُهُ كَذَا، وَإِنْ كَانَ عَلَى كَذَا فَتَقِيَمَتُهُ كَذَا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي بَيْعُ الْإِنَاثِ وَاسْتِثْنَاءُ مَا فِي بُطُونِهَا، وَذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: ثَمَنُ شَاتِي الْغَزِيرَةِ ثَلَاثَةٌ دَنَانِيرٌ فَهِيَ لَكَ بِدِينَارَيْنِ وَلِي مَا فِي بَطْنِهَا، فَهَذَا مَكْرُوهٌ؛ لِأَنَّهُ غَرَرٌ وَمُخَاطَرَةٌ.

— ووجه ذلك أن ما منع من بيعه الغرر وما يخاف من تعذر قبضه فإنه من البائع، وإنما يضممه المبتاع بالقبض كالأنثى، وقد يكون مقدورا على تسليمه ويكون الغرر فيه من أجل حاله، كالعبد أو غيره من الحيوان لمريض يمرض بخاف منه الموت، قال ابن حبيب: هو من الغرر ويفسخ البيع ما لم يفت بيد المبتاع، فتكون عليه قيمته يوم قبضه ومن الجهالة في الثمن أن يبيعه السلعة بقيمتها عما يعطى فيها، ولو قال له: بعنك إياها بما شئت ثم سحق ما أرسل إليه، قال ابن القاسم: إن أعطاه القيمة لزمه ذلك، قال محمد: معناه إن فات وإن لم يفت رده لأن هذا لا يجوز في هبة الثواب، وجه قول ابن القاسم: أن ظاهر أمره المكارمة، وتعلق ذلك باختيار المبتاع، فأشبه هذا الثوب، ووجه قول محمد اعتبارا بلفظ البيع، ولذلك فرق بينه وبين التلفظ بالهبة للثواب، فجعل اللفظ تأثرا في ذلك، والله أعلم.

لأنه غرر ومخاطرة: أما على أن المستنى بيع فين، وأما على أنه مبيع، فلأن الحملة المروية إذا استنى منها مجهول متاهي الجهالة أثر ذلك في باقي الحملة جهالة تمنع صحة عقد البيع عليها.

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَحِلُّ بَيْعُ الزَّيْتُونِ بِالزَّيْتِ، وَلَا الْجُلْجُلَانِ بِدُهْنِ الْجُلْجُلَانِ، وَلَا الزُّبْدِ بِالسَّمَنِ؛ لِأَنَّ الْمُرَابَّةَ تَدْخُلُهُ، وَلِأَنَّ الَّذِي يَشْتَرِي الْحَبَّ وَمَا يَشَبَّهُهُ بِشَيْءٍ مُسَمًّى مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهُ لَا يَدْرِي أَيْخَرُجُ مِنْهُ أَقَلُّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرُ، فَهَذَا غَرَرٌ وَمُخَاطَرَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا اشْتِرَاءُ حَبِّ الْبَابِ بِالسَّلِيخَةِ فَذَلِكَ غَرَرٌ؛ لِأَنَّ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْ حَبِّ الْبَابِ هُوَ السَّلِيخَةُ، وَلَا بَأْسَ بِحَبِّ الْبَابِ بِالْبَابِ الْمُطَيَّبِ؛ لِأَنَّ الْبَابَ الْمُطَيَّبَ قَدْ طُيَّبَ وَنُشَّ وَتَحَوَّلَ عَنْ حَالِ السَّلِيخَةِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ بَاعَ سِلْعَةً مِنْ رَجُلٍ عَلَى أَنَّهُ لَا نُقْصَانَ عَلَى الْمُبْتَاعِ: إِنْ ذَلِكَ

لَا يَحِلُّ بَيْعُ الزَّيْتُونِ إلخ: وهو قول الشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: يجوز إذا كانت الزيت والخل أكثر ما في الزيتون والسمن. (المحلى) قوله: "ولا الجُلْجُلَانِ" بضم الجيمين بينهما لام ساكنة ثم لام فألف فتون، السمن في قشره قبل أن يخصد. **حب الباب بالسليخة:** الباب شجر، والحب ثمرة له دهن طيب أو السليخة دهن ثمر الباب. **قال مالك إلخ:** قوله: لا يجوز أن يبيع الرجل من رجل سلعة على أنه لا نقصان على المبتاع لما ذكره من وجه الغرر؛ لأنه استأجره على يبعه ببيع إن كان فيه، ولا يدري قدره ولا جنسه، وإن لم يكن فيه ربح فلا شيء له. وقد كره مالك أن يبيع من الرجل السلعة على أنه إن وجد قضاءه، وإن مات قبل أن يجد فهو في حل، قال ابن القاسم: هو حرام ويرد فإن فاتت السلعة بقيمتها يوم قبضها، ومعنى ذلك أنه زاد في ثمنها للجهل بالأجل، ولما فيه من تعليق القضاء بالوجود. وقوله: "وللمبتاع في هذا أجرة بقدر ما عالج من ذلك، وللبائع الزيادة والنقص إن فاتت السلعة، يريد أنه يحمل على ما يؤول إليه أمرهما من الإجارة، فإن فاتت السلعة يبيع المبتاع لها فتلذذي باعها منه الثمن، كان أقل من قيمتها أو أكثر، وكان للمبتاع أجرة ما حاول من بيعها وغير ذلك من حفظها إن كان له أجرة، وإن وجدت السلعة بيد المبتاع لم تفت، فسخ البيع فيما يحتمل أن يريد يوجد بيد المبتاع ثم يدخلها ما يغير صفتها على ما تقدم من قول ابن القاسم، والله أعلم. وقوله: فإن ندم مشتري سلعة وسأل الوضعية فيقول البائع: بيع ولا نقصان عليك، فهذا لا بأس به، يريد لأن العقد قد سلم أولاً مما يفسده ابتداء، وقد قال مالك في كتاب ابن مزيين وذلك لازم، ووجه ذلك: أنه قد حمله بما غره به على بيع سلعته، فوجب أن يلزمه ما التزم له بذلك، ولو قال ذلك البائع والسلعة بائرة، فأراد المبتاع حملها على وجه السوق، لما أمّن النقصان، قال عيسى عن ابن القاسم: ليس له أن يبيعها إلا على وجه البيع، ووجه ذلك أنه إنما أباح له البيع المعتاد على وجه الاجتهاد وطلب زيادة الثمن، فليس له الخروج عنه إلى ما يكثر به النقصان، فإن باع حين البيع، فزعم أنه نقص من الثمن ما أنكره صاحبه، =

يَبِيعُ غَيْرُ حَائِزٍ وَهُوَ مِنَ الْمُخَاطَرَةِ، وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ أَنَّهُ كَأَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ بِرَبْحٍ إِنْ كَانَ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ، وَإِنْ بَاعَ بِرَأْسِ الْمَالِ أَوْ يَنْقُصَانِ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَذَهَبَ عَنَاوُهُ بَاطِلًا فَهَذَا لَا يَصْلُحُ، وَلِلْمُبْتَاعِ فِي هَذَا أَجْرَةٌ بِقَدَرِ مَا عَالَجَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا كَانَ فِي تِلْكَ السَّلْعَةِ مِنْ نُقْصَانٍ أَوْ رِبْحٍ فَهُوَ لِلْبَائِعِ وَعَلَيْهِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا فَائَتْ السَّلْعَةُ وَبِيعَتْ، فَإِنْ لَمْ تَفُتْ فُسِخَ الْبَيْعُ بَيْنَهُمَا.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا أَنْ يَبِيعَ رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ سَلْعَةً يَبْتَاعُهَا ثُمَّ يَنْدِمُ الْمُشْتَرِي فَيَقُولُ لِلْبَائِعِ: ضَعْ عَنِّي فَيَأْبَى الْبَائِعُ، وَيَقُولُ: بَعْ فَلَا نُقْصَانَ عَلَيْكَ، فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْمُخَاطَرَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ وَضَعَهُ لَهُ وَلَيْسَ عَلَى ذَلِكَ عَقْدًا يَبْتَاعُهُمَا وَذَلِكَ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

الْمَلَامَسَةُ وَالْمُنَابَذَةُ

١٣٦٧ - مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، وَعَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ.

- قال عيسى: يصدق ويوضع عنه ذلك إلا أن يأتي بأمر منكر يعلم به كذبه وأنه حاي في البيع، فيلزمه غرم ما قصر به عن ثمنها، وقال ابن تافع: لا يقبل قوله إلا بينة تعرف ما باع به إلا يدعي من ذلك شيئاً يعرف أهل تلك الصناعة أنها تباع بمثل ذلك، فيحلف على ما زعم ويصدق.

نَهَى عَنْ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ: [قال في "النهاية": هو أن يقول: إذا لمست ثوبك فقد وحب البيع، وقيل: هو أن يلمس المتاع من وراء ثوب ولا ينظر إليه، ثم يوقع البيع عليه، فهي عنه؛ لأنه غرر، أو لأنه تعليق وعدول عن الصيغة الشرعية، وقيل: معناه أن يجعل اللمس بالليل قاطعاً للخيار، ويرجع ذلك إلى تعليق الزوم، وهو غير نافذ. والمنازعة في البيع هو أن يقول الرجل لصاحبه: انبذ إلي الثوب وأنبذ إليك ليحب البيع، فيكون معاوضة من غير عقد، ولا يصح، يقال: نبذت الشيء أنبذه نبذاً فهو منبذ إذا رميته وأبعدته] نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ يَقْتَضِي فَسَادَهُ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بَيْعَ مَلَامَسَةٍ وَمُنَابَذَةٍ لِأَنَّهُ لَا حَظَّ لَهُ مِنَ النِّظَرِ وَالْمَعْرِفَةِ بِصِفَاتِهِ إِلَّا لَمَسَهُ، أَوْ أَنْ يَكُونَ يَدُ صَاحِبِهِ حَتَّى يَنْبِذَهُ إِلَيْهِ، -

قَالَ مَالِكٌ: وَالْمَلَامَسَةُ: أَنْ يَلْمَسَ الرَّجُلُ الثَّوبَ وَلَا يَنْشُرُهُ وَلَا يَتَبَيَّنُ مَا فِيهِ، أَوْ يَتَنَاعَهُ لَيْلًا وَلَا يَعْلَمُ مَا فِيهِ. وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ عَلَى غَيْرِ تَأْمُلٍ مِنْهُمَا، وَيَقُولُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا: هَذَا بِهَذَا فَهَذَا الَّذِي نُهَى عَنْهُ مِنَ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: فِي السَّاجِ الْمُدْرَجِ فِي جِرَائِهِ أَوْ الثَّوبِ الْقُبْطِيِّ الْمُدْرَجِ فِي طَيِّهِ: إِنَّهُ لَا يَحُوزُ

ينسب إلى القبط

= واللمس لا يعرف به المتاع ما يحتاج إلى معرفته من صفات المبيع الذي يختلف ثمنه باختلافها ويتفاوت، ومعنى ذلك: أن البيع انعقد على هذا الشرط، وأما لو أمكنه البائع من نقله والنظر إليه، ولم يشترط عليه الامتناع من ذلك، فافتقح المتاع بلمسه، فإنه لا يكون بيع ملامسة، ولا يمنع ذلك صحة العقد، وإنما يمنعه ما قدمناه، وقد قال في كتاب محمد: من باع ثوبا مدرجا في جرابه فوصفه له، وكان على أن ينشره، فذلك جائز ينشره قبل البيع أو بعده. **قَالَ مَالِكٌ إِنْ:** وَتَفْسِيرُ مَالِكٍ فِي الصَّحِيحِينَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: هِيَ **عَنْ** الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ. وَالْمَلَامَسَةُ: لَمَسَ الرَّجُلُ ثَوْبَ الْآخَرِ يَدَهُ بِاللَّيْلِ أَوْ بِالنَّهَارِ وَلَا يَقْلِبُهُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ثَوْبَهُ وَيَنْبِذَ الْآخَرُ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، وَيَكُونُ ذَلِكَ بِيَعْنِهِمَا مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ وَلَا تَرَاوُضٍ، وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ **عَنْ** هِيَ عَنِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ. وَأَمَّا الْمَلَامَسَةُ: فَإِنْ يَلْمَسُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَ صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمُلٍ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَوْبَهُ إِلَى الْآخَرِ، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى ثَوْبِ صَاحِبِهِ، وَهَذَا التَّفْسِيرُ أَقْعَدُ بِلَفْظِ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ لِأَنَّهُمَا مَقَاعِلَةٌ فَتُسْتَدْعَى وَجُودُ الْفِعْلِ مِنَ الْجَاهِلِينَ، وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ مَرْفُوعٌ، لَكِنْ لِلنَّسَائِيِّ مَا يَشْعُرُ بِأَنَّهُ كَلَامٌ مِنْ دُونِهِ **عَنْ** وَلَفْظُهُ وَزَعَمَ أَنَّ الْمَلَامَسَةَ إِنْجَاقُ الْأَقْرَبِ أَنَّهُ مِنَ الصَّحَابِيِّ، وَقِيلَ: الْمُنَابَذَةُ نَبْذُ الْحَصَاةِ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا غَيْرُهَا، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: تَفْسِيرُ مَالِكٍ وَتَفْسِيرُ غَيْرِهِ قَرِيبٌ مِنَ السَّوَاءِ، وَكَانَ بَيْعُ الْمَلَامَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ وَيَبِيعُ الْحَصَاةَ بَيُوعًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَتُهِىَ النَّبِيُّ **عَنْهَا**.

الْمُدْرَجُ إِنْ: [السَّاجِ: الظِّلْسَانُ الْأَخْضَرُ أَوْ الْأَسْوَدُ، كَذَا فِي "الْقَامُوسِ"، وَقِيلَ: هُوَ ثَوْبٌ صَوْفٌ. "الْمُدْرَجُ فِي جِرَائِهِ" يَكْسِرُ الْجِيمَ وَلَا تَفْتَحُ الْمَرْزُودُ أَوْ الْوَعَاءُ] وَهَذَا عَلَى مَا قَالَ: إِنْ الثَّوبُ الْمُدْرَجُ فِي جِرَائِهِ كَالسَّاجِ وَمَا أَشْبَهَهُ مِمَّا بَصَانٌ بِغُلَافٍ أَوْ جِرَابٍ يَكُونُ فِيهِ، فَلَا يَظْهَرُ شَيْءٌ مِنْهُ، أَوْ الثَّوبُ الْقُبْطِيُّ الَّذِي دَرَجٌ عَلَى طَيِّهِ وَإِنْ ظَهَرَ ظَاهِرُهُ فَإِنَّهُ لَا يَحُوزُ بِيَعْنِهِمَا بِالْصِفَةِ، قَالَ ابْنُ الْمَوَازِ عَنْ مَالِكٍ: وَيَخَالَفُ ذَلِكَ بَيْعُ الْأَعْدَالِ عَلَى الْبِرْنَامِجِ بِأَنْ يَبْعَهَا عَلَى ذَلِكَ جَائِزٌ، قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: لِكثرة ثِيَابِ الْأَعْدَالِ وَعَظْمِ الْمَوْنَةِ فِي فَتْحِهَا وَنَشْرِهَا، وَيَصِحُّ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ يَكُونُ السَّاجُ الْمُدْرَجُ فِي جِرَائِهِ وَالثَّوبُ الْقُبْطِيُّ الْمُدْرَجُ فِي طَيِّهِ يَمْنَعُ الْمَتَاعَ مِنْ نَشْرِهِمَا، وَلَا يَوْصِفَانِ لَهُ بَصَفَتَهُمَا، وَإِنَّمَا يَشْتَرَى كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ دُونَ صِفَةٍ يُلْزِمُهَا الْبَائِعُ، وَيَبِيعُ الْأَعْدَالُ عَلَى الْبِرْنَامِجِ =

يَبْعُهُمَا حَتَّى يُنْشَرَا وَيُنْظَرَ إِلَى مَا فِي أَحْوَاثِهِمَا، وَذَلِكَ أَنَّ يَبْعَهُمَا مِنْ بَيْعِ الْغَرَرِ وَهُوَ
 مِنَ الْمُلَامَسَةِ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ مَالِكٌ: وَيَبْعُ الْأَعْدَالِ عَلَى الْبَرْتَانَجِ مُخَالَفٌ لِبَيْعِ السَّاجِ
 فِي جَرَايِهِ وَالتَّوْبِ فِي طَيِّبِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَرَقَ بَيْنَ ذَلِكَ الْأَمْرِ الْمَعْمُولِ بِهِ، وَمَعْرِفَةِ
 ذَلِكَ فِي صُدُورِ النَّاسِ، وَمَا مَضَى مِنْ عَمَلِ الْمَاضِينَ فِيهِ،

- إنما هو بيعها على ما تضمنه البرنامج من صفاتها المستوعبة لما يحتاج إلى معرفته من صفاتها التي تختلف الأثمان
 والأغراض باختلافها، فلذلك جاز بيع الأعدال على البرنامج؛ لأنه بيع على صفة، ولم يجز بيع الساج في الخراب
 والقبطي المطوي؛ لأنه بيع على غير صفة ولا رؤية، ولو كان على الصفة ومنع الرؤية، فقد ذكر ابن سحنون في
 رده على الشافعي أن الصفة تنوب عن ذلك، واحتج بحديث أبي هريرة في النهي عن بيع السلع لا ينظرون إليها
 ولو يخبرون عنها. وروى ابن سحنون أن حياً سأل أباه عمن ابتاع مائة شاة أو مائتين أينس جميعها؟ فقال: لا بد
 من ذلك إلا أن يجس اثنين أو ثلاثة، ثم يقول للبائع: إن ما لم أحس مثل ما حسست، فيكون كالبيع على الصفة،
 وهذا يحتمل أن يكون قد رأى جميعاً وتوصفا السمن فقط. وفي كتاب ابن الموار: فيمن باعكم أخفاف أو برا
 فلا بأس أن ينظر منها إلى اثنين أو ثلاثة يريد بعد أن يعلموا عددها، فهذه غير مريئة على أنه يحتمل أن تكون
 مسألة سحنون ومسألة ابن الموار لم يكن ذلك بشرط، وظاهر قول سحنون بفنطسي الشرط، وإلا فهو وفاق،
 والله أعلم. والوجه الثاني: أن الأعدال تلحق المشقة والمؤونة بإعادتها إلى حالها، ولا يكون ذلك في غالب الحال
 إلا بالأجرة، وصانع يتولى ذلك، والسائمون يتكروون، وليس كل من يسوم وينظر إلى المتاع يشتريه، فرب
 إنسان لا يوافق وآخر يوافق، ولا يبلغ منه الذي يرضى البائع، وترك المتاع دون شد وإعادة إلى الحال الأولى
 تغيره، ونذهب بجماله وتنقص من ثمنه، فإن ترك دون أن يعاد إلى الشد تغير وإن أعيد إلى الشد بعد رؤية كل
 مسامح له، وربما تكرر ذلك وطال لحقت بذلك مشقة، وعظمت المؤونة والنفقة، فلهذه الضرورة جاز أن تقوم
 الصفة مقام رؤية المتاع والنظر إليه، وليس كذلك التوب المدرج في جرایه، وإن إخراجاً منه ونظره إليه ورده فيه
 ليست فيه مشقة. ولما حرت العادة أن يعمل ذلك بأجرة، فلا تلحق فيه نفقة وإن طال ذلك وتكرر فلم يجز أن
 ينتقل عن بيعه على الرؤية إلى بيعه على الصفة لغير ضرورة؛ لأنه ليس في ذلك غرض غير مجرد الغرر، وذلك
 جاز يجمع صحة العقد، وذلك بمنزلة أن يبيع رجل من رجل ثوباً بيده لا مطرة في نشره وتقليبه على الصفة دون
 رؤيته لم يجز ذلك؛ لأنه لا يجوز الانتقال من الرؤية إلى الصفة إلا لضرورة، والله أعلم.

البرنامج: بفتح الموحدة وكسرها مع فتح الميم وكسره. (الغلي) في "القاموس": البرنامج: الورقة الجامعة
 للحساب، "معرب" برنامج بالقارسية، معاد: الورق المكتوب فيها ما في العدل.

وَأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ مِنْ يَبُوعِ النَّاسِ الْحَائِزَةِ بَيْنَهُمُ الَّتِي لَا يَرَوْنَ بِهَا بَأْسًا؛ لَأَنَّ بَيْعَ الْأَعْدَالِ عَلَى الْبَرِّ نَامَجٌ عَلَى غَيْرِ نَشْرِ لَا يُرَادُّ بِهِ الْغَرَرُ وَلَيْسَ يُشْبِهُ الْمَلَامَسَةَ.

بَيْعُ الْمَرَابَحَةِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الْبُرِّ يَشْتَرِيهِ الرَّجُلُ بِلَدٍّ ثُمَّ يَقْدُمُ بِهِ بَلَدًا آخَرَ

الامر المختص عليه الخ قوله: إن من قدم بمشاع فباعه مرابعة لا يحسب فيه أجر السمسرة ولا أجر الطي ولا الشد ولا النفقة ولا كراء بيت، يريد بأجر السمسرة من كلفة شراء المشاع، وكذلك أجر طيه وشدّه وإعدالا ونفقة التاجر وكراء بيته، قال ابن حبيب: وكراء ركوبه لا يحسب شيء من ذلك في ثمن المشاع دون أن يبين، وذلك بأن يقول: فامت علي بكداء ولم يبين وقال: لا بيع مرابعة إلا أن أعدّها في الثمن وأخذ له ربحا جاز ذلك. وأما كراء البر في حمله فإنه يحسب في أصل الثمن ولا يحسب فيه ربح، إلا أن يعلم البائع من يساومه بذلك كله. يريد أن حمل البر من بلد ابتاعه إلى بلد يبعه مما يحسب في ثمنه، ولا يجعل له حصة من الربح فيما باع لربح للعشرة أحد عشر، وهذا حكم نفقة الرقيق في ذلك إلا أن يبين ذلك، فيكون على ما شرط، وذلك حائز، وقوله: "القفسارة والحياطة والصباغ وما أشبه ذلك". قال: في الواضحة والقتل والكماد والتطوية، وقال غيره: والطرار فهو بمنزلة البر يحسب له الربح، كما يحسب للبر، فجعل ذلك على ثلاثة أقسام: قسم لا يحسب في رأس المال ولا يقسم له من الربح، وقسم يحسب في رأس المال ولا يقسم له من الربح، وقسم يحسب في رأس المال ويقسم له من الربح، والفرق بينهما: أن ما ليس له عين قائمة فهو على ضربين: ضرب لا يتخذ بسبب البر غالبا، وإنما جرت العادة أن يتخذ لغيره ككراء بيت ونفقة المشاع وكراء ركوبه، وضرب جرت عادة المشاع أن يباشره بنفسه ولا يستتب فيه غالبا بأجرة كأجرة السمسار، وهو أن يستأجره على أن يبتاع له المشاع وعلى أن يطويه له ويشده له؛ لأن هذا مما جرت العادة أن يفعلها التاجر لنفسه، فالعوض عنه داخل في ربح رأس المال، فإن استأجره من يتوب عنه في ذلك لم يلزم المشاع ذلك، كما لو باشره بنفسه فأراد أن يحسب في الثمن أجرته، وكذلك نفقته وكراء بيته لأن العادة جارية أن يخزنه التاجر في بيت سكناء، فإما يعامل على المعناد، فلذلك لم يحسب في شيء من ذلك لثمنه ولا ربحه، وأما ما ليست له عين قائمة ولكنه أمر يختص بالمبيع، وعادته أن لا يكون ذلك إلا بأجرة ككراء حمله ونفقة الرقيق، فهذا يحسب في الثمن ولا حظ له في الربح؛ لأنه ليست له في المبيع عين قائمة.

وأما ما له عين قائمة في المبيع كالقفسارة والحياطة والصغ والطرار فهذا يحسب في الثمن وله حظه من الربح؛ لما كانت له عين قائمة كنفس المشاع، وقد قال أبو محمد: فإن كان المشاع مما يعلم أنه لا يشتري إلا بواسطة أو سمسار، والعادة جارية بذلك، فيحسب من رأس المال ولا يحسب له ربح؛ لأنه ليست له عين قائمة.

فَبَيْعُهُ مُرَابَحَةٌ: أَنَّهُ لَا يَحْسِبُ فِيهِ أَجْرَ السَّمَايِرَةِ وَلَا أَجْرَ الطِّيِّ وَلَا الشَّدَّ وَلَا النَّفَقَةَ

قال: وأما أكثر المذاول فإن كان أكثرها ليسكن فيها ويأوي إليها، فلمتاع تبع ولا يحسب كما لا تحسب النفقة على نفسه، وإن كان أكثره ليحوز فيه المتاع ولولا ذلك لم ينجح إليه، فإنه يحسب بغير ربح. والله أعلم. وقوله: "فإن باع البز ولم يبين شيئاً مما سميت أنه لا يحسب فيه ربح، وفات البز فإن اشترى بحسب ولا يحسب له ربح"، وإن لم يفت فسخ بيعهما إلا أن يراضيا على شيء، يريد أنه إنما يحمل على ما قاله مع الإهمام، فإن لم يفت فسخ ذلك بينهما؛ لأن المبيع لم يفت، والبائع يقول: لا أبيع إلا بما سميت من الثمن والربح، والمتاع يقول: لا أحسب في رأس المال شيئاً لم تجز به العادة، ولا أجعل حظاً من الربح لما لا حظ له منه، فيفسخ ذلك بينهما أو يتفقا على أمر يجوز من أمر يرضي أحدهما بما شاء الآخر أو بغير ذلك. ولو رضي البائع بخط ما لا يلزم من الربح والثمن، لزم ذلك المتاع، قاله سحنون في كتاب ابنه، وفي "الدر المختار": المراجعة مصدر رايح، وشرعاً: بيع ما ملكه من العروض ولو هبة أو وراثة أو وصية أو غصب، فإنه إذا قلناه (بما قام عليه ويفضل) مؤونة وإن لم تكن من حسبه كأجر قصار ونحوه، ثم باعه مراجعة على تلك القيمة جاز "ميسرط". (التولية) مصدر ولي غيره جعله والياً، وشرعاً: (بيعه بشمه الأول) ولو حكماً يعني بقيمته، وعر عنها به؛ لأنه الغالب (وشرط صحتهما كون العرض مثلياً أو قيمياً) (مملوكاً للمشتري و) كون (الربح شيئاً معلوماً) ولو قيمياً مثلاً إليه كهذا الثوب؛ لانتفاء الجهالة، حتى لو باعه بربح ده يادوه أي العشرة بأحد عشر ثم يجز، إلا أن يعلم بالثمن في المجلس فيخير. شرح مجمع للعيني.

قال الشامي: عدل عن قول "الكثر" هو بيع ثمن سابق لما أورد عليه من أنه غير مطرد ولا منعكس أي غير مانع ولا جامع، أما الأول: فلأن من اشترى دنائير بالدرهم لا يجوز له بيعها مراجعة، وكذا من اشترى شيئاً بثمن نسيت لا يجوز له أن يرايح عليه مع صدق التعريف عليهما. وأما الثاني فلأن المعصوب الأنيق إذا عاد بعد القضاء بالقيمة على الغاصب، جاز بيع الغاصب له مراجعة، بأن يقول: قام علي بكذا، ولا يصدق التعريف عليه بعدم الثمن، وكذا لو رقم في الثوب مقدارا ولو أريد من الثمن الأول ثم رايحه عليه جاز، كما سيأتي بيانه عند ذكر الشارح له، وكذا لو ملكه هبة أو إرث أو وصية وقومه قيمة، ثم رايحه على تلك القيمة ولا يصدق التعريف عليهما، لكن أحيب عن مسألة الدنانير بأن الثمن المطلق يفيد أن مقابله مبيع متعين؛ ولذا قال الشارح: من العروض، ويأتي بيانه، وعن مسألة الأجل بأن الثمن مقابل بشئين: أي بالمبيع وبالأجل، فلم يصدق في أحدهما أنه ثمن سابق. وقول "البحر": إنه لا يرد لجوازها إذا بين أنه اشتراه نسيت، رده في "النهر" بأن الجواز إذا بين لا يختص بذلك، بل هو في كل ما لا تجوز فيه المراجعة، كما لو اشترى من أصوله أو فروعه جاز إذا بين، كما سيأتي. وعن مسائل العكس بأن المراد بالثمن ما قام عليه بلا حياة، وعامه في "النهر"، فكان الأولى قول المصنف تبعاً للدرر بيع ما ملكه إلخ؛ لعدم احتياجه إلى تحرير المراد، ولأنه لا يدخل فيه مسألة الأجل؛ لأنه إذا لم يبين الأجل لم يصدق عليه أنه بيع ما ملكه بما قام عليه لما علمت.

وَلَا كِرَاءَ بَيْنَ، فَأَمَّا كِرَاءُ الْبَزِّ فِي حُمْلَانِهِ فَإِنَّهُ يُحْسَبُ فِي أَصْلِ الثَّمَنِ، وَلَا يُحْسَبُ فِيهِ رِبْحٌ إِلَّا أَنْ يُعْلِمَ الْبَائِعُ مَنْ يُسَاوِمُهُ بِذَلِكَ كُلِّهِ، فَإِنْ رَبَّحُوهُ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ بَعْدَ الْعِلْمِ بِهِ فَلَا بَأْسَ بِهِ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الْقِصَارَةُ وَالْحِطَاطَةُ وَالصَّبَاغُ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْبَزِّ يُحْسَبُ فِيهِ الرَّبْحُ كَمَا يُحْسَبُ فِي الْبَزِّ، فَإِنْ بَاعَ الْبَزُّ وَلَمْ يُبَيِّنْ شَيْئًا مِمَّا سَمِعْتَ إِنَّهُ لَا يُحْسَبُ لَهُ فِيهِ رِبْحٌ، فَإِنْ فَاتَ الْبَزُّ فَإِنَّ الْكِرَاءَ يُحْسَبُ وَلَا يُحْسَبُ عَلَيْهِ رِبْحٌ، فَإِنْ لَمْ يَفُتْ الْبَزُّ فَالْبَيْعُ مَفْسُوخٌ بَيْنَهُمَا، إِلَّا أَنْ يَتَرَضَّيَا عَلَى شَيْءٍ مِمَّا يَجُوزُ بَيْنَهُمَا.

قَالَ مَالِكٌ: فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْمَتَاعَ بِالذَّهَبِ أَوْ بِالْوَرَقِ وَالصَّرْفُ يَوْمَ اشْتَرَاهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمَ بِدِينَارٍ فَيَقْدُمُ بِهِ بَلَدًا فَيَبِيعُهُ مُرَابِحَةً أَوْ يَبِيعُهُ حَيْثُ اشْتَرَاهُ مُرَابِحَةً عَلَى صَرَفٍ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي بَاعَهُ فِيهِ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ ابْتَاعَهُ بِدَرَاهِمَ وَبَاعَهُ بِدَنَانِيرَ، أَوْ ابْتَاعَهُ بِدَنَانِيرَ وَبَاعَهُ بِدَرَاهِمَ، وَكَانَ الْمَتَاعُ لَمْ يَفُتْ، فَالْمُبْتَاعُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَخَذَهُ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَهُ، فَإِنْ فَاتَ الْمَتَاعُ كَانَ لِلْمُشْتَرِي بِالثَّمَنِ الَّذِي ابْتَاعَهُ بِهِ الْبَائِعُ، وَيُحْسَبُ لِلْبَائِعِ الرَّبْحُ عَلَى مَا اشْتَرَاهُ بِهِ عَلَى مَا رَبَّحَهُ الْمُبْتَاعُ.

يشترى المتاع بالذهب إلخ والصرف على قدر ما يبيعه والصرف على غير ذلك القدر مراجعة، هذا السؤال يحتمل وجهين: أحدهما: أن يشترى بذهب ويبيع بذهب، وقد اختلف الصرف في وقتي البيع والشراء، فهذا لا يمنع صحة البيع مراجعة، ولا يحتاج إلى بيان، والثاني: ما أجاب عنه وأن يباع بذهب فيبيع بورق أو يباع بورق فيبيع بذهب، وهذه المسألة التي أجاب عنها، فهذا لا يجوز أن يبيع مراجعة حتى يبين، سواء تغير الصرف أو لم يتغيره لأحدهما جتان تختلف الأغراض فيهما، فإن وقع ذلك فالمبتاع بالخيار بين الأخذ والرد ما لم يفت، وليس للبائع أن يلزمه إياه بما تقدر فيه لأن المبتاع لم يرد الشراء هذه العين وإنما اشترى بغيرها، لكنه ثبت له الخيار؛ لما ظهر من أن البائع ابتاع بغير ما أظهر إليه. وإن فاتت السلعة فقد قال مالك: ما ثبت في الأصل: أنها للمشتري بالثمن الذي ابتاعها به، وقد قال في كتاب ابن الموزان: إلا أن يجيء أكثر مما رضي به، ولم يجعل مالك في هذا قيمة كما فعل في مسألة الزيادة في الثمن، وحوالة الأسواق في مثل هذا فوت، وقال مالك في "المدونة": إن فاتت ضرب الربح على ما هو الأفضل للمشتري.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا بَاعَ رَجُلٌ سِلْعَةً قَامَتْ عَلَيْهِ بِمِائَةِ دِينَارٍ لِلْعَشْرَةِ أَحَدَ عَشَرَ ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا قَامَتْ عَلَيْهِ بِتِسْعِينَ دِينَارًا وَقَدْ فَاتَتْ السِّلْعَةُ، خَيْرَ الْبَائِعِ، فَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ قِيَمَةُ سِلْعَتِهِ يَوْمَ قُبِضَتْ مِنْهُ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي وَجِبَ لَهُ بِهَ الْبَيْعِ أَوَّلَ يَوْمٍ، فَلَا يَكُونُ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ، وَذَلِكَ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَعَشْرَةَ دِينَارٍ، وَإِنْ أَحَبَّ ضَرَبَ لَهُ الرَّبْعُ عَلَى التَّسْعِينَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي بَلَغَتْ سِلْعَتُهُ مِنَ الثَّمَنِ أَقَلَّ مِنَ الْقِيَمَةِ، فَيُخَيَّرُ فِي الَّذِي بَلَغَتْ سِلْعَتُهُ وَفِي رَأْسِ مَالِهِ وَرَبْحِهِ، وَذَلِكَ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ دِينَارًا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ بَاعَ رَجُلٌ سِلْعَةً مُرَابِحَةً فَقَالَ: قَامَتْ عَلَيَّ بِمِائَةِ دِينَارٍ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهَا قَامَتْ عَلَيْهِ بِمِائَةِ وَعِشْرِينَ دِينَارًا خَيْرَ الْمُبْتَاعِ، ...
وفي نسخة: جاءه

قَامَتْ عَلَيْهِ بِمِائَةِ دِينَارٍ: يريد قامت عليه بابتاع مكايسة واجتهاده؛ لأن بيع المراجعة مخصوص بما ملكه البائع بذلك دون ما ملكه بخرات أو هبة أو صدقة، فإن ملكه بشيء من ذلك لم ينبغ له أن يبيع مراجعة، وكذلك إن اشتراها رجاء في ذلك لم يجز له أن يبيع مراجعة حتى يبين، وقد قال ابن القاسم في "المُدَوَّنَة": من اشترى جارية بعشرين فباعها بثلاثين فأقال منها المشتري، لم يجز له أن يبيع مراجعة إلا على العشرين؛ لأنه لم يتم البيع بينهما، وقال مالك في "العَتَبِيَّة": وإن أقالك من سلعة فلا يبيع مراجعة على من الإقالة حتى تبين، فتفسر ابن القاسم على إحدى الروايتين في الإقالة أنها تقضى بيع، وأما على قولنا: إنها بيع متدا فلا يجوز أيضا أن يبيع مراجعة؛ لأن الإقالة من عقود المكارمة والمساخمة، فلا يجوز أن يباع مراجعة ما ملك على هذا الوجه؛ لما قدمنا من أن بيع المراجعة مخصوص بما ملك على وجه الاجتهاد والمكايسة.

بَاعَ رَجُلٌ سِلْعَةً مُرَابِحَةً: قامت عليه بمائة للعشرة أحد عشر، ثم جاء بعد ذلك أنها قامت عليه بتسعين، يحتمل أن يريد بذلك أن البائع غلط وظن أنها قامت عليه بمائة، فباع بذلك، ثم جاءه العلم بأنه قامت عليه بتسعين، ويحتمل أن يريد بذلك أن البائع قال: قامت عليه بمائة، ثم جاء المبتاع العلم بأنها قامت عليه بتسعين، ولا يخلو أن يكون هذا الخبر ورد قبل أن تفوت السلعة أو بعد أن فاتت، فإن كان ذلك قبل أن تفوت فللمبتاع أن يأخذها بجميع الثمن، فيلزم ذلك البائع، أو يردها فيلزم ذلك البائع، وليس للمبتاع أن يقول: أخذها بتسعين وربحها إلا أن يرضى البائع، قاله ابن القاسم في "المُدَوَّنَة"، واحتج لذلك بأنه ليس للمبتاع أن يأخذها بالثمن الصحيح وربحه وهي لم تبلغ منه بذلك، وللبائع أن يلزم ذلك المبتاع بالتسعين وربحها، فيلزمه ذلك.

فَإِنْ شَاءَ أُعْطِيَ الْبَائِعُ قِيمَةُ السَّلْعَةِ يَوْمَ قَبْضِهَا، وَإِنْ شَاءَ أُعْطِيَ الثَّمَنُ الَّذِي ابْتِاعَ بِهِ عَلَى حِسَابِ مَا رَبَّحَهُ بِالْغَا مَا بَلَغَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ أَقْلَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتِاعَ بِهِ السَّلْعَةَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُنْقَصَ رَبُّ السَّلْعَةِ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتِاعَهَا بِهِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ رَضِيَ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا جَاءَ رَبُّ السَّلْعَةِ يَطْلُبُ الْفَضْلَ، فَلَيْسَ لِلْمُبْتَاعِ فِي هَذَا حُجَّةٌ عَلَى الْبَائِعِ بِأَنْ يَضَعَ مِنَ الثَّمَنِ الَّذِي ابْتِاعَ بِهِ عَلَى الْبَرْنَامَجِ.

الْبَيْعُ عَلَى الْبَرْنَامَجِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْقَوْمِ يَشْتَرُونَ السَّلْعَةَ الْبِزَّ أَوْ الرَّقِيقَ فَيَسْمَعُ بِهِ الرَّجُلُ . . .

قَالَ مَالِكٌ إِيَّا: قوله في أول المسألة: في القوم يشترون البز والرقيق فيبيعه على البرنامج يريد - والله أعلم - أن الرقيق غيب غيبة بعيدة يشق على المبتاع غالباً التوجه إليهم، ولو كانوا حاضرين لم يجز ذلك؛ لأن النظر إليهم ممكن لا مشقة فيه، فلا يتوب عنها الوصف، وإنما يتوب عنها إذا كان يمنع من النظر إليها مانع من بعد مسافة أو تغير طلي وشدة يلحق فيه مؤونة ونفقة، ويؤدي ذلك إلى تغيير نظارة الثوب وهيئته التي تزيد في ثمنه، وقد روى ابن الموز عن مالك: لا خير في أن يبيع جارية عنده في الدار حاضرة على الصفة، قال محمد: لأنه يقدر على النظر إليها، ووجه ذلك أنه إذا لم تكن في النظر إليها مضرة وشرطاً ترك ذلك، فهو من بيع المناذرة التي هي عنه، ومن بيع الغرر الذي لا يجوز إذا قصده البائعان أو أحدهما، والله أعلم.

فأما الباب فيجوز ذلك فيها على وجهين: أحدهما: أن تكون غائبة، والثاني: أن تكون حاضرة مشدودة في أعضائها بحيث يشق حلها ويحتاج إلى مؤونة في ردها إلى شدادها مع ما يلحقها في الحمل والشدة وتكرار ذلك على كل مشتر يريد رؤيتها من الابتذال لها والإذهاب لكثير من حسناتها، ولا بد في الوجهين جميعاً من تقدم رؤية أو صفة، وروى جواز ذلك عن عثمان وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما، وقد منع من ذلك الشافعي في أحد قوليه، وقال: لا يجوز بيع عين غير مرئية، وروى ذلك عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهما، والدليل على ما نقوله: إن هذا بيع على الصفة، فحاز في العين الغائبة، أصله السلم المضمون في الذمة، إذا ثبت ما قلناه من أنه يجوز بيع الأعيان الغائبة على الصفة فإن البيع لازم، وليس لهم رده وإن استغلوه إذا فتحوا المتاع ما وجدوه على تلك الصفة خلافاً لأي حنيفة في قوله للمبتاع الخيار وإن وجد المتاع على تلك الصفة، والدليل على ما نقوله أن هذا بيع على صفة، فوجب أن يكون لازماً أصل ذلك السلم.

فَيَقُولُ لِرَجُلٍ مِنْهُمْ: الْبُرُّ الَّذِي اشْتَرَيْتَ مِنْ فُلَانٍ قَدْ بَلَغَتْني صِفَتُهُ وَأَمْرُهُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ أُرْبِحَكَ فِي نَصِيكَ كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: نَعَمْ، فَيُرْبِحُهُ وَيَكُونُ شَرِيكًا لِلْقَوْمِ مَكَانَهُ، فَإِذَا نَظَرَ إِلَيْهِ رَأَاهُ قَيْحًا وَاسْتَعْلَاهُ.

قَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُ وَلَا خِيَارَ لَهُ فِيهِ إِذَا كَانَ ابْتِاعَهُ عَلَى بَرْنَامَجٍ وَصِفَةٍ مَعْلُومَةٍ.

ولا خيار له إلخ: في "الدر المختار": (صح الشراء والبيع لما لم يرباه، والإشارة إليه) أي المبيع (أو إلى مكانه شرط الجواز) فلو لم يشر إلى ذلك لم يجر إجماعاً، "فتح" و"آخر"، وفي حاشية أخي زاده: الأصح الجواز (وله) أي للمشتري (أن يرده إذا رآه) إلا إذا حمله البائع لبيت المشتري فلا يرده إذا رآه، إلا إذا أعاده إلى البائع "أشباه"، قال الشامي: عبارة "الفتح" هكذا، وفي المبسوط: الإشارة إليه أو إلى مكانه شرط الجواز، فلو لم يشر إليه ولا إلى مكانه لا يجوز بالإجماع إلخ لكن إطلاق الكتاب يقتضي جواز البيع، سواء سمى جنس المبيع أو لا، وسواء أشار إلى مكانه أو إليه، وهو حاضر مستور أو لا، مثل أن يقول: بعث منك ما في كمي، بل عامة المشايخ قالوا: إطلاق الجواب يدل على الجواز عنده، وطائفة قالوا: لا يجوز؛ لجهالة المبيع من كل وجه، والظاهر أن المراد بالإطلاق ما ذكره شمس الأئمة وغيره كصاحب "الأسرار" و"الذخيرة"؛ لبعد القول بجواز ما لم يعلم جنسه أصلاً، كأن يقول: بعثك شيئاً بعشرة. انتهى كلام "الفتح" وحاصله: التوفيق بينما قاله عامة المشايخ وما قاله بعضهم، بحمل إطلاق الجواب على ما قاله شمس الأئمة وغيره من لزوم الإشارة إليه أو إلى مكانه؛ إذ لا يصح بيع ما لم يعلم جنسه أصلاً، أي لا بوصف ولا بإشارة، ولذا قال صاحب "النهاية": يعني شيئاً مسمى موصوفاً أو مشاراً إليه أو إلى مكانه وليس فيه غيره بذلك الاسم، فأفاد أن لزوم الإشارة عند عدم تسمية الجنس والوصف، فالتسمية كافية عن الإشارة، حتى لو قال: بعثك كبر حنطة بلدية بكذا، والكر في منك من نوع واحد في موضع واحد جاز البيع، وكذا الإضافة في مثل: بعثك عبيدي وليس له غيره، وذكر الحدود في مثل: بعثك الأرض الفلانية، والمدار على تقي الجهالة الفاحشة؛ ليصح البيع، كما حققنا ذلك بما لا مزيد عليه أول البيوع عند قوله: وشرط لصحته معرفة قدر مبيع وثمن، فتذكره بالمراجعة، فإنه ينفك ههنا. وهذا التقرير سقط ما في "الخواشي السعدية" من قوله: أقول في كون الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه: شرط الجواز سيما بالإجماع كلام، فليأمل، لما علمت من أن الإشارة ليست شرطاً دائماً، بل عند عدم معرف آخر يرفع الجهالة، فافهم. وفي "الدر المختار": (وكفى رؤية ما يؤذن بالمقصود كوجه صبرة ورقيق و) وجه (دابة) تركب (وكفلهما) أيضاً في الأصح، قوله: ورقيق أي ووجه رقيق أو أكثر عبارة، وكذا إذا نظر إلى أكثر الوجه؛ لأنه كروية جميعه (و) رؤية (ظاهر ثوب مطوي) وقال زفر: لا بد من نشره كله، وهو المختار، كما في أكثر المعتررات قاله المصنف، (وداخل دار) وقال زفر: لا بد من رؤية داخل البيوت، وهو الصحيح، وعليه الفتوى. "جوهره"، =

قَالَ مَالِكٌ: فِي الرَّجُلِ يَقْدَمُ لَهُ أَصْنَافٌ مِنَ الْبَزِّ وَيَحْضُرُهُ السُّوَامُ وَيَقْرَأُ عَلَيْهِمْ بَرْنَامَجَهُ، وَيَقُولُ: فِي كُلِّ عِدَلٍ كَذَا وَكَذَا مِلْحَفَةٌ بَصْرِيَّةٌ، وَكَذَا وَكَذَا رِبْطَةٌ سَابِرِيَّةٌ ذَرْعُهَا كَذَا وَكَذَا، وَيُسَمِّي لَهُمْ أَصْنَافًا مِنَ الْبَزِّ بِأَجْنَاسِهِ، وَيَقُولُ: اشْتَرُوا مِنِّي عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فَيَشْتَرُونَ الْأَعْدَالَ عَلَى مَا وَصَفَ لَهُمْ، ثُمَّ يَفْتَحُونَهَا فَيَسْتَغْلُونَهَا وَيَنْدُمُونَ.

قَالَ مَالِكٌ: ذَلِكَ لِإِزْمٍ لَهُمْ إِذَا كَانَ مُوَافِقًا لِلْبَرْنَامَجِ الَّذِي بَاعَهُمْ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ النَّاسُ عِنْدَنَا يُجِيزُونَهُ بَيْنَهُمْ إِذَا كَانَ الْمَتَاعُ مُوَافِقًا لِلْبَرْنَامَجِ وَلَمْ يَكُنْ مُخَالِفًا لَهُ.

- وهذا اختلاف زمان لا برهان ومثله الكرم والبستان (و) كفى (حس شاة لحم ونظر) جميع جسد (شاة فنية) للدر والنسل مع ضرعها. "ظهيرية"، وضرع بقرة حلوب وناقاة؛ لأنه المقصود. "جوهرية" (و) كفى ذوق مطعوم وشم مشعوم (لا خارج الدار وصحنها) على المفتى به، كما مر، (أو رؤية دهن في زجاج) لوجود الخائل، قال الشامي: لأن رؤية جميع المبيع غير مشروطة لتعذر فيكتفي برؤية ما يدل على العلم بالمقصود، "هداية"، والمراد: أن رؤية ذلك قبل الشراء كافية في سقوط خياره بعده؛ لأنه قد اشترى ما رأى فلا خيار له، وليس المراد أنه لو اشترى قبل الرؤية ثم رأى ذلك يسقط خياره، كما توهمه بعض الطلبة، فاستشكل بأن خيار الرؤية غير مؤقت، وأنه إذا رآه بعد الشراء لا يسقط إلا بقول أو فعل يدل على الرضا، فكيف يسقط بمجرد رؤية ما يؤذن بالمقصود؟ أفاده في "النهر" ويشير إليه الشارح، ولا شك أنه توهم ساقط، وإلا لزم أن لا يثبت خيار الرؤية بعد الشراء إلا قبل الرؤية بعده، ولا قائل به مع أن الرؤية بعد الشراء شرط ثبوت الخيار على ما مر. (قوله: كوجه صيرة) المراد بها ما لا تتفاوت آحاده، قال في "الفتح": وإن دخل في البيع أشياء فإن كانت الآحاد لا تتفاوت كالمكيل والموزون، وعلامته أن يعرض بالنموذج، فيكتفي برؤية واحد منها في سقوط الخيار، إلا إذا كان الباقي أردأ مما رأى، فحينئذ يكون لها الخيار أي خيار العيب لا خيار الرؤية، ذكره في "الينابيع"، وعلل في "الكافي" بأنه إنما رضي بالصفة التي رآها لا بغيرها، ومفاده أنه خيار الرؤية، وهو مقتضى سوق كلام المصنف أي صاحب "الهداية"، والتحقيق أنه خيار عيب إذا كان الاختلاف الباقي يوصله إلى حد العيب، وخيار رؤية إذا كان لا يوصله إلى اسم العيب بل الدون، وقد يجتمعان فيما إذا اشترى ما لم يره، فلم يقبضه حتى ذكر له البائع به عيباً، ثم أراه المبيع في الحال.

بَيْعُ الْخِيَارِ

١٣٦٨ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **الْمُتَبَايعَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ**

المتبايعان **إخ:** اختلفوا في تأويله على أقوال: الأول: أن معناه التفرق في الأقوال، وهو قول إبراهيم النخعي وسفيان الثوري في رواية، وربيعة الرأي ومالك وأبي حنيفة ومحمد، فقالوا: المراد به أنه إذا قال البائع: بعته، وقال المشتري: المشتري، فقد تفرقا بالأقوال، ولا شيء فمما بعد ذلك من خيار، ويتم البيع، ولا يقدر المشتري على رد البيع إلا بخيار الرؤية أو خيار العيب أو خيار الشرط. الثاني: أن المراد التفرق بالأبدان، فلا يتم البيع بدونهما، وبه يلزم البيع، وهو قول ابن المسيب والزهري وعطاء بن أبي رباح وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة وابن أبي مليكة والأوزاعي والثوري بن سعد والحسن البصري وهشام بن يوسف وابنه عبد الرحمن وعبد الله بن حسن القاضي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأبي عبيد ومحمد بن جرير الطبري وأهل الظاهر. وحده التفرق أن يعيب كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يراه، قاله الأوزاعي، وقال الليث: أن يقوم أحدهما، وقال آخرون: هو افتراقهما من مجلسهما أو نقلهما، وحيثهما في ذلك بأنه ورد بالخبر لفظ "المتبايعين"، واسم البيع لا يجب إلا بعد البيع، وسلفهم في ذلك من الصحابة ابن عمر فإنه حمل الحديث على التفرق بالأبدان وأثبت به خيار المجلس، فكان إذا ابتاع بيعا وهو قاعد قام ليحب له، أخرجه الترمذي وغيره عن أبي هريرة عن النبي أن رجلا اختصما إليه في فرس بعد ما باعها وكانا في سفينة، فقال: أراكما افتراقكما، وقال رسول الله ﷺ **السعد بالخيار ما لم يتفرقا**، حكاه الترمذي وأخرجه أبو داود والطحاوي وغيرهما. والثالث: أن معناه التفرق بالأبدان لكن لا على ما فهمه أصحاب القول الثاني، قال عيسى بن أبيان: معناه أن الرجل إذا قال لرجل: قد بعته عبيدي هذا بألف درهم، فللمخاطب بذلك القول أن يقبل ما لم يفارق صاحبه، فإذا افتراقا لم يكن له بعد ذلك أن يقبل، قالوا: ولو لا أن هذا الحديث جاء، ما علمنا ما يقطع للمخاطب من القبول، فلما جاء هذا الحديث علمنا أن افتراق أبدانهما بعد المخاطبة بالبيع يقطع القبول، قال: وهذا أولى ما حمل عليه هذا الحديث؛ لأننا رأينا الفرقة التي لها حكم فيما اتفقوا عليه هي الفرقة في الصرف، فكانت تلك الفرقة إنما يجب بها فساد عقد منقذ، ولا يجب بها صلاحه، وهذه الفرقة المروية في خيار المتبايعين إذا جعلناها على ما ذكرنا فسد بها ما كان تقدم من عقد المخاطب، وإن جعلناها على ما قالت الفرقة التالية يتم بها بخلاف فرقة الصرف، ولم يكن لها أصل فيما اتفقوا عليه، وهذا التفسير مروى أيضاً عن أبي يوسف، هذا منخصص ما في "شرح معاني الآثار" للطحاوي وشرحه المسمى بـ "نخب الأفكار في تنقيح معاني الآثار" للعيني.

مَا لَمْ يَفْتَرَقَا إِلَّا بَيْعَ الْخِيَارِ.

ما لم يفترقا: أي يذبحهما، يعني أن الخيار ممتد من عدم تفرقهما، وفي بعض نسخ الروايات: ما لم يفترقا بتقدم الفوقية، زاد الترمذي: فكان ابن عمر إذا ابتاع بيعا وهو قاعد قام لتجنب، قال الترمذي: حديث ابن عمر حسن صحيح، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم من أصحابه **رضي الله عنه** وغيرهم، وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق قالوا: الفرقة بالأبدان لا بالكلام، وهو أصح؛ لأن ابن عمر راوي الحديث أعلم بمعنى ما روى، وقد ذهب بعض أهل العلم من أهل الكوفة وغيرهم أن الفرقة بالكلام، وهو قول الثوري، وهكذا روي عن مالك، وقال ابن المبارك: وكيف أُرِدَ هذا والحديث فيه عنه **رضي الله عنه** صحيح، فقوي هذا المذهب، وقال محمد بعد ما روى هذا الحديث: بهذا نأخذ، وتفسيره عندنا على ما بلغنا عن إبراهيم النخعي أنه قال: المتبايعان بالخيار ما لم يفترقا، قال: ما لم يفترقا عن مطلق البيع إذا قال البائع: قد يعتك فله أن يرجع ما لم يقل الآخر: قد اشتريت، فإذا قال المشتري: قد اشتريت بكذا وكذا، فله أن يرجع ما لم يقل البائع: قد بعته، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

إلا بيع الخيار: أي إلا بيع شرط فيه الخيار ثلاثة أيام؛ فإنه يبقى فيه الخيار بعد تفرق الأقوال أيضا، وكذا بعد تفرق الأبدان، وهذا أحد المعاني التي ذكرت فيه، وهو مشترك بين القائلين بالتفرق قولاً وبين القائلين بالتفرق بدناً، فإنهم متفقون على بقاء الخيار في البيع بشرط الخيار بعد التفرق، وثانيها أن معناه إلا بيعا شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس، فيلزم بنفس البيع، ولا يكون فيه خيار، وهذا مختص بالقائلين بالتفرق بدناً الذين يحتجون بهذا الحديث؛ لإثبات خيار المجلس، وثالثها قال النووي: وهو أصحها أي على رأيهم أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، يعني يثبت لهما الخيار ما لم يفترقا إلا أن يتحايروا في المجلس ويختارا إمضاء البيع، فيلزم البيع بنفس التخيير ولا يدوم إلى المفارقة، وتفسيره عندنا لما ورد على قوله: وهذا نأخذ أن الحديث بظاهره يثبت خيار المجلس والخفية ليسوا بقائلين به، فكيف يصح قوله: وهذا نأخذ؟ أشار إلى الجواب عنه بتفسير الحديث بالتفرق القولي، وقد طال الكلام بين أصحاب التفرق القولي ومثبي خيار المجلس نقضا ودفعاً.

أما أصحاب خيار المجلس فأوردوا على أصحاب التفرق القولي بوجوه: الأول: أنه تفسير مخالف للمبادر، والجواب عنه على ما في "شرح معاني الآثار" و"فتح القدير" وغيرهما أن التفرق كثيرا ما استعمل في الكتاب والسنة في التفرق القولي، كما في قوله تعالى: **﴿وَمَا تَفْرَقُ الْيَهُودُ أَوْ الْكَرْبَاءُ﴾** (البقرة: ١٤٠) **﴿وَأَنْ تَفْرَقَ بَيْنَ اللَّهِ فَلاَ مِنْ شَيْءٍ عِنْدَهُ﴾** (البقرة: ١٣٠). والمراد به تفرق قول الزوجين في الطلاق بأن يقول الزوج: طلقك والمرأة قبلت، وقوله **﴿فَفَرَّقَ اللَّهُ بَيْنَ إِسْرَئِيلَ عَلَى نِسْرِهِ وَسَعْيِهِ فَرَقَهُ﴾**، والثاني أن الخبر ورد بلفظ "المتبايعين والبيعين" وهذا اللفظ لا يطلق إلا بعد حصول التفرق القولي وتمام العقد، فلا يكون الخيار إلا بعده وإن هو إلا خيار المجلس، فلا بد أن يجعل التفرق على التفرق البدني، والجواب عنه على ما في "الهداية" وشروحها: أن هذا إغفال منهم عن مقتضى اللغة، فإن المتساويين أيضا قد يسميان متبايعين لمناسبة القرب، وقد قال **﴿لَا يَبِيعُ الْإِنْسَانُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ﴾** فقد سمي قرب البيع بيعا، فيمكن أن يكون سمي غير المتفرقين قولاً في هذا الحديث بالمتبايعين؛ لقرنهما منه، وأيضا المتبايع بالحقيقة =

= إما يكون من يباشر العقد لا قبله ولا بعده، فإن كلا منهما بعد الفراغ وقبل المباشرة متبايع مجازاً باعتبار ما كان أو ما يكون، وحالة المباشرة إما هي ما إذا صدر عن أحدهما الإيجاب وقصد الآخر تلفظ القبول ولم يتفرق بعد.

والثالث: أن هذا التفسير يخالف ما فهمه ابن عمر وعمل على وفقه كما مر ذكره فلا يعتبر به، وأجاب عنه الزيلعي وغيره: بأنه تقرر في الأصول أن تأويل الصحابي لمحتمل التأويل واختياره لأحد التأويلين ليس بحجة ملزمة على غيره، ولا يمنعه عن اختيار تأويل بغيره، وقال الطحاوي في "معاني الآثار": يجوز أن يكون ابن عمر أشكلت عليه الفرقة التي سمعها من النبي ﷺ ما هي؟ فاحتملت عنده الفرقة بالأيدان على ما ذهب إليه عيسى بن أبان، واحتملت عنده الفرقة بالأقوال على ما ذهب إليه، ولم يحضره دليل يدل بأنه أحدهما أولى منه بما سواه، ففارق بائعه بيئته احتياطاً. ويحتمل أيضاً أن يكون فعل ذلك؛ لأن بعض الناس يرى أن البيع لا يتم بذلك، وهو يرى أن البيع يتم بغيره، فأراد أن يتم البيع في قوله وقول مخالفه، ثم قال الطحاوي: وقد روي عنه ما يدل على أن رأيه كان الفرقة بخلاف ما ذهب إليه أن البيع يتم بها، وذلك أن سليمان بن شعيب قال: حدثنا بشر بن بكر حدثني الأوزاعي حدثني الزهري عن حمزة بن عبد الله عن ابن عمر أنه قال: ما أدركت الصفقة حياً، فهلك بعدها أنه من مال المشتري، فدل ذلك على أنه كان يرى أن الصفقة تتم بالأقوال قبل الفرقة التي تكون بعد ذلك، وإن المبيع ينتقل بذلك من ملك البائع إلى المشتري حتى يهلك من ماله إذا هلك. والرابع: أن هذا التفسير يخالف ما قضى به أبو برزة، ونسبه إلى النبي ﷺ، كما أخرجه الطحاوي والبيهقي: أنهم احتضنوا إليه في رجل باع حارية فنام معها البائع، فلما أصبح قال: لا أرضى، فقال أبو برزة: أن النبي ﷺ قال: **البيعان بالخيار ما لم يتفرقا** وكانا في خباء شعر، وأخرجنا أيضاً عن أبي الوضيء: نزلنا منزلاً فباع صاحب لنا من رجل قرصاء فأقمنا في منزلنا يومنا وليلتنا، فلما كان الغد قام الرجل يسرج فرسه، فقال صاحبه: إنك قد بعيتني، فاحتضنا إلى أبي برزة، فقال: إن شئكما قضيت بينكما بقضاء رسول الله ﷺ سمعته يقول: **البيعان بالخيار ما لم يتفرقا** وما أراكما تفرقتما، وأجاب عنه الطحاوي بقوله: في هذا الحديث ما يدل على أنهما كانا تفرقا بأبدانهما؛ لأن فيه أن الرجل قام يسرج فرسه، فقد تنحى بذلك من موضع إلى موضع، فلم يراع أبو برزة ذلك، وقال: ما أراكما تفرقتما، أي ما كنتما متشاجرين، أحدكما يدعي البيع، والآخر ينكره لم تكونا تفرقتما الفرقة التي يتم بها البيع. وأما أصحاب التفرق القول فآوردوا لتأييد تفسيرهم وإبطال ما ذهب إليه مخالفهم وجوها عديدة، منها: أن إثبات خيار المجلس وحمل التفرق على التفرق البدني يخالف قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آتُوا بِالْعُقُودِ** (البقرة: ٢١)، وهذا عقد قبل التحجير، وقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ بَاعُوا بِأَمْوَالِهِمْ آتَاةً عُقُودَهُمْ بَخْسًا دَنًّا دَسًّا وَهُمْ يَوَدُّونَ أَنْ يُدْرِكُوا الْتَوْبَةَ بَيْنَهُمْ وَلَا يَنْصَرِفُونَ عَنْ طَرَفِ الْبَيْعِ** (البقرة: ٢٢٤)، وبعد الإيجاب والقبول يصدق: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ بَاعُوا بِأَمْوَالِهِمْ آتَاةً عُقُودَهُمْ بَخْسًا دَنًّا دَسًّا وَهُمْ يَوَدُّونَ أَنْ يُدْرِكُوا الْتَوْبَةَ بَيْنَهُمْ وَلَا يَنْصَرِفُونَ عَنْ طَرَفِ الْبَيْعِ** (البقرة: ٢٢٤)، فإنه أمر بالتوثيق بالشهادة كيلا يقع التحايد للبيع، والبيع يصدق قبل الخيار بعد الإيجاب والقبول، فلو ثبت الخيار وعدم لزوم بعده، لزم إبطال هذه النصوص. ومنها: أن إثبات خيار المجلس يعارضه حديث النبي ﷺ =

قَالَ مَالِكٌ وَلَيْسَ لِهَذَا عِنْدَنَا حَدٌّ مَعْرُوفٌ وَلَا أَمْرٌ مَعْمُولٌ بِهِ فِيهِ.

١٣٦٩ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا بَيَّعَيْنِ بَيَّاعًا فَلَقَوْلُ مَا قَالَ الْبَائِعُ أَوْ يَتَرَادَانِ.

= عن بيع الغرر فإن كل واحد لا يدري ما يحصل له هل الثمن أم المثلث؟ ومنها: أنه خيار مجهول العاقبة فيبطل كخيار الشرط إذا كان كذلك، وفيهما فإنه متقوض بخيار الرؤية وخيار التعيين وغير ذلك. ومنها: ما ذكره الطحاوي أن حديث: **من ابتاع طعاماً فلا يبيعه حتى يقطعه** يدل على أنه إذا قبضه حل له يبيعه، وقد يكون قابضاً له قبل افتراق بدنه وبدن بائعه، وأقره السيد المرتضى في "عقود الجواهر"، وعندني هو ضعيف؛ فإن هذا الحديث وأمثاله ساكتة عن ما وقع فيه البحث، فيقيد بالقبض والافتراق، مع أنه لا يدل إلا على حرمة البيع قبل الاستيفاء، لا على ثبوت جوازه بعده متصلاً، وإن منعت عنه موانع أخرى، وفي المقام كلام مبسوط مظان الكتب المبسوطة، وفيما ذكرناه كفاية لأولى القطنة، وقد شيد الطحاوي أركان المسألة بالقياس والنظر، وقال: إنا قد رأينا الأموال تملك بعقود في أبدان وفي أموال وفي منافع في بضائع، فكان ما يملك من الألبان هو الكساح، فكان ذلك يتم بالعقد لا بفرقة بعده، وكان ما يملك به المنافع هو الإحارات، فكان ذلك أيضاً مملوكاً بالعقد لا بالفرقة بعد العقد، فالنظر على ذلك أن يكون كذلك الأموال المملوكة لساكن العقود من البيوع وغيرها يكون مملوكة بالأقوال لا بالفرقة، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ومن جملة الأجدية أن مالكاً لم يأخذ بالحديث مع أنه رواه؛ لأن في بعض طرفه عن أبي داود والنسائي: **المشايعة كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون مصفقة خيار**، ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستفيله فهذه الزيادة تسقط خيار المجلس؛ إذ لو كان مشروعاً لم يحتاج إلى الاستقالة.

إلا بيع الخيار: قال البغوي: فيه ثلاثة أقوال: أصحها: أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس، وتقديره: ثبت لهما الخيار ما لم يتفرقا إلا أن يتخيرا في المجلس، ويختار إمضاء البيع، فيلزم البيع بنفس التخيير ولا يدوم إلى المفارقة، والثاني: أن معناه إلا يبيعا شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دوماً، فلا ينقض الخيار فيه بالمفارقة، بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة، والثالث: أن معناه إلا يبيعا بشرط أن لا خيار لنا في المجلس، فيلزم بنفس البيع ولا يكون فيه خيار، قال النووي: الصحيح عندنا بطلان هذا الشرط، والصحيح هو التفسير الأول، ولا ينأى على قول من فسر بتفرق الأقوال ونفي خيار المجلس ولا التفسير الثاني. (الخطي)

وليس لهذا: حد معلوم، وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز الخيار أكثر من ثلاثة أيام، وقال أبو يوسف ومحمد: إذا سمي مدة معلومة حاز، وهو قول أحمد. (الخطي) **أو يترادان**: قال محمد: هذا تأخذ إذا اختلفا في الثمن، تحالفا وترادا البيع، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا إذا كان المبيع قائماً بعينه، فإن كان المشتري قد استهلكه فالقول ما قال المشتري في الثمن في قول أبي حنيفة، وأما في قولنا فيتحالفان ويترادان القيمة، وبالتحالف عند اختلاف المشايعة قالت الثلاثة الباقية والجمهور، كما قال مالك. (الخطي)

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ سِلْعَةً، فَقَالَ الْبَائِعُ عِنْدَ مُوَاجَهَةِ الْبَيْعِ: أبيعُكَ عَلَى أَنْ
أَسْتَشِيرَ فَلَانًا، فَإِنْ رَضِيَ فَقَدْ جَارَ الْبَيْعُ، وَإِنْ كَرِهَ فَلَا يَبِيعُ بَيْنَنَا، فَيَتَبَايَعَانِ عَلَى ذَلِكَ،
ثُمَّ يَنْدُمُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ أَنْ يَسْتَشِيرَ الْبَائِعَ فَلَانًا: إِنَّ ذَلِكَ الْبَيْعَ لَازِمٌ لهُمَا عَلَى مَا وَصَفَا
وَلَا خِيَارَ لِلْمُبْتَاعِ، وَهُوَ لَازِمٌ لَهُ إِنْ أَحَبَّ الَّذِي اشْتَرَطَ لَهُ الْخِيَارَ أَنْ يُجِيزَهُ. قَالَ
مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي السِّلْعَةَ مِنَ الرَّجُلِ فَيَخْتَلِفَانِ فِي الثَّمَنِ،

فِيمَنْ بَاعَ إلخ: وهذا على ما قال: إن البائع له أن يشترط مشورة فلان وخياره، وكذلك المبتاع خلافاً لأحمد،
وأحد وجهي أصحاب الشافعي، والدليل على ذلك أن الخيار وضع لتأمل المبيع واختباره، وقد يكون هو من
لا يبصر، فيشترط خيار غيره أو يكون هو يبصر ويشترط استعانة به، وهذا إذا كان المشتري مشورته واختباره
حاضراً أو قريب الغيبة، وإن كان بعد الغيبة قصد البيع؛ لأنه معين يشتري على أن يستحق قبضه إلى أجل بعيد،
وذلك غير جائز. **فيختلفان بالثمن إلخ:** واختلف أهل العلم في هذه المسألة، فقال مالك والشافعي: يقال للمبتاع:
أحلف بالله ما بعث سلعتك إلا بما قلت؛ فإن حلف البائع قبل للمشتري: إما أن تأخذ السلعة بما قال البائع، وإما
أن تخلف بما اشتريتها إلا بما قلت، فإن حلف برئ منها وردت السلعة إلى البائع، وسواء عند الشافعي كانت
سلعة قائمة أو تالفة، فإنما يتحالفان ويتراذان، وكذلك قاله محمد بن الحسن، ومعنى يترادان أي قيمة السلعة عند
الاستهلاك، وقال التميمي والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة وأبو يوسف: القول قول المشتري بيمينه بعد
الاستهلاك، وقول مالك قريب من فوضهم بعد الاستهلاك في أشهر الروايتين، قلت: وتفصيل مذهب الحنفية ما
ذكر في "الهداية": إذا اختلف المتبايعان في البيع فادعى أحدهما ثمناً وادعى البائع أكثر منه، أو اعترف البائع بعرض
من المبيع وادعى المشتري أكثر منه، وأقام أحدهم البيعة قضى له بها، وإن أقام كل واحد منهما بيعة، كانت البيعة
المثنية للزيادة أولى، ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعاً، فبيعة البائع أولى في الثمن، وبيعة المشتري أولى في
المبيع، وإن لم يكن لكل واحد منهما بيعة، قيل للمشتري: إما أن ترضي بالثمن الذي ادعاه البائع، وإلا فسخنا
البيع، وقيل للبائع: إما أن تسلم ما ادعاه المشتري من المبيع وإلا فسخنا البيع، فإن لم يراضيا استخلف الحاكم
كل واحد منهما على دعوى الآخر ويتدعى يمين المشتري. وإن كان بيع عين بعين أو ثمن بثمن، بدأ القاضي
بيمين أيهما شاء، فإن حلفا فسخ القاضي البيع منهما وإن لكل أحدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر، وإن
اختلفا في الأجل أو في شرط الخيار أو في استيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما، والقول قول من ينكر الخيار
والأجل مع يمينه، فإن هلك المبيع ثم اختلفا لم يتحلفا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والقول قول المشتري، وقال
محمد: يتحالفان ويفسخ البيع على قيمة الهالك وهو قول الشافعي.

فَيَقُولُ الْبَائِعُ: بِعْتُكَهَا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، وَيَقُولُ الْمُبْتَاعُ: ابْتَعْتُهَا مِنْكَ بِخَمْسَةِ دَنَانِيرَ: إِنَّهُ يُقَالُ لِلْبَائِعِ: إِنْ شِئْتَ فَأَعْطِهَا لِلْمُشْتَرِي بِمَا قَالَ، وَإِنْ شِئْتَ فَاحْلِفْ بِاللَّهِ مَا يَبْتَ سِلْعَتُكَ إِلَّا بِمَا قُلْتَ، فَإِنْ حَلَفَ قِيلَ لِلْمُشْتَرِي: إِمَّا أَنْ تَأْخُذَ السِّلْعَةَ بِمَا قَالَ الْبَائِعُ، وَإِمَّا أَنْ تَحْلِفَ بِاللَّهِ مَا اشْتَرَيْتَهَا إِلَّا بِمَا قُلْتَ، فَإِنْ حَلَفَ بَرِئَ مِنْهَا، وَذَلِكَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُدَّعٍ عَلَى صَاحِبِهِ.

مَا جَاءَ فِي الرِّبَا فِي الدِّينِ

١٣٧٠ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ أَبِي صَالِحٍ مَوْلَى السَّقَّاحِ أَنَّهُ قَالَ: يَبْتَ بَرًّا لِي مِنْ أَهْلِ دَارِ نَخْلَةٍ إِلَى أَجَلٍ، ثُمَّ أَرَدْتُ الْخُرُوجَ إِلَى الْكُوفَةِ، فَعَرَضُوا عَلَيَّ أَنْ أَضَعَ عَنْهُمْ بَعْضَ الثَّمَنِ وَيَقْدُونِي، فَسَأَلْتُ عَنْ ذَلِكَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ، فَقَالَ: لَا أَمْرُكَ أَنْ تَأْكُلَ هَذَا وَلَا تُؤْكِلَهُ.

١٣٧١ - **مالك** عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَفْصِ بْنِ خَلْدَةَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ الدِّينُ عَلَى الرَّجُلِ إِلَى أَجَلٍ، فَيَضَعُ عَنْهُ صَاحِبُ الْحَقِّ وَيُعَجِّلُهُ الْآخَرُ،

من أهل دار نخلة عرضوا عليه قبل أن يحل أجل دينه أن يضع عنهم وينقدوه يريد - والله أعلم - أن ينقدوه جنس ما له عليهم، وذلك مثل أن يكون له عليهم مائة دينار مؤجلة، فيدفعون إليه قبل الأجل خمسين ديناراً ويحط عنهم خمسين، فسأل عن ذلك زيد بن ثابت، فقال: لا أمرك أن تأكله ولا تؤكله، يريد تطعمه غيرك، ومعنى ذلك تحريره؛ لأنه لا يمنعه من أن يأكله ويؤكله مع كونه مباحاً، وبه قال ابن عمر، وعليه جمهور الفقهاء، وأجازه الشيخي وزفر، واختلفت الرواية عن ابن المسيب في ذلك، وأصحها المنع، ودليلاً على تحريره أنهم اشتروا منه المائة المؤجلة بخمسين معجلة، وذلك غير جائز لوجهين: التفاضل والنساء في الجنس الواحد من العين، ويدخله سلف لعوض؛ لأنهم أسلفوه خمسين بقبضها من نفسه عند الأجل على أن يسقط عنهم خمسين.

فَكَرِهَ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** وَنَهَى عَنْهُ.

١٣٧٢ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الرَّبَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الْحَقُّ إِلَى أَجَلٍ، فَإِذَا حَلَّ الْأَجَلُ قَالَ: أَتَقْضِي أَمْ تُرْبِي؟ فَإِنْ قَضَى أَخَذَ وَإِلَّا زَادَهُ فِي حَقِّهِ، وَأَخَّرَ عَنْهُ فِي الْأَجَلِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمَكْرُوهُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنْ يَكُونَ لِلرَّجُلِ عَلَى الرَّجُلِ الدَّيْنُ إِلَى أَجَلٍ، فَيَضَعُ عَنْهُ الطَّالِبُ وَيُعَجِّلُهُ الْمُطْلُوبُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةِ الَّذِي يُؤَخَّرُ دَيْنُهُ بَعْدَ مَحَلِّهِ عَنْ غَرِيمِهِ وَيَزِيدُهُ الْغَرِيمُ فِي حَقِّهِ، قَالَ: فَهَذَا الرَّبَا بِعَيْنِهِ لَا شَكَّ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ لَهُ عَلَى الرَّجُلِ مِائَةُ دِينَارٍ إِلَى أَجَلٍ فَإِذَا حَلَّتْ قَالَ الَّذِي لَهُ عَلَيْهِ الدَّيْنُ: بِعْنِي سِلْعَةً يَكُونُ ثَمَنُهَا مِائَةُ دِينَارٍ نَقْدًا بِمِائَةِ وَخَمْسِينَ إِلَى أَجَلٍ قَالَ مَالِكٌ: هَذَا يَبِيعُ لَا يَصْلُحُ، وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَنْهَوْنَ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُعْطِيهِ ثَمَنَ مَا بَاعَهُ بِعَيْنِهِ وَيُؤَخَّرُ عَنْهُ الْمِائَةُ الْأُولَى إِلَى الْأَجَلِ الَّذِي ذَكَرَ لَهُ آخِرَ مَرَّةٍ، وَيَزْدَادُ عَلَيْهِ خَمْسِينَ دِينَارًا فِي تَأْخِيرِهِ عَنْهُ، فَهَذَا مَكْرُوهٌ لَا يَصْلُحُ، وَهُوَ أَيْضًا يُشَبِّهُ حَدِيثَ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ فِي بَيْعِ أَهْلِ الْجَاهِلِيَّةِ.....

وهي عنه: منع وضع وتعجيل. وبه قال الحكم بن عتيبة والشعبي ومالك وأبو حنيفة، وأجازوه ابن عباس ورأه من المعروف. وعن ابن المسيب والشافعي القولان، واحتج الأخير بخبر ابن عباس لما أمر **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** بإخراج بني النضير قالوا: لنا على الناس ديون لم نحل. فقال: **سمعنا ولا نحملها**، وأحباب المانعون بأن هذا الحديث قبل نزول تحريم الربا. **فهذا الربا بعينه:** قال ابن بطال: اتفقوا على أنه إن صالح غريمه عن دراهم بدراهم أقل منها أو عن ذهب بذهب أقل منه أنه جائز إذا حل الأجل، فإذا لم يحل الأجل لم يجز أن يحط عنه شيئاً قبل أن يقبضه مكانه، وينبغي أن يعلم أن الدين أعم من القرض، والقرض لا يجوز فيه شرط الأجل عند أبي حنيفة والشافعي، وفي "البحاري" قال ابن عمر وعطاء: إذا أجله في القرض حار. وبه أخذ مالك واستدل عليه بعموم آية المداينة. (الحلي)

إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا حُلَّتْ ذُبُونُهُمْ قَالُوا لِلَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ: إِمَّا أَنْ تَقْضِيَ وَإِمَّا أَنْ تُرْبِي، فَإِنْ قَضَى أَخَذُوا وَإِلَّا زَادُوهُمْ فِي حُقُوقِهِمْ وَزَادُوهُمْ فِي الْأَجَلِ.

جَامِعُ الدَّيْنِ وَالْحَوْلِ

١٣٧٣ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِلْيَةٍ فَلْيَتَّبِعْ.**

مطل الغني ظلم: قال عياض والجمهور: على أنه من باب إضافة المصدر إلى الفاعل، وقيل: هو من باب إضافة المصدر إلى المفعول، والمعنى: أنه يجب وفاء الدين وإن كان مستحقه غنيا، ولا يكون غناه سببا لتأخيره عنه، وإذا كان ذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى. (المحلى)

مطل الغني ظلم: ووصفه بالظلم إذا كان غنيا خاصة، ولم يصفه بذلك مع العسر، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنُظْرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (البقرة: ٢٨٠)، وإذا كان غنيا فمطل مما قد استحق عليه تسليمه فقد ظلم. وقد قال أصبغ ومسحون: ونرد بذلك شهادته؛ لأن النبي ﷺ سماه ظلما، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: **لِيُأْتِ أَحَدُكُمْ بِحُلٍّ عَرْضَهُ وَعَقْرَتَهُ، فَعَرْضُهُ التَّظْلُمُ مِنْهُ بِقَوْلٍ: "مَظْلُونٌ وَظُلْمِي"،** وقال بعض العلماء في قول النبي ﷺ: **وَعَقْرَتُهُ سَحَابَةٌ حَتَّى يُوَدِّيَ،** وقوله: **وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِلْيَةٍ فَلْيَتَّبِعْ** معناه - والله أعلم - الحوالة، وقد قال القاضي أبو محمد: إن الأصل بالحوالة قوله ﷺ: **وَإِذَا أَتَبَعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مِلْيَةٍ فَلْيَتَّبِعْ.** والحوالة: أن يكون للرجل على الرجل الدين، والذي عليه الدين على أجل آخر مثله، فيحيل به غريمه على الذي عليه مثله. وقد قال الشيخ أبو محمد في قوله: **فَلْيَتَّبِعْ:** إنه على التندب، ويحتمل ذلك قول القاضي أبي محمد؛ لأنه معروف، وقال: إن الحوالة استثنيت من الدين كما استثنيت العرية وبيع الرطب بالنمر. قال القاضي أبو الوليد: والصحيح في الحوالة عندي أن الحوالة ليست من باب الدين بالدين، إذا قلنا: إنها لا تصح إلا من دين ثابت للمحيل على المحال عليه، وذلك أن المحيل تبرأ ذمته بنفس الإحالة، فهي من باب التقدي، ومعنى الحوالة عندي: أن تكون على الإباحة، وأن الذي له الدين بالخيار بين أن يستحيل على غريم غريمه وبين أن يطلب غريمه، ويقول له: اقضني حقي وشأنك بصاحبك. وقال أهل الظاهر: إنه يلزم الاستحالة، والدليل على صحة ما نقوله: إن هذا نقل حق من ذمة إلى ذمة، فلم يجب ذلك بالشرع أصل ذلك إذا لم يكن عليه شيء، **وَإِذَا أَتَبَعَ:** بسكون التاء، أي أحيل "على مليء" بالهمزة أي غني. وفي أصول البخاري "ملي" بتشديد التحتية. "فليتبع" بسكون التاء على الصواب المشهور أي فليحل. وروي فيه خاصة: تشديد التاء، والجمهور على أن الأمر فيه للتندب. قال ابن دقيق العيد: ولعل السبب فيه؛ أنه إذا تقرر كونه ظلما، والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه، فيكون ذلك سببا للأمر بقبول الحوالة عليه؛ لأن به يحصل المقصود من غير ضرر المظل، =

١٣٧٤ - **مالك** عَنْ مُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَجُلًا يَسْأَلُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، فَقَالَ: إِنِّي رَجُلٌ أَبِيعُ بِالدِّينِ، فَقَالَ سَعِيدٌ: لَا تَبِعْ إِلَّا مَا آوَيْتَ إِلَى رَحْلِكَ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي مِنَ الرَّجُلِ السَّلْعَةَ عَلَى أَنْ يُوفِيَهُ تِلْكَ السَّلْعَةَ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، إِمَّا لِسَوْقٍ يَرْجُو تَفَاقُهَا فِيهِ، وَإِمَّا لِحَاجَةٍ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ الَّذِي اشْتَرَطَ عَلَيْهِ، ثُمَّ يُخْلِفُهُ الْبَائِعُ عَنْ ذَلِكَ الْأَجَلِ، فَيُرِيدُ الْمُشْتَرِي رَدَّ تِلْكَ السَّلْعَةَ عَلَى الْبَائِعِ: إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لِلْمُشْتَرِي، وَإِنَّ الْبَيْعَ لَازِمٌ لَهُ. وَلَوْ أَنَّ الْبَائِعَ جَاءَ بِتِلْكَ السَّلْعَةِ قَبْلَ مَحَلِّ الْأَجَلِ، لَمْ يُكْرَهُ الْمُشْتَرِي عَلَى أَخْذِهَا.

- ويحتمل أن يكون ذلك؛ لأن المولى لا يتعذر استيفاء الحق منه عند الامتناع، بل يأخذه منه الحاكم قهراً عليه ويوفيه، ففي قبول الحوالة يحصل الغرض عنه بسهولة. قال: والأول أرجح؛ لما فيه من بقاء معنى التعليل يكون المطل ظلمًا، وعلى الثاني تكون العلة عدم وفاء الحق لا الظلم. (المحلى)

لا تبع إلا ما آويت إلخ: يريد ما قد قبضته وصار عندك، ومعنى ذلك أن هذا الرجل قد أقر أنه ممن يدين الناس ويبيع منهم بالدين، فنهاده عن أن يبيع منهم ما لم يملكه بعد، أو ما يشتريه بعد موافقة المبتاع منه على بيعه منه بشمن يتفقان عليه، فيشتريه من أجل ذلك، وربما لم يستم قبضه من بائعه منه، ويولي قبضه المبتاع من بائعه من هذا السائل؛ لأنه له اشتراؤه، فيكون كأنه أسلفه ثمنه الذي ابتاعه به في ثمنه الذي باعه به منه، وهو أكثر منه، فقال له سعيد: لا تبع إني كنت من أهل هذا الصنف، وعرفت بمنزل هذا الحال من التجارة إلا ما قد تقدم ابتياعك له وصح ملكك له، وتم ذلك بالقبض له؛ فإن ذلك أبعد من الذريعة التي يخاف عليك موافقتها وتعلق تبائعك بها، ولا تعلق لشيء من ذلك ببيعك ما تقدم ملكك له وقبضك إياه، والله أعلم.

يشتري من الرجل إلخ: وهذا على ما قال في الذي يشتري السلعة من الرجل يريد بالشراء ههنا السلم: فمن أسلم في سلعة إلى أجل مسمى لغرض كان له فيها عند ذلك الأجل، فيخلفه البائع عند ذلك الأجل، ويأتي بها عند استغناء المسلم عنها؛ فإنها تلزم المسلم وليس له ردها؛ لأنها بمنزلة الدين على البائع، فإذا أقر الدين عن محله لم تجب بذلك استحالة جنس الدين ولا نقله إلى غيره، ولا نقض العقد الذي كان سبب ثبوته في ذمته، وقد قال مالك في الرجل يكثرى الدابة، ليخرج بها من الغد إلى موضع اضطر إلى الخروج إليه، فيخلف الكري ويقر بدابته، ويكرها من غيره، ثم يعود إليه بعد مدة، وقد استغنى المكثرى عنها؛ إنه ليس له إلا ركوب الدابة، وعليه الكراء الذي عقد به.

قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَشْتَرِي الطَّعَامَ فَيَكْتَالُهُ ثُمَّ يَأْتِيهِ مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنْهُ فَيُخْبِرُ الَّذِي يَأْتِيهِ أَنَّهُ قَدْ اكْتَالَهُ لِنَفْسِهِ وَاسْتَوْفَاهُ فَيُرِيدُ الْمُبْتَاعُ أَنْ يُصَدِّقَهُ وَيَأْخُذَهُ بِكَيْلِهِ: إِنَّهُ مَا يَبِيعُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ يَنْقُدُ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَمَا يَبِيعُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ إِلَى أَجَلٍ، فَإِنَّهُ مَكْرُوهٌ حَتَّى يَكْتَالَهُ الْمُشْتَرِي الْآخَرُ لِنَفْسِهِ، وَإِنَّمَا كُرِهَ الَّذِي إِلَى أَجَلٍ؛ لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى الرَّبَا وَتَخَوُّفٌ....

يشري الطعام الخ: وهذا كما قال: إن اشتراء الطعام بالنقد إذا رضي المبتاع أن يصدق البائع في كيله أو وزنه إن كان موزونا فهو جائز، وإن كان قد روى ابن حبيب عن القاسم بن محمد وغيره استثقاله. قال مالك: وإنما كره ذلك إذا بيع بالتأخير. والذريعة فيه أين، فعلى تأويل مالك لا يتعلق كرايتهم له بالنقد، بل ذلك جائز بالنقد دون النساء، وذلك أنه ليس في تصديقه فيما ابتاع بالنقد وجه بين من الذريعة إلى أمر مكروه، وعلى أنه قد ذكر أن الذريعة في التأخير أين، وظاهر هذا اللفظ يقتضي أن في النقد وجهها من الذريعة ليس يفتى به، إذا ثبت ذلك فمن ابتاع طعاما ما سمي له كيله، فقد قال ابن المواز وابن حبيب عن أصبغ: إنه على الكيل حتى يشترط التصديق. ووجه ذلك أن ضمانه من بائعه وإن كان قد اكْتَالَهُ حتى يكيله المبتاع منه، وقد يختلف الكيل فيفسخ البائع منه إذا اشتراه على ما لا يرضى المبتاع. ومن ابتاع طعاما على الكيل رجع بالتصديق، فلا رجوع للمشتري إلى الكيل، روى ابن المواز وابن حبيب عن أصبغ، ووجه ذلك أنه قد التزمه على التصديق وأسقط عن البائع ما يلزمه من مؤونة الكيل وال ضمان والرجوع بالنقص البسر الذي يكون من نقص الكيل، ففي هذه الأشياء الثلاثة يؤثر التصديق، فلا رجوع للمشتري فيها بعد أن تركها للبائع، وإن أراد المبتاع بعد التصديق فيما اشترى على الكيل وفيما اشترى على التصديق يكيله إن هو بخضرة بينة قبل أن يغيب، وكان له ذلك، فإن وجد نقصا لا يكون من نقص الكيل مما يشبه الغلط، كان له الرجوع به، وإن غاب عليه قبل البينة فعلى البائع اليمين أنه باعه على ما شاهد من كيله، إن حلف برئ، وإن نكل حلف المبتاع، ورجع بما نقص منه، وإن وجد زيادة في الكيل فقد روى ابن المواز عن أشهب: من اشترى صبرة على أن فيها كيلا سماه، فوجدها تزيد، فليرد الزيادة ويلزمه البيع في الباقي. ووجه ذلك أنه لما اشترى على كيل معلوم كان النقص والزيادة للبائع، فكما أنه لو نقصت رجع على البائع. كذلك إذا زادت رد عليه الزيادة. ومن ابتاع طعاما على التصديق فقال مالك: لا يبيعه هو حتى يغيب عليه ويكيله؛ لأنه لم يتم بيعه إلا بذلك، وقاله ابن كنانة وأجاز ذلك ابن القاسم وابن الماحشون وأصبغ، قاله ابن حبيب في الواضحة، وجه قول مالك أن الذريعة في ذلك إلى بيع الطعام قبل استيفائه؛ لأنه إذا أراد ذلك صدق البائع ثم باعه ثم أحضر بينة تشهد كيله على المبتاع منه، فلا يضره التصديق، ويرجع بما نقصه. ووجه قول ابن القاسم أنه قد خرج عن ضمان البائع فجاز له بيعه كما لو اكْتَالَهُ.

أَنْ يُدَارَ ذَلِكَ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ بِغَيْرِ كَيْلٍ وَلَا وَزْنٍ، فَإِنْ كَانَ إِلَى أَجَلٍ فَهُوَ مَكْرُوهٌ، وَلَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يُشْتَرَى دَيْنٌ عَلَى رَجُلٍ غَائِبٍ وَلَا حَاضِرٍ إِلَّا بِإِقْرَارٍ مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ الدَّيْنُ وَلَا عَلَى مَيِّتٍ وَإِنْ عَلِمَ الَّذِي تَرَكَ الْمَيِّتُ، وَذَلِكَ أَنْ اشْتَرَاءَ ذَلِكَ غَرَّرَ لَا يُدْرَى أَيْتِمُ ذَلِكَ أَمْ لَا يَتِمُّ. قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ مَا كَرِهَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى دَيْنًا عَلَى غَائِبٍ أَوْ مَيِّتٍ أَنَّهُ لَا يُدْرَى مَا يَلْحَقُ الْمَيِّتَ مِنَ الدَّيْنِ الَّذِي لَمْ يُعْلَمْ بِهِ، فَإِنْ لَحِقَ الْمَيِّتَ دَيْنٌ ذَهَبَ الثَّمَنُ الَّذِي أُعْطِيَ الْمُبْتَاعُ بَاطِلًا. قَالَ مَالِكٌ: وَفِي ذَلِكَ أَيْضًا عَيْبٌ آخَرُ أَنَّهُ اشْتَرَى شَيْئًا لَيْسَ بِمَضْمُونٍ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَتِمَّ ذَهَبَ ثَمَنُهُ بَاطِلًا، فَهَذَا غَرَرٌ لَا يَصْلُحُ.

اشترى ديناً على غائب إلخ: وهذا على ما قال: لا يجوز أن يشتري دين على غائب، وذلك أن الدين الذي على الغائب لا يخلو أن يكون ثبت عليه بشهود عدول، أو لا ثبت عليه ذلك إلا بدعوى البائع له، فإن كان لا ثبت عليه إلا بدعوى البائع له، فلا خوف في المنع منه؛ لما فيه من الغرر والخطرة لجواز أن ينكر من هو عليه، فيبطل ذلك كشراء الآبق، وإن نقد فيه دخله وجه آخر من الفساد؛ لأنه إن أنكره من هو عليه رجع بما نقد فيه، وإن نقد البيع فيه كان لما اشتراه، فيكون تارة بيعاً وتارة مطلقاً، وإن ثبت ذلك بينة عدول، فهل يجوز شراؤه والذي عليه الدين غائب؟ روى داود بن سعيد عن مالك إذا ثبت الدين بينة وعلم أن الذي عليه الحق حي، فلا بأس بذلك، وروى عيسى عن ابن القاسم: ثبت له البينة أو لم تثبت لا أحره إلا أن يجمع بينه وبينه، والذي عليه في "المدونة" في السلم الثاني، وإذا بعث الدين من غير من هو عليه، ففي كتاب ابن المواز أنه يجوز أن يؤخره بالثمن اليوم واليومين فقط، ولا يؤخر الغريم إذا بعته منه إلا مثل ذهابه إلى البيت، وأما أن تفارقه ثم تطلبه فلا يجوز، ووجه ذلك أن تأخير المبتاع إذا كان غيره من باب الكالني بالكالني واليسير منه معفو عنه كتأخير رأس مال السلم، وإذا بعته من الذي عليه الدين فهو من باب فسح الدين في الدين، ولا يجوز منه إلا قدر ما لا يمكن القبض إلا به، فإن كان ما يأخذه يسيراً فبقدر ما يأتي من يحمله، وإن كان طعاماً كثيراً حاز ذلك مع اتصال العمل فيه ولو اتصل شهره، قاله أشهب. وهذا إذا كان ما يأخذه منه حاضراً أو في حكم الحاضر كالشيء يكون في منزله أو مخزنه أو حالوته، فيذهبان من فورهما لقبضه، وأما إن كان على سنة أميال فقد كرهه مالك، حل الدين أو لم يخل، رواه ابن المواز، ووجه ذلك ما يدخله من التأخير الذي لا يكون من أجل القبض، وإنما هو من أجل مغيب المبيع.

قَالَ مَالِكُ: وَإِنَّمَا فُرِقَ بَيْنَ أَنْ لَا يَبِيعَ الرَّجُلُ إِلَّا مَا عِنْدَهُ وَأَنْ يُسَلِّفَ الرَّجُلُ فِي شَيْءٍ لَيْسَ عِنْدَهُ أَصْلُهُ، أَنَّ صَاحِبَ الْعَيْنَةِ إِنَّمَا يَحْمِلُ ذَهَبَهُ الَّتِي يُرِيدُ أَنْ يَتَّاعَ بِهَا فَيَقُولُ: هَذِهِ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ، فَمَا تُرِيدُ أَنْ أَشْتَرِيَ لَكَ بِهَا، فَكَأَنَّهُ يَبِيعُ عَشْرَةَ دَنَانِيرَ نَقْدًا بِخَمْسَةِ عَشَرَ دِينَارًا إِلَى أَجَلٍ، فَلِهَذَا كُرِهَ هَذَا. وَإِنَّمَا تِلْكَ الدُّخْلَةُ وَالْدُّلْسَةُ.

مَا جَاءَ فِي الشَّرْكَةِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالْإِقَالَةِ

قَالَ مَالِكُ فِي الرَّجُلِ

لا يبيع الرجل إيج: هذا على حسب ما ذكره أن من وجوه فساد بيع ما ليس عنده، وإن جاز ذلك في السلم إن عمل أهل العينة إنما يقصدون بذلك إلى سلف درهم في درهم ونصف؛ لأنه يقول له: هذه عشرة دنانير اشتري لك بها ما شئت أبيعك منك خمسة عشر دينارًا إلى أجل، فكأنه باعه عشرة نقداً بخمسة عشر إلى أجل، وهذا الذي ذكره وجه من وجوه المنع من بيع ما ليس عندك بسبب الذريعة، وإنما قصدوا لما كان ينكر قصد، وإلا فبيع ما ليس عندك ممنوع لنفسه، وقد روى جعفر بن أبي وحشية عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام سألت رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله! يأتيني الرجل يسألني البيع ليس عندي أبيع منه ثم أبتاعه من السوق، قال: فقال: لا تبيع ما ليس عندك. وهذا أحسن أسانيد هذا الحديث، ومن جهة المعنى أنه مبني على أن السلم لا يصح إلا مؤجلاً، وإذا جوزنا السلم على الحول حمل الحديث على أن يبيع ما ليس عنده، وهو أن يبيعه شيئاً معيناً قبل أن يملكه ويتضمن خروجه من ملكه، وعلى أن اسم البيع لا يتناول السلم في الظاهر، ووجه آخر أنه يمنع منه؛ لما فيه من الغرر لبيع ما ليس عنده، ويطلب عقيب البيع بقضائه، فيتعذر عليه تسليمه، وذلك يمنع صحة العقد كما لو كان معيناً. وفرق بين شراء ما عند البائع وبين السلم فيه أن السلم يختص بالتأجيل في المشهور من المذهب، والبيع يختص بنفس المبيع. وما اختص بأحد العقدين فإنه يختص به على سبيل التصحيح للعقد كالأجل في السلم، وفرق آخر وهو أن السلم يناقش التعيين في المبيع؛ لما فيه من التغرير فضممانه إلى الأجل، والبيع يناقش عدم التعيين؛ لما فيه من التغرير بتعذر تحصيله وتفاوت ثمنه مع كونه حالاً عليه، فلا يجد السبيل إلى تسليمه.

الشركة والتولية والإقالة: أما الشركة فهي عبارة عن عقد بين المتشاركين في الأصل والربح. وركنهما في شركة العين اختلاطهما. وفي العقد اللفظ المفيد له. وشرط جوازها كون الواحد قابلاً للشركة. وهي ضربان: شركة ملك، وهي أن يملك متعدد عيناً أو ديناً، وكل أحدهما في مال صاحبه، فصح له بيع حصته ولو من غير شريكه إلا في صورة الخلط. وشركة عقد، وركنهما: الإيجاب والقبول. وشرطها: كون المعقود عليه قابلاً للوكالة وعدم -

يَبِيعُ الْبَزَّ الْمُصَنَّفَ وَيَسْتَتِنِي ثِيَابًا بِرُقُومِهَا: إِنَّهُ إِنْ اشْتَرَطَ أَنْ يَخْتَارَ مِنْ ذَلِكَ الرِّقْمِ . . .

- ما يقضها كشرط دراهم مسماة من الربح لأحدهما وهي أربعة: مفاوضة وعنان وتقبل ووجوه، والتفصيل في الفقه. وأما التولية فشرعا: يبيعه بضمنه الأول ولو حكما، بشرط صحتها كون العوض منليا أو قيميا مملوكا للمشتري. والإقالة شرعا: رفع البيع. ويصح بلفظين ماضيين كالبيع، وتتوقف على قبول الآخر في المجلس. وهي فسخ في حق المتعاقدين في ما هو من موجبات العقد.

بيع البز الخ: وهذا على ما قال: إن الرجل إذا باع أصنافا من البز، واستثنى منها ثيابا بما رقم عليها من الثمن أو بما كان عليه رقم جنس ما، والأول أظهر، فإنه لا يخلو إذا استثنى بعض النوع الذي استثنى منه أن يستثنى الاختيار أو لا بشرط شيئا، فإن استثنى الاختيار فإن له ذلك، ولا يجوز ذلك إذا استثنى اختيار الأكثر منه، وهو بائع، وقد تقدم ذكره، وإن لم يشترط شيئا فهو شريك في ذلك النوع بقدر ما استثنى منه من جميع عدده، وذلك مثل أن يكون ذلك النوع الذي استثنى منه ثلاثين ثوبا، فيستثنى منها عشرة أثواب فإنه يكون شريكا في ذلك النوع من الشاع بالثلث له ثلثه ومن البائع ثلثاه. وقوله: "وذلك أن الثوبين يكون رقمهما سواء ويبهما تفاوت في الثمن" يريد أن لا يكون له أفضلهما ولا أدناهما، لتفاوت أثمان النوع الواحد من الثياب مع تساويها في الرقوم، إما لأن الرقم بمعنى النوع، وإما لغلاء أو رخص، وإما أن البائع قد رقمها على المشتري بضمن واحد يتحمل بعضها بعضا، فإذا لم يشترط تعيينا ولا اختيارا، فلم يبق إلا أن يكون شريكا بعدد ما استثناء. قال مالك: الأمر عندنا: أنه لا بأس بالشركة والتولية والإقالة في الطعام وغيره، قبض ذلك أو لم يقبض إذا كان ذلك بالنقد، ولم يكن فيه ربح ولا ضبيعة ولا تأخير للثمن، فإن دخل ذلك ربح أو ضبيعة أو تأخير من واحد منهما، صار بيعا يخله ما يحل البيع ويحرمه ما يحرم البيع، وليس بشرط ولا تولية ولا إقالة، وهذا على ما ذكره أن من ابتاع طعاما على كيل أو وزن أو عدد، فلا يجوز له أن يبيعه حتى يستوفيه، انتهى النبي ﷺ عن ذلك، ويجوز له أن يشرك فيه بأن يولي أحدا حزا منه أو يولي جميعه أو يقبل الساع منه، وذلك كله قبل استيفائه، والأصل في ذلك ما روى ربيعة عن سعيد بن المسيب أن رسول الله ﷺ لم يبيعه الطعام قبل أن يستوفي، وأرخص في الشركة والتولية والإقالة، ومن جهة المعنى أن هذا من عقود المكارمة، فاستثنى من بيع الطعام قبل استيفائه كما استثنى بيع العرية من النهي عن بيع الرطب بالتمر. وقوله: "إذا كان ذلك بالنقد ولم يكن فيه ربح ولا ضبيعة" يريد بقوله: إذا كان في ذلك النقد أو يكون البيع على النقد، ونكون على ذلك الشركة أو التولية أو الإقالة، ولو كان النقد الأول على التأجيل لم يجز ذلك، وإن كانت الشركة والتولية والإقالة إلى ذلك الأجل، لأن من سنة هذه العقود أن تكون مساوية لما تقدمها من البيع، ولا يكون في شيء من العوضين نقص ولا زيادة غير ما انعقد به البيع الأول، ولا يكاد الرقم يتساوى، ولا تصح في ذلك شركة ولا تولية ولا إقالة؛ لعدم تساوي الرقم، وإذا كان البيع الأول بالنقد جازت الشركة والتولية والإقالة بالنقد دون تأخير ولا زيادة في الثمن ولا نقص منه؛ لأن ذلك يخرجه عن حكم الشركة والتولية والإقالة إلى حكم البيع المحض المتأني للمكارمة المبني على المغالبة والمكاسبة، والذي يمنع أن يملك به الطعام قبل استيفائه، -

فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ أَنْ يَخْتَارَ مِنْهُ حِينَ اسْتَشْنَى فَإِنِّي أَرَاهُ شَرِيكًا فِي عَدَدِ الْبُرِّ
الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ، وَذَلِكَ أَنَّ الثَّوَيْنَيْنِ يَكُونُ رَقْمُهُمَا سَوَاءً وَيَتَنَهَمَا تَفَاوُتٌ فِي الثَّمَنِ.
قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالشَّرِكِ وَالتَّوْلِيَةِ وَالْإِقَالَةَ مِنْهُ فِي الطَّعَامِ وَغَيْرِهِ،
قَبْضَ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَقْبِضْ إِذَا كَانَ ذَلِكَ بِالتَّقْدِ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ رِبْحٌ وَلَا وَضِيعَةٌ وَلَا تَأْخِيرٌ
لِلثَّمَنِ، فَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ رِبْحٌ أَوْ وَضِيعَةٌ أَوْ تَأْخِيرٌ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، صَارَ بَيْعًا يُحِلُّهُ مَا
يُحِلُّ الْبَيْعَ وَيُحَرِّمُهُ مَا يُحَرِّمُ الْبَيْعَ، وَلَيْسَ بِشَرِكٍ وَلَا تَوْلِيَةٍ وَلَا إِقَالَةٍ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ
اشْتَرَى سِلْعَةً بَرًّا أَوْ رَقِيقًا فَبِتَّ بِهِ، ثُمَّ سَأَلَهُ رَجُلٌ أَنْ يُشْرَكَهُ فَفَعَلَ.....

- ولذلك قال مالك: إذا كان في ذلك تأخير أو زيادة لمن أو نقص منه، فليس بشركة ولا تولية ولا إقالة.
وقوله: "فإن دخل ذلك ربح أو وضِيعَةٌ أو تأخير من أحدهما صار بيعًا" يريد أنه لا تكون الإقالة والتولية
والشركة إلا على حكم البيع الأول، لا زيادة عليه ولا نقصان منه، ولذلك كانت هذه العقود مبنية على
المكازمة، ولو كان من أحدهما تأخير بأن يؤخر المسلم إليه برأس مال المسلم، أو يكون المبيع منه الطعام، ثم قد
أُحرِث منه، ثم أقال منه على التعجيل أو اشترك أو ولى على التعجيل، فإن ذلك كله يخرج عن عقود المكازمة إلى
المباينة المختصة المبنية على المغالبة التي لا يجوز إيقاعها في طعام بيع قبل استيفائه، ولذلك قال: يحل ما يحل البيوع
من أن لا يقع بعد الاستيفاء، ويحرم ما يحرم البيوع، فلا يقع قبل الاستيفاء، والله أعلم.

اشترى سلعة بزا **الح**: وهذا على حسب ما قال: إن من اشترى بزا أو رقيقًا فبت شراءه يريد اشتراؤه على
القطع دون الخيار، ثم أشرك فيه رجلاً بأن يباعه نصفه أو جزءاً منه، ونقد الثاني صاحب السلعة يريد البائع جميع
من السلعة، ثم استحققت؛ فإن دافع الثمن إلى البائع يرجع على المشتاع الأول بجميع الثمن، ويرجع المشتاع الأول
بذلك على بائعه، ووجه ذلك أنه بيع مستأنف، وكونه على صفة مخصوصة لا يخرج عن أن تكون فيه العهدة
على البائع، ومعنى ذلك كله أن عهدة الشريك على من أشركه مع الإطلاق وعدم الشرط لما ذكرناه بأنه بيع
مستأنف. وقوله: "إلا أن يشترط المشتاع على الذي أشرك بحضرة البيع وقبل أن يتفاوت ذلك أن عهدتلك على
الذي انعت منه" يريد أن الشرط يصح في الوقتين، روى عيسى عن ابن القاسم أنه إن اشترط عليه ذلك بحضرة
البيع وقبل أن يفترقا مفارقة بينة ويقطع ما كانا فيه من البيع ومذاكرته وقبض منه حقه أو أخره به فأنبت الأمر
بينهما ثم أشركه بعد ذلك، فإن اشترط البيع قبل هذا أن تكون العهدة على البائع، صح ما شرطه، وإن اشترط
بعد ذلك فالعهدة على المشتري والتولي ولا ينتفع بشروطه، وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله.

وَنَقَدَا الثَّمَنَ صَاحِبِ السِّلْعَةِ جَمِيعًا ثُمَّ أَدْرَكَ السِّلْعَةَ شَيْءٌ يَنْتَرِعُهَا مِنْ أَيْدِيهِمَا، فَإِنَّ الْمُشْرِكَ يَأْخُذُ مِنَ الَّذِي أَشْرَكَهُ الثَّمَنَ وَيَطْلُبُ الَّذِي أَشْرَكَ بَيْعَهُ الَّذِي بَاعَهُ السِّلْعَةَ بِالثَّمَنِ كُلِّهِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُشْرِكُ عَلَى الَّذِي أَشْرَكَهُ بِحَضْرَةِ الْبَيْعِ وَعِنْدَ مُبَايَعَةِ الْبَائِعِ الْأَوَّلِ وَقَبْلَ أَنْ يَتَفَاوَتْ ذَلِكَ أَنْ عَاهَدْتِكَ عَلَى الَّذِي ابْتَعْتُ مِنْهُ، وَإِنْ تَفَاوَتْ ذَلِكَ وَفَاتَ الْبَائِعَ الْأَوَّلَ، فَشَرِطُ الْآخِرِ بَاطِلٌ، وَعَلَيْهِ الْعَهْدَةُ، قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقُولُ لِلرَّجُلِ: اشْتَرِ هَذِهِ السِّلْعَةَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ وَانْقُدْ عَنِّي وَأَنَا أُبِيعُهَا لَكَ: إِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ حِينَ قَالَ: انْقُدْ عَنِّي وَأَنَا أُبِيعُهَا لَكَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ سَلَفٌ يُسَلِّفُهُ إِيَّاهُ عَلَى أَنْ يَبِيعَهَا لَهُ، وَلَوْ أَنَّ تِلْكَ السِّلْعَةَ هَلَكَتْ أَوْ فَاتَتْ أَخَذَ ذَلِكَ الرَّجُلُ الَّذِي نَقَدَ الثَّمَنَ مِنْ شَرِيكِهِ مَا نَقَدَ عَنْهُ، فَهَذَا مِنَ السَّلَفِ الَّذِي يَحْرُ مَنَفَعَةً.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا ابْتَعَ سِلْعَةً فَوَجَبَتْ لَهُ ثُمَّ قَالَ لَهُ رَجُلٌ:

في الرجل يقول إني: وهذا على ما قال: إنه لا يجوز أن يقول الرجل للرجل: اشتر هذه السلعة بيني وبينك بعشرة دنائير، وانقد عني وأنا أبيعها لك؛ لأن قوله: "انقد عني" اشترط سلف يسلفه لئلا يبيعها ويبتلى ذلك دونه، فقد جعل جعله في الأفراد بيع السلعة للاتفاق بما يسلفه الآخر من ثمنها إلى أن يبيعها ويرد عليه ما أسلفه، واستدل مالك على أن معنى هذا السلف بأن السلعة لو هلكت لرجع المسلف على شريكه بما أسلفه من ثمنها، فإذا ثبت أن معناه السلف لم يجر ذلك؛ لأننا قد قدمنا أن من حكم القرض أن يكون على غير عوض ولا مقارضة، وهذا يمنع صحة هذا العقد ويدخله مع ذلك غير ما وجه من وجوه الفساد، فإن وقع هذا فالسلعة بينهما، وللمسلف على صاحبه ما أسلفه نقداً، فإن لم يكن باع السلعة لم يكن يبيعها إلا أن العقد الذي وجب به عليه بيعها قد نقض، وإن كان المسلف قد باع السلعة فله أجره مثله فيما باع من نصيب المسلف، وذلك أن الشراء وقع صحيحاً لهما جميعاً، وإنما وقع الفساد في الإحارة من أجل السلف فالسلف مردود، وللعامل أجر عمله فيما عمل لشريكه، وله ربح حصته من السلعة ولشريكه ربح حصته، ولو ظهر على هذا قبل النقد لأمسك المسلف ما شرط عليه أن يسلفه وإن كان قبل أن يعمل المسلف عمل في حصته دون حصته شريكه، وكان على شريكه أن يعمل في حصته أو يستأجر المسلف استئجاراً مستأنفاً صحيحاً. **رجلاً ابتاع سلعة إني:** وهذا على ما قال: إن من اشترى سلعة وثبت له ملكها، ثم أتاه رجل، فقال له: أشركني في نصف هذه السلعة وأنا أبيع لك جميعها، فإنه جائز، =

أَشْرِكْنِي بِنُصْفِ هَذِهِ السَّلْعَةِ وَأَنَا أَبِيعُهَا لَكَ جَمِيعًا، كَانَ ذَلِكَ حَلَالًا لَا بَأْسَ بِهِ، وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنَّ هَذَا يَبِيعُ جَدِيدًا بَاعَهُ نِصْفَ السَّلْعَةِ عَلَى أَنْ يَبِيعَ لَهُ النُّصْفَ الْآخَرَ.

مَا جَاءَ فِي إِفْلَاسِ الْغَرِيمِ

١٣٧٥ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا، فَأَقْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ مِنْهُ وَلَمْ يَقْبِضْ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثَمَنِهِ شَيْئًا، فَوَجَدَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ وَإِنْ مَاتَ الَّذِي ابْتَاعَهُ.....

= وذلك أنه باعه النصف الذي أشركه بنصف الثمن الذي ابتاعها به وبعمله في النصف الباقي له يتناول بيعها إلا أن يبيعها، فلم يدخل في ذلك شيء من الجهالة؛ لأن الثمن معلوم والسلعة معلومة وعمل الشريك في بيعها معلوم، ووجه تناوله في ذلك معلوم - والله أعلم - وإنما يتعلق به من وجوه الاعتراض أنه جمع بين البيع والإجارة في عقد واحد، وذلك جائز عند مالك؛ لأنهما عقدان مبنيان على اللزوم ومقصودهما واحد فلا يتنافيان، ولم يجوز أن يجتمع الجعل والبيع في عقد؛ لأن الجعل مبني على الجواز والبيع مبني على اللزوم، فهما يتنافيان، فلذلك لم يصح اجتماعهما، إذا ثبت ذلك فإن لجواز هذا العقد الذي ذكره مالك شروطاً، منها أنه لا يجوز إلا أن يضرب لمدة البيع أجلاً، فيقول: علي أن أبيع لك النصف الثاني شهراً أو شهرين أو ما اتفقا عليه من الأجل، فإن لم يضرب لذلك أجلاً ولم يجوز هذا المشهور عن مالك، وهي مسألة أصل الكتاب وفي "المدينة" وذكر بعض الرواة عن مالك فيمن باع نصف ثوب على أن يبيع له المشتري النصف الثاني أنه لا يجوز، وإن ضرب لذلك أجلاً فهو أحرم له، فوجه قولنا: إنه لا يجوز مع عدم الأجل ويجوز مع وجوده؛ أن عدم الأجل يطل عقد الإجارة وإن كان معنى ذلك الإجارة وإن كان معناه الجعل فلا يصح أن يقارن البيع لما قدمناه، وإذا ضرب الأجل صحت الإجارة وصح مقارنتها للبيع، ووجه المنع من ذلك قال بعض شيوخنا القرويين: إن معنى ذلك أنه اشترى معنا لا يقبضه إلا إلى الأجل. قال القاضي أبو الوليد: ومعنى ذلك عندي أنه ليس له أن يفوت النصف الذي صار إليه بالشركة قبل البيع أو انقضاء الأجل؛ لأنه لا يستحق جميع العين إلا بانقضاء الأجل؛ لأن بعضه إجارة يبعه في جميع المدة.

وإن مات إلخ: ذهب مالك إلى حمله ما في هذا الحديث، وقال: إن كان قبض البائع شيئاً من ثمن السلعة فهو أسوة للفرماء، وقال الشافعي: لا فرق بين أن يكون قبض شيئاً أو لم يقبضه في أنه إذا وجد عين ماله كان أحق به، وقال مالك: إذا مات المبتاع فوجد البائع عين سلعة لم يكن أحق بها، وعند الشافعي: إذا مات المبتاع مفلساً والسلعة قائمة، فلصاحبها الرجوع فيها، وقد روي عن أبي هريرة من غير هذا الطريق أنه **قال:** من **أقلس** أو مات فوجد رجل متاعه بعينه فهو أحق به.

فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ فِيهِ أَسْوَةُ الْغُرَمَاءِ.

١٣٧٦ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَيُّمَا رَجُلٍ أَفْلَسَ فَأَذْرَكَ الرَّجُلُ مَالَهُ بَعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ.

أسوة الغرماء: كتب مولانا محمد نجيب المرحوم عن تقرير شيعه **عليه السلام** قوله: **أيما رجل باع متاعا إدارة الأمر على** قصص الثمن مشعرة بأن المراد بكون البيع بعينه ليس هو البقاء على صورته، وذلك لأنها لا تبدل صورته، وإن قبض البائع كل ثمنه، بل المراد ببقائه بعينه بقاءه بحيث تبقى إضافته على ما كانت، وإن تبدلت صفته وإضافته لم يبق البائع إلا أسوة للغرماء؛ لأنه لم يعد متاعه بعينه، وإن لم تبدل إضافته مطلقا وكانت على ما كانت كان البائع أحق به من غيره، ولما كانت صفة البيع تمامها بالقض أو باقتضاء شيء من الثمن أو يرى الحكم على القبض أو اقتضاء شيء من الثمن، فنقول: إن الذي اشترى شيئا من أحد ولم يقضه حتى أفلس المشتري، فإنه لا يكون أحق به من غيره، وكذلك إذا اشترى رجل شيئا ولم يود شيئا من ثمنه ولم يقضه أيضا، فظاهر أنه يعد في ضمان البائع ولم تبدل إضافته؛ لأن العقد هو القبض حقيقة لتوقف تمامه عليه، فإن البيع ما لم يقبض المشتري المبيع على شرف السقوط والانتفاس هلاك المبيع، فالتبدل في الإضافة وإن كان متحققا فيه قبل القبض في الجملة إلا أنه غير معتد به، ولأجل عدم الاعتداد به إن هلك المبيع قبل القبض كان الثمن ساقطا، ومما يؤيد أن المراد بالتبدل وعدم التبدل هو تبدل الإضافة لا تبدل صورته، وما ورد في الرواية الآتية من قوله: **أيما امرئ هلك وعنده متاع امرئ بعينه فهو أسوة للغرماء** فإنه سوى البائع بسائر الغرماء إذا كان البيع تاما، فإنه يتم هلاك أحد المتعاقدين، ولو كان المذار كونه بعينه صورة لما تبدل الحكم بهلاك المشتري؛ لكون المبيع بعينه لا تبدل في صورته، وأما على ما اخترنا من أن المراد تبدل الإضافة، فتبدل الحكم بهلاك المشتري ظاهرا؛ لأن البيع قبل القبض لما كان على شرف السقوط اقتصر له إلى تمامه إلى مرجح من حيث اقتضاء الثمن أو هلاك المشتري، وإذا وجد شيء منهما علم تبدل الإضافة بغيره ولا كذلك قبله، فإنه دقيق، ثم إن هذا التوجيه محتاج إليه حيث وجد لفظ البيع صراحة، وأما حيث أطلق فهو محمول على العارية والغصب والأمانة وغيرهما مما لا يوجب تبديلا في الإضافة.

فهو أحق به إلخ: في "شرح السنة": العمل على هذا عند أكثر أهل العلم قالوا: إذا أفلس المشتري بالثمن ووجد البائع عين ماله فله أن يقسح البيع وأياخذ عين ماله، وإن كان قد أخذ بعض الثمن وأفلس بالباقي أخذ من عين ماله قدر ما بقي من الثمن، قضى به عثمان، وروى عن علي، ولا يعلم ههنا مخالفا من الصحابة، وبه قال مالك والشافعي، وعند أبي حنيفة ليس بالقسح بل هو كسائر الغرماء، قال بعضهم: فحملنا الحديث على الخيار بالخيار، أي إذا كان الخيار للبائع فظهر له في مدته أن المشتري مفلس، فالأنسب له أن يختار القسح. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ بَاعَ مِنْ رَجُلٍ مَتَاعًا، فَأَفْلَسَ الْمُتَبَاعُ فَإِنَّ الْبَائِعَ إِذَا وَجَدَ شَيْئًا مِنْ مَتَاعِهِ بِعَيْنِهِ أَخَذَهُ، وَإِنْ كَانَ الْمُشْتَرِي قَدْ بَاعَ بَعْضَهُ وَفَرَّقَهُ، فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أَحَقُّ بِهِ مِنَ الْغُرْمَاءِ، لَا يَمْنَعُهُ مَا فَرَّقَ الْمُتَبَاعُ مِنْهُ: أَنْ يَأْخُذَ مَا وَجَدَ بِعَيْنِهِ، فَإِنْ اقْتَضَى مِنْ ثَمَنِ الْمُتَبَاعِ شَيْئًا، فَأَحَبُّ أَنْ يَرُدَّهُ وَيَقْبِضَ مَا وَجَدَ مِنْ مَتَاعِهِ، وَيَكُونَ فِيهِمَا لَمْ يَجِدْ أَسْوَأَ الْغُرْمَاءِ، فَذَلِكَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اشْتَرَى سِلْعَةً مِنَ السَّلْعِ غَزَلًا أَوْ مَتَاعًا أَوْ بُقْعَةً مِنَ الْأَرْضِ، ثُمَّ أَحْدَثَ فِي ذَلِكَ الْمُشْتَرَى عَمَلًا، بَنَى الْبُقْعَةَ دَارًا أَوْ نَسَجَ الْغَزْلَ ثَوْبًا، ثُمَّ أَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَ ذَلِكَ، فَقَالَ رَبُّ الْبُقْعَةِ: أَنَا أَخَذُ الْبُقْعَةَ وَمَا فِيهَا مِنْ الْبُنْيَانِ إِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ لَهُ، وَلَكِنْ تُقَوِّمُ الْبُقْعَةَ وَمَا فِيهَا مِمَّا أَصْلَحَ الْمُشْتَرِي، ثُمَّ يُنْظَرُ كَمْ ثَمَنُ الْبُقْعَةِ وَكَمْ ثَمَنُ الْبُنْيَانِ مِنْ تِلْكَ الْقِيَمَةِ، ثُمَّ يَكُونَانِ شَرِيكَيْنِ

« قال الخطابي: وهذا سنة النبي ﷺ قد قال بها كثير من أهل العلم، وقد قضى بها عثمان بن عفان، وروي ذلك عن علي عليه السلام، ولا يعلم لهما مخالف في الصحابة، وهو قول عمرو بن الزبير، وبه قال مالك والأوزاعي والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحاق، وقال إبراهيم النخعي وأبو حنيفة وابن شبرمة: هو أسوأ للغرماء، وقال بعض من يخبر بقوهم: هذا مخالف للأصول الثابتة، والمتابع قد ملك السلعة فلا يجوز أن يفض عليه ملكه، وتأولوا بأن الخير على الودائع والبيوع الفاسدة وعلى المفوض على سوم الشراء ونحوها.

ومن اشترى سلعة إلخ: وهذا على ما قاله في هذه المسألة في الذي يبيع البقعة والغزل، فيبني المشتري في البقعة وينسج الغزل ثم يفلس إنما ينظر إلى قيمة ذلك كله يوم الحكم فيه، رواه عيسى عن ابن القاسم في "المُدْنِيَّة"، وقال: يَقَوِّمُ جَمِيعَ الْبُنْيَانِ جَمْلَةً وَلَا يَقَوِّمُ جِدَارًا أَوْ خَشْبَةً خَشْبَةً، وَإِنَّمَا يَقَالُ: مَا قِيَمَةُ هَذِهِ الدَّارِ مَبْنِيَّةً فَتَعْرِفُ قِيَمَتَهَا ثُمَّ يَقَالُ: مَا قِيَمَةُ الْبُقْعَةِ بِرَاحٍ لَا بِنَاءٍ فِيهَا، فَيَكُونَانِ شَرِكَاءَ، صَاحِبُ الْبُقْعَةِ بِقِيَمَةِ بَقْعَتِهِ، وَصَاحِبُ الْبُنْيَانِ بِقِيَمَةِ بِنَائِهِ، رَوَاهُ عَيْسَى عَنْ يَحْيَى عَنْ ابْنِ نَافِعٍ، وَفِي "الْمَبْسُوطِ" شَرْطَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ زِيَادَةً فِي الْمَبِيعِ، وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْعَمَلُ لَا يَفِيئُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَبِيعَ جُلُودًا فَيُدْبِعُهَا الْمَتَاعَ أَوْ ثِيَابًا، فَيَصْغِيهَا أَوْ يَقْصِرُهَا، فَإِنَّ الْبَائِعَ يَكُونُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ سِلْعَتَهُ وَيُشَارِكَ الْغُرْمَاءَ بِقِيَمَتِهَا، وَرَوَى أَصْبَغُ عَنْ ابْنِ وَهْبٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ ذَلِكَ فُوتَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى هَذَا. وَجِهَ الْقَوْلُ الْأَوَّلُ: أَنَّ الْعَيْنَ قَدْ تَغَيَّرَتْ تَغْيِيرًا لَا سَبِيلَ أَنْ تَعُودَ إِلَى حِفْظِهَا الْأَوَّلِ، فَكَانَ ذَلِكَ فُوتًا فِيهَا، وَوَجِهَ الْقَوْلُ الثَّانِي: أَنَّ الْعَيْنَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا زِيدَ فِيهَا عَمَلٌ وَأُضِيفَ إِلَيْهَا مَعْنَى كَالنَّسِجِ.

في ذلك لصاحب البقعة بقدر حصته ويكون للغرماء بقدر حصّة الثّنيان. قال مالك: وتفسير ذلك: أن تكون قيمة ذلك كله ألف وخمسمائة درهم، فتكون قيمة البقعة خمسمائة درهم وقيمة الثّنيان ألف درهم، فيكون لصاحب البقعة الثلث ويكون للغرماء الثلثان. قال مالك: وكذلك الغزل وغيره مما أشبهه إذا دخله هذا ولحق المشتري دين لا وفاء له عنده وهذا العمل فيه. قال مالك: فأما ما بيع من السلع التي لم يحدث فيها المبتاع شيئاً إلا أن تلك السلعة نفقت وارتفع ثمنها، فصاحبها يرغب فيها والغرماء يريدون إمساكها، فإن الغرماء يخبرون بين أن يعطوا رب السلعة الثمن الذي باعها به ولا ينقصوه شيئاً ويبن أن يسلموا إليه سلعته، وإن كانت السلعة قد نقص ثمنها، فالذي باعها بالخيار إن شاء أن يأخذ سلعته ولا تباعة له في شيء من مال غريمه، فذلك له، وإن شاء أن يكون غريماً من الغرماء يخاص به حقّه ولا يأخذ سلعته فذلك له.

قال مالك فيمن اشترى جارية أو دابة، فولدت عنده، ثم أفلس المشتري: فإن الجارية أو الدابة ولدها للبائع إلا أن يرغب الغرماء في ذلك، فيعطونه حقه كاملاً ويُمسكون ذلك.

اشترى جارية الخ: وهذا على ما قال فيمن اشترى جارية فولدت عنده ثم أفلس، فإن للبائع أخذها ولدها؛ لأنه نماء من جنس العين كالسمن، والنماء الحادث في العين على ضربين: نماء من جنس العين كالولد، ونماء من غير جنسه كثمر الشجر وصفوف الغنم وبن الأنعم وغلة الدور والعبدة، فأما الضرب الأول فإن حدث الولد عند المشتري ثم أفلس، فإن للبائع أخذها مع أمه على ما ذكر أو تركها مع ولدها، ومحاصة الغرماء بجميع الثمن، فإن لم يجد فلا يخلو أن يكون المشتري باع ذلك أو لم يبعه، فإن كان باع الأولاد ووجد الأم ففي كتاب ابن الموزان عن مالك: له أن يأخذ الأم بجميع الثمن أو يستلمها ويخاص الغرماء، وذكره عيسى عن ابن القاسم في "العتبية" قال: ولا شيء له في الولد، وروى يحيى بن يحيى عن ابن القاسم عن مالك: أنه يقسم الثمن على الأم والولد، فيأخذ الأم بحصتها من الثمن، ويخاص بما أصاب الأولاد من الثمن، وجه الرواية الأولى: أن الولد لم يتأوله البيع وإنما كان نماء حدث، =

مَا يَجُوزُ مِنَ السَّلَفِ

١٣٧٧ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَكْرًا، فَجَاءَتْهُ إِبِلٌ مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ أَبُو رَافِعٍ: فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَقْضِيَ الرَّجُلَ بَكْرَهُ، فَقُلْتُ: لَمْ أَجِدْ فِي الْإِبِلِ

= فإن لم يجده فلا شيء له منه كالثمرة واللبن والغلة، ووجه الرواية الثانية: أنه نماء من جنس العين فكان للبائع أخذه وأخذ ثمنه إن كان باعاً، ولا يجوز اعتباره بالغلة؛ لأن الغلة من غير الجنس، ولأنه لو وجد الولد وحده لكان له أخذه، والمخاصة بقيمة الأم من الثمن ولما وجد النماء من غير الجنس لم يكن له ذلك فيه.

استسلف **الح**: البكر: هو الصغير من الإبل كالغلام من الإنسان، وفيه دليل على جواز استقراض الحيوان وثبوتها في الذمة، وهو قول الأكثر، خلافاً لأبي حنيفة **رحم**ه. ولكن قال محمد في "الموطأ" بعد ما روى حديث أبي رافع: ويقول ابن عمر نأخذ، لا بأس بذلك إذا كان من غير شرط اشتراط عليه، وهو قول أبي حنيفة، أنا مالك، عن نافع، عن ابن عمر قال: من أسلف سلفاً فلا يشترط إلا قضاءه، قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي أن يشترط أفضل منه، ولا يشترط عليه أحسن منه؛ فإن الشرط في هذا لا ينبغي، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. يدل على جواز ثبوت الحيوان في الذمة، وإنما يضبط بالصفة، ولولا ذلك لما حاز ثبوتها في الذمة عوضاً عما يستقرضه المستقرض؛ لأنه لا خلاف أن عليه رد مثل ما استقرض، ووافقنا على ذلك أبو حنيفة، ومنع منه في السلم، وقد تقدم الكلام فيه، والقرض يجوز أن يكون مؤجلاً وغير مؤجل، فإن كان مؤجلاً لم يكن للمقرض أن يطلبه قبل الأجل، وللمستقرض أن يدفعه متى شاء قبل الأجل إذا كان عيناً؛ لأنه إنما أقرضه لمجرد منفعة المستقرض ولا يكون ذلك منفعة للمقرض، ولو كان له أن يبقيه في ذمة المستقرض إلى الأجل لكان في ذلك وجه منفعة يمنع صحة القرض وإن كان قد أقرضه عرضاً.

فأمرني **الح**: لا يخلو أن يكون النبي ﷺ بقترض البكر لنفسه أو لغيره من أهل الصدقة، فإن كان أقرضه لنفسه فإنه لا تحمل له الصدقة، وقول أبي رافع: لما جاءتته إبل من الصدقة، أمره رسول الله ﷺ أن يقضي الرجل بكره يحتمل وجوهاً، أحدها: أن ما أمره أن يقضي منه الرجل كان من إبل الصدقة قد بلغ محله، ثم صار إلى النبي ﷺ باتباع أو غيره، وإن كان أقرضه لأحد من أهل الصدقة، جاز أن يقضيه منها، كما يستقرض وإلى اليتيم على ماله، غير أنه لا يجوز أن يعطي من أموال المساكين ما هو أفضل مما أخذهم، إلا أن يكون المقرض من أهل الصدقة، فيكون فضل الشيء صدقة عليه. وليس في الحديث ما يدل على إحراج الزكاة قبل حلوها على قولنا: إنه استقرض للمساكين، وإنما فيه ما يدل على أنه استقرض للمساكين من رجل لا تحب عليه صدقة، أو تحب عليه =

إِلَّا جَمَلًا بَخِيرًا وَرَبَاعِيًّا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُعْطِيَ إِيَّاهُ، فَإِنْ خَيَّرَ النَّاسُ أَحْسَنَهُمْ قَضَاءً. ١٣٧٨ - **مَالِك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قَالَ: قَدْ اسْتَسْلَفَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ مِنْ رَجُلٍ دَرَاهِمَ، ثُمَّ قَضَاهُ دَرَاهِمَ خَيْرًا مِنْهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! هَذِهِ خَيْرٌ مِنْ دَرَاهِمِي الَّتِي أَسْلَفْتُكَ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: قَدْ عَلِمْتُ وَلَكِنْ نَفْسِي بِذَلِكَ طَيِّبَةٌ.

= الصدقة فيقضية قرضه كما فعل ﷺ، ويقضى منه ما وجب عليه من الزكاة، فلو كان من باب تعجيل الزكاة قبل الحلول لتعجلها ولم يحتاج أن يقرض، ولو شاء لتعجلها افتراضا لما احتاج أن يقضيه عند الأجل. ولو تعلق متعلق بأن هذا الحديث يدل على المنع من ذلك لما ذكرناه ما أبعد والله أعلم. ويحتمل أن يكون النبي ﷺ إنما يكون له هذا البكر الذي قضاؤه من إيل الصدقة إما بعد أن بلغ محله وصار لعامل عليها أو غيره من العارمين أو الفقراء أو أبناء السبيل ممن احتاج إلى بيعه، وقد روى أبو سلمة عن أبي هريرة أن رجلا تقاضى رسول الله ﷺ فأغفل له، فهم أصحابه به، فقال: دعوه فإن لصاحب الحق مغللا، واشتروا له بعرا فأعطوه، فقالوا: لا نجد إلا أفضل من سنة قال: اشتروه فأعطوه إياه، فإن حرككم أحسنكم قضاء، ولا يبعد أن يكون ذلك كله في قضية واحدة، فحفظ أبو رافع أن أصله من إيل الصدقة وحفظ بعض الرواة عن أبي هريرة الشراء. **رباعيا:** هو الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة حين طلعت رباعية.

أحسنهم قضاء: قال النووي: هذا مما يستشكل، فيقال: كيف أدى من إيل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم، مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها؟ والجواب: أنه ﷺ اقترض لنفسه ثم اشترى في القضاء من إيل الصدقة بعرا وأداه، يدل عليه حديث أبي هريرة: اشتروا له بعرا فأعطوه إياه. **قضاء دراهم:** قضى ابن عمر من أسلفه الدراهم خيرا منها، الظاهر أنها أفضل في الصفة على وجه المعروف، ولقول النبي ﷺ: وإن حرككم أحسنكم قضاء، وهذا لا خلاف في جوازه، سواء كانت قيمة تلك الفضيلة كثيرة أو قليلة، وهذا ما لم يكن في مقابلة تلك الفضيلة نقص في وجه آخر، مثل: أن يسلفه عشرة دنانير رديئة الذهب فيقضية ثمانية جيدة الذهب، أو يكون عنده عشرة دنانير مسكوكة رديئة الذهب فيقضية عشرة دنانير من النير الجيد، فهذا لا يجوز؛ لأنه من باب المعاوضة، فيؤدي إلى بيع الذهب بالذهب إلى أجل لما كان من جنس، وإن كانت الفضيلة في القدر فلا يخلو أن يكون إقراضه وزنا أو عددا، فإن كان إقراضه وزنا فلا اعتبار بالعدد، ولا يجوز أن يقضيه أكثر من ذلك الوزن إلا أن يكون اليسير، فإن أقرضه عددا جاز له أن يقضيه مثل ذلك العدد أفضل وزنا مثل: أن يقرضه مائة درهم أنصافا فيقضيه مائة وازنة؛ لأن الفضيلة حيثئذ تكون في الجنس، ولا يجوز أن يزيده في العدد إلا الزيادة اليسيرة على ما تقدم ولو قضاؤه أقل عددا، أو أكثر وزنا، أو أكثر عددا، أو أقل وزنا، لم يجز؛ لما قدمناه.

قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ بِأَنْ يُقْبِضَ مَنْ أَسْلَفَ شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ أَوْ الطَّعَامِ أَوْ الْحَيَوَانِ مِمَّنْ أَسْلَفَهُ ذَلِكَ أَفْضَلَ مِمَّا أَسْلَفَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ مِنْهُمَا أَوْ عَادَةً أَوْ وَائِي، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ أَوْ وَائِي أَوْ عَادَةً، فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ وَلَا حَيْرَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى جَمَلًا رَبَاعِيًا حَيَارًا مَكَانَ بَكْرِ اسْتَسْلَفَهُ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ اسْتَسْلَفَ دَرَاهِمَ فَقَضَى خَيْرًا مِنْهَا، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى طِبِّ نَفْسٍ مِنَ الْمُسْتَسْلِفِ، وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ عَلَى شَرْطٍ وَلَا وَائِي وَلَا عَادَةً، كَانَ ذَلِكَ حَلَالًا لَا بَأْسَ بِهِ.

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ السَّلَفِ

١٣٧٩ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ فِي رَجُلٍ أَسْلَفَ رَجُلًا طَعَامًا عَلَى أَنْ يُعْطِيَهُ إِيَّاهُ فِي بَلَدٍ آخَرَ، فَكَرِهَ ذَلِكَ عُمَرُ وَقَالَ: فَأَيْنَ الْحَمْلُ يَعْنِي حُمْلَانَهُ.

لا بأس بأن يقبض الخ: من الرجل أفضل مما سلفه إذا لم يكن على شرط ولا عادة، يريد أنه إنما يجوز أن تكون نفسه طيبة بذلك أن يفعله ابتداء من غير أن يشترط عليه أو يجري من ذلك على عادة يكون القرض من أجلها؛ ولذلك قال الرجل لابن عمر: خير من دراهمي؛ إنكاراً لذلك، ولو كان ذلك على سبيل الشرط أو العادة يرحوها لما أنكر أن يدفع إليه أفضل من دراهمه. فأما الشرط فلا خلاف في منعه، وأما العادة فقد منع من ذلك مالك أيضاً، وأما أبو حنيفة والشافعي فيكرهانه ولا يريانه حراماً، والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك أن العادة معنى يتعلق به القصد، فوجب أن يتمتع زيادته كالشرط، ولأن المقرض إذا أقرض لهذا الرجاء الذي اعتاده، فقد دخل عمله الفساد والتحريم لم يقصد بما أقرضه المعروف الذي هو من مقتضى القرض، ولذلك أبدى ابن عمر معنى الجواز في الزيادة، وقال: إن نفسي بذلك طيبة، وأن الزيادة التي زادها لا تعلق لها بشرط ولا عادة، وإنما مختصة بطيب نفسه ورضاه بإسداء المعروف إلى من أقرضه.

وأي: بفتح الواو الموحدة، قال ابن القيم: قالوا: إنه إنما يعمل ذلك عند عدم الشرط إذا لم يكن فيه عرف ظاهر، وإن كان يعرف أن ذلك يفعل لذلك فلا. **فأين الحمل:** [أي أجرة الطعام، وصار ذلك قرضاً جرم منفعته، وهو ربا بالنفس] قوله: "في الذي أسلف طعاماً على أن يعطيه إياه في بلد آخر فأين الحمل" نبين لوجه المنع ومقتضى التحريم؛ =

١٣٨٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنِّي أَسْلَفْتُ رَجُلًا سَلَفًا وَاشْتَرَطْتُ عَلَيْهِ أَفْضَلَ مِمَّا أَسْلَفْتُهُ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ:

- لأنه إذا شرط عليه زيادة في قرضه، وذلك متفق على فساده لاسيما في ما له حمل كالطعام وسائر المنافع، ولو لم يكن بينهما شرط، فلفيه بلد غير بلد القرض حاز أن يتفقا على القضاء حيث التفيا، رواه عبد الحكم عن مالك، وذلك أن هذه زيادة المقرض من غير شرط، وقد تقدم أن ذلك جائز. وأما البيع فلا بأس أن يشترط عليه قضاء في غير بلد السايغ؛ لأنه لا يمنع من الزيادة فيه، فإن لقيه بعد الأجل في غير ذلك البلد واتفقا على القضاء فيه، جاز ذلك إذا أخذ مثل الذي يجوز ذلك قبل الأجل، قاله مالك. ووجه ذلك أنه يدخله قبل الأجل حظ عني الضمان وأزيدك، أو ضع وتعجل، فإن كان القرض في دراهم مثل الصفائح التي يدفعها رجل لآخر على وجه السلف ليقضيه إياها بلد آخر، فالمتشهور من مذهب مالك المنع، وروى أبو الفرج الجواز، وأما في البيع فيجوز أن يشترط عليه القضاء بلد آخر، ولا يخلو أن يضرب لذلك أجلا أو لا يضرب أجلا، فإن ضرب لذلك أجلا جاز وحيثما لقيه عند انقضاء الأجل كان له أن يأخذه بما له عليه، ولم يكن لمن عليه الدين الامتناع من القضاء لما شرط من البلد، ووجه ذلك أن الدينارين والدراهم هي مما يقوم بها ولا تقوم بغيرها، وإذا لم يكن لها قيمة لم تختلف باختلاف البلدان، وإنما تختلف باختلاف الحسن والوزن، وقد لزم منه ما لا يغير، وأما سائر المبيعات فتختلف قيمتها باختلاف البلاد، فلم يكن على من عليه الدين مسهما أن يقضي بغير ذلك البلد. وقوله "فأين الحمل" يريد أنه قد ازداد عليه بالقرض الحمل إذا شرط ذلك عليه، وقد روى عنه أنه قال: "فأين الحمل" وروى ابن مزين عن مالك أنه قال: أراد به الضمان والحمل، يريد - والله أعلم - مؤونة الحمل والضمان في مدته مع ما في ذلك من الغرر، ولم يمنع الضمان في مدة الاقتراض من صحة القرض؛ لأن ذلك مقتضى الانتفاع بما اقترضه المقرض، وأما ضمانه في مدة الحمل من بلد إلى بلد، فأمر ثابت بالشرط وزيادة لها قدر.

واشترط عليه إلخ وبجوابه ابن عمر له على هذا قيل أن يستفسر وجه الفضيلة بأنه ربما دليل على أن سائر أنواع الفضيلة من الزيادة في الوزن أو الجودة أو على أي وجه كانت الفضيلة تمنع صحة القرض. وقوله: فكيف تأمرني يا أبا عبد الرحمن! طلبا للخروج مما وقع فيه واسترشادا لما يتخلص به من الربا الذي قد تورط فيه بغير علم. فقال له ابن عمر: السلف على ثلاثة أوجه: "سلف تريد به وجه الله فلك وجه الله" يريد لك ما لمن أراد وجه الله من الثواب، "وسلف تريد به وجه صاحبك" يريد أنك تقصد به استرضاءه ونطيب نفسه؛ "فلك وجه صاحبك" يريد - والله أعلم - أن لك رضاه وطيب نفسه، وهذان الوجهان ليس فيهما ازدياد، والثالث: "أن تسلف أخاك لتأخذ حبيثا بطيب" يريد ما سأله عنه هذا السائل من شرط الزيادة فيأخذ ما يحرم عليه، وهذا الحبيث عوضا عن الطيب، وهو الحلال الذي أعطاه؛ لأنه كان طيبا قبل أن يقرضه على وجه الربا، فجوابه ابن عمر بتبيين وجه تحريم ما أخبره عن تحريمه، وفصل له وجوه السلف؛ ليكشف له عن معانيها ويبين له طيبها من حبيثها، -

فَذَلِكَ الرَّبَا، قَالَ: فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: السَّلْفُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: سَلْفٌ تُسَلِّفُهُ تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، فَلَكَ وَجْهَ اللَّهِ، وَسَلْفٌ تُسَلِّفُهُ تُرِيدُ بِهِ وَجْهَ صَاحِبِكَ، فَلَكَ وَجْهَ صَاحِبِكَ، وَسَلْفٌ تُسَلِّفُهُ لِتَأْخُذَ خَبِيثًا بِطَيِّبٍ فَذَلِكَ الرَّبَا، قَالَ: فَكَيْفَ تَأْمُرُنِي يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَ: أَرَى أَنْ تَشُقَّ الصَّحِيفَةَ، فَإِنْ أَعْطَاكَ مِثْلَ الَّذِي أَسْلَفْتَهُ قَبْلَتَهُ، وَإِنْ أَعْطَاكَ دُونَ الَّذِي أَسْلَفْتَهُ فَأَخَذْتَهُ أُجْرَتَ، وَإِنْ أَعْطَاكَ أَفْضَلَ مِمَّا أَسْلَفْتَهُ طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ، فَذَلِكَ شُكْرٌ شَكَرَهُ لَكَ، وَلَكَ أَجْرٌ مَا أَنْظَرْتَهُ.

١٣٨١ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: مَنْ أَسْلَفَ سَلْفًا فَلَا يَشْتَرِطُ إِلَّا قَضَاءَهُ.

١٣٨٢ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: مَنْ أَسْلَفَ سَلْفًا،

- ثم قال له: "أرى أن تشق الصحيفة" يريد أن يبطل الشرط الذي ثبت في الصحيفة ولا يعتد الطلب له، بل يعتد إسقاط الشرط جملة، وهكذا من أسلف رجلا وشرط عليه زيادة وكان قرضه موجلا، كان له أن يبطل القرض جملة لتعذر استيفائه للشرط الذي شرطه، ويعجل قبض ماله، والأفضل له أن يسقط الشرط ويبقيه على أجله دون شرط، وإن كان غير موجل كان له أن يأخذ ماله ويبطل شرطه. وقوله: "فإن أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته"، وهو الذي يلزمه وليس لك غيره، وإن أعطاك دون الذي أعطيته فأخذته أجرت نذب إلى الخبر والتناهي في الرجوع عن الشرط، وذلك إن شاء أن لا يأخذ أدون من الذي أعطى كان له ذلك، لكنه إن سامح وتجاوز وأخذ أدون مما أعطى، فذلك أعظم لأجره؛ لأنه يضيف إلى أجل القرض أجل التجاوز، "فإن أعطاك أفضل مما أعطيته طيبة به نفسه" يريد أن لا يعطيك من أجل شرطك، وذلك يقتضي أنه يلزمه أن لا يطلبه بذلك الشرط وإنه قد أبطله وتركه، وإن زاده بعد ذلك فإنه يزيد شكرا له، ولا يبطل بذلك أجر ما أنظره. وقول ابن عمر: "فلا يشترط إلا قضاءه" يريد أن لا يشترط زيادة ولا منفعة ولا شيئا إلا قضاء مثل ما أعطى، قال ابن مسعود: "لا يشترط أفضل منه" يريد زيادة عليه ولو كان قبضة من علف يريد قليل ذلك وكثيره. ثم اعلم أن شرط زيادة وإن كانت يسيرة فإنها ربا، ولا خلاف أن الزيادة ربا، ولكن إنما أراد به من جملة الربا المنهي عنه؛ لأن هذا اللفظ إذا أطلق في الشرع فظاهره الزيادة المنوعة؛ ولذلك قال الله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلْ أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالرِّبَا﴾ (البقرة: ٢٧٥)، والبيع لا يخلو من الزيادة في الأغلب ولكن لفظ الربا يختص بالمنوع.

فَلَا يَشْتَرِطُ أَفْضَلَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ قُبْضَةٌ مِنْ عُلْفٍ فَهُوَ رَبًّا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ مَنْ اسْتَسْلَفَ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ بِصِفَةٍ وَتَحْلِيَةٍ مَعْلُومَةٍ فَإِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَعَلَيْهِ أَنْ يَرُدَّ مِثْلَهُ إِلَّا مَا كَانَ مِنَ الْوَلَائِدِ، فَإِنَّهُ يُخَافُ فِي ذَلِكَ الذَّرِيعَةَ إِلَى إِحْلَالِ مَا لَا يَحِلُّ فَلَا يَصْلُحُ، وَتَقْسِيرُ مَا كُرِهَ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ يَسْتَسْلِفَ الرَّجُلُ الْحَارِيَّةَ، فَيُصَيِّبُهَا مَا بَدَأَ لَهُ ثُمَّ يَرُدُّهَا إِلَى صَاحِبِهَا بِعَيْنِهَا، فَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ وَلَا يَحِلُّ، وَلَمْ يَزَلْ أَهْلُ الْعِلْمِ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَلَا يُرَخَّصُونَ فِيهِ لِأَحَدٍ.

مَا يُنْهَى عَنْهُ مِنَ الْمُسَاوَمَةِ وَالْمُبَايَعَةِ

١٣٨٣ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ.

بصفة وتخلية معلومة إ: يريد أن يكون ما استسلفه معلوم الصفة والتخلية؛ لينتمكن من رد مثله، ولو كان مجهول الصفة لتعذر عليه أن يرد مثله. وهو قول مالك والشافعي والجمهور الفقهاء إلا ما روي. وقد تقدم ذكره. وقوله: "إلا ما كان من الولائد فإنه يخاف من ذلك الذريعة إلى إحلال ما لا يحل" يريد أنه لا يحل فروض الجوارى، وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور الفقهاء، وروي عن المازني إباحة ذلك، ووجه ذلك ما احتج به من حظر الفروج، ومعلوم أن من استقرض شيئاً كان له أن يردده متى شاء بعد أخذه بساعة أو أكثر من ذلك وإن كان قد انتفع به ما كان على صفته، فمن أراد الاستمتاع بحارية غيره اقترضها منه، فوطئها ثم ردها إليه من ساعته، وهذه إباحة للفروج المحظورة.

فإنه لا بأس إ: وبه قال الشافعي والجمهور: إنه يجوز استقراض الحيوان كما يدل على ذلك حديث أبي رافع، ومعه أبو حنيفة والحديث مسروح عنده، وإنما يجوز القرض عنده فيما هو من ذوات الأمتان كالمكيل والموزون والعدي المتقارب؛ لأنه مضمون بالمثل، ولا يجوز في غير المثني؛ لأنه يجب دينا، كما في "الغيط".

لا بيع إ: بالحزم على النهي أن يتراضيا على ثمن سلعة فيحيء آخر فيقول: أنا أبيعك مثل هذه السلعة بالنفص من هذا الثمن، فيضرب لصاحب السلعة، ويحتمل أن يكون المراد بالبيع: الشراء، فيكون في معنى حديث الشيخين: هي أن يستام الرجل على سوم أخيه، ويحتمل أن يراد به كلاً المعنيين على سبيل عموم الجاز.

١٣٨٤ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَلْقُوا الرُّكْبَانَ لِلْبَيْعِ، وَلَا يَبِيعَ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلَا تُصَرُّوا الْإِبِلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنْ ابْتَاغَهَا بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ

لا تلقوا الركبان: أي لا نستقلوا الذين يحملون المتاع إلى البلد للاشتراء منهم قبل أن يتقدموا الأسواق ويعرفوا السعر. قال محمد: وهذا نأخذ، كل ذلك مكروه، فأما النجاش: فالرجل يتعصر فيريد في الثمن ويعطي فيه ما لا يريد به أن يشتري؛ ليسمع بذلك غيره، فيشتري على سومه، فهذا لا ينبغي. وأما تلقي السلع فكل أرض كان ذلك يضر لأهلها، فليس ينبغي أن يفعل ذلك هذا، فإذا كثرت الأشياء بها حتى صار ذلك لا يضر بأهلها، فلا بأس بذلك إن شاء الله تعالى. **ولا يبيع حاضر لباد:** تفسيره عند الجمهور: هو أن يمنع السمسار الحاضر القروي من البيع ويقول: لا تبع أنت، أنا أعلم بذلك فيتوكل له ويبيع ويغالي، ولو تركه يبيع بنفسه ليرخص على الناس، وقال بعض الحنفية: هو بيع المالك من غير أهل البلد طمعا في الثمن العالي؛ للإضرار لهم وهم حيرانه، والأول أصح.

ولا تصروا: بضم الفوقية من صرى يصري تصرية، وهو الصحيح، التصرية: جمع اللين في الضرع أيما يترك حليها؛ ليعثر المشتري. قال عياض: رويها في غير مسلم عن بعضهم بفتح التاء وضم الصاد من صر يصر إذا ربطه، وعن بعضهم بفتح التاء وفتح الصاد من غير وأو بصيغة المفرد المجهول، هو من الصر أيضا. وقوله: "والإبل والغنم" مرفوع على تلك الوجه. قوله: "فمن ابتاعها بعد ذلك إلخ" قال الحافظ وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم، وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة، ولا يخالف لهم من الصحابة، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يعصى عددهم، ولم يفرقوا بين أن يكون اللين الذي احتلب قليلا أو كثيرا، ولا بين أن يكون التمرفوت تلك البلد أم لا. قال العيني: قلت: أبو حنيفة غير منقرد بترك العمل بخديث المصنف، بل مذهب الكوفيين وابن أبي ليلى ومالك في رواية مثل مذهب أبي حنيفة، وقال العيني أيضا: وأقوى الوجه في ترك العمل بها مخالفتها للأصول من ثمانية أوجه، أحدها: أنه أوجب الرد من غير عيب ولا شرط. قلت: وهذا إشارة إلى الحديث المتفق عليه بطريق القاعدة الكلية التي انفقت الأمة عليه بأن المتبايعين بالخيار بين الرد والقبول ما لم يتفرقا، سواء كان التفريق بالأبدان عند من يقول به، أو تفرق بالكلام عند القائل به، فإذا تفرقا لم يكن لأحد منهما الخيار، إلا إذا اشترط الخيار أحدهما، فيكون الخيار له إلى ثلاثة أيام. الثاني: أنه قدر الخيار بثلاثة أيام، وإنما يتقيد بالثلاث خيار الشرط، يعني أن الخيار بالثلاثة مقيد بخيار الشرط بهذا الحديث، وهنا ليس بشرط. الثالث: أنه أوجب الرد بعد ذهاب جزء من المبيع، الرابع: أنه أوجب البذل مع قيام البذل. الخامس: أنه قدره بصاع من تمر، والمتلفات إنما تضمن بأمثالها أو بقيمتها بالنقد. حاصله إن الله سبحانه وتعالى قال في كتابه: ﴿فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا﴾ (البقرة: ١٩٤)، وقال تعالى: ﴿وَأَنْ عَاقِبْتُمْ فَاقْتُلُوا﴾ (الحل: ١٢٦)، وهذه الآيات تحكم بأن ضمان المتلفات والعدوانات في المتلفات وذوات القيم بالمثل، =

وفي هذا الحديث حكم بخلاف ذلك. السادس: أن اللين من ذوات الأمثال، فجعل ضمانه في هذا الخير بالقيمة. السابع: أنه يؤدي إلى الربا فيما إذا باعها بصاع تمر. الثامن: أنه يؤدي إلى الجمع بين العوض والمعوض، وقال هذا القائل أيضاً: لم يتفرد أبو هريرة برواية هذا الأصل؛ فقد أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر، وأخرجه الطبراني من وجه آخر عنه، وأبو يعلى من حديث أنس، والبيهقي في "الخلافيات" من طريق عمرو بن عوف المزني، وأخرجه أحمد من رواية رجل من الصحابة ولم يسم. وقال ابن عبد البر: هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل. قلت: أما حديث ابن عمر فرواه أبو داود من رواية جميع بن عمير التيمي. قال الخطابي: ليس إسناده بذلك، وقال البخاري: فيه نظر، وذكره ابن حبان في "الضعفاء" وقال: كان رافضياً يضع الحديث. وقال ابن عمر: كان من أكذب الناس. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال أبو حاتم: كوفي صالح الحديث من عنق الشيعة. وأما حديث أنس فأخرجه أبو يعلى، وفي سنده إسماعيل بن مسلم المكي، وهو ضعيف، وأخرجه أيضاً من رواية إسماعيل بن مسلم عن الحسن بن علي بن مالك، والحفوظ أنه مرسل. وأما حديث رجل من الصحابة فأخرجه أحمد عن النبي ﷺ. ثم إن هذا القائل قد تصدى للحواب عما قالت الحنفية في هذا الموضع، قال: فما قالوا: إن هذا يعني حديث المضرة غير واحد لا يفيد إلا الظن، وهو مخالف لقياس الأصول المقطوع به، فلا يلزم العمل به، ثم قال: ونعقب بأن التوقف في خبر الواحد إنما هو في مخالفة الأصول، لا في مخالفة قياس الأصول، وهذا الخير إنما خالف قياس الأصول بأن الأصول الكتاب والسنة والإجماع والقياس، والكتاب والسنة في الحقيقة هما الأصل والأخران مردودان إليهما، فالسنة أصل والقياس فرع، فكيف يرد الأصل بالفرع؟ بل الحديث الصحيح أصل بنفسه. قلت: وهو مخالف لقياس الأصول لم يقل به الخفية كذا، وكيف ينقل عنهم ما لم يقولوا، أو قالوا فينقل عنهم بخلاف ما أرادوا منه لعدم التروي وعدم إدراك التحقيق فيه، فكيف يقال: هو مخالف لقياس الأصول؟ والحال أن القياس أصل من الأصول؛ لأن الخفية عدوا للقياس أصلاً رابعاً على ما في كتبهم المشهورة، فيكون معنى ما نقلوا من هذا: وهو مخالف لأصل الأصول، وهو كلام فاسد، وقوله: "والقياس فرع كلام" فاسد أيضاً؛ لأنه عد أصلاً رابعاً، فكيف يقال: إنه فرع حتى يترتب عليه قوله: فكيف يرد الأصل بالفرع. ثم إنه نقل عن ابن السمعاني من قوله: متى ثبت الخير صار أصلاً من الأصول، ولا يحتاج إلى عرضه على أصل آخر؛ لأنه إن وافقه فذلك، فإن خالفه لم يجز رد أحدهما؛ لأنه رد للخير، وهو مردود باتفاق. قلت: ثم نقل عن ابن السمعاني من قوله: والأولى عندي في هذه المسألة تسليم الأقيسة، لكنها ليست لازمة؛ لأن السنة الثابتة مقدمة عليها، وعلى تقدير النزول فلا نسلم أنه مخالف لقياس الأصول؛ لأن الذي ادعوا عليه من المخالفة بينوها بأوجه، أحدها: أن المعلوم من الأصول أن ضمان المثليات بالمثل والمتقومات بالقيمة، وههنا إن كان اللين مثلياً فليضمن باللين، وإن كان متقوماً فليضمن بأحد التقدين، وقد وقع ههنا مضموناً بالثمر فخالف الأصل. =

والجواب: منع الحصر؛ فإن الحر يضمن في دينه بالإبل وليست مثلاً له ولا قيمة أيضاً، فضمن المثل بالمثل ليس مطرداً، فقد يضمن المثل بالقيمة إذا تعذرت الماثلة، كمن أتلّف شاة لبونا، كان عليه قيمتها، ولا يجعل بإزاء لبونها لبناً آخر لتعذر الماثلة. قلت: قوله: "فلا نسلم أنه مخالف لقياس الأصول إلخ" غير مسلم؛ لأن مخالفته للقاعدة الأصلية ظاهرة، وهي أن ضمان المثل بالمثل وضمن المتقوم بالقيمة، وهذه القاعدة مطردة في باها، وضمن المثل بالقيمة عند التعذر خارج عن باب القاعدة المذكورة، فلا يرد عليه الاعتراض بذلك؛ لأن باب التعذر مستثنى عنها، والتعذر تارة يكون بالاستحالة كما في ضمان الحر بالإبل، وتارة يكون بالعدم كتعذر الماثلة في ضمان لبن الشاة واللبن، وأيضاً في مسألة الشاة اللبون اللبن جزء من أحزائها، فيدخل في ضمان الكل، ودفع الصاع من التمر أو غيره مع اللبن في المصراة إنما كان في وقت العقوبة بالأموال في المعاصي، وذلك لأن النبي ﷺ نص على أن بيع الخفلات حلال، والخلاية حرام، فكان من فعل هذا أو باع، صار مخالفاً لما أمر به رسول الله ﷺ، وداخل فيما نهي عنه، فكانت عقوبته في ذلك أن يجعل اللبن المحلوب في الأيام الثلاثة للمشتري بصاع من تمر، ولعله يساوي أصعباً كثيرة، ثم تسخت العقوبات بالأموال في المعاصي، وردت الأشياء إلى ما ذكرنا من القاعدة الأصلية.

ثم ذكر ابن السمعاني عن الحنفية أنهم قالوا: إن القواعد تقتضي أن تكون المضمون مقدار الضمان بقدر التألف، وذلك مختلف، وقد قدر ههنا بمقدار واحد وهو الصاع، فخرج عن القياس. والجواب: منع التعميم في المضمونات كالמושحة، فأرشها بمقدار مع اختلافها بالكبر والصغر، والغرة مقدرة في الجنين في اختلافه. قلت: لا نسلم منع التعميم في بابه كما ذكرنا، وما مثل به على وجه الإيراد على القاعدة غير وارد؛ لأننا قلنا: إن الذي يفعل من ذلك عند التعذر خارج من باب القاعدة غير داخل فيها حتى يمنع إطراد القاعدة، ثم ذكر عنهم أيضاً أن اللبن التألف إن كان موجوداً عند العقد، فقد ذهب جزء من العقود عليه من أصل الخلقة، وذلك مانع من الرد، فقد حدث في ملك المشتري، فلا يضمنه وإن كان مختلطاً، فما كان منه موجوداً عند العقد وما كان حادثاً لم يجب ضمانه. والجواب: أن يقال: إنما يمنع الرد بالنقص إذا لم يكن لاستعلام العيب، وإلا فلا يمنع، وههنا كذلك. قلت: الذي قالوه كلام واضح صحيح، والجواب الذي أحابه ليس بشيء، فهل يرضى أحد أن يرد هذا الكلام بمثل هذا الجواب؟ وليس العجب منه، وإنما العجب من الذي ينقله في تأليفه ويرضى به، ثم ذكر عنهم فيما قالوا: بأنه خالف الأصول في جعل الخيار ثلاثاً، مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث، وكذا خيار المجلس عند من يقول به، وخيار الرؤية عند من يشته، ثم أجاب بأن حكم المصراة انفرد بأصله عن مثاله، فلا تستغرب أن ينفرد بوصف زائد على غيره. قلت: لا انفرد بأصله عن مثاله، قلنا: إنه منسوخ كما ذكرنا فيما مضى. ثم ذكر عنهم أنهم قالوا: إنه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والمعوض، ثم أجاب بأن التمر عوض عن اللبن لا عن الشاة. قلت: ليس دفع التمر الإجزاء لما ارتكب من العصيان حين كانت العقوبة بالأموال في المعاصي. ثم ذكر عنهم بأنه مخالف لقاعدة الربا =

بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا إِنْ رَضِيَهَا أُمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعًا مِنْ تَمْرٍ.

= فيما إذا اشترى شاة بصاع، فإذا استرد معها صاعاً فقد استرجع الصاع الذي هو الثمن، فيكون قد باع شاة وصاعاً بصاع. والجواب: أن الربا إنما يعتبر في العقود لا في الفسوخ، بدليل أنهما لو تبايعا ذهبا بفضة، لم يجر أن يتفرقا قبل القبض، فلو تقابلا في هذا القبض بعينه جاز التفرق قبل القبض. قلت: ذكره هذه المسألة تأكيداً لما قاله من الجواب لا يقبده؛ لأن بالإقالة صار العقد كأنه لم يكن، وعاد كل شيء إلى أصله، فلا يحتاج إلى أن يقال: جاز التفرق قبل القبض. ثم ذكر عنهم أنهم قالوا: يلزم منه ضمان الأعيان مع بقائها فيما إذا كان اللين موجوداً، والأعيان لا تضمن بالبدل إلا مع فوقها كالمغصوب. والجواب: أن اللين وإن كان موجوداً لكنه تعذر رده؛ لاختلاطه باللين الحادث بعد العقد، وتعذر تمييزه فأشبهه الآتي بعد الغصب؛ فإنه يضمن قيمته مع بقاء عيه لتعذر الرد. قلت: لما تعذر رد اللين لاختلاطه باللين الحادث، صار حكمه حكم العدم، فيضمن بالبدل كالعين المغصوبة إذا هلك عند الغاصب، وتشبيهه بالعقد الآتي غير صحيح؛ لأنه إذا تعذر رده صار في حكم الهالك. فيتعين القيمة. ثم نقل عنهم بأنه يلزم منه إثبات الرد بغير عيب ولا شرط، ثم أحاب بأنه لما رأى ضرراً مملوءاً لبناء، ظن أنه عادة فما، فكأن البائع شرط ذلك فتبين له الأمر بخلافه، فثبت له الرد لفقد الشرط المعنوي. قلت: البيع يمثل هذا الشرط فاسد، إن كان لفظياً فالمعنوي بالأولى، ولا يصح من الشروط إلا شرط الخيار بالنص الوارد فيه، وأما العيب فإذا ظهر، فإنه يرد ولا يحتاج فيه إلى الشرط، انتهى كلام العيني وكتب مولانا محمد نجيب المرحوم من تقرير شبحه: قوله: "باب من اشترى شاة مصراة إلخ" الروايات المذكورة فيه مخصوصة عندنا بتواردتها في ذلك؛ لمخالفتها النصوص الأخر والقواعد الكلية، وكلمة "عن" ليس نصاً في العموم الحسنسي أو النوعي، فكثيراً ما يستعمل في الشخصية، فقد ثبت في موضعه أن الموصول كثيراً ما يستعمل للعهد وإن كان استعماله للعموم أيضاً، واستعمال ألفاظ الشرط في الموصولات شائع، والشافعي إن كان مقراً بأنها مخالفة للكلبيات إلا أنه ذهب إلى عموم فيها نوعي، فلا يختص بما ورد فيه، بل يعدي الحكم في مثله من الجزئيات الواردة بعده رحمته. ونحن لما قلنا بشخصيتها قصرناها على تلك الجزئيات الواقعة في وقته، والله أعلم.

وصاعاً من تمر: "الواو" بمعنى "مع"، ومعنى رد الصاع ههنا: إعطاؤه، قاله الكرماني، وهذا الحديث أحد ماثل لك والشافعي وأحمد والجمهور أن التصرية حرام، وهذا الصاع بدل من اللين الذي كان في الضرع عند العقد، وإنما لم يجب عين اللين أو مثله أو قيمته؛ لأن عين اللين لا يبقى غالباً، وإن بقيت فبمترج بأخر اجتماع في الضرع بعد جريان العقد إلى تمام الحلب، وأما المثلية فلأن القدر إذا لم يكن معلوماً بمتعار الشرع كانت المقابلة من باب الربا، ثم المشهور عنهم رد صاع التمر للحديث الصحيح فيه، وقيل: يكفي صاع قوت؛ لأنه وقد مر التمر والقطعم كما في "مسلم" والقمح كما أخرجه أبو داود.

قَالَ مَالِكٌ: وَتَفْسِيرُ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيمَا تُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : "لَا يَبِيعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ أَنَّهُ إِنَّمَا نَهَى أَنْ يَسُومَ الرَّجُلُ عَلَى سَوْمِ أَخِيهِ إِذَا رَكَنَ الْبَائِعُ إِلَى السَّائِمِ، وَجَعَلَ يَشْتَرِطُ وَزَنَ الذَّهَبَ، وَيَتَبَرَّأُ مِنَ الْعُيُوبِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِمَّا يُعْرَفُ بِهِ أَنَّ الْبَائِعَ قَدْ أَرَادَ مَبَايَعَةَ السَّائِمِ، فَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ بِالسَّوْمِ بِالسَّلْعَةِ تَوْقَفُ لِلْبَّيْعِ فَيَسُومُ بِهَا غَيْرُ وَاحِدٍ، قَالَ: وَلَوْ تَرَكَ النَّاسُ السَّوْمَ عِنْدَ أَوَّلِ مَنْ يَسُومُ بِالسَّلْعَةِ، أَخَذْتُ بِشِبْهِ الْبَاطِلِ مِنَ الثَّمَنِ، وَدَخَلَ عَلَى الْبَّاعَةِ فِي سِلْعِهِمْ الْمَكْرُوهُ، وَلَمْ يَزَلْ الْأَمْرُ عِنْدَنَا عَلَى هَذَا.

١٣٨٥ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ النَّجَشِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالنَّجَشُ: أَنْ تُعْطِيَهُ بِسِلْعَتِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَمَنِهَا وَلَيْسَ فِي نَفْسِكَ اشْتِرَاؤُهَا، فَيَقْتَدِي بِكَ غَيْرُكَ.

جَامِعُ الْبَيُوعِ

١٣٨٦ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا ذَكَرَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ يُخَدِّعُ فِي الْبَيُوعِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا بَايَعْتَ فَقُلْ: لَا خِلَابَةَ، قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لَا خِلَابَةَ.

لا خِلَابَةَ: بكسر الخاء وفتح اللام أي لا خديعة في الدين؛ لأن الدين النصيحة، والرجل هو ابن منافذ كما في "منتقى ابن الجارود"، وروى الدارقطني والبيهقي عن أبي إسحاق عن نافع، وزاد فيه: قَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ: فَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ قَالَ: هُوَ جَدِّي مُنَافِذُ بْنُ عَمْرٍو، وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ؛ فَإِنَّهُ مُنْقَطِعٌ، وَقَالُوا: لَقِنَهُ النَّبِيُّ ﷺ لِيَلْتَفِظَ بِهِ عِنْدَ الْبَيْعِ، فَيُطْلَعُ بِهِ صَاحِبُهُ، عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ ذَوِي الْبَصَائِرِ فِي مَعْرِفَةِ السَّلْعِ وَمُقَادِيرِ الْقِيَمَةِ فِيهَا لِيَرَى لَهُ كَمَا يَرَى. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَاخْتَلَفُوا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، فَجَعَلَ بَعْضُهُمْ خَاصًا فِي حَقِّهِ، لَا خِيَارَ لِلْمَغْبُورِ وَعَلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، وَقِيلَ: لِلْمَغْبُورِ الْخِيَارُ لِهَذَا الْحَدِيثِ، بِشَرَطِ أَنْ يَسْبُلُغَ الْغَيْنِ ثَلَاثَ الْقِيَمَةِ. وَهُوَ مَذْهَبُ أَحْمَدَ وَوَاحِدٌ =

١٣٨٧ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: إِذَا جِئْتَ أَرْضًا يُوفُونَ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ فَأَطِلْ الْمَقَامَ بِهَا، وَإِذَا جِئْتَ أَرْضًا يَنْقُصُونَ الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ فَأَقِلْ الْمَقَامَ بِهَا.

- قولي مالك أنه يرد بالغين القاحش لمن لم يعرف قيمة السلعة، وتعقب بأنه **٣٨** إنما جعل له الخيار لضعف عقله، ولو كان الغبن يملك به الفسخ لما احتاج إلى شرط الخيار. وقوله: "أن رجلا ذكر لرسول الله **٣٩** أنه يتخدع في البيوع" يقال: إنه منفذ بن عمرو الأنصاري المازني جد واسع بن حبان، وكان سبب ذلك: أنه أصابته في رأسه في الجاهلية مأمومة، فغيرت لسانه وعبثت بعض ميره، وقد قيل: إن حبان بن منقذ هو الذي كان يتخدع في البيوع، فقال له رسول الله **٤٠** **يع** وقال: لا خلاية وأنت بالخيار. وقد قال بعض الناس: إن هذا الحديث خاص بهذا الرجل؛ لما كان فيه من الحرص على البيع وضعفه عن التحرز فيه، وقد روى القاضي أبو محمد في إشرافه: إذا تباع الناس بما لا يتغابن الناس مثله في العادة، وكان أحدهما ممن لا يغير بسعر ذلك المبيع فاختلف أصحابنا، فمنهم من يقول: لا خيار له، وبه قال أبو حنيفة والشافعي، ومنهم من يقول: له الخيار إذا زاد على الثلث، أو خرج عن العادة والمتعارف فيه، قال: والدليل على هذا القول: فيه **٤١** عن إضاعة المال، ومن باع ما يساوي عشرة دنانير بدرهم، فقد أضاع ماله، كما أن من اشترى ما يساوي درهما بعشرة دنانير فقد أضاع ماله، قال: ولهيه **٤٢** عن تلقي السلع، ومن جهة المعنى أن هذا نوع من الغبن في الأمان، فكان مؤثرا في الخيار كالعيب، فعلى هذا يكون حكم الحديث عاما في كل أحد على مثل حاله. وإنما كان معنى قول حبان بن منقذ: "لا خلاية" على وجه الإعلام منه بأنه لا يغير الأمان، وعلى وجه الإعلام للناس بهذا الحكم، وأنه لا تنفذ خلاية الخالب على معيّن مستسلم. وقال ابن حبيب في "الواضحة": لو أن أحد المتبايعين من جهة البيع باع أو اشترى ما يساوي مائة درهم بدرهم لزمهما، ووجه ذلك ما روي عن النبي **٤٣** أنه نهي أن يبيع حاضر لباد. قال القاضي: ويحتمل عندي ابتياعه على المراجعة، فيكون قول: "لا خلاية" لمن يزيد عليه في الشراء، وهذا حكم عام أن من اشترى مراجعة، فزيد عليه في الثمن أنه بالخيار، ويحتمل أن يكون ابتياعه بالخيار وأنه كان يشترطه، ويقول مع ذلك: لا خلاية بمعنى اشتراط الخيار بتحيز من استخداه، وقد روى ابن إسحاق عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله **٤٤** قال له: **يع** وقال: لا خلاية وأنت بالخيار **٤٥** ولا يحتاج برواية ابن إسحاق، ويحتمل أن يكون النبي **٤٦** حكم له بهذا، وحجر عليه أن يبيع بغير الخيار، وأعلم الناس بذلك، وأمره أن يذكر حكمه بقوله: "لا خلاية"، ويحتمل أن يكون النبي **٤٧** يأمره أن يقول: لا خلاية على وجه الإعذار إلى من يبايعه؛ لينوفي خديعته أهل الصلاح والدين، لا ليكون له الخيار إن خدع، ولكن لئلا يقدم على خديعته من يأثم به، وكان قليلا في ذلك الزمن، ويحتمل أن يريد به لا خلاية في صفة النقد وفي وفاء الوزن والكيل واستيفائهما، فمن غبنه في شيء من ذلك كان له الرجوع عليه، وهذه حالة جميع الناس.

١٣٨٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُثَنَّدِ يَقُولُ: أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا سَمَحًا إِنْ بَاعَ، سَمَحًا إِنْ ابْتَاعَ، سَمَحًا إِنْ قَضَى، سَمَحًا إِنْ اقْتَضَى.

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْإِبِلَ أَوْ الْغَنَمَ أَوْ الْبُرَّ أَوْ الرَّقِيقَ أَوْ شَيْئًا مِنَ الْعُرُوضِ جَزَافًا: إِنَّهُ لَا يَكُونُ الْجَزَافُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يُعَدُّ عَدًّا. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُعْطِي الرَّجُلَ السَّلْعَةَ يَبِيعُهَا لَهُ وَقَدْ قَوْمَهَا صَاحِبُهَا قِيمَةً، فَقَالَ: إِنْ بَعَثَهَا بِهَذَا الثَّمَنِ الَّذِي أَمَرْتُكَ بِهِ فَلَكَ دِينَارٌ، أَوْ شَيْءٌ يُسَمِّيهِ لَهُ بِتَرَضِيَانٍ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَبِعْهَا فَلَيْسَ لَكَ شَيْءٌ: إِنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا سَمِيَ ثَمَنًا يَبِيعُهَا بِهِ وَسَمِيَ أَجْرًا مَعْلُومًا، إِذَا بَاعَ أَخَذَهُ، وَإِنْ لَمْ يَبِعْ فَلَا شَيْءَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِثْلُ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ: إِنْ قَدَرْتَ عَلَى غُلَامِي الْآبِقِ، أَوْ جِثَّتْ بِحَمَلِي الشَّارِدِ، فَلَكَ كَذَا وَكَذَا، فَهَذَا مِنْ بَابِ الْحُجْلِ وَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِجَارَةِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَابِ الْإِجَارَةِ لَمْ يَصْلُحْ. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الرَّجُلُ

سَمَحًا إِنْ بَاعَ: يريد - والله أعلم - بالسماحة من جهة البائع: السماحة في الثمن، وذلك بأن يأخذ القبضة ولا يشطط بطلب أكثر منها، وينحاز في النقد، وأن ينظر بالثمن، وقد روى ربعي بن حراش عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ: **نَفَقَتِ الْمَلَائِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِّنْ كَانَ فَلَكَمُ، قَالُوا: أَعْمَلْتَ مِنْ أَعْمَارِ شَيْئًا؟ قَالَ: كُنْتُ أَنْظُرُ الْمُسْرَ وَالْمَعْلُومَ مِنَ الْمُسْرَ، قَالَ: فَتَحَابَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ.** وفي "الواضحة": تستحب السماحة في البيع والشراء، وليس هو ترك المكايسة فيه، إنما هي ترك المواربة والمضاجرة والكراسة والرضاء بالإحسان، ويسير الربح وحسن الطلب بالثمن، قال: ويكره المدح والذم في التبايع، ولا يفسخ به، ويؤثم فاعله؛ لشبهه بالخديعة. ومن المكروه الخديعة فيه الإلغاز باليمين، وقد فهم عن ذلك عمر رضي الله عنه، والحلف فيه مكروه وإن لم يلغز، وروي أن البركة ترفع منه باليمين، والسماحة من المبتاع في أن يقضي أفضل مما يجد؛ ولذلك قال رضي الله عنه: **إِنْ أَفْضَلَكُمْ أَحْسَنَكُمْ قَضَاءً،** ويعجل القضاء ولا يبلغ المطل، فهو قوله: **سَمَحًا إِنْ قَضَى،** ولا يعنف في سرعة الاقتضاء، والله أعلم. وهذا الذي أورده مالك من قول ابن المنكدر عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: **رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا سَمَحًا إِذَا بَاعَ وَإِذَا اشْتَرَى،** إذا قضى، أخرجه البخاري من حديث علي بن عباس. **فَأَمَّا الرَّجُلُ إِخ:** وهذا على حسب ما قال: إن من قال لرجل: يع لي ثوبي ولك من كل دينار جزء منه أو درهم، لم يجز؛ لأنه لم يسم ثمنًا يبيعه به، وإذا لم يكن الثمن معلوماً كان جعل العامل مجهولاً، ولا يجوز أن يكون الجعل مجهولاً؛ لأنه لا ضرورة تدعو إلى ذلك، وإنما جاز أن يكون العمل مجهولاً للضرورة الداعية إلى ذلك، -

يُعْطَى السَّلْعَةُ فَيُقَالُ لَهُ: بِعْهَا وَلَكَ كَذَا وَكَذَا فِي كُلِّ دِينَارٍ لَشَيْءٍ يُسَمِّيهِ؛ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ كَلِمًا تَقْصَرُ دِينَارٌ مِنْ ثَمَنِ السَّلْعَةِ، تَقْصَرُ مِنْ حَقِّهِ الَّذِي سَمَّى لَهُ، فَهَذَا غَرَرٌ لَا يَذَرِي كَمَّ جَعَلَ لَهُ.

١٣٨٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنِ الرَّجُلِ يَتَكَارَى الدَّابَّةَ ثُمَّ يُكْرِيهَا بِأَكْثَرٍ مِمَّا تَكَارَاهَا بِهِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

= وأيضاً فإن العمل لما كان مجهولاً كان العامل بالخيار في تركه متى شاء، فتقل مضرته؛ لأنه إذا رأى ما يكره من مشقة العمل كان له الترك، والعمل في حبة الجاعل لازم، فلا يصح أن يكون مجهولاً؛ لأنه لا يقدر على أن يتخلص من مضرة غرره إذا شاء، فإن باع على ذلك فله جعل مثله، وإن لم يبع فلا شيء له، رَوَاهُ ابْنُ حَبِيبٍ عَنْ مَطْرِفٍ وَابْنِ الْمَاجَشُونِ وَأَصْبَغٍ، وَلَوْ قَالَ: إِنْ بَعَثَ بَعْشَرَةً فَلَكَ مِنْ عَدَدِ دِينَارٍ رُبْعُهُ أَوْ عَشْرُهُ، أَوْ لَكَ مِنْهُ دَرَاهِمُ حَازٍ؛ لِأَنَّ الْجَعْلَ حَصَلَ مَعْلُومًا فَذَلِكَ حَازٍ فِيهِ، وَإِنْ بَاعَ بِأَكْثَرٍ مِنْ عَشْرَةٍ فَفِي "الْعَبِيَّةِ" لَا ابْنَ الْقَاسِمِ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا سِتْسُ الْعَشْرَةِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّهُ لَمَّا جَعَلَ جَعْلُهُ الْجُزْءَ الْمُسَمًّى مِنَ الْعَشْرَةِ، فَمَا زَادَ مِنَ الثَّمَنِ فَذَلِكَ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنْهُ غَيْرَ الْبَيْعِ مِمَّا يَسْتَحِقُّ فِيهِ الْأَجْرَةَ، وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ: بَعِ هَذَا الثَّوْبَ وَلَكَ دَرَاهِمُ أَوْ دِينَارٌ كَمَا قَدَمْنَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الرجل يتكاري الدابة: له أن يكرها بأكثر مما أكرهاها به قبل القبض وبعده، ولهذا قال مالك والشافعي وطائفة من الجماعة من العلماء، قال القاضي أبو محمد: له أن يكرها بمثل ما أكرهاها به وأقل وأكثر؛ لأنه عاوض على ملكه كبائع الأعيان، وقال أبو حنيفة: من استأجر داراً أو دابة فليس له أن يواجرها حتى يقبضها، وليس له بعد قبضها أن يواجرها بأكثر مما استأجرها، وبه قال ابن سيرين والشافعي، إذا ثبت ذلك فإنه يجوز إجارة كل ما يعرف بعينه مما يصح بدل منافعه، كالدور والعييد والدواب والخيول وغير ذلك من المواعين، وأما ما لا يعرف بعينه كالمكيل والموزون، فلا تصح إجارته. قال القاضي أبو محمد: وإجارته قرضه، والأجرة ساقطة عن مستأجره، وهذا قول ابن القاسم، وكان شيخنا أبو بكر الأبهري وغيره يزعم أن ذلك يصح، وتلزم الأجرة فيه إذا كان المالك حاضراً معه، وجه قول ابن القاسم: أن الإجارة معاوضة على منافع الأعيان دون الأعيان، وإذا كانت الدنانير والدراهم والمكيل والموزون لا يصح الانتفاع به مع بقاء العين، لم يصح أن يستأجر، ووجه القول الثاني: أن الانتفاع بها ممكن مع بقاء عينها، بأن يضعها المستأجر بين يديه يكثرها ويحتمل، وله غرض بأن يري الناس أن معه ما لا كثيراً فيناجر ويناكح، وإنما قلنا: يكون المالك معه؛ لئلا يتفقها المستأجر ويعطيه بدلها ويزيده الأجرة، فيكون قرضاً بعوض، وهذا الذي ذكره القاضي أبو محمد من قول ابن القاسم والشيخ أبي بكر ليس بخلاف؛ لأن ابن القاسم إنما منع استجارها لمنافعها المقصودة منها، وليس المقصود من الدنانير والدراهم ما أباح استجارها به الشيخ أبو بكر، =

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقِرَاضِ

مَا جَاءَ فِي الْقِرَاضِ

١٣٩٠ - حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجَ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبِيدُ اللَّهِ

= وهذا كما يقال: لا يجوز استحجار الشجر لمنفعتي المقصودة؛ لأنه بيع الثمر على بدو صلاحه، ولا بأس أن يستأجرها ليمد عليها الخيال، ويسقط العسال الثياب عليها، وما جرى مجرى ذلك مما ليس من منافعتها المقصودة، والله أعلم. عقد الإجارة لازم من الطرفين، ليس لأحد من المتعاقدين فسخه، خلافاً لأبي حنيفة في قوله: إن للمكثري فسخه للعدل، مثل: أن يكثري حمالاً لسفر ثم يبدو له أو يمرض، فله الفسخ، أو يكثري داراً ثم يريد السفر، أو دكاناً يتجر فيه فيحترق متاعه.

القرض: هو أن يدفع إليه مالا؛ ليتجر فيه والربح مشترك بينهما، وعلى صحته إجماع الصحابة، مشتق من القرض وهو القطع؛ لأنه قطع للعامل قطعة من ماله ينصرف فيها، أو قطعة من الربح، أو من المقارضة وهي المساواة؛ لتساويهما في الربح، وأهل العراق يسمونه مضاربة؛ لأن كلا منهما يضرب بسهمه في الربح، وقيل: مأخوذ من الضرب في السفر. قلت: قال في "الدر المختار": (هي لغة: مفاعلة من الضرب في الأرض، وهو السير فيها. وشرعا: (عقد شركة في الربح بمال من جانب) رب المال (وعمل من جانب) المضارب (وركنها: الإيجاب والقبول، وحكمها) أنواع؛ لأنها (إيداع ابتداء)، ومن حيل الضمان أن يقرضه المال إلا درهما، ثم يعقد شركة عنان بالدرهم وبما أقرضه على أن يعملوا والربح بينهما، ثم يعمل المستقرض فقط، فإن هلك فالقرض عليه (وتوكيل مع العمل)؛ لتصرفه بأمره، (وشركة إن ربح، وغصب إن خالف، وإن أجاز) رب المال (بعده)؛ لتصورته غاصبا بالمخالفة، (وإجارة فاسدة إن فسدت، فلا ربح) للمضارب (حينئذ، بل له أجر) مثل (عمله مطلقا) ربح أو لا (بلا زيادة على المشروط)، خلافاً لـ محمد والثلاثة (إلا في وصي أخذ مال بنيم مضاربة فاسدة) كشرطه لنفسه عشرة دراهم (فلا شيء له) في مال النيم (إذا عمل) "أشياء"، فهو استثناء من أجر عمله، (و) الفاسدة (لا ضمان فيها) أيضاً (كصحيفة)؛ لأنه أمين (ودفع المال إلى آخر مع شرط الربح) كله (للمالك بضاعة)، فيكون وكيلاً نزعاً (ومع شرطه للعامل قرض)؛ لقلته ضرره، (وشرطها): أمور سبعة، (كون رأس المال من الأثمان) كما مر في الشركة، (وهو معلوم للمتعاقلين). قول المصنف: "للعامل قرض" قال في "التهيين": وإنما صار المضارب مستقرضاً باشتراط كل الربح له إلا إذا صار رأس المال ملكاً له؛ لأن الربح فرع المال كالثمرة للشجر والولد للحيوان، =

أَبْنَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي جَيْشٍ إِلَى الْعِرَاقِ، فَلَمَّا قَفَلَا مَرَّ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ وَهُوَ أَمِيرُ الْبَصْرَةِ، فَرَحَّبَ بِهِمَا وَسَهَّلَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ أَقْدَرُ لَكُمْ عَلَى أَمْرِ أَنْفَعُكُمْ بِهِ لَفَعَلْتُ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى هَهُنَا مَالٌ مِنْ مَالِ اللَّهِ أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بِهِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ فَأُسَلِّفُكُمْ^{أَي قَالَ لِمَا مَرَحًا وَسَهْلًا}، فَتَبَتَّاعَانِ بِهِ مَتَاعًا مِنْ مَتَاعِ الْعِرَاقِ، ثُمَّ تَبِعَانِهِ بِالْمَدِينَةِ،

- فإذا شرط أن يكون جميع الربح له فقد ملكه جميع رأس المال مقتضى، ففضيته أن لا يرد رأس المال؛ لأن التملك لا يقتضي الرد كالتبعية، لكن لفظ المضاربة يقتضي رد رأس المال فجعلناه قرضاً لاشتماله على المعيين عملاً بهما، ولأن القرض أدنى التبرعين؛ لأنه يقطع الحق عن العين دون البدل، والجهة تقطعه عنهما، فكان أولى؛ لكونه أقل ضرراً. قول المصنف: "وغضب إلخ" استشكل قاضي راده عد الغصب والإحارة من أحكامها؛ لأن معنى الإحارة إنما يظهر إذا فسدت المضاربة، ومعنى الغصب إنما يتحقق إذا حالق المضارب، وكلا الأمرين ناقض لعقد المضاربة منافع لصحتها، فكيف يصح أن يجعلها من أحكامها، وحكم الشيء ما يثبت به، والذي يثبت بمنافيه لا يثبت به قطعاً؛ فإن قلت: قد صلحنا أن يكون حكماً للفاصد، قلنا: الأركان والشروط المذكورة هنا للصحة، فكذا الأحكام، على أن الغصب لا يصح حكماً للفاصد؛ لأن حكمها أن يكون للعامل أجر عمله ولا أجر للعاصب، (وكفت فيه الإشارة) والقول في قدره وصفته للمضارب يمينه، والينة للمالك، وأما المضاربة بدين فإن على المضارب لم يجر، وإن على ثالث جاز، وكره، ولو قال: اشتر لي عبداً نسيئة ثم بعه وضارب لئله، ففعل جاز، كقولنا لعاصب أو مستودع أو مستبضع: اعمل بما في يدك مضاربة بالصف جاز. "مخني" (وكون رأس المال عينا لا ديناً) كما بسطه في "الدرر"، (وكونه مسلماً إلى المضارب)؛ ليتمكن التصرف، (بغلاف الشركة)؛ لأن العمل فيها من الجانبين، (وكون الربح بينهما شائعاً) فلو عين قدراً فسدت، (وكون نصيب كل منهما معلوماً) عند العقد، ومن شروطها: كون نصيب المضارب من الربح، حتى لو شرط له من رأس المال، أو منه ومن الربح فسدت. وفي "الحلالية": كل شرط يوجب جهالة في الربح، أو يقطع الشركة فيه يفسدها، وإلا بطل الشرط وصح العقد اعتباراً بالوكالة.

فأسلفكمناه: لم يرد بذلك إحراز المال في ذمتها، وإنما أراد منفعتها بالسلف، ومن مقتضاه ضمها للمال، وإنما يجوز السلف لمجرد منفعة السلف؛ لأنه يخضع الرق، فإذا قصد السلف منفعة نفسه دخل الفساد، فإذا أسلف رجل رجلاً مالاً؛ ليدفعه به غير ذلك البلد وقصد به منفعة السلف خاصة فهو جائز؛ لاختصاصه بمنفعة السلف، فإن أراد رده إليه حيث لقيه ببلاد السلف أو غيره من البلاد التي يؤمر فيها أجبر السلف على قبضه؛ لأن تأخير السلف به إلى بلد آخر دفعه خاصة، فإذا أراد أن يعجله لزم السلف قبضه كالأجل.

فَتَوَدَّيَانِ رَأْسَ الْمَالِ إِلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَيَكُونُ الرَّبْحُ لَكُمَا، فَقَالَا: وَدِدْنَا ذَلِكَ، فَفَعَلَ
وَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُمَا الْمَالَ، فَلَمَّا قَدِمَا بَاغَا فَأَرْبَحَا، فَلَمَّا
دَفَعَا ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ قَالَ: أَكَلَ الْجَيْشُ أَسْلَفَهُ مِثْلَ مَا أَسْلَفَكُمَا؟ قَالَا: لَا، فَقَالَ عُمَرُ
ابْنُ الْخَطَّابِ: إِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فَأَسْلَفَكُمَا، أَذْيَا الْمَالَ وَرَبَحَهُ، فَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَسَكَتَ،

فَقَالَا وَدِدْنَا إِيَّاهُ: إذا ثبت ذلك؛ فإن فعل أبي موسى الأشعري هذا يحتمل وجهين، أحدهما: أن يكون فعل هذا
على ما ذكرناه؛ لجرد منفعة عبد الله وعبيد الله، وحاز له ذلك وإن لم يكن الإمام المفوض إليه؛ لأن المال كان
بيده بمنزلة الوديعة للجماعة المسلمين فاستسلفه وأسلفهما إياه، وسيأتي بيان أحكام الوديعة في الأفضية، ولو تلف
المال ولم يكن عند عبد الله وعبيد الله وفاء لضمنه أبو موسى. والوجه الثاني: أن يكون لأبي موسى النظر في المال
بالتميز والإصلاح، فإذا أسلفه كان لعمر الذي هو الإمام المفوض إليه تعقب فعله فتعقبه ورده إلى القراض.

أَكَلَ الْجَيْشُ أَسْلَفَهُ إِيَّاهُ: تعقب منه لأفعال أبي موسى ونظر في تصحيح أفعاله وتبيين لموضع الخطأ منه؛ لأنه
لا يخفى على عمر أن أبا موسى لم يسلف كل واحد من الجيش مثل ذلك، وإنما أراد أن يبين لآبائه موضع المحاباة
في موضع فعل أبي موسى، فلما قالوا: لا أقرأ باغباة، فقال: ابنا أمير المؤمنين فأسلفكما، يريد أن تخصيصهما
بالسلف دون غيرهما إنما كان لموضعهما من أمير المؤمنين، وهذا مما كان يتورع منه عمر أن يخص أحدا من أهل
بيته، أو ممن ينتمي إليه بمنفعة من مال الله لمكانه منه، وكان عمر يبالغ في التوقي من هذا، ولذلك قسم لابن عمر
أقل مما قسم لغيره من المهاجرين الأولين، وكان يعطي حفصة ابنته مما يصلح إلى أزواج النبي ﷺ آخر من يعطي،
فإن كان نقصان ففي حصتها. **ابنا أمير المؤمنين إِيَّاهُ:** يعني علمكما أنكما ابتاه فأسلفكما لذلك، وإنما هو رشوة.

أَذْيَا الْمَالَ وَرَبَحَهُ: نقض لفعل أبي موسى وتغير لسلفه برد ربح المال إلى المسلمين وإجرائه بحرى أصله. قال
عيسى بن دينار: وإنما كره تفضيل أبي موسى لولديه ولم يكن يلزمهما ذلك، وعلى هذا قولنا: إن أبا موسى
استسلف المال وأسلفهما إياه لجرد منفعتهما، وأن المال كان بيده على وجه الوديعة، وأما إذا قلنا: إنه بيده لوجه
التميز والإصلاح؛ فإن لعمر تعقب ذلك والتكلم فيه والنظر في ذلك لهما وللمسلمين بوجه الصواب، ولم يختلف
أصحابنا في المبضع معه المال يتناع به لنفسه ويتسلفه أن صاحب المال مخير بين أن يأخذ ما ابتاع به لنفسه، أو
يضمنه رأس المال؛ لأنه إنما دفع إليه المال على الثبابة عنه في عرضه وابتياح ما أمره به، وكان أحق بما ابتاعه به،
وهذا إذا ظفر بالأمر قبل بيع ما ابتاعه، فإن فات ما ابتاعه به؛ فإن ربحه لرب المال وخسارته على المبضع معه.

فَسَكَتَ: يريد أنه أمسك عن المراجعة براأيه وانقيادا له والتابعا لمراعاة الله فراجعها طلبا للحق، واحتج عليه
بأن هذا مال قد ضمنه، ولو دخله نقص لجبرناه، وقول عمر **ع** بعد ذلك: "أذيا المال وربحه" إعراض عن حخته؛
لأن المبضع معه يضمن البضاعة إذا اشترى بها لنفسه، وإن دخلها نقص جبره، ومع ذلك فإن ربحها لرب المال.

وَأَمَّا عُبَيْدُ اللَّهِ فَقَالَ: مَا يَتَّبِعُنِي لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ هَذَا، لَوْ نَقَصَ هَذَا الْمَالُ، أَوْ هَلَكَ لَضَمِنَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَذْيَاهُ، فَسَكَتَ عَبْدُ اللَّهِ وَرَاجَعَهُ عُبَيْدُ اللَّهِ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ جُلَسَاءِ عُمَرَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! لَوْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا، فَقَالَ عُمَرُ: قَدْ جَعَلْتَهُ قِرَاضًا، فَأَخَذَ عُمَرُ رَأْسَ الْمَالِ وَنِصْفَ رِبْحِهِ، وَأَخَذَ عَبْدُ اللَّهِ وَعُبَيْدُ اللَّهِ نِصْفَ رِبْحِ الْمَالِ.

١٣٩١ - **مَالِكٌ** عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أَعْطَاهُ مَالًا قِرَاضًا يَعْمَلُ فِيهِ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَهُمَا.

لو جعلته قراضاً: على وجه ما رآه من المصلحة في ذلك وإن كان عمر لم يسأله، إلا أنه قد جرى على عادته وما عرف من حال عمر واستشارته أهل العلم، وكذلك للمفتي يجوز أن يتدبّر الحكم بالفقوى إذا علم من حاله استشارته وجرى بذلك عادته، والقراض الذي أشار به أحد نوعي الشركة يكون فيهما المال من أحد الشريكين والعمل من الثاني، والنوع الثاني من الشركة: أن يتساويا في المال والعمل، وأما القراض فهو حائز لا خلاف في حوازه في الحملة وإن اختلف العلماء في صحة أنواعه، ووجه صحته من جهة المعنى: أن كل مال يركو بالعمل لا يجوز استحجاره للمنفعة المقصودة منه؛ فإنه يجوز المعاملة عليه ببعض الماء الخارج منه، وذلك أن الدنانير والدراهم لا تركو إلا بالعمل، وليس كل أحد يستطيع التجارة ويقدر على تنمية ماله، ولا يجوز له إحراقها ممن ينهبها، فلو لا المضاربة لبطلت منفعتها؛ فلذلك أبيحت المعاملة بها على وجه القراض؛ لأنه لا يتوصل من مثل هذا النوع من المال إلى الانتفاع به في التسمية إلا على هذا الوجه، والله أعلم.

أعطاه إلخ: أعطى جد العلاء بن عبد الرحمن "مالاً قراضاً" لفظة الإعطاء تقتضي تسليمه إليه وإتमानه عليه، وهذه سنة القراض ولو شرطاً بقاء المال بيد صاحبه، وإذا اشترى العامل سلعة وزان، وإذا باع قبض الثمن، لم يجر ذلك، ووجه ذلك: أن هذا معنى قد أخرجهما عن صورة القراض ومعناه، فمنع ذلك صحته؛ لأن صورة القراض أن يكون المال بيد العامل، ومعناه: أن يكون مؤتمناً على المال، فما أخرج القراض عن ذلك وجب أن يمنع صحته؛ لأن ذلك يخرج عن أن يكون قراضاً ويجعله إجارة بمجولة العوض، فإن عمل معه بغير شرط فهو ممنوع في الكثير دون اليسير؛ لأن الكثير مقصود في نفسه، ومن أجله أنفق على القراض على ما أُلْفِقَ فيه، فلذلك أثر في المعاملة، وأما اليسير فيما لا يستبد منه الحاضر، مثل: أن يعينه في شراء سلعة، أو ينوب عنه في قبض دراهم يسيرة، مما يفعله الإنسان لصديقه، أو يعين به من يعرفه من غير عوض، فكان الأظهر: أن القراض لم ينعقد على ما انعقد عليه لأجله، فإن وقع ذلك قال محمد: لا يفسخ القراض لكثيره دون شرط، ووجه ذلك: أنه عقد القراض قد سلم من الشرط وليست التهمة فيه بقوة؛ لأنه لما لا يكاد يفعل. وإن شارك العامل ورب المال مالاً آخر جعله من مال القراض؛ =

مَا يَجُوزُ مِنَ الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ: وَجْهُ الْقِرَاضِ الْمَعْرُوفِ الْحَائِزِ: أَنْ يَأْخُذَ الرَّجُلُ الْمَالَ مِنْ صَاحِبِهِ عَلَى أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَتَفَقُّهُ الْعَامِلُ فِي الْمَالِ فِي سَفَرِهِ مِنْ طَعَامِهِ وَكِسْوَتِهِ وَمَا يُصْلِحُهُ بِالْمَعْرُوفِ بِقَدْرِ الْمَالِ إِذَا شَخَّصَ فِي الْمَالِ إِذَا كَانَ الْمَالُ يَحْمِلُ ذَلِكَ،

= فإن ذلك لا يخلو أن يكون شرطا في عقد القراض أو لا، فإن كان شرطا في القراض؛ فإن ذلك غير جائز، خلافا للشافعي، والدليل على ما نقوله: أن هذين عقدان مفتضيان أحدهما غير مفتضى الآخر، فلم يجز الجمع بينهما في عقد واحد كالصرف والسلم، فإن تشارك بعد عقد القراض، فلا يخلو أن يكون قبل العمل أو بعده، وقد قال أصحابنا في الاشتراك بعد العمل أقوالا مختلفة ثم بينوا، هل ذلك قبل العمل أو بعده، فروى ابن المواز عن مالك أنه كان يخففه، وروى عيسى عن ابن القاسم أنه قال: إن صح من غير موعد ولا وأي فهو جائز. وفي "الغنية": عن أصبغ قال: خير فيه، وعن سحنون أنه قال: هو الربا بعينه، وذلك بحتمل وجهين، أحدهما: أن ذلك اختلاف في أقوالهم، فأجازهم مالك وابن القاسم، ومنعه أصبغ وسحنون. وجه قول مالك: أنه قد سلم عقد القراض من الفساد، وذلك أن يعقده على ما يوجب تصرف رب المال يتصرف فيه، وذلك غير صحيح، كما لو عملا عليه، وهذا مبني على أن العامل إذا عمل من غير شرط في عقد القراض لعقد صار عملا كثيرا، بطل ذلك القراض، والوجه الثاني: أنه يجوز في وقت دون وقت، فلا يجوز قبل العمل ويجوز بعده؛ لأنه قيل أن يعمل رأس المال على ما كان عليه، فهو بمنزلة أن يعقد القراض على ذلك؛ لأن هذه حائنة لكل واحد منهما ترك القراض فيها إذا استدركا في هذه الحالة شرطا ينافي القراض، فكأنما شرطاه في عقد القراض، وأما إذا عمل العامل بالقراض، ولزمهما أمره، ولم يكن لأحدهما إبطاله، فما التزم من ذلك، فليس بمنزلة ما شرط من العقد، وإنما يجوز ذلك إذا عاد مال القراض إلى غير الصفة التي أخذها العامل عليها، وذلك مثل أن يكون مال القراض دنانير، فيصير دراهم فيشتركان بالدراهم، وأما معونة الغلام فإن كان شرط العامل خدمته في المال الكثير الذي يحتاج إلى المعونة فيه، فاختلف فيه قول مالك في كتاب محمد، وهو إجازته أن هذا مال تجوز المعاملة عليه ببعض ثمنه الخارج منه، فحاز أن يشترط فيه خدمة العبد الواحد إذا كان كثيرا كالمساقاة، ووجه الرواية الثانية: أن المساقاة تختص بالخدمة؛ ولذلك لا يجوز أن يخرج من الخائض من كان يعمل فيه من الخدام؛ فلذلك جاز أن يشترط فيه الخادم، وأما القراض فلا يجوز أن يشترط في الخادم، فإذا قلنا: إن ذلك جائز فالفرق بينه وبين رب المال: أن العامل إذا عمل في ماله نظر فيه بالحفظ له، وذلك غير جائز، كما لو جعل غلامه أو وكيله معه لحفظ عليه؛ فإن ذلك غير جائز، وإنما يجوز إذا كان مجرد الخدمة والمعونة، ولو أعاناه بغلامه من غير شرط، فلا بأس بذلك على القولين، والله أعلم.

فَإِنْ كَانَ مُقِيمًا فِي أَهْلِهِ فَلَا نَفَقَةَ لَهُ مِنَ الْمَالِ وَلَا كِسْوَةَ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ أَنْ يُعَيِّنَ الْمُتَقَارِضَانِ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ إِذَا صَحَّ ذَلِكَ مِنْهُمَا. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا بَأْسَ بَأَنْ يَشْتَرِيَ رَبُّ الْمَالِ مِنْ قَارِضِهِ بَعْضَ مَا يَشْتَرِي مِنَ السَّلْعِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ صَحِيحًا عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ وَإِلَى غُلَامٍ لَهُ مَالًا قَرَضًا يَعْمَلَانِ فِيهِ جَمِيعًا: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ؛ لِأَنَّ الرَّبْحَ مَالٌ لِغُلَامِهِ لَا يَكُونُ الرَّبْحُ لِلسَّيِّدِ حَتَّى يَنْتَزِعَهُ مِنْهُ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِهِ مِنْ كَسْبِهِ.

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْقَرَضِ

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَجُلٍ دَيْنٌ فَسَأَلَهُ أَنْ يُقَرِّعَهُ عِنْدَهُ قَرَضًا: إِنَّ ذَلِكَ يُكْرَهُ حَتَّى يَقْبِضَ مَالَهُ، ثُمَّ يُقَارِضَهُ بَعْدُ أَوْ يُمَسِّكُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَخَافَةٌ أَنْ يَكُونَ أَعْسَرَ بِمَالِهِ، فَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُؤَخَّرَ ذَلِكَ عَلَى أَنْ يَزِيدَهُ فِيهِ.

على أن يزيده فيه: وهذا كما قال: إنه لا يجوز أن يقر الدين بيد من هو عليه على وجه القراض، ويدخله ما قال من الزيادة في الدين للتأخير به؛ لأنه قد يرضى بالجزء اليسير من أجل بقاء الدين عنده فيفتضح بإحضاره، ولولا ذلك لما رضى بمثلته، والقراض بالدين على وجهين، أحدهما: أنه لا يحضر المال، والثاني: أن يحضره، فإن لم يحضره فقد حكى ابن المواز عن مالك: ليس له إلا رأس ماله. وقاله ابن القاسم في "العنية": وجه ذلك: أن عقد القراض أدخل الفساد على ما كان يجوز له من تأخيره بالدين، فوجب أن يبطل القراض وأن يبقى الدين على حسب ما كان، وإن كان أحضر المال جعله قراضا قبل أن يقبضه رب المال، فالمشهور من المذهب أنه غير جائز، وبه قال الشافعي، وقال القاضي أبو محمد فيمن غصب ديناً أو دراهم ثم ردها، فقال المغصوب منه: لا أقبضها ولكن أعمل بها قراضاً؛ إن ذلك جائز، ويحتمل أن يكون الفرق بينهما: أن يكون المغصوب أحضر المال تبرعاً؛ فلذلك جوزه، وأن الذي عليه الدين اتفق معه على إحضار الدين؛ ليرده إليه على وجه القراض، ولو جاء بدينه متبرعاً قاضياً له، فتركه عنده قراضاً، أقام إحضاره مقام قبضه بعد المعرفة بجودته ووزنه، والدليل على صحة ما ذكرناه من قول أصحابنا في المنع من ذلك أنه ما لم يقبض منه بالاتقاد والوزن، فهو في ذمته، فلم يجز القراض به كالذي لم يحضره.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قَرَضًا، فَهَلَكَ بَعْضُهُ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ، ثُمَّ عَمِلَ فِيهِ فَرَبِحَ، فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ رَأْسَ الْمَالِ بَقِيَّةَ الْمَالِ بَعْدَ الَّذِي هَلَكَ مِنْهُ قَبْلَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ وَيُجْبَرُ رَأْسُ الْمَالِ مِنْ رِبْحِهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ مَا بَقِيَ بَعْدَ رَأْسِ الْمَالِ عَلَى شَرْطِهِمَا مِنَ الْقِرَاضِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَصْلَحُ الْقِرَاضُ.....

قَالَ مَالِكٌ إِنْ: وهذا على ما قال: إن هلاك بعض المال قبل أن يعمل به لا يغير حكم رأس المال، بل هو على ما عقدا عليه، وقبض العامل من المال؛ لأن القراض على ذلك انعقد بينهما، فمضى ربح بعد ذلك جبر ما نقص من المال بالربح، فإن فضلت بعد ذلك الخیر فضلة فذلك جميع الربح، ولو اتفقا بعد النقص على إسقاط ما هلك من رأس المال واستئناف القراض بما بقي منه، فقد اختلف أصحابنا في ذلك، فالذي رواه ابن القاسم عن مالك أنه لا يصح ذلك إلا بعد أن يقبض رب المال بقية ماله قبضا صحيحا، ثم يدفعه بعد ذلك إليه قرضا مستأنفا، وروى ابن حبيب عن مالك وابن الماحشون أنهما إذا تخاسبا، فأقرا ما بقي بعد الخسارة رأس مال القراض؛ فإن ذلك يكون تقاضيا صحيحا، وما عقده من القراض عقدا مستأنفا أحضر المال أو لم يحضره، وأما إن كان على وجه الإيجار لا على وجه المفاضلة، فإن حكم القراض الأول باق، ووجه رواية ابن القاسم: أن التفاضل في القراض إنما يكون بأن يقبض رب المال ماله، وما لم يوجد ذلك فإن ذلك لا يصلح؛ لأنه إنما قصد إلى أن يزيد العامل في حفظه من الربح ما يقتضيه عند القراض من جبر ما تقدم من الخسارة، وذلك غير صحيح ولا جائز، ووجه رواية ابن حبيب: أن المفاضلة تقع في ذلك بالقول دون القبض كسائر العقود؛ لأن العقود اللازمة تفسخ بالقول، فبان تفسخ به الجائزة أولى وأحرى.

لا يصلح القراض إِنْ: وبه قال أبو حنيفة أيضا؛ إنه لا يصلح إلا بالدراهم والدنانير وكذا التبر والنفقة إن تعاملوا بها عند الإمام الأعظم وأبي يوسف، وكذا بالفلوس الرائجة عند محمد، وعند الشافعي يجوز في الدراهم والدنانير فقط. (المحلى) قال الباجي: قال مالك: لا يصلح القراض إلا في العين إِنْ وهذا كما قال: إنه لا يجوز القراض بغير الدنانير والدراهم؛ لأنها أصول الأثمان وقيم المتلفات، ولا يدخل أسواقها تغيير؛ فلذلك يصح القراض بها، فأما ما يدخله تغيير الأسواق من العروض فلا يجوز القراض به، ووجه ذلك: أنه قد يأخذ العامل العرض قرضا وقيمه مائة دينار، فيتجر في المال، فيربح مائة فيرده وقيمه مائتان، فيصير الربح كله لرَبِّ المال، ولا يحصل للعامل شيء، وقد لا يربح فيرده وقيمه خمسون، فيبقى بيده من رأس المال خمسون، فيأخذ نصفها وهو لم يربح شيئا، فأما القراض بالفلوس فقد قال ابن القاسم: لا يجوز ذلك، وروى أشهب عن الأمهات أنه أجاز القراض بها. وجه القول الأول: أن الفلوس ليست بأصل في الأثمان؛ ولذلك لا تجرى مجرى العين في تحريم التفاضل وبيعها بالعين نساء، فلم يجز القراض بها كالعروض، ووجه القول الثاني: أنه لا يتعين بالعقد فصيح القراض بها كالدنانير والدراهم، =

إِلَّا فِي الْعَيْنِ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْوَرَقِ، وَلَا يَكُونُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْعُرُوضِ وَالسَّلْعِ، وَمِنْ
الْبُيُوعِ مَا يَجُوزُ إِذَا تَفَاوَتْ أَمْرُهُ وَتَفَاحَشَ رَدُّهُ، فَأَمَّا الرِّبَا فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا الرَّدُّ
أَبَدًا، وَلَا يَجُوزُ مِنْهُ قَلِيلٌ وَلَا كَثِيرٌ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ مَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى
قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَإِنْ تُبَيِّنْ لَهُمْ فَلَا تَكُونُ مِنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ لَا تَطْلُمُونَ وَلَا تَطْلُمُونَ﴾.

(البقرة: ٢٧٩)

- فإذا قلنا برواية المنع، فإن وقع ذلك، فقد قال ابن المواز: له القراض بالتقار أخف، والفلوس كالعروض، وهذا
مقتضى فساد القراض، ويكون له في بيع الفلوس أجرة المثل، وفيما نض من ثمنها قراض المثل. وقال أصيبغ: هي
كالتقار، وقال ابن حبيب نحوه وترد فلوسا مثلها. ووجه قول ابن المواز: أن الفلوس لا يحرم فيها التفاضل، فإذا
وقع القراض بها وجب فسخه كالعروض، ووجه قول ابن حبيب: أن هذا ممن يتعامل به، فلا يفسخ القراض إذا
وقع به كالدنانير والدراهم، وأما نقار الذهب والفضة فروى ابن القاسم عن مالك: المنع من القراض بها، وروى
عنه أشهب إجازة ذلك، وروى يحيى بن يحيى منع ذلك في بلد يتعامل فيه بالدنانير والدراهم، وأما في بلد يتعامل
فيه بالتمر فلا بأس به. ووجه رواية ابن القاسم أنها تتعين بالعقد، فكان القراض بها ممنوعا كالعروض، ووجه رواية
أشهب: أنها عين يحب فيها الزكاة، فصح القراض فيها كالدنانير والدراهم. فإذا قلنا برواية المنع ووقع ذلك، فإن
يحيى روى عن ابن القاسم أنه يضمه ولا يفسخه. وقال القاضي أبو محمد: وجه ذلك عندي على الكراهية،
وذلك عندي يحتاج أيضا إلى توجيه، ووجهه: أن قيمته لا تتفاوت ولا يدخلها من حوالة الأسواق إلا ما يقرب
مما يدخل الدنانير والدراهم، فلذلك لم يفسخ.

وأما الحلبي المصوغ من الذهب والفضة فلا يجوز القراض به، ورواه أشهب عن مالك، وذلك أن الصياغة قد غيرت
حكمه والحقته بالعروض. وأما الغشوش من الذهب والفضة فحكى القاضي أبو محمد: أنه لا يجوز القراض به،
مضروبا كان أو غير مضروب، وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: إن كان الغش النصف فأقل حار، وإن كان
أكثر من النصف لم يجز ذلك، واستدل القاضي أبو محمد في ذلك بأن هذه الدراهم معشوشة فلم يجز القراض بها.
أصل ذلك: إذا زاد الغش على النصف. قال القاضي أبو الوليد: والذي عندي أنه إنما يكون ذلك إذا كانت
الدراهم ليست بالسكة التي يتعامل الناس بها، فإذا كانت سكة التعامل فإنه يجوز القراض بها لأنها قد صارت عينا،
وصارت أصول الأمان وقيم المتلفات، وقد حوز أصحابنا القراض بالفلوس فكيف بالدراهم المعشوشة، ولا خلاف
بين أصحابنا في تعلق الزكاة بعينها، ولو كانت عروضاً لم تتعلق الزكاة بعينها، وإن اعترض في ذلك أنه يجوز إن
انقطع فتستحيل أسواقها، فمثل ذلك يعترض في الدراهم الخائصة إذا قطع التعامل بها، والله أعلم.

مَا يَجُوزُ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْقَرَارِضِ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قَرَارًا، وَشَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ بِمَالِهِ إِلَّا سِلْعَةً كَذًا وَكَذًا، أَوْ يَنْتَهَاهُ أَنْ يَشْتَرِيَ سِلْعَةً بِاسْمِهَا، قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اشْتَرَطَ عَلَى مَنْ قَارَضَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ حَيَوَانًا أَوْ سِلْعَةً بِاسْمِهَا، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اشْتَرَطَ عَلَى مَنْ قَارَضَ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَّا سِلْعَةً كَذًا وَكَذًا، فَإِنْ ذَلِكَ مَكْرُوهٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ السِّلْعَةُ الَّتِي أَمَرَهُ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ غَيْرَهَا كَثِيرَةً مَوْجُودَةً لَا تُخْلِفُ فِي شِتَاءٍ وَلَا صَيْفٍ، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قَرَارًا، وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ فِيهِ شَيْئًا مِنَ الرِّبْحِ خَالِصًا دُونَ صَاحِبِهِ؛ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ وَإِنْ كَانَ دِرْهَمًا وَاحِدًا، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ نِصْفَ الرِّبْحِ لَهُ وَنِصْفَهُ لِصَاحِبِهِ أَوْ ثُلُثَهُ أَوْ رُبْعَهُ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، فَإِذَا سَمِيَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا.....

وشرط عليه وهذا كما قال: إن من شرط على العامل أن لا يتجر بسلعته معينة أو بالحيوان، فذلك جائز، وله شرطه؛ لأنه قد أبقي له من السلع ما لا يعدم التجارة فيها في بلد من البلدان ولا وقت من الأوقات، وهذا شرط في صحة القراض. فأما إذا قال له: أقارضك على أن لا تشتري إلا سلعة كذا السلعة بعينها، فإن كانت السلعة كثيرة موجودة، ولا تعدم التجارة فيها، ولا نعدم هي في وقت من الأوقات كالحيوان والطعام؛ فإن ذلك جائز، وإن كانت السلعة قد تعدم في وقت من الأوقات أو تتعذر التجارة بها؛ لقلتها في بعض الأزمان، لم تجز المقارضة بها وعقد القراض على ذلك؛ فإنه فاسد، وهذا قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: هو جائز، والدليل على صحة ما ذهب إليه مالك: أن هذا اشترط ما يتنافى عقد المضاربة، فوجب أن لا يصح، كما لو شرط عليه الضمان أو شرط أن يرد إليه عروضاً، والذي يدل على أن هذا الشرط يتنافى المضاربة: أن المقصود منها هو النماء والربح، وإذا قال: لا تشتري إلا هذا الثوب؛ فإنه لا يبعد أن يعدم في ذلك الثوب ربح، فيبطل مقصود القراض.

فلا بأس بذلك: وبه قال أبو حنيفة في الهداية: "وإن حصص له رب المال التصرف في بلد بعينه أو في سلعة بعينها، لم يجز له أن يتجاوزها؛ لأنه توكيل".

فإن ذلك مكروه إ.خ. قال في "المشاهج": ولا يجوز أن يشترط شراء متاع معين أو نوع يندر وجوده.

فَإِنْ كُلُّ شَيْءٍ سَمِيَ مِنْ ذَلِكَ حَلَالًا، وَهُوَ قِرَاضُ الْمُسْلِمِينَ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَكِنْ إِنْ اشْتَرَطَ أَنْ لَهُ مِنَ الرَّبْحِ دِرْهَمًا وَاحِدًا فَمَا فَوْقَهُ خَالِصًا دُونَ صَاحِبِهِ، وَمَا بَقِيَ مِنَ الرَّبْحِ فَهُوَ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ، فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ، وَلَيْسَ مِنْ قِرَاضِ الْمُسْلِمِينَ.

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الشَّرْطِ فِي الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَتَّبِعِي لِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الرَّبْحِ خَالِصًا دُونَ الْعَامِلِ،

وَلَيْسَ مِنْ قِرَاضِ الْمُسْلِمِينَ. وَبِهِ قَالَ أَبُو حَيْفَةَ وَالشَّافِعِيُّ، فِي "الْمُدَايَةِ": فَإِنْ شَرِطَ لِأَحَدِهِمَا زِيَادَةَ عَشْرَةِ فَلَهِ أَجْرٌ مِثْلُهُ؛ لِفُسَادِهِ، فَلَعَلَّهُ لَا يَرْبِحُ إِلَّا هَذَا الْقَدْرَ، فَتَنْقُطُ الشَّرْكَةُ فِي الرَّبْحِ. وَفِي "الْمُنْهَاجِ": لَوْ شَرِطَ لِأَحَدِهِمَا عَشْرَةَ أَوْ رِبْحَ صَفٍّ فَقَدْ **لَا يَتَّبِعِي لِصَاحِبِ الْمَالِ إِيَّاهُ**: وَهَذَا كَمَا قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَحَدِ الْمُتَعَامِلِينَ أَنْ يَشْتَرِطَ لِنَفْسِهِ مِنَ الرَّبْحِ شَيْئًا لَا يَقْضِي إِلَى الْأَحْزَاءِ عَلَى مَا قَدِمْنَاهُ، وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ. وَقَوْلُهُ: "وَلَا يَكُونُ مَعَ الْقِرَاضِ بَيْعٌ وَلَا كِرَاءٌ وَلَا عَمَلٌ" يُرِيدُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَمَلَ عَلَيْهِمَا عَقْدٌ وَاحِدٌ. وَجِهَ ذَلِكَ: أَنَّ هَذِهِ عَقُودٌ لَازِمَةٌ وَعَقْدُ الْقِرَاضِ عَقْدٌ حَائِزٌ، وَالْجَوَازُ ضِدُّ الْمَزُومِ، فَلَمَّا تَنَاقَى مَقْتَضَاهُمَا لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَجْتَمِعَا فِي عَقْدٍ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُخْرِجُ أَحَدَهُمَا عَنْ مَقْتَضَاهُ وَيُوجِبُ فُسَادَهُ، وَإِذَا فُسِدَ أَحَدُهُمَا فُسِدَ الْآخَرُ؛ لِاشْتِمَالِ الْعَقْدِ عَلَيْهِمَا، فَإِنْ وَفَعَ بَيْعٌ وَقِرَاضٌ فَقَدْ رَوَى عُبَيْدُ بْنُ الْقَاسِمِ فِي كِتَابِ ابْنِ مَرْزُوقٍ: يَفْسُخُ ذَلِكَ مَا لَمْ تَنْتِ السَّلْعَةُ، وَيَعْمَلُ فِي الْقِرَاضِ ثُمَّ يَتَقَارَضَانِ قِرَاضًا صَحِيحًا إِنْ شَاءَا، فَإِنْ لَمْ تَنْتِ سَلْعَةُ الْبَيْعِ وَقَدْ عَمِلَ فِي الْمَالِ، فُسِخَ الْبَيْعُ وَكَانَ أَجْرًا فِي الْقِرَاضِ، وَإِنْ فَاتَتِ السَّلْعَةُ وَعَمِلَ فِي الْمَالِ، فَكَذَلِكَ أَيْضًا لَهُ قِيَمَةُ سَلْعَتِهِ، وَيُرَدُّ فِي الْقِرَاضِ إِلَى أَجْرَةٍ مِثْلِهِ، وَيَكُونُ ثَمَاءُ الْمَالِ لِرَبِّهِ، وَأَمَّا إِنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهِ عَمَلًا، كَالصَّانِعِ بِأَخْذِ الْقِرَاضِ عَلَى الْعَمَلِ أَوْ يَعْمَلُ بِيَدِهِ، قَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ: إِنْ فَاتَ فَهُوَ أَجِيرٌ. وَقَالَ ابْنُ وَهْبٍ: هُمَا عَلَى قِرَاضِهِمَا. قَالَ الْقَاضِي أَبُو الْوَلِيدِ: وَمَعْنَى ذَلِكَ عِنْدِي: أَنْ يَكُونَ لَهُ أَجْرٌ عَمَلُهُ، وَيَكُونُ فِي الْمَالِ عَلَى قِرَاضٍ مِثْلُهُ دُونَ اشْتِرَاطِ عَمَلِهِ. "وَقَوْلُهُ: وَلَا سَلْفٌ وَلَا مَرْفَقٌ" يَشْتَرِطُهُ أَحَدُهُمَا لِنَفْسِهِ دُونَ صَاحِبِهِ "عَلَى مَا قَالَ: إِنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ؛ لِمَا قَدِمْنَاهُ مِنْ أَنَّ السَّلْفَ طَرِيقَةُ الْمَزُومِ، وَكَذَلِكَ عَقُودُ الْمَرْفَقِ، وَذَلِكَ مِمَّا يَبْنِي عَقُودَ الْجَوَازِ، فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ فَرُبَّحَ السَّلْفِ لِلْعَامِلِ، وَهُوَ فِي الْمِائَةِ الْآخَرَى أَجِيرٌ عَلَى قَوْلِ ابْنِ الْقَاسِمِ، وَعَلَى قِرَاضِ الْمِثْلِ فِي قَوْلِ ابْنِ وَهْبٍ. وَقَوْلُهُ: "إِلَّا أَنْ يَعِينُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ إِذَا صَحَّ ذَلِكَ مِنْهُمَا" يُرِيدُ أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا يَعِينُ صَاحِبَهُ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ وَلَا عَوْضٍ إِلَّا لِحَرْدِ الْمَعْرُوفِ وَالْمَرْفَقِ فِيمَا يَجُوزُ أَنْ يَعِينَهُ فِيهِ، وَلَا يَعُودُ بِفُسَادِ الْقِرَاضِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ قَبْلَ هَذَا؛ فَإِنَّهُ إِذَا صَحَّ ذَلِكَ مِنْهُمَا وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لِمَعْنَى الْقِرَاضِ الَّذِي بَيْنَهُمَا، فَهُوَ حَائِزٌ غَيْرُ مُفْسِدٍ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْقِرَاضِ، وَلَا يَتَّبِعِي لِلْمُقَارَضَيْنِ أَنْ يَشْتَرِطَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ زِيَادَةً مِنْ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ وَلَا طَعَامٍ وَلَا شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَإِنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مِنْ غَيْرِ رِبْحِ الْقِرَاضِ، كَانَتْ =

وَلَا يَتَّبِعِي لِلْعَامِلِ أَنْ يَشْتَرِطَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنَ الرَّبْحِ خَالِصًا دُونَ صَاحِبِهِ، وَلَا يَكُونُ مَعَ الْقِرَاضِ بَيْعٌ وَلَا كِرَاءٌ وَلَا عَمَلٌ وَلَا سَلَفٌ وَلَا مِرْفَقٌ يَشْتَرِطُهُ أَحَدُهُمَا لِنَفْسِهِ دُونَ صَاحِبِهِ، إِلَّا أَنْ يُعَيِّنَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ عَلَى غَيْرِ شَرْطٍ عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ إِذَا صَحَّ ذَلِكَ مِنْهُمَا، وَلَا يَتَّبِعِي لِلْمُتَقَارِضِينَ أَنْ يَشْتَرِطَ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ زِيَادَةً مِنْ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ وَلَا طَعَامٍ وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ.

قَالَ: فَإِنْ دَخَلَ الْقِرَاضُ شَيْءً مِنْ ذَلِكَ صَارَ إِجَارَةً، وَلَا تَصْلُحُ الْإِجَارَةُ إِلَّا بِشَيْءٍ ثَابِتٍ مَعْلُومٍ، وَلَا يَتَّبِعِي لِلَّذِي أَخَذَ الْمَالَ أَنْ يَشْتَرِطَ مَعَ أَخْذِهِ الْمَالَ أَنْ يُكَافِيَ وَلَا يُؤَلِّي مِنْ سِلْعَتِهِ أَحَدًا وَلَا يَقُولِي مِنْهَا شَيْئًا لِنَفْسِهِ. قَالَ: فَإِذَا وَفَرَ الْمَالُ وَحَصَلَ عَزْلُ رَأْسِ الْمَالِ، ثُمَّ اقْتَسَمَا الرَّبْحَ عَلَى شَرْطِهِمَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَالِ رِبْحٌ أَوْ دَخَلَتْهُ وَضِيعَةٌ لَمْ يَلْحَقْ الْعَامِلُ مِنْ ذَلِكَ شَيْءٌ، لَا مِمَّا أَنْفَقَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَا مِنَ الْوَضِيعَةِ

= مع القراض إجارة إن اشترط ذلك العامل، وإن اشترطه صاحب المال؛ فإنه عمل وعين معلوم بعين مجهول، فإن نزل ذلك ففي كتاب محمد بن الموارث عن مالك وأصحابه: أنه إن ترك ذلك من اشترطه قبل العمل فهو جائز، ووجه ذلك عندهم: أنه قد أسقط ما أدخل الفساد في العقد في وقت يجوز له تركه وابتدأه، فكان ذلك بمنزلة أن فسخ العقد الفاسد واستأنف عقداً صحيحاً، وأما بعد العمل فروى يحيى عن ابن نافع: أنه إن أبطل الشرط الفاسد مشروطه، صح العقد وتمادياً عليه. وأنكر ذلك يحيى بعد العمل. وقوله: "فإن دخل القراض شيء من ذلك صار إجارة ولا يصلح إلا بشيء ثابت معلوم" يريد إن اشترطه العامل فهو إجارة؛ لأن من حكم القراض أن يكون عوض العمل حقه مقصور على ما يترقب خروجه من النماء، فإذا اشترط العامل ذهباً من غيره أو غير ذهب، فقد خرج عن سنة القراض إلى ما لا يجوز فيه، وإنما يجوز في الإجارة إلا أن من شرط الإجارة أن يكون جميع عوضها معلوماً، فإذا كان بعض عوضها مجهولاً مترقباً من النماء، لم تصح الإجارة أيضاً، والفرق بين الإجارة على التجارة بالمال وبين القراض: أن في الإجارة يستأجره على أن يتجر له في ماله بشيء معلوم معين مقبوض أو مقدر في الذمة بعقد لازم، فإن جعل شيء منه في النماء المترقب لم يجز، ومعنى القراض: أن يعامله معاملة جاترة؛ ليعمل في ماله بجزء من ثمائه المترقب، فإن صرف شيء من عوض العمل إلى غير ذلك لم يجز.

وَذَلِكَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ فِي مَالِهِ. وَالْقَرَضُ جَائِزٌ عَلَى مَا تَرَضَى عَلَيْهِ رَبُّ الْمَالِ وَالْعَامِلُ مِنْ نِصْفِ الرِّبْحِ أَوْ ثُلُثِهِ أَوْ رُبُعِهِ أَوْ أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَجُوزُ لِلَّذِي يَأْخُذُ الْمَالَ قَرَضًا أَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ سِنِينَ لَا يُنْزَعُ مِنْهُ. قَالَ: وَلَا يَصْلُحُ لِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ أَنَّكَ لَا تُرُدُّهُ إِلَيَّ سِنِينَ لِأَجَلٍ يُسَمِّيَانِهِ؛ لِأَنَّ الْقَرَضَ لَا يَكُونُ إِلَى أَجَلٍ، وَلَكِنْ يَدْفَعُ رَبُّ الْمَالِ مَالَهُ إِلَى الَّذِي يَعْمَلُ لَهُ فِيهِ، فَإِنْ بَدَأَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَتْرَكَ ذَلِكَ وَالْمَالُ نَاضٍ لَمْ يَشْتَرِ بِهِ شَيْئًا، تَرَكَهُ وَأَخَذَ صَاحِبُ الْمَالِ مَالَهُ، وَإِنْ بَدَأَ لِلرَّبِّ الْمَالِ أَنْ يَقْبِضَهُ بَعْدَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ سِلْعَةً، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ حَتَّى يُبَاعَ الْمَتَاعُ وَيَصِيرَ عَيْنًا، فَإِنْ بَدَأَ لِلْعَامِلِ أَنْ يَرُدَّهُ وَهُوَ عَرَضٌ، لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ لَهُ حَتَّى يَبِيعَهُ فَيَرُدَّهُ عَيْنًا كَمَا أَخَذَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَصْلُحُ لِمَنْ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قَرَضًا أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَيْهِ الزَّكَاةَ فِي حِصَّتِهِ مِنَ الرِّبْحِ خَاصَّةً؛

ولا يجوز للذي إلخ: وبه قال الشافعي وأحمد: إنه لا يجوز إلى مدة معلومة لا يفسحها قبلها، وقال أبو حنيفة: يجوز ذلك. كذا في "الرحمة في اختلاف الأمة"، **أن يشترط عليه إلخ:** وهذا كما قال: "إنه لا يجوز لرَبِّ المال أن يشترط على العامل زكاة رأس المال؛ لأن ذلك يعود إلى أن يشترط عليه عددا من الربح ينفرده به، ثم تطرأ القسمة بعد ذلك، وربما استغرق بعد ذلك العدد جميع الربح، فيسقط حظ العامل من الربح مع وجوده واشترائه له، وذلك يناقض الجواز؛ لما فيه من الجهالة، فإن اشترط على العامل زكاة الربح من حصته، فقد اختلف أصحابنا في ذلك، فروى أشهب عن مالك في كتاب ابن المواز: لا غير في ذلك. وروى عنه ابن القاسم وغيره: أن ذلك جائز، وبه قال أشهب. وجه رواية أشهب: أن ذلك مجهول؛ لأنه قد يقع التشارك بينهما قبل وجوب الزكاة في المال، وجه رواية ابن القاسم: أنه اشترط عليه جزء، شائعا، فكان جائزا بمنزلة أن يشترط عليه النصف وربع العشر، وللعامل النصف غير ربع العشر. فإن اشترط العامل على رب المال الزكاة فهو على ضربين، أحدهما: أن يشترط زكاة الربح من رأس المال. والثاني: أن يشترط زكاة حصته من الربح في حصة رب المال من الربح، فإن اشترط زكاة المال من رأس الربح فقد قال عيسى: لا يجوز. وحكى القاضي أبو محمد جواز ذلك، وجه رواية عيسى: أن ذلك من الجهالة والغرر؛ لأنه لا يدري ما شرط عليه في رأس ماله في قننه أو كثرته، ولا يدري هل يثبت ذلك أم لا -

لأنَّ رَبَّ الْمَالِ إِذَا اشْتَرَطَ ذَلِكَ فَقَدْ اشْتَرَطَ لِنَفْسِهِ فَضْلاً مِنَ الرَّبْحِ ثَابِتاً فِيمَا سَقَطَ عَنْهُ مِنْ حِصَّةِ الزَّكَاةِ الَّتِي تُصِيبُهُ مِنْ حِصَّتِهِ. وَلَا يَجُوزُ لِرَجُلٍ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى مَنْ قَارَضَهُ أَنْ لَا يَشْتَرِيَ إِلَّا مِنْ فُلَانٍ لِرَجُلٍ يُسَمِّيهِ، فَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ لَهُ أَجْبَرًا بِأَجْرٍ لَيْسَ بِمَعْرُوفٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَدْفَعُ إِلَى رَجُلٍ مَالاً قِرَاضاً، وَيَشْتَرِطُ عَلَى الَّذِي دَفَعَ إِلَيْهِ الْمَالَ الضَّمَانَ، قَالَ: لَا يَجُوزُ لِصَاحِبِ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ فِي مَالِهِ غَيْرَ مَا وَضَعَ الْقِرَاضُ عَلَيْهِ وَمَا مَضَى مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ، فَإِنْ ثَمَّ الْمَالُ عَلَى شَرْطِ الضَّمَانِ، كَانَ قَدْ زَادَ فِي حَقِّهِ مِنَ الرَّبْحِ مِنْ أَجْلِ مَوْضِعِ الضَّمَانِ، وَإِنَّمَا يَقْتَسِمَانِ الرَّبْحَ عَلَى مَا لَوْ أُعْطَاهُ إِنْبَاهُ عَلَى غَيْرِ ضَمَانٍ، وَإِنْ تَلَفَ الْمَالُ لَمْ أَرَ عَلَى الَّذِي أَخَذَهُ ضَمَانًا؛ لِأَنَّ شَرْطَ الضَّمَانِ فِي الْقِرَاضِ بَاطِلٌ.

لأنه إذا كان فيه ربح لزم رب المال أداء الزكاة عنه، وإن لم يكن فيه ربح فلا شيء عليه. ووجه رواية القاضي أبي محمد: أن زكاة رأس المال على رب المال وزكاة الربح منه، ثم تقع القسمة بعد ذلك، فإذا شرط العامل الزكاة على رب المال، فلما شرط عليه زيادة جزء من الربح، ولا تأثير لتخصيصه برأس رب المال؛ لأن لرب المال أن يدفعه من حيث شاء كما لو شرط الزكاة رب المال على العامل.

أَنْ لَا يَشْتَرِيَ إِنْ: وهذا كما قال: إنه لا يجوز لرب المال أن يشترط على العامل: أن لا يشتري إلا من فلان، وقال أبو حنيفة: هو جائز، وقد تقدم الكلام فيه. واحتج مالك في ذلك بأنه إذا عين له هذا التعيين فلما هو رسول؛ لأن العامل في المال سنته التصرف وطلب الاسترخاء، فإذا منع من ذلك ونص على الاتباع من معين، فلما هو رسول إلى ذلك الرجل المعين يتناع منه لرب المال، فلا يجوز أن تتعلق أجرته بضمان المال؛ لأن وجوده مجهول ومقداره مجهول، وسواء كان ذلك الرجل موسراً لا تعدم عنده السلع، أو معسراً يعدم ذلك عنده، قاله عيسى، ورواه يحيى بن يحيى عن أبي نافع. ووجه ذلك: أن هذا الشرط يمنع وجود النماء غالباً ويعقد على اختيار ذلك الرجل المعين؛ لأن له أن يتنع من مبايعته جملة أو من مبايعته إلا بما شاء من الثمن الذي لا يرحى بعده ربح. **لأن شرط الضمان إِنْ:** اختلفوا فيما إذا اشترط رب المال ضمان المال على المضارب؛ فقال أبو حنيفة وأحمد: يبطل الشرط، والمضاربة صحيحة. وقال مالك والشافعي: تبطل المضاربة بهذا الشرط، كذا في "الرحمة في اختلاف الأمة".

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا وَاشْتَرَطَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَتَّعَ بِهِ إِلَّا تَخْلًا أَوْ دَوَابًّا؛ لِأَجْلِ أَنَّهُ يَطْلُبُ ثَمَرَ التَّخْلِ أَوْ نَسْلَ الدَّوَابِّ وَيَحْبِسُ رِقَابَهَا. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَحْجُوزُ هَذَا، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ سُنَّةِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْقِرَاضِ، إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَ ذَلِكَ ثُمَّ يَبِيعَهُ كَمَا يُبَاعُ غَيْرُهُ مِنَ السَّلْعِ. قَالَ مَالِكٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُقَارِضُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ غُلَامًا يُعِينُهُ بِهِ عَلَى أَنْ يَقُومَ مَعَهُ الْغُلَامُ فِي الْمَالِ إِذَا لَمْ يَعُدْ أَنْ يُعِينَهُ فِي الْمَالِ لَا يُعِينُهُ فِي غَيْرِهِ.

الْقِرَاضُ فِي الْعُرُوضِ

قَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يُقَارِضَ أَحَدًا إِلَّا فِي الْعَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَنْبَغِي الْمُقَارَضَةُ فِي الْعُرُوضِ؛ لِأَنَّ الْمُقَارَضَةَ فِي الْعُرُوضِ إِنَّمَا تَكُونُ عَلَى أَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَقُولَ لَهُ صَاحِبُ الْعَرْضِ: "خُذْ هَذَا الْعَرْضَ فَبِعْهُ فَمَا خَرَجَ مِنْ ثَمَنِهِ فَاشْتَرِ بِهِ وَبِعْ عَلَى وَجْهِ الْقِرَاضِ".

لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ: وهذا كما قال: لَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِطَ الْعَامِلُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ إِذَا كَانَ كَثِيرًا غُلَامًا يُعِينُهُ فِيهِ بِالْخِدْمَةِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَمْوَالِ، وَلَوْ اشْتَرِطَ خِدْمَةَ الْغُلَامِ فِيمَا يَخْصُ الْعَامِلُ لَمْ يَجِزْ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ كَالْمَسَاقَاةِ يَحْجُوزُ لِلْعَامِلِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى رَبِّ الْحَائِطِ الْكَبِيرِ الْغُلَامَ يُعِينُهُ فِي السَّقْيِ وَالْخِدْمَةِ.

لَا تَنْبَغِي أَحَدٌ: وهذا كما قال: إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي الْقِرَاضُ إِلَّا بِالْعَيْنِ: الدَّنَانِيرَ وَالْدِرَاهِمَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ تَفْسِيرُ ذَلِكَ. فَإِنْ قَارِضَهُ بِعَرْضٍ فَإِنْ ذَلِكَ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَقُولَ لَهُ: بِعْ هَذَا الْعَرْضَ فَإِذَا نَضَّ ثَمَنَهُ فَاعْمَلْ بِهِ قِرَاضًا يَكُونُ الثَّمَنُ رَأْسَ الْمَالِ، فَهَذَا لَا يَحْجُوزُ، وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: هُوَ حَائِزٌ، وَالِدَلِيلُ عَلَى مَا نَقُولُهُ: أَنَّ هَذَا شَرْطٌ مُسْتَأْنَفٌ، فَلَمْ يَجِزْ تَعْلِيلُ الْقِرَاضِ بِهِ. أَصْلُ ذَلِكَ: هَبُوبُ الرِّيَّاحِ وَتَزُولُ الْمَطَرُ وَاسْتِدْلَالُ فِي الْمَسْأَلَةِ، وَهُوَ أَنَّ هَذَا قِرَاضٌ وَإِحَارَةٌ، فَلَمْ يَجِزْ أَنْ يَجْتَمِعَا فِي عَقْدٍ لِاخْتِلَافِ مَقْتَضَاهُمَا. وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنْ يَقُولَ لَهُ: خُذْ هَذَا الْعَرْضَ عَلَى الْقِرَاضِ، يَكُونُ الْعَرْضُ رَأْسَ الْمَالِ تَرُدُّ إِلَى بَعْدِ تِمَامِ الْعَمَلِ مِثْلَهُ، فَمَا فَضَلَ شَيْءٌ فَهُوَ رِبْحٌ بَيْنِي وَبَيْنَكَ، فَهَذَا أَيْضًا لَا يَحْجُوزُ، عِلَالًا لِأَنَّ أَيْ لَيْلَى فِي تَجْوِيزِهِ ذَلِكَ. وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ: مَا احْتَجَّ بِهِ مَالِكٌ مِنَ الْعَرَرِ، وَهُوَ أَنَّهُ يَحْجُوزُ أَنْ يَأْخُذَ الْعَرْضَ فِي وَقْتِ رَحْصِهِ وَيُرْدهُ فِي وَقْتِ عِلَالَتِهِ، فَيَذْهَبُ رَبُّ الْمَالِ بِرِبْحِ الْمَالِ، أَوْ يَأْخُذَهُ فِي وَقْتِ ثِقَافِهِ وَيُرْدهُ فِي وَقْتِ كِسَادِهِ، فَيَشْتَرِيهِ بِبَعْضِ رَأْسِ الْمَالِ وَيَقَاسِمُهُ الْبَعْضَ الْآخَرَ دُونَ أَنْ يَنْصَبِي بِعَمَلِهِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَجِزْ الْقِرَاضُ عَمَّا تَخْتَلِفُ أَسْوَاقُهُ، وَيَخْتَصُّ بِبَعْضِ الْأَوْقَاتِ لِقَافِهِ.

فَقَدْ اشْتَرَطَ صَاحِبُ الْمَالِ فَضْلًا لِنَفْسِهِ مِنْ بَيْعِ سِلْعَتِهِ، وَمَا يَكْفِيهِ مِنْ مَوَاقِفِهَا. أَوْ يَقُولُ: "اشْتَرَيْ بِهَذِهِ السِّلْعَةِ وَبِعْ، فَإِذَا فَرَعْتَ فَأَتَّبِعْ لِي مِثْلَ عَرْضِي الَّذِي دَفَعْتُ إِلَيْكَ، فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَهُوَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ". وَلَعَلَّ صَاحِبَ الْعَرْضِ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى الْعَامِلِ فِي زَمَنٍ هُوَ فِيهِ نَافِقٌ كَثِيرُ الثَّمَنِ، ثُمَّ يَرُدُّهُ الْعَامِلُ حِينَ يَرُدُّهُ وَقَدْ رَخِصَ، فَيَشْتَرِيهِ بِثُلُثِ ثَمَنِهِ أَوْ أَقَلِّ مِنْ ذَلِكَ، فَيَكُونُ الْعَامِلُ قَدْ رَبِحَ نِصْفَ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِ الْعَرْضِ فِي حِصَّتِهِ مِنَ الرَّبْحِ، أَوْ يَأْخُذَ الْعَرْضُ فِي زَمَانٍ ثَمَنُهُ فِيهِ قَلِيلٌ، فَيَعْمَلُ فِيهِ حَتَّى يَكْثُرَ الْمَالُ فِي يَدَيْهِ، ثُمَّ يَعْلُو ذَلِكَ الْعَرْضُ وَيَرْتَفِعَ ثَمَنُهُ حِينَ يَرُدُّهُ، فَيَشْتَرِيهِ بِكُلِّ مَا فِي يَدَيْهِ، فَيَذْهَبُ عَمَلُهُ وَعِلَاجُهُ بَاطِلًا، فَهَذَا غَرَرٌ لَا يَصْلُحُ. فَإِنْ جَهِلَ ذَلِكَ حَتَّى يَمْضِيَ، نُظِرَ إِلَى قَدْرِ أَجْرِ الَّذِي دَفَعَ إِلَيْهِ الْقَرَّاضُ فِي بَيْعِهِ إِيَّاهُ وَعِلَاجِهِ فَيُعْطَاهُ، ثُمَّ يَكُونُ الْمَالُ قَرَّاضًا مِنْ يَوْمِ نَضِّ الْمَالِ وَاجْتَمَعَ عَيْنًا وَيُرَدُّ إِلَى قَرَّاضٍ مِثْلِهِ.

الكراء في القراض

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قَرَّاضًا، فَاشْتَرَى بِهِ مَتَاعًا، فَحَمَلَهُ إِلَى بَلَدِ التَّجَارَةِ، فَبَارَ عَلَيْهِ، وَخَافَ التَّقْصَانَ إِنْ بَاعَهُ، فَتَكَارَى عَلَيْهِ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، فَبَاعَ بِتُقْصَانٍ، فَاعْتَرَقَ الْكِرَاءُ أَصْلَ الْمَالِ كُلَّهُ.

قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ فِيمَا بَاعَ وَقَاءً لِلْكِرَاءِ فَسَبِيلُهُ ذَلِكَ، وَإِنْ بَقِيَ مِنَ الْكِرَاءِ شَيْءٌ

رجل دفع إلى رجل الخ: وهذا كما قال؛ لأن رب المال أطلق يد العامل من ماله على رأس مال القراض دون غيره، فكل ما عمل فيه العامل من عمل على وجه النظر عاد ذلك بخسران أو ربح؛ فإنه يلزمه فيه دون سائر أمواله، فإن لحق العامل بعد ذلك غرم بسبب مال القراض، فهو ملتزم متعدد في التزامه، فكان عليه غرمه.

بَعْدَ أَصْلِ الْمَالِ كَانَ عَلَى الْعَامِلِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنْهُ شَيْءٌ يُتَّبَعُ بِهِ،
وَذَلِكَ أَنَّ رَبَّ الْمَالِ إِنَّمَا أَمَرَهُ بِالتَّجَارَةِ فِي مَالِهِ، فَلَيْسَ لِلْمُقَارِضِ أَنْ يَتَّبِعُهُ بِمَا سِوَى
ذَلِكَ مِنَ الْمَالِ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ يُتَّبَعُ بِهِ رَبُّ الْمَالِ، لَكَانَ ذَلِكَ دَيْنًا عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ
الْمَالِ الَّذِي قَارَضَهُ فِيهِ، فَلَيْسَ لِلْمُقَارِضِ أَنْ يَحْمِلَ ذَلِكَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ.

التَّعْدِي فِي الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَعَمِلَ فِيهِ، فَرَبِحَ، ثُمَّ اشْتَرَى مِنْ رِبْحِ
الْمَالِ أَوْ مِنْ حُمْلَتِهِ جَارِيَةً، فَوُطِئَتْهَا فَحَمَلَتْ مِنْهُ، ثُمَّ نَقَصَ الْمَالُ، قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ
لَهُ مَالٌ أُخِذَتْ قِيمَةُ الْجَارِيَةِ مِنْ مَالِهِ، فَيُجْبَرُ بِهِ الْمَالُ، فَإِنْ كَانَ فَضْلٌ بَعْدَ وَفَاءِ الْمَالِ،
فَهُوَ بَيْنَهُمَا عَلَى الْقِرَاضِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِيهِ وَفَاءٌ بِيَعْتَ الْجَارِيَةَ حَتَّى يُجْبَرَ
الْمَالُ مِنْ ثَمَنِهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَتَعَدَّى فَاشْتَرَى بِهِ
سِلْعَةً، وَزَادَ فِي ثَمَنِهَا مِنْ عِنْدِهِ، قَالَ مَالِكٌ: صَاحِبُ الْمَالِ بِالْخِيَارِ إِنْ بِيَعْتَ السِّلْعَةَ
بِرِبْحٍ أَوْ وَضِيعَةٍ أَوْ لَمْ تُبْعَ، إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ السِّلْعَةَ أَخَذَهَا وَقَضَاهُ مَا أَسْلَفَهُ فِيهَا،
وَإِنْ أَبَى كَانَ الْمُقَارِضُ شَرِيكًا لَهُ بِحِصَّتِهِ مِنَ الثَّمَنِ فِي الثَّمَاءِ وَالنَّقْصَانِ بِحِسَابِ مَا
زَادَ الْعَامِلُ فِيهَا مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَى رَجُلٍ آخَرَ، فَعَمِلَ فِيهِ قِرَاضًا

جارية: للقراض أو على وجه السلف منه فوطئها. حتى: للتعليل أي لأجل أن يجبر المال من ثمنها الذي بيعت فيه.
وقضاه ما أسلفه فيها: أي زاد من عنده وإن أي امتنع من أخذها بذلك، كان المقارض شريكًا له بحصة من
الثمن في الثماء أي الزيادة، قوله: "من عنده" متعلق بـ "شريكًا".

بغير إذن صاحبه: إنه ضامن للمال، وإنه إن نقص فعليه التقصان، وإن ربح فلصاحب المال شرطه من الربح، ثم يكون للذي عمل شرطه مما بقي من المال. قال مالك في رجل تعدى فتسلف مما يديه من القراض مالا فابتاع به سلعة لنفسه، قال مالك: إن ربح فالربح على شرطيهما في القراض، وإن نقص فهو ضامن للتقصان. قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا، فاستسلف منه المدفوع إليه المال مالا، واشترى به سلعة لنفسه: إن صاحب المال بالخيار إن شاء شركة في السلعة على قراضها، وإن شاء خلى بينه وبينها، وأخذ منه رأس المال كله، وكذلك يفعل بكل من تعدى.

مَا يَجُوزُ مِنَ النَّفَقَةِ فِي الْقَرَارِ

قال مالك في رجل دفع إلى رجل مالا قراضا: إنه إذا كان المال كثيرا يحمل النفقة، فإذا شخص فيه العامل فإن له أن يأكل منه، ويكتسي بالمعروف من قدر المال، ويستأجر من المال إذا كان كثيرا لا يقوى عليه بعض من يكفيه بعض مؤونته، ومن الأعمال أعمال لا يعملها الذي يأخذ المال وليس مثله يعملها، من ذلك: تقاضي الدين،

فعليه التقصان: لأنه متعد؛ إذ ليس له دفعه لغيره قراضا. **مما بقي من المال:** بعد أخذ ربه رأسه وما شرطه من الربح. قال أبو عمر: لا أعلم خلافا في هذا، إلا أن المزي قال: ليس للثاني إلا أجر مثله؛ لأنه عمل على فساد مال القراض، وهو أصل الشافعي في الجديد، وقوله في القديم كمالك، وعند الحنفية فقال في "الدر المختار": ضارب المضارب آخر بلا إذن المالك، لم يضمن بالدفع ما لم يعمل الثاني، ربح الثاني أم لا على الظاهر؛ لأن الدفع إبداع، وهو بملكه، فإذا عمل تبين أنه مضاربة فيضمن، إلا إذا كانت الثانية فاسدة، فلا ضمان وإن ربح، بل للثاني أجر مثله على المضارب الأول، وللأول الربح المشروط. قال ابن عابدين: قال في "البحر": وإن كانت إحداهما فاسدة أو كلاهما، فلا ضمان على واحد منهما، وللعامل أجر المثل على المضارب الأول، ويرجع به الأول على رب المال، والوضعية على رب المال، والربح بين الأول ورب المال على الشرط بعد أخذ الثاني أجرته إذا كانت المضاربة الأولى صحيحة، وإلا فلا أول أجر مثله. **بعض من يكفيه:** مفعول "يستأجر". وقوله: "بعض مؤونته" مفعول "يكفي".

وَتَقْلُ الْمَتَاعِ، وَشَدُّهُ، وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ، فَلَهُ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مِنَ الْمَالِ مَنْ يَكْفِيهِ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِلْمُقَارِضِ أَنْ يَسْتَنْفِقَ مِنَ الْمَالِ، وَلَا يَكْتَسِبَ مِنْهُ إِذَا كَانَ مُقِيمًا فِي أَهْلِهِ، إِنَّمَا يَحْجُوزُ لَهُ النَّفَقَةُ إِذَا شَخَصَ فِي الْمَالِ، وَكَانَ الْمَالُ يَحْمِلُ النَّفَقَةَ، فَإِنْ كَانَ إِنَّمَا يَتَجَرُّ فِي الْمَالِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي هُوَ بِهِ مُقِيمٌ، فَلَا نَفَقَةَ لَهُ مِنَ الْمَالِ وَلَا كِسْفَةً. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَخَرَجَ بِهِ وَبِمَالٍ تَفْسِيهِ، قَالَ: يَجْعَلُ النَّفَقَةَ مِنَ الْقِرَاضِ وَمِنْ مَالِهِ عَلَى قَدْرِ حِصَصِ الْمَالِ.

مَا لَا يَحْجُوزُ مِنَ النَّفَقَةِ فِي الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ مَنَعَهُ مَالٌ قِرَاضًا، فَهُوَ يَسْتَنْفِقُ مِنْهُ وَيَكْتَسِبُ: إِنَّهُ لَا يَهَبُ مِنْهُ شَيْئًا، وَلَا يُعْطِي مِنْهُ سَائِلًا وَلَا غَيْرَهُ، وَلَا يُكَافِي فِيهِ أَحَدًا. فَأَمَّا إِنْ اجْتَمَعَ هُوَ وَقَوْمٌ فَجَاؤُوا بِطَعَامٍ وَجَاءَ هُوَ بِطَعَامٍ، فَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ وَاسِعًا إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ أَنْ يَتَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ تَعَمَّدَ ذَلِكَ أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ بغيرِ إِذْنِ صَاحِبِ الْمَالِ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَحَلَّلَ ذَلِكَ مِنْ رَبِّ الْمَالِ، فَإِنْ حَلَّلَهُ ذَلِكَ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَإِنْ أَبَى أَنْ يُحَلِّلَهُ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُكَافِئَهُ بِمِثْلِ ذَلِكَ إِنْ كَانَ ذَلِكَ شَيْئًا لَهُ مُكَافَأَةٌ.

أَنْ يَسْتَنْفِقَ: يَسِينُ الطَّلِبَ، أَيْ يَطْلُبُ أَنْ يَنْفِقَ، وَمَنْعَهُ مِنْ طَلَبِ ذَلِكَ أَمْلَغُ مِنْ مَنْعِهِ مِنْ فَعْلِهِ.

وَلَا كِسْفَةً: وَكَذَا إِذَا كَانَ الْمَالُ قِلِيلًا فَلَا كِسْفَةً وَلَا نَفَقَةً، قَرِبَ السَّفَرُ أَوْ بَعْدَ، قَالَه مَالِكٌ.

عَلَى قَدْرِ حِصَصِ الْمَالِ: وَاخْتَلَفَ فِي مَطْلَقِ عَقْدِ الْقِرَاضِ هَلْ يَقْتَضِي السَّفَرُ بِالْمَالِ؟ فَمَشْهُورُ الْمَذْهَبِ: أَنَّهُ مَبَاحٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: **وَأَنْتُمْ لَا تَنْفِقُونَ فِي الْأَرْضِ** (الزمر: ٢٠)، أَيْ يَسَافِرُونَ، فَلَا يَنْفِقُهُ مَطْلَقُ قِرَاضِ الْعَقْدِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ ابْنُ حَبِيبٍ: لَا يَسَافِرُ إِلَّا بِإِذْنِ رَبِّ الْمَالِ. وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ الْقَوْلَانِ، وَالْمَشْهُورُ: أَنَّ ذَلِكَ سَوَاءٌ فِي قَلِيلِ الْمَالِ وَكَثِيرِهِ. **إِنَّهُ لَا يَهَبُ مِنْهُ شَيْئًا:** لِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى النَّفَقَةَ إِلَى التَّفَضُّلِ عَلَى النَّاسِ، وَلَا يُعْطِي مِنْهُ سَائِلًا الدَّرَاهِمَ أَوْ الثِّيَابَ، وَأَمَّا الْقِطْعَةُ لِلْسَّائِلِ الْمُتَكَفِّفِ فِيْحُوزُ.

وَاسِعًا: أَيْ جَائِزًا وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ. **مُكَافَأَةٌ:** وَهُوَ مَا قُصِدَ بِهِ التَّفَضُّلُ، لَا إِنْ قُلَّ كَالْعَدَّةِ.

الدين في القراض

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً، ثُمَّ بَاعَ السِّلْعَةَ بِدَيْنٍ، فَرَبِحَ فِي الْمَالِ، ثُمَّ هَلَكَ الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الْمَالَ، قَالَ: إِنْ أَرَادَ وَرَثَتُهُ أَنْ يَقْبِضُوا ذَلِكَ الْمَالَ وَهُمْ عَلَى شَرْطِ أَبِيهِمْ مِنَ الرِّبْحِ، فَذَلِكَ لَهُمْ إِذَا كَانُوا أَمْنَاءَ عَلَى ذَلِكَ، فَإِنْ كَرِهُوا أَنْ يَقْتَضَوْهُ وَحَلُّوا بَيْنَ صَاحِبِ الْمَالِ وَبَيْنَهُ، لَمْ يُكَلَّفُوا أَنْ يَقْتَضَوْهُ، وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِمْ وَلَا شَيْءَ لَهُمْ إِذَا أَسْلَمُوهُ إِلَى رَبِّ الْمَالِ، فَإِنْ اقْتَضَوْهُ فَلَهُمْ فِيهِ مِنَ الشَّرْطِ وَالتَّفَقُّعِ مِثْلُ مَا كَانَ لِأَبِيهِمْ فِي ذَلِكَ، هُمْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ أَبِيهِمْ، فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا أَمْنَاءَ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّ لَهُمْ أَنْ يَأْتُوا بِأَمِينٍ ثِقَةٍ فَيَقْتَضِي ذَلِكَ الْمَالَ، فَإِذَا اقْتَضَى جَمِيعَ الْمَالِ وَجَمِيعَ الرِّبْحِ، كَانُوا فِي ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَبِيهِمْ. قَالَ مَالِكُ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا عَلَى أَنَّهُ يَعْمَلُ فِيهِ، فَمَا بَاعَ بِهِ مِنْ دَيْنٍ فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ؛ إِنْ ذَلِكَ لَازِمٌ لَهُ، إِنْ بَاعَ بِدَيْنٍ فَقَدْ ضَمِنَهُ.

البضاعة في القراض

قَالَ مَالِكُ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا وَاسْتَسْلَفَ مِنْ صَاحِبِ الْمَالِ سَلْفًا، أَوْ اسْتَسْلَفَ مِنْهُ صَاحِبُ الْمَالِ سَلْفًا، أَوْ أَبْذَعَ مَعَهُ صَاحِبُ الْمَالِ بَضَاعَةً يَبِيعُهَا لَهُ، أَوْ ^{أي العامل} بِدَنَانِيرٍ يَشْتَرِي لَهَا سِلْعَةً، قَالَ مَالِكُ: إِنْ كَانَ صَاحِبُ الْمَالِ إِثْمًا أَبْذَعَ مَعَهُ.....

إذا أسلموه: لأن القراض إنما انعقد في منافعه وأمانته لا في ذمته، فإذا مات لم يلزم ذلك ماله.

هم فيه بمنزلة أبيهم: وإثما خيروا؛ لأنه ثبت لمورثهم حق في الربح، ومن مات عن حق فلوارثه.

فقد ضمنه: إذ ليس له أن يبيع بدلين إلا بإذن رب المال. وقال أبو حنيفة: له ذلك بمطلق العقد إلا أن ينهيه صاحب المال.

وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ مَالُهُ عِنْدَهُ، ثُمَّ سَأَلَهُ مِثْلَ ذَلِكَ فَعَلَهُ لِإِحْيَاءِ بَيْنَهُمَا، أَوْ لِيَسَارَةِ
 مَوُونَةٍ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَوْ أَبَى ذَلِكَ عَلَيْهِ لَمْ يَنْزِعْ مَالَهُ مِنْهُ، أَوْ كَانَ الْعَامِلُ إِنَّمَا اسْتَسْلَفَ
 مِنْ صَاحِبِ الْمَالِ أَوْ حَمَلَ لَهُ بِضَاعَتَهُ، وَهُوَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ مَالُهُ، فَعَلَ لَهُ
 مِثْلَ ذَلِكَ، وَلَوْ أَبَى ذَلِكَ عَلَيْهِ لَمْ يَرُدِّدْ عَلَيْهِ مَالَهُ، فَإِذَا صَحَّ ذَلِكَ مِنْهُمَا جَمِيعًا،
 وَكَانَ ذَلِكَ مِنْهُمَا عَلَى وَجْهِ الْمَعْرُوفِ، وَلَمْ يَكُنْ شَرْطًا فِي أَصْلِ الْقِرَاضِ، فَذَلِكَ
 جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ. وَإِنْ دَخَلَ ذَلِكَ شَرْطًا، أَوْ خِيفَ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ الْعَامِلُ
 لِصَاحِبِ الْمَالِ؛ لِيُقَرَّرَ مَالُهُ فِي يَدَيْهِ، أَوْ إِنَّمَا صَنَعَ ذَلِكَ صَاحِبُ الْمَالِ؛ لِيُمْسِكَ الْعَامِلُ
 مَالَهُ وَلَا يَرُدِّدَهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ فِي الْقِرَاضِ، وَهُوَ مِمَّا يَنْهَى عَنْهُ أَهْلُ الْعِلْمِ.

السَّلَفُ فِي الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَسْلَفَ رَجُلًا مَالًا، ثُمَّ سَأَلَهُ الَّذِي تَسَلَّفَ الْمَالَ أَنْ يُقَرَّهُ عِنْدَهُ
 قِرَاضًا، قَالَ مَالِكٌ: لَا أُحِبُّ ذَلِكَ حَتَّى يَقْبِضَ مَالَهُ مِنْهُ، ثُمَّ يَدْفَعَهُ إِلَيْهِ قِرَاضًا أَوْ
 يُمَسِّكَهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ قَدْ اجْتَمَعَ عِنْدَهُ
 وَسَأَلَهُ أَنْ يَكْتُبَهُ عَلَيْهِ سَلَفًا، قَالَ: لَا أُحِبُّ ذَلِكَ حَتَّى يَقْبِضَ مِنْهُ مَالَهُ، ثُمَّ يُسَلِّفَهُ إِيَّاهُ
 إِنْ شَاءَ أَوْ يُمَسِّكَهُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ مَخَافَةٌ أَنْ يَكُونَ قَدْ نَقَصَ فِيهِ، وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يُؤَخَّرَهُ
 عَنْهُ عَلَى أَنْ يَزِيدَهُ فِيهِ مَا نَقَصَ مِنْهُ، فَذَلِكَ مَكْرُوهٌ لَا يَجُوزُ وَلَا يَصْلَحُ.

جائز لا بأس به كأنه أراد: لا كراهة فيه، أو تأكيد الجواز، وهو **ما ينهى عنه**: لأن شرط ذلك زيادة على المعلوم،
 فيعود مجهولاً؛ لأن العمل في البضاعة له أجرة يستحقها العامل فيها. أو **يمسكه**: وقد مر ذلك معللاً في ترجمة "ما
 لا يجوز في القراض". **لا يجوز ولا يصلح**: قال الياحي: علله بأنه سلف جر نفعاً، ويدخله أيضاً فسخ الدين في الدين؛
 لأن للقراض بعض التعلق بدمته؛ إذ لو ادعى الخسارة ولم يبين وجهها، فقال بعض أصحابنا: يضمن، ولو ادعى =

المُحَاسَبَةُ فِي الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا فَعَمِلَ فِيهِ فَرِيحٌ، فَأَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ حِصَّتَهُ مِنَ الرِّيحِ، وَصَاحِبُ الْمَالِ غَائِبٌ، قَالَ: لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا إِلَّا بِحَضْرَةِ صَاحِبِ الْمَالِ، وَإِنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ ضَامِنٌ حَتَّى يُحْسَبَ مَعَ رَأْسِ الْمَالِ إِذَا اقْتَسَمَاهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَا يَجُوزُ لِلْمُتَقَارِضِينَ أَنْ يَتَحَاسَبَا وَيَتَفَاصِلَا وَالْمَالُ غَائِبٌ عَنْهُمَا، حَتَّى يَحْضُرَ الْمَالُ فَيَسْتَوْفِيَ صَاحِبُ الْمَالِ رَأْسَ مَالِهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرِّيحَ عَلَى قَدَرِ شَرْطِهِمَا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَخَذَ مَالًا قِرَاضًا، فَاشْتَرَى بِهِ سِلْعَةً، وَقَدْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَطَلَبَهُ غُرْمَاؤُهُ، فَأَذْرَكُوهُ بِلَدٍ غَائِبٍ عَنْ صَاحِبِ الْمَالِ، وَفِي يَدَيْهِ عَرْضٌ مُرَبَّعٌ بَيْنَ فَضْلِهِ، فَأَرَادُوا أَنْ يَبَاعَ لَهُمُ الْعَرْضُ، فَيَأْخُذُوا حِصَّتَهُ مِنَ الرِّيحِ، قَالَ: لَا يُؤْخَذُ مِنْ رِيحِ الْقِرَاضِ شَيْءٌ حَتَّى يَحْضُرَ صَاحِبُ الْمَالِ، فَيَأْخُذَ مَالَهُ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرِّيحَ عَلَى شَرْطِهِمَا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَتَجَرَ فِيهِ فَرِيحٌ، ثُمَّ عَزَلَ رَأْسَ الْمَالِ وَقَسَمَ الرِّيحَ، فَأَخَذَ حِصَّتَهُ وَطَرَحَ حِصَّةَ صَاحِبِ الْمَالِ فِي الْمَالِ بِحَضْرَةِ شُهَدَاءَ أَشْهَدَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، قَالَ: لَا يَجُوزُ قِسْمَةُ الرِّيحِ إِلَّا بِحَضْرَةِ صَاحِبِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ أَخَذَ شَيْئًا رَدَّهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ صَاحِبُ الْمَالِ رَأْسَ مَالِهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ مَا بَقِيَ بَيْنَهُمَا عَلَى شَرْطِهِمَا.

- الثبوت لم يضمن، فإذا أسلفه إياه تعلق بذمته على غير الوجه الذي كان متعلقا به، فهو من فسح الدين في الدين.

إذا اقتسماه: لأنه لا يجوز اتفاقا أن يكون أحد مقاسما لنفسه عن نفسه، ولا أخذا لها ولا معطيا لها.

رأس ماله: عينا أو سلعة إن اتفقا على ذلك، حكاه ابن حبيب عن مالك، يريد سلعة يجوز سلم رأس المال فيها.

على قدر شرطيهما: لأن العامل لا يملك حصته من الربح إلا بعد المقاسمة. **ثم يقتسمان:** ولا ينفعه الإشهاد؛

لأنه أشهد على ما لا يجوز له فعله، فإن نحر فيه فحصة رب المال في ذلك الربح، وهو قطعة من مال القراض.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَعَمِلَ فِيهِ فَجَاءَهُ فَقَالَ لَهُ: هَذِهِ حَصَّتْكَ مِنَ الرَّبْحِ، وَقَدْ أَخَذْتُ لِنَفْسِي مِثْلَهُ، وَرَأْسُ مَالِكَ وَافِرٌ عِنْدِي، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحِبُّ ذَلِكَ حَتَّى يَحْضُرَ الْمَالُ كُلُّهُ، فَيَحَاسِبَهُ حَتَّى يَحْصُلَ رَأْسُ الْمَالِ، وَيَعْلَمَ أَنَّهُ وَافِرٌ وَيَصِلَ إِلَيْهِ، ثُمَّ يَقْتَسِمَانِ الرَّبْحَ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَرُدُّ إِلَيْهِ الْمَالَ إِنْ شَاءَ أَوْ يَحْبِسُهُ. وَإِنَّمَا يَجِبُ حُضُورُ الْمَالِ؛ مَخَافَةَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ قَدْ نَقَصَ فِيهِ، فَهُوَ يُجِبُّ أَنْ لَا يُنْزَعَ مِنْهُ وَأَنْ يُقَرَّهُ فِي يَدِهِ.

جَامِعُ مَا جَاءَ فِي الْقِرَاضِ

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَاتَّبَعَ بِهِ سِلْعَةً، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُ الْمَالِ: بَعُهَا، وَقَالَ الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ: لَا أَرَى وَجْهَ بَيْعٍ، فَاخْتَلَفَا فِي ذَلِكَ، قَالَ: لَا يُنْظَرُ إِلَى قَوْلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَيُسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ وَالْبَصِيرِ بِتِلْكَ السِّلْعَةِ، فَإِنْ رَأَوْا وَجْهَ بَيْعٍ بَعَتْ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ رَأَوْا وَجْهَ النِّظَارِ انْتِظَرِ بِهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أَخَذَ مِنْ رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا فَعَمِلَ فِيهِ، ثُمَّ سَأَلَهُ صَاحِبُ الْمَالِ عَنْ مَالِهِ، فَقَالَ: هُوَ عِنْدِي وَافِرٌ، فَلَمَّا أَخَذَهُ بِهِ، قَالَ: قَدْ هَلَكَ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا - لِمَالٍ يُسَمِّيهِ - وَإِنَّمَا قُلْتُ لَكَ ذَلِكَ؛ لِكَيْ تَشْرُكَهُ عِنْدِي، قَالَ: لَا يَنْتَفِعُ بِإِنْكَارِهِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ أَنَّهُ عِنْدَهُ، وَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ عَلَى نَفْسِهِ

وفي نسخة: عندي

أهل المعرفة (الح): لأن القراض قد لازم بالشراء والعمل، فليس لهما الانفكاك منه إلا على الوجه المعهود، ولذا لو كان المال ديناً دأب به العامل بإذن رب المال ثم أراد أحدهما تعجيل بيعه، فالقول قول الآبي منهما؛ لأنه المعهود من التجارة. وقال الكوفيون والشافعي: تباع السلعة في الوقت؛ لأن لكل واحد منهما عنده نقض القراض عند العمل وبعده؛ لأنه عقد غير لازم. **ياقرارد على نفسه**: ولا خلاف في هذا، وقد أجمعوا على أن الرجوع في حقوق الناس بعد الإقرار لا ينفع الراجع.

إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ فِي هَلَاكِ ذَلِكَ الْمَالِ بِأَمْرٍ يُعْرَفُ بِهِ قَوْلُهُ، فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ
أُخِذَ بِإِقْرَارِهِ وَلَمْ يَنْفَعُهُ إِثْكَارُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ قَالَ: رَبِّحْتُ فِي الْمَالِ
كَذَا وَكَذَا، فَسَأَلَهُ رَبُّ الْمَالِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَيْهِ مَالَهُ وَرَبِّحَهُ، فَقَالَ: مَا رَبِّحْتُ فِيهِ شَيْئًا
وَمَا قُلْتُ ذَلِكَ إِلَّا لِأَنْ تُقَرَّرَ فِي يَدَيَّ، فَذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُ وَيُؤْخَذُ بِإِقْرَارِهِ الْأَوَّلِ إِلَّا أَنْ
يَأْتِيَ بِأَمْرٍ مَعْرُوفٍ يُعْرَفُ بِهِ قَوْلُهُ وَصِدْقُهُ، فَلَا يَلْزِمُهُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ دَفَعَ
إِلَى رَجُلٍ مَالًا قِرَاضًا، فَرَبِحَ فِيهِ رَبِّحًا فَقَالَ الْعَامِلُ: قَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ لِي الثُّلَثَيْنِ،
وَقَالَ صَاحِبُ الْمَالِ: قَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ لَكَ الثُّلُثُ، قَالَ مَالِكٌ: الْقَوْلُ قَوْلُ الْعَامِلِ،
وَعَلَيْهِ فِي ذَلِكَ الْيَمِينُ إِذَا كَانَ مَا قَالَ يُشَبِّهُ قِرَاضَ مِثْلِهِ، وَكَانَ ذَلِكَ نَحْوًا مِمَّا
يَتَقَارَضُ عَلَيْهِ النَّاسُ، وَإِنْ جَاءَ بِأَمْرٍ يُسْتَنْكَرُ، وَلَيْسَ عَلَى مِثْلِهِ يَتَقَارَضُ النَّاسُ، لَمْ
يُصَدَّقْ وَرُدَّ إِلَى قِرَاضِ مِثْلِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ أُعْطِيَ رَجُلًا مِائَةَ دِينَارٍ قِرَاضًا، فَاشْتَرَى
بِهَا سَلْعَةً، ثُمَّ ذَهَبَ لِيَدْفَعَ إِلَى رَبِّ السَّلْعَةِ الْمِائَةَ دِينَارٍ، فَوَجَدَهَا قَدْ سُرِقَتْ، فَقَالَ
رَبُّ الْمَالِ: بَعِ السَّلْعَةَ فَإِنْ كَانَ فِيهَا فَضْلٌ كَانَ لِي، وَإِنْ كَانَ فِيهَا نُقْصَانٌ كَانَ
عَلَيْكَ؛ لِأَنَّكَ أَتَيْتَ ضَيْعَتَ، وَقَالَ الْمُقَارِضُ: بَلْ عَلَيْكَ وَفَاءٌ حَقٌّ هَذَا، إِنَّمَا اشْتَرَيْتَهَا
بِمَالِكَ الَّذِي أُعْطَيْتَنِي، قَالَ مَالِكٌ: يَلْزِمُ الْعَامِلَ الْمُشْتَرِيَ أَدَاءَ ثَمَنِهَا إِلَى الْبَائِعِ، وَيُقَالُ
لِصَاحِبِ الْمَالِ الْقِرَاضِ: إِنْ شِئْتَ فَأَدِّ الْمِائَةَ الدِّينَارَ إِلَى الْمُقَارِضِ وَالسَّلْعَةَ بَيْنَكُمَا،
وَتَكُونُ قِرَاضًا عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْمِائَةُ الْأُولَى، وَإِنْ شِئْتَ فَأَبْرَأْ مِنَ السَّلْعَةِ،

لَمَّا يَتَقَارَضُ عَلَيْهِ النَّاسُ: بيان للشبه، وكذا إن أشبه قول كل واحد منهما القول للعامل بيمينته، وإن أشبه
صاحب المال وحده فالقول قوله بيمينته.

فَإِنْ دَفَعَ الْمِائَةَ دِينَارٍ إِلَى الْعَامِلِ كَانَتْ قَرْضًا عَلَى سُنَّةِ الْقَرَضِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ أَبَى
كَانَتْ السَّلْعَةُ لِلْعَامِلِ، وَكَانَ عَلَيْهِ ثَمْنُهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُتَقَارِضِينَ إِذَا تَفَاصَلَا، فَبَقِيَ
بِيَدِ الْعَامِلِ عَنِ الْمَتَاعِ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ خَلْقُ الْقَرِيبَةِ أَوْ خَلْقُ الثَّوْبِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ،
قَالَ مَالِكٌ: كُلُّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ كَانَ تَأْفِهُهَا لَا خَطْبَ لَهُ فَهُوَ لِلْعَامِلِ، وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا
أَفْتَى بِرَدِّ ذَلِكَ، وَإِنَّمَا يُرَدُّ مِنْ ذَلِكَ الشَّيْءُ الَّذِي لَهُ ثَمَنٌ، وَإِنْ كَانَ شَيْئًا لَهُ اسْمٌ مِثْلُ
الدَّابَّةِ أَوْ الْحَمَلِ أَوْ الشَّاذِكُونَةِ أَوْ أَشْبَاهِ ذَلِكَ مِمَّا لَهُ ثَمَنٌ؛ فَإِنِّي أَرَى أَنْ يُرَدَّ مَا بَقِيَ
عِنْدَهُ مِنْ هَذَا، إِلَّا أَنْ يَتَحَلَّلَ صَاحِبُهُ مِنْ ذَلِكَ.

وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ غَالِبًا حُصُوصًا مِنْ رَبِّ الْمَالِ، لَا سِوَمَا إِذَا رَجَعَ.

إِلَّا أَنْ يَتَحَلَّلَ الْحَقُّ، وَوَافَقَهُ الْبَيْتُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: يَرُدُّ قَلِيلَ ذَلِكَ وَكَثِيرَهُ، وَاحْتَجَّ بَعْضُهُمْ بِقَوْلِهِ **فَإِنْ**

بِأَمْرٍ مِنْ رَبِّكَ وَتَحَفُّزَاتِ الدَّمَرِ: فَإِنْ هَذَا مِنْ اللَّهِ طَائِفًا، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ كَمَا لَا يَحُجُّ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ

مَا جَاءَ فِي الْمُسَاقَاةِ

١٣٩٢ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِيَهُودَ خَيْرَ يَوْمٍ افْتَتَحَ خَيْرٌ: أَقْرُكُمْ عَلَى مَا أَقْرَكُمْ اللَّهُ عَلَيْهِ أَنَّ الثَّمَرَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ.

المساقاة: هي: أن يدفع الرجل نخيله وكرمه إلى رجل؛ ليعمل فيه بما فيه صلاحها وصلاح لمرها، على أن يكون له جزء معلوم من الثمر نصف أو ثلث أو ربع على ما ينشأ مكان. وقال الرزقاني: مفاعلة من السقي؛ لأنه معظم عملها وأصل منفعتها وأكثرها مؤونة، والمفاعلة إما للواحد، نحو: عافاك الله، أو لوحظ العقد وهو مهما، فيكون من التعبير بالمتعلق عن المتعلق. وهي مستثناة من الشحارة، وهي: كراء الأرض بما يخرج منها، ومن بيع الثمرة والإحارة بما قبل طيها وقبل وجودها، ومن الإحارة المجهولة، ومن بيع الغرر إلى غير ذلك، قاله عياض. وعلى جواز أهل العلم غير أبي حنيفة، وأجيب عن أبي حنيفة في "المداية" و"الكافي": أن معاملة النبي ﷺ من يهود خيبر كان بطريق حراج المقاسمة بطريق المن والصلح؛ فإن حكم المفتوح عبوة أن الإمام فيه بالخيار إن شاء قسمه بين العائنين، وإن شاء من عليهم برفاقهم وأرضهم وأموالهم، فوضع الجزية على رؤوسهم والخراج على أرضهم، والله تعالى أعلم. (المحلى) **يوم افتتح خيبر:** في صفر سنة سبع من الهجرة بعد ما حاصرها بضعة عشرة ليلة، ومن قال: سنة ست بناء على أن ابتداء التاريخ من شهر الهجرة الحظيقي، وهو ربيع الأول.

أقركم إ: الأول بصيغة المتكلم والثاني الماضي، أي آتاكم على مدة أنتمكم الله على ذلك الزمان، وفيه إيماء إلى أن هذا الحكم لا يستمر بل يلحقه الإحالة. وفي الصحيحين: **أقركم ما شئنا** لأنه ﷺ كان عازما على إخراج الكفار من جزيرة العرب كما أمر به في آخر عمره، قاله النووي، حتى أحلهم عمر بن الخطاب. (المحلى) قال الرزقاني: لا دلالة فيه لمن قال يجوز المساقاة مدة مجهولة؛ لأنه محمول على مدة العهد؛ لأنه كان عازما على إخراج الكفار من جزيرة العرب، كمنجته استقبال الكعبة؛ فإنه كان لا يتقدم في شيء إلا بوحي، فذكر ذلك لليهود منتظرا للقضاء فيهم إلى أن حضرته الوفاة، فأناه الوحي، فقال: لا يفتن دنان بأرض العرب، فلما بلغ عمر ﷺ ذلك، فحص عنه حتى أتاه التبت فأحلهم، أو لأن ذلك كان خاصا به ﷺ ينتظر قضاء الله، وقيل: لأنهم كانوا عبيدا له، كما قال ابن شهاب. وقال الباجي: لعله بين لهم ولم يبين الراوي؛ لأن ظاهره المساقاة. قال القرطبي: ويحتمل أنه حد الأجل فلم يسمعه الراوي فلم ينقله.

قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ، فَيَخْرُصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ، ثُمَّ يَقُولُ: **إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ وَإِنْ شِئْتُمْ فَلِي، فَكَانُوا يَأْخُذُونَهُ.**

١٣٩٣ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَبْعَثُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ رَوَاحَةَ إِلَى خَيْبَرٍ، فَيَخْرُصُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ يَهُودِ خَيْبَرٍ.

إِنْ شِئْتُمْ فَلَكُمْ إِنْ شِئْتُمْ لِي الشجرة، فهو لكم وأعطوني نصف القدر المخروص، وإن شئتم فلي وأعطيك النصف المخروص. (المحلى)

فخرص به إِنْ شِئْتُمْ وعنه جابر: خرص ابن رواحة أربعين ألف وسق، ولما خيرهم أخذوا النمرة وأدوا عشرين ألف وسق. قال ابن مزين: سألت عيسى عن فعل ابن رواحة: أيجوز للمساكين أو المشركين؟ فقال: لا، ولا يصلح قسمه إلا كيلاً، إلا أن تختلف حاجتهما إليه فيقسمانه بالخرص، فتأول خرص ابن رواحة للقسمة خاصة. وقال الباجي: يحتمل أنه خرصها بتميز حق الزكاة؛ لأن مصرفها غير مصروف أرض العنوة؛ لأنه يعطيها الإمام للمستحق من غني وفقير، فيسلم مما خافه عيسى وأنكره. وقوله: "إن شئتم إلخ" حمله عيسى على أنه أسلم إليهم جميع الثمرة بعد الخرص؛ ليضمنوا حصة المسلمين، ولو كان هذا معناه لم تجز؛ لأنه بيع الثمر بالثمر بالخرص في غير العريفة، وإنما معناه خرص الزكاة فكأنه قال: إن شئتم أن تأخذوا الثمرة على أن تؤدوا زكاتها على ما خرصته، وإلا فأنا أشتريها من الفيء بما يشتري به، فيخرج هذا الخرص، وذلك معروف لعرفتهم بسعر الثمر إن حمل على خرص القسمة لاختلاف الحاجة، فمعناه إن شئتم هذا النصيب فلكم، وإن شئتم فلي، بين ذلك أن الثمرة ما دامت في رؤوس النخل ليس بوقت قسمة ثمر المساقاة؛ لأن على العامل جذها والقيام عليها حتى يجري فيها الكيل أو الوزن، فثبت بهذا أن الخرص قبل ذلك لم يكن للقسمة إلا بمعنى اختلاف الأغراض. وقال ابن عبد البر: الخرص في المساقاة لا يجوز عند جميع العلماء؛ لأن المساكين شريكان لا يقسمان إلا بما يجوز به بيع الثمار بعضها ببعض، وإلا دخلته المزابنة. قالوا: وإنما بعث ﷺ من يخرص على اليهود لإحضار الزكاة؛ لأن المساكين ليسوا شركاء معينين، فلو ترك اليهود وأكلها رطباً وتصرف فيها، أضر ذلك بهم المسلمين. قالت عائشة: إنما أمر ﷺ بالخرص؛ لكي تحصى الزكاة قبل أن توكل الثمار وتفرق.

وقه جواز المساقاة، وبه قال الجمهور والأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، ومعها أبو حنيفة مستدلاً بوجوه، أولها: أنه عن المحاربة، وهي مشتقة من خبير، أي هوى عن الفعل الذي وقع في خبير من المساقاة، فحديث الجوار منسوخ. ثانيها: أن يهود خبير كانوا عبيداً للمسلمين، ويجوز مع العبد ما ينتفع مع الأجنبي، والذي قدره فهم من شطر الثمر والزرع هو فوت سهم؛ لأن نفقة العبد على المالك. وثالثها: أنه عن بيع الغرر، والأجرة هنا فيها غرر؛ إذ لا يدري هل تسلم الثمرة أم لا؟ وعلى سلامتها لا يدري كيف تكون وما مقدارها؟ =

قَالَ: فَجَمَعُوا لَهُ حَلِيًّا مِنْ حَلِيِّ نِسَائِهِمْ، فَقَالُوا لَهُ: هَذَا لَكَ، وَخَفَفَ عَنَّا وَتَجَاوَزَ فِي الْقَسَمِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ: يَا مَعْشَرَ الْيَهُودِ! وَاللَّهِ إِنَّكُمْ لَمِنْ أَبْغَضِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيَّ، وَمَا ذَاكَ بِحَامِلِي عَلَى أَنْ أَحِيفَ عَلَيْكُمْ، فَأَمَّا مَا عَرَضْتُمْ مِنَ الرِّشْوَةِ فَإِنَّمَا سُحْتٌ، وَإِنَّا لَا نَأْكُلُهَا، فَقَالُوا: بِهَذَا قَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ.

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا سَاقَى الرَّجُلُ النَّخْلَ وَفِيهَا الْبَيَاضُ، فَمَا أَزْدَرَغَ الرَّجُلُ الدَّاحِلُ فِي الْبَيَاضِ فَهُوَ لَهُ، وَإِنْ اشْتَرَطَ صَاحِبُ الْأَرْضِ أَنَّهُ يَزْرَعُ لِنَفْسِهِ فِي الْبَيَاضِ، فَذَلِكَ لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ الدَّاحِلَ فِي الْمَالِ يَسْقِي لِرَبِّ الْأَرْضِ، فَذَلِكَ زِيَادَةٌ أَزْدَادَهَا عَلَيْهِ. قَالَ: وَإِنْ اشْتَرَطَ الزَّرْعَ بَيْنَهُمَا فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ إِذَا كَانَتْ الْمُؤُونَةُ كُلُّهَا عَلَى الدَّاحِلِ فِي الْمَالِ: الْبَذَرُ وَالسَّقْيُ وَالْعِلَاجُ كُلُّهُ، فَإِنْ اشْتَرَطَ الدَّاحِلُ فِي الْمَالِ عَلَى رَبِّ السَّلْعَةِ أَنْ الْبَذَرُ عَلَيْهِ، فَإِنْ ذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُ قَدْ اشْتَرَطَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ زِيَادَةً أَزْدَادَهَا عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْمُسَاقَاةُ عَلَى أَنَّ الدَّاحِلَ فِي الْمَالِ الْمُؤُونَةُ كُلُّهَا وَالتَّفَقَّةَ، وَلَا يَكُونُ عَلَى رَبِّ الْمَالِ مِنْهَا شَيْءٌ، فَهَذَا وَجْهُ الْمُسَاقَاةِ الْمَعْرُوفِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَيْنِ تَكُونُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيَنْقَطِعُ مَاؤُهَا، فَيُرِيدُ أَحَدُهُمَا أَنْ يَعْمَلَ فِي الْعَيْنِ، وَيَقُولُ الْآخَرُ:

- رابعها: أن الخير إذا ورد على خلاف القواعد رد إليها. وحديث الجواز على خلاف ثلاث قواعد: بيع الغرر والإحارة بمجهول، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، والكل حرام إجماعاً. وفي الحديث جواز التخصيص لذلك، وبه قال الأكثر، ولم يجزه سفيان الثوري بحال، وقال الشعبي: الخرص اليوم بدعة، كأنه يرى نسخه بالنهي عن المزاينة.

في البياض فهو له: لقوله عليه السلام: **على أن التمر بها وبكم**. فلم يشترط إلا نصف الثمر، وذلك وقت تبيين الحقوق، فظاهره أن ذلك جميع ما يكون له، وأيضاً فالأرض بيد العاملين، وإنما لربها ما شرطه دون سائر ما بأيديهم، ولذا انفردوا بمساكنتها ومزارعها وغير ذلك.

والعلاج كله: بيان للمؤونة؛ لما جاء أنه **عاملهم في البياض والسواد على النصف**.

لَا أَجِدُ مَا أَعْمَلُ بِهِ: إِنَّهُ يُقَالُ لِلَّذِي يُرِيدُ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْعَيْنِ: اعْمَلْ وَأَنْفِقْ، وَيَكُونُ لَكَ الْمَاءُ كُلُّهُ تَسْقِي بِهِ حَتَّى يَأْتِيَ صَاحِبُكَ بِنَصْفِ مَا أَنْفَقْتَ، فَإِذَا جَاءَ بِنَصْفِ مَا أَنْفَقْتَ أَخَذَ حِصَّتَهُ مِنَ الْمَاءِ، قَالَ: وَإِنَّمَا أُعْطِيَ الْأَوَّلُ الْمَاءَ كُلَّهُ؛ لِأَنَّهُ أَنْفَقَ، وَلَوْ لَمْ يُدْرِكْ شَيْئًا بِعَمَلِهِ لَمْ يَلْغُ الْآخَرُ مِنَ التَّفَقُّةِ شَيْءًا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتْ التَّفَقُّةُ كُلَّهَا وَالْمُؤُونَةُ عَلَى رَبِّ الْحَائِطِ وَلَمْ يَكُنْ عَلَى الدَّاحِلِ فِي الْمَالِ شَيْءٌ إِلَّا أَنَّهُ يَعْمَلُ بِيَدِهِ، إِنَّمَا هُوَ أَجِيرٌ بِبَعْضِ الثَّمَرِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْرِي كَمْ إِجَارَتُهُ إِذَا لَمْ يُسَمِّ لَهُ شَيْئًا مَعْرُوفًا يَعْرِفُهُ وَيَعْمَلُ عَلَيْهِ، لَا يَدْرِي أَيْقَلُ ذَلِكَ أَمْ يَكْثَرُ.

فهي إجازة فاسدة

قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ مُقَارَضٍ أَوْ مُسَاقٍ فَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَشْنِي مِنَ الْمَالِ وَلَا مِنَ النَّخْلِ شَيْئًا دُونَ صَاحِبِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَصِيرُ لَهُ أَجِيرًا بِذَلِكَ، مِثْلُ أَنْ يَقُولَ: أُسَاقِيكَ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ لِي فِي كَذَا وَكَذَا نَخْلَةً تَسْقِيهَا وَتَأْبِرُهَا، وَأَقَارِضُكَ فِي كَذَا وَكَذَا مِنَ الْمَالِ عَلَى أَنْ تَعْمَلَ لِي بِعَشْرَةِ دَنَائِرٍ لَيْسَتْ مِمَّا أَقَارِضُكَ عَلَيْهِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي وَلَا يَصْلُحُ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ فِي الْمُسَاقَاةِ الَّتِي يَحُوزُ لِرَبِّ الْحَائِطِ أَنْ يَشْتَرِطَهَا عَلَى الْمُسَاقِي شِدَّةَ الْحِظَارِ، وَخَمَّ الْعَيْنِ، وَسَرَوَ الشَّرْبِ، وَإِبَارَ النَّخْلِ، وَقَطَعَ الْجَرِيدَ، وَخَذَ الثَّمَرَ، هَذَا وَأَشْبَاهُهُ عَلَى أَنْ لِلْمُسَاقِي شَطْرَ الثَّمَرِ أَوْ أَقْلُ مِنْ ذَلِكَ...

شد الحظار: بالشين المنقوطة، وهو الأكثر عن مالك، أي تحصين الزروع. ويروى عنه بالسين المهملة يعني سد الثلمة. والحظار بالظاء المعجمة جمع حظيرة، هي: العبدان التي بأعلى الحائط؛ لتضع من الثمر عليه.

وخم العين: يفتح الحاء ويشديد الميم، أي كسها ونظفها من حمى البيت إذا كسته. (النهاية)

وسرو الشرب: أي تنقية الثمرة وسواقيه. قال القتيبي: أحسنه من قولك: "سروت الشيء" إذا نزعته. والشرب بكسر الشين: الخوض حول النخل والشجر يبقى فيها الماء.

وإبار النخل: بكسر الهمزة أي إصلاحها. والجريد: الغصن.

أَوْ أَكْثَرَ إِذَا تَرَضَّيَا عَلَيْهِ، غَيْرَ أَنْ صَاحِبَ الْأَصْلِ لَا يَشْتَرِطُ ابْتِدَاءَ عَمَلٍ جَدِيدٍ يُحْدِثُهُ الْعَامِلُ فِيهَا مِنْ بَثْرِ يَحْتَفِرُهَا، أَوْ عَيْنٍ يَرْفَعُ رَأْسَهَا، أَوْ غِرَاسٍ يَغْرِسُهُ فِيهَا يَأْتِي بِأَصْلِ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِهِ، أَوْ ضَفِيرَةٍ يَبْنِيهَا تَعْظُمُ فِيهَا نَفَقَتُهُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يَقُولَ رَبُّ الْحَائِطِ لِرَجُلٍ مِنَ النَّاسِ: ابْنِ لِي هَهُنَا بَيْتًا، أَوْ اخْفِرْ لِي بُقْرًا، أَوْ أَجِرْ لِي عَيْنًا، أَوْ اعْمَلْ لِي عَمَلًا يَنْصِفُ ثَمَرَ حَائِطِي هَذَا قَبْلَ أَنْ يَطْبِيبَ ثَمَرَ الْحَائِطِ وَيَحِلَّ يَبْعُهُ، فَهَذَا يَبْعُ الثَّمَرَ قَبْلَ أَنْ يَبْدُوَ صَلاَحُهُ، وَقَدْ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا إِذَا طَابَ الثَّمَرُ وَبَدَأَ صَلاَحُهُ وَحَلَّ يَبْعُهُ، ثُمَّ قَالَ رَجُلٌ لِرَجُلٍ: اعْمَلْ لِي بَعْضَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ - لِعَمَلٍ يُسَمِّيهِ لَهُ - يَنْصِفُ ثَمَرَ حَائِطِي هَذَا، فَلَا بَأْسَ بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا اسْتَأْجَرَهُ بِشَيْءٍ مَعْرُوفٍ مَعْلُومٍ قَدْ رَأَاهُ وَرَضِيَهُ، فَأَمَّا الْمُسَاقَاةُ فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَائِطِ ثَمَرٌ أَوْ قَلَّ ثَمَرُهُ أَوْ فَسَدَ فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ذَلِكَ، وَأَنْ الْأَجِيرَ لَا يُسْتَأْجَرُ إِلَّا بِشَيْءٍ مُسَمًّى لَا تَحْجُوزُ الْإِجَارَةُ إِلَّا بِذَلِكَ، وَإِنَّمَا الْإِجَارَةُ يَبْعُ مِنَ الْبُيُوعِ إِنَّمَا يُشْتَرَى مِنْهُ عَمَلُهُ، وَلَا يَصْلُحُ ذَلِكَ إِذَا دَخَلَهُ الْغَرَرُ؛ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْغَرَرِ. قَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ فِي الْمُسَاقَاةِ عِنْدَنَا أَنَّهَا تَكُونُ فِي أَصْلِ كُلِّ كَرْمٍ أَوْ نَخْلٍ...

يبدو صلاحها: فيسمع كذلك؛ لدخوله في النهي. **نهي عن بيع الغرر:** وإن الإجارة بيع. قال ابن عبد البر: أراد مالك الفرق بين المساقاة والإجارة، وأن المساقاة أصل في نفسها كالقراض، لا يقاس عليها شيء من الإجازات، والإجارة عنده وعند جمهور الفقهاء بيع، وقالت الظاهرية: ليست من البيوع؛ لأنها منافع لم تخلق.

أنها تكون إيج: وبه قال أبو يوسف وعمر بن محمد وأحمد؛ إنه يجوز المساقاة في سائر الأشجار المثمرة، وهو القول القديم للشافعي، واختاره المتأخرون من أصحابه، وصححه النووي، والقول الجديد: المنع في غير النخل والعنب. والفرق: أنهما مشرة من غير تعهد بخلاف النخل والعنب، ولأن جوازها بالآثر، وهو حديث حيز، وقد خصص بالنخل والعنب. -

أَوْ زَيْتُونٍ أَوْ تَيْنٍ أَوْ رُمَانٍ أَوْ فِرْسِكٍ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ، جَائِزٌ لَا بَأْسَ بِهِ عَلَى أَنْ لِرَبِّ الْمَالِ نِصْفَ الثَّمَرِ مِنْ ذَلِكَ أَوْ ثُلُثَهُ أَوْ رُبْعَهُ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَقَلُّ.
 قَالَ مَالِكٌ: وَالْمُسَاقَاةُ أَيْضًا تَحُوزُ فِي الزَّرْعِ إِذَا خَرَجَ وَاسْتَقْلَ، فَعَجَزَ صَاحِبُهُ عَنْ سَقْيِهِ وَعَمَلِهِ وَعِلَاجِهِ، فَالْمُسَاقَاةُ فِي ذَلِكَ جَائِزَةٌ. قَالَ مَالِكٌ: لَا تُصْلَحُ الْمُسَاقَاةُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَصُولِ مِمَّا تَحِلُّ فِيهِ الْمُسَاقَاةُ إِذَا كَانَ فِيهِ ثَمَرٌ قَدْ طَابَ وَبَدَأَ صَلَاحُهُ وَحَلَّ بَيْعُهُ، وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَاقَى مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، وَإِنَّمَا مُسَاقَاةُ مَا قَدْ حَلَّ بَيْعُهُ مِنَ الثَّمَرِ إِجَارَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا سَاقَاهُ صَاحِبُ الْأَصْلِ ثَمَرًا قَدْ بَدَأَ صَلَاحُهُ عَلَى أَنْ يَكْفِيَهُ إِثَابُهُ وَيَجُدُّهُ لَهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّنَانِيرِ وَالْدَرَاهِمِ يُعْطِيهِ إِثَابَهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِالْمُسَاقَاةِ، وَإِنَّمَا الْمُسَاقَاةُ مَا يَبِينُ أَنْ يَجُدُّ التَّحْلُ إِلَى أَنْ يَطْيِبَ الثَّمَرُ وَيَحِلَّ بَيْعُهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ سَاقَى ثَمَرًا فِي أَصْلِ قَبْلِ أَنْ يَدْخُلَ صَلَاحُهُ وَيَحِلَّ بَيْعُهُ، فَتِلْكَ الْمُسَاقَاةُ بِعَيْنِهَا جَائِزَةٌ.
 قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تُسَاقَى الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَحِلُّ لِصَاحِبِهَا كِرَاؤُهَا

(المحلى عن التحل)

= وأجيب كما في "الهداية" بأن الجواز للحاجة وقد عمت، وأثر خير لا يخصهما؛ لأن أهلها كانوا يعملون في الأشجار والرتاب، ولو سلم فالأصل في النصوص أن تكون معلولة، سيما على أصوله: وقال أبو حنيفة وزفر: لا يجوز، والفتوى على الجواز كما قال أصحابه. (المحلى)

في ذلك حائز: ومنعها الشافعي إلا في النخل والكرم؛ لأن ثمرهما بائن من شجرة يحيط النظر به. قال ابن عبد البر: وهذا أيضاً ليس بيبين؛ لأن الكمثرى والتين وحب الملوك والرمان والأترج وشبه ذلك يحيط النظر بها، وإنما العلة له أن المساقاة إنما تجوز فيما يقرض، والقرض لا يجوز إلا فيما وردت به السنة، فأخرجته عن المزاينة، كما أخرجت العراقيا عنها النخل والعنب خاصة. **وإنما مساقاة:** الحاصل: أن شرط المساقاة أن يكون مما لا يحل بيعه، فإن حل فيكون إجارة لا مساقاة. (المحلى)

جائزة: قال أبو عمر: كل من أجاز مساقاةً إنما أجازها فيما لم يخلق أو فيما لم يدو صلاحه، والمساقاة والقراض أصلاً مخالفان للبيع، وكل أصل في نفسه يجب تسليمه، وأجازها سحنون؛ لأنها إجارة.

بِالدَّنَانِيرِ وَالْدَّرَاهِمِ وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَثْمَانِ الْمَعْلُومَةِ، قَالَ: فَأَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي يُعْطِي أَرْضَهُ الْبَيْضَاءَ بِالثُّلُثِ أَوْ الرَّبْعِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَذَلِكَ مِمَّا يَدْخُلُهُ الْغَرَرُ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ يَقِلُّ مَرَّةً وَيَكْثُرُ أُخْرَى، وَرُبَّمَا هَلَكَ رَأْسًا، فَيَكُونُ صَاحِبُ الْأَرْضِ قَدْ تَرَكَ كِرَاءً مَعْلُومًا يَصْلُحُ لَهُ أَنْ يُكْرِيَ أَرْضَهُ بِهِ، وَأَخَذَ أَمْرًا غَرَرًا لَا يَذَرِي أَيْتَمٌ أَمْ لَا؟ فَهَذَا مَكْرُوءٌ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا لِسَفَرٍ بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ، ثُمَّ قَالَ الَّذِي اسْتَأْجَرَ الْأَجِيرَ: هَلْ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ عَشْرَ مَا أَرْبَحُ فِي سَفَرِي هَذَا إِجَارَةً لَكَ؟ فَهَذَا لَا يَحِلُّ وَلَا يَنْبَغِي.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَنْبَغِي لِرَجُلٍ أَنْ يُؤَاجِرَ نَفْسَهُ وَلَا أَرْضَهُ وَلَا سَفِينَتَهُ إِلَّا بِشَيْءٍ مَعْلُومٍ لَا يَزُولُ إِلَى غَيْرِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنَّمَا فَرَّقَ بَيْنَ الْمُسَاقَاةِ فِي النَّخْلِ وَالْأَرْضِ الْبَيْضَاءِ أَنَّ صَاحِبَ النَّخْلِ لَا يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَهَا حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ، وَصَاحِبُ الْأَرْضِ يُكْرِيهَا وَهِيَ أَرْضٌ بَيْضَاءٌ لَا شَيْءَ فِيهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي النَّخْلِ أَيْضًا أَنَّهَا تُسَاقَى السَّنِينَ الثَّلَاثَ وَالْأَرْبَعَ وَأَقْلُ مِنْ ذَلِكَ وَأَكْثَرُ. قَالَ: وَذَلِكَ الَّذِي سَمِعْتُ وَكُلُّ شَيْءٍ مِثْلُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ بِمَنْزِلَةِ النَّخْلِ يَجُوزُ فِيهِ لِمَنْ سَاقَى مِنَ السَّنِينَ

فهذا مكروه: أي حرام، وقد نفى **عن** عن المخابرة، وهي كراء الأرض بجزء ما يخرج منها.

وإنما فرق إخراج: الخاصل: أن ههنا في النخل ضرورة لا توجد في الأرض، فلذلك أجيئت المساقاة في النخل دون الأرض وإن كان الغرر يعمهما. (المحلى) **وذلك الذي سمعت:** وعن مالك: إذا قال: ساقيتك كل سنة بكذا جاز ولو لم يذكر سنين معلومة، فيكون للمالك أن يخرج العامل متى شاء، وأجاز ذلك من أجاز المساقاة، وقال أبو ثور: إذا أطلق حمل على سنة واحدة، وقال أبو يوسف ومحمد: جاز إذا ذكر مدة معلومة. وفي "الهداية": شرط المدة قياس فيه؛ لأنه إجارة معنى كما في المزارعة، وفي الاستحسان إذا لم يبين المدة يجوز، ويقع على أول أمر يخرج؛ لأن الثمر لإدراكها وقت معلوم فلما يتفاوت. (المحلى) **سمعت:** فيحوز سنين معلومة عند الجمهور لا مدة محبولة، خلافا للظاهرة وطائفة؛ تعلقا بظاهر قوله: **أفركم ما أفركم الله** ومرت الأحوبة عنه.

مِثْلُ مَا يَجُوزُ فِي النَّخْلِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمُسَاقي: إِنَّهُ لَا يَأْخُذُ مِنْ صَاحِبِهِ الَّذِي سَاقَاهُ شَيْئًا مِنْ ذَهَبٍ وَلَا وَرَقٍ يَزِيدُ أَهْلَهُ وَلَا طَعَامٍ وَلَا شَيْئًا مِنَ الْأَشْيَاءِ، لَا يَصْلُحُ ذَلِكَ. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يَأْخُذَ الْمُسَاقِي مِنْ رَبِّ الْخَائِطِ شَيْئًا يَزِيدُهُ إِلَّاهُ مِنْ ذَهَبٍ وَلَا وَرَقٍ وَلَا طَعَامٍ وَلَا شَيْءٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ، وَالزِّيَادَةُ فِيمَا بَيْنَهُمَا لَا تُصْلَحُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْمُقَارِضُ أَيْضًا بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ لَا يَصْلَحُ إِذَا دَخَلَتْ الزِّيَادَةُ فِي الْمُسَاقَاةِ أَوْ الْمُقَارِضَةِ صَارَتْ إِجَارَةً، وَمَا دَخَلَتْهُ الْإِجَارَةُ فَإِنَّهُ لَا يَصْلَحُ. وَلَا يَنْبَغِي أَنْ تَقَعَ الْإِجَارَةُ بِأَمْرِ غَرَرٍ لَا يَدْرِي أَيْكُونُ أَمْ لَا يَكُونُ أَوْ يَقِلُّ أَوْ يَكْثُرُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُسَاقِي الرَّجُلَ الْأَرْضَ فِيهَا النَّخْلُ أَوْ الْكَرْمُ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ، فَيَكُونُ فِيهَا الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ، قَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ الْبَيَاضُ تَبَعًا لِلْأَصْلِ وَكَانَ الْأَصْلُ أَعْظَمَ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَهُ فَلَا بَأْسَ بِمُسَاقَاتِهِ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ النَّخْلُ الثَّلَاثِينَ أَوْ أَكْثَرَ وَيَكُونَ الْبَيَاضُ الثَّلَاثَ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْبَيَاضَ حَيْثُ تَبَعَ لِلْأَصْلِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ الْبَيْضَاءُ فِيهَا نَخْلٌ أَوْ كَرْمٌ أَوْ مَا يُشَبِّهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَصُولِ، فَكَانَ الْأَصْلُ الثَّلَاثَ أَوْ أَقَلَّ وَالْبَيَاضُ الثَّلَاثِينَ أَوْ أَكْثَرَ، جَازَ فِي ذَلِكَ الْكِرَاءُ،

وَذَلِكَ أَنَّ الْبَيَاضَ الحاصل: أنه يجوز المساقاة في الأرض تبعاً للمساقاة في النخل إذا كانت أكثر من الأرض. وأما المزارعة في الأرض البيضاء فلا يجوز عند مالك ولو تبعاً لمساقاة في النخل. ويجوز عند الشافعي تبعاً لمساقاة. كذا ذكره النووي. (المحلى) **تبع للأصل** وعلى ذلك تأويل الحديث في "المدونة"، فقال مالك: وكان البياض في خيبر يسيراً بين أضعاف السواد، والمشهور ما قال هنا: الثلث يسيراً، وعليه فيجوز دخوله في عقد المساقاة وإلغاؤه للعامل، سواء كان بين أضعاف السواد أو الفرد بناحية من الخائط بهما، وفيها لمالك: إلغاؤه للعامل، وهو أحب إلي. واعترض بأنه **لم** يلغ للعامل، وهو إنما يفعل التراجيح. وأجاب عبد الحق: بأن في حديث آخر إلغاؤه. الباجي: وحكم ما منع مساقاته حكم البياض مع الشجرة.

وَحُرْمَتُ فِيهِ الْمُسَاقَاةُ، وَذَلِكَ أَنَّ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ أَنْ يُسَاقُوا الْأَصْلَ وَفِيهِ الْبَيَاضُ، وَتُكْرَى الْأَرْضُ وَفِيهِمَا الشَّيْءُ الْيَسِيرُ مِنَ الْأَصْلِ، أَوْ يُبَاعَ الْمُصْحَفُ أَوْ السَّيْفُ وَفِيهِمَا الْحَلِيَّةُ مِنَ الْوَرِقِ بِالْوَرِقِ، أَوْ الْقِلَادَةُ أَوْ الْخَاتَمُ وَفِيهِمَا الْفُصُوصُ وَالذَّهَبُ بِالْذَّنَابِيرِ، وَلَمْ تَزَلْ هَذِهِ الْبُيُوعُ جَائِزَةً يَتَبَايَعُهَا النَّاسُ وَيَتَاعَوْنَهَا وَلَمْ يَأْتِ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ مَوْصُوفٌ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ إِذَا هُوَ بَلَغَهُ كَانَ حَرَامًا، أَوْ قَصَرَ عَنْهُ كَانَ حَلَالًا، وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ عِنْدَنَا الَّذِي عَمِلَ بِهِ النَّاسُ وَأَجَازُوهُ بَيْنَهُمْ: أَنَّهُ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ مِنْ ذَلِكَ الْوَرِقِ أَوْ الذَّهَبِ تَبَعًا لِمَا هُوَ فِيهِ جَازَ يَبِيعُهُ، وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ التَّصَلُّ أَوْ الْمُصْحَفُ أَوْ الْفُصُوصُ قِيمَتُهُ الثَّلَاثَانِ أَوْ أَكْثَرُ، وَالْحَلِيَّةُ قِيمَتُهَا الثَّلَاثُ أَوْ أَقَلُّ.

الشرط في الرقيق في المساقاة

قَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَحْسَنَ مَا سُمِعَ فِي عُمَالِ الرَّقِيقِ فِي الْمُسَاقَاةِ يَشْتَرِيهِمُ الْمُسَاقِي عَلَى صَاحِبِ الْأَصْلِ، أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ عُمَالُ الْمَالِ فَهُمْ بِمَنْزِلَةِ الْمَالِ، لَا مَنَفَعَةٌ فِيهِمْ لِلدَّخْلِ إِلَّا أَنَّهُ تَخَفُّ عَنْهُ بِهِمُ الْمَوَوتَةُ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا فِي الْمَالِ اشْتَدَّتْ مَوَوتَتُهُ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْمُسَاقَاةِ فِي الْعَيْنِ وَالنَّضْحِ، وَلَنْ تَجِدَ أَحَدًا يُسَاقِي فِي أَرْضَيْنِ سِوَاءِ فِي الْأَصْلِ وَالْمَنَفَعَةِ، إِحْدَاهُمَا بَعَيْنٍ وَآثَنَةِ غَزِيرَةٍ وَالْأُخْرَى بِنَضْحٍ.....

وحرمت فيه المساقاة: قال الباجي: يريد إذا جمعا، أما إذا أفردت النخل بالمساقاة فيحوز.

لا بأس بذلك: قال الباجي: يريد الرقيق الذين كانوا عماله وقت المساقاة. وقد قال مالك في "المدونة": لا يجوز لصاحب الخائط أن يشترط إخراجهم إلا أن يكون أخرجهم قبل ذلك، فعلى هذا يكون اشتراط العامل ضم على وجه رفع الإلباس، ويحتمل أن يكون على وجه إقرار رب الخائط أنهم في حائطه عند عقد المساقاة.

للدخول: يريد أن ظهور المال وقوته بعلمهم ولهم فيه تأثير، فكانوا بمنزلة المال الذي فيه صلاح الخائط.

عَلَى شَيْءٍ وَاحِدٍ؛ لِخِفَةِ مُؤَوْنَةِ الْعَيْنِ وَشِدَّةِ مُؤَوْنَةِ النَّضْحِ. قَالَ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ: وَالْوَائِنَةُ: الثَّابِتُ مَاؤُهَا الَّتِي لَا تَغُورُ وَلَا تَنْقَطِعُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ لِلْمُسَاقِي أَنْ يَعْمَلَ بِعُمَالِ الْمَالِ فِي غَيْرِهِ، وَلَا أَنْ يَشْتَرِطَ ذَلِكَ عَلَى الَّذِي سَاقَاهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَحُورُ لِلَّذِي سَاقَى أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى رَبِّ الْمَالِ رَقِيقًا يَعْمَلُ بِهِمْ فِي الْحَائِطِ لَيْسُوا فِيهِ حِينَ سَاقَاهُ إِثْبَاهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يَتَّبِعِي لِرَبِّ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِطَ عَلَى الَّذِي دَخَلَ فِي مَالِهِ بِمُسَاقَاةٍ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ رَقِيقِ الْمَالِ أَحَدًا يُخْرِجُهُ مِنَ الْمَالِ، وَإِنَّمَا مُسَاقَاةُ الْمَالِ عَلَى حَالِهِ الَّتِي هُوَ عَلَيْهَا. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ كَانَ صَاحِبُ الْمَالِ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ مِنْ رَقِيقِ الْمَالِ أَحَدًا فَلْيُخْرِجْهُ أَوْ يُرِيدَ أَنْ يُدْخِلَ فِيهِ أَحَدًا، فَلْيَفْعَلْ ذَلِكَ قَبْلَ الْمُسَاقَاةِ، ثُمَّ لِيَسَاقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ. قَالَ: وَمَنْ مَاتَ مِنَ الرَّقِيقِ أَوْ غَابَ أَوْ مَرِضَ، فَعَلَى رَبِّ الْمَالِ أَنْ يُخْلِفَهُ.

على الذي ساقاه: فإن استعملهم في غيره بلا شرط منع ولم يفسد، وبشرط فسدت؛ لأنها زيادة، فإن قاتت بالعمل رد إلى آخر مثله.

التي هو عليه: لأن المساقاة مبنية على منافاة ازدياد أحدهما على ما عقد، إلا أن مالكا حوز للعامل شرط اليسير كعبء ودابة في الحائط الكبير لا الصغير؛ لأن فيه شرط جميع العمل حيث.

أن يخلقه: يأتي ببدله؛ لأن ذلك من جنس ما يلزم العامل الإتيان به؛ لأنه إنما ساقى ليسقي الحائط على صفته التي كان عليها، ثم على العامل ما زاد، فإذا لم يكونوا معه لم يمكنه عمل ما زاد على عملهم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ كِرَاءِ الْأَرْضِ

مَا جَاءَ فِي كِرَاءِ الْأَرْضِ

١٣٩٤ - **مَالِك** عَنْ رِبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ الزُّرْقِيِّ، عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ. قَالَ حَنْظَلَةُ: فَسَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، فَقَالَ: أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ فَلَا بَأْسَ بِهِ.

كِرَاءُ الْأَرْضِ: أجمعوا على جوازها بالذهب والفضة والدنانير، وعلى منعه بما ثبت على الأربعاء ونحوه، أو شيء يستثنيه صاحب الأرض بنفسه، واختلفوا في كرائها ببعض ما يخرج منها من الثلث والرابع ونحوها، فمنعه أبو حنيفة ومالك وكذا الشافعي، إلا أنه أباحه للمساقاة إذا كان بين ظهري النخيل بياض لا يتوصل إلى سفي النخيل إلا بسقي البياض، وجوزه أحمد وإسحاق وأبو يوسف وعمر، وبه يفتي، كما في "الهداية"، وعليه المحذون والأكثر. وفي "البحاري": قال قيس بن مسلم عن أبي حنيفة، قال: ما بالمدينة أهل بيت هجرة إلا يزرعون على الثلث والرابع، وزارع علي وسعد بن مالك وعمر بن عبد العزيز والقاسم وعروة وآل أبي بكر وآل عمر وآل علي وابن سيرين، وعامل عمر الناس على إن جاء عمر بالبذر من عنده فله الشطر، وإن جافوا بالبذر فلهم كذا، والنهي معمول عندهم على القسم الثاني أو على التنزيه. (المحلى)

فَلَا بَأْسَ بِهِ: يحتمل أنه قال ذلك اجتهدا، أو علم ذلك بالنص جوازه، وقد روى أبو داود والنسائي بإسناد صحيح عن ابن المسيب عن رافع قال: "نهى رسول الله ﷺ عن الخاقلة والمزابنة، وقال: إنما يزرع ثلاثة: رجل له أرض فهو يزرعها، ورجل مع أرض فهو يزرع ما منع، ورجل استكرى أرضا يذهب أو يمسكها. وهذا يرجح أن ما قاله رافع مرفوع، ولكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهي عن الخاقلة والمزابنة، وأن بغيته مدرج من كلام ابن المسيب. وقد تأول مالك وأكثر أصحابه أحاديث المنع على كرائها بالطعام أو بما تنبت كقطن وكتان إلا الخشب والمحطب، وأجازوا كراءها بما سوى ذلك؛ لحديث أحمد وأبي داود وابن ماجه عن رافع مرفوعا: من كانت له أرض فزرعها أو يزرعها آحاد، ولا يكرهها بث ولا ربح ولا طعام مسس. وتأولوا النهي عن الخاقلة بأنها كراء الأرض بالطعام، وجعلوه من باب الطعام بالطعام نسيئة؛ لأن الثاني يقدر أنه باق على ملك رب الأرض كأنه باعه بطعام، فصار بيع طعام بطعام لأجل، وأجاز الشافعي وأبو حنيفة كراءها بكل معلوم من طعام وغيره؛ -

١٣٩٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ كِرَاءِ الْأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ.

١٣٩٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَأَلَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ، فَقَالَ: لَا بَأْسَ بِهَا بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ الْحَدِيثَ الَّذِي يُذَكِّرُ عَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، فَقَالَ: أَكْثَرَ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، وَلَوْ كَانَ لِي مَزْرَعَةٌ أَكْرَيْتُهَا.

١٣٩٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ تَكَارَى أَرْضًا، فَلَمْ تَزَلْ فِي يَدَيْهِ بِكِرَاءٍ حَتَّى مَاتَ، قَالَ ابْنُهُ: فَمَا كُنْتُ أَرَاهَا إِلَّا لَنَا مِنْ طَوْلٍ مَا مَكَّنْتُ فِي يَدَيْهِ حَتَّى ذَكَرَهَا لَنَا عِنْدَ مَوْتِهِ، فَأَمَرْنَا بِقَضَاءِ شَيْءٍ كَانَ بَقِيَ عَلَيْهِ مِنْ كِرَائِهَا ذَهَبٌ أَوْ وَرَقٌ.

١٣٩٨ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يُكْرِي أَرْضَهُ بِالذَّهَبِ وَالْوَرَقِ. وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ رَجُلٍ أَكْرَى مَزْرَعَتَهُ بِمِائَةِ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنَ الْجِنْطَةِ، أَوْ مِنْ غَيْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، فَكِرَةً ذَلِكَ.

= لما في الصحيح عن رافع بعد قوله: "أما بالذهب والورق فلا بأس به": إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذيانات وأقيال الجداول، فيهلك هذا ويسلم هذا، فلذلك رُحِرَ عنه **مالك**. وأما بشيء معلوم مصموم فلا بأس به، فبين أن علة النهي الغرر، وأما بذهب أو ورق فلم ينع عنه، فمثلهما ما في معناهما من الأثمان المعلومة. وأجاز أحمد كراءها بخزء مما يزرع فيها لحديث المساقاة، وقال: إنه أصح من حديث رافع؛ لاضطراب ألفاظه، وبأنه يرويه مرة عن عمومته ومرة بلا واسطة.

أكثر رافع إلخ: أي فلم يفرق في النهي بين الكراء ببعض ما يخرج من الأرض وبين الكراء في النقد، فالنهي إنما هو عن الأول. قال هذا العبد: مر أنفا في الكتاب من حديث حنظلة عن رافع أنه يجيز المزارعة بالتقديس، ففعله لم يبلغ سالما ولا الزهري، فحملنا حديث النهي عنه على العموم. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشُّفْعَةِ

مَا تَقَعُ فِيهِ الشُّفْعَةُ

١٣٩٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالشُّفْعَةِ فِيمَا لَمْ يُقْسَمْ بَيْنَ الشَّرَكَاءِ، فَإِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ بَيْنَهُمْ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ.

الشفعة: بضم المعجمة وسكون الفاء، وحكى ضمها، وقال بعضهم: لا يجوز غير السكون. وهي لغة: الضم على الأشهر من شفعت الشيء ضمته، فهو ضم نصيب إلى نصيب، ومنه شفع الأذن، وقيل: من الشفع ضد الوتر؛ لأنه ضم نصيب شريكه إلى نصيبه، وهذا قريب مما قبله. وشرعا: استحقاق شريك أخذ مبيع شريكه بشمن. **فإذا وقعت الحدود إلخ:** وزيد في حديث جابر عند الشيخين: "وصرفت الطرق"، وهذا الحديث ظاهر في أنه لا شفعة للجار، ولا تكون إلا بين الشركاء، وحكاها ابن المنذر عن عمر وعثمان وربيعة والزهرى وعمر بن عبد العزيز وغيرهم، وهو قول الشافعي وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة والثوري: تثبت بالجوار، وأجيب عن الحديث أن تخصيص ما لم يقسم بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه. وقوله: "إذا وقعت الحدود فلا شفعة" من كلام الراوي، ولو سلم أنه من كلامه ﷺ فمعناه: أنه لا شفعة بسبب القسمة؛ دفعا لتوهم أن القسمة تثبت بها الشفعة كالبيع؛ لما فيه من معنى التملك. قال محمد: قد جاءت في هذا أحاديث مختلفة، فالشريك أحق بالشفعة من الجار، والجار أحق من غيره، بلغنا ذلك عن النبي ﷺ. أخبرنا عبد الله بن عبد الرحمن بن يعلى الثقفي، أخبرني عمرو بن الشريد، عن أبيه الشريد بن سويد قال: قال رسول الله ﷺ: **الجار أحق بشفعة**. قال محمد: بهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا، والصقّب بالصاد والقاف ما قرب من الجوار. (المحلى، موطأ محمد)

فلا شفعة فيه: قال الزرقاني: هذا الحديث نص في ثبوت الشفعة في المشاع، وصدره يشعر بشيئها في المنقولات، وسياقه يشعر باختصاصها بالعقار، وهو مشهور مذهب مالك والشافعي وأحمد؛ لأنه أكثر الأنواع ضررا، والمراد العقار المحتمل للقسمة، فما لا يحتملها لا شفعة فيه؛ لأن بقسمه تبطل منفعته، وعن مالك رواية بالشفعة احتمل القسمة أم لا، وأخرج مسلم عن أبي الزبير عن جابر بلفظ: قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شرك لم يقسم بعد أو حائط، ولا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به. =

قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا عِنْدَنَا.

١٤٠٠ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ سُئِلَ عَنِ الشُّفْعَةِ هَلْ فِيهَا مِنْ سُنَّةٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ الشُّفْعَةُ فِي الدُّورِ وَالْأَرْضَيْنِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بَيْنَ الشَّرَكَاءِ.

١٤٠١ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى شِقْصًا مَعَ قَوْمٍ فِي أَرْضٍ بِحَيَوَانٍ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ أَوْ مَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنَ الْعُرُوضِ، فَجَاءَ الشَّرِيكَ يُأْخِذُ بِشُفْعَتِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، فَوَجَدَ الْعَبْدَ أَوْ الْوَلِيدَةَ قَدْ هَلَكَ، وَلَا يَعْلَمُ أَحَدٌ قَدْرَ قِيَمَتِهِمَا، فَيَقُولُ الْمُشْتَرِي: قِيَمَةُ الْعَبْدِ أَوْ الْوَلِيدَةِ مِائَةُ دِينَارٍ، وَيَقُولُ صَاحِبُ الشُّفْعَةِ الشَّرِيكَ: بَلْ قِيَمَتُهَا خَمْسُونَ دِينَارًا.

قَالَ مَالِكٌ: يَخْلِفُ الْمُشْتَرِي أَنْ قِيَمَةَ مَا اشْتَرَى بِهِ مِائَةُ دِينَارٍ، ثُمَّ إِنْ شَاءَ أَنْ يَأْخُذَ صَاحِبُ الشُّفْعَةِ أَحَدًا أَوْ يَتْرُكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَ الشَّفِيعُ بِبَيِّنَةٍ أَنَّ قِيَمَةَ الْعَبْدِ أَوْ الْوَلِيدَةِ دُونَ مَا قَالَ الْمُشْتَرِي. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ وَهَبَ شِقْصًا فِي دَارٍ أَوْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ فَأَتَاهُ الْمَوْهُوبُ لَهُ بِهَا نَقْدًا أَوْ عَرْضًا، فَإِنَّ الشَّرَكَاءَ يَأْخُذُونَهَا بِالشُّفْعَةِ.....

= وفيه أنه لا شفعة للحار؛ لأنه حصر الشفعة فيما لا يقسم، فما قسم لا شفعة فيه وقد صار جاراً، وبه قال الجمهور، وأثبتها أبو حنيفة والكوفيون للحار، ولو اقتصر على قوله: "فإذا وقعت الحدود"، لكان فويهاً في الرد عليهم، لكن ضم إليه قوله: "وصرفت الطرق"، فقال الجمهور: المراد بها التي كانت قبل القسم، وقال الحنفية: المراد صرف الطرق التي يشترك فيها الحار ويفي النظر في أي التأويلين أظهر، واحتجوا أيضاً بحديث: **الحار أحق بشفعة**، رواه البخاري وأبو داود والنسائي مرفوعاً، وبحديث أبي داود والترمذي مرفوعاً: **حار الدار أحق بشفعة الحار**.

يخلف المشتري الخ: وبه قال أبو حنيفة أنه إذا اختلف الشفيع والمشتري في الثمن، فالقول قول المشتري؛ لأن الشفيع يدعي استحقاق الدار عليه عند نقد الأقل وهو ينكر، والقول قول المنكر مع بینه ولا يتحالفان. (المحلى)
دون ما قال المشتري: فيأخذه بما شهدت به البيعة، وهذا قال الجمهور والشافعي والكوفيون؛ لأن الشفيع طالب أخذ، والمشتري مطلوب مأخوذ، فوجب أن القول قوله بيمينه؛ لأنه مدعى عليه، والشفيع مدعى حيث لا بينة وإلا عمل بها.

إِنْ شَاءُوا وَيَدْفَعُونَ إِلَى الْمَوْهُوبِ لَهُ قِيمَةٌ مَثُوبَةٌ دَنَائِيرٌ أَوْ ذَرَاهِمٌ.
 قَالَ مَالِكٌ: مَنْ وَهَبَ هِبَةً فِي دَارٍ أَوْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ فَلَمْ يُثَبِّ مِنْهَا وَلَمْ يَطْلُبْهَا، فَأَرَادَ
 شَرِيكُهُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِقِيمَتِهَا فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ مَا لَمْ يُثَبِّ عَلَيْهَا، فَإِنْ أُثِبَ فَهُوَ لِلشَّفِيعِ
 بِقِيمَةِ الثَّوَابِ. قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى شِقْصًا فِي أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ بِشَمْنٍ إِلَى أَجَلٍ،
 فَأَرَادَ الشَّرِيكَ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالشَّفْعَةِ، قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ مَلِيًّا فَلَهُ الشَّفْعَةُ بِذَلِكَ الثَّمَنِ
 إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ، وَإِنْ كَانَ مَخُوفًا أَنْ لَا يُؤَدِّي الثَّمَنَ إِلَى ذَلِكَ الْأَجَلِ فَإِذَا جَاءَهُمْ
 بِحَمِيلٍ مَلِيٍّ ثِقَةٍ مِثْلَ الَّذِي اشْتَرَى مِنْهُ الشَّقْصَ فِي الْأَرْضِ الْمُشْتَرَكَةِ، فَذَلِكَ لَهُ. قَالَ
 مَالِكٌ: لَا تَقْطَعُ شَفْعَةَ الْغَائِبِ غَيْبَتُهُ، وَإِنْ طَالَتْ غَيْبَتُهُ، وَلَيْسَ لِذَلِكَ عِنْدَنَا حَدٌّ تُقْطَعُ
 إِلَيْهِ الشَّفْعَةُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُوَرِّثُ الْأَرْضَ نَفَرًا مِنْ وَلَدِهِ، ثُمَّ يُولَدُ لِأَحَدِ النَّفَرِ،
 ثُمَّ يَهْلِكُ الْأَبُ، فَيَبِيعُ أَحَدُ وَلَدِ الْمَيِّتِ حَقَّهُ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ؛ فَإِنْ أَخَا الْبَائِعِ أَحَقُّ
 بِشَفْعَتِهِ مِنْ عُمُومَتِهِ شُرَكَاءِ أَبِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: الشَّفْعَةُ
 بَيْنَ الشُّرَكَاءِ عَلَى قَدَرٍ حَصَصِهِمْ يَأْخُذُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ عَلَى قَدَرِ نَصِيبِهِ، إِنْ كَانَ
 قَلِيلًا فَقَلِيلًا، وَإِنْ كَانَ كَثِيرًا فَبِقَدَرِهِ، وَذَلِكَ إِذَا تَشَاخَرُوا فِيهَا.

قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا أَنْ يَشْتَرِيَ رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ مِنْ شُرَكَائِهِ حَقَّهُ، فَيَقُولُ أَحَدُ الشُّرَكَاءِ:

بِقِيمَةِ الثَّوَابِ: أي العوض، وهو قول أبي حنيفة والشافعي: إنه ليست الشفعة إلا في بيع أو هبة بعوض لا غير. (المحلى)
جاءهم بحميل ملي: أي كفيل غني إلى قوله: "فذلك له"، وبه قال الشافعي في القديم وهو قول أحمد، وقال
 أبو حنيفة والشافعي في الجديد الراجح من مذهبه: للشفيع الخيار بين أن يجعل الثمن ويأخذ المشفوع، أو يصير
 إلى حلول الأجل؛ ليؤد الثمن ويأخذ الشفعة. (المحلى) **يأخذ كل إنسان منهم:** بقدر نصيبه، هذا عند مالك، وهو
 الأصح من قول الشافعي، وقال أبو حنيفة: هي مقسومة على الرؤوس، وعن أحمد روايتان. (المحلى)
إذا تشاخروا: بتشديد الحاء المهملة من الشح، وهو البخل، أي تنازعوا فيها.

أَنَا أَخْذُ مِنَ الشُّفْعَةِ بِقَدَرِ حِصَّتِي وَيَقُولُ الْمُشْتَرِي: إِنَّ شِئْتَ أَنْ تَأْخُذَ الشُّفْعَةَ كُلَّهَا
 أَسَلَّمْتُهَا إِلَيْكَ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَدَعَ فَدَعْ؛ فَإِنَّ الْمُشْتَرِي إِذَا خَيَّرَهُ فِي هَذَا وَأَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ
 فَلَيْسَ لِلشَّفِيعِ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ الشُّفْعَةَ كُلَّهَا أَوْ يُسَلِّمَهَا إِلَيْهِ، فَإِنْ أَخَذَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا
 وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي الْأَرْضَ، فَيَعْمُرُهَا بِالْأَصْلِ يَضَعُ فِيهَا أَوْ
 الْبُيُوتَ يَحْفِرُهَا، ثُمَّ يَأْتِي رَجُلٌ فَيَدْرِكُ فِيهَا حَقًّا، فَيُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَهَا بِالشُّفْعَةِ: إِنَّهُ لَا شُفْعَةَ
 لَهُ فِيهَا إِلَّا أَنْ يُعْطِيَهُ قِيمَةَ مَا عَمَرَ، فَإِنْ أَعْطَاهُ قِيمَةَ مَا عَمَرَ كَانَ أَحَقُّ بِالشُّفْعَةِ،
 وَإِلَّا فَلَا شُفْعَةَ لَهُ فِيهَا. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ بَاعَ حِصَّتَهُ مِنْ أَرْضٍ أَوْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ، فَلَمَّا
 عَلِمَ أَنَّ صَاحِبَ الشُّفْعَةِ يَأْخُذُ بِالشُّفْعَةِ، اسْتَقَالَ الْمُشْتَرِي فَأَقَالَهُ، قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ لَهُ،
 وَالشَّفِيعُ أَحَقُّ بِهَا بِالثَّمَنِ الَّذِي كَانَ بَاعَهَا بِهِ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اشْتَرَى شِقْصًا فِي دَارٍ
 أَوْ أَرْضٍ وَحَيَوَانًا وَعَرُوضًا فِي صَفْقَةٍ وَاحِدَةٍ، فَطَلَبَ الشَّفِيعُ شُفْعَتَهُ فِي الدَّارِ أَوْ
 الْأَرْضِ، فَقَالَ الْمُشْتَرِي: خُذْ مَا اشْتَرَيْتُ جَمِيعًا فَإِنِّي إِنَّمَا اشْتَرَيْتُهُ جَمِيعًا، قَالَ مَالِكٌ:
 بَلْ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ شُفْعَتَهُ فِي الدَّارِ أَوْ الْأَرْضِ بِحِصَّتِهَا مِنْ ذَلِكَ الثَّمَنِ، يُقَامُ كُلُّ شَيْءٍ
 اشْتَرَاهُ عَلَى حِدَّتِهِ عَلَى الثَّمَنِ الَّذِي اشْتَرَاهُ بِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الشَّفِيعُ شُفْعَتَهُ بِالَّذِي يُصِيبُهَا
 مِنَ الْقِيَمَةِ مِنْ رَأْسِ الثَّمَنِ، وَلَا يَأْخُذُ مِنَ الْحَيَوَانِ وَالْعُرُوضِ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ ذَلِكَ.
 قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ بَاعَ شِقْصًا مِنْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ فَسَلَّمَ بَعْضُ مَنْ لَهُ فِيهَا الشُّفْعَةَ لِلْبَّاعِ

فليس للشفيع أخ: وبه قال أبو حنيفة: إنه ليس للشفيع أن يأخذ حصة من أرض أو دار مشتركة. (المحلى)
كان أحق بالشفعة: اختلفوا فيما إذا بيع المشتري في الشفص من المشفوع، قال الشافعي وأحمد: للشفيع أن
 يعطيه قيمة بنائه، إلا أن يشاء المشتري أن يأخذ بناءه فإنه له ذلك إذا لم يكن ضرر، وليس له خيار المشتري
 على قلع بنائه. (المحلى) **والشفيع أحق بها أخ:** فإن الإقالة وإن كان فسحا في حق المتعاقدين، فهي بيع في حق
 ثالث، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله. (المحلى)

وَأَبَى بَعْضُهُمْ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ بِشُفْعَتِهِ إِنْ مَنْ أَبِي أَنْ يُسَلِّمَ يَأْخُذُ بِالشُّفْعَةِ كُلِّهَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِقَدْرِ حَقِّهِ وَيَتْرَكَ مَا بَقِيَ. قَالَ مَالِكٌ فِي نَفَرِ شُرَكَاءَ فِي دَارٍ وَاحِدَةٍ، فَبَاعَ أَحَدُهُمْ حِصَّتَهُ، وَشُرَكَاءُؤُهُ غُيِّبَ كُلُّهُمْ إِلَّا رَجُلًا وَاحِدًا، فَعَرِضَ عَلَى الْحَاضِرِ أَنْ يَأْخُذَ بِالشُّفْعَةِ أَوْ يَتْرَكَ، فَقَالَ: أَنَا أَخُذُ بِحِصَّتِي وَأَتْرَكَ حِصَصَ شُرَكَائِي حَتَّى يَقْدُمُوا، فَإِنْ أَخَذُوا فَذَلِكَ، وَإِنْ تَرَكُوا أَخَذْتُ جَمِيعَ الشُّفْعَةِ. قَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا أَنْ يَأْخُذَ ذَلِكَ كُلَّهُ أَوْ يَتْرَكَ، فَإِنْ جَاءَ شُرَكَاءُؤُهُ أَخَذُوا مِنْهُ أَوْ تَرَكُوا إِنْ شَاءُوا، فَإِنْ عَرِضَ هَذَا عَلَيْهِ فَلَمْ يَقْبَلْهُ فَلَا أَرَى لَهُ شُفْعَةً.

مَا لَا تَقَعُ فِيهِ الشُّفْعَةُ

١٤٠٢ - **مَالِكٌ** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عمرو بن حَزْمٍ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: إِذَا وَقَعَتِ الْحُدُودُ فِي الْأَرْضِ، فَلَا شُفْعَةَ فِيهَا، وَلَا شُفْعَةَ فِي بئرٍ وَلَا فِي فَحْلِ النَّخْلِ.

يَأْخُذُ بِالشُّفْعَةِ كُلِّهَا: وهو قول أبي حنيفة، والأصح من الأقوال الأربعة للشافعي. في "الهداية": ولو أسقط بعضهم حقه فهي للباقين في الكل على عددهم؛ لأن الانتفاض للمزاحمة مع كمال السبب في حق كل منهم وقد انقطعت. (الخلی) **وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ إِيَّاهُ:** وبه قال أبو حنيفة والشافعي. في "الهداية": لو كان البعض غيبا يقضى بها بين الحضور على عددهم؛ لأن الغائب لعله لا يطلب، وإن قضى لحاضر بالجميع ثم حضر آخر يقضى له بالنصف، ولو حضر ثالث فبثلث ما في يد كل واحد منها. وفي "المنهاج": لو حضر أحد الشفيعين فله أخذ الجميع في الحال، فإن حضر الغائب شاركة، والأصح أن تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب. (الخلی)

وَلَا شُفْعَةَ فِي بئرٍ: لكونه غير متحمل القسمة، وبه أخذ مالك والشافعي أنه لا شفعة في ما لا يقسم. (الخلی) **وَلَا فِي فَحْلِ النَّخْلِ:** هو ذكرها الذي تلقح منه، وإنما لم يثبت فيه الشفعة؛ لأن القوم كانت لهم نخيل في الحائط يتوارثونها ويفتسمونها، وهم فحل يلقحون منه نخلاهم، فإذا باع أحدهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط بحقوقه من الفحل وغيره، فلا شفعة للشركاء في الفحل؛ لأنه يمكن قسمته. (النهاية)

قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى هَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَا شَفْعَةَ فِي طَرِيقِ صَلَاحِ الْقَسْمِ فِيهَا أَوْ لَمْ يَصْلُحْ، قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ لَا شَفْعَةَ فِي عَرُصَةِ دَارٍ صَلَاحِ الْقَسْمِ فِيهَا أَوْ لَمْ يَصْلُحْ.

قَالَ مَالِكٌ فِي رَجُلٍ اشْتَرَى شِقْصًا مِنْ أَرْضٍ مُشْتَرَكَةٍ عَلَى أَنَّهُ فِيهَا بِالْخِيَارِ، فَأَرَادَ شُرَكَاءُ الْبَائِعِ أَنْ يَأْخُذُوا مَا بَاعَ شَرِيكُهُمْ بِالشَّفْعَةِ قَبْلَ أَنْ يَخْتَارَ الْمُشْتَرِي: إِنْ ذَلِكَ لَا يَكُونُ لَهُمْ حَتَّى يَأْخُذَ الْمُشْتَرِي وَيَثْبُتَ لَهُ الْبَيْعُ، فَإِذَا وَجَبَ لَهُ الْبَيْعُ فَلَهُمُ الشَّفْعَةُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَشْتَرِي أَرْضًا، فَتَمَكَّتْ فِي يَدَيْهِ حِينَئِذٍ، ثُمَّ أَتَى رَجُلٌ فَأَدْرَكَ فِيهَا حَقًّا بِمِيرَاثٍ: إِنْ لَهُ الشَّفْعَةُ إِنْ ثَبَتَ حَقُّهُ، وَإِنْ مَا أَغْلَتِ الْأَرْضُ مِنْ غَلَّةٍ فَهِيَ لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ إِلَى يَوْمٍ يَثْبُتَ حَقُّ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ ضَمِنَهَا لَوْ هَلَكَ مَا كَانَ فِيهَا مِنْ غَرَسٍ أَوْ ذَهَبٍ بِهِ سَيْلٌ، فَإِنْ طَالَ الزَّمَانُ أَوْ هَلَكَ الشَّهُودُ أَوْ مَاتَ الْبَائِعُ أَوْ الْمُشْتَرِي أَوْ هُمَا حَيَّانَ، فَنَسِيَ أَصْلَ الْبَيْعِ وَالْإِشْتِرَاءِ لَطَوَّلَ الزَّمَانُ، فَإِنَّ الشَّفْعَةَ تَنْقَطِعُ، وَيَأْخُذُ حَقُّهُ الَّذِي ثَبَتَ لَهُ، وَإِنْ كَانَ أَمْرُهُ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ فِي حَدَاثَةِ الْعَهْدِ.....

وعلى هذا الأمر عندنا: يعني أنه لا شفعة في شيء لو قسم بطل منفعة المفصودة كحمام ورحى وبئر. (المحلى)
ولا شفعة في طريق في "المنهاج": لو باع دارا وله شريك في ممرها، فلا شفعة له فيها، والصحيح ثبوتها في الممر إن كان للمشتري طريق آخر إلى الدار، أو أمكن فتح باب إلى شارع، وإلا فلا. (المحلى)
ذلك لا يكون لهم إلخ: وخالفه في ذلك أبو حنيفة والشافعي. في "الهداية": من باع بشرط الخيار فلا شفعة؛ لأنه يمنع زوال الملك عن البائع، وإن اشترى بالخيار وجبت الشفعة؛ لأنه يمنع زوال الملك عن البائع بالاتفاق والشفعة تبني عليه. وفي "المنهاج وشرحه": لو شرط في البيع الخيار لهما أو للبائع، لم يؤخذ بالشفعة حتى يقطع الخيار، سواء قلنا: الملك في زمنه للبائع أو للمشتري أو موقوف، وإن شرط للمشتري وحده، فالأظهر أنه يؤخذ بالشفعة إن قلنا: إن الملك في زمن الخيار للمشتري، وإلا فلا. (المحلى)

وَقَرْبِهِ، وَأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْبَائِعَ غَيَّبَ الثَّمَنَ وَأَخْفَاهُ؛ لِيَقْطَعَ بِذَلِكَ حَقَّ صَاحِبِ الشُّفْعَةِ،
قَوَّمتِ الْأَرْضُ عَلَى قَدَرِ مَا يُرَى أَنَّهُ ثَمْنُهَا، فَيَصِيرُ ثَمْنُهَا إِلَى ذَلِكَ، ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى مَا
زَادَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بِنَاءٍ أَوْ غِرَاسٍ أَوْ عِمَارَةٍ، فَيَكُونُ عَلَى مَا يَكُونُ عَلَيْهِ مَنْ ابْتِاعَ
الْأَرْضَ بِثَمَنِ مَعْلُومٍ، ثُمَّ بَنَى فِيهَا وَغَرَسَ، ثُمَّ أَخَذَهَا صَاحِبُ الشُّفْعَةِ بَعْدَ ذَلِكَ.
قَالَ مَالِكٌ: وَالشُّفْعَةُ ثَابِتَةٌ فِي مَالِ الْمَيِّتِ، كَمَا هِيَ فِي مَالِ الْحَيِّ، فَإِنْ خَشِيَ أَهْلُ
الْمَيِّتِ أَنْ يَنْكَسِدَ مَالُ الْمَيِّتِ، فَسَمَوْهُ ثُمَّ بَاعُوهُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِمْ فِيهِ شُفْعَةٌ. قَالَ مَالِكٌ:
وَلَا شُفْعَةُ عِنْدَنَا فِي عَبْدٍ وَلَا وَلِيدَةٍ وَلَا بَعِيرٍ وَلَا بَقَرَةٍ وَلَا شَاةٍ وَلَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ
وَلَا فِي ثَوْبٍ وَلَا فِي بَيْتٍ لَيْسَ لَهَا بَيَاضٌ، إِنَّمَا الشُّفْعَةُ فِيمَا يَصْلُحُ أَنَّهُ يَنْقَسِمَ، وَتَقَعُ فِيهِ
الْحُدُودُ مِنَ الْأَرْضِ، فَأَمَّا مَا لَا يَصْلُحُ فِيهِ الْقَسْمُ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ اشْتَرَى
أَرْضًا فِيهَا شُفْعَةٌ لِنَاسٍ حُضُورًا، فَلْيَرْفَعْتَهُمْ إِلَى السُّلْطَانِ، فَإِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا وَإِمَّا أَنْ يُسَلِّمَ
لَهُ السُّلْطَانُ، فَإِنْ تَرَكَهُمْ فَلَمْ يَرْفَعْ أَمْرَهُمْ إِلَى السُّلْطَانِ، وَقَدْ عَلِمُوا بِاشْتِرَائِهِ فَتَرَكَوْا^{وَلِي سَعَةٍ: يَسْتَحْفُوا}
ذَلِكَ حَتَّى طَالَ زَمَانُهُ، ثُمَّ جَاءُوا يَطْلُبُونَ شُفْعَتَهُمْ، فَلَا أَرَى ذَلِكَ لَهُمْ.

فليس عليهم فيه شفعة: لأنه لا شفعة بعد القسمة عنده بالحوار. (المحلى) **ولا شفعة عندنا إلخ:** وبه قال
الثلاثة الباقية، والجمهور أنه لا شفعة في المنقولة لما رواه البزار عن جابر مرفوعاً: **لا شفعة إلا في بيع أو حائط،**
ولا بيعي أن يبيع حتى يسلمه صاحبه، فإن شاء أحد وإن شاء ترك، ورواه ثقات. قال عياض: وشدد قوم
فأثبت الشفعة في العروض. وروى البيهقي عن ابن عباس **مرفوعاً: الميراث شفع، والشفعة في كل شيء،**
ورجاله ثقات، إلا أنه أعل بالإرسال، وقد أخرج له الطحاوي شاهداً عن جابر بإسناده لا بأس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَقْضِيَّةِ

الترغيب في القضاء بالحق

١٤٠٣ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْتَبِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوِ مَا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ مِنْ شَيْءٍ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ، فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا؛ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ.

إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ: يفتحين: الخلق، يطلق على الواحد والجماعة بمعنى أنه منهم، والمراد: أنه مشارك لهم في أصل الخلقة، ولو زاد عليهم بالمرأى التي اختص بها في ذاته، والحصر مجازي؛ لأنه حصر خاص أي باعتبار علم الباطن، ويسمى عند علماء البيان قصر قلب؛ لأنه أتى به للمرد على من زعم أن من كان رسولا يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المعلوم ونحو ذلك، وأشار إلى أن الوضع البشري يقتضي أن لا يدرك من الأمور إلا ظواهرها.

أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ: من اللحن: بفتح الحاء هو القطاعة، أي أبلغ في تقرير مقصوده وأقطن ببيان دليله، فظن أن الحق معه وهو كاذب. (الغنى) **فَأَقْضِي لَهُ**: لساء الأحكام الشرعية على الظاهر. وتسلط به أحمد ومالك في المشهور عنه: أن الحاكم لا يقضي بعلمه؛ لإحارته ﷺ بأنه لا يحكم إلا بما سمع في مجلس حكمه، ولم يقل على نحو ما علمت.

وقال الشافعي وجماعة: يقضي بعلمه مطلقا؛ لأنه قاطع بصحة ما يقضي به إذا حقق علمه. وقال أبو حنيفة: في المال فقط دون الحدود وغيرها. وأجمعوا على أنه يخرج ويعدل بعلمه.

فَلَا يَأْخُذَنَّ مِنْهُ شَيْئًا: قال النووي: وفي الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي والجمهور: أن حكم الحاكم لا يجعل الباطن، ولا يخل حراما، فإذا شهد شاهدا زور لإنسان مال فحكم به الحاكم، لم يجعل للمحكوم له ذلك المال. ولو شهدا بالزور أنه طلق امرأته، لم يخل من علم كذبهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق، وقال أبو حنيفة: يخل حكم الحاكم القروج دون الأموال، فقال: يخل نكاح المذكورة. وهذا مخالف لهذا الحديث الصحيح، وإجماع من قبله، والقاعدة متفق عليها هي: أن الأبطال أحوط من الأموال، ومن وافقه حملوا حديث الباب على ما رواه فيه وهو المال، ولا نزاع فيه. قال ابن القيم: ومن الأوجه لأبي حنيفة أنه لو فرق بينهما بأمر الزوج فقط ظاهرا وباطنا فيأمر الله تولى؛ فإن القاضي مأمور بذلك منه تعالى. (الغنى مختصرا)

١٤٠٤ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اخْتَصَمَ إِلَيْهِ رَجُلٌ مُسْلِمٌ وَيَهُودِيٌّ، فَرَأَى عُمَرُ أَنَّ الْحَقَّ لِلْيَهُودِيِّ، فَقَضَى لَهُ، فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ لَقَدْ قَضَيْتَ بِالْحَقِّ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالْدَّرَّةِ، ثُمَّ قَالَ: وَمَا يُدْرِيكَ؟ فَقَالَ لَهُ الْيَهُودِيُّ: إِنَّا نَجِدُ أَنَّهُ لَيْسَ قَاضٍ يَقْضِي بِالْحَقِّ إِلَّا كَانَ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكٌ وَعَنْ شِمَالِهِ مَلَكٌ يُسَدِّدَانِهِ وَيُؤَفِّقَانِهِ لِلْحَقِّ مَا دَامَ مَعَ الْحَقِّ، فَإِذَا تَرَكَ الْحَقَّ عَرَجًا وَتَرَكَاهُ.

الشَّهَادَاتُ

١٤٠٥ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي عَمْرَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ الشُّهَدَاءِ الَّذِي يَأْتِي بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا،

جمع شهيد بمعنى شاهد

إِنَّا نَجِدُ: فقال: إِنَّا نَجِدُ أَيُّ فِي التَّوْرَةِ. قَالَ الطَّبْرِيُّ: تَطْبِيقُ الْجَوَابِ: أَنَّ عُمَرَ لَوْ مَالَ عَنْ الْحَقِّ يَقْضِي لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْيَهُودِيِّ فَلَمْ يَكُنْ مُسَدِّدًا، فَلَمَّا قَضَى لَهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بِتَسْدِيدِهِ وَثَبَاتِهِ وَغَدَمَ مِيلَهُ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ أَنَّهُ مُوَفَّقٌ مُسَدِّدٌ. (الْمُخْلِى)
عرجا وتركاه: قَالَ أَبُو عَمْرِو: لَيْسَ هَذَا عِنْدِي بِجَوَابٍ لِقَوْلِهِ: "وَمَا يُدْرِيكَ"، وَلَكِنْ لَمَّا عَلِمَ أَنَّ عُمَرَ كَرِهَ مَدْحَهُ لَهُ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ يَجِدُ فِي كِتَابِهِ مَا ذَكَرَ، وَفِي رِوَايَةٍ: فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ إِنْ الْمَلَكَيْنِ جَبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ لَيَنْكَلِمَانِ بِشَأْنِكَ، وَأَمَّا عَنْ يَمِينِكَ وَشِمَالِكَ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ بِالْدَّرَّةِ، وَقَالَ: لَا أَمَ لَكَ وَمَا يُدْرِيكَ؟ قَالَ: لَأَمَّا مَعَ كُلِّ قَاضٍ يَقْضِي بِالْحَقِّ مَا دَامَ مَعَ الْحَقِّ، فَإِذَا تَرَكَ الْحَقَّ عَرَجًا وَتَرَكَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ مَا أَرَاكَ إِلَّا أَبْعَدْتَ، وَفِيهِ: كَرَاهَةُ الْمَدْحِ فِي الْوَجْهِ، وَأَنَّهُ لَا حَرَجَ فِي تَأْدِيبِ فَاعِلِهِ، وَإِنْ الرَّاغِبِي بِهِ ضَعِيفُ الرَّأْيِ.

قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ: بِالْبِنَاءِ لِلْمَجْهُولِ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَقَالَ مَالِكٌ: هُوَ الَّذِي يَغْيِرُ بِالشَّهَادَةِ الَّتِي لَا يَعْلَمُ بِهَا الَّذِي هِيَ لَهُ فَيَأْتِي بِهَا فَيَقْضِي لَهُ بِهَا. قَالَ النَّوَوِيُّ: فِيهِ تَأْوِيلَانِ: أَحَدُهُمَا مَا قَالَ مَالِكٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الشَّهَادَةِ فِي غَيْرِ حَقُوقِ الْعِبَادِ، كَالِطَّلَاقِ وَالْعِتَاقِ وَالْحُدُودِ وَغَيْرِهَا، فَمَنْ ظَلَمَ شَيْئًا مِنْ هَذَا النَّوعِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِعْلَامُ الْقَاضِي؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتِمُّوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ﴾ (النِّسَاءُ: ٢١)، وَحَكَى تَأْوِيلَ ثَلَاثٍ: أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمُبَالِغَةِ فِي آدَاءِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ طَلِبِهَا، كَمَا يَقَالُ: الْجَوَادُ يَعْطِي قَبْلَ السُّؤَالِ أَيْ سَرِيعًا عَقِبَ السُّؤَالِ، وَلَيْسَ هَذَا مُنَاقِضًا لِحَدِيثِ: **يَشْهَدُونَ وَلَا يَسْتَشْهَدُونَ** قَالُوا: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَنْ مَعَهُ شَهَادَةٌ لِإِنْسَانٍ وَهُوَ عَالِمٌ بِهَا، فَيَشْهَدُ بِهَا قَبْلَ أَنْ تَطْلُبَ مِنْهُ. وَقِيلَ: إِنَّهُ شَاحِدٌ زَوْرٌ فَيَشْهَدُ بِمَا لَا أَصْلَ لَهُ وَلَمْ يَسْتَشْهَدْ. وَقِيلَ: هُوَ الَّذِي انْتَصَبَ شَاحِدًا وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِ الشَّهَادَةِ. (الْمُخْلِى)

أَوْ يُخْبِرُ بِشَهَادَتِهِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَ بِهَا.

١٤٠٦ - **مالك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، فَقَالَ: لَقَدْ جِئْتُكَ لِأَمْرِ مَا لَهُ رَأْسٌ وَلَا ذَنْبٌ، فَقَالَ عُمَرُ: مَا هُوَ؟ قَالَ: شَهَادَاتُ الزُّورِ ظَهَرَتْ بِأَرْضِنَا، فَقَالَ عُمَرُ: أَوْ قَدْ كَانَ ذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَا يُؤَسِّرُ رَجُلٌ فِي الْإِسْلَامِ بِغَيْرِ الْعُدُولِ.

١٤٠٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: لَا يَحْجُوزُ شَهَادَةُ خَصْمٍ وَلَا ظَلِيلٍ.

القضاء في شهادة المَحْدُولِ

١٤٠٨ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ وَغَيْرِهِ أَنَّهُمْ سُئِلُوا عَنْ رَجُلٍ جُلِدَ الْحَدَّ أَتَحْجُوزُ شَهَادَتُهُ؟ فَقَالُوا: نَعَمْ، إِذَا ظَهَرَتْ مِنْهُ التَّوْبَةُ. **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ شِهَابٍ، يُسْأَلُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ.

أو يخبر بشهادته شك الراوي، أو ليس بشك وإنما هو تنويع، أي يأتي الحاكم بشهادته قبل أن يسأله في محض حق الله المستدام ثم يبرئه كطلاق وعناق ووقف، أو يخبرها رجلاً لا يعلمها، وهذا يؤمى إليه كلام الباجي. وقال ابن عبد البر: قال ابن وهب: قال مالك: تفسير هذا الحديث: أن الرجل يكون عنده شهادة في الحق لرجل لا يعلمها، فيخبره بشهادته ويرفعها إلى السلطان، وإذا تبين بن سعيد: إذا علم أنه يتفجع بها الذي له الشهادة.

ما له رأس ولا ذنب قال الباجي: أي ليس له أول ولا آخر، والعرب تقول: هذا جيش لا أول له ولا آخر، يريدون كثرتهم، وقد تقول ذلك في الأمر المبهم: لا يعرف وجهه ولا يهتدى لإصلاحه.

لا يؤسر رجل إلخ أي لا يحبس، والأسر: الحبس، أو لا يملك ملك الأسير لإقامة الحقوق عليه إلا بالصحابة الذين جميعهم عدول والعدول من غيرهم، فمن لم يكن صحابياً ولم تعرف عدالته، لم تقبل شهادته حتى تعرف عدالته من فسقه إلخ. قال أبو عمر: هذا يدل على أن عمر **رضي الله عنه** رجع عما كتب به إلى أبي موسى **رضي الله عنه** وغيره من عماله: المسلمين عدول بعضهم على بعض إلا خصماً أو ظليماً متهماً، أخرجه البزار وغيره عن عمر **رضي الله عنه** من وجوه كثيرة. **ولا ظليل** أي متهم في دينه، فعيل بمعنى مفعول من الظنة التهمة. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ: **وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا، وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْفَرَسَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَخَالِدُواهُمْ تَمَالِينَ جُلْدُهُمْ وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾** قَالَ مَالِكٌ: **فَالْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا أَنَّ الَّذِي يُجْلَدُ الْحَدَّ ثُمَّ تَابَ وَأَصْلَحَ تَجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَهُوَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ.**

الْقَضَاءُ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ

١٤٠٩ - **مَالِكٌ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.**

يعني جعفر الصادق

وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا: وهو قول الشافعي وأحمد، وفي "البخاري": وحلد عمر أبا بكره وسهل بن سعد ونافعا لقدف المغيرة ثم استأهبها، وقال: من تاب قبلت شهادته، وأجاز عبد الله بن عقبة وعمر بن عبد العزيز وسعيد بن جبير وطاوس ومجاهد والشعبي وعكرمة والزهرري ومحارب بن دثار وشريح ومعاوية بن قرة، وقال أبو الزناد: الأمر عندنا بالمدينة إذا رجع القاذف عن قوله، فاستغفر الله قبلت شهادته. وقال الشعبي وفنادة: إذا أكذب نفسه جلد وقبلت شهادته. وقال الثوري: إذا جلد العبد ثم اعتق جازت شهادته، وإذا استقضى المخلود فقضاياه جائزة. **وَأَصْلَحُوا:** أفعالهم بالتدارك، ومنه الاستسلام للحد أو الاستحلال عن المقدوف. (المحلى) **غفور رحيم:** عليه، للاستئناء، قال الجمهور: الاستئناء إذا تعقب جملا بعضها معطوف على بعض، ينصرف إلى الكل، كقوله: امرأته طالق، وعبدك حر، وعليه حجة إلا أن يدخل الدار فإن الاستئناء يرجع إلى الجميع، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إن قوله: **﴿لَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا﴾** معطوف على قوله: **﴿فَخَالِدُواهُمْ تَمَالِينَ﴾** والعطف للاشتراك، فيكون رد الشهادة من الحد، وهو لا يرتفع بالتوبة، والاستئناء تعقب جملة منقطعة أعني **﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾** وهي جملة مستأنفة؛ فلها تخالف ما قبلها بكونها إخبارية غير مخاطبة بها الأئمة، بدليل أفراد الكاف في "أولئك"، وقبلها الجملة الإنشائية بصيغة الجمع خوطب بها الحكام. وقال ابن الهمام: ويقولنا قال ابن المسيب وشريح والحسن والشعبي وابن جبير، وروي عن ابن عباس. (المحلى) **وهو أحب ما سمعت:** وهو قول الشافعي وأحمد، ثم إن عند مالك يعتبر صلاح العمل مع التوبة؛ لقوله تعالى: **﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا﴾** (الفرقة: ١٦٠)، وهو قول الشافعي، وقيل: لا يعتبر؛ لأن عمر قال لأبي بكر: تب أقبل شهادتك، وقد يجاب بأن أبا بكره كان من العباد، وصلاح العمل كان ثابتا. (المحلى) **مع الشاهد:** زاد ابن أبي شيبة: قال أبو الزناد: أخبرني شيخ أن شريحا قضى بذلك. (المحلى)

١٤١٠ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ كَتَبَ إِلَى عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَامِلٌ عَلَى الْكُوفَةِ: أَنْ أَقْضِيَ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ.

١٤١١ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسَلِيمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُيِّلَا هَلْ يُقْضَى بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ؟ فَقَالَا: نَعَمْ. قَالَ مَالِكُ: مَضَتْ السُّنَّةُ فِي الْقَضَاءِ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ، يَحْلِفُ صَاحِبُ الْحَقِّ مَعَ شَاهِدِهِ وَيَسْتَحِقُّ حَقَّهُ.....

أن اقض: أي حكم بيمين المدعي مع شاهد واحد. **فقالا نعم:** وهذا قال مالك والشافعي وأحمد، خلافاً لأبي حنيفة؛ فإن عنده لا بد من شاهدين؛ لقوله تعالى: **﴿وَأَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمُ﴾** (البقرة: ٢٨٢) (المحلى) وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي وجماعة: لا يقضى باليمين مع الشاهد في شيء من الأشياء، حتى قال محمد: يفسخ القضاء به؛ لأنه خلاف القرآن ومخالف للحديث المشهور: **اليمين على المدعي واليمين على من أنكر**. وأما الأحاديث الصحيحة فقد ورد فيه: "قضى بيمين وشاهد"، ليس فيه لفظ "مع"، فيحتمل أن يكون مراده قضى بيمين أحياناً وشاهد أحياناً؛ لئلا يتعارض ما في الباب.

باليمين مع الشاهد: قال محمد؛ وبلغنا عن النبي **ﷺ** خلاف ذلك، وقال: ذكر ذلك ابن أبي ذئب عن ابن شهاب الزهري قال: سألت عن اليمين مع الشاهد، فقال: بدعة، وأول من قضى بها معاوية، وكان ابن شهاب أعلم عند أهل الحديث بالمدينة من غيره، وكذلك ابن جريج أيضاً عن عطاء بن أبي رباح، قال: إنه قال: كان القضاء الأول لا يقبل إلا شاهدين، فأول من قضى باليمين مع الشاهد عبد الملك بن مروان. وقال في "التعليق المصحح": في "مصنف ابن أبي شيبة": حدثنا سويد بن عمرو، حدثنا أبو عوانة عن مغيرة عن إبراهيم والشعبي في الرجل يكون له الشاهد مع يمينه، قال: لا يجوز إلا شهادة رجلين أو رجل وامرأتين، وقال ابن أبي شيبة أيضاً: حدثنا حماد بن خالد عن ابن أبي ذئب عن الزهري قال: هي بدعة، وأول من قضى بها معاوية، أسنده على شرط مسلم. وفي "مصنف عبد الرزاق": أخبرنا معمر، عن الزهري، قال: هذا شيء أخذته الناس لا بد من شاهدين، كذا أورده السيد مرتضى في "الجواهر"، وهذه الروايات وأمثالها وبالحديث الصحيح: **اليمين على المدعي واليمين على من أنكر**، وغيره من الأحاديث المشهورة المفيدة لحصر اليمين على المدعي عليه، وبظاهر قوله تعالى: **﴿وَأَشْهِدُوا شَهِدَيْنِ مِنْ رَجَالِكُمُ﴾** ذهب أصحابنا والثوري والأوزاعي والزهري والشعبي وعطاء وغيرهم إلى بطلان القضاء بشاهد ويمين، وأحايوا عن الأحاديث السابقة بطرق: منها؛ التأويل بأن المراد قضى بشاهد =

فَإِنْ تَكَلَّ وَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ أُحْلِفَ الْمَطْلُوبُ، فَإِنْ حَلَفَ سَقَطَ عَنْهُ ذَلِكَ الْحَقُّ، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَحْلِفَ ثَبَتَ عَلَيْهِ الْحَقُّ لِصَاحِبِهِ. قَالَ مَالِكٌ: ^{مدعى عليه} وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ خَاصَّةً، وَلَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْحُدُودِ، وَلَا فِي نِكَاحٍ، وَلَا فِي طَلَاقٍ، وَلَا فِي عَتَاقَةٍ، وَلَا فِي سَرِقَةٍ، وَلَا فِي فَرِيقَةٍ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَإِنَّ الْعَتَاقَةَ مِنَ الْأَمْوَالِ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى مَا قَالَ لَحَلَفَ الْعَبْدُ مَعَ شَاهِدِهِ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ أَنْ سَيِّدَهُ أَعْتَقَهُ، وَأَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ عَلَى مَالٍ مِنَ الْأَمْوَالِ ادَّعَاهُ حَلَفَ

وفي نسخة: واحد

- واحد للمدعي ويمين للمدعى عليه، أي قضى أحياناً هكذا وأحياناً هكذا. ومنها: الكلام في طرق حديث ابن عباس وأبي هريرة بالانقطاع في السند، كما بسطه الطحاوي. ومنها: أن أخبار الأحاد إذا أثبتت زيادة على القرآن والأحاديث المشهورة لا تعتبر بها لأن الزيادة نسخ وخبر الواحد لا ينسخهما. وقال الزيلعي في "نصب الراية": مسألة القضاء بشاهد ويمين قال به مالك وأحمد والشافعي، وحدثهم في ذلك حديث ابن عباس أخرجه مسلم وأبو داود والسنائي وابن ماجه، والجواب عن حديث ابن عباس بوجهين: أحدهما: أنه معلول بالانقطاع، قال الترمذي في علله الكبير: سألت حمداً عن هذا الحديث، فقال: إن عمرو بن دينار لم يسمعه من ابن عباس، وقال الطحاوي: وأما حديث ابن عباس فمذكور لأن فليس بن سعد لا تعلمه يحدث عن عمرو بن دينار، فبصير فيه انقطاعاً. قال ابن القطان في كتابه: وهذا الحديث وإن كان مسلم قد أخرجه في صحيحه فهو يرمى بالانقطاع في موضعين. والجواب الثاني: أن الحديث على تقدير صحته لا يفيد العموم. قال الإمام فخر الدين: قول الصحابي: **لحقى النبي** عن كذا، وقضى بكذا، لا يفيد العموم؛ لأن الخجة في المحكي لا في الحكاية، والمحكي قد يكون خاصاً، وأيضاً فالقضاء له معان، أقرها في هذا الموضع فصل الخصومات، وهذا مما يتعين فيه الخصوص؛ إذ لا يتأني فيه الحكم بكل شاهد من النبي **عليه السلام** إلى قيام الساعة بل إنما يقضى بشاهد خاص، وعلى هذا يكون الراوي قد اعتمد على قرينة الحال الدالة على أن المراد بالشاهد واليمين حقيقة الجنس لا استغراق الجنس، ويكون معناه: أنه **قضى بحسن الشاهد وحسن اليمين**. وقال الطحاوي: يجوز أن يكون أريد به يمين المدعي مع شاهده الواحد؛ لأن شاهده الواحد كان ممن يحكم بشهادته وحده، وهو خزيمة بن ثابت **رضي الله عنه**، والله أعلم.

ثبت عليه الحق **الحق**: ويقضي بالنكول بلا رد اليمين على المدعي بعده لحصوله قبله.

في الأموال خاصة: وأما إذا كان الدعوى في غير الأموال فلا يقبل شاهد ويمين بالاتفاق، واحتج لذلك بما زاد الشافعي لفظ "في الأموال" عقب حديث أنه **قضى بشاهد ويمين**، (المحلى)

مَعَ شَاهِدِهِ وَاسْتَحَقَّ حَقَّهُ كَمَا يَخْلِفُ الْحُرُّ. قَالَ مَالِكٌ: فَالْسُّنَةُ عِنْدَنَا أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا جَاءَ بِشَاهِدٍ عَلَى عَتَاقَتِهِ اسْتُخْلِفَ سَيِّدُهُ مَا أَعْتَقَهُ وَبَطُلَ ذَلِكَ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ السُّنَّةُ عِنْدَنَا أَيْضًا فِي الطَّلَاقِ إِذَا جَاءَتِ الْمَرْأَةُ بِشَاهِدٍ أَنَّ زَوْجَهَا طَلَّقَهَا أَخْلِفَ زَوْجَهَا مَا طَلَّقَهَا، فَإِذَا خَلَفَ لَمْ يَقَعْ عَلَيْهَا طَلَاقٌ. قَالَ مَالِكٌ: فَسُنَّةُ الطَّلَاقِ وَالْعَتَاقَةِ فِي الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ وَاحِدَةٌ، إِنَّمَا يَكُونُ الْيَمِينُ عَلَى زَوْجِ الْمَرْأَةِ وَعَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ، وَإِنَّمَا الْعَتَاقَةُ حَدٌّ مِنَ الْحُدُودِ لَا تَحُوزُ فِيهَا شَهَادَةُ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عَتَقَ الْعَبْدُ ثَبَّتَ حُرْمَتَهُ، وَوَقَعَتْ لَهُ الْحُدُودُ وَوَقَعَتْ عَلَيْهِ، وَإِنْ زَنَى وَقَدْ أُحْصِنَ رُجْمٌ، وَإِنْ قَتَلَ الْعَبْدَ قُتِلَ بِهِ، وَثَبَّتَ لَهُ الْمِيرَاثُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ يُوَارِثُهُ. فَإِنْ احْتَجَّ مُحْتَجٌّ فَقَالَ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَعْتَقَ عَبْدَهُ وَجَاءَ رَجُلٌ يَطْلُبُ سَيِّدَ الْعَبْدِ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ، فَشَهِدَ لَهُ عَلَى حَقِّهِ ذَلِكَ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَإِنَّ ذَلِكَ يُثَبِّتُ الْحَقَّ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ، حَتَّى تُرَدَّ بِهِ عَتَاقَتُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِسَيِّدِ الْعَبْدِ مَالٌ غَيْرُ الْعَبْدِ، يُرِيدُ أَنْ يُجِيزَ بِذَلِكَ شَهَادَةُ النِّسَاءِ فِي الْعَتَاقَةِ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى مَا قَالَ، وَإِنَّمَا مَثَلُ ذَلِكَ الرَّجُلُ يَعْنِقُ عَبْدَهُ ثُمَّ يَأْتِي طَالِبُ الْحَقِّ عَلَى سَيِّدِهِ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ، فَيَخْلِفُ مَعَ شَاهِدِهِ، ثُمَّ يَسْتَحِقُّ حَقَّهُ، وَتُرَدُّ بِذَلِكَ عَتَاقَةُ الْعَبْدِ، أَوْ يَأْتِي الرَّجُلُ قَدْ كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَيِّدِ الْعَبْدِ مُخَالَطَةٌ وَمُلَابَسَةٌ، فَيَزْعُمُ أَنَّ لَهُ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ مَالًا، فيقول لسَيِّدِ الْعَبْدِ: اخْلِفْ مَا عَلَيْكَ مَا ادَّعَى، فَإِنْ تَكَلَّلَ وَأَبَى أَنْ يَخْلِفَ خُلِفَ صَاحِبُ الْحَقِّ، وَثَبَّتَ حَقُّهُ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ، فَيَكُونُ ذَلِكَ يَرُدُّ عَتَاقَةَ الْعَبْدِ

وَلَوْ نَسَخَ: فَقَالَ

استخلف الخ: ولا يخلف السيد ولا الزوج لدعوى العبد الطلاق حتى يفيما شاهدا واحدا على ذلك. (المحلى)

إِذَا ثَبَتَ الْمَالُ عَلَى سَيِّدِهِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ أَيْضًا الرَّجُلُ يَنْكِحُ الْأَمَةَ فَتَكُونُ امْرَأَتَهُ، فَيَأْتِي سَيِّدُ الْأَمَةِ إِلَى الرَّجُلِ الَّذِي تَزَوَّجَهَا، فَيَقُولُ لَهُ: ابْتِغَتْ مِنِّي جَارِيتِي فَلَا تَنَأُ وَقُلَانِ بِكَذَا وَكَذَا دِينَارًا، فَيُنْكِرُ ذَلِكَ زَوْجُ الْأَمَةِ، فَيَأْتِي سَيِّدُ الْأَمَةِ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ، فَيَشْهَدُونَ عَلَى مَا قَالَ، فَيُثْبِتُ بَيْعَهُ، وَيَحِقُّ حَقُّهُ، وَتَحْرُمُ الْأَمَةُ عَلَى زَوْجِهَا، وَيَكُونُ ذَلِكَ فِرَاقًا بَيْنَهُمَا، وَشَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا تَجُوزُ فِي الطَّلَاقِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الرَّجُلُ يَفْتَرِي عَلَى الرَّجُلِ الْحُرِّ، فَيَقَعُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، فَيَأْتِي رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ، فَيَشْهَدُونَ أَنَّ الَّذِي افْتَرَى عَلَيْهِ عَبْدٌ مَمْلُوكٌ، فَيَضَعُ ذَلِكَ الْحَدَّ عَنِ الْمُفْتَرِي بَعْدَ أَنْ وَقَعَ عَلَيْهِ، وَشَهَادَةُ النِّسَاءِ لَا تَجُوزُ فِي الْفَرِيَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُشَبِّهُ ذَلِكَ أَيْضًا مِمَّا يَفْتَرِقُ فِيهِ الْقَضَاءُ وَمَا مَضَى مِنَ السُّنَّةِ أَنَّ الْمَرَأَتَيْنِ تَشْهَدَانِ عَلَى اسْتِهْلَالِ الصَّبِيِّ، فَيَجِبُ بِذَلِكَ مِيرَاثُهُ حَتَّى يَرِثَ، وَيَكُونُ مَالُهُ لِمَنْ يَرِثُهُ إِنْ مَاتَ الصَّبِيُّ، وَلَيْسَ مَعَ الْمَرَأَتَيْنِ اللَّتَيْنِ شَهِدَتَا رَجُلٌ وَلَا يَمِينٌ، وَقَدْ يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَمْوَالِ الْعِظَامِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرِقِ وَالرِّبَاعِ وَالْحَوَائِطِ وَالرَّقِيقِ، وَمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الْأَمْوَالِ. وَلَوْ شَهِدَتِ امْرَأَتَانِ عَلَى ذَرَاهِمٍ وَاحِدَةٍ أَوْ أَقَلَّ مِنْ ذَلِكَ أَوْ أَكْثَرَ، لَمْ تَقْطَعْ شَهَادَتُهُمَا شَيْئًا، وَلَمْ تَجْزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُمَا شَاهِدٌ أَوْ يَمِينٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ: لَا تَكُونُ الْيَمِينُ مَعَ الشَّاهِدِ الْوَاحِدِ، وَيَحْتَجُّ بِقَوْلِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ:

لا تجوز في الفرية: وإنما جازت هنا لدفع الحد بالشبهة، فافهم. **على استهلال الصبي**: أي خروج الصبي حيا من بطن أمه، فيجب بذلك ميراثه. **معهما شاهد أو يمين**: فيقضي باليمين مع شهادة المرأتين خلافا للشافعي، قال: لأن شهادة النساء لا تجوز دون الرجل، وإنما حلف في اليمين مع الشاهد للحديث. **ومن الناس**: كإبراهيم النخعي والحكم وعطاء وابن شبرمة وأبي حنيفة والكوفيين والثوري والأوزاعي والزهري.

﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ يَقُولُ: فَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِرَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَلَا يُخْلَفُ مَعَ شَاهِدِهِ. قَالَ مَالِكٌ ^(الفرقة: ٢٨٧) **رَضَى**: فَمِنْ الْحُجَّةِ عَلَى مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْقَوْلُ أَنْ يُقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ رَجُلًا ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ مَالًا أَلَيْسَ يُخْلَفُ الْمَطْلُوبُ مَا ذَلِكَ الْحَقُّ عَلَيْهِ؟ فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَإِنْ نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ حَلَفَ صَاحِبُ الْحَقِّ: أَنَّ حَقَّهُ لِحَقٍّ وَتَبَتَ حَقُّهُ عَلَى صَاحِبِهِ، فَهَذَا مَا لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، وَلَا بَيْلِدٍ مِنَ الْبُلْدَانِ، فَبَأَيِّ شَيْءٍ أَخَذَ هَذَا؟ أَوْ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَحَدُّهُ؟ فَإِنْ أَقَرَّ بِهَذَا فَلْيَقْرَرِ بِالْيَمِينِ مَعَ الشَّاهِدِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَأَنَّهُ لَيَكْفِي مَنْ ذَلِكَ مَا مَضَى مِنَ السَّنَةِ، وَلَكِنَّ الْمَرْءَ قَدْ يُحِبُّ أَنْ يَعْرِفَ وَحَةَ الصَّوَابِ وَمَوْقِعَ الْحُجَّةِ، فَفِي هَذَا بَيَانٌ مَا أَشْكَلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

الْقَضَاءُ فِيمَنْ هَلَكَ وَلَهُ دَيْنٌ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لَهُ فِيهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَهْلِكُ وَلَهُ دَيْنٌ عَلَى رَجُلٍ عَلَيْهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ لِلنَّاسِ لَهُمْ فِيهِ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، فَبَأَيِّ وَرَثَتِهِ أَنْ يَحْلِفُوا عَلَى حُقُوقِهِمْ مَعَ شَاهِدِهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنَّ الْغُرَمَاءَ يَحْلِفُونَ وَيَأْخُذُونَ حُقُوقَهُمْ، فَإِنْ فَضَّلَ فَضْلٌ لَمْ يَكُنْ لِلْوَرَثَةِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَيْمَانَ عَرِضَتْ عَلَيْهِمْ قَبْلُ، فَتَرَكُوهَا إِلَّا أَنْ يَقُولُوا: لَمْ نَعْلَمْ لِصَاحِبِنَا فَضْلًا وَنَعْلَمُ أَنَّهُمْ إِنْمَا تَرَكُوا الْأَيْمَانَ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ.....

ولا بيلد من البلدان: وهذا لا يرد على الحنفية؛ لأنهم لا يقولون برد اليمين. قال ابن عبد البر: مذهب الكوفيين أن المدعى عليه إذا نكل عن اليمين حكم عليه بالحق دون رد اليمين على المدعى، ولا يظن بمالك مع علمه باختلاف من مضى أنه جهل بهذا، وإنما أتى بما لا يختلف فيه، كأنه قال: ومن لم يحكم بالنكول خاصة أخرى أن يحكم بالنكول ويمين الطالب. **فإن فضل:** أي بقى بعد أخذ الغرماء حقوقهم بقية في الدين الذي كان للميت. (المحلى)

فَأَنِّي أَرَى أَنْ يَحْلِفُوا وَيَأْخُذُوا مَا بَقِيَ بَعْدَ دَيْنِهِ.

القضاء في الدعوى

١٤١٢ - **مالك** عَنْ جَمِيلِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُؤَدِّنِ أَنَّهُ كَانَ يَحْضُرُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَهُوَ يَقْضِي بَيْنَ النَّاسِ، فَإِذَا جَاءَهُ الرَّجُلُ يَدْعِي عَلَى الرَّجُلِ حَقًّا نَظَرًا، فَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا مُخَالَطَةٌ أَوْ مُلَابَسَةٌ أَحْلَفَ الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ لَمْ يَحْلِفْهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ مَنْ ادَّعَى عَلَى رَجُلٍ بِدَعْوَى نَظَرٍ، فَإِنْ كَانَتْ بَيْنَهُمَا مُخَالَطَةٌ أَوْ مُلَابَسَةٌ أَحْلَفَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ، فَإِنْ حَلَفَ بَطَلَ ذَلِكَ الْحَقُّ عَنْهُ، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَحْلِفَ وَرَدَّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدَّعِي فَحَلَفَ طَالِبُ الْحَقِّ أَخَذَ حَقَّهُ.

مخالطة أو ملابسة: واختلفوا في تفسير الخلطة، فقيل: هي معرفة معاملة ومداينة بشاهد أو بشاهدين، وقيل: يكفي الشهرة، وقيل: هي أن يليق به الدعوى مثلها على مثله، ويروى ذلك عن الفقهاء السبعة وغيرهم من فقهاء المدينة. وقال الزرقاني في تفسير الخلطة: مثل التجار ومن نصب نفسه للشراء والبيع، وروى البيهقي عن علي **عليه السلام** "اليمين على المدعي عليه إذا كان قد مخالطه، فإن نكل حلف المدعي، وقال الشافعي والجمهور: إن اليمين متوجهة على المدعي عليه، سواء كان بينه وبين المدعي احتلاط أم لا، ودليل الجمهور عموم الحديث: **البينة على المدعي واليمين على من أنكر**. ولا أصل لتلك الشرط في كتاب ولا سنة ولا إجماع، كذا ذكر الطبري (المحلى) وقال الزرقاني: وذهب الأئمة الثلاثة وغيرهم إلى توجه اليمين على المدعي عليه، سواء كان بينهما خلطة أم لا، لعموم حديث ابن عباس في الصحيحين: أن النبي **ﷺ** قضى باليمين على المدعي عليه، لكن حملة مالك وموافقه على ما إذا كانت خلطة؛ لئلا يتبدل أهل السفه أهل الفضل بتحليفهم مرارا في اليوم، واشترطت الخلطة هذه المفسدة.

حقه: وبه قال الشافعي: إنه لا يقضى بالكول بل يرد اليمين على المدعي؛ لأن الكول يحتمل النورع على اليمين الكاذب والترفع عن الصادق، ومع هذا الاحتمال لا يكون حجة، وقد أخرج الحاكم - وقال: صحيح الإسناد - عن ابن عمر أنه **ﷺ** رد اليمين على طالب الحق، وقال أبو حنيفة: ترد اليمين على المدعي بعد الكول؛ لما في الصحيحين: لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال أموال قوم ودماءهم؛ لكن البينة على المدعي واليمين على المدعي عليه. (المحلى)

القضاء في شهادة الصبيان

١٤١٣ - مالك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَقْضِي بِشَهَادَةِ الصَّبْيَانِ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْجِرَاحِ.

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ شَهَادَةَ الصَّبْيَانِ تَجُوزُ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْجِرَاحِ، وَلَا تَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ شَهَادَتُهُمْ فِيمَا بَيْنَهُمْ مِنَ الْجِرَاحِ وَحْدَهَا، وَلَا تَجُوزُ فِي غَيْرِ ذَلِكَ إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقُوا، أَوْ يُحْبَبُوا، أَوْ يَعْلَمُوا، فَإِنْ افْتَرَقُوا فَلَا شَهَادَةَ لَهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا قَدْ أَشْهَدُوا الْعُدُولَ عَلَى شَهَادَتِهِمْ قَبْلَ أَنْ يَفْتَرِقُوا.

الحث على منبر النبي ﷺ

١٤١٤ - مالك عَنْ هَاشِمِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نِسْطَاسٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنْبَرِي آثِمًا تَبَوَّأَ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ.

١٤١٥ - مالك عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ السَّلْمِيِّ،

قِيلَ أَنْ يَفْتَرِقُوا: فَتَقِيلُ بِنَاقِي الشَّرُوطِ، وَحَمَلَ مَالِكُ قَوْلَ ابْنِ عَبَّاسٍ بِعَدَمِ إِجَارَتِهَا عَلَى شَهَادَتِهِمْ عَلَى الْكِبَارِ. **نِسْطَاسٍ**: بِكسر النون لا غير ومهملة ساكنة، المديني مولى كندة، وثقه النسائي. (الغلي)
مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنْبَرِي: بَأَن كَانَ مَجْبُورًا مِنَ الْحُكَامِ عَلَى ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ لَا يَخْلَفُ أَحَدٌ عَدَ الْمَنْرِ إِلَّا مَجْبُورًا. (الغلي) **آثِمًا**: أَي كَاذِبًا، وَكَذَا عَدَ غَيْرِهِ، وَحَصَّهُ لِكُونِهِ أَقْبَحَ وَلِلشَّافِعِيِّ الْيَمِينُ لَهُ. (الغلي)
مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ: أَي مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ. قَالَ الثَّوْرِيُّ: وَجْهٌ ذَكَرَ الْمَنْرَ عَدَ مِنْ لَا يَرَى التَّغْلِيظَ بِشَيْءٍ مِنَ الْأُزْمَةِ وَالْإِمْكِنَةِ: أَتَمُّ كَانُوا يَتَحَاكَمُونَ وَيَتَحَالَفُونَ يَوْمَئِذٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَاتَّخَذُوا حَاسِبَ الْأَمْنِ مِنْهُ، وَهَنَّاكَ الْمَنْرَ مَحَلًّا لِلْأُفْضِيَةِ، فَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ عَلَى مَا كَانَ دَائِمًا. وَقَالَ الطَّبْرِيُّ: إِنَّ لِنَاصِرِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَنْ يَقُولَ: وَصَفَ الْمَنْرَ بِاسْمِهِ الْإِشَارَةَ بَعْدَ إِضَافَتِهِ إِلَى نَفْسِهِ لَيْسَ إِلَّا لِلتَّعْظِيمِ؛ فَإِنَّ لِلْمَكَانِ مَدْحًا فِي تَغْلِيظِ الْيَمِينِ. (الغلي)

عَنْ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ، وَأَوْجَبَ لَهُ النَّارَ، قَالُوا: وَإِنْ كَانَ شَيْئًا يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكِ، وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكِ، وَإِنْ كَانَ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكِ، قَالَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

جَامِعُ مَا جَاءَ فِي الْيَمِينِ عَلَى الْمِنْبَرِ

١٤١٦ - مَالِكٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا غُظْفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّي يَقُولُ: اخْتَصَمَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَابْنُ مُطِيعٍ فِي دَارٍ كَانَتْ بَيْنَهُمَا إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، وَهُوَ أَمِيرٌ عَلَى الْمَدِينَةِ، فَقَضَى مَرْوَانُ عَلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ بِالْيَمِينِ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَخْلَفُ لَهُ مَكَانِي، قَالَ: فَقَالَ مَرْوَانُ: لَا وَاللَّهِ إِلَّا عِنْدَ مَقَاطِعِ الْحُقُوقِ، قَالَ: فَجَعَلَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ يَخْلِفُ أَنْ حَقَّهُ لِحَقِّ، وَيَأْبَى أَنْ يَخْلِفَ عَلَى الْمِنْبَرِ، قَالَ: فَجَعَلَ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ يَعْجَبُ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَرَى أَنْ يُخْلِفَ أَحَدٌ عَلَى الْمِنْبَرِ

أبي أمامة: هذا ليس هو الباهلي بل الخارث الأنصاري، اسمه إياس بن ثعلبة أو ثعلبة بن سهيل، قاله ابن عبد البر، وما قيل: إنه توفي عام أحد غير صحيح. (الغلي) **حق مسلم:** [مالية أو غيره كحد القذف ونصيب الزوجة في القسم] بخلاف الذمي، فإنه ليس في حقه تلك الوعيد وإن كان اقتطاع حقه حراماً أيضاً. وقال القاضي: تخصيص المسلم بناء على الغالب؛ لأنهم عامة المتعاملين؛ لا أن غير المسلم بخلافه بل حكمه حكمه. (الغلي)

حرم الله عليه الجنة: أي دخولها مع السابقين، أو في أول الوهلة من غير تطهيره بدخول النار. (الغلي)

أراك: يفتح الهمزة شجرة يستاك بها. (الغلي) **ثلاث مرات:** فيه بيان غلظ تحريم حق المسلم، وأنه لا فرق بين القليل والكثير. **أبا غطفان:** اسمه سعد بن طريف بمهملتين. **وابن مطيع:** ابن مطيع بن الأسود القرشي العدوي المدني، ولد على عهد النبي ﷺ. وذهب به أبوه إليه، وكان اسم أبيه العاصي فسماه مطيعاً، قتل مع ابن الزبير بمكة سنة ثلاث وسبعين. (الغلي) **يعجب من ذلك:** أي من حلفه مع إياها عن الخلف على المنبر، وبه احتج البخاري على أنه لا يستحب الاستحلاف عند المنبر، وقال الشافعي: لو لم يعلم زيد أن اليمين عند المنبر سنة =

عَلَى أَقْلٍ مِنْ رُبْعِ دِينَارٍ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

مَا لَا يَجُوزُ مِنْ غَلَقِ الرَّهْنِ

١٤١٧ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَغْلَقُ الرَّهْنُ. قَالَ **مالك**: وَتَفْسِيرُ ذَلِكَ فِيمَا نُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - : أَنَّ يَرْهِنَ الرَّجُلُ الرَّهْنَ عِنْدَ الرَّجُلِ بِالشَّيْءِ وَفِي الرَّهْنِ فَضْلٌ عَمَّا رُهِنَ بِهِ، فَيَقُولُ الرَّاهِنُ لِلْمُرْتَهِنِ: إِنَّ جِئْتُكَ بِحَقِّكَ إِلَى أَجَلٍ يُسَمِّيهِ لَهُ، وَإِلَّا فَالرَّهْنُ لَكَ ^{أي مرهونك} بِمَا رُهِنَ فِيهِ، قَالَ: فَهَذَا لَا يَصْلُحُ ^{أي مرهونك} وَلَا يَحِلُّ، وَهَذَا الَّذِي نَهَى عَنْهُ، وَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ بِالَّذِي رُهِنَ بِهِ بَعْدَ الْأَجَلِ فَهُوَ لَهُ، وَأَرَى هَذَا الشَّرْطَ مُنْفَسِحًا.

الْقَضَاءُ فِي رَهْنِ الثَّمَرِ وَالْحَيَوَانِ

قال **مالك** فِيمَنْ رَهْنٌ حَائِطًا لَهُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى، فَيَكُونُ ثَمَرُ ذَلِكَ الْحَائِطِ قَبْلَ ذَلِكَ الْأَجَلِ: إِنَّ الثَّمَرَ لَيْسَ بِرَهْنٍ مَعَ الْأَصْلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ اشْتَرَطَ ذَلِكَ الْمُرْتَهِنُ فِي رَهْنِهِ،

- لأنكر ذلك على مروان، كما أكر عليه مبيعة الصكوك ونحوها، وإنما احتج به قبيحا ونعظيما للمسلم. (المحلى) قال العيني: الاحتجاج بزيد أولى من الاحتجاج بمروان.

الرهن: بالتسكين: توثيق الدين بالعين: وهو حبس المال توثيقا لاستيفاء الدين وهو محركا المرهون. (المحلى) **لا يغلَقُ الرهن**: برفع القاف على الخبر، يقال: غلق الرهن تغلق غلوقا إذا بقي في يد المرهون لا يقدر راحته على تعلقه، والمعنى: أنه لا يستحقه المرهون إذا لم يستفكه، وكان هذا من فعل الجاهلية أن الراهن إذا لم يؤد ما عليه ملك في الوقت المعين ملك المرهون الرهن فأبطله الإسلام، كذا في "النهاية". (المحلى)

رهن حائطا إلخ: معناه: لا يكون للثمرة حكم الرهن، ولا يكون المرهون أحق بها من الغرماء، وذلك أن النساء من الرهن على ضربين: أحدهما: أن يكون من غير حبس الأول، كثمرة النحل وعسل النحل وغلة الزرع والرباع وغلة العبيد وسائر الحيوان، فهذا كله لا يكون رهنًا مع الأصل ما حدث منه بعد عقد الرهن، وقال أبو حنيفة والثوري: إن اللبن والصوف وثمر النحل والشعر ما حدث من ذلك بعد الرهن فهو في الرهن، وكذلك الغلة والخراج.

وإنَّ الرَّجُلَ إِذَا ارْتَهَنَ جَارِيَةً وَهِيَ حَامِلٌ أَوْ حَمَلَتْ بَعْدَ ارْتِهَانِهِ إِيَّاهَا إِنَّ وَلَدَهَا مَعَهَا، قَالَ: وَفُرِقَ بَيْنَ الثَّمَرِ وَبَيْنَ وَلَدِ الْجَارِيَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ بَاعَ نَخْلًا قَدْ أُبْرَتْ فَثَمَرُهَا لِلْبَّائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَهُ الْمُبْتَاعُ قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَنْ مَنْ بَاعَ وَلِيدَةً أَوْ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ، وَفِي بَطْنِهَا جَنِينٌ، أَنَّ ذَلِكَ الْجَنِينَ لِلْمُشْتَرِي اشْتَرَطَهُ الْمُشْتَرِي أَوْ لَمْ يَشْتَرِطَهُ، فَلَيْسَتْ النَّخْلُ مِثْلَ الْحَيَوَانِ، وَلَيْسَ الثَّمَرُ مِثْلَ الْجَنِينِ فِي بَطْنِ أُمِّهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ مِنْ أَمْرِ النَّاسِ أَنْ يَرَهْنَ الرَّجُلُ ثَمَرَ النَّخْلِ وَلَا يَرَهْنَ النَّخْلَ، وَلَيْسَ يَرَهْنُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ جَنِينًا فِي بَطْنِ أُمِّهِ مِنْ الرَّقِيقِ وَلَا مِنَ الدَّوَابِّ.

القضاء في الرهن من الحيوان

قال مَالِكٌ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا فِي الرَّهْنِ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ أَمْرِ يُعْرِفُ هَلَاكُهُ مِنْ أَرْضٍ أَوْ دَارٍ أَوْ حَيَوَانٍ، فَهَلَكَ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ، وَعُلِمَ هَلَاكُهُ، فَإِنَّهُ مِنَ الرَّاهِنِ، وَإِنْ ذَلِكَ لَا يَنْقُصُ مِنْ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ شَيْئًا، وَمَا كَانَ مِنْ رَهْنٍ يَهْلِكُ فِي يَدِ الْمُرْتَهِنِ

قد أُبْرَتْ: بضم الهمزة وتشديد الموحدة المكسورة. (الخلی) **ولا من الدواب:** قال أبو حنيفة: ولد الرهن ولبنه وصوفه وثمرته مع أصله. وقال الشافعي: لا يكون النماء رهناً، لا الولد ولا الثمرة. وقال أحمد: هو ملك للمرتهن دون الراهن. وقال بعض أصحاب الحديث: إن كان الراهن هو الذي ينفق على الرهن فالزيادة له، أو المرتهن فالزيادة له. (الخلی) **وما كان من رهن:** يريد أنه مما يغاب عليه، ولا يكاد أن يعلم هلاك ما كان من جنسه إلا بقول من هو بيده، كالثياب والنعير والخلی والطعام وغير ذلك مما يكال أو يوزن، فهذا وما أشبهه يوصف بأنه مما يغاب عليه، وهذا الجنس من المرهون إذا ضاع بيد المرتهن، فلا يخلو أن تقوم بضاعته بينة أو لا تقوم بذلك بينة، فإن قامت به بينة فعن مالك في كتاب ابن المواز فيه روايتان، إحداهما: أنه لا يضمن، وما قال ابن القاسم وعبد الملك وأصعب، واختارها ابن المواز. والثانية: يضمن في الرهن والعارية، وهو مذهب الأوزاعي في الرهن، وبه قال أشهب.

فَلَا يُعْلَمُ هَلَاكُهُ إِلَّا بِقَوْلِهِ فَهُوَ مِنَ الْمُرْتَهِنِ، وَهُوَ لِقِيَمَتِهِ ضَامِنٌ، يُقَالُ لَهُ: صِفَّهُ فَإِذَا وَصَفَهُ أُحْلِفَ عَلَى صِفَتِهِ وَتَسْمِيَةِ مَالِهِ فِيهِ، ثُمَّ يُقَوِّمُهُ أَهْلُ الْبَصَرِ بِذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ فِيهِ فَضْلٌ عَمَّا سَمِيَ فِيهِ الْمُرْتَهِنُ أَخَذَهُ الرَّاهِنُ، وَإِنْ كَانَ أَقَلُّ مِمَّا سَمِيَ أُحْلِفَ الرَّاهِنُ عَلَى مَا سَمِيَ الْمُرْتَهِنُ، وَبَطَلَ عَنْهُ الْفَضْلُ الَّذِي سَمِيَ الْمُرْتَهِنُ فَوْقَ قِيَمَةِ الرَّهْنِ، وَإِنْ أَبَى الرَّاهِنُ أَنْ يَحْلِفَ أُعْطِيَ الْمُرْتَهِنُ مَا فَضَلَ بَعْدَ قِيَمَةِ الرَّهْنِ، فَإِنْ قَالَ الْمُرْتَهِنُ: لَا عِلْمَ لِي بِقِيَمَةِ الرَّهْنِ حُلْفَ الرَّاهِنِ عَلَى صِفَةِ الرَّهْنِ، وَكَانَ ذَلِكَ لَهُ إِذَا جَاءَ بِالْأَمْرِ الَّذِي لَا يُسْتَكْرَرُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ إِذَا قَبَضَ الْمُرْتَهِنُ الرَّهْنَ وَلَمْ يَضَعْهُ عَلَى يَدَيْ غَيْرِهِ.

القضاء في الرهن يكون بين الرجلين

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلَيْنِ يَكُونُ لَهُمَا رَهْنٌ بَيْنَهُمَا، فَيَقُومُ أَحَدُهُمَا بِبَيْعِ رَهْنِهِ وَقَدْ كَانَ الْآخَرُ أَنْظَرَهُ بِحَقِّهِ سَنَةً، قَالَ مَالِكٌ: إِنْ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى أَنْ يُقَسِّمَ الرَّهْنَ وَلَا يَنْقُصَ حَقُّ الَّذِي أَنْظَرَهُ بِحَقِّهِ، يَبِيعُ لَهُ نِصْفُ الرَّهْنِ الَّذِي كَانَ بَيْنَهُمَا وَأَوْفَى حَقِّهِ، وَإِنْ خِيفَ أَنْ يَنْقُصَ حَقُّ بَيْعِ الرَّهْنِ كُلَّهُ، فَأُعْطِيَ الَّذِي قَامَ بِبَيْعِ رَهْنِهِ حَقُّهُ مِنْ ذَلِكَ، ...

لا يسكر: واختلف إذا قامت البيعة بالهلاك، فروى القاسم وغيره عنه: أنه لا يضمن، ويأخذ دينه من الراهن، وروى أشهب وغيره: أنه ضامن بقبضته. **ولم يصعه إخراج:** فلو وضعه عند غيره يضمن من غير تفصيل، قال الشافعي وأحمد: الرهن كله أمانة في يد المرهن حتى لا يفسد شيء من الدين هلاكه، وقال زفر: الرهن مضمون بقبضته، وقال أبو حنيفة: يضمن بأقل من قيمته ومن الدين. **في الرجلين إخراج:** يكون ذلك على وجهين، أحدهما: أن يرهنا في وقت واحد. والثاني: أن يرهنا أحدهما فضل الآخر. ومسألة الكتاب تقتضي أنهما يرهنا معا، ولو أرقبا رهنا بدين لهما على رجل، فأنظره أحدهما بحقه سنة وقام الآخر يطلب تعجيل حقه، فإن كان الرهن لا ينقص قيمته بالقسم، قال في "الأصل": إن لم تنقص قسمته حتى الذي أنظره بحقه بيع. وفي "المجموعة": إن قدر على قسم الرهن فما لا ينقص به حتى القائم بحقه قسم، فبيع لهذا نصفه في حقه.

فَإِنْ طَابَتْ نَفْسُ الَّذِي أَنْظَرَهُ بِحَقِّهِ أَنْ يَدْفَعَ نِصْفَ الثَّمَنِ إِلَى الرَّاهِنِ، وَإِلَّا حُلِفَ الْمُرْتَهِنُ أَنَّهُ مَا أَنْظَرَهُ إِلَّا لِلْيُوقِفِ لِي رَهْنِي عَلَى هَيْئَتِهِ، ثُمَّ أُعْطِيَ حَقَّهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَرَهْنُهُ سَيِّدُهُ وَلِلْعَبْدِ مَالٌ: إِنْ مَالَ الْعَبْدِ لَيْسَ بِرَهْنٍ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُرْتَهِنُ.

القضاء في جامع الرهن

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ ارْتَهَنَ مَتَاعًا، فَهَلَكَ الْمَتَاعُ عِنْدَ الْمُرْتَهِنِ، وَأَقَرَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ بِتَسْمِيَةِ الْحَقِّ، وَاجْتَمَعَ عَلَى التَّسْمِيَةِ وَتَدَاعَا فِي الرَّهْنِ، فَقَالَ الرَّاهِنُ: قِيمَتُهُ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَقَالَ الْمُرْتَهِنُ: قِيمَتُهُ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ، وَالْحَقُّ الَّذِي لِلرَّجُلِ فِيهِ عِشْرُونَ دِينَارًا، قَالَ مَالِكٌ: يُقَالُ لِلَّذِي بِيَدِهِ الرَّهْنُ: صِفْهُ، فَإِذَا وَصَفَهُ أُخْلِفَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَقَامَ تِلْكَ الصِّفَةَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَكْثَرَ مِمَّا رَهْنَ بِهِ، قَبِلَ لِلْمُرْتَهِنِ: ارْجُدْ إِلَى الرَّاهِنِ بَقِيَّةَ حَقِّهِ، وَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ أَقَلَّ مِمَّا رَهْنَ بِهِ، أَخَذَ الْمُرْتَهِنُ بَقِيَّةَ حَقِّهِ مِنَ الرَّاهِنِ، وَإِنْ كَانَتْ الْقِيَمَةُ بِقَدْرِ حَقِّهِ فَالرَّهْنُ بِمَا فِيهِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلَيْنِ يَخْتَلِفَانِ فِي الرَّهْنِ يَرَهْنُهُ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ، فَيَقُولُ الرَّاهِنُ: أَرَهَنْتُكَ بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، وَيَقُولُ الْمُرْتَهِنُ: ارْتَهَنْتُهُ مِنْكَ بِعِشْرِينَ دِينَارًا، وَالرَّهْنُ ظَاهِرٌ بِيَدِ الْمُرْتَهِنِ. قَالَ: يُحْلَفُ الْمُرْتَهِنُ حَتَّى يُحِيطَ بِقِيَمَةِ الرَّهْنِ،

إِلَّا أَنْ يَشْتَرِيَهُ الْمُرْتَهِنُ: يريد: فيكون رهنا مع العبد، وإنما يكون رهنا مع العبد ماله الذي كان له يوم اشتراطه. **فالرهن بما فيه**: أي هو مستهلك بما فيه، وقال أبو حنيفة: القول قول المرهن في القيمة مع يمينته، ومذهب الشافعي: أن القول قول الغارم مطلقا. (المحلى) **يحيط بقيمة الرهن**: وهذا على ما قال: إنهما إذا اختلفا في قدر الدين، فقال الراهن: عشرة، وقال المرهن: عشرون، والرهن قائم بيد المرهن، يحلف حتى يحيط بقيمة الرهن، قال: وكان مبدأ باليمين؛ لقبضه الرهن وحيازته له.

فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ لَا زِيَادَةَ فِيهِ وَلَا نُقْصَانَ عَمَّا حُلِفَ أَنْ لَهُ فِيهِ، أَخَذَهُ الْمُرْتَهِنُ بِحَقِّهِ، وَكَانَ أَوْلَى بِالتَّبَدُّلَةِ بِالْيَمِينِ؛ لِقَبْضِهِ الرَّهْنَ وَحِيَازَتِهِ إِيَّاهُ، إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّ الرَّهْنِ أَنْ يُعْطِيَهُ حَقَّهُ الَّذِي حُلِفَ عَلَيْهِ وَيَأْخُذَ رَهْنَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ كَانَ الرَّهْنُ أَقْلَ مِنْ الْعِشْرِينَ الَّذِي سَمِيَ: أُحْلِفَ الْمُرْتَهِنُ عَلَى الْعِشْرِينَ الَّذِي سَمِيَ، ثُمَّ يُقَالُ لِلرَّاهِنِ: إِمَّا أَنْ تُعْطِيَهُ الَّذِي حُلِفَ عَلَيْهِ وَتَأْخُذَ رَهْنَكَ، وَإِمَّا أَنْ تَحْلِفَ عَلَى الَّذِي قُلْتَ: إِنَّكَ رَهْنَتَهُ بِهِ، وَيَبْطُلَ عَنْكَ مَا زَادَ الْمُرْتَهِنُ عَلَى قِيَمَةِ الرَّهْنِ، فَإِنْ حَلَفَ الرَّاهِنُ بَطُلَ ذَلِكَ عَنْهُ، وَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ لَزِمَهُ غُرْمُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ الْمُرْتَهِنُ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ هَلَكَ الرَّهْنُ وَتَنَكَلاَ الْحَقُّ، فَقَالَ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ: كَانَتْ لِي فِيهِ عِشْرُونَ دِينَارًا، وَقَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ: لَمْ يَكُنْ لَكَ فِيهِ إِلَّا عَشْرَةُ دَنَانِيرَ، وَقَالَ الَّذِي لَهُ الْحَقُّ: قِيَمَةُ الرَّهْنِ عَشْرَةُ دَنَانِيرَ، وَقَالَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ: قِيَمَتُهُ عِشْرُونَ دِينَارًا. قِيلَ لِلَّذِي لَهُ الْحَقُّ: صِفْهُ، فَإِذَا وَصَفَهُ أُحْلِفَ عَلَى صِفَتِهِ ثُمَّ أَقَامَ تِلْكَ الصِّفَةَ أَهْلُ الْمَعْرِفَةِ بِهَا، فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرَّهْنِ أَكْثَرَ مِمَّا ادَّعَى فِيهِ الْمُرْتَهِنُ، أُحْلِفَ عَلَى مَا ادَّعَى، ثُمَّ يُعْطَى الرَّاهِنُ مَا فَضَلَ مِنْ قِيَمَةِ الرَّهْنِ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَقْلَ مِمَّا يَدَّعِي فِيهِ الْمُرْتَهِنُ،

وإن كان الرهن إلخ: يريد أنه إن كانت قيمة الرهن خمسة عشر، فله أن يحلف على العشرين التي ادعى. قال ابن الموار: ولو قال المرهن: لا أحلف إلا على قيمة الرهن لكان له ذلك. **فإن هلك الرهن:** وهذا على حسب ما قاله: إن المرتهن إذا تنكلا وقد ضاع الرهن وكان مما يغاب عليه، فقال المرهن: قيمة الرهن عشرة دنانير وديني فيه عشرون دينارًا، وقال الراهن: قيمة الرهن عشرون دينارًا ودينك فيه عشرة دنانير، فإنه يقال للمرهن: صِفْهُ؛ لأنه الغارم، فإذا وصفه حلف على تلك الصفة إذا كانت أدون من الذي ادعاه الراهن، ثم قوم أهل المعرفة تلك الصفة التي حلف عليها المرهن، ثم إن كانت تلك القيمة أكثر من العشرين التي ادعاه المرهن من الدين أحلف على ما ادعى، ثم يعطى الراهن ما فضل من قيمة الرهن عن دينه الذي حلف عليه، وهذا قول مالك وأكثر أصحابه.

أَحْلَفَ عَلَى الَّذِي زَعَمَ أَنَّهُ لَهُ فِيهِ، ثُمَّ قَاصَّهُ بِمَا بَلَغَ الرُّهْنُ، ثُمَّ أَحْلَفَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ عَلَى الْفَضْلِ الَّذِي بَقِيَ لِلْمُدَّعَى عَلَيْهِ بَعْدَ مَبْلَغِ ثَمَنِ الرُّهْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ الَّذِي بِيَدِهِ الرُّهْنُ صَارَ مُدَّعِيًا عَلَى الرَّاهِنِ، فَإِنْ حَلَفَ، بَطَلَ عَنْهُ بَقِيَّةُ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ الْمُرْتَهِنُ بِمَا ادَّعَى فَوْقَ قِيَمَةِ الرُّهْنِ، وَإِنْ نَكَلَ لَزِمَهُ مَا بَقِيَ مِنْ حَقِّ الْمُرْتَهِنِ بَعْدَ قِيَمَةِ الرُّهْنِ.

الْقَضَاءُ فِي كِرَاءِ الدَّابَّةِ وَالتَّعْدِي فِيهَا

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَسْتَكْرِى الدَّابَّةَ إِلَى الْمَكَانِ الْمُسَمَّى، ثُمَّ يَتَعَدَّى ذَلِكَ الْمَكَانَ وَيَتَقَدَّمُ، قَالَ: إِنَّ رَبَّ الدَّابَّةِ يُخَيِّرُ، فَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ كِرَاءَ دَابَّتِهِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي تُعَدَّى بِهَا إِلَيْهِ أُعْطِيَ ذَلِكَ وَيَقْبِضُ دَابَّتَهُ وَلَهُ الْكِرَاءُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ أَحَبَّ رَبُّ الدَّابَّةِ فَلَهُ قِيَمَةُ دَابَّتِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي تُعَدَّى مِنْهُ الْمُسْتَكْرِى،.....

قَالَ مَالِكٌ [خ] لَعَلَّ حَاصِلَ هَذَا الْكَلَامِ: رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ دَابَّةً إِلَى مَبْنًى مَعِينٍ، ثُمَّ تَعَدَّى الْمُسْتَأْجِرُ وَتَقَدَّمَ مِنَ الْمَبْنًى، فَصَاحِبُ الدَّابَّةِ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَحَدَ كِرَاءَ دَابَّتِهِ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي تَعَدَّى هَا إِلَيْهِ، وَالْكَرَاءُ هُوَ الْكَرَاءُ الْأَوَّلُ، وَإِنْ شَاءَ أَحَدُ قِيَمَةَ الدَّابَّةِ، وَتَعْتَمِدُ الْقِيَمَةُ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي تَعَدَّى هَا إِلَيْهِ الْمُسْتَأْجِرُ، وَالْكَرَاءُ الْأَوَّلُ الَّذِي فَرَّرَ أَوَّلًا بِهِمْ لِلْمُسْتَأْجِرِ، هَذَا إِذَا كَانَ اسْتَأْجَرَ الدَّابَّةَ الْبِدَاةَ، أَيْ ذَهَابًا فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْبِدَاةَ تَسْتَعْمَلُ فِي مَعْنَى الذَّهَابِ، يَقَالُ: لَعَلَّ ذَلِكَ عَوْدًا وَبِدَاةً، وَفِي عَوْدِهِ وَبِدَاةً، وَعَوْدَتُهُ وَبِدَاةَتُهُ، كَذَا فِي "الصَّرَاحِ"، هَذَا مَا حَظَرَ بِالْبَالِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ.

الرَّجُلُ يَسْتَكْرِى الدَّابَّةَ [خ] قَالَ الْبَاحِي فَيَسْأَلُ يَكْتَرِي الدَّابَّةَ إِلَى مَكَانٍ مَسْمُومٍ، ثُمَّ يَتَعَدَّى بِالتَّحَدُّمِ أَمَامَهُ؛ فَإِنْ لَرَبَّ الدَّابَّةِ أَنْ يَأْخُذَ كِرَاءَ دَابَّتِهِ إِلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي تَعَدَّى إِلَيْهِ مَعَ الْكَرَاءِ الْأَوَّلِ، وَيَأْخُذَ دَابَّتَهُ، وَإِنْ أَحَبَّ كَانَتْ لَهُ قِيَمَةُ دَابَّتِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي تَعَدَّى مِنْهُ الْمَكْتَرِي، وَلَهُ الْكَرَاءُ الْأَوَّلُ، يَرِيدُ أَنَّهُ لَمَّا تَعَدَّى بِالدَّابَّةِ وَزَادَ عَلَى الْمَكَانِ الَّذِي اكْتَرَى إِلَيْهِ، ثَبَتَ لَهُ حُكْمُ التَّعْدِي وَلَحِقَهُ الضَّمَانُ، وَذَلِكَ عَلَى قِسْمَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَرُدَّ الدَّابَّةَ الْمَكْتَرِي عَلَى حَالِهَا، وَالثَّانِي: أَنْ يَرُدَّهَا وَقَدْ تَغَيَّرَتْ، فَإِنْ رَدَّهَا عَلَى حَالِهَا فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُونَ أَمْسَكَهَا فِي تَعْدِيهِ إِمْسَاكًا يَسِيرًا أَوْ كَثِيرًا، فَإِنْ كَانَ إِمَّا أَمْسَكَهَا إِمْسَاكًا يَسِيرًا يَوْمًا أَوْ أَيَّامًا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا إِنْ حَسِبَهَا أَيَّامًا كَثِيرَةً مِثْلَ شَهْرٍ وَحَوْلٍ، فَصَاحِبُهَا يَخْتَارُ بَيْنَ الْكَرَاءِ الْأَوَّلِ وَكَرَاءِ مَا تَعَدَّى لِحَسْبِهَا فِيهِ، وَبَيْنَ الْكَرَاءِ الْأَوَّلِ وَيُضَمُّهُ قِيَمَةَ دَابَّتِهِ.

وَلَهُ الْكَرَاءُ الْأَوَّلُ إِنْ كَانَ اسْتَكْرَى الدَّابَّةَ الْبُدَاةَ، وَإِنْ كَانَ اسْتَكْرَاهَا ذَاهِبًا وَرَاجِعًا، ثُمَّ تَعَدَّى حِينَ بَلَغَ بِهَا الْبَلَدَ الَّذِي اسْتَكْرَى إِلَيْهِ، فَإِنَّمَا لِرَبِّ الدَّابَّةِ نِصْفُ الْكَرَاءِ الْأَوَّلِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَرَاءَ نِصْفُهُ فِي الْبُدَاةِ وَنِصْفُهُ فِي الرَّجْعَةِ، فَتَعَدَّى الْمُتَعَدِّي بِالدَّابَّةِ وَلَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِلَّا نِصْفُ الْكَرَاءِ وَلَوْ أَنَّ الدَّابَّةَ هَلَكَتْ حِينَ بَلَغَ بِهَا الْبَلَدَ الَّذِي اسْتَكْرَى إِلَيْهِ، لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمُسْتَكْرِي ضَمَانٌ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُكْرِي إِلَّا نِصْفُ الْكَرَاءِ. قَالَ: وَعَلَى ذَلِكَ أَمْرُ أَهْلِ التَّعَدِّي وَالْخِلَافِ؛ لِمَا أَخَذُوا الدَّابَّةَ عَلَيْهِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ أَيْضًا مَنْ أَخَذَ مَالًا قِرَاضًا مِنْ صَاحِبِهِ، فَقَالَ لَهُ رَبُّ الْمَالِ: لَا تَشْتَرِ بِهِ حَيَوَانًا وَلَا سِلْعًا كَذًا وَكَذَا لِيَسْلَعَ يُسَمِّيَهَا وَيَنْتَهِاهُ عَنْهَا، وَيَكْرَهُ أَنْ يَضَعَ مَالَهُ فِيهَا، فَيَشْتَرِيَ الَّذِي أَخَذَ الْمَالِ الَّذِي نَهَى عَنْهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَضْمَنَ الْمَالَ وَيَذْهَبَ بِرِبْحِ صَاحِبِهِ، فَإِذَا صَنَعَ ذَلِكَ قَرَّبُ الْمَالِ بِالْخِيَارِ، إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَدْخُلَ مَعَهُ فِي السِّلْعَةِ عَلَى مَا شَرَطَا بَيْنَهُمَا مِنَ الرَّبْحِ فَعَلَ، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ رَأْسُ مَالِهِ ضَامِنًا عَلَى الَّذِي أَخَذَ الْمَالَ وَتَعَدَّى فِيهِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ أَيْضًا الرَّجُلُ يُبْضِعُ مَعَهُ الرَّجُلُ بِضَاعَةً، فَيَأْمُرُهُ صَاحِبُ الْمَالِ أَنْ يَشْتَرِيَ لَهُ سِلْعَةً بِاسْمِهَا فَيُخَالِفُ، فَيَشْتَرِيَ بِبِضَاعَتِهِ غَيْرَ مَا أَمَرَهُ بِهِ وَيَتَعَدَّى ذَلِكَ؛ فَإِنْ صَاحِبُ الْبِضَاعَةِ عَلَيْهِ بِالْخِيَارِ، إِنْ أَحَبَّ أَنْ يَأْخُذَ مَا اشْتَرِيَ بِمَالِهِ أَخَذَهُ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَكُونَ الْمُبْضِعُ مَعَهُ ضَامِنًا لِرَأْسِ مَالِهِ فَذَلِكَ لَهُ.

وله الكراء الأول: إن كان استكرى الدابة البداءة، وإن كان استكراها ذاهبا وراجعا، ثم تعدى حين بلغ البلد الذي استكرى إليه الدابة من مصر إلى بركة، فلما بلغ بركة تعدى عليها؛ فإن صاحب الدابة له الكراء كله إلى بركة، ثم له بعد ذلك الخيار في أخذ قيمة الدابة مع الكراء إلى بركة ذاهبا وراجعا بعشره دنائير، نصفها للبداءة ونصفها للعودة، ثم يكون الخيار فيما بعد ذلك.

القضاء في المستكرهة من النساء

١٤١٨ - مالك عن ابن شهاب أن عبد الملك بن مروان قضى في امرأة أصيبت مستكرهة بصداقها على من فعل ذلك بها.

قال مالك: الأمر عندنا في الرجل يغتصب المرأة، بكرًا كانت أو ثيبًا: إنَّها إن كانت حرة فعليه صداق مثلها، وإن كانت أمة فعليه ما نقص من ثمنها، والعقوبة في ذلك على المعتصب، ولا عقوبة على المعتصبة في ذلك كله، وإن كان المعتصب عبدًا، فذلك على سيده إلا أن يشاء أن يسلمه.

القضاء في استهلاك الحيوان والطعام

قال مالك: الأمر عندنا فيمن استهلك شيئًا من الحيوان بغير إذن صاحبه أن عليه...

القضاء في المستكرهة: قال الباجي: المستكرهة لا يخلو أن تكون حرة أو أمة، فإن كانت حرة فلها صداق مثلها على من استكرهها، وعليه الحد، وهذا قال الشافعي وهو مذهب الليث، وروي عن علي بن أبي طالب **عليه السلام** وقال أبو حنيفة والثوري: عليه الحد دون الصداق. قال محمد في موطنه: إذا استكرهت المرأة فلا حد عليها، وعلى من استكرهها الحد، فإذا وجب عليه الحد بطل الصداق، ولا يجب الحد والصداق في جماع واحد. قلت: كما لا يجب مع القطع في السرقة الضمان، وتفصيله في كتب الفقه.

أن يسلمه: في "المنهاج": الواطي مغصوبة علما بالتحريم حد ويجب المهر، إلا أن تطاوعه، فلا يجب على الصحيح، وعليها الحد إن علمت، وفي شرحه "للمحلى": ولو كانت بكرًا يعطيها مهر بكر أو أرش البكارة مع مهر ثيب، وجهان، أصحهما الثاني. قال محمد في "الآثار": أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: من كان من الناس حرا ومملوكه غصب بامرأة نفسها، فعليه الحد ولا صداق عليه، قال: وإذا وجب الصداق درى الحد، وإذا ضرب الحد بطل الصداق، قال محمد: وهذا كله قول أبي حنيفة وقولنا. (المحلى) **فيم استهلك الخ:** أن عليه قيمته، وكذلك العروض، وكذلك كل ما ليس بمكيل ولا موزون ولا معدود، ومعنى قولنا: معدود: أن تستوي أحاد جملة في الصفة غالبًا كالبيض والجوز، كما تستوي حبوب القمح والشعير من المكيل وأحاد العنب الموزون، وأما جملة الحيوان من الرقيق والحيل وإن استوى عدداً؛ فإن أحاد جملة لا تستوي بل تتباين، فعلى هذا كل ما ليس بمكيل ولا موزون ولا معدود من استهلك شيئاً منه فإثمًا عليه قيمته، وقال أبو حنيفة والشافعي مثله.

فِيمَتَهُ يَوْمَ اسْتَهْلَكَهُ، لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُؤْخَذَ بِمِثْلِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ، وَلَا يَكُونُ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ صَاحِبَهُ فِيمَا اسْتَهْلَكَ شَيْئًا مِنَ الْحَيَوَانِ، وَلَكِنْ عَلَيْهِ فِيمَتَهُ يَوْمَ اسْتَهْلَكَهُ، الْقِيَمَةُ أُعْدِلَ ذَلِكَ فِيمَا بَيْنَهُمَا فِي الْحَيَوَانِ وَالْعُرُوضِ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اسْتَهْلَكَ شَيْئًا مِنَ الطَّعَامِ بِغَيْرِ إِذْنِ صَاحِبِهِ، فَإِنَّمَا يَرُدُّ عَلَى صَاحِبِهِ مِثْلَ طَعَامِهِ بِمِثْلَتِهِ مِنْ صَنْفِهِ، وَإِنَّمَا الطَّعَامُ بِمَنْزِلَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، إِنَّمَا يَرُدُّ مِنَ الذَّهَبِ الذَّهَبُ وَمِنَ الْفِضَّةِ الْفِضَّةُ، وَلَيْسَ الْحَيَوَانُ بِمَنْزِلَةِ الذَّهَبِ فِي ذَلِكَ، فَرَقَ فِي ذَلِكَ السُّنَّةُ وَالْعَمَلُ الْمَعْمُولُ بِهِ. وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا اسْتَوْدَعَ الرَّجُلُ مَالًا فَابْتَاغَ بِهِ لِنَفْسِهِ وَرَبِحَ فِيهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ الرَّبْحَ لَهُ؛ لِأَنَّهُ ضَامِنٌ لِلْمَالِ حَتَّى يُؤَدِّيَهُ إِلَى صَاحِبِهِ.

الْقَضَاءُ فِيمَنْ ارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ

١٤١٩ - مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ.....

والعمل المعمول به: اتفق الأئمة على أن العروض والحيوان وكل ما كان غير مكبل ولا موروث إذا غصب وتلف، يضمن بقيمته، وإن المكبل يضمن بمثله إذا وحده إلا في رواية أحمد، كذا في "الرحمة في اختلاف الأمة". وحكي أن بطلان عن مالك وجوب القيمة مطلقاً، وعنه في رواية وجوب المثل في العروض والحيوان، وعنه: ما ضيعه الأدمي فالتلف، وأما الحيوان فالقيمة، وعنه: ما كان مكبلاً أو موروثاً فالمثل وإلا فالقيمة، كما في "الكتاب" قال: وهو المشهور عندهم. (الخطي) **فإن ذلك الربح له:** يريد أن من تجرع مال استودعه فربح فيه؛ فإن الربح له، وقد اختلف قول مالك في جواز السلف من البدعة بغير إذن المودع. **حتى يؤديه:** والخراج بالضمان رواه الأربعة عن عائشة **مرفوعاً**، وعنه أي حيفة لا يطيب له الربح، بل يجب الصدقة. (الخطي)

من غير دينه: قال مالك: معناه فيمن خرج عن الإسلام إلى غيره على وجه لا يستتاب فيه كالتزندق، أو أن معنى قوله **من غير دينه** يعني بعد الاستتابة، فإن تاب ترك محمل ذلك على المرتد المظهر لارتداده، وذلك أن من انتقل إلى غير دين الإسلام لا يخلو أن يسر كفره أو يظهره، فإن أسره فهو زنديق، وقول مالك: وأما من خرج من الإسلام إلى غيره فأظهر غير ذلك فإنه يستتاب، فإن تاب وإلا قتل، وبه قال عمر بن الخطاب -

فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ. قال مالك: وَمَعْنَى قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ - فِيمَا تُرَى وَاللَّهِ أَعْلَمُ - : مَنْ غَيَّرَ دِينَهُ فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ: أَنَّهُ مَنْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ مِثْلَ الرَّنَادِقَةِ وَأَشْبَاهِهِمْ، فَإِنْ أُولَئِكَ إِذَا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ قُتِلُوا وَلَمْ يُسْتَتَابُوا؛ لِأَنَّهُ لَا تُعْرَفُ ثَوْبَتُهُمْ، وَأَنَّهُمْ كَانُوا يُسِرُّونَ الْكُفْرَ وَيُعْلِنُونَ الْإِسْلَامَ، فَلَا أَرَى أَنْ يُسْتَتَابَ هَؤُلَاءِ وَلَا يُقْبَلَ مِنْهُمْ قَوْلُهُمْ، وَأَمَّا مَنْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ وَأَظْهَرَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا قُتِلَ، وَذَلِكَ لَوْ أَنَّ قَوْمًا كَانُوا عَلَى ذَلِكَ رَأَيْتُ أَنْ يُدْعَوْا إِلَى الْإِسْلَامِ وَيُسْتَتَابُوا، فَإِنْ تَابُوا قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَتَوْبُوا قُتِلُوا، وَلَمْ يَعْزِ بِذَلِكَ - فِيمَا تُرَى وَاللَّهِ أَعْلَمُ - مَنْ خَرَجَ مِنَ الْيَهُودِيَّةِ إِلَى النَّصْرَانِيَّةِ، وَلَا مِنَ النَّصْرَانِيَّةِ إِلَى الْيَهُودِيَّةِ، وَلَا مَنْ يُغَيِّرُ دِينَهُ مِنْ أَهْلِ الْأَدْيَانِ كُلِّهَا إِلَّا الْإِسْلَامَ، فَمَنْ خَرَجَ مِنَ الْإِسْلَامِ إِلَى غَيْرِهِ وَأَظْهَرَ ذَلِكَ، فَذَلِكَ الَّذِي عُنِيَ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- وعلى س. أي طالب وعثمان بن عفان. ويستتاب ثلاثة أيام، فإن تاب فيها وإلا قتل، وهو أحد قولي الشافعي، وروي عن أبي حنيفة: يستتاب ثلاث مرات في ثلاثة أيام أو ثلاث جمع. **فَاضْرِبُوا عُنُقَهُ:** واستدل بعمومه على قتل المرتدة كالرجل، وهو قول مالك وأحمد والشافعي والجمهور، ورواه أبو حنيفة عن النخعي وحده أبو حنيفة بالذكر؛ للنهي عن قتل النساء، بأن "من" الشرطية لا تعم المؤنث. (الحلي) **مثل الرنادقة:** يفتح الزاي جمع زنديق - بكسرهما - : وهو المبطن للكفر المظهر للإسلام، أو من لا يتحلل ديناً، وقد يعبر عنه بأنه الذي ينكر الشرع حمله. وفي "القاموس": الزنديق بالكسر من الشبهة أو القائل بالبور والظلمة، أو من لا يؤمن بالربوبية والآخرة، أو من يبطن الكفر ويظهر الإيمان، أو هو معرب زن دين أي دين المرأة. (الحلي) **لا تعرف:** لتفوههم باللسان ما ليس في الجنان.

ولا يقبل منهم قولهم: وبه قال الميث وإسحاق وأحمد؛ إنه لا تقبل توبة الزنديق، وعند الشافعي: تقبل، وحكي ابن المنذر عن علي. أنه يستتاب. قال الشمني: ولنا في الزنديق روايتان: في رواية: يقبل كقول الشافعي، وفي رواية: لا يقبل كقول مالك. وقال النووي: وفي الزنديق خمسة أوجه لأصحابنا، أصحها قبولها. (الحلي) **كلها إلا الإسلام:** فلا يقبل من غير دين إلى آخر إلا الإسلام. **عني به:** بقوله ﷺ من غير دينه فاضربوه.

١٤٢٠ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ **رضي الله عنه** رَجُلٌ مِنْ قِبَلِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَسَأَلَهُ عَنْ النَّاسِ فَأَخْبَرَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: هَلْ كَانَ فِيكُمْ مِنْ مُغْرَبَةٍ خَبِيرٍ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، رَجُلٌ كَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ، قَالَ فَمَا فَعَلْتُمْ بِهِ؟ قَالَ: قَرَّبْنَاهُ، فَضَرَبْنَا عُنُقَهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَفَلَا حَبَسْتُمُوهُ ثَلَاثًا وَأَطَعْتُمُوهُ كُلَّ يَوْمٍ رَغِيْفًا وَاسْتَبْتُمُوهُ، لَعَلَّهُ يَتُوبُ وَيَرْاجِعُ أَمْرَ اللَّهِ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّي لَمْ أَحْضَرْ وَلَمْ أَمُرْ وَلَمْ أَرْضَ إِذْ بَلَغَنِي.

القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلا

١٤٢١ - **مالك** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ ابْنَ عُبَادَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ **ﷺ**: أَرَأَيْتَ إِنْ وَجَدْتُ

من قيل أن موسى وكان باليمن، جعله النبي **ﷺ** قاضيا هناك في آخر حياته، فبقي إلى زمان عمر **رضي الله عنه** (الخلع) **هل كان فيكم** سألته أولا عن المعهود من أحوال الناس وما يعملهم، ثم سأله عما عسى أن يطرئ من الأمور التي تستغرب وليس المعتادة، فأخبره أن رجلا كفر بعد إسلامه، وهذا يقتضي أنه كان نادرا عندهم مستغرب، ولا يكاد يسمع به، ولذلك حكم فيه أبو موسى بحكم مخالف لما يراه عمر بن الخطاب **رضي الله عنه** بكسر التاء وفتحها مع الإضافة فيهما، أي هل من خير جديد جاء من بلد بعيد، وأصله من الغرب: البعد، يقال: دار غربة بعيدة، كذا في "النهاية". **أفلا حبستموه ثلاثا**: يحتمل أن يأخذ الثلاث من قول الله تعالى: **وَاسْتَبْتُمُوهُ فِي دَارِهِ لِمَنْ كَانَ مِنَ الْكُفَّارِينَ** (هود: ٦٠)، ولأن الثلاث قد جعلت أصلا في الشرع في اعتبار معان واختبارها في المضرة وغير ذلك. **واستبتموه** وعند أبي حنيفة يعرض عليه الإسلام ندبا. **أرأيت**: أي أخبرني، قالوا: هو من باب الكناية حيث أطلق اللزم وأريد الملزوم: إذ الإحار مستلزم للرؤية غالبا، أو من إطلاق أحد نوعي الطلب على الآخر حيث استفهم ويراد الأمر. (الخلع) **إن وجدت** وفي "البخاري" أنه قال: لو رأيت رجلا مع امرأتي لضربته بالسيف، فبلغ ذلك النبي **ﷺ** فقال: **المحرم من غيره بعد؟ وأنا الذي حرم الله امرأتي**، واختلف فيمن وجد مع امرأته رجلا فقتله، فقال الجمهور: القود، وقال أحمد: إن أقام بينة على أنه وحده مع امرأته فدعه هدر، وقال الشافعي: يعفى فيما بينه وبين الله. قال الداودي: خير البخاري دال على وجوب القود في من قتل رجلا وحده مع امرأته؛ لأن الله عز وجل وإن كان أغير من عباده لكنه أوجب الشهود، كذا ذكر القسطلاني. (الخلع)

مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا اُتْمَلُهُ حَتَّى آتِي بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

١٤٢٢ - مَالِك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الشَّامِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ خَيْبَرٍ، وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، فَقَتَلَهُ أَوْ قَتَلَهُمَا مَعًا، فَأَشْكَلَ عَلَى مُعَاوِيَةَ ابْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْقَضَاءُ فِيهِ، فَكُتِبَ إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ يَسْأَلُ لَهُ عَلَيْهِ بِنَ أَبِي طَالِبٍ عَنْ ذَلِكَ، فَسَأَلَ أَبُو مُوسَى عَنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِنَ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لَهُ عَلَيْهِ: إِنَّ هَذَا الشَّيْءَ مَا هُوَ بِأَرْضِي، عَزَمْتُ عَلَيْكَ لِتُخْبِرَنِي؟ فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: كُتِبَ إِلَيَّ مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ أَنْ أَسْأَلَكَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ عَلَيْهِ: أَنَا أَبُو الْحَسَنِ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَلْيُعْطَ بِرُقْمَتِهِ.

الْقَضَاءُ فِي الْمُنْبُذِ

اللفظ

١٤٢٣ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سُنَيْنِ أَبِي جَمِيلَةَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ أَنَّهُ وَجَدَ مَنبُذًا فِي زَمَنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، قَالَ: فَجِئْتُ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَا حَمَلَكَ عَلَى اخْتِذِ هَذِهِ النَّسَمَةِ؟ فَقَالَ: وَجَدْتُهَا ضَائِعَةً.....

برمته: الرمة: بضم الراء وتشديد الميم، قطعة جبل يشدد بها الأسير أو القاتل إذا قيد إلى القود، أي يسلم إليهم بالخيال الذي شد به فكنا لهم منه لئلا يهرب، ثم اتسعوا فيه حتى قالوا: أخذت الشيء برمته، أي كله، كذا في "النهاية". قال النووي: اختلفوا فيمن قتل رجلا فد زعم أنه زنى بامرأته، فقال الجمهور: يقتل إن يقوم بذلك بينة أو يعترف به ورثة القتل، والبينة أربعة من العدول من الرجال، وقال بعض أصحابنا: يجب على كل من قتل زانيا محصنا القصاص ما لم يأمر السلطان بقتله، والصواب الأول. وقال الشمني: لو رأى رجلا يزني بامرأته يدفعه بغير السيف، فإن لم يدفع بضربه بالسيف، ولا خلاف لأهل العلم فيه، ولو قتل رجلا وادعى أنه كان يزني بامرأته وكذبه الولي، فلا بد من بينة، قيل: يكفي شاهدان؛ لأن البينة تشهد على وجوده مع امرأته، وقيل: يأتي بأربعة شهداء؛ لأنه روي عن علي عليه السلام كذلك. (المحلى)

المنبوذ: هو شرعا: اسم لحى مولود طرحه أهله خوفا من العيلة أو فرارا من نعمة الرية.

فَأَخَذْتُهَا، فَقَالَ لَهُ عَرِيفُهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! إِنَّهُ رَجُلٌ صَالِحٌ، فَقَالَ عُمَرُ: أَكْذَلِكَ؟
 قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَذْهَبَ فَهُوَ حُرٌّ وَلَكَ وَلَاؤُهُ وَعَلَيْنَا نَفَقَتُهُ.
 قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمَسْبُودِ أَنَّهُ حُرٌّ، وَأَنْ وَلَاءَهُ لِلْمُسْلِمِينَ، هُمْ يَرْتُونَهُ
 وَيَعْقِلُونَهُ عَنْهُ.

القضاء بإلحاق الولد بآبيه

١٤٢٤ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا
 قَالَتْ: كَانَ عُتْبَةُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ عَهْدًا إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ أَنَّ ابْنَ وَلِيدَةَ زَمْعَةَ
 مِنِّي فَأَقْبَضَهُ إِلَيْكَ، قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ عَامَ الْفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ وَقَالَ: ابْنُ أَخِي قَدْ كَانَ
 عَهْدًا إِلَيَّ فِيهِ، فَقَامَ إِلَيْهِ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ فَقَالَ: أَخِي وَأَبْنُ وَلِيدَةَ أَبِي وَلَدَ عَلَيَّ فَرَأَيْتَهُ، فَتَسَاوَقَا
 إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْنُ أَخِي قَدْ كَانَ عَهْدًا إِلَيَّ فِيهِ،

فأخذها: فيه تدب رفع اللقيط، وإن حيف هلاكه يفرض عند أبي حنيفة، وأما عند الثلاثة الناقية فيحب مطلقا. (الغلي)
رجل صالح: وفي رواية عبد الرزاق عن مالك: فأقمه عمر **رحم**، فأثنى عليه رجل خيرا. قال ابن بطال: أقمه
 عمر **رحم** خشية أن يكون ولده أتى به للعرض من بيت المال. وفي "النهاية": أقمه عمر خشية أن يكون هو زى
 بأمة فادعاه لقيطا. **نفقته:** من بيت المال، وبه أخذ أبو حنيفة والجمهور. **أنه حر:** قال في "الدر المختار": وهو حر
 مسلم تبعنا للدار إلا تحجة رقه على خصم، وهو الملتقط لسبق يده، هذا إذا كان اللقيط صغيرا، فلو كبيرا ثبتت
 رقه بإقامة البيعة عليه وبإقراره أيضا. **عتبة إخ:** هو الذي كسر شية النبي ﷺ يوم أحد ومات على شركه.

فساوفا: قال الباجي: يريد أن كلا منهما ساق صاحبه، لمازعته فيما ادعاه إلى النبي ﷺ. (الغلي)
عهد أبي قيس: استلحقه، وأصل هذه ألهم كانت لهم في الجاهلية إماء يزني، وكانت السادة يأتينهن في حلال ذلك،
 فإذا أتت إحداهن بولد، فرما يدعيه السيد وربما يدعيه الزاني، فإن مات السيد ولم يكن ادعاه ولا أنكره فادعاه
 ورثته خق به، إلا أنه لا يشارك مستلحقه في ميراثه إلا أن يستلحقه قبل القسمة، وإن كان أنكره السيد لم يلحق
 به، وكانت لزمنة أمة على ما وصف. وهو يلم بها فظهر بها حمل، كان سيدها يظن أنه من عتبه، فعهد عتبه إلى
 أخيه أن يستلحق الحمل الذي بأمة زمعة. (الغلي)

وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ: أَحِبِّي وَأَبْنُ وَلِيدَةِ أَبِي وَلِدَ عَلَيَّ فِرَاشِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ، ثُمَّ قَالَ لِسَوْدَةَ بِنْتِ زَمْعَةَ: احْتَجِي مِنْهُ؛ لِمَا رَأَى مِنْ شَبْهِهِ بِعُتْبَةَ، قَالَتْ: فَمَا رَأَاهَا حَتَّى لَقِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

١٤٢٥ - **مَالِك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِي، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ أَنَّ امْرَأَةً هَلَكَ عَنْهَا زَوْجُهَا فَاعْتَدَتْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ حِينَ حَلَّتْ فَمَكَثَتْ عِنْدَ زَوْجِهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَنِصْفَ شَهْرٍ، ثُمَّ وَلَدَتْ وَلَدًا تَامًا، فَجَاءَ زَوْجُهَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَدَعَا عُمَرُ نِسْوَةَ مِنْ نِسَاءِ الْجَاهِلِيَّةِ قُدَمَاءَ، فَسَأَلَهُنَّ عَنْ ذَلِكَ،

هو لك: أي هو أخوك إما بالاستلحاق وإما بالقضاء بعلمه؛ لأن زمعة كان صهره ﷺ. ويؤيد رواية البخاري في المغازي: "هو لك هو أخوك يا عبد بن زمعة". وقال محمد بن جرير الطبري: أي هو لك عبد؛ لأنه ابن وليدة أبيك، وكل أمة تلد من غير سيدها فولدها عبد، يريد أنه لما لم يقبل في الحديث اعتراف سيدها بأنه كان يلم بها، ولا تشهد بذلك عليه أحد، وكانت الأصول تدفع قبول قول ابنه عليه، لم يبق إلا القضاء بأنه عبد تبع لأمه. (المحلى) **الولد للفراش:** بكسر الفاء، وهو على حذف مضاف أي لصاحب الفراش زوجها أو سيدها، وللبخاري في الفرائض عن أبي هريرة: **الولد لصاحب الفراش** قال النووي: معناه إذا كان للرجل امرأة أو أمة صارت فراشا له، فأنت بولد عدة الإمكان منه، لحقه، وصار ولدا يجري بينهما المواريث وغيره من الأحكام، سواء كان موافقا له في الشبه أم لا، ثم المرأة تصير فراشا بمجرد النكاح عند الكل، أما الأمة فتصير فراشا بالوطء لا بمجرد الملك، وقال الإمام أبو حنيفة: لا تصير فراشا إلا إذا ولدت ولدا واستلحقه، فما تأني به بعد ذلك يلحقه إلا أن ينفيه. (المحلى)

وللعاهر الحجر: أي وللزاني الحجارة بأن يرحم إن كان محصنا، ويحتمل أن يكون معناه الحرمان من الميراث والنسب كما يقال للمحروم: في يده التراب والحجر، فأبطل رسول الله ﷺ ما كانوا عليه من جاهلية، وأبطل ما كان يثبت بالقبالة بأنه مولود من ماء عتبة بن أبي وقاص وشبهه.

احتجى منه: وإنما أمرها بالاحتجاب؛ لما رأى من شبه ذلك الولد بعتبة، يعني أن ظاهر الشرع يحكم أن هذا الابن أخوك، ولكن حكم التقوى أن تحتجى منه؛ لأنه لشبهه بعتبة كأنه أجنبي عنها.

فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْهُنَّ: أَنَا أُخْبِرُكَ عَنْ هَذِهِ الْمَرْأَةِ هَلَكَتْ عَنْهَا زَوْجُهَا حِينَ حَمَلَتْ، فَأَهْرِيقَتْ عَلَيْهِ الدَّمَاءَ، فَحَسَّ وَلَدُهَا فِي بَطْنِهَا، فَلَمَّا أَصَابَهَا زَوْجُهَا الَّذِي نَكَحَهَا وَأَصَابَ الْوَلَدَ الْمَاءَ، تَحَرَّكَ الْوَلَدُ فِي بَطْنِهَا وَكَبُرَ، فَصَدَّقَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَقَالَ عُمَرُ: إِنَّهُ لَمْ يَلْغُنِي عَنْكُمَا إِلَّا خَيْرٌ، وَالْحَقُّ الْوَلَدُ بِالْأَوَّلِ.

١٤٢٦ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَلْبِطُ أَوْلَادَ الْجَاهِلِيَّةِ بِمَنْ ادَّعَاهُمْ فِي الْإِسْلَامِ، فَأَتَى رَجُلَانِ كِلَاهُمَا يَدْعِي وَلَدَ امْرَأَةٍ، فَدَعَا عُمَرُ قَائِفًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِمَا فَقَالَ الْقَائِفُ: لَقَدْ اشْتَرَكَا فِيهِ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ بِالْدَّرَّةِ، ثُمَّ دَعَا الْمَرْأَةَ فَقَالَ لَهَا: أَخْبِرِيْنِي خَيْرَكِ؟ فَقَالَتْ: كَانَ هَذَا لِأَخِي الرَّجُلَيْنِ يَأْتِيْنِي وَهِيَ فِي إِبِلٍ لِأَهْلِهَا، فَلَا يَفَارِقُهَا حَتَّى يَظُنَّ وَيَظُنَّ أَنَّهُ قَدْ اسْتَمَرَ بِهَا حَبْلٌ، ثُمَّ انْصَرَفَ عَنْهَا فَأَهْرِيقَتْ عَلَيْهِ دِمَاءً، ثُمَّ خَلَفَ عَلَيْهَا هَذَا تَعْنِي الْآخَرَ، فَلَا أَدْرِي مِنْ أَيِّهِمَا هُوَ؟ قَالَ: فَكَبُرَ الْقَائِفُ، فَقَالَ عُمَرُ لِلْغُلَامِ: وَالِ أَيُّهُمَا شِئْتَ.

١٤٢٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَوْ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَضَى أَحَدَهُمَا فِي امْرَأَةٍ غَرَّتْ رَجُلًا بِنَفْسِهَا، وَذَكَرَتْ أَنَّهَا حُرَّةٌ، فَتَزَوَّجَهَا فَوَلَدَتْ لَهُ أَوْلَادًا، فَقَضَى أَنَّ يَفْدِي وَلَدَهُ بِمِثْلِهِمْ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْقِيَمَةُ أَعْدَلُ فِي هَذَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وفرق بينهما: لبطان النكاح بكونه قبل العدة.

يلبظ: من التلييط وهو الإلصاق. (الغلي)

قائفا: بالقاف والغاء، هو الذي يتبع آثار الأبناء في الأبناء وغيرها من الآثار، من قاف أثره يقوفه.

فكبر القائف: سرورا لظهور صدقه من فوقها.

وال أيهما شئت: فيه دليل على اعتبار قول القائف في الأنساب، وأن له مدخلا في إثباتها. (الغلي)

القضاء في ميراث الولد المستلحق

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يَهْلِكُ وَلَهُ بَنُونَ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمْ: قَدْ أَقَرَّ أَبِي أَنْ فُلَانًا ابْنُهُ إِنَّ ذَلِكَ النَّسَبَ لَا يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ إِنْسَانٍ وَاحِدٍ، وَلَا يَحْجُوزُ إِقْرَارُ الَّذِي أَقَرَّ إِلَّا عَلَى نَفْسِهِ فِي حَصَّتِهِ مِنْ مَالِ أَبِيهِ، يُعْطَى الَّذِي شَهِدَ لَهُ قَدْرَ مَا يُصِيبُهُ مِنَ الْمَالِ الَّذِي بِيَدِهِ. قَالَ مَالِكُ: فَتَفْسِيرُ ذَلِكَ: أَنْ يَهْلِكَ الرَّجُلُ وَيَتْرَكَ ابْنَيْنِ لَهُ، وَيَتْرَكَ سِتَّةَ مِائَةِ دِينَارٍ، فَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ثَلَاثَ مِائَةِ دِينَارٍ، ثُمَّ يَشْهَدُ أَحَدُهُمَا بِأَنْ أَبَاهُ الْهَالِكُ قَدْ أَقَرَّ أَنْ فُلَانًا ابْنُهُ، فَيَكُونُ عَلَى الَّذِي شَهِدَ لِلَّذِي اسْتَلْحَقَ مِائَةَ دِينَارٍ، وَذَلِكَ نِصْفُ مِيرَاثِ الْمُسْتَلْحَقِ لَوْ لِحَقَّ، وَلَوْ أَقَرَّ لَهُ الْآخَرُ، أَخَذَ الْمِائَةَ الْآخَرَى، فَاسْتَكْمَلَ حَقَّهُ وَثَبَتَ نَسَبُهُ، وَهُوَ أَيْضًا بِمَنْزِلَةِ الْمَرْأَةِ تُقَرُّ بِالذَّيْنِ عَلَى أَبِيهَا أَوْ عَلَى زَوْجِهَا، وَيُنْكَرُ ذَلِكَ الْوَرِثَةُ، فَعَلَيْهَا أَنْ تُدْفَعَ إِلَى الَّذِي أَقَرَّتْ لَهُ بِالذَّيْنِ قَدْرَ الَّذِي يُصِيبُهَا مِنْ ذَلِكَ الدَّيْنِ، لَوْ ثَبَتَ عَلَى الْوَرِثَةِ كُلِّهِمْ، إِنْ كَانَتْ امْرَأَةً وَرِثَتْ الثَّمَنَ، دَفَعَتْ إِلَى الْغَرِيمِ ثَمَنَ دَيْنِهِ، وَإِنْ كَانَتْ ابْنَةً وَرِثَتْ النِّصْفَ دَفَعَتْ إِلَى الْغَرِيمِ

إِنْ ذَلِكَ النَّسَبُ: اعْلَمْ أَنَّ الْأَنْسَابَ عَلَى قِسْمَيْنِ، مِنْهَا: مَا ثَبَتَ بِمَعْرِضِ الْإِقْرَارِ مِنْ دُونِ حَاجَةٍ إِلَى الْبَيِّنَةِ، وَهُوَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَحْمِيلٌ عَلَى الْغَيْرِ، كَالِإِقْرَارِ الرَّجُلِ لِرَجُلٍ أَنَّهُ ابْنُهُ، فَالِإِقْرَارُ لِهَذَا النَّسَبِ يَثْبُتُ النَّسَبَ وَيَجْعَلُ الْمَقْرَّ لَهُ مِنَ الْوَرِثَةِ، وَهَذَا إِذَا كَانَ الْمَقْرَّ لَهُ بِمَجْهُولِ النَّسَبِ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ مَعْرُوفِ النَّسَبِ فَلَا يَعْتَبَرُ بِهِ. وَمِنْهَا: مَا لَا ثَبَتَ بِمَعْرِضِ إِقْرَارِ الْمَقْرَّ، وَهُوَ مَا فِيهِ تَحْمِيلُ النَّسَبِ عَلَى الْغَيْرِ، كَالِإِقْرَارِ لِرَجُلٍ بِأَنَّهُ أَحْوَدُ؛ فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ تَحْمِيلَ النَّسَبِ عَلَى أَبِيهِ بِكَوْنِهِ ابْنُهُ، وَالِإِقْرَارُ بِأَنَّهُ يَتَضَمَّنُ تَحْمِيلَ النَّسَبِ عَلَى الْآخِذِ بِأَنَّهُ ابْنُهُ وَنَحْوَ ذَلِكَ، فَقِي هَذِهِ الصُّورُ إِنْ صَدَقَ ذَلِكَ الْغَيْرِ الَّذِي حَمَلَ النَّسَبَ إِلَيْهِ فَذَلِكَ، وَإِلَّا فَلَا يَعْتَبَرُ إِقْرَارُهُ إِلَّا بِالشَّهَادَةِ الْعَادِلَةِ إِلَّا فِي الْإِقْرَارِ بِالْبَنُوَّةِ، نَعَمْ، الْمَقْرَّ لَهُ بِالنَّسَبِ يَتَضَمَّنُ تَحْمِيلَهُ عَلَى الْغَيْرِ، إِذَا لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ بِإِقْرَارِ الْغَيْرِ وَلَا بِالشَّهَادَةِ، وَمَاتَ الْمَقْرَّ عَلَى إِقْرَارِهِ، يَرِثُ عِنْدَنَا الْمَقْرَّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَصْحَابُ الْفُرُوضِ وَلَا الْعَصَبَاتُ لَا الْمُسَبِّبَةُ وَلَا النَّسَبِيَّةُ، وَلَا ذُو الْأَرْحَامِ وَلَا مَوْلَى الْمَوَالَاتِ.

نِصْفَ دَيْنِهِ، عَلَى حِسَابِ هَذَا يَدْفَعُ إِلَيْهِ مَنْ أَقْرَأَهُ مِنَ النِّسَاءِ.
 قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ عَلَى مِثْلِ مَا شَهِدَتْ بِهِ الْمَرْأَةُ أَنَّ لِفُلَانٍ عَلَى أَبِيهِ دَيْنًا،
 أَحْلَفَ صَاحِبَ الدَّيْنِ مَعَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ، وَأَعْطَى الْغَرِيمَ حَقَّهُ كُلَّهُ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ
 الْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّ الرَّجُلَ تَحْجُوزُ شَهَادَتُهُ، وَيَكُونُ عَلَى صَاحِبِ الدَّيْنِ مَعَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ أَنْ
 يَحْلِفَ وَيَأْخُذَ حَقَّهُ كُلَّهُ، فَإِنْ لَمْ يَحْلِفْ أَخَذَ مِنْ مِيرَاثِ الَّذِي أَقْرَأَهُ قَدْرَ مَا يُصِيبُهُ
 مِنْ ذَلِكَ الدَّيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَأَ بِحَقِّهِ وَأَنْكَرَ الْوَرِثَةَ وَجَازَ عَلَيْهِ إِقْرَارُهُ.

القضاء في أمهات الأولاد

١٤٢٨ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ
 الْخَطَّابِ قَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَطْطُونَ وَلَائِدَهُمْ ثُمَّ يَغْرُلُوهُنَّ لَا تَأْتِينِي وَلِيدَةٌ يَعْتَرِفُ
 سَيِّدُهَا أَنْ قَدْ أَلَمَ بِهَا، إِلَّا أَلْحَقْتُ بِهِ وَلَدَهَا، فَأَعْرَلُوا بَعْدَ أَوْ أَتْرَكُوا.
جمع وليدة وهي الحاربة

١٤٢٩ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ صَفِيَّةِ بِنْتِ أَبِي عُبَيْدٍ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
 قَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَطْطُونَ وَلَائِدَهُمْ، ثُمَّ يَدْعُوهُنَّ يَخْرُجْنَ، لَا تَأْتِينِي وَلِيدَةٌ يَعْتَرِفُ
 سَيِّدُهَا أَنْ قَدْ أَلَمَ بِهَا إِلَّا قَدْ أَلْحَقْتُ بِهِ وَلَدَهَا، فَأَرْسِلُوهُنَّ بَعْدَ ^{بِالسُّبُوحِ} أَوْ أَمْسِكُوهُنَّ.

قد أَلَمَ: بفتح الهمزة وتشديد الميم أي قارب، من الإلمام: بمعنى النزول والقرب. (الغزالي) أو **أمسكوهن**: وبه أخذ
 مالك والشافعي وأحمد **ح** يشبّه نسب ولد الأمة إذا أقر بوطيئها وإن عزل عنها، وقال أبو حنيفة ومالك فيما
 حكى عند الربيع: لا يشبّه إلا بدعوة، وبه قال الثوري والشمسي والحسن، له ما رواه الطحاوي عن ابن عباس **ح**
 أنه كان يأتي جارية فحملت، فقال: ليس مني، إلي أتيها إنيانا لا أريد به الولد، وعن زيد بن ثابت: أنه كان يطاء
 جارية فارسية، فيعزل عنها، فحاضت بولد فأعترق الولد وجلدتها. وعنه: أنه قال لها: بمن حملت؟ قالت: منك،
 قال: كذبت، ما أحعل إليك ما يكون من الولد، ولم يلتزمه مع اعتراف بوطيئها، ذكره الشمسي. (الغزالي)

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي أُمِّ الْوَلَدِ إِذَا جَنَّتْ جِنَايَةً، ضَمِنَ سَيِّدُهَا مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ قِيَمَتِهَا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَلِّمَهَا، وَلَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يَحْمِلَ مِنْ جِنَايَتِهَا أَكْثَرَ مِنْ قِيَمَتِهَا.

الْقَضَاءُ فِي عِمَارَةِ الْمَوَاتِ

١٤٣٠ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ، وَلَيْسَ لِعِرْقٍ ظَالِمٍ حَقٌّ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْعِرْقُ الظَّالِمُ كُلُّ مَا اخْتَفَرَ أَوْ أُخِذَ أَوْ غُرِسَ بِغَيْرِ حَقٍّ.

١٤٣١ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيِّتَةً فَهِيَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا.

أرضاً ميتة **إخ** أي لا مالك لها "فهي له" أي يملكها، "وليس لعرق ظالم" بإضافة عرق وتنوينه "وظالم" نعته، أي ظالم صاحبه، أي ليس لعرق من عروق ما غرس بغير حق، بأن غرس في ملك الغير بغير إذن. (الخلعي)

لعرق **إخ** هو أن يغرس في أرض الغير غصبا يملكها به، والعرق في الأصل: أحد عروق الشجرة، وروي بتنوينه أيضاً، أي ليس لذي عرق ظالم حق. وأما "ظالم" فهو إما صفة "عرق" مجازاً، أو صفة ذي حقيقة، وإما على تقدير إضافة العرق إلى الظالم يكون الظالم صاحب العرق والحق للعرق، أي مجازاً، والمعنى: من غرس في أرض غيره أو زرعها، فليس لغرسه وزرعه حق إبقاء، بل للمالك أن يقلعه مجازاً، وقيل: من غرس أرضاً أحياء غيره أو زرعها، لم يستحق به الأرض، وهو أوفق لما سبق، وظالم إن أضيف إليه فهو الغارس؛ لأنه تصرف في ملك الغير، وإن وصف به فالمغروس، سمي به؛ لأنه الظالم. قال الخطابي في "شرح أبي داود": من الناس من يرويه بإضافته إلى الظالم، وهو الغارس الذي غرس في غير حقه، ومنهم من يجعل الظالم نعتاً للعرق يريد به الغارس والشجر، وجعله ظالماً؛ لأنه ثبت في غير محله، واختار الأزهري وابن فارس ومالك والشافعي كونه بالتنوين. **وعلى ذلك** **إخ** قال محمد: وهذا بأحد، من أحيى أرضاً ميتة بإذن الإمام أو بغير إذنه فهي له، فأما أبو حنيفة فقال: لا يكون له إلا أن يجعلها له الإمام، قال: وينبغي للإمام إذا أحيها أن يجعلها له، وإن لم يفعل لم تكن له، واستدل له بتحديث: **الأرض لله** ورسوله، ثم لكم من بعدي، فمن أحيى شيئاً من موات الأرض **فله رقبته**، أخرجه أبو يوسف في "كتاب الآثار"؛ فإنه أضافه إلى الله ورسوله، وكل ما أضيف إلى الله ورسوله، لا يجوز أن يختص به إلا بإذن الإمام.

القضاء في المياه

١٤٣٢ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ فِي سَبِيلٍ مَهْزُورٍ وَمَذْيَبٍ: يُمْسِكُ حَتَّى الْكُعْبَيْنِ، ثُمَّ يُرْسِلُ الْأَعْلَى عَلَى الْأَسْفَلِ.

١٤٣٣ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلَاءُ.

١٤٣٢ - **مالك** عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يُمْنَعُ نَقْعُ بَثْرٍ.

القضاء في المرفق

١٤٣٤ - **مالك** عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

سبل مهزور: بالإضافة بتقديم الزاي على الراء، اسم وادي بين قريظة، قاله في "النهاية". وفي "المصابيح": سبل المهزور معروفا باللام. قيل: هو خطأ؛ لأن الأول مضاف والثاني علم، ووجه الثاني: أن المهزور علم منقول من: هززه إذا صبره، فحاز إدخال اللام عليه. (الحلي) **ومذيب**: بضم الميم وفتح ذال المعجمة وفتح ساكنة، وتكون مكسورة آخره موحدة، وهو أيضاً اسم واد من أودية المدينة.

على الأسفل: وهذا هو الذي عليه الجمهور في سقي الأرض بالماء الغير الموات إذا ازدحموا عليه وضاق عليهم، يسقي الأول فالأول. فيحس كل واحد الماء إلى أن يبلغ الكعبين. قال محمد: وبه نأخذ؛ لأنه كذلك الصلح بينهم لكل قوم ما اضطلحوا وأسلموا عليه من غيوهم وسيولهم وأثمارهم وشربهم. **لا يمنع**: بزنة الجهول خير بمعنى النهي. **الكلأ**: يفتح الكاف واللام بعدهما همزة مقصورة، هو النبات رطبة ويابسة، والمراد به ههنا: النبات من الموات؛ فإن الناس فيه سواء عند الجمهور، وعند الحنفية: النبات بنفسه من غير أن يزرعه أحد، واللام في "يمنع" لام العاقبة والمعنى: أن يكون حول البئر كلأ ليس عنده ماء غيره، ولا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا فكروا عن سقي بهائمهم من تلك البئر؛ لئلا يتضرروا بالعطش، فيستلزم منعهم الماء منعهم الرعي. (الحلي)

قَالَ: لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ.

١٤٣٥ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ خَشْبَةً يَغْرِزُهَا فِي جِدَارِهِ ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أُرَاكُمْ عَنْهَا مَعْرِضِينَ، وَاللَّهِ لَأُرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتافِكُمْ.

١٤٣٦ - **مَالِكٌ** عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ الضَّحَّاكَ بْنَ خَلِيفَةَ سَأَلَ خَلِيجًا لَهُ مِنَ الْعَرِضِيِّ، فَأَرَادَ أَنْ يَمُرَّ بِهِ فِي أَرْضِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلَمَةَ، فَأَبَى مُحَمَّدٌ، فَقَالَ لَهُ الضَّحَّاكَ: لَمْ تَمْتَنِعْنِي وَهُوَ لَكَ مَنْفَعَةٌ تَشْرَبُ بِهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَلَا يَضُرُّكَ؟ فَأَبَى مُحَمَّدٌ، فَكَلَّمَهُ فِيهِ الضَّحَّاكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَدَعَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلَمَةَ، فَأَمَرَهُ أَنْ يُخَلِّي سَبِيلَهُ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا وَاللَّهِ، فَقَالَ عُمَرُ: لِمَ تَمْنَعُ أَخَاكَ مَا يَنْفَعُهُ، وَهُوَ لَكَ نَافِعٌ تَسْقِي بِهِ أَوَّلًا وَآخِرًا، وَهُوَ لَا يَضُرُّكَ؟ فَقَالَ مُحَمَّدٌ: لَا وَاللَّهِ، فَقَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَيَمُرَّنَّ بِهِ وَلَوْ عَلَى بَطْنِكَ، فَأَمَرَهُ عُمَرُ أَنْ يَمُرَّ بِهِ؛ ففعل الضَّحَّاكَ.

لا ضرر ولا ضرار: أي يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزاء، فينقصه من حقه، والضرار: فعال أي لا يجازيه على إصراره لإدخال الضرر عليه، والضرر فعل واحد والضرار فعل اثنين، والضرر ابتداء الفعل والضرار الجزاء عليه، وقيل: الضرر ما تضر به صاحبك وتنتفع به أنت، والضرار أن تضره من غير أن تنتفع، وقيل: هما معني واحد، والتكرار للتأكيد، قاله في "النهاية". (الخلع) **بين أكتافكم** بالناء أشتاف، أي بينكم، قال عياض: ورواه بعض رواة "الموطأ" بالنون، ومعناه أيضاً بينكم، والكثف: الجانب. **خليجاً**: الخليج النهر يؤخذ من النهر الكبير، ويقال جانباه: خليجاء، قاله في "الصحيح"، وفي "النهاية": الخليج: نهر تقطعه من الأعظم إلى موضع ينتفع به. (الخلع) **العريض**: بالعين المهملة والضاد المعجمة مصغراً، واد بالمدينة. (الخلع)

فأمره عمر: أمر عمر **الضحاك** أن يجري بخليجه في أرض ابن مسلمة ولو لم يرض به، قيل: إن عمر لم يقض على محمد بذلك، وإنما حلف على ذلك؛ ليرجع إلى الأفضل، ثقة أنه لا يحنه، وقيل: هو على سبيل الحكم، وقال مالك: كان يقال: تحدث للناس أقضية بقدر ما يحدثون من الفجور، فلم كان الشأن معتدلاً في زماننا كاعتداله =

١٤٣٧ - **مالك** عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه أنه قال: كان في حائط حده ربيع لعبد الرحمن بن عوف، فأراد عبد الرحمن بن عوف أن يحوله إلى ناحية من الحائط هي أقرب إلى أرضه، فسمعه صاحب الحائط، فكلم عبد الرحمن بن عوف عمر بن الخطاب في ذلك، ف قضى عمر لعبد الرحمن بن عوف بتحويله.

القضاء في قسم الأموال

١٤٣٨ - **مالك** عن ثور بن زيد الديلي أنه قال: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: أيما دار أو أرض قسمت في الجاهلية، فهي على قسم الجاهلية، وأيما دار أو أرض أدركها الإسلام ولم تقسم، فهي على قسم الإسلام. قال مالك فيمن هلك وترك أموالاً بالعلية والسافلية: إن البعل لا يقسم مع التضح إلا أن يرضى أهله بذلك، وإن البعل يقسم مع العين إذا كان يشبهها، وأن الأموال إذا كانت بأرض واحدة الذي بينهما متقارب، فإنه يقام كل مال منها، ثم يقسم بينهم والمساكين والدور بهذه المنزلة.

القضاء في الضواري والحرسة

في ما لم يرد

١٤٣٩ - **مالك** عن ابن شهاب، عن حرام بن سعيد

في زمن عمر رضي الله عنه رأيت أن يقضى له بإجراء مائه في أرضك؛ لأنك تشرب به أولاً وآخرها ولا يضرك، ولكن قسم الناس، فأخاف أن يطول وينسى ما كان عليه جري الماء فبدعي به حارك في أرضك.

فقضى عمر: أي حكم بتحويله لعبد الرحمن؛ لأنه حمل حديث: لا يمنع أحدكم جاره على ظاهره، وعداه إلى كل ما يحتاج إلى الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه، والمشهور من مذهب مالك وأي حنيفة عدم القضاء بشيء من ذلك إلا بالرضا حديث: لا يمل مال امرئ إلا بطلبه منه. **فهي على قسم الجاهلية:** أي لا يقض في الإسلام تلك القسمة كما أن الكحة الجاهلية تبقى على حالها. **البعل:** ما سقته السماء، والضح: ما سقى بالسانية.

الضواري: هي التي تسمى العوادي، يريد البهائم التي ضربت أكل زروع الناس.

ابن مُحِيصَةَ أَنَّ نَاقَةَ لِلْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ دَخَلَتْ حَائِطَ رَجُلٍ، فَأَفْسَدَتْ فِيهِ، فَقَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ عَلَى أَهْلِ الْحَوَائِطِ حِفْظَهَا بِالنَّهَارِ، وَأَنَّ مَا أَفْسَدَتْ الْمُوَاشِي بِاللَّيْلِ ضَامِنٌ عَلَى أَهْلِهَا.

١٤٤٠ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ: أَنَّ رَقِيقًا لِحَاطِبٍ سَرَقُوا نَاقَةَ لِرَجُلٍ مِنْ مُزَيْنَةَ فَاتَّخَرُوهَا، فَرَفَعَ ذَلِكَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَأَمَرَ عُمَرُ كَثِيرَ بْنِ الصَّلْتِ أَنْ يَقْطَعَ أَيْدِيَهُمْ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَرَأَيْكَ تُجِيعُهُمْ، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: وَاللَّهِ لَا غَرَمَ لَكَ غَرَمًا يَشُقُّ عَلَيْكَ، ثُمَّ قَالَ لِلْمُزَنِيِّ: كَمْ تَمْنُ نَاقَتِكَ؟ فَقَالَ الْمُزَنِيُّ: قَدْ كُنْتُ وَاللَّهِ أَمْتَعُهَا مِنْ أَرْبَعِ مِائَةِ دِرْهَمٍ، فَقَالَ عُمَرُ: أَعْطِهِ ثَمَانِ مِائَةِ دِرْهَمٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ عَلَى هَذَا الْعَمَلُ عِنْدَنَا فِي تَضْعِيفِ الْقِيَمَةِ وَلَكِنْ مَضَى أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَنَا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا يَغْرُمُ الرَّجُلُ قِيَمَةَ الْبُعِيرِ أَوْ الدَّائِيَةِ يَوْمَ يَأْخُذُهَا.

محبيصة: بضم الميم وفتح الحاء وتشديد التحتية المكسورة وفتح الصاد المهملة، الأنصاري الحارثي المدني التابعي، ثقة قليل الحديث. **ضامن:** أي كقوله تعالى: **(الْحَقِيقَةُ رَجِيئًا)** (الحاقة: ٢١) أي مرضية أو ذو ضمان.

على أهلها: في "شرح السنة": ذهب أهل العلم إلى أن ما أفسدت الماشية بالنهار من مال الغير، فلا ضمان على أهلها، وما أفسدت بالليل ضمنه مالكمها؛ لأن في العرف أن أصحاب الحوائط يحفظونها بالنهار وأصحاب المواشي بالليل، فمن خالف هذه العادة كان خارجا عن رسوم الحفظ، هذا إذا لم يكن مالك الداية معها، فإن كان معها فعليه ضمان ما أتلفه، سواء كان راكبيها أو سائقها أو قائدها أو كالت واقفة، وسواء أتلف بيدها أو رجلها أو فمها، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد، وقال أبو حنيفة: لا ضمان فيها إذا لم يكن المالك معها ليلا ولا نهارا، واستدل لذلك بحديث: **العجماء جرحها جبار**. (المحلى)

يوم يأخذها: ولا يرداد على ذلك؛ لقوله تعالى: **(فَمَنْ اتَّقَى عَذَابَ اللَّهِ فَلْيَتَّقِ اللَّهَ يَوْمَ يَأْخُذُهَا)** (البقرة: ١٩٤)، وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور. قال البيهقي: قد كان تضعيف الغرامة على من سرق في ابتداء الإسلام ثم صار منسوخا، واستدل الشافعي على نسخه بحديث البراء: أن ما أفسدت المواشي ضامن على أهلها، فقد حكم بالضمان ولم ينقل أنه أضعف الغرامة. (المحلى)

القضاء فيمن أصاب شيئاً من البهائم

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ أَصَابَ شَيْئاً مِنَ الْبَهَائِمِ أَنَّ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا قَدْرَ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهَا. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْحِمْلِ يَصُولُ عَلَى الرَّجُلِ، فَيَخَافُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَيَقْتُلُهُ أَوْ يَغْرِمُهُ: فَإِنَّهُ إِنْ كَانَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ عَلَى أَنَّهُ أَرَادَهُ وَصَالَ عَلَيْهِ، فَلَا غُرْمَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ تَقُمْ لَهُ بَيِّنَةٌ إِلَّا مَقَالَتُهُ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِلْحِمْلِ.

القضاء فيما يعطى العمال

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ دَفَعَ إِلَى الْغَسَّالِ ثَوْبًا يَصْبُغُهُ، فَصَبَّغَهُ، فَقَالَ صَاحِبُ الثَّوْبِ: لَمْ أَمُرْكَ بِهَذَا الصَّبْغِ، وَقَالَ الْغَسَّالُ: بَلْ أَنْتَ أَمَرْتَنِي بِذَلِكَ، فَإِنَّ الْغَسَّالَ مُصَدِّقٌ فِي ذَلِكَ، وَالْخِيَاطُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَالصَّائِغُ مِثْلُ ذَلِكَ، وَيَحْلِفُونَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَأْتُوا بِأَمْرِ لَا يُسْتَعْمَلُونَ فِي مِثْلِهِ، فَلَا يَجُوزُ قَوْلُهُمْ فِي ذَلِكَ، وَلِيَحْلِفَ صَاحِبُ الثَّوْبِ، فَإِنْ رَدَّهَا وَأَبَى أَنْ يَحْلِفَ حُلْفَ الصَّبَّاعِ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الصَّبَّاعِ يُدْفَعُ إِلَيْهِ الثَّوْبُ فَيُحْطِطُ بِهِ، فَيَدْفَعُهُ إِلَى رَجُلٍ آخَرَ حَتَّى يَلْبَسَهُ الَّذِي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ: إِنَّهُ لَا غُرْمَ عَلَى الَّذِي لَبَسَهُ.....

قدر ما نقص: وبه قال الشافعي وأحمد، وعند أبي حنيفة: فيه تفصيل سيأتي في النديات. (المحلى)

ضامن للحمل: وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر أهل العلم؛ لأنه قتله دفعا عن نفسه، فكان كقتل الشاهر سيفاً، وقال أبو حنيفة: يجب القيمة في قتل حمل صال عليه.

والصانع: أي صانع الذهب والفضة يحلفون على ذلك، وبه قال ابن أبي ليلى؛ لأهما اتفقا على الإذن في الصبغ، ثم رب الثوب ادعى عليه خلافاً؛ ليضمنه أو ليثبت الخيار لنفسه وهو ينكر لذلك، والقول للمعكر. (المحلى)

حلف الصباغ: ونظائره، وقال أبو حنيفة: القول لرب الثوب؛ لأن الإذن يستفاد منه، ولو أنكر أصل الإذن فالقول قوله، فكذا إذا أنكر صناعته، لكنه يحلف؛ لأنه أنكر شيئاً لو أقر به لزمه، وإذا حلف فهو بالخيار، إن شاء ضمن الخياط والصباغ، وإن شاء يأخذ الثوب وأعطاه أجر مثله، كذا في "الهداية". (المحلى)

وَيَعْرِمُ الْعَسَّالُ لِصَاحِبِ الثَّوْبِ، وَذَلِكَ إِذَا لَبَسَ الثَّوْبَ الَّذِي دَفَعَ إِلَيْهِ عَلَى غَيْرِ مَعْرِفَةٍ
بَأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ، فَإِنْ لَبَسَهُ وَهُوَ يَعْرِفُ أَنَّهُ لَيْسَ ثَوْبُهُ، فَهُوَ ضَامِنٌ لَهُ.

الْقَضَاءُ فِي الْحِمَالَةِ وَالْحَوَالِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الرَّجُلِ يُحِيلُ الرَّجُلَ عَلَى الرَّجُلِ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَيْهِ: أَنَّهُ إِنْ أَفْلَسَ
الَّذِي أُحِيلَ عَلَيْهِ أَوْ مَاتَ، فَلَمْ يَدَعْ وَفَاءً، فَلَيْسَ لِلْمُحْتَالِ عَلَى الَّذِي أَحَالَهُ شَيْءٌ،
وَأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ عَلَى صَاحِبِهِ الْأَوَّلِ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ
عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: فَأَمَّا الرَّجُلُ يَتَحَمَّلُ لَهُ الرَّجُلُ بِدَيْنٍ لَهُ عَلَى رَجُلٍ آخَرَ، ثُمَّ يَهْلِكُ
الْمُتَحَمِّلُ أَوْ يُفْلِسُ، فَإِنَّ الَّذِي تُحْمَلُ لَهُ يَرْجِعُ عَلَى غَرِيمِهِ الْأَوَّلِ.

الْقَضَاءُ فِيْمَنْ ابْتَاعَ ثَوْبًا وَبِهِ عَيْبٌ

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا ابْتَاعَ الرَّجُلُ ثَوْبًا وَبِهِ عَيْبٌ مِنْ حَرَقٍ أَوْ غَيْرِهِ قَدْ عَلِمَهُ الْبَائِعُ، فَشَهِدَ
عَلَيْهِ بِذَلِكَ أَوْ أَقَرَّ بِهِ، فَأَحْدَثَ فِيهِ الَّذِي ابْتَاعَهُ حَدًّا مِنْ تَقْطِيعِ يُنْقَضُ ثَمَنُ الثَّوْبِ،

على صاحبه: وبه قال الشافعي: إنه لا يرجع المختال على الخيل وإن نوي المختال عليه بموت أو غيره، وهو قول أحمد
والليث وأبي ثور وابن المنذر، ويؤيده ما روى ابن المسيب: أنه كان له على رجل دين، فأحاله على آخر فمات
المختال عليه، فقال ابن المسيب: اخترت عليا، وقال: أبعدك الله، فمنع رجوعه، وعند أبي حنيفة يرجع. (المحلى)
وبه عيب: في "الدر المختار" (حدث عيب آخر عند المشتري) بغير فعل البائع، فلو به بعد القبض، رجع بحصته
من الثمن، ووجب الأرض، وأما قبله فله أخذه أو رده بكل الثمن مطلقا (رجع بنقصانه). قال الشافعي: قوله:
"وأما قبله" أي وأما إذا كان حدوث العيب الثاني بفعل البائع قبل القبض، خير المشتري - سواء وجد به عيبا أو
لا - بين أخذه، أي مع طرح حصة النقصان من الثمن، وبين رده وأخذ كل الثمن، وكذا لو كان باقة سماوية أو
بفعل المعقود عليه، فإنه يردده بكل الثمن أو يأخذه وي طرح عنه حصة جنابة المعقود عليه، وكذا لو كان بفعل
أجنبي فإنه يغير. قوله: "رجع بنقصانه" بأن يقوم بلا عيب، ثم مع العيب، وينظر في التفاوت، فإن كان مقدار
عشر القيمة رجع بعشر الثمن، وإن كان أقل أو أكثر فعلى هذا الطريق.

ثُمَّ عَلِمَ الْمُتَبَاعُ بِالْعَيْبِ، فَهُوَ رَدُّ عَلَى الْبَائِعِ، وَلَيْسَ عَلَى الَّذِي اتَّبَاعَهُ غُرْمٌ فِي تَقْطِيعِهِ إِيَّاهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ اتَّبَاعَ رَجُلٌ ثَوْبًا وَبِهِ عَيْبٌ مِنْ حَرَقٍ أَوْ عَوَارٍ، فَزَعَمَ الَّذِي بَاعَهُ أَنَّهُ لَمْ يَعْلَمْ بِذَلِكَ، وَقَدْ قَطَعَ الثَّوْبَ الَّذِي اتَّبَاعَهُ أَوْ صَبَّغَهُ، فَالْمُتَبَاعُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَنْ يُوضَعَ عَنْهُ قَدْرُ مَا نَقَصَ الْحَرَقُ أَوْ الْعَوَارُ مِنْ ثَمَنِ الثَّوْبِ وَيُمْسِكُ الثَّوْبَ فَعَلَّ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَغْرَمَ مَا نَقَصَ التَّقْطِيعُ أَوْ الصَّبْغُ مِنْ ثَمَنِ الثَّوْبِ وَيَرُدُّهُ فَعَلَّ، وَهُوَ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ، فَإِنْ كَانَ الْمُتَبَاعُ قَدْ صَبَّغَ الثَّوْبَ صِبْغًا يَزِيدُ فِي ثَمَنِهِ، فَالْمُتَبَاعُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَ أَنْ يُوضَعَ عَنْهُ قَدْرُ مَا نَقَصَ الْعَيْبُ مِنْ ثَمَنِ الثَّوْبِ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يَكُونَ شَرِيكًا لِلَّذِي بَاعَهُ الثَّوْبَ فَعَلَّ، وَيُنْظَرُ كَمْ ثَمَنِ الثَّوْبِ وَفِيهِ الْحَرَقُ أَوْ الْعَوَارُ، فَإِنْ كَانَ ثَمَنُهُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ، وَثَمَنُ مَا زَادَ فِيهِ الصَّبْغُ خَمْسَةَ دَرَاهِمَ كَانَا شَرِيكَيْنِ فِي الثَّوْبِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِقَدْرِ حِصَّتِهِ، فَعَلَى حِسَابِ هَذَا يَكُونُ مَا زَادَ الصَّبْغُ فِي ثَمَنِ الثَّوْبِ.

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ النَّحْلِ

١٤٤١ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ التَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنِ التَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنْ أَبَاهُ بَشِيرٌ أَتَى بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنِّي نَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلَامًا كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

من ثمن الثوب: وعند أبي حنيفة: إذا حدث عيب عند المشتري، يرجع بالنقصان على البائع، إلا أن يأخذه البائع كذلك ما لم يتخسّط بملك المشتري. (المحلى) **النحل:** في "النهاية": النحل: العطية وإخية ابتداء من غير عوض ولا استحقاق، يقال: نحله ينحله نَحْلًا بالضم، والنحلة بالكسر العطية.

التعمان: صحابي صغير كان عند موته ﷺ ابن ثمان سنين وسبعة أشهر، وهو أول مولود وُلد في الأنصار بعد أقره. (المحلى) **نحلت:** بفتح النون وإخاء المهملة أي وهبت وأعطيت.

أَكْلٌ وَلَدَيْكَ نَحْلَتُهُ مِثْلَ هَذَا؟ فَقَالَ: لَا، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَارْتَجِعْهُ.

١٤٤٢ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ كَانَ نَحْلَهَا جَادًّا عِشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِهِ بِالْغَايَةِ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ قَالَ: وَاللَّهِ يَا بُنَيَّةُ! مَا مِنْ النَّاسِ أَحَدٌ أَحَبُّ إِلَيَّ غِنًى بَعْدِي مِنْكَ، وَلَا أَعَزُّ عَلَيَّ فَقْرًا بَعْدِي مِنْكَ، وَإِنِّي كُنْتُ نَحْلُكَ جَادًّا عِشْرِينَ وَسَقًا، فَلَوْ كُنْتُ جَدَدْتِيهِ وَاحْتَرَيْتِيهِ كَانَ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالٌ وَارِثٌ، وَإِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكَ وَأُخْتَاكَ، فَاقْتَسِمُوهُ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ! وَاللَّهِ لَوْ كَانَ كَذَا وَكَذَا لَتَرَكْتُهُ، إِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءُ، فَمَنْ الْأُخْرَى؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ذُو بَطْنٍ يَنْتِ خَارِجَةً أَرَاهَا جَارِيَةً.

١٤٤٣ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِي، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَا بَالُ رِجَالٍ يَنْحَلُونَ أَبْنَاءَهُمْ نُحْلًا، ثُمَّ يُمَسْكُونَهَا؟.....
بضم فسكون عطف

فارتجعه: قال النووي: فيه استحباب التسوية بين الأولاد في الهبة، فلا يفضل بعضهم دون بعض، ومذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة: أنه مكروه ليس بحرام، والهبه صحيحة. وقال أحمد والثوري وإسحاق وغيرهم: هو حرام. قال محمد: وهذا كله نأخذ بنسب للرجل أن يسوي بين ولده في النحلة. قال الطحاوي: اختلف أصحابنا في السوية، فقال أبو يوسف: فيها الذكر والأنثى، وقال محمد: بل يجعلها بينهم على قدر الموارث للذكر مثل حظ الأنثيين. **جاد عشرين:** بمعنى القطع، قاله القاري، يعني أن ذلك يجد منها، فهو صفة النحل التي وهبها لمرثها، يريد نحلًا يجد منها عشرون وسقًا، والوسق: ستون صاعًا، والغاية: موضع على برء من المدينة.

جددتيه: جداد بكسر الجيم وضمها هو أفصح: ما كسر من الشيء وقطع عنه. (المحلى) **وارث:** أي من يرث مني؛ لأنه داخل في تركتي وغير خارج من ملكي، وهذا نص على أن الهبة لا تفيد الملك إلا محوزة مقبوضة، وهو مذهب الخلفاء الراشدين والأئمة الثلاثة، وقال أحمد وأبو ثور: تصح الهبة والصدقة من غير قبض.

أراها: بضم الهمزة أي أظن ما في بطنها جارية، وفيه حصول الظن بمثل ذلك، وإنما الممنوع العلم، فلا يخالفه قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمُ السَّاعَاتِ وَالَّذِينَ يَخْتَفُونَ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ (البقرة: ٣٤). (المحلى)
عبد القاري: عبد منونا، والقاري: بالقاف والراء وتشديد الباء، منسوب إلى قارة.

فَإِنْ مَاتَ ابْنُ أَحَدِهِمْ قَالَ: مَالِي بِيَدِي لَمْ أُعْطِهِ أَحَدًا، وَإِنْ مَاتَ هُوَ قَالَ: هُوَ لِابْنِي قَدْ كُنْتُ أُعْطِيْتُهُ إِيَّاهُ، مَنْ نَحَلَ نَحْلَهُ فَلَمْ يَحْزُهَا الَّذِي نَحَلَهَا حَتَّى يَكُونَ إِنْ مَاتَ لَوَرَّثَتْهُ فِيهِ بَاطِلٌ.

مَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْعَطِيَّةِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَنْ أُعْطِيَ أَحَدًا عَطِيَّةً لَا يُرِيدُ ثَوَابَهَا، فَأَشْهَدُ عَلَيْهَا، فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ لِلَّذِي أُعْطِيَهَا إِلَّا أَنْ يَمُوتَ الْمُعْطِي قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَهَا الَّذِي أُعْطِيَهَا. قَالَ: وَإِنْ أَرَادَ الْمُعْطِي إِمْسَاكَهَا بَعْدَ أَنْ أَشْهَدَ عَلَيْهَا فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ إِذَا قَامَ عَلَيْهِ بِهَا صَاحِبُهَا أَخَذَهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَمَنْ أُعْطِيَ عَطِيَّةً، ثُمَّ تَكَلَّ الَّذِي أُعْطَاهَا، فَجَاءَ الَّذِي أُعْطِيَهَا بِشَاهِدٍ يَشْهَدُ لَهُ أَنَّهُ أَعْطَاهُ ذَلِكَ، عَرْضًا كَانَ أَوْ ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا أَوْ حَيَوَانًا، أُخْلِفَ الَّذِي أُعْطِيَ مَعَ شَهَادَةِ شَاهِدِهِ، فَإِنْ أَبَى الَّذِي أُعْطِيَ أَنْ يَحْلِفَ، حُلِفَ الْمُعْطِي، وَإِنْ أَبَى أَنْ يَحْلِفَ أَيْضًا، أَدَّى إِلَى الْمُعْطِي مَا ادَّعَى عَلَيْهِ إِذَا كَانَ لَهُ شَاهِدٌ وَاحِدٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَاهِدٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ أُعْطِيَ عَطِيَّةً لَا يُرِيدُ ثَوَابَهَا، ثُمَّ مَاتَ الْمُعْطِي فَوَرَّثَتْهُ بِمَنْزِلَتِهِ، وَإِنْ مَاتَ الْمُعْطِي قَبْلَ أَنْ يَقْبِضَ الْمُعْطِي عَطِيَّتَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ،

من نحل نَحْلَهُ (ج: أي أعطى نَحْلَهُ بالكسر أي عطية ومنحولا، "لم يحزها" بضم الحاء المهملة بعدها راي معجمة، من الحوز أي لم يجمعها ولم يقبضها، "الذي نحلها" بصيغة المجهول أي الذي أعطى لها، وهو الموهوب له "حتى يكون" أي النحلة "إن مات لورثته" أي الواهب "فهي" النحلة "باطل" لا نفيد ملكا، بل هو مشترك بين الورثة. **ثَوَابُهَا** أي عوضها من المعطى له؛ لكونه فقيرا. **فَإِنَّهَا ثَابِتَةٌ**: فلا يصح الرجوع عنها، وأما الذي وهب للثواب فإذا لم يشب كان للواهب الرجوع في هبته، وبه قال أحمد في ظاهر مذهبه، وكذا الشافعي فيما حكى عنه البعوي، وقال أبو حنيفة: يصح الرجوع مطلقا. **أَخَذَهَا**: قال المهلب المالكي: الهدية على ضربين، هدية للمكافأة وهدية للصلة، فما كان للمكافأة على سبيل البيع ففيه العوض، وما كان للصلة فلا يلزم المكافأة.

وَذَلِكَ أَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً لَمْ يَقْبِضْهُ، فَإِنْ أَرَادَ الْمُعْطِي أَنْ يُنْسِكَهَا وَقَدْ كَانَ أَشْهَدَ عَلَيْهَا جِبْنَ أَعْطَاهَا، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ إِذَا قَامَ صَاحِبُهَا أَخَذَهَا.

الْقَضَاءُ فِي الْهَبَةِ

١٤٤٤ - **مالك** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ أَبِي غَطَفَانَ بْنِ طَرِيفٍ الْمُرِّيَّ أَنَّ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: مَنْ وَهَبَ هَبَةً لِصَلَةِ رَحِمٍ أَوْ عَلَى وَجْهِ صَدَقَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِيهَا، وَمَنْ وَهَبَ هَبَةً يَرَى أَنَّهُ أَرَادَ بِهَا الثَّوَابَ فَهُوَ عَلَى هَبَّتِهِ يَرْجِعُ فِيهَا إِذَا لَمْ يُرْضَ مِنْهَا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الْهَبَةَ إِذَا تَغَيَّرَتْ عِنْدَ الْمُوْهُوبِ لَهُ لِلثَّوَابِ بِزِيَادَةٍ أَوْ نَقْصَانٍ، فَإِنْ عَلَى الْمُوْهُوبِ لَهُ أَنْ يُعْطِيَ صَاحِبَهَا قِيمَتَهَا يَوْمَ قَبْضِهَا.

المري: يضم الميم وتشديد الراء: نسبة إلى قبيلة من قُبيم، تابعي ثقة. **من وهب هبة:** قال محمد: وهذا يأخذ من وهب هبة لذي رحم محرم أو على وجه صدقة، فقبضها الموهوب له، فليس للواهب أن يرجع فيها، ومن وهب هبة لغير ذي رحم محرم وقبضها، فله أن يرجع فيها إن لم يشب منها، أو يزد حيرا في يده أو يخرج من ملكه أي ملك غيره، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وتفصيله بحيث تظهر فوائد قيوده على ما في "الهداية" وشروحه: أن الهبة لا تخلو إما أن تكون مقبوضة أو غير مقبوضة، فإن كانت غير مقبوضة يجوز للواهب الرجوع فيها، ويعمل برجوعه؛ لأن الهبة الغير المقبوضة لا تفيد ملكا، وإن كانت مقبوضة، فلا تخلو إما أن يكون لذي رحم محرم أي لذي قرابة المحرمية كالأصول والفروع، وإما أن يكون لغيره، سواء كان أجنبيا أو كان ذا قرابة ولم يكن محرما، ولم يكن ذا رحم، فإن كان الأول فلا يصح الرجوع فيه؛ لأن المقصود صلة الرحم وقد حصل، وإن كان الثاني فإن كان على سبيل الصدقة، فلا رجوع فيها، وإلا فله الرجوع في الهبة إلا أن يمنع مانع.

إذا لم يرض منها: وبه أخذ مالك أنه ليس له الرجوع إذا وهب احتسابا للآخر الأعزوي، وأما إذا وهب لإرادة العوض فلم يعوض، فله الرجوع، وقال أبو حنيفة: يصح الرجوع عنه إلا بأحد سبعة أمور: القرابة والموت والزوجية والهلاك والخروج من الملك والعوض والزيادة، واحتج لذلك بقوله **قال مالك** **أصل هبة ما لم يشب منها** أي لم يعوض، رواه البيهقي وابن ماجة والدارقطني عن أبي هريرة **قال مالك** **يوم قبضها:** يعني إذا لم يعوض عنها، وقال أبو حنيفة: الزيادة المتصلة بمنع عن الرجوع، ولا يجب القيمة، وأما النقصان فغير مانع. (أخلى)

الاعتصار في الصدقة

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ أَنَّ كُلَّ مَنْ تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ بِصَدَقَةٍ وَقَبَضَهَا الابْنُ، أَوْ كَانَ فِي حَجَرِ أَبِيهِ، فَأَشْهَدَ لَهُ عَلَى صَدَقَتِهِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَصِرَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْجِعُ فِي شَيْءٍ مِنَ الصَّدَقَةِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِيمَنْ نَحَلَ وَلَدَهُ نُحْلًا أَوْ أَعْطَاهُ عَطَاءً لَيْسَ بِصَدَقَةٍ أَنَّ لَهُ أَنْ يَعْتَصِرَ ذَلِكَ مَا لَمْ يَسْتَحْدِثْ الْوَلَدُ دَيْنًا يُدَايِنُهُ النَّاسُ بِهِ، وَيَأْمُنُونَهُ عَلَيْهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْعَطَاءِ الَّذِي أَعْطَاهُ أَبُوهُ، فَلَيْسَ لِأَبِيهِ أَنْ يَعْتَصِرَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا بَعْدَ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ الدِّيُونُ. قَالَ مَالِكٌ: أَوْ يُعْطِيَ الرَّجُلُ ابْنَتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ فَتَنْكِحَ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ، وَإِنَّمَا تَنْكِحُهُ لِيَغْنَاهُ وَلِلْمَالِ الَّذِي أَعْطَاهُ أَبُوهُ، فَيُرِيدُ أَنْ يَعْتَصِرَ ذَلِكَ الْأَبُ، أَوْ يَتَزَوَّجُ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ قَدْ نَحَلَهَا أَبُوهَا النُّحْلَ، إِنَّمَا يَتَزَوَّجُهَا وَيَرْفَعُ فِي صِدَاقِهَا لِيَغْنَاهَا وَمَالِهَا وَمَا أَعْطَاهَا أَبُوهَا، ثُمَّ يَقُولُ الْأَبُ: أَنَا أَعْتَصِرُ ذَلِكَ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَعْتَصِرَ مِنْ ابْنِهِ وَلَا مِنْ ابْنَتِهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ إِذَا كَانَ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ.

القضاء في العمرى

١٤٤٥ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ،

العمرى: هو أن يقول الرجل لصاحبه: أعمرتك داري، أي جعلتها لك مدة عمرك، فإن اقتصر على هذا القدر ولم يقل: لورثتك من بعدك، فمذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد أن تكون تلك الدار لورثته من بعده لا يرجع إلى المعمر خلافا لمالك، هكذا ذكر في "المغلي". قلت: العمرى بضم العين على وزن الكرى: وهي أن يجعل داره له مدة عمره، فإذا مات المعمر ترد على المعمر بكسر الميم، وصورته أن يقول: أعمرتك داري هذه أو هي لك عمرى أو ما عشت أو مدة حياتك، أو وهت فإذا مت فهو رد على، وهو جائز عند الجمهور، وشرط الرد باطل، بل هي في حكم الهبة فهي للمعمر له حيا، ولورثته بعده، ولا يرتد إلى المعمر الواهب عند أصحابنا، =

عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَعْمَرَ عُمْرِي لَهُ وَلَعْقِبُهُ، فَإِنَّهَا لِلَّذِي يُعْطَاهَا لَا تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْطَاهَا أَبَدًا؛ لِأَنَّهُ أُعْطِيَ عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ.

١٤٤٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ سَمِعَ مَكْحُولًا الدَّمَشَقِيَّ يَسْأَلُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ الْعُمَرَى، وَمَا يَقُولُ النَّاسُ فِيهَا، فَقَالَ الْقَاسِمُ ابْنُ مُحَمَّدٍ: مَا أَدْرَكْتُ النَّاسَ إِلَّا وَهُمْ عَلَى شُرُوطِهِمْ فِي أَمْوَالِهِمْ وَفِيمَا أُعْطُوا.

قَالَ **مالك**: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْعُمَرَى تَرْجِعُ إِلَى الَّذِي أَعْمَرَهَا إِذَا لَمْ يَقُلْ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ.

١٤٤٧ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ وَرِثَ حَفْصَةَ بِنْتَ عُمَرَ دَارَهَا، قَالَ: وَكَانَتْ حَفْصَةُ قَدْ أَسْكَنْتْ بِنْتَ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ مَا عَاشَتْ، فَلَمَّا تُوُفِّيَتْ بِنْتُ زَيْدٍ قَبِضَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْمَسْكَنَ، وَرَأَى أَنَّهُ لَهُ.

= وبه قال الشافعي في الجديد، ونقل ذلك عن ابن عمر وابن عباس وعلي ﷺ. وقال **مالك** والليث والشافعي في القديم: العمرى ثملك المنافع لا العين، ويكون للمعمر له السكنى، فإذا مات عادت إلى المعمر، فإن قال: لك ولعقبك، كان سكنها لهم، فإذا انقرضت عادت إلى المعمر. وقال أصحابنا: غيره من الأحاديث مطلقة، فنعمل بالمطلق والمقيد جميعا، وأما السكنى بالضم أن يقول: داري لك سكنى، فهي عارية للمنافع لا هبة، فيرد بعد موته إلى المعمر.

ولعقبه: بكسر القاف وجوز سكونها مع فتح العين وكسرها، وهو أولاد الإنسان ما تناسلوا، قاله النووي. (الغلى)

ولعقبك: وإنما يحرم الرجوع إذا قال: هي لك ولعقبك، والعمرى يتوجه إلى المنفعة دون الرقبة، وهل يسلك به مسلك العارية والوقف؟ روايتان عن **مالك**، ويستدل على ذلك بمفهوم حديث جابر وما رواه البخاري عن جابر ﷺ أنه قال: إنما العمرى التي أحاز النبي ﷺ أن يقول: هي لك ولعقبك، وأما إذا قال: هي لك ما عشت، فإنها ترجع إلى صاحبها. (الغلى)

ورأى أنه له: فدل فعله ذلك على أنه إنما يكون العمرى لورثة المعمر له إذا قيده بقوله: ولعقبك، لا فيما اقتصر على قوله: هي لك ما عشت، كذا في "الغلى". قلت: دل هذا على أن السكنى عنده عارية ترجع إلى المعطي، وإلى ورثته بعد موت من أعطى له السكنى، وأما العمرى فعنده أنها له ولعقبه بعده، ليس فيه رد ولا رجوع.

القضاء في اللقطة

١٤٤٨ - **مالك** عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن، عن يزيد مولى المنبج، عن زيد بن خالد الجهني أنه قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فسأله عن اللقطة، فقال: أعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرفها سنة فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها. قال: فضالة الغنم يا رسول الله؟ قال: هي لك أو لأهلك أو للذئب. قال: فضالة الإبل؟ قال: ما لك ولها، معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها.

١٤٤٩ - **مالك** عن أيوب بن موسى، عن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهني أن أباه أخبره أنه نزل منزل قوم بطريق الشام، فوجد صرة فيها ثمانون ديناراً،

عفاصها بكسر العين وفتح الصاد، وهو الوعاء التي تكون فيه النفقة، حلداً كان أو غيره. (المحلى)

ووكاءها: بكسر الواو والمد: الخيط الذي يشد به الوعاء. (المحلى) ثم **عرفها سنة**: قال ابن الملك: ومعنى التعريف: التشهد وطلب صاحبها. قال الخنولي: أدق التعريف أن يشهد على الأحذ، ويقول: أخذتها لأردّها على صاحبها، فإن فعل ذلك ولم يعرفها كفى. قال ابن المصنف: ظاهر الأمر يقتضي تكرار التعريف عرفاً وعادة، وإن كان ظرفية السنة للتعريف بصدق بوقوعه مرة واحدة، لكن يجب حملها على المعتاد من أنه يفعلها وقتاً بعد وقت. (اغلى)

فإن جاء: فإن بين علامتها حل الدفع، ولا يجب بلا حجة عند أبي حنيفة والشافعي. (المحلى)

فشأنك: بنصب النون أي ألزم شأنك مثلها وأصع ما شئت من صدقة أو بيع أو إمساك أو أكل ونحوها، فهو منصوب على المفعولية. (اغلى) أو **للذئب**: معناه الإذن في أخذها، واستدل بذلك مالك على أن من أخذ شاة في فلاة، فأكلها فلا ضمان؛ لأنه **لا** إذن له حيث قال: **هي لك أو لأهلك**، وأجاب الطحاوي بأنه ليس للتمليك، كما قال: **للذئب**. **سقاؤها**: معناه أنها تقوي على ورود المياه.

حتى يلقاها ربها: وبه أخذ الشافعي ومالك وأحمد: أن ترك الإبل أفضل. وفي معناه: البعل والخمار والقرس، وعند أبي حنيفة في المشهور عنه: أنه لا فرق بين الغنم والإبل في فضيلة الالتقاط إذا خاف الضياع. في "الدر المختار" عن "التاتار حانية": أنه ندب التقاط البهيمة الضالة ما لم يخف طياعها فيجب، ويكره لو معها ما تدفع به عن نفسها كقرن البقر وكدم الإبل. (المحلى)

فَذَكَرَهَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: عَرَّفَهَا عَلَى أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ، وَاذْكُرَهَا لِكُلِّ مَنْ يَأْتِي مِنَ الشَّامِ سَنَةً، فَإِذَا مَضَتِ السَّنَةُ فَشَأْنُكَ بِهَا.

١٤٥٠ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ: أَنَّ رَجُلًا وَجَدَ لُقْطَةً فَجَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ لَهُ: إِنِّي وَجَدْتُ لُقْطَةً فَمَاذَا تَرَى فِيهَا؟ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: عَرَّفَهَا، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، قَالَ: رَدُّ، قَالَ: قَدْ فَعَلْتُ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ: لَا أَمُرُكَ أَنْ تَأْكُلَهَا، وَلَوْ شِئْتَ لَمْ تَأْخُذْهَا.

الْقَضَاءُ فِي اسْتِهْلَاكِ الْعَبْدِ اللَّقْطَةِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ يَجِدُ اللَّقْطَةَ، فَيَسْتَهْلِكُهَا قَبْلَ أَنْ تَبْلُغَ الْأَجَلَ الَّذِي أُجِّلَ فِي اللَّقْطَةِ، وَذَلِكَ سَنَةً أَنَّهَُا فِي رَقَبَتِهِ إِمَّا أَنْ يُعْطِيَ سَيِّدُهُ ثَمَنَ مَا اسْتَهْلَكَ غُلَامُهُ، وَإِمَّا أَنْ يُسَلِّمَ إِلَيْهِمْ غُلَامَهُ، وَإِنْ أُمْسَكَهَا حَتَّى يَأْتِيَ الْأَجَلَ الَّذِي أُجِّلَ فِي اللَّقْطَةِ، ثُمَّ اسْتَهْلَكَهَا، كَانَتْ دَيْنًا عَلَيْهِ يُبْعَ بِهِ وَلَمْ تَكُنْ فِي رَقَبَتِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عَلَى سَيِّدِهِ فِيهَا شَيْءٌ.

الْقَضَاءُ فِي الضَّوَالِّ

١٤٥١ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الصَّحَّاحِ....

ولو شئت لم تأخذها: وفي الأثر: أنه لم يوقت في التعريف بسنة، وكره أكلها مطلقا وكذا أخذها، ولم يأخذ به مالك ولا الشافعي والجمهور، بل قالوا بتوقيت التعريف، واستحبوا أخذها، وقالوا: لو تركها ضاعته، وأباحوا أكلها بعد التعريف. (المحلى) **ولم يكن على سيده:** لأن الشرع أذن له بالانتفاع فكان ضمانا بحقه، فلا يظهر في حق المولى، وقال أبو حنيفة والشافعي: إن أُلْغِيَ طَوْلَبُ بِهِ بِقَضَاءِ الدِّينِ أَوْ بِالْبَيْعِ فِيهِ، سَوَاءٌ أُلْغِيَ قَبْلَ التَّعْرِيفِ أَوْ بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ ضَمَانُ حَنَایَةِ فَيَتَعَلَّقُ بِرَقَبَةٍ وَيُظْهِرُ فِي حَقِّ الْمَوْلَى. (المحلى)

الضوال: قال الخطابي: اسم الضالة لا يقع على الدراهم والدنانير والمتاع ونحوها، وإنما الضالة اسم للحيوان التي تفصل عن صاحبها كالإبل والبقرة والطيور. (المحلى)

الأنصاري أخبره أنه وجدَ بغيراً بالحرّة، فعقله، ثم ذكره لعمر بن الخطاب، فأمره عمر أن يعرفه ثلاث مرّات، فقال له ثابت: إنه قد شغلني عن ضيعتي، فقال له عمر: أرسله حيث وجدته.

١٤٥٢ - مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيّب أن عمر بن الخطاب قال، وهو مُسندٌ ظهره إلى الكعبة: من أخذ ضالة فهو ضالٌّ.

١٤٥٣ - مالك أنه سمع ابن شهاب يقول: كانت ضوال الإبل في زمان عمر بن الخطاب إبلاً مؤبلةً تنائج لا يمسّها أحدٌ حتى إذا كان زمان عثمان بن عفان أمر بتعريفها، ثم بُاع فإذا جاء صاحبها أُعطي ثمنها.

صدقة الحي عن الميت

١٤٥٤ - مالك عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة عن أبيه، عن جدّه أنه قال: خرج سعد بن عبادة مع رسول الله ﷺ في بعض معاريفه، فحضرت أمه الوفاة بالمدينة، فقبل لها: أوصي، فقالت: فيم أوصي؟ إنما المال مال سعد، فتوفيت قبل أن يقدم سعد، فلمّا قدم سعد بن عبادة، ذكر ذلك له،

فهو ضال: ولأبي داود عن جرير مرفوعاً: لا يوتي أصله إلا ضالاً. قال محمد: وهذا بأخذ، وإنما يعني بذلك أخذها ليذهب بها، فأما من أخذها ليردها أو ليعرفها، فلا بأس به. قلت: أما قوله: "فهو ضال" أي عن طريق الصواب أو أتم أو ضامن إن هلكت عنده، عبر به عن الضمانة للمشاكلة. (الخطي)

مؤبلة: بضم الميم وفتح الهمزة والياء المشددة. قال في "النهاية": إذا كانت الإبل مهملة قيل: إبل آبل، وإذا كانت للقفية قيل: إبل مؤبلة، أراد أنها كانت لكثرتها مجتمعة حيث لا يتعرض إليها. (مجمع)

أعطي ثمنها: قال محمد: كلا الوجهين حسن، إن شاء الإمام تركها حتى نعي أهلها، فإن خاف عليها الضيعة أو لم يجد من يرعاها، فباعها ووقف ثمنها حتى يأتي أربابها، فلا بأس بذلك.

فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ يَنْفَعُهَا أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ،
فَقَالَ سَعْدٌ: حَائِطٌ كَذَا وَكَذَا صَدَقَةٌ عَنْهَا لِحَائِطٍ سَمَاءُ.

١٤٥٥ - مَالِك عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا
قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أُمِّي افْتُلِتَتْ نَفْسُهَا، وَأَرَاهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تُصَدِّقْتُ، أَفَأَتَصَدَّقُ
عَنْهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

١٤٥٦ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ مِنْ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ تُصَدِّقُ
عَلَى أَبَوَيْهِ بِصَدَقَةٍ، فَهَلَكَا فَوَرِثَ ابْنُهُمَا الْمَالَ، وَهُوَ تَخَلٍّ، فَسَأَلَ عَنْ ذَلِكَ
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ أَجَرْتَ فِي صَدَقَتِكَ وَخَذَهَا بِمِيرَاثِكَ.

الْأَمْرُ بِالْوَصِيَّةِ

١٤٥٧ - مَالِك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا حَقٌّ....

افْتُلِتَ (إخ): بضم الحمة والمثناة بعد الفاء وكسر اللام، أي أخذت نفسها فلتة وماتت بغتة وفجأة. و"نفسها"
ضبط بالرفع على أنه نائب الفاعل، وبالنصب على أنه مفعول ثانٍ، والأول مضمرة، وهو القائم مقام الفاعل أو
على التمييز. (المحلى) **لَوْ تَكَلَّمْتُ تُصَدِّقْتُ**: ظاهره أنها لم تتكلم فلم تصدق، لكن الرواية السابقة: فقالت: فيم
أوصي إذا مال مال سعد، نص في التكلم، فيمكن أن يقول الأحيوة بأن المراد أنها لم تتكلم بالصدقة، ولو
تكلمت تصدقت، أو يحمل على أن سعدا ما عرف بما وقع عنها، وعلى كلا التقديرين لم يتحد راوي الإثبات
وراوي النفي، كذا في "فتح الباري". (المحلى) **بِالْوَصِيَّةِ**: اسم بمعنى المصدر. قال الأزهري: مشتق من وصيت
الشيء إذا وصلته؛ لأنه يصل بها ما كان في حياته بما بعد موته. (المحلى) **مَا حَقٌّ** (إخ): "ما" نافية. "امرئ مسلم"
كذا في أكثر الروايات، ولا مفهوم له؛ فإن الوصية تصح من الذمي، وسقط في رواية مسلم. "له شيء" صفة
لـ"امرئ". "يوصي فيه" صفة لـ"شيء". "بيت ليلتين" صفة ثانية لـ"مسلم". وخير "ما" ما دل عليه
الامتناء، ويحتمل أن يكون خبره "بيت" بتأويله بالمصدر أي ما حقه بيتوته إلا على هذه الصفة، وكان ذكر
الليتين أو الثلاث لرفع الخرج. وفي الحديث دليل على أن الأشياء ينبغي أن تضبط بالكتابة.

أمرئٍ مُسلمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ بَيْتٌ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ عِنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ.
 قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الْمُوصِي إِذَا أَوْصَى فِي صِحَّتِهِ أَوْ مَرَضِهِ
 بِوَصِيَّةٍ فِيهَا عَتَاقَةٌ رَفِيقٍ مِنْ رَفِيقِهِ أَوْ غَيْرُ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يُغَيِّرُ مِنْ ذَلِكَ مَا بَدَأَ لَهُ، وَيَصْنَعُ
 مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ حَتَّى يَمُوتَ، وَإِنْ أَحَبَّ أَنْ يَطْرَحَ تِلْكَ الْوَصِيَّةَ وَيُبَدِّلَهَا فَعَلَّ إِلَّا أَنْ
 يُدَبِّرَ مَمْلُوكًا، فَإِنْ دَبَّرَ مَمْلُوكًا فَلَا سَبِيلَ إِلَى تَغْيِيرِ مَا دَبَّرَ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: مَا حَقُّ أَمْرٍ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصَى فِيهِ بَيْتٌ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَهُ.
 قَالَ مَالِكٌ: فَلَوْ كَانَ الْمُوصِي لَا يَقْدِرُ عَلَى تَغْيِيرِ وَصِيَّتِهِ، وَلَا مَا ذُكِرَ فِيهَا مِنَ الْعَتَاقَةِ
 كَانَ كُلُّ مُوصٍ قَدْ حَبَسَ مَالَهُ الَّذِي أَوْصَى فِيهِ مِنَ الْعَتَاقَةِ وَغَيْرِهَا، وَقَدْ يُوصِي
 الرَّجُلُ فِي صِحَّتِهِ وَعِنْدَ سَفَرِهِ.
 قَالَ مَالِكٌ: فَلَا أَمْرٌ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ: أَنَّهُ يُغَيِّرُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ غَيْرَ التَّدْبِيرِ.

جَوَازُ وَصِيَّةِ الضَّعِيفِ وَالصَّغِيرِ وَالْمُصَابِّ وَالسَّافِيهِ

١٤٥٨ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَمْرُو بْنَ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيَّ
 أَخْبَرَهُ أَنَّهُ قِيلَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ: إِنَّ هَهُنَا غُلَامًا يَفَاعَا لَمْ يَحْتَلِمْ، مِنْ غَسَّانَ.....

بيت ليلتين: صفة ثانية لـ "أمرئٍ"، ومفعول "بيت" محذوف تقديره: أما أو ذاكرة أو موعوكا، ذكره
 القسطلاني. ثم قوله: "ليلتين" تأكيد لا تحديد، والمعنى: لا يعضي عليه وإن كان قليلا. (الغلي)
يوصي: صفة لـ "شيء" وهو بفتح الصاد وكسرهما، وفي "مسلم" **له شيء يريد أن يوصي به**.
مكتوبة عنده: يدل على ذلك اختلاف الرواية، فعند مسلم: بيت ثلاث ليال، وللبیهقي عن أيوب: بيت ليلة
 أو ليلتين. وفيه إشارة إلى اغتفار الزمن اليسير، وكان الثلاث غاية للتأخير، ولذلك قال ابن عمر في رواية سالم:
 لم أبت ليلة منذ سمعته ﷺ يقول ذلك إلا ووصيتي عندي. **يفاعا**: بفتح التحتية والفاء، أي مراهما. وفي نسخة:
 غلام يفاع، بالرفع. (الغلي) **غسان**: بتشديد السين المهملة: قبيلة من اليمن.

وَوَارِثُهُ بِالشَّامِ، وَهُوَ ذُو مَالٍ، وَلَيْسَ لَهُ هَهُنَا إِلَّا ابْنَةُ عَمِّ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: فَلْيُوصِ لَهَا، قَالَ: فَأَوْصَى لَهَا بِمَالٍ يُقَالُ لَهُ: بِثَرِّ جُشَمٍ، فَقَالَ عُمَرُو بْنُ سُلَيْمٍ: فَبِيعَ ذَلِكَ الْمَالُ بِثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ، وَابْنَةُ عَمِّهِ الَّتِي أَوْصَى لَهَا هِيَ أُمُّ عُمَرُو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرْقِيُّ.

١٤٥٩ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ حَزْمٍ أَنَّ غُلَامًا مِنْ غَسَّانَ حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ بِالْمَدِينَةِ، وَوَارِثُهُ بِالشَّامِ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقِيلَ لَهُ: إِنْ فَلَانًا يَمُوتُ أَفْيُوصِي؟ فَقَالَ: فَلْيُوصِ. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَكَانَ الْغُلَامُ ابْنُ عَشْرِ سِنِينَ أَوْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ سَنَةً، قَالَ: فَأَوْصَى بِثَرِّ جُشَمٍ، فَبَاعَهَا أَهْلُهَا بِثَلَاثِينَ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

قَالَ **مالك**: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا أَنَّ الضَّعِيفَ فِي عَقْلِهِ وَالسَّفِيهَ وَالْمُصَابَّ الَّذِي يُفِيقُ أَحْيَانًا، تَحْجُوزُ وَصَايَاهُمْ إِذَا كَانَ مَعَهُمْ مِنْ عُقُولِهِمْ مَا يَعْرِفُونَ مَا يُوصُونَ بِهِ، فَأَمَّا مَنْ لَيْسَ مَعَهُ مِنْ عَقْلِهِ مَا يَعْرِفُ بِذَلِكَ مَا يُوصِي بِهِ، وَكَانَ مَغْلُوبًا عَلَى عَقْلِهِ فَلَا وَصِيَّةَ لَهُ.

القضاء في الوصية في الثلث لا تتعدى

١٤٦٠ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ غَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي،

فليوص: أمر ندب عند الجمهور، وللجواب عند داود.

وكان الغلام إناج: قال الحفاظ: أما وصية الصبي المميز فبها خلاف، بمعها الحنيفة والشافعي في الأظهر، وصححهما مالك وأحمد والشافعي في قول رجحه السبكي، وذكر البيهقي أن الشافعي علق القول به على صحة الأكثر المروي في "الموطأ"، وهو قوي؛ فإن رجالة ثقات وله شاهد، وفيد مالك صحتها بما إذا عقل ولم يخلط. وفي "الهداية": ولا يصح وصية الصبي المميز؛ لأنه ترغ، والصبي ليس من أهله، وقال الشافعي: يصح؛ لأن عمر **أحاز** وصية يفاع، قلنا: الأكثر محمول على أنه كان قريب العهد بالحلم بحاز، أو كانت وصيته في تجهيزه وأمر دفعه، وذلك جائز عندنا. لفظ الكتاب يقطع التأويلين. (المحلى)

فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ مَا تَرَى، وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرْتِنِي إِلَّا ابْنَةٌ لِي أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا، فَقُلْتُ: فَالْشُّطْرُ؟ قَالَ: لَا، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ، إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَائِلَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِرْتَ بِهَا عَلَيْهَا حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ.

مصدر تعني مفعول

بلغ بي من الوجع: وكون "من" زائدة في الإثبات كما ذهب إليه الأحفش، واختاره ابن مالك، وفي القرآن: **وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْكِبْرَ** (برم: ٨١)، ويحتمل أن يكون الفاعل محذوفاً، والتقدير: قد بلغني جهد من الوجع، ثم حذف الموصوف وأقيم الصفة مقامه. قال ابن مالك: وهذا الحذف يكثر قبل "من"، لدلائلها على التبعيض، ومنه قوله تعالى: **وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْكِبْرَ** (الأعداء: ٣٤) أي نبأ من أنبأهم. (الغلي) **ما ترى**: والرؤية بصرية، ومفعوها وهو العائد إلى "ما" محذوف. (الغلي) **وأنا ذو مال**: في موضع الحال من الضمير في "بلغ"، والرابطة واو الحال، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب. **إلا ابنة**: هي أم الحكم الكبرى، والمراد بالحصص حصص خاص؛ فإنه كان له ورثة بالتعصيب من بني عمر. **أفأتصدق**: همزة الاستفهام للاستخبار، والفاء عاطفة، وقيل: رائدة. (الغلي) **لا**: حرف جواب وهي مباحة قد سدت مسد الجملة، أي لا تصدق بكل الثلثين.

فالشطر: أي النصف وهو بالرفع مبتدأ وخبره محذوف أي شطر أتصدق به، ويروى بالجر عطفاً على قوله: **ثُلْثِي مَالِي**، وضبط في "الفائق" بالنصب بفعل مضمر أي أحب الشطر، قال النووي: أجمعوا على أن من له وارث لا ينفذ وصيته بالزيادة على الثلث إلا بإجازته، وعلى نفوذها بإجازته في جميع المال، وأما من لا وارث له فمذهب الجمهور أنه لا يصح فيما زاد على الثلث، وجوزه أبو حنيفة وإسحاق وأحمد في رواية. (الغلي)

كثير: أو كبير، بالفتح هل هي بالثنية أو بالوحدة؟ وفيه دليل على أن الأولى أن ينقص عن الثلث. (الغلي) **إنك أن تذر إخ**: بفتح الهمزة فهي "أن" مصدرية ناصبة للفعل المظهر رفع بالابتداء، و"خير" خبره، والجملة خبر **إن** في قوله: **إنك**، ويجوز كسر "أن" فهي حرف الشرط، فالفعل بعدها مجزوم، وحيث حذف الجواب محذوف أي فهو خير، فيكون قد حذف المبتدأ مفرونا بالفاء وأبقى الخبر، وليس هذا مخصوصاً بالضرورة كما رعمه النحويون. (الغلي) **عائلة**: أي فقراء، وهو جمع عائل، الفعل منه عال يعيل: إذا افتقر. **يتكففون**: أي ييسطون إليهم أكفهم. **حتى ما تجعل**: "حتى" للغاية ههنا داخلة على الاسم، وهو "ما" الموصولة، والتقدير: حتى الذي تجعله، ويجوز أن يكون حرف ابتداء، فيكون الصلة والموصول في موضع الرفع بالابتداء، والخبر محذوف. (الغلي)

قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُخَلِّفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّكَ لَنْ تُخَلِّفَ فَعَمَلْ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا زِدَدَتْ بِهِ دَرَجَةٌ وَرِفْعَةٌ، وَلَعَلَّكَ أَنْ تُخَلِّفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ يَرْتِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُوصِي بِثُلْثِ مَالِهِ لِرَجُلٍ وَيَقُولُ: غُلَامِي يَخْدُمُ فُلَانًا مَا عَاشَ، ثُمَّ هُوَ حُرٌّ، فَيَنْظُرُ فِي ذَلِكَ، فَيُوجِدُ الْعَبْدَ ثُلْثَ مَالِ الْمَيِّتِ، قَالَ: فَإِنْ خِدْمَةُ الْعَبْدِ تُقَوِّمُ، ثُمَّ يَتَحَاصَّنِ يُحَاصُّ الَّذِي أُوصِيَ لَهُ بِالثُّلْثِ بِثُلْثِهِ، وَيُحَاصُّ الَّذِي أُوصِيَ لَهُ بِخِدْمَةِ الْعَبْدِ بِمَا قَوِّمَ لَهُ مِنْ خِدْمَةِ الْعَبْدِ، فَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ خِدْمَةِ الْعَبْدِ أَوْ مِنْ إِجَارَتِهِ إِنْ كَانَتْ لَهُ إِجَارَةٌ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ، فَإِذَا مَاتَ الَّذِي جُعِلَتْ لَهُ خِدْمَةُ الْعَبْدِ مَا عَاشَ عَتَقَ الْعَبْدُ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يُوصِي فِي ثُلْثِهِ، فَيَقُولُ: لِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا وَكَذَا، يُسَمِّي مَالًا مِنْ مَالِهِ، فَيَقُولُ وَرَثَتُهُ: قَدْ زَادَ عَلَى ثُلْثِهِ؛ فَإِنْ الْوَرِثَةُ يُخَيَّرُونَ بَيْنَ أَنْ يُعْطُوا أَهْلَ الْوَصَايَا وَصَايَاهُمْ، وَيَأْخُذُوا جَمِيعَ مَالِ الْمَيِّتِ، وَيَبْنِي أَنْ يَقْسِمُوا لِأَهْلِ الْوَصَايَا ثُلْثَ مَالِ الْمَيِّتِ، فَيَسْلَمُوا إِلَيْهِمْ ثُلْثُهُ، فَتَكُونَ حُقُوقُهُمْ فِيهِ إِنْ أَرَادُوا بِالْغَا مَا بَلَغَ.

بعد أصحابي: المنصرفين معك، فإله إشفاقاً من موته بمكة، لكونه هاجر منها بعد، فخشى أن يقدح ذلك في هجرته، أو في ثوابه عليها، أو خشى بقاءه بمكة وحده بعد انصراف النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، وكانوا يكرهون الرجوع فيما تركوا لله عز وجل.

لن تخلف: المراد بالتخلف طول العمر والبقاء، وفي هذا أفضلية طول العمر للعمل الصالح. (الحلى)
أن مات بمكة: أي لأجل موته بالأرض التي هاجر منها، قبل: يحبط موت المهاجر بمكة هجرته كيف ما كان، وقيل: إنما يحبط إذا كان بالاختيار. رُغم أن ذلك الجملة من كلام الزهري أو من كلام سعد كما جاء في رواية.

أَمْرُ الْحَامِلِ وَالْمَرِيضِ وَالَّذِي يَحْضُرُ الْقِتَالَ فِي أَمْرِ أَمْوَالِهِمْ

قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي وَصِيَّةِ الْحَامِلِ وَفِي قَضَائِهَا فِي مَالِهَا وَمَا يَجُوزُ لَهَا: أَنَّ الْحَامِلَ كَالْمَرِيضِ، فَإِذَا كَانَ الْمَرَضُ الْخَفِيفُ غَيْرُ الْمَخُوفِ عَلَى صَاحِبِهِ، فَإِنْ صَاحِبُهُ يَصْنَعُ فِي مَالِهِ مَا يَشَاءُ، وَإِذَا كَانَ الْمَرَضُ الْمَخُوفُ عَلَيْهِ لَمْ يَجْزُ لِصَاحِبِهِ شَيْءٌ إِلَّا فِي ثُلْثِهِ. قَالَ: وَكَذَلِكَ الْمَرْأَةُ الْحَامِلُ أَوَّلُ حَمْلِهَا بِشَرٍّ وَسُرُورٍ وَلَيْسَ بِمَرَضٍ وَلَا خَوْفٍ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿فَبَشِّرْنَهَا بَأْسَافٍ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْخَافٍ يَغْفُورُ﴾ ^(هود: ٧١) وَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿فَلَمَّا نَعَسَا حَمَلَتْ خِفًّا قَرَرَتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَتْ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْنَا صَالِحًا لَنُكَوِّنَنَّ مِنَ الشَّكِرِ﴾ ^(الأعراف: ١٨٩) قَالَ: فَالْمَرْأَةُ الْحَامِلُ إِذَا أَثْقَلَتْ لَمْ يَجْزُ لَهَا قَضَاءٌ إِلَّا فِي ثُلْثِهَا، فَأَوَّلُ الْإِثْمَامِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرِّضَاعَةَ﴾ ^(البقرة: ٢٣٣) وَقَالَ: ﴿وَحَمْلَةً وَفَصَالَهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ ^(الأحقاف: ١٥) فَإِذَا مَضَتْ لِلْحَامِلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنْ يَوْمِ حَمَلَتْ لَمْ يَجْزُ لَهَا قَضَاءٌ فِي مَالِهَا إِلَّا فِي الثَّلْثِ. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَحْضُرُ الْقِتَالَ: إِنَّهُ إِذَا رَحَفَ فِي الصَّفِّ لِلْقِتَالِ، لَمْ يَجْزْ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ فِي مَالِهِ شَيْئًا إِلَّا فِي الثَّلْثِ، وَإِنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْحَامِلِ وَالْمَرِيضِ الْمَخُوفِ عَلَيْهِ مَا كَانَ يَتْلِكَ الْحَالِ.

فِي مَالِهِ **إِخ** يجوز الفروع بما زاد على الثلث، وإن كان المرض المخوف عليه كدق وقولنج لم يجز لصاحبه شيء إلا في ثلثه، وبه قال الشافعي. (المحلى)

ثَلَاثُونَ شَهْرًا: فإذا وضع عنه حولان مدة الرضاع بقي ستة أشهر، وهي أدنى مدة الحمل. (المحلى)

الْوَصِيَّةُ لِلْوَارِثِ وَالْحِيَازَةُ

قَالَ مَالِكٌ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: إِنَّهَا مَنْسُوخَةٌ قَوْلُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ تَسْخُحُهَا مَا نَزَلَ مِنْ قِسْمَةِ الْفَرَائِضِ فِي كِتَابِ اللَّهِ. قَالَ مَالِكٌ: السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ عِنْدَنَا الَّتِي لَا اخْتِلَافَ فِيهَا: أَنَّهُ لَا تَحْزُورُ وَصِيَّةُ لَوَارِثٍ، إِلَّا أَنْ يُجِيزَ لَهُ ذَلِكَ وَرَثَةُ الْمَيِّتِ، وَأَنَّهُ إِنْ أَجَازَ لَهُ بَعْضُهُمْ وَأَبَى بَعْضُهُمْ جَازَ لَهُ حَقٌّ مِنْ أَجَازَ مِنْهُمْ، وَمَنْ أَبِي أَخَذَ حَقَّهُ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرِيضِ الَّذِي يُوصِي، فَيَسْتَأْذِنُ وَرَثَتَهُ فِي وَصِيَّتِهِ، وَهُوَ مَرِيضٌ لَيْسَ لَهُ مِنْ مَالِهِ إِلَّا ثُلُثُهُ، فَيَأْذِنُونَ لَهُ أَنْ يُوصِيَ لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ بِأَكْثَرِ مِنْ ثُلُثِهِ: إِنَّهُ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَرْجِعُوا فِي ذَلِكَ، وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَهُمْ صَنَعَ كُلُّ وَارِثٍ ذَلِكَ، فَإِذَا هَلَكَ الْمُوصِي أَخَذُوا ذَلِكَ لِأَنْفُسِهِمْ وَمَنْعُوهُ الْوَصِيَّةَ فِي ثُلُثِهِ وَمَا أُذِنَ لَهُ بِهِ فِي مَالِهِ، قَالَ: فَأَمَّا أَنْ يَسْتَأْذِنَ وَرَثَتَهُ فِي وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا لَوَارِثٍ فِي صِحَّتِهِ، فَيَأْذِنُونَ لَهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَلْزِمُهُمْ، وَلَوْ رَثَتِهِ أَنْ يَرُدُّوا ذَلِكَ إِنْ شَاءُوا،

إِنْ تَرَكَ خَيْرًا: أَيُّ مَالًا فَلَا تَشْرَعُ الْوَصِيَّةُ لِمَنْ لَا مَالَ لَهُ وَفَاقًا، وَقِيلَ: مَالًا كَثِيرًا، وَاخْتَلَفَ فِي حَدِّهِ، وَعَنْ عَائِشَةَ فِيمَنْ تَرَكَ عِيَالًا كَثِيرًا وَتَرَكَ ثَلَاثَةَ آلَافٍ: لَيْسَ هَذَا بِمَالٍ كَثِيرٍ، فَظَهَرَ أَنَّهُ أَمْرٌ إِضَافِي يَخْتَلِفُ بِالشَّخْصِ وَالْأَحْوَالِ. (الْمُحَلَّى) مِنْ قِسْمَةِ الْفَرَائِضِ رَجُلٌ: مَنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمِنْكُمْ اللَّهُ فِي أَوْلَادِهِمْ لِلَّذِينَ كَرِهُوا﴾ (النِّسَاءُ: ١١)، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ مَا فِي "الْبَحَارِيِّ" عَنْ أَبِي عِيَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ الْمَالُ لِلْوَلَدِ، وَكَانَ الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ فَنَسَخَ اللَّهُ مِنْ ذَلِكَ مَا أَحَبَّ، فَجَعَلَ اللَّهُ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَهَكَذَا رَوَى الدَّارِمِيُّ عَنْ الْحَسَنِ وَعُكْرَمَةَ وَفَنَادَةَ: أَنَّ آيَةَ الْوَصِيَّةِ مَنْسُوخَةٌ بِآيَةِ الْمِيرَاثِ. قَالَ الْخَافِضُ: قَالَ الْجُمْهُورُ: كَانَتْ هَذِهِ الْوَصِيَّةُ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ وَاجِبَةً لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ عَلَى مَا يَرَاهُ مِنَ الْمَسَاقِدِ، ثُمَّ نَسَخَ بِآيَةِ الْفَرَائِضِ، وَتَعَقَّبَ أَنَّ الْآيَةَ لَا تَعَارِضُهَا؛ لِأَنَّ مَفَادَ الْآيَةِ أَنَّ لِلْوَرِثَةِ مِنَ التَّرَكَةِ هَهُنَا مَا مَقْدُورٌ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ، وَهُوَ لَا يَنْفِي الْحَقُوقَ الثَّابِتَةَ بِالْوَصِيَّةِ، وَقَدْ يُوْجِهُ النِّسْخُ بِأَنَّهُ نَعَالَى قَوْضُ الْمَشْيَةِ إِلَى الْعِبَادَةِ أَوَّلًا بِآيَةِ الْمَشْيَةِ، ثُمَّ تَوَلَّى بِنَفْسِهِ فِي آيَةِ الْمِيرَاثِ وَقَصَرَهُ عَلَى سَهَامٍ مَعْلُومَةٍ لَا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، فَانْتَهَى حُكْمُ تِلْكَ الْوَصِيَّةِ، كَمَنْ وَكَلَّ غَيْرَهُ بِإِعْتِاقِ عَبْدِهِ، ثُمَّ تَوَلَّى بِنَفْسِهِ. (الْمُحَلَّى)

وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا كَانَ صَاحِبًا كَانَ أَحَقُّ بِجَمِيعِ مَالِهِ، يَصْنَعُ بِهِ مَا شَاءَ إِنْ شَاءَ أَنْ يَخْرِجَ مِنْ جَمِيعِهِ خَرَجًا، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ أَوْ يُعْطِيهِ مَنْ شَاءَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءُهُ وَرَثَتُهُ جَائِزًا عَلَى الْوَرِثَةِ إِذَا أَذِنُوا لَهُ حِينَ يُحْبَبُ عَنْهُ مَالُهُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ شَيْءٌ إِلَّا فِي ثُلَاثِهِ، وَحِينَ هُمْ أَحَقُّ بِثُلَاثِي مَالِهِ مِنْهُ، فَذَلِكَ حِينَ يَجُوزُ عَلَيْهِمْ أَمْرُهُمْ وَمَا أَذِنُوا لَهُ بِهِ، قَالَ: فَإِنْ سَأَلَ بَعْضُ وَرَثَتِهِ أَنْ يَهَبَ لَهُ مِيرَاثَهُ حِينَ تَحْضُرُهُ الْوَفَاةُ فَيَفْعَلُ، ثُمَّ لَا يَقْضِي فِيهِ الْهَالِكُ شَيْئًا، فَإِنَّهُ رَدُّ عَلَى مَنْ وَهَبَهُ لَهُ إِلَّا أَنْ يَقُولَ لَهُ الْمَيِّتُ: فَلَانْ لِبَعْضِ وَرَثَتِهِ ضَعِيفٌ وَقَدْ أَحْبَبْتُ أَنْ تَهَبَ لَهُ مِيرَاثَكَ فَأَعْطَاهُ إِيَّاهُ؛ فَإِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ إِذَا سَمَّاهُ الْمَيِّتُ لَهُ، قَالَ: وَإِنْ وَهَبَ لَهُ مِيرَاثَهُ، ثُمَّ أَلْفَدَ الْهَالِكُ بَعْضَهُ وَبَقِيَ بَعْضٌ، فَهُوَ رَدُّ عَلَى الَّذِي وَهَبَ يَرْجِعُ إِلَيْهِ مَا بَقِيَ بَعْدَ وَفَاةِ الَّذِي أُعْطِيَهُ.

قَالَ مَالِكٌ فِيمَنْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ، فَذَكَرَ أَنَّهُ قَدْ كَانَ أُعْطِيَ بَعْضَ وَرَثَتِهِ شَيْئًا لَمْ يَقْبِضْهُ، فَأَبَى الْوَرِثَةُ أَنْ يُجِيزُوا ذَلِكَ: فَإِنْ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى الْوَرِثَةِ مِيرَاثًا عَلَى كِتَابِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ الْمَيِّتَ لَمْ يَرُدَّ أَنْ يَقَعَ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ فِي ثُلَاثِهِ، وَلَا يُحَاصُّ أَهْلُ الْوَصَايَا فِي ثُلَاثِهِ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ.

إذا أذنوا له: قال صاحب "الرحمة في اختلاف الأمة": الجمهور على أنهم إن أجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع، وإن أجازوا بعده فقد قال الزهري وربيعة: ليس لهم الرجوع مطلقًا، وفصل المالكية في الحياة بين مرض الموت وغيره، فأخفوا مرض الموت بما بعده. وفي "الهداية": ولا يعتبر ما أجازهم في حال حياته. قال محمد في "الآثار": أخبرنا أبو حنيفة، حدثنا القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن ابن مسعود في الرجل يوصي بالوصية، فيجيزها الورثة في حياته، ثم يردون بعد موته، فإن ذلك يكره ولا يجوز. قال محمد: وبه تأخذ إجازة الورثة قبل الموت بوصية ليس بشيء، فإن أجازوا بعد الموت وهي يوازيه أو أكثر من الثلث، فذلك جائز وليس لهم الرجوع. (الغلي)

مَا جَاءَ فِي الْمُؤَنَّثِ مِنَ الرِّجَالِ وَمَنْ أَحَقُّ بِالْوَلَدِ

١٤٦١ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنْ مُحَنَّثًا كَانَ عِنْدَ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسْمَعُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! إِنْ فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ الطَّائِفَ غَدًا، فَعَلَيْكَ بَابَتُهُ غِيلَانٍ؛ فَإِنَّهَا تُقْبِلُ بِأَرْبَعٍ وَتُذِيرُ بِثَمَانٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **لا يدخلن هؤلاء عليكن.**

وفي نسخة: فأنا أدلك على

وفي نسخة: عليكم

١٤٦٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: كَانَتْ عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَوَلَدَتْ لَهُ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ، ثُمَّ إِنَّهُ فَارَقَهَا فَجَاءَ عُمَرُ قَبَاءً فَوَجَدَ ابْنَهُ عَاصِمًا يَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ بِفَنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَأَخَذَ بَعْضُيْهِ فَوَضَعَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى الدَّائِيَةِ، فَأَذْرَكَهُ جَدُّهُ الْغَلَامَ، فَتَارَعَتْهُ إِيَّاهُ حَتَّى أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ، فَقَالَ عُمَرُ: ابْنِي، وَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: ابْنِي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: خَلَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ،

أن محنثا بكسر النون المؤنث الذي لا أرب له في النساء، واسمه هيت بكسر الهاء وفتحها مع سكون التحتية، وقيل: مائع بوقالية، وقيل: بتون. (المحلى) **باب غيلان**: اسمها بادية بالباء، وقيل: بالنون، وأبوها هو الذي أسلم وعنده عشر نسوة. **فإنها تقبل بأربع أخ** قال مالك والجمهور: معناه: أن في بطنها أربع عكن يتعطف بعضها على بعض إذا أقبلت، وإذا أدبرت كان أطرافها عند منقطع جنبها ثمانية.

لا يدخلن هؤلاء عليكن: قال السيوطي: والحدث رواه أصحاب السير بأبسط من هذا، ولفظه: كان بالمدينة في زمانه **ﷺ** من المحنثين يدخلون على النساء، فلا يحجون هيت، وهو مائع، وكان هيت يدخل على أزواج النبي ﷺ. فدخل يوما على أم سلمة زوج النبي ﷺ ورسول الله ﷺ عندها، فأقبل على أم سلمة عبد الله بن أمية، فقال: إن فتح الله عليكم الطائف غدا فعليك ببادية بنت غيلان؛ فإنها إن قامت نثنت، وإن تكلمت تغنت، وإن قدرت أثبتت، تقبل بأربع وتذير بثمان مع ثغر كالأقحوان، وتذير كالرمان أعلاها قصيب وأسفلها كتيب وبين رحليها كالقعب مكفوا. وفي رواية: مثل الإناء المكفوف. فقال النبي ﷺ حين سمع كلامه: **ما كنت أحبك إلا** **في قول الأربعة**. وقال لسانه: **لا يدخلن هؤلاء عليكم** (المحلى) **جدد الغلام** أم أمه المكينة بأمر جميلة.

قَالَ: فَمَا رَاجَعَهُ عُمَرُ الْكَلَامَ. قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا الْأَمْرُ الَّذِي أَخَذَ بِهِ فِي ذَلِكَ.

الْعَيْبُ فِي السَّلْعَةِ وَضْمَانُهَا

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَتَنَاعُ السَّلْعَةَ مِنَ الْحَيَوَانِ أَوْ الثِّيَابِ أَوْ الْعُرُوضِ، فَيُوجَدُ ذَلِكَ الْبَيْعُ غَيْرَ جَائِزٍ: فَيَرُدُّ وَيُؤْمَرُ الَّذِي قَبِضَ السَّلْعَةَ أَنْ يَرُدَّ إِلَى صَاحِبِهِ سِلْعَتَهُ.

وفي نسخة: العيب

فَمَا رَاجَعَهُ عُمَرُ الْكَلَامَ وزاد البيهقي: قال أبو بكر: سمعته **عنه**، فيقول: لا تحله والله عن والده. وله: وعن ابن المسيب أن عمر طلق أم عاصم، ثم أتى عليها وفي حجرها عاصم، فأراد أن يأخذها منها، فتحادياها بينهما حتى بكى الغلام فالطلقا إلى أبي بكر، فقال له أبو بكر: يا عمر! نديها وحجرها وريحها خير له منك حتى يشب الصبي فيختار لنفسه. (المحلى) **في ذلك**: أي الحضانة للأم ما لم تنكح بعد الطلاق إلى احتلام الصبي ونكاح الأنثى، ولا يجر طفل، وهو قول إمامنا أبي حنيفة. (المحلى)

العيب في السلعة: معنى هذه الترجمة - والله أعلم - أن العيب يحدث بالسلعة بعد ابتياع المبتاع لها بيعا فاسدا يجب رده؛ فإن ضمان ذلك العيب وما يحدث فيها من نقص وهلاك من المشتري الذي قبضها، وكذلك ما يحدث فيها من زيادة ونقص، فإن ذلك كله للمشتري. قال مالك: ومما يبين ذلك أيضاً إلخ وهذا على ما قال: إن من ابتاع شيئاً من الحيوان أو العروضة ابتاعاً غير جائز يريد فاسداً، فيرد لأجل فسادها؛ فإن المبتاع يرد على البائع، وهذا يقتضي رد البيع الفاسد، ولا خلاف في ذلك. والأصل فيه: ما روى القاسم بن محمد عن عائشة **رضي الله عنها** قالت: قال النبي **ﷺ**: من أهدى في أمره أهدى ما ليس منه **وهو رد** إذا ثبت ذلك؛ فإن المبيع كله على ضريين: ضرب له مثل كالمكيل والموزون والمعدود، وضرب لا مثل له كالحیوان والثياب والعروض، وأما ما له مثل، فإن هذا رده بأن يرد المبتاع إلى البائع ما أخذ منه إن كان باقياً، فإن عدمت تلك العين فمثلها، ووجه ذلك: أنه لا يقوت بقوات عنه؛ لأن وجود مثلها يقوم مقام وجودها، ولا تقوت بتغير أسواقها؛ لأن تغير عينها لا يفتت ردها، فإن لا يفتتها تغير قيمتها مع سلامة العين من ذلك أولى وأخرى، وأما ما لا مثل له كالحیوان والثياب وصبر الطعام والأرضين والأشجار، فلا يخلو أن يكون مما ينتقل ويحول كالحیوان والثياب، أو مما لا ينتقل ولا يحول كاللدور والأشجار والأرضين، فأما ما ينتقل ويحول فإذا فات عند المبتاع، كانت عليه قيمته يوم قبضه، وفواته يكون بالزيادة في عبه أو النقصان منها، أو بتغير سوقه على وجه تصحيح البيع الفاسد، وهذا قال مالك وأصحابه. وقال أبو حنيفة والشافعي: يرد ما كانت عبه موجودة، فإن فانت رد قيمتها على معنى تصحيح البيع الفاسد، والدليل على ما نقوله: أن هذا عقد بيع يقتضي أن لا يرجع المبتاع بما أنفق على المبيع ولا يرد الغلة، فوجب أن يكون له نماؤه، وعليه نقصه كالبيع الصحيح.

قَالَ مَالِكٌ: فَلَيْسَ لِصَاحِبِ السَّلْعَةِ إِلَّا قِيَمَتُهَا يَوْمَ قُبِضَتْ مِنْهُ، وَلَيْسَ يَوْمَ يَرُدُّ ذَلِكَ إِلَيْهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ ضَمِنَهَا مِنْ يَوْمٍ قَبَضَهَا، فَمَا كَانَ فِيهَا مِنْ نُقْصَانٍ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَ عَلَيْهِ، فَبِذَلِكَ كَانَ نِمَاؤُهَا وَزِيَادَتُهَا لَهُ، وَإِنَّ الرَّجُلَ يَقْبِضُ السَّلْعَةَ فِي زَمَانٍ هِيَ فِيهِ نَافِقَةٌ مَرْغُوبٌ فِيهَا، ثُمَّ يَرُدُّهَا فِي زَمَانٍ هِيَ فِيهِ سَاقِطَةٌ لَا يُرِيدُهَا أَحَدٌ، فَيَقْبِضُ الرَّجُلُ السَّلْعَةَ مِنَ الرَّجُلِ، فَيَبِيعُهَا بِعَشْرَةِ دَنَانِيرَ، أَوْ يُمَسِّكُهَا وَتَمْنُهَا ذَلِكَ، ثُمَّ يَرُدُّهَا وَإِنَّمَا تَمْنُهَا دِينَارٌ وَاحِدٌ، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُ أَنْ يَذْهَبَ مِنْ مَالِ الرَّجُلِ بِتِسْعَةِ دَنَانِيرَ، أَوْ يَقْبِضَهَا مِنْهُ الرَّجُلُ فَيَبِيعُهَا بِدِينَارٍ، أَوْ يُمَسِّكُهَا وَإِنَّمَا تَمْنُهَا دِينَارٌ، ثُمَّ يَرُدُّهَا وَقِيَمَتُهَا يَوْمَ يَرُدُّهَا عَشْرَةُ دَنَانِيرَ، فَلَيْسَ عَلَى الَّذِي قَبَضَهَا أَنْ يَغْرَمَ لِصَاحِبِهَا مِنْ مَالِهِ تِسْعَةَ دَنَانِيرَ، إِنَّمَا عَلَيْهِ قِيَمَةُ مَا قَبَضَ يَوْمَ قَبْضِهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِمَّا يُبَيِّنُ ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّ السَّارِقَ إِذَا سَرَقَ السَّلْعَةَ، فَإِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَى تَمْنِهَا يَوْمَ يَسْرِقُهَا، فَإِنْ كَانَ يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ كَانَ ذَلِكَ عَلَيْهِ،

فليس لصاحب السلعة: إلا قيمة سلعته "يوم قبضت منه، وليس يوم يرد ذلك إليه"، يريد أنه لما قبضها على الضمان كان له نماؤها وعليه نقصها، وذلك يشتمل على تغيير البدن والقيمة. وقال الشافعي: يلزمه قيمتها يوم التلف، واحتج مالك على ذلك بأنه ضمنها يوم قبضها، وذلك يصحح من قوله: إنه لا خلاف أنها لو تلفت عينها، لكان على المشتري ضمانها. قال مالك: فلذلك كان على المتاع نماؤها وزيادتها؛ لأن من ضمن الجملة ضمن الأبعاض، ومن ضمن الجملة والأبعاض كان له النماء بالضمان.

يقبض السلعة في زمان: نفاقها وقيمتها عشرة، ثم يردّها في زمان كسادهها وقيمتها دينار، ويردّها في زمان نفاق وقيمتها عشرة، فليس على المتاع أن يذهب من مال البائع بتسعة دنانير، يريد أن تغيير القيمة كتغيير البدن، فكما ليس له أن يأخذها سليمة قيمتها عشرة، ثم يردّها معيبة، فكذلك ليس عليه أن يأخذها ناقصة في يدها وقيمتها دينار، ويردّها بعد تمامها ونفاقها وقيمتها عشرة، وكذلك الزيادة والنقصان في القيمة.

إنما عليه قيمة إلخ: يريد أن من ذلك الوقت دخلت في ضمانه بعقد تراضيا به، فله ما زاد وعليه ما نقص، وأما يوم الرد فلا يعتبر بقيمة في ضمان القيمة؛ لأنه لا تأثير لردّها في الضمان، وإنما يؤثر فيه القبض، وهو سببه فكان الاعتبار به.

وَأِنْ اسْتَأْخَرَ قَطْعُهُ إِمَّا فِي سَجْنٍ يُخْبَسُ فِيهِ حَتَّى يُنْظَرَ فِي شَأْنِهِ، وَإِمَّا أَنْ يَهْرُبَ الشَّارِقُ، ثُمَّ يُؤْخَذَ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَيْسَ اسْتِخَارُ قَطْعِهِ بِالَّذِي يَضَعُ عَنْهُ حَدًّا قَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ يَوْمَ سَرَقَ، وَإِنْ رَخِصَتْ تِلْكَ السَّلْعَةُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَا بِالَّذِي يُوجِبُ عَلَيْهِ قَطْعًا لَمْ يَكُنْ وَجِبَ عَلَيْهِ يَوْمَ أَخَذَهَا إِنْ غَلَّتْ تِلْكَ السَّلْعَةُ بَعْدَ ذَلِكَ.

جَامِعُ الْقَضَاءِ وَكَرَاهِيَّتِهِ

١٤٦٣ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا الدَّرْدَاءِ كَتَبَ إِلَى سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ أَنْ هَلُمَّ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ سَلْمَانُ: إِنَّ الْأَرْضَ لَا تُقَدَّسُ أَحَدًا، وَإِنَّمَا يُقَدَّسُ الْإِنْسَانُ عَمَلُهُ، وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّكَ جَعَلْتَ طَبِيبًا تُدَاوِي، فَإِنْ كُنْتَ تُبْرِئُ فَنَعِمًا لَكَ، ...

هلم **إخ**. قول أبي الدرداء: "هلم إلى الأرض المقدسة" يريد المظهرة، والمقدس في كلام العرب: المظهر، وإنما أراد موضعا من الشام يسمى المقدس، ومن سمي مسجدا لإيلاء البيت المقدس يريد المظهر، ومعناه: أنه مظهر مما كان في غيره من الموضع من الكفر، وكان ذلك في وقت من الأوقات، فلزمه الاسم والوصف بذلك، ويحتمل أن يكون معنى تقدسها تطهيرها أن فيها يظهر من الذنوب والخطايا، فيكون معنى المقدس: المقدس أهلها، وبذل على صحة هذا التأويل قول سلمان: "إن الأرض لا تقديس أحدا ولا تطهره" من ذنوبه "وإنما يقديسه عمله" فيكون على هذا التأويل إنما وصف أهل بيت المقدس بذلك في وقت عملوا فيه بطاعة الله تعالى، وكان كثير منهم أنبياء وسائرهم أتباعا للأنبياء، ولعله كان ذلك في وقت أمروا بملازمة كما أمر المسلمون بالهجرة إلى المدينة، فكان سكانها في ذلك الوقت قدس أهلها، ونظهرهم من الذنوب. وقوله: "وبلغني أنك جعلت طبيبا" يريد أنه يستغني في الدين، فيفني ويعمل بقوله كما يعمل بقول الطبيب في أمر الأدوية. "فإن كنت تبْرِئُ فنعما لك" يريد بالإبراء ههنا إصابة الحق ودفع الباطل؛ لأن الباطل وما يراه به الشرع هو الداء الذي يسأل عنه المستغني لإزالته، والإبراء منه بالحق الذي أمر الله به، فإن كان المفتي يرى قوله من ذلك، ويريل الباطل، ويثبت الحق، فنعما له أي أنه نعم العمل عمله ذلك، ونعم ما له فيه من الأجر الجزيل. **جعلت طبيبا تدوي**: كان أبو الدرداء جعل قاضيا بدمشق لمعاوية في خلافة عثمان **رضي**. ومات بها سنة اثنين وثلاثين، وكان معاوية استشاره فيمن يولي بعده، فأشار عليه بفضالة بن عبيد الأنصاري، فولاه الشام بعده، والطبيب في الأصل: الخافق بالأمور العارفة بها، وبه سمي الطبيب الذي يعالج المرضى، وكفى به ههنا عن القضاء والحكم بين الخصوم؛ لأن منزلة القاضي من الخصوم بمنزلة الطبيب في إصلاح البدن. (المحلى)

وَأِنْ كُنْتَ مُتَطَبِّبًا فَاحْذَرُ أَنْ تَقْتُلَ إِنْسَانًا، فَتَدْخُلَ النَّارَ، فَكَانَ أَبُو الدَّرْدَاءِ إِذَا قَضَى بَيْنَ اثْنَيْنِ، ثُمَّ أَدْبَرَ عَنْهُ، نَظَرَ إِلَيْهِمَا، وَقَالَ: ارْجِعَا إِلَيَّ أَعِيدَا عَلَيَّ قِصَّتَكُمَا مُتَطَبِّبٌ وَاللَّهِ. قَالَ مَالِكٌ: مَنْ اسْتَعَانَ عَبْدًا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي شَيْءٍ لَهُ بَالٌ وَلِمِثْلِهِ إِجَارَةٌ..

متطببا المتطبيب الذي يعالِي الطب ولا يعرفه معرفة جيدة. (الحلي) وقوله: "وإن كنت متطببا" يريد متحرصا فيما تفتيهم به غير عالم بوجه صوابه يخاف الخطأ ومخالفة الحق، فاحذر أن تقتل إنسانا فتدخل النار، يريد أن يحكم بغير الحق، فيزيد الباطل بك ويزيد إلى حد لا يمكن استرجاعه، فيكون ذلك بمنزلة قتل الطبيب لمن رام براه فعالاه عما يضره حتى قتله، وفات تلافي أمره، ويحتمل أن يريد به حقيقة بأن يغني على إنسان بقتل وهو لا يجب عليه، فيدخل النار بذلك، وهذا فيمن يتسور في الفتوى بغير علم، فيخطئ فيما يفني به، وأما من كان من أهل العلم فأخطأ، فأرجو أن لا يأثم بذلك وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: **إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فله أجران**، وروي عنه أنه قال: **سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله إمام عادل** الحديث، إلا أن العالم قد يأثم في الخطأ إذا لم يجتهد، ويحذر واقعة النار بإغفال الاجتهاد والتقصير فيه، لكن ظاهر الحديث إنما يقتضي الإخبار عن فتوى الجاهل، ولذلك أحر هذا عن المتطبيب وهو المتسور المتحرص، ولذلك كان أبو الدرداء إذا قضى بين اثنين، استرجعهما وأعاد النظر، فبأمرهما مبالغة في الاجتهاد، ثم يقول: متطببا والله يصف نفسه بذلك على معنى الإشفاق والخوف ممن لم يبلغ درجة الاجتهاد ما يرضيه، والله أعلم وأحكم.

من استعان **إخ**: وهذا على حسب ما قال: إن من استعان عبدا بغير إذن سيده فيما مثله إجارة في المعتاد، والأغلب من أحوال الناس، فهو ضامن لما أصاب العبد من هلاك أو نقص في بدن، وهذا المشهور من مذهب مالك، وقد روى ابن وهب: ليس في العبد يستأجرون ضمان ما أصابهم، وإن قال سادتهم: لم تأمرهم بالإجارة إلا أن يستعملوا في أمر يخوف كالبشر الحسة والخدم تحت جدار، فيضمن إن لم يكن بإذن السيد، وجه قول ابن القاسم: أن المستأجر له متعد أو في حكم التعدي إن لم يثبت إذن السيد، فوجب أن يكون ضامنا، كما لو تعدى على دابته فركبها بغير إذنه، ووجه قول مالك: أن العبد يتصرف ويعقد ولا يعرف حجر سيده عليه، وهل هو مملوك فلا يضمن باستعماله في الأمور المعتادة، وإنما يضمن في الأمور الخطرة التي فيها الهلاك غالبا؟ قال سحنون في كتاب ابن عبدوس: إلا أن يكون السيد قد حجر عليه أن يواجر نفسه، وأبان ذلك بالإشهاد، فظاهر قول أصحابنا المخالف لرواية ابن وهب يقتضي تضمين المستعمل لعدم الإذن، ويحتمل أن تكون رواية ابن وهب مبنية على ما قدمناه من أن الأصل جواز تصرفه حتى يعلم الحجر عليه، ويحتمل أن يكون سقط الضمان في رواية ابن وهب؛ لأنه استأجره ولم يستعنه بغير أجر؛ لأن الذي يقتضي حمله على الإذن من سيده في العمل إنما هو في عمل بعوض، وأما العمل بغير عوض فلا يعمل عليه إلا بيينة، فمن استعمله بعوض لم يوجد منه تعد يضمن به، وإنما يكون التعدي ممن استعمله بغير أجر، والله أعلم.

فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَ الْعَبْدُ إِنْ أَصِيبَ الْعَبْدُ بِشَيْءٍ، وَإِنْ سَلِمَ الْعَبْدُ فَطَلَبَ سَيِّدُهُ إِجَارَتَهُ لِمَا عَمِلَ، فَذَلِكَ لِسَيِّدِهِ وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. وَقَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ يَكُونُ بَعْضُهُ حُرًّا وَبَعْضُهُ مُسْتَرْقًا: إِنَّهُ يُوقَفُ مَالُهُ بِيَدِهِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُحْدِثَ فِيهِ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ يَأْكُلُ فِيهِ وَيَكْتَسِبُ بِالْمَعْرُوفِ، فَإِذَا هَلَكَ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَقِيَ لَهُ فِيهِ الرُّقُ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الْوَالِدَ يُحَاسِبُ وَلَدَهُ بِمَا أَتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ يَوْمٍ يَكُونُ لِلْوَلَدِ مَالٌ، نَاضًا كَانَ أَوْ عَرَضًا إِنْ أَرَادَ الْوَالِدُ ذَلِكَ.

العبد يكون بعضه حراً: وهذا على حسب ما قال: إن العبد قد يكون بعضه حراً، وذلك يكون على وجوه: منها أن يعتق المعسر حظه منه، فلا يقوم عليه حظ شريكه لعسره. ومنها: أن يوصى بعنقه ولا يترك مالا غيره، فيعتق ثلثه، وغير ذلك من الوجوه فإن هذا يوقف ماله بيده مما كان له قبل عتقه، وما اكتسبه بعده ولا له أن يفوت شيئاً منه بغير عوض إلا برضا السيد إلا في كسوته ونفقته من كتاب ابن المواز وابن سحنون عن أبيه.

ليس له أن يحدث إلخ: يريد ليس لمن له بعضه أن يزيله من يده، ولا للعبد أن يفوته، وله أن يتحرر فيه وينمي في التجارة المأمونة في أيامه التي له، رواه ابن نافع عن مالك في "العنية"، ووجه ذلك: أن تصرفه في تلك الأيام له، وله أن ينمي ماله لحقه فيه، وليس للسيد إزالته من يده، ويعمل في يومه ما شاء يطحن ويحمل، قاله مالك، وليس للسيد أن يأخذ من ماله شيئاً وإن احتاج إليه، رواه ابن القاسم عن مالك في "العنية"، ووجه ذلك: أنه مال للجزء الحر الذي فيه حق، فليس لأحد أن يفوته عليه، ولأنه لما لزمته نفقته من أجل الحرية، أثرت في المال والمنع منه بمنزلة مال المكاتب وبمنزلة المال المشترك. **قال مالك الأمر إلخ:** وهذا على ما قال: إن من كان يتفق على ولده الصغير حتى صار له مال، تميرات كان أو غيره، أو كان يأخذ له عطاء في كل عام، ثم عمادى الأب في الإنفاق عليه، فإن له ذلك، سواء كان مال الابن عيناً أو عرضاً، قاله مالك، هكذا على الإطلاق. قال القاضي أبو الوليد **رحمته**: ومعناه عندي: أن يقول الأب: إنما أتفقت عليه من مالي لأرجع عليه، فله الرجوع عليه بما أتفق عليه من يوم أفاد المال دون ما أتفق عليه قبل ذلك؛ فإن فضل للأب شيء عن مال الولد لم يرجع عليه بشيء، ووجه ذلك: أنه قد يتفق عليه من ماله الذي يتصرف بين يديه لمشفة وصوله إلى مال ابنه، وهو محتزن عنده، فيشقى عليه تناوله في كل وقت، فيرى الإنفاق من ماله ليرجع به عليه العبد أيسر عليه وأرق به، وصفة الرجوع عليه أن يرجع عليه بما أتفق عليه في سائر السنين بقدر غلاء كل سنة ورخصها، قاله في "العنية" من سماع ابن القاسم وغيره، ووجه ذلك عندي: أن يتفق عليه دراهم أو دنانير يشتري بها ما احتاج إليه من طعام مكمل أو موزون أو ثياب أو غير ذلك، ولو كان عنده طعام فأتفق عليه، رجع عليه بمثل كيله، والله أعلم.

١٤٦٤ - مالك عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ دَلَّافٍ الْمُرَبِّيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ جُهَيْنَةَ كَانَ يَسْبِقُ الْحَاجَّ فَيَشْتَرِي الرَّوَّاحِلَ فَيُعْلِي بِهَا، ثُمَّ يُسْرِعُ السَّيْرَ فَيَسْبِقُ الْحَاجَّ فَأَفْلَسَ، فَرَفَعَ أَمْرَهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ: أَيُّهَا النَّاسُ! فَإِنَّ الْأَسِيفَةَ أَسِيفَعُ جُهَيْنَةَ رَضِيَ مِنْ دِينِهِ وَأَمَانَتِهِ بِأَنْ يُقَالَ: سَبَقَ الْحَاجَّ أَلَا وَإِنَّهُ إِذَا نَ مُعْرَضًا،
وفي نسخة: قد دان

دلاف بكسر الدال لاین وضاح ويفتحها لعبد الله بن يحيى المزني المدني. (المحلى) **رجلا من جهينة** **الح** يريد أنه كان يقصد ذلك، ويجهد نفسه فيه، ويشترى له الرواحل السابقة، فيزيد في ثمنها، إما لأن قيمتها أعلى من قيمة غيرها، أو لأنه كان يزيد على قيمتها؛ لأن من كانت عنده كان لا يسمح بها إلا بأكثر من قيمتها؛ لضمانته بما لا سيما ممن يشتريها بالدين؛ ثم كان يسرع السير عليها؛ ليسبق جميع الحاج، فكان يتبعها ويجهدا حتى أنه ربما أعجزها وأهلكها، فتلّف بذلك ماله وقام عليه غرامؤده، وضاق ماله عن أداء ما عليه من الدين، وهو معنى قلسه، وقد تقدم الكلام فيه، والله أعلم. **كان يسبق الحاج الح** بالقدم بحكة، والفاء في "فيشتري" للتفصيل لا للتعقيب، والمراد بقوله: "يسبق" إرادة السبق. **فيغلي**: أي ليشترى بها غالبا. في "الصراح": الغلاء والإغلاء: كراي كردن خرّ را وكراي خریدن چیز را، والغلاء بالفتح والمد: كراي شدن خرّ، فالباء على الأول زائدة وعلى الثاني للتعدية. (المحلى)

فأفلس: أي صار مفلسا، وللعبد الرزاق: يشاع الرواحل فيغلي بها، فدار عليه دين حتى أفلس. (المحلى)
الأسيفع الح: [بضم الهمزة وفتح السين، وقوله: أسيفع جهينة بدل منه] قيل: إن ذلك الرجل كان اسمه الأسيفع، قال ابن مزين عن ابن وهب وابن نافع: هو لقب لزمه، وقال ابن مزين عن ابن وهب: هو تصغير أسفع، وهو الضارب إلى السواد. وقال: إنه وصفه بذلك للونه. قال العتيبي: الأسفع الذي أصاب حده لون مخالف لساير لونه من سواد. وقوله: "رضي من دينه وأمانته بأن يقال: سبق الحاج" يريد - والله أعلم - أنه رضي بذلك عوضا مما أتلفه من دينه وأمانته بإتلاف أموال الناس فيما لم تكن له ثمرة إلا قول الناس: إنه سبق الحج.

بأن يقال: وفي رواية: فقام عمر إلى المنبر، فحمد الله عز وجل وأثنى عليه، ثم قال: لا يذكر صيام رجل ولا صلاته، ولكن انظر إلى أمانته إذا اتّمن وإلى ورعه إذا استغنى. (المحلى) **إذان**: بكسر الهمزة وتشديد الدال، أي اشترى بالدين معرضا عن الأداء، معناه: دائن كل من اعترض له، يقال: أدان اشترى بالدين أو باع بالدين ضد، كذا في "القاموس". (المحلى) وقوله: "إدان معرضا" يقال: أدان الرجل فهو مدان إذا اشترى بالدين، يقال: تدانين وأدان واستدان، وإذا أعطى بالدين قيل: أدان، وأما المعرض فقال أبو زيد: هو الذي يعترض الناس فيشتري ممن أمكنه، سمي المعرض ههنا بمعنى المعترض، يعني أنه اعترض لكل من يفرضه، قال: ومن جعله بمعنى المتمكن على ما فسره أبو زيد، فهو بعيد؛ لأن "معرضا" منصوب على الحال، فإذا فسره بمن يمكنه، فالمعترض هو الذي يعرض؛ -

فَأَصْبَحَ قَدْ رِينَ بِهِ، فَمَنْ كَانَ لَهُ عَلَيْهِ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا بِالْغَدَاةِ نَقْسِمُ مَالَهُ فِيمَا بَيْنَهُمْ،
وَأَيَّاكُمْ وَالَّذِينَ؛ فَإِنْ أَوَّلَهُ هُمْ وَآخِرَهُ حَرَبٌ.

مَا أَفْسَدَ الْعَبْدُ أَوْ جَرَحُوا

قَالَ مَالِكٌ: السُّتَةُ عِنْدَنَا فِي جَنَائَةِ الْعَبْدِ: أَنْ كُلُّ مَا أَصَابَ الْعَبْدُ مِنْ جُرْحٍ جَرَحَ بِهِ

= لأنه هو المتمكن، وقال أبو عبيد: ويروي "معرض" بالرفع. وقال ابن شميل: "فأدان معرضاً" معناه: يعرض إذا قيل له: لا تستدن. وروى أبو حاتم عن الأصمعي أنه قال: معناه: أنه أخذ الدين ولم يبال أن لا يؤديه. وقال العيني: لا يجوز أدان معرضاً إلا أن يكون أراد استدان معرضاً عن الأداء، وهو قول أبي حاتم. وقال ابن وهب: معني أدان معرضاً أي اغترق الدين ماله، فأعرض بأموال الناس مستهلكاً ما متهاوناً، رواه ابن مزين عنه.

رين به: بزنة الماضي المخفول من ران يرين، أي جوزي بالإفلاس أو جوزي الإفلاس بعمله السيئ، وهو الشراء بالدين معرضاً عن الأداء للربا بأن يقال: سبق إلحاق. (المخلى) وقوله: "فأصبح قد رين به" قال أبو عبيد الهروي: معناه قد أحاط الدين بماله. وقال شمر: رين به ورين عليه ورجم عليه واحد معناه مات، وقال أبو زيد: رين بالرجل إذا أوقع في أمر لا يستطيع الخروج منه. قال ابن مزين: وقال ابن نافع وابن وهب: قد شهر به. قال يحيى: وقال غيره: قد أحيط به، وقال في قوله تعالى: **هَلْ عَلَى اللَّهِ حَسْبُهُ** (الطه: ٦٤) يقول: طبع على قلوبهم وأحاط بها سوء أفعالهم. **فِيمَا بَيْنَهُمْ**: بين غراماته بالخصم، وبه قال أهل العلم: إنه يقسم مال المفسد بين غراماته على قدر ديونهم، فإن أخذوا وفضل الدين فنظرة إلى الميسرة. قال البغوي: ولا يجس بل ينتظر، فإنه ليس بظلم له بالتأخر، وإنما الظلم له مطلق العني، وهو قول مالك والشافعي.

السُّتَةُ عِنْدَنَا **إخ**: وهذا على حسب ما قال: إن ما أصاب العبد على هذه الوجوه التي ذكرناها، زاد ابن القاسم وابن وهب عن مالك في "الجموعة": أو غضب امرأة فوطئها، فزومه ما نقص في الأمة وفي أخرة صداق مثلها؛ فإن ذلك كله في رقبته لا يعدوها، ومعنى تعلق ذلك برقبته: أن رقبته تسلم في هذه الجنائيات إلا أن يشاء سيده أن يفتيه منها بأرض الجنابة، قلت الجنابة أو كثرت، وهذا كله؛ لأنه تعدى فيما لم يؤمن عليه ولم يسلم إليه، وأما ما يؤمن عليه أو أسلم إليه، فقد روى ابن حبيب عن ابن الماجشون: كل عدوى كان من العبد فيما يؤمن عليه من ودعة أو بضاعة أو استؤجر على عمل أو عارية أو كراء أو ما صار بيده بإذن أهله، فبيع ذلك أو يأكله إن كان طعاماً، فذلك في ذمته إلا في وجه واحد: أن يعتمد فساد ذلك الشيء بقطع الثوب وعقر البعير وشبهه، فذلك في رقبته، قاله أصبغ، وقال: ولم يكن ابن القاسم يميز بين ذلك، فوجه قول ابن الماجشون: أنه أثلفه لمصلحة نفسه، فذلك تعلق في ذمته، وأما عقر البعير وقطع الثوب فإنه قصد إتلافه لغير منفعة له في ذلك، فتعلق ذلك برقبته، ووجه قول ابن القاسم: أنه قصد إتلاف ما يؤمن عليه، فتعلق بدمته دون رقبته كما لو أكله.

إِنْسَانًا أَوْ شَيْءٍ اخْتَلَسَهُ، أَوْ حَرِيْسَةً احْتَرَسَهَا، أَوْ ثَمَرَ مُعَلَّقٍ جَذَّهُ أَوْ أَفْسَدَهُ، أَوْ سَرَقَهُ سَرَقَهَا، لَا قَطْعَ عَلَيْهِ فِيهَا، إِنْ ذَلِكَ فِي رَقَبَةِ الْعَبْدِ لَا يَعْدُو ذَلِكَ الرَّقَبَةَ، قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، فَإِنْ شَاءَ سَيِّدُهُ أَنْ يُعْطِيَ قِيَمَةَ مَا أَخَذَ غُلَامَهُ، أَوْ مَا أَفْسَدَ أَوْ عَقَلَ مَا جَرَحَ، أَعْطَاهُ وَأَمْسَكَ غُلَامَهُ، وَإِنْ شَاءَ أَنْ يُسْلِمَهُ أَسْلَمَهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ غَيْرُ ذَلِكَ، فَسَيِّدُهُ فِي ذَلِكَ بِالْخِيَارِ.

مَا يَجُوزُ مِنَ النَّحْلِ

١٤٦٥ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ قَالَ: مَنْ نَحَلَ وَلَدًا لَهُ صَغِيرًا لَمْ يَبْلُغْ أَنْ يَحُوزَ نُحْلَهُ، فَأَعْلَنَ ذَلِكَ لَهُ، وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا، فَهِيَ جَائِزَةٌ وَإِنْ وَلِيَهَا أَبَوُهُ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ مَنْ نَحَلَ ابْنًا لَهُ صَغِيرًا ذَهَبًا أَوْ وَرَقًا، ثُمَّ هَلَكَ وَهُوَ يَلِيهِ إِنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْأَبْنِ مِنْ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَبُ عَزَلَهَا بِعَيْنِهَا أَوْ دَفَعَهَا إِلَى رَجُلٍ وَضَعَهَا لِابْنِهِ عِنْدَ ذَلِكَ الرَّجُلِ، فَإِنْ فَعَلَ ذَلِكَ فَهُوَ جَائِزٌ لِلْأَبْنِ.

لم يبلغ أن يحوز نحلته: الجملة صفة قوله: "ولدا" أي ولدا لم يبلغ إلى حد يحوز عطيته للغير. (المحلى)
من نحل الخ: وأشهد على ذلك وأعلن به حتى يعلم أن نظره فيه إنما هو لابنه، فالعطية جائزة وإن وليها الأب؛ لأنه هو الخائز لابنه الصغير من نفسه ومن غيره، وذلك أن الموهوب على ضربين: عين وغير عين، فأما غير العين فما كان يحاز ولا ينتفع الأب به حال الحيازة وبعدها، كالجنة يستغلها، أو الربع بكريه، أو السلعة يمسكها له أو يبيعها، فإنه يصح حيازة الأب إياها لابنه، وما كان الأب ينتفع به كالدار يمسكها أو الثوب يلبسه، فلا تصح حيازة الأب له مع استدامة ذلك؛ لأن انتفاعه به كمنكبي الدار وليس الثوب ينافي حيازة الابن.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْفَرَائِضِ

مِيرَاثُ الصُّلْبِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَالَّذِي أُذِرْكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا فِي فَرَائِضِ الْمَوَارِيثِ: أَنَّ مِيرَاثَ الْوَلَدِ مِنَ وَالِدِهِمْ أَوْ وَالِدَتِهِمْ أَنَّهُ إِذَا تُوَفِّيَ الْأَبُ أَوْ الْأُمُّ وَتَرَكَمَا وَلَدًا رَجُلًا وَنِسَاءً، فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾. فَإِنْ شَرِكَهُمْ أَحَدٌ بِفَرِيضَةٍ مُسَمَّاةٍ.....
(النساء: ١١)

الفرائض وهو التقدير؛ لأنَّ سُهْمَانِ الْفُرُوضِ مَقْدَرَةٌ، وَهِيَ سَنَةٌ: النِّصْفُ وَالرُّبْعُ وَالثَّمَنُ وَالثَّلَاثَانُ وَالثَّلَاثُ وَالسُّدُسُ. **قَالَ مَالِكٌ الْأَمْرُ إِيَّاهُ:** وَهَذَا كَمَا قَالَ: إِنَّ مِيرَاثَ الْوَلَدِ مِنَ الْأَبَوَيْنِ عَلَى ضَرَبَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ يَرِثُوا بِالتَّعَصُّبِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ رَجُلًا وَنِسَاءً. وَالثَّانِي: أَنْ يَرِثُوا بِالْفَرَضِ، وَهُوَ أَنْ يَكُنْ نِسَاءً، فَإِنْ وَرِثُوا بِالتَّعَصُّبِ وَكَانُوا رَجُلًا، فَالْمِيرَاثُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوَاءِ؛ لِتَسَاوِيهِمْ فِي سَبَبِ اسْتِحْقَاقِهِمْ وَصِفَتِهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَإِنْ كَانُوا رَجُلًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِمَّا يَكُونُ لَكُمْ مِنَ نِسَاءِكُمْ ثُلُثُ الثَّانِي﴾ (النساء: ١١)، وَأَمَّا إِنْ وَرِثَ الْبَنَاتُ بِالْفَرَضِ لِانْقِرَاضِهِنَّ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يَكُنْ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ (النساء: ١١)، وَإِنْ كُنَّ اثْنَتَيْنِ فَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَةُ الصَّحَابَةِ وَمَنْ بَعْدَهُمْ أَنْ فَرَضَ الْبَتَيْنِ فَمَا زَادَ الثَّلَاثَانُ، وَرَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: فَرَضَهُمَا النِّصْفُ، وَلَمْ يَشَيْءْ ذَلِكَ عَنْهُ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ضَعْفِ هَذَا الْقَوْلِ الْإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِهِ، وَدَلِيلُنَا مِنْ حِجَةِ الْمَعْنَى: أَنَّ كُلَّ نَوْعٍ مِنَ النِّسَاءِ فَرَضَ وَاحِدَتَيْنِ النِّصْفَ؛ فَإِنْ فَرَضَ الْبَتَيْنِ مِنْهُنَّ: الثَّلَاثَانُ أَصْلُ ذَلِكَ الْأَخَوَاتِ.

فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً إِيَّاهُ: خَالِصًا لَيْسَ مَعْنَاهُ ابْنٌ، فَأَنَّ الضَّمِيرَ بِاعْتِبَارِ الْجَزَاءِ عَلَى تَأْوِيلِ الْمَوْلُودَاتِ. "فَوْقَ اثْنَيْنِ" خَيْرُ ثَانٍ أَوْ صِفَةُ نِسَاءٍ أَيْ نِسَاءً زَوَّجَاتٍ عَلَى اثْنَتَيْنِ. **فَلَهَا النِّصْفُ:** وَفِي آيَةِ دَلَالَةٍ عَلَى أَنَّ الْمَالَ كُلَّهُ لِلذَّكَرِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَعَهُ أَنْثَى؛ لِأَنَّهُ جَعَلَ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثَيْنِ، وَجَعَلَ لِلْأُنثَى النِّصْفَ إِذَا كَانَتْ مُنْفَرَدَةً، فَعَلِمَ أَنَّ لِلذَّكَرِ عِنْدَ إِذَا انْفَرَدَ ضَعْفَ النِّصْفِ، وَهُوَ الْكُلُّ، وَاخْتَلَفَ فِي الْأُنثَيْنِ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: حَكَمَهُمَا حُكْمَ الْوَاحِدَةِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى جَعَلَ الثَّلَاثَيْنِ مَا فَوْقَهُمَا. وَقَالَ الْبَاقُونَ: حَكَمَهُمَا حُكْمَ مَا فَوْقَهُمَا؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَبَيِّنْ أَنَّ حَظَّ الذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيْنِ إِذَا كَانَ مَعَهُ أَنْثَى، وَهُوَ الثَّلَاثَانُ اقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ حَظَّهُمَا الثَّلَاثَانُ. ثُمَّ لَمَّا أَوْهَمَ ذَلِكَ أَنَّ يَزَادُ النِّصْفُ بِزِيَادَةِ الْعَدَدِ =

وَكَانَ فِيهِمْ ذَكَرٌ بُدِئَ بِفَرِيضَةٍ مِّنْ شَرِكِهِمْ، وَكَانَ مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ بَيْنَهُمْ عَلَى قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ، وَمَنْزِلَةُ وَلَدِ الْأُنثَاءِ الذُّكُورِ إِذَا لَمْ يَكُنْ دُونَهُمْ وَلَكَدْ كَمَنْزِلَةِ الْوَلَدِ سَوَاءً، ذُكُورُهُمْ كَذُكُورِهِمْ، وَإِنَّا لَهُمْ كِبَانَاهُمْ، يَرِثُونَ كَمَا يَرِثُونَ، وَيَحْجُبُونَ كَمَا يَحْجُبُونَ، فَإِنْ اجْتَمَعَ الْوَلَدُ لِلصُّلْبِ وَلَوْ الْإِبْنُ، وَكَانَ فِي الْوَلَدِ لِلصُّلْبِ ذَكَرٌ؛ فَإِنَّهُ لَا مِيرَاثَ مَعَهُ

= رد ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَرَكَ إِبْنًا فَهُوَ الْوَلَدُ﴾ (النساء: ١١) ويؤيد ذلك أن البنت الواحدة لما استحققت الثلث مع أخيها، فبالأخرى أن تستحق مع أخت مثلها. (الحلى)

على قدر موارِيثِهِمْ: فللذكر مثل حظ الأنثيين. لقوله **﴿فَإِنْ تَرَكَ إِبْنًا فَهُوَ الْوَلَدُ﴾** (الحلى) رواه الشيخان. (الحلى) **ومَنْزِلَةُ وَلَدِ الْإِنثَاءِ:** وهذا كما قال: إن ولد الابن عند عدم الولد بمنزلة الولد، لأشاهم الصف، وللانثيين منهما فما زاد الثلثان، وللذكر فما زاد جميع المال، وذكرهم يعصب أخته، فيكون لهما جميع المال، للذكر مثل حظ الأنثيين، فهذا في الميراث، فأما في الحجب فهم أيضاً بمنزلة الولد للصلب في الحجب، وذلك أن حجب الولد وولد الولد على ضربين: حجب هو منع من الميراث جملة، وحجب هو رد من فرض إلى فرض، فأما منع الميراث جملة؛ فإن الابن يتمتع ميراث ولد الابن والإخوة للأب والأم والأخوات للأب والإخوة للأم، ويتمتع الميراث كل عصبة لا فرض له من الأعمام وبني العم وبني الأخ. وذلك أن كل من ورث بسبب، فإنه يسقط من كان أبعد منه ممن يرث بذلك السبب، ويسقط من كان أضعف حالاً منه في ذلك السبب وإن كان القرب سواء، فأما الأول فإن الأخ يسقط ولد الأخ وهما يدلان بالإخوة، والأخ أقرب من ابن الأخ، والأب يسقط الجد؛ لأخما يرثان بالأبوة، والأب أقربهما، وسيأتي ذكر الجد بعد هذا إن شاء الله تعالى، وإذا استكمل البنات الثلثين سقط ميراث بنات الابن، إلا أن يكون معهن أو أسفل منهن ابن ابن بعضهن، وإذا استكمل الأخوات للأب والأم الثلثين، سقط الأخوات للأب إلا أن يكون معهن أخ لمن فيعصبهن، وقد ذكرنا حجب العصبية بعد هذا. **دُونَهُمْ:** أي بينهم وبين الميت ولد للصلب.

فَإِنْ اجْتَمَعَ الْوَلَدُ الْإِنثَاءُ: وهذا كما قال: إنه لا ميراث لابن الابن مع الابن؛ لأنه أقرب سبباً منه إلى الميت وهما يدلان بالبوة، ولأن ابن الابن يدلي بالابن، ومن يدلي بعاصب فإنه لا يرث معه، وإن عدم الابن وكانت ابنة واحدة، فإن ابنة الابن ترث معها السدس تكملة الثلثين؛ لأنه فرض يرثه البناتان فما زاد، وبنات الابن يقمن مقام البنات عند عدمهن، فلما عدم من يستحق منهن السدس كان ذلك لبنت الابن، فهي أولى بالسدس من الأخت الشقيقة، وعلى هذا جمهور الفقهاء من الصحابة والتابعين إلا ما يروى عن أبي موسى وسلمان بن ربيعة: أن النصف للبنت والنصف الثاني للأخت، ولا حق في ذلك لبنت الابن. وقد روي عن أبي موسى ما يقتضي الرجوع عن هذا القول، وذلك ما رواه هذيل بن شرحبيل: سئل أبو موسى عن بنت وابنة ابن وأخت، فقال: =

لأَحَدٍ مِنْ وَلَدِ الْإِبْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْوَلَدِ لِلصُّلْبِ ذَكَرٌ وَكَانَتَا ابْنَتَيْنِ فَأَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ الْبَنَاتِ لِلصُّلْبِ، فَإِنَّهُ لَا مِيرَاثَ لِبَنَاتِ الْإِبْنِ مَعَهُنَّ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَ بَنَاتِ الْإِبْنِ ذَكَرٌ هُوَ مِنَ الْمُتَوَفَّى بِمَنْزِلَتِهِنَّ أَوْ هُوَ أَطْرَفٌ مِنْهُنَّ، فَإِنَّهُ يَرُدُّ عَلَى مَنْ هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ وَمَنْ هُوَ فَوْقَهُ مِنْ بَنَاتِ الْأَبْنَاءِ، فَضْلاً إِنْ فَضَلَ فَيَقْتَسِمُونَهُ بَيْنَهُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْوَلَدُ لِلصُّلْبِ إِلَّا ابْنَةٌ وَاحِدَةٌ فَلَهَا النِّصْفُ، وَلابْنَةٌ ابْنُهُ - وَاحِدَةٌ كَانَتْ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ بَنَاتِ الْأَبْنَاءِ مِمَّنْ هُوَ مِنَ الْمُتَوَفَّى بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ - السُّدُسُ، فَإِنْ كَانَ مَعَ بَنَاتِ الْإِبْنِ ذَكَرٌ هُوَ مِنَ الْمُتَوَفَّى بِمَنْزِلَتِهِنَّ، فَلَا فَرِيضَةَ وَلَا سُدُسَ لَهُنَّ، وَلَكِنْ إِنْ فَضَلَ بَعْدَ فَرَائِضِ أَهْلِ الْفَرَائِضِ فَضْلٌ كَانَ ذَلِكَ الْفَضْلُ لِذَلِكَ الذَّكَرِ وَلِمَنْ هُوَ بِمَنْزِلَتِهِ وَلِمَنْ هُوَ فَوْقَهُ مِنْ بَنَاتِ الْأَبْنَاءِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَلَيْسَ لِمَنْ هُوَ أَطْرَفٌ مِنْهُنَّ شَيْءٌ فَإِنْ لَمْ يَفْضُلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ. وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ

فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ

وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ﴾ قَالَ مَالِكٌ: الْأَطْرَفُ هُوَ الْأَبْعَدُ.

(النساء: ١١)

= للبهت النصف وللأخت النصف، وأنت ابن مسعود فسيتابعني، فسئل ابن مسعود وأخيره يقول أبي موسى، فقال: لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين، أقضي فيها بما قضى رسول الله ﷺ ثلاثة النصف ولابنة الابن السدس تكلمة الثلاثين، وما بقي للأخت، فأتينا أبا موسى فأخبرناه يقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني عن شيء ما دام هذا الخبر فيكم، والدليل على صحة ذلك من جهة المعنى: أن بنت الابن في هذه المسألة ترث بالفرض، والأخت ترث بالتعصيب، ولا ميراث للعصبة حتى يستكمل ذوو الفروض فروضهم.

فلا شيء لهم: وبه قال جميع الفقهاء، وعن ابن عباس: أقمن لسن بعصبة ولا شيئاً مع البنات مطلقاً. (المحلى)

مِيرَاثُ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ وَالْمَرْأَةِ مِنْ زَوْجِهَا

قَالَ مَالِكٌ: وَمِيرَاثُ الرَّجُلِ مِنْ امْرَأَتِهِ إِذَا لَمْ تَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنٍ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ النِّصْفُ، فَإِنْ تَرَكَتْ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَلِزَوْجِهَا الرُّبْعُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ. وَمِيرَاثُ الْمَرْأَةِ مِنْ زَوْجِهَا إِذَا لَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنٍ الرُّبْعُ، فَإِنْ تَرَكَ وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَلَامْرَأَتِهِ الثُّمْنُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ ذَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ ذَيْنِ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمْنُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ تُوصُونَ بِهَا أَوْ ذَيْنَ﴾.

(النساء: ١٢)

وميراث الرجل إلخ: وهذا كما قال، وذلك أن فرض الزوج النصف، وبحجة الولد وولد الابن إلى الربع، وأكمل فروض الزوجة الربع، وبردها الولد وولد الابن إلى الثمن، والأصل في ذلك الآية المتقدمة، فإن كانت الزوجة واحدة فهذا حكمها، وإن كن اثنتين أو ثلاثا أو أربعا، فحكمهن في ذلك حكم الزوجة الواحدة، هن الربع دون الولد وولد الابن، وهن الثمن مع الولد وولد الابن، يقتسمن ذلك على السواء، ولا تنقص الزوجة أو الزوجات من الثمن إلا أن ينقصهن العول، مثل: أن يترك المتوفى زوجة وأبوين وابنتين، فإن أصل هذه الفريضة من أربعة وعشرين، وتعمل إلى سبع وعشرين، وتسمى المثيرة، وذلك أن علي بن أبي طالب عليه السلام سئل عن ميراث الزوجة من هذه المسألة وهو يحطب على الميراث، فقال: عاد ثمنها تسعا ومضى في خطبته.

أو دين: إنما قال بـ "أو" التي للإباحة دون الواو؛ للدلالة على أنهما متساويان في الوحوب مقدمان على القسمة مجموعين أو منفردين، قدم الوصية على الدين وهي متأخرة في الحكم؛ لأنها مشبهة للميراث شافة على الورثة مندوب إليها الجميع، والدين إنما يكون على الندور. (الخلع)

الثمن: الواحدة والجماعة سواء في الربع والثمن، جعل ميراث الزوج ضعف ميراث الزوجة؛ لدلالة قوله تعالى: ﴿وَلِلرَّجُلِ كَمِثْلُ حَقِّ الْأُنثَى﴾ (النساء: ١١)، وهكذا قياس كل رجل وامرأة اشتركا في الجهة والقرب، للرجل منه ضعف المرأة، واستثنى منه أولاد الأم والمعتق والمعتقة.

مِيرَاثُ الْأَبِ وَالْأُمِّ مِنْ وَلَدِهِمَا

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ بِبَلَدِنَا: أَنَّ مِيرَاثَ الْأَبِ مِنْ ابْنِهِ أَوْ ابْنَتِهِ أَنَّهُ إِنْ تَرَكَ الْمُتَوَفَّى وَلَدًا أَوْ وَلَدًا ابْنِ ذَكَرٍ، فَإِنَّهُ يُفْرَضُ لِلأَبِ السُّدُسُ فَرِيضَةً، فَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ الْمُتَوَفَّى وَلَدًا وَلَا وَلَدًا ابْنِ ذَكَرٍ، فَإِنَّهُ يُبَدَأُ بِمَنْ شَرَكَ الْأَبَ مِنْ أَهْلِ الْفَرَائِضِ، فَيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الْمَالِ السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ كَانَ لِلأَبِ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ عَنْهُمْ السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ فُرِضَ لِلأَبِ السُّدُسُ فَرِيضَةً. وَمِيرَاثُ الْأُمِّ مِنْ وَلَدِهَا إِذَا تَوَفَّى ابْنُهَا أَوْ ابْنَتُهَا، فَتَرَكَ الْمُتَوَفَّى

أَنَّ مِيرَاثَ الْأَبِ (ج) وهذا كما قال، وذلك أن ميراث الأب من ابنه أو ابنته يكون على وجهين، أحدهما: أن ينفرد بالفرض. والثاني: أن يجتمع الفرض والتعصيب. وقد قال أبو إسحاق الأسفرائيني وبعض أصحاب الشافعي: إنه ينفرد بالتعصيب، فأما موضع انفراده بالفرض فنارة يكون مع من هو أقوى نفعيا منه كالابن وابن الابن؛ فإن هذا يحجب بعصبته ويرد إلى مجرد فرضه، وهو السدس. والثاني: أن يعطى فرضه وهو السدس، ثم يستغرق أهل الفروض بقية المال، فلا يبقى منه ما يورث بالتعصيب؛ فإنه لا يرث إلا ما وجب له بالفرض أولا وهو السدس، وذلك أن يرث المتوفى ابنتان فأكثر وأبوان، فيكون للابنتين الثلثان وللأبوين لكل واحد منهما السدس، فلا يبقى من المال بعد ذلك شيء، وأما موضع يجمع فيه الميراث بالفرض والتعصيب، فهو أن ينفرد بالميراث، فيرث سدسه بالفرض وباقيه بالتعصيب، أو يبقى منه بعد ميراثه بالفرض، وميراث ذوي الفروض ببقية؛ فإنه يرثها بالتعصيب، مثل: أن يرث المتوفى أب وزوجة؛ فإن للزوجة الربع وللأب السدس بالفرض، ويبقى نصف ونصف السدس، فيكون له بالتعصيب.

وميراث الأم (ج) وهذا كما قال: إن ميراث الأم من ابنتها يتنوع بتوعين على مذهب مالك وجهه الفقهاء: أحدهما بالفرض، وهو على ضربين: الثلث مع عدم الولد وولد الابن، والاثني من الإخوة فصاعدا، فأما مع وجود واحد ممن ذكرنا فقرضها السدس. وروى عن ابن عباس: أنه لا يحجب الأم من الثلث إلى السدس إلا الثلاثة من الإخوة فصاعدا، والدليل على ما ذهب إليه الجمهور: قوله تعالى: **وَلِلْأُمِّ الْيَتَامَى السُّدُسُ** (النساء: ١٠)، ولفظ الإخوة واقع على الاثنين فرائدا على قولنا: إن أقل الجمع اثنان. وسواء كان الولد أو ولد الابن، ذكرا أو أنثى، أو كان الأخوان لأب وأم أو لأب أو لأم أو مفترقين، أحدهما للأب والآخر لأم؛ فإن كل ذلك -

وَلَدًا أَوْ وَلَدَ ابْنٍ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، أَوْ تَرَكَ مِنَ الْإِخْوَةِ اثْنَيْنِ فَصَاعِدًا، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا، مِنْ أَبِي وَأُمٍّ أَوْ مِنْ أَبِي أَوْ مِنْ أُمٍّ، فَالْسُّدُسُ لَهَا، وَإِنْ لَمْ يَتْرُكْ الْمُتَوَفَّى وَلَدًا وَلَا وَلَدَ ابْنٍ وَلَا اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ فَصَاعِدًا، فَإِنَّ لِلْأُمِّ الثَّلْثَ كَامِلًا إِلَّا فِي فَرِيضَتَيْنِ فَقَطْ، وَإِحْدَى الْفَرِيضَتَيْنِ: أَنْ يُتَوَفَّى رَجُلٌ وَيَتْرُكْ امْرَأَتَهُ وَأَبَوَيْهِ، فَيَكُونُ لَامْرَأَتِهِ الرَّبْعُ وَلِلْأُمِّ الثَّلْثُ مِمَّا بَقِيَ - وَهُوَ الرَّبْعُ - مِنْ رَأْسِ الْمَالِ. وَالْأُخْرَى: أَنْ تُتَوَفَّى امْرَأَةٌ...

= يرد الأم من الثلث إلى السدس، والأصل في ذلك قوله تعالى: **فَإِذَا تَرَكَ الزَّوْجُ مَا يُرِثُهُ وَآلَهُ وَهُوَ يُرِثُهُمْ يُورِثُهَا امْرَأَتُهُ الثَّلَاثُ أَشْهُابًا** (النساء: ١١). ولو أن محسباً تزوج ابنته فولد له منها ولدان، فأسلمت الأم وولدان، ثم مات أحد الولدين، ففي "الغنية": للأم السدس؛ لأن الميت ترك أمه - وهي أخته - وترك أخاه، فتحجب الأم نفسها بنفسها من الثلث إلى السدس، فكانه ترك أمًا وأخًا وأختًا، فتحجب الأم عن الثلث.

إلا في فريضتين فقط: يريد أن حكم الأم في الفرض السدس أو الثلث على ما تقدم من ذكرنا؛ لا يرث بغير هذين الفرضين، ولا ينقص من واحدة منهما بغير عول إلا في مسألتين: وهما زوج وأبوان، وزوجة وأبوان، وهما الغراوان؛ فإن مالكا وجماعة الفقهاء والتابعين جعلوا للأم في المسألتين ثلث ما بقي، وانفرد ابن عباس بأن جعل للأم ثلث جميع المال، وهذه من المسائل الخمس التي صح انفرد ابن عباس بها، والثالثة: منع العول. والرابعة: أن الأم لا تحجب من الثلث إلى السدس من الإخوة إلا بثلاثة. والخامسة: أنه لا يجعل الأخوات عصبة مع البنات. والدليل على ما نقوله قوله تعالى: **فَإِذَا تَرَكَ الزَّوْجُ مَا يُرِثُهُ وَآلَهُ وَهُوَ يُرِثُهُمْ يُورِثُهَا امْرَأَتُهُ الثَّلَاثُ أَشْهُابًا** (النساء: ١١)، وهذا عام، ومن جهة المعنى: أن هذين أبوان دخل بينهما ذو سهم، فوجب أن يكون للأم ثلث ما بقي بعد السهم، أصله إذا كان مع الأبوين بنت. إذا ثبت ذلك فإن الغراوين تكون على ثلاثة أوجه، أحدها: رجل توفي وترك زوجة وأبوين، فإن الفريضة من أربعة، للزوج الربع وللأم الربع - ثلث ما بقي - وللأب النصف. الوجه الثاني: رجل توفي وترك زوجة وأبوين وأختًا، فإن الفريضة من أربعة على ما تقدم. والوجه الثالث: امرأة توفيت وتركت زوجًا وأبوين، فإن الفريضة من ستة، للزوج النصف بثلاثة وللأم ثلث ما بقي يسهم وهو السدس، وللأب الثلث سهمان، وهو ثلث ما بقي، وسواء في هذه المسألة كان مع الأبوين أخ أو أخوان أو أكثر أو لم يكن أخ، وفي المسألة الأولى إذا كان مع الأبوين أخوان فأكثر ولم يكن أخ، فإن الفريضة تكون من ستة، للأم السدس ولا يكون لها ثلث ما بقي؛ لأن الأخوين قد حجباها من الثلث إلى السدس، والله أعلم وأحكم. **من رأس المال:** وللأب النصف الباقي، وبه قالت الأئمة الأربعة والمفسرون، وهو المأثور عن عمر وعلي وعثمان وزيد بن ثابت **رضي الله عنهم**، روى عنهم الدارمي، وله عن إبراهيم قال: كان عبد الله بن عمر إذا سلك طريقًا وجدناه سهلاً، وأنه قال في زوج وأبوين: للزوج النصف وللأم ثلث ما بقي.

وَتَرَكَ زَوْجَهَا وَأَبَوَيْهَا، فَيَكُونُ لِزَوْجِهَا النِّصْفُ وَلِأُمِّهَا الثُّلُثُ مِمَّا بَقِيَ - وَهُوَ السُّدُسُ -
 مِنْ رَأْسِ الْمَالِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ
 كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾ فَمَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ الْإِخْوَةَ اثْنَانِ فَصَاعِدًا.

(السَّاء: ١١)

مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ مِنَ الْأُمِّ

قَالَ مَالِكٌ: الْأُمُّ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا،

- وروى عبد الرزاق عن عكرمة: أنه كان ابن عباس يجعل لها الثلث من جميع المال. وله عن إبراهيم: حالف ابن
 عباس أهل القبلة في امرأة وأبوين، جعل للأم الثلث من جميع المال. واستدل الجمهور بأن معنى قوله تعالى: ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ
 مِنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ (السَّاء: ١١) هو أن لها ثلث ما ورثاه، سواء كان جميع المال أو بعضه، فلو
 أريد ثلث الأصل لكفى في البيان "فإن لم يكن له ولد فللأم الثلث"، ولنا: قوله: وورثه أبواه. ويقول ابن عباس
 قال شريح. (المحلى)

لكل واحد منهما: يدل منه تنكير العامل، وفائدته: التخصيص على استحقاق كل منهما السدس، إذ لو قيل:
 لأبويه السدس، لكان الظاهر اشتراكهما فيه، ولو قيل: لأبويه السدسان لأوهم قسمة السدسين عليهما على
 السوية وعلى خلافها، والتفصيل بعد الإجمال تأكيد. (المحلى)

ورثته أبواه: فحسب، فلأمة الثلث مما ترك، وإنما قلنا: فحسب؛ لأنه إذا ورثه أبواه مع أحد الزوجين، كان للأم ثلث
 مما يبقى بعد إخراج نصيب الزوج، لا ثلث ما ترك كما قاله ابن عباس، وإلا لأدى إلى حظ نصيبه عن نصيبها، مع أنه
 أقوى منها في الإرث، بدليل أن له ضعف حقها أو خلاصا. (المحلى) **الثان فصاعدا:** فيحجب الأخوان أيضا الأم من
 الثلث إلى السدس، وإليه ذهب أكثر الصحابة وجمهور الفقهاء خلافا لابن عباس؛ فإنه جعل الثلاثة حاجة لأم دون
 الاثنين، فلها معهما الثلث، بناء على أن الإخوة جمع فلا يتناول المثني، رد بأن الاثنين في الميراث حكم الجماعة.
 روى الحاكم وصححه البيهقي عن ابن عباس **رضي الله عنه** أنه دخل على عثمان فقال: إن الأخوين لا يردان الأم من الثلث،
 قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ (السَّاء: ١١)، وأخوان ليسا بلسان قومك إخوة، قال عثمان: لا أستطيع أن أردد ما كان
 قبلي ومضى وتوارث به الناس. ولهما عن زيد بن ثابت: أنه كان يحجب الأم بالأخوين، فقالوا: يا أبا سعيد! إن
 الله يقول: ﴿وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ وأنت تحجبها بأخوين، فقال: إن العرب تسمي الأخوين قالوا يعني في الميراث،
 واحتج عثمان بالإجماع على أن المراد بالإخوة في الآية أخوان فصاعدا بطريق المخاز وطريق القياس. (المحلى)

أَنَّ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ لَا يَرِثُونَ مَعَ الْوَلَدِ وَلَا مَعَ وَلَدِ الْأَبْنَاءِ، ذَكَرْنَا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا شَيْئًا، وَلَا يَرِثُونَ مَعَ الْأَبِ وَلَا مَعَ الْجَدِّ أَبِي الْأَبِ شَيْئًا، وَأَتْلَهُمْ يَرِثُونَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ، يُفْرَضُ لِلْوَاحِدِ مِنْهُمْ السُّدُسُ، ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى، فَإِنْ كَانَا اثْنَيْنِ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ، فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ، يَقْتَسِمُونَهُ بَيْنَهُمْ بِالسَّوَاءِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَيَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَاةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ فَكَانَ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِي هَذَا بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ.

(النساء: ١٢)

أَنَّ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ إِنْ: وهذا كما قال: إِنْ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ لَا يَرِثُونَ مَعَ وَارِثٍ مِنَ الْوَلَدِ ذَكَرَهُمْ وَإِنَاثَهُمْ، وَوَلَدَ الْإِبْنِ لَا يَرِثُونَ مَعَ وَارِثٍ مِنَ الْأَبِ وَالْأَجْدَادِ، وَيَرِثُونَ مَعَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأُمِّ وَالْجَدَّاتِ وَسَائِرِ الْوَرِثَةِ بِالْفَرْضِ دُونَ التَّعْصِيبِ؛ لِأَنَّهُمْ يَسْتَفِيدُونَ ذَلِكَ مِنَ الْأُمِّ، وَلَيْسَتْ مِنْ أَهْلِ التَّعْصِيبِ، وَفَرْضُ الْوَاحِدِ مِنْهُمْ السُّدُسُ لَا يَنْقُصُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِالْعَوْلِ، وَفَرْضُ الْإِثْنَيْنِ فَمَا زَادَ الثَّلَاثَ، ذَكَرَهُمْ وَإِنَاثَهُمْ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ سَوَاءً، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَاةً أَوْ امْرَأَةٌ﴾ (النساء: ١٢) وَمَعْنَاهُ عِنْدَنَا أَنَّ يُوْرِثُ بِغَيْرِ أَبَوَيْنِ وَلَا مَوْلُودَيْنِ، ثُمَّ قَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ﴾ فَسَاوَى فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأَخِ وَالْأُخْتِ، ثُمَّ قَالَ تَبَارَكَ اسْمُهُ: ﴿وَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ﴾ (النساء: ١٢)، فَوَجِبَ أَنْ يَرْجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي تَسَاوِيَهُمْ فِي الثَّلَاثِ؛ لِأَنَّ "ذَلِكَ" لَفْظٌ ظَاهِرُ الْإِشْتِرَاكِ فِي الثَّلَاثِ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ لَمَّا اسْتَوَى ذَكَرُهُمْ وَأُنْثَاهُمْ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ بِالسَّوَاءِ، اسْتَوَى عِنْدَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الثَّلَاثِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. فَهُمْ شُرَكَاءُ: لِأَنَّهُمْ يَسْتَحْفِقُونَ بِقَرَابَةِ الْأُمِّ، وَهِيَ لَا تَرِثُ أَكْثَرَ مِنَ الثَّلَاثِ. (الْمُحَلَّى) بِالسَّوَاءِ: فَلَا يُفْضَلُ الذَّكَرُ مِنْهُمُ الْأُنْثَى، بَلْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنْثَى، وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ لِلْوَاحِدِ مِنْهُمْ السُّدُسُ وَلِلْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدَا الثَّلَاثِ، ذَكَرَهُمْ وَإِنَاثَهُمْ سَوَاءً، وَأَتْلَهُمْ يَسْقُطُونَ بِالْفَرَعِ وَالْأَصْلِ. (الْمُحَلَّى)

يُوْرِثُ إِنْ: يُوْرِثُ مِنْهُ، صِفَةٌ لـ "رَجُلٍ". "كِلاة" حَيْرٌ "كَانَ"، أَيْ وَإِنْ كَانَ الرَّجُلُ مُوْرِثًا مِنْهُ كِلَاةً، أَوْ الْخَيْرُ "يُوْرِثُ"، وَ"كِلاة" حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي "يُوْرِثُ". وَالْكِلاةُ يُطْلَقُ عَلَى مَنْ لَمْ يَخْلَفْ وَلَدًا وَلَا وَالِدًا، وَعَلَى مَنْ لَيْسَ بَوْلَدٍ وَلَا وَالِدٍ مِنَ الْمُخْلِفينَ، وَهُوَ فِي أَصْلٍ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْكِلاَلِ، وَهُوَ ذَهَابُ الْقُوَّةِ مِنَ الْإِعْيَاءِ، فَكَانَ يُصِيرُ الْمِيرَاثَ لِلْوَارِثِ مِنْ بَعْدِ إِعْيَاءِهِ. (الْمُحَلَّى) وَلَهُ أَخٌ إِنْ: وَالْمُرَادُ أَوْلَادُ الْأُمِّ إِجْمَاعًا، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ أَبِي بِنِ كَعْبٍ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ مِنَ الْأُمِّ. (الْمُحَلَّى) بِمَنْزِلَةٍ وَاحِدَةٍ: وَمَعْلُومُ الْآيَةِ أَنَّهُمْ يَرِثُونَ مَعَ الْأُمِّ وَالْجَدَّةِ كَمَا يَرِثُونَ مَعَ الْبِنْتِ وَبِنْتُ الْإِبْنِ، مَخْصُصٌ مِنْهُ بِالْإِجْمَاعِ. (الْمُحَلَّى)

مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ وَالْأَبِ

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ لَا يَرِثُونَ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ شَيْئًا، وَلَا مَعَ وَلَدِ الْإِبْنِ الذَّكَرِ شَيْئًا، وَلَا مَعَ الْأَبِ دُنْيَا شَيْئًا، وَهُمْ يَرِثُونَ مَعَ الْبَنَاتِ وَبَنَاتِ الْأَبْنَاءِ مَا لَمْ يَتْرُكِ الْمُتَوَفَّى جَدًّا أَبَا أَبٍ مَا فَضَلَ مِنَ الْمَالِ، فَيَكُونُونَ فِيهِ عَصَبَةً، يُبْدَأُ بِمَنْ كَانَ لَهُ أَصْلُ فَرِيضَةٍ مُسَمَّاةٍ فَيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلٌ كَانَ لِلْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، يَقْتَسِمُونَهُ بَيْنَهُمْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، ذَكَرْنَا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ.

الإخوة للأب والأم الح وهذا كما قال: إن الإخوة للأب والأم لا يرثون مع الابن ولا مع ابن الابن ولا مع الأب شيئاً، وذلك أنهم إنما يرثون بالتعصيب ويدلون بالأب، فلا يرثون معه بالتعصيب، وتعصيب الأبوة أقوى من تعصيب الأبوة، بدليل أن تعصيب الابن يبطل ميراث الأب بالتعصيب، فإذا كان الأخ لا يرث مع الأب فإين لا يرث مع الابن الذي هو أقوى تعصيباً منه أولى، وإنات الأخوات وإن كن يرثن بالفرض إلا أنهن لا يدلين إلا بما يدلي به ذكورهم، فإن كان ذكورهم يحجبون بالأب والابن وابن الابن فإين يحجب به إنائهم أولى وأحرى.

وهم يرثون الح يريد إذا لم يكن في الورثة أحد ممن ذكرنا أنه يحجبهم، ولم يكن فيهم جد يقاسمهم كانوا عصبية، يرثون ما فضل من المال عن البنت الواحدة أو بنت الابن، وهو نصف المال، أو ما فضل عن الأنثيين فرائداً، أو على بنتي ابن أو عن بنت وبنت ابن، وهو الثلث، وإن كان الإخوة ذكرنا فهذا الفضل يسهم على السواء، وإن كانوا ذكرنا وإناتاً فهو بينهم للمرجل مثل حظ الأنثيين؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ كَمَا وَلَهُمْ ﴾ [النساء: ١٧٦]، ولأنهم رجال ونساء في تعدد يرثون بالتعصيب، فكان للذكر مثل حظ الأنثيين كالتنين، فإن كن إناتاً وكانت ابنة أو ابنتان، فإن الأخوات عصبية لمن يرثن معهن ما فضل عن سهام ذوي الفروض، هذا قول الجمهور، وقال ابن عباس: لا يعصب الأخوات البنات، والدليل على صحة ما ذهب إليه الجمهور: حديث ابن مسعود رضي الله عنه المتقدم: أن النبي ﷺ قضى للابنة بالنصف والابنة الابن بالسدس تكملة الثلثين وما بقي فلالأخت، ودليلنا من جهة القياس: أن هذا ميراث فلم يتفرد به ابن النعم دون الأخت، أصل ذلك إذا انفرد.

قَالَ: وَإِنْ لَمْ يَتْرِكِ الْمُتَوَفَّى أَبَا وَلَا جَدًّا أَبَا أَبِي وَلَا وَلَدًا وَلَا وَلَدًا ابْنًا، ذَكَرًا كَانَ أَوْ
 أَنْثَى، فَإِنَّهُ يُفَرِّضُ لِلْأُخْتِ الْوَاحِدَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفَ، فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَمَا فَوْقَ ذَلِكَ
 مِنَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، فُرِضَ لَهُمَا الثُّلَثَانِ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُمَا أَخٌ ذَكَرٌ، فَلَا فَرِيضَةَ
 لِأَحَدٍ مِنَ الْأَخَوَاتِ، وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. وَيُتَدَا بِمَنْ شَرِكَهُمْ بِفَرِيضَةٍ
 مُسَمَّاةٍ، فَيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، فَمَا فَضَلَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ، كَانَ بَيْنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ
 وَالْأُمِّ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، إِلَّا فِي فَرِيضَةِ وَاحِدَةٍ فَقَطْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهَا شَيْءٌ،
 فَاشْتَرَكُوا فِيهَا مَعَ بَنِي الْأُمِّ فِي ثُلُثِهِمْ، وَتِلْكَ الْفَرِيضَةُ هِيَ امْرَأَةٌ تُوَفِّيتُ وَتَرَكَّتْ زَوْجَهَا
 وَأُمُّهَا وَإِخْوَتُهَا لَأُمِّهَا وَإِخْوَتُهَا لَأُمِّهَا وَأَبِيهَا، فَكَانَ لِزَوْجِهَا النِّصْفُ، وَلَأُمِّهَا السُّدُسُ،

لم يترك المتوفى إخ: وهذا كما قال: إنه إذا كان مع الأخوات أخ، فلهن يرثن بالتعصيب ما فضل عن الفروض،
 ولا يرثن بالفروض؛ لأن حكم التعصيب قد غلب عليهن، فصار ذلك حكمهن، ولا خلاف في ذلك إلا في المسألة
 التي ذكرها، وهي المسألة التي تسمى المشتركة؛ لشريك الإخوة للأب والأم مع الإخوة للأم في الثلث، وتسمى
 الحمازية؛ لأن الإخوة للأب والأم قالوا: هب أن أبانا كان حمارا على وجه الإخبار عن تساوي الإخوة للأب
 والأم والإخوة للأم في الأولى بالأم، وهذا مذهب مالك والشافعي، وأما أبو حنيفة فيجعل الثلث للإخوة للأم
 دون الإخوة للأب والأم حين لم تكن لهم الفرائض شيئا. واختلف في ذلك عمر وزيد بن ثابت وابن عباس، وقال
 عمر حين قضى في العام الأول فلم يشرك، وقضى في العام الثاني فشارك: تلك على ما قضاه وهذه على ما قضينا.
 وقال وكيع: اختلف فيها عن جميع الصحابة إلا عن علي عليه السلام فإنه لم يختلف عنه أنه لم يشرك بينهما، واستدل
 من قال بالتشريك بما استدل به مالك من قول الله تبارك وتعالى: **وَبِأَنفُسِكُمْ كَلَامًا** (النساء: ١٢) قال
 مالك: فلذلك شوركوا في هذه الفريضة؛ لأنهم كلهم إخوة للمتوفى لأمه، وهو سبب ميراث جميع الإخوة لا يخرج
 الإخوة للأب والأم مناسبتهم المتوفى بالأب عن أن يكونوا إخوته لأمه، فتحمل الآية على عمومها في كل أخ
 لأم، سواء كان أبا لأب أو لم يكن. والأب لا يزيد ما بينهما ضعفا بل يزيده قوة وتأكيذا، ومن جهة القياس
 أن هذه فريضة فيها إخوة لأم وإخوة لأب وأم لو انفردا أحدهما لورث، فإذا ورث الأخ من الأم وحسب أن يترك
 الأخ من الأب والأم، أصل ذلك إذا لم يكن في الفريضة أم، وعندني أن نقي التشريك أقيس وأظهر، والله أعلم
 وأحكم. إذا ثبت ذلك فإن المشتركة لا تصح إلا بأربعة شروط: أن يكون فيها زوج وابنان من ولد الأم وأخ
 لأب وأم وتكون معهم أم أو جدة، فإن حرم شرط من هذه الأربعة لم تكن مشتركة، والله أعلم.

وَلِإِخْوَتِهَا لَأُمِّهَا الثَّلَاثُ، فَلَمْ يُفْضَلْ شَيْءٌ بَعْدَ ذَلِكَ، فَيَشْتَرِكُ بَنُو الْأَبِ وَالْأُمُّ فِي هَذِهِ الْفَرِيشَةِ مَعَ بَنِي الْأُمِّ فِي ثُلُثِهِمْ، فَيَكُونُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى مِنْ أَجْلِ أَنَّهُمْ كُلُّهُمْ إِخْوَةُ الْمُتَوَفَّى لِأُمِّهِ، وَإِنَّمَا وَرِثُوا بِالْأُمِّ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كِلَا أُولَئِكَ أَوْ امْرَأَةٌ فَلَهُ مِنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ فَلِذَلِكَ شَرِكُوا فِي هَذِهِ الْفَرِيشَةِ؛ لِأَنَّهُمْ كُلُّهُمْ إِخْوَةُ الْمُتَوَفَّى لِأُمِّهِ. (المسألة ١٦)

مِيرَاثُ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ مِيرَاثَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ أَحَدٌ مِنْ بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ كَمَنْزِلَةِ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، سَوَاءٌ ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَا يُشْرَكُونَ مَعَ بَنِي الْأُمِّ فِي الْفَرِيشَةِ الَّتِي شَرَكَهُمْ فِيهَا بَنُو الْأَبِ وَالْأُمِّ، لِأَنَّهُمْ خَرَجُوا مِنْ وَلَادَةِ الْأُمِّ الَّتِي جَمَعَتْ أَوْلَئِكَ، فَإِنْ اجْتَمَعَ الْإِخْوَةُ لِلْأَبِ

وَإِنَّمَا وَرِثُوا بِالْأُمِّ: وَتُسَمَّى هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ بِالْمُشْرَكَةِ - بفتح الراء المشددة - هذا قول عمر وعثمان وابن عباس وابن مسعود وزيد وعائشة والزهري وابن المسيب وجماعة، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة وأحمد ودาวود: الثلث للإخوة للأُمِّ ويسقط الأخ لأبوين، وهو قول علي، وحكي عن ابن عباس وابن مسعود **رحم**، وكذا في كتاب "الرحمة في اختلاف الأمة". (الغنى) **ميراث الإخوة للأب** **رحم**، وهذا كما قال: إن الأخوة للأب عند عدم الإخوة للأب والأُم بمنزلتهم في الميراث والمحجب، يحيط ذكرهم بجميع المال، ويكون له ما فضل بعد القرض، وأنثاهم لها النصف وللأنثيين فما زاد الثلثان، إلا أنهم لا يكون حكمهم في المسألة المشتركة حكم الإخوة للأب والأُم؛ لأنهم لا يشركون الإخوة للأُم؛ لأنهم لا يدلون بمثل سهمهم. **سواء**؛ فللذكر إذا انفرد جميعه، وللأنثى إذا انفردت نصفه، وللأختين فصاعدا الثلثان، فإن اجتمع الإخوة والأخوات فللذكر مثل حظ الأنثيين. (الغنى)

فإن اجتمع الإخوة **رحم**، وهذا كما قال: إن الأخ للأب والأُم بحجب الإخوة للأب حمله، وأما الأخت للأُم والأب فإنها تحجبهم عن النصف، فإن كان معها أخت أو أخوات لأب كان لهم السدس تكملة الثلثين؛ لأنه فرض الأخوات للأب والأُم والأخوات للأب، فإذا حجبتهن الأخت للأب والأُم عن النصف، بقي لها السدس تكملة الثلثين، =

وَالْأُمُّ وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ، وَكَانَ فِي بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ ذَكَرٌ، فَلَا مِيرَاثَ لِأَحَدٍ مِنْ بَنِي الْأَبِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَنُو الْأَبِ وَالْأُمِّ إِلَّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْإِنَاثِ لَا ذَكَرَ مَعَهُنَّ، فَإِنَّهُ يُفَرِّضُ لِلْأُخْتِ الْوَاحِدَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفَ، وَيُفَرِّضُ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ السُّدُسَ تِمَمَةَ الثَّلَاثِينَ، فَإِنْ كَانَ مَعَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ ذَكَرٌ، فَلَا فَرِيضَةَ لَهُنَّ، وَيُؤَدُّ بِأَهْلِ الْفَرَائِضِ الْمُسَمَّاةِ، فَيُعْطَوْنَ فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلًا، كَانَ بَيْنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ، فَإِنْ كَانَ الْإِخْوَةُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ امْرَأَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ مِنَ الْإِنَاثِ، فُرِضَ لَهُنَّ الثَّلَاثَانِ، وَلَا مِيرَاثَ مَعَهُنَّ لِلْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لِأَبٍ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُنَّ أَخٌ لِأَبٍ بُدِيَ بِمَنْ شَرَكَهُمْ بِفَرِيضَةِ مُسَمَّاةٍ، فَأُعْطُوا فَرَائِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَّلَ بَعْدَ ذَلِكَ فَضْلًا كَانَ بَيْنَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حِظِّ الْأُنثَيَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ، وَلِبَنِي الْأُمِّ.....

= والواحدة والجماعة فيها سواء، فإذا كان الأخوات للأب والأم اثني فرائدا، فحجب ميراث الأخوات للأب من الفرض جملة؛ لأنهن قد استكملن الثلثين الذي هو فرضهن إذا الفردن، فلم يبق من فرضهن ما يرثن، فإن كان مع الأخت للأب والأم أو الأخوات أخ لأب، ورث الباقي بالتعصيب، واحدا كان أو جماعة، فإن كان معه أخت عصبتها فورثت معه الباقي عن فرض الأخت أو الأخوات بالتعصيب، وليس في الرجال من يعصب أخته غير الأخ للأب والأم والأخ للأب والابن وابن الابن، وليس فيهم من يعصب عمته غير ابن الابن.

كان بين الإخوة للأب: وهو المأثور عن زيد بن ثابت، وقال ابن مسعود: إن ما بقي للذكور، رواه الدارمي عن مسروق عن عبد الله، ثم قدم مسروق المدينة فسمع قول زيد، فنكر قول عبد الله لذلك. (المحلى)

ولبني الأم إخ: وهذا كما قال: إن الإخوة للأم يرثون مع الإخوة للأب والأم والإخوة للأب؛ لأنهم من أهل الفروض، فوجب تقديمهم في الميراث على العصبة الذين لا يدلون بهم، وإنما يدلون مثل قرهم، ولا يلزم على هذا الجدة مع الأب؛ لأن الجدة يدلي به، ولا يلزم عليه الأخت مع الأب؛ لأنها تدلي به، ولا يلزم عليه الأخ للأب مع الأب؛ لأنه لا يدلي بمثل قرانته؛ لأن الأب يدلي بالأبوة، والأخ يدلي بالإخوة، ولا يلزم عليه الأخت للأب مع الأخ للأب والأم؛ لأن الأخ يعصبها، ثم يكون أولى منها؛ لقارنته بالأب، وأما الأخ للأم فإنه لا يرث إلا بالفرض.

مَعَ بَنِي الْأَبِ وَالْأُمِّ وَمَعَ بَنِي الْأَبِ، لِلْوَاحِدِ السُّدُسُ، وَلِلْأُثْنَيْنِ فَصَاعِدًا الثُّلُثُ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَى، هُمْ فِيهِ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدَةٍ سَوَاءً.

مِيرَاثُ الْجَدِّ

١٤٦٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ كَتَبَ إِلَى زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنِ الْجَدِّ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: إِنَّكَ كَتَبْتَ إِلَيَّ تَسْأَلُنِي عَنِ الْجَدِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَذَلِكَ مِمَّا لَمْ يَكُنْ يَقْضِي فِيهِ إِلَّا الْأُمَرَاءُ يُعْنِي الْخُلَفَاءُ،

بلغه أن معاوية إلخ قوله: "أن معاوية كتب إلى زيد يسأله عن الجد" كلام محتمل؛ لأن في الجد مسائل كثيرة في الموارث وغيرها، إلا أنه استحار حذف السؤال؛ لما في الجواب من الدلالة عليه. وقول زيد: "إنك كتبت إلي تسألني عن الجد والله أعلم" رد العلم إلى الله تبارك وتعالى واعتراف بأن طريق إثبات حكمه الاجتهاد وغلبة الظن دون القطع. وذلك أنه لم يسمع من النبي ﷺ نصاً يقع له به العلم، ولا بلغه عنه فيه خير متواتر. وقوله: "وذلك ما لم يقض فيه إلا الأمراء" يعني خير صحيح من خير الأحاد يتضمن حكمه، وأنه لم يتقدمهم فيه حكم النبي ﷺ يكون حكمهم فيه تابعا له، ثم أحرز بما عنده في ذلك من العمل الذي يرجع إلى مثله من قضاء أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وذلك بعد المشاورة فيه والمراجعة واستحسان ما نقل عنهما من حكمه. وتغلبه على حكم مخالفه على أن الصحابة قد اختلفت في ذلك اختلافا عظيما، فروي عن أبي بكر وعمر وجماعة من الصحابة رضي الله عنهم أقاموه مقام الأب وحجوا به بالإحوة، به قال أبو حنيفة، وروي عن عمر المرحوم في ذلك. قال الشعبي: أول جد ورت في الإسلام عمر بن الخطاب، مات ابن لعاصم بن عمر وترك أخوين، فأراد عمر أن يستأثر بماله، فاستشار عليا وزيدا في ذلك فمشلا له مشلا، فقال: لولا أن رأيكما اجتماع ما رأيت أن يكون ابني ولا أكون أباه، وكان زيد وابن مسعود يقاسمان الجد بالإحوة إلا أن تنقصه المقاسمة من الثلث، فبغضان له، فإن كان معهم زوج أو زوجة أو أم أو حدة أعطيا الجد الأوفر من المقاسمة، أو ثلث ما بقي بعد فروض ذوي السهام، أو سدس جميع المال، وبه قال الأوزاعي ومالك والشافعي والثوري. والدليل على صحة هذا القول قول الله تبارك وتعالى: **لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَحْبِهِمْ ذُرِّيَّتٌ وَإِلَى آلِهِمْ وَنَحْبِهِمْ ذُرِّيَّتٌ وَإِلَى آلِهِمْ وَنَحْبِهِمْ ذُرِّيَّتٌ** (النساء: ٧)، ولم يفرق بين أن يكون فيهم جد أو لا يكون فيهم جد، فإن قيل: إنما يعني بذلك أهل الفروض بدليل قوله تعالى: **يَسْتَفِضُّونَ مِنْهُ لَعَلَّ يُبَعِّثُوا لَهُمْ خَلْفًا يَحْكُمُ فِي أُمُورِهِمْ** (النساء: ٧)، فالجواب: أنه ليس معنى قوله: "مفروضا" مقدرا، وإنما معناه واجب وثابت، والإحوة مع الجد لهم سهم ثابت، ودليلنا من جهة القياس أن هذا ذكر بعصب أخته، فلم يحجب الجد عن جميع الميراث كالأب.

وَقَدْ حَضَرْتُ الْخَلِيفَتَيْنِ قَبْلَكَ يُعْطِيَانِي النِّصْفَ مَعَ الْأَخِ الْوَاحِدِ وَالثُّلُثَ مَعَ الْأُثْنَيْنِ، فَإِنْ كَثُرَتْ الْإِخْوَةُ لَمْ يَنْقُصُوهُ مِنَ الثُّلُثِ.

١٤٦٧ - مَالِك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَرَضَ لِلْجَدَّةِ الَّذِي يَفْرِضُ النَّاسُ لَهُ الْيَوْمَ.

١٤٦٨ - مَالِك أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: فَرَضَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ لِلْجَدَّةِ مَعَ الْإِخْوَةِ الثُّلُثَ.

لم ينقصوه من الثلث: يعني تقاسمه مع الأخ والأخوين، فإذا زاد لم ينقص من الثلث، وروى الدارمي عن الشعبي: كان عمر يقاسم الجد مع الأب والأخوين، فإذا زادوا أعطاه الثلث، وكان يعطيه مع الولد السادس.

فرض للجد إلخ: يحتاج في معرفته إلى أن يعلم ما كان يفرض الناس له من يوم، قاله قبيصة بن ذؤيب. ومعنى ذلك - والله أعلم - ما تقدم من قول زيد فيه؛ لأن قبيصة مدني، وقال ذلك بالمدينة، ويقول زيد كان حكم أهل المدينة في ذلك، والله أعلم. **فرض عمر إلخ:** قوله: "ألهم فرضوا للجد مع الإخوة الثلث" يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد ألهم فدرؤا له تقديراً لا ينقص منه وإن حاز أن يزداد عليه، فيكون يرث بالفرض مع الإخوة الثلث، وإن حصل أكثر من ذلك، فالتعصيب مع الفرض أو بالانتقال من الفرض إلى التعصيب. والوجه الثاني: أن يريد بذلك ألهم أوجبوا له الثلث، وذلك أن الجد يقاسم الإخوة للأب والأم أو للأب ما لم تنقصه المقاسمة من الثلث، فإن نقصته من الثلث أوجبوا له الثلث، فإذا كان مع الأخوين بالفرض والمقاسمة سواء، وإذا كان مع ثلاثة من الإخوة فالفرض أفضل له من المقاسمة، فيعطى الثلث، وإن كان مع أخ واحد فالمقاسمة أفضل؛ لأن النصف يحصل له فيعطى النصف، هذا مذهب زيد فيه، قاله مالك والأوزاعي والشافعي، وروى عن ابن مسعود مثل ذلك، وروى عنه أنه قاسم الإخوة بالجد إلى سبعة وإلى ثمانية، وروى عن عمر أن ابن حصين وأبا موسى ألهما قاسما إلى اثني عشر. والدليل على صحة ما ذهبنا إليه أن الإخوة للأب يستحقون مع الإخوة للأب والأم ومع الإخوة للأب الثلث، والجد يحجب الإخوة للأب عن ذلك الثلث، فكان أولى به من الإخوة للأب والأم والإخوة للأب وهو يشاركهم فيما زاد، والله أعلم وأحكم.

مع الإخوة: وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد أن بني الأعيان وبني العلات يرثون مع الجد وهو قولهما، ورواه الدارمي عن علي وابن مسعود أيضاً، وقال أبو حنيفة: إن أخوان لا يرثون مع الجد كما لا يرثون مع الأب، بل الجد يستبد بجميع المال كالأب، روى الدارمي عن أبي بكر أنه جعل الجد أباً، وعن ابن عباس مثله، وهو قول ابن عمر وحذيفة ومعاذ وعائشة وأبي موسى وأبي الدرداء وأبي بن كعب وأبي هريرة، ومن التابعين عطاء وطاوس والشعبي وشريح، وفقهاء الأمصار إسحاق ودلود وأبو ثور والمزني، وهو رواية عن أحمد، وهذه مسألة مشككة. -

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَالَّذِي أَذْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا: أَنَّ الْجَدَّ أَبَا الْأَبِ لَا يَرِثُ مَعَ الْأَبِ دَيْنًا شَيْئًا، وَهُوَ يُفْرَضُ لَهُ مَعَ الْوَلَدِ الذَّكَرِ وَمَعَ ابْنِ الْأَبِ الذَّكَرِ السُّدُسُ فَرِيضَةً، وَهُوَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مَا لَمْ يَتْرُكْ الْمُتَوَفَّى أَحَا أَوْ أُخْتًا لِأَبِيهِ يُبْدَأُ بِأَحَدٍ إِنْ شَرَكَهُ بِفَرِيضَةٍ مُسَمَّاةٍ فَيُعْطَوْنَ فَرَايِضَهُمْ، فَإِنْ فَضَلَ مِنَ الْمَالِ السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ كَانَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ مِنَ الْمَالِ السُّدُسُ فَمَا فَوْقَهُ، فُرِضَ لِلْجَدِّ السُّدُسُ فَرِيضَةً.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْجَدُّ وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ إِذَا شَرَكَهُمْ أَحَدٌ بِفَرِيضَةٍ مُسَمَّاةٍ يُبْدَأُ بِمَنْ شَرَكَهُمْ مِنْ أَهْلِ الْفَرَايِضِ، فَيُعْطَوْنَ فَرَايِضَهُمْ، فَمَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْجَدِّ وَالْإِخْوَةِ مِنْ شَيْءٍ

= وعن علي: سلوني المشكلات إلا مسألة الجد. وقد توقف بعضهم فيها، وقال محمد بن مسلمة: يقضي منه بالصلح. وفي فوائد أبي جعفر الرازي بسند صحيح عن ابن سيرين: سألت عبيدة بن عمرو عن الجد، قال: قد حفظت عن عمر في الجد مائة قضية، ورأيت في رواية: تنقض بعضها بعضها. (الحلى)

لا يرث مع الجد: وهذا كما قال: إن الجد يحجب الأب، ويرده الابن وابن الابن إلى أقل فرضه، وهو السدس، وكذلك مع ذوي الفروض المستغرقة للمال أو المستغرقة الخمسة أسداسه، فإن فضل منه بعد الفروض أكثر من السدس، فهو له بالتعصيب إن لم يكن له إخوة يقاسمونه.

والجد والإخوة مع الجد: وقوله: في الإخوة والجد إذا شاركهم أحد من أهل الفروض أنه يبدأ بأهل الفروض، إنما يريد فيما يقاسم فيه الجد الإخوة بالتعصيب، وأما في فرضه الذي هو السدس فإنه يبدأ به أيضاً وإن لم يبق شيء، فإن الجد لا ينقص من السدس، ولا يقدم عليه في ذلك السدس أحد من أهل الفروض، وهم البنات وما زاد على ذلك من البنات والزوج والزوجة والأم والجددة، فإن بقي شيء بعد ذلك نظرنا للجد أفضل ثلاثة أحوال، أحدها: السدس من جميع التركة الذي هو فرضه مع أهل الفروض وهو أقل فرضه. والثاني: ثلث ما بقي له وللإخوة؛ لأن ذلك فرضه مع الإخوة، فإذا أضيف سدسه إلى ما فضل عن سهام ذوي الفروض، وكان ثلث ذلك أكثر من سدس جميع التركة أعطيه؛ لأن نصيبه من التركة وما فضل عن سهام ذوي الفروض لا يشاركه فيها أحد غير الإخوة، فصار ذلك بمنزلة تركة انفرد معهم فيها فكان له ثلثها. والثالث: مقاسمة الإخوة، فإن كان ما أعطيه بالمقاسمة زائداً على الفرضين المتقدمين أحده بالتعصيب، وإن لم يفضل شيء رجع إلى الفرض، وقد تقدم ذكره.

فَإِنَّهُ يُنْظَرُ أَيُّ ذَلِكَ أَفْضَلُ لِحَظِّ الْجَدِّ أُعْطِيَ الْجَدُّ الثُّلُثُ مِمَّا بَقِيَ لَهُ وَلِلْإِخْوَةِ، أَوْ
 يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ رَجُلٍ مِنَ الْإِخْوَةِ فِيمَا يَحْصُلُ لَهُ وَلَهُمْ يُقَاسِمُهُمْ بِمِثْلِ حِصَّةِ أَحَدِهِمْ،
 أَوْ السُّدُسُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ، أَيُّ ذَلِكَ كَانَ أَفْضَلَ لِحَظِّ الْجَدِّ أُعْطِيَ الْجَدُّ، وَكَانَ
 مَا بَقِيَ بَعْدَ ذَلِكَ لِلْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، إِلَّا فِي فَرِيضَةِ وَاحِدَةٍ
 تَكُونُ قِسْمَتُهُمْ فِيهَا عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَتِلْكَ الْفَرِيضَةُ: امْرَأَةٌ تُوَفِّيَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجَهَا
 وَأُمُّهَا وَأُخْتَهَا لِأُمِّهَا وَأَبِيهَا وَجَدَّهَا، فَلِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَلِلْجَدِّ السُّدُسُ...

أي ذلك: من الأمور الثلاث أي ثلث الباقي والمقاسمة وسدس جميع المال. والضابطة فيه أنه إن كان الفرض نصفاً أو أقل، فالمقاسمة أحظ إن كانت الإخوة دون مثليه، وإن زادوا على مثليه فثلث الباقي، وإن كانوا مثليه أو كان الفرض زائداً من النصف فالسدس أكثر. (المحلى) **وكان ما بقي:** وهذا إذا أشرکہم أحد ذو فريضة، فإن لم يكن معهم ذو فريضة يعطى الجد أكثر من الثلث والمقاسمة. (المحلى)

وكان ما بقي إخ: وذكرها إلى آخر الفصل، يريد أن المقاسمة إذا كانت أضر على الجد أعطي الثلث أو السدس، فإن ما فضل بعد ذلك يكون بين الإخوة والأخوات للذكر مثل حظ الأنثيين. والمسألة التي استثناهما هي امرأة توفيت وتركت أما وزوجاً وحداً وأختاً لأب وأم، فإن المشهور عن زيد أنه قال: أصلها من ستة وتعمل إلى تسعة، بفرض للأخت النصف بثلاثته وللزوج النصف بثلاثته وللأم الثلث بسهمين وللجد السدس بسهم، وهذا قال مالك، وروي عن الشعبي أنه قال: سألت قبيصة بن ذؤيب عن قضاء زيد في ذلك، فقال: والله ما فعل زيد ذلك، وهو من أعلمهم بقضاء زيد، يعني أن أصحاب زيد قاسوا على قوله. وقال أبو الحسن اللبان الفرضي: إن لم تصح هذه الرواية عن زيد، فقباس قوله أن يكون للزوج النصف وللأم الثلث وللجد السدس، وتسقط الأخت كما سقط الأخ لو كان بدل الأخت؛ لأن الأخ والأخت سبيلهما واحد في قول زيد؛ لأنهما عنده مع الجد عصب، ووجه المشهور عن زيد أن حال الجد مع الإخوة يتنوع على حالين، أحدهما: يرث بالفرض، والثاني: بالتعصيب، فيجب أن يكون ذلك حال الأخوات معه، فيكون تارة يعصبن وتارة لا يعصبن، ويجب أن يكون موضع لا يعصبن فيه، حيث لا يبقى من الميراث ما يكون لهن، ووقعت المقاسمة بينهما وبين الجد تعدى تعصبيه إليهن فلم تمل فريضتهن. وهذه المسألة يسميها أصحابنا الغراء، وقد رأيت جماعة من أهل الفرائض يسمونها العداء. وقال أبو غالب حبيب بن عباد: لا ترث الأخت مع جد إلا في هذه المسألة. فسميت الغراء وهي الأكدرية أيضاً، وكذلك يسميها جمهور أهل الفرائض الأكدرية، وقيل: إنما سميت بذلك؛ لأن عبد الملك بن مروان سأل عنها رجلاً يقال له: الأكدر، فأخطأ فسبب إليه، وقال: سميت بذلك لتكدر الأقوال فيها.

وَلِلْأُخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ، ثُمَّ يُجْمَعُ سُدُسُ الْجَدِّ وَنِصْفُ الْأُخْتِ، فَيُقَسَّمُ
أَثْلَاثًا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ، فَيَكُونُ لِلْجَدِّ ثُلُثَاهُ وَلِلْأُخْتِ ثُلُثُهُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمِيرَاثُ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ مَعَ الْجَدِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ إِخْوَةٌ لِأَبٍ وَأُمٍّ كَمِيرَاثِ
الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ سَوَاءً، ذَكَرَهُمْ كَذَكَرِهِمْ، وَأُنْثَاهُمْ كَأُنْثَاهُمْ، فَإِذَا اجْتَمَعَ الْإِخْوَةُ
لِلْأَبِ وَالْأُمِّ وَالْإِخْوَةُ لِلْأَبِ، فَإِنَّ الْإِخْوَةَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ يُعَادُونَ الْجَدَّ بِإِخْوَتِهِمْ لِأَيِّهِمْ،
فَيَمْتَعُونَ بِهِمْ كَثَرَةَ الْمِيرَاثِ بَعْدَهُمْ، وَلَا يُعَادُونَهُ بِالْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ...

وَلِلْأُخْتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ النِّصْفُ **الح** فتعول المسألة من ستة إلى تسعة، فبضرب مخرج الثلث في التسعة قصح
للمسألة من مبيعة وعشرين، للزوج تسعة وللأم ستة وللأخت أربعة وللجد ثمانية، وهذه المسألة يسمى بالأكدرية
باسم سائلها، وبذلك كله قال الشافعي وأبو حنيفة، فلا يورث الإخوة مع الجد. (المحلى)

وصوات الإخوة للأب **الح** وهذا كما قال: إن حال الإخوة للأب مع الجد عند عدم الأب والأم كحال
الإخوة للأب والأم، ذكر الإخوة للأب كذكر الإخوة للأب والأم، وأنثاهم كأنتاهم. ووجه ذلك: أن حالهم في
انفراد الذكور أو الأفراد الإناث أو اجتماع الذكور والإناث كحالهم، فوجب أن يكون حالهم كحالهم إلا أن
يكون هناك من يحجبهم. **فإذا اجتمع الإخوة **الح**** فما أصاب الإخوة للأب والأم والإخوة للأب لمقاسمة الجد،
فإن جميعه للأخوة للأب والأم دون الإخوة للأب. هذا مذهب زيد، وبه قال مالك. وقال علي وابن مسعود:
يقسمان المال بين الجد والإخوة للأب والأم دون أن يعاد بالإخوة للأب، وذلك في جد وأخ لأب وأم وأخ
لأب. فقي قول علي وعبد الله للجد النصف وللأخ للأب والأم النصف، وفي قول زيد المال بين الجد والأخ
لأب والأم والأخ للأب أثلاثا، ثم يرد الأخ للأب على الأخ للأب والأم سهمه، فيصير للجد الثلث وللأخ
لأب والأم الثلثان. ووجه هذا القول: أن الأخ للأب لا يحجب الجد، وإنما يحجب من يقاسم الجد، فوجب أن
يحتسب به عليه وينقص الجد به من موروته، كالإخوة مع الأب والأم لما لم تحجبهم الأم وتحجبهم الأب، فإنه
يحتسب بهم على الأم ويردها بهم من الثلث إلى السدس.

ولا يعادونه بالإخوة للأم **الح** يريد أن الإخوة للأب والأم لا ينسبون على الجد بالإخوة للأم، ووجه ذلك ما
احتجوا به من أن الجد يحجبهم عن الميراث، فلذلك لم يعاد بهم ولم يدخلوا عليه نقضا، وليس كذلك الإخوة
لأب، فإن الجد لا يحجبهم، فجاز أن يدخلوا نقضا عليه. ووجه آخر وهو أن الإخوة للأم لا يرثون إلا بالفرض،
والمقاسمة تقتضي التعصيب فلا يجوز أن يستحر به الفروض.

مَعَ الْجَدِّ غَيْرُهُمْ لَمْ يَرِثُوا مَعَهُ شَيْئًا، وَكَانَ الْمَالُ كُلُّهُ لِلْجَدِّ، فَمَا حَصَلَ لِلْإِخْوَةِ مِنْ بَعْدِ حَظِّ الْجَدِّ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْإِخْوَةِ مِنَ الْأَبِ وَالْأُمِّ دُونَ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ، وَلَا يَكُونُ لِلْإِخْوَةِ لِلْأَبِ مَعَهُمْ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْإِخْوَةُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ امْرَأَةً وَاحِدَةً، فَإِنْ كَانَتْ امْرَأَةً وَاحِدَةً فَإِنَّهَا تُعَادُ الْجَدُّ بِإِخْوَتِهَا لِأَيِّهَا مَا كَانُوا فَمَا حَصَلَ لَهُمْ وَلَهَا مِنْ شَيْءٍ كَانَ لَهَا دُونَهُمْ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَنْ تَسْتَكْمِلَ فَرِيضَتَهَا، وَفَرِيضَتُهَا النِّصْفُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا يُخَازِلُ لَهَا وَإِخْوَتِهَا لِأَيِّهَا فَضَّلَ عَنْ نِصْفِ رَأْسِ الْمَالِ كُلِّهِ، فَهُوَ لِإِخْوَتِهَا لِأَيِّهَا لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَفْضَلْ شَيْءٌ فَلَا شَيْءَ لَهُمْ.

مِيرَاثُ الْجَدَّةِ

١٤٦٩ - **ملك** عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ خَرَشَةَ، عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ ذُوَيْبٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتِ الْجَدَّةُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ.....
 أم الأم

فَإِنْ كَانَ فِيهَا إِبْنٌ: مثاله: جد وأخت لأبوين وأخ لأب، للجد الثلث وللأخت النصف والباقي للأخ لأب. ولو كان أولاد الأب ثلاثة: واحد ذكر واثنتان أنثيان، فالباقي وهو واحد من ستة يقسم على أربعة، فتأتي المسألة من أربعة وعشرين. (الغلي) **ابن ذؤيب**: يضم الدال المعجمة الخراساني، وجعله ابن عبد البر من الصحابة، وعده غيره من التابعين. (الغلي) **جاءت الجدة إِبْنٌ**: يحتمل أن يريد تسأله الحكم لها، ويحتمل أن يريد تسأله بمعنى تستفتيه في مسائلها. وقوله: "ما لك في كتاب الله شيء، وما علمت لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً" إخباراً منه بعدم النص من الكتاب والسنة في حكمها؛ لأهمها المقدمان في طلب الأحكام، وقوله: "فارجعي حتى أسأل الناس" يحتمل أن يكون سألهم عن النص لتحويزه في أن يكون عندهم في ذلك عن النبي ﷺ ما لم يحضره، وهذا من تحفظه وتوقيه أن لا يعمل نظره واجتهاده وقياسه وإن عدم النص حتى يطلبه حيث يرجو علمه من الناس، وذلك لازم لكل مفت أو حاكم جواز وجود نص أن يسأل عنه ويبحث في طلبه، وهذه سنة في مشاورة العالم العلماء طلباً للنص، ويحتمل أن يكون سألهم على سبيل المشاورة لهم والتعاون بأرائهم ونظرمهم؛ لينظر فيما يظهر لهم من ذلك على حسب ما يفعله العالم إذا أراد الفتيا بحضرة العلماء أن الحاكم إذا أراد إنفاذ الحكومة، فمن الحزم له والتناهي في الاجتهاد أن يسأل من يحضره من أهل العلم، فربما ظهر له من آرائهم أفضل مما ظهر إليه ما يقوي في ظنه صحة -

تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكْرٍ: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ وَمَا عَلِمْتُ لَكَ فِي سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا، فَأَرْجِعِي حَتَّى أَسْأَلَ النَّاسَ، فَسَأَلَ النَّاسَ، فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: حَضَرْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَعْطَاهَا السُّدُسَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ مَعَكَ غَيْرُكَ؟ فَقَامَ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمَةَ الْأَنْصَارِيُّ، فَقَالَ: مِثْلَ مَا قَالَ الْمُغِيرَةُ، فَأَثَفَدَهُ لَهَا أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، ثُمَّ جَاءَتِ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ تَسْأَلُهُ مِيرَاثَهَا،

- ما ظهر إليه إذا وقف على جميع ما ظهر إليهم، ورأى ما عنده ورأى اعتراضهم على ما عنده غير صحيح، أو تسليمهم لقوله وإقرارهم صحته، والله أعلم.

تسأله ميراثها: وللدارمي من طريق الأشعث عن الزهري: جاءت إلى أبي بكر جددة أم أب أو أم أم، فقالت: إن ابن ابني أو ابن بنتي توفي وبلغني أن لي نصيباً فما لي؟ **أسأل الناس:** العلماء من الصحابة. وللدارمي: فقال: فاصبري حتى أشاورة أصحابي، فإن لم أحد لك في كتاب الله نصاً ولم أسمع في ذلك عنه ﷺ.

فسأل: وفي رواية: فلما صلى الظهر فقال: أياكم سمع النبي ﷺ قال في الجددة؟ **فقال المغيرة:** قول بعمل إلا أن يكون معناه فرض للورثة من الجدات إذا لم تحجب السدس فرضاً لا زيادة عليه، ولا ينقص منه إلا بالعول، فيكون ذلك عاماً في الجدات إلا ما خصه الدليل. وذلك بأن سأل أبو بكر عن الجددة فأجابته بذلك المغيرة، ويكون معنى "أعطاه السدس" أي فرض لها السدس. ويحتمل أن يكون أبو بكر إنما سأل عن الجددة التي عادت تسأله من عرف حالها، وأي الجدات هي؟ فقال المغيرة: أعطاه رسول الله ﷺ السدس يعني تلك الجددة دون غيرها من الجدات. وقول عمر بعد هذا: "وما كان القضاء الذي قضى به إلا لعرك"، يحتمل أن يريد أن الجددة التي كانت بسبب سؤال أبي بكر الناس أو بسبب قضاء رسول الله ﷺ للجدات بالسدس غير المرأة التي أتت عمر بعد ذلك، ويحتمل أن يريد به غير هذا النوع من الجدات، وقد روى ابن وهب عن طريق ليس بالقوي: أن الجددة التي أعطاه رسول الله ﷺ السدس هي أم الأم، قال: فلذلك إذا كانت هي أقرب حارثة، وإن كانت هي أبعد شاركت فيه. وأما التي ورث أبو بكر فلما كان عمر جاءت هي الجددة أم الأب، فقال لها: ما أحد لك في كتاب الله عز وجل شيئاً، وسأل الناس قال: فلم أحد أحداً يخبرني بشيء، فقال غلام من بني حارثة: لم لا نورثها يا أمير المؤمنين، وهي لو تركت الدنيا وما فيها ورثها، وهذه تركت الدنيا وما فيها لم يرثها ابن ابنتها؟ فورثها عمر وقال: إن الله تعالى ليجعل في الجدات غيراً كثيراً، ثم ورث زيد بن ثابت بعد الثالثة. **هل معك:** إنما قال ذلك مع أن حبر الواحد مقبول استظهاراً وتأييداً لا إنكاراً وتكديماً. (أخلى) ثم جاءت الجددة الأخرى: هذا الميت، إما من جهة الأب إذا كانت الأولى من الأم أو بالعكس، فإله الطيبين، وفي رواية: ثم جاءت أم الأب إلى عمر بن الخطاب. (أخلى)

فَقَالَ لَهَا: مَا لَكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ شَيْءٌ، وَمَا كَانَ الْقَضَاءُ الَّذِي قُضِيَ بِهِ إِلَّا لِعَیْرِكَ، وَمَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا، وَلَكِنَّهُ ذَلِكَ السُّدُسُ، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فِيهِ فَهُوَ بَيْنَكُمَا، وَأَيْتُكُمَا خَلَتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا.

١٤٧٠ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: أَتَتْ الْجَدَّتَانِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ فَأَرَادَ أَنْ يَجْعَلَ السُّدُسَ لِلَّتِي مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: أَمَا إِنَّكَ تَتْرُكُ الَّتِي لَوْ مَاتَتْ وَهُوَ حَيٌّ كَانَ إِيَّاهَا يَرِثُ، فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا.

السُّدُسُ: عطف بيان "ذلك". والأولى أن يكون صلة له، والضمير قيل: يعود إلى نصيبها يعني نصيبك السُّدُس، والأولى الضمير ميراثها المذكور في الفرائض. **فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا**: الخطاب للجنس لا يختص بهاتين المرأتين. **فَهُوَ بَيْنَكُمَا**: قال الطيبي: فالصديق إنما حكم لهما بالسُّدُس؛ لأنه ما وقف على الشركة، والفاروق لما وقف على الاجتماع حكم بالاشتراك. و"أيتكما خلت به" أي انفردت بالسُّدُس فهو لها، وكان ذلك بحضور من الصحابة ولم ينكر أحد عليه فكان إجماعاً. وعلى ذلك أجمع الأئمة الأربعة، وروى الحاكم عن عباد: أنه **§** قضى للجدتين من الميراث السُّدُس بينهما، وروى أبو داود عن بريدة أنه **§** جعل للجدّة السُّدُس إذا لم يكن دولها أم، وقال ابن مسعود: الجدة غير واردة، وإنما أعطاهما النبي **§** تبرعاً أو تفضلاً لا إرثاً. (المحلى)

أَتَتْ الْجَدَّتَانِ إِيَّاهُ: يريد أم الأم وأم الأب، ويحتمل أن يكونا أختاً في موروث واحد، فأراد أبو بكر أن يجعل الموروث لأم الأم، ولعله حمل حديث المغيرة وابن مسleme أو فهم أنها المراد به من قولها، فعارضه رجل من الأنصار لما كان أبو بكر يستشير جماعة الناس ومن يوجد عنده العلم في الأحكام بأن الجدة أم الأب لها في ذلك حق وأكد لسيبها. ووجه الميراث بينهما وبين المتوفى بأنه يرثها. وبيان ذلك: أن قرابة الجدة قرابة يثبت بها التوارث، فإذا كانت هذه القرابة ترث من لا يرثها المتوفى، فبأن ترثها من يرثها المتوفى أولى وأحرى، ولا يلزم هذه العمة والخالة؛ لأن تلك قرابة لا يورث مثلها. **وَجَلَّ**: هو عبد الرحمن بن سهل قد تشهد بدار، كذا في "الإصابة".

فَجَعَلَ أَبُو بَكْرٍ إِيَّاهُ: يريد أنه سوى بينهما فيجعله لهما على السواء، ولم ير الجدة أم الأب أولى به من الجدة أم الأم لما ذكره الأنصاري. وأما رأي أبي بكر أن سبب أم الأم أقوى من وجه آخر، وهو أنها تدلي بالأمومة، وجنبتها في ميراث الجد أقوى من حبة الأب؛ لأنها تدلي بمثل سببها كالجدة للأب حبة أقوى في الميراث من حبة الأم؛ لأن الجد للأب يدلي بمثل سبب الأب.

١٤٧١ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ كَانَ لَا يَفْرَضُ إِلَّا لِلْجَدَّتَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأُمُّ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ أَهْلَ الْعِلْمِ يَلِدَانَا: أَنَّ الْجَدَّةَ أُمُّ الْأُمِّ لَا تَرِثُ مَعَ الْأُمِّ دُنْيَا شَيْئًا، وَهِيَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ يُفْرَضُ لَهَا السُّدُسُ فَرِيضَةً، وَأَنَّ الْجَدَّةَ أُمُّ الْأَبِ لَا تَرِثُ مَعَ الْأُمِّ وَلَا مَعَ الْأَبِ شَيْئًا، وَهِيَ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ يُفْرَضُ لَهَا السُّدُسُ فَرِيضَةً، فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْجَدَّتَانِ أُمُّ الْأَبِ وَأُمُّ الْأُمِّ وَلَيْسَ لِلْمُتَوَفَّى دُونَهُمَا أَبٌ وَلَا أُمٌّ.

إِلَّا لِلْجَدَّتَيْنِ يريد أم الأم وأم الأب وأمهاتهما واحدة، وأنه لا يفرض جدة غيرهما. وقد روي عن علي وزيد وابن عباس: أنهم ورثوا الجدات وإن كثرت إذا كن في درجة واحدة. وقد تقدم من الكلام في ذلك ما يعني عن إعادة. وبالله التوفيق. **لَا تَرِثُ مَعَ الْأُمِّ** إلخ: قول متفق عليه لا اختلاف فيه لأنها تدلي بالأم وترث مثل سببها، فكانت محبوبة لها، وأما الجدة أم الأب فهي أيضاً محبوبة بالأم لما ذكرناه من أنها تدلي مثل سببها، والأم أقرب قرابة منها، فوجب أن تحبها. والأب يحجب الجدة للأب خلافا لما روي عن ابن مسعود. ووجه ذلك: أنها مما كانت تدلي به على وجه الولادة من غير أن يحبها كما يحجب الجدة، أو أنها وارثة تدلي بعاصب فوجب أن تحبها العاصب كالعم والجدة، ولا يحجب الجدة للأم لأنها لا تدلي به، ولا ترث مثل سبه: لأنها لا ترث بالأمومة وهو يرث بالأبوة، فلم يحبها كما تحب الأم.

وَلَا مَعَ الْأَبِ شَيْئًا: دون أم الأم فإنها ترث مع الأب. وهو قول أبي حنيفة والشافعي، وهو المأثور عن عثمان وعلي وزيد بن ثابت. روى عنهم الدارمي، ونقل عن ابن مسعود: أن أم الأب ترث مع الأب يروي عنهما الدارمي أيضاً، واختاره شريح والحسن وابن سيرين لما رواه ابن مسعود: أنه **لَا** أعطى الجدة أم الأب السدس مع وجود الأب. وأجيب بأنه يحتمل أن يكون أبو ذلك الميت رقيقاً أو كافراً. (الغلي)

فَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْجَدَّتَانِ: ولم يكن من الأبوين من يحبهما أو أحدهما، فإن كانت في درجة واحدة فالسدس بينهما على السواء على حسب ما تقدم، وإن كانت إحداهما أقرب، فإن كانت القرى من جهة الأم بدرجة أو درجتين حجت البعدي. وهذا قال زيد وعلي وجهور التابعين، وروى الشعبي والشعبي عن ابن مسعود أنه قال: السدس للقرى والبعدي إذا كانتا جهتين مختلفتين، فإن كانتا من جهة واحدة فالسدس لأقربهن. والدليل على ما قدمناه من أن الأم تحب أم الأب، وكذلك أم الأب تحب أم أم الأب.

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنِّي سَمِعْتُ أَنَّ أُمَّ الْأُمِّ إِنْ كَانَتْ أَقْعَدُهُمَا كَانَ السُّدُسُ لَهَا دُونَ أُمِّ الْأَبِ، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّ الْأَبِ أَقْعَدُهُمَا أَوْ كَانَتَا فِي الْقَعْدَةِ مِنَ الْمُتَوَفَّى بِمَنْزِلَةٍ سَوَاءٍ؛ فَإِنَّ السُّدُسَ بَيْنَهُمَا نِصْفَانِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا مِيرَاثَ لِأَحَدٍ مِنَ الْجَدَّاتِ إِلَّا لِلْجَدَّتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَثَ الْجَدَّةَ، ثُمَّ سَأَلَ أَبُو بَكْرٍ عَنْ ذَلِكَ حَتَّى أَتَاهُ الثَّبْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ وَرَثَ الْجَدَّةَ فَأَنْفَذَهُ لَهَا، ثُمَّ أَتَتْ الْجَدَّةُ الْأُخْرَى إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَقَالَ لَهَا: مَا أَنَا بِزَائِدٍ فِي الْفَرَائِضِ شَيْئًا، فَإِنْ اجْتَمَعْتُمَا فَهُوَ بَيْنَكُمَا؛ وَابْتَكُمَا حَلَّتْ بِهِ فَهُوَ لَهَا. قَالَ مَالِكٌ: ثُمَّ لَمْ نَعْلَمْ أَحَدًا وَرَثَ غَيْرَ جَدَّتَيْنِ مُنْذُ كَانَ الْإِسْلَامُ إِلَى الْيَوْمِ.

أَقْعَدُهُمَا: أقرهما في النسب، وفي "القاموس": رجل مقعد وأقعد قعوداً أقرب الآباء من الجد الأكبر. **نِصْفَانِ:** وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور. وقال ابن مسعود: الجدات أقرهن وأبعدهن سواء. رواه عنه الدارمي. (المحلى) **وَلَا مِيرَاثَ لِأَحَدٍ إلخ:** وهذا كما قال: إنه لا يرث من الجدات غير جدتين أم الأم وأم الأب وأمهاتهما. وقد تقدم ذكر ذلك. وقوله: وقد بلغني أن رسول الله ﷺ ورث الجدة، يريد بذلك أنه لا يرث ميراث الجدة إلا بأحد هذين الأمرين، وهو ما بلغ أبا بكر أن النبي ﷺ ورث الجدة وهي عنده أم الأم، والثانية التي جاءت إلى عمر فقال لها: إنما هو السدس فأبتكما حلت به فهو لها، فإن اجتمعتما فيه فهو بينكما وهي أم الأم. وسائر الجدات لم يرث من عمر في قضاائه للجدة بالميراث، وإنما ذكر جدتين بالتشبيه، فدل ذلك على اختصاص الحكم بهما. وقول مالك: ثم لم نعلم أحدا ورث غير جدتين مع ما قدمنا من الاختلاف في ذلك، يحتمل أن يريد به إنفاذه الحكم، وإن جاز أن يراه ابن مسعود وغيره، ولكنه لم يبلغه أنه أنفذ حكماً به؛ لأن القائل به كان يخالفه الجمهور الغفير، فكان ينفذ الحكم بقول الجماعة دون قول الواحد، ولذلك لم ينسب توريث أم الأب إلى عبد الله وحده، وتوريث أم الأب الأم إلى ابن عباس من طريق ليست بالقوية، ولعل مالكا قد أراد أن ذلك لم يرث عنه أحد من الأئمة، وإن ما روي من ذلك عن ابن مسعود وابن عباس لم يرث عنهما. والله أعلم وأحكم.

لِلْجَدَّتَيْنِ: أم الأم وأمهاتها، وأم الأب وأمهاتها. (المحلى)

ميراث الكلالة

١٤٧٢ - **مالك** عن **زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ** أَنَّ **عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ** سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْكَلَالَةِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ آيَةُ الَّتِي أُتِرِلَتْ فِي الصَّيْفِ آخِرَ سُورَةِ النَّسَاءِ**. قَالَ **مَالِكٌ**: وَالْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَالَّذِي أُدْرِكْتُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا: أَنَّ الْكَلَالََةَ عَلَى وَجْهَيْنِ، فَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي أُتِرِلَتْ فِي أَوَّلِ سُورَةِ النَّسَاءِ

ميراث الكلالة: ذهب أكثر الصحابة إلى أن الكلالة من لا ولد له ولا والد. روى **الدارمي** عن **الشعبي**: مثل **أبو بكر** عن الكلالة فقال: أراد ما حلا الوالد والولد، فلما استخلف **عمر** قال: لي لأستحي إليه أن أرد شيئاً، قاله **أبو بكر**. وهذا قول **علي** و**ابن مسعود** و**زيد بن ثابت**، وهذا هو الصحيح المختار عند الجمهور، ويدل على صحته أن اشتقاق الكلالة من كلت الرحم بينهم: إذا تباعدت القرابة بينهم، فسميت القرابة البعيدة كلاله من هذا الوجه. وروى عن **عمر** و**ابن عباس**: أن الكلالة من لا ولد له. وبه قال **طاووس**، واحتج لذلك بقوله تعالى: **فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ فِي الْكَلَالَةِ** [النساء: ١٧٦]. وبيانه عند الجمهور مأخوذ من حديث **جابر** **رضي الله عنه** لأن الآية نزلت فيه ولم يكن له يوم تزولها أب ولا ابن. واختلفوا في أن الكلالة اسم للميت أو الحي من الورثة. والأول قول **علي** و**ابن عباس** و**ابن مسعود**، والثاني قول **أبي بكر**، وعليه الجمهور. (المحلى)

عن الكلالة: يحتمل أن يسأل عن حكمهم في الميراث، ويحتمل أن يسأل عما يستحق هذا الاسم من الورثة أو الموروثين، وقد روي من **أبي بكر** و**عمر** و**ابن عباس**: الكلالة من لا ولد ولا والد. وهذا يقتضي أن الكلالة الموروث على هذه الصفة. وقوله **يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ آيَةُ الَّتِي أُتِرِلَتْ فِي الصَّيْفِ**، يقتضي أن السؤال كان عن أحكام الوارثين. وقوله تعالى: **فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ فِي الْكَلَالَةِ** [النساء: ١٧٦] ظاهره أنه يورث على هذا الحال، والله أعلم. وقد قيل: إن الكلالة اسم للورثة.

يَكْفِيكَ مِنْ ذَلِكَ [خ] يريد قول الله تعالى: **فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ فِي الْكَلَالَةِ** [النساء: ١٧٦] إلى آخر السورة. وهذه الآية نزلت في شأن **جابر بن عبد الله بن عمرو السلمي** فيما رواه **ابن المنكدر** عن **جابر**. قال: مرضت فأتاني النبي ﷺ يعودني هو وأبو بكر ماشيين، وقد أغشى علي فلم أكلمه، فتوضأ فصب علي فأفقت، فقلت: يا رسول الله! كيف أصنع في مالي ولي أحموات، فنزلت آية الميراث: **فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ فِي الْكَلَالَةِ** [النساء: ١٧٦] إلى آخر السورة. وروى **أبو إسحاق** عن **البراء**: أن هذه آخر آية نزلت خاتمة سورة النساء: **فَمَنْ لَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ فِي الْكَلَالَةِ** [النساء: ١٧٦] **على وجهين**: وهذا كما قال: إن الكلالة على ضربين عند كثير من العلماء، أحدهما: من لا يرث مع الوالد وإن علا والمولودين وإن سفلوا كالإخوة للأم، وذلك ما تضمن حكمه الآية التي في أول سورة النساء، =

الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِيهَا: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلٍّ وَاحِدٌ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثَّلَاثِ﴾ قال مالك: فَهَذِهِ الْكَلَالَةُ الَّتِي لَا يَرِثُ فِيهَا الْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ حَتَّى لَا يَكُونَ وَلَدٌ وَلَا وَالِدٌ، وَأَمَّا الْآيَةُ الَّتِي فِي آخِرِ النِّسَاءِ الَّتِي قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ امْرَأَتَهُ هِيَ الَّتِي لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ

وقد ذكر الله تعالى فيها الكلالة، فقال: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورِثُ كَلَالَةً أَوْ امْرَأَةٌ﴾ فهؤلاء الإخوة من الأم خاصة، فصنعت ما انفرد ذكرهم وأنشأهم فله السدس، ومتى كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث، والوجه الثاني: من الكلالة من لا يرث مع الابن وابن الابن ولا مع الأب ويرث مع الجد واليهت وبنات الابن، وذلك ما تضمن حكمه الآية التي في آخر سورة النساء، وقد ذكر الله فيها الكلالة أيضاً، فقال: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ فهؤلاء من الكلالة التي ذكرهم مخالف أنشأهم عند الانفرد؛ لأن للأنتى منهم النصف وللذكر الجميع، فذلك اختلفوا عند الاشتراك والاجتماع، فكان للأنتى منهم نصف حظ الذكر، إلا أن هؤلاء يرثون بالتعصيب والفرض، والأولون لا يرثون إلا بالفرض، فالجد يرث مع الإخوة؛ لأنه أولى بالميراث منهم، وذلك أنه يرث مع ذكور ولد المتوفى، وقوله "يرثون مع الجد في الكلالة" يريد الإخوة للأب أو الأم أو للأب.

يورث كلالته: أي يورث منه، من ورث، صفة لـ "رجل"، "كلالة" خبر "كان"، أي إن كان رجل يورث منه كلالته، أو "يورث" خبر، و"كلالة" حال من الضمير فيه، وهو من لم يخلف ولداً ولا والداً، أو مفعول له، والمراد بها قرابة غير الولادة، ويجوز أن يكون الرجل الوارث، ويورث من أورث، وكلالة ليس والد ولا ولد.

امْرَأَةٌ إِي: عطف على "رجل"، "وله" أي وللرجل، واكتفى بحكمه عن حكم المرأة؛ لدلالة العطف على تشاركها فيه. (المحلى) **أخ أو أخت:** أي من الأم، يدل عليه قراءة أبي بن كعب وسعد بن مالك، وله أخ أو أخت من الأم. (المحلى) **شركاء في الثلث:** وهذا بإجماع العلماء، وإن أولاد الأم إذا كانوا اثنين فصاعداً يشتركون في الثلث، ذكرهم وأنشأهم سواء، وهذه الآية تسمى بآية النساء. (المحلى) **يَسْتَفْتُونَكَ:** أي في الكلالة، حذف لدلالة الجواب عليه، وللبخاري: أن جابراً كان مريضاً فعاده النبي ﷺ فقال: إني كلالته، فكيف أصنع مالي؟ فنزلت، وآخر ما نزل من الأحكام **قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ** (المحلى) **ليس له ولد:** يعنى الذكر والأنثى، فإن الأخت وإن ورثت مع اليهت عند العامة غير ابن عباس لكنها لا ترث النصف. (المحلى) **وله أخت:** أي من الأبوين أو من الأب؛ لأنه جعل أخوها عصبه وابن العم لا يكون عصبه. (المحلى)

فلها نصف ما ترك وهو يرثها إن لم يكن لها ولد فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وإن كانوا إخوة رجالاً ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين يبين الله لكم أن تصلوا والله بكل شئ عليم قال مالك: فهذه الكلالة التي تكون فيها الإخوة عصبة إذا لم يكن ولد فيرثون مع الجد في الكلالة. قال مالك: فالجد يرث مع الإخوة لأنه أولى بالميراث منهم، وذلك أنه يرث مع ذكور ولد المتوفى السدس، والإخوة لا يرثون مع ذكور ولد المتوفى شيئاً، وكيف لا يكون كأحدهم؟ وهو يأخذ السدس مع ولد المتوفى،

فلها نصف الخ: إذا انفردت، والباقي لبيت المال، وهذا مذهب زيد وقول الشافعي، وعند أبي حنيفة يرد الباقي عليها، فإن كان للميت بنت أخذت النصف بالفرض، وتأخذ الأخت النصف الباقي بالتعصيب لا بالفرض، لأن الأخوات بالبنات عصبة. **وهو يرثها** أي والماء يرث أخته إن كان الأمر بالعكس، وهي جملة لا محل لها من الإعراب؛ لاستثناها، وهي دالة على جواب الشرط، وليست جواباً له خلافاً للمكوفيين. (المحلى) **إن لم يكن لها ولد** ذكرنا كان أو أنثى، إن أريد بـ "يرثها" جميع ماها، وإلا فلفراد به الذكر، إذ البنت لا تحجب الأخ بل له ما فضل من فرض البنات. (المحلى)

فأجد يرث مع الإخوة لأنه أولى بالميراث منهم، وهذا كما قال: إن الجد لا يحجب الإخوة عن الميراث، وذلك أنه يرث مع من لا يرثون معه وهو الابن وابن الابن، للجد معهم السدس؛ لأنه ذو فرض، ولا يرث الإخوة معهم؛ لأنهم يرثون معه بالتعصيب، والأخوات وإن كن يرثن بالفرض عند الانفراد، إلا أنهن يرثن مثل سبب الإخوة من التعصيب، فوجب أن يحجبهن عن الفرض من يحجب الإخوة عن التعصيب، ألا ترى أن الأم ترث بالفرض الثلث، والأب يرث بالتعصيب ما زاد على السدس، ثم يحجب الأم عن الثلث إلى السدس الابن كما يحجب الأب عن التعصيب، ويرد إلى السدس الذي هو الفرض لما ورث الأبوان بسبب واحد، وهو الولادة المباشرة، فلما كان هذا حال الجد كان أحق من الإخوة بهذا السدس، وكان أيضاً أحق منهم بالثلث إذا لم يكن معهم في الثلث غيرهم، أو كان معهم من يحجبهم عن الثلث لمعنى آخر، وهو أن الإخوة للأب أحق بالثلث من الإخوة للأب، والفرق بينه وبين الإخوة مع الأبوين يحجبون الأم من الثلث إلى السدس، والأب أحق به منهم أن الإخوة يحجبون الأم والأب يحجبهم، فلا يرثون معه، فلذلك كان أولى به لأن الجد يحجب الإخوة للأم الذين يحجبون الإخوة للأب والأم عن ذلك الثلث، فكان بمنزلة الأب مع الإخوة الذين يحجبون الأم عن الثلث إلى السدس والأب يحجبهم، فكان أحق به منهم.

فَكَيْفَ لَا يَأْخُذُ الثُّلُثَ مَعَ الْإِخْوَةِ، وَبَنُو الْأُمِّ يَأْخُذُونَ مَعَهُمُ الثُّلُثَ، فَالْجَدُّ هُوَ الَّذِي
وفي نسخة: والجد
 حَبَبَ الْإِخْوَةَ لِلْأُمِّ وَمَتَّعَهُمْ مَكَانَهُ الْمِيرَاثِ فَهُوَ أَوْلَى بِالَّذِي كَانَ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ
 سَقَطُوا مِنْ أَجْلِهِ، وَلَوْ أَنَّ الْجَدَّ لَمْ يَأْخُذْ ذَلِكَ الثُّلُثَ أَخَذَهُ بَنُو الْأُمِّ، فَإِنَّمَا أَخَذَ مَا لَمْ
 يَكُنْ يَرْجِعُ إِلَى الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ، وَكَانَ الْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ هُمْ أَوْلَى بِذَلِكَ الثُّلُثِ مِنَ الْإِخْوَةِ
 لِلْأَبِ، فَكَانَ الْجَدُّ هُوَ أَوْلَى بِهِ مِنَ الْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ.

ما جاء في ميراث العمة

١٤٧٣ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَبْدِ
 الرَّحْمَنِ بْنِ حَنْظَلَةَ الزُّرْقِيِّ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مَوْلَى لِقُرَيْشٍ كَانَ قَدِيمًا يُقَالُ لَهُ: ابْنُ
 مَرْسَى أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَلَمَّا صَلَّى الظُّهْرَ، قَالَ: يَا يَرْفَا!
 هَلُمَّ ذَلِكَ الْكِتَابَ، لِكِتَابِ كَتَبَهُ فِي شَأْنِ الْعَمَةِ فَيُسْأَلُ عَنْهَا وَيُسْتَحْبَرُ فِيهَا، فَاتَى يَرْفَا
 بِهِ، فَدَعَا بِتَوْرٍ أَوْ قَدَحٍ فِيهِ مَاءٌ، فَمَحَا ذَلِكَ الْكِتَابَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: لَوْ رَضِيكَ اللَّهُ
 وَارِثَةً أَفْرَكَ لَوْ رَضِيكَ اللَّهُ أَفْرَكَ.

١٤٧٤ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ كَثِيرًا يَقُولُ: كَانَ
 عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ يَقُولُ: عَجَبًا لِلْعَمَةِ تَوَرَّتْ وَلَا تَرِثُ.

ابن مرسى: بكسر الميم وسكون الراء والسين المهملة مقصورا منونا وممدودا. **يرفا**: يفتح التحتية وسكون الراء
 بعدها فاء يزنة "نجي"، وقد يهمز، كان من موالى عمر، أدرك الجاهلية ولا يعرف له صحبة. (المحلى)
هلم: اسم فعل لا يتصرف عند أهل الحجاز، ويجمع عند بني ثميم، وأصله عند البصريين: هالُم، من "لَم" إذا قصد،
 حذفت الألف بتقدير السكون في اللام، فإنه الأصل، وعند الكوفيين: هل أم، فحذفت الهمزة بإبقاء حركتها على
 اللام واستبعد بأن "هل" لا تدخل على الأمر. (المحلى) **تور**: هو يفتح الفوقية إناء من صفر أو حجارة، وقد يتوضأ
 منه. (المحلى) **تورث**: بكسر الراء أي تورث غيره، أو بفتحها، أي يورث منه يرث منه ابن أخيه. (المحلى)

ميراث ولاية العصبية

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ ...

الأمر المجتمع عليه إلخ: وهذا على ما قال: إن الأخ للأب والأم أولى من الأخ للأب؛ لأن الأم يدلى بها إلى الميراث إذا انفردت، كما يدلى بالأب إذا انفرد، فإذا اجتمعا كان أقوى من انفرد أحدهما، وكذلك الميراث في العمومة، وإن كان العم للأُم لا مدخل له في الميراث، إلا أنه لما كانت الأم سببا في الميراث بالحملة، فويت حنبة من وجدت من جهته، كما أن الأم بانفردا لا تكون سببا إلى ميراث جميع المال، وقد يقوى حنبة الأخ للأب والأم فيستحق جميع المال، وهذا مع التساوي في الدرجة من الميت، مثل: أن يكون جميعهم إخوة أو أعماما في درجة، أو بني عم في درجة واحدة، فإن اختلفت درجاتهم، فذلك على وجهين، أحدهما: اختلافها مع اختلاف الأسباب، الثاني: اختلافها مع اتفاق الأسباب، فأما اختلاف الدرجات مع اختلاف الأسباب فكالإخوة مع الأعمام وبني الأعمام، فالإخوة أقرب؛ لأنهم يدلون بالأب، والأعمام يدلون بالجد، وكذلك بنو الأعمام يدلون بالجد، فكان الإخوة أولى، إخوة كانوا لأب وأم أو لأب؛ لأنهم يدلون بالأب وهو أقرب من الجد، وإن كانوا أعماما كلهم أو بني عم كلهم واختلفت درجاتهم، فكان الأعمام إخوة الأب مع الأعمام إخوة الجد، فإن الأعمام إخوة الأب أولى بالميراث، وهو معنى قول مالك: أن من يلقى الميت إلى أب لا يلقاه غيره إلى أب أقرب منه فله الميراث، ومعنى ذلك: أن الأعمام يدلون بالجد أي الأب والأعمام إخوة الجد يدلون بالجد أي أبي الأب. وكل من أدلى بالأقرب فله الميراث دون من أدلى بأب أبعد، ومن ترك خلا هو ابن عم لأب وأخا لأُم، وهو ابن عم لأب، فلا أخ للأُم السادس، وما بقي بينه وبين الخال بالسوية؛ لأنهما ابنا عم في درجة واحدة، ووجه ذلك: أن الخال لا حظ له في الميراث، والأخ للأُم يرث بالفرض السادس، وإذا اجتمع لأحد الوراثين سببان وانفرد الآخر بسبب واحد، فإن كان السببان من جنس واحد كإبني العم، أحدهما ابن عم لأب وأم، والآخر ابن عم لأب، فإن تأثيره أن يحجب ذو السببين ذا السبب الواحد، وإن كان السببان من جنسين، مثل: أن يكون أخو الأم هو ابن عم مع ابن عم ليس بأخ لأُم، فإن تأثير السبين أن يرث بكل واحد منهما، فيرث بسبب الفرض أولا ثم يساويه في بقية الميراث بالتعصيب؛ لتساويهما فيه، والله أعلم.

ولو ترك الميت أخوين لأُم أحدهما ابن عم، لورثا بالإخوة للأُم الثلث بينهما، ثم يرث الأخ الذي هو ابن عم بالتعصيب بقية المال، وذلك على ما قدمناه، وهذا إذا تحقق الوارث بالذكورة أو الأنوثة، فإن كان حتى فإنه ينظر إلى مباله، فإن بال من ذكره فحكمه حكم الذكور في ميراثه وصلاته والصلاة عليه وغيره ذلك من أحكامه، وإن بال من فرجه فحكمه في ذلك حكم المرأة، وإن بال منهما فهو الخنثى المشكل، فقد قال ابن عجلان الفرضي: ينظر أيهما يبدأ البول أولا، وروي ذلك عن علي، وإن بال منهما جميعا سواء فهذا الخنثى المشكل، واتفق أهل الفرائض على أن له نصف ميراث رجل ونصف ميراث امرأة، فإن انفرد وحده فله ثلاثة أرباع الميراث.

أَهْلُ الْعِلْمِ بَيِّنَاتُنَا فِي وِلَايَةِ الْعَصْبَةِ: أَنَّ الْأَخَ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنَ الْأَخِ لِلْأَبِ، وَالْأَخِ لِلْأَبِ أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنْ بَنِي الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَبَنُو الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى مِنْ بَنِي الْأَخِ لِلْأَبِ، وَبَنُو الْأَخِ لِلْأَبِ أَوْلَى مِنْ الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْعَمُّ أَخُو الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى مِنْ الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلْأَبِ، وَالْعَمُّ أَخُو الْأَبِ لِلْأَبِ أَوْلَى مِنْ بَنِي الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَابْنُ الْعَمِّ لِلْأَبِ أَوْلَى مِنْ عَمِّ الْأَبِ أَخِي أَبِي الْأَبِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ.

قَالَ مَالِكٌ: وَكُلُّ شَيْءٍ سُئِلْتُ عَنْهُ مِنْ مِيرَاثِ الْعَصْبَةِ فَإِنَّهُ عَلَى نَحْوِ هَذَا انْتَسَبَ الْمُتَوَفَّى وَمَنْ يُنَازِعُ فِي وِلَايَتِهِ مِنْ عَصَبَتِهِ، فَإِنْ وَجَدْتَ أَحَدًا مِنْهُمْ يَلْقَى الْمُتَوَفَّى إِلَى أَبِي لَا يَلْقَاهُ أَحَدٌ مِنْهُمْ إِلَى أَبِي دُونَهُ، فَاجْعَلْ مِيرَاثَهُ لِلَّذِي يَلْقَاهُ إِلَى الْأَبِ الْأَدْنَى دُونَ مَنْ يَلْقَاهُ إِلَى فَوْقِ ذَلِكَ، فَإِنْ وَجَدْتَهُمْ كُلَّهُمْ يَلْقَوْنَهُ إِلَى أَبِي وَاحِدٍ يَجْمَعُهُمْ جَمِيعًا، فَانْظُرْ أَقْعَدَهُمْ فِي النَّسَبِ، فَإِنْ كَانَ ابْنُ أَبِي فَقَطْ، فَاجْعَلْ الْمِيرَاثَ لَهُ دُونَ الْأَطْرَافِ،

قال ابن غالب: لا اختلاف بين أهل العلم في ذلك، وقد اختلفوا في الحساب، فقال بعضهم: من توفي وترك ابنا خنثى وابنا صحيحا، فإن فريضة من سبعة، للصحيح أربعة، وللخنثى ثلاثة، ومنهم من قال: فريضة من خمسة، للخنثى سهمان وللصحيح ثلاثة، ومنهم من قال: فريضة من ثمانية، للصحيح خمسة، وللخنثى ثلاثة، وذلك كله غلط في الحساب، والصواب في ذلك أن تعمل فريضة: فريضة على أنه ذكر، وفريضة على أنه أنثى، وفريضة على أنه ذكر أنه من اثنين لكل واحد منهما النصف، وفريضة على أن أحدهما أنثى من ثلاثة، للذكر اثنان وللأنثى واحد، فاضرب ثلاثة في اثنين فذلك ستة، ثم أضعف الستة فذلك اثنا عشر، وإنما أضعفنا الستة؛ ليكون ما بيد كل واحد منهما من التضعيف والتأنيث نصف صحيح، ثم اقسم الاثني عشر على اثني عشر، فذكران، فلكل واحد منهما ستة، ثم اقسما على أن أحدهما أنثى، فيكون للذكر ثمانية وللأنثى أربعة وهي أسوأ حالتيهما، ويصير لهما في أفضل حالتيهما، فيعطى شطر ما بين حالتيه، وذلك خمسة أسهم، ويعطى أخوه ما بين الحالتين وذلك سبعة؛ لأنه يستحق بحال ذكورة أخيه ستة وبحال أنوثته ثمانية، والله أعلم.

وَإِنْ كَانَ ابْنُ أَبِي وَأُمِّ، وَإِنْ وَحَدَتْهُمْ مُسْتَوِينَ يَنْتَسِبُونَ مِنْ عَدَدِ الْآبَاءِ إِلَى عَدَدِ وَاحِدٍ حَتَّى يَلْقَوْا نَسَبَ الْمُتَوَفَّى جَمِيعًا، وَكَانُوا كُلُّهُمْ جَمِيعًا بَنِي أَبِي أَوْ بَنِي أَبِي وَأُمِّ، فَاجْعَلِ الْمِيرَاثَ بَيْنَهُمْ سَوَاءً، وَإِنْ كَانَ وَالِدُ بَعْضِهِمْ أَخًا وَالِدِ الْمُتَوَفَّى لِلأَبِ وَالْأُمِّ، وَكَانَ مَنْ سِوَاهُ مِنْهُمْ إِنَّمَا هُوَ أَخُو أَبِي الْمُتَوَفَّى لِأَبِيهِ فَقَطْ؛ فَإِنَّ الْمِيرَاثَ لِبَنِي أَخِي الْمُتَوَفَّى لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ دُونَ بَنِي الْأَخِ لِلأَبِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ عَصَبُهُمْ أَوْلَى بِعَصَبِ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾. قَالَ مَالِكٌ: وَالْجَدُّ أَبُو الْأَبِ أَوْلَى مِنْ بَنِي الْأَخِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ، وَأَوْلَى مِنَ الْعَمِّ أَخِي الْأَبِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ بِالْمِيرَاثِ، وَابْنُ الْأَخِ لِلأَبِ وَالْأُمِّ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ بِوَلَاءِ الْمَوَالِي.

مَنْ لَا مِيرَاثَ لَهُ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَالَّذِي أَدْرَكْتُ عَلَيْهِ ...

والجد أخ وهذا على ما قال: إن الجد أبأ الأب يحجب به الأخ للأب والأم، وذلك أن الجد أولى بالميراث من الأخ للأب والأم إذا ضاق عنهما؛ لأنه من أهل الفروض، ولذلك يرث مع الابن السدس ولا يرث الأخ مع الابن شيئاً لكنه إذا فضل المال عن فرض الجد ورث معه الأخ بالتعصيب؛ لأن لكل واحد منهما تعصيباً، والأخ يعصب أخته، والجد يرث مع الابن، فلذلك لم يحجب أحدهما الآخر عن التعصيب، وأما ابن الأخ فلا يعصب أخته، ولذلك حجب الجد لقوة أسبابه التي يرث بها، وهذا حكم الجد أبي الأب، فأما أبو أبي الأب فإنه أيضاً أولى من بني الأخ والأعمام وبني الأعمام؛ لأنه جده كالأدنى، وأما الجد أبو الأب فإنه يحجب أباه كما يحجب الأب الجد، فكل أب يحجب من فوقه، كما أن كل ابن يحجب من تحته؛ لأن الميراث إنما يستحق بالقراب، والله أعلم.

الأمر المجتمع أخ وعلى ما ذكر أن زيد بن ثابت وأهل المدينة لا يورثون ذوي الأرحام من الرجال وهو ابن الأخ للأُم، والجد أبو الأم، والعم للأُم، والخال، فإنهم لا يرثون؛ لأنهم ليسوا أهل فرض، فيحجبون العصبية، ولا أهل تعصيب، ومن النساء الجدة أم أبي الأم، وابنة الأخ للأب والأم، والعمة والخالدة، والأصل في ذلك ما قدمناه. قال مَالِكٌ: وَلَا يَرِثُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَنْ سَمِيَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ وَثَبَتَ السُّنَّةُ بِمِيرَاثِهِ، وَهِيَ سَبْعَةٌ تَقْدُمُ ذَكَرَهُنَّ، =

أَهْلُ الْعِلْمِ يَنْلِدُنَا: أَنَّ ابْنَ الْأَخِ لِلْأُمِّ، وَالْجَدَّ أَبَا الْأُمِّ، وَالْعَمَّ أَخَا الْأَبِ لِلْأُمِّ، وَالْخَالَ، وَالْجَدَّةَ أُمَّ أَبِي الْأُمِّ، وَابْنَةَ الْأَخِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَالْعَمَّةَ، وَالْخَالَ، لَا يَرِثُونَ بِأَرْحَامِهِمْ شَيْئًا. قَالَ: وَإِنَّهُ لَا تَرِثُ امْرَأَةٌ هِيَ أَبْعَدُ نَسَبًا مِنَ الْمُتَوَفَّى مِمَّنْ سُمِّيَ فِي هَذَا الْكِتَابِ بِرَحِمَتِهَا شَيْئًا، وَإِنَّهُ لَا يَرِثُ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ شَيْئًا إِلَّا حَيْثُ سُمِّيْنَ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى ذَكَرَ فِي كِتَابِهِ مِيرَاثَ الْأُمِّ مِنْ وَلَدِهَا، وَمِيرَاثَ الْبَنَاتِ مِنْ أَبْيِهِنَّ، وَمِيرَاثَ الزَّوْجَةِ مِنْ زَوْجِهَا، وَمِيرَاثَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ، وَمِيرَاثَ الْأَخَوَاتِ لِلْأَبِ، وَمِيرَاثَ الْأَخَوَاتِ لِلْأُمِّ، وَوَرِثَتِ الْجَدَّةُ بِالَّذِي جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِيهَا، وَالْمَرْأَةُ تَرِثُ مَنْ أَعْتَقَتْ هِيَ نَفْسُهَا؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾.

(الأحزاب: ٥)

مِيرَاثُ أَهْلِ الْمِلَلِ

١٤٧٥ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ، عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

= وقد نص الله تعالى على ميراث جميعهن، والجدة ثبت توريتها بالسنة، وهذا ميراث النسب، وأما ميراث الولاء فنرت المرأة من أعتقت أو أعتقه من أعتقت، قال مالك: لأن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿وَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾ (الأحزاب: ٥) والاستدلال من هذا إنما يكون بأن يثبت الميراث بالولاء، وأن يكون لفظ الجمع المذكور يقع تحته اثنتان بمحمود اللفظ، فحينئذ يتناول الآية ميراث المرأة لمن كان مولى لها، والله أعلم وأحكم.

بِأَرْحَامِهِمْ شَيْئًا: وبه أخذ مالك، وهو أصل المذهب عند الشافعية أن لا يورث ذؤوا الأرحام، بل المال لبيت المال، وذهب أبو حنيفة إلى توريتهم على ترتيب العصباء عند عدم الورثة، ويقدم عليهم الرد على أصحاب الفرائض سوى الزوجين، وقال أحمد بتوريتهم بالتشريك، فإذا ترك الميت بنت بنت وبنت أخت فعند أبي حنيفة الميراث لبنت البنت، وعند أحمد بينهما نصفان. **عمر بن عثمان:** رواه مالك عمر من غير واو، ورواه سائر أصحاب الزهري، منهم: ابن عيينة، ومعمّر، والأوزاعي، وعقيل ويونس، عمرو بالواو، وصوبه المحدثون؛ فإن الجماعة أولى بأن يصوب، وإن كان لعثمان ولدا يسمى عمر والآخر يسمى عمرو. (المحلى)

قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ.

١٤٧٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ إِنَّمَا وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ عَقِيلٌ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ عَلِيٌّ، قَالَ عَلِيٌّ: فَلِذَلِكَ تَرَكْنَا نَصِيبَنَا مِنَ الشَّعْبِ.

لا يرث المسلم الكافر [زاد البخاري من طريق ابن جريج عن الزهري: "ولا الكافر المسلم". (المحلى)] يعني ميراث المسلم ما لا يخلفه كافر ممن كان يرثه لو كان مسلماً من أب أو ابن أو أخ أو غيرهم، وإلى هذا ذهب جماعة العلماء تعلقاً بحديث النبي ﷺ، فأنتهى إلى قوله: فكذلك لا يرث الكافر المسلم على هذا الوجه؛ لكونهما أهل ملتين مختلفتين، وإذا كان لا يرث المسلم الكافر فإن لا يرث الكافر المسلم أولى، وروى عن معاذ ومعاوية ومحمد بن الحنفية: يرث الكافر المسلم، وقد انعقد الإجماع على ما ذهب إليه الجمهور من أهل عصرهم. وأما المرتد فلا يرثه ورثته المسلمون، وماله في بيت المال، ووجه ذلك ما تقدم، وذلك فيمن صرح بالكفر وأعلن به، فلو ارتد رجل، فوقف للقتل وله ابنان وأب، فمات أحد ابنيه، ورثه أخوه وحده ينصفين ولا ميراث لأبيه المرتد، وإن راجع الإسلام المرتد بعد موت ابنه فلا شيء له من الميراث؛ لأن الاعتبار بحال الموت دون غيرها من الأحوال، وهذا في حال موت ابنه لم يكن وارثاً له. وأما الزنديق: وهو الذي يظهر منه على كفر يسره، وهو مع ذلك يدعي الإسلام، فاختلف فيه العلماء، فقال مالك: يقتل ولا يقبل منه الإيمان إذا أسرته النية قبل أن يتوب ويراجع الإيمان، وقال الشافعي: تقبل ثوبته ولا يقتل، ولأي حليفة في ذلك قولان: أحدهما مثل قول مالك، والثاني مثل قول الشافعي، وقد تعلق أصحابنا في ذلك بقول الله تعالى: **وَمَنْ يَكْفُرْ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَهُوَ لَدُنَّا عَلَى سَفَرٍ مِمَّنْ لَا يَرْجَى لَهُ نِعْمَةٌ مِنَ اللَّهِ الْعَظِيمَةِ** (عاص: ٨٥) وقالوا عن جماعة من أهل التفسير: إن البأس في الآية السيف، فإذا قلنا بذلك، فهل يرث ورثته؟ اختلف قول مالك في ذلك، فروى عنه ابن القاسم يرثه ورثته، وروى عنه ابن نافع وابن الماجشون: لا يرثه ورثته، فمقتضى رواية ابن القاسم أنه يقتل حداً، ومقتضى رواية غيره يقتل بالكفر، والله أعلم وأحكم.

إنما ورث: يريد أنهما انفردا بميراثه دون علي وجعفر؛ وذلك أن علياً وجعفر تقدم إسلامهما قبل موت أبي طالب، وبقي طالب وعقيل على ملتتهما، فانفردا بميراثه، وإنما أسلما بعد موته عام الفتح، فلذلك لم يكن لعلي ولا لجعفر ولا لأحد من عقبهما حظ في الشعب الذي كان لأبي طالب. **عقيل وطالب**: لكونهما كافرين عند ذلك، أما عقيل فأسلم بعد وأما طالب ففقد بيدر. (المحلى) **ولم يرثه**: علي وجعفر؛ لكونهما مسلمين، وفي الأكثر: أن أبا طالب مات على الكفر، وهو المشهور عند الجمهور الثابت في الأخبار الصحيحة، وجاء عن محمد بن إسحاق ما يدل على إسلامه. (المحلى) **من الشعب**: بكسر الشين أي من البيوت التي في الشعب، وهو بمكة مشهور. (المحلى)

١٤٧٧ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْأَشْعَثِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَمَّةَ لَهُ يَهُودِيَّةٌ أَوْ نَصْرَانِيَّةٌ تُوُفِيَتْ، وَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ الْأَشْعَثِ ذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ، وَقَالَ لَهُ: مَنْ يَرِثُهَا؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: يَرِثُهَا أَهْلُ دِينِهَا، ثُمَّ أَتَى عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ: أَتُرَانِي نَسِيتُ مَا قَالَ لَكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ؟ يَرِثُهَا أَهْلُ دِينِهَا.

١٤٧٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّ نَصْرَانِيًّا أَعْتَقَهُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ هَلَكًا، قَالَ إِسْمَاعِيلُ: فَأَمَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنْ أَجْعَلَ مَالَهُ فِي بَيْتِ الْمَالِ.

من يرثها: لابن الأشعث: من يرثها؟ فقال له: يرثها أهل دينها، وذلك يقتضي التوارث بالدين الواحد دون الدينين، وهذا إذا كان أحدهما مسلماً والآخر غير مسلم، دون خلاف فيه من الفقهاء، فإن كان أحدهما يهودياً والآخر نصرانياً، فقد سئل مالك عن نصراني تحت يهودية فتوفي، فقال مالك: ليس ذلك إلينا، فإن تعاضلوا عندنا فإلهم لا يتوارثون، لأننا نحكم بينهم بحكم الإسلام. **يرثها أهل دينها:** أجمعوا على أن الكافر لا يرث المسلم، وكذا المسلم لا يرث الكافر عند الجمهور، وروى الدارمي: كان معاوية يورث المسلم من الكافر، وروى عن معاذ وابن المسيب مثله. وأما ميراث المسلم من المرتد، فقال الشافعي ومالك: لا يرث، وقال الأوزاعي وإسحاق: يرث، وقال أبو حنيفة: ما اكتسب في رده بيت المال، وما في الإسلام فهو لورثته المسلمين، قال النووي: يورث الكفار بعضهم من بعض، قال به الشافعي وأبو حنيفة، ومنعه مالك، ولكن لا يرث حر من ذمي ولا ذمي من حر. (المحلى)

أن أجعل ماله إلخ: فأمره أن يجعل ماله في بيت المال، يريد أن من أعتق عبداً نصرانياً فإنه لا يرثه بالولاء؛ لأن الولاء مشبه بالنسب، فإذا منع الكفر التوارث بالنسب منع التوارث بالولاء، وكذلك الصهر، فأما العبد يموت وله مال فإن المال لسيده، وليس على وجه الميراث، فكل من فيه بقية رق من معتق إلى أجل أو مكاتب أو مدير أو أم ولد، فإنه لا يورث، وإنما يكون ماله لسيده بالمثل، إلا المكاتب يترك وقاءً، فإنه إن ترك ورثة أحراراً، أو ترك زوجة وأولاداً معه في الكتابة، أو أولاداً ولدوا ليسوا معه في الكتابة، فإن الزوجة والأولاد الذين كانوا معه في الكتابة، والذين ولدوا في الكتابة، يعتقون بأداء ما بقي عليه من الكتابة، فما بقي من المال لم ترث منه زوجته ولا أولاده الأحرار، وورثه أولاده الذين كانوا معه في الكتابة والذين ولدوا فيها، قاله مالك.

١٤٧٩ - **مالك** عن **الثقة** عنده أنه سمع **سعيد بن المسيب** يقول: **أبي عمر بن الخطاب** أن **يُورث أحدا من الأعاجم** إلا **أحدا** ولد في **العرب**. قال **مالك**: وإن جاءت امرأة حامل من أرض العدو فوضعت في أرض العرب فهو ولدها، يرثها إن ماتت، وترثه إن مات ميراثها في كتاب الله. قال **مالك**: الأمر المجتمع عليه عندنا والسنة التي لا اختلاف فيها والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا: أنه لا يرث المسلم الكافر بقرابة ولا ولاء ولا رحم، ولا يحجب أحدا عن ميراثه. قال **مالك**: وكذلك كل من لا يرث إذا لم تكن ذوته وارثا، فإنه لا يحجب أحدا عن ميراثه.

العمل فيمن جهل أمره بالقتل أو غير ذلك

١٤٨٠ - **مالك** عن **ربيع بن أبي عبد الرحمن**، عن **غير واحد** من علمائهم أنه لم يتوارث من قتل يوم الجمل،

يُورث أحدا **إخ**: أي أي عمر أن يورث أحدا من الأعاجم إلا أن يولد في العرب، وأما من ولد في أرض الحرب فلا يعتبر أن تكون أسباب التوارث بينهما ثبتت بينة أو لا ثبتت إلا بمجرد الدعوى والإقرار، فأما أن يسمى رجلا أن يذكر ألقابا أعوانا، فإنهما لا يمنعان من الانتساب بالأخوة، ولكن لا توارث بينهما، وكذلك لو سببت امرأة وهي حامله طفلا، تزعم أنه ابنها، فإنه يقبل ذلك منها في أنه لا يفرق بينهما، ولكنهما لا يتوارثان بذلك. **ولا رحم**: وعن أحمد أن اختلاف الدين لا يمنع الإرث بالولاء، قال ابن الملقن: ونقله القاضي عبد الوهاب عن الشافعي، لكن رأيت في "الأم" خلافا. **ولا يحجب إخ**: قال الخاحب: من يكون وارثا بالفعل أو بالقوة، ومن لا يكون وارثا لا يكون حاضرا. (المحلى) **لم يتوارث إخ**: وذلك أن هذه الأيام كانت فيها حروب شديدة، قتل في كل واحدة منها عدد عظيم من الناس، حتى تناول ذلك كثيرا من كان يتوارث، فجهل المقتول منهم أولا، فلم يكن بينهم توارث لذلك، ومثال ذلك: أن يكون أعوان لأبوين فيقتلان في مثل ذلك اليوم، فلا يعلم أيهما قتل أولا، فهذا لا يرث أحدهما من الآخر، وإن كان لا يحجب عن ماله، ويرث كل واحد منهما من بقي من ورثته إن كان بقي له وارث حاض، فإن لم يبق له وارث حاض بقيت الماله. **يوم الجمل**: وهو وقعة وقعت بالبصرة بين علي وعائشة سنة ست وثلاثين في رجب أو النصف من جمادى الآخرة، وكانت يومئذ على حمل سميت به.

وَيَوْمَ صَفِين، وَيَوْمَ الْحَرَّةِ، ثُمَّ كَانَ يَوْمَ قَدِيدٍ، فَلَمْ يُورَثْ أَحَدٌ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئًا إِلَّا مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ قُتِلَ قَبْلَ صَاحِبِهِ. قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، وَلَا شَكَّ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ بِلَدْنَاهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الْعَمَلُ عِنْدَنَا فِي كُلِّ مُتَوَارِثِينَ هَلَكًا يَغْرُقُ أَوْ قُتِلَ أَوْ هَدِمَ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَوْتِ، إِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، فَإِذَا لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، لَمْ يَرِثْ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ مِنْ صَاحِبِهِ شَيْئًا، وَكَانَ مِيرَاثُهُمَا لِمَنْ بَقِيَ مِنْ وَرَثَتِهِمَا، يَرِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَرَثَتَهُ مِنَ الْأَحْيَاءِ. وَقَالَ مَالِكٌ: لَا يَنْبَغِي أَنْ يَرِثَ أَحَدٌ أَحَدًا بِالشَّكِّ، وَلَا يَرِثُ أَحَدٌ أَحَدًا إِلَّا بِالْيَقِينِ مِنَ الْعِلْمِ وَالشُّهَدَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ الرَّجُلَ يَهْلِكُ هُوَ وَمَوْلَاهُ الَّذِي أَعْتَقَهُ أَبُوهُ،

ويوم صفين: هو كـ "سحين"، موضع بقرب الرقة بشاطئ الفرات، كانت به الوقعة العظمى بين علي ومعاوية **ع** غرة صفر سنة سبع وثلاثين، فمن ثم احتجز الناس السفر في صفر. كذا في "القاموس". (الخللي)

ويوم الحرّة: بفتح الحاء وتشديد الراء المهملتين، يوم الوقعة التي كانت حوالي المدينة بين عسكر الشام من جهة يزيد بن معاوية وبين أهل المدينة في ذي القعدة سنة ثلاث وستين، والحرّة: أرض فيها حجارة سود كأنها أحرقت بالنار. (الخللي)

يوم قديد: بضم القاف مصغرا قريب بتمكة، وبها وقعة أبي حمزة الخارجي، وكان يخرج على مروان من اليمن، وغلب مكة والمدينة، ثم توجه إلى الشام فقتل، كذا في "المعارف" لابن قتيبة. (الخللي)

وكذلك العمل إلخ: وعلى هذا ما قال: إن كل متوارثين جهل أولهما موتا فإلحما لا يتوارثان، وكذلك القوم يكونون في البيت، فينهدم عليهم فيموتون، فلا يعلم أيهم أسبق موتا، فهؤلاء لا يتوارثون ولا يرث قرابة أحدهم من الآخر بأي وجه كانت قرابته، بأبوة أو بنوة أو أخوة أو عصة أو بولاء أو مصاهرة ما لم يعلم أيهم مات أولا، وكذلك القوم يكونون في السفينة فيغرقون، فلا يعلم أيهم مات أولا، ولو رئي أحدهم رافعا رأسه ثم غرق لم يرث ولم يورث؛ لأنه لا يعرف هل مات من كان يتوارث معه قبله أو بعده. وأصل ذلك إجماع الصحابة، وقد توفيت أم كلثوم بنت علي من فاطمة **ع**، وهي زوج عمر بن الخطاب **ع**، وابنها منه زيد في وقت واحد، فلم يدر أيهما مات أولا، فلم يرث أحدهما من الآخر، وكذلك إجماع الصحابة ومن بعدهم من التابعين على هذا الحكم في الأيام المذكورة قبل هذا، والله أعلم وأحكم.

ورثته من الأحياء: وبه قال أبو حنيفة والشافعي: إنه إذا مات جماعة ولا يدرى أيهم مات أولا، لا يرث بعضهم عن بعض، وروى ذلك الدارمي عن زيد بن ثابت وعمر بن عبد العزيز. (الخللي)

فَيَقُولُ بَنُو الرَّجُلِ الْعَرَبِيِّ: قَدْ وَرِثَهُ أَبُوْنَا، فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُمْ أَنْ يَرِثُوهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا شَهَادَةٍ أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَهُ، وَإِنَّمَا يَرِثُهُ أَوْلَى النَّاسِ بِهِ مِنَ الْأَحْيَاءِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا الْأَخْوَانُ لِلْأَبِ وَالْأُمِّ يَمُوتَانِ، وَالْأَحَدِيهَمَا وَلَدٌ وَالْآخَرُ لَا وَلَدَ لَهُ، وَلَهُمَا أَخٌ لِأَيُّهُمَا، فَلَا يُعْلَمُ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلَ صَاحِبِهِ، فَمِيرَاثُ الَّذِي لَا وَلَدَ لَهُ لِأَخِيهِ لِأَبِيهِ، وَلَيْسَ لِبَنِي أَخِيهِ لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ شَيْءٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا أَنْ تَهْلِكَ الْعَمَّةُ، وَابْنُ أَخِيهَا، أَوْ ابْنَةُ الْأَخِ وَعَمَّتُهَا، فَلَا يُعْلَمُ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ؟ فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ أَيُّهُمَا مَاتَ قَبْلُ، لَمْ يَرِثِ الْعَمُّ مِنْ ابْنَةِ أَخِيهِ شَيْئًا، وَلَا يَرِثُ ابْنُ الْأَخِ مِنْ عَمَّتِهِ شَيْئًا.

مِيرَاثُ وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ وَوَلَدِ الزَّانَا

١٤٨١ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُرْوَةَ بِنَ الزُّبَيْرِ كَانَ يَقُولُ فِي وَلَدِ الْمَلَاعِنَةِ وَوَلَدِ الزَّانَا: إِنَّهُ إِذَا مَاتَ وَرِثَتُهُ أُمُّهُ حَقَّهَا فِي كِتَابِ اللَّهِ، وَوَرِثَ إِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقَهُمْ، وَيَرِثُ الْبَقِيَّةَ مَوَالِي أُمِّهِ إِنْ كَانَتْ مَوْلَاةً، وَإِنْ كَانَتْ عَرَبِيَّةً وَرِثَتْ حَقَّهَا، وَوَرِثَ إِخْوَتُهُ لِأُمِّهِ حُقُوقَهُمْ، وَكَانَ مَا بَقِيَ لِلْمُسْلِمِينَ. قَالَ مَالِكٌ: وَبَلَغَنِي عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ مِثْلُ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى ذَلِكَ أَذْرَكْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا.

الملاعنة: يفتح العين ويجوز كسرهما، وهي التي وقع اللعان بينها وبين زوجها، قاله الحفاظ ابن حجر. (المحلى)
كان يقول الخ: ومعنى ذلك: أنهم يتوارثونه على سنة كتاب الله تعالى، لأمه الثلث إن لم يكن له أخوان فأكثر، فإن كان له أخوان فأكثر فلأمه السدس، ولأخيه السدس، فإن كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث، وأما زوج أمه الذي انتفى منه باللعان فلا توارث بينهما، ولو أكذب نفسه واستلحقه، وذلك في حياة الابن، فإن الأب يجلد حد الفرية ويلحق به الولد فيوارثان، وإن استلحقه وأكذب نفسه بعد موت الابن، فلا يخلو أن يكون لابن ولد أو لا يكون له، فإن لم يكن له ولد جلد الحد ولم يرثه، وإن كان له ولد ذكر أو أنثى، جلد الحد وورثه مع ولده، ووجه ذلك: أنه إنما يستلحق الحي، فإذا مات ولم يخلف ولدا يلحق نسبه بالاستلحاق، ولم يكن للاستلحاق تأثير ولا معنى، وإذا ترك ولدا صح استلحاقه وثبت نسبه، والله أعلم وأحكم. **وعلى ذلك الخ:** وهذا قول زيد بن ثابت والجمهور، ولأبي داود: وقال: جعل النبي ﷺ ميراث ابن الملاعنة لأمه ولوارثتها من بعده. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْعُقُولِ

ذِكْرُ الْعُقُولِ

١٤٨٢ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ فِي
الْكِتَابِ الَّذِي كَتَبَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمْرِو بْنِ حَزْمٍ فِي الْعُقُولِ: أَنَّ فِي النَّفْسِ مِائَةَ مِنْ
الْإِبِلِ، وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أَوْعِيَ جَذْعًا مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي الْمَأْمُومَةِ ثَلَاثُ الدِّبَةِ، وَفِي
الْجَانِفَةِ مِثْلُهَا، وَفِي الْعَيْنِ خَمْسُونَ، وَفِي الْيَدِ خَمْسُونَ، وَفِي الرَّحْلِ خَمْسُونَ، وَفِي
كُلِّ أَصْبَعٍ مِمَّا هُنَالِكَ عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَفِي السِّنِّ خَمْسٌ،

ذكر العقول: العقل هو الدية، وأصله: أن القاتل كان إذا قتل قتيلًا جمع الدية من الإبل، فعقلها بقاء أولياء
المقتول، أي يشدها في عقلها ليسلمها إليهم ويقطعها من، فسميت الدية عقلاً بالمصدر، يقال: عقل البعير عقلاً
يعقله، وجمعها عقول، وكان أصل الدية الإبل، ثم قومت بعد ذلك بالذهب والفضة والبر والعم وغيرها،
والعاقلة: هي العنقة والأقارب من قبل الأب الذي يعطون دية قتل الخطأ، وهي صفة جماعة غافلة، وأصلها اسم
فاعلة من العقل، وهي من الصفات العامة، كذا في "النهاية"، **أوعى جدعا:** أي استوصل أنفه قطعة، كذا في
"الموطأ" بالنحبة، وفي سائر الأصول: أوعى بالوحدة في أحده، وهما تعني واحد، في "القاموس": أوعى جدعة
وأوعى: استأصله. **مائة من الإبل:** وعند البيهقي من رواية طائفة عن عمرو بن حزم: أن في الكتاب الذي كتبه
النبي ﷺ معه: "وفي الأنف إذا قطع مائة من الإبل" وبه أخذ أهل العلم أنه لعب الدية في قطع أمارن، وفي
"الهداية": ولم قطع أمارن مع القصبة لا يزداد على دية واحدة لأنه عضو واحد، وهو قول مالك وأحمد والشافعي
في الأصح، وعنه: يجب في القصبة حكومة العدل. (أخلى)

المأمومة: وهي الشحمة التي تصل إلى أم الدماغ، وهي الخلدة التي فيها الدماغ. **وفي الجانفة مثلها:** أي مثل
المأمومة، يعني ثلث الدية، والجانفة: هي الطعة التي بلغت الجوف أو نعداء، مثل أن يضرب ظهره أو صدره فينعد
إلى جوفه، فإن خرجت من الجانب الآخر فهما جانفتان، فيجب فيهما ثلث الدية. (أخلى)

وفي السن خمس: وهم نصف عشر الدية، وهذه التقديرات تقديرية محضة، فلا سبيل إلى علمها إلا بتوفيق
الشارع، فلا يرد أن الواجب في مجموع الأسنان الدية الكاملة، فكيف يكون الواجب في السن خمس بعير. (أخلى)

وفي المَوْضِحَةِ خَمْسٌ.

الْعَمَلُ فِي الدِّيَةِ

١٤٨٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَوْمَ الدِّيَةِ عَلَى أَهْلِ الْقُرَى، فَجَعَلَهَا عَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفَ دِينَارٍ، وَعَلَى أَهْلِ الْوَرِقِ اثْنَيْ عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ. قَالَ **مالك**: فَأَهْلُ الذَّهَبِ أَهْلُ الشَّامِ وَأَهْلُ مِصْرَ، وَأَهْلُ الْوَرِقِ أَهْلُ الْعِرَاقِ.

١٤٨٤ - **مالك** أَنَّهُ سَمِعَ أَنَّ الدِّيَةَ تُقَطَّعُ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ أَوْ أَرْبَعِ سِنِينَ. قَالَ **مالك**: وَالثَّلَاثُ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ فِي ذَلِكَ. قَالَ **مالك**: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فِي الدِّيَةِ الْإِبِلُ، وَلَا مِنْ أَهْلِ الْعُمُودِ الذَّهَبُ وَلَا الْوَرِقُ، وَلَا مِنْ أَهْلِ الذَّهَبِ الْوَرِقُ، وَلَا مِنْ أَهْلِ الْوَرِقِ الذَّهَبُ.

وفي المَوْضِحَةِ (خ): وهي التي توضح العظم أي تظهره، "خمس" من الإبل إن كان من الرأس أو الوجه التفافاً، وإلا ففيها حكومة عدل عند مالك والشافعي. **العمل في الدية**: الدية: الثاء فيه عوض عن ولو فاء الكلمة. يقال: ودى القتل أي أعطى دية. **اثني عشر ألف درهم**: وعليه مالك، وهو القول القديم للشافعي، إلا أنه قال: يقدر بتقدير عمر عند إعرار الإبل أي فقدها، وهي الأصل في الديات، ثم رجع، وقال: الأصل فيها الإبل، فإذا أعوزت يجب قيمتها بالغة ما بلغت، وتاويل أثر عمر: أن قيمة الإبل كانت قد بلغت في زمانه اثني عشر ألف درهم، وبذلك على ذلك ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: كانت قيمة الدية على عهد **رسول الله** ثمان مائة دينار، أو ثمان ألف درهم، ودية أهل الكتاب على النصف من دية المسلم، قال: فكان كذلك حتى استخلف عمر، فقام خطيباً، فقال: ألا إن الإبل قد غلت، فقرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار، وعلى أهل الورق اثني عشر ألفاً، وعلى أهل البقر مائتي بقرة، وعلى أهل الشاة ألفي شاة، وعلى أهل الخيل مائتي خيلة. وفي "شرح السنة": ذهب الشافعي إلى أن التقدير الذي أقدر عمر عند فقدان الإبل، وقال أبو حنيفة وأصحابه: يجب على أهل القطعة عشرة آلاف درهم. (المحلى) **والتلات أحب إلخ**: أي التأجيل بالثلاث، وبه أحد أبو حنيفة أنها تؤخذ في ثلاث سنين من وقت القضاء. **أهل العمود**: أي البدويين غير مقيمين في بلد من أهل الأحيية.

من أهل الورق الذهب: قال الشافعي: والأصل الإبل، وإنما يجب النقد عند فقدانها سواء في ذلك أهل القرى وغيرهم، وقال أبو حنيفة: الكل سواء في الكل. (المحلى)

دِيَّةُ الْعَمْدِ إِذَا قُبِلَتْ وَجِنَايَةُ الْمَجْنُونِ

١٤٨٥ - **مالك** أن ابن شهاب كان يقول في دية العمد إذا قبلت: خمس وعشرون بنت مخاض، وخمس وعشرون بنت لبون، وخمس وعشرون حقة، وخمس وعشرون جذعة.

١٤٨٦ - **مالك** عن يحيى بن سعيد أن مروان بن الحكم كتب إلى معاوية بن أبي سفيان أنه أتني بمجنون قتل رجلاً، فكتب إليه معاوية: أن أعقله ولا تُقَدِّمَهُ؛ فإنه ليس على مجنون قوة.

قال مالك في الكبير والصغير إذا قتل رجلاً جميعاً عمداً: إن على الكبير أن يُقتل وعلى الصغير نصف الدية. قال مالك: وكذلك الحر والعبد يقتلان العبد عمداً فيقتل العبد، ويكون على الحر نصف قيمته.

دِيَّةُ الْخَطَأِ فِي الْقَتْلِ

١٤٨٧ - **مالك** عن ابن شهاب، عن عراك بن مالك وسليمان بن يسار أن رجلاً من بني سعد بن ليث أجزى فرساً، فوطئ على إصبع رجل من جهينة، فنزى منها فمات، فقال عمر بن الخطاب للذي ادعى عليهم: أتخلفون بالله خمسين يمينا ...

قود: محركا أي قصاص، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي؛ إنه لا قصاص على مجنون وكذا صبي.

على آخر نصف قيمته: لأنه لا يقتل عنده الحر بالعبد، وهو قول الشافعي.

فنزى منها: وفي نسخة منها محمد: فنزف منها الدم، يقال: نزى، دمه ونزف: إذا جرى ولم ينقطع، (النهاية)

وفي "القاموس": نزى كـ "فنى"، ونزف فلان دمه كـ "عنى"، فهو منزوف ونزيف. (المحلى)

مَا مَاتَ مِنْهَا؟ فَأَبَوْا وَتَحَرَّجُوا، وَقَالَ لِلْآخَرِينَ: أَتُحْلِفُونَ أَنتُمْ؟ فَأَبَوْا، فَقَضَى عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ بِشَطْرِ الدِّيَةِ عَلَى السَّعْدِيِّينَ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ الْعَمَلُ عَلَى هَذَا.

١٤٨٨ - **مَالِكٌ** أَنَّ ابْنَ شَهَابٍ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ وَرَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ كَانُوا
يَقُولُونَ: دِيَّةُ الْخَطَا عَشْرُونَ بَنَتَ مَحَاضٍ، وَعَشْرُونَ بَنَتَ لَبُونٍ، وَعَشْرُونَ ابْنُ لَبُونٍ
ذَكَرًا، وَعَشْرُونَ حَقَّةً، وَعَشْرُونَ جَذَعَةً.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا قَوْدَ بَيْنَ الصَّبِيَّانِ، وَأَنَّ عَمْدَهُمَا خَطَأٌ مَا
لَمْ يَحْتَ عَلَيْهِمَا الْخُدُودُ وَيَبْلُغُوا الْحُلُمَ، وَأَنَّ قَتْلَ الصَّبِيِّ لَا يَكُونُ إِلَّا خَطَأً، وَذَلِكَ لِوَلَدِهِ
أَنْ صَبِيًّا وَكَبِيرًا قَتَلَ رَجُلًا خَطَأً، كَانَ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا نِصْفُ الدِّيَةِ.
قَالَ مَالِكٌ: مَنْ قَتَلَ خَطَأً فَإِنَّمَا عَقْلُهُ مَالٌ لَا قَوْدَ فِيهِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَغَيْرِهِ مِنْ مَالِهِ يُقْضَى فِيهِ
دِيَّتُهُ، وَتَحْرُجُ فِيهِ وَحَبَّتُهُ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ تَكُونُ الدِّيَةُ قَدْرَ ثُلُثِهِ ثُمَّ عَفِيَ عَنْ دِيَّتِهِ، فَذَلِكَ
جَائِزٌ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُ دِيَّتِهِ، جَازَ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الثَّلَاثِ إِذَا عَفِيَ عَنْهُ وَأَوْصَى بِهِ.

وتحرجوا: يذللوا، خرج فلان إذا فعل فعلا خرج به، من الخرج أي الإثم والقصور، أي تألموا من السجن.
وليس العمل على هذا: أي على استحلاف المدعى، ولا على استحلاف المدعى عليهم في تلك المسألة (الغلي)
يقولون: قال محمد بعد هذا الأمر: ليس لأحد هذا، ولكننا لأحد يقول عند الله بن مسعود، قلنا: إن الضحالة
المدعى على أن دية الخطأ مائة من الإبل، والحلفوا في أسافها، فقال بعضهم: خمس وعشرون حقة، وخمس
وعشرون جذعة وخمس وعشرون ابن لبون، وخمس وعشرون بنت محاض، وقال عثمان وزيد: ثلاثون جذعة
وثلاثون بنت لبون، وعشرون بنت محاض، وعشرون ابن لبون، ذكر ذلك أبو يوسف في "كتاب الخراج"، وإنما
أخذنا بغير بن مسعود لأنه أخف، وأنه رفعه إلى النبي ﷺ.

نصف الدية: وقد قال أبو حنيفة والشافعي في قول، وقال أيضا محمد بن عيسى: لأن العمد لغة القصد، إلا أنه
تقصير عنه خلف عنه أحد حكمه وهو التقصيص، واستحب عليه حكمه الآخر وهو الوجوب في ماله،
والحسين: ما رواه السهلي عن علي: أن عمدا الصبي والجنون خطأ، لكن في "المعرفة": إساده ضعيف، (الغلي)

عَقْلُ الْجِرَاحِ فِي الْخَطَأِ

حَدَّثَنِي مَالِكٌ أَنَّ الْأَمْرَ الْمُجْتَمِعَ عَلَيْهِ عِنْدَهُمْ فِي الْخَطَأِ: أَنَّهُ لَا يُعْقَلُ حَتَّى يَبْرَأَ الْمُجْرُوحُ وَيَصِحَّ، وَأَنَّهُ إِنْ كُسِرَ عَظْمٌ مِنَ الْإِنْسَانِ يَدًا أَوْ رِجْلًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْجَسَدِ خَطَأً، فَبَرَأً وَصَحَّ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ، فَلَيْسَ فِيهِ عَقْلٌ، فَإِنْ نَقَصَ أَوْ كَانَ فِيهِ عَقْلٌ، فَفِيهِ مِنْ عَقْلِهِ بِحِسَابِ مَا نَقَصَ مِنْهُ. قَالَ: فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ الْعَظْمُ مِمَّا جَاءَ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَقْلٌ مُسَمًّى، فَبِحِسَابِ مَا فَرَضَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَمَا كَانَ مِمَّا لَمْ يَأْتِ فِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ عَقْلٌ مُسَمًّى، وَلَمْ تَمْضِ فِيهِ سُنَّةٌ وَلَا عَقْلٌ مُسَمًّى، فَإِنَّهُ يُجْتَهِدُ فِيهِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ فِي الْجِرَاحِ فِي الْجَسَدِ إِذَا كَانَتْ خَطَأً عَقْلٌ إِذَا بَرَأَ الْجُرْحُ وَعَادَ لِهَيْئَتِهِ، فَإِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ عَقْلٌ أَوْ شَيْءٌ، فَإِنَّهُ يُجْتَهِدُ فِيهِ إِلَّا الْجَائِفَةَ؛ فَإِنْ فِيهَا ثَلَاثُ دِيَةِ النَّفْسِ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ فِي مُنْقَلَةِ الْجَسَدِ عَقْلٌ، وَهِيَ مِثْلُ مُوضِحَةِ الْجَسَدِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الطَّبِيبَ إِذَا خَتَنَ فَقَطَعَ الْحَشْفَةَ! أَنَّ عَلَيْهِ الْعَقْلَ، وَأَنَّ ذَلِكَ مِنَ الْخَطَأِ الَّذِي تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ، وَأَنَّ كُلَّ مَا أَخْطَأَ بِهِ الطَّبِيبُ أَوْ تَعَدَّى إِذَا لَمْ يَتَعَمَّدْ ذَلِكَ، فَفِيهِ الْعَقْلُ.

أو تعدى: أي تجاوز الموضع المعتاد. (الغلي)

ففيه العقل: والأصل في هذا الباب قوله ﷺ من **عقل** ولم يعلم منه **عقل** فهو ضامن، رواه أبو داود والسنائي، قال الخطابي: لا أعلم خلافاً في أن المعالج إذا تعدى قتل المريض كان ضامناً، والمتعاطي علماً أو عملاً لا يعرفه متعدياً، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود؛ لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض، وحماية الطبيب في قول عامة الفقهاء على عاقبته. وفي "الدر المختار": أنه لا ضمان على حجام وقصاد وبراع، أي بيطار ما لم يجاوز الموضع المعتاد، فإن جاوزه ضمن الزيادة كلها إذا لم يهلك، وإذا هلك ضمن نصف دية النفس. وفي "المنهاج": أنه من حجام أو قصد إذا لم يضمن. (الغلي شرح الموطأ).

عَقْلُ الْمَرْأَةِ

- ١٤٨٩ - **مالك** عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: تُعاقِلُ المرأةُ الرجلَ إلى ثلث الدية، إصبعها كإصبعه، وسننها كسنه، وموضحتها كموضحته، ومنقلتها كمنقلته ^{لنحوه في عقله}.
- ١٤٩٠ - **مالك** عن ابن شهاب وبلغه عن عروة بن الزبير أنهما كانا يقولان مثل قول سعيد بن المسيب في المرأة: إنها تُعاقِلُ الرجلَ إلى ثلث دية الرجل، فإذا بلغت ثلث دية الرجل كانت إلى النصف من دية الرجل. قال مالك: وتفسير ذلك: أنها تُعاقِلُهُ في الموضحة والمنقلة، وما دون المأمومة والحائفة وأشباههما مما يكون فيه ثلث الدية فصاعداً، فإذا بلغت ذلك كان عقلها في ذلك النصف من عقل الرجل.
- ١٤٩١ - **مالك** أنه سمع ابن شهاب يقول: مضت السنة: أن الرجل إذا أصاب امرأته بجرح: أن عليه عقل ذلك الجرح ولا يقاد منه.
- قال مالك: وإنما ذلك في الخطأ أن يضرب الرجل امرأته فيصيبها من ضربه ما لم يتعمد، كما يضربها بسوط، فيفقا عنها ونحو ذلك.

ومنقلتها بكسر الفاف وهي التي تنقل العظم. **من دية الرجل**: وبه أخذ مالك وأحمد أن ما دون الثلث لا يتنصف، وهو القول القديم للشافعي، وهو قول الفقهاء السبعة وعمر بن عبد العزيز وربيعة، وروى عن عمر وابنه وزيد بن ثابت، واستدلهم الشافعي من طريق عيسى أنه قال **قال مالك**: عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ العقل ثلث **من دية الرجل**. وأخرج البيهقي قال: جراحات الرجال والنساء سواء إلى الثلث، فما زاد فعلى النصف، وقال أبو حنيفة: المرأة وأطرافها وجراحاتها على النصف من دية الرجل وأطرافه وجراحاته، وهو ظاهر مذهب الشافعي، كما في "المنهاج" وغيره، وبه قال الثوري وابن أبي ليلى وابن شبرمة والليث وابن سيرين. (المحلى)

فيفقا عنها إلخ: من غير تعمد، وأما إذا فقا عنها مثلاً عمداً، فإنه يقاد منه، وفي "الهداية" وغيره: أن من حد أو عزر فمات، يهدر دمه؛ لأن الإمام مأمور بذلك، وفعل المأمور لا ينفيد بشرط السلامة، وإن عزر زوج عرسه لا يهدر دمها إن ماتت من ذلك؛ لأن تأديتها مباح، فينفيد بشرط السلامة. (المحلى)

قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَرْأَةِ يَكُونُ لَهَا زَوْجٌ وَلَوْ أَنَّ مِنْ غَيْرِ عَصَبَتِهَا وَلَا قَوْمِهَا: فَلَيْسَ عَلَى زَوْجِهَا إِذَا كَانَ مِنْ قَبِيلَةٍ أُخْرَى مِنْ عَقْلِ جَنَائِثِهَا شَيْءٌ، وَلَا عَلَى وَلَدِهَا إِذَا كَانُوا مِنْ غَيْرِ قَوْمِهَا، وَلَا عَلَى إِخْوَتِهَا مِنْ أُمِّهَا إِذَا كَانُوا مِنْ غَيْرِ عَصَبَتِهَا وَلَا قَوْمِهَا، فَهَؤُلَاءِ أَحَقُّ بِمِيرَاثِهَا، وَالْعَصَبَةُ عَلَيْهِمُ الْعَقْلُ مُنْذُ زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْيَوْمِ، وَكَذَلِكَ مَوَالِي الْمَرْأَةِ مِيرَاثُهُمْ لَوْلَا الْمَرْأَةُ وَإِنْ كَانُوا مِنْ غَيْرِ قَبِيلَتِهَا، وَعَقْلُ جَنَائِثِ الْمَوَالِي عَلَى قَبِيلَتِهَا.

عَقْلُ الْجَنِينِ

١٤٩٢ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ امْرَأَتَيْنِ مِنْ هَذِيلٍ رَمَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى بِحَجَرٍ، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا،

مِنْ غَيْرِ قَوْمِهَا: وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِبُ عَلَى وَلَدِهَا وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَوْمِهَا؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ: وَإِنَّمَا الْعَقْلُ عَلَى عَصَبَتِهَا عَقْلُ الْجَنِينِ: قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا نَأْخُذُ، إِذَا ضَرَبَ بَطْنَ الْمَرْأَةِ الْحَرَّةَ فَالْقَتَ جَنِينَهَا مَيِّتًا، فَفِيهِ غَرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ أَمَةٌ، أَوْ خَمْسُونَ دِينَارًا، أَوْ خَمْسُ مِائَةِ دِرْهَمٍ نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْإِبِلِ أَخَذَ مِنْهُ خَمْسٌ مِنَ الْإِبِلِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْغَنَمِ أَخَذَ مِنْهُ مِائَةٌ مِنَ الشَّاةِ نِصْفَ عَشْرِ الدِّيَةِ. وَإِنَّمَا قَبْدُ بِالْحَرَّةِ: لِأَنَّ جَنِينَ الْأَمَةِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا مِنْ زَوْجِهَا فِيهِ نِصْفُ عَشْرِ قِيَمَةِ الْأُمِّ فِي الذَّكَورِ وَعَشْرُ قِيَمَةٍ فِي الْأُنثَى، وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ ذَكَورَتُهُ وَلَا أُنْثَوَتُهُ يُوْخَذُ بِالنَّشِيقِ. هَذَا عِنْدَنَا، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: فِيهِ عَشْرُ قِيَمَةِ الْأُمِّ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ جُزءٌ مِنْهَا، وَضَمَانُ الْأَجْزَاءِ يُوْخَذُ بِمَقْدَارِهَا مِنَ الْأَصْلِ، فَلَا يَخْتَلِفُ ضَمَانُهُ بِالذَّكَورَةِ وَالْأُنْثَوَةِ، كَمَا فِي جَنِينِ الْحَرَّةِ، وَهُوَ قَالَ أَحْمَدُ وَابْنُ الْمُبَرِّكِ، وَمَالِكٌ، وَالْحَسَنُ، وَالشَّعْبِيُّ وَالزَّهْرِيُّ، وَلَدَا: أَنَّهُ يَدُلُّ نَفْسَهُ، وَلَا يُعْتَبَرُ كَوْنُهُ حَرَّةً، وَإِلَّا لَمْ يَجِبْ ضَمَانُهُ، إِلَّا إِذَا نَقَصَ الْأَصْلُ كَمَا هُوَ فِي سَائِرِ الْأَجْزَاءِ، فَيُقَدَّرُ بِقِيَمَةِ الْجَنِينِ لَا بِقِيَمَةِ الْأُمِّ.

مِنْ هَذِيلٍ: لَا يَنْقَاضُهُ مَا فِي رِوَايَةٍ: "مَنْ بَنَى حَيَانَ؟ فَإِنَّ حَيَانَ بَطْنٌ مِنْ هَذِيلٍ، وَحَيَانَ هُوَ لَحْيَانُ بْنُ هَذِيلٍ. (الْمَحَلِيُّ) فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا: أَيَّ أَلْقَتْهُ، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ: فَقَتَلَتْهَا وَمَا فِي بَطْنِهَا، وَأَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ عَمْرِو بْنِ نَعِيمٍ عَنْ عَوْمَرَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ: كَانَتْ أُخْتُ مَلِيكَةَ وَامْرَأَةٌ مَنَا يُقَالُ لَهَا: أُمُّ عَفِيفٍ بِنْتُ مَسْرُوحٍ نَحَثَ حَمْلُ بْنُ مَالِكٍ، فَضَرَبَتْ أُمُّ عَفِيفٍ مَلِيكَةَ. (الْمَحَلِيُّ)

فَقَضَى فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَغْرَةَ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ.

١٤٩٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى فِي الْجَنِينِ يُقْتَلُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ بَغْرَةَ عَبْدٍ أَوْ وَلِيدَةٍ، فَقَالَ الَّذِي قَضَى عَلَيْهِ: كَيْفَ أُغْرِمُ مَا لَا شَرِبَ وَلَا أَكَلَ وَلَا نَطَقَ وَلَا اسْتَهْلَ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بَطْلٌ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُفَّانِ.

١٤٩٤ - **مالك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْغُرَّةُ ثَقُومٌ خَمْسِينَ دِينَارًا، أَوْ سِتُّ مِائَةِ دَرَاهِمٍ.....

بغرة إغ: بالشوين، وقوله: "عبد أو وليدة" بالخمر على الصفة أو البدل، ورواه بعضهم بالإضافة السائبة، وإذا رفع "العبد" فهو حر مبتدأ محذوف، وإذا نصب فهو تمييز أو مفعول به، أي أعني عبداً، والغرة في الأصل: البياض في الوجه، وعبر به عن الجسد كله إضماراً للجزء على الكل، والمراد العبد والأمة وإن كانا أسودين.

بغرة عبد قال الزرقاني: احتج الشافعي بقوله في الحديث: "كيف أغرم إغ"، على أن المضمون الجنين؛ لأن العضو لا يتعرض فيه بهذا، وقال أبو حنيفة وأصحابه: تختص بها الأمة لأنها بمنزلة قطع عضو وليست بميت؛ إذ لم يعتبر فيها الذكر والأنثى، وكذا قال الظاهرية، واحتج إمامهم داود بأن الغرة لا يملكها الجنين، فتورث عنه ويرد عليه دية المقتول خطأ؛ فإنه لم يملكها وهي تورث عنه، أقول: هذا الذي نسبته إلى أبي حنيفة ليس بصحيح، ففي "أخداية" وغيرها: ما يجب في الجنين موروث عنه؛ لأنه يدل نفسه فيرثه ورثته، ولا يرثه الضارب، حتى لو ضرب بطن امرأته فألقت ابنه ميتاً، فعلى عاقلة الأب غرة، ولا يرث منها. وقال الطحاوي: فلما حكم النبي ﷺ مع دية المرأة بالغرة، ثبت بذلك أن الغرة دية الجنين لا فاء، فهي مورثة عن الجنين كما يورث ماله لو كان حياً فمات، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ثم وجوب الغرة عندنا على العاقلة في سنة واحدة، وقال الشافعي: ثلاث سنين، ولنا: ما روي عن محمد قال: بلغنا أن رسول الله ﷺ جعل على العاقلة سنة.

بطل بالموحدة والطاء المهملة المفتوحة، وفي نسخة "بطل" بفتح طاء مضمومة أي يهدر ولا يجب فيه شيء، قال الشاذلي: وأكثر الروايات بالموحدة وإن كان الخطأي رجع الأخرى. (المحلى) **إخوان الكهان** لمشاهدة كلامهم كلامهم، زاد مسلم: لأجل سحجه الذي سجع، وإنما ذمه حيث أراد بسحجه دفع ما أوجبه النبي ﷺ. (المحلى)

حسين ديناراً وبه أحد أبو حنيفة ومالك والشافعي أنه يشترط في الغرة بلوغها نصف عشر الدية. (المحلى) **أو ست مائة درهم**: فقال أبو حنيفة أيضاً: إن دية الجنين عشر دينها غير أن العشر عنده يكون خمس مائة درهم، فإن دينها عنده خمسة آلاف درهم نصف دية الرجل، وهي عشر آلاف درهم.

وَدِيَّةُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ الْمُسْلِمَةِ خَمْسُ مِائَةِ دِينَارٍ أَوْ سِتَّةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ.
 قَالَ مَالِكٌ: فَدِيَّةُ جَنِينِ الْحُرَّةِ عَشْرُ دِينَارٍ، وَالْعَشْرُ خَمْسُونَ دِينَارًا أَوْ سِتُّ مِائَةٍ
 دِرْهَمٍ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يُخَالِفُ فِي أَنَّ الْجَنِينَ لَا تَكُونُ فِيهِ الْغُرَّةُ حَتَّى
 يُزِيلَ بَطْنُ أُمِّهِ وَيَسْقُطَ مِنْ بَطْنِهَا مَيِّتًا. قَالَ مَالِكٌ: وَسَمِعْتُ أَنَّهُ إِذَا خَرَجَ الْجَنِينُ مِنْ
 بَطْنِ أُمِّهِ حَيًّا، ثُمَّ مَاتَ: أَنَّ فِيهِ الدِّيَّةَ كَامِلَةً. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا حَيَاةَ لِلْجَنِينِ إِلَّا بِالِاسْتِهْلَالِ،
 فَإِذَا خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ فَاسْتَهْلَ ثُمَّ مَاتَ، فَفِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةً، وَتَرَى أَنَّ فِي جَنِينِ الْأُمِّ
 عَشْرَ ثَمَنِ أُمِّهِ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا قُتِلَتِ الْمَرْأَةُ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً عَمْدًا، وَالَّتِي قُتِلَتْ
 حَامِلًا، لَمْ يُقَدْ مِنْهَا حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا، وَإِنْ قُتِلَتِ الْمَرْأَةُ وَهِيَ حَامِلٌ عَمْدًا أَوْ خَطَأً،
 فَلَيْسَ عَلَى مَنْ قَتَلَهَا فِي جَنِينِهَا شَيْءٌ، فَإِنْ قُتِلَتْ عَمْدًا قُتِلَ الَّذِي قَتَلَهَا، وَلَيْسَ فِي
 جَنِينِهَا دِيَّةٌ، وَإِنْ قُتِلَتْ خَطَأً، فَعَلَى عَاقِلَةٍ قَاتِلِهَا دِيَّتُهَا، وَلَيْسَ فِي جَنِينِهَا دِيَّةٌ. وَسُئِلَ
 مَالِكٌ عَنْ جَنِينِ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ يُطْرَحُ، فَقَالَ: أَرَى أَنَّ فِيهِ عَشْرَ دِيَّةِ أُمِّهِ.

فيه الدية كاملة: لأن الضارب أتلف إنسانا فنحب كاملة، قال ابن المنذر: لا خلاف في ذلك، وإنما الخلاف في
 أن حياته تثبت بكل ما يدل على الحياة من الاستهلال والرضاع والعطاس، وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي وأحمد،
 وقال مالك: لا حياة للجنين إلا بالاستهلال، فإذا خرج من بطن أمه فاستهل ثم مات ففيه الدية كاملة. (المحلى)
عشر ثمن أمه: وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق وابن المنذر، وهو قول الحسن والنخعي والزهري؛ لأنه جنين
 مات بالجناية مات في بطن الأم، ولم يختلف ضمانه بالذكورة والأنوثة عندهم كجنين الحرة؛ لإطلاق النصوص،
 وقال أبو حنيفة: يجب نصف عشر قيمته على تقدير ذكوره، وعشر قيمته على تقدير الأنوثة. (المحلى)
وليس في جنينها دية: وقال الشافعي: نجب الغرة مع دية الأم، وهو قول أحمد؛ لأن الظاهر موته بالضرب فيكون
 متعلقا بنفسين، فيلزم بدل كل منهما، واحتج الأولون بأن موت الجنين يحتمل أن يكون بموت الأم، فلا يجب
 ضمانه بالشك. (المحلى)

مَا فِيهِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ

١٤٩٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، فَإِذَا قُطِعَتِ السُّفْلَى فَفِيهَا ثُلُثُ الدِّيَّةِ.

قال: وسألت ابن شِهَابٍ عَنْ الرَّجُلِ الْأَعْوَرِ يَفْقَأُ عَيْنَ الصَّحِيحِ، فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: إِنَّ أَحَبَّ الصَّحِيحِ أَنْ يَسْتَقِيدَ مِنْهُ فَلَهُ الْقَوْدُ، وَإِنْ أَحَبَّ فَلَهُ الدِّيَّةُ أَلْفُ دِينَارٍ أَوْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ دِرْهَمٍ.

١٤٩٦ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ فِي كُلِّ زَوْجٍ مِنَ الْإِنْسَانِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، وَأَنَّ فِي اللِّسَانِ الدِّيَّةَ كَامِلَةً، وَأَنَّ فِي الْأُذُنَيْنِ إِذَا ذَهَبَ سَمْعُهُمَا الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ اصْطِلَمَتَا أَوْ لَمْ تُصْطَلَمَا، وَفِي ذَكَرِ الرَّجُلِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ، وَفِي الْأُنْثَيْنِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ.

١٤٩٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ فِي ثَدْيِي الْمَرْأَةِ الدِّيَّةُ كَامِلَةٌ. قَالَ **مالك**: وَأَخَفُ ذَلِكَ عِنْدِي الْحَاجِبَانِ وَثَدْيَا الرَّجُلِ. قَالَ **مالك**: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أُصِيبَ مِنْ أَطْرَافِهِ أَكْثَرُ مِنْ دَيْتِهِ، فَذَلِكَ لَهُ إِذَا أُصِيبَتْ يَدَاهُ وَرِجْلَاهُ وَعَيْنَاهُ، فَلَهُ ثَلَاثُ دِيَّاتٍ.

ففيها ثلث الدية: قال محمد: وليسنا تأخذ بهذا، الشفتان سواء في كل واحدة منهما نصف الدية، ألا ترى أن الخنصر والإبهام سواء ومنفعتهما مختلفة، وهو قول إبراهيم وأبي حنيفة. وقول الشافعي كقول أبي حنيفة: إن في كل شفة نصف الدية. (الخلی) **في اللسان الدية كاملة:** روى البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً: **في اللسان الدية كاملة** مع الكلام ونقل الشافعي فيه الإجماع، وإنما يجب الدية في اللسان عند أهل العلم إن امتنع أداء أكثر الحروف، قال الشامي: لو قدر على التكلم ببعض الحروف دون بعض يقسم الدية على عدد الحروف الثمانية والعشرين عندنا، وهو قول مالك والشافعي وأحمد. (الخلی) **في ثديي المرأة:** وكذا في حلمتي الثدي عند أبي حنيفة والشافعي كما في "الهداية" و"المنهاج"، وقال مالك: إن ذهب اللبن قدرته وإلا فحكومة عدل. (الخلی)

فله ثلاث ديات: دية للبدن، وأخرى للرجلين، وأخرى للعينين، وعليه أبو حنيفة والجمهور، وفي "الهداية": قد روى أن عمر قضى بأربع ديات في ضربة واحدة ذهب بها العقل والكلام والسمع والبصر. (الخلی)

قَالَ مَالِكٌ فِي عَيْنِ الْأَعْوَرِ الصَّحِيحَةِ إِذَا فُتِّتَ خَطَأً: إِنَّ فِيهَا الدِّيَّةَ كَامِلَةً.

مَا جَاءَ فِي عَقْلِ الْعَيْنِ إِذَا ذَهَبَ بَصَرُهَا

١٤٩٨ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ إِذَا طَفَّتْ مِائَةُ دِينَارٍ. ^{وذهب ضرؤها} وَسُئِلَ مَالِكٌ عَنْ شَتْرِ الْعَيْنِ وَحِجَاجِ الْعَيْنِ، فَقَالَ: لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا الاجْتِهَادُ، إِلَّا أَنْ يَنْقُصَ بَصَرُ الْعَيْنِ فَيَكُونَ لَهُ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنْ بَصَرِ الْعَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنْ فِي الْعَيْنِ الْقَائِمَةِ الْعُورَاءِ إِذَا طَفَّتْ وَفِي الْيَدِ الشَّلَاءِ إِذَا قُطِعَتْ: أَنَّهُ لَيْسَ فِي ذَلِكَ إِلَّا الاجْتِهَادُ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ عَقْلٌ مُسَمًّى.

مَا جَاءَ فِي عَقْلِ الشَّجَاجِ

١٤٩٩ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَذْكُرُ أَنَّ الْمُوضِحَةَ فِي الْوَجْهِ مِثْلُ الْمُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ إِلَّا أَنْ تَعِيبَ الْوَجْهَ، فَيَزَادُ فِي عَقْلِهَا مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ عَقْلِ نِصْفِ الْمُوضِحَةِ فِي الرَّأْسِ، فَيَكُونُ فِيهَا خَمْسَةٌ وَسَبْعُونَ دِينَارًا.

إِذَا طَفَّتْ إِخ: قال محمد: ليس فيها عندنا أرض معلوم ففيها حكومة عدل، فإن بلغت الحكومة مائة دينار أو أكثر من ذلك كانت الحكومة فيها، وإنما لضع هذا من زيد بن ثابت لأنه حكم بذلك. قال القاري: تفسير حكومة العدل: أن يقوم المحي عليه عبدا بلا هذا الأثر، ثم يقوم عبدا ومعه هذا الأثر، فقدر التفاوت بين القيمتين من الدية، وهذا تفسير حكومة العدل عند الطحاوي، ولهذا أخذ الحلواني، وهو قول مالك والشافعي وأحمد، وكل من يحفظ عنه العلم. **وحجاج العين:** بفتح الحاء وكسرها وبالهمزة: الجانب وعظم بنيت عليه الحاجب، "قاموس". وفي "النهاية": الحجاج - بالفتح والكسر - العظم المستدير حول العين. **الشجاج:** يكسر الشين جمع شجة - بفتحها - وهي جرح في الرأس والوجه، وأما في غيرهما فيسمى جرحا لا شجة. (المحلى)

الموضحة: وهي التي توضح العظم ولم تكسر مثل الموضحة في الرأس، يجب فيه نصف عشر الدية. (المحلى)
إِلَّا أَنْ تَعِيبَ الْوَجْهَ: فيه إشارة إلى أنها إن كانت تعيب يزداد في عقلها، قال محمد: الموضحة في الوجه والرأس سواء، في كل واحدة نصف عشر الدية، وهو قول إبراهيم النخعي وأبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وإنما قيد بماء =

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ فِي الْمُنْقَلَةِ خَمْسَ عَشْرَةَ فَرِيضَةً. قَالَ مَالِكٌ: وَالْمُنْقَلَةُ الَّتِي يَطِيرُ فَرَّاشُهَا مِنَ الْعَظْمِ وَلَا تَحْرِقُ إِلَى الدِّمَاغِ، وَهِيَ تَكُونُ فِي الرَّأْسِ وَفِي الْوَجْهِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْمَأْمُومَةَ وَالْجَائِفَةَ لَيْسَ فِيهِمَا قَوْدٌ. وَقَدْ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَيْسَ فِي الْمَأْمُومَةِ قَوْدٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْمَأْمُومَةُ مَا حَرَّقَ الْعَظْمُ إِلَى الدِّمَاغِ، وَلَا تَكُونُ الْمَأْمُومَةُ إِلَّا فِي الرَّأْسِ، وَمَا يَصِلُ إِلَى الدِّمَاغِ إِذَا حَرَّقَ الْعَظْمُ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ الْمُجْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَيْسَ فِيهَا دُونَ الْمَوْضُوحَةِ مِنَ الشَّجَاجِ عَقْلٌ حَتَّى تَبْلُغَ الْمَوْضُوحَةَ، وَإِنَّمَا الْعَقْلُ فِي الْمَوْضُوحَةِ فَمَا فَوْقَهَا، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انْتَهَى إِلَى الْمَوْضُوحَةِ فِي كِتَابِهِ لِعَمْرٍو بْنِ حَزْمٍ، فَجَعَلَ فِيهَا خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَلَمْ تَقْضِ الْأَئِمَّةُ عِنْدَنَا فِي الْقَدِيمِ وَلَا فِي الْحَدِيثِ فِيهَا دُونَ الْمَوْضُوحَةِ بِعَقْلٍ مُسَمًّى.

١٥٠٠ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: كُلُّ نَافِذَةٍ فِي عُضْوٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ، فَفِيهَا ثَلَاثُ عَقْلٍ ذَلِكَ الْعُضْوُ.

- لأن الموضحة وغيرها من الشجاج من الهاشمة والمنقلة وغيرها محتصة بالوجه والرأس، وما كانت في غيرها يسمى حراجه، فلو تحققت الموضحة وغيرها في غير الوجه والرأس نحو الساق واليد، لا يكون له أرض مقدرة، وإنما يجب حكومة عدل لأن التقدير بالتوقف من الشارع، وهو إما ورد فيما يخصن هما.

المنقلة: بتشديد القاف المكسورة وقد يفتح، وهي التي تنقل العظم عن موضعه. (الغلي)

ليس في المأمومة إخراج: وهي الشجة التي تبلغ أم الدماغ وهي خريطة الدماغ المحيطة به. "قود" محركا، أي فصاص لعدم انضباطها، ورواية البيهقي لهذا اللفظ عن طلحة بن عبيد الله مرفوعا، ولأن ما حجه عن العباس: لا قود في المأمومة ولا الجائفة ولا المنقلة. وبه أحله مالك وأبو حنيفة والشافعي أنه لا قود في المأمومة بل يجب ثلث الدية. (الغلي)

بعقل مسي: وبه قال أبو حنيفة: إنه لا يجب فيما دون الموضحة عقل، بل حكومة عدل، وقال الشافعي: الشجاج قبل الموضحة إن عرفت نسبتها ممكنة بأن كان على رأسه موضحة إذا قيس بها الباضعة مثلا، عرف أنه المقطوع ثلث أو نصف في عمق اللحم، وحب قسط من أرضها وإلا محكومة، كذا في "شرح المنهاج". (الغلي)

قال مالك: وكان ابن شهاب لا يرى ذلك. قال مالك: وأنا لا أرى في نافذة في عظم من الأعضاء في الجسد أمراً محتجماً عليه، ولكنني أرى فيها الاجتهاد يجتهد الإمام في ذلك، وليس في ذلك أمراً محتجماً عليه. قال مالك: والأمر مجتمع عليه عندنا: أن المأمومة والمنقلة والموضحة لا تكون إلا في الوجه والرأس، فما كان في الجسد من ذلك فليس فيه إلا الاجتهاد.

١٥٠١ - مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أن عبد الله بن الزبير أقاد من المنقلة. قال مالك: ولا أرى اللحي الأسفل والألف من الرأس في جراحهما؛ لأنهما عظمان منفردان والرأس بعدهما عظم واحد.

١٥٠٢ - مالك عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال: سألت سعيد بن المسيب كم في إصبع المرأة؟ فقال: عشر من الإبل، فقلت: كم في إصبعين؟ قال: عشرون من الإبل، فقلت: كم في ثلاث؟ قال: ثلاثون من الإبل، فقلت: كم في أربع؟ قال: عشرون من الإبل؟ فقلت: حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها؟....

ثلاثون من الإبل: فهي تساوي الرجل في العقل إلى ثلث الدية عدد، وعليه مالك، وأما عند أبي حنيفة والشافعي فعقلها على نصف عقله مطلقاً. (الحلي) **حين عظم جرحها:** اعترض على فتوى ابن المسيب، ولذلك قال له ابن المسيب: أعراقي أنت؟ بمعنى التهمة على ضعف حجته، فإن أهل العراق كانوا عند أهل المدينة موصوفين بالتقصير عن درجتهم والبحث عن المسائل والتفتير عنها، حين لم يكن عندهم من الأصول ما كان عند أهل المدينة، وقول ربيعة: "بل عالم متبته أو جاهل متعلم" يريد أنه لا يعترض عليه في هذا الاعتراض الذي قلناه به، وإنما يعترض اعترض رجل من أهل العلم قد علم المسألة، إلا أنه يعترضه فيها شبهة، فأراد أن يثبت ما علم بإزالة تلك الشبهة، أو سؤال جاهل يريد التعلم فسأل عنها، وقول ابن المسيب: "لها السلة"، يتحمل أن يريد لها سلة النبي ﷺ، ويتحمل أن يريد أن السلة قد تقررت في الشرع أن تعظم المصيبة ويقل الأرض، فلا تنكره. وقول ابن المسيب دال على أن المرأة تساوي الرجل في أرض الجنائيات حتى تبلغ ثلث الدية، فتكون على النصف من دية الرجل، خلافاً لأبي حنيفة والشافعي في قوتها: إن للمرأة نصف دية الرجل فيما قلنا وكثير من الجنائيات.

فَقَالَ سَعِيدٌ: أَعْرَاقِي أُنْتُ؟ فَقُلْتُ: بَلَى عَالِمٌ مُتَشَبِّهٌ أَوْ جَاهِلٌ مُتَعَلِّمٌ، فَقَالَ سَعِيدٌ: هِيَ السُّنَّةُ يَا ابْنَ أَجِي. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي أَصَابِعِ الْكَفِّ إِذَا قُطِعَتْ فَقَدْ نَمَّ عَقْلُهَا، وَذَلِكَ أَنَّ خَمْسَةَ أَصَابِعٍ إِذَا قُطِعَتْ كَانَ عَقْلُهَا عَقْلَ الْكَفِّ خَمْسِينَ مِنَ الْإِبِلِ، فِي كُلِّ إَصْبَعٍ عَشْرَةٌ مِنَ الْإِبِلِ، قَالَ مَالِكٌ: وَحِسَابُ الْأَصَابِعِ ثَلَاثَةٌ وَثَلَاثُونَ دِينَارًا وَثَلْثُ دِينَارٍ فِي كُلِّ أُنْمَلَةٍ، وَهِيَ مِنَ الْإِبِلِ ثَلَاثُ فَرَائِضٍ وَثَلْثُ فَرِيضَةٍ.

جَامِعُ عَقْلِ الْأَسْنَانِ

١٥٠٣ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ خُنْدُوبٍ، عَنْ أَسْلَمَ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَضَى فِي الضَّرْسِ بِحَمَلٍ وَفِي التَّرْقُوفَةِ بِحَمَلٍ وَفِي الضَّلْعِ بِحَمَلٍ.

١٥٠٤ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: قَضَى عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ فِي الْأَضْرَاسِ بَعِيرٍ بَعِيرٍ، وَقَضَى مُعَاوِيَةَ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ فِي الْأَضْرَاسِ بِخَمْسَةِ أَبْعَرَةٍ خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ. قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: فَالِدِيَّةُ تَنْقُصُ فِي قَضَاءِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَتَزِيدُ فِي قَضَاءِ مُعَاوِيَةَ، فَلَوْ كُنْتُ أَنَا لَجَعَلْتُ فِي الْأَضْرَاسِ بَعِيرَيْنِ بَعِيرَيْنِ، فَتِلْكَ الدِّيَّةُ سَوَاءٌ، وَكُلُّ مُحْتَبَهٍ مَأْجُورٌ.

أَعْرَاقِي أُنْتُ: فتنال الأثر بالرأي كما هو دأبهم. (المخلى) **فِي الضَّرْسِ**: قال الشافعي فيما حكاه البيهقي: فِي الْأَضْرَاسِ خَمْسَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ؛ لِحَدِيثٍ: **فِي السِّنِّ خَمْسٌ**. وكان الطرس سناً، ويعارض أثر عمر هذه ما رواه عبد الرزاق: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ جَعَلَ فِي كُلِّ ضَرْسٍ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ، وَلَهُ عَنْ شَرِيحٍ: أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إِلَيْهِ أَنَّ الْأَسْنَانَ سَوَاءٌ وَالْأَصَابِعُ سَوَاءٌ. (المخلى) **التَّرْقُوفَةُ**: يفتح التاء وضم القاف: العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق. **فَتِلْكَ الدِّيَّةُ سَوَاءٌ**: الظاهر ما فِي "جامع الأصول" برواية زرير: وَلَوْ كُنْتُ لَجَعَلْتُ فِي الْأَضْرَاسِ ثَلَاثَةَ أَبْعَرَةٍ وَثَلْثًا، وَقِيلَ فِي تَوْحِيهِ مَا فِي "الموطأ": إِنَّهُ كَانَ يَجْعَلُ عُمَرُ. فما أقبل من الأسنان فِي كُلِّ سِنٍّ خَمْسًا وَهِيَ اثْنَا عَشَرَ سِنًّا، وَفِي الْأَضْرَاسِ بَعِيرًا بَعِيرًا وَهِيَ عَشْرُونَ، فَذَلِكَ ثَمَانُونَ بَعِيرًا، فَإِنْ جَعَلَ فِي الْأَضْرَاسِ خَمْسَ خَمْسٍ =

١٥٠٥ - **مالك** عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: إذا أُصِيبَت السنُّ فاسودَّت ففيها عقلها تاماً، فإن طرحت بعد أن اسودَّت ففيها عقلها تاماً أيضاً.

أو احرثت أو احصرت وجب ديتها تاماً

العمل في عقل الأسنان

١٥٠٦ - **مالك** عن داود بن الحصين، عن أبي غطفان بن طريف المري أنه أخبره أن مروان بن الحكم بعثه إلى عبد الله بن عباس يسأله ماذا في الضرس؟ فقال عبد الله بن عباس: فيه خمس من الإبل، قال: فردني مروان إلى عبد الله بن عباس فقال: أتعجل مقدم الفم مثل الأضراس؟ فقال ابن عباس: لو لم تعتبر ذلك إلا بالأصابع عقلها سواء.

١٥٠٧ - **مالك** عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يسوي بين الأسنان في العقل ولا يفضل بعضها على بعض. قال مالك: والأمر عندنا: أن مقدم الفم والأضراس والأنياب عقلها سواء، وذلك أن رسول الله ﷺ قال: في السن خمس من الإبل. والضرس سن من الأسنان لا يفضل بعضها على بعض.

= فذلك مائة وستون، وإن جعل فيها بعيران فذلك مائة، كذا في "الغلي". والذي قاله معاوية هو المروي عن النبي ﷺ. وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي. قال الخطابي: ولو لا أن السنة جاءت بالنسوية لكان القياس أنه تتفاوت بين ديتها، كما فعل عمر بن الخطاب قل أن يبلغه الحديث، فإنه كان يجعل فيما أقبل من الأسنان خمسة أبعرة وفي الأضراس بعيراً بعيراً. قال ابن المسيب: فلما كان معاوية وأصابت أضراسه فقال: أنا أعلم بالأضراس من عمر. قال الخطابي: واتفق عامة أهل العلم على ترك التفضيل، وإن في كل سن خمسة أبعرة، وفي كل أصبع عشر من الإبل، فحصرها وإهمامها سواء، وأصابع اليد والرجل في ذلك سواء، كما جعل في الحر دية كاملة، الصغير والطفل والكبير السن والقوي والضعيف في ذلك سواء.

لو لم تعتبر ذلك: لأجزاء محدوف، أي لكلى، فإن عقلها سواء مع اختلاف منفعتها، وكذلك الأسنان سواء. (الغلي) **والضرس سن:** فيجب فيه ما يجب في سائر الأسنان. **لا يفضل بعضها إ:** وبه قالت الثلاثة الباقية والجمهور، وما هو صريح في المدعى ما رواه أبو داود عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: ففضى رسول الله ﷺ في الأسنان سواء، الثنية والضرس سواء، هذه هذه سواء.

دِيَّةُ جِرَاحِ الْعَبْدِ

١٥٠٨ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ كَانَا يَقُولَانِ: فِي مُوَضِّعَةِ الْعَبْدِ نِصْفُ عَشْرِ ثَمَنِهِ.

١٥٠٩ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَانَ يَقْضِي فِي الْعَبْدِ يُصَابُ بِالْجِرَاحِ أَنَّ عَلَى مَنْ جَرَحَهُ قَدْرَ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّ فِي مُوَضِّعَةِ الْعَبْدِ نِصْفَ عَشْرِ ثَمَنِهِ، وَفِي مُنْقَلَبِهِ الْعُشْرُ وَنِصْفُ الْعُشْرِ مِنْ ثَمَنِهِ، وَفِي مَا مَوْتُهُ وَجَائِفَتِهِ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا ثُلُثُ ثَمَنِهِ، وَفِيمَا سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ الْأَرْبَعِ مِمَّا يُصَابُ بِهِ الْعَبْدُ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهِ، يُنْظَرُ فِي ذَلِكَ بَعْدَ مَا يَصِحُّ الْعَبْدُ وَيَبْرَأُ، كَمْ بَيْنَ قِيَمَةِ الْعَبْدِ بَعْدَ أَنْ أَصَابَهُ الْجُرْحُ وَقِيَمَتِهِ صَحِيحًا قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهُ هَذَا، ثُمَّ يُعْرَمُ الَّذِي أَصَابَهُ مَا بَيْنَ الْقِيَمَتَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ إِذَا كُسِرَتْ يَدُهُ أَوْ رِجْلُهُ ثُمَّ صَحَّ كُسْرُهُ: فَلَيْسَ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ شَيْءٌ، فَإِنْ أَصَابَ كُسْرَهُ ذَلِكَ نَقَصَ أَوْ عَثَلَ، كَانَ عَلَى مَنْ أَصَابَهُ قَدْرُ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْقَصَاصِ بَيْنَ الْمَسَائِلِكِ كَهَيْئَةِ قِصَاصِ الْأَحْرَارِ، نَفْسُ الْأَمَةِ بِنَفْسِ الْعَبْدِ وَجُرْحُهَا بِجُرْحِهِ، فَإِذَا قُتِلَ الْعَبْدُ عَبْدًا عَمْدًا خَيْرَ سَيِّدِ الْعَبْدِ الْمُقْتُولِ، فَإِنْ شَاءَ قَتَلَ وَإِنْ شَاءَ أَخَذَ الْعُقْلَ. فَإِنْ أَخَذَ الْعُقْلَ أَخَذَ قِيَمَةَ عَبْدِهِ، وَإِنْ شَاءَ رَبُّ الْعَبْدِ الْقَاتِلَ أَنْ يُعْطِيَ ثَمَنَ

الخصال الأربع: أي الموضحة والمنقطة والمأمومة والجائفة. **ما بين القيمتين:** حاصده: أنه يحسن ما نقص من قيمته فيما عدا الموضحة وأحوالها الباقية، فيقدر فيها من قيمة العبد ما يقدر من دية الحر وهو رواية عن أحمد. وقال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في رواية: إن ما قدر من دية الحر يقدر من قيمة العبد في سائر الأعضاء سواء. فمضى قطع يده نصف قيمته. وإن تقدر في ثمنه فيجب ما نقص من قيمته سليمان (أعجل).

الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ فَعَلَ، وَإِنْ شَاءَ أَسْلَمَ عَبْدُهُ، فَإِذَا أَسْلَمَهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ غَيْرُ ذَلِكَ، وَلَيْسَ لِرَبِّ الْعَبْدِ الْمَقْتُولِ إِذَا أَخَذَ الْعَبْدَ الْقَاتِلَ وَرَضِيَ بِهِ أَنْ يَقْتُلَهُ، وَذَلِكَ فِي الْقِصَاصِ كُلِّهِ بَيْنَ الْعَبِيدِ فِي قَطْعِ الْبِدِّ وَالرَّجُلِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ بِمَنْزِلَتِهِ فِي الْقَتْلِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْعَبْدِ الْمُسْلِمِ يَجْرَحُ الْيَهُودِيَّ أَوْ النَّصْرَانِيَّ: إِنْ سَيِّدَ الْعَبْدِ إِنْ شَاءَ أَنْ يَعْقِلَ عَنْهُ مَا أَصَابَ فَعَلَ أَوْ أَسْلَمَهُ، فَيَبَاعُ فَيُعْطَى النَّصْرَانِيَّ أَوْ الْيَهُودِيَّ دِيَّةَ جُرْحِهِ مِنْ ثَمَنِ الْعَبْدِ، أَوْ ثَمَنَهُ كُلَّهُ إِنْ أَحَاطَ بِثَمَنِهِ، وَلَا يُعْطَى النَّصْرَانِيَّ وَلَا الْيَهُودِيَّ عَبْدًا مُسْلِمًا.

دِيَّةُ أَهْلِ الذِّمَّةِ

١٥١. - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ قَضَى أَنَّ دِيَّةَ الْيَهُودِيَّ أَوْ النَّصْرَانِيَّ إِذَا قُتِلَ أَحَدُهُمَا مِثْلُ نِصْفِ دِيَّةِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ.

بِمَنْزِلَتِهِ الْخ: أي مثله في قتل النفس، وبه قال أبو حنيفة؛ إن في الخطأ أنه يختار سيد العبد الخاني في الدفع والقضاء. (الخلع) **مثل نصف دية الخ:** وبه قال مالك مطلقاً وأحمد في رواية، إن كان القتل خطأ وإلا فدية مسلمة، واختارها الحارثي من أصحابه، ويروى عنه ثلث دية وهو قول الشافعي. وقال أبو حنيفة والثوري: دية الدمي كدية المسلم، مستندلاً بإطلاق قوله تعالى: ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ مِنْ قَوْمٍ مُّشْكِرِينَ﴾ **وَبِهَذَا مِثْلُ دِيَّةِ مُسْلِمٍ إِلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ** (نساء: ٩٦) وما رواه نفسه في مسنده عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة عنه **قال: دية اليهودي والنصراني مثل دية المسلم**، هكذا ذكر في "الخلع". قال الخطابي: وإلى التنصيف ذهب عمر بن عبد العزيز وعروة بن الزبير، وهو قول مالك وابن شبرمة وأحمد بن حنبل، غير أن أحمد قال: إذا كان القتل خطأ، فإن كان عبداً لم يفد به ويضاعف عليه بالثني عشر ألفاً، وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري: دية دية المسلم، وهو قول الشعبي والبخعي ومجاهد، ويروى ذلك عن عمر وابن مسعود **قال: وقال الشافعي وإسحاق بن راهوية: دية الثلث من دية المسلم، وهو قول ابن المسيب والحسن وعكرمة، وروي ذلك أيضاً عن عمر** **خلاف الرواية الأولى، وكذلك عن عثمان بن عفان** **والدليل للتحقيق ما قال في "الهداية": ولنا قوله** **ودية كل ذي عهد في عهده ألف دينار** **قال الزيلعي: أخرجه أبو داود في "المراسيل" وأخرج الترمذي بسنده عن ابن عباس: أن النبي** **ودى العامريين بدية المسلمين، وكان لهما عهد من رسول الله** **وأخرج الدار فطحي عن ابن عمر عن النبي** **أنه ودى دمي دية مسلم. وأخرج الزيلعي روايات أخر.**

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنْ لَا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ إِلَّا أَنْ يَقْتُلَهُ مُسْلِمٌ قَتَلَ غِيلَةً فَيُقْتَلَ بِهِ.
 ١٥١١ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ كَانَ يَقُولُ: دِيَةُ الْمُحْوسِيِّ ثَمَانِي مِائَةِ دِرْهَمٍ.

قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ: وَجَرَّاحُ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ وَالْمُحْوسِيِّ فِي دِيَاتِهِمْ عَلَى حِسَابِ جَرَّاحِ الْمُسْلِمِينَ فِي دِيَاتِهِمْ، الْمَوْضِعَةُ نِصْفُ عَشْرِ دِيَّتِهِ، وَالْمَأْمُومَةُ ثُلُثُ دِيَّتِهِ، وَالْجَائِفَةُ ثُلُثُ دِيَّتِهِ فَعَلَى حِسَابِ ذَلِكَ جَرَّاحَتُهُمْ كُلُّهُمْ.

مَا يُوجِبُ الْعَقْلُ عَلَى الرَّجُلِ فِي خَاصَّةِ مَالِهِ

١٥١٢ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: لَيْسَ عَلَى الْعَاقِلَةِ عَقْلٌ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ، إِنَّمَا عَلَيْهِمْ عَقْلٌ فِي قَتْلِ الْخَطَا.

١٥١٣ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ قَالَ: مَضَتْ السُّنَّةُ أَنَّ الْعَاقِلَةَ.....

قَتَلَ غِيلَةً الغيلة: أن يندفع ويقتل بموضع لا يراه أحد، وبه قال الشافعي وزفر، لا يقتل مسلم بكافر مطلقاً، واستدلوا لذلك بما رواه البخاري عن أبي حنيفة: سألت علياً هل عندكم شيء مما ليس في القرآن؟ فقال: والذي فلق الحمة ونرا السمرة ما عندنا إلا ما في القرآن إلا فهما يعطيني رجل في كتابه. وقال أبو حنيفة وأصحابه: يقتل المسلم بالذمي؛ لعموم آيات القصاص، وأما قوله **لَا يَقْتُلُ مُسْلِمٌ كَافِرًا** فتأويله كما نقله الشافعي عن محمد بن الحسن: أنه عني به أهل الحرب. (المحلى)

وَهُوَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا وعليه مالك والشافعي أن دية المحوسي ثلثا عشر دية المسلم، وهو بحساب ثمان مائة درهم من اثني عشر ألفاً، واستدل لذلك بما رواه البيهقي عن ابن شهاب أن علياً وابن مسعود كانا يقولان: في دية المحوسي ثمان مائة درهم، وروى عبد الرزاق عن مكحول: قضى النبي **في** دية المحوسي ثمان مائة درهم، وفي "شرح الشهاج" روى ذلك عن عمر وعثمان وابن مسعود. وقال أبو حنيفة: دية المسلم لما رواه عبد الرزاق عن الزهري أنه قال: دية اليهودي والمجوسي وكل ذمي مثل دية المسلم. قال: وكذلك كانت على عهده **في** وأي بكر وعمر وعثمان **في**. (المحلى)

لَا تَحْمِلُ شَيْئًا مِنْ دَمِ الْعَمْدِ إِلَّا أَنْ يَشَاءُوا ذَلِكَ. مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ مِثْلَ ذَلِكَ.
 ١٥١٤ - مَالِكٌ - ^{وفي نسخة: دية} إِنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: مَضَتْ السَّنَةُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ حِينَ يَغْفُو أَوْلِيَاءُ
 الْمَقْتُولِ أَنَّ الدِّيَّةَ تَكُونُ عَلَى الْقَاتِلِ فِي مَالِهِ خَاصَّةً، إِلَّا أَنْ تُعِينَهُ الْعَاقِلَةُ عَنْ طِيبِ
 نَفْسٍ مِنْهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّ الدِّيَّةَ لَا تَجِبُ عَلَى الْعَاقِلَةِ حَتَّى تَبْلُغَ الثَّلْثَ
 فَصَاعِدًا، فَمَا بَلَغَ الثَّلْثَ فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ، وَمَا كَانَ ذُو الثَّلْثِ فَهُوَ فِي مَالِ الْجَارِحِ
 خَاصَّةً. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ فِيمَنْ قُبِلَتْ مِنْهُ الدِّيَّةُ فِي قَتْلِ
 الْعَمْدِ أَوْ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجَرَاحِ الَّتِي فِيهَا الْقِصَاصُ أَنَّ عَقْلَ ذَلِكَ لَا يَكُونُ عَلَى الْعَاقِلَةِ
 إِلَّا أَنْ يَشَاءُوا، وَإِنَّمَا عَقْلُ ذَلِكَ فِي مَالِ الْقَاتِلِ أَوْ الْجَارِحِ خَاصَّةً إِنْ وَجَدَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ
 لَمْ يَوْجَدْ لَهُ مَالٌ كَانَ دَيْنًا عَلَيْهِ وَلَيْسَ عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءُوا.
 قَالَ مَالِكٌ: وَلَا تَعْقِلُ الْعَاقِلَةُ أَحَدًا أَصَابَ نَفْسَهُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً بِشَيْءٍ، وَعَلَى ذَلِكَ رَأْيُ
 أَهْلِ الْفِقْهِ عِنْدَنَا، وَلَمْ أَسْمَعْ أَنَّ أَحَدًا ضَمَّنَ الْعَاقِلَةَ مِنْ دِيَةِ الْعَمْدِ شَيْئًا،

لَا تَحْمِلُ شَيْئًا **الح**: وعليه مالك وأبو حنيفة والشافعي، قال محمد: وهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة. أخبرنا ابن
 أبي الزناد عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود عن ابن عباس قال: لا تعقل العاقلة عمداً ولا صلحاً ولا
 اعترافاً ولا ما جنى المملوك، كذا ذكر في "المغلي"، قلت: قوله: "لا تعقل العاقلة عمداً" أي لا تحمل العاقلة دية
 القتل العمد كما إذا قتل عمداً يجب فيه القصاص، وسقط فيه القصاص لشبهة، مثل ما إذا قتل الأب ابنه، وكذا
 لا تعقل العوافل الدية التي وجبت على القاتل بسبب الصلح، بل هي في مال القاتل، وكذا لا تعقل دية قتل
 اعترف به القاتل، وكذا ما جنى المملوك لا يعقل عاقلة مولاه، بل هو على رقبته.

تبلغ الثلث فصاعداً: يريد أن ما قصر عن ثلث الدية لا تحمله العاقلة؛ لأنه في حيز القليل الذي لا يحتاج إلى
 العاقلة في معونة الجاني في غرمه، وأما ما بلغ الثلث فما زاد فإنه في حيز الكثير الذي يحتاج الجاني إلى مواساة
 العاقلة في غرمه، وقال أبو حنيفة: تحمل العاقلة من الدية ما بلغ نصف العشر فرائداً، وقال الشافعي في الجديد:
 تحمل العاقلة قليل الدية وكثيرها، وله في القدم قولان. **في مال الجارح خاصة**: وقال أبو حنيفة: يتحمل العاقلة
 قدر أرض الموضحة وهو نصف عشر الدية، لا ما دونه، بل يتحملها الجاني. (المغلي)

وَمِمَّا يُعْرَفُ بِهِ ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: **«فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّسَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»** فَتَفْسِيرُ ذَلِكَ فِيمَا نُرَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ مَنْ أُعْطِيَ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْعَقْلِ فَلْيَتَّبِعْهُ بِالْمَعْرُوفِ وَلْيُؤَدِّ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ. قَالَ مَالِكٌ فِي الصَّبِيِّ الَّذِي لَا مَالَ لَهُ وَالْمَرْأَةُ الَّتِي لَا مَالَ لَهَا إِذَا جَنَى أَحَدُهُمَا جَنَائَةً دُونَ الثُّلُثِ: إِنَّهُ ضَامِنٌ عَلَى الصَّبِيِّ وَالْمَرْأَةِ فِي مَالِهِمَا خَاصَّةً، إِنْ كَانَ لَهُمَا مَالٌ أُخِذَ مِنْهُ وَإِلَّا فَجَنَائَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَيْنٌ عَلَيْهِ لَيْسَ عَلَى الْعَاقِلَةِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَلَا يُؤْخَذُ أَبُو الصَّبِيِّ بِعَقْلِ جَنَائَةِ الصَّبِيِّ وَلَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا قُتِلَ كَانَتْ فِيهِ الْقِيَمَةُ يَوْمَ يُقْتَلُ، وَلَا تَحْمِلُ عَاقِلَةٌ قَاتِلَهُ مِنْ قِيَمَةِ الْعَبْدِ شَيْئًا قَلٌّ أَوْ كَثْرًا، وَإِنَّمَا ذَلِكَ عَلَى الَّذِي أَصَابَهُ فِي مَالِهِ خَاصَّةً بِالْعِلَا مَا بَلَغَ، وَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الْعَبْدِ الدِّيَّةَ أَوْ أَكْثَرَ فَذَلِكَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَبْدَ سِلْعَةٌ مِنَ السِّلْعِ.

فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ أَخٌ شَيْءٌ مِنَ الْعَفْوِ؛ لِأَنَّ "عَفَى" لَازِمٌ، وَهُوَ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ أَقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ؛ لَكُونِهِ لِلنَّوْعِ، وَفَائِدَتُهُ الْإِشْعَارُ بِأَنَّ بَعْضَ الْعَفْوِ كَالْعَفْوِ التَّامِّ فِي إِسْقَاطِ الْقَضَائِي. كَذَا قَالَ الْقَاضِي، وَالْأَظْهَرُ: أَنَّ فَائِدَتَهُ أَنَّ الْمُرَادَ الْعَفْوَ عَنِ الدَّمِ لَا الْعَفْوَ عَنِ الدَّمِ وَالْدِّيَّةِ جَمِيعًا، "وَعَفَى" تَعَدَّى بِـ"عَنْ" إِلَى الْحَاثِي وَإِلَى الذَّنْبِ، وَإِذَا عُدِيَ بِهِ إِلَى الذَّنْبِ عُدِيَ إِلَى الْحَاثِي بِالْإِلَامِ، وَعَلَيْهِ مَا فِي الْآيَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَمَنْ عَفَى لَهُ عَنْ جَنَابَتِهِ مِنْ حِجَةِ أَخِيهِ بَعِي وَبِي الدَّمِ، وَذَكَرَ بِلَفْظِ الْإِخْوَةِ الثَّابِتَةِ بَيْنَهُمَا مِنْ حِجَةِ الْخُسْئِيَةِ وَالْإِسْلَامِ؛ لِيُرْقَ وَيُعْطَفَ عَنْهُ. (الْمُحَلَّى)

شَيْءٌ مِنَ الْعَقْلِ: يَتَرَكُ مِنْهُ شَيْءٌ مِنَ الدِّيَّةِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ "عَفَى" تَمَعَّى تَرَكًا، وَ"شَيْءٌ" مَفْعُولٌ بِهِ، وَضَعْفُهُ الرُّخْشَرِيُّ بِأَنَّهُ لَمْ يَنْبَغِ عَفَى الشَّيْءِ تَمَعَّى تَرَكًا. بَلْ إِعْفَاءٌ، وَمِنْهُ: **أَعْفَى السَّحَابُ** (الْمُحَلَّى) **الْقِيَمَةُ يَوْمَ يُقْتَلُ**، يَرِيدُ سِوَاءَ زَادَتِ الْقِيَمَةُ عَلَى الدِّيَّةِ أَوْ نَقَصَتْ أَوْ قَصُرَتْ عَنْ ذَلِكَ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَتْ قِيَمَتُهُ أَقَلُّ مِنْ دِيَةِ الْخَرِ بَعِشْرَةَ دِرَاهِمٍ فَفِيهِ الْقِيَمَةُ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى ذَلِكَ لَمْ تَرُدَّ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ.

لِأَنَّ الْعَبْدَ سِلْعَةٌ مَتَاعٌ، وَالْعَاقِلَةُ لَا تَحْمِلُ الْمَتَاعَ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِذَا جَنَى الْخَرُّ عَلَى الْعَبْدِ فَقَتَلَهُ حُطًّا كَانَ عَلَى عَاقِلَةٍ؛ لِأَنَّ بَدَلَ النَّفْسِ وَمَا دُونَ النَّفْسِ مِنَ الْعَبْدِ لَا تَحْمِلُهُ الْعَاقِلَةُ؛ لِأَنَّهُ يَسْلُكُ بِهِ مَسْلُكَ الْأَمْوَالِ، كَذَا فِي "الْفُتَايَا"، وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ، أَظْهَرُهُمَا: أَنَّهُ يَحْمِلُ قِيَمَةَ الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ نَفْسًا. وَالثَّانِي: هِيَ مِنْ مَالِ الْحَاثِي كَبَدْلِ الْبَهِيمَةِ، كَذَا فِي "شَرْحِ الْمُنْهَاجِ". (الْمُحَلَّى)

ميراث العقل والتعليظ فيه

١٥١٥ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ نَشَدَ النَّاسَ بِمَعْنَى: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الدِّيَةِ أَنْ يُخْبِرَنِي، فَقَامَ الضَّحَّاكُ بْنُ سُفْيَانَ الْكِلَابِيُّ فَقَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أُوْرَثَ امْرَأَةً أَشِيمَ الضَّبَّائِي مِنْ دِيَةِ زَوْجِهَا. فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: ادْخُلِ الْجَبَاءَ حَتَّى آتِيكَ، فَلَمَّا نَزَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَخْبَرَهُ الضَّحَّاكُ، فَقَضَى بِذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ قَتْلُ أَشِيمٍ خَطَأً.

١٥١٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي مُدَلِجٍ يُقَالُ لَهُ قَتَادَةُ حَذَفَ ابْنَتَهُ بِسَيْفٍ، فَأَصَابَ سَاقَهُ فَتَنَزَّى جُرْحُهُ فَمَاتَ، فَقَدِمَ سَرَّاقَةُ بْنُ جُعْثُمٍ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ:

ابن شهاب أن عمر إ.ج: هكذا رواه أصحاب مالك، ورواه سائر أصحاب ابن شهاب عنه عن ابن المسيب عن عمر، وهو بحري مجرى المتصل؛ لأنه قد رآه، وقد صحح بعضهم جماعه عنه. (المحلى)
أن يخبرني: وفي طريق ابن هشيم عن الزهري عن ابن المسيب: جاءت امرأة إلى عمر تسأله أن يورثها من دية زوجها فقال: ما أعلم لك شيئاً، فأشدد الناس إ.ج، ومن طريق معمر عن الزهري عن ابن المسيب: أن عمر قال: ما أرى الدية إلا للعصبة؛ لأنهم يعقلون عنه، فهل سمع أحد منكم من النبي ﷺ؟ فقال الضحاك إ.ج. (المحلى)
كتب إلي إ.ج: ذكر الزيلعي وابن حجر في تحريجي أحاديث الهداية وغيرها: أن هذا الحديث أخرجه أحمد وأصحاب السنن الأربعة وإسحاق وعبد الرزاق والطبراني، كلهم من طريق سعيد بن المسيب عن عمر، وأخرج له الذارق قطبي شاهداً من رواية المغيرة بن شعبه. **أن أورث**: بضم الهمزة وتشديد الراء المكسورة، وفي نسخة: أن ورث بزنة الأمر من التورث، أي أعطى الميراث وكلمة "أن" مفسرة؛ لما في كتابه معنى القول. (المحلى)
فقضى بذلك: فيه دليل على أن الدية للمقتول، ثم تنقل منه إلى ورثته كسائر أملاكه، قالوا: الدية تورث كما يورث المال عمده وخطاه. وعن علي: أنه كان لا يورث الإخوة من الأم ولا الزوج ولا المرأة من الدية شيئاً، رواه الدارمي. (المحلى) **حذف**: بالخاء المهملة، أي رماه به، وقال أبو عمر: ومن رواه بالمنقوطة فقد صحف؛ لأن الحذف بالخاء إنما هو الرمي بالخصى وبالنوى. (المحلى) **فنزى**: أي سال دمه ولم يسكن. (المحلى)
جعثم: بضم الجيم والشين، وهو سراقه بن مالك بن جعثم، فنبهه إلى جده وهو صحابي. (المحلى)

اعْدُدْ عَلَى مَاءٍ قَدِيدٍ عِشْرِينَ وَمِائَةً بَعِيرٍ حَتَّى أَقْدَمَ عَلَيْكَ، فَلَمَّا قَدِمَ إِلَيْهِ عُمَرُ بْنُ
الْخَطَّابِ أَخَذَ مِنْ تِلْكَ الْإِبِلِ ثَلَاثِينَ حِقَّةً وَثَلَاثِينَ جَذَعَةً وَأَرْبَعِينَ خَلْفَةً، ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ
أَخُو الْمَقْتُولِ؟ قَالَ: هَا أَنَاذًا؟ قَالَ: خُذْهَا فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ لِقَاتِلِ شَيْءٍ.
١٥١٧ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ سُبُلًا اتَّعَلَطَ الدِّيَةُ
فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ؟ فَقَالَا: لَا، وَلَكِنْ يُزَادُ فِيهَا لِلْحُرْمَةِ، فَقِيلَ لِسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: هَلْ
يُزَادُ فِي الْجِرَاحِ كَمَا يُزَادُ فِي النَّفْسِ؟ قَالَ سَعِيدٌ: نَعَمْ. قَالَ مَالِكٌ: أَرَاهُمَا أَرَادَا مِثْلَ
الَّذِي صَنَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي عَقْلِ الْمُدْلِجِيِّ حِينَ أَصَابَ ابْنَهُ.

١٥١٨ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ يُقَالُ
لَهُ أَحْيَحَةُ بْنُ الْجَلَّاحِ، كَانَ لَهُ عَمٌّ صَغِيرٌ هُوَ أَصْغَرُ مِنْ أَحْيَحَةَ وَكَانَ عِنْدَ أَحْوَالِهِ،
فَأَخَذَهُ أَحْيَحَةُ فَقَتَلَهُ، فَقَالَ لَهُ أَحْوَالُهُ: كُنَّا أَهْلَ ثَمَّةَ وَرَقْمَةَ، حَتَّى إِذَا اسْتَوَى

اعدد على ماء قديد: قول عمر لسرافقة يحتمل أنه حرص سرافقة بذلك وليس هو بقاتل، وإنما هو سيد القوم؛ لأنه
أوجب الدية على العاقلة، ويحتمل أنه خاطبه بذلك؛ لأنه هو الذي سأله عن المسألة واقتضى جوابه فيها فلعله
خاطبه بذلك؛ ليكون هو الذي يأخذ الأب بإحضارها.

ليس لقاتل شيء: أي من الميراث والدية، ولأبن ماجه: أن أبا قتادة المدلجي قتل ابنه، فأخذ منه عمر مائة من
الإبل، وقال: إني سمعته **يقول:** **ليس لقاتل ميراث.** وإنما أراد عمر من صفة الإبل من أحل أنه قتل ذا رحم محرم،
وبه قال الشافعي، فإن قتل خطأ في حرم مكة أو الأشهر الحرم أو ذا رحم فمثله. وقال أبو حنيفة: لا تعلق الدية
بشيء من تلك الأمور وغيرها، وقال عمر: لولا أي سمعته **يقول:** **لا يأخذ الأب من ميراث قاتله.** فلم دية، فأنه
بها، فدفعها إلى ورثته وترك إياه. (المحلى) **نعم:** على ذلك الشافعي إلا أنه لا يزيد على عدد الإبل، بل في الصفة.

أحيحة بن الجلاح: [بضم الهمزة والحاءين المهملتين] رجل جاهلي قديم ثم يدركه النبي ﷺ ولا قاربه، وكان
أخا عبد المطلب لأمه، وإنما قيل له: من الأنصار؛ لأنه من القبيلة التي صارت بعد أنصار، أو الأنصاري اسم
إسلامي. (المحلى) **كنّا أهل ثمة ورقمة:** كذا رواد يحيى بضم التاء والراء، والنصواب فيهما الفتح، والتثنية والرم:
بشديديهما إحكام الشيء، يعني كنا أهل تربية والتثوين لإصلاح شأنه. (المحلى)

عَلَى عُمَمِهِ غَلَبْنَا حَقُّ أَمْرِي فِي عَمِّهِ. قَالَ عُرْوَةُ: فَلِذَلِكَ لَا يَرِثُ قَاتِلُ مَنْ قُتِلَ.
قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنَّ قَاتِلَ الْعَمِّ لَا يَرِثُ مِنْ دِيَّةٍ مَنْ قُتِلَ
شَيْئًا وَلَا مِنْ مَالِهِ، وَلَا يَحْجُبُ أَحَدًا وَقَعَ لَهُ مِيرَاثٌ، وَأَنَّ الَّذِي يَقْتُلُ خَطَأً لَا يَرِثُ
مِنَ الدِّيَّةِ شَيْئًا، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَنَّ يَرِثُ مِنْ مَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَّهَمُ عَلَى أَنَّهُ قَتَلَهُ لِإِرِثِهِ
وَلِيَأْخُذَ مَالَهُ، فَأَحَبُّ إِلَيَّ أَنَّ يَرِثَ مِنْ مَالِهِ وَلَا يَرِثَ مِنْ دِيَّتِهِ.

جَامِعُ الْعَقْلِ

١٥١٩ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،
عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: جَرَحُ الْعَجَمَاءِ جُبَارٌ، وَالْبُتْرِ جُبَارٌ، وَالْمُعْدِنُ
جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ. قَالَ مَالِكُ: وَتَفْسِيرُ الْجُبَارِ أَنَّهُ لَا دِيَّةَ فِيهِ.
قَالَ مَالِكُ: الْقَائِدُ وَالسَّائِقُ وَالرَّائِبُ كُلُّهُمْ ضَامِنُونَ لِمَا أَصَابَتْ الدَّائِيَةُ.....

على عممه: بضمعين مشدداً ومخففاً، أي على طوله وكمال قواه. في "القاموس": استوى على عممه بضمعين
أي تمام جسمه وماله وشبابه وعم الشيء عموماً: شمل. (المحلى) **يرث من ماله الخ:** وقال أبو حنيفة والشافعي:
القاتل لا يرث مطلقاً، عمداً كان أو خطأ، غير أن عند أبي حنيفة: أن الصبي والمجنون إذا قتل يرث. (المحلى)
العجماء: بالمد، كل حيوان غير الأدمي، سميت عجماء؛ لأنها لا تتكلم. **جبار:** بضم الجيم وحقة الموحدة أي
هدر، يعني إذا لم يكن معه أحد. (المحلى) **والبتر جبار:** معناه: أنه يحفرها في ملكه أو في موت، فيقع فيها إنسان
أو غيره فيتلف، فلا ضمان، ولو استأجره لحفرها فوقع عليها فمات فلا ضمان، فأما إذا حفرها في طريق
المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه، فقتل فيها إنسان، فيجب ضمانه على عاقلة حافرها.
والمعدن جبار: معناه: أنه يحفرها في ملكه أو في موت فيقع فيها إنسان أو غيره فتلف، فلا ضمان، وكذا لو
استأجره لحفرها فوقع عليه فمات، لا ضمان فيه، بل دمه هدر. وليس المراد به أنه لا زكاة فيه، بل نجس فيه
الزكاة عند الشافعي والخمس أيضاً عند أبي حنيفة، وقد مر في الزكاة. (المحلى)
وفي الرِّكَاز الخمس: وهو دفن عند الجمهور، وقال أبو حنيفة: هو يعم المعدن، وقد مر. (المحلى)

إِلَّا أَنْ تَرْمَحَ الدَّابَّةُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا شَيْءٌ تَرْمَحُ لَهُ، وَقَدْ قَضَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي
الَّذِي أَجْرَى فَرَسَهُ بِالْعَقْلِ. قَالَ مَالِكٌ: فَالْقَائِدُ وَالرَّاكِبُ وَالسَّائِقُ آخَرَى أَنْ يَعْرِمُوا
مِنْ الَّذِي أَجْرَى فَرَسَهُ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَحْفِرُ الْبُئْرَ عَلَى
الطَّرِيقِ أَوْ يَرْبِطُ الدَّابَّةَ أَوْ يَصْنَعُ أَشْبَاهَ هَذَا عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ: أَنْ مَا صَنَعَ مِنْ
ذَلِكَ مِمَّا لَا يَحُورُ لَهُ أَنْ يَصْنَعَهُ عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ، فَهُوَ ضَامِنٌ لِمَا أَصِيبَ مِنْ ذَلِكَ
مِنْ جَرَحٍ أَوْ غَيْرِهِ، فَمَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ عَقْلُهُ دُونَ ثُلُثِ الدِّيَةِ فَهُوَ فِي مَالِهِ خَاصَّةً، وَمَا
بَلَغَ الثَّلَاثَ فَصَاعِدًا فَهُوَ عَلَى الْعَاقِلَةِ. وَمَا صَنَعَ مِنْ ذَلِكَ مِمَّا يَحُورُ لَهُ أَنْ يَصْنَعَهُ
عَلَى طَرِيقِ الْمُسْلِمِينَ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ فِيهِ وَلَا غُرْمَ، وَمِنْ ذَلِكَ الْبُئْرُ يَحْفَرُهَا الرَّجُلُ لِلْمَطَرِ،
وَالدَّابَّةُ يَنْزِلُ عَنْهَا الرَّجُلُ لِلْحَاجَةِ فَيَقْفُهَا عَلَى الطَّرِيقِ، فَلَيْسَ عَلَى أَحَدٍ فِي هَذَا غُرْمٌ.
قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَنْزِلُ فِي الْبُئْرِ فَيُدْرِكُهُ رَجُلٌ آخَرُ فِي أَثَرِهِ، فَيَحْبِذُ الْأَسْفَلَ الْأَعْلَى،
فَيَخْرُجَانِ فِي الْبُئْرِ فَيَهْلِكَا جَمِيعًا: إِنَّ عَلَى عَاقِلَةِ الَّذِي حَبَذَهُ الدِّيَةَ. قَالَ مَالِكٌ فِي
الصَّبِيِّ يَأْمُرُهُ الرَّجُلُ يَنْزِلُ فِي الْبُئْرِ أَوْ يَرْقَى فِي النَّخْلَةِ، فَيَهْلِكُ فِي ذَلِكَ: إِنَّ الَّذِي أَمَرَهُ

ترمح الدابة بفتح الميم، في "القاموس": رمحه الفرس كـ "منعه"، رمحه أي ركضه برجله، لا خلاف بين الأئمة الأربعة
أنه يضمن الراكب والسائق والقائد ما وطئت دابته فتلف نفسه أو ماله ولو نالت أو رأت فتلف به نفس أو مال
لا يضمن، وأما ما تلفت برجلها أو ذنبها فلا يضمن عند أبي حنيفة، والرديف كالراكب عند أبي حنيفة، وهو
قول مالك. (المحلى) **أخرى فرسه**: وهو الرجل من بني سعد، فوطئ على أصبع رجل من جهينة، فسأل دمه
حتى مات. **من جرح أو غيره**: وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: يضمن إن لم يأتد به الإمام.

فهو على العاقلة: وقال أبو حنيفة: يتحمل العاقلة قدر أرض الموضحة لا ما دوله، فعلى الجاني.
في هذا عزم: وبه قال الشافعي في "المنهاج"، فإن حفر لمصلحة عامة كالخمر للاستقاء أو لجمع ماء المطر، فلا ضمان
فيه في الأظهر. (المحلى)

ضَامِنٌ لِمَا أَصَابَهُ مِنْ هَلَاكِ أَوْ غَيْرِهِ. قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى النِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ عَقْلٌ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْقِلُوهُ مَعَ الْعَاقِلَةِ فِيمَا تَعْقِلُهُ الْعَاقِلَةُ مِنَ الدِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ الْعَقْلُ عَلَى مَنْ بَلَغَ الْحُلُمَ مِنَ الرِّجَالِ. قَالَ مَالِكُ فِي عَقْلِ الْمَوَالِي لُزْمَةُ الْعَاقِلَةِ إِنْ شَاءُوا، وَإِنْ أَبَوْا كَانُوا أَهْلَ دِيْوَانٍ أَوْ مُقْطَعِينَ، وَقَدْ تَعَاوَلَ النَّاسُ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَفِي زَمَانِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ قَبْلَ أَنْ يَكُونَ دِيْوَانٌ، وَإِنَّمَا كَانَ الدِّيْوَانُ فِي زَمَانِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَعْقِلَ عَنْهُ غَيْرُ قَوْمِهِ وَمَوَالِيهِ؛ لِأَنَّ الْوَلَاءَ لَا يَنْتَقِلُ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ. قَالَ مَالِكُ: فَالْوَلَاءُ نَسَبٌ، قَالَ مَالِكُ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِيمَا أُصِيبَ مِنَ الْبَهَائِمِ: أَنَّ عَلَى مَنْ أَصَابَ مِنْهَا شَيْئًا قَدْرَ مَا نَقَصَ مِنْ ثَمَنِهَا. قَالَ مَالِكُ فِي الرَّجُلِ يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ فَيُصِيبُ حَدًّا مِنْ الْحُدُودِ: إِنَّهُ لَا يُؤْخَذُ بِهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْقَتْلَ يَأْتِي عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ إِلَّا الْفَرَسَ، فَإِنَّهَا تُثَبَّتُ عَلَى مَنْ قِيلَتْ لَهُ، يُقَالُ لَهُ: مَا لَكَ لَمْ تَجْلِدْ مَنْ افْتَرَى عَلَيْكَ؟ فَأَرَى أَنْ يُجْلَدَ الْمَقْتُولُ

ضامن لما أصابه: وذلك أنه أمره بغير إذن من له الإذن، وأما العبد فيعتبر فيه إذن سيده، وأما الصبي فيعتبر فيه إذن أبيه إذا كان له أب. **وإنما يجب العقل إلخ:** وبه قال أبو حنيفة والشافعي، وفي "الهداية": وليس على النساء والذرية من كان له حظ في الديوان عقل؛ لقول عمر ﷺ: لا يعقل مع العاقلة صبي ولا امرأة؛ ولأن العقل إنما يجب على أهل النصرة لتركهم مراقبته، والناس لا يتناصرون بالصبيان والنساء. (المحلى)

كانوا أهل ديوان: وهم الجيش الذين كتب أساميتهم في الديوان. **أو مقطعين:** لا يجمعهم ديوان، قال الشافعي وأحمد: إن أهل الدية العشيرة وهم العصب، وفي "الهداية": العاقلة أهل الديوان إن كان القاتل من أهله، وإلا فعاقلته قبيلته. وقال الشافعي: الدية على أهل العشيرة؛ لأنه كذلك في عهده ﷺ، ولا نسخ بعده. (المحلى)

في زمان: في خامس عشر من الهجرة بعد فتح بيت المقدس.

ما نقص من ثمنها: وبه قال الشافعي وأحمد، وعند أبي حنيفة كما في "الهداية": أنه يجب في فقه عين شاة لنقص ما نقص؛ لأن المقصود منها هو اللحم، فلا يعتبر إلا النقصان، وفي عين بقرة الجزار وجزوره والخمار والبغل والفرس ربع قيمته؛ لأنه ﷺ قضى في عين الدابة بربع القيمة، وهكذا قضى عمر. (المحلى)

الْحَدَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْتَلَ، ثُمَّ يُقْتَلَ وَلَا أَرَى أَنْ يُقَادَ مِنْهُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجِرَاحِ إِلَّا الْقَتْلُ؛
لَأَنَّ الْقَتْلَ يَأْتِي عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ. قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّ الْقَتِيلَ إِذَا وَجِدَ بَيْنَ
ظَهْرَانِي قَوْمٍ فِي قَرْيَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، لَمْ يَدْخُلْ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ ذَارًا وَلَا مَكَائِنًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ
قَدْ يُقْتَلُ الْقَتِيلُ ثُمَّ يُلْقَى عَلَى بَابِ قَوْمٍ لِيَلْطَخُوا بِهِ، فَلَيْسَ يُؤَاخِذُ أَحَدٌ بِمِثْلِ ذَلِكَ.
قَالَ مَالِكُ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ اقْتَتَلُوا، فَأَنْكَشَفُوا وَبَيْنَهُمْ قَتِيلٌ أَوْ جَرِيحٌ لَا يُدْرَى مَنْ
فَعَلَ ذَلِكَ بِهِ: إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي ذَلِكَ أَنْ عَلَيْهِ الْعَقْلُ، وَأَنْ عَقَلَهُ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ
نَارَعُوهُ، وَإِنْ كَانَ الْجَرِيحُ أَوْ الْقَتِيلُ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيقَيْنِ فَعَقَلَهُ عَلَى الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا.

مَا جَاءَ فِي الْغِيلَةِ وَالسَّحْرِ

١٥٢٠ - مَالِكُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ
قَتَلَ نَفَرًا خَمْسَةً أَوْ سَبْعَةً بِرَجُلٍ وَاحِدٍ قَتَلُوهُ قَتْلَ غِيلَةٍ، وَقَالَ عُمَرُ: لَوْ تَمَالَأَ عَلَيْهِ أَهْلُ
صَنْعَاءَ لَقَتَلْتَهُمْ جَمِيعًا.

فليس يؤاخذ أحد: ولا يحكم في تلك الأمور بالقائمة عند مالك والشافعي إلا أن يكون في محلة أعدائه لا يخلط
غيره، وقال أبو حنيفة: وجود القتل في المحلة والقرية يوجب القسامة، ولا تثبت القسامة فيما عدا ذلك. (الخطابي)
على الفريقين جميعًا: الحاصل: إن كان القتل من إحدى الطائفتين، فالدية على الطائفة الأخرى، وإلا فهي
عليهما جميعًا، ومذهب أبي حنيفة كما في "الهداية": أنه إذا التقى قوم بالسيوف فأحلوا عن قتل فهو على أهل
المحلة؛ لأن القتل بين أظهر والحفظ عليهم. (الخطابي) **الغيلة:** في "القاموس": قتل غيلة أي خدعة، فذهب به إلى
موضع قتله. (الخطابي) **برجل واحد:** هو غلام، اسمه أصيل، كما رواه البيهقي. **أهل صنعاء:** بالمد بلد مشهور
باليمن، أي تعاونوا وأجمعوا عليه. (الخطابي) وإنما حصص صنعاء بالذكر؛ لأنها مثل في الكثرة أو لوقوع تلك القضية
مبهم كما سيأتي، وبه أخذ الأئمة الأربعة والجمهور أنه يقتل جماعة بواحد. (الخطابي) قال محمد: وهذا يأخذ، إن
قتل سبعة أو أكثر من ذلك رجلاً عمداً قتل غيلة أو غير غيلة، ضربوه بأسابهم حتى قتلوه، قتلوا به كلهم، وهو
قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وأكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين.

١٥٢١ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَّارَةَ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَتَلَتْ جَارِيَةً لَهَا سَحَرْتَهَا، وَقَدْ كَانَتْ دَبَّرَتْهَا، فَأَمَرَتْ بِهَا فَقُتِلَتْ.
 قَالَ مَالِكُ: السَّاحِرُ الَّذِي يَعْمَلُ السَّحَرَ وَلَمْ يَعْمَلْ ذَلِكَ لَهُ غَيْرُهُ هُوَ مِثْلُ الَّذِي قَالَ
 اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمُوا لِمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ فَأَرَى أَنْ
 يُقْتَلَ إِذَا عَمِلَ ذَلِكَ هُوَ نَفْسُهُ.

مَا يَجِبُ فِي الْعَمْدِ

١٥٢٢ - **مالك** عَنْ عُمَرَ بْنِ حُسَيْنٍ مَوْلَى عَائِشَةَ بِنْتِ قُدَامَةَ أَنَّ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ مَرْوَانَ أَقَادَ وَلِيَّ رَجُلٍ مِنْ رَجُلٍ قَتَلَهُ بَعْضًا، فَقَتَلَهُ وَلِيُّهُ بَعْضًا. قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الْمُجْتَمِعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ: أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ضَرَبَ الرَّجُلَ بَعْضًا أَوْ رَمَاهُ بِحَجَرٍ أَوْ ضَرَبَهُ عَمْدًا، فَمَاتَ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ ذَلِكَ هُوَ الْعَمْدُ وَفِيهِ الْقِصَاصُ.

فَقُتِلَتْ: وفي الأثر: قتل الساحر، وأصله من المرفوع حديث سمرة بن جندب عند الترمذي: **حد الساحر** **هو** **نفسه:** وللبخاري وأبي داود أن عمر كتب إلى نوابه أن يقتلوا الساحر والساحرة. (المحلى)
هو نفسه: اختلفوا في الساحر، فأطلق مالك وجماعة أن الساحر كافر، وأن الساحر كافر، وأن تعلمه وتعليمه كفر، وأنه يقتل ولا يستتاب، سواء سحر مسلماً أو ذمياً، ومذهب الشافعية: أن عمله حرام، وهكذا تعلمه، خلافاً للغزالي، وقول الحنفية: كذا في "فتح القدير": إنه يكفر الساحر بتعلمه وفعله، سواء اعتقد بتحريره أو لا، ويقتل، لكن في "الدر المختار" عن "الحانية": لو استعمله للتجربة والامتحان ولا يعتقد، حكمه لا يكفر. (المحلى)
في العمد: قال محمد في "كتاب الآثار": أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال: القتل على ثلاثة أوجه: قتل خطأ وقتل عمد وشبه عمد، وقتل الخطأ: أن تريد الشيء فتصيب صاحبك بسلاح أو غيره، فقيه الدية أحماساً والعمد: أن تعمدت صاحبك فضررتك بسلاح، ففي هذا قصاص إلا أن يغفوا أو يصلحوا، وشبه العمد: كل شيء تعمدت ضربه بسلاح أو غيره، فقيه الدية مغلظة على العاقلة إذا أتى ذلك على النفس. **وفيه القصاص:** اتفقوا على أنه لا قصاص إلا في العمد، وفيما سواه الدية، غير أن العمد عند مالك ما ذكره، وهو قول الليث، وعند الشافعي: هو قصد القتل بما يقتل به غالباً جارحاً أو مثقلاً، وإن قتل بما لا يقصد به القتل غالباً كالعصا والسوط واللطم، =

قَالَ مَالِكٌ: فَقَتَلَ الْعَمْدُ عِنْدَنَا أَنْ يَعْمِدَ الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ فَيَضْرِبَهُ حَتَّى تَفِيضَ نَفْسُهُ، وَمِنْ الْعَمْدِ أَيْضًا أَنْ يَضْرِبَ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي النَّائِرَةِ تَكُونُ بَيْنَهُمَا، ثُمَّ يَنْصَرِفُ عَنْهُ وَهُوَ حَيٌّ، فَيَنْزِي فِي ضَرْبِهِ فَيَمُوتُ، فَتَكُونُ فِي ذَلِكَ الْقَسَامَةُ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا: أَنَّهُ يُقْتَلُ فِي الْعَمْدِ الرِّجَالُ الْأَحْرَارُ بِالرَّجُلِ الْحُرِّ الْوَاحِدِ، وَالنِّسَاءُ بِالْمَرْأَةِ كَذَلِكَ، وَالْعَبِيدُ بِالْعَبْدِ كَذَلِكَ أَيْضًا.

الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ

١٥٢٣ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ كَتَبَ إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ يَذْكُرُ أَنَّهُ أَتَى بِسَكْرَانَ قَدْ قَتَلَ رَجُلًا، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مُعَاوِيَةُ أَنْ أَقْتَلَهُ بِهِ. قَالَ مَالِكٌ: أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي تَأْوِيلِ هَذِهِ آيَةِ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ﴾ فَهَؤُلَاءِ الذُّكُورُ ﴿وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ أَنَّ الْقِصَاصَ يَكُونُ بَيْنَ الْإِنَاثِ كَمَا يَكُونُ بَيْنَ الذُّكُورِ، وَالْمَرْأَةُ الْحُرَّةُ تُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ كَمَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْحُرِّ، وَالْأَمَةُ تُقْتَلُ بِالْأَمَةِ كَمَا يُقْتَلُ الْعَبْدُ بِالْعَبْدِ، وَالْقِصَاصُ يَكُونُ بَيْنَ النِّسَاءِ كَمَا يَكُونُ بَيْنَ الرِّجَالِ، وَالْقِصَاصُ أَيْضًا يَكُونُ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ نَفْسٌ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفُ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنُ بِالْأُذُنِ وَالسِّنُّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾

(الباقية: ٤٥٠)

- وشبه العمد لا قصاص فيه ويجب الدية، وهو قول الأوزاعي وأبي يوسف ومحمد وأحمد والجمهور. وقال أبو حنيفة: العمد ما تعمد ضربه بسلاح أو ما جرى مجراه، وشبه العمد أن يتعمد بغير ما ذكره، فإذا ضرب بحجر أو بخشبة عظيمة فهو شبه العمد عمده، وعمد عند صاحبيه والشافعي. (المحلى)
أقْتَلَهُ بِهِ: روى عبد الرزاق عن ابن عباس: ما أصاب السكران في سكره أقيم عليه، وبه قال أبو حنيفة والشافعي على المختار، وروى أنه لا يجب عليه كالأحرار. (المحلى) **وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا:** أي فرضنا على اليهود في التوراة، **وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ:** ذات قصاص، وقرئ بالرفع على أنه إحمال للتفصيل. (المحلى)

فَذَكَرَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ ^(سورة ٢٤) فَنَفْسُ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ بِنَفْسِ الرَّجُلِ الْحُرِّ وَجُرْحُهَا بِجُرْحِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَمْسِكُ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ فَيَضْرِبُهُ فَيَمُوتُ مَكَانَهُ: إِنَّهُ إِنْ أَمْسَكَهُ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ يُرِيدُ قَتْلَهُ، قَتَلًا بِهِ جَمِيعًا، وَإِنْ أَمْسَكَهُ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ إِنَّمَا يُرِيدُ الضَّرْبَ بِمَا يَضْرِبُ بِهِ النَّاسَ، لَا يَرَى أَنَّهُ عَمْدًا لِقَتْلِهِ، فَإِنَّهُ يُقْتَلُ الْقَاتِلُ وَيُعَاقَبُ الْمُمَسِّكُ أَشَدَّ الْعُقُوبَةِ وَيُسَجَّنُ سَنَةً؛ لِأَنَّهُ أَمْسَكَهُ وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقْتُلُ الرَّجُلَ عَمْدًا أَوْ يَفْقَأُ عَيْنَهُ عَمْدًا، فَيُقْتَلُ الْقَاتِلُ أَوْ تُفْقَأُ عَيْنُ الْفَاقِي قَبْلَ أَنْ يُقْتَصَّ مِنْهُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ دِيَّةٌ وَلَا قِصَاصٌ، وَإِنَّمَا كَانَ حَقُّ الَّذِي قُتِلَ أَوْ فُقِئَتْ عَيْنُهُ فِي الشَّيْءِ بِالَّذِي ذَهَبَ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الرَّجُلِ يَقْتُلُ الرَّجُلَ عَمْدًا ثُمَّ يَمُوتُ الْقَاتِلُ، فَلَا يَكُونُ لِصَاحِبِ الدَّمِ إِذَا مَاتَ الْقَاتِلُ شَيْءٌ، دِيَّةٌ وَلَا غَيْرُهَا، وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾ ^(البقرة: ١٧٨) قَالَ مَالِكٌ: فَإِنَّمَا يَكُونُ لَهُ الْقِصَاصُ عَلَى صَاحِبِهِ الَّذِي قَتَلَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَاتِلُهُ الَّذِي قَتَلَهُ فَلَيْسَ لَهُ قِصَاصٌ وَلَا دِيَّةٌ ^{وإن سحبه وإما}.

قَالَ مَالِكٌ: وَلَيْسَ بَيْنَ الْحُرِّ وَالْعَبْدِ قَوْدٌ فِي شَيْءٍ مِنَ الْجِرَاحِ، وَالْعَبْدُ يُقْتَلُ بِالْحُرِّ....

وَلَا يَكُونُ عَلَيْهِ الْقَتْلُ: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: الْقَوْدُ عَلَى الْقَاتِلِ دُونَ الْمَسْكِ، وَلَمْ يَجِبْ عَلَى الْمَسْكِ إِلَّا التَّعْزِيرُ، وَقَالَ أَحْمَدُ فِي إِحْدَى رَوَايَتَيْهِ: يَقْتُلُ الْقَاتِلُ وَيُجَسَّدُ الْمَسْكُ حَتَّى يَمُوتَ، وَفِي الرِّوَايَةِ الْآخَرَى: يَقْتُلَانِ جَمِيعًا عَلَى الْإِطْلَاقِ، وَرَوَى الدَّارِ قُطَيْبٍ عَنْ عَلِيٍّ: قَضَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَجُلٍ الْمَسْكِ رَجُلًا فَقَتَلَهُ الْآخَرُ فَقَالَ: يَقْتُلُ الْمَالِكُ مَجْسُومًا، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ قَتَادَةَ: قَضَى عَلِيٌّ أَنْ يَقْتُلَ الْقَاتِلُ وَيُجَسَّدَ الْمَسْكُ. (الْمُحَلَّى)

فَيُقْتَلُ الْقَاتِلُ **إِخ**: يَعْنِي اتِّفَاقًا، لَا لِأَجْلِ الْقِصَاصِ. (الْمُحَلَّى) **كُتِبَ عَلَيْكُمُ **إِخ****: ذَكَرَ الطَّبْرِيُّ عَنِ الشَّعْبِيِّ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي حَيٍّ مِنَ الْعَرَبِ كَانَ لِأَحَدِهِمَا طَوِيلٌ عَلَى الْآخَرِ فِي الشَّرَفِ، فَكَانُوا يَتَزَوَّجُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ بِغَيْرِ مَهْرٍ، فَإِذَا قُتِلَ مِنْهُمْ عَدُوٌّ قَتَلُوا بِهِ حُرًّا، أَوْ امْرَأَةً قَتَلُوا بِهَا رَجُلًا. (الْمُحَلَّى)

فَلَيْسَ لَهُ قِصَاصٌ وَلَا دِيَّةٌ: وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ: إِنَّهُ يَسْفُطُ الْقَوْدَ بِمَوْتِ الْقَاتِلِ. (الْمُحَلَّى)

إِذَا قَتَلَهُ عَمْدًا، وَلَا يُقْتَلُ الْحُرُّ بِالْعَبْدِ وَإِنْ قَتَلَهُ عَمْدًا، وَهُوَ أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

العفو في قتل العمد

مَالِكٌ أَنَّهُ أَدْرَكَ مَنْ يَرْضَى مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ فِي الرَّجُلِ إِذَا أَوْصَى أَنْ يُعْفَى عَنْ قَاتِلِهِ إِذَا قَتَلَ عَمْدًا: إِنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ لَهُ، وَأَنَّهُ أَوْلَى بِدَمِهِ مِنْ غَيْرِهِ مِنْ أَوْلِيَائِهِ مِنْ بَعْدِهِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يُعْفُو عَنْ قَتْلِ الْعَمْدِ بَعْدَ أَنْ يَسْتَحِقَّهُ وَيَجِبَ لَهُ: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى الْقَاتِلِ عَقْلٌ يَلْزَمُهُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الَّذِي عَفَا عَنْهُ اشْتَرَطَ ذَلِكَ عِنْدَ الْعَفْوِ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَاتِلِ عَمْدًا إِذَا عُفِيَ عَنْهُ: إِنَّهُ يُجْلَدُ مِائَةَ جَلْدَةٍ وَيُحْبَسُ عَامًا. قَالَ مَالِكٌ: وَإِذَا قَتَلَ الرَّجُلُ عَمْدًا وَقَامَتْ عَلَى ذَلِكَ الْبَيِّنَةُ، وَلِلْمَقْتُولِ بَنُونَ وَبَنَاتٌ، فَعَفَا الْبَنُونَ وَأَبَى الْبَنَاتُ أَنْ يُعْفَوْا، فَعَفَوُ الْبَنِينَ جَائِزٌ عَلَى الْبَنَاتِ، وَلَا أَمْرٌ لِلْبَنَاتِ مَعَ الْبَنِينَ فِي الْقِيَامِ بِالدَّمِ وَالْعَفْوِ عَنْهُ.

القصاص في الجراح

مَالِكٌ الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنْ مَنْ كَسَرَ يَدًا أَوْ رِجْلًا عَمْدًا أَنَّهُ يُقَادُ مِنْهُ وَلَا يُعْقَلُ. قَالَ مَالِكٌ: وَلَا يُقَادُ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَبْرَأَ جِرَاحُ صَاحِبِهِ فَيُقَادَ مِنْهُ، فَإِنْ جَاءَ جُرْحُ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ مِثْلُ جُرْحِ الْأَوَّلِ حِينَ يَصِحُّ فَهُوَ الْقَوْدُ، وَإِنْ زَادَ جُرْحُ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ

لمصير الماتلة

أحسن ما سمعت وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: يقتل الحر بالعبد كعكسه، وروى عن سعيد بن المسيب والشعبي والشعبي وفقادة والثوري، واحتج لذلك بقوله تعالى: **وَمَنْ كَفَرَ بِنَفْسِهِ فَإِنَّ قَتْلَهُ إِذَا كَفَرَهُ** (النساء: ٩٥). **ويحبس عامًا** تعزيرًا، ولم ير ذلك هذا العبد في كتب علمائنا الخفيفة. (المحلى)

يقاد منه ولا يعقل وإنما يجب القود عند أبي حنيفة والشافعي فيما دون النفس إن أمكن المماثلة، كقطع اليد من المفصل وإلا فالعقل. فلا يجب في كسر عظم إلا في سن إن أمكن. **حتى يبرأ** وبه قال أبو حنيفة، لا يقاد جرح إلا بعد البرء، وقال الشافعي: يقتص منه في الحال. (المحلى)

أَوْ مَاتَ فَلَيْسَ عَلَى الْمَجْرُوحِ الْأَوَّلِ الْمُسْتَقِيدُ شَيْءٌ، وَإِنْ بَرَأَ جُرْحُ الْمُسْتَقَادِ مِنْهُ
وَسَلَّ الْمَجْرُوحُ الْأَوَّلُ أَوْ بَرَأَتْ جِرَاحُهُ وَبِمَا عَيْبٌ أَوْ نَقْصٌ أَوْ عَثَلٌ، فَالْمُسْتَقَادُ مِنْهُ
لَا يُكْسَرُ الثَّانِيَّةُ وَلَا يُقَادُ بِجُرْحِهِ، قَالَ: وَلَكِنَّهُ يَعْقِلُ لَهُ بِقَدْرِ مَا نَقَصَ مِنْ يَدِ الْأَوَّلِ
أَوْ فَسَدَ مِنْهَا، وَالْجِرَاحُ فِي الْحَسَدِ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِذَا عَمِدَ الرَّجُلُ إِلَى
امْرَأَتِهِ فَفَقَّأَ عَيْنَهَا أَوْ كَسَرَ يَدَهَا أَوْ قَطَعَ إصْبَعَهَا أَوْ أَشْبَاهَ ذَلِكَ مُتَعَمِّدًا لِذَلِكَ، فَإِنَّهَا
تُقَادُ مِنْهُ. وَأَمَّا الرَّجُلُ يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ بِالْحَبْلِ أَوْ بِالسَّوْطِ فَيُصِيبُهَا مِنْ ضَرْبِهِ مَا لَمْ يُرِدْ
وَلَمْ يَتَعَمَّدْ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ يَعْقِلُ مَا أَصَابَ مِنْهَا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَلَا يُقَادُ مِنْهُ.

١٥٢٤ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ابْنَ حَزْمٍ أَقَادَ مِنْ كَسْرِ الْفَجْدِ.

دِيَّةُ السَّائِبَةِ وَجَنَائِثُهَا

١٥٢٥ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ سَائِبَةَ أَعْتَقَتْ بَعْضَ الْحَاجِّ،
فَقَتَلَ ابْنُ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَائِدٍ، فَجَاءَ الْعَائِدِيُّ أَبُو الْمُقْتُولِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ يَطْلُبُ
دِيَّةَ ابْنِهِ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا دِيَّةَ لَهُ. فَقَالَ الْعَائِدِيُّ: أَرَأَيْتَ لَوْ قَتَلَهُ ابْنِي؟ فَقَالَ عُمَرُ: إِذَا
تَخَرَّجُونَ دِيَّتَهُ. فَقَالَ هُوَ: إِذَا كَالَأَرْقَمِ إِنْ يُتْرَكَ يَلْقَمُ وَإِنْ يُقْتَلَ يَنْقَمُ.

فليس إخراج: لأنه استوفى حقه ولا يمكنه التفتيد بوصف السلامة؛ لما فيه سد باب القصاص، والاحتراز عن الزيادة
والسرابة ليس في وسعه، وهو قول أبي يوسف ومحمد، وقال أبو حنيفة: يضمن دية نفس من قطع قودا فسرى إلى
النفس؛ لأن حقه في القطع لا في القتل. (المحلى) **ولا يقاد منه:** في "المهاج": لو عزر ولي، أو وال، أو زوج، أو
معلم، فمضمون تعزيرهم على العاقلة إذا حصل به هلاك؛ لأنه مشروط بسلامة العاقلة. ومذهب علمائنا كما في
"الهداية" وغيره: أن من حد أو عزر فمات، هدر دمه. وإن عزر زوج عرسه ضمن؛ لأن تأديبه مباح، فقيد
بشرط السلامة. (المحلى) **سائبة:** العبد الذي شرط في عتقه أن لا يرته المولى، من ساب، أي جرى وذهب.
(المحلى) **يترك يلقم إخراج:** بترنة الجهول، وعزر ما فبهما، أي إن تركته قتلك وإن قتلتك قتلت بها. وهذا مثل من
أشمال العرب، يعني إن قتلتك كان له من ينقم منك، وإن تركته فنتلك.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقَسَامَةِ

تَبْدِئَةُ أَهْلِ الدَّمِّ فِي الْقَسَامَةِ

١٥٢٦ - مَالِكٌ عَنْ أَبِي لَيْلَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْلٍ،

القَسَامَةُ: يفتح القاف وحقة المهمة اسم بمعنى القسم، وقيل: مصدر، يقال: أقسم يقسم قسامة إذا حلف، وقد يطلق على الجماعة الذين يقسمون، كذا في بعض الشروح، وفي "القاموس": القسامة: الجماعة يقسمون على الشيء ويأخذونه، أو يشهدون، وفي الشرع عبارة عن أيمان يقسم بها أولياء الدم على استحقاق دم صاحبهم، وهذا على رأي مالك والشافعي، وعند أبي حنيفة: هي أيمان يقسم بها أهل المحلة المقيمون على نفي القتل عنهم. قال عياض: حديث القسامة أصل من أصول الشرع، وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة ومن بعدهم وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به، ولم يأخذ به سالم وسليمان بن يسار، وقتادة وابن عيينة والبخاري، وعن عمر بن عبد العزيز روايتان. (الغلي) قلت: المذهب فيه هو استحقاق القود بالخلف خمسين من أولياء المقتول عند الشافعي. **١٥٢٧** إن كان هناك، وإلا فمذهبهم مثل مذهبنا، وهو: أنه يجب على ولي المقتول إقامة البيعة، وإن تعسر، حلف المتهمون خمسين بيمين: ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً، فإن قامت البيعة أفيد منه، وإن لم تقم ونكلوا عن اليمين، وجب الدية، وإن حلفوا تبرؤوا من الدية عندهم، وعندنا يغرمون الدية على كل حال، سواء حلفوا أو نكلوا عن اليمين، وهذا هو الثابت بالنظر إلى مجموع الروايات؛ إذ البيعة على المدعي واليمين على من أنكر، ولا معنى لإيجاب اليمين على أولياء المقتول، وقد ذكرت البيعة في كثير من الروايات، وما لم يذكر فيها محمول على ما ذكرنا؛ لأن الواقعة متحدة فيعمل بما وافق الأصول منها دون ما خالف. وكذلك اختلف فيها بين حلف اليهود خمسين بيمين، فمن مثبت لها ومن نافى إياها، والجمع أن اليهود كتبوا إليه بخلف خمسين، ولم يشهدوا ولم يطلبهم. ولا معنى لما كتبوا إليه **١٥٢٨**، فإن الأيمان لا بد أن تكون في مجلس القضاء بحضور الحاكم ولم يوجد. فمن ذكرها عنى بها كتابتهم، ومن نفاها نفى اليمين المطابق للقاعدة.

ثم إن الروايات مختلفة أيضاً في بدل الدية من كان، والأصل: أن اليهود لم يثبت عليهم شيء؛ لعدم البيعة، وكانوا مستعدين للأيمان، إلا أن أولياء المقتول لم يقبلوها منهم، وكان ذلك حقا لهم، فسقط أيمانهم بإسقاط هؤلاء، إلا أن اليهود بذلوا من المال شيئاً فلما منهم أن القصة متحيرة إلى أريد من ذلك، وقد خافوا على أنفسهم بثبوت المدعي حيث وجد القتل فيهم، فأحبوا أن يسلموا من ذلك بما بذلوا، وقبله النبي **١٥٢٩** منهم؛ لما علم أنه لو لم يثبت عليهم المدعي =

عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَتْمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ رَجُلٌ مِنْ كُتَبَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ مِنْ جَهْدِ أَصَابِهِمْ، فَأَتَى مُحَيِّصَةُ فَأَخْبِرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ وَطُرِحَ فِي فَقِيرٍ بِئَرٍ أَوْ عَيْنٍ، فَأَتَى يَهُودَ فَقَالَ: أَنْتُمْ وَاللَّهِ قَتَلْتُمُوهُ. فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ. فَأَقْبَلَ حَتَّى قَدِمَ عَلَى قَوْمِهِ فذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ، ثُمَّ أَقْبَلَ هُوَ وَأَخُوهُ حَوِيصَةُ - وَهُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ - وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَذَهَبَ مُحَيِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ وَهُوَ الَّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَبْرُ كَبْرٍ، يُرِيدُ السِّنَّ، فَتَكَلَّمَ حَوِيصَةُ ثُمَّ تَكَلَّمَ مُحَيِّصَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِمَّا أَنْ يَذُوبَا صَاحِبَكُمَا وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبٍ. فَكَتَبَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ذَلِكَ، فَكَتَبُوا: إِنَّا وَاللَّهِ مَا قَتَلْنَاهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِحَوِيصَةَ

- وهو الظاهر لعدم وجود البينة وعدم مبالاة هؤلاء بالأيمان، لاسلموا من غير شيء، ولم يزرؤوا في مال ولا نفس. فهذه حقيقة القصة، ثم أنه ﷺ أكمل ديتة من عنده، فمن أكر الأخذ من اليهود فإنما أنكر أخذ كلنهما، ومن أثبت أحدهما منهم فإنما قصد بذلك أخذ شيء من ذلك. ومما ينبغي التنبيه عليه أن حير إذ ذاك كانت لم تفتح بعد، وكان الأقوام فيما بينهم تعاهد، كما يدل عليه قوله في الرواية: "فأذنوا بحرب من الله ورسوله" إذ لو كانت مفتوحة لما افتقر إلى الحرب والإيدان، ولذلك لم ينتع النبي ﷺ قصة القتل هذه حتى التبع، فلا يرد على الحنفية ما أورد من أن مذهبكم في القسامة تخليف الملاك لا السكان، وهنا قد حلف السكان ولم يتعرض بالملاك وهم المسلمون. وإنما جرى أمر القسامة عليهم؛ لما أن القوم كانوا معاهدين، وكانت القسامة شائعة في الجاهلية على النحو الذي قلنا، فلا يورد أنه لو لم تفتح بعد لما قبلوا ذلك منهم؛ لأنهم كانوا غير مقلدين عليهم.

محيسة: بضم الميم وفتح الحاء وكسر التحتانية المشددة وإهمال الصاد، وقيل: بسكون الباء، وكذا حويصة أخوه، فيه لغتان أيضاً، قال النووي: تشديد الباء فيهما أشهر اللغتين. **في فقير بئر:** هو بقاء ثم قاف، على لفظ الفقير ضد العي، هو البئر القرية القعر، الواسعة القعر، وقيل: الحفرة التي تكون حول الحبل. قوله: "أو عين" أي أو ألقي في عين، بالشك من الراوي. (المحلى) **كبر كبر:** أي ليلي الكلام، أو ليبدأ بالكلام الكبير، يريد السن، أو المعنى: عظم من هو أكبر منك بأن تغوض إليه الكلام. وفي رواية: "الكبر الكبر" بضم الكاف وسكون الواو، وتنصب آخره على الإغراء بفعل مقدر، أي قدم الأكبر سناً. (المحلى) **أن يؤذنوا بحرب:** أي يدفعوا إليكم ديتة، وإما أن يعلمونا أنهم ممتنعون من التزام أحكامنا، فيقبض عهدهم ويصيرون حرباً علينا. (المحلى)

وَمُحِيصَةَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ: أَتُحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ؟ فَقَالُوا: لَا، قَالَ: أَفَتُحْلِفُ لَكُمْ يَهُودُ؟ قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ. فَوَدَّاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ بِمِائَةِ نَاقَةٍ حَتَّى أَدْخَلَتْ عَلَيْهِمُ الدَّارَ. قَالَ سَهْلٌ: لَقَدْ رَكَضْتَنِي مِنْهَا نَاقَةٌ حَمْرَاءُ. قَالَ مَالِكٌ: الْفَقِيرُ هُوَ الْبُئْرُ.

١٥٢٧ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيَّ وَمُحِيصَةَ بْنَ مَسْعُودٍ خَرَجَا إِلَى خَيْبَرَ فَتَفَرَّقَا فِي حَوَائِجِهِمَا، فَقَتَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ سَهْلٍ، فَقَدِمَ مُحِيصَةُ فَأَتَى هُوَ وَأَخُوهُ حُوَيْصَةُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَذَهَبَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ لِيَتَكَلَّمَ، لِمَكَانِهِ مِنْ أَخِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كَبِيرُ كَبِيرٍ، فَتَكَلَّمَ حُوَيْصَةُ وَمُحِيصَةُ، فَذَكَرَا شَأْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَتُحْلِفُونَ بِاللَّهِ خَمْسِينَ يَمِينًا وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُمْ أَوْ قَاتِلِكُمْ؟ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ نَشْهَدْ وَلَمْ نَحْضُرْ. فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَتَبَرُّنَاكُمْ يَهُودُ بِخَمْسِينَ يَمِينًا. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ نَقْبَلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَّارٍ. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: فَرَعَمَ بُشَيْرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَدَّاهُ مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا وَالَّذِي سَمِعْتُ مِنْ أَرْضِي فِي الْقَسَامَةِ، وَالَّذِي اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأَثْمَةُ عِنْدَنَا فِي الْقَدِيمِ وَالْحَدِيثِ: أَنَّ يَدَّ بِالْأَيْمَانِ الْمُدْعَوْنَ

فتبرنكم يهود: مرفوع غير منون؛ لأنه غير منصرف للعلمية والناسيت، على إرادة اسم القبيلة أو الطائفة، أي يرفعون مكتم الظن والتهمة منهم. **بخمسين يمينا**: والمعنى يبرنكم من أن تحلفوا، وروي: فبرأكم، من البراءة، أي يبرئ إليكم من دعوتكم؛ لظاهر الحديث أنهم إذا حلفوا ارتفعت الدية عنهم، وهو مذهب الشافعي والجمهور، وعندنا يجب الدية مع وجود أيمانهم. (المحلى)

فِي الْقَسَامَةِ فَيَحْلِفُونَ، وَأَنَّ الْقَسَامَةَ لَا تَجِبُ إِلَّا بِأَحَدٍ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَقُولَ الْمَقْتُولُ:
 دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ، أَوْ يَأْتِيَ وُلاةُ الدَّمِ بِلُوثٍ مِنْ بَيِّنَةٍ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ قَاطِعَةً عَلَى الَّذِي
 يُدْعَى عَلَيْهِ الدَّمُ، فَهَذَا يُوجِبُ الْقَسَامَةَ لِلْمُدَّعِينَ الدَّمَّ عَلَى مَنْ ادَّعَوْهُ عَلَيْهِ، وَلَا تَجِبُ
 الْقَسَامَةُ عِنْدَنَا إِلَّا بِأَحَدٍ هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ. قَالَ مَالِكٌ: وَتِلْكَ السُّنَّةُ الَّتِي لَا اخْتِلَافَ
 فِيهَا عِنْدَنَا، وَالَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ عَمَلُ النَّاسِ: أَنَّ الْمُبْدِيَيْنِ بِالْقَسَامَةِ أَهْلُ الدَّمِ، وَالَّذِينَ
 يَدْعُوهُ فِي الْعَمْدِ وَالْخَطَا. قَالَ مَالِكٌ: وَقَدْ بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْحَارِثِيَيْنِ فِي قَتْلِ
 صَاحِبِهِمُ الَّذِي قُتِلَ بِخَيْبَرَ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ حَلَفَ الْمُدَّعُونَ اسْتَحَقُّوا دَمَ صَاحِبِهِمْ،
 وَقَتَلُوا مَنْ حَلَفُوا عَلَيْهِ، وَلَا يُقْتَلُ فِي الْقَسَامَةِ إِلَّا وَاحِدٌ لَا يُقْتَلُ فِيهَا اثْنَانِ. يَحْلِفُ مَنْ
 وُلاةُ الدَّمِ خَمْسُونَ رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ قَلَّ عَدَدُهُمْ أَوْ نَكَلَ بَعْضُهُمْ رُدَّتْ
 الْأَيْمَانُ عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ يَنْكُلَ أَحَدٌ مِنْ وُلاةِ الْمَقْتُولِ وُلاةُ الدَّمِ الَّذِينَ يَجُوزُ لَهُمُ الْعَفْوُ
 عَنْهُ، فَإِنْ نَكَلَ أَحَدٌ مِنْ أَوْلِيكَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى الدَّمِ إِذَا نَكَلَ أَحَدٌ مِنْهُمْ، قَالَ مَالِكٌ:
 وَإِنَّمَا تُرَدُّ الْأَيْمَانُ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْهُمْ إِذَا نَكَلَ أَحَدٌ مِمَّنْ لَا يَجُوزُ لَهُ عَفْوٌ.

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ نَكَلَ أَحَدٌ مِنْ وُلاةِ الدَّمِ الَّذِينَ يَجُوزُ لَهُمُ الْعَفْوُ عَنِ الدَّمِ وَإِنْ كَانَ وَاحِدًا،
 فَإِنَّ الْأَيْمَانَ لَا تُرَدُّ عَلَى مَنْ بَقِيَ مِنْ وُلاةِ الدَّمِ إِذَا نَكَلَ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنِ الْأَيْمَانِ،

فيحلفون: وبه قال الشافعي وأحمد لأنه **لا** يبدأ بالمدعين. قال عياض: وضعف هؤلاء رواية من روى الابتداء
 بيمين المدعى عليهم، وقالوا: إن هذه الرواية وهم؛ لأن روايات الابتداء بالمدعين صحاح مشهورة، وقال أبو حنيفة:
 لا يبدأ بهم بل يقسم أهل الغيلة، يتخيرهم الولي، يحلفون بالله: ما قتلناه ولا علمنا قاتله؛ للحديث المشهور: **لا**
على المدعى عليهم (المحلى) **الحارثيين**: أي حويصة ومحبصة وعبد الرحمن بن سهل من بني الحارث كما مر آنفا.
إذا نكل أحد منهم: أما عند الشافعي فإنما يجب بحلفهم الدية لا الفصاض، فلو نكل أحدهم حلف الآخر
 خمسين وأخذ حصته. (المحلى) **إذا نكل أحد الخ:** وهم غير الورثة من عشيرة المقتول. (المحلى)

وَلَكِنْ الْأَيْمَانُ إِذَا كَانَ ذَلِكَ تُرَدُّ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِمُ الدَّمُ، فَيَحْلِفُ مِنْهُمْ خَمْسُونَ رَجُلًا خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ لَمْ يَتْلَعُوا خَمْسِينَ رَجُلًا رُدَّتْ الْأَيْمَانُ عَلَى مَنْ حَلَفَ مِنْهُمْ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ يَحْلِفُ إِلَّا الَّذِي ادَّعَى عَلَيْهِ، حَلَفَ هُوَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَبَرَى.

قَالَ مَالِكٌ: فَإِنَّمَا فُرِّقَ بَيْنَ الْقَسَامَةِ فِي الدَّمِ وَالْأَيْمَانِ فِي الْحُقُوقِ، أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا ذَابَنَ الرَّجُلَ اسْتَشْبَتْ عَلَيْهِ فِي حَقِّهِ، وَأَنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَرَادَ قَتْلَ الرَّجُلِ لَمْ يَقْتُلْهُ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ النَّاسِ، وَإِنَّمَا يَلْتَمِسُ الْخُلُوةَ، قَالَ: فَلَوْ لَمْ تَكُنِ الْقَسَامَةُ إِلَّا فِيمَا ثُبُتَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ، وَلَوْ عَمِلَ فِيهَا كَمَا يُعْمَلُ فِي الْحُقُوقِ، هَلَكَتِ الدِّمَاءُ وَاجْتَرَأَ النَّاسُ عَلَيْهَا إِذَا عَرَفُوا الْقَضَاءَ فِيهَا، وَلَكِنْ إِنَّمَا جُعِلَتِ الْقَسَامَةُ إِلَى وُلاَةِ الْمَقْتُولِ يُدَّوِّنُونَ بِهَا؛ لِيَكْفِيَ النَّاسُ عَنْ الدَّمِ، وَلِيَحْذَرَ الْقَاتِلُ أَنْ يُؤْخَذَ فِي مِثْلِ ذَلِكَ بِقَوْلِ الْمَقْتُولِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَوْمِ يَكُونُ لَهُمُ الْعَدَدُ يَتَّهِمُونَ بِالدَّمِ، فَيُرَدُّ وُلاَةُ الْمَقْتُولِ الْأَيْمَانُ عَلَيْهِمْ وَهُمْ نَفَرٌ لَهُمْ عَدَدٌ: إِنَّهُ يَحْلِفُ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ عَنْ نَفْسِهِ خَمْسِينَ يَمِينًا، وَلَا تُقَطَّعُ الْأَيْمَانُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ عَدَدِهِمْ، وَلَا يَتَرَوُونَ دُونَ أَنْ يَحْلِفَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ خَمْسِينَ يَمِينًا، قَالَ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: وَالْقَسَامَةُ تَصِيرُ إِلَى عَصَبَةِ الْمَقْتُولِ، وَهُمْ وُلاَةُ الدَّمِ الَّذِينَ يَقْسِمُونَ عَلَيْهِ، وَالَّذِينَ يُقْتَلُ بِقَسَامَتِهِمْ.

خمسین یمینا وبری: وقال أبو حنيفة: لا يحلف المدعون، وإنما يحلف المدعى عليهم، فإن لم يكمله أهل الخلة كثر الأيمان عليهم حتى يتم خمسين؛ لما روي أن عمر لما قضى في القسامة وأتى إليه تسعة وأربعون رجلا، فكرر اليمين على رجل منهم حتى ثمت خمسون ثم قضى بالدية، وعن شريح والنخعي مثل ذلك، كذا في "الهداية". (الخطي)

وهذا أحسن: وقال الشافعي: لدعوى القسامة أن يعين المدعى عليه، فلم قال: قتله أحد هؤلاء، لا يسمع لإلزام المدعى عليه، ولم تعدد المدعى عليه حلف كل خمسين ولا توزع عليهم، كذا في "شرح المنهاج".

مَنْ تَجُوزُ قَسَامَتُهُ مِنْ وُلاَةِ الدَّمِّ فِي الْعَمْدِ

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَا يَحْلِفُ فِي الْقَسَامَةِ فِي الْعَمْدِ أَحَدٌ مِنَ النِّسَاءِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْتُولِ وُلاَةٌ إِلَّا النِّسَاءُ فَلَيْسَ لِلنِّسَاءِ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ قَسَامَةٌ وَلَا عَفْوٌ. قَالَ مَالِكُ فِي الرَّجُلِ يُقْتَلُ عَمْدًا: إِنَّهُ إِذَا قَامَ عَصَبَةُ الْمَقْتُولِ أَوْ مَوَالِيهِ فَقَالُوا: نَحْنُ نَحْلِفُ وَنَسْتَحِقُّ دَمَ صَاحِبِنَا، فَذَلِكَ لَهُمْ. قَالَ مَالِكُ: وَإِنْ أَرَادَ النِّسَاءُ أَنْ يَغْفُوا عَنْهُ فَلَيْسَ ذَلِكَ لَهُنَّ. قَالَ مَالِكُ: الْعَصَبَةُ أَوْ الْمَوَالِي أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُنَّ؛ لِأَنَّهُمْ هُمُ الَّذِينَ اسْتَحَقُّوا الدَّمَ وَحَلَفُوا عَلَيْهِ. قَالَ مَالِكُ: وَإِنْ عَفَّتِ الْعَصَبَةُ أَوْ الْمَوَالِي بَعْدَ أَنْ يَسْتَحِقُّوا الدَّمَ، وَأَبَى النِّسَاءُ وَقُلْنَ: لَا نَدْعُ قَاتِلَ صَاحِبِنَا، فَهُنَّ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَنْ أَخَذَ الْقَوْدَ أَحَقُّ مِمَّنْ تَرَكَهُ مِنَ النِّسَاءِ وَالْعَصَبَةِ، إِذَا ثَبَتَ الدَّمُ وَجَبَ الْقَتْلُ. ^{وَبِهِ} قَالَ مَالِكُ: لَا يُقْسَمُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ مِنَ الْمُدَّعِينَ إِلَّا اثْنَانِ فَصَاعِدًا، فَتَرُدُّ الْأَيْمَانَ عَلَيْهِمَا حَتَّى يَحْلِفَا خَمْسِينَ يَمِينًا، ثُمَّ قَدْ اسْتَحَقَّا الدَّمَ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكُ: وَإِذَا ضَرَبَ الثَّغْرُ الرَّجُلَ حَتَّى يَمُوتَ تَحْتَ أَيْدِيهِمْ، قُتِلُوا بِهِ جَمِيعًا، فَإِنْ هُوَ مَاتَ بَعْدَ ضَرْبِهِمْ كَانَتْ الْقَسَامَةُ، وَإِذَا كَانَتْ الْقَسَامَةُ لَمْ تَكُنْ إِلَّا عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ وَلَمْ يُقْتَلْ غَيْرُهُ، وَلَمْ نَعْلَمْ قَسَامَةً كَانَتْ قَطُّ إِلَّا عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ.

قسامة ولا عفو: وبه قال ربيعة والليث والأوزاعي وأحمد وداود، وقال الشافعي: يخلف الورثة كلهم ذكورا كانوا أو إناثا، في العمد والخطأ، وبه قال أبو ثور وابن المنذر. (الخللي) **فذلك هم:** وإن لم يكونوا ورثة، وهو قول الأوزاعي والليث وأحمد، ومذهب الشافعي: أن الخائف هو الورثة، فلا يخلف أحد من الأقارب غير الورثة، واحتج بقوله **فذلك** **أحمد** واستحقاق دم صاحبه، فجعل الخائف هم المستحق للدية والقصاص، ومعلوم أن غير الورثة لا يستحق شيئا، فدل على أن المراد حلف من يستحق الدية. (الخللي) **بعد ضربهم:** قال أبو حنيفة والشافعي: ليس في القسامة، بل يجب فيه القصاص ولو مات بعد ضربهم بأيام. (الخللي)

الْقَسَامَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا

قَالَ مَالِكٌ: الْقَسَامَةُ فِي قَتْلِ الْخَطَا يُقْسِمُ الَّذِينَ يَدْعُونَ الدَّمَ وَيَسْتَحِقُّونَهُ بِقَسَامَتِهِمْ، يَخْلِفُونَ خَمْسِينَ يَمِينًا، ثُمَّ تَكُونُ عَلَى قِسْمِ مَوَارِيثِهِمْ مِنَ الدِّيَةِ، فَإِنْ كَانَ فِي الْإِيمَانِ كُسُورٌ - إِذَا قُسِمَتْ بَيْنَهُمْ - نُظِرَ إِلَى الَّذِي يَكُونُ عَلَيْهِ أَكْثَرُ تِلْكَ الْإِيمَانِ إِذَا قُسِمَتْ، فَتَجْبِرُ عَلَيْهِ تِلْكَ الْيَمِينَ. قَالَ مَالِكٌ: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْتُولِ وَرَثَةٌ إِلَّا النِّسَاءُ، فَإِنَّهُنَّ يَخْلِفْنَ وَيَأْخُذْنَ الدِّيَةَ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ إِلَّا رَجُلٌ وَاحِدٌ خَلَفَ خَمْسِينَ يَمِينًا وَأَخَذَ الدِّيَةَ، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي قَتْلِ الْخَطَا وَلَا يَكُونُ فِي قَتْلِ الْعَمْدِ.

الْمِيرَاثُ فِي الْقَسَامَةِ

قَالَ مَالِكٌ: إِذَا قَبِلَ وَلَاةُ الدَّمِ الدِّيَةَ فَهِيَ مَوْرُوثَةٌ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، يَرِثُهَا بَنَاتُ الْمَيِّتِ وَأَخَوَاتُهُ وَمَنْ يَرِثُهُ مِنَ النِّسَاءِ، فَإِنْ لَمْ يُحْرِزْ النِّسَاءُ مِيرَاثَهُ كَانَ مَا بَقِيَ مِنْ دِينِهِ لِأَوْلَى النَّاسِ بِمِيرَاثِهِ مَعَ النِّسَاءِ. قَالَ مَالِكٌ: إِذَا قَامَ بَعْضُ وَرَثَةِ الْمَقْتُولِ الَّذِي يُقْتَلُ خَطَاً، يُرِيدُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الدِّيَةِ بِقَدْرِ حَقِّهِ مِنْهَا وَأَصْحَابُهُ غَيْبٌ، لَمْ يَأْخُذْ ذَلِكَ وَلَمْ يَسْتَحِقْ مِنَ الدِّيَةِ شَيْئاً قَلَّ وَلَا كَثُرَ، دُونَ أَنْ يَسْتَكْمِلَ الْقَسَامَةَ، يَخْلِفُ خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ خَلَفَ خَمْسِينَ يَمِينًا اسْتَحَقَّ حِصَّتَهُ مِنَ الدِّيَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّمَ لَا يَثْبُتُ إِلَّا بِخَمْسِينَ يَمِينًا، وَلَا تَثْبُتُ الدِّيَةُ حَتَّى يَثْبُتَ الدَّمُ، فَإِنْ جَاءَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْوَرِثَةِ أَحَدٌ خَلَفَ...

ثم تكون الخ: ففي زوجة وبنت، تخلف الزوجة عشرةا والبنت أربعين. إذا قسمت: ففي الأبوين: تخلف الأم سبعة عشر يمينًا، والأب ثلاثة وثلاثين يمينًا؛ لأن عليها أن تخلف ستة عشر يمينًا وثلاثين يمينًا، وهي ثلث خمسين، فحجر الكسرة. (الخللي) ولا يكون في قتل العمد: فلا يخلف في العمد النساء ولا واحد، بل لا بد من اثنين فصاعداً.

مِنَ الْخَمْسِينَ يَمِينًا بِقَدْرِ مِيرَاثِهِ مِنْهَا، وَأَخَذَ حَقَّهُ حَتَّى يَسْتَكْمِلَ الْوَرَثَةَ حُقُوقَهُمْ، فَإِنْ جَاءَ أَحَدٌ لَأَمٍّ فَلَهُ السُّدُسُ وَعَلَيْهِ مِنَ الْخَمْسِينَ يَمِينًا السُّدُسُ، فَمَنْ حَلَفَ اسْتَحَقَّ حَقَّهُ مِنَ الدِّيَةِ وَمَنْ تَكَلَّ بِطَلِّ حَقَّهُ. وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْوَرَثَةِ غَائِبًا أَوْ صَبِيًّا لَمْ يَبْلُغْ الْحُلُمَ، حَلَفَ الَّذِينَ حَضَرُوا خَمْسِينَ يَمِينًا، فَإِنْ جَاءَ الْغَائِبُ بَعْدَ ذَلِكَ أَوْ بَلَغَ الصَّبِيُّ الْحُلُمَ حَلَفَ كُلُّ مِنْهُمَا، يَخْلِفُونَ عَلَى قَدْرِ حُقُوقِهِمْ مِنَ الدِّيَةِ وَعَلَى قَدْرِ مَوَارِيثِهِمْ مِنْهَا، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ فِي ذَلِكَ.

الْقَسَامَةُ فِي الْعَبْدِ

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ: أَنَّهُ إِذَا أُصِيبَ الْعَبْدُ عَمْدًا أَوْ خَطَأً ثُمَّ جَاءَ سَيِّدُهُ بِشَاهِدٍ، حَلَفَ مَعَ شَاهِدِهِ يَمِينًا وَاحِدَةً، ثُمَّ كَانَ لَهُ قِيمَةُ عَبْدِهِ، وَلَيْسَ فِي الْعَبْدِ قَسَامَةٌ فِي عَمْدٍ وَلَا خَطَأٍ، وَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ قَالَ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ قَتَلَ الْعَبْدُ عَبْدًا عَمْدًا أَوْ خَطَأً، لَمْ يَكُنْ عَلَى سَيِّدِ الْعَبْدِ الْمُقْتُولِ قَسَامَةٌ وَلَا يَمِينٌ، وَلَا يَسْتَحِقُّ سَيِّدُهُ ذَلِكَ إِلَّا بَيِّنَةً عَادِلَةً أَوْ بِشَاهِدٍ، فَيَخْلِفُ مَعَ شَاهِدِهِ، قَالَ مَالِكٌ: وَهَذَا أَحْسَنُ مَا سَمِعْتُ.

يَسْتَكْمِلُ الْوَرَثَةَ حُقُوقَهُمْ: وبه قال الشافعي: إنه لو حضر الغائب بعد حلف الحاضر، حلفه بقدر حصته كما لو كان حاضرا. (المحلى) **وليس أخ:** وقال أبو حنيفة والشافعي: يشت القسامة في قتل العمد كالحرة. **مع شاهده:** وذلك على أصله من قبول شاهد واحد مع يمين المدعي خلافا لأبي حنيفة. (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْحُدُودِ

مَا جَاءَ فِي الرَّجْمِ

١٥٢٨ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتْ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ وَأَمْرَأَةً زَنِيًّا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا تَجِدُونَ فِي التَّوْرَةِ فِي شَأْنِ الرَّجْمِ؟ فَقَالُوا: نَفْضُحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: كَذَبْتُمْ، إِنَّ فِيهَا الرَّجْمَ. فَأَتَوْا بِالتَّوْرَةِ فَنَشَرُوهَا، فَوَضَعَ أَحَدُهُمْ يَدَهُ عَلَى آيَةِ الرَّجْمِ، فَقَرَأَ مَا قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ: ارْفَعْ يَدَكَ، فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهَا آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَالُوا: صَدَقَ يَا مُحَمَّدُ! إِنَّ فِيهَا آيَةَ الرَّجْمِ، فَأَمَرَ بِهِمَا.....

أَنَّ رَجُلًا: لم يسم الرجل، والمرأة تسمى: "سرة" يضم الموحدة. **ما تجدون الخ** قال الثوري: هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم فيهم، وإنما هو لإلزامهم بما يعتقدونه في كتابهم. قال القسطلاني: "ما" مبتدأ من أسماء الاستفهام. "تجدون" جملة في محل الخبر، والمبتدأ والخبر معمولان للقول، وإنما سلطهم لإلزامهم بما يعتقدونه في كتابهم الموافق للإسلام؛ إقامة للحجة عليهم وإظهارا لما كنتموه وبدلوه من حكم التوراة، فأرادوا تعطيل نصها.

نفضحهم: بفتح النون والضاد المعجمة، وهو معمول بتقدير: أي نحد أن نفضحهم ويجلدون، وإنما أتى أحد الفعلين مجهولا والآخر معروفا؛ ليظهر بأن القضية مؤكدة إليهم إلى اجتهدهم، إن شأؤوا استبحموا وجه الزاني بالرحم أو عزروه، والجلد لم يكن كذلك. وفي "البيحاري" في تفسيره أنه **في** قال لهم: **كيف** **تفعلون** **عن** **في** **منكم**؟ قالوا: نحميها. من التحميم، ونسلم: نحميها - بإخاء واللام - أي نحميها على حمل، وفي رواية نحميها - بالحميم - أي نحميها على الحمل، وفي رواية: ونخالف بين وجهها وبطافهما. (المحلى)

على آية الرجم: وقد وقع يادها في رواية أبي هريرة، والفظه: "الخص والخصه إذا زليا وقامت عليهما البيعة رجما. وإن كانت المرأة حلي ترص بها حتى تضع ما في بطنها". (المحلى) **إن فيها آية الرجم** وفي رواية الزائر أنه **في** قال: **فما منعكم أن ترجموا؟** قالوا: ذهب سلطاننا فكرهنا القتل، وفي رواية: نحد الرجم ولكنه كثير في شرفائنا، =

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ **فَرَجِمَا**. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَرَأَيْتُ الرَّجُلَ يَحْنِي عَلَى الْمَرْأَةِ يَقِيهَا الْحِجَارَةَ. قَالَ مَالِكٌ: يَعْني يَحْنِي يُكَبُّ عَلَيْهَا حَتَّى تَقَعَ الْحِجَارَةُ عَلَيْهِ.

١٥٢٩ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ جَاءَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الْأَخْرَجَ زَنَى. فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: هَلْ ذَكَرْتَ هَذَا لِأَحَدٍ غَيْرِي؟ فَقَالَ: لَا، فَقَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ: فَتُبَّ إِلَى اللَّهِ وَاسْتَشْرَبَ بِسُتْرِ اللَّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ. فَلَمْ تُقَرَّرْهُ نَفْسُهُ حَتَّى أَتَى عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِأَبِي بَكْرٍ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ مِثْلَ مَا قَالَ لَهُ أَبُو بَكْرٍ. فَلَمْ تُقَرَّرْهُ نَفْسُهُ حَتَّى جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ: إِنَّ الْأَخْرَجَ زَنَى. فَقَالَ سَعِيدٌ: فَأَعْرَضَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

= فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه وإذا أخذنا الضعيف أخذنا عليه الحد، فقلنا: لو اجتمع على شيء نقيمه على الشريف والوضيع، فجعلنا التحميم والجلد مكان الرجم. (المحلى)

فرجما: باللام المضملة. قال النووي: فيه دليل على وجوب الرجم على الكافرين، وأن الكفار يخاطبون بالفروع وهو الصحيح، وقيل: لا، وهو مذهب مشايخ سمرقند من الحنفية، وقيل: في النهي دون الأمر. وفيه: أن الكفار إذا تخاضعوا إلى الحاكم الفاضل بينهم يحكم شرعاً. (المحلى) قلت: هذا صريح في أن الإسلام ليس بشرط في الإحصان، كما ذهب إليه الشافعي وأحمد وأبو يوسف في رواية، وعند أبي حنيفة ومحمد والمالكية: الإسلام شرط، واستدلوا بأحاديث وردت في ذلك، وأجابوا عن رجم اليهوديين بأن ذلك كان في ابتداء الإسلام بحكم التوراة، ولذلك سألهم عن ما فيها، ثم نزل حكم الإسلام بالرحم باشتراط الإحصان. واشتراط الإسلام فيه بقوله ﷺ: **من أشرك بالله فليس تحصن**. أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده، عن ابن عمر مرفوعاً، وأخرجه الدارقطني في سننه، وأخرج الدارقطني وابن عدي عن كعب بن مالك: أنه أراد أن يتزوج يهودية، فقال رسول الله ﷺ: **لا تزوجها فإنها لا تحصن**. فهذه القصة دلت على عدم اشتراط الإسلام، والحديث المذكور دل عليه، والقول مقدم على الفعل مع أن في اشتراطه احتياطاً، وهو مطلوب في باب الحدود.

يحنى: قال ابن عبد البر: أكثر شيوعها قالوا: يحنى بالخاء والنون أي يكب عليها، وقال بعضهم عنه: بالميم والصواب فيه عند أهل العلم: يحنأ بالميم والمهزة أي يميل عليها. (المحلى)

الأخر: مهزة مقصورة، والمد خطأ، أي الأبعد من الخير، وقالوا: معناه: الأرذل، والأبعد والأدنى، وقيل: اللثيم، وقيل: الشقي، وكله متقارب، ويراد به نفسه، فحقرها وغابها بما فعل. (المحلى)

ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، كُلُّ ذَلِكَ يُعْرَضُ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى إِذَا أَكْثَرَ عَلَيْهِ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى أَهْلِهِ فَقَالَ: هَلْ يَشْتَكِي أَمْ بِهِ جَنَّةٌ؟ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَاللَّهِ إِنَّهُ لَصَحِيحٌ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَبَكَّرُ أَمْ تَيْبٌ؟ فَقَالَ: بَلْ تَيْبٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَ.

١٥٣٠ - مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ مِنْ أَسْلَمٍ يُقَالُ لَهُ: هَزَالٌ، يَا هَزَالُ! لَوْ سَتَرْتَهُ بِرَدَائِكَ لَكَانَ خَيْرًا لَكَ. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي مَجْلِسٍ فِيهِ يَزِيدُ بْنُ نَعِيمٍ ابْنُ هَزَالٍ الْأَسْلَمِيُّ، فَقَالَ يَزِيدُ: هَزَالٌ جَدِّي وَهَذَا الْحَدِيثُ حَقٌّ.

١٥٣١ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزُّنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَجِمَ.

هل يشتكي إلخ: هو منطلي بشكاية أو مرض أذهب عقله، "أم به جنة" بكسر الجيم وتشديد النون أي الجنون. قال ابن عبد البر: إن الجنون لا حد عليه وهو إجماع، وإن إظهار الإنسان ما يأتيه من القواحش جنون لا يفعله إلا المخانين، وإنه ليس من شأن ذوي العقول. **هزال:** بتشديد الزاي، ابن يزيد بن ذباب - يضم المعجمة وخفة الموحدة - أبو نعيم الأسلمي، وهو الذي أرسل ماعزاً إلى النبي ﷺ وكان ماعزاً عند هزال. (الخللي)

لكان خيراً لك: قال الباجي: المعنى لكان خيراً لك من إظهار أمره، وكان ستره بأن يأمره بالتوبة والكتمان كما فعله أبو بكر وعمر، أي لو لم تعد المسبيل إلى ستره إلا بردائك كان أفضل مما أشرت إليه به من الإظهار. قال الثوري: وذلك أن الهزال أبو نعيم كان له مولاة، اسمها فاطمة، فوقع عليها ماعز، فعلم به هزال فاستحمله، وأشار بالخيء إلى النبي ﷺ والاعتراف بالزنا على حسن في ذلك وهو يريد السوء والموان. (الخللي)

أربع مرات: قال محمد: وهذا نأخذ، لا يأخذ الرجل باعترافه بالزنا حتى يقر أربع مرات في أربع مجالس، وكذلك جاءت السنة: لا يأخذ الرجل باعترافه على نفسه بالزنا حتى يقر أربع مرات، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا، وكذا أحمد في الترييع. وخالف فيه الشافعي ومالك، فقالا باكتفاء الإقرار مرة، اعتباراً بسائر الحقوق. وفي اشتراط اختلاف المجالس خلاف لأحمد وابن أبي ليلى. ولنا: ما ورد في بعض طرق قصة ماعز من الترييع في أربع مجالس.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ يُؤْخَذُ الرَّجُلُ بِاعْتِرَافِهِ عَلَى نَفْسِهِ.

١٥٣٢ - **مَالِك** عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا زَنَتْ وَهِيَ حَامِلٌ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اذْهَبِي حَتَّى تَضَعِي. فَلَمَّا وَضَعَتْ جَاءَتْهُ، فَقَالَ: اذْهَبِي حَتَّى تُرْضِعِيهِ، فَلَمَّا أَرْضَعَتْهُ جَاءَتْهُ، فَقَالَ: اذْهَبِي فَاسْتَوْدِعِيهِ، قَالَ: فَاسْتَوْدَعَتْهُ ثُمَّ جَاءَتْ، فَأَمَرَ بِهَا فَرَجِمَتْ.

١٥٣٣ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّهُمَا أَخْبَرَاهُ أَنَّ رَجُلَيْنِ اخْتَصَمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَقَالَ الْآخَرُ: وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا: أَجَلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَاقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَذِنَ لِي أَنْ أَتَكَلَّمَ، قَالَ: تَكَلَّمْ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَرَزَقَنِي بِامْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَافْتَدَيْتُ مِنْهُ بِمِائَةِ شَاةٍ وَبِحَارِيَةٍ لِي، ثُمَّ إِنِّي سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ فَأَخْبَرُونِي أَنَّ مَا عَلَى ابْنِي جُلْدُ مِائَةٍ وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَتِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي

أَنَّ امْرَأَةً أَي مِنْ جَهَنَّة، كَمَا فِي "أَبِي دَاوُدَ"، وَمُسْلِمٌ: مِنْ غَامِدٍ، وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ جَهَنَّةِ.

حَتَّى تَضَعِي وَفِيهِ أَنَّ الْحَبْلَى لَا تَرْجَمُ حَتَّى تَضَعُ، سِوَاءَ كَانَ حَمْلُهَا بِالزَّوْنِ أَوْ غَيْرِهِ، وَهَذَا يَجْمَعُ لِكُلِّ مَا يَقْتُلُ جَنِينَهَا وَلَا يَجْلُدُ وَهِيَ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعُ. (الْمُحَلَّى) **وَهُوَ أَفْقَهُهُمَا**: قَالَ الْخَافِضُ زَيْنُ الدِّينِ الْعِرَاقِيُّ: يَحْتَمِلُ أَنَّ الرَّوَايَةَ كَانَتْ عَارِفًا بِمَا قَبْلُ أَنْ يَتَحَاكَمَا، فَوُصِفَ الثَّانِي بِأَنَّهُ أَفْقَهُ مِنَ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا، وَيَحْتَمِلُ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ الْخَاصَّةِ بِحَسَنِ أَدَبِهِ فِي الْاسْتِئْذَانِ أَوَّلًا، وَتَرَكَ رَفْعَ صَوْتِهِ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ رَفَعَهُ. **عَسِيفًا**: بِالْعَيْنِ وَالسِّينِ الْمَهْمَلَتَيْنِ، أَيِ أَحْبَرًا عَلَى هَذَا أَيِ عِنْدَهُ أَوْ لَهُ، فَ"عَلَى" بِمَعْنَى اللَّامِ، كَذَا ذَكَرَ الْقِسْطَلَانِيُّ.

سَأَلْتُ أَهْلَ الْعِلْمِ: فِيهِ جَوَازُ اسْتِفْتَاءِ غَيْرِهِ ﷺ فِي زَمَنِهِ، وَجَوَازُ اسْتِفْتَاءِ الْمَفْضُولِ مَعَ وَجُودِ أَفْضَلٍ مِنْهُ، وَكَانَ يَفْنَى فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ الْخُلَفَاءُ الْأَرْبَعَةُ، وَأَبِي بَنٍ كَعْبٍ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ. (الْمُحَلَّى)

بِيَدِهِ! لَأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَّا غَنَمُكَ وَجَارِيَتُكَ فَرَدُّ عَلَيْكَ، وَجَلَدَ ابْنَهُ مِائَةً، وَغَرَبَهُ غَامًا، وَأَمَرَ أُنَيْسًا الْأَسْلَمِيَّ أَنْ يَأْتِيَ امْرَأَةَ الْآخَرِ، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ رَجَمَهَا. قَالَ: فَاعْتَرَفَتْ فَرَجَمَهَا. قَالَ مَالِكٌ: وَالْعَسِيفُ: الْأَجِيرُ.

١٥٣٤ - **مَالِكٌ** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنِّي وَجَدْتُ مَعَ امْرَأَتِي رَجُلًا أُمِّهْلُهُ حَتَّى آتِيَ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ.

١٥٣٥ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: الرَّجْمُ فِي كِتَابِ اللَّهِ حَقٌّ عَلَى مَنْ زَكِيَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ إِذَا أُحْصِنَ، إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ، أَوْ كَانَ الْحَبْلُ، أَوْ الْأَعْتِرَافُ.

بِكِتَابِ اللَّهِ: قَالَ النَّوَوِي: يَحْتَمِلُ أَنْ أُرَادَ بِحُكْمِ اللَّهِ، وَقِيلَ: هُوَ إِنْشَارُهُ إِلَى قَوْلِهِ: **وَأَمَرَ أُنَيْسًا** (النساء: ١٥)، وَفَسَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالرَّجْمِ فِي الْإِحْصَانِ فِي حَدِيثِ عُبَادَةَ عِنْدَ مُسْلِمٍ، وَقِيلَ: هُوَ إِنْشَارُهُ إِلَى آيَةِ: "الشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ إِذَا زَنِيَا فَرَجُمُوهُمَا". وَهُوَ مِمَّا لَسَخَتْ تِلَاوَتُهُ وَبَقِيَ حُكْمُهُ. **وَجَلَدَ ابْنَهُ**: قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: هَذَا يَتَّصِفُ أَنَّ ابْنَهُ كَانَ بَكْرًا، وَأَنَّهُ اعْتَرَفَ بِالزَّانَا، فَإِنْ إِقْرَارُ الْأَبِ لَا يَقْبَلُ، وَفَرِيضَةُ اعْتِرَافِهِ حُضُورُهُ مَعَ أَبِيهِ.

حَقٌّ: أَيُّ ثَابِتٍ حُكْمًا وَإِنْ تَسَخَّتْ آيَةُ تِلَاوَتِهِ، وَهِيَ: "الشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ إِذَا زَنِيَا فَرَجُمُوهُمَا الْبَيِّنَةُ لَكُلَا مِنَ اللَّهِ". وَالْمُرَادُ بِالشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ: الْإِحْصَانُ وَالْإِحْصَانُ وَإِنْ كَانَ شَاكًا سَأَلَ. **إِذَا أُحْصِنَ**: أَيُّ كَانَ الزَّانِي مُحْصِنًا، وَهُوَ يَفْتَحُ الصَّادَ وَيَكْسِرُهُ مَا حُوِذَ مِنَ الْإِحْصَانِ بِمَعْنَى الْمَعَ، وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ كَوْنِهِ حُرًّا عَاقِلًا بَالِغًا مُسْلِمًا وَطَيًّا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ. وَفِي الشَّرَاحِ الْإِسْلَامِ حِلَافُ الشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ، وَالسُّبُطِ فِي كِتَابِ الْفَقْهِ.

إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ: أَيُّ أَرْبَعَةُ شُهَدَاءَ ذَكَوْرٍ عَدُولٍ، وَعَلَيْهِ اتِّعَدُ الْإِجْمَاعُ أَنَّهُ إِذَا قَامَتِ الْبَيِّنَةُ وَهُوَ مُحْصِنٌ يَرْجَمُ. "أَوْ كَانَ الْحَبْلُ" إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ وَلَا سَيِّدٌ. (الْمُحَلَّى)

أَوْ كَانَ الْحَبْلُ: هَذَا مَذْهَبُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ وَحَدَّثَهُ، وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا حَدَّ عَلَيْهَا فَحَرْدُ ظُهُورِ الْحَبْلِ مُطْلَقًا.

١٥٣٦ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَتَاهُ رَجُلٌ وَهُوَ بِالشَّامِ، فَذَكَرَ لَهُ أَنَّهُ وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، فَبَعَثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَبَا وَاقِدٍ اللَّيْثِيَّ إِلَى امْرَأَتِهِ يَسْأَلُهَا عَنْ ذَلِكَ، فَأَتَاهَا وَعِنْدَهَا نِسْوَةٌ حَوْلُهَا، فَذَكَرَ لَهَا الَّذِي قَالَ زَوْجُهَا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَأَخْبَرَهَا أَنَّهَا لَا تُوْخَذُ بِقَوْلِهِ، وَجَعَلَ يُلْقِنُهَا أَشْبَاهَ ذَلِكَ لِتَنْزِعَ، فَأَبَتْ أَنْ تَنْزِعَ وَتَمَّتْ عَلَى الْاعْتِرَافِ، فَأَمَرَ بِهَا عُمَرُ فَرُجِمَتْ.

١٥٣٧ - مالك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ قَالَ: لَمَّا صَدَرَ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ مِنْ مَنَى أَنَاخَ بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ كَوْمَ كَوْمَةً بِطُحَاءَ، ثُمَّ طَرَحَ عَلَيْهَا رِدَاءَهُ فَاسْتَلْقَى، ثُمَّ مَدَّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ كَثِرْتُ سِنِي، وَضَعُفْتُ قُوَّتِي، ^{وَلَمْ تَسْجُدْ: أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ} وَأَتَشَرْتُ رَعِيَّتِي، فَاقْبِضْنِي إِلَيْكَ غَيْرَ مُضِيعٍ وَلَا مُفَرِّطٍ. ^{يَكْسِرُ لِلْوَحْدَةِ} ثُمَّ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! قَدْ سُنْتُ لَكُمْ السُّنَنَ، وَفَرَضْتُ لَكُمْ الْفَرَائِضَ، وَتَرَكْتُكُمْ عَلَى الْوَاضِحَةِ إِلَّا أَنْ تَصِلُوا بِالنَّاسِ يَمِينًا وَشِمَالًا، وَضَرْبَ بِإِحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى ^{طَرِيقٌ ظَاهِرٌ}

لتنزع: أي لترجع من الإفراق. **فأبت:** أي امتنعت من الرجوع وتمت على الاعتراف. (الغلي)

فرجمت: يريد أنه لما رجع ذلك إليه أبو واقد أمرها فرجمت، وهذا يقتضي أن النائب عن الحاكم بأمره بيث عند ما بيث عند النائب بقوله، ويحتمل أن يكون رفع ذلك إليه شاهدان أشهدهما أبو واقد على نبوت عده، أو رفع ذلك إلى عمر غير المشهود عليها بالتمادي على الاعتراف. **لما صدر إلخ:** يريد في آخر حجة الذي قتل بعد انصرافه منها، فلما رجع من منى إلى مكة يوم الصدر أناخ بالأبطح وهو بأعلى مكة، إما لأنه رأى التحصيب مشروعا، أو لأنه نزل به حتى يقضى ما عليه ويظوف للوداع، ثم يقفل منه إلى المدينة.

كوم: تشديد الواو، في "القاموس": كوم الثراب: جعله كومة كومة أي قطعة قطعة. **غير مضيع إلخ:** أي غير مضيع العمل ولا مقصر فيه. وفي الأثر جوار قتي الموت لمن حاف ضررا أو فتنة في دينه، وقد فعله خلانق من السلف، وانتهى عنه محمود على ما إذا شامه ضرر نزل به من الغافة ونحوه من مشاق الدنيا، قاله النووي. (الغلي)

ثُمَّ قَالَ: إِيَّاكُمْ أَنْ تَهْلِكُوا عَنْ آيَةِ الرَّجْمِ، أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: لَا نَجِدُ حَدِيثَيْنِ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَدْ رَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ^{وفي نسخة: علي} وَرَجَمْنَا، وَالَّذِي تَفْسِي بِهِ لَوْلَا أَنْ يَقُولَ النَّاسُ: زَادَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، لَكُتِبَتْهَا: "الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَيْتَةَ"؛ فَإِنَّا قَدْ قَرَأْنَاهَا. قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: فَمَا أُنْسِلَخَ ذُو الْحِجَّةِ حَتَّى قُتِلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ^{يد أي لولوة غلام العمرة} **❦** قَالَ مَالِكٌ: قَوْلُهُ: الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ، يَعْنِي الثَّيْبَ وَالثَّيْبَةَ فَارْجُمُوهُمَا الْبَيْتَةَ.

١٥٣٨ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ أُتِيَ بِامْرَأَةٍ قَدْ وَلَدَتْ فِي سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُرْجَمَ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لَيْسَ ذَلِكَ عَلَيْهَا؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: **❦ وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا** ^(الأحقاف: ١٥) وَقَالَ: **❦ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ** ^(البقرة: ٢٣٣) فَالْحَمْلُ يَكُونُ سِتَّةَ أَشْهُرٍ فَلَا رَجْمَ عَلَيْهَا، فَبَعَثَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ فِي أَثَرِهَا فَوَجَدَهَا قَدْ رُجِمَتْ.

١٥٣٩ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ شِهَابٍ عَنِ الَّذِي يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمِ لُوطٍ،

حديث: الرجم والجلد، الأول للمحصن والثاني لغيره. (المحلى) **لكتبها:** أي آية الرجم في المصحف، وهو: الشيخ إِبْرَاهِيمُ، وزاد بعض الرواة: "نكالا من الله، والله عزيز حكيم". (المحلى)

فإن قَدْ قَرَأْنَاهَا: وهي مما نسخ لفظه وبقي حكمه، قال النووي: وفي ترك كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة على أن المنسوخ لا يكتب في المصاحف، وفي الأثر كرامة لعمره، فقد رفع من الخوارج والنظام وغيره من المعتزلة أنهم لم يقولوا بالرجم، حكاه عياض. وفي إعلان عمر بالرجم وهو على المنبر، وسكوت الصحابة عن المخالفة بالإنكار دليل على ثبوت الرجم وعدم نسخه، وعن أبي بن كعب أنه قال: كم تعدون سورة الأحزاب؟ قال: قلت: ثنتين أو ثلاثا وسبعين آية. قال: كانت توازي سورة البقرة أو أكثر، وكنا نقرأ فيها: "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما". أخرجه عبد الله بن أحمد وصححه ابن حبان والحاكم. (المحلى) **في ستة أشهر:** يريد بعد أن نكحت، فأمر بها فرجمت، وهذا يقتضي أنه اعتقد أن الحمل لا يكون من ستة أشهر.

فَقَالَ ابْنُ شِهَابٍ: عَلَيْهِ الرَّجْمُ، أَحْصَنَ أَوْ لَمْ يُحْصَنَ.

مَا جَاءَ فِيْمَنْ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا

١٥٤٠ - **مَالِك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَجُلًا اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَوْطٍ، فَأَتَى بِسَوْطٍ حَدِيدٍ لَمْ تُقَطَّعْ ثَمَرَتُهُ، فَقَالَ: ذُونُ هَذَا، فَأَتَى بِسَوْطٍ مَكْسُورٍ، فَقَالَ: فَوْقَ هَذَا، فَأَتَى بِسَوْطٍ قَدْ رُكِبَ بِهِ وَلَانَ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَجُلِدَ، ثُمَّ قَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ! قَدْ آتَى لَكُمْ أَنْ تَنْتَهُوا عَنْ حُدُودِ اللَّهِ، مَنْ أَصَابَ مِنْ هَذِهِ الْقَادُورَاتِ شَيْئًا فَلْيَسْتَرِ بِسِتْرِ اللَّهِ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِ لَنَا صَفْحَتَهُ، نَقِمَ عَلَيْهِ كِتَابَ اللَّهِ.

١٥٤١ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ صَفِيَّةَ بِنْتَ أَبِي عُبَيْدٍ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ أُنِيَ بِرَجُلٍ قَدْ وَقَعَ عَلَى جَارِيَةٍ بِكَرٍ فَأَحْبَلَهَا، ثُمَّ اعْتَرَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا، وَلَمْ يَكُنْ أَحْصَنَ، فَأَمَرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ فَجُلِدَ الْحَدَّ، ثُمَّ نُفِيَ إِلَى فُذَكٍ.

عليه الرجم إ.ح. وهو قول مالك، وقال الشافعي: حكمه أن يرجم المحسن ويجلد غير المحسن مائة، وقال أبو حنيفة: ليس فيه حد، وإنما فيه التعزير. **ثمرته:** أي طرفه الذي يكون في أسفل كذا في "النهاية"، وفي "الصحاح": ثمرة السياط: عقد أطرافها، وفي "المغرب": عذبتها وضررها، وقيل: العقد: (المحلى) **قد ركب به:** أي استعمل به في الركوب ولأن لأجله. ولعبد الرزاق: "فأتى بسوط بين سوطين" وبه أخذ أهل العلم أن يجلد مائة سوط لا ثمرة لها. (المحلى) **القادورات:** جمع قاذورة: كل قول وفعل يستفح، هو الزنا وشرب الخمر وغيرهما، أي هذه السيئات.

من يبد إ.ح. من الإبداء وهو الإظهار، والصفحة بالفتح: الجانب والوجه والناحية، أي من يظهر لنا معاشر الحكماء ما فعله، أممنا عليه حدا. **صفحته:** أي من يظهر لنا فعله الذي يخفيه، كأنه كان قد غطى وجهه فكشف فروأناه. (المحلى) **إلى فذك:** محرراً قرية بخير، وهي على سبعة مراحل من المدينة. قال الجمهور: إنه يغرب إلى مسافة القصر؛ لأن المقصود إنعاشه بالبعد عن الأهل والوطن، وقال أبو حنيفة: لا يقضى بالنفي حدا إلا أن يراه الحاكم تعزيراً، وادعى الطحاوي: أنه ملسوخ، روى محمد بن إبراهيم النخعي: "كفى بالنفي فنة". -

قَالَ مَالِكٌ فِي الَّذِي يَعْتَرِفُ عَلَى نَفْسِهِ بِالزَّانَا، ثُمَّ يَرْجِعُ عَنْ ذَلِكَ وَيَقُولُ: لَمْ أَفْعَلْ، وَإِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنِّي عَلَى وَجْهِ كَذَا وَكَذَا، لَيْشِي يَذْكُرُهُ: إِنَّ ذَلِكَ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَذَلِكَ أَنَّ الْحَدَّ الَّذِي هُوَ لِلَّهِ لَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِأَحَدٍ وَجْهَيْنِ: إِمَّا بَيِّنَةً عَادِلَةً تُثَبِّتُ عَلَى صَاحِبِهَا، وَإِمَّا بِاعْتِرَافٍ يُقِيمُ عَلَيْهِ حَتَّى يُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، فَإِنْ أَقَامَ عَلَى اعْتِرَافِهِ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ. قَالَ مَالِكٌ: الَّذِي أَدْرَكَتْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ أَنَّهُ لَا نَفْيَ عَلَى الْعَبِيدِ إِذَا زَنَوْا.

جَامِعُ مَا جَاءَ فِي حَدِّ الزَّانَا

١٥٤٢ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْأَمَةِ إِذَا زَنَتْ وَلَمْ تُحْصَن، فَقَالَ: إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا،

- وروى عبد الرزاق: أخبرنا معمر عن الزهري، عن ابن المسيب، قال: غرّب عمر ربيعة بن أمية بن خلف في الشراب إلى حبر، فلحق هرقل فنصر، فقال عمر: لا أغرب بعده مسلماً. (المحلى ملقطاً) قلت: ومذهب الحنفية في ذلك: أن النفي أمر ليس بداحل في الحد، بل هو سياسة مفوضة إلى رأي الإمام، إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل، وخم في الجواب عن الأخبار الدالة على التعريب مسالك: الأول: القول بالنسخ، ذكره صاحب "أضائة" وغيره، وهو أمر لا سبيل إلى إثباته بعد ثبوت عمل الخلفاء به، مع أن النسخ لا يثبت بالاحتمال. والثاني: أنها محمولة على التعزير، بدليل ما روى عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن ابن المسيب: أن عمر غرّب ربيعة بن أمية بن خلف في الشراب إلى حبر، فلحق هرقل فنصر، فقال عمر: لا أغرب بعده مسلماً؛ فإنه لو كان النفي حداً مشروحاً لما صدر عن الخلفاء مثله، فعلم أنه أمر سياسة. والثالث: أنها أخبار آحاد لا يجوز بها الزيادة على الكتاب.

على اعترافه إلخ: وبه قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد؛ إنه لو رجع قبل الحد أو بعد ما أقيم بعضه سقط عنه الحد. (المحلى) **لا نفي إلخ:** لقوله ﷺ في الأمة: **إذا زنت فاجلدوها** ولم يذكر النفي، ولأن نفيه يضر لسيده، مع أنه لا جناح من سيده، وبه قال الحسن وأحمد وإسحاق، وفي تعريب العبد للشافعي قولان. (المحلى)

ثُمَّ يَبْعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرٍ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: لَا أَذْرِي أَبْعَدَ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ. قَالَ مَالِكٌ: وَالضَّفِيرُ: الْحَبْلُ.

١٥٤٣ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدًا كَانَ يَقُومُ عَلَى رَقِيقِ الْخُمْسِ، وَأَنَّهُ اسْتَكْرَهُ جَارِيَةً مِنْ ذَلِكَ الرَّقِيقِ فَوَقَعَ بِهَا، فَحَلَدَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَنَفَاهُ، وَلَمْ يَجْلِدِ الْوَلِيدَةَ لِأَنَّهُ اسْتَكْرَهَهَا.

ولا حد على المكره

١٥٤٤ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ الْمَخْزُومِيَّ قَالَ: أَمَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي فِتْنَةٍ مِنْ قُرَيْشٍ فَحَلَدْنَا وَلَائِدًا مِنْ وَلَائِدِ الْإِمَارَةِ، خَمْسِينَ خَمْسِينَ فِي الزَّنا.

جمع وليدة: جارية

يَبْعُوهَا: تَدْبِئُهَا عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَوَحْوِهَا عِنْدَ دَاوُدَ الظَّاهِرِيِّ. (الْمُخْلِى) وَلَوْ بِضَفِيرٍ: إِذَا مَالَعَهُ فِي التَّحْرِيطِ عَلَى يَبْعِهَا. وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ: **فَلْيَبْعُهَا وَلَوْ بِحَبْلٍ مِنْ لَعْمٍ**. فَقِيدَهُ بِالشَّعْرَةِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ فِي حَاقِمِهِ. قَالَ النَّوَوِيُّ: وَقِيلَ حَوَازٍ بَيْعَ الشَّيْءِ الثَّمَنِ بِالثَّمَنِ الْحَقِيرِ. وَهَذَا الْبَيْعُ الْمَأْمُورُ بِهِ يُلْزَمُ صَاحِبَهُ أَنْ يَبَيِّنَ حَالَهَا لِلْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ عَيْبٌ وَالْخِيَارُ بِهِ وَاجِبٌ. فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ يَكْرَهُ وَيُرْتَضَى لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ؟ قُلْنَا: لَعَلَّهَا تَسْتَعْفِفُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي بِأَنْ يَبْعَهَا لِنَفْسِهِ أَوْ يَصُومَهَا هَبِيَّةً أَوْ بِالْإِحْسَانِ إِلَيْهَا أَوْ يَزَوِّجَهَا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ. (الْمُخْلِى) أَنَّ عَبْدًا: مِنْ رَقِيقِ الْإِمَارَةِ، كَمَا فِي الرِّوَايَةِ الْمَوْصُولَةِ، أَيْ مِنْ مَالِ الْخَلِيفَةِ وَهُوَ عُمَرُ. (الْمُخْلِى) **عَلَى رَقِيقِ الْخُمْسِ**: أَيْ خُمُسِ الْغَنِيمَةِ الَّتِي يَتَعَلَّقُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْإِمَامِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ يَقُومُ بِمَصَالِحِهِمْ وَحَوَائِجِهِمْ وَيَعْدِمُهُمْ. (الْمُخْلِى)

وَلَمْ يَجْلِدْ **إِلَاحٌ**: وَبِهِ قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: إِنَّهُ يَدْرَأُ الْحَدَّ عَنِ الْمَكْرَهَةِ الْمَرْبِيةِ. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا كَانَ هُوَ الرَّايِ، قَالَ الشَّافِعِيُّ: لَا يَجِدُ، وَقَالَ مَالِكٌ: عَلَيْهِ الْحَدُّ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ يُعَدُّ إِنْ أَكْرَهَهُ غَيْرُ السُّلْطَانِ، وَخَالَفَهُ صَاحِبَاهُ. وَيَشْهَدُ لِأَثَرِ الْبَابِ مَا رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ وَائِلِ بْنِ حَجَرٍ: اسْتَكْرَهَتْ امْرَأَةٌ عَلَى عَهْدِهِ **عَلَى**، فَدْرَأَ عَنْهَا الْحَدَّ وَأَقَامَهُ عَلَى الَّذِي أَصَابَهَا، وَلَمْ يَذْكُرْ أَنَّهُ جَعَلَ لَهَا مَهْرًا. (الْمُخْلِى)

حَسِينٌ حَسِينٌ: وَعَلَيْهِ مَالِكٌ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيُّ أَنَّهُ يَنْصَفُ الْحَدَّ عَلَى الرَّقِيقَةِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: **فَمَعْشَرٍ نَصَبَ مَا عَلَى الْأَيْدِي مِنَ الْعَذَابِ** (النساء: ٢٥)، نَزَلَتْ فِي الْإِمَاءِ، فَيَعْرِفُ حُكْمَ الذِّكُورِ بِدَلَالَةِ النَّصِّ، بَاءٌ عَلَى أَنَّهُ لَا يَشْتَرُطُ فِيهِ أَوْلَوِيَّةُ الْمُسْكُوتِ عَنْهُ بِالْحُكْمِ، بَلِ الْمُسَاوَاتُ يَكْفِيهِ. (الْمُخْلِى)

مَا جَاءَ فِي الْمُغْتَصَبَةِ

قَالَ مَالِكُ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْمَرْأَةِ تَوْجُدَ حَامِلًا وَلَا زَوْجَ لَهَا، فَتَقُولُ: قَدْ اسْتَكْرَهْتُ أَوْ تَزَوَّجْتُ: أَنَّ ذَلِكَ لَا يَقْبَلُ مِنْهَا، وَإِنَّمَا يُقَامُ عَلَيْهَا الْحَدُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَهَا عَلَى مَا ادَّعَتْ مِنْ ذَلِكَ النِّكَاحُ بَيِّنَةٌ، أَوْ عَلَى أَنْ اسْتَكْرَهْتُ، أَوْ جَاءَتْ تَدْمَى إِنْ كَانَتْ بِكَرٍّ، أَوْ اسْتَعَانَتْ حَتَّى أُتِيَتْ وَهِيَ عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ أَوْ مَا أَشَبَّهُ هَذَا مِنَ الْأَمْرِ الَّذِي تَبْلُغُ فِيهِ فَضِيحَةٌ نَفْسَهَا، قَالَ: فَإِنْ لَمْ تَأْتِ فِيهِ بِشَيْءٍ مِنْ هَذَا أُقِيمَ عَلَيْهَا الْحَدُّ، وَلَمْ يَقْبَلْ مِنْهَا مَا ادَّعَتْ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكُ: وَالْمُغْتَصَبَةُ لَا تَنْكِحُ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ نَفْسَهَا بِثَلَاثِ حَيْضٍ، قَالَ: فَإِنْ ارْتَابَتْ مِنْ حَيْضَتِهَا لَمْ تَنْكِحُ حَتَّى تَسْتَبْرَأَ نَفْسَهَا مِنْ تِلْكَ الرَّيْبَةِ.

مَا جَاءَ فِي الْقَذْفِ وَالنَّفْيِ وَالتَّعْرِيطِ

١٥٤٥ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ أَلَّهُ قَالَ: جَلَدَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَبْدًا فِي فُرْيَةٍ ثَمَانِينَ، قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: فَسَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَامِرٍ بْنِ رَبِيعَةَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: أَذْرَكْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَالْخُلَفَاءَ هَلُمَّ جَرًّا، فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا جَلَدَ عَبْدًا فِي فُرْيَةٍ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعِينَ.

١٥٤٦ - **مَالِكٌ** عَنْ زُرَيْقِ بْنِ حَكِيمٍ الْأَيْلِيِّ أَنَّ رَجُلًا يُقَالُ لَهُ مُصْبَاحُ اسْتَعَانَ ابْنًا لَهُ

مَا ادَّعَتْ الخ. قال صاحب "الرحمة في اختلاف الأمة": المرأة إذا ظهر لها حمل وتقول: أكرهت أو وطئت بشبهة، قال أبو حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر روايته: لا يجب عليها الحد، وقال مالك: إذا كانت مقبضة ليست بغريبة فإنها تعد، ولا يقبل قوفا في الشبهة والغصب إلا أن يظهر أثر ذلك بحديثها مستعينة، وشبه ذلك مما يظهر منه صدقها. (المحلى) **من أربعين**. وبه قالت الأئمة الأربعة: إنه ينصف حد القذف وغيره على العبد، وروى ذلك أبو يوسف عن قتادة عن علي، وعن عكرمة عن ابن عباس. (المحلى)

فَكَأَنَّهُ اسْتَبْطَأَهُ، فَلَمَّا جَاءَهُ قَالَ لَهُ: يَا زَانٍ، فَقَالَ زُرَيْقٌ: فَاسْتَعْدَانِي عَلَيْهِ، فَلَمَّا أَرَدْتُ أَنْ أَجْلِدَهُ قَالَ ابْنُهُ: وَاللَّهِ لَئِنْ جَلَدْتَهُ لَأُبَوِّأَنَّ عَلَى نَفْسِي بِالزَّانَا، فَلَمَّا قَالَ ذَلِكَ أَشْكَلَ عَلَيَّ أَمْرُهُ، فَكَتَبْتُ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ الْوَالِي يَوْمَئِذٍ أَذْكُرُ لَهُ ذَلِكَ، فَكَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ أَنْ أَجْزِ عَفْوَهُ، قَالَ زُرَيْقٌ: وَكَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَيْضًا: أَرَأَيْتَ رَجُلًا افْتَرَى عَلَيْهِ أَوْ عَلَى أَبِيهِ وَقَدْ هَلَكَ أَوْ أَحَدُهُمَا؟ قَالَ: فَكَتَبْتُ إِلَى عُمَرَ: إِنْ عَفَا فَأَجْزِ عَفْوَهُ فِي نَفْسِهِ، وَإِنْ افْتَرَى عَلَى أَبِيهِ وَقَدْ هَلَكَ أَوْ أَحَدُهُمَا، فَخُذْ لَهُ بِكِتَابِ اللَّهِ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ سِتْرًا.

قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الرَّجُلُ الْمُفْتَرِي عَلَيْهِ يَخَافُ أَنْ كُشِفَ ذَلِكَ مِنْهُ أَنْ تَقُومَ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ، فَإِذَا كَانَ عَلَى مَا وَصَفْتُ فَعَفَا جَازَ عَفْوُهُ.

١٥٤٧ - **مَالِكٌ** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ فِي رَجُلٍ قَذَفَ قَوْمًا جَمَاعَةً: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ، قَالَ مَالِكٌ: فَإِنْ تَفَرَّقُوا فَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ.

١٥٤٨ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي الرَّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ النُّعْمَانِ الْأَنْصَارِيِّ،

يَا زَانٍ **إِلَاح**: قول مصباح لابنه على وجه السب: يا زان قذف له، وكذلك من قال لغيره: يا زان، فإنه قاذف له، يجب عليه من الحد ما يجب على القاذف، قوله: "فاستعداني عليه فلما أردت أن أجلده" يقتضي أنه كان يرى أن الأب يجلد قذف ابنه، وبه قال مالك وأصحابه إلا ما رواه ابن حبيب عن أصبغ أنه لا يجلد الأب له أصلاً، وبه قال أبو حنيفة والشافعي. **عَفْوُهُ**: وفيه وجوب الحد على الوالد بقذف ولده، ولكن مذهب أبي حنيفة والشافعي أن الوالد لا يجلد بقذف ولده، وفيه أيضاً سقوط الحد بعفو المقتذوف، وهو قول الشافعي في "الأنوار": حد القذف حق الأدمي يسقط بعفو وارثه. وعند أبي حنيفة لا يجوز العفو؛ لأنه حق الله تعالى، قال صاحب "الهداية": لا خلاف أنه فيه حق الشرع وحق العبد، فالشافعي مال إلى تغليب حق العبد، ونحن صرنا إلى تغليب حق الشرع. (المحلى) **جَازَ عَفْوُهُ**: وقال الشافعي: يسقط الحد لعفو الوارث إن مات المقتذوف. (المحلى)

إِلَّا حَدٌّ وَاحِدٌ: وعليه أبو حنيفة، وقال الشافعي: إذا تعدد المقتذوف فلا يد بكل حد. (المحلى)

ثُمَّ مِنْ بَنِي النَّحَّارِ، عَنْ أُمِّهِ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ رَجُلَيْنِ اسْتَبَا فِي زَمَانِ عُمَرَ
ابْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ أَحَدُهُمَا لِلْآخَرِ: وَاللَّهِ مَا أَبِي بِرٍّ وَلَا أُمِّي بِزَانِيَةٍ، فَاسْتَشَارَ فِي
ذَلِكَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ قَائِلٌ: مَدَحَ أَبَاهُ وَأُمَّهُ، وَقَالَ آخَرُونَ: قَدْ كَانَ لِأَبِيهِ
وَأُمِّهِ مَدَحٌ غَيْرُ هَذَا نَرَى أَنْ تَجْلِدَهُ الْحَدَّ، فَجَلَدَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الْحَدَّ ثَمَانِينَ.
قَالَ مَالِكٌ: لَا حَدَّ عِنْدَنَا إِلَّا فِي نَفْيٍ أَوْ قَذْفٍ أَوْ تَعْرِيضٍ يُرَى أَنْ قَائِلُهُ إِنَّمَا أَرَادَ بِذَلِكَ
نَفْيًا أَوْ قَذْفًا، فَعَلِيَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ الْحَدَّ تَامًا. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا أَنَّهُ إِذَا نَفَى رَجُلٌ
رَجُلًا مِنْ أَبِيهِ فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّ الَّذِي نَفَى مَمْلُوكَةً فَإِنَّ عَلَيْهِ الْحَدَّ.

ما لا حد فيه

قَالَ مَالِكٌ: إِنْ أَحْسَنَ مَا سَمِعَ فِي الْأَمَةِ يَقَعُ بِهَا الرَّجُلُ وَلَهُ فِيهَا شُرْكٌ أَنَّهُ لَا يُقَامُ عَلَيْهِ
الْحَدُّ، وَأَنَّهُ يُلْحَقُ بِهِ الْوَلَدُ، وَتُقَوِّمُ عَلَيْهِ الْجَارِيَةُ حِينَ حَمَلَتْ فَيُعْطَى شُرْكَاءُوهُ
حِصَصُهُمْ مِنَ الثَّمَنِ وَتَكُونُ الْجَارِيَةُ لَهُ. قَالَ مَالِكٌ: وَعَلَى هَذَا الْأَمْرُ عِنْدَنَا. قَالَ مَالِكٌ
فِي الرَّجُلِ يُحِلُّ لِلرَّجُلِ جَارِيَتَهُ: إِنَّهُ إِنْ أَصَابَهَا الَّذِي أُحِلَّتْ لَهُ قُوِّمَتْ عَلَيْهِ يَوْمَ أَصَابَهَا
حَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمِلْ، وَدُرِيَ عَنْهُ الْحَدُّ بِذَلِكَ، فَإِنْ حَمَلَتْ أُلْحِقَ بِهِ الْوَلَدُ.

والله ما أبي بزرٍّ ولا أُمِّي بِزَانِيَةٍ يقتضي أنه قال له ذلك على وجه المشاققة والمفهوم في "لسان العرب" من هذا إضافة مثل
هذا إلى أم المسبوب، وفجوة عليه بسلامة أمه بذلك مع شاهد الحال من المشاققة يقتضي أن أم المسبوب معيبة
بذلك. ولو استويا في السلامة لم يكن هذا وقت ذكرها؛ لأنه لا يقتضي ذلك مزية للنساء على المسبوب. ولما
كان اللفظ فيه بعض احتمال ويحتاج في كونه قذفًا إلى نوع من الاستدلال والتأويل استشار فيه عمر بن الخطاب
علماء الصحابة. ذلك أخذ تامًا. ووه قال مالك. وقال أحمد: إن التعريض الظاهر ملحق بالفرج، وقال أبو
حيفة والشافعي والأكثر: لا يلحق به ولا بعد، واحتج لذلك بما رواه الحارثي عن أبي هريرة أن امرأة قال: يا
رسول الله! إن امرأتي ولدت غلاما أسود، قال: هل لك من رجل؟ إلى قوله: فلعنة الله على من قال: (الخطي)

قَالَ مَالِكٌ فِي الرَّجُلِ يَقَعُ عَلَى جَارِيَةِ ابْنِهِ أَوْ ابْنَتِهِ: إِنَّهُ يُدْرَأُ عَنْهُ الْحَدُّ وَتُقَامُ عَلَيْهِ الْجَارِيَةُ حَمَلَتْ أَوْ لَمْ تَحْمِلْ.

١٥٤٩ - **مَالِكٌ** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِرَجُلٍ خَرَجَ بِجَارِيَةٍ لَامِرَأَتِهِ مَعَهُ فِي سَفَرٍ فَأَصَابَهَا، فَغَارَتْ امْرَأَتُهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: وَهَبْتُهَا لِي، فَقَالَ عُمَرُ: لَتَأْتِيَنِي بِالْبَيِّنَةِ أَوْ أُرْمِيَنَّكَ بِالْجَحَارَةِ. قَالَ: فَاعْتَرَفْتُ امْرَأَتُهُ أَنَّهَا وَهَبْتُهَا لَهُ.

وهبتها لي: وفيه أنه لا يدْرَأُ الحد عن وطن جارية امرأته، وعليه مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: إذا قال: طننت الحل، وقال أحمد: بجلد مائة، (المحلى)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب السرقة

بَابُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ

١٥٥٠ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ ثَمَنُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ.

ما يجب فيه القطع: قلت: قد اختلف فيه فذهب الحسن وداود الظاهري والحواريج إلى أن يقطع في القليل والكثير؛ لعموم الآية، وقال مالك وأحمد: تقطع في ربع دينار أو ثلاثة دراهم، وروى عن مالك خمسة دراهم، وهو المروي عن أبي هريرة وأبي سعيد، وعند الشافعي التقدير بربع دينار، قال محمد في "الموطأ": قد اختلف الناس فيما يقطع فيه اليد، فقال أهل المدينة: ربع دينار ورووا أحاديث عن عائشة وعثمان وابن عمر، وقال أهل العراق: لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ورووا ذلك عن النبي ﷺ وعن عمر وعن عثمان وعن علي وعن عبد الله بن مسعود وعن غير واحد، فإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ بقول الثقة وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. يعني لما جاء الاختلاف في ذلك عن رسول الله ﷺ وعن أصحابه بعده، ولم يعرف التقدم والتأخر يُعرف الناسخ والمنسوخ، أخذنا فيه بالأحوط المعتمد الذي لا يشك فيه وهو عشرة دراهم؛ لأن الحدود تندرج بالشبهات ولا يثبت إلا بما لا شك فيه، كيف؟ وقد روى محمد في "كتاب الآثار" والطحاوي والخفيفي في "مسند الإمام" عن ابن مسعود قال: كان يقطع اليد على عهد رسول الله ﷺ في عشرة دراهم، وحديث أهل أخرج الطحاوي والنسائي والحاكم والبيهقي في "الخلافيات"، وحديث ابن عباس في قيمة الخن عند الطحاوي والحاكم وأبي داود، وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند النسائي وأحمد وابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه في مسنده كلها تدل على أن القطع في عشرة دراهم، والكلام في هذا المقام طويل مذكور في "الباية" و"فتح القدير" وغيرهما.

عن: بكسر الجيم وفتح الحيم: الترس، سمي به؛ لأنه يحس صاحبه أي يستره ويؤاويه، ومبهم عند سيويه وعند الجمهور رائدة، أي أمر بقطع اليد في سرقة من تخلف المضاف لا أنه باشره بنفسه، روى النسائي أن بلالا هو الذي قطع يد المخزومية. (المحلى) **دراهم**: للبيهقي عن عمره: قيل لعائشة: ما فعل الخن؟ قالت: ربع دينار، قال ابن عبد البر: هذا أصح الأحاديث في الباب، وربع الدينار صرفة ثلاثة دراهم، فلا ينافي ذلك حديث ابن عمر وفي "مسند أحمد" عن عائشة أنه ﷺ قال: **تقطع** في ربع دينار ولا تقصم **فما هم** أدنى من ذلك، وكان ربع الدينار يومئذ ثلاثة دراهم والدينار اثني عشر درهما. (المحلى)

١٥٥١ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ الْمَكِّيَّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ مُعَلَّقٍ، وَلَا فِي حَرِيسَةٍ جَبَلٍ، فَإِذَا آوَاهُ الْمَرَا حُ أَوْ الْحَرِينُ فَالْقَطْعُ فِيمَا بَلَغَ ثَمَنَ الْمِخْنِ. لعدم كونه محرزا

١٥٥٢ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ سَارِقًا سَرَقَ فِي زَمَانِ عُثْمَانَ أَثْرَجَةً فَأَمَرَ بِهَا عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ أَنْ تُقَوَّمْ، فَقَوِّمَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ مِنْ صَرَفِ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا بِدِينَارٍ، فَقَطَعَ عُثْمَانُ يَدَهُ.

١٥٥٣ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: مَا طَالَ عَلَيَّ وَمَا نَسِيتُ الْقَطْعَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

١٥٥٤ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْتُ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى مَكَّةَ وَمَعَهَا مَوْلَاتَانِ لَهَا وَمَعَهَا غُلَامٌ لِنَبِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِّيقِ، فَبِعْتُهُ مَعَ الْمَوْلَاتَيْنِ بِبُرْدٍ مُرَجَلٍ قَدْ حِيطَ عَلَيْهِ بِحِرْقَةٍ حَضْرَاءُ، قَالَتْ: فَأَخَذَ الْغُلَامُ الْبُرْدَ فَفَتَّقَ عَنْهُ فَاسْتَخْرَجَهُ، وَجَعَلَ مَكَانَهُ لِبْدًا أَوْ فَرَوَةً أي شق

ولا في حريسة جبل إلخ: أي ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع. "والمراح" بالضم مأوى الإبل والغنم للحرز بالليل، و"الجرين" بفتح الجيم موضع يجمع فيه الثمر للتخفيف، قال محمد: هذا يأخذ من سرق تمرا في رأس النخل أو شاة في المرعى فلا قطع عليه، فإذا أتى بالتمر الجرين أو البيت وأتى بالغنم المراح وكان لها من يحفظها، فجاء سارق سرق من ذلك شيئا يساوي ثمن الخن، ففيه القطع، والخن يساوي يومئذ عشرة دراهم، ولا يقطع في أقل من ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. (الموطأ لمحمد وشرحه) **أثرجة:** بضم الهمزة والراء وتشديد الجيم، قال مالك: وهي الأثرجة التي يأكلها الناس، وقال ابن كنانة: أثرجة من ذهب قدر الحمصة يجعل فيها الطيب، وروى ابن المسيب أن سارقا سرق أثرجة فثمنها ثلاثة دراهم فقطع عثمان يده، قال: والأثرجة حرزة من ذهب تكون في عنق الصبي. (المحلى) **من صرف إلخ:** يكون الدينار اثني عشر درهما متساويين.

وَحَاطَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَوْلَاتَانِ الْمَدِينَةَ دَفَعْنَا ذَلِكَ إِلَى أَهْلِهِ، فَلَمَّا فَتَقُوا عَنْهُ وَجَدُوا فِيهِ اللَّيْثَ وَلَمْ يَجِدُوا الْبُرْدَ فَكَلَّمُوا الْمَوْلَاتَيْنِ فَكَلَّمَتَا عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ كَتَبَتَا إِلَيْهَا وَأَتَاهُمَا الْعَبْدُ، فَسُئِلَ الْعَبْدُ عَنْ ذَلِكَ فَأَعْتَرَفَ، فَأَمَرْتُ بِهِ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَقَطَعَتْ يَدَهُ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ: الْقَطْعُ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا. قَالَ مَالِكٌ: أَحَبُّ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ إِلَى ثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ وَإِنْ ارْتَفَعَ الصَّرْفُ أَوْ انْضَعَّ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَعَ فِي مِجَنٍّ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ، وَأَنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانٍ قَطَعَ فِي أُتْرُجَةٍ قَوِّمَتْ بِثَلَاثَةِ دَرَاهِمٍ، وَهَذَا أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَى فِي ذَلِكَ.

مَا جَاءَ فِي قِطْعِ الْآبِقِ وَالسَّارِقِ

١٥٥٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدًا لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ سَرَقَ وَهُوَ آبِقٌ، فَأُرْسِلَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ، وَهُوَ أَمِيرُ الْمَدِينَةِ لِيَقْطَعَ يَدَهُ، فَأَبَى سَعِيدٌ أَنْ يَقْطَعَ يَدَهُ وَقَالَ: لَا تُقْطَعُ يَدُ الْآبِقِ السَّارِقِ إِذَا سَرَقَ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فِي أَيِّ كِتَابِ اللَّهِ وَحَدَّثْتَ هَذَا؟ ثُمَّ أَمَرَ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ فَقَطَعَتْ يَدَهُ.

أو كَتَبَتَا إِلَيْهَا: أي إلى عائشة، وظاهره أن عائشة لم تكن عند ذلك في المدينة، ويحتمل أنهما لم تشافهاها، بل كتبتاها بالقضية مع كونها في المدينة، و"أو" للشك من الراوي. **أحب ما يجب فيه القطع إلخ:** قال محمد: قد اختلف الناس فيما تقطع فيه اليد: فقال أهل المدينة: ربع دينار ورووا هذه الأحاديث، وقال أهل العراق: لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم ورووا ذلك عن النبي ﷺ وعن عمر وعن عثمان وعن علي وعن ابن مسعود، وعن غير واحد، فإذا جاء الاختلاف في الحدود أخذ فيها بالأخوط، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. **فقطعت يده:** وبه أخذ مالك أنه يقطع يد الآبق ولكنه قال: لا يقطع السيد يد العبد إذا أبق السلطان أن يقطعه، كذا قاله الشافعي في "الأم"، وقال في "شرح السنة": العبد إذا سرق قطع آبقاً أو غيره، وهو مذهب مالك والشافعي وأهل العلم. (المحلى) قال محمد: يقطع يد الآبق وغير الآبق إذا سرق، ولكن لا ينبغي أن يقطع السارق أحد إلا الإمام الذي يحكم؛ لأنه حد لا يقوم به إلا الإمام أو من ولده الإمام وهو قول أبي حنيفة.

١٥٥٦ - **مالك** عن زُرَيْقِ بْنِ حَكِيمٍ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ أَخَذَ عَبْدًا آيِقًا قَدْ سَرَقَ قَالَ: فَأَشْكَلَ عَلَيَّ أَمْرُهُ، قَالَ: فَكُتِبَ فِيهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ الْوَالِي يَوْمَئِذٍ، وَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي كُنْتُ أَسْمَعُ أَنَّ الْعَبْدَ الْآيِقَ إِذَا سَرَقَ وَهُوَ آيِقٌ، لَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ، قَالَ: فَكُتِبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ نَقِيضُ كِتَابِي يَقُولُ: كُتِبَتْ إِلَيَّ أَنَّكَ كُنْتَ تَسْمَعُ أَنَّ الْعَبْدَ الْآيِقَ إِذَا سَرَقَ لَمْ تُقَطَّعْ يَدُهُ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ فَإِنْ بَلَغَتْ سَرِقَتُهُ رُبْعَ دِينَارٍ فَصَاعِدًا فَاقْطَعْ يَدَهُ.

١٥٥٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ وَسَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ كَانُوا يَقُولُونَ: إِذَا سَرَقَ الْعَبْدُ الْآيِقُ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ قُطِعَ، قَالَ **مالك**: وَذَلِكَ الْأَمْرُ الَّذِي لَا اخْتِلَافَ فِيهِ عِنْدَنَا: أَنَّ الْعَبْدَ الْآيِقَ إِذَا سَرَقَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ قُطِعَ.

تَرْكُ الشَّفَاعَةِ لِلسَّارِقِ إِذَا بَلَغَ السُّلْطَانُ

١٥٥٨ - **مالك** عن ابنِ شِهَابٍ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَفْوَانَ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ قِيلَ لَهُ: إِنَّهُ مَنْ لَمْ يُهَاجِرْ هَلَكَ، فَقَدِمَ صَفْوَانُ بْنُ أُمَيَّةَ الْمَدِينَةَ، فَنَامَ فِي الْمَسْجِدِ وَتَوَسَّدَ رِدَاءَهُ، فَجَاءَ سَارِقٌ فَأَخَذَ رِدَاءَهُ، فَأَخَذَ صَفْوَانُ السَّارِقَ فَجَاءَ بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: أَسَرَقْتَ رِدَاءَ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

عن صفوان بن أبي: منقطع وصلة النسائي وابن ماجه به إسنادهما عن عبد الله بن صفوان عن أبيه. (المحلى)

من لم يهاجر: كأن قائله ظن أن المحرقة مفروضة ولم يسمع بحديث: لا محرقة بعد الصبح

فأخذ رداءه: في "المستدرک": قيمته ثلثون درهما.

أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ، فَقَالَ لَهُ صَفْوَانُ: إِنِّي لَمْ أَرَدْ هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، هُوَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَهَلَا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ.

١٥٥٩ - مالك عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ الزُّبَيْرَ بْنَ الْعَوَّامِ لَقِيَ رَجُلًا قَدْ أَخَذَ سَارِقًا، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَذْهَبَ بِهِ إِلَى السُّلْطَانِ، فَشَفَعَ لَهُ الزُّبَيْرُ لِيُرْسِلَهُ فَقَالَ: لَا حَتَّى أُبْلَغَ بِهِ السُّلْطَانَ، فَقَالَ الزُّبَيْرُ: إِذَا بَلَغْتَ بِهِ السُّلْطَانَ فَلَعَنَ اللَّهُ الشَّافِعَ وَالْمُشَفِّعَ.

جامع القطع

١٥٦٠ - مالك عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ أَقْطَعَ الْيَدَ وَالرَّجْلَ قَدِيمَ فَتَزَلَّ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، فَشَكَا إِلَيْهِ أَنَّ عَامِلَ الْيَمَنِ قَدْ ظَلَمَهُ، فَكَانَ يُصَلِّي مِنَ اللَّيْلِ، فَيَقُولُ أَبُو بَكْرٍ: وَأَبِيكَ مَا لَيْلِكَ بِسَارِقٍ، ثُمَّ إِنَّهُمْ فَقَدُوا عِقْدًا لِأَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ امْرَأَةِ أَبِي بَكْرٍ الصَّدِيقِ، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَطُوفُ مَعَهُمْ وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ عَلَيْكَ بِمَنْ بَيَّتَ أَهْلَ هَذَا الْبَيْتِ الصَّالِحِ، فَوَجَدُوا الْحُلِيَّ عِنْدَ صَائِعٍ زَعَمَ.....
أي قال الصانع

فهذا إلخ: أي لولا تصدقت قبل أن ترفعه أي فكان ذلك نافعا، وأما الآن فلا، قال محمد: إذا رفع السارق إلى الإمام أو القاذف فوهب صاحب الحد حده، لم ينبغ للإمام أن يعطل الحد، ولكنه بمضيه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. **والمشفع:** بكسر الفاء المشددة أي قابل الشفاعة، قال النووي: قد أجمع على تحريم الشفاعة في الحد بعد بلوغه إلى الإمام، فأما قبله فأحارها الأكثر إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس، وأما المعاصي التي لا حد فيها وواجبها التعزير فيحوز فيه الشفاعة وقبلها قبل البلوغ إلى الإمام وبعده، بل الشفاعة مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى. (الحلي) **وأبيك ما ليالك إلخ:** فإن قلت: الحلف بغير الله حرام فكيف قال أبو بكر وأبيك إلخ؟ قلت: هذا ليس المقصود منه الحلف، وإنما هو على سبيل العادة كما في حديث الأعرابي وقوله ﷺ: **أقطع وأيه:** رواه مسلم، وقد مر ما يتعلق به في كتاب النذور والأيمان.

ويقول إلخ: أي كان ذلك الرجل وكان هو السارق في الواقع إظهارا لبراءته داعيا: "اللهم عليك" أي عذ بالعقوبة "من بيئت" من البيئت أي أغار ليلا على "أهل هذا البيت الصالح" أي بيت أبي بكر الصديق.

أَنَّ الْأَقْطَعَ جَاءَهُ بِهِ، فَأَعْتَرَفَ بِهِ الْأَقْطَعَ أَوْ شَهِدَ عَلَيْهِ بِهِ، فَأَمَرَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ فَقَطَّعَتْ يَدُهُ الْيُسْرَى، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَاللَّهِ لِدَعَاؤُهُ عَلَى نَفْسِهِ أَشَدُّ عِنْدِي عَلَيْهِ مِنْ سَرِقَتِهِ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَسْرِقُ مِرَارًا، ثُمَّ يُسْتَعْدَى عَلَيْهِ: أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ تُقَطَّعَ يَدُهُ لِجَمِيعِ مَنْ سَرَقَ مِنْهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ أُقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ، فَإِنْ كَانَ قَدْ أُقِيمَ.....

فقطعت يده: اليسرى، وبه أخذ مالك والشافعي وأحمد، أنه يقطع اليد اليسرى في الثالثة، ثم الرجل اليمنى في الرابعة، وعند أبي حنيفة يعزَّر في الثالثة ولا يقطع اليد اليسرى، قال محمد بعد روايته حديث الأقطع: قال ابن شهاب الزهري: روي ذلك عن عائشة أمَّا قالت: إنما كان الذي سرق حلي أسماء أقطع اليد اليمنى فقطع أبو بكر رجله اليسرى، وكانت تنكر أن يكون أقطع اليد والرجل، وكان ابن شهاب أعلم من غيره بهذا وغوه من أهل بلاده. وقد بلغنا عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب أمَّا لم يزيدا في القطع على قطع اليد اليمنى والرجل اليسرى، فإن أبي به بعد ذلك مرة أخرى لم يقطعهما وضمنا، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا. وروى محمد في آثاره عن علي قال: إني أستحي من الله أن لا أدع له يدا يأكل ويستحي. (المحلى)

قال الشافعي: إن في الثالثة يقطع اليد اليسرى، وفي الرابعة رجله اليمنى وفي الخامسة يعزَّر ويحبس، ويوافقه ما أخرجه أبو داود وغيره عن جابر أن رسول الله ﷺ جيء يسارق فقال: **قنوه** فقالوا: يا رسول الله! إنما سرق، فقال: **فانقطع**. ثم جيء به في المرة الثانية فقال: **اقلموه** فقالوا: إنما سرق، فقال: **انقطع** فقطع، ثم جيء به الثالثة فقال: **اقنوه** فقالوا: يا رسول الله! إنما سرق، قال: **انقطعوه**. كذلك في الرابعة، فلما جيء به الخامسة قال: **اقلموه** قال جابر: فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترأناه وألقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة، قال النسائي: هو حديث منكر. قال ابن الهمام: ههنا طرق لم يسلم من الطعن، ولذا قال الطحاوي: تتبعنا هذه الآثار فلم نجد له أصلاً، وفي "المبسوط": الحديث غير صحيح وإلا لاحتج به أحد في مشاورة علي، ولكن سلم يحتمل على الانتساع؛ لأنه كان في الابتداء تغليظاً في الحدود، أخرج سعيد بن منصور عن سعيد المقبري عن أبيه قال: حضرت علياً أتى برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق فقال لأصحابه: ما ترون في هذا؟ فقالوا: اقطعه يا أمير المؤمنين، قال: بأي شيء يأكل الطعام؟ وبأي شيء يتوضأ للصلاة؟ وبأي شيء يغتسل من جنابه؟ وبأي شيء يقوم إلى حاجته؟ فردّه إلى السجن أباماً، ثم استخرجه فاستشار أصحابه فقالوا له مثل قومهم الأول، فقال لهم مثل ما قال، فجلده جلداً شديداً، ثم أرسله. قال ابن الهمام: هذا كله وأمثاله ثبت ثبوتاً لا مرد له، فبعد أن يقع في زمن رسول الله ﷺ مثل هذه الحوادث، ولم يتقل عنه علي وعمر وابن عباس من الأصحاب الملازمين، فامتناع علي بعد ذلك إما لضعف الروايات، وإما لعلمه أن ذلك ليس حداً مستمراً، بل هو على رأي الإمام.

عَلَيْهِ الْحَدُّ قَبْلَ ذَلِكَ ثُمَّ سَرَقَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ قُطِعَ أَيْضًا.

١٥٦١ - **مالك** عن أبي الزناد أنه أخبره أن عاملاً لعمر بن عبد العزيز أخذ ناساً في حرابة ولم يقتلوا أحداً فأراد أن يقطع أيديهم أو يقتل، فكتب إلى عمر بن عبد العزيز في ذلك، فكتب إليه عمر بن عبد العزيز: لو أخذت بأيسر من ذلك.

قال مالك: الأمر عندنا في الذي يسرق أمتعة الناس التي تكون موضوعة بالأسواق محرزة قد أحرزها أهلها في أوعيتهم وضموها بعضها إلى بعضي أنه من سرق من ذلك شيئاً من حرزه فبلغ قيمته ما يجب فيه القطع، فإن عليه القطع سواء كان صاحب المتاع عند متاعه أو لم يكن، ليلاً ذلك أو نهاراً.

قال مالك في الذي يسرق ما يجب عليه فيه القطع، ثم يوجد معه ما سرق فيرد إلى صاحبه: إنه تقطع يده، فإن قال قائل: كيف تقطع يده وقد أخذ المتاع منه ودفع إلى صاحبه، فإنما هو بمنزلة الشارب يوجد منه ريح الشراب المسكر وليس به سكر، فيحلد الحد، قال: وإنما يحلد الحد في المسكر إذا شربه وإن لم يسكره، وذلك أنه إنما شربه ليسكره، فكذلك تقطع يد السارق في السرقة التي أخذت منه.....

لو أخذت الخ: أي لكان أحسن. اعلم أن الظاهر آية المخاربة التحجير للإمام في أمر المخاربين بين القطع والقتل والصلب والنفي، وعليه مالك وهو قول ابن عباس، وبه قال ابن المسيب والحسن والنخعي ومجاهد وأبو ثور وداود وأكثر الفقهاء على أن هذه العقوبات على ترتيب الجرائم لا على التحجير، وهذا كما روي عن ابن عباس أنهم إذا قتلوا وأخذوا المال قتلوا وصلبوا، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا، وإذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا أخاف السبيل، ولم يقتلوا ولم يأخذوا المال نفوا من الأرض، وهذا قول قتادة وأبي حنيفة والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحاق. (المحلى) **تقطع يد السارق الخ:** وعند أبي حنيفة: لو سرق شيئاً ورده قبل الخصومة عند القاضي إلى مالكة لم يقطع. (المحلى)

وَلَوْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِهَا وَرَجَعَتْ إِلَى صَاحِبِهَا، وَإِنَّمَا سَرَقَهَا حِينَ سَرَقَهَا لِيَذْهَبَ بِهَا. قَالَ مَالِكٌ فِي الْقَوْمِ يَأْتُونَ إِلَى الْبَيْتِ، فَيَسْرِقُونَ مِنْهُ جَمِيعًا، فَيَخْرُجُونَ بِالْعَدْلِ يَحْمِلُونَهُ جَمِيعًا أَوْ الصُّنْدُوقِ أَوْ الْخَشَبَةِ أَوْ بِالْمَكْتَلِ، أَوْ مَا أَشَبَهُ ذَلِكَ مِمَّا يَحْمِلُهُ الْقَوْمُ جَمِيعًا: إِنَّهُمْ إِذَا أَخْرَجُوا ذَلِكَ مِنْ جَرْزِهِ وَهُمْ يَحْمِلُونَهُ جَمِيعًا، فَبَلَغَ ثَمَنُ مَا خَرَجُوا بِهِ مِنْ ذَلِكَ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، وَذَلِكَ ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا، فَعَلَيْهِمُ الْقَطْعُ جَمِيعًا، قَالَ: وَإِنْ خَرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَتَاعٍ عَلَى حَدِيثِهِ، فَمَنْ خَرَجَ مِنْهُمْ بِمَا تَبْلُغُ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ، وَمَنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنْهُمْ بِمَا تَبْلُغُ قِيمَتُهُ ثَلَاثَةَ دَرَاهِمٍ فَصَاعِدًا فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ.

قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ عِنْدَنَا إِذَا كَانَتْ دَارُ رَجُلٍ مُعَلِّقَةً عَلَيْهِ لَيْسَ مَعَهُ فِيهَا غَيْرُهُ، فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى مَنْ سَرَقَ مِنْهَا شَيْئًا الْقَطْعُ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ مِنَ الدَّارِ كُلِّهَا، وَذَلِكَ أَنَّ الدَّارَ كُلَّهَا هِيَ جَرْزُهُ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فِي الدَّارِ سَاكِنٌ غَيْرُهُ، وَكَانَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ يُغْلِقُ عَلَيْهِ بَابَهُ، وَكَانَتْ الدَّارُ جَرْزًا لَهُمْ جَمِيعًا، فَمَنْ سَرَقَ مِنْ بُيُوتِ تِلْكَ الدَّارِ شَيْئًا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، فَيَخْرُجُ بِهِ إِلَى الدَّارِ فَقَدْ أَخْرَجَهُ مِنْ جَرْزِهِ إِلَى غَيْرِ جَرْزِهِ، وَوَجِبَ عَلَيْهِ فِيهِ الْقَطْعُ.

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الْعَبْدِ يَسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ سَيِّدِهِ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ لَيْسَ مِنْ خَدَمِهِ وَلَا مِمَّنْ يَأْمَنُ عَلَى بَيْتِهِ، ثُمَّ دَخَلَ سِرًّا فَسَرَقَ مِنْ مَتَاعِ سَيِّدِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، فَلَا قَطْعَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ الْأَمَةُ إِذَا سَرَقَتْ مِنْ مَتَاعِ سَيِّدِهَا لَا قَطْعَ عَلَيْهَا، وَقَالَ فِي الْعَبْدِ

فَعَلَيْهِمُ الْقَطْعُ جَمِيعًا وبه قال أحمد وأبو ثور؛ لأن سرقة النصاب فعل موجب للقطع، فينساوى فيه الواحد والجمع. وقال أبو حنيفة: لو نصاب كذا أقل من نصاب لا يقطع واحد منهم، وبه قال الشافعي والثوري وابن المالحون المالكي. (المحلى)

إِنْ كَانَ إِيَّاهُ: وَلَا مَنْ يَأْمَنُ عَلَى بَيْتِهِ، فَعَدَمُ الْقَطْعِ إِذَا سَرَقَ مِنْ مَتَاعِهِ بِالطَّرِيقِ الْأُولَى. (المحلى)

لَا يَكُونُ مِنْ خَدَمِهِ وَلَا مِمَّنْ يَأْمَنُ عَلَى بَيْتِهِ، فَدَخَلَ سِرًّا فَسَرَقَ مِنْ مَتَاعِ امْرَأَةِ سَيِّدِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ: إِنَّهُ تُقَطَّعُ يَدُهُ. قَالَ: وَكَذَلِكَ أُمَةُ الْمَرْأَةِ إِذَا كَانَتْ لَيْسَتْ بِخَادِمٍ لَهَا وَلَا لِرُؤُوسِهَا وَلَا مِمَّنْ تَأْمَنُ عَلَى بَيْتِهَا، فَدَخَلَتْ سِرًّا فَسَرَقَتْ مِنْ مَتَاعِ سَيِّدَتِهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ فَلَا قَطْعَ عَلَيْهَا. قَالَ: وَكَذَلِكَ أُمَةُ الْمَرْأَةِ الَّتِي لَا تَكُونُ مِنْ خَدَمِهَا وَلَا مِمَّنْ تَأْمَنُ عَلَى بَيْتِهَا فَدَخَلَتْ سِرًّا فَسَرَقَتْ مِنْ مَتَاعِ زَوْجِ سَيِّدَتِهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ، أَنَّهَا تُقَطَّعُ يَدُهَا.

قَالَ مَالِكٌ: وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ يَسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ امْرَأَتِهِ أَوْ الْمَرْأَةُ تُسْرِقُ مِنْ مَتَاعِ زَوْجِهَا مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ إِنْ كَانَ الَّذِي سَرَقَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِنْ مَتَاعِ صَاحِبِهِ فِي بَيْتِ سِوَى الْبَيْتِ الَّذِي يُغْلِقَانِ عَلَيْهِمَا، وَكَانَ فِي حِرْزِ سِوَى الْبَيْتِ الَّذِي هُمَا فِيهِ، فَإِنْ مِمَّنْ سَرَقَ مِنْهُمَا مِنْ مَتَاعِ صَاحِبِهِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ فَعَلَيْهِ الْقَطْعُ فِيهِ.

قَالَ مَالِكٌ فِي الصَّبِيِّ الصَّغِيرِ وَالْأَعْمَى الَّذِي لَا يُفْصِحُ: إِنَّهُمَا إِذَا سَرَقَا مِنْ حِرْزِهِمَا أَوْ غَلَقَهُمَا فَعَلَى مَنْ سَرَقَهُمَا الْقَطْعُ، قَالَ: إِذَا خَرَجَا مِنْ حِرْزِهِمَا وَغَلَقَهُمَا فَلَيْسَ عَلَى مَنْ سَرَقَهُمَا قَطْعٌ، قَالَ: وَإِنَّمَا هُمَا بِمَنْزِلَةِ حَرِيسَةِ الْجَبَلِ وَالْثَمَرِ الْمُعَلَّقِ.

لَا يَكُونُ مِنْ خَدَمِهِ **إِخ**: وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَقْطَعُ الْعَبْدُ إِذَا سَرَقَ مَالَ سَيِّدِهِ أَوْ زَوْجَةَ سَيِّدِهِ أَوْ زَوْجَهَا مِنْ غَيْرِ قَرْقٍ. (الْمَخْلَى) لَيْسَتْ بِخَادِمٍ: وَلَوْ كَانَتْ خَادِمَةً أَوْ مَوْثِقَةً فَبِالطَّرِيقِ الْأُولَى.

وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ يَسْرِقُ **إِخ**: وَبِهِ قَالَ أَحْمَدُ وَالشَّافِعِيُّ فِي قَوْلِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ سَرَقَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ مِنْ حِرْزِ الْأُخْرَى حَاصَةً لَا يَسْكُنَانِ فِيهِ لَمْ يَقْطَعْ أَيْضًا، وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ أَيْضًا، وَفِي قَوْلِ ثَالِثٍ: يَقْطَعُ الرَّجُلُ حَاصَةً لِلْمَرْأَةِ حَقٌّ فِي مَالِهِ، وَجِهَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ: أَنَّهُ بَيْنَهُمَا بِسُوءَةِ فِي الْأَمْوَالِ عَادَةٌ وَدَلَالَةٌ، فَإِنَّمَا لَمَّا بَذَلَتْ لِنَفْسِهَا كَانَتْ بِالْمَالِ أَصْحَحَ. (الْمَخْلَى) فِي الصَّبِيِّ الصَّغِيرِ **إِخ**: وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ وَالشَّعْبِيُّ: إِنَّهُ يَقْطَعُ بِسُرْقَةِ غَيْرِ الْمَمِيرِ الْآخَرِ؛ لِأَنَّهُ كَالْمَالِ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَقْطَعُ عَلَى سَارِقِ الصَّبِيِّ وَإِنْ كَانَ عَلَيْهِ حُلِي يَبْلُغُ نَصَابًا، وَقَالَ أَبُو يُونُسَ وَالشَّافِعِيُّ: يَقْطَعُ إِذَا بَلَغَ مَا عَلَيْهِ نَصَابًا. (الْمَخْلَى)

قَالَ مَالِكٌ: وَالْأَمْرُ عِنْدَنَا فِي الَّذِي يَنْبَشُ الْقُبُورَ أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ مَا أَخْرَجَ مِنَ الْقَبْرِ مَا يَجِبُ فِيهِ الْقَطْعُ فَعَلَيْهِ فِيهِ الْقَطْعُ. قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَنَّ الْقَبْرَ جِزْرٌ لِمَا فِيهِ كَمَا أَنَّ النَّبْيَوتَ جِزْرٌ لِمَا فِيهَا، قَالَ: وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْقَطْعُ حَتَّى يَخْرُجَ بِهِ مِنَ الْقَبْرِ.

مَا لَا قَطْعَ فِيهِ

١٥٦٢ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ أَنَّ عَبْدًا سَرَقَ وَدِيًّا مِنْ حَائِطٍ رَجُلٍ، فَعَرَسَهُ فِي حَائِطِ سَيِّدِهِ، فَخَرَجَ صَاحِبُ الْوَدِيِّ يَلْتَمِسُ وَدِيَّهَ فَوَجَدَهُ، فَاسْتَعْدَى عَلَى الْعَبْدِ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَسَحَنَ مَرْوَانُ الْعَبْدَ وَأَرَادَ قَطْعَ يَدِهِ، فَأَنْطَلَقَ سَيِّدُ الْعَبْدِ إِلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ فَسَأَلَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ، وَالْكَثْرُ الْجُمَارُ.....

بسم الحليم وتشديد الميم

الذي ينشئ القبور إلخ: وبه قال الشافعي في الجديد وأحمد وأبو يوسف وأبو ثور والحسن والشعبي وقتادة وحماد وعمر بن عبد العزيز، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا يقطع وهو قول الثوري والأوزاعي وروى عن ابن عباس ومكحول، قال أبو يوسف: حدثنا الحجاج عن الحكم عن إبراهيم والشعبي قال: يقطع سارق أمواتنا كسارق أحيائنا، قال الحجاج: وسألت عطاء عن النباش فقال: يقطع، وعند عبد الرزاق أن عمر كتب إلى عامله باليمن أن يقطع أيدي قوم يفتخرون القبور، واحتج لأبي حنيفة بما رواه ابن أبي شيبه عن عباس أنه قال: ليس على النباش قطع. وله أيضاً مروان أمر يقوم يفتخرون أي يبشون القبور فضرهم ونقاهم والصحابة متوافرون. وله أيضاً عن حفص عن أشعث عن الزهري: أخذ نباش في زمن معاوية وكان مروان على المدينة، فسأل من يحضرته من الصحابة والفقهاء، فأجمع رأيهم أن يضرب ويساق. وروى محمد في "آثار" عن أبي حنيفة قد اتفق على ذلك من لقي من الصحابة على عهد مروان. روي أن نباشاً أتى به مروان فاستفتى الصحابة عن ذلك، فأفتاه ابن عباس أنه لا يقطع، والقياس يقتضي ذلك؛ لأنه منافع غير محرر، لكن يوقع ضرباً حتى يحدث دمه. **محمد بن يحيى إلخ:** منقطع، وصله النسائي وابن ماجه عن محمد بن يحيى بن حبان عن محمد وإسحق بن حبان. **ثمر ولا كثر:** الثمر: الرطب ما دام في رأس النحلة فإذا قطع فهو الرطب، فإذا كثر فهو الثمر، وواحد الثمر ثمرة ويقع على كل الثمار ويغلب على ثمر النخل. والكثر: يفتحن جمار النخل وهو شحمه الذي وسط النحلة، كذا في "النهاية".

فَقَالَ الرَّجُلُ: فَإِنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَخَذَ غُلَامًا لِي وَهُوَ يُرِيدُ قِطْعَهُ وَأَنَا أَحِبُّ أَنْ تَمْشِيَ مَعِيَ إِلَيْهِ فَتُخْبِرَهُ بِالَّذِي سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَشَى مَعَهُ رَافِعٌ إِلَى مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ، فَقَالَ: أَخَذْتَ غُلَامًا لِهَذَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ: فَمَا أَنْتَ صَانِعٌ بِهِ؟ قَالَ: أَرَدْتُ قِطْعَ يَدِهِ، فَقَالَ لَهُ رَافِعٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا قِطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ، فَأَمَرَ مَرْوَانَ بِالْعَبْدِ فَأَرْسَلَ.

١٥٦٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ الْحَضَرَمِيِّ جَاءَ بِغُلَامٍ لَهُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ لَهُ: اقْطَعْ يَدَ غُلَامِي هَذَا فَإِنَّهُ سَرَقَ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَاذَا سَرَقَ؟ فَقَالَ: سَرَقَ مِرْآةَ لَامِرْأَتِي لَمُنْهَا يَسْتَوْنَ دِرْهَمًا، فَقَالَ عُمَرُ: أَرْسِلْهُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ قِطْعٌ، خَادِمُكُمْ سَرَقَ مَتَاعَكُمْ.

١٥٦٤ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ أَتَى بِإِنْسَانٍ قَدْ اخْتَلَسَ مَتَاعًا فَأَرَادَ قِطْعَ يَدِهِ، فَأَرْسَلَ إِلَى زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ يَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: لَيْسَ فِي الْخُلْسَةِ قِطْعٌ.

فارس قال الشافعي: هذا الحديث في ثمار معلقة غير محررة، وقال: لحبل المدينة لا حوائط لأكثرها، فلا يكون محررة، وهو قول مالك وأحمد، وذهب أبو حنيفة إلى إطلاق الحديث، فلم يوجب القِطْع في القواكة الرطبة، محررة أو غير محررة، قال ابن الأمام: ويعارض إطلاقه حديث الجربين في الرطب الموضوع في الجربين، وفي مثله من الحدود يجب تقديم ما يمنع الحد ذرعا للحد، ثم أقام قاسوا عليه اللحوم والألبان وأوجب آخرون في جميعها إذا كانت محررة. **فليس عليه قطع**: وبه قال أبو حنيفة والجمهور: إنه إذا سرق العبد من امرأة سيده لم يقطع، وكذا إذا سرق من زوج سيده، وقال مالك وأبو ثور وابن المنذر: يقطع بسرقة من مال من عدا سيده كزوجة سيده لعموم الآية. (المحلى)

ليس في الخلسة قطع: روى ابن ماجه عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعا: **ليس على الخلسة قطع**. وروى الأربعة عن جابر، وقال الترمذي: حسن صحيح: **ليس على حائل ولا مستهيب ولا على خلسة قطع**. قال عياض: =

١٥٦٥ - **مالك** عن يحيى بن سعيد أنه قال: أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم أنه أخذ تبطيا قد سرق خواتم من حديد فحبسه ليقطع يده، فأرسلت إليه عمرة بنت عبد الرحمن مولاة لها يقال لها: أمية، قال أبو بكر: فجاءتني وأنا بين ظهراني الناس فقالت: تقول لك خالك عمرة: يا ابن أخي! أخذت تبطيا في شيء يسير ذكرك لي فأردت قطع يده؟ فقلت: نعم، قالت: فإن عمرة تقول لك: لا قطع إلا في ربيع دينار فصاعدا، قال أبو بكر: فأرسلت التبطي.

قال مالك: والأمر المجمع عليه عندنا في اعتراف العبيد: أنه من اعترف منهم على نفسه بشيء يقع الحد فيه أو العقوبة فيه في جسده، فإن اعترافه جائز عليه ولا يثبت أن يوقع على نفسه هذا. قال مالك: وأما من اعترف منهم بأمر يكون غرما على سيده، فإن اعترافه غير جائز على سيده. قال مالك: ليس على الأجير ولا على الرجل يكونان مع القوم يخدمانهم إن سرقاهم قطع؛ لأن حالهما ليست بحال السارق، وإنما حالهما حال الخائن وليس على الخائن قطع. قال مالك في الذي يستعير العارية

= شرع الله تعالى إيجاب القطع على السارق دون غيره؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة، ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستعانة إلى الولاء والسبيل عليه إقامة البينة عليه بخلاف السرقة، فعظم ليكون أبلغ في الزجر. (المحلى)

تبطيا: بكسر النون قوم يزلون بسواد العراف. **لا قطع** **إخ**: مر بيانه في أول كتاب السرقة في باب ما يجب فيه القطع. **فإن اعترافه** **إخ**: وبه قال أبو حنيفة: إن العبد المخجور عليه يصح إقراره بالحد والقصاص ولا يصح إقراره بالمال، وأما العبد المأذون فيصح إقراره مطلقا في المال وغيره. (المحلى)

يستعير العارية **إخ**: وقال أحمد وإسحاق بالقطع في ذلك واحتجوا في "مسلم" أن امرأة مخزومية تستعير المتاع وتجدده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها. وأجيب بأن المراد أنها قطعت بسبب السرقة، وإنما ذكرت العارية تعريفا لها ووصفا لها لا أنها سبب القطع، وسائر الطرق في "مسلم" مصرحة بأنها سرق وقطعت بالسرقة، فتعين حمل هذه الرواية على ذلك جمعا بين الروايات، فإنها قضية واحدة مع أن جماعة من الأئمة قالوا: هذه الرواية شاذة. =

فَيَحْدُهَا: إِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ، وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ كَانَ لَهُ عَلَى رَجُلٍ ذَيْنٌ،
 فَحَدَّهُ ذَلِكَ الرَّجُلُ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِيمَا حَدَّهُ قَطْعٌ. قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ
 عِنْدَنَا فِي السَّارِقِ يُوجَدُ فِي الْبَيْتِ قَدْ جَمَعَ الْمَتَاعَ وَلَمْ يَخْرُجْ بِهِ: أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ قَطْعٌ،
 وَإِنَّمَا مِثْلُ ذَلِكَ كَمِثْلِ رَجُلٍ وَضَعَ بَيْنَ يَدَيْهِ خَمْرًا لِيَشْرَبَهَا فَلَمْ يَفْعَلْ، فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَدٌّ،
 وَمِثْلُ ذَلِكَ مِثْلُ رَجُلٍ جَلَسَ مِنْ امْرَأَةٍ مَجْلِسًا وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يُصِيبَهَا حَرَامًا فَلَمْ يَفْعَلْ،
 وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ مِنْهَا، فَلَيْسَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ أَيْضًا حَدٌّ.
 قَالَ مَالِكٌ: الْأَمْرُ الْمُحْتَمَعُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا: أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْخُلْسَةِ قَطْعٌ بَلَّغَ ثَمَنُهَا مَا يُقْطَعُ
 فِيهِ أَوْ لَمْ يَبْلُغْ.

= وقال ابن القيم: لو فرض أنهما لم تسرق كان حديث جابر: **ليس على حامل قطع** مقادماً، ويجعل القطع بجحد
 العارية على النسخ، ولذا حمل على أنهما واقعان؛ فإنه **قطع** امرأة بجحد المتاع وأخرى بالسرقة. (المحلى)
ليس عليه قطع: وبه قال أبو حنيفة والشافعي والجمهور.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْأَشْرَبَةِ

ما جاء في الحَدِّ في الخمر

- ١٥٦٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: إِنِّي وَجَدْتُ مِنْ فُلَانٍ رِيحَ شَرَابٍ فَرَعَمَ أَنَّهُ شَرَابُ الطَّلَاءِ وَأَنَا سَائِلٌ عَمَّا شَرِبَ؟ فَإِنْ كَانَ يُسَكِّرُ جَلَدَتْهُ الْحَدُ، فَجَلَدَهُ عُمَرُ الْحَدَّ ثَامًا.
- ١٥٦٧ - **مالك** عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ الدَّيْلِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَشَارَ فِي الْخَمْرِ يَشْرَبُهَا الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ:

الحَدُّ فِي الْخَمْرِ: الخمر: ما أسكر من عصير العنب، أو عام كاخمرة، وقد يذكر، والعموم أصح؛ لأنها حُرمت وما بالمدينة حمر عنب، فما كان شرابهم إلا البسر والتمر، وبعمومه قالت الأئمة الثلاثة، وعصه الإمام أبو حنيفة باليء من العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد، قاله في "الهداية"، وهو المعروف عند أهل اللغة، ويمكن أن يستدل على ذلك بما رواه البخاري عن ابن عمر: نزلت تحريم الخمر وما بالمدينة منها شيء؛ فإنه يدل على كونها محتصة بالعنب؛ لما صح أنها نزلت وأن في المدينة خمسة أشربة ما فيها شراب العنب. (الخطي)

شراب الطَّلَاءِ: بكسر الطاء المهملة والمد: الشراب المطبوع من عصير العنب، وزاد بعضهم فيه الذي ذهب لثناه وبقي ثلثه، فإن ذهب نصفه فهو المنتصف، وإن طبخ أدق طيحه فهو الباذق، وأصله القطران الذي تطلّى به الإبل، وفي الأثر دليل على أن الثلث العنبي إذا أسكر يصير حراماً، قليله وكثيره فيه سواء، ولذلك لم يستفصل عمر **هل شرب منه قليلاً أو كثيراً؟** قال الحافظ: والذي أحله عمر من الطَّلَاءِ - كما سيأتي - ما لم يكن يبلغ حد الإسكار، فإذا بلغ لم يحل عنده، كذا في "فتح الباري"، ويمكن أن يقال على طريق الحنفية بأنه إنما حده؛ لأنه شرب قدر المسكر أو ظهر منه ذلك، فلذا لم يسأل عنه، ويحتمل أن يكون المراد ههنا بالطَّلَاءِ الخمر، في "مجمع البحار": يسمى البعض الخمر طلاءً، وفي "القاموس": الطَّلَاءُ ككساء قطران الإبل وما يطلّى به والخمر، وفي الأثر أيضاً دليل على أنه إنما حده بإقراره لا بمجرد وجدان الريح، وبه قالت الحنفية: إنه لا بد من إقرار أو بينة بخلافه لمالك والبخاريين، وأما عند الشيخين عن ابن مسعود أنه حد رجلاً بوجدان الريح، فلعله بعد اعترافه بذلك. (الخطي)

نُرى أن تجلده ثمانين، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى افتري - أو كما قال - فجلد عمر في الخمر ثمانين.

١٥٦٨ - مالك عن ابن شهاب أنه سئل عن حدِّ العبد في الخمر، فقال: بلغني أن عليه نصف حدِّ الحرِّ في الخمر، وأن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله ابن عمر قد جلدوا عبيدهم نصف حدِّ الحرِّ في الخمر.

١٥٦٩ - مالك عن يحيى بن سعيد أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: ما من شيء إلا الله يحبُّ أن يُعفى عنه ما لم يكن حداً. قال مالك: والسنة عندنا: أن كل من شرب شراباً مسكراً فسكر أو لم يسكر، فقد وجب عليه الحدُّ.

ما يكره أن ينبذ جميعا

١٥٧٠ - مالك عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ نهى أن يُنبذ البُسْرُ والرُّطْبُ جميعاً، والتَّمْرُ والزَّبيبُ جميعاً.

١٥٧١ - مالك عن الثقة عنده، عن بكير بن عبد الله بن الأشج،

أن تجلده ثمانين: ولا ينافيه ما في "مسلم": أن عبد الرحمن بن عوف أشار إلى عمر بذلك؛ لأنه لا مانع أن كلام علي وعبد الرحمن أشار بذلك، وبه أخذ مالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق والأوزاعي أن حد الخمر ثمانون حيث وقع عليه إجماع الصحابة، وهو أحد القولين للشافعي واختاره ابن المنذر والقول الآخر، وهو الصحيح أو أربعون وهو قول داود وأحمد في رواية، وملخص ما تمسكوا به في ذلك أن قدر الأربعين هو المحفوظ في زمن أبي بكر وعمر وعثمان، وما زاد عمر على أربعين فكان تعزيراً، ولإمام أن يريد في العقوبة إذا رأى ذلك. (المحلى)

عليه نصف حد الحر: وبه أخذ الأئمة الأربعة والجمهور. (المحلى) فحده عشرون عند الشافعي، وأربعون عند الباقيين، وعند أهل الظاهر الخمس والعبد في الحد سواء. (المحلى) هي أن يبدل الخ: قال العيني: وحكمة النهي خوف إسراع الإسكار في النبيذ مع الخلط. قال النووي: والنهي للتنزيه عند الجمهور، ولا يجره ما لم يسكر، وللتحريم عند المالكية، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف في رواية: لا كراهة فيه ولا بأس به. (المحلى)

عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحُبَابِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُشْرَبَ التَّمْرُ وَالزَّيْبُ جَمِيعًا، وَالزَّهْوُ وَالرُّطْبُ جَمِيعًا. قَالَ مَالِكٌ: وَهُوَ الْأَمْرُ الَّذِي لَمْ يَزَلْ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ يَبْلَدُنَا: أَنَّهُ يُكْرَهُ ذَلِكَ؛ لِنَهْيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْهُ.

مَا يُنْهَى أَنْ يُتْبَذَ فِيهِ

١٥٧٢ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ فِي بَعْضِ مَغَارِيهِ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَلْتُ نَحْوَهُ، فَانصَرَفَ قَبْلَ أَنْ أُبْلَغَهُ، فَسَأَلْتُ: مَاذَا قَالَ؟ فَقِيلَ لِي: نَهَى أَنْ يُتْبَذَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ.

١٥٧٣ - مَالِكٌ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَعْقُوبَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يُتْبَذَ فِي الدُّبَاءِ وَالْمُرْقَتِ.

مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الْخَمْرِ

١٥٧٤ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: سَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْبَيْعِ، فَقَالَ: "كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ".

الدُّبَاءُ: بضم الدال وتشديد الباء هو الفروع. والمُرْقَتُ: المطلي بالزفت، وفي رواية زيادة النقر والحتم، النقر: أصل النحلة ينقر وسطه، ثم يتبذ فيه التمر، ويلقى عليه ماء ليصير ليبيدا مسكرا. والحتم: الحرة الخضراء، وكانت هي ظروف الخمر، خصت بالنهي عن الانتباذ فيها؛ لأنها يسرع الإسكار فيها؛ لأنها غليظة لا منفذ فيها للريح، ولا يترشح منها الماء، فيكون الماء فيه حارًا، وينقلب إلى الإسكار أسرع، قاله المظهر، وكان هذا في أول الأمر، ثم نسخ حديث بريده: **كُنْتُ أَمْسِكُ عَنْ الْإِسْكَارِ وَالْأَسْقَرِ، فَاسْتَوَى فِي كُلِّ وَجْهٍ وَلَا أَشْرِبُ سَكْرًا**. قال الخطابي: وهو قول الجمهور، وقال بعضهم ببقاء التحريم، وإليه ذهب مالك وأحمد وإسحاق. (المحلى) **البيع**: هو بكسر الباء وقد يفتح وسكون الفوقية. وقد تحرك، وفي آخره عين مهملة، هو تبذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه. (الغلي)

أَسْكَرَ فَهُوَ حَرَامٌ: ولو لم يسكر بالقدر الذي تناوله منه، وعند أحمد وأبي داود عن جابر مرفوعا: **مَا أَسْكَرَ كَرِهَ فَقَدْ حَرَّمَ**. صححه ابن حبان، وبه أخذ الأئمة الثلاثة ومحمد بن الحسن والجمهور: أنه يحرم كل شراب =

١٥٧٥ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ الْغُبَيْرَاءِ، فَقَالَ: لَا خَيْرَ فِيهَا، وَنَهَى عَنْهَا. قَالَ مَالِكٌ: فَسَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ مَا الْغُبَيْرَاءُ؟ فَقَالَ: هِيَ السُّكْرَكَةُ.

١٥٧٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فِي الدُّنْيَا، ثُمَّ لَمْ يَتُبْ مِنْهَا حُرِّمَهَا فِي الْآخِرَةِ.

١٥٧٧ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ ابْنِ وَعْلَةَ الْمِصْرِيِّ أَنَّهُ سَأَلَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ عَمَّا يُعَصَّرُ مِنَ الْعِنَبِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: أَهْدَى رَجُلٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأْيَهُ خَمْرٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَهَا؟ قَالَ: لَا، فَسَارَهُ رَجُلٌ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ لَهُ ﷺ: بِمَ سَارَرْتَهُ؟ فَقَالَ: أَمَرْتُهُ أَنْ يَبِيعَهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الَّذِي حَرَّمَ شَرِبَتَهَا حَرَّمَ يَبِيعَهَا، فَفَتَحَ الرَّجُلُ الْمَزَادَتَيْنِ حَتَّى ذَهَبَ مَا فِيهِمَا.

١٥٧٨ - **مالك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ أَسْقِي أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْحَرَّاحِ وَأَبَا طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيَّ وَأُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ شَرَابًا مِنْ فَضِيخٍ وَتَمْرٍ، قَالَ: فَجَاءَهُمْ آتٌ، فَقَالَ: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: يَا أَنَسُ! قُمْ إِلَى هَذِهِ الْجِرَارِ فَاكْسِرْهَا،

- مسكر قليلا أو كثيرا. وقال أبو حنيفة: يحرم الخمر، وهي التي من ماء العنب إذا غلي واشتد وقذف بالبرد، وهو المخبوخ منه حتى ذهب أقل من ثلثيه، ونقيع التمر والربيب إذا غلي واشتد وإن قل، وما عدا هذه الأربعة فلا يحرم ما لم يسكر إذا لم يكن شربه للهو وطرب، وإلا فليله وكثيره حرام، والفتوى على قول حماد، كما ذكره الزيلعي. (المحلى)
السكركة بضم السين والكاف الأولى وسكون الراء: نوع من الخمر يتخذ من الدرة، كذا في "النهاية". (المحلى)
فضيخ بفتح الفاء والضاد والحاء المعجمتين، هو شراب يتخذ من بسر مفضوخ، كذا في "القاموس"، والقطخ: هو الكسر، وقال النووي: هو أن يفضخ البسر ويصب عليه الماء ويترك حتى يغلي.

قَالَ فَقُمْتُ إِلَى مِهْرَاسٍ لَنَا فَضَرَبْتُهَا بِأَسْفَلِهِ حَتَّى تَكَسَّرَتْ.

١٥٧٩ - **مالك** عَنْ دَاوُدَ بْنِ الْحُصَيْنِ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ لَبِيدٍ الْأَنْصَارِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حِينَ قَدِمَ الشَّامَ شَكَاَ إِلَيْهِ أَهْلُ الشَّامِ وَبَاءَ الْأَرْضِ وَيَقْلَهُا، وَقَالُوا: لَا يُصْلِحُنَا إِلَّا هَذَا الشَّرَابُ، فَقَالَ عُمَرُ: اشْرَبُوا هَذَا الْعَسَلُ، قَالُوا: لَا يُصْلِحُنَا الْعَسَلُ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ: هَلْ لَكَ أَنْ نَجْعَلَ لَكَ مِنْ هَذَا الشَّرَابِ شَيْئًا لَا يُسْكِرُ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَطَبَخُوهُ حَتَّى ذَهَبَ مِنْهُ الثُّلَاثَانِ وَبَقِيَ الثُّلُثُ، فَأَتَوْا بِهِ عُمَرَ فَأَذْخَلَ فِيهِ عُمَرُ إصْبَعَهُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ فَتَبِعَهَا يَتَمَطَّطُ، فَقَالَ: هَذَا الطَّلَاءُ، هَذَا مِثْلُ طِلَاءِ الْإِبِلِ، فَأَمَرَهُمْ عُمَرُ أَنْ يَشْرَبُوهُ، فَقَالَ لَهُ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ: أَخْلَلْتَهَا وَاللَّهِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: كَلَّا وَاللَّهِ اللَّهُمَّ إِنِّي لَا أُجِلُّ لَهُمْ شَيْئًا حَرَمْتَهُ عَلَيْهِمْ، وَلَا أَحَرَّمُ عَلَيْهِمْ شَيْئًا أَخْلَلْتَهُ لَهُمْ.

١٥٨٠ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالُوا لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّا نَبْتَاعُ مِنْ ثَمَرِ النَّخْلِ وَالْعِنَبِ، فَتَعَصِرُهُ خَمْرًا فَيَبِيعُهَا، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِنِّي أَشْهَدُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ، وَمَنْ سَمِعَ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ أَنِّي لَا أَمُرُّكُمْ أَنْ تَبِيعُوهَا، وَلَا تَبْتَاعُوهَا وَلَا تَعَصِرُوهَا، وَلَا تَشْرَبُوهَا وَلَا تَسْقُوَهَا؛ فَإِنَّهَا رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ.

مِهْرَاسٍ: هو بكسر الميم وسكون الهاء آخره سين مهملة، وهو حجر منقور يتوضأ منه. **الطلاء**: بكسر الطاء وخفة اللام الشراب المطبوخ من عصير العنب، والمراد ههنا: ما ذهب ثلثاه وبقي ثلثه. **مثل طلاء الإبل**: وهو القطران الخائر الذي يطلّى به الإبل، وهو أصل الطلاء، وسمي به الثلث العنبي لمشابهته. (الغلي) **أخللته لهم**: وفيه حل للثلث العنبي؛ لأنه في تلك الحالة غالباً لا يسكر، فإن كان يسكر حرم، وعلى ذلك يحمل الطلاء الذي حد عمر شاربه كما مر، وهذا قول الأئمة الثلاثة والجمهور، وقال أبو حنيفة: بطل مطلقاً، والحرام هو القدر المسكر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْجَامِعِ

الدُّعَاءُ لِلْمَدِينَةِ وَأَهْلِهَا

١٥٨١ - **مَالِك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِي مَكِيلِهِمْ وَبَارِكْ لَهُمْ فِي صَاعِهِمْ وَمُدَّهُمْ، يَعْنِي أَهْلَ الْمَدِينَةِ.

١٥٨٢ - **مَالِك** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاءُوا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثَمَرِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي مُدَّنَا، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ، وَإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ،

اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ دعاؤه **ﷺ** أن يبارك لأهل المدينة في مكيلهم وصاعهم ومدهم يقتضي تفصيله لها، وحرصا على الرفق من يسكنها لما افترض على الناس في زمن الهجرة من سكنها، ثم زال حكم الفرض وبقي الندب، ويحتمل أن يريد بالمكيل الصاع والمد، فذكرهما أولا باللفظ العام، ثم أكد باللفظ الخاص، ويحتمل أن يريد به غير ذلك من المكاييل ما هو أعظم من الأوسق وغيرها، وما هو أصغر منها كصف المد وغيره، ويحتمل أن يريد بالبركة أن يبارك بركة دنيا وآخرها، ففي الدنيا أن يكون الطعام الذي يكتال بهذا الكيل لا اختصاصه بأهل المدينة تكثر بركته، بأن يجزئ منه العدد ما لا يجزئ ما كيل بغيره، أو يبارك بالتصرف فيه على وجه التجارة تعين الأرباح، أو يريد به المكيل، فيكون ذلك دعاء في كثرة ثمارهم وغلاتهم، وأما البركة الدينية، فإنها بهذا الكيل تتعلق كثير من العبادات من أداء زكاة الخبث وزكاة الفطر والكمارات. **المدينة**: مشتقة من دان إذا أطاع، والدين: الطاعة، أو من مدن بالمكان إذا أقام به، والجمع مدن - بضمين ويسكون الثاني - ومدائن، (الغلي)
إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ يريد ثمر النخل لأنه هو مقصود ثمارهم، أتوا به للنبي ﷺ تبركا بدعائه **ﷺ**، وإعلاما له يبدو صلاح الثمار. **وخليلك**: من الخلوة، وهو الصداقة وأخية التي تخللت القلوب. (الغلي)
وَإِنِّي عَبْدُكَ ولم يذكر الخلوة لنفسه مع كونه خليلا أيضا نواضعا ورعاية للأدب مع أبيه. (الغلي)

وَأَنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ وَإِنِّي أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ بِهِ لِمَكَّةَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ، ثُمَّ يَدْعُو
^{بقوله وأدعوكم من الثمرات}
 بعد الفراغ أصغر وليد يراه، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرَ.

مَا جَاءَ فِي سُكْنَى الْمَدِينَةِ وَالْخُرُوجِ مِنْهَا

١٥٨٣ - **مَالِك** عَنْ قُطَيْبِ بْنِ وَهَبٍ عَنْ عُمَيْرِ بْنِ الْأَحْذَعِ أَنَّ يُحْنَسَ مَوْلَى الزُّبَيْرِ بْنِ
^{بفتح القاف والطاء المهملة}
 الْعَوَّامِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ فِي الْفَتْنَةِ، فَأَتَتْهُ مَوْلَاةٌ لَهُ تُسَلِّمُ عَلَيْهِ
 فَقَالَتْ: إِنِّي أَرَدْتُ الْخُرُوجَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، اشْتَدَّ عَلَيْنَا الزَّمَانُ، فَقَالَ لَهَا
 عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: اقْعُدِي لِكَأَعِ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَصْبِرُ عَلَى
 لَوَائِهَا وَشِدَّتِهَا أَحَدٌ إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَهِيدًا أَوْ شَفِيعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

وإني أدعوك **إخ** قال أبو محمد: في هذا دليل على فضل المدينة على مكة، قال: لأن تضعيف الدعاء لها إنما هو
 لفضلها على ما قصر عنها. قال القاضي أبو الوليد: والذي عندي أن وجه الدليل من ذلك أن إبراهيم **عليه** دعا
 لأهل مكة ما يختص بديارهم، وإن النبي **عليه** دعا لأهل المدينة بمثل ذلك ومثله معه، فيحتمل أن يريد به وبدعاء آخر
 معه، وهو لأمر آخرهم، فتكون الحسنات تضاعف للمدينة مثل ما تضاعف بمكة، ويحتمل أن يريد أن إبراهيم أيضاً
 دعا لأهل مكة بأمر آخرهم، وعلم هو **عليه** بمثل ذلك ومثله معه، فيعود إلى مثل ما قدمنا ذكره، ويحتمل أن يريد
 أن إبراهيم **عليه** دعا لأهل مكة في ثرائهم، وأنه **عليه** دعا لأهل المدينة في ثرائهم أيضاً بمثل ذلك ومثله معهم.
يحنس هو بضم الباء وفتح الحاء المهملة مع كسر النون المشددة وفتحها وجرها، والسين المهملة. (المحلى)

مولى الزبير وفي رواية: مولى مصعب بن الزبير، فهو لأحدهما حقيقة وللآخر مجازاً، قاله النووي.
اشتد علينا الزمان: أي أصعب بالفقر والحاجة، وعند الترمذي: أضا قالت: أريد أن أخرج إلى العراق قال:
 فهلاً إلى الشام. (المحلى) **لكأع**: بضم اللام وفتح الكاف، قال الطيبي: هو غير منصرف للعدل والصفة، وهو
 معدول عن اللكع، وفي رواية: لكاع، بفتح اللام وكسر العين بينهما، قالوا: امرأة لكوع ورحل لكع يعني اللقيم
 والعبء الصغير أو العبي، وحاطبها ابن عمر لهذا إنكاراً عليها إرادة الخروج وحنها على سكنى المدينة؛ لما فيه من
 الفضل. (المحلى) **أو شفيعاً**: كلمة "أو" للتقسيم، أي للعاصي شفيعاً، وللطامع شهيداً، أو شهيداً لمن بات في
 زمانه، شفيعاً لمن بات بعده، وقيل: "أو" بمعنى الواو، حكاه النووي عن عياض. وقيل: للشك من الراوي، ويروى
 أن كثيراً من الصحابة رواه كذلك، فيبعد اتفاقهم على الشك. (المحلى)

١٥٨٤ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنِّدِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْإِسْلَامِ، فَأَصَابَ الْأَعْرَابِيَّ وَعْكَ بِالْمَدِينَةِ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْلِنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعَتِي فَأَبَى، ثُمَّ جَاءَهُ فَقَالَ: أَقْلِنِي بَيْعَتِي، فَأَبَى، فَخَرَجَ الْأَعْرَابِيُّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكَبِيرِ تَنْفِي خَبْثَهَا وَيَنْصَعُ طَيِّبُهَا.

١٥٨٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْخُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أُمِرْتُ بِقَرْيَةٍ تَأْكُلُ الْقَرْيَ يَقُولُونَ: يَثْرِبُ، وَهِيَ الْمَدِينَةُ، تَنْفِي النَّاسَ كَمَا يَنْفِي الْكَبِيرُ خَبَثَ الْحَدِيدِ.

١٥٨٦ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَخْرُجُ أَحَدٌ مِنَ الْمَدِينَةِ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبَدَلَهَا اللَّهُ خَيْرًا مِنْهُ.

١٥٨٧ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي زُهَيْرٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

أقْلِنِي بَيْعَتِي: [استعارة من إقالة البيع وهو إبطاله، والمراد الإقالة من الإسلام أو الإقامة بالمدينة] يُحتمل أنه كان من حكم الإسلام حينئذ المحيرة إلى المدينة على المقام بها مع النبي ﷺ، وأن ذلك تضمنته بيعته للنبي ﷺ، ولذلك كان سألُه أن يقبله ببيعته، ويؤيد هذا التأويل أنه نقض ذلك بالخروج، وهو الذي نقل إلينا من حاله، ويُحتمل أنه كان بعد انقضاء أمد فرض المحيرة، وإنما بايعه ﷺ على الإسلام، ثم جاء يسأله أن يقبله في ذلك، لما استحاز الكفر، ولم يستحز نقض العهد، واعتقد أنه تسوَّغ إقالته. **تنفي**: بقاء مخفية، وروى بالقاف المشددة من التنفية أي يذهب.

خبثها: بفتححات، وروى بسكون الياء خلاف اللطيف. **وينصع** **إخ**: بفتح التحتية وسكون الين وفتح الصاد من التصوع وهو الخلوص، و"طيبها" فاعله، وروى بالقوقية من باب التفعيل والإفعال، و"طيبها" بالنصب مفعوله، و"طيبها" بتشديد التحتية للجميع، وضبط القراء بكسر أوله والتخفيف. (المحلى) **بقريّة تاكل القريّ**: أي تفنيهم؛ فإن أكل الشيء إفناء له، ثم استعير لافتتاح البلاد وسلب الأموال. (المحلى)

يَقُولُ: "تُفْتَحُ الْيَمَنُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَيْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ، وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الشَّامُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَيْسُونَ ^{زوجاتهم وأولادهم} فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، وَتُفْتَحُ الْعِرَاقُ فَيَأْتِي قَوْمٌ يَيْسُونَ، فَيَتَحَمَّلُونَ بِأَهْلِيهِمْ وَمَنْ أَطَاعَهُمْ وَالْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ.

١٥٨٨ - **مالك** عَنْ ابْنِ حِمَاسٍ، عَنْ عَمِّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَتُتْرَكَ الْمَدِينَةُ عَلَى أَحْسَنِ مَا كَانَتْ حَتَّى يَدْخُلَ الْكَلْبُ أَوْ الذِّئْبُ، فَيَغْذِي عَلَى بَعْضِ سَوَارِي الْمَسْجِدِ أَوْ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَلِمَنْ تَكُونُ الثَّمَارُ ذَلِكَ الزَّمَانُ؟ قَالَ: لِلْعَوَافِي الطَّيْرِ وَالسَّبَاعِ ^{شك من الراوي}.

١٥٨٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حِينَ خَرَجَ مِنَ الْمَدِينَةِ التَفَّتْ إِلَيْهَا فَبَكَى، ثُمَّ قَالَ: يَا مُزَاحِمُ! أَتَخْشَى أَنْ تَكُونَ مِمَّنْ نَفَتْ الْمَدِينَةَ.

اليس: سمي بماء لأنه عن اليمن الكعبة، أو باسم يمن بن فحطان. **يسون:** بفتح التحتية مع ضم الموحدة وكسرها أي يسوقون دوابهم أو يزجرونها، أي يسرون سيرا شديدا، وفيه معجزة النبي ﷺ لإخباره بفتح هذه الأقاليم، وقد كان ذلك كله على الترتيب المذكور.

ابن حماس: بكسر الحاء المهملة وخفة الميم وآخره سين مهملة. **فيغذي إبح:** أي يبول عليها؛ لعدم مكانه وخلوه عن الناس، يقال: غذى يبوله يغذي إذا ألقاه دفعة دفعة، كذا في "النهاية".

للعوافي: جمع عافية وهي كل طالب رزق من الإنسان وغيره، وهو مأخوذ من عفوته إذا أتته تطلب معروفه، والمراد الطير والسباع. قال النووي: الظاهر المختار أن هذا يكون في آخر الزمان عند قيام الساعة، وقال عياض: وهذا مما جرى وانقضى، وهذا من المعجزات، فقد تركت المدينة على أحسن ما كانت حين انتقلت الخلافة عنها إلى الشام والعراق، وقال: وذكر أهل التاريخ في بعض الفتن التي جرت بالمدينة وخالف أهلها أنه رحل عنها أكثر، وبقيت ثمارها للعوافي وخلت مدة، ثم راجع الناس إليها. (المحلى)

من نفث المدينة: أي من قوم نفثه المدينة وأخرجته، وهم شر الناس كما أخبر به النبي ﷺ. (المحلى)

مَا جَاءَ فِي تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ

١٥٩٠ - مَالِكٌ عَنْ عُمَرَ مَوْلَى الْمُطَّلِبِ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَلَعَ لَهُ أُخْدًا، فَقَالَ: هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ حَرَّمَ مَكَّةَ وَإِنِّي أَحَرَّمُ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا.

١٥٩١ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ:

أُحَدِّثُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، الْخَلِيفَ الْمَشْهُورَ، حِينَ رَجُوعِهِ مِنْ حَيِّوٍ كَمَا فِي جِهَادِ الْخِزَارِيِّ أَوْ مِنْ تَبُوكَ كَمَا فِي رِكَابِهِ، وَ"أُحَدِّثُ" جَبَلٌ أَحْمَرٌ فِي شِمَالِ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ مِنْهَا، سَمِيَ بِهِ لِتَوَحُّدِهِ وَلَا لِقِطَاعِهِ عَنْ جِبَالٍ أُخْرَى، وَقِيلَ: مَرْتَجِلٌ. (الْمُغَلَّى) **وَإِنِّي أَحَرَّمُ** أَخْبَرَنَا الْعُلَمَاءُ فِي تَحْرِيمِ الْمَدِينَةِ وَعَدَمِ تَحْرِيمِهَا، فَقَالَ الزُّهْرِيُّ وَالشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ: الْمَدِينَةُ لَهَا حَرَمٌ، فَلَا يَحُوزُ قِطْعَ شَجَرِهَا وَلَا أُخْدَ صَيْدِهَا، وَلَكِنَّهُ لَا يَجِبُ الْخُرُوجُ عَنْهُمْ، وَكَذَلِكَ لَا يَجِبُ سَلْبُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ عَنْهُمْ إِلَّا عِنْدَ الشَّافِعِيِّ فِي قَوْلِهِ الْقَدِيمِ، فَإِنَّهُ قَالَ فِيهِ: مَنْ أَصْطَادَ فِي الْمَدِينَةِ صَيْدًا أُخْدَ سَلَبِهِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ جُلُوسُ. وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَابْنُ الْمُبَارَكِ وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَبُو يُونُسَ وَمُحَمَّدُ: لَيْسَ لِلْمَدِينَةِ حَرَمٌ كَمَا كَانَ مَكَّةَ، فَلَا يَمْنَعُ أَحَدٌ مَنْ أُخْدَ صَيْدِهَا وَقِطْعَ شَجَرِهَا، وَأَحَابِيثُ عَنِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ **يُحَرِّمُ** إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَا ذَكَرُوهُ مِنْ تَحْرِيمِ صَيْدِ الْمَدِينَةِ وَشَجَرِهَا، بَلْ إِنَّمَا أُرَادَ ذَلِكَ لِبَقَاءِ زِينَةِ الْمَدِينَةِ، وَذَلِكَ كَسَنَعَةِ **يُحَرِّمُ** مَنْ هَدَمَ أَطْعَامَ الْمَدِينَةِ، وَقَالَ: إِنَّمَا **يُحَرِّمُ** عَنِ مَا رَوَى الطُّحَاوِيُّ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ ابْنِ عَسَرَ، ثُمَّ ذَكَرَ الطُّحَاوِيُّ دَلِيلًا عَلَى ذَلِكَ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: كَانَ لَأَبِي طَلْحَةَ ابْنِ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدَةَ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَضْحَكُهُ إِذَا دَخَلَ، وَكَانَ لَهُ نَعِيرٌ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى أَبَا عَمْرٍو حَزِينًا، فَقَالَ: مَا شَأْنُ أَبِي عَمْرٍو؟ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! نَعِيرُهُ قَدْ مَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا أَبَا عَمْرٍو! مَا فَعَلَ النَعِيرُ؟ وَأُخْرِجَهُ مِنْ أَرْبَعِ ضُرُقٍ، وَأُخْرِجَهُ مُسَلِّمًا أَيْضًا، قَالَ الطُّحَاوِيُّ: فَهَذَا قَدْ كَانَ بِالْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَكُنْ حَكْمُ صَيْدِهَا كَحَكْمِ صَيْدِ مَكَّةَ إِذَا مَا أُخْدِقَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَسْبُ النَعِيرِ وَلَا اللَّعِبِ بِهِ كَمَا لَا يُطْلَقُ ذَلِكَ بِمَكَّةَ، وَأَجِيبَ عَنْهُ بِاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ مِنْ صَيْدِ الْخَلِيفَةِ، قُلْتُ: لَا يَقُومُ الْحُجَّةُ بِالْاحْتِمَالِ الَّذِي لَا يَنْشُئُ عَنْ دَلِيلٍ، وَرَدَ أَيْضًا بِأَنْ صَيْدَ الْخَلِيفَةِ إِذَا دَخَلَ الْحَرَمَ يَجِبُ عَلَيْهِ إِزْمَالُهُ، فَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ الطُّحَاوِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قُلْتُ عَائِشَةُ: كَانَ لَأَبِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَحْشٌ، فَإِذَا خَرَجَ لَعِبَ وَاشْتَدَّ وَأَقْبَلَ وَأَدْبَرَ، فَإِذَا أَحْسَسَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَدْ دَخَلَ بَعْضُ فَلَمْ يَتَرَمَّمْ كَرَاهَةً أَنْ يُوْذِيَ، فَهَذَا بِالْمَدِينَةِ فِي مَوْضِعٍ قَدْ دَخَلَ فِيهَا حَرَمَ مِنْهَا، وَقَدْ كَانَ يَأْوُونَ فِيهَا الْوَحْشَ، وَتَتَخَذُوهُمَا وَيَغْلِقُونَ دُونَهَا الْأَبْوَابَ، وَقَدْ دَلَّ هَذَا أَيْضًا عَلَى أَنَّ حَكْمَ الْمَدِينَةِ فِي ذَلِكَ خِلَافُ حَكْمِ مَكَّةَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ. وَأُخْرِجَهُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ أَيْضًا، وَنُكِّلَ فِي الْمَسْأَلَةِ كَلَامًا ضَوِيلًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

لَوْ رَأَيْتُ الظُّبَاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا دَعَرْتُهَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا حَرَامٌ.

١٥٩٢ - **مالك** عَنْ يُونُسَ بْنِ يُونُسَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ ^{أَوْعَتْهَا وَغَرَّقَهَا} أَنَّهُ وَجَدَ غُلَمَانًا قَدْ أَجَاوَا نَعْلًا إِلَى زَاوِيَةٍ، فَطَرَدَهُمْ عَنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: أَيْ حَرَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْنَعُ هَذَا؟

١٥٩٣ - **مالك** عَنْ رَجُلٍ قَالَ: دَخَلَ عَلَيَّ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَأَنَا بِالْأَسْوَافِ وَقَدْ اصْطَدْتُ نَهْسًا، فَأَخَذَهُ مِنْ يَدِي فَأَرْسَلَهُ.

ما جاء في وباء المدينة

١٥٩٤ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّهَا قَالَتْ: لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ وَبِلَالٌ، قَالَتْ: فَدَخَلْتُ عَلَيْهِمَا فَقُلْتُ: يَا أَبَتُ! كَيْفَ تَجِدُكَ؟ وَيَا بِلَالُ! كَيْفَ تَجِدُكَ؟ قَالَتْ: فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ إِذَا أَخَذَتْهُ الْحُمَّى يَقُولُ:

كُلُّ أَمْرِي مُصَبِّحٌ فِي أَهْلِهِ وَالْمَوْتُ أَذْنِي مِنْ شِرَاكٍ نَعْبَةٍ
وَكَانَ بِلَالٌ إِذَا أَقْلَعَ عَنْهُ يَرْفَعُ عَقِيرَتَهُ فَيَقُولُ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبِيتُ لَيْلَةً ^{تَحْتَ الْحُمَّى} بِوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرُ وَجَلِيلٍ

غُلَمَانًا: بكسر العين المعجمة جمع غلام. وهو الصبي. **بِالْأَسْوَافِ**: موضع بطرف المدينة بين الحرمين.
نَهْسًا: هو كضربة طائر يصطاد العصافير. **مَصْحٌ**: يضم الميم وفتح الصاد وتشديد الموحدة المفتوحة، أي مفعول في أهله: أنعم صباحا. (الخللي)

عَقِيرَتَهُ: صوته، فعينة بمعنى مفعول. **إِذْخِرُ**: بكسر الهمزة وإخاء بينهما ذال معجمة ساكنة، حشيشة مكبة، ذو رائحة طيبة. غريض الأوراق. **وَجَلِيلٍ**: بالحيم نبت ضعيف جفراء، يحشى به حصان البيت وهو الثمام.

وَهَلْ أَرَدَنْ يَوْمًا مِائَةً مَجْنَّةً، وَهَلْ يَبْدُونُ لِي شَامَةً وَطَفِيلُ
 قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجِئْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ
 كَحُبِّنَا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ، وَصَحِّحْهَا، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِهَا وَمُدِّهَا، وَانْقُلْ حُمَاهَا فَاجْعَلْهَا
 بِالْجُحْفَةِ.

قَالَ مَالِكٌ: وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: وَكَانَ عَامِرُ بْنُ نُفَيْرَةَ يَقُولُ:
 قَدْ رَأَيْتُ الْمَوْتَ قَبْلَ ذَوْقِهِ إِنَّ الْجَبَانَ حَتْفُهُ مِنْ فَوْقِهِ
 ١٥٩٥ - مَالِكٌ عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجَمِّرِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ
 اللَّهِ ﷺ: عَلَى أَلْقَابِ الْمَدِينَةِ مَلَائِكَةٌ لَا يَدْخُلُهَا الطَّاعُونَ وَلَا الدَّجَالُ.

مَا جَاءَ فِي إِجْلَاءِ الْيَهُودِ مِنَ الْمَدِينَةِ

١٥٩٦ - مَالِكٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ:
 كَانَ مِنْ آخِرِ مَا تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ قَالَ: قَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا
 قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ، أَلَا لَا يَبْقَيْنَ دِينَانٍ بِأَرْضِ الْعَرَبِ.
 ١٥٩٧ - مَالِكٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحْتَسِبُ دِينَانٍ

محمَّد: بفتح الميم وكسر الجيم وتشديد النون موضع على أميال من مكة، كان به سوق في الخاهلية، وقد يكسر
 ميمها. (المحلى) **شامة** **إخ:** بالسين المعجمة والميم المخففة، و"طفل": بالطاء المفتوحة جيلان بقرب مكة أو
 عيان، والحاصل: أنه كان يذكر مكة وصحة هوائها، وعذوبة مائها، ولطافة حيائها ولباها. (المحلى)
بالجحفة: بتقديم الجيم المضمومة على الحاء المهملة موضع بين الحرمين، هو ميقات أهل الشام. قال الخطابي:
 وكان أهل الجحفة في ذلك الوقت اليهود، وقد استجاب الله دعاءه، وأن الحمى انقلب إليها حتى من شرب من
 مائها حم. (المحلى) **الجبان:** "جبان": ضد الشجاع، يريد أن حذرته وجبنه نحر واقع عنه إذا حلت به.
ألقاب: جمع لقب بكسر القاف، وهو الطريق بين الجليلين. (المحلى)

في جزيرة العرب. قال مالك: قال ابن شهاب: ففحص عن ذلك عمر بن الخطاب حتى أتاه الثلج واليقين أن رسول الله ﷺ قال: لا يجمع دينان في جزيرة العرب، فأجلى يهود خيبر.

قال مالك: وقد أجلى عمر بن الخطاب يهود نجران وكذلك، فأما يهود خيبر فخرجوا منها ليس لهم من الثمر ولا من الأرض شيء، وأما يهود فدك فكان لهم نصف الثمر ونصف الأرض؛ لأن رسول الله ﷺ كان صالحهم على نصف الثمر ونصف الأرض، فأقام لهم عمر نصف الثمر ونصف الأرض قيمة من ذهب وورق وإبل وجبال وأقتاب، ثم أعطاهم القيمة وأجلاهم منها.

جامع ما جاء في أمر المدينة

١٥٩٨ - مالك عن هشام بن عروة عن أبيه أن رسول الله ﷺ طلع له أحد، فقال: هذا جبل يحبنا ونحبه.

١٥٩٩ - مالك عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن القاسم أن أسلم مولى عمر بن الخطاب أخبره أنه رأى عبد الله بن عباس المخزومي فرأى عنده نبيذاً، وهو بطريق مكة، فقال له أسلم:

جزيرة العرب: الجزيرة أرض أحاط به البحر، سميت بها لإحاطة البحار عن تواجدها، وانقطاعها عن المياه العظيمة، وجزيرة العرب كما في "القاموس" ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ودجلة والفرات، أو ما بين عدن إلى أطراف الشام طولا، ومن حدة إلى أرض العراق عرضا.

الثلج: اليقين الذي لا يشك فيه، في "النهاية": يقال: ثلجت نفسي بالأمر، وثلجت تطلع ثلوجا إذا اطمأنت إليه وسكنت وثبتت فيها ووثقت به. **أقتاب:** بالقاف جمع قتب - محركا - هو الخشب الذي يوضع على ظهر البعير ليركب عليه. (المحلى) **نبيذاً:** هو ماء يلقى فيه تمرات لخلو الماء.

إِنَّ هَذَا الشَّرَابَ يُحِبُّهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَحَمَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُبَيْشٍ قَدْحًا عَظِيمًا، فَجَاءَ بِهِ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَوَضَعَهُ فِي يَدَيْهِ، فَقَرَّبَهُ عُمَرُ إِلَى فِيهِ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ هَذَا لَشَرَابٌ طَيِّبٌ فَشَرِبَ مِنْهُ، ثُمَّ نَاولَهُ رَجُلًا عَنْ يَمِينِهِ، فَلَمَّا أَدْبَرَ عَبْدُ اللَّهِ نَادَاهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: أَأَلْتَ الْقَائِلُ: لِمَكَّةَ خَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ؟

إِنَّ هَذَا الشَّرَابَ **الح** حدث لعبد الله بن عباس على أن يجعل إليه منه، وتنبيه على ذلك؛ لما كان بينهما من القرابة؛ فإن عبد الله بن عباس من أحوال عمر، كان ممن يقبل هديته قبل الولاية وبعدها، ويحتمل أن يكون استبحار ذلك؛ لأن النبي **ﷺ** قال له: **ما كنت من هذا شارب من غير مسأله فاحذر** مع أن عمر بن الخطاب ما كان يهدي إليه فإمّا كان كشيء يهدي إلى جماعة المسلمين؛ لأنه كان يتناول منه اليسير ويتناول الباقي جلساءه، ولذلك قال: إن عبد الله وضعه في يد عمر، وقربه إلى فيه، لعله يريد على وجه الاختصار له ومعرفة حاله بالاحتية، "ثم رفع رأسه، وقال: إن هذا لشراب طيب" يحتمل أن يريد به حلال، ويحتمل أن يريد لذبا مع كونه حلالا فشربه، يريد: شرب منه، "ثم ناوله رجلا عن يمينه" وهو المشروع بأن يتناول الإمام بعده من عن يمينه، وسألي ذكره إن شاء الله تعالى.

أَلْتَ الْقَائِلُ لِمَكَّةَ **الح** قال عيسى بن دينار: كأنه كره تفضيله مكة على المدينة دار الضحرة، قال محمد بن عيسى: ولو أقره بذلك لضربه، يريد: لأدبه على تفضيله مكة، وهذا من عمر يحتمل أن يريد به إنكار تفضيل مكة على المدينة، لاعتقاده تفضيل المدينة على مكة، أو هو يرى ترك الأخذ في تفضيل أحدهما على الأخرى، إلا أن الوجه الأول أظهر؛ لما شهر من أخذ الصحابة في ذلك دون كثير، ومعنى أفضل: أن لساكنها العامل فيها بالطاعة من ثواب أكثر مما للساكن والعامل بذلك في الأخرى، ولا خلاف أنه كان السكني مكة وغيرها مجموعا، والانتقال إلى المدينة مفترضا قبل الفتح، وقد اختلف العلماء في ذلك بعد الفتح في حق من تقدمت هجرته قبل الفتح، فقال الجمهور: إن ذلك بقي في حقهم. وقال جماعة: إن من هاجر قبل الفتح أن يرجع على مكة بعد الفتح، إلا أنه لا خلاف أن المقام بالمدينة كان أفضل، ولذلك أقام بها النبي **ﷺ** والمهاجرون، وقد انتقل جماعة من المدينة إلى العراق والشام ولم يرجع منهم مشهور بالفضل إلى سكني مكة، وإنما رجع إليها من صعر سبه عن أن يكون له حكم الضحرة كعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عباس، والجمهور على خلاف ذلك، فلا خلاف أن المدينة أفضل له في حق هؤلاء. وأما من لم تكن له هجرة فلا خلاف في أنه يجوز له سكني مكة وسكني المدينة، وذهب مالك أن سكني المدينة أفضل، وقال أبو حنيفة والشافعي: سكني مكة أفضل له. واستدل القاضي أبو محمد على ذلك بما روي عن النبي **ﷺ** أنه قال: **لما أتت المدينة لم يبق فيها من أهل مكة إلا من هاجر** قال: يخص بذلك المدينة، وما روي عن النبي **ﷺ** أنه قال: **لم يبق من أهل مكة إلا من هاجر** قال: فلا معنى لقوله: "فأكل القرى" إلا على ترجيح فضلها على غيرها، =

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَقُلْتُ: هِيَ حَرَمُ اللَّهِ وَأَمْنُهُ وَفِيهَا بَيْتُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَقُولُ فِي بَيْتِ اللَّهِ وَلَا فِي حَرَمِهِ شَيْئًا، ثُمَّ قَالَ عُمَرُ: أَأَنْتَ الْقَائِلُ: لَمَكَّةُ خَيْرٌ مِنَ الْمَدِينَةِ؟ قَالَ: فَقُلْتُ: هِيَ حَرَمُ اللَّهِ وَأَمْنُهُ وَفِيهَا بَيْتُهُ، فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَقُولُ فِي حَرَمِ اللَّهِ وَلَا فِي بَيْتِهِ شَيْئًا، ثُمَّ انْصَرَفَ.

مَا جَاءَ فِي الطَّاعُونِ

١٦٠٠ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ تَوْفَلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ،

- وزيادتها عليها، وقوله **اللهم حبب إلينا المدينة** كحسب مكة ثم أشهد ولا يدعو **مكة** في أن يحب إلينا سكنى المدينة وسكنى غيرها أفضل، ووجهه من جهة المعنى: أن النبي **ﷺ** اختار سكنها بعد الفتح، فإن كان ذلك قد افترض عليه فلا يفترض عليه السكنى إلا في أفضل البقاع، وإن لم يكن ذلك مفترضا عليه، واختاره فلا يختار لاستيطانه واستيطان الإمامة وفضلاء الصحابة إلا أفضل البقاع، وقول عبد الله بن عباس: هي حرم الله وأمنه وفيها بيته، فلم يزد على إظهار ما عنده من فضيلة مكة. قال محمد بن عيسى: ولو أقر له بذلك لضربه، يريد أنه لم يصرح له بتفضيل مكة، وإنما أقر له بفضل مكة، وهذا لا خلاف في صحته على الوجه الذي ذكره، ولذلك قال له عمر: لا أقول في بيت الله ولا في حرمه شيئا، معناه - والله أعلم - إني لا أنكر فضيلته ولكن أنت القائل: لمكة خير من المدينة؟ ما معناه أي لا أنكر ذلك عليك، وإنما أنكر عليك ما بلغني عنك من تفضيلها على المدينة، فهل كان ذلك منك؟ فعاد عبد الله بن عباس إلى قوله الأول، فلم يزد عليه ولا أظهر إليه ما سأله عنه، ثم انصرف، ومعنى ذلك - والله أعلم - أنه رأى عمر إقراره على هذا القول إذا أمسك عما سواه غير ممنوع. (منه) **وأمنه**: أي يحل أمنه، كما يدل عليه قول تعالى: **وَإِذْ جَعَلْنَا لَبَنَ مِثْلَ الْهَدْيِ وَأَمْنًا** (البقرة: ١٦٥).

لا أقول إلخ: كان رأي أمير المؤمنين عمر تفضيل مدينة على مكة غير الكعبة: فإنه مستثنى، وهو قول ابنه عبد الله **الطاعون**: بركة الفاعول من الطعن، عدلوه عن أصله ووضعوه دالا على الموت العام. (الحلى)

خرج إلى الشام إلخ: يتحمل أن يقصدها ليطالع أحوالها؛ فإنها كانت ثغر المسلمين، وعلى الإمام إذا بعد عنه بالثغور أن يتطلعها بالمشاهدة إن علم أنه يحتاج إلى ذلك. "لقبه أمراء الأحناف" يريد جند الشام، إما لأهم كانوا مقبلين إلى جهته فلحقوه هناك، أو لأهم خرجوا من البوابة واعتقدوا أن ذلك يجوز لهم، أو لأهم خرجوا يتلقونه من قرب منهم من طريقه بموضعه ذلك. قوله: "فأحبروه أن البوابة قد وقع بالشام" البوابة: هو الطاعون، وهو مرض -

حَتَّى إِذَا كَانَ يَسْرَعُ لِقِيهِ أُمَرَاءُ الْأَجْنَادِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ وَأَصْحَابُهُ، فَأَخْبَرُوهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِأَرْضِ الشَّامِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: ادْعُ لِي الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، فَدَعَاهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ وَأَخْبَرَهُمْ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَاجْتَنَفُوا فَقَالَ بَعْضُهُمْ: قَدْ خَرَجْتَ لِأَمْرٍ وَلَا تَرَى أَنَّ تَرْجِعَ عَنْهُ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ:

= نعم الكثير من الناس في جهة من الجهات دون غيرها، بخلاف المعتاد من أحوال الناس وأمراضهم، ويكون مرضهم غالباً مرضاً واحداً بخلاف سائر الأوقات؛ فإن أمراض الناس مختلفة، وقول عمر **ادع لي المهاجرين الأولين**، وروي عن سعيد بن المسيب: أن المهاجرين الأولين من صلى إلى القبلتين، ومن لم يسلم إلا بعد تحويل القبلة إلى الكعبة، فليس من المهاجرين الأولين. "فدعاهم فاستشارهم" عمر في ذلك "فاجتنبوا" عليه، "فقال بعضهم: قد خرجت لأمر"، يريدون مضالعة التعور والنظر فيها، "ولا ترى أن ترجع عنه" يريدون توكلوا على الله عز وجل، وتيقنا أنه لا يصيبهم إلا ما كتب الله لهم. "وقال بعضهم: معك بقية الناس" يريدون فضلاء الناس وأصحاب رسول الله **ﷺ**. يرون بذلك إظهار فضلهم؛ ليحضروا بذلك على الإشفاق عليهم، ويعظم حال التعوير بهم، وإفادتهم على الوباء الذي يخاف استئصاله لهم، فلما اجتنبوا عليه أمرهم أن يرتفعوا عنه، ثم دعا الأنصار فاستشارهم كما استشار المهاجرين فاجتنبوا كاجتنابهم، فأمرهم أيضاً أن يرتفعوا، ثم قال: "ادعوا لي من كان ههنا من مشيخة فريش من مهاجرة الفتح" يريد من هاجر بقرب الفتح، فثبت له حكم المحجرة أو هاجر بعد الفتح، فثبت له اسم المحجرة دون حكمها، فشاؤهم فلم يجتنبوا وقالوا: نرى أن ترجع بالناس فرأى عمر رأيهم، وقال: "إني مصبح على ظهر" يريد السفر، وصفه بذلك؛ لأن المسافر ومناحه يصير على ظهر الخيل والإبل والدواب، ويحتمل أن يريد به على ظهر طريق، ولا بد أن يكون قرن بذلك ما يقتضي الرجوع عن الشام، أو يكون ذلك موضع إفامته بالشام، والأول أظهر؛ لأنه لم يكن بلغ بعد موضع الوباء، فلو كان موضعه يريد أن يقيم به ولا وباء به؛ لما احتاج إلى الرجوع، والله أعلم.

يسرع: بغين معجمة، قرية بوادي ثبوك، تحوز فيها الصرف وعدمه، وقيل: هي مدينة افتتحها أبو عبيدة وهي واليرموك والجابية متصلات، بينها وبين المدينة ثلاث عشرة مرحلة. **أمراء الأجناد**: كان عمر قسم الشام أجنادا: الأردن جند، وحمص جند، ودمشق جند، وفلسطين جند، وجعل على كل جند أميرا. **وأصحابه**: خالد بن الوليد ويزيد بن أبي سفيان وشرحبيل بن حسنة وعمر بن العاص **المهاجرين الأولين**: هم من صلى إلى القبلتين في قول ابن المسيب، أو شاهدوا بدرا في قول عطاء، وأصحاب الشجرة في قول الشعبي. (المحلى)

مَعَكَ بَقِيَّةُ النَّاسِ وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ^{عطف تسموي} وَلَا تَرَى أَنْ تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَقَالَ عُمَرُ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي الْأَنْصَارَ، فَدَعَوْتُهُمْ فَاسْتَشَارَهُمْ، فَسَلَكُوا سَبِيلَ الْمُهَاجِرِينَ، وَاخْتَلَفُوا كَاخْتِلَافِهِمْ، فَقَالَ: ارْتَفِعُوا عَنِّي، ثُمَّ قَالَ: ادْعُ لِي مَنْ كَانَ هَهُنَا مِنْ مَشِيخَةٍ قُرَيْشٍ مِنْ مُهَاجِرَةِ الْفَتْحِ، فَدَعَوْتُهُمْ فَلَمْ يَخْتَلِفْ عَلَيْهِ مِنْهُمْ رَجُلَانِ، فَقَالُوا: نَرَى أَنْ تَرْجِعَ بِالنَّاسِ وَلَا تُقَدِّمَهُمْ عَلَى هَذَا الْوَبَاءِ، فَنَادَى عُمَرُ فِي النَّاسِ: إِنِّي مُصْبِحٌ عَلَى ظَهْرٍ، فَأَصْبَحُوا عَلَيْهِ، فَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: أَفَرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ؟ ^{برقة الأمر}

مشيخة: يفتح الميم وكسر الشين جمع شيخ، وهو من استبان فيه السن.

مهاجرة الفتح: أي الذين هاجروا عام الفتح قبل الفتح. **مصباح:** بإسكان الصاد من الإصباح، وضبط بعضهم بتشديد الباء من التصبيح أي مسافر.

فقال أبو عبيدة إلخ: قول أبي عبيدة: "أفرارا من قدر الله" على معنى الإنكار؛ لانصرافه، يريد أنه ينحو بذلك وينجي الصحابة من الوباء الذي لا يصيب إلا من قدر الله عز وجل أن يصيبه، وأنه لا ينحو منه من قدر له أن يصيبه، فقال عمر: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة قال محمد بن عيسى: وكان عمر يحب موافقته في جميع أموره، ويكره مخالفته، ويحتمل أن يكون ذلك لما تحقق من فضله وأمانته، فقد سماه النبي ﷺ أمين هذه الأمة، وقوله: "لو غيرك قالها يا أبا عبيدة"، قال محمد بن عيسى الأعشى: يريد عمر رضي الله عنه لشكته. "نعم، نفر من قدر الله إلى قدر الله" يريد أنه لا يعتقد أنه بالقرار ينحو مما قدر عليه، وإنما يعتقد أنه يرجع عما يخاف أن يكون قد قدر عليه من الوباء إن وصل إلى ما يرجو أن يكون قد قدر له من السلامة إن رجع، ولذلك يجوز للإنسان أن يتخذ الدرع والخن، ويفر من العدو الذي يجوز الفرار منه لكثرة، ويجنب الغرر والمخاوف، ولا يكون ذلك فرارا من قدر الله، ولا يجوز أن ينحو به مما قدر الله تعالى، بل أكثره مأمور به، وقد مثل ذلك عمر بن الخطاب قتيلا صحيحا بما سلمه أبو عبيدة، وهو أن من كان له إبل يريد حفظها وحسن القيام عليها "فهبط بها وأداها له عدوتان، إحداهما: خصبة، والأخرى جدبة، أليس إن رعى الخصبة رعاها بقدر الله عز وجل، وإن رعى الجدبة رعاها بقدر الله" يريد أنه مثل أمره إن انصرف بهم إلى موضع يأمن به الوباء انصرف بقدر الله عز وجل، وإن أقدمهم على ما يخافه عليهم من الوباء أقدمهم عليه بقدر الله، فكما يلزم صاحب الإبل أن يتزل بها الجانب الخصيب، ولا يعد بذلك أنه فار من قدر الله، بل مصيبا محتثا ممثلا لما أمر الله سبحانه، ومسلما لقدره وراجيا خيره، فكذلك الإمام بالمسلمين إذا انصرف بهم عن بلاد الوباء إلى بلاد الصحة والسلامة، وبالله التوفيق. (منه)

فَقَالَ عُمَرُ: لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا يَا أَبَا عُبَيْدَةَ! نَعَمْ، نَفَرُ مِنْ قَدَرِ اللَّهِ إِلَى قَدَرِ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ لَكَ إِبِلٌ فَهَبَطْتُ وَادِيًا لَهُ عُدْوَتَانِ، إِحْدَاهُمَا: مَخْصِبَةٌ، وَآخَرَى: حُدْبَةٌ، أَلَيْسَ إِنْ رَعَيْتَ الْخَصْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ، وَإِنْ رَعَيْتَ الْحُدْبَةَ رَعَيْتَهَا بِقَدَرِ اللَّهِ؟ فَجَاءَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَكَانَ غَائِبًا فِي بَعْضِ حَاجَتِهِ، فَقَالَ: إِنْ عِنْدِي مِنْ هَذَا عِلْمًا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ، قَالَ: فَحَمِدَ اللَّهُ عُمَرُ، ثُمَّ انْصَرَفَ.

١٦٠١ - **مَالِكٌ** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، وَعَنْ سَالِمِ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَسْأَلُ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ: مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الطَّاعُونِ؟ فَقَالَ أُسَامَةُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الطَّاعُونُ رَجَزٌ

لَوْ غَيْرُكَ قَالَهَا شرط، وجوابه محذوف، أي لأدبته لاعتراضه في مسألة اجتهدية اتفق عليه الأكثر، وإن كان نوى منك بذلك، أو لم أتعجب منه، ولكن أتعجب منك مع علمك وفضلك، نقول هذا؟ وهي للتمني فكيف ولا حاجة إلى الجواب. **مَخْصِبَةٌ**: تضم الميم وفتح الصاد أي ذا عصب بالكسر، وهو كثرة العشب ورفاعة العيش، وفي نسخة: خصب، بفتح الخاء وكسر الصاد. **مِنْ هَذَا عِلْمًا** يقتضي أن ما عنده من العلم في ذلك مقدم على ما كان عند غيره من الرأي، فإن كان موافقا له صححه، وإن كان مخالفا له وجب تقديمه عليه، إلا أنه قد وقع الإجماع من جميعهم على صحة القول بالرأي والقياس، لأن كل واحد منهم قال في ذلك برأيه، ولم يكن عند أحد منهم أثر، ولم يذكر ذلك عليهم عبد الرحمن بن عوف ولا غيره، مع أن القضية شاعت وانتشرت في جميع بلاد الإسلام، وقول النبي ﷺ "إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه"، يريد لما فيه من التعرير، "وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فرارا منه"، استسلاما للأقدار، "فحمد الله عمر" إذا وافق رأيه الذي احتاره ما صح عنه من أمر النبي ﷺ. **فَلَا تَقْدُمُوا**: بفتح التاء والدال، وقال التورثيني: والمخفوظ عند الحفاظ ضم التاء من الإقدام؛ ليكون أسكن لأنفسكم، وأقطع لوسواس الشيطان. (المحلي)

الطَّاعُونُ رَجَزٌ **إِلخ**: يحتمل وجهين، أحدهما: أن يريد أنه قول ما نزل إلى الأرض، وحدث بالناس حدث بهم على هذا الوجه، والوجه الثاني: أن يكون نزل في بلد على أنه غريب وأنه تكبر بعد ذلك في ذلك البلد، وقد روي أنه كان عذابا لأولئك ورحة للمؤمنين لمن ظهر ببلده أو قام صابرا محسنا فأصيب به، وقد روي عن النبي ﷺ =

أَرْسِلْ عَلَيَّ طَائِفَةً مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، أَوْ عَلَيَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَإِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَدْخُلُوهَا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا، فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ. قَالَ مَالِكٌ: قَالَ أَبُو النَّضْرِ: لَا يُخْرِجُكُمْ إِلَّا فِرَارًا مِنْهُ.

١٦٠٢ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ، فَلَمَّا جَاءَ سَرَّغَ بَلَّغَهُ أَنَّ الْوَبَاءَ قَدْ وَقَعَ بِالشَّامِ، فَأَخْبَرَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتُمْ بِهِ بِأَرْضٍ فَلَا تَقْدُمُوا عَلَيْهِ، وَإِذَا وَقَعَ بِأَرْضٍ وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا فِرَارًا مِنْهُ، فَرَجَعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْ سَرَّغَ.

١٦٠٣ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ إِذَا رَجَعَ بِالنَّاسِ مِنْ سَرَّغَ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ.

= أنه قال: الطاعون شهادة لكل مسلم. وروث عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: كان عذابا يبعثه الله على من يشاء، فجعله رحمة للمؤمنين، فليس من عبد يجمع الطاعون فيسكت في بلده ضامرا يعلم أنه لن يقبضه إلا ما كتب الله له إلا كان مثل آخر الشهيد.

فلا تخرجوا إحداهم: خص بالمنع الخروج على هذا الوجه، فحوز لمن أراد الخروج منه لغیر ذلك الوجه من حاجة لتزول به إلى السفر منه، أو لانتقال منه، ويجوز لمن استوحم أرضا أن يخرج منها إلى بلد يوافق جسمه، لما روي عن أنس بن مالك: أن ناسا من عكبل وعرينة قدموا على رسول الله ﷺ وتكلموا بالإسلام، فقالوا: يا بني الله! إنا كنا أهل ضرع ولم يكن أهل ريف واستوحموا المدينة، فأمرهم رسول الله ﷺ بلود وراغ، وأمرهم أن يخرجوا فيه.

إلا فِراراً منه: بالنصب، وههنا إشكال؛ فإن دخول "إلا" بعد النفي لإيجاب بعض ما نفي قبل من الخروج، فكانه مني عن الخروج إلا للفرار خاصة، وهو ضد المراد، قال: النهي عن الخروج إنما هو للفرار لا لغيره فقيل: إدخال "إلا" فيه غلط، وجعل بعضهم "إلا" حالا من الإتيان، أي لا تخرجوا إذا لم يكن خروجكم إلا للفرار.

إنما رجع بالناس إحداهم: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لَمْ يَبْلُغْهُ مَا نَادَى بِهِ عُمَرُ فِي النَّاسِ أَنَّهُ مُصِيبٌ عَلَى ظَهَرٍ، وَمَا رَجَعَهُ بِهِ أَبُو عُبَيْدَةَ مِنَ الْكَارِ الْجَوْعِ عَلَيْهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ بَلَّغَهُ ذَلِكَ فَأَوَّلَ فِي قَوْلِهِ: يَبِي مُصِيبٌ عَلَى ظَهَرٍ أَيْ عَلَى سَفَرِ أَهْلِهِ، وَلَمْ يَبْلُغْهُ، وَإِنَّمَا أَقْبَى الْأَسْتَحَارَةَ فِيهِ وَمَعَاوِدَةَ الْمَشَاوِرَةَ إِلَى الْعَدُوِّ، وَأَنْ مَعْنَى قَوْلِ أَبِي عُبَيْدَةَ لَهُ: "أَفْرَارًا مِنْ قَدَرِ اللَّهِ"؟ مَعْنَاهُ: أَنَّهُ أَنْكَرَ عَلَيْهِ الْارْتِيَاءَ فِي مِثْلِ هَذَا، وَالتَّوَقُّفَ عَنِ الْإِفْدَامِ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

١٦٠٤ - مالك أنه قال: بلغني أن عمر بن الخطاب قال: لبّيت بركة أحب إلي من عشرة أثبات بالشام. قال مالك: يريد أطول الأعمار والبقاء، وليشدة الوباء بالشام.

النهي عن القول في القدر

١٦٠٥ - مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى**

لبت بركة الخ: يضم الراء موضع بالحجاز بين غمرة وذات عرق، كذا في "النهاية" قال محمد بن عيسى: ركة هي أرض بني عامر، وهي ما بين مكة والعراق. وقال ابن فعبس: ركة من أرض الطائف في أرض مصححة، وقال محمد بن عيسى: وهي أرض صحراوية، فأراد عمر أن ساكنيها أطول أعماراً وأصح أبداناً من الوباء والمريض ممن سكن الشام وغيرها من البلدان. قال عيسى: ولم يرد هذا أن سكني الأرض يزيد في أعمارهم، ولكن لما قدر الله عز وجل أعمارهم فلويلة أسكنهم تلك البلدة. قال عيسى بن دينار عن ابن القاسم عن مالك: يريد صحة ركة، ووباء الشام. قال القاضي أبو الوليد: ومعنى ذلك عدي: أن الله عز وجل قد أجرى العادة بصحة من سكن ركة وطول أعمارهم، وأمراض من سكن الموضع الذي أراد من الشام وقصر أعمارهم، ولعله أراد ركة وما قاربها، كما أجزت العادة بأن من تناول نوعاً من الطعام والشراب صح جسمه، ومن تناول نوعاً آخر كثرت أمراضه، وإن كانت الأمراض معلقة بالقدر تعلق الموت، والله أعلم وأحكم.

القدر: القدر: محركا القضاء والحكم ومبلغ الشيء، والقدرية جاحدوا القدر، وفي "النهاية": القدر ما قضاه الله وحكم به من الأمور، فقد يسكن الله، وقال الطبيب: القدر - بالفتح والسكون - ما يقدره من القضاء، وبالفتح اسم لما صدر عن فعل القادر، كالأهدم لما صدر عن فعل الهادم، وهذا ظهر أن القضاء والقدر في اللغة بمعنى واحد، وقد يفرق بينهما بأن القضاء هو الحكم، والقدر: وقوعه موافقاً لما سبق. (المحلى)

تَحَاجَّ آدَمُ وَمُوسَى: يقتضي صحة حوار الحاجة، لا سيما على قول مالك أن شريعة من قبلنا شريعة لنا، وقول موسى **هَلْ** "أنت الذي أغويت الناس وأخرجتهم من الجنة" معنى أغويت - والله أعلم - يحتمل أن يريد به عرضتهم للإغواء لما كنت سبب خروجهم من الجنة، وتعرضهم للتكليف، ويحتمل أن يريد به: جعلتهم غاوين؛ لكونهم من ذريتك حين غويت من قوله سبحانه وتعالى: **وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ** (طه: ١٢١) وقول آدم **هَلْ** له: "أنت موسى الذي أعطاه علم كل شيء" يريد أعلمه به، ويحتمل أن يريد به مما أعلمه البشر. وقوله: "واصفاه على الناس" يريد - والله أعلم - أثره بإرساله على من لم يرسله، وهذا كله على وجه التقرير له على فضله الذي لا يقتضي الإصافة في محاجسته، وأن لا يلوم أباه على ما يعي واسع علمه وفضله، ولومه عليه، فلما قال موسى: نعم، لزمه ذلك -

فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ مُوسَى: أَنْتَ آدَمُ الَّذِي أَغْوَيْتَ النَّاسَ، وَأَخْرَجْتَهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ. فَقَالَ لَهُ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى الَّذِي أُعْطَاكَ عِلْمَ كُلِّ شَيْءٍ، وَاصْطَفَاكَ بِرِسَالَتِهِ.
 قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَتُلْوِمُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟
 (وفي نسخة: أعطاه الله) (وفي نسخة: واصطفاه)

١٦٠٦ - **مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنْبَسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ سَبَّلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ:**

- بحكم المناظرة والحاجة لا على وجه الفخر والمباهلة، وقال له آدم: أتلومني على أمر قد قدر علي قبل أن أخلق بمعنى أن لومك لي على ذلك غير سائق، ولذلك روي عن البيهي **١٦٠٦** أنه قال: "فحج آدم موسى" معناه: ظهر عليه في الحق، واحتجاج آدم بالقدر على نفي اللوم عنه يجب أن يبين، فإن العاصي إذا عصى يستحق اللوم، وإن كنا نعلم أنه قد قدرت عليه المعصية قبل أن يخلق، ولا حجة له على من لومه على معصيته بأن يقول: إن ذلك قدر علي قبل أن أخلق، ولو كان هذا بمجرده حجة لما وجب أن يلام أحد على معصيته، ولا ينكر عليه ولا يتوعد عليها بعذاب في الدنيا ولا في الآخرة، ولكن آدم **١٦٠٦** إنما أنكر على موسى أن لومه فقال: أتلومني على أمر قد قدر علي، وآدم **١٦٠٦** قد كان تاب من معصيته، قال الله عز وجل: **﴿وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى﴾** ثم **﴿اخْتَلَفَ رَبُّهُ فَبَدَلَتْ عَلَيْهِ وَهْدَى﴾** (طه: ١٢١، ١٢٢) التائب من المعصية إذا تاب وحسنت توبته، فلا يحسن أن يلام عليها، ووجه آخر: وهو أن آدم أب لموسى، ولم يسع للابن لوم أبيه في معصيته، قال الله تعالى: **﴿وَلَنْ جَاهِدَكَ عَلَى أَنْ تُكْفِرَ بِمَا كُنْتَ لَكَ بِهِ عِلْمًا فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُكُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُومٌ﴾** (لقمان: ١٥) وقال إبراهيم **﴿لَأُيَسِّرَنَّ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ مِنَ الْإِيمَانِ: يَسِّرُ لَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِآيَاتِي﴾** (مرم: ٥٧)، فهذا بين حجة آدم **١٦٠٦**، والله أعلم وعلمه أتم.

فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى: أَي عَلَيْهِ بِالْحَقِّ، وَالْمُرَادُ غَلْبَتُهُ فِي دَفْعِ اللُّومِ بَعْدَ التَّوْبَةِ.
سَبَّلَ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: دليل على أن الصحابة كانت تتكلم في هذه المعاني من الاعتقادات، وتبحث عن حقائقها وتعني بذلك حتى تظهره، وتسال عنه الأئمة والخلفاء لتقف على الصواب منه، ونقل عن البيهي **١٦٠٦** من ذلك ما حفظته عنه، وأن قول من قال: "من علماء التابعين كانوا يكرهون الكلام فيما ليس تحت عمل" إنما يتصرف إلى أحد أمرين: إما أن يتوجه المتع في ذلك إلى من ليس من أهل العلم ممن يخاف أن تزل قدمه ويتعلق قلبه بشبهة لا يقدر على التخلص منها. قال مالك **١٦٠٦** كان يقال: لا تمكّن زائغ القلب من إذكرك؛ فإنك لا تدري ما يقلقك من ذلك، وقد سمع رجلاً من الأنصار من أهل المدينة شيئاً من بعض أهل القدر، فعلق قلبه، فكان يأتي إخوانه الذين يستصحبهم، فإذا همرة قال: فكيف بما علق قلبي، لو علمت أن الله رضى أن ألقى نفسي من فوق هذه المنارة فعلت. والوجه الثاني: أن يتوجه المتع في ذلك إلى أن يتكلم في ذلك بمذاهب أهل البدع ومخالفى السنة، والله أعلم.

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ فقال عَمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُسْأَلُ عَنْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَبَعَمِلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّةً،

مسح ظهره بيمينه: يقتضي أن الباري تعالى موصوف بأن له يميناً، قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ إِذَا مَسَّهَا رَبُّهَا﴾ (الزمر: ٦٧) وروى أبو الثنايد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **يد الله ملائكة لا يعصها عصاة** ورواه معمر عن هشام عن أبي هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: **يمين الله ملائكة لا يعصها شيء** سبحانه الملائكة والنهار، أراهم ما ألقى من حلق السموات والأرض، فإنه **لم يقصص شئ في يده**، وعرشه على الماء، ويده الأخرى **القصص أو القصاص يرفع ويخفض** وروى مالك عن صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال في الذي يقرأ "قل هو الله أحد": **والذي نفسي بيده أنها تعدل ثلث القرآن**، وقال الله عز وجل: ﴿قُلْ يَدَايَ مَبْسُوطَتَانِ يُقُولُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (الأنعام: ٦٤) وروى عن النبي ﷺ أنه قال: **أول شيء خلقه الله عز وجل القلم**، خلقه فأحياه **يمينه وكلكا يديه يمين**، وأجمع أهل السنة على أن يديه صفة، وليست بخوارج كخوارج المخلوقين؛ لأنه سبحانه ليس كمثل شيء، وهو السميع البصير. وروى عبد الله بن مسعود: جاء خبر من اليهود إلى رسول الله ﷺ فقال: يا محمد! إن الله يضع السموات على أصبع، والأرضين على أصبع، والسموات على أصبع، والأقمار على أصبع، وسائر الخلق على أصبع، ثم يقول بيده: أنا الملك أين ملوك الأرض؟ فضحك رسول الله ﷺ تعجباً منه ونصيديقاً له، ثم قال ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا لِلَّهِ حُلٌّ قُلُوبُ وَالْأَرْضُ حِسْبًا قِسْطًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْرُوبَاتٌ﴾ (الزمر: ٦٧) وقال جماعة من أهل العلم: الأصبع النعمة. (منه)

فاستخرج منه ذرية: [قيل: شق ظهره، وقيل: استخرجهم من ثقوب، أو من مسامات شعرات ظهره، قيل: قيل دخول آدم الجنة بين مكة وطائف، وقيل: يطن لعمان وأنه بقرب غرفة، وقيل: في الجنة، وقيل: بعد النزول منها بأرض الهند. (المحلى)] فقال: "هؤلاء للجنة ويعمل أهل الجنة يعملون، ثم مسح ظهره فاستخرج منه ذرية فقال: هؤلاء للنار ويعمل أهل النار يعملون" يقتضي - والله أعلم - أنه خلق هؤلاء ليدخلهم الجنة وخلق هؤلاء ليدخلهم النار، وخلق هؤلاء ليعملوا بعمل أهل الجنة، وخلق هؤلاء ليعملوا بعمل أهل النار، وروى عبد الله بن مسعود حديثاً رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: **أن خلق آدمكم أجمع في بطن أمه أربعين يوماً أو أربعين ليلة، ثم يكون علقة مثله، ثم يكون مضغة مثله، ثم يموت الله إليه الملك فيؤذن بأربع كلمات: فكتب ررقه وأحله -**

فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَيَعْمَلُ أَهْلُ النَّارِ يَعْمَلُونَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَفِيمَ الْعَمَلِ؟ قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيُدْخِلُهُ رَبُّهُ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ، فَيُدْخِلُهُ رَبُّهُ النَّارَ.

١٦٠٧ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا....

- وعمله وخفي أو سعيد، ثم يفتح فيه الروح، فإن أحدكم يعمل بعمل أهل الجنة حتى لا يكون به وبينها إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار، وإن أحدكم يعمل بعمل أهل النار حتى لا يكون به وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها. وهذا يقتضي أنه سبق الكتاب بما يعمل وبما يصير إليه، وأنه قد سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً صالحاً، ثم في آخره عملاً سيئاً، ثم يموت عليه وينقلب إليه، وقد سبق الكتاب بأن يعمل في أول عمره عملاً سيئاً وفي آخره عملاً صالحاً، ثم يموت عليه فيصير إليه. (منه)

ففيهم العمل: معناه: فإذا كان قد سبق الكتاب بمكان أحدنا من الجنة أو النار، وأنه لا محيد عنه ولا بد منه، فلم تتكلف العمل؟ فقال رسول الله ﷺ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِذَا خَلَقَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ. يريد ﷺ - والله أعلم - أنه قد سبق الكتاب بما عمل من خير أو شر، كما قد سبق الكتاب بما يصير إليه من الجنة أو النار، وقد روى أبو عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب: كنا في جنازة، فقال رسول الله ﷺ: مَا مِنْ نَفْسٍ مَقْرُوءَةٍ إِلَّا كَتَبَ مَكَانَهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا وَفَدَ كَتَبَتْ شَقِيَّةً أَوْ سَعِيدَةً. فقال رجل: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفَلَا تَتَكَلَّفُ عَلَيَّ كِتَابَنَا وَتَدْعُ الْعَمَلَ؟ قَالَ: أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيَسِّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيَسِّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿إِنَّمَا مَنْ أُعْطِيَ وَشَقِيَ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ (الليل: ٥، ٦)، وقوله ﷺ: "حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيُدْخِلُهُ رَبُّهُ الْجَنَّةَ". وفي أهل النار: "حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخِلُهُ رَبُّهُ النَّارَ". يقتضي أن آخر الإنسان أحق به، وعليه يجازى، وقد تقدم ذلك في حديث ابن مسعود، ووجهه: أنه إذا كان أول عمله سيئاً وآخره حسناً فقد تاب من السيء، وحكمه حكم التائبين، ومن انتقل من العمل الصالح إلى السيء، فحكمه حكم المرتد، والمنتقل إلى الفسوق على ذلك يكون جزاؤه، والله أعلم.

مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ.

١٦٠٨ - مَالِكٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسِ الْيَمَانِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: أَذْرَكْتُ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُونَ: كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ،

مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا: على سبيل الخوض على تعلمها أو التمسك بهما، والافتداء بما فيهما، وبين الأمرين فقال: **كتاب الله وسنة رسوله** يريد - والله أعلم - ما منه وشرعه، وأنبأنا عن تحليته وتجرته وغير ذلك من سننه، وهذا فيما كان فيه كتاب أو سنة، وما لم يكن فيه كتاب ولا سنة فمردود إليهما ومعتبر بهما، وقد روى ابن وهب عن مالك في "المجموعة" الحكم على وجهين: فالذي يحكم بالقرآن فذلك الصواب، والذي يجهد العالم نفسه فيه فيما لم يأت فيه شيء، ففعله يوفق، وثالث متكلف بما لا يعلم، فما أشبه أن لا يوفق مقتضى هذا - والله أعلم - أن الحكم بالكتاب والسنة مقدم فيما فيه كتاب أو سنة، وما عدم ذلك فيه اجتهد العالم فيه بالرأي والقياس والرد إلى ما ثبت بالكتاب والسنة، وأما الجاهل فلا يتعرض لذلك؛ فإنه متكلف بما لا يعلم وما لم يكلفه، ويوشك أن لا يوفق.

قال أذركت الخ: يقولون على وجه التصحيح؛ لما حكاه لفضل القائلين له وعلمهم ودينهم، وأهم الدين صحبوا رسول الله ﷺ، وعلموا ما جاء به وتكرر أخذهم وسماعهم لما قاله، وفهمهم المراد وسواهم النبي ﷺ عما أشكل عليهم، واتفاقهم على صحة النقل عنه، فسمعهم يقولون: كل شيء بقدر، وقد قال الله عز وجل: **﴿إِنَّا قُلْنَا لِمَنَّا خُلَفَاءُ نَحْنُ وَرَسُولُكُمْ نَبْدِي فِيكُمْ مَثَلًا لِّمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾** (النمل: ٢٥)، ويحتمل من جهة مقتضى لسان العرب معاني أحدها: أن يكون معناه خلفاء منه شيئاً مقدرًا لا يراد عليه ولا ينقص منه، الثاني: أن يكون معناه: خلفاء على قدر ما لا يراد فيه ولا ينقص منه، قال الله تعالى: **﴿فَقَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾** (الصلوات: ٣)، والثالث: أن يكون معناه: قدره عليه، قال جل ذكره: **﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾** (البقرة: ١٧)، والرابع: أن يريد به بقدر أن تخلقه في وقته، فقدر له عز وجل وقتاً يخلقه فيه، وقال الحسن الخلواني: أملى عليّ علي بن المديني سألت عبد الرحمن بن مهدي عن القدر، فقال: كل شيء بالقدر، والطاعة والمعصية بقدر، وقد أعظم القرية من قال: إن المعاصي ليست بقدر، وقال: والعلم والقدر والكتاب سواء، وعرضت كلام عبد الرحمن على يحيى بن سعيد فقال: لم يبق بعد هذا قليل ولا كثير، وهذا الذي قاله عبد الرحمن بن مهدي في الجملة، هو مذهب أهل السنة، وهو موافق لمعنى الحديث، غير أن العلم والقدر والكتاب كل واحد منها راجع إلى معنى يختص به، غير أنها معان متقاربة، وقد تستعمل من طريق تفارها بمعنى واحد. قال مالك: وقد بلغني أن عمر بن عبد العزيز قال: إن في كتاب الله تبارك وتعالى لعلمًا بينا علمه من علمه وجهله من جهله، يقول الله عز وجل: **﴿وَمَا لَكُمْ لِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ مَثَلًا لِّمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾** (النمل: ٢٥)، وقال نوح ﷺ: **﴿وَقَالَ نُوحٌ إِنْ يَئُودُ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا إِنَّكَ إِن تَرَاهُمْ يَظُنُّونَ عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاغْرًا كُفْرًا﴾** (نوح: ٢٦، ٢٧)، وأخبر نوح عن من لم يكن بأنه فاجر كفار بما سبق لهم من الله تعالى وقدرته عليهم. =

قَالَ طَاوُسٌ: وَسَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ، أَوْ الْكَيْسِ وَالْعَجْزِ.

١٦٠٩ - مَالِكٌ عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ يَقُولُ فِي خُطْبَتِهِ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْهَادِي وَالْفَاتِنُ.

- قال مالك: وما رأيت أهله من الناس إلا أهل سخافة عقول وخفة وطيش، وقد اعتمدت في هذا الباب على إيراد أقوال الفقهاء والحديث، لما في أقوال غيرهم من الغموض، وما في احتجاجهم مع المخالف من التطويل، وقد بلغ القاضي أبو بكر بن الطيب المالكي في كتبه من هذا الباب ما لا مزيد عليه، ولا حاجة بالطالب إلا اليسير منه، وكان الشيخ أبو ذر محمد بن أحمد الهروي مالكيًا، وكان على مذهبه ومن أخذ عنه، وكان الشيخ أبو عمران موسى ابن حاج القاسي قد رحل إليه وأخذ عنه وتبعه، وكان الشيخ أبو محمد بن أبي زيد، والشيخ أبو الحسن علي بن محمد القاسي يتبعان مذهبه، وقرأ عليه القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن نصر، وهو ممن أخذ عنه واتبعه، وعلى ذلك أدركت علماء شيوخنا بالمشرق، وأهل هذه المقالة هم الذين يشار إليهم بأنهم أهل السنة، وقوله: "سمعت عبد الله بن عمر يقول: قال رسول الله ﷺ: كُلُّ شَيْءٍ بِقَدَرٍ حَتَّى الْعَجْزِ وَالْكَيْسِ" على وجه الشك من الراوي، ومعناه - والله أعلم - أن كل شيء بقدر، وأن العاجز قد قدر عجزه، والكيس قد قدر كيسه، ولعله أراد بذلك العجز عن الطاعة، والكيس فيها، ويحتمل أن يريد به في أمر الدين والدنيا، والله أعلم. (منه)

العجز والكيس: برفعهما عطف على "كل"، وبالجر عطف على "شيء"، وقال الثوري شئ: بالجر أكثر.

يقول في خطبته: يريد الراوي أن ذلك كان قاشيا عند الصدر الأول متفقاً عليه متداولاً النطق والخص على الأخذ فيه والاعتقاد له، والإشاعة للفظه، ومعناه: ولذلك كان عبد الله بن الزبير يعلن في خطبته وفي الخافل ويجمع الناس، والله أعلم. قال الله جل ذكره إخباراً عن كلمه موسى ﷺ في مناجاته له: **هَبْنِي إِلَى بَيْتِكَ لِقَابٍ** بها من تشاء **وَهْدِيْ مِنْ تَشَاءُ** (الأعراف: ١٥٥) والهداية تكون على معنيين، أحدهما: بمعنى الإيضاح والإرشاد يقال: أهديت فلاناً الطريق أي أرشدته إليه. والآخر: بمعنى التوفيق قال الله تعالى: **وَأَنْتَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ** والكيس الله **يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ** (الفصل: ٥٦) معناه - والله أعلم - لا توفق من أحببت ولكن الله يوفق من يشاء، ولا يجوز أن يريد به ههنا الإرشاد والإيضاح؛ لأنه لا خلاف بين المسلمين أن النبي ﷺ قد أرشد وبين وأوضح وبلغ من يحب ومن لا يحب، وأما الفتنة فمعناها في كلام العرب: الاختبار، إلا أنها مستعملة في عرف التخاطب بمعنى الخذلان، يقال: فتن فلان إذا أخلد وضل وفلان مفتون، ويدل على صحة هذا التأويل أنه قال: الهادي بمعنى الموفق، فمعناه - والله أعلم - أنه الموفق بفضله والخاذل لمن شاء بعدله، لا إله إلا هو الفعال لما يريد.

١٦١ - مالك عن عمه أبي شهيل بن مالك، أنه قال: كنت أسير مع عمر بن عبد العزيز، فقال: ما رأيك في هؤلاء القدرية؟ فقلت: رأيي أن تستبيهم، فإن قبلوا

فقال ما رأيك (خ): اختلف أهل العلم فيما سموا به قدرية، فقال قوم من أهل العلم: سموا بذلك؛ لأنهم نفوا القدر كما سمي داود بن علي الأصبهاني القياسي؛ لأنه نفى القياس، وقال قوم: سموا بذلك؛ لأنهم ادعوا أن لهم قدرة على خلق أفعالهم، ونفوا قدرة الباري سبحانه عليها، قال عبد الملك بن الماجشون: ويدعى القدرية أن الأمر إليه، وأنه ما شاء فعل وأنه يريد أن يعصي، وأن الله تعالى يريد أن يطيع فيكون ما أراد هو، ولا يكون ما أراد الله عز وجل، وأما المعتزلة فهم طائفة من القدرية. واختلف العلماء في تسميتهم بذلك، فقالت طائفة: سميت بذلك؛ لأن عمرو بن عبدي كان يلزم مجلس الحسن البصري، ثم إنه قال بالقدر ومعان خالف فيها الحسن، ثم اعتزل هو ومن تبعه مجلس الحسن، فسموا بذلك معتزلة. وقيل: إن الصحابة رضي الله عنهم كان جميعهم على مذهب أهل السنة، يقولون: إن المدعين من المؤمنين في المشقة، ثم حدثت الخوارج فكفروا بالدنوب، ثم حدثت المعتزلة فاعتزلوا الطائفتين بأن قالوا: إن المرئى للكفار ليس يؤمن ولا بكافر، وإنما هو فاسق، ولكنه مخلد في النار، وأما المرحلة: قال ابن حبيب: هم الذين يدعون أن الإيمان قول بلا عمل، يريدون أن بنفس الإيمان وهو التصديق يستحق النجاة من النار ودخول الجنة، وإنما مذهب أهل السنة أن الإيمان قول وعمل، يريدون أن الإيمان الذي يستحق به النجاة من النار ودخول الجنة، فسموا الأعمال إيمانا، وهي في الحقيقة شرائع الإيمان التي تسحق من النار بامتنال ما أمر الله تعالى به منها، والإيمان في الحقيقة هو التصديق، لكنه من وجد منه الإيمان دون غيره، فلا يقطع بأنه ينجو من النار، وإنما يقطع بأنه يدخل الجنة، إما بأن يعمر الله له ابتداء فيدخله الجنة أو يعاقبه على ترك العمل، ثم يدخله الجنة بفضل رحمته، قال الله عز وجل: **إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ** (النساء: ٤٨)، فهذا معنى قول أهل السنة: إن الإيمان قول وعمل.

رأيي أن تستبيهم (خ): قال ابن الموار: قال مالك وأصحابه في القدرية: أرى أن يستأبوا، فإن تابوا ولا فتلوا. وهو قول عمر بن عبد العزيز. قال ابن القاسم عن مالك في الإباضية والخوارج وأهل الأهواء: كلهم يستأبوا، فإن تابوا وإلا فتلوا إذا كان الإمام عدلا. وذهب ابن حبيب إلى أنهم من الخوارج، وقال ابن حبيب: يستتاب سائر الخوارج والإباضية والصفورية والقدرية والمعتزلة، ويستتاب المرحلة الذين يقولون: إن الإيمان قول بلا عمل، وأما الشيعة منهم، فمن أحب منهم عليا ولم يعمل فهذا ديننا، ومن غلا إلى بغض عثمان والبراءة منه أدب أدنا شديدا، ومن راد غلوه إلى بغض أبي بكر وعمر مع عثمان وشنهم، فالعقوبة عليه أشد، ويكرر ضربه ويطول سجنه حتى يموت، ولا يبلغ به القتل إلا في سب النبي ﷺ أو غيره من الأنبياء، وأما من تحاور منهم إلى الإلحاد، فرغم أن عليا رفع ولم يمت، وسبزل إلى الأرض، وأنه دابة الأرض، ومنهم من قال: كان الوحي يأتيه وبعده ذرئته مفترضة طاعتهم، ونحوه من الإلحاد، فهذا كفر يستتاب قاتله، ويقتل إن لم يتب، وذكر أن قوما بالعرب اتخذوا نبياً سموه صالحا، =

وإلا غرضتهم على السيف، قال عمر: وذلك رأيي فيهم. قال مالك: وذلك رأيي فيهم.

جامع ما جاء في أهل القدر

١٦١٧ - مالك عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:

لا تسأل المرأة طلاق أختها لتستفرغ صحفتها ولتنكح، فإنما لها ما قدر لها.

١٦١٨ - مالك عن يزيد بن زياد، عن محمد بن كعب القرظي قال: قال معاوية

ابن أبي سفيان وهو على المنبر: أيها الناس! إنه لا مابع لما أعطى الله، ولا معطي

لما منع الله، ولا ينفع ذا الجد منه الجد، من يرز الله به خيرًا يُفقهه في الدين. ثم

قال معاوية: سمعت هؤلاء الكلمات من رسول الله ﷺ على هذه الأعواد.

١٦١٩ - مالك أنه بلغه أنه كان يقال: الحمد لله الذي خلق كل شيء كما ينبغي الذي

لا يعمل شيءًا أناه وقدره، حسبى الله وكفى، سمع الله لمن دعا، ليس وراء الله مرمى.

١٦٢٠ - مالك أنه بلغه أنه كان يقال: إن أخذًا لن يموت حتى يستكمل رزقه

فأجملوا في الطلب.

- أظهر لهم كتابا بلسان البربر، وقال: محمد بن العرب، فأكلوا رمضان وصاموا رجب، واستحلوا نكاح تسع

سنة وشبهه، فهؤلاء مرتدون يقتلون إن لم يتوبوا، ويجاهدون ولا تسي ذراريهم كالمرتدين، وميراثهم للمسلمين.

وذلك رأيي فيهم: ظاهره القول بتكفيرهم، وقال ابن القاسم: هم مسلمون وإنما قتلوا لأربابهم سوء.

لتستفرغ صحفتها: أي تجعلها فارغة لتفوز بحظها من النفقة والعروف والمعاشرة. ولتنكح: أي لتزوج الزوج

المذكور من غير أنه يشترط طلاق المرأة التي قبلها. (الحلى) ذا الجد: بفتح الجيم، أي ذا الخط من المال والجاه

والعبادة، وقد تكسر، أي ذا الجد والاحتياط في العادة. شيء أناه: عدة المصرة والنون، أي أحره، وفي نسخة:

"يعجل شيئاً". مرمى: أي مقصد ترمى إليه الآمال، ويوجه نحوه الرجاء، والمرمى موضع الرمي تشبيهاً بالهدف

الذي ترمى إليه السهام. (النهاية) فأجملوا في الطلب: بأن تطلبوه بالطريق الجميلة بغير كد ولا حرص.

مَا جَاءَ فِي حُسْنِ الْخُلُقِ

١٦٢١ - **مَالِك** عن مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ أَنَّهُ قَالَ: أَخْبَرُ مَا أَوْصَانِي بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ وَضَعْتُ رِجْلِي فِي الْعُرْزِ أَنْ قَالَ لِي: أَحْسِنْ خُلُقَكَ لِلنَّاسِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ.

١٦٢٢ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: مَا خَيْرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَمْرَيْنِ قَطُّ إِلَّا أَخَذَ أَيْسَرَهُمَا مَا لَمْ يَكُنْ إِثْمًا،

آخر ما أوصاني إلخ: تنبيه على تأكيد ما أوصاه به، واحضائه ﷺ بولائه، ولا يهتبل في ذلك من الوصية من يودع المسافرين إلا بأؤكد ما يوصيه به. وقوله: حين وضعت رجلي في العرّز، العرّز للراحلة بمنزلة الركاب للداية، وأشار بذلك إلى تأخير الحال التي أوصاه عليها، وأنه حين مغارفته له وبعد توديعه إياه، وذلك كله دليل على تأكيد ما أوصاه به، ومبالغته في وصيته. وقوله ﷺ: "أحسن خلقك للناس معاذ بن جبل"، تحسين خلقه أن يظهر منه لمن يجالسه، أو ورد عليه البشر والحلم والإشفاق، والصبر على التعليم، والتودد إلى الصغير والكبير. وقد قال مالك: والغلظة مكروهة لقوله تعالى: ﴿فَبِمَا كُنْتَ تَقَاطُعُ طَبَقَ الْأَنْفُسِ مِنْ حَرَمِكَ﴾ (العرش: ١٥٩). وقوله ﷺ: "الناس"، وإن كان لفظه عاما إلا أنه يريد بذلك من يستحق تحسين الخلق له، فأما أهل الكفر والإصرار على الكبر، والتمادي على ظلم الناس، فلا يؤمر بتحسين خلقه ثم بل يؤمر بأن يعلظ عليهم، قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كُفْرًا وَمُنَافِقًا﴾ (الحافظ: ٢٨٦). وقال سبحانه وتعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَالنَّاسِ فَاحْشَدُوا﴾ (النساء: ١٠١). وأحد منهما مائة حدة ولا تأخذ منه يدا، رقة في دين الله إن كنته تؤمن بالله وألوهية الآخر له (التور: ٢) (مه).

في العرّز: هو الركاب، وقيل: الركاب يكون من الحديد والخشب، والعرّز لا يكون إلا من الحديد، وقيل: هما مترادفان، والعرّز يكون للحمل والركاب للفرس. ما خير رسول الله ﷺ: يحتمل أن يريد بذلك ما خيره الله عز وجل بين أمرين من الأعمال مما يكفّه أمته إلا اختار أيسرهما وأرفقهما بأمنته، ويحتمل أن يريد ما خيره الله تعالى بين عفوثنين بينهما من عصاه وخالفه إلا اختار أيسرهما، ويحتمل أن يريد بذلك ما خيره أحد من أمته ممن لم يدخل في طاعته ولا آمن به بين أمرين، كان في أحدهما موادة ومسالمة، وفي الآخر محاربة أو مشاققة، إلا اختار ما فيه الموادة، وذلك قبل أن يؤمر بالجهاد ومنع الموادة، ويحتمل أن يريد به جميع أوقاته، وذلك بأن يخيره بين الحرب وأداء الجزية فإنه كان يأخذ بالأيسر فقبل منهم الجزية، ويحتمل أن يريد به أن أمته المؤمنين لم يخيره بين التزام الشدة في العبادة وبين الأخذ بما يجب عليهم من ذلك، إلا اختار لهم أيسرهما رفقاً بهم، ونظراً لهم، وخوفاً أن يكسب عليهم أشقهما فيعجزوا عنها. قوله: "ما لم يكن إثماً" إن كان المحير هو الله تعالى فإنه استثناء منقطع لأن الباري تعالى لا يخير بين الإثم والطاعة، وإن كان المحير له الكفار والمنافقون ممن بعث إليهم، فيكون استثناء متصلاً، -

فَإِنْ كَانَ إِثْمًا كَانَ أَتَعَدَّ النَّاسِ مِنْهُ، وَمَا اتَّقَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِنَفْسِهِ إِلَّا أَنْ تُنْتَهَكَ
حُرْمَةُ اللَّهِ فَيَنْتَقِمَ اللَّهُ بِهَا.

١٦٢٣ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَغْنِيهِ.

= ويكون معناه إلا أن يكون أسير الأمرين اللذين خير فيهما إثمًا فإنه يكون أبعد الناس منه ولا يختاره، وإنما يختار
الأسير إذا خير بين حائزين مشروعين. وإن كان المحير له المؤمنون من أئمة، فالظاهر أنه استثناء منقطع؛ لأنهم أيضاً
لا يجبرونه بين التزام فعل طاعة والتزام فعل معصية، ويجوز على بعد أن يكون استثناء متصلًا، بمعنى أن يجبروه بين
التزام ما يجوز والتزام ما لا يجوز، وهم يعتقدونه مما يجوز فيكون أبعد الناس من أن يبيع لهم ما لا يجوز بل يبين لهم
المنع منه، ويحذرهم من إثمائه، ويعتدل بهم إلى الخائر وإن شق ذلك عليهم. وقولها: "وما اتقمت رسول الله ﷺ
لنفسه" تريد - والله أعلم - أنه لا يصل إليه أذى من مخالفة إرادة ربه فيما يخصه فينتقم بذلك لنفسه. قال مالك:
بلغني أن يوسف بن عوف قال: ما اتقمت للنفس من شيء فذلك اليوم زادي من الدنيا، وإن عملي قد لحق بعمل آبائي
فالحقوا فيري بغورهم. وروى ابن حبيب: قال مالك: كان رسول الله ﷺ يعقو عن شتمه. (منه)

إلا أن تنتهك إثم: يريد - والله أعلم - أن يؤدي أذى فيه عضاضة على الدين، فإن في ذلك انتهاكا لحرمة
الله عز وجل، فينتقم الله بذلك إعظاما لحق الله تعالى، وقد قال به بعض العلماء: إنه لا يجوز أن يؤدي النبي ﷺ
بفعل مباح ولا غيره، وأما غيره من الناس فيجوز أن يؤدي بمباح، وليس له المنع منه، ولا يأثم فاعل المباح، وإن
وصل بذلك أذى إلى غيره. قال: ولذلك قال النبي ﷺ: إذ أراد علي بن أبي طالب أن يتزوج ابنة أبي جهل: إنما
فعلته نعمة مني وإني والله لا أحرم ما أحل الله، ولكني والله لا أجمع بين رسول الله وأمة عنده الله عند رجل
أبداً فجعل حكمها في ذلك، حكمه أنه لا يجوز أن يؤدي بمباح، واحتج على ذلك بقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الدِّينَ
نُذُورٌ لِلَّذِينَ ارْتَابُوا لَعْنَةُ اللَّهِ فِي الذُّلِّ وَالْأَعْرَافِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِمًّا وَالَّذِينَ يُؤْفُونَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ بِعَمِّ مَا
اكتسبوا فقد اكتسبوا نفاقاً وألماً مُهِمًّا﴾ (الأحزاب: ٥٧، ٥٨) فشرط في المؤمنين أن يؤذوا بغير ما اكتسبوا، وأطلق
الأذى في خاصة النبي ﷺ من غير شرط فحصل على إطلاقه. (منه)

من حسن إسلام: الإسلام هو الاستسلام، من قوههم: أسلم فلان لله أي انقاد له، والإيمان هو التصديق، قال
الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ يُؤْمَرُوا أَنْ يَسْلِمُوا وَلَكِنْ قُلْ أَسْلَمُوا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْأَرْضَ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ (الغزوات: ١٤) فكل
إيمان إسلام، وليس كل إسلام إيمان؛ لأن المؤمن قد استسلم لله وانقاد له بإيمانه، وهو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ
وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ (النعمان: ٢٢) فالإسلام يؤتى به على أحسن وجوهه مما
يتقرب به إلى الطاعات واحتساب المكرات، وقد يكون على ذلك إذا عرا من الاجتناب بالطاعات، ومن حسنه =

١٦٢٤ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: اسْتَأْذَنَ رَجُلٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ: وَأَنَا مَعَهُ فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَسُئُ ابْنُ الْعَشِيرَةِ، ثُمَّ أُذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَمْ أَتَشَبَّ أَنْ سَمِعْتُ ضَحِكَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَعَهُ، فَلَمَّا خَرَجَ الرَّجُلُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قُلْتَ فِيهِ مَا قُلْتَ، ثُمَّ لَمْ تَتَشَبَّ أَنْ ضَحِكْتَ مَعَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مِنْ شَرِّ النَّاسِ مَنْ اتَّقَاهُ النَّاسُ لِشَرِّهِ.

١٦٢٥ - **مالك** عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ الْأَخْبَارِ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا أَحْبَبْتُمْ أَنْ تَعْلَمُوا مَا لِلْعَبْدِ عِنْدَ رَبِّهِ، فَانْظُرُوا مَاذَا يَتَّبِعُهُ مِنْ حُسْنِ الثَّنَاءِ.

١٦٢٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: بَلَّغْنِي أَنَّ الْمَرْءَ لِيُذْرِكَ بِحُسْنِ خُلُقِهِ دَرَجَةَ الْقَائِمِ بِاللَّيْلِ، الظَّامِ بِالْهَوَاجِرِ.

١٦٢٧ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ، قَالُوا: بَلَى! قَالَ: إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْبَغْضَةَ فَإِنَّهَا هِيَ الْحَالِقَةُ.

العداوة

= أن يترك الإنسان ما لا يعنيه فيشتغل به وربما شغله عما يعنيه أو أداه إلى ما يلزمه اجتنابه، والله أعلم وأحكم. وقد قال حمزة الكفائي: هذا الحديث ثلث الإسلام، وثلث الآخر إما الأعمال **الماليات**، وثلث الثالث **أخلاق** بين الحرام **بين** وبينهما أمور **مشبهات**، فمن ترك ما يشابه كان **أمر** لديه **وعرضه**، والله أعلم.

ابن العشرة: أي القبيلة قال عياض: هو عينة بن حصص، ولم يكن أسلم حينئذ وإن كان قد أظهر الإسلام، فأراد النبي ﷺ أن يبين حاله؛ ليعرفه الناس ولا يغتر به من لم يعرف بحاله. (المحلى)

فلم أتشبه: بفتح الشين المعجمة أي لم أمكث. **الظامي بالهواجر**: أي الصائم العطشان في شدة الحر؛ لأنهما يجاهدان أنفسهما في مخالفة حظهما من الطعام والشراب والنوم حينئذ، فكأنهما يجاهدان نفساً واحداً، وأما من أحسن خلقه مع الناس مع تباين طباعهم فكانه يجاهد نفوساً كثيرة.

والبغضة: أي التمسب في المحاصمة والمشاورة بين الاثنين. **الحالقة**: وهي الماحية للثواب. (المحلى)

١٦٢٨ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بُعِثْتُ لِأَتَمِّمَ حُسْنَ الْأَخْلَاقِ.

مَا جَاءَ فِي الْحَيَاءِ

١٦٢٩ - **مالك** عَنْ سَلَمَةَ بْنِ صَفْوَانَ بْنِ سَلَمَةَ الزُّرْقِيِّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ طَلْحَةَ بْنِ رُكَّانَةَ يَرْفَعُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِكُلِّ دِينٍ خُلُقٌ، وَخُلُقُ الْإِسْلَامِ الْحَيَاءُ.

١٦٣٠ - **مالك** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُهُ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ.

مَا جَاءَ فِي الْغَضَبِ

١٦٣١ - **مالك** عَنْ أَبِي شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ،

لكل دين خلق: يريد سحبة شرعت فيه، وخص أهل ذلك الدين بها، وكانت من جملة أعمالهم التي يتأبون عليها، ويحتمل أن يريد سحبة تشمل أهل ذلك الدين أو أكثرهم، أو تشمل أهل الصلاح منهم، وتزيد بزيادة الصلاح وتقل بقلته، وإن خلق الإسلام الحياء، والحياء يختص بأهل الإسلام على أحد وجهين أو عليهما، والمراد به - والله أعلم - الحياء فيما شرع الحياء فيه، فأما حياء يؤدي إلى ترك تعليم العلم فليس بمشروع، قالت عائشة رضي الله عنها: نعم النساء نساء الأنصار، لم يمنعهن الحياء أن يتفقهن في الدين، وقالت أم سليم: يا رسول الله! إن الله لا يستحيي من الحق، هل على المرأة من غسل إذا احتلمت؟ قال: نعم إذا رأت الماء. وقال الحسن بن أبي الحسن البصري: لا يتعلم مستحي ولا متكبر. وكذلك لم يرد شرع بالحياء المانع من الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، والحكم بالحق، والقيام به، وأداء الشهادات على وجهها، والجهاد في سبيل الله عز وجل.

يعظ أخاه إلخ: [أي ينهاه عنه ويقبح له فعله ويزجره عن كثرته، (المحلى)] يريد: لأمه على كثرة الحياء، يقول له: إنك لمستحي حتى قد أضر ذلك بذك، ومنعتك من بلوغ حاجتك. وقوله رضي الله عنه: "دعه"، يريد: الإمساك عن وعظه في ذلك. "فإن الحياء من الإيمان" يريد - والله أعلم - من شرائع الإيمان، ولذلك روي: أن النبي ﷺ كان أشد حياء من العذراء في حدرها، ويحتمل أن يريد به أنه مراقق للإيمان، كما روي عن النبي ﷺ قال لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: أنت مكي - (منه) والله أعلم. **دعه**: على فعل الحياء وكف عن كيه.

أَنْ رَجُلًا أَتَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! عَلَّمَنِي كَلِمَاتٍ أَعِيشُ بِهِنَّ، وَلَا تُكْثِرُ عَلَيَّ فَأَنْسَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُغْضَبُ.

١٦٣٢ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ.

مَا جَاءَ فِي الْمُهَاجِرَةِ

١٦٣٣ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، يَلْتَقِيَانِ فَيَعْرِضُ هَذَا وَيَعْرِضُ هَذَا،

أَعِيشْ مِنْ إِيَّاحٍ: يحتمل أن يريد به: أنفع لها مدة عيشي، ويحتمل أن يريد به: استعين بها على عيشي. "ولا تكثر علي فأنسى" ولعله عرف من نفسه قلة الحفظ، فأراد الاختصار الذي يحفظه ولا ينسا، فجمع له النبي ﷺ الخير في لفظ واحد، فقال له: لا تغضب. ومعنى ذلك: أن الغضب يفسد كثيرا من الدين؛ لأنه يؤدي إلى أن يؤدي ويؤدي وأن يأتي في وقت غضبه من القول والفعل ما يأنم به ويلوم غيره، ويؤدي الغضب إلى الغضة التي قلنا: إنها الخائفة، والغضب أيضاً يجمع كثيرا من منافع دنياه. ومعنى قوله ﷺ: "لا تغضب": يريد لا تخش ما يعثرك عليه غضبك وامتنع منه وكف عنه، وأما نفس الغضب فلا يملك الإنسان دفعه، وإنما يدفع ما يدعو إليه، وقد روى عن الأحنف بن قيس أنه قال: لست بحليم ولكني أنحالم. (منه) والله أعلم.

بالصرعة: بضم الصاد وفتح الراء: من بصرخ الناس كثيرا الذي لا يصير مغلوبا، والثاء للمبالغة.

لا يحل لمسلم إِيَّاحٍ: نص في المنع مما زاد على ثلاث ليال، وأما ثلاث ليال فمن قال بدليل الخطاب اقتضى ذلك عنده إباحة المهجرة فيها، ومن منع دليل الخطاب احتمل ذلك الإباحة من غير دليل الخطاب، وهو أنه قصد إلى تقدير المنع وأما ما قصر عنه في حكم المباح؛ إذ لا يحلو الناس من يسير المهاجرة وقت الغضب، ويحتمل أن يريد به - والله أعلم - أن ما زاد على الثلاث نص على منعه، ونفي الباقي يطلب دليل حكمه في الشرع.

فيعرض هذا إِيَّاحٍ: يريد - والله أعلم - أن كل واحد منهما يعرض عن صاحبه مهاجرة له، فلا يسلم عليه ولا يكلمه. فهذا المقدار الذي هي عنه من المهاجرة، وأما الأدنى فلا يحل قليله ولا كثيره. وأما إذا سلم فقد روى ابن وهب عن مالك إذا سلم عليه ولا يكلمه هذا المقدار الذي هي عنه من المهاجرة فقد قطع المهجرة، وقد قال ابن القاسم =

وَحَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّلَامِ.

١٦٣٤ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ. قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحْسِبُ التَّدَابُرَ إِلَّا الْإِعْرَاضَ عَنْ أَخِيكَ الْمُسْلِمِ يُدْبِرُ عَنْكَ بِوَجْهِهِ فَتُدْبِرَ عَنْهُ بِوَجْهِكَ.

- في "المرئية" في الذي يسلم على أخيه ولا يكلمه بغير ذلك بل يجنب كلامه: إن كان غير مؤذٍ له أنه فقد بريء من الشحنة، وإن كان مؤذياً له فلا يتبرأ منه، وهذا قول أحمد بن حنبل، ووجه القول الأول الحديث وفيه "خيرهما الذي يبدأ بالسلام"، فلو لا أن السلام يقطع الهجرة لما كان أفضلهما الذي يبدأ بالسلام، ووجه القول الثاني: أنه إن كان لا يؤذيه فقد بريء من الهجرة؛ لأنه قد أتى من المواصله بما لا أذى فيه، وإن كان يؤذيه فلم يبرأ من المهاجرة؛ لأن الأذى أشد من المهاجرة، وقد روى ابن مزين عن محمد بن عيسى عن ابن كنانة، عن مالك: الهجرة من الغل، قال ابن القاسم: وإذا اعتزل كلامه لم تقبل شهادته عليه، وإن كان غير مؤذٍ له إلخ.

وَحَيْرُهُمَا إلخ: يريد أكثر ثواباً؛ لأنه الذي يبدأ بالمواصله المأمور بها، وترك المهاجرة المنهي عنها، مع أن الابتداء بها أشد من المساعدة عليها. **لَا تَبَاغَضُوا إلخ:** على ما تقدم من تحية ﷺ عن البغضة، وهو أن يبغض بعض المسلمين بعضاً لغير معنى موجب لذلك من جهة الشرع، وفي "المرئية" لعيسى بن دينار: معنى "لَا تَبَاغَضُوا": لا يبغض بعضكم بعضاً، ولا يبغض بعضكم بعضاً إلى بعض. (منه) وقوله ﷺ: "وَلَا تَحَاسَدُوا" يريد لا تحسد أحدكم أخاه على نعمة حوله الله إياها، وأمرنا الله عز وجل أن نقول: نعوذ بالله من شر الحاسد، فقال عز اسمه: **وَمَنْ شَرُّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ** (الفتح: ٥) وقال الله تعالى: **وَلَا تَسْتَوُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ** (النساء: ٣٢)، وذلك من وجه التحاسد، وهذا يكون على وجهين: أحدهما: أن تمنى لنفسك مثل ما عند أخيك، من أمر دين أو عمل صالح، ولا تريد أن يزول ما عنده من ذلك، فهذا غير مذموم، وفاعله غير مذموم، والوجه الثاني: أن تمنى زوال نعمة عند أخيك المسلم، سواء ردت انتقاماً إليك أو لم ترد، فهذا الحسد المذموم. وفي "العتبية" عن مالك: بلغني أن أول معصية كانت الحسد والكبر والشح، حسد إبليس وتكبر على آدم، وشح آدم، فقيل له: كل من شجر الجنة كلها إلا التي هي عنها، فشح فأكل منها، وفي "المرئية": معنى قوله ﷺ: "وَلَا تَحَاسَدُوا" أن تنافس أحاك في الشيء حتى تحسده عليه، فيحر ذلك إلى الطعن والعداوة فذلك الحسد. وقوله ﷺ: "وَلَا تَدَابَرُوا" قال في "المرئية": يقول: لا تعرض بوجهك عن أخيك توله دبرك استقلالاً له وبغضاً، بل أقبل عليه وأبسط له وجهك ما استطعت، قاله عيسى بن دينار، ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع.

١٦٣٥ - **مالك** عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ، وَلَا تَجَسَّسُوا، وَلَا تَحَسَّسُوا، وَلَا تَنَافَسُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا.**

١٦٣٦ - **مالك** عن عطاء بن عبد الله الخراساني قال: قال رسول الله ﷺ: **تَصَافَحُوا، يَذْهَبِ الْغِلُّ، وَتَهَادَوْا، تَحَابُّوا وَتَذْهَبِ الشَّحْنَاءُ.**

١٦٣٧ - **مالك** عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لَا يُشْرِكُ**

إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ **إح** قال عيسى بن دينار في "الملاية": يريد ظن السوء، ومعناه: أن تعادي أهلك وصديقك على ظن تظنه به دون تحقيق، أو تحدث بأمر على ما تظنه فتثقله على أنك قد علمته، ويحتمل أن يريد به أن يحكم في دين الله بمجرد الظن دون إعمال نظر ولا استدلال بدليل، وقد قال عز وجل: **لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ فَتْنَةَ الشَّيْطَانِ الضَّعِيفَةُ وَالْعَوْدُ كُلُّ لُزِيَةٍ كَذَلِكَ هَتَفَاتُ الشَّيْطَانِ** (الإسراء: ٣٦). وقد قال الله تعالى **إِنَّ يَهُودَ النَّفْسِ الْبَغِيَّةِ** (الحجرات: ١٢)، وهذا يقتضي أن منه ما ليس بإثم، وهو ما يوصل إلى الحكم فيه بالنظر والاجتهاد من كان من أهل النظر والاجتهاد. والظن قسمة تقع في القلب بلا دليل. **أَكْذَبُ الْحَدِيثِ** أي حديث النفس؛ لأنه يكون بإلقاء الشيطان في نفس الإنسان. **وَلَا تَجَسَّسُوا** نجيم أي تتعرفوا أخبار الناس بلطف كالجاسوس، قال الفاضل: التجسس تعرف الخبر، ومنه الجاسوس. **وَلَا تَحَسَّسُوا** بالخاء أي لا تظنوا الشيء بحاسة كاستراق السمع وإبصار الشيء خفية. **وَلَا تَنَافَسُوا** بقاء وسيل من المنافسة وهو الرغبة في الشيء والافتقار به. **الْغِلُّ** يكسر الغين الحقد والدعوى.

الشَّحْنَاءُ: بفتح فسكون وبوزن ممدودة أي العداوة. **تُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ** **إح** يريد أنه يصفح في هذين اليومين عن الذنوب العظيمة، ويثبت فيها لكثير من الناس الدرجة الرفيعة، فتكون بمنزلة فتح أبوابها، وقد يعبر بفتح الأبواب عن الإقبال على الأمر والإنعام، فيقال: فتح فلان باب طعامه وباب عطائه، فلا يغلقة عن أحد، ويقال في مشاهدة حرب العدو: قد فتحت أبواب الجنة، معناه: وجدت أسباب دخولها وغفران الذنوب المألعة منها، وفي الحديث الآخر: **تعرض أعمال العبد في هذين اليومين فيغفر لكل عبد مؤمن إلا عبدا كانت بينه وبين الله شحنة**، فاقضى ذلك أن عرض أعمال المؤمنين بما أَرَادَهُ اللهُ من الغفران له، فهو يعبر عنه بأن أبواب الجنة قد فتحت، ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة علامة على الغفران، والإحسان في ذلك اليوم، ويبين هذا التأويل قوله **فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُسْلِمٍ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا** يريد أن هذا الغفران الذي يكون بمعنى فتح أبواب الجنة، =

بِالله شَيْئًا إِلَّا رَجُلًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبِّهِ شَحْنَاءٌ، فَيُقَالُ: أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا، أَنْظِرُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَصْطَلِحَا.

١٦٣٨ - **مالك** عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: تُعْرَضُ أَعْمَالُ الْعِبَادِ كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّتَيْنِ، يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، فَيُغْفَرُ لِكُلِّ عَبْدٍ مُؤْمِنٍ إِلَّا عَبْدًا كَانَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبِّهِ شَحْنَاءٌ، فَيُقَالُ: اثْرُكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا، أَوْ ارْكُوا هَذَيْنِ حَتَّى يَفِيئَا.

ما جاء في لبس الثياب للجمال بها

١٦٣٩ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي غَزْوَةِ بَنِي أَنْمَارٍ، قَالَ جَابِرٌ: فَبَيْنَا أَنَا نَازِلٌ تَحْتَ شَجَرَةٍ، إِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبَلَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلُمَّ إِلَى الظِّلِّ، قَالَ: فَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقُمْتُ إِلَى غِرَارَةٍ لَنَا، فَالْتَمَسْتُ فِيهَا شَيْئًا، فَوَجَدْتُ فِيهَا جِرْوًا قِثَاءً، فَكَسَرْتُهُ ثُمَّ قَرَّبْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا؟ قَالَ: فَقُلْتُ: خَرَجْنَا بِهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنَ الْمَدِينَةِ، قَالَ جَابِرٌ: وَعِنْدَنَا صَاحِبٌ لَنَا لُجْهَرَةٌ.

= ويكون فتح أبواب الجنة علامة عليه، تعم كل مسلم إلا من كانت بينه وبين أحبه شحنة تحذيرا من بقاء الشحنة، وهي العداوة بين المسلمين، وحضا على الإفلاع عن ذلك، والرجوع عنه إلى التودد والمواخاة، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمَوْتُ فَامُتُّوا مِثْلَ الْإِسْلَامِ﴾ (الحجرات: ١٠) وقال تعالى: ﴿وَأَقْبِرُوا فِي أَرْضِكُمْ﴾ (الأنفال: ١) (منه) **حتى يفيئ**: أي يرجعا عما هما عليه، والركو: التأخير. **غزوة بني أنمار**: يعني أنمار بن بغيض وهم قبائل في العرب، وتلك الغزوة أشهر بذات الرقاع. **غرارة**: بفتح الغين المعجمة والراء المكورة وبكسر الغين: وعاء يجعل فيها الطعام والحبوب كالجوالق. **جر**: مثلثة، الصغير من كل شيء حتى الحنظل والبطيخ ونحوه، و"القثاء" بكسر القاف وتشديد المثناة، فاكهة معروفة.

لجهره: أي تعد أسباب سفره، والتجهيز: إعداد ما يحتاج إليه المسافر والغازي والميت والعروس. (المحلى)

يَذْهَبُ يَرْعَى ظَهْرَنَا، قَالَ: فَجَهَّزْتُهُ ثُمَّ أَدْبَرَ، يَذْهَبُ فِي الظَّهْرِ وَعَلَيْهِ بُرْدَانٍ لَهُ قَدْ خَلَقَا، قَالَ: فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَمَا لَهُ ثَوْبَانِ غَيْرُ هَذَيْنِ؟ فَقُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَهُ ثَوْبَانِ فِي الْعِيَةِ كَسَوْتُهُ إِيَّاهُمَا، قَالَ: فَادْعُهُ فَمَرَّةً فَلْيَلْبِسْهُمَا، قَالَ: فَدَعَوْتُهُ فَلْيَلْبِسْهُمَا، ثُمَّ وَلَّى يَذْهَبُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا لَهُ ضَرَبَ اللَّهُ عُنُقَهُ، أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا لَهُ؟ قَالَ: فَسَمِعَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَتَلَ الرَّجُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

١٦٤٠ - مَالِكٌ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِنِّي لِأَحِبُّ أَنْ أُنْظَرَ إِلَى الْقَارِيِ أَيْبَضَ الثِّيَابِ.

قد خلقا: بتثنية اللام من ضرب وكرم وسمع، كذا في "القاموس". **العية:** بفتح العين وسكون التحتية: ريشيل من آدم وما يجعل فيه من الثياب، كما في "القاموس" وفي "الصراح": العية جامدان.

إني لأحب: إلخ: قوله: "القاري" يحتمل أن يريد قارئ القرآن المعروف بذلك والمشهور به، وهم كانوا أهل العلم والدين في زمانه، فكان ﷺ يرغب أن تكون هذه صفتهم ويكون هذا رأيهم، وذلك على وجهين: أحدهما: أن يكون يستحب لهم لبس البياض دون لبس المصبغات من المعصرات المشبع وغيره، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: **حري بكم بياض** والوجه الثاني: أن يريد به نقاء ثيابه وسلامتها من الوضوء وأن لا تدنس ألوان الثياب ويعبر بياضها؛ لأن نقاء الثوب من حسن الزي، ودليل على توقي لاسه، والحفاظ على طهارته، ويحتمل أن يريد بالقارئ العابد، ومنه قوله: "من لم يحسن يتقن لم يحسن بقراً" يريد ولم يتعمد، وهذا يقتضي أن عمر بن الخطاب ﷺ لم يستحسن للعباد الخروج عن حسن الزي إلى اللبس المشحش؛ لأن ذلك خروج عن العادة ومدخل فيما يشوه، وقد قال إبراهيم بن أدهم لرجل تنسك فلبس الصوف: رأيتك تنسك أعجباً، فعاب ذلك عليه؛ لخروجه عن عادة مثله، وسئل مالك عن لبس الصوف الغليظ، فقال: لا خير في الشهرة، ولو كان بلبسه تارة ويتركه تارة لرحوت، ولا أحب المواظبة عليه حتى يشنهر، ومن غليظ القطن ما هو مثل لمنه، واحتج على ذلك، قال: وقد قال النبي ﷺ: لذلك الرجل: **لعلك ماله**، وكان عمر ﷺ يكسو الخلل، وقال عمر: "أحب أن أرى القاري أبيض الثياب". قال مالك: وهذا لمن وجد غيره، فأما من لم يجد غيره فلا أكرهه له، واستحسن عمر بن الخطاب لأهل العلم والصلاح حسن الزي والتحمل بالثياب المباحة؛ لأن ذلك مشروع، وقد روي عن عبد الله بن مسعود ﷺ: -

١٦٤١ - **مالك** عن أيوب بن أبي تميم، عن ابن سيرين قال: قال عمر بن الخطاب: إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم، جمع رجل عليه ثيابه.

مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الثِّيَابِ الْمُصْبَغَةِ وَالذَّهَبِ

١٦٤٢ - **مالك** عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يلبس الثوب المصبوغ بالمشق، والمصبوغ بالزعفران.

- أن رسول الله ﷺ قال: إن الله جميل يحب الجمال. ومثل مالك رحمه الله عن قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُتْ مِنْ ثِيَابِكُمْ﴾. **والثياب** كما نُسب الله إليها (التفصيص: ٧٧) فقال: أن يعيش ويأكل ويشرب غير مضيق عليه في رأي، وقد شرع في الصلاة التحمل وحسن الزي والهيئة، ومنع الاحترام وتشهير الكمين، وما أحرى بحري ذلك مما ينافي زي الوقار، وكذلك شرع في أيام الجمع التحمل بالملبس والتطيب لاجتماع الناس، فالعالم ممن يجتمع إليه الناس، ويردون عليه، فشرع له التحمل بالملبس دون أن يخرج عن عادة مثله.

إذا أوسع الله إلخ يريد - والله أعلم - إذا وسع الله على الرجل في ماله، فليوسع على نفسه في ملبسه، فيحمل نفسه على عادة مثله، ولا يخل بخاله حتى يكره النظر إليه وإلى زيه، ويشنع بذلك ذكره، وقوله: "جمع رجل عليه ثيابه" يريد في الصلاة، وهذا اللفظ وإن كان يلفظ الخير فمعناه الأمر، ومعنى "جمع رجل عليه ثيابه" صلى في ثوبين ولم يقتصر على ثوب واحد، وقد فسر ذلك أيوب في روايته عن محمد عن أبي هريرة عن عمر رضي الله عنه فقال: جمع رجل عليه ثيابه، صلى رجل في إزار ورداء، أو في إزار وقميص في إزار، وقباء في سراويل، ورداء في سراويل، وقميص في سراويل، وقباء في ثياب وقميص، وأحسبه قال: في ثياب ورداء، فأثر لباس الثوبين في الصلاة على الثوب الواحد؛ لأنه أجمل في اللباس وأشبه بزي الوقار. (منه) **المصبوغ بالمشق إلخ**: وهو المغري والمصبوغ بالزعفران يقتضي استحابة ذلك، فأما المصبوغ بالمشق فمتفق عليه، وأما المصبوغ بالزعفران فذهب عبد الله بن عمر إلى إباحة ذلك، وبه قال مالك وأكثر فقهاء المدينة، وكره ذلك قوم من التابعين، والدليل على ما نقوله حديث عبد الله بن عمر المتقدم في كتاب الصلاة، فأما الصفرة فإني رأيت رسول الله ﷺ يصغ بالصفرة، وهذا عام في الزعفران وغيره إلا ما خصه الدليل، ومن جهة القياس: أن الزعفران طيب لا يحرم على النساء فلم يحرم على الرجال كالمسك، وما روي عن النبي ﷺ أنه لم يحرّم أن يزفر الرجل، يحتمل أن يريد به المحرم، ولما روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لم يحرّم رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوبا مصبوغا بورد أو زعفران، ويحتمل أن يريد بالزعفران استعماله في جسده بما فيه من التشبه بالنساء، وإنما يستعمل هذا اللفظ غالبا فيما يعود إلى ذات الإنسان، كالتعاطف والتزين، فيحمل على ظاهر إطلاقه. **بالمشق**: بكسر الميم وفتحها، هي العنوة.

قَالَ مَالِكٌ: وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ يَلْبَسَ الْعُلَمَاءُ شَيْئًا مِنَ الذَّهَبِ؛ لِأَنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبِ، وَأَنَا أَكْرَهُهُ لِلرِّجَالِ الْكَبِيرِ مِنْهُمْ وَالصَّغِيرِ. قَالَ مَالِكٌ فِي الْمَلَا حِفِّ الْمُعْصِفَةِ فِي الثُّبُوتِ لِلرِّجَالِ وَفِي الْأَفْنِيَةِ، قَالَ: لَا أَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا حَرَامًا، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ اللَّبَاسِ أَحَبُّ إِلَيَّ.

مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الْخَنَزِرِ

١٦٤٣ - مَالِكٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا كَسَتْ

وَأَنَا أَكْرَهُهُ إِيَّاهُ. يريد عاتما أو غيره، وعلق الشئ في ذلك بالكراهة دون التحريم، وذلك يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكره ذلك لمن يلبسهم إياه، أو يترك منهم من له ذلك؛ لأنه من جنس من يحرم عليه ذلك ولم يبلغ به حد التحريم؛ لأنهم ليسوا بمكلفين، والوجه الثاني: أن يكره ذلك لهم؛ لأنهم مأمورون على وجه الندب، ومنه يرون على وجه الكراهية، ولذلك يعاقبون على كثير من الأفعال، وبذلك قال: "وَأَنَا أَكْرَهُ ذَلِكَ لِلْكَبِيرِ مِنْهُمْ وَالصَّغِيرِ" فأشار إلى أن الكراهة تتعلق بهم دون أوليائهم، واستدل مالك ﷺ على ذلك بما روي عن النبي ﷺ أنه لم يهَى عَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبِ، ويحتمل أن يريد أن فيه يتوجه على العموم على قول من قال به في المضمر والمقدر، فكأنه قال: نهَى النَّاسَ عَنْ تَخْتُمِ الذَّهَبِ، فتوجه إلى المكلفين على وجه التحريم، وتوجه إلى غير المكلفين على وجه الكراهية، ثم حصص من أبيض له ذلك من النساء، فبقى الباقي على أصله، ويحتمل أن يريد به أن فيه توجه إلى المكلفين من الرجال خاصة، فكره ذلك للصبيا لما كانوا من جنسهم؛ لئلا يعتادوا ذلك عند التكليف، كما يؤخذون بالصوم والصلاة، وبضربون على ترك الصلاة؛ لئلا يعتادوا تركها عند التكليف، والله أعلم وعلمه أتم.

الملاحف: جمع ملحفة بكسر الميم، وفي "القاموس": اللحف كـ "كتاب" ما يلتحف به. الأفنية: أي أفنية الدور، جمع فناء - بكسر الفاء - وهي المكان المنسع أمام الدار. الخنزير: الخنزير في "النهاية": المعمول من إبريسم، أو ثياب تنسج من صوف. أنها كست إِيَّاهُ: يقتضي أنها أعطته إياه ليلبسه، ولو لم ترد أن يلبسه لقال: أعطته أو وهته، فأما لفظ "كست" فإنما يقتضي وجه اللباس، وذلك يقتضي أنها تعتقد أن ذلك مباحا له، و"الخنزير" يز يتخذ منه الثياب، قال ابن حبيب: لم يختلفوا في إجازة لبسه، وقد بلغني عن خمسة عشر من الصحابة منهم عثمان بن عفان وسعيد بن زيد، وعبد الله بن عباس، وخمسة عشر تابعيا، وكان عبد الله بن عمر يكسو بنيه الخنزير، وأما كل ثوب سداه حرير ولحمته وبر أو قطن أو كتان أو صوف فيكره ولا يحرم، وقد ذهب إلى إباحته للرجال عبد الله بن عباس، وروى عبد الله بن عمر كراهيته، وبه قال مالك، قال ابن القاسم: إنما كرهه لسدى الحرير فيه، =

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ مِطْرَفٌ عَزْرٌ، كَانَتْ عَائِشَةُ تَلْبُسُهُ.

مَا يُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ لِبْسُهُ مِنَ الثِّيَابِ

١٦٤٤ - **مَالِكٌ** عَنْ عُلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عُلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ أَنَّهَا قَالَتْ: دَخَلَتْ حَفْصَةُ بَيْتَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَلَى عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَلَى حَفْصَةَ خِمَارٌ رَقِيقٌ، فَشَقَّتْهُ عَائِشَةُ وَكَسَتْهَا خِمَارًا كَثِيفًا.

- وقد اتفقوا على الامتناع من تعريضه وذلك لوجهين: أحدهما: أن الحرير أقل أجزائه، والوجه الثاني: أنه مستهلك على وجه لا يمكن تخليصه للارتفاع، ومما راجع الحرير لغیره من الكتان أو الصوف أو القطن على وجهين: أحدهما: ما ذكرناه، والثاني: العلم ونحوه أن يخالط الثوب بالحرير، فقد روى ابن حبيب عن مالك لا بأس به، وقال ابن حبيب: لا بأس بالعلم من الحرير في الثوب، وإن عظم لم يختلف في الرخصة فيه والصلاة به، وروى فيه عن النبي ﷺ من أصبع إلى أربع، وفي "العنبة" من رواية ابن القاسم، عن مالك: كره مالك لباس الملاحف فيها أصبع أو أصبعان أو ثلاثة من حرير، قال ابن القاسم في "المجموعة": ولم يجز مالك من علم الحرير في الثوب إلا الخليط الرقيق، وجه قول ابن حبيب ما روى عن عمر بن الخطاب أن النبي ﷺ نهى عن لبس الحرير إلا هكذا وأشار بأصبعيه اللتين يلبسان الإهلام، قال أبو عثمان النهدي، وذلك فيما علمنا أنه يعني ما لإعلام، وروى سويد بن غفلة عن عمر إلا موضع أصبعين أو ثلاثة أو أربعة، وجه قول مالك قول النبي ﷺ: **لَيْسَ بِالْحَرِيرِ فِي الدُّنْيَا مِمَّا لَا حِلَّ لَهُ**، وروى أبو بكر عن أبي مضعب عن مالك: لا بأس أن يحرم الرجل في ثوب فيه قدر أصبع من حرير، يحتمل أن يريد إباحة الأصبع فما دونه، والمنع مما زاد عليه، ويحتمل أن يكون رواية عنه في إباحة العلم على ما ورد به حديث عمر، ويحتمل أن يكون المنع منه على الكراهية، وإباحته على معنى نفي التحريم، والله أعلم.

مِطْرَفُ الْمِطْرَفُ بِكَسْرِ الْمِيمِ وَضَمِّهَا وَفَتْحُهَا: الثَّوبُ الَّذِي فِي طَرَفِهِ عِلْمَانُ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ. (الْمُحَلَّى)

خِمَارٌ رَقِيقٌ **الْخ**: يحتمل أن يكون مع رفته من الخفة ما يصف ما تحته من الشعر، ويحتمل أنه كان رقيقا لا يستر الأعضاء وإن كان صفيقا لشدة رفته ولصوقه بالأعضاء، والأول أظهر في الخمار، فكرهت لها عائشة ذلك وشقته لتسببها الاختصار به في المستقبل، وأعطينا ما تختمر به خمارا كثيفا تتخذ في المستقبل مثله وتربها الجنس الذي شرع لها الاختصار به، ويحتمل أن تريد - والله أعلم - بذلك تعويضا مما شقته من حمارها؛ تطيبا لنفسها ورفقا بها. وما ذكر عن أبي هريرة أنه قال: "نساء كاسيات عاريات" الحديث. وقد أسنده جرير بن حازم عن سهل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. قال عيسى بن دينار: تفسير قوله: "كاسيات عاريات" قال: يلبسن ثيابا رقيقا فهن كالكاسيات يلبسن تلك الثياب وهن عاريات؛ لأن تلك الثياب لا توارى منهن ما ينبغي لمن -

١٦٤٥ - **مالك** عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ قَالَ: نِسَاءُ كَاسِيَاتٍ عَارِيَّاتٍ مَائِلَاتٍ مُمِيلَاتٍ لَا يَدْخُلْنَ الْجَنَّةَ وَلَا يَجِدْنَ رِيحَهَا، وَرِيحُهَا يُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ.

١٦٤٦ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَهَابٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

= أن يسترنه من أجسادهن، وروى يحيى بن يحيى عن ابن نافع مثله، وقال محمد بن عيسى الأعشى: وفي "العنبة" عن ابن القاسم: عاريات تلبسن الرقيق، ويحتمل عندي أن يكون ذلك لمعين: أحدهما: الخفة فيشف عما تحته، فيذكر البصر ما تحته من المخاسن، ويحتمل أن يريد به الثوب الرقيق الصفيق الذي لا يستر الأعضاء بل يبدو حجمها. قال مالك: بلغني أن عمر بن الخطاب هي النساء أن يلبسن القباطي، قال: وإن كانت لا تشف فإنها تصف. قال مالك: معنى تصف أي تلتصق بالجلد. وسئل مالك عن الوصائف يلبسن الأكفيا، فقال: ما يعجبني ذلك، وإذا شدتها عليها ظهر عجزها، ومعنى ذلك أنه لضيقه يصف أعضاءها عجزها وغيرها مما شرع ستره. (منه)

كاسيات إلخ: في الحقيقة، "عاريات" في المعنى: لأنهن يلبسن ثيابا رفاقا يصفن البشرة. "مائلات" بالهمزة من الميل أي زائغات عن الطاعة. "مميلات" يعلمن غيرهن الدخول في مثل فعلهن، أو مائلات يتبخترن في مشبهن، مميلات لاكتشافهن، أو مائلات للرجال، مميلات لهم مما يبدن من الزينة. (المحلى)

مائلات مميلات: قال في "المزنية" عيسى بن دينار عن ابن القاسم: معناه مائلات عن الحق مميلات عنه، وقاله مالك في "العنبة"، ورواه يحيى بن يحيى عن ابن نافع زاده في العنبة ابن القاسم: لمن أطاعهن من الأرواح، وقال ابن حبيب: معناه: يتميلن في مشبهن ويتبخترن حتى يغتن من بحر به، وقول ابن القاسم وابن نافع أظهر؛ لأن التمايل في المشي إنما يقال فيه: متميلات. وقوله: "لا يدخلن الجنة" يريد - والله أعلم - لا يدخلن الجنة بأعمالهن وتركهن ما تحب عنده وإن دخلنها بفضل الله وعفوه، ويحتمل أن يريد لا يدخلن الجنة ابتداء وقت دخول من بها من النار وإن دخلن الجنة بما وافق من الإيمان بعد الخروج من النار إن عاقبهن الله عز وجل بما اكتسبن من ذلك.

ولا يجدن ريحها: يريد - والله أعلم - أنهن يمتنعن الرائحة بوجود ريح الجنة؛ لأن ذلك فيه راحة وتنعيم وهن ممنوعات من ذلك وإن كان ريح الجنة يوجد من مسيرة خمس مائة سنة، يقتضي أن ريح الجنة ينتفع به قبل دخول الجنة من تفضل الله حل ذكره عليه بذلك، وأنه يبعد عنه من حرمه من أهل الكفر والمعاصي إما بعد المسافة، فلا يصل أحد منهم إلى الموضع الذي يوجد منه ريحها، ويحتمل أن يريد أنه يمنع إدراكه، فلا يجده بأن كان في الموضع الذي ينال فيه من كان من أهل السعادة، والأول أظهر من جهة اللفظ.

قَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَنَظَرَ فِي أَفْقِ السَّمَاءِ، فَقَالَ: مَاذَا فَتَحَ اللَّيْلَةُ مِنَ الْخَزَائِنِ وَمَاذَا وَقَعَ مِنَ الْفِتَنِ، كَمْ مِنْ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَتَقِظُوا صَوَاحِبَ الْحَجَرِ.

مَا جَاءَ فِي إِسْبَالِ الرَّجُلِ ثَوْبَهُ

١٦٤٧ - مَالِكٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الَّذِي يَجُرُّ ثَوْبَهُ خِيَلَاءَ لَا يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

قَامَ مِنَ اللَّيْلِ الخ: يحتمل أن يريد به في حين قيامه للتهجد، ويحتمل أن يريد به قام بمعنى رآه أو أوحى إليه، فنظر في أفق السماء اعتباراً بما يراه، لعله امتثل قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ (آل عمران: ١٩٠)، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأَلْبَانِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ﴾ (العنكبوت: ١٨، ١٧)، وقوله ﷺ: "مَاذَا فَتَحَ اللَّهُ اللَّيْلَةُ مِنَ الْخَزَائِنِ" يحتمل أن يريد به أنه فتح من خزائنها من تلك الليلة ما قدر الله أن لا ينزل إلى الأرض شيئاً منها إلا بعد فتح تلك الخزائن، ويحتمل أن يريد به أنه فتح من خزائن زهرة الدنيا ما هو سبب للفتن، ويحتمل أن يريد به أنه فتح من خزائن الفتن، فوقع بعض ما كان فيها، بمعنى أنه قد وجد أو وصل إلى موضع لم يصل إليه قبل ذلك. والفتن في هذا يحتمل أن يريد به ما يفتن به من هذه الدنيا، ويحتمل أن يريد الفتن التي حدثت من سفك الدماء وانتهاك الحرم والأموال، وإفساد أحوال المسلمين، والله أعلم. وقوله ﷺ: "رَبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةٌ فِي الْآخِرَةِ" يحتمل أن يريد به كم من كانت في الدنيا مكسبة ذات حال صالحة ودنيا واسعة، وهي في الآخرة عارية من ذلك كله إذا كسي غيرها من أهل الصلاح، ويحتمل أن يريد به أنها كاسية في الدنيا بلباس ما قد نمت عنه، فهي تعرى من أجله في الآخرة إذا كسي غيرها من أهل الصلاح، وقوله ﷺ: "أَتَقِظُوا صَوَاحِبَ الْحَجَرِ"، قال في "المزنية" عن عيسى بن دينار: أمر بإيقاظ نسائه للصلاة، وقال سحنون في "العنبة": معناه: أيقظوا نسائي يسعلن، يريد ما ظهر إليه من وقوع الفتن، ويحذرهن من ذلك، فيفزعن إلى الصلاة والدعاء وغير ذلك من أعمال البر مما يرجي أنه يدفع الله به عنهن الفتن، وهذه سنة في أن يفزع الإنسان إلى الصلاة والدعاء عند ما يطرأ من الآيات والأمر المحوقة، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْ بِالْآيَاتِ إِلَّا لَنُحَرِّمَ﴾ (الاسراء: ٥٩)، وقال النبي ﷺ في الكسوف: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَءُوا فِي الصَّلَاةِ**

خِيَلَاءَ: [بضم الخاء وفتح الباء وبالد أي كبراً] يريد كبراً، وقال عيسى ابن دينار عن ابن القاسم: الخيلاء: الذي يتبختر في مشيه، ويختال فيه، ويطل ثيابه بطراً من غير حاجة إلى أن يطلها ولو اقتصد في ثيابه ومشيه، لكان أفضل له. قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَجْعَلْ لِّشَيْءٍ مُّخَالَفَةً﴾ (الحديد: ٢٣)، وقد روي عن النبي ﷺ: أنه أُرخص في الخيلاء =

١٦٤٨ - **مالك** عن أبي الرناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا ينظرُ الله تبارك وتعالى يوم القيامة إلى من يجرُ إزاره بطراً.

١٦٤٩ - **مالك** عن نافع وعبد الله بن دينار وزيد بن أسلم كلهم يُخبرُهُ عن عبد الله ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا ينظرُ الله يوم القيامة إلى من يجرُ ثوبه خيلاً.

١٦٥٠ - **مالك** عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه أنه قال: سألت أبا سعيد الخدري عن الإزار، فقال: أنا أخبرُك بعلم سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إزارَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقَيْهِ، لَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكُعْبَيْنِ، مَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي النَّارِ، مَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي النَّارِ، لَا يَنْظُرُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى مَنْ جَرَّ إِزَارَهُ بَطَرًا.

- في الحرب، وقال: **إِذَا لَبِثَ بَعْضُهَا اللَّهَ إِلَّا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ**، ومعنى ذلك: لما فيه من التعاضد على أهل الكفر والاستحقار لهم والتصغير لشأنهم. وقوله **الذي يجر ثوبه خيلاً** يقتضي تعلق هذا الحكم بمن جره خيلاً، أما من جره لظول ثوب لا يجد غيره أو عذر من الأعذار، فإنه لا يتناولُه الوعيد، وقد روي أن أبا بكر **رضي الله عنه** لما سمع هذا الحديث قال: يا رسول الله! إن أحد شقي إزاري يسرحني إلا أن أتعاهد ذلك منه، فقال النبي **ﷺ** **لست ممن يجره خيلاً**، وروى الحسن بن أبي الحسن البصري عن أبي بكر: خسفت الشمس ونحن عند النبي **ﷺ** فقام يجر ثوبه مستعجلاً حتى أتى المسجد، والله أعلم. قلت: قال ميرك: ظاهر بعض الأحاديث يقتضي أن تحريم إسمال الإزار مخصوص بالجر لأجل الخيلاء، وقال بعض العلماء: يعلم من بعض الأخبار تحريم الإسمال لغير الخيلاء أيضاً، كحديث أبي هريرة في "البحاري": **مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكُعْبَيْنِ فِي النَّارِ**، وكحديث: **لَا يَنْظُرُ اللَّهُ صَلَاةَ رَجُلٍ مَسَلَّ إِزَارَهُ**، وكحديث: **فَإِنْ جَرَّ ثَوْبَهُ مِنَ الْخِيَلَةِ** أن جر الثوب مطلقاً ممنوع وإن كان في المحيلة أشد كراهة.

بطراً أي تكبراً وطغياناً. (الغلي) **إِزَارَةُ الْمُؤْمِنِ** في "النهاية": الإزارَةُ بالكسرة: الحالة وهيئة الانتزار، كالجلسة أي الحالة والهيئة التي ترضى منها في الانتزار، هي أن يكون إلى أنصاف ساقيه.

مَا أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ أي من الكعبين، "ما" موصولة و"أسفل" بالنصب خبر "كان" المحذوفة، والجملة صلة "ما" و"في النار" خبر لـ "ما" ويجوز أن يكون برفع "أسفل" أي الذي هو أسفل، وعلى التقديرين هو أفعال التفضيل، ويجوز أن يجعل فعلاً وهو مع فاعله صلة. (الحلى)

ما جاء في إسبال المرأة ثوبها

١٦٥١ - **مالك** عن أبي بكر بن نافع، عن أبيه نافع مولى ابن عمر، عن صفية بنت أبي عبيد أنها أخبرته، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت: حين ذكر الإزار فالمرأة يا رسول الله؟ قال: تريحه شبرا. قالت أم سلمة: إذا ينكشف عنها. قال: فذراعا لا تزيد عليه.

ما جاء في الانتعال

١٦٥٢ - **مالك** عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: لا يمشين أحدكم في نعل واحد،

بوك لقيلة

أما قالت إنا: يعني أن المرأة تحتاج إلى أن ترحي إزارها أسفل من الكعبين لتستر بذلك قدميها وأسفل ساقها؛ لأن ذلك عورة منها، فقال: "تريحه شبرا" يريد تريحه على الأرض شبرا ليستر قدميها وما فوق ذلك من ساقها، وهذا يقتضي أن نساء العرب لم يكن من زيهن حفا ولا حورب، كن يلبسن النعال أو يمشين بغير شيء، ويقتصر من ستر أرجلهن على إرخاء الذيل، وقولها ﷺ في إرخاء الذيل شبرا: "إذا ينكشف عنها" يريد أنه لا يكتفها فيما تستر به؛ لأن تحريك رجلها له في سرعة مشيها وفصر الذيل يكشف عنها، فلما تبين ذلك للنبي ﷺ قال: "فذرأعا لا تزيد عليه" وهذا يقتضي أن النبي ﷺ إنما أباح منه ما أباح للضرورة إليه، وهذا لفظ الفعل ولما بعد الخطر، ومع ذلك فإنه يقتضي الوجوب؛ لأنه هي عن إرخاء الذيل ثم أمر المرأة بإسبال ما يسترها منه، وذلك على الوجوب، ولا يحل المرأة أن تترك ما تستر به، والله أعلم وأحكم.

لا يمشين إنا: نص في المنع من ذلك، وبه قال مالك وعليه جماعة الفقهاء؛ لما في ذلك من المشقة والمفارقة للوقار ومشاهدة زي الشيطان كالأكمل بالشمال. وهذا مع الاختيار، فأما مع الضرورة فذلك مباح، ومن انقطع شسع إحدى نعليه، فقد روى ابن القاسم عن مالك في "العتية"، لا يمش في النعل الواحدة حتى يصلحها، ليحفظها جميعا أو ليفف، ويتبين ذلك قول النبي ﷺ "ليعلمها جميعا أو ليحفظها جميعا". ولم يثبت عن النبي ﷺ فيما نعلم أنه مشى في نعل واحدة حتى أصلح الأخرى، ولا يثبت عن عائشة ﷺ أنها كانت تمشي في حفا واحدة، ولم يثبت ذلك عن النبي ﷺ حمل على ضرورة دعائها إلى ذلك، وقد قال القاضي أبو محمد: إنه يجوز أن يمشي في النعل الواحدة المشي الخفيف -

لِيُغْلِيَهُمَا جَمِيعًا أَوْ لِيُخْلِيَهُمَا جَمِيعًا.

١٦٥٣ - **مَالِك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا اتَّعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ فَلْيَبْدَأْ بِالشَّمَالِ، وَلْتَكُنْ الْيُمْنَى أَوْلَهُمَا تُنْعَلُ وَآخِرُهُمَا تُنْزَعُ.

١٦٥٤ - **مَالِك** عَنْ عَمِّهِ أَبِي سُهَيْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ كَعْبِ الْأَحْبَارِ أَنَّ رَجُلًا نَزَعَ نَعْلَيْهِ فَقَالَ: لِمَ خَلَعْتَ نَعْلَيْكَ لَعَلَّكَ تَأْوُلْتَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾ ثُمَّ قَالَ كَعْبٌ لِلرَّجُلِ: أَتَدْرِي مَا كَانَتْ نَعْلَا مُوسَى؟ قَالَ مَالِكٌ: لَا أَدْرِي مَا أَجَابَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ كَعْبٌ: كَانَتَا مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ مَيِّتٍ.

مَا جَاءَ فِي لُبْسِ الثِّيَابِ

١٦٥٥ - **مَالِك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ لِبْسَتَيْنِ وَعَنْ بَيْعَتَيْنِ: عَنْ الْمَلَامَسَةِ وَعَنْ الْمُنَابَذَةِ، وَعَنْ أَنْ يَخْتَبِيَ الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ

- إذا كان هناك عذر، وهو أن يمشي في إحدهما متشاغلاً بالإصلاح للأخرى وإن كان الاختيار أن يقف إلى الفراغ منها؛ لأنه لا ينسب حيثك إلى شيء مما ينكر، وإنما يتناول له العجلة والإسراع إلى ما يؤمن قوته فيكون عذراً له. **ليخلعهما جميعاً**: لأنه يخالف للوقار ويعسر مشيه. **تنعل**: بزنة المجهول من الإفعال، وهو خير "كان"، أو "هو" مبتدأ و"تنعل" خبره والخمسة خير "كان". (المخلى) **لم تخلعت نعليك**: على معنى الإنكار لفعله، أو توقع أن يفعله على وجه ممنوع، ويحتمل أن يكون إما أنكر عليه خلعه نعليه لصلاة أو ما أشبهها من دخول مسجد أو دخول حرم، ولذلك قال له: لعلك تأولت هذه الآية: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ إِنَّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طَوًى﴾ (ص: ١٢) ويحتمل أنه أنكر عليه خلعه حال الجلوس إشاراً للبهما على كل الأحوال إلا أن يجمع من ذلك مانع.

يختبي الرجل: الاحتباء: هو أن يحرم بالثوب على حقويه وركبتيه، وفرجه باد، وهو من عادة العرب ترفق في جلوسها، والاحتباء بالرداء لمن كان عليه إزار، وإنما منع منه لمن اختبى ثوب ولم يكن على فرجه شيء ما في ذلك من إبداء عورته وهو مأمور بسترها. وأما الاشتغال فاشتغال الصماء ففي "العتبة" من رواية ابن القاسم -

وَاجِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ، وَعَنْ أَنْ يَشْتَمِلَ الرَّجُلُ بِالثَّوْبِ الْوَاحِدِ عَلَى أَحَدِ شِقَيْهِ.
 ١٦٥٦ - **مَالِكٌ** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَأَى حُلَّةً
 سِيرَاءَ تَبَاعُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ اشْتَرَيْتَ هَذِهِ الْحُلَّةَ فَلَبِستَهَا
 يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَلَلْوَفْدُ إِذَا قَدِمُوا عَلَيْكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّمَا يَلْبَسُ هَذِهِ.....

- عن مالك: هو أن يشتمل الرجل بالثوب على منكبيه ويخرج يده اليسرى من تحته وليس عليه منزر. واشتمال الصماء عند العرب ما ذكره أولاً، فأما إخراج اليد من الثوب فهو الذي ينفي منه فيه من اشتمال الصماء؛ لما فيه من كشف العورة. ويحتمل أن يريد به اللفظ، فقد سماه في الحديث اشتمالا، وقال أبو عبيد: اشتمال الصماء: أن يشتمل الرجل بثوب، فيحلل به حسده كله ولا يرفع منه حاجبا يخرج منه يده. قال: وربما اضطجع فيه على هذه الحال، كأنه يذهب إلى أنه لا يدري هل يصيبه شيء يريد الاحتباس منه والاعتناء بيديه فلا يقدر؛ لأهنا تحت ثوبه. فهذا كلام العرب، والذي عندي: أن هذا التأويل يقتضي أن الملع لا يختص بحال الصلاة بل يتناول جميع الأحوال. والاضطجاع: أن يدخل الثوب تحت يده اليمنى فيلقبه على منكبه الأيسر. قال ابن القاسم: وهو من ناحية الصماء، ومعنى ذلك: أنه إذا أخرج يده اليسرى بدت عورته، وفي "العتية": وهذا لمن لم يكن عليه منزر. فأما من كان عليه منزر فأجازه مالك، ثم كرهه، والله أعلم.

رَأَى حُلَّةً إلخ: الحلة ثوبان: رداء وإزار، والسيراء قال أبو علي: هو ثوب مسير فيه خطوط تعمل من القز، وقال الخليل: السيراء: الضلع بالحرير، ومعنى ذلك كثرة الحرير فيه، لأنه إذا كان جميع سداه حريرا، أو بعض حجمته حريرا، كان ذلك أكثر من وزن ثلثه، فهذا الذي يقتضي تحريمه على أن الصحيح أن السيراء معنى يعود على اختلاف ألوانه وهبشتها، وأن الحلة كانت من حرير، ولذلك روى سالم بن عبد الله عن أبيه عبد الله بن عمر في هذا الحديث: حلة استبرق. وهو غليظ الحرير، وروى نافع: حلة حرير، وروى عن مالك أنه قال: هو وشي من حرير، وقد تقدم ذكر تحريم الحرير على الرجال، وبالله التوفيق، وقوله **فَلَبِستَهَا** يوم الجمعة يقتضي أن يوم الجمعة شرع فيه التحميل. وقوله: "وللوفد إذا قدموا عليك" يقتضي أيضاً أنه قد شرع التحميل للوافدين والوافدين في المخاض التي تكون لغیر آية مخوفة، كاللزال والكسوف وعند الحاجة إلى التضرع والرجة كالاستسقاء، وبدل على هذا التأويل أن النبي ﷺ أقره على ما دعا إليه من التحميل في هذين الموطلين، وإنما أنكر عليه لبس هذا النوع، فثبت أن التحميل إنما شرع بالحمل من المباح، والله أعلم.

سِيرَاءٌ: بكسر السين وفتح التحتية ومد الراء، قال ابن قزوين: هو الحرير الصافي، وفي "الصحاح": وفيه خطوط أصفر، وقال الخليل: ثوب مضلع بالحرير، وفي "النهاية": هو نوع من الرد وبخالطه حرير. (الغنى)
وَلِلْوَفْدِ يفتح الواو وسكون الفاء جمع وافتد، وهو القادم رسولا أو زائرا إذا قدموا. (الغنى)

مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، ثُمَّ جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهَا حُلٌّ فَأَعْطَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ مِنْهَا حُلَّةً، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَكَسَوْتَنِيهَا وَقَدْ قُلْتَ فِي حُلَّةِ عُطَارِدٍ مَا قُلْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَمْ أَكْسُكَهَا لِتَلْبَسَهَا، فَكَسَاهَا عُمَرُ أَخَاهُ لَهُ مُشْرِكًا بِمَكَّةَ.

١٦٥٧ - **مَالِك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَوْمِنَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ وَقَدْ رَفَعَ بَيْنَ كَتِفَيْهِ بَرْقِعٌ ثَلَاثٌ لَبَدٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ.

صِفَةُ النَّبِيِّ ﷺ

١٦٥٨ - **مَالِك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ

لتلبسها: بل لتشفع بها في غير ذلك. **أخا له:** قيل: كان أخا له من الرضاعة، وقيل: أخاه لأمه. (المحلى)

وهو يومئذ إلخ: يريد الحالة التي تحسن فيها ملابس الناس ويخرج عن العادة في جمال الملابس، فرأى في تلك الحال على عمر بن الخطاب ثوبا يرفعه في أظهر مواضعه، وهو بين كتفيه برقاع كثيرة فد لبد بعضها فوق بعض، وذلك يقتضي أنه رفع الثوب ثم تفرق ذلك الترفع فأعاد عليه آخر، وهو معنى تلبيد الرقاع بعضها على بعض، ويحتمل أن يكون عمر يفعل مثل هذا بيته، ويلبس ما هو أفضل منه بين الناس؛ لقوله: **إذا أوسع الله عليكم فأوسعوا على أنفسكم**، ويحتمل أن يكون ذلك كان فاشيا في أهل ذلك الزمان فلا يشهر به من لبسه، ويحتمل أن يفعل ذلك؛ لأنه كان لا يسع ماله أكثر من هذا، وكان يحب أن يقلل ما يأخذ من بيت المال، ويؤيد هذا أنه أوصى إلى ابنه عبد الله أن عليه ديننا كثيرا لا يفي به ماله، وليستعين على أدائه ببني عدي وهم رهطه، فإن تأدى بذلك والا فيقرئش ولا يعدوهم إلى غيرهم، ويحتمل أن يأخذ في نفسه هذا؛ لأن حاله قد شهرت بالخلافة والتقدم في الدين وإعبار النبي ﷺ بأنه من أهل الجنة، فترفع عن مثله السمعة، وإنما يكره مثل هذا لمن لم يعلم حاله مخافة الشهرة عليه، والله أعلم.

رفع: بتخفيف القاف وتشديدها، في "القاموس": رفع الثوب كـ منع: أصلحه بالرقاع.

برقع: بضم أو فتح جمع رقعة: ما يرفع بها الثوب. (المحلى)

بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ، وَلَا بِالْقَصِيرِ وَلَيْسَ بِالْأَبْيَضِ الْأَمْهَقِ، وَلَا بِالْأَدَمِ، وَلَيْسَ بِالْجَعْدِ الْقَطِطِ وَلَا بِالسَّيْطِ بَعَثَهُ اللَّهُ ^{أي القوط طولا} عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرَ سِنِينَ، وَتَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَلَى رَأْسِ سِتِّينَ سَنَةً، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ عَشْرُونَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ ^{أي في اللحية}.

صِفَةُ عَيْسَى بْنِ مَرْيَمَ وَالِدِ الْجَالِ

١٦٥٩ - مَالِكٌ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَرَانِي اللَّيْلَةَ عِنْدَ الْكُعْبَةِ فَرَأَيْتُ رَجُلًا أَدَمَ كَأَحْسَنِ مَا أَتَتْ رَأْيٌ مِنْ أَدَمِ الرَّجَالِ، لَهُ لِمَّةٌ كَأَحْسَنِ ^{أي في اللحية}

بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ إ.ح: بالهمز ووجه من جعله بالياء، وهو اسم فاعل من بان أي ظهر على غيره، أو من بان بمعنى بعد، والمراد أنه لم يكن بعيدا من المتوسط، أو من بان بمعنى فارق من سواء، وسمي فاحش الطول باننا؛ لأن من رآه يتصور أن كل واحد من أعضائه مبان عن الآخر. "ولا بالقصير" أي المتردد الداخل بعضه في بعض، وبالعين أنه كان متوسطا بين الطول والقصر لا زائد الطول ولا القصر، وفي نفي الطول البائن إشعار بأنه كان مربوعا مائلا إلى الطول. **الْأَمْهَقُ**: الكربة البياض كلون الحص بل كان نير البياض. **بِالْأَدَمِ**: بالمد أي ولا شديد السمرة وإنما يغالط بياضه الحمرة. (الحلي) **وَلَيْسَ بِالْجَعْدِ**: بفتح فسكون، "القطط" بفتحين وقد يكسر الطاء الأولى أي الشديد الجعودة. **وَلَا بِالسَّيْطِ**: بفتح فكسر أو يسكون، السيط: المنرسل الذي لا تكسر الجعودة في الشعر.

بَعَثَهُ اللَّهُ إ.ح: قال سعيد بن المسيب: واختلف في مقامه بمكة فقال أنس بن مالك في هذا الحديث: أقام بمكة عشر سنين، وروى عن عائشة وابن عباس، وهو قول عمرو بن الزبير وابن شهاب، وروى عن ابن عباس: أنه أقام بمكة ثلاث عشر سنة وهو قول سعيد بن المسيب، ولم يختلف أهل السير أنه ولد عام الفيل، وروى الزبير بن عدي عن أنس ابن مالك: توفي رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين سنة، وتوفي عمر ابن الخطاب وهو ابن ثلاث وستين سنة، قال البخاري: وهذا أصح من رواية ربيعة عن أنس بن مالك أنه توفي ابن ستين سنة، وروى قتادة عن أنس: أنه توفي وهو ابن خمس وستين سنة، وجمع بأن من روى الأخير عد سني المولود والتوفاه، ومن روى ثلاثا لم يعدهما، ومن روى الستين لم يعد الكسر. **وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ** إ.ح: يريد بذلك تقليل شبهه، وقال ابن سيرين: مثل أنس بن مالك عن خطاط النبي ﷺ فقال: إنه لم يبلغ ما يخضب لو شئت أن أعد شحطاته في لحيته. **شَعْرَةً**: بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المتدلي الذي يجاوز شحمة الأذن وألم بالملكين.

مَا أَنتَ رَأَى مِنَ اللَّمَمِ قَدْ رَجَلَهَا فِيهِ تَقَطَّرُ مَاءً، مُتَكِنًا عَلَى رَجُلَيْنِ أَوْ عَلَى عَوَاتِقِ رَجُلَيْنِ يَطُوفُ بِالْكَعْبَةِ، فَسَأَلْتُ مَنْ هَذَا؟ قِيلَ: هَذَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ. ثُمَّ إِذَا أَنَا بِرَجُلٍ جَعَدَ قَطْطَ أُغُورِ الْعَيْنِ الْيُمْنَى كَأَنَّهَا عَيْنٌ طَافِيَةٌ، فَسَأَلْتُ مَنْ هَذَا؟ فَقِيلَ لِي: هَذَا الْمَسِيحُ الدَّجَالُ.

مَا جَاءَ فِي الْفِطْرَةِ

رواه الشيخان

١٦٦٠ - **مَالِكٌ** عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: خَمْسٌ مِنْ الْفِطْرَةِ: تَقْلِيمُ الْأُظْفَارِ، وَقَصُّ الشَّارِبِ، وَتَشْفُ الْإِبْطِ، وَحُلُقُ الْعَانَةِ، وَالْإِحْتِنَانُ.

فِيهِ تَقَطَّرُ [ح] جُمِعَ أَلَمَّا تَقَطَّرَ عَلَى الْحَقِيقَةِ مِنْ مَاءٍ الَّذِي شَرَحَهَا بِهِ، أَوْ أَنَّهُ عَرَفَ حِينَ فُطِرَ الْمَاءُ مِنْ رَأْسِهِ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ كِتَابَةً عَنْ مَزِيدٍ نَظَافَةً وَجْهِهِ وَنَظَارَتِهِ. (أَخْلَى) **عَوَاتِقُ** جَمْعُ عَاتِقٍ، هُوَ مَا بَيْنَ الْمَتَكِ وَالْعُنُقِ. وَكَلِمَةُ "أَوْ" لِلشَّكِّ. **طَافِيَةٌ**: قَالَ عِيَّاضٌ: رَوَيْنَاهَا عَنْ الْأَكْثَرِ بِغَيْرِ هَمْزٍ وَهُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الْأَكْثَرُ بِعَيْنِ ثَابِتَةٍ، وَقَالَ بَعْضُ شَيْخِي: بِضَمِّ هَمْزٍ، (أَخْلَى) **خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ**: [أَلَمَّا أَلَمَسَ الْقَادِمَةَ الَّتِي احْتَارَهَا الْأَنْبِيَاءُ وَتَغَطَّتْ عَلَيْهَا الشَّرَائِعُ، فَكَأَنَّمَا أَمَرَ حُلِيَّ فُطِرَ عَلَيْهِ. (أَخْلَى) [يُرِيدُ - وَتَلَهُ أَعْلَمُ - مِنْ سَةِ الدِّينِ الَّذِي يَوْصَفُ بِأَنَّهُ الْفِطْرَةُ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: **فَافْطُرْنَاكَ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ الْكَافِيَ عَلَيْهِ لَا يُدْرِي لِحَقِّهِ ذَلِكَ الدِّينَ الْعَظِيمَ** (٣٠: ٢٠) يُرِيدُ الدِّينَ الَّذِي وَلَدُوا عَلَيْهِ، وَحَقَّقُوا عَلَيْهِ، وَمِنْهُ مَا يَرَوْنَ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ كَلَّ مَرْكُوبُهُ يَوْمَ عَلَى الْفِطْرَةِ فَأَمَرَهُ بِهِ دَانَهُ أَوْ بَصَرَهُ. وَقَوْلُهُ: "وَقَصُّ الشَّارِبِ" قَالَ مَالِكٌ: يُؤْخَذُ مِنْهُ حِينَ يَدُورُ خَرُوفَ الشَّفَةِ، وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ عَنْهُ. وَقَوْلُهُ: "وَتَشْفُ الْإِبْطُ" يُرِيدُ الشَّعْرَ الَّذِي تَحْتَ الْإِبْطِ. "وَحُلُقُ الْعَانَةِ" يُرِيدُ شَعْرَ السَّرَةِ وَهُوَ الْاسْتِحْدَادُ، وَلَيْسَ نَقْصُ الْأُظْفَارِ وَأَحَدُ الشَّارِبِ وَحَقِيقَةُ الْعَانَةِ حِينَ إِذَا انْتَهَى إِلَيْهِ أَغَادُهُ، وَلَكِنْ إِذَا طَالَ دَلَتْ، وَكَذَلِكَ شَعْرُ الرَّأْسِ وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ حَدًّا. **وَالْإِحْتِنَانُ**: وَالْإِحْتِنَانُ هُوَ عِنْدَ مَالِكٍ وَأَبِي حَبِيبَةَ مِنَ السِّنِّ كَقَصِّ الْأُظْفَارِ وَحُلُقِ الْعَانَةِ، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: هُوَ وَاحِدٌ وَهُوَ مُفْتَضَى قَوْلِ سَجْنُونٍ، وَاسْتَدَلَّ الْقَاضِي أَبُو مُحَمَّدٍ عَلَى نَحْوِ وَجْهِهِ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ النَّبِيِّ ﷺ نَقْصُ الشَّارِبِ وَتَشْفُ الْإِبْطُ، وَلَا خِلَافَ أَنَّ هَذِهِ لَيْسَتْ بِوَاحِدَةٍ، وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ بِالْقُرْآنِ وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا عَلَى الْمَنَعِ مِنْهُ، وَدَلِيلُنَا مِنْ حَيْثُ الْقِيَاسِ: أَنَّ هَذَا قُطِعَ حِزْمٌ مِنَ الْحَسَدِ اسْتِدَاءً، فَلَمْ يَكُنْ وَاحِدًا بِالشَّرْعِ كَقَصِّ الْأُظْفَارِ، وَالْحَدِيثُ فِي "الْمَوْحَا" مَوْحُوفٌ، وَأَسَدُهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَقَدْ خُولِفَ فِيهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ.

١٦٦١ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ إِبْرَاهِيمُ أَوَّلَ النَّاسِ ضَيْفَ الضَّيْفِ، وَأَوَّلَ النَّاسِ اخْتَنَ، وَأَوَّلَ النَّاسِ قَصَّ الشَّارِبِ، وَأَوَّلَ النَّاسِ رَأَى الشَّيْبَ، فَقَالَ: يَا رَبِّ مَا هَذَا؟ فَقَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: وَقَارَ يَا إِبْرَاهِيمُ! فَقَالَ: يَا رَبِّ زِدْنِي وَقَارًا، قَالَ مَالِكٌ: يُؤْخَذُ مِنَ الشَّارِبِ حَتَّى يَبْدُو طَرَفُ الشَّفَةِ، وَهُوَ الْإِطَارُ وَلَا يَجْزُهُ فَيَسْتَلُّ بِنَفْسِهِ.

بعد الشفة من الشفة

النَّهْيُ عَنِ الْأَكْلِ بِالشَّمَالِ

١٦٦٢ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلَمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ بِشِمَالِهِ، أَوْ يَمْشِيَ فِي تَعْلٍ وَاحِدَةٍ،

كان إبراهيم **إخ:** وقد روي أن إبراهيم **إخ:** اختن بالقدم وهو موضع. ولجفت فيقال: القدم. قال ابن الموار: القدم بالتحفيف وهي القدم المعروفة، وقيل: إن اختنانه من الكلمات التي ابتلاه الله عز وجل بها، وقيل غير ذلك والله أعلم. **وأول الناس إخ:** يحتمل أن يريد أنه لم يكن قبله شيب حتى رآه إبراهيم **إخ:** أول من رآه، ويحتمل أن يكون الشيب معناه على حسب ما هو اليوم ولكن كان إبراهيم أول من قال هذا القول عند رؤيته، والأول أظهر؛ لأنه لم كان الشيب معناه قد رآه إبراهيم لجميع الناس قبله، ما أنكره ولا قال: "يا رب ما هذا". ولو سأل عن وقوعه به مع معرفته بمعناه كما رآه لغرد، لم يفسره له بأنه وقار، ولقيل له: هو الشيب الذي رأيته من بلغ سنك، ولكن هو قد علم أن معناه الوقار ولم يحتج أن يدعو الله تبارك وتعالى أن يزيد من الوقار حين علم معناه، وأما قول الله تعالى: **الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً وَبَشَرًا** (نور: ٥٥) فيحتمل - والله أعلم - أن يخاطب به هذه الأمة أو من شاب من زمن إبراهيم **إخ:** إلى يوم القيامة، ويحتمل أنه حوَّض به جميع الخلق من شاب ومن لم يشب إلا أنه جمع مع الضعف الأخير الشيب؛ لأن من الخلق من لم يشب، ولم يرد أن جميعهم يشيب كما أنه لم يرد أن جميعهم يضعف بل منهم من يموت في الضعف الأول، ومنهم من يموت حال القوة قبل الضعف الثاني. وقوله **إخ:** "قال الله تعالى: وقار يا إبراهيم" أخير ما رآه منه معناه الوقار، فسأله **إخ:** الزيادة منه؛ إذ قد علم أن الوقار محمود مأمور به من هدي الصالحين، ولعله أراد أن يزيد من الشيب الذي هو الوقار. **وهو الإطار:** في "القاموس": الإطار كك كتاب: الفصل بين الشفة وبين شعرات الشوارب. **ولا يجزؤه:** بضم الجيم والزاي المشددة، أي لا يقطع الشعر إلى أن يبلغ الجلد. (المحلى)

مَا جَاءَ فِي مَعْنَى الْكَافِرِ

١٦٦٦ - **مَالِك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **يَأْكُلُ الْمُسْلِمُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أُمْعَاءَ.**

١٦٦٧ - **مَالِك** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ **صَافَهُ ضَيْفٌ كَافِرٌ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ فَحَلَبَتْ، فَشَرِبَ جَلَابَهَا ثُمَّ أُخْرِي فَشَرِبَهُ ثُمَّ أُخْرِي فَشَرِبَهُ حَتَّى شَرِبَ جَلَابَ سَبْعِ شِيَاهٍ، ثُمَّ إِنَّهُ أَصْبَحَ فَأَسْلَمَ فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ فَحَلَبَتْ فَلَمْ يَسْتَمِمْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْمُؤْمِنُ يَشْرَبُ فِي مَعَى وَاحِدٍ وَالْكَافِرُ يَشْرَبُ فِي سَبْعَةِ أُمْعَاءَ.**

النَّهْيُ عَنِ الشَّرَابِ فِي آيَةِ الْفِطْرَةِ وَالنَّفْعِ فِي الشَّرَابِ

١٦٦٨ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **الَّذِي يَشْرَبُ فِي آيَةِ الْفِطْرَةِ فَإِنَّمَا يُجَرَّجَرُ.....**

في **سبعة أمعاء** لكثرة شرهه وكون مطمح نظره مقتصرًا على المطاعم والمشارب. (الغلي)

صَافَهُ ضَيْفٌ كَافِرٌ روى أبو إسحاق: أنه كان ثمانية بن أثال الحنفي، وقال غيره: كان جهجاه الغفاري، وهذا يقتضي حوارًا تضيف الكافر، وهل يواكل أم لا؟ قال مالك في "العتية": ترك مواكلة النصراني في إناء واحد أحب إلي، ولا أراه حرامًا، ولا نصادق نصرانيا، فنهي عن مواكلته؛ لما في ذلك من معنى المصادفة، وأما تضيفه فيحتمل أن يكون ذلك لمعنى الاستلاف له ورجاء إسلامه، ويحتمل أن يكون لما يخاف عليه من الضياع إذا كان ممن له حق عهد أو غيره. **فَلَمْ يَسْتَمِمْهَا**: أي لم يقدر على أن يشرب لبن شاة. (الغلي) **فَإِنَّمَا يُجَرَّجَرُ**: الجرجرة: صوت وقوع الماء في الخوف، ومعنى ذلك - والله أعلم - أنه يعاقب عليه في جهنم، وربما كان ذلك بأن يشرب منها ما يسمى مهلا، وحاز شرابها الذي يوصف بأنه نار، والعرب تسمي الشيء باسم ما يؤول إليه، فيسمى العصور حمرا -

فِي بَطْنِهِ نَارَ جَهَنَّمَ.

١٦٦٩ - **مَالِك** عَنْ أَيُّوبَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ مَوْلَى سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِي الْمُثَنَّى الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَرْوَانَ بْنِ الْحَكَمِ فَدَخَلَ عَلَيْهِ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ، فَقَالَ لَهُ مَرْوَانُ بْنُ الْحَكَمِ: أَسَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الشَّرَابِ، فَقَالَ لَهُ أَبُو سَعِيدٍ: نَعَمْ، فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لَا أَرَوِي مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَأَبِنِ الْقَدَحَ عَنْ فِكَ ثُمَّ تَنَفَّسْ، قَالَ: فَإِنِّي أَرَى الْقَدَاةَ فِيهِ، قَالَ: فَأَهْرِقْهَا.

= إذا أريد به الخمر، وتسمى الشدة موتاً لما كان يؤول إليه، وهذا يقتضي تحريم استعمال آنية الفضة في الشرب، وقد روى هذا الحديث علي بن مسهر عن عبيد الله بن عمر عن نافع فقال فيه: "الذي يأكل أو يشرب في آنية الفضة والذهب" ولم يذكر الأكل في هذا الحديث غير ابن مسهر، ووجه تحريمه من جهة المعنى: ما فيه من السرف والتشبه بالأعاجم، وأما مجرد الشرب فلا يحرم كالبلور الذي له الثمن الكثير، وروى ابن أبي نجيلى: خرجنا مع حذيفة وذكر النبي ﷺ قال: لا شراب في آنية الفضة والذهب ولا لأكدا في صحنهما، فهذا هو الأصل والكم في الأجرة. وهذا يقتضي تحريم اتخاذها، وكذلك استعمال أيتهما أو آنية أحدهما في أكل أو شرب أو غير ذلك، والله أعلم.

نار جهنم بالنصب على أنه مفعول، والفاعل ضمير الشراب، وبالرفع على أنه فاعل، على أن النار هي التي تصوت في البطن، أو على أنه خبر "إن" و"ما" موصولة. (المحلى) **نهى عن النفخ** أي عن النفخ في الشراب حملاً لأمره على مكارم الأخلاق؛ لأن النافع في آنية الماء يجوز أن يقع من ريقه فيها شيء، مع النفخ، فيتقدره الناظر ويفسد عليه، وقوله: "إني لا أروى من نفس واحد" يقتضي أن النفس في الإناء من معنى النفخ، يريد أنه لا يكفيه ما يشرب من الماء إلا بعد أن يعيد النفس، فسمى ما بين النفسين نفساً. "فإن أرى القدرة فيه" يريد أي المعالي التي تدعوه إلى النفخ في الشراب، وفي حديث أنس عند الترمذي أن النبي ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثاً إذا شرب، قال المناوي: بأن يشرب ثم يزيله عن فيه ويتنفس خارجة ثم يشرب ثم هكذا، لا أنه كان يتنفس في خوف الإناء؛ لأنه يغير الماء إما لتغيير الفم بما كؤل أو ترك سواك وغير ذلك من الوجوه المستنكرة.

فأبِنِ الْقَدَحَ: بزنة الأمر من الإبانة. **فأهرقها**: أي صب بعض الماء، ليخرج القداحة.

مَا جَاءَ فِي شَرْبِ الرَّجُلِ وَهُوَ قَائِمٌ

١٦٧٠ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَعَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ وَعُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ كَانُوا يَشْرَبُونَ قِيَامًا.

١٦٧١ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ وَسَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ كَانَا لَا يَرَيَانِ يَشْرَبُ الْإِنْسَانُ وَهُوَ قَائِمٌ بَأْسًا.

١٦٧٢ - **مَالِكٌ** عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْقَارِي أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَشْرَبُ قَائِمًا.

١٦٧٣ - **مَالِكٌ** عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَشْرَبُ قَائِمًا.

كَانَ يَشْرَبُ قَائِمًا وعلى هذا جماعة الفقهاء في جواز الشرب قائما، وقد كرهه قوم لأحاديث وردت فيه، فيها نظر وإن كان مسلم قد أخرجهما في صحيحه ولم يخرجهما البخاري، منها: حديث رواه ابن أبي عروبة عن قتادة عن أنس عن النبي ﷺ أَنَّهُ هُوَ أَنْ يَشْرَبَ الرَّجُلُ قَائِمًا، قَالَ قَتَادَةُ: فَقُلْنَا: فَاأَكَلُ، قَالَ: **بَلَى كَلِمَةٌ وَأَحْسَنُ**. وتابعه هشام الدستوائي عن قتادة، وليس فيه ذكر الأكل، وخالفهما شعبة، فرواه عن قتادة عن أبي عيسى الأسواري عن أبي سعيد الخدري، وتابعه همام عن قتادة، وهذا الحديث فيه من الاضطراب على قتادة ما لا تحمله هذه المسألة، لمخالفة أئمة الصحابة، والأحاديث المتفق على صحتها معارضة لها، وليس في حديث قتادة عن أنس "حدثنا" وكان شعبة يتقي من حديثه مما لا يصرح فيه بـ "حدثنا"، وأبو عيسى الأسواري غير مشهور، وأخرجه مسلم أيضاً من حديث عمر بن حمزة عن أبي غطفان المري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ **لَا يَشْرَبُ أَحَدٌ مِنْكُمْ قَائِمًا** **مِنْ شَيْءٍ**. وهذا الحديث أيضاً رواه عمر بن حمزة ولا يتحمل مثل هذا، وحديث علي بن أبي طالب **عَلَيْهِ السَّلَامُ** أصح إسناداً، وكذلك حديث عبد الله بن عباس رواه أبو عوانة عن عاصم الأحول عن الشعبي عن ابن عباس: "سقيت رسول الله ﷺ من زمر فشرِبَ وهو قائم". وعاصم حافظ متقن، رواه عنه ابن سفيان وهشيم وشعبة، وتابعه عليه المغيرة مع عمل الأئمة، قال القاضي أبو الوليد: والذي يظهر لي أن الصحيح من حديث أبي هريرة إنما هو موقوف عليه، ولا خلاف فيه أنه لا يجب الاستقاء على من شرب قائما ناسيا، ولو صح الحديث جاز أن يحمل على أنه هُوَ عن إزاء شراب له ولأصحابه أن يبدأ بشربه قائما قبل أن يجلس، ولو أسهم فيه ويكون آخرهم شربا إن كان ساقبيهم، وروى الترمذي بن سبرة أن عليا شرب قائما، وقال أنس: يكرهون هذا، وإني رأيت رسول الله ﷺ شرب قائما، وحديث الترمذي بن سبرة عن علي صحيح أخرجه البخاري، ومن جهة المعنى: =

السُّنَّةُ فِي الشُّرْبِ وَمَنَاوِلُهُ عَنِ الْيَمِينِ

١٦٧٤ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بَلْبَنٍ قَدْ شِيبَ بِمَاءٍ مِنَ الْبُئْرِ، وَعَنْ يَمِينِهِ أَغْرَابِيٌّ وَعَنْ يَسَارِهِ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ، فَشَرِبَ ثُمَّ أَعْطَى الْأَغْرَابِيَّ، وَقَالَ: الْإِيْمَنُ فَلَا يُئْمَنُ.

١٦٧٥ - **مَالِك** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ الْأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِشَرَابٍ فَشَرِبَ مِنْهُ، وَعَنْ يَمِينِهِ غُلَامٌ وَعَنْ يَسَارِهِ الْأَشْيَاحُ، فَقَالَ لِلْغُلَامِ: أَتَأْذُنُ لِي أَنْ أُعْطِيَ هَؤُلَاءِ؟ فَقَالَ الْغُلَامُ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا أُؤْثِرُ بِنَصِيْبِي مِنْكَ أَحَدًا، قَالَ: فَتَلَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي يَدِهِ.

جَامِعُ مَا جَاءَ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ

١٦٧٦ - **مَالِك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ لَأُمِّ سُلَيْمٍ: لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ضَعِيفًا.....

= أنه تناول غذاء كالأكل، ولا خلاف في حوار أكل القائم، وروي حوار ذلك عن عمر وعثمان وعلي وابن عباس وابن عمر وهو قول العلماء، قال مالك: ولا بأس بالشرب قائما، وقال النحوي: إنما كره الشرب قائما لئلا يأخذ البطن، كذا قال الساجي، قال القاري: والتوفيق بينهما أن النهي محمول على التنزيه، وشربه قائما لبيان الجوار. ومن رخص في الشرب قائما علي وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وعائشة رضي الله عنهن، وقال الشيخ محي السنة: وأما النهي فنهى أدب وإرفاق، وقال الشيخ محمد الدين القيوون آبادي: كان رسول الله ﷺ يشرب غالبا قاعدا وقد شرب مرة قائما، فقال بعضهم: النهي ناسخ له، وقال بعضهم: إنه ناسخ للنهي، وقال بعضهم: الشرب قائما لبيان الجوار، وقال بعضهم: الشرب قائما كان لعذر، قال محمد: لا نرى بالشرب قائما بأسا، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا.

قد شِيبَ يكسر الشين أي خلط بماء، والحكمة في شوبه أن يبرد أو يكثر أو المجموع. (الخللي)

فتلله بفتح الفوقية المثناة وتشديد اللام أي وضع الفدح في يد النصي بقوة وعنف. (الخللي)

أَعْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ، فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالَتْ: نَعَمْ، فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ
ثُمَّ أَحَدَتْ خِمَارًا لَهَا فَلَقَتْ الْخُبْزَ بِيَعْضِهِ، ثُمَّ دَسَّتْهُ تَحْتَ يَدِي وَرَدَّتْنِي بِيَعْضِهِ، ثُمَّ
أَرْسَلْتَنِي إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: فَذَهَبْتُ بِهِ فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا.....

أَعْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ: يقتضي أن الأنبياء عليهم السلام قد تبتلى بالجوع والألام؛ ليعظم ثوابهم وترفع درجاتهم بما روي
عنه من الدنيا وخفهم فيها من الجوع والشدة، قال الله عز وجل: **وَلَسْتُ بِكَ مِنَ الْخَوَافِ** وَالْجُوعِ وَنَقْصِ
مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالتَّرَاثِ وَشَرِّ الصَّابِرِينَ **٥** (البقرة: ١٥٥) واستدلال أبي طلحة على ما بالنبي ﷺ من الجوع
بضعف صوته يدل على صبره، وأنه لم يغير عما يجده من ذلك أحدا وإن كان قد بلغ منه الجهد ما ضعف به
صوته، وقد روي عن سعيد المقبري أن أبا هريرة مر يقوم بين أيديهم شاة مصلية فدعوه فأبى أن يأكل منها
وقال: خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من عجز الشعير، وهذا يقتضي أنه لم يكن يشبع من أقل الأقوات
وهو الشعير. ويحتمل أن يريد أنه لم يوجد منه شبع في يوم من الأيام وأنه كان في وقت العنى واليسار لا يشبع،
بل يقتصر على ما دون الشبع ويؤثر بما كان يبلغه الشبع لو تناوله، ويحتمل أن يريد أنه لم يكن يشبع منه في
الجملة وإن كان قد وجد منه الشبع في بعض الأيام، ولذلك يقال: فلان جائع إذا وصف ذلك في غالب أمره.

فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ إِيَّيَّ: على وجه التماس ما يهديه إلى النبي ﷺ ليمسك به رمقه ويقلل من ضعفه، وهذا يدل
على قلة ما عند أبي طلحة من ذلك ولو كان عنده كثير من القوت لما احتاج إلى أن يسأله هل عنده شيء أم لا؟
هذا على أنه كان أكثر الأنصار مالا ونحلا، ويقتضي ذلك أنها كانت سنة شدة شاملة، "فقالت" له أم سليم: "نعم،
وأخرجت أقراصا من شعير"، وذلك أفضل ما كان عندها يستدل على ذلك بأنها كانت لا ترسل إلى النبي ﷺ إلا
أفضل ما عندها، ولأن العرب كانت تتفاخر بحسن القرى وسعته، وأرسلت بهذا إلى المسجد حيث كان النبي ﷺ
تخضرة الناس، فلم يكن يرسل إلا بما يمدح به دون ما يذم به، وقد تناولت ذلك بأفضل ما أمكنها بأن لقت أقراص
الشعير بخمار وردت أسما ببعضه؛ لأن كل مهد يحب أن يجمل هديته ويحسنها ويلبسها أفضل ما يقدر عليه، وإن كان
ذلك يرد إليه، وقد قال عيسى بن دينار في "المزنية": أراه كان من صوف أو كتان ولم يكن من حرير، والله أعلم.

وَرَدَّتْنِي: بتشديد الدال أي ألبسني رداء. **فَوَجَدْتُ إِيَّ:** يقتضي أنها حصته هذه الهدية دون أن ترسلها إلى دار من
دور نسائه، ويحتمل أن يكون ذلك لما علمت من شئول الجماعة لجميع أزواجه، فوصل ذلك إليه؛ ليصرف ما فضل
عنه من ذلك حيث شاء من المواساة أو إيتار من رأى إيثاره، فلما رأى رسول الله ﷺ قيام أسس عليهم على تلك
الحال، توههم ما أتى به فسأل عنه تحققا له، فلما أخبره به قال لمن معه من الناس: قوموا وإن كان قد علم أن ما يحمله
أسس تحت يده من الخبز لا يكفي العدد اليسير منهم مع الجماعة وشدة الحال، فكيف بأن يفضل عن جميعهم، ولا يمكن
أن ينقل عن المعلوم المعتاد في ذلك إلا بوحى يعلم به أنه سيكفي ذلك اليسير جميعهم، ولو جرى فيه على المعهود، =

فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ النَّاسُ فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرْسَلْتُ أَبُو طَلْحَةَ؟
 قَالَ: فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: بِلَطْعَامٍ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَنْ مَعَهُ: قَوْمُوا،
 قَالَ: فَأُتِلِقَ، وَأُتِلِقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أَبَا طَلْحَةَ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ:

= وقسمه بينهم، لما أصاب كل واحد منهم إلا قدر يسير لا يكاد ينتفع به إلا المنفعة اليسيرة التي لا تذهب جوعاً ولا ترشح قوة. وقد روى هذا الحديث عمرو بن يحيى عن أبيه عن أنس فقال فيه: فقام أبو طلحة على الباب حتى أتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إنما كان شيء يسيراً، قال: نعم، فإن الله يجعل فيه البركة، وإنما سأل لرسول الله ﷺ أن يحمل القوم إلى طعام أبي طلحة وإن كان لم يأت له في ذلك وقد دعا أبو شعيب حامس خمسة لطعام فتعبد لهم رجل، فقال النبي ﷺ: إن هذا نبع وإنه ليس له إلا نصف البركة، فقال أبو شعيب: قد أذنت له وقد قال بعض الناس: إن النبي ﷺ فعل ذلك في قصة أبي طلحة لما علم من أبي طلحة أنه يسره ذلك، وهذا وإن كان محتملاً فغيره أظهر منه؛ لأنه إن كان قد علم أن أبا طلحة يسره أن يحمل إليه سبعين أو ثمانين رجلاً فقد كان أبو شعيب من أهل الدين والفضل، وكان يعلم منه أنه يسره زيادة واحد كما فعل لكنه جرى في ذلك على ما سبه لأمنه بعده لما كانت حاله تشاركهم فيها، وأما قصة أبي طلحة فتحتمل وجهين: أحدهما: أن البركة في الطعام التي بها كفى العدد الكثير لم تكن من قبل أبي طلحة وإنما كانت من عند الله عز وجل، وإنما أخرى الله تعالى على يد رسول الله ﷺ البركة، فكان أحق الناس بها، وما كان لأبي طلحة فيها إلا أن يختص بذلك بمنزله لما كان سبها، وهذه بركة حص بها يعلم أن كل مؤمن يرغب فيها ويحرص عليها إذا تفضل الله بها، وقد دعا أهل الخندق وهم ألف في رواية سعيد بن جبير عن جابر إلى صاع شعير وبهيمة صنعها جابر بن عبد الله وقال له: تعال أنت ونفر معك وأعلمه بقدر ما صنع ولم يستأذن في ذلك جابراً لما كان الذي يكفي أهل الخندق ليس من عند جابر، وإنما هي بركة تفضل الله بها على رسول الله ﷺ وأكرمه الله بها وخص بها منزل جابر لما كان سبه من عنده.

ويحتمل أن تكون قصة أبي طلحة أن الأقراص التي دعا إليها رسول الله ﷺ المؤمنين قد كانت أهديت له وملكها بالقبول، وإنما دعا ﷺ أصحابه إلى طعام قد ملكه لا يحتاج فيه إلى إذن أبي طلحة ولا غيره، على أنه قد روى سفيان بن أبي ربيعة عن أنس بن مالك أن أم سليم حشمت مدين من شعير وجعلت منه قطيفة وعصرت عليه عكة ثم بعثني إلى رسول الله ﷺ فدعوتني، قال: ومن معي؟ فحشمت فقُلْتُ: إنه يقول: ومن معي؟ فخرج أبو طلحة، فقال: يا رسول الله! إنما هو شيء صنعته أم سليم. وقد ذكر عبد الرحمن بن أبي ليلى في روايته هذا الحديث عن أنس بن مالك، فأكلوا حتى فضل ذلك الثمانين رجلاً، ثم أكل النبي ﷺ بعد ذلك وأهل البيت وتركوا السور، وفي رواية سعد بن سعيد عن أنس: حتى إذا لم يبق منهم أحد إلا دخل، فأكل حتى شبع ثم هيأها فإذا هي مثلها حين أكلوا منها.

يَا أُمِّ سُلَيْمٍ! قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالنَّاسِ وَلَيْسَ عِنْدَنَا مِنَ الطَّعَامِ مَا نَطْعِمُهُمْ، فَقَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَاذْهَبِي أَبُو طَلْحَةَ حَتَّى لَقِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: هَلُمِّي يَا أُمُّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكَ، فَأَتَتْ بِذَلِكَ الْخُبْزِ فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَفَتَّ وَعَصَرَتْ عَلَيْهِ أُمُّ سُلَيْمٍ عَكَّةً لَهَا فَأَدَمَتْهُ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، ثُمَّ قَالَ: ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ بِالدُّخُولِ فَأِذِنْ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ فَأِذِنْ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ فَأِذِنْ لَهُمْ فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ثُمَّ خَرَجُوا، ثُمَّ قَالَ: ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ حَتَّى أَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ وَشَبِعُوا وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ رَجُلًا أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلًا.

من الطعام ما نطعمهم: يقتضي إشفاقه من قلة طعامه مع كثرة من أتى مع النبي ﷺ وكان مما يشق عليهم أن يقل طعامهم عن أكله، فقالت أم سليم: الله ورسوله أعلم، معناه أنه رأى قدر الطعام ورأى قدر من يأتي معه من الناس وليس ذلك إلا لئلا يبرحوه من عند الله تبارك وتعالى وتلقي أبي طلحة النبي ﷺ من حسن الأخلاق والبر بالضيف القادم. **هَلُمِّي يَا أُمُّ سُلَيْمٍ:** يحتمل أن يريد به الأقراص التي دعا بها أنس، ويحتمل أن يريد ما عندها من إدام تأدمه به إلا أن قول أنس: "فأتت بذلك الخبز" ظاهره أن السؤال كان عنه فأمر به رسول الله ﷺ ففتت، يحتمل أن يقصد بذلك بركة الثريد وأنه أيرك من غيره وعصرت عليه أم سليم عكة لها فأدمته ثم قال رسول الله ﷺ: مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ، يريد - والله أعلم - من الدعاء فيه بالبركة والذكر لله عز وجل مما انفرد بعلمه الذي يعلم السر وأخفى، وذلك يقتضي أن النبي ﷺ لم يجهر به. **فَفَتَّ:** يضم الفاء وتشديد الفوقية أي كسر، وفيه استحباب فت الطعام واختيار الثريد على الغمس باللقمة. (المحلى) **عَكَّة:** يضم العين وتشديد الكاف هي وعاء من جلود مستدير يختص بالسمن والعسل وهي بالسمن أخصى، كذا في "النهاية".

ائْذَنْ لِعَشْرَةٍ: لما كان عددهم من الكثرة بحيث لا يكاد أن يحملهم موضع على حالة الأكل لاسيما من صحفة واحدة ودعا من القوم بعدد يحتمل ذلك ثم بعد ذلك بعشرة حتى أكل القوم كلهم وشبعوا، وهذا دليل على جواز الشبع قال: وهم سبعون أو ثمانون رجلا، وهذا من المعجزات العظيمة التي فتح الله بها على رسول الله ﷺ وجعلها رحمة لهذه الأمة من حضر ومن لم يحضر.

١٦٧٧ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: طَعَامُ الْاِثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ.

١٦٧٨ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ الْمَكِّيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْمِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَغْلِقُوا الْبَابَ وَأَوْكُوا السَّقَاءَ وَأَكْفُوا الْإِنَاءَ، أَوْ حَمَرُوا الْإِنَاءَ وَأَطْفُوا الْمِصْبَاحَ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَفْتَحُ غَلْقًا وَلَا يَحُلُّ وَكَاءً وَلَا يَكْشِفُ إِنَاءً، وَإِنَّ الْفُؤَيْسِقَةَ تُضْرَمُ عَلَى النَّاسِ بِيَوْمِهِمْ.

١٦٧٩ - **مالك** عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرَيْحٍ الْكَعْبِيِّ

طعام الاثنین **إخ:** يريد أن ما اشغده الاثنان لغوهم المعتاد يكفي الثلاثة؛ لأن الانتصار عليه على وجه الموازنة، ومعنى هذا الحديث الحظ على الموازنة وتخفيف أمرها وأنه ليس فيها إنلاف مال ولا كبير مشقة، قال عيسى بن دينار في "الزنية": معنى هذا الحديث: أنه إذا اجتمعت الأيدي وكانت الموازنة وأكل الناس عظمت الحركة، وقد هم عمر **رضي الله عنه** في سنة مجاعة أن يجعل مع أهل كل بيت مثلهم، وقال: إن الرجل لن يهلك على نصف قوته، وقد روى أبو يوسف عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ طعام الواحد يكفي الاثنین، وطعام الاثنین يكفي الأربعة، وطعام الأربعة يكفي ثمانية، لعله أراد **رضي الله عنه** عند الموازنة في الشدة. **أغلقوا** يقطع همزة، "وأوكوا السقاء" أي ربطوا والام للحنس، "وأكفوا الإناء" أي أقلبوه أو خروا أي عطوه، قال القرطبي: جميع أوامر هذا الباب من باب الإرشاد. (المحلى)

وأطفوا المصباح **إخ:** يريد أن للشيطان مضرة ومشاركة فيما يختزن ويكون في الوعاء، وأن الاحتراز منه يكون عما قدمناه مما أخبر به النبي ﷺ. وقوله **رضي الله عنه** "وإن الفؤيسقة" قال عيسى بن دينار في "الزنية": يريد الفأرة تضرم على الناس بيوهم، وقال في حديث جابر: وإن الفؤيسقة ربما حرت الفتيلة فأحرقت أهل البيت، وروي عن ابن عباس جاءت فأرة فحرت الفتيلة، فألقنها بين يدي النبي ﷺ على الحمرة التي كان قاعدا عليها، فأحرقت منها مثل موضع الدرهم، فقال **رضي الله عنه** **ما أظنكم من حكمة** **رضي الله عنه** **إن الشيطان يذل هذه ومشها على هذا فحرقكم**، وروى هذا الحديث عطاء عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: **أطفئ مصباحك وذكر اسم الله عز وجل** **رضي الله عنه** **محمداً ولو يعود تعرضه عليه وذكر اسم الله عليه عز وجل وأوكى سقاءك وذكر اسم الله عليه فزاد فيه التسمية وعرض العود على الإناء والله أعلم.** وقد روى أبو موسى الأشعري: احترق بيت بالمدينة على أهله من الليل فحدث بشأهم النبي ﷺ فقال: **هذه النار إذا من علم لكم فإذا لم تاتموا منكم والله أعلم.**

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصُصْتُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَكْرِمْ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيَكْرِمْ ضَيْفَهُ، جَانِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ وَالضَّيَافَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ، فَمَا كَانَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ، وَلَا يَجُلُّ لَهُ أَنْ يَتَوَيَّ عِنْدَهُ حَتَّى يُخْرِجَهُ.

١٦٨٠ - **مالك** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ إِذْ اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ فَوَجَدَ بئرًا، فَنَزَلَ فِيهَا فَشَرِبَ فَخَرَجَ، فَإِذَا كَلْبٌ يَلْهَثُ يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعَطَشِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: لَقَدْ بَلَغَ هَذَا الْكَلْبُ مِنَ الْعَطَشِ مِثْلَ الَّذِي بَلَغَ مِنِّي، فَنَزَلَ الْبئرَ فَمَلَأَ خُفَّهُ ثُمَّ أَمْسَكَهُ بِفِيهِ حَتَّى رَفَى فَسَقَى الْكَلْبَ، فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ فَعَفَرَ لَهُ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ لَنَا فِي النَّبَهِائِمِ لِأَجْرٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِي كُلِّ ذَاتِ كَبِدٍ رَطْبَةٌ أَجْرٌ.

من كان يؤمن **إخ:** يريد - والله أعلم - أن هذا حكم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر وعلم أنه يجازي في الآخرة ومما يلزمه أن يقول خيرا يؤجر عليه أو ليصصت عن شر يعاقب عليه، وأما الصصت عن الخير وذكر الله عز وجل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فليس بمأمور به، بل هو منهي عنه هي تحريم أو هي كراهة، وإنما معناه أن يقول: خيرا أو بسكت عن شر. ويحتمل أن يكون "أو" تعني الواو فيكون المعنى: يقول خيرا ويصصت عن شر، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فيكرم جاره وفي رواية: فلا يؤذ جاره، والمعنى غير مسافهين حتى النبي ﷺ على إكرام الجار وحسن مجاورته. **جائزته يوم وليلة:** وقيل: منصوب، وقال أبو عمر: الصواب يوم وليلة، في "النهاية": الجائزة من أحازه هكذا إذا أحفه وأنطقه "وفي القاموس": الجائزة: العطية والتحفة والنعيم.

أن يتوي: بالمشقة من الثواء وهو الإقامة. **فإذا كلب يلهث:** يقال في الماشي: يفتح الماء وكسرها، وفي المستقل بالفتح، واللهث: شدة تواتر النفس من التعب أو غيره، ويحتمل أن يكون هذا الكلب المذكور في الحديث هو الكلب المنحصر بهذا الاسم وهو الأظهر؛ لأنه أكثر الحيوانات غنا، ولذلك يلهث من غير سبب، وسائر الحيوان لا تلهث إلا لسبب. قوله: "في ذات كبد رطبة أجر" عام في جميع الحيوانات ما يملك منه وما لا يملك منه؛ فإن في الإحسان إليها أجرا.

١٦٨١ - **مالك** عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعَثًا قَبْلَ السَّاحِلِ فَأَمَرَ عَلَيْهِمْ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْحَرَّاحِ وَهُمْ ثَلَاثُ مِائَةٍ، قَالَ: وَأَنَا فِيهِمْ، قَالَ: فَخَرَجْنَا حَتَّى إِذَا كُنَّا بِبَعْضِ الطَّرِيقِ فَنِي الرَّأْدُ، فَأَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِأَرْوَاحِ ذَلِكَ الْحَيْشِ، فَجُمِعَ ذَلِكَ كُلُّهُ فَكَانَ مَزُودِي ثَمَرٍ، قَالَ: فَكَانَ يُقَوِّئُنَاهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ قَلِيلًا قَلِيلًا حَتَّى فَنِي وَلَمْ تُصْبِنَا إِلَّا ثَمَرَةً ثَمَرَةً، فَقُلْتُ: وَمَا تُعْنِي ثَمَرَةٌ؟ قَالَ: لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حَيْثُ فَنَيْتُ، ثُمَّ انْتَهَيْنَا إِلَى الْبَحْرِ فَإِذَا حُوتٌ مِثْلُ الظَّرْبِ فَأَكَلَ مِنْهُ ذَلِكَ الْحَيْشُ ثَمَانِي عَشْرَةَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَمَرَ أَبُو عُبَيْدَةَ بِضِلْعَيْنِ مِنْ أَضْلَاعِهِ فَنُصِبَا ثُمَّ أَمَرَ بِرَاحِلَةٍ فَرَجَلَتْ ثُمَّ مَرَّتْ تَحْتَهُمَا وَلَمْ تُصْبِهِمَا. قَالَ **مالك**: الظَّرْبُ الْحَبِيلُ.

١٦٧٥ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ بْنِ مُعَاذٍ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ! لَا تَحْقِرْنَ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَوْ كُرَاعَ شَاةٍ مُحَرَّقًا.

١٦٨٢ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

بعث: يريد جيشًا غاريلًا ومراقضين لغاري السبيل من الغاريين وكانوا ثلاث مائة، وأمر عليهم أبو عبيدة بن

الحرَّاح ليُعود أمرهم وتصرفهم إلى حكمه. **قبل الساحل**: أي ساحل البحر ويسمى عزرة سيف البحر.

مثل الظرب: هو كـ"كتف" الجبل الصغير، والجمع ظراب وأظراب، هكذا في "التهذيب".

لا تحقرن إحداكن لجارتها: أمر بحسن الأدب وكرام الأخلاق، ويحتمل وجهين: أحدهما أن من عندها فضل

فلا تحقر أن تهديه لجارتها وإن كان يسيرًا، ويحتمل أن يريد أن من أهدي إليه مثل ذلك فلا تحقره ولا تصعد من

معروف جارتها، والله أعلم. **ولو كُرَاعَ شَاةٍ**: أي ولو أن تهدي الكراع، وهو كـ"عراق" من البقرة والعم

سنة يوظف من الفرس وهو مسند الساق أي ولو شيئًا يسيرًا، والمعنى: لا ترفع إحداكن من الهدية أو الصدقة

لجارتها احتقارًا لوجود عندها، أو المعنى: لا تحقرن إحداكن هدية جارتها بل تقبلها وإن كانت قليلة. (الغلي)

قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ لِهَوَا عَنْ أَكْلِ الشَّحْمِ فَبَاغَوْهُ وَأَكَلُوا لَمَنَّهُ.

١٦٨٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عِمْسَى ابْنَ مَرْثَمَ **رضي الله عنه** كَانَ يَقُولُ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ! عَلَيْكُمْ بِالْمَاءِ الْقَرَّاحِ وَالْبَقْلِ الْبَرِّيِّ وَخُبْزِ الشَّعِيرِ، وَإِيَّاكُمْ وَخُبْزَ الْبُرِّ فَإِنَّكُمْ لَنْ تَقُومُوا بِشُكْرِهِ.

١٦٨٤ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ **ﷺ** دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَوَجَدَ فِيهِ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ وَعُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَسَأَلَهُمَا فَقَالَا: أَخْرَجَنَا الْجُوعُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**: وَأَنَا أَخْرَجَنِي الْجُوعُ، فَذَهَبُوا إِلَى أَبِي الْهَيْثَمِ بْنِ التَّبَّهَانِ الْأَنْصَارِيِّ فَأَمَرَ لَهُمْ بِشَعِيرٍ عِنْدَهُ يُعْمَلُ وَقَامَ يَذْبَحُ لَهُمْ شَاةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**: نَكَبٌ عَنْ ذَاتِ الدَّرِّ، فَذَبَحَ لَهُمْ شَاةً وَاسْتَعْدَبَ لَهُمْ مَاءً فَعَلَّقَ فِي نَخْلَةٍ، ثُمَّ أَتَوْا بِذَلِكَ الطَّعَامِ فَأَكَلُوا مِنْهُ وَشَرَبُوا مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ **ﷺ**: لَتَسْأَلُنَّ عَنْ نَعِيمٍ هَذَا الْيَوْمَ.

١٦٨٥ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَأْكُلُ خُبْزًا بِسْمَنِ

قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ إِخ: معناه لعينهم الله، يحتمل أن يريد الدهاء عليهم بذلك، ويحتمل أن يريد هم الخير عما حكاه الله تعالى به عليهم من ذلك، قوله: "لهوا عن أكل الشحم إخ" والنهي عن أكل الشحم لا يتناول النهي عن أكل الشحم إلا بالقياس والرأي وأن ما لا يجوز أكله مما معظم منفعته الأكل لا يجوز أكل منه.

عليكم بالماء القراح إخ: وهو الخالص الذي لم يخالجه شيء، والبقل البري يريد الذي لم ينقصه عنه مملات لأحد فهو متاح كماء الأنهار، وقوله: "وخبز الشعير" يريد فتقنوا به واقتصروا عليه فهو أقل ما يحسك الرقيق ونفي به الحياة لأن الشعير أقل الأقوات، وقوله: "وإياكم وخبز البر فإنكم لن تقوموا بشكره" فنهاهم عن البر خاصة حضا على القليل من الدنيا والزهد فيما زاد على سائر الأقوات منها.

فذهبوا إلى أبي الهيثم إخ: هم مالك، وينتضي أنهم ذهبوا إليه لطعمتهم ما يسد به جوعتهم، فأمرهم بشعير يعمل وقام يذبح شاة يريد أنه هيا ذلك لطعامهم وجعله قري هم فاستعدت هم ما يريد احتلبه عذبا وعلق في نخلة ليبرد، "نكب عن ذات الدر" يريد ذات اللبن والدر اللبن.

كان يأكل خبزا بسمن: وذلك ينتضي استباحة طيب الأدم، فدعا رجلا من أهل البادية تواضعا فآكله أهل البادية، ونعنه قصد أبشأ أن يعرف حاله بما يظهر إليه من أكله، فجعل الرجل يسألك ويتبع باللقمة وضر الصحيفة -

فَدَعَا رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ فَجَعَلَ يَأْكُلُ وَيَتَّبِعُ بِاللَّقَمَةِ وَضَرَ الصَّحْفَةَ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: كَأَنَّكَ مُقْفَرٌ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا أَكَلْتُ سَمْنًا وَلَا رَأَيْتُ أَكْلًا بِهِ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ عُمَرُ: لَا أَكُلُ السَّمْنَ حَتَّى يُحْيِيَ النَّاسُ مِنْ أَوَّلِ مَا يَحْيَوْنَ.

١٦٨٦ - **مَالِك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَهُوَ يَوْمِئِذٍ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ يُطْرَحُ لَهُ صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ فَيَأْكُلُهُ حَتَّى يَأْكُلَ حَشْفَهَا.

١٦٨٧ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: سُبُلُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ عَنِ الْحَرَادِ فَقَالَ: وَدِدْتُ أَنْ عِنْدِي قَفْعَةٌ تَأْكُلُ مِنْهُ.

١٦٨٨ - **مَالِك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ خَلْحَلَةَ، عَنْ حُسَيْدِ بْنِ مَالِكٍ بْنِ حُثَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ بِأَرْضِهِ بِالْعَقِيقِ، فَأَتَاهُ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ عَلَى دَوَابٍّ

= وهو ما تعلق بالصحفة من دسم الطعام والودك فتوسم عمر فيه بذلك الحاجة وقال له: كأنك مقفر أي أن هذا الفعل من فعل من هو مقفر وهو الذي لا إدام عنده.

وضر الصحفة: مفعول "يتبع"، والوضر: محركا وسخ الدسم واللين وغسالة السفاء والقصعة وبقيّة الهباء وما تشبه من ريع نخده من طعام فاسد، كذا في "القاموس". والصحفة: دون القصعة وهي ما تسع خمسة والقصعة عشرة. **مقفر**: يتقدم القاف على الفاء من الافتقار، وهو الخبز بلا آدم، ومنه أرض فقراء أي حالية عن المارّة ولا ماء لها، ومنه حديث: ما أحقر بلد من أمة فيه حل، كذا في "الصحاح"، وفي "القاموس": أفقر المكان حلا والرجل حلا من أهله وذهب طعامه وجاع. (المحلى) **حتى يحيا**: يضم التحتية على زنة المجهول أي حتى يظفروا ويغصبوا، والحياة مقصور: المظرف لإحيائه الأرض، ويجوز أن يكون من الحياة؛ لأن الحصب سبب الحياة. (المحلى)

حشفها: الحشف بالتحريك: ردء النمر والضعيف الذي لا يوى له أو الناس الفاسد أو الفزع السالي ويكسر مثبته، كذا في "القاموس". (المحلى) **قفعة**: بفتح القاف: وعاء كالزنبيل يعمل من الخوص بلا عرى ليس بكبير.

بالعقيق: هو قريب البقيع بينه وبين المدينة أربعة أميال.

فَنَزَلُوا عَنْهُ، قَالَ حُمَيْدٌ: فَقَالَ لِي أَبُو هُرَيْرَةَ: اذْهَبْ إِلَى أُمِّي فَقُلْ لَهَا: إِنَّ ابْنَكَ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ وَيَقُولُ: أَطْعَمِينَا شَيْئًا، قَالَ: فَوَضَعْتُ ثَلَاثَةَ أَقْرَاصٍ فِي صَحْفَةٍ وَشَيْئًا مِنْ زَيْتٍ وَمِلْحٍ ثُمَّ وَضَعْتُهَا عَلَى رَأْسِي، وَحَمَلْتُهَا إِلَيْهِمْ فَلَمَّا وَضَعْتُهَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ كَبَّرَ أَبُو هُرَيْرَةَ وَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَشْبَعَنَا مِنَ الْخُبْزِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ طَعَامُنَا إِلَّا الْأَسْوَدَيْنِ الْمَاءَ وَالْتَّمَرُ، فَلَمْ يُصِبِ الْقَوْمُ مِنَ الطَّعَامِ شَيْئًا، فَلَمَّا انْصَرَفُوا قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي! أَحْسِنْ إِلَى غَنَمِكَ وَامْسَحِ الرُّعَامَ عَنْهَا وَأَطِبْ مُرَاحَهَا وَصَلِّ فِي نَاحِيَّتِهَا، فَإِنَّهَا مِنْ دَوَابِّ الْحَنَّةِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، تَكُونُ الثَّلَّةُ مِنَ الْغَنَمِ، أَحَبَّ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ دَارِ مَرْوَانَ.

١٦٨٩ - **مالك** عَنْ أَبِي نُعَيْمٍ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: أُنِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِطَعَامٍ وَمَعَهُ رَبِيبُهُ عُمَرُ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَمَّ اللَّهُ وَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ.

١٦٩٠ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ فَقَالَ لَهُ: إِنَّ لِي يَتِيمًا وَلَهُ إِبِلٌ، أَفَأَشْرَبُ مِنْ لَبَنٍ إِيْلَهُ؟ فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنْ كُنْتَ تَبْغِي ضَالَّةَ إِيْلِهِ وَتَهْنَأُ جَرَبَاهَا وَتَلْطُ حَوْضَهَا وَتَسْقِيهَا

فَنَزَلُوا: ظاهره الزيارة، ويحتمل أنهم قصدوه للتعليم منه والأخذ عنه، وما أحضرهم أبو هريرة من الطعام على معنى إكرام الزائر والضيف وتقديم ما حضر إليه، ولذلك قدم إليهم ثلاثة أقراص وزيتا وملحًا، وكبر أبو هريرة على معنى الذكر لله عز وجل وتعظيم نعمه والشكر له على ما ثقلهم الله عز وجل من حال القلة والجماعة إلى الخصب والكثرة حتى يوجد عنده شيء من الخبز والإدام. **فلم يصب القوم**: أي لم يأخذوا منه ولم يأكلوا ولعلهم كانوا مشبعين. (الغلي) **الرُعَام**: بضم الراء وإهمال العين مخاط رقيق يجري من أنوف الغنم، وروي بتشليث الراء وغير معجمة والفتح أفصح. (الغلي) **الثَّلَّة**: بفتح المثناة وتشديد اللام أي جماعة من الغنم، وأما يضمها فهو اسم لجماعة الناس. (الغلي) **جربَاهَا**: المنطلي بالقطران وجرى مولث أحرب. **وتلظ**: من لاط الحوض والأط إذا أصلحه وطيبه، ذكره الكرماني.

يَوْمَ وَرَدَهَا فَاشْرَبَ غَيْرَ مُضِرٍّ بِنَسْلٍ وَلَا نَاهِكٍ فِي الْحَلْبِ.

١٦٩١ - **مَالِك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ لَا يُؤْتَى أَبَدًا بِطَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ حَتَّى الدَّوَاءُ فَيُطْعَمُهُ أَوْ يَشْرَبُهُ حَتَّى يَقُولَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا وَأَطْعَمَنَا وَسَقَانَا وَنَعَّمَنَا، اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُمَّ أَلْفَتْنَا نِعْمَتَكَ بِكُلِّ شَرٍّ فَأَصْبَحْنَا مِنْهَا وَأَمْسَيْنَا بِكُلِّ خَيْرٍ فَتَسَاءَلْنَاكَ ثَمَامَهَا وَشُكْرَهَا لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُكَ وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ إِلَهَ الصَّالِحِينَ وَرَبَّ الْعَالَمِينَ، الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيمَا رَزَقْتَنَا وَفِنَا عَذَابَ النَّارِ.

سُئِلَ مَالِكٌ هَلْ تَأْكُلُ الْمَرْأَةُ مَعَ غَيْرِ ذِي مَحْرَمٍ مِنْهَا أَوْ مَعَ غُلَامِهَا؟ فَقَالَ مَالِكٌ: لَيْسَ بِذَلِكَ بَأْسٌ إِذَا كَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ مَا يُعْرَفُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَأْكُلَ مَعَهُ مِنَ الرِّجَالِ، قَالَ: وَقَدْ تَأْكُلُ الْمَرْأَةُ مَعَ زَوْجِهَا وَمَعَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يُؤَاكِلُهُ أَوْ مَعَ أُخِيهَا عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ، وَيُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْلُوَ مَعَ الرَّجُلِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حُرْمَةٌ.

ما جاء في أكل اللحم

١٦٩٢ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: إِيَّاكُمْ وَاللَّحْمَ فَإِنَّ لَهُ ضَرَاوَةً كَضَرَاوَةِ الْخَمْرِ.

غَيْرَ مُضِرٍّ بِنَسْلٍ (إخ): أي أولاد المواشي، "ولا ناهك" أي مبالغ مستأصل في الحلب. (أخلى)
حَتَّى الدَّوَاءِ بالجر، و"حتى" بمعنى "إلى"، ويحتمل العطف لكن الأول أبلغ بالنعني. (أخلى) **وَنَعَّمَنَا** بتشديد النون أي أعطانا نعمًا. **أَلْفَتْنَا** (إخ): بفتح الهمزة وسكون اللام وفتح الفاء، و"نعمت" فاعل "ألفتنا". (أخلى)
بِكُلِّ شَرٍّ: أي مع كوننا ملاسقين لكل شر ومعصية. **لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حُرْمَةٌ** من النسب أو الصهر أو الرضاع، والجملة صفة للرجل ويفهم منه أن الخلوة مع المحرم مباحة. (أخلى)
فَإِنَّ لَهُ ضَرَاوَةً بفتح الضاد المعجمة أي عادة كضراوة الخمر، قال الأزهري: معناه أن لأهله عادة في أكله كعادة شارب الخمر في ملازمتها، وكما أن من اعتاد الخمر لا يكاد يصبر عليها كذا من اعتاد اللحم. كذا في "النهاية". (أخلى)

١٦٩٣ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَدْرَكَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ وَمَعَهُ جِمَالٌ لَحْمٍ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! قَرِمْنَا إِلَى اللَّحْمِ فَاشْتَرَيْتُ بِدِرْهِمٍ لَحْمًا، فَقَالَ عُمَرُ: أَمَا يُرِيدُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَطْوِيَ بَطْنَهُ عَنْ جَارِهِ أَوْ ابْنِ عَمِّهِ؟ أَيْنَ تَذْهَبُ عَنْكُمْ هَذِهِ الْآيَةُ: **وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنُسَبِهِمْ فِي حَبَائِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَشْفَعَتْ بِهِمْ**.

(الأحزاب: ٢٠)

ما جاء في لبس الخاتم

١٦٩٤ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَلْبَسُ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَنَبَذَهُ وَقَالَ: لَا أَلْبَسُهُ أَبَدًا، قَالَ: فَتَبَذَ النَّاسُ خَوَاتِيمَهُمْ.

ومعد جمال لحم: وفي نسخة: حمل لحم، والحمل: بالكسر ما حمله الخامل. (الغلي) **فرمنا:** بفتح الفاء وكسر الراء أي اشتيننا من القرم: وهو شدة شهوة اللحم حتى لا يصبر عنه. **أن يطوي بطنه:** أي ألبس يريد أحدكم أن يجمع نفسه ويؤثر جاره بطعامه؟ يقال: طوي فهو طاو أي خالي البطن، كذا في "النهاية". **فنبذه:** أي للوحي بشعرته فنبذ الناس خواتيمهم أي من أيديهم، وخواتيم: جمع خاتم كاخواتيم والياء فيها للإشباع، قال ابن حجر: وهذا هو النسخ لخله مع قوله ﷺ في الأحاديث الصحيحة وقد أخذ ذهباً في يده وحريراً في يده وقال: **هذا حرام على دكم** أي حل لآله. ووقع بعض من لا إمام له بالفقه هنا تغليط فاحتجب، كيف والأئمة الأربعة على تحريمه؛ للنهي عنه في الصحيحين وغيرهما، ورخصت فيه طائفة، واستدلوا بأن خمسة من الصحابة ماتوا وخواتيمهم من ذهب. ثم اعلم أن جمهور السلف والخلف على حرمة التخم بخاتم الذهب للرجال دون النساء والاعتبار للحلقه عند الخفية، فلا بأس بتسار الذهب على الخاتم خلافاً للشافعية، وذهب بعض العلماء إلى أن لبس خاتم الذهب مكروه كراهة تنزيه لا تحريم، وقائله محجوج بالأحاديث التي ذكره مسلم مع إجماع من قبله على تحريمه. وأما لبس الصحابة فمنهم براء، قال العسقلاني: لو ثبت النسخ عند البراء ما لبسه بعد النبي ﷺ وقد روي حديث النهي المتفق على صحته عنه وهو حديث: أمرنا رسول الله ﷺ بسبع ولهانا عن سبع وذكر الحديث، وفيه: لهانا عن خاتم الذهب، فالجمع بين روايته وفعله إما بأن يكون حمل النهي على التنزيه أو فهم الخصوصية له من قوله: **ليس ما تكلم الله به** وسؤله وهذا أولى كيف وهو مصرح في رواية أحمد.

خواتيمهم: أي المعمولة من الذهب وهو مذهب الأئمة الأربعة والجمهور: أنه يحرم التخم بالذهب، ورخص فيه طائفة منهم إسحاق بن راهويه، ومات خمس من أصحابه **ﷺ** وخواتيمهم من الذهب رواه ابن أبي شيبة، (الغلي)

١٦٩٥ - **مالك** عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ عَنْ لُبْسِ الْحَاتِمِ، فَقَالَ: الْبَسَهُ وَأَخْبِرِ النَّاسَ أَنِّي أَفْتَيْتُكَ بِذَلِكَ.

ما جاء في نزع المعاليق والحرس من العين

١٦٩٦ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ تَمِيمٍ أَنَّ أَبَا بَشِيرٍ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي بَعْضِ أَشْفَارِهِ، قَالَ: فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَسُولًا - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ: وَالنَّاسُ فِي مَبِيتِهِمْ - لَا تَبْقَيْنَ فِي رَقَبَةٍ بَعِيرٍ قِلَادَةً مِنْ وَتَرٍ أَوْ قِلَادَةً إِلَّا قُطِعَتْ، قَالَ **مالك**: أَرَى ذَلِكَ مِنَ الْعَيْنِ.

الوضوء من العين

١٦٩٧ - **مالك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: اغْتَسَلَ أَبِي سَهْلٍ بْنُ حُنَيْفٍ بِالْخَرَارِ، فَتَزَعَجَ جَبَّةٌ كَانَتْ عَلَيْهِ وَعَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ يَنْظُرُ،

أَفْتَيْتُكَ بِذَلِكَ اختلفوا في إباحة لبس حاتم الفضة: فأباحه كثير مطلقا، ومنهم من كرهه إذا قصد به الزينة، ومنهم من كرهه إلا لذي سلطان. (الغلي) قال النووي: أجمع المسلمون على حوزة اتخاذ الفضة للرجال، وكره بعض علماء الشام المتقدمين لبسه لغير السلطان ورووا فيه آثارا وهو شاذ مردود، ويدل عليه ما رواه أنس أن النبي ﷺ لما ألقى حاتمته ألقى الناس حواتيمهم (الح) والظاهر منه أنه كان يلبس الحاتم في عهد النبي ﷺ من لبس له سلطان، ولو قيل: هذا الحديث منسوخ، فلا يتم الاستدلال به، أوجب بأن الذي نسخ منه لبس حاتم الذهب، قال العسقلاني: فظهر لي أن لبس الحاتم لغير ذي سلطان خلاف الأولى؛ لأنه ضرب من الزين والألق بحال الرجال خلافه.

من وتر هو بفتحين محرى السهم من القوس يعني جذوه كان أو قِلَادَةً، لشك من الراوي في أنه قال مطلقا أو قال معه "من وتر". (الغلي) **ذلك من العين** قال النووي: قال **مالك**: أمره ﷺ بقطع الغلاند على أنه من أجل العين، وذلك أنهم كانوا يشدون بتلك الأوتار والغلاند اتصائم ويلقون عليها العود، بظنون أنه تعصم من الآفات، فيهاهم النبي ﷺ. وقال غيره: إنما أمر بقطعها؛ لأنهم كانوا يعلقون فيها الأحراس، كذا في "شرح السنة". (الغلي) **بالخرار** بفتح الخاء المعجمة وتشديد الراء الأولى، موضع قرب الخحفة، قاله في "النهاية". وقال ابن عبد البر: موضع بالمدينة، وقيل: واد من أوديتها. (الغلي)

قَالَ: وَكَانَ سَهْلٌ رَجُلًا أَبْيَضَ حَسَنَ الْجِلْدِ، قَالَ: فَقَالَ لَهُ عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدَ عَذْرَاءَ، فَوَعَكَ سَهْلٌ مَكَانَهُ وَاشْتَدَّ وَعْكَهُ، فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأُخْبِرَ أَنَّ سَهْلًا وَعِكَ وَأَنَّهُ غَيْرُ رَاحٍ مَعَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَأَتَاهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأُخْبِرَهُ سَهْلٌ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِ عَامِرٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **عَلَامٌ يَقْتُلُ أَحَدَكُمْ أَخَاهُ؟ أَلَا بَرَكْتُ عَلَيْهِ؟ إِنَّ الْعَيْنَ حَقٌّ تَوَضُّأُ لَهُ، فَتَوَضُّأُ لَهُ عَامِرٌ فَرَّاحٌ سَهْلٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.**

١٦٩٨ - **مَالِكٌ** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ بْنِ حُنَيْفٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَى عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ سَهْلًا بَيْنَ حُنَيْفٍ يَغْتَسِلُ، فَقَالَ: مَا رَأَيْتُ كَالْيَوْمِ وَلَا جِلْدَ مُخْبَاقَةٍ، فَلَبِطَ بِهِ سَهْلٌ مَكَانَهُ فَأَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ لَكَ فِي سَهْلٍ بَيْنَ حُنَيْفٍ، وَاللَّهِ مَا يَرْفَعُ رَأْسَهُ، قَالَ: **هَلْ تَتَّهِمُونَ لَهُ أَحَدًا؟** فَقَالُوا: نَتَّهِمُ عَامِرَ بْنَ رَبِيعَةَ،

عَذْرَاءَ: أي الباكرة، والعذرة: بالضم الحجاب الذي في فرجها. (الغلي) **علام:** أصله "على ما" مثل لم، فأوصلت "ما" يعني بعد تبديل الياء بالألف وحذف الأخير من "ما". **مخاف:** بالهمزة والموحدة كـ "مكرمة"، أي الجارية التي في صدرها لم تنزوج بعد. (الغلي) **فلبط به:** أي صرع وسقط على الأرض.

هل تتهمون له أحدا: يريد أن يكون أحد أصابه بالعين؟ ولعله كان بلغه ذلك فأراد أن يتحققه، ولما أخبر بما كان من عامر بن ربيعة وتغيظ عليه وأقر المتهم له بذلك على تصحيحه له وتعيينه إياه، وذلك بأن قال: العين حق. وقد ذكر الناس في أمر العين وجوها، أصحها أن يكون الله عز وجل قد أجرى العادة عند تعجب ذلك من أمر الله ونطقه به دون أن يبرك أن يمرض المتعجب منه، أو يتلف، أو يفسد، أو يتغير، أو يكون ذلك عند وجود معنى في نفس العائل لا يوجد في نفس غيره من حسد مخصوص، أو معنى من المعاني، إلا أن العائل إذا برك وهو أن يقول: بارك الله فيه، بطل المعنى الذي يخاف من العين ولم يكن له تأثير، فإن لم يبرك وقع ما أجرى الله تعالى به العادة عند ذلك، وقد يساه في ذلك بعد وقوعه عما أمر النبي ﷺ من الوضوء على ما قال في حديث محمد بن أبي أمامة، وفي حديث الزهري: "اغتسل له" إلا أنه قسر الغسل لفعل الوضوء، والوضوء: غسل الأعضاء المخصوصة به. وروى عن يحيى بن يحيى عن ابن نافع في معنى الوضوء الذي أمر به رسول الله ﷺ فقال: يغسل الذي يتهم للرجل وجهه ويديه ومرفقيه وركبتيه ورجليه وداخلته وإزاره. قوله: "فراح سهل مع الناس، كان لم يكن به بأس" يريد أنه برئ مما أصابته عين عامر بن ربيعة حين امتثل في أمره ما أمره به رسول الله ﷺ من اغتسال عامر له واغتسال سهل بن حنيف بذلك الماء. والله أعلم.

قَالَ: فَدَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَامِرًا فَغَطَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ: عَلَامَ يَقْتُلُ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ؟ أَلَا بَرَكْتُ؟ اغْتَسَلَ لَهُ فَعَسَلَ عَامِرٌ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ وَمِرْفَقَيْهِ وَرُكْبَتَيْهِ وَأَطْرَافَ رِجْلَيْهِ وَدَاخِلَةَ إِزَارِهِ فِي قَدَحٍ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيْهِ، فَرَأَحَ سَهْلٌ مَعَ النَّاسِ، لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ.

الرُّقِيَّةُ مِنَ الْعَيْنِ

١٦٩٩ - **مَالِك** عَنْ حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمَكِّيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِإِبْنِي جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لِحَاضِنَتَيْهِمَا: مَا لِي أَرَاهُمَا ضَارِعَيْنِ؟ فَقَالَتَا حَاضِنَتُهُمَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ تَسْرَعُ إِلَيْهِمَا الْعَيْنُ وَلَمْ يَمْنَعْنَا أَنْ نَسْتَرْقِيَهُمَا إِلَّا أَنَا لَا نَدْرِي مَا يُوَافِقُكَ مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اسْتَرْقُوا لَهُمَا فَإِنَّهُ لَوْ سَبَقَ شَيْءٌ الْقَدَرِ لَسَبَقْتَهُ الْعَيْنُ.

١٧٠٠ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ بَيْتَ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَفِي الْبَيْتِ صَبِيٌّ يَبْكِي، فَذَكَرُوا لَهُ أَنَّ بِهِ الْعَيْنَ، قَالَ عُرْوَةُ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَا تَسْتَرْقُونَ لَهُ مِنَ الْعَيْنِ؟

مَا جَاءَ فِي أَجْرِ الْمَرِيضِ

١٧٠١ - **مَالِك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

دخول بركة الجهول بتعديته بالباء. (المحلى) **استرقوا** أي اطلبوا لها من يرفيها. **فإنه لو سبق** **إخ**: فيه نبيه على سرعة نفوذها وتأثيرها في الذوات. **من العين**: أي من أصله، قال المازري: العين حق بظاهر هذه الأحاديث، وأنكره طائفة من المتدعة، والدليل على فساد قولهم: إنه من مجوزات العقل، فإذا أبحر الشرح بوقوعه وحجب اعتقاده، وقد زعم بعض الطبيعيين المشتبهين بالعين أن العائن ينبعث من عينه قوة سمية تتصل بالعين، فتهلك أو تقسمد ولا تمنع، وهذا كانبعاث قوة سمية من الأنف أو العفرب تتصل باللديغ فتهلك، وإن كان غير محسوس لنا فكذا العين. (المحلى)

قَالَ: إِذَا مَرَضَ الْعَبْدُ بَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ مَلَكَينِ، فَقَالَ: انْظُرَا مَاذَا يَقُولُ لِعَوَادِهِ: فَإِنْ هُوَ إِذَا جَاؤُوهُ حَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ رَفَعَا ذَلِكَ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَهُوَ أَعْلَمُ، فَيَقُولُ: لِعَبْدِي عَلَيَّ إِنَّ أَنَا تَوَفَّيْتُهُ أَنْ أُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ، وَإِنْ أَنَا شَفَّيْتُهُ أَنْ أُبَدِّلَ لَهُ لَحْمًا خَيْرًا مِنْ لَحْمِهِ وَدَمًا خَيْرًا مِنْ دَمِهِ، وَأَنْ أَكْفَرَ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ.

١٧٠٢ - **مَالِك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا يُصِيبُ الْمُؤْمِنَ مِنْ مُصِيبَةٍ حَتَّى الشُّوْكَةُ إِلَّا قَصَّ بِهَا، أَوْ كَفَرَ بِهَا مِنْ خَطَايَاهُ لَا يَذْرِي يَزِيدُ أَيُّهُمَا قَالَ عُرْوَةُ.

١٧٠٣ - **مَالِك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْحُبَابِ سَعِيدَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُصِيبْ مِنْهُ.

١٧٠٤ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا جَاءَهُ الْمَوْتُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ رَجُلٌ: هَبْنِيَا لَهُ، مَاتَ وَلَمْ يُتَلَّ بِمَرَضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَيْحَكَ! وَمَا يُذَرِّبُكَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ ابْتَلَاهُ بِمَرَضٍ يُكْفَرُ بِهِ مِنْ سَيِّئَاتِهِ.

لعواده: يضم العين وتشديد الواو، جمع عائد. **يُصِيبُ مِنْهُ:** الرواية بالناء للفاعل على الأشهر والفاعل ضمير يرجع إلى "الله" وهو مجزوم؛ لأنه جواب لشرط، و"من" للتعدي، يقال: أصاب زيد من عمر أي أوصل إليه مصيبة، والضمير في "منه" لـ"من"، فالمعنى: من يرد الله به خيرا أوصل الله مصيبة؛ ليظهره من الذنوب ويرفع درجته. (المحلى) **وَيُحَكُّ:** كلمة ترحم وتوجع، يقال لمن وقع فيهلكة لا يستحقها، وهي منصوبة على المصدرية. **وما يذريك:** أن عدم المرض خير. **لو أن الله ابتلاه:** جملة شرطية والجزاء محذوف، أي لكاف خيرا له، ويعتدل أن يكون "لو" للتمني بمعنى ليت، وعلى هذا يتعين قوله "بكفر" صفة. (المحلى)

التَعَوُّذُ وَالرُّقِيَّةُ فِي الْمَرَضِ

١٧٠٥ - **مالك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ حُصَيْفَةَ أَنَّ عَمْرُو بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ السُّلَمِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعَمٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قَالَ عُثْمَانُ: وَبِي وَجَعٌ قَدْ كَادَ يُهْلِكُنِي، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: امْسَحْهُ بِيَمِينِكَ سَبْعَ مَرَّاتٍ وَقُلْ: أَعُوذُ بِعِزَّةِ اللَّهِ وَقُدْرَتِهِ مِنْ شَرِّ مَا أَحْدُ، قَالَ: فَقُلْتُ ذَلِكَ، فَأَذْهَبَ اللَّهُ مَا كَانَ بِي، فَلَمْ أَزَلْ أَمُرُّ بِهِ أَهْلِي وَغَيْرَهُمْ.

١٧٠٦ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اشْتَكَى يَقْرَأُ عَلَى نَفْسِهِ بِالْمُعَوِّذَاتِ وَيَنْفِثُ، قَالَتْ: فَلَمَّا اشْتَدَّ وَجَعُهُ كُنْتُ أَنَا أَقْرَأُ عَلَيْهِ وَأَمْسَحُ عَلَيْهِ بِيَمِينِهِ رَجَاءَ بَرَكَتِهَا.

١٧٠٧ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ وَهِيَ تَشْتَكِي وَيَهُودِيَّةٌ تُرْقِيهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ارْقِيهَا بِكِتَابِ اللَّهِ.

فد كاد يهلكني إلخ: دليل على أن للعليل أن يصف ما به من الألم لاستدعاء الدواء أو الرقية أو الشفاء بأي وجه أمكن. قوله "امسحه بيمينك" يريد - والله أعلم - على معنى التبرك بالتيامن سبع مرات، وقد حص النبي ﷺ هذا العدد في غير ما موضع ولعل لذلك ظهر التأثير. وقوله: "وقل أعوذ بعزة الله وقدرته من شر ما أجد" نص على التعوذ فيما نزل به من شدة المرض بعزة الله وقدرته، وهذا يدل على جواز الاسترقاء والدعاء لإذهاب المرض، وفي معناه التداوي بذلك. **كان إذا اشتكى إلخ**: ألما يريد إذا مرض يقال: اشتكى فلان إذا أصابه شكوى مرض، فكان النبي ﷺ يقرأ على نفسه بالمعوذات، وقراءة المريض على نفسه تكون على وجه أن يقرأ ويشير بقراءته إلى جسده وربما كانت إشارته بإمراره يده على موضع الألم أو إلى أعضائه إن كان جميع جسده ألما، ويكون بأن يجمع يديه فيقرأ فيهما ثم يمسح بهما على موضع الألم. قوله: "فلما اشتد وجعه" تريد ضعف عن القراءة أو عن القراءة في يديه، قالت عائشة: فكنت أنا أقرأ عليه. **ارقيها إلخ**: بكسر الهمزة، والخطاب لليهودية، "بكتاب الله" أي التوراة، وروى بزة المنكلم فالمراد بالكتاب القرآن، قال المازري: جميع الرقي جائزة إذا كانت بكتاب الله =

تَعَالِجُ الْمَرِيضِ

١٧٠٨ - **مَالِك** عَنْ **زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ** أَنَّ رَجُلًا فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَصَابَهُ جُرْحٌ فَاحْتَقَنَ الْجُرْحُ الدَّمَ، وَأَنَّ الرَّجُلَ دَعَا رَجُلَيْنِ مِنْ بَنِي أُمَارٍ، فَنَظَرَا إِلَيْهِ فَرَعَمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُمَا: أَتَيْكُمَا أَطَبُّ، فَقَالَا: أَوْ فِي الطَّبِّ خَيْرٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَرَعَمَ زَيْدٌ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أُنْزِلَ الدَّوَاءُ الَّذِي أُنْزِلَ الْأَدْوَاءُ.

١٧٠٩ - **مَالِك** عَنْ **يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ** قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ **سَعْدَ بْنَ زُرَّارَةَ** اكْتَوَى فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الذَّبْحَةِ فَمَاتَ.

١٧١٠ - **مَالِك** عَنْ **نَافِعٍ** أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ اكْتَوَى مِنَ اللَّقْوَةِ وَرُقِي مِنَ الْعَقْرَبِ.

الْغَسْلُ بِالْمَاءِ مِنَ الْحُمَى

١٧١١ - **مَالِك** عَنْ **هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ**، عَنْ **فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُنْذِرِ** أَنَّ **أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ** كَانَتْ إِذَا أُتِيَتْ بِالْمَرَأَةِ وَقَدْ حُمَتْ تَدْعُو لَهَا، أَخَذَتِ الْمَاءَ فَصَبَّتْهُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جَنْبَيْهَا وَقَالَتْ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُبْرِدَهَا بِالْمَاءِ.

= أوبذكروه ومنهي عنها إذا كانت باللغة الأعجمية أو بما لا يدري معناها، واختلفوا في رقية أهل الكتاب: فحوزها أبو بكر وكرهه مالك، خوفاً أن يكون مما بدلوه. (الحلى)

فاحتقن الجرح الدم: يريد - والله أعلم - بذلك فاضر ذلك به وخيف عليه منه، وإن المخرج دعا رجلين من بني أمار لمعالجته. **أنزل الدواء الخ:** الأدوية جمع داء وهو المرض، والإنزال: التدبير، وقيل: يحتمل أن يكون إنزال علم ذلك على لسان الملك، وفيها رد من أنكر التدوي من غلاة الصوفية. (الحلى) **الذَّبْحَةُ:** بضم الذال وفتح الموحدة وقد تسكن؛ وجع يعرض في الخلق من الدم، وقيل: هي قرحة تظهر فيه فيفسد معها وينقطع النفس فيقتل، كذا في "النهاية"، **وبين جنبها:** وهو ما يكون مفرجاً من الثوب كالطوق والكم. (الحلى)

١٧١٢ - **مالك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الْحُمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَبْرِدُوهَا بِالْمَاءِ.

١٧١٣ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْحُمَى مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ فَأَطْفِئُوهَا بِالْمَاءِ.

عِبَادَةُ الْمَرِيضِ وَالطَّيْرَةِ

١٧١٤ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا عَادَ الرَّجُلُ الْمَرِيضَ، خَاضَ فِي الرَّحْمَةِ حَتَّى إِذَا قَعَدَ عِنْدَهُ قَرَّتْ فِيهِ أَوْ نَحَوَ هَذَا.

١٧١٥ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ ابْنِ عَطِيَّةٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا عَدْوَى وَلَا هَامَ وَلَا صَفَرَ، وَلَا يَحُلُّ الْمُمْرَضُ عَلَى الْمُصِحِّ وَلِيَحْلُلَ الْمُصِحُّ حَيْثُ شَاءَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَمَا ذَاكَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ أَذَى. صاحب إيل الصبح

خاص في الرحمة إلخ: يريد - والله أعلم - عظم أحر العيادة للمريض، وقد أمر النبي ﷺ بعبادة المريض واتباع الجنائز. قوله: "قرت فيه أو نحو هذا" يحتمل أن يريد به قرئت له كما يقول فيه: رفق بكذا، وفيه طلاقه أي له طلاقه وله رفق، ويحتمل أن يكون من المقلوب فيكون معناه قر فيها أي ثبت فيما عمره منها.

لا عدوى: أي لا مجاوزة لعلة ولا سرية لها من صاحبها إلى غيره. **ولا هام:** قال النووي: تخفيف الميم على المشهور، وقيل: بتشديد هاء، وفيها تأويلان: أحدهما: أن العرب كانت تشاءم، وقيل: وهي الطائر المعروف من طير الليل، وقيل: هي البومة. وثانيهما: كانت العرب تعتقد أن عظام الميت - وقيل: روحه - تنقلب هامة تطير. (المحلى)

ولا صفر: يفتح، قيل: كانت تعتقد أن في البط دابة تهب عند الجوع، وربما قتل صاحبها، فكانت تراها أعدى من الحرب. (المحلى) **ولا يحل للمريض على المصح:** المريض: ذو الماشية المريضة، والمصح: ذو الماشية الصحيحة، قال عيسى بن دينار: معناه النهي عن أن يأتي الرجل بإبله أو غنمه الجربة، فيحل بها على ماشية صحيحة، فيؤذيه بذلك، قال: ولكنه عندي منسوخ بقوله ﷺ لا عدوى. قال القاضي أبو الوليد: وهذا الذي قاله عيسى بن دينار: فيه نظر؛ لأن قوله ﷺ لا هام، أي إن كان بمعنى الخير والتكذيب بقول من يعتقد العدوى، فلا يكون ناسخاً، وإن كان بمعنى النهي يريد لا تكرهوا دخول البعير الحرب بين إبلكم غير الجربة ولا تمنعوا ذلك ولا تمنعوا منه؛ =

السُّنَّةُ فِي الشَّعْرِ

١٧١٦ - **مَالِك** عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ وَإِعْفَاءِ اللَّحْيِ.

١٧١٧ - **مَالِك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ عَامَ حَجِّ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ وَتَنَاولَ قِصَّةً مِنْ شَعْرِ كَأَنَّ فِي يَدِ حَرَسِيٍّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ! أَتَيْنَ عُلَمَاءُكُمْ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ مِثْلِ هَذِهِ، وَيَقُولُ: إِنَّمَا هَلَكْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَ هَذِهِ نِسَاؤَهُمْ.

١٧١٨ - **مَالِك** عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ لِرَجُلٍ: سَدَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ نَاصِيَتَهُ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ فَرَّقَ بَعْدَ ذَلِكَ. قَالَ مَالِكُ: لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ يَنْتَظِرُ إِلَى شَعْرِ امْرَأَةٍ ابْنِهِ أَوْ شَعْرِ أُمِّ امْرَأَتِهِ بَأْسٌ.

= فإننا لا نعلم أيهما قال أولاً، وإن تعلقنا بالظاهر فقولُه ﷺ لا عَمْدِي ورد في أول الحديث، فمحال أن يكون ناسخاً لما ورد بعده، أو لما لا يدري ورد قبله أو بعده؛ لأن الناسخ إنما يكون ناسخاً لحكم قد ثبت قبله. وقال يحيى بن يحيى في "المرئية": سمعت أن تفسيره في الرجل يكون به في الجذام، فلا ينبغي أن يحل محله الصحيح معه ولا ينزل عليه يؤذيه؛ لأنه وإن كان لا يعدي فالتنفس تنفر منه، وقد قال رسول الله ﷺ: إِيْهِ أَدَى فِهَذَا تَنِيْبُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا لَحَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ لِلأَذَى لَا لِلْعُدْوَى، وأما الصحيح فلينزل محلة المريض إن صر على ذلك واحتملته نفسه، قيل له: ولم يرد بهذا أن يأتي الرجل بإبله أو غنمه الجربة، فيحل به الموردة على الصحيح الماشية.

ياحفاء الشَّوَارِبِ: أي باستيصاله أو بإزالة ما كان على الشفتين، وعلى الأولى اقتصر صاحب "النهاية".

اللحى: بالكسر شعر الخدين والذقن. (المحلى) **قصة**: بضم القاف وتشديد الصاد، ما أقبل على الجهة من شعر الرأس، والمراد ههنا قطعة من الشعر. **حرسى**: منسوب إلى الحرس، وهو واحد الحراس أي واحد من خدمه الذين يحرسونه. **اتخذ هذه نساؤهم**: ووصلها بأشعارهم. **سدل**: أي ترك شعر ناصيته على جبهته، قال النووي:

قالوا: المراد إرساله على الجبين واتخاذ كالكفصة، يقال: سدل شعره وثوبه إذا أرسل ولم يضم جوانبه. (المحلى)

ثم فرق: أي ألقى شعر رأسه، إلى جانبي رأسه، فلم يترك منه شيئاً على جبهته.

١٧١٩ - **م**الك عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ الْإِخْصَاءَ، وَيَقُولُ: فِيهِ: تَمَامُ الْخَلْقِ.

١٧٢٠ - **م**الك عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ لَهُ ^{وَفِي لِسَانِهِ نَاءٌ} أَوْ لِيَغْيَرَهُ فِي الْحَنَةِ كَهَاتَيْنِ إِذَا اتَّقَى وَأَشَارَ بِإصْبُعَيْهِ الْوُسْطَى وَالَّتِي تَلِي الْإِبْهَامَ.

إِصْلَاحُ الشَّعْرِ

١٧٢١ - **م**الك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لِي جُمَّةً فَأَرْجُلُهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ وَأَكْرَمُهَا، فَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ رُبَّمَا دَهَنَهَا فِي الْيَوْمِ مَرَّتَيْنِ لِمَا قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ وَأَكْرَمُهَا.

١٧٢٢ - **م**الك عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمٍ أَنَّ عَطَاءَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فَدَخَلَ رَجُلٌ ثَائِرَ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ أَنْ اخْرُجْ كَأَنَّهُ يَعْنِي إِصْلَاحَ شَعْرِ رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ، فَفَعَلَ الرَّجُلُ، ثُمَّ رَجَعَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَيْسَ هَذَا خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدُكُمْ ثَائِرَ الرَّأْسِ كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ.

مَا جَاءَ فِي صَبْغِ الشَّعْرِ

١٧٢٣ - **م**الك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيُّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْأَسْوَدِ بْنَ عَبْدِ يَعُوثَ قَالَ: وَكَانَ جَالِسًا لَهُمْ، وَكَانَ أَتْيَضُ الرَّأْسِ وَاللَّحْيَةِ قَالَ: فَعَدَا عَلَيْهِمْ ذَاتَ يَوْمٍ وَقَدْ حَمَّرَهُمَا،

أَي لَأْوِي سَلْمَةً وَأَصْحَابَهُ

(الإخْصَاءُ: أَي قَطْعُ الْأَثْنَيْنِ). (الْخُلَى) هَذِهِ بَضْمُ الْحَبِيمِ وَتَشْدِيدُ الْيَمِيمِ: هُوَ شَعْرُ الرَّأْسِ إِذَا بَلَغَ الْمَتَكِينَ، وَقِيلَ: الْمُرَادُ هَهُنَا مَطْلَقُ الشَّعْرِ. (فَارْجُلُهَا: مِمَّنْ التَّرْجِيلُ يَحْذِفُ هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ أَيْ فَاْمَنْشَطُهَا). (الْخُلَى)

قَالَ: فَقَالَ لَهُ الْقَوْمُ: هَذَا أَحْسَنُ فَقَالَ: إِنَّ أُمِّي عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أُرْسِلَتْ إِلَى الْبَارِحَةِ جَارِئَتِهَا نُحَيْلَةَ، فَأَقْسَمَتْ عَلَيَّ لَا صَبْغَ وَأَخْبَرْتَنِي أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصَّدِّيقَ كَانَ يَصْبِغُ. قَالَ مَالِكٌ فِي صَبْغِ الشَّعْرِ بِالسَّوَادِ: لَمْ أَسْمَعْ فِي ذَلِكَ شَيْئًا مَعْلُومًا، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنْ الصَّبْغِ أَحَبُّ إِلَيَّ، قَالَ: وَتَرَكْتُ الصَّبْغَ كُلَّهُ وَاسِعٌ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، وَلَيْسَ عَلَى النَّاسِ فِيهِ ضَيْقٌ. قَالَ مَالِكٌ: وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ بَيَانُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَصْبِغْ وَلَوْ صَبِغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَأُرْسِلَتْ عَائِشَةُ بِذَلِكَ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَسْوَدِ.

نَحْلَةُ بالنون والخاء المعجمة كـ "حبيبة" مولاة عائشة. (قاموس) **كَلَامٌ يَصْبِغُ** صبغ عنه — أنه كان يغضب بالحناء والكتم، أخرجه الشيخان، يعني مغلوطاً يدل على ذلك حرف الواو وما في "مسلم": أن أبا بكر كان يغضب بالحناء والكتم، وعمر بالحناء وحده. (المحلى)

وَتَرَكْتُ الصَّبْغَ كُلَّهُ وَاسِعٌ قلت: اختلف أهل العلم سلماً وحلقاً في أنه هل الخطاب أحب أم تركه أولى؟ فذهب جمع إلى الأول مستدلين بحديث أبي هريرة: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَالْحَبَشَةَ لَا يَصْبِغُونَ فَصَبَّغُوا** أخرجه الشيخان والنسائي وغيرهم، وبحديث أبي أمامة قال: خرج رسول الله ﷺ على مشيخة من الأنصار يبض لحاهم فقال: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ لَا تَصْبِغُوا** أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث كعب بن مرة قال: قال رسول الله ﷺ **مَنْ صَبَغَ فِي الْأَسْبَاطِ كَتَبَتْهُ إِلَى اللَّهِ** وأخرجه الترمذي من حديث عمرو بن عبسة أيضاً، وقال: صحيح، وأخرج الطبراني من حديث ابن مسعود: أن النبي ﷺ كان يكره تغيير الشيب، ولهذا لم يغضب علي وسلمة بن الأكوع وأبي بن كعب وجمع من كبار الصحابة، وجمع الطبراني بين الأخبار الدالة على الخطب والأخبار الدالة على خلافه، بأن الأمر لمن يكون شيبة مستبشعاً، فيستحب له الخطب ومن كان بخلافه فلا يستحب في حقه.

لَأُرْسِلَتْ عَائِشَةُ بل ولو صبغ النبي ﷺ لكان ذكر صبغه **أَوْ** أخرى وأولى من ذكر أبي بكر، وقد نفاه أنس من رواية قتادة. (المحلى) قلت: وقد أنكر أنس كونه **يَصْبِغُ** وقال ابن عمر: إنه رأى يصبغ بالصفرة، وقال أبو رمثة: أثبت النبي ﷺ وعليه بردان أحضران وأنه شعر قد علاه الشيب وشبهه مخضوب بالحناء، رواه الحاكم وأصحاب السنن، ومثل أبو هريرة هل خطب رسول الله ﷺ قال: نعم، رواه الترمذي وجمع بأنه صبغ في وقت وترك =

مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ التَّعَوُّذِ عِنْدَ النَّوْمِ وَغَيْرِهِ

١٧٢٤ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ خَالِدَ بْنَ الْوَلِيدِ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنِّي أُرَوِّعُ فِي مَنَامِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قُلْ: أَعُوذُ بِاللَّهِ وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّةِ مِنْ غَضَبِهِ وَعِقَابِهِ وَشَرِّ عِبَادِهِ وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يَحْضُرُونِ.

١٧٢٥ - **مَالِكٌ** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: أُسْرِيَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَرَأَى عَفْرِيَّتًا مِنَ الْجَنِّ يَطْلُبُهُ بِشُعْلَةٍ مِنْ نَارٍ كُلَّمَا انْتَفَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَأَاهُ، فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ: أَفَلَا أَعَلَمُكَ كَلِمَاتٍ تَقُولُهُنَّ إِذَا أَنْتَ قُلْتُهُنَّ طَفِقَتْ شُعْلَتُهُ وَخَرَّ لِفَيْهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَلَى، فَقَالَ جَبْرِيلُ: قُلْ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ اللَّاتِي لَا يُحَاوِرُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ مِنْ شَرِّ مَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ، وَشَرِّ مَا يَعْرُجُ فِيهَا، وَشَرِّ مَا ذَرَأَ فِي الْأَرْضِ، وَشَرِّ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا، وَمِنْ فِتَنِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَمِنْ طَوَارِقِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِلَّا طَارِقًا يَطْرُقُ بِخَيْرٍ يَا رَحْمَنُ.

١٧٢٦ - **مَالِكٌ** عَنْ سَهْبِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَسْلَمَ قَالَ: مَا نِمْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ؟.....

- في معظم الأوقات، فأحذر كل ما رأى. ويمكن أن يقال: من لقي الصبيغ لقيه بصبيغ الدوام أو الأغلبية، ومن ألبته أراد إثباته بطريق الندرة فلا منافاة، قال الترمذي في "المشائل": لأن الروايات الصحيحة أن النبي ﷺ لم يبلغ الشيب أي لم يظهر البياض في شعره كثيرا بحيث يحتاج إلى الحفص.

بكلمات الله التامة: قال النووي: معناه المكاملات التي لا يدخلها نقص ولا عيب، وقيل: التامات الشافيات، قال المظهر: الكلمات التامة أسماءه وصفاته، وقيل: المراد به القرآن. (الغلي) **همرات**: بفتح الهاء والميم جمع همرة، من اضمز وهو النخس والغمز. (الغلي) **أسري**: الإمرأة السير في الليل، والمراد ههنا عروجه ﷺ إلى السماوات بالليل. **عفريتاً**: فعليت من العفر بكسر العين بمعنى الخبت. **يطرق**: أصله الدق، ويسمى الآن بالليل طارِقاً؛ لاحتياجه إلى الدق.

فَقَالَ: لَدَعْتُني عَقْرَبٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَا إِنَّكَ لَوْ قُلْتَ حِينَ أُمْسَيْتَ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّمَاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ لَمْ تَضُرَّكَ.

١٧٢٧ - مَالِك عَنْ سَمِيِّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ أَنَّ كُتُبَ الْأَخْبَارِ قَالَ: لَوْ لَا كَلِمَاتٌ أَقُولُهُنَّ لَجَعَلْتَنِي الْيَهُودَ جَمَارًا، فَقِيلَ لَهُ: وَمَا هُنَّ؟ فَقَالَ: أَعُوذُ بِوَجْهِ اللَّهِ الْعَظِيمِ الَّذِي لَيْسَ شَيْءٌ أَعْظَمَ مِنْهُ، وَبِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّمَاتِ الَّتِي لَا يُجَاوِزُهُنَّ بَرٌّ وَلَا فَاجِرٌ، وَبِأَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى كُلِّهَا مَا عَلِمْتُ مِنْهَا وَمَا لَمْ أَعْلَمْ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ وَبَرًّا وَذَرًّا.

مَا جَاءَ فِي الْمُتَحَابِّينَ فِي اللَّهِ

١٧٢٨ - مَالِك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيُّنَ الْمُتَحَابِّينَ لِحَالِي؟ الْيَوْمَ أَظْلَمُهُمْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي.

١٧٢٩ - مَالِك عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالْمَسْجِدِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ،.....

خَالِيًا: أَيُّ لِعَظْمَتِي وَطَاعَتِي لَا لِلدُّنْيَا. أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: وَفِي الصَّحَابَةِ عَنْ طَرِيقِ عِيْدِ اللَّهِ عَنْ حُبَيْبٍ عَنْ حَفْصَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ. (الْمَعْلَى) وَشَابٌّ نَشَأَ: خَصَصَهُ لِكَوْلِهِ مِظْلَةَ غَلْبَةِ الشُّهُودِ. وَمِثْلُهُ الشَّابَّةُ ابْتَدَأَ عَمَرَهُ فِي الْعِبَادَةِ لَا فِي الْمَعْصِيَةِ. (كَشَفُ الْمَغْطَا) خَالِيًا: عَنْ النَّاسِ وَالْإِنْتِفَاعِ إِلَى مَا سِوَاهُ.

وَرَجُلٌ دَعَتْهُ ذَاتُ حَسَبٍ وَجَمَالٍ فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَرَجُلٌ تُصَدِّقُ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ.

١٧٣٠ - **مالك** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ الْعَبْدَ قَالَ لِجِبْرِيلَ: يَا جِبْرِيلُ: قَدْ أَحْبَبْتُ فَلَانًا فَأَجِبْهُ، فَيَجِبْهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّ فَلَانًا فَأَجِبُوهُ، فَيَجِبُهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يُوضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ. فَإِذَا أَبْغَضَ اللَّهُ الْعَبْدَ قَالَ مَالِكُ: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ فِي الْبُغْضِ مِثْلَ ذَلِكَ.

١٧٣١ - **مالك** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ مَسْجِدَ دِمَشْقَ، فَإِذَا فَتًى شَابٌّ بَرَّاقٌ الشَّيْأَا وَإِذَا النَّاسُ مَعَهُ، إِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ أَسْتَدُوا إِلَيْهِ

ورجل دعت: يريد - والله أعلم - دعت إلى نفسها، ويحتمل أن يريد على وجه التكاح، ويعرف أنه لا يقوم بما يحبها، ويحتمل أن تدعوه إلى غير ذلك مما لا يحل فيمنع منه، وخص **ذات الشرف والجمال**؛ لأن الناس فيما اجتمعت لها هاتان الصفتان أرفع وعليها أحرص، فإذا قال: **إني أخاف الله** كان امتناعه لمخافة الله عز وجل، وإشاراً لما عند الله تعالى، ويحتمل أن يريد بقوله **قال** **إني أحب الله** أنه قال لها ذلك وراجعها به، وأظهر لها وجه امتناعه عليها. **إذا أحب الله العبد إلخ:** محبة الله عز وجل للعبد معناها أن يريد إثابته، وقوله لجبريل **قال** **قد أحببت فلاناً فأجبه** يحتمل - والله أعلم - أن يكون ذلك على معنى أن يكونا متحابين في الله، فإن جبريل يحبه الله، وذلك الرجل يحب الملائكة وأهل الطاعة أجمعين، وأهل الكفر يعادون جبريل عليه السلام، **قال** **ثم ينادي في أهل السماء** يحتمل أن ينادي جبريل في أهل السماء، ويحتمل أن يريد أن الله تبارك وتعالى يقول ذلك لأهل السماء كما بقوله لجبريل، أو يأمر من ينادي فيهم بذلك **ثم يوضع له القبول في الأرض** يريد أخيه في الناس.

براق الشيا: يريد أبيض الثغر حسنه، وقيل: معناه كثير التسم طلق الوجه، والأول أظهر، قوله: **"وإذا الناس معه إلخ"** يريد - والله أعلم - ردوا إليه النظر فيه والتحكيم له في تصحيحه ما رآه من أقواضم. ورد ما يرى رده، **فيصدرون عن قوله** يريد يصدرون عن ذلك الاختلاف إلى الاتفاق على اتباع قوله.

أستدوا إليه إلخ: التجؤوا "وصدروا عن قوله" الصدر: بالحركة رجوع المسافر من مقصده، (الغلي)

وَصَدَرُوا عَنْ قَوْلِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ فَقِيلَ: هَذَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ هَجَرْتُ فَوَجَدْتُهُ قَدْ سَبَقَنِي بِالتَّهْجِيرِ وَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي، فَانْتَظَرْتُهُ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ، ثُمَّ جِئْتُهُ مِنْ قِبَلٍ وَجْهِي فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ: وَاللَّهِ إِنِّي لِأَجِيبُكَ اللَّهُ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ، قَالَ: فَأَخَذَ بِخُبْرَةٍ رِدَائِي فَجَبَذَنِي إِلَيْهِ وَقَالَ: أَبَشِّرْ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: وَجَبَتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَحَابِّينَ فِي، وَالْمُتَحَابِّينَ فِي، وَالْمُتَزَاوِرِينَ فِي، وَالْمُتَبَاذِلِينَ فِي.

١٧٣٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: الْقَصْدُ وَالتُّؤَدَةُ وَحُسْنُ السَّمْتِ جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةِ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ.

مَا جَاءَ فِي الرُّؤْيَا

١٧٣٣ - **مالك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الرُّؤْيَا الْحَسَنَةُ مِنَ الرَّجُلِ الصَّالِحِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ.

هجرت: بتشديد الجيم أي أثبت في افحاجرة أي نصف النهار. **الله**: بالمد والجر، قال السيد الشريف في "حاشية المشكاة": همزة الاستفهام وقعت بدلا عن حرف القسم، ويجب الجر معها، وقال الطيبي: قيل: بالنصب أي اتقسم بالله، فحذف الجار وأوصل الفعل ثم حذف الفعل. (المحلى) **والمُتَبَاذِلِينَ**: أي الذين يبدلون يعطي بعضهم بعضا شيئا. **القصد**: هو التوسط في الأمور لطلب الأيسر وعدم مجاوزة الحد. **والتؤدة**: بضم الفوقية وفتح الهمزة الثانية أو السكون. **في الرؤيا**: في "الكشاف": الرؤيا بمعنى الرؤية، إلا أنها مختصة بما كان منها في المنام دون البقطة، فلا جرم فرق بينهما بحرف التانيث، قال الواحدي: الرؤيا: "مصدر كـ"البشرى" إلا أنه لما صار اسما لهذا المتخيل في المنام جرى بحرفي الأسماء، قال النووي: مقصورة مهموزة، ويجوز ترك همزها تخفيفا كتنظيرها، قال المازري: مذهب أهل السنة في حقيقة الرؤيا: أن الله تعالى يخلق في قلب النائم اعتقادات كخلقها في قلب اليقظان، وخلقها في النائم، فكانه جعلها علما على أمور أخر يخلقها في ثاني الحال كالغيم على المطر، ذكره الطيبي. (المحلى) **الرؤيا الحسنة**: يحتمل - والله أعلم - أن يريد به الصادقة، ويحتمل أن يريد به المبشرة، وقوله **ﷺ**: "من الرجل الصالح جزء من ستة وأربعين جزءا من النبوة" وصفها بأنها جزء من النبوة؛ لما كان فيها من الإنباء بما يكون في المستقبل -

١٧٣٤ - **مالك** عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

١٧٣٥ - **مالك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ زُفَرِ بْنِ صَعْصَعَةَ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ يَقُولُ: هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟ وَيَقُولُ: لَيْسَ يَبْقَى بَعْدِي مِنَ النَّبُوءَةِ إِلَّا الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ.

١٧٣٦ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَنْ يَبْقَى بَعْدِي مِنَ النَّبُوءَةِ إِلَّا الْمُبَشِّرَاتُ، فَقَالُوا: وَمَا الْمُبَشِّرَاتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الرَّجُلُ الصَّالِحُ، أَوْ تُرَى لَهُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوءَةِ.

١٧٣٧ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ بْنَ رِبْعِيٍّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ مِنَ اللَّهِ وَالْحُلُمُ

- على وجه يصح، ويكون من عند الله عز وجل. وقوله: "من ستة وأربعين جزءًا من النبوة" قيل: معنى هذه التحيزة أن مدة نبينا ﷺ كانت ثلاثة وعشرين سنة، منها ستة أشهر كانت نبوته بالرؤيا، وستة أشهر من ثلاث وعشرين سنة جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة، وقيل: إنها جزء من النبوة على وجه لم يطلع عليه أحد، وروي من خمسة وأربعين جزءًا من النبوة، وروي جزء من سبعين جزءًا من النبوة، فيحتمل أن يكون ذلك اختلافًا من الرواة، وحديث أنس وأبي هريرة أثبت من سائر الأحاديث، ويحتمل أن يجمع بينهما فيحصل قوله ﷺ "جزء من ستة وأربعين جزءًا" على الرؤيا الخلية، و"جزء من سبعين جزءًا" على الرؤيا الخفية، ويحتمل أن يريد من "ستة وأربعين جزءًا" رؤيا المؤمن و"سبعين جزءًا" يريد به رؤيا القاسق. والله أعلم.

الرؤيا الصالحة (أخ): يحتمل - والله أعلم - أن يريد به المبشرة، ويحتمل أن يريد به الصادقة "من الله تعالى، والخلع" يحتمل أن يريد به ما يخبر، ويحتمل أن يريد به الكاذبة من الشيطان، معناه أنه يخيل لها ليعر أو ليخبر، والرؤيا من الله تعالى والخلع من الشيطان. وقوله: "إذا رأى أحدكم الشيء فيكرهه" يحتمل أن يريد به يحيله ويخبره "فلينبذ عن يساره وليتعوذ بالله من شرها".

مِنَ الشَّيْطَانِ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الشَّيْءَ يَكْرَهُهُ فَلْيَنْفُتْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَلْيَتَعَوَّذْ بِاللَّهِ مِنْ شَرِّهَا، فَإِنَّهَا لَنْ تَضُرَّهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: إِنْ كُنْتُ لَأَرَى ^{وفي نسخة: إذا استيقظ} الرُّؤْيَا هِيَ أَثْقَلُ عَلَيَّ مِنَ الْجَبَلِ، فَلَمَّا سَمِعْتُ هَذَا الْحَدِيثَ فَمَا كُنْتُ أَبَالِيهَا.

١٧٣٨ - **مَالِك** عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ: **وَالَّذِينَ** **الْبَشَرَى فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْأُخْرَى** قَالَ: هِيَ الرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ يَرَاهَا الرَّجُلُ أَوْ تُرَى لَهُ. ^(١٧٤٠)

مَا جَاءَ فِي التَّرْدِ

^{وفي نسخة: والشطرنج}

١٧٣٩ - **مَالِك** عَنْ مُوسَى بْنِ مَيْسَرَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ لَعِبَ بِالتَّرْدِ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

١٧٤٠ - **مَالِك** عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ، عَنْ أُمِّهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ بَلَغَهَا أَنَّ أَهْلَ بَيْتٍ فِي دَارِهَا كَانُوا سُكَّانًا فِيهَا وَعِنْدَهُمْ تَرْدٌ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ لِنَنْ لَمْ نُخْرِجُوهَا لِأَخْرِجَتْكُمْ مِنْ دَارِي وَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ.

١٧٤١ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدًا مِنْ أَهْلِهِ...

فليفت بضم الفاء وكسر هاء، والفت: نفخ لطيف بلا ريق، وفي رواية: **وليجرد** عن حله.

في الرد: الرد معروف معرب وضعه أردشير بن بابك، وهذا يقال له: الردشير، كذا في "القاموس"، وفي "النهاية": عجمي معرب، وشيرين معناه حلو. (المحلى) **من لعب بالرد** **إخ** الرد نوع من اللعب، مثله شاكل. وقوله: "فقد عصى الله" أحرر أن من لعب بها عاص لله عز وجل، وذلك يقتضي النهي عن اللعب، وهذا عام في اللعب على أي وجه كان من قمار أو غيره، ولا يجوز عند مالك اللعب بالرد ولا بالشطرنج.

لنن لم نخرجوها: على معنى المباحة للاعب بها وينظر إليها، قال: لأن الجلوس إليهم والنظر يدعو إلى المشاركة فيها، قال محمد: لا خير باللعب كلها من الرد والشطرنج وغير ذلك، فإنه إن كان مقامرا به فهو ميسر محرم بالكتاب، وإن لم يكن مقامرا فهو عبت باطل.

يَلْعَبُ بِالنَّرْدِ ضَرَبَهُ وَكَسَرَهَا، قَالَ يَحْيَى: وَسَمِعْتُ مَالِكًا يَقُولُ: لَا حَيْرَ فِي الشَّطْرَنْجِ وَكَرِهَهَا، وَسَمِعْتُهُ يَكْرَهُ اللَّعِبَ بِهَا وَبِغَيْرِهَا مِنَ الْبَاطِلِ، وَيَتْلُو هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿فَسَادَا نَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾.

(ابن سيرين: ٣٢)

الْعَمَلُ فِي السَّلَامِ

١٧٤٢ - **مَالِكٌ** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يُسَلِّمُ الرَّاَكِبُ عَلَى الْمَاشِي وَإِذَا سَلَّمَ مِنَ الْقَوْمِ وَاحِدًا أَجَزَأَ عَنْهُمْ.

١٧٤٣ - **مَالِكٌ** عَنْ وَهَبِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، ثُمَّ زَادَ شَيْئًا مَعَ ذَلِكَ أَيْضًا، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ - وَهُوَ يَوْمئِذٍ قَدْ ذَهَبَ بَصَرُهُ - مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا الْيَمَانِيُّ الَّذِي يَغُشَّاكَ فَعَرَّفُوهُ إِيَّاهُ، قَالَ: فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ السَّلَامَ انْتَهَى إِلَى الْبَرَكَةِ.

يلعب بالنرد: ويحرم النرد قالت الأئمة الأربعة والجمهور، وقال أبو إسحاق المروزي عن الشافعية: يكره ولا يحرم. (الخللي) ذهب أبو حنيفة مالك وأحمد إلى تحريمه، وقال الشافعي: يكره ولا يحرم.

يسلم الراكب: يريد أنه شرع في حقه أن يبدأ بالسلام، وذلك يكون من وجهين: أحدهما: أن الرجلين إذا تساويا في المرور سلم الراكب على الماشي؛ لأنه أرفع حالا منه في أمر الدنيا، وإذا كان أحدهما جالسا والآخر مارا سلم المار على الجالس. **أجزأ عنهم:** قال النووي: ولكن لو سلموا كلهم، كان أفضل، روى أبو داود عن علي: تخزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم، وتخزئ عن الجلوس أن يرد أحدهم. (الخللي)

انتهى إلى البركة: وذلك لاستجماعه أقسام المطالب: السلامة من المضار، وحصول المنافع وشيئها، فالزيادة عليها تطويل بلا طائل، وبه أخذ الحنفية، لا يزيد الرد على بركاته، كما في "الدر المختار". (الخللي) قال محمد: فإذا قال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فليكف، فإن اتباع السنة أفضل؛ لأن العمل الكثير في بدعة ليس خيرا من عمل قليل في سنة، وظاهره أن الزيادة على "وبركاته" خلاف السنة مطلقا.

قَالَ يَحْيَى: سُئِلَ مَالِكٌ هَلْ يُسَلَّمُ عَلَى الْمَرْأَةِ؟ فَقَالَ: أَمَّا الْمُتَجَالَّةُ فَلَا أُكْرَهُ ذَلِكَ، وَأَمَّا الشَّائِبَةُ فَلَا أُحِبُّ ذَلِكَ.

ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني

١٧٤٤ - **مَالِكٌ** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ الْيَهُودَ إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدُهُمْ فَإِنَّمَا يَقُولُ: السَّامُ عَلَيْكُمْ، فَقُلْ: عَلَيْكَ. سُئِلَ مَالِكٌ عَمَّنْ سَلَّمَ عَلَى الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ هَلْ يَسْتَقْبِلُهُ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: لَا.

جامع السلام

١٧٤٥ - **مَالِكٌ** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، عَنْ أَبِي وَقْدٍ اللَّيْثِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ، إِذْ أَقْبَلَ ثَفَرٌ ثَلَاثَةٌ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَذَهَبَ وَاحِدٌ، فَلَمَّا وَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَلَّمَا، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا، فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْخَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا، فَلَمَّا فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.....

المتحالة: بالجيم وتشديد اللام أي المستنة، في "النهاية": تجالت أي أسست وكثرت. (المحلى)

السام: الموت، وألفه منقلبة عن واو. **فقل عليك:** بلا واو بجميع رواة "الموطأ"، وعند البخاري بالواو، وجاءت الأحاديث في "صحيح مسلم" بخلفها وإثباتها وهو أكثر، قال النووي: الصواب جواز الحذف والإثبات، والإثبات أجود ولا مفسدة فيه؛ لأن السام هو الموت وهو علينا وعليهم.

سَلَّمَا **إلخ:** يقتضي بأن الوارد على القوم يبدؤهم كما يسلم الماشي على القاعد. قوله: "فرجة في الخلقة فجلس فيها" يحتمل أن يراها في موضع يتخطى إليه، ويحتمل أن يراها في موضع لا يتخطى إليه فجلس أحد الرجلين فيها حرصاً على التقرب من النبي ﷺ في الأخذ عنه، وجلس الآخر خلف القوم وأدبر الثالث ذاهباً راهداً في الخير. قوله: "ألا أخبركم إلخ" يريد - والله أعلم - أن يخبرهم عن مفاصلهم التي حفت عليهم، فأما ظاهر فعلهم فقد رآه من حضر، ويحتمل أن يقصد الإخبار عما لهم عند الله تعالى، جزاء على فعلهم.

قَالَ: أَلَا أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلَاثَةِ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ: فَأَوَى إِلَى اللَّهِ، فَأَوَاهُ اللَّهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَاسْتَحْيَا فَاسْتَحْيَا اللَّهُ مِنْهُ، وَأَمَّا الْآخَرُ: فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ.

١٧٤٦ - **مَالِك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ رَجُلٌ فَرَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ، ثُمَّ سَأَلَ عُمَرَ الرَّجُلَ كَيْفَ أَنتَ؟ فَقَالَ: أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ، فَقَالَ عُمَرُ: ذَلِكَ الَّذِي أَرَدْتُ مِنْكَ.

١٧٤٧ - **مَالِك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ الطُّفَيْلَ بْنَ أَبِي كَعْبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْتِي عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، فَيُعْذُو مَعَهُ إِلَى السُّوقِ، قَالَ: فَإِذَا غَدَوْنَا إِلَى السُّوقِ لَمْ يَمُرَّ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَلَى سَقَاطٍ وَلَا عَلَى صَاحِبِ بَيْعَةٍ وَلَا مُسْكِينٍ وَلَا أَحَدٍ إِلَّا سَلَّمَ عَلَيْهِ، قَالَ الطُّفَيْلُ: فَجِئْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَوْمًا فَاسْتَبَعَنِي إِلَى السُّوقِ، فَقُلْتُ لَهُ: وَمَا تَصْنَعُ فِي السُّوقِ؟ وَأَنْتَ لَا تَقِفُ عَلَى الْبَيْعِ، وَلَا تَسْأَلُ عَنْ السَّلْعِ، وَلَا تُسَوِّمُ بِهَا، وَلَا تَحْلِسُ فِي مَجَالِسِ السُّوقِ؟ قَالَ: وَأَقُولُ: اجْلِسْ بِنَا ههنا نَتَحَدَّثُ؟ قَالَ: فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: يَا أَبَا بَطْنٍ! وَكَانَ الطُّفَيْلُ ذَا بَطْنٍ إِنَّمَا نُعْذُو مِنْ أَجْلِ السَّلَامِ نُسَلِّمُ عَلَى مَنْ لَقِينَا.

وسلم: جملة حالية من مفعول "سمع". **فيُعْذُو معه**: أي يذهب الطفيل مع ابن عمر صباحا إلى السوق.

سقاط: بتشديد القاف، هو الذي يبيع سقط المتاع ووردينه.

وأنت لا تقف: أي لا تقوم عليه، وأغرب من فسرهما بأنه لا شعور لك في البيع. (الخللي)

على البيع **إخ**: بفتح الباء وشد التحتية المكسورة مثل البائع، أي لا تقف على البيع لشعري أو تبيع، "ولا تسأل عن السلعة" بكسر ففتح، جمع سلعة: المتاع الذي معرض البيع، "ولا تساوّم" من مساومته بها، أي لا تسأل عن قيمة السلعة وما يتعلق بها، "ولا تجلس في مجالس السوق" أي لتتنظر إلى من يمر بها ويعامل فيها، وإذا كان كذلك فما تخرجك إلى السوق؟ بل هو عبث، "اجلس بنا" ههنا نتحدث في أمور ديننا ودنيانا ولا نذهب إلى السوق.

١٧٤٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا سَلَّمَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ وَالْعَادِيَاتُ وَالرَّائِحَاتُ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: وَعَلَيْكَ أَلْفَا تُمْ كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ.

١٧٤٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ قَالَ: يَسْتَحِبُّ إِذَا دَخَلَ الْبَيْتُ غَيْرُ الْمَسْكُونِ يَقُولُ: السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.

باب في الاستئذان

١٧٥٠ - **مالك** عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَسْتَأْذِنُ عَلَى أُمِّي؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي مَعَهَا فِي الْبَيْتِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنِّي خَادِمُهَا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا، أَتَجِبُ أَنْ تَرَاهَا عُرْيَانَةً؟ قَالَ: لَا، قَالَ: فَاسْتَأْذِنُ عَلَيْهَا.

١٧٥١ - **مالك** عَنْ الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: الْأَسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ فَادْخُلْ وَإِلَّا فَارْجِعْ.

استأذن: بتقدير همزة الاستفهام. **إني معها**: يعني أنا وأمي يكونان في بيت واحد، والاستئذان إنما شرع في غير بيته، فكأنه أراد بذكر هذا، ثم بذكر خدمته لها الإطلاع على علة شرعية الاستئذان في مثل هذا، أو قصد التخفيف لتعسر الاستئذان في كل مرة، فيه النبي ﷺ على علة شرعية بقوله: "أتجب أن تراها؟" أي أمك "عريانة" باستفهام إنكاري، يعني إذا لم تحب فإن دخلت عليها بلا إذن، ففعلها عند ذلك تكون عريانة، فتراها كذلك.

في البيت: كأنه يعني أن الاستئذان إنما يكون لأحيي يدخل أحيانا. (المحلى)

١٧٥٢ - **مالك** عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ عُلَمَائِهِمْ أَنَّ
 أَبَا مُوسَى الْأَشْعَرِيَّ جَاءَ يَسْتَأْذِنُ عَلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ فَاسْتَأْذَنَ ثَلَاثًا ثُمَّ رَجَعَ،
 فَأَرْسَلَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ فِي أَثَرِهِ فَقَالَ: مَا لَكَ لَمْ تَدْخُلْ؟ فَقَالَ أَبُو مُوسَى: سَمِعْتُ
 رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْإِسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ فَادْخُلْ وَإِلَّا فَارْجِعْ، فَقَالَ
 عُمَرُ: وَمَنْ يَعْلَمُ هَذَا؟ لَيْنَ لَمْ تَأْتِنِي بِمَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ لَأَفْعَلَنَّ بِكَ كَذَا وَكَذَا، فَخَرَجَ
 أَبُو مُوسَى حَتَّى جَاءَ مَجْلِسًا فِي الْمَسْجِدِ يُقَالُ لَهُ: مَجْلِسُ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: إِنِّي أَخْبَرْتُ
 عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: الْإِسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ
 فَادْخُلْ وَإِلَّا فَارْجِعْ، فَقَالَ: لَيْنَ لَمْ تَأْتِنِي بِمَنْ يَعْلَمُ هَذَا لَأَفْعَلَنَّ بِكَ كَذَا وَكَذَا، فَإِنْ
 كَانَ سَمِعَ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنْكُمْ فَلْيَقُمْ مَعِي، فَقَالُوا لِأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: قُمْ مَعَهُ - وَكَانَ
 أَبُو سَعِيدٍ أَصْغَرَهُمْ - فَقَامَ مَعَهُ فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ
 الْخَطَّابِ لِأَبِي مُوسَى: أَمَا إِنِّي لَمْ أَتَّهِمْكَ وَلَكِنْ خَشِيتُ أَنْ يَسْتَقُولَ النَّاسُ عَلَى
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

فاستأذن ثلاثا: وفي "مسلم": قال أبو هريرة: أتى عمر فقال: السلام عليكم هذا عبد الله بن قيس يستأذن،
 فلم يأذن له، فقال: السلام عليكم هذا أبو موسى، فلم يأذن له، فقال: سلام عليكم هذا الأشعري، ثم رجع، وما
 في "البحاري" فكانه وجد مشغولا فرجع. (المحلى)

لئن لم تأتني إلخ: على معنى الزجر والوعيد عن التسامح في حديث النبي ﷺ وقد كان يقول: أقلوا الحديث عن
 النبي ﷺ وأنا شريككم، قيل: معناه وأنا شريككم في الأجر، قال مالك: معناه وأنا شريككم في التفضل. وقوله:
 "أما إن لم أتهمك ولكي خشيت أن يتقول الناس على رسول الله ﷺ" يتحمل أن يكون الوعيد والزجر لغيره إذا
 كان هو عنده غير متهم، ويحتمل أن يكون الوعيد له حين أظهر إلى الإمام أمرا يتهم فيه غيره ويمنع منه، ولا يمكن
 أن يفصل فيه بين المتهم وغيره، فكان الحكم فيه منع الجميع كالمنع من الذرائع.

التَّشْمِيتُ فِي الْعُطَاسِ

- ١٧٥٣ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَشَمَّتْهُ، ثُمَّ إِنْ عَطَسَ فَقُلْ لَهُ: إِنَّكَ مَضْنُوكٌ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: لَا أَذْري أَبْعَدَ الثَّلَاثَةِ أَوْ الْأَرْبَعَةِ.
- ١٧٥٤ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ إِذَا عَطَسَ فَقِيلَ لَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، قَالَ: يَرْحَمُنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ وَيَغْفِرُ لَنَا وَلَكُمْ.

مَا جَاءَ فِي الصُّورِ وَالتَّمَائِيلِ

- ١٧٥٥ - **مالك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ إِسْحَاقَ مَوْلَى الشَّفَاءِ أَخْبَرَهُ قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ نَعُودُهُ، فَقَالَ لَنَا أَبُو سَعِيدٍ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ لَا تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تَمَائِيلٌ أَوْ تَصَاوِيرٌ، شَكَّ إِسْحَاقُ لَا يَدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ أَبُو سَعِيدٍ.

التشميت: للعطاس أن يقال له: يرحمك الله، وكان أصفه إزالة الشمانية فاستعمل للدعاء بالخير لتضمنه ذلك، قاله البيضاوي، وفي "النهاية": التشميت بالشين والسين، الدعاء للعطاس بالخير والبركة. (المحلى) **فشمته**: بتشديد الميم المكسورة أي أحبه بـ "يرحمك الله". **مضنوك**: أي مزكوم، والضنك بالضم: الزكام، يقال: أضنكه الله وأزكمه، والقياس أن يقال: فهو مضنك ومزكوم ولكن جاء على أضنك وأزكم، قاله في "النهاية". **قال يرحمنا**: اختلفوا في رد العطاس على المشميت، فقيل: يقول: يهديكم الله ويصلح بالكم، وقيل: يقول: يغفر الله لنا ولكم، وقال مالك والشافعي: يخبر بين هذين، وهذا هو الصواب، وقد صحت الأحاديث بهما، قاله النووي. (المحلى)

والتماثيل: جمع تمثال، بالكسر وهي الصورة. **الشفاء**: بكسر الشين المعجمة بالفاء الحفيفة، بنت عبد الله بن عبد شمس بن خلف، اسمها ليلى. **نعوده**: جملة مستأنفة بسبب الدخول، أو حالة.

أن الملائكة: هو عام في كل ملك، وقيل: المراد ملائكة الوحي، قاله ابن عبد البر، وقال النووي: هم ملائكة يطوفون بالرحمة والاستغفار، وأما الحفظة فلا يفارقونها بحال؛ لأنهم مأمورون بإحضار أعمامهم.

١٧٥٦ - **مات** عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَةَ بْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ يَبْعُوهُ، قَالَ: فَوَجَدَ عِنْدَهُ سَهْلَ بْنَ حَنْظَلٍ، فَقَدَعَا أَبُو طَلْحَةَ إِنْسَانًا فَتَزَعُ نَمَطًا مِنْ تَحْتِهِ فَقَالَ لَهُ سَهْلُ بْنُ حَنْظَلٍ: لِمَ تَزَعُهُ؟ قَالَ: لِأَنَّ فِيهِ تَصَاوِيرَ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا مَا قَدْ عَلِمْتَ، فَقَالَ سَهْلُ: أَلَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مَا كَانَ رَقْمًا فِي ثَوْبٍ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنَّهُ أَطْيَبُ لِنَفْسِي.

١٧٥٧ - **مات** عَنْ نَافِعٍ عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا اشْتَرَتْ لُحْمَ مَرْقَةٍ فِيهَا تَصَاوِيرُ، فَلَمَّا رَأَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْبَابِ وَلَمْ يَدْخُلْ، فَعَرَفَتْ الْكِرَاهَةَ فِي وَجْهِهِ وَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتُوبُ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ، فَمَاذَا أَذْنَبْتُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا بَالُ هَذِهِ التَّمْرِقَةِ؟ قَالَتْ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ تَقَعُدُ عَلَيْهَا وَتَوَسَّدُهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ أَهْلَ هَذِهِ الصُّورَةِ يُعَذِّبُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ لَهُمْ: أَحْيُوا مَا خَلَقْتُمْ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ.

نظم عجم كما ضرب من البسط له حمل رقيق في ثوب. (اخلى) ما قد علمت من أن الملائكة لا تدخل بيتا فيه تماثيل أو تصاوير، وفي الباب أخبار مسوطة في "الترغيب والترهيب"، قال ابن حجر المكي في "الزواجر": هذا أي تصوير ذي روح على أي شيء كان كبيرة هو صريح الأحاديث الصحيحة، ولا ينافيه قول الفقهاء: يجوز ما على أرض أو بساط ونحوهما من كل ممتنع؛ لأن المراد أنه يجوز بقاءه ولا يجب إنلافه، وأما جعل التصوير لذي روح فهو حرام مطلقا. **إلا ما كان رقما**: ظاهره جواز الرقم في الثوب مطلقا، وهو قول طائفة، وذهب جمع إلى المنع مطلقا، وقال طائفة بالفرق بين الممتنع والمعلق، وقال جماعة: إن كانت ثابتة الشكل قائمة الهيئة فحرام، وإن تفرقت الأجزاء حاز، قال ابن عبد البر: هذا أعدل الأقوال.

نظم يضم النون وفتح الراء، وهي وسادة صغيرة، وقيل: هي مرقعة، قاله النووي، وفي الحاشية: هي يضم النون والراء ويكسرهما ويضم النون وفتح الراء ثلاث لغات، وفي "القاموس": التمرقة: مثلثة الوسادة الصغيرة.

أحيوا ما خلقتم: أي اجعلوه حيوانا ذا روح أمر تعجيز. (اخلى)

مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الضَّبِّ

١٧٥٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْتَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، فَإِذَا ضَبَابٌ فِيهَا يَبِضُّ وَمَعَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، فَقَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذِهِ؟ فَقَالَتْ: أَهْدَتْهُ لِي أُخْتِي هُرَيْلَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَخَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ: كَلَّا، فَقَالَا: أَوْ لَا نَأْكُلُ أَنتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: إِنِّي تَحْضُرُنِي مِنَ اللَّهِ حَاضِرَةٌ، قَالَتْ مَيْمُونَةُ: أُنْسِقِيكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ مِنْ لَبَنٍ عِنْدَنَا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا شَرِبَ قَالَ: مِنْ أَيْنَ لَكُمْ هَذَا؟ فَقَالَتْ: أَهْدَتْهُ لِي أُخْتِي هُرَيْلَةُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ لِكَأْسِ الْحَارِثِ الَّتِي كُنْتُ أَسْتَأْمُرُتَنِي فِي عِتْقِهَا، أَعْطَيْتَهَا أُخْتَكَ وَصَلِي بِهَا رَجَمَكَ، تَرَعَى عَلَيْهَا، فَإِنَّهُ خَيْرٌ لَكَ.

١٧٥٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ الْمُعِيزَةِ أَنَّهُ دَخَلَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

الضب: هو حيوان بري، شبه الورل، لكنه كبير القدر، وقد ذكر أنه لا يشرب الماء وأنه يعيش سبع مائة سنة فصاعداً، وفي "شرح المشكاة" للشَّيْخ: الضب دويبة لطيفة، ومن خصائصه أنه له ذكيران من أصل واحد، وكذا لأنثاه فرجين، وأنه يعيش سبع مائة سنة، ولا يشرب الماء بل يكفي بالنسيم، ويول في كل أربعين يوماً قطرة ولا يسقط له سن. **ميمونة:** وهي حالة ابن عباس وخالد بن الوليد. **كَلَّا:** بصيغة الأمر أي من هذا الضب.

أو لا نأكل: يعني أنامرنا بالأكل ولا نأكل أنت.

حاضرة: أي من الملائكة الذين ناصحهم ورائحة الضب كريهة، فلذلك تركت خيفة أن يؤذي الملائكة. (المحلى)

فإنه خير لك: من العتق، وفي المكافأة في الأندية وكون صلة الرحم أفضل من العتق، وفي الصحيحين: أن ميمونة أعتقت وليدة فقال النبي ﷺ: **لَمْ أُعْطِهَا أَحَدًا** **كَأَنَّكَ لَمْ تُعْطِ أَحَدًا** (المحلى)

بَيَّتَ مَيْمُونَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ، فَأَتَى بِضَبٍّ مَخْضُوفٍ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَبْدُو، فَقَالَ بَعْضُ النِّسْوَةِ اللَّاتِي فِي بَيْتِ مَيْمُونَةَ: أَخْبِرُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَا يُرِيدُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهُ؟ فَقِيلَ: هُوَ ضَبٌّ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ، فَقُلْتُ: أَحَرَامٌ هُوَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنَّهُ لَمْ يَكُنْ بِأَرْضِ قَوْمِي فَأَجِدُنِي أَعَافُهُ، قَالَ خَالِدٌ: فَأَجْتَرَرْتُهُ فَأَكَلْتُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنْظُرُ.

١٧٦٠ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا نَادَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا تَرَى فِي الضَّبِّ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَسْتُ بِأَكِلِهِ وَلَا بِمَحْرَمِهِ.

مَا جَاءَ فِي أَمْرِ الْكِلَابِ

١٧٦١ - **مالك** عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السَّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شُوعَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُحَدِّثُ نَاسًا مَعَهُ عِنْدَ بَابِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَنْ اقْتَنَى كَلْبًا لَا يُغْنِي عَنْهُ زَرْعًا وَلَا ضَرْعًا نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ.....

محمّد: أي مشوي بالخجارة الحماة، في "القاموس": حنط الشاة بخنذاها حنذاً وحناداً: شواها وجعل فوقها حجارة محماة. **بأرض قومي**: أي بمكة أصلاً، أو لم يكن مشهوراً كثيراً فيها. (الخليل) **فأجدني أعافه**: أي أكرمه تقديراً، والفاء للسببية. (الخليل) **لست يأكله ولا تمحرمه**: قال محمد: قد جاء في أكله اختلاف، أي وردت في جواز أكله وعدمه أحاديث مختلفة، فإن حديث ابن عمر وكذا حديث خالد يدل على الحل، وحديث عائشة وعلي يدل على النهي، وإذا تعارضت الأخبار في الحل وعدمه، رجحت أخبار عدمه احتياطاً، فممنهم من حرّمه، حكاه عياض عن قوم، ومنهم من كرهه وهو رأي أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، ومنهم من قال بإباحة أكله. **اقتنى كلباً**: أي اتخذ وأدخر عنده، والقنية للمشيء: اتخذ وأدخاره عنده. (الخليل)

قِيْرَاطُ، قَالَ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ.

١٧٦٢ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ أَقْتَنَى كَلْبًا إِلَّا كَلْبًا ضَارِيًا أَوْ كَلْبَ مَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيْرَاطَانِ.

١٧٦٣ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ.

مَا جَاءَ فِي أَمْرِ الْغَنَمِ

١٧٦٤ - **مَالِك** عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: رَأْسُ الْكُفْرِ نَحْوُ الْمَشْرِقِ، وَالْفَحْرُ وَالْخِيَلُ فِي أَهْلِ الْخِيَلِ وَالْإِبِلِ، وَالْفَدَّادِينَ أَهْلُ الْوَبَرِ، وَالسَّكِينَةَ فِي أَهْلِ الْغَنَمِ.

١٧٦٥ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يُوشِكُ أَنْ يَكُونَ خَيْرَ مَالِ الْمُسْلِمِ غَنَمٌ يَتَّبِعُ بِهَا.....

قِيْرَاطُ: أَي فِدْرٌ مَعْلُومٌ عِنْدَ اللَّهِ لَامْتِنَاحٌ دَخُولُ الْمَلَايِكَةِ، أَوْ لَمَّا يَلْحَقُ الْمَارِينَ مِنَ الْأَذَى مِنْ تَرْوِيعِ الْكَلْبِ لَهُمْ وَفَصْدِهِ إِيَاهُمْ، أَوْ لَمَّا يَنْتَلِي بِهِ مِنْ وَلُوغِهِ مِنَ الْأَوَانِ عِنْدَ الْغَفْلَةِ. (الْمَحَلِّي) **ضَارِيًا**: أَي مُعْلِمًا لِلصَّيْدِ مَعْتَادًا لَهُ، يُقَالُ: ضَرَى الْكَلْبُ بِالصَّيْدِ ضَرَاوَةً أَي تَعَوَّدَ ذَلِكَ وَاسْتَمَرَّ عَلَيْهِ. (الْمَحَلِّي) **أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلَابِ**: قَالَ النَّوَوِي: أَجْمَعُوا عَلَى قَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَاجْتَنَفُوا فِيمَا لَا ضَرَرَ بِهِ، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ: أَنَّ الْقَتْلَ مَنْسُوخٌ فِي الْجَمِيعِ إِلَّا الْعَقُورَ، قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَوَّلًا بِقَتْلِ الْكِلَابِ كُلِّهَا، ثُمَّ نَسَخَ ذَلِكَ إِلَّا الْأَسْوَدَ الْبَهِيمَ، ثُمَّ اسْتَفَرَ النَّهْيَ عَنْ قَتْلِ الْجَمِيعِ، وَقَالَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ: إِنَّهُ يُقْتَلُ الْكِلَابُ إِلَّا كَلْبَ الصَّيْدِ، وَقَالَ عَلَمَاؤُنَا: إِنَّهُ لَا يَحِلُّ قَتْلُ الْكَلْبِ الْأَهْلِيِّ إِذَا لَمْ يُلُذْ، وَالْأَمْرُ بِقَتْلِ الْكِلَابِ مَنْسُوخٌ. (الْمَحَلِّي)

رَأْسُ الْكُفْرِ: فِي رِوَايَةٍ: رَأْسُ الْفِتْنَةِ أَي مَشَأُ ذَلِكَ وَابْتِدَاؤُهُ يَكُونُ نَحْوَ الْمَشْرِقِ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ، قَالَ الْبَاجِي: الْمُرَادُ بِهِ أَهْلُ قَارِسٍ وَأَهْلُ نَجْدٍ. (الْمَحَلِّي) **وَالْفَدَّادِينَ**: بِتَشْدِيدِ الدَّالِ عِنْدَ الْأَكْثَرِ فَهُوَ جَمْعُ فِدَادٍ وَهُوَ مَنْ يَعْلُو صَوْتَهُ، وَالْفَدِيدُ: الصَّوْتُ الشَّدِيدُ. (الْمَحَلِّي)

شَعَفَ الْجِبَالِ وَمَوَاقِعَ الْقَطْرِ يَفِرُّ بِيَدَيْهِ مِنَ الْفِتَنِ.

١٧٦٦ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحْتَلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ يَغْيِرُ إِذْنَهُ، أَيَحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يُؤْتَى مَشْرُبَتُهُ فَتُكْسَرُ حَزَانَتُهُ فَيَسْتَقِلَّ طَعَامُهُ؟ ^{من غنم أو إبل} ^{استفهام النكاري} وَإِنَّمَا يَحْزَنُ لَهُمْ ضُرُوعُ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَاتِهِمْ، فَلَا يَحْتَلِبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِهِ. ^{بزلة الجهول}

١٧٦٧ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا وَقَدْ رَعَى غَنَمًا، قِيلَ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: وَأَنَا.

مَا جَاءَ فِي الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمَنِ وَالْبَدْءِ بِالْأَكْلِ قَبْلَ الصَّلَاةِ

١٧٦٨ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُقَرِّبُ إِلَيْهِ عَشَاؤُهُ فَيَسْمَعُ قِرَاءَةَ الْإِمَامِ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَلَا يَعْجَلُ عَنْ طَعَامِهِ، حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ.

١٧٦٩ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنِ الْفَأْرَةِ تَقَعُ فِي السَّمَنِ، فَقَالَ: انْزِعُوهَا وَمَا حَوْلَهَا فَاطْرَحُوهُ.

شَعَفَ الْجِبَالِ: بفتح الشين المعجمة والعين المهملة أعلاها، في "القاموس": شعف كل شيء أعلاها، وجمعها شعاف. (الخليل) **مَوَاقِعَ الْقَطْرِ**: أي في مواضع نزول المطر، وهو بطون الأودية والصحارى. وقال الطبري: القطر عبارة عن العشب والكلأ في رؤوس الجبال. (الخليل)

مَشْرُبَتُهُ: بضم الراء: غرفته، وهي بيت فوقاني يوضع غير المتاع.

عَشَاؤُهُ: هو بفتح: طعام يؤكل عند العشاء أي المغرب. **حَتَّى يَقْضِيَ** (الخ): عملاً بقوله ﷺ: إِذَا وَضَعَ عَشَاءُ أَحَدِكُمْ وَكُنْتَ الصَّلَاةَ فَلَا يَعْجَلْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ. أخرجه الشيخان. (الخليل)

انْزِعُوهَا وَمَا حَوْلَهَا: يقتضي أنه مثل عن سمن حامد، ولو كان ذائباً لم يتميز ما حولها من غيره، ولكنه لما كان حامداً لمحس ما جاورها بنحاستها وبقي الباقي على ما كان عليه من الطهارة.

مَا يُتَّقَى مِنَ الشُّؤْمِ

١٧٧٠ - **مالك** عَنْ أَبِي حَازِمٍ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ كَانَ فِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ وَالْمَسْكَنِ يُعْنِي الشُّؤْمُ.

١٧٧١ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْرَةَ وَسَالِمِ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الشُّؤْمُ فِي الدَّارِ وَالْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ.

١٧٧٢ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! دَارٌ سَكَنَّاهَا وَالْعَدَدُ كَثِيرٌ وَالْمَالُ وَافِرٌ، فَقُلَّ الْعَدَدُ وَذَهَبَ الْمَالُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُوهَا ذَمِيمَةً.

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ

١٧٧٣ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لِلْقَحْطَةِ تُحَلَبُ: مَنْ يُحَلَبُ هَذِهِ؟ فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا اسْمُكَ؟ فَقَالَ الرَّجُلُ: مُرَّةٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْلِسْ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يُحَلَبُ هَذِهِ؟ فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ لَهُ:

إِنْ كَانَ فِي الْفَرَسِ الشُّؤْمُ: معناه إِنْ كَانَ حَلَقُ اللَّهِ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ مِمَّا جَرَى فِي مَقْتَضَى الْعَادَةِ، فَإِنَّمَا يَخْلُقُهُ اللَّهُ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ، قَالَ الْمَازَرِيُّ: يَحْمِلُ هَذِهِ الرِّوَايَةُ أَنَّ بَكْنَ الشُّؤْمِ حَقًّا، فَهَذِهِ الثَّلَاثُ أَحَقُّ بِمَعْنَى أَنَّ النَّفْسَ يَقَعُ فِيهِ التَّشَاؤُمُ هُنَا أَكْثَرَ مَا يَقَعُ بِغَيْرِهَا. (المحلى)

دار: قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: الدَّارُ الْمَذْكُورَةُ فِي حَدِيثِهِ دَارُ مَكْمَلِ بْنِ عَوْفٍ أَحْمَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. (المحلى)
دَعُوهَا ذَمِيمَةً: أَتْرَكُوهَا مَذْمُومَةً، فَعِيلٌ مَعْنَى مَفْعُولَةٌ، وَإِنَّمَا أَمَرَهُمْ بِالتَّحْوِيلِ عَلَيْهَا لِإِطْلَاقِهَا وَقَعُ فِي نَفْسِهِمْ، مِنْ أَنَّ الْمَكْرُوهَ إِنَّمَا أَصَابَهُمْ بِسَبِّ السَّكِينِ، فَإِذَا تَحَوَّلُوا عَنْهَا لِقَطْعَتِ مَادَّةِ ذَلِكَ الْوَهْمِ وَرَأَى عَنْهُمْ مَا خَاطَرَهُمْ مِنَ الشَّبْهِةِ، كَذَا فِي "النِّهَايَةِ" عَنْ "الْخَطَائِي". (المحلى)

لِلْقَحْطَةِ: نَاقَةُ ذَاتِ لَبَنٍ، وَقِيلَ: الْقَرْيَةُ الْعَهْدُ بِالنَّجَاحِ. (المحلى)

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا اسْمُكَ؟ فَقَالَ لَهُ: حَرْبٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اجْلِسْ، ثُمَّ قَالَ: مَنْ يَحْلُبُ هَذِهِ؟ فَقَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا اسْمُكَ؟ قَالَ: يَعْيشُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: احْلُبْ.

١٧٧٤ - مَالِك عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ لِرَجُلٍ: مَا اسْمُكَ؟ فَقَالَ: جَمْرَةٌ، قَالَ: ابْنُ مَنْ؟ قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ، قَالَ: مِمَّنْ؟ قَالَ: مِنَ الْحُرَقَةِ، قَالَ: أَيْنَ مَسْكُنُكَ؟ قَالَ بِحَرَّةِ النَّارِ، قَالَ: بِأَيِّهَا؟ قَالَ: بِذَاتِ لُطَى، فَقَالَ: أَذْرِكُ أَهْلَكَ فَقَدْ احْتَرَقُوا، قَالَ: فَكَانَ كَمَا قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ.

مَا جَاءَ فِي الْحَمَامَةِ وَأَجْرَةِ الْحَمَامِ

ولي نسخة: بحارة

١٧٧٥ - مَالِك عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَحْمَهُ أَبُو طَيِّبَةَ، فَأَمَرَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، وَأَمَرَ أَهْلَهُ أَنْ يُخَفِّفُوا عَنْهُ مِنْ خَرَجِهِ.

ما اسمك: يُحتمل أنه قصد أن يعرف اسمه، ليدعوه به إذا أراد أن يأمره أو ينهاه، ويُحتمل أنه قصد بذلك التفاضل، فلما قال له: حرب، كره رسول الله ﷺ هذا الاسم، وكان يكره من الأسماء ما يقيح منها، والفرق بين هذا وبين الطيرة الممنوعة: أن الطيرة ليس في لفظها ولا في منظرها شيء مكروه ولا مستبشع، وإنما يعتقد أن عند لقائها على وجه مخصوص يكون الشوم ويمتنع المراد، وليس كذلك هذه الأسماء؛ فإنها أسماء كريهة قبيحة.

كما قال عمرو: وفي الرواية الموصولة: فرجع الرجل فوجد أهله قد احترقوا. (المحلى) قال أبو الوليد: على معنى التفاضل لسماعه، وقد كانت هذه حال هذا الرجل قبل ذلك مما احترق أهله، ولكنه شيء يلقيه الله عز وجل في قلب المتفاضل عند سماع الفاعل من السرور بالشيء وقوة رجائه فيه، أو التوجع من الشيء وشدة حذره منه بظن ذلك ويلقيه الله سبحانه على لسانه. وأمر أهله: وهم بنو حارثة على الصحيح، وقيل: بنو بياضة.

من خراجهم: هو ما يقرره السيد على عبده أن يؤديه البسر كل يوم كذا وكذا من كسبه، وكان خراجه ثلاثة أصع، فوضع عنه بهذه الشفاعة صاع.

١٧٧٦ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ كَانَ دَوَاءٌ يَبْلُغُ الدَّاءَ فَإِنَّ الْحِجَامَةَ تُبْلِغُهُ.

١٧٧٧ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ ابْنِ مُحِیْصَةَ الْأَنْصَارِيِّ أَحَدِ بَنِي حَارِثَةَ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي إِجَارَةِ الْحِجَامِ، فَتَنَاهَا عَنْهَا، فَلَمْ يَزَلْ يَسْأَلُهُ وَيَسْتَأْذِنُهُ حَتَّى قَالَ: اغْلِغْهُ نَاضِحَكَ يَعْنِي رَقِيقَكَ.

مَا جَاءَ فِي الْمَشْرِقِ

١٧٧٨ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُشِيرُ إِلَى الْمَشْرِقِ، وَيَقُولُ: هَا! إِنَّ الْفِتْنَةَ هَهُنَا، إِنَّ الْفِتْنَةَ هَهُنَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ قَرْنُ الشَّيْطَانِ.

١٧٧٩ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ أَرَادَ الْخُرُوجَ إِلَى الْعِرَاقِ، فَقَالَ لَهُ كَعْبُ الْأَخْبَارِ: لَا تَخْرُجْ إِلَيْهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَإِنَّ بِهَا تِسْعَةَ أَعْشَارِ السَّحْرِ، وَبِهَا فَسَقَةُ الْجِنَّ وَبِهَا الدَّاءُ الْغُضَالُ.

مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْحَيَّاتِ وَمَا يُقَالُ فِي ذَلِكَ

١٧٨٠ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي لُبَابَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ.....

ناضحك: هو البعير الذي يسقى به الماء. **ههنا**: أي المشرق، وإنما أشار إلى المشرق؛ لأن أهله يومئذ أهل كفر، فأخبر أن الفتنة تكون من تلك الناحية، وكذا وقع، فكانت وقعة الجمل وصفين، ثم ظهور الحجاج في أرض نجد والعراق وما وراءها من المشرق. (المحلى) **إلى العراق**: وهي بلاد معروف من عبادان إلى الموصل طولا ومن قادمية إلى حلوان عرضا، كذا في "القاموس". وهي على جانب المشرق من المدينة. (المحلى)

الداء الغضال: بضم العين هو المرض الذي يعجز الأطباء عن دوائه. (المحلى)

الجنان التي في البُيُوت.

١٧٨١ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ سَائِبَةَ مَوْلَاةٍ لِعَالِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِ الْحَيَاتِ الَّتِي فِي الْبُيُوتِ إِلَّا ذَا الطُّفْلَتَيْنِ وَالْأَبْتَرِ؛ فَإِنَّهُمَا يَخْطِفَانِ الْبَصَرَ وَيَطْرَحَانِ مَا فِي بُطُونِ النِّسَاءِ.

١٧٨٢ - **مالك** عَنْ صَيْفِي مَوْلَى ابْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي السَّائِبِ مَوْلَى هِشَامِ بْنِ زُهْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي، فَجَلَسْتُ أَنْتَظِرُهُ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ، فَسَمِعْتُ تَحْرِيكَ تَحْتَ سَرِيرٍ فِي بَيْتِهِ، فَإِذَا حَيَّةٌ، فَقُمْتُ لِأَقْتُلَهَا، فَأَشَارَ أَبُو سَعِيدٍ أَنْ اجْلِسْ، فَلَمَّا انْصَرَفَ أَشَارَ إِلَى بَيْتٍ فِي الدَّارِ فَقَالَ: أَرَى هَذَا الْبَيْتَ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: إِنَّهُ قَدْ كَانَ فِيهِ فَتًى حَدِيثُ عَهْدٍ بِعُرْسٍ، فَخَرَجَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْخَنْدَقِ، فَبَيْنَا هُوَ بِه إِذْ أَتَاهُ الْفَتَى يَسْتَأْذِنُهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! الْإِذْنُ لِي أَخَذْتُ بِأَهْلِي عَهْدًا، فَأَذِنَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: خُذْ عَلَيْكَ سِلَاحَكَ؛ فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْكَ بَنِي قُرَيْظَةَ، فَأَنْطَلَقَ الْفَتَى إِلَى أَهْلِهِ، فَوَجَدَ امْرَأَتَهُ قَائِمَةً بَيْنَ الْبَابَيْنِ، فَأَهْوَى إِلَيْهَا بِالرُّمْحِ لِيُطْعَمَهَا، وَأَدْرَكَتْهُ غَيْرَةٌ، فَقَالَتْ: لَا تُعْجَلْ حَتَّى تَدْخُلَ وَتَنْتَظِرَ مَا فِي بَيْتِكَ، فَدَخَلَ فَإِذَا هُوَ بِحَيَّةٍ مُنْطَوِيَةٍ عَلَى فِرَاشِهِ، فَرَكَزَ فِيهَا رُمْحَهُ ثُمَّ خَرَجَ بِهَا، فَنَصَبَهُ فِي الدَّارِ،

الجنان: بكسر الجيم وتشديد النون جمع حان، كحائط وحيطان وهي الحية الصغيرة، وقيل: الدفيفة البيضاء، وروى الترمذي عن ابن المبارك: أنها الحية كأنها الفضة ولا تنوي في مشيتها. (الغلي)

ذا الطفتين: تبتية طفية، يضم الطاء وسكون الفاء، وهي خوصة المقل، شبه به الخط الذي على ظهر الحية. (الغلي)
والأبتر: الذي يشبه مقطوع الذنب، وقال النضر بن شميل: هو صلف منها الأزرق مقطوع الذنب، لا ينظر إليه حامل إلا ألقت ما في بطنها. (الغلي) **أحدث بأهلي**: يعني يطالع حالهم ويفضي حاجاتهم ويؤس امرأته، وهي جملة مسانفة. (الغلي) **فوجد امرأته**: يحتمل أن يكون ذلك بعد الحجاب، ويحتمل أن يكون قبل الحجاب، ولكنه وجدها من ذلك على حال لم يجر به عادته.

فَاضْطَرَبَتِ الْحَيَّةُ فِي رَأْسِ الرُّمَحِ وَخَرَّ الْفَتَى مَيِّتًا، فَمَا يُدْرِي أَيُّهُمَا كَانَ أَسْرَعَ مَوْتًا، الْفَتَى أَمْ الْحَيَّةُ؟ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ فِي الْمَدِينَةِ جَنًّا قَدْ أَسْلَمُوا، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْهُمْ شَيْئًا فَأَذِنُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ.

مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْكَلَامِ فِي السَّفَرِ

١٧٨٣ - **مَالِكٌ** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغُرُزِ وَهُوَ يُرِيدُ السَّفَرَ يَقُولُ: بِاسْمِ اللَّهِ اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ وَالْخَلِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، اللَّهُمَّ ارْزُقْنَا الْأَرْضَ وَهَوْنًا عَلَيْنَا السَّفَرَ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرِ، وَمِنْ كَاتِبَةِ الْمُتَقَلِّبِ، وَمِنْ سُوءِ الْمُنْظَرِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ.

١٧٨٤ - **مَالِكٌ** عَنْ الثَّقَفَةِ عِنْدَهُ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ نَزَلَ مِنْزِلًا فَلْيَقُلْ: أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَّاتِ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ، فَإِنَّهُ لَنْ يَضُرَّهُ شَيْءٌ حَتَّى يَرْتَحِلَ.

وخر الفتى ميتا: فحورنا أن يكون مقتولا من أجل الحية، وقوى هذا التحوير عن رسول الله ﷺ بقوله: "إن بالمدينة جناً قد أسلموا فظاهر هذا تحويره أن تكون تلك الحية منهم، وخص أهل المدينة بذلك على قول مالك إما لأن المخاطبين من أهل المدينة هم الذين كانوا أسلموا من بني آدم، فأعلمهم بحكمهم مع جن قد أسلموا، ووجه ثان: نعله أنه لم يكن أسلم ذلك الوقت من الجن غير جن أهل المدينة، وأما على قول ابن نافع فإنما خص المدينة بذلك؛ لأن هذا الحكم مقصور عليها.

في الغرُز: ركاب كور الحمل إذا كان من جلد أو خشب، وقيل: هو الكور مطلقا مثل الركاب للسرّج، كذا في "النهاية". **ارزق:** همزة الوصل وكسر الواو بزنة الأمر، من رزق الشيء: جمعه.

وعِثَاء السفر: أي شدته ومشقته، يقال: رمل أوعت ورملة وعِثَاء إذا يشتد السير فيه لئيه، ثم قيل للشدة والمشقة: وعِثَاء على التمثيل، كذا في "النهاية".

مَا جَاءَ فِي الْوَحْدَةِ فِي السَّفَرِ لِلرَّجَالِ وَالنِّسَاءِ

- ١٧٨٥ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: **الرَّاكِبُ شَيْطَانٌ وَالرَّاكِبَانِ شَيْطَانَانِ وَالثَّلَاثَةُ رَكْبٌ**.
- ١٧٨٦ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَرْمَلَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **الشَّيْطَانُ يَهُمُّ بِالْوَاحِدِ وَالْأَثْنَيْنِ، فَإِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً لَمْ يَهُمَّ بِهِمْ**.
- ١٧٨٧ - **مَالِك** عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوَاضَعُ لِلَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُسَافِرَ مَسَافَةَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ مِثْلِهَا.

مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ الْعَمَلِ فِي السَّفَرِ

- ١٧٨٨ - **مَالِك** عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ يَرْفَعُهُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى

الراكب شيطان! أي سفره وحده يحمل عليه الشيطان أو أشبه الشيطان، حيث جعل نفسه مطمعا للفساد والسبع وغيرهما من الشياطين. (الغلي) **والثلاثة ركب** لزوال الوحشة والقطاع الأطماع عنهم، والقصد: الإرشاد إلى عدم الانفراد وليس تحرام. (الغلي) وقد أفند النبي ﷺ يوم الحديبية عنة الخزاعي وحده، وأرسل الزبير بن العوام وحده، فيجب أن يكون ذلك في شيء مخصوص، أو على وجه مخصوص، هذا إذا حملنا الراكب والراكبان على الجنس، وأما إذا حملنا ذلك على العهد، حار أن يريد به أنه أشار إلى واحد وإلى اثنين وصفلهما بصفة الشياطين، وأشار إلى جماعة نعى عنهم هذه الصفة ووصفهم بصفة الإلص.

يهمهم بضم الهاء وتشديد الهم، من اهتم بمعنى: قصد القلب، يعني أن اللص والسبع يطمعون.

تؤمن بالله: يريد أن مخالفة هذا ليست من أفعال من يؤمن بالله واليوم الآخر ويخاف عقوبته في الآخرة.

ذي محرم: فهو من حرم ككاحه أبدا بسبب مباح حرمتها، قاله النووي، فخرج به "النايذ" أخت زوجته وعمتها، وبـ "المباح" أم الموطوءة بشبهة وحرمتها الملاعة. (الغلي)

رَفِيقٌ يُحِبُّ الرِّفْقَ وَيَرْضَى بِهِ، وَيُعِينُ عَلَيْهِ مَا لَا يُعِينُ عَلَى الْعُنْفِ، فَإِذَا رَكِبْتُمْ هَذِهِ الدَّوَابَّ الْعُجْمَ فَأَنْزِلُوهَا مَنَازِلَهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْأَرْضُ جَدْبَةً فَالْجُوا عَلَيْهَا بِنَقِيهَا، وَعَلَيْكُمْ بِسِيرِ اللَّيْلِ؛ فَإِنَّ الْأَرْضَ تُطْوَى بِاللَّيْلِ مَا لَا تُطْوَى بِالنَّهَارِ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّعْرِيسَ عَلَى الطَّرِيقِ، فَإِنَّهَا طَرُقُ الدَّوَابِّ وَمَأْوَى الْحَيَاتِ.

١٧٨٩ - **مَالِك** عَنْ سُمَيٍّ مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَابِ يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ.

الأمر بالرفق بالملوك

١٧٩٠ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَا يُكَلِّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا يُطِيقُ.

١٧٩١ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ يَذْهَبُ إِلَى الْعَوَالِي كُلِّ سَبْتٍ، فَإِذَا وَجَدَ عَبْدًا فِي عَمَلٍ لَا يُطِيقُهُ وَضَعَ عَنْهُ مِنْهُ.

يحب الرفق: يريد - والله أعلم - فيما يحاوله الإنسان من أمر دينه ودنياه؛ فإن الرفق عون على المراد ولا يبلغ حد العجز، فإنه أيضاً مانع من المراد، وهو معنى قوله: "ويعين عليه ما لا يعين على العنف"، وهو الإقراط.

على العنف: بتلث العين، والضم أشهر، ضد الرفق أي الشدة والمشقة، وفيه فضل الرفق والحث على الخلق. (المحلى)

الدواب العجم: بضم العين وسكون الجيم، عجم: بالضم والتحريك خلاف العرب، يعني الغير الناطقة المفصحة عما في الضمير. **فانجروا عليها:** اسرعوا عليه. **والتعريس:** النزول في آخر الليل للنوم والراحة. (المحلى)

السفر قطعة إغ: يريد تعب ومشقة والتألم فيه لشدة الحر والبرد والمطر، ومنع ما يمنع من النوم والطعام والشراب على الوجه المعتاد، قوله: فإذا قضى: يريد بلغ منها مراده وما يكفيه وما كان محتاجاً إليه فليعجل إلى أهله.

بالمعروف: يريد بما يليق بمثله في حاله وتصرفه ونفاذه في التجارة والعمل، ويحتمل أن يريد به من ماله الذي منه يأكل ومنه يلبس.

١٧٩٢ - **مالك** عن عُمَرُ أَبِي سُهَيْلِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ وَهُوَ يَخْطُبُ وَهُوَ يَقُولُ: لَا تُكَلِّفُوا الْأُمَّةَ غَيْرَ ذَاتِ الصَّنْعَةِ الْكَسْبِ؛ فَإِنَّكُمْ مَتَى مَا كَلَّفْتُمُوهَا ذَلِكَ كَسَبْتُمْ بِفَرْجِهَا. وَلَا تُكَلِّفُوا الصَّغِيرَ الْكَسْبِ؛ فَإِنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ سَرَقًا، وَعَفُوا إِذَا أَعْفَكُمُ اللَّهُ، وَعَلَيْكُمْ مِنَ الْمَطَاعِمِ بِمَا طَابَ مِنْهَا.

مَا جَاءَ فِي الْمَمْلُوكِ وَهَبْتَهُ

١٧٩٣ - **مالك** عن نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: الْعَبْدُ إِذَا نَصَحَ لِسَيِّدِهِ وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ اللَّهِ فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ.

١٧٩٤ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّةً كَانَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَأَاهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَقَدْ تَهَيَّأتَ بِهَيْئَةِ الْحَرَائِرِ، فَدَخَلَ عَلَى ابْنَتِهِ حَفْصَةَ، فَقَالَ: أَلَمْ أَرِ حَارِيَةَ أُنْحِكَ تَحُوسُ النَّاسَ، وَقَدْ تَهَيَّأتَ بِهَيْئَةِ الْحَرَائِرِ، وَأَنْكَرَ ذَلِكَ عُمَرُ.

مَا جَاءَ فِي الْبَيْعَةِ

١٧٩٥ - **مالك** عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: كُنَّا إِذَا بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فِيمَا اسْتَطَعْتُمْ.

وهبته: في أكثر النسخ المصرية من النص بعد التحتية [أي وهبته] وهو الصواب، فما في النسخ الهندية والنسخة الرزقاني والتنوير وغيرهما من المصرية بلفظ "هبته" بالوحدة بعد إفاء تحريف من الناسخ، لا معنى له ههنا. [أوحز المسالك ٢٤٩/١٥] **نصح لسيده:** أي قام بمصالحه، امتثل أمره واحسب فيه. **تحوس:** بالحاء والسين المهملتين أي تغالط الناس، في "النهاية" الحوس: شدة الاختلاط، وفي "القاموس" في فصل الحاء: الحوس، وفي فصل الجيم الحوس: طلب الشيء بالاستقصاء والتردد خلال الدور والبيوت في الغارة والظروف فيها. كالخوسان. (الخطي)

١٧٩٦ - **مالك** عن **محمد بن المنكدر**، عن **أميمة بنت رقيقة** أنها قالت: أتيت رسول الله ﷺ في يسوة بآيعة على الإسلام، فقلن: يا رسول الله! نبايعك على أن لا نشرك بالله شيئاً، ولا نسرق ولا نزنى ولا نقتل أولادنا، ولا نأني يهتان نفترية بين أيدينا وأرجلنا، ولا نعصيك في معروف، فقال رسول الله ﷺ: فيما استطعن وأطقت، قالت: فقلن: الله ورسوله أرحم بنا من أنفسنا، هلّم نبايعك يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: إني لا أصافح النساء، إنما قولي لِمائة امرأة كقولي لامرأة واحدة، أو مثل قولي لامرأة واحدة.

١٧٩٧ - **مالك** عن **عبد الله بن دينار** أن **عبد الله بن عمر** كتب إلى **عبد الملك بن مروان يبايعه**، فكتب إليه:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَمَّا بَعْدُ! لِعَبْدِ اللَّهِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ سَلامٌ عَلَيْكَ، فَإِنِّي أَحْمَدُ إِلَيْكَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ، وَأَقْرَأُ لَكَ بِالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ عَلَى سُنَّةِ اللَّهِ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ فِيمَا اسْتَطَعْتُ.

فيما استطعت وأطقت: هذه البيعة التي ذكرها أمية كانت بالمدينة بعد الحديبية، والله أعلم؛ لأنه مذكورة في المنتحة وهي مدنية، وما كان قبل الهجرة مكة من مبايعة، فلم يكن فيها ذكر شيء من ذلك، ولما كان النبي ﷺ يقول لمن: فيما استطعت وأطقت. وقوله: "الله ورسوله أرحم بنا" يريد أنه يرفقنا ويرضى منا بما بدلنا من أنفسنا إكراماً منه، وقوله: "إني لا أصافح النساء" يريد لا أباشر أيديهن بيدي. يريد - والله أعلم - الاحتساب، وذلك أن من حكم مبايعة الرجال المصافحة، فمتنع من ذلك في مبايعة النساء؛ لما فيه من مباشرتهن، وليس ذلك بشرط في صحة المبايعة؛ لأنها عقد، فإنما يعقد بالقول كسائر العقود، ولذلك صحت مبايعة عبد الله بن عمر لعبد الملك بالمكاتبة دون المصافحة. **لا أصافح النساء** وفي "البحاري" عن عائشة: ما مست يده امرأة قط إلا امرأة يملكها.

(المحلى) إنما قولي: يعني أن القول يكفي ولا حاجة إلى المصافحة، ولا إلى تخصيص كل امرأة بالمبايعة. (المحلى)

يبايعه: أي على الخلافة، جملة حالية أو مستأنفة. (المحلى)

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْكَلَامِ

١٧٩٨ - **مَالِك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ: كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدَهُمَا

١٧٩٩ - **مَالِك** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا سَمِعْتَ الرَّجُلَ يَقُولُ: هَلْكَ النَّاسُ، فَهُوَ أَهْلُكُهُمْ.

١٨٠٠ - **مَالِك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَقُلْ أَحَدُكُمْ: يَا خَيِّبَ الدَّهْرِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الدَّهْرُ.

١٨٠١ - **مَالِك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ لَقِيَ خِزْرِيًّا بِالطَّرِيقِ، فَقَالَ لَهُ: ائْتِنِي بِسَلَامٍ، فَقِيلَ لَهُ: تَقُولُ هَذَا لِحِزْرِيرٍ؟ فَقَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ: إِنِّي أَخَافُ أَنْ أَعُودَ لِسَانِي الْمَنْطِقَ بِالسُّوءِ.

أَعْنَدَ

مَا يُؤْمَرُ بِهِ مِنَ التَّحْفِظِ فِي الْكَلَامِ

١٨٠٢ - **مَالِك** عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ،

فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا معناه: إن كان المقول له كافراً فهو كما قال، وإن لم يكن المقول له كذلك، خيف على القائل أن يصير كذلك؛ لقوله لأخيه: كافر، يريد أنه يخاف عليه أن يكفره بفتح مشرّع يكفر جاحده، فيصير بذلك كافراً، وقيل: معنى قوله: "فقد باء بها أحدهما"، يريد يوزر هذا القول عليه، وإن لم يكن كافراً فوزر هذا القول على قائله أن أحدهما يكون كافراً بهذا القول. **أَهْلُكُهُمْ** أي أشدهم هلاكاً، قال النووي في "الأذكار": "روي أهلكتهم - برقع الكاف وفتحها - والمشهور الرقع. **فَاللَّهُ هُوَ الدَّهْرُ** أي هو جالب الحوادث لا غير، رد لا اعتقادهم أن جالبها الدهر، فسيكف الدهر ودمه يرجع حقيقة إليه سبحانه، وقيل: في الكلام حذف مضاف، تقديره: أي مقلب الدهر والمتصرف فيه، أو الدهر بمعنى الداهر، والدهر اسم للزمان الطويل والأمد الممدود، كذا في "القاموس". **ائْتِنِي بِسَلَامٍ** بضم هجمة وفاء، أي لفصل وامض سالماً، كذا في "النهاية".

عَنْ يِلَالِ بْنِ الْحَارِثِ الْمُرْنِيِّ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ مَا كَانَ يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ، يَكْتُبُ اللَّهُ لَهُ بِهَا رِضْوَانَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ يَلْقَاهُ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ سَخَطِ اللَّهِ مَا كَانَ يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ، يَكْتُبُ اللَّهُ لَهُ بِهَا سَخَطَهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ يَلْقَاهُ.

١٨٠٣ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَهْوِي بِهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مَا يُلْقِي لَهَا بَالًا، يَرْفَعُهُ اللَّهُ بِهَا فِي الْجَنَّةِ.

مَا يُكْرَهُ مِنَ الْكَلَامِ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ

١٨٠٤ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمَ رَجُلَانِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَخَطَبْنَا، فَعَجِبَ النَّاسُ لِبَيَانِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ مِنْ الْبَيَانِ لَسِحْرًا، أَوْ قَالَ: إِنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ لَسِحْرٌ.

١٨٠٥ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ كَانَ يَقُولُ: لَا تُكْثِرُوا الْكَلَامَ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ فَتَقْسُوا قُلُوبَكُمْ؛ فَإِنَّ الْقَلْبَ الْقَاسِيَ بَعِيدٌ مِنَ اللَّهِ وَلَكِنْ لَا تَعْلَمُونَ،

من رضوان الله: ما يرضيه وبعبه، و"من" فيه بيانية، حال من الكلمة. **إلى يوم القيامة:** أي بقية عمره، فيقبض على الإسلام ولا يعذب في قبره ولا يهان في حشره. (المحلى) **سخطه إلخ:** بأن يهتم له بالشقاوة ويعذب في قبره ويهان في حشره حتى يلقاه يوم القيامة فيلقاها في النار. **ليتكلّم بالكلمة إلخ:** وهي التي يدفع بها عن مسلم مظلمة أو يفرج بها عنه كربة أو ينصر بها مظلوما، قاله ابن عبد البر. (المحلى)

البيان: إظهار المقصود بأبلغ لفظ، وهو من الفهم وذكاء القلب. **فتقسو قلوبكم:** بالنصب جوابا للنهي، ومعنى السببية ظاهرة، والقسوة: النبو عن سماع الحق والميل إلى مخالطة الخلق، وقلة الخشية وعدم الخشوع والبكاء وكثرة الغفلة. (المحلى)

وَلَا تَنْظُرُوا فِي ذُنُوبِ النَّاسِ كَأَنَّكُمْ أَرْبَابٌ، وَانْظُرُوا فِي ذُنُوبِكُمْ كَأَنَّكُمْ عِبِيدٌ؛ فَإِنَّمَا النَّاسُ مُبْتَلَى وَمُعَافَى، فَارْحَمُوا أَهْلَ الْبَلَاءِ وَاحْمَدُوا اللَّهَ عَلَى الْعَافِيَةِ.

١٨٠٦ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتْ تُرْسِلُ إِلَى بَعْضِ أَهْلِهَا بَعْدَ الْعَتَمَةِ فَتَقُولُ: أَلَا تُرِيحُونَ الْكُتَّابَ؟

مَا جَاءَ فِي الْغِيْبَةِ

١٨٠٧ - **مالك** عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيَّادٍ أَنَّ الْمُطَّلِبَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْطَلَةَ الْمَخَزُومِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَا الْغِيْبَةُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَنْ تَذْكُرَ مِنَ الْمَرْءِ مَا يَكْرَهُ أَنْ يَسْمَعَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ كَانَ حَقًّا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قُلْتَ بِإِطْلَاقٍ فِذَلِكَ الْبَيْهَتَانِ.

أحد من الغيب

مَا جَاءَ فِيْمَا يُخَافُ مِنَ اللَّسَانِ

١٨٠٨ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

كأنكم أرباب: يريد أن العبد لا ينظر في ذنوب غيره لأنه لا يجب على حسنها ولا يعاقب على سيئها، وإنما ينظر فيها ربه الذي أمره وبها، فبنيته على حسنها ويعاقبه على سيئها، وأما العبد فإنه ينظر في عيوب نفسه ليصلح منها ما فسد وينوب منها عما فرط. قوله: "فإنما الناس مبتلى" يريد بالدلوع، "ومعافى" يريد من الدلوع. وقوله: "فارحموا أهل البلاء" يريد من امتحن بالدلوع. **الكتاب**: بضم الكاف وتشديد الفوقية، أي الملائكة التي تكتب صحائف الأعمال، وفيه أنه يكره الحديث بعد العشاء. (الحنلي)

ما الغيبة: سؤال الرجل النبي ﷺ عن الغيبة يحتمل أن يكون ما سمع فيها من النبي ﷺ من قول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَغْتَابَ الْغَائِبِينَ﴾. **الغيب**: سؤال النبي ﷺ عن الغيبة المنهي عنها؛ ليحسبها، فقال له النبي ﷺ: **الغيب** أن تذكر من المرء ما يكرهه الله سبحانه. يعني النبي ﷺ من أفعال المرء وأقواله وصفاته التي يكره أن يوصف بها، وربما ذم بها، فأعلمه النبي ﷺ أن هذا من الغيبة وإن كان يقول حقا.

قَالَ: مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ اثْنَيْنِ وَلَجَّ الْجَنَّةَ، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا تُخْبِرُنَا؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ عَادَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ ذَلِكَ أَيْضًا مِثْلَ مَقَالَتِهِ الْأُولَى، فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: أَلَا تُخْبِرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضًا، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَلَا تُخْبِرُنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ أَيْضًا، ثُمَّ ذَهَبَ الرَّجُلُ يَقُولُ مِثْلَ مَقَالَتِهِ الْأُولَى، فَأَسْكَنَهُ رَجُلٌ إِلَى حَنْبِهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ اثْنَيْنِ وَلَجَّ الْجَنَّةَ، مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ، مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ.

١٨٠٩ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ دَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وَهُوَ يَجْبِدُ لِسَانَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: مَهْ! غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ هَذَا أَوْرَدَنِي الْمَوَارِدَ.

ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد

١٨١٠ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عِنْدَ دَارِ خَالِدِ ابْنِ عَقْبَةَ الَّتِي بِالسُّوقِ، فَجَاءَ رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يُنَاجِيَهُ، وَلَيْسَ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ

من وقاه الله إلخ: على معنى التحذير لأمرته من شرهما، ويحتمل أن يريد به احتبارهما في معرفة ذلك. قوله: "ألا تخبرنا" على معنى استدعاء خبره، حتى إذا أخبرهم بذلك أن يثقل عليهم الاحتراس منها ورجا إذا سكت أن يوقفوا للعمل بها، قال الفاسي أبو الوليد: يحتمل عندي أن يريد بذلك أن يمسك عنهم حتى يقولوا ما يظهر لهم في ذلك، فلعلة أن يوجد عندهم صواب هذا، وإسكات الرجل له عن إعادة كلامه رجاء أن يخبره النبي ﷺ بصواب ذلك ويبين لهم وجهه، فيتهوا إليه ويأخذوا به.

ما بين لحييه: بفتح اللام خبر مبتدأ محذوف، يعني أن الشيين اللذين يدخل المرء يحفظ شرهما الجنة ما بين لحييه وما بين رجليه، قال الباجي: يريد فمه وفرجه، فيدخل فيما بين لحييه الأكل والشرب والكلام والسكرات، والأكثر على أن المراد بما بين لحييه اللسان؛ فإن النطق به في السوء أكثر وقوعا من ذنوب سائر الجوارح. (المحلى)

أَحَدٌ غَيْرِي وَغَيْرَ الرَّجُلِ الَّذِي يُرِيدُ أَنْ يُتَاجِيَهُ، فَدَعَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَجُلًا آخَرَ حَتَّى كُنَّا أَرْبَعَةً، فَقَالَ لِي وَلِلرَّجُلِ الَّذِي دَعَاهُ: اسْتَأْجِرَا شَيْئًا؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ وَيَتَرَكَاهُ، فَإِنْ ذَلِكَ يَحْزَنُهُ.

وفي نسخة: ويشق عليه

١٨١١ - **مَالِك** عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِذَا كَانَ ثَلَاثَةٌ نَفَرٍ فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ.

وفي نسخة: كانوا

مَا جَاءَ فِي الصِّدْقِ وَالْكَذِبِ

١٨١٢ - **مَالِك** عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَكْذَبُ امْرَأَتِي يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا خَيْرَ فِي الْكَذِبِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: أَعِدْهَا وَأَقُولْ لَهَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا جُنَاحَ عَلَيْكَ.

١٨١٣ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِالصِّدْقِ، فَإِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ وَالْبِرُّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ وَالْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: صَدَقَ وَبَرٌّ وَكَذَبَ وَفَجَرَ.

لا يتناجى اثنان: أي لا يساران دون ثالث بغير إذنه. **يحزنه:** لأن الثالث يظن أنهما يقولان فيه شيئاً. (الخطي)
ثلاثة نفر: على أنه خير "كان"، وروي بالرفع على لغة أكلوي البراغيث، وروي "كان" مفرداً و"ثلاثة" بالرفع، على أن "كان" تامة. (الخطي) **أكذب امرأتي:** يريد كذباً يناق الشريعة، وقد اختلف الناس في تأويل هذا، فذهب قوم إلى جواز الكذب على الإطلاق، وقال قوم: لا يجوز شيء من ذلك إلا على معنى التورية والإلغاز، لا على معنى تعمد الكذب وقصده. **عليكم بالصدق إلخ:** على معنى الإغراء والخص عليه. وقوله "فإن الصدق يهدي إلى البر" يريد إلى العمل الخالص من المأثم ويوصل إليه، "والبر يهدي إلى الجنة" معناه: يرشد إلى سبيلها ويوصل إليها. وقوله "ألا ترى أنه يقال له: صدق وبر" يريد أن البر مما يؤكد به الصدق ويوصف بهما الفعل الواحد للفاعل واحد، وكذلك الكذب والفجور لما كان معناه واحداً، يقال فيه: كذب وفجر، فيوصف فيه الفعل الواحد. **يهدي إلى البر:** وهو العمل الصالح الخالص من كل مذموم. (الخطي) **يهدي إلى الفجور:** هو الميل عن الاستقامة، وقيل: الانبعاث في المعاصي.

- ١٨١٤ - **مالک** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّهُ قِيلَ لِلْقُمَانِ: مَا بَلَغَ بِكَ مَا تَرَى يُرِيدُونَ الْفَضْلَ؟ فَقَالَ الْقُمَانُ: صِدْقُ الْحَدِيثِ، وَأَدَاءُ الْأَمَانَةِ، وَتَرْكُ مَا لَا يَغْنِيَنِي.
- ١٨١٥ - **مالک** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ كَانَ يَقُولُ: لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَكْذِبُ وَتُنْكِتُ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةً سَوْدَاءَ حَتَّى يَسْوَدَّ قَلْبُهُ كُلُّهُ، فَيَكْتَسِبَ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الْكَاذِبِينَ.
- ١٨١٦ - **مالک** عَنْ صَفْوَانَ بْنِ سُلَيْمٍ أَنَّهُ قَالَ: قِيلَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَيْكُونُ الْمُؤْمِنُ حَبَابًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: أَيْكُونُ الْمُؤْمِنُ بَحِيلًا؟ فَقَالَ: نَعَمْ، فَقِيلَ لَهُ: أَيْكُونُ الْمُؤْمِنُ كَذَّابًا؟ فَقَالَ: لَا.

مَا جَاءَ فِي إِضَاعَةِ الْمَالِ وَذِي الْوَجْهَيْنِ

- ١٨١٧ - **مالک** عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَسْخَطُ لَكُمْ ثَلَاثًا، يَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا، وَأَنْ تَتَنَاصَحُوا مِنْ وَلَاهِ اللَّهِ أَمْرَكُمْ، وَيَسْخَطُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ،

وتنكت في قلبه إلخ. قال أبو عبيد: النكتة: الأثر الصغير من أي لون كان، ووصفها بالسواد؛ لأنه من ألوان الكفر، قوله: "حتى يسود قلبه" يعني: أن يتصل ذلك منه حتى تستوعب النكتة قلبه، ولا يزول شيء منها بالتوبة فيكتب عند الله من الكاذبين، ومعناه: أنه يبعد ذلك عنه ويمنع التوبة، ولا يوفق لشيء يزيل عنه ما هو فيه.

ولا تشرکوا به شيئاً في عبادته. فهذه واحدة، خلافاً لقول النووي: إلهما إثنان.

من ولاه الله إلخ. بتشديد اللام، "أمركم" أي جعله الله ولي أمركم، وهو الإمام ونوابه، وأراد تناصحتهم ترك مخالفتهم الدعاء عليهم والدعاء لهم ونحوها. **قيل وقال:** هو الإكثار من الكلام نحو قول الناس، قال فلان كذا وفعل فلان كذا، والخوض فيما لا ينبغي، كذا حكى عن مالك، وقيل: هو حكاية شيء لا يعلم صحته، وهما فعلان ذكرا على الحكاية، وقيل: هما مصدران بمعنى القول. (الغلي)

وإِصْاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ.

١٨١٨ - **مَالِك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مِنْ شَرِّ النَّاسِ ذُو الْوَجْهَيْنِ الَّذِي يَأْتِي هَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ وَهَؤُلَاءِ بِوَجْهِهِ.

مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْعَامَّةِ بِعَمَلِ الْخَاصَّةِ

١٨١٩ - **مَالِك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْهَلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: نَعَمْ، إِذَا كَثُرَ الْخَبِيثُ.

١٨٢٠ - **مَالِك** عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ يَقُولُ: كَانَ يُقَالُ: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى لَا يُعَذِّبُ الْعَامَّةَ بِذَنْبِ الْخَاصَّةِ، وَلَكِنْ إِذَا عَمِلَ الْمُتَنَكِّرُ جَهَارًا اسْتَحَقُّوا الْعُقُوبَةَ كُلُّهُمْ.

إِصْاعَةُ الْمَالِ: قيل: المراد: عدم حفظه، وقيل: الإتفاق في المعاصي، ومنه الإسراف في المطاعم والملابس. (الخلّي)
وَكثْرَةُ السُّؤَالِ: قال الباجي: قال مالك: لا أدري أو هو ما أتاكم عنه أن كثرة المسائل أو هو من مسألة الناس أموالهم، قال ابن عبد البر: معناه عند الأكثر: التكثير من المسائل التوارل والأغلوظات، وقال آخرون: أراد سؤال المال والإلحاح فيه على المخلوقين، وقيل: أخبار الناس وأحداث الرمان. (الخلّي)

ذُو الْوَجْهَيْنِ: المراد به من يرى نفسه عند شخص أنه من جملة محبيه وناصحيه وهو يحدث في غيبته سوءاً، وقيل: المعنى من كان مع كل واحد من عدوين كأنه صديقه، ويظن أنه ناصر له ويدم هذا عند ذلك وذلك عند هذا. (الخلّي) **أَنْهَلِكُ** **إِخ**: يريد أنها اعتقدت أن بالصلحين يدفع الله عن المسيئين العذاب، ولعلها اعتقدت أن قول الله عز وجل: **﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَلَّ فِيهِمْ﴾** (الأعداء: ٣٣) فتأولت في كل قوم فيهم صالح، وإنما كان ذلك لئبنا ﷺ خاصاً، وأما غيره من الأنبياء فقد أهلك قومهم مع كون النبي فيهم وينجي الله رسله، فقال رسول الله ﷺ لها: "نعم"، فقد يهلك الله الأمة فيهم الصالحون "إذا كثرت الخبيث"، ونعمتل أن يكون سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ عن هذه الأمة خاصة، واعتقدت أنها لما لم تعذب مع بقاء النبي ﷺ فيها أنها لا تهلك ما دام فيها صالح من أمة النبي ﷺ، فأعلمها أنه ليس حال الصالح من أمة في ذلك حاله ﷺ.

مَا جَاءَ فِي التَّقَى

١٨٢١ - **مالك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ وَخَرَجْتُ مَعَهُ حَتَّى دَخَلَ حَائِطًا، فَسَمِعْتُهُ وَهُوَ يَقُولُ، وَبَيْنِي وَبَيْنَهُ جِدَارٌ وَهُوَ فِي خَوْفِ الْحَائِطِ: عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ بَخٍ بَخٍ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ. وَاللَّهِ لَتَتَّقِينَ اللَّهَ أَوْ لَيُعَذِّبَنَّكَ.

١٨٢٢ - **مالك** قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ كَانَ يَقُولُ: أَذْرَكْتُ النَّاسَ وَمَا يَعْجِبُونُ بِالْقَوْلِ. قَالَ مَالِكٌ: يُرِيدُ بِذَلِكَ الْعَمَلَ إِنَّمَا يُنْظَرُ إِلَى عَمَلِهِ وَلَا يُنْظَرُ إِلَى قَوْلِهِ.

الْقَوْلُ إِذَا سَمِعْتَ الرَّعْدَ

١٨٢٣ - **مالك** عَنْ عَامِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا سَمِعَ الرَّعْدَ تَرَكَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ: سُبْحَانَ الَّذِي يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ وَالْمَلَائِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْوَعْدُ لِأَهْلِ الْأَرْضِ شَدِيدٌ.

مَا جَاءَ فِي تَرْكِ النَّبِيِّ ﷺ

١٨٢٤ - **مالك** عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أَنَّ أَرْوَاحَ النَّبِيِّ ﷺ جِئْنَ تُسَوِّى رُسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرَدْنَ أَنْ يَتَعَشَّنَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ فَيَسْأَلُنَّهُ مِيزَاتَهُنَّ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ لَهُنَّ عَائِشَةُ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا فَهُوَ صَدَقَةٌ.

بخ: هي كلمة يقال عند المدح والرضاء بالشيء، وتكرر للمبالغة. (الغلي)
لا نورث: نحن معاشر الأنبياء. **ما تركنا**: "ما" موصولة والعائد محذوف أي الذي تركناه. (الغلي)

١٨٢٥ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دَنَانِيرَ، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَةِ نِسَائِي وَمُؤُونَةِ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ.
وفي نسخة: ديناراً

ما جاء في صفة جهنم

١٨٢٦ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: تَارُ بَنِي آدَمَ الَّتِي يُوقِدُونَ جُزْءَ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ نَارِ جَهَنَّمَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَإِنْ كَانَتْ لِكَافِيَةٍ، قَالَ: إِنَّهَا فَضَّلْتُ عَلَيْهَا بِتِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا.

١٨٢٧ - **مالك** عَنْ عَمِّهِ أَبِي سَهْلٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ قَالَ: أَثَرُونَهَا حَمَرَاءَ كَنَارِكُمْ هَذِهِ، لَهَايَ أَسْوَدُ مِنَ الْقَارِ، قَالَ مَالِكُ: وَالْقَارُ الزُّفْتُ.

الترغيب في الصدقة

١٨٢٨ - **مالك** عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: مَنْ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا طَيِّبًا - كَانَ إِثْمًا يَضَعُهَا

لا يقسم بتحتية وفوقية مفتوحتين بينهما فاف ساكنة، وفي نسخة: بإسقاط الفوقية، ثم هو مرفوع على أنه خبر، وروي بالسكون كأنه لغاهم أن يقسموا ما خلف بعده، والظاهر أن يكون أيضاً بمعنى النهي، فيتخذ مؤداهما. (الخلّي) نص على الديار لقلته، وبه **لا** بما زاد على الديار، والذي أجمع عليه أهل السنة أن هذا حكم جميع الأنبياء **ﷺ**. وقال ابن عليه: إنما ذلك لنبيينا **ﷺ** خاصة، وقالت الإمامية: إن جميع الأنبياء يورثون، وتعلقوا في ذلك بأنواع من التخفيف لا شبهة فيها مع ورود هذا النص من النبي **ﷺ** على وجهه.

ومؤونة عاملي المراد بالعامل: الخليفة بعده، وقيل: العامل على الصدقات، وقيل: كل عامل للمسلمين. (الخلّي) **وإن كانت** "إن" هي المنخفضة، أي نار الدنيا كانت مجزية للتعذيب.

الزفت: بكسر الزاي معروف بظلي لها السفن؛ كيلا يسري الماء إليها. (الخلّي) **ولا يقبل** جملة معترضة بين الشرط والجزاء، وفيه نص على أن غير الحلال غير مقبولة. (الخلّي)

فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ يُرَبِّيَهَا لَهُ كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْهٌ أَوْ فَصِيلَةٌ، حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ.
 ١٨٢٩ - **مَالِك** عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِيٍّ بِالْمَدِينَةِ مَالاً مِنْ نَحْلٍ، كَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُ حَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ، قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُ حَاءَ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بَرَّهَا وَذَخَرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ شِئْتُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَخْ! ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَائِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهِ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تُجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ.

فلوه: المهر، وهو ولد الفرس، سمي بذلك؛ لأنه فلي عن أمه أي فصل وعزل، وفي "القاموس": الفلوه بالكسر كـ "عدو": الجحش والمهر إذا فطما أو بلغا السنة. **فصيله**: هو ولد الناقة إذا فصل من إرضاع أمه، فعيل بمعنى مفعول. (الغلي) **كان أبو طلحة إله**: يقتضي أنه يجوز للرجل الصالح الاستكثار من المال الحلال. قوله: "وكانت أحب أمواله إليه بيرحاء" يقتضي حوار حب الرجل الصالح المال. قوله: "يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب" يريد عذبا، وهذا يقتضي تبسط الرجل في مال من يعرف رضاه بذلك بالدخول إليه، ويتناول ما يخاف منه وإن لم يستأمره. قوله: "وإنما صدقة لله" وهذا يدل على أن أبا طلحة تأول هذه الآية على أنها تقتضي أنه إنما ينال البر بصدقة ما يحب الإنسان من ماله، وإن إنفاق أحب أمواله إليه أقرب في نيل ما يحب.

بيرحاء: وهو الحائط، سمي بهذا الاسم وليس اسم بئر. (الغلي) **بخ**: بإسكان الحاء وتوحيها مكسورة، وحكي القاضي الكسر بلا تنوين، كلمة يقال عند الإعجاب والرضا بالشيء. **مال رايح**: أي بالهمزة على أنه أصله النجاة النجوة، وذلك رواية يحيى بن يحيى، أي يروح عليك نفعه وثوابه. والغيره: رايح بالموحدة. أي ذو ربح.

١٨٣٠ - **مالك** عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: أَعْطُوا السَّائِلَ وَإِنْ جَاءَ عَلَى فَرَسٍ.

١٨٣١ - **مالك** عن زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُعَاذٍ الْأَشْهَلِيِّ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ! لَا تَحْقِرْنَ إِحْدَاكُنَّ أَنْ يُهْدِيَ لِحَارَتِهَا وَلَوْ كُرَاعَ شَاةٍ مُحْرَقًا.

١٨٣٢ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مِسْكِينًا سَأَلَهَا وَهِيَ صَائِمَةٌ، وَلَيْسَ فِي بَيْتِهَا إِلَّا رَغِيفٌ، فَقَالَتْ لِمَوْلَاةٍ لَهَا: أَعْطِيهِ إِيَّاهُ، فَقَالَتْ: لَيْسَ لَكَ مَا تُفْطِرِينَ عَلَيْهِ، فَقَالَتْ: أَعْطِيهِ إِيَّاهُ، قَالَتْ: فَفَعَلْتُ، قَالَتْ: فَلَمَّا أَمْسَيْنَا أَهْدَى لَنَا أَهْلُ بَيْتٍ أَوْ إِنْسَانٌ مَا كَانَ يُهْدِي لَنَا شَاةً وَكَفَنَهَا، فَدَعَتْنِي عَائِشَةُ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ، فَقَالَتْ: كُلِي مِنْ هَذَا، هَذَا خَيْرٌ مِنْ قُرْصِكَ.

١٨٣٣ - **مالك** قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ مِسْكِينًا اسْتَطْعَمَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ يَدَيْهَا عِنَبٌ، فَقَالَتْ لِإِنْسَانٍ: خُذْ حَبَّةً فَأَعْطِيهِ إِيَّاهَا، فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَيْهَا وَيَعْجَبُ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَتَعْجَبُ كَمْ تَرَى فِي هَذِهِ الْحَبَّةِ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ؟

ما جاء في التعفف عن المسألة

١٨٣٤ - **مالك** عن ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ.....

فَقَالَتْ: أَيُّ إِنْ عَائِشَةُ أَمَرَتْهَا أَنْ نَعْطِيَ السَّائِلَ رَغِيفًا لَيْسَ عِنْدَهَا غَيْرُهُ وَهِيَ صَائِمَةٌ عَلَى مَعْنَى الْإِثَارِ عَلَى نَفْسِهَا وَالتَّوَكُّلِ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَعَلَّهُ فَدَكَانَ ذَلِكَ فِي عَامِ الرَّمَادَةِ؛ لَمَّا رَأَتْ بِالسَّائِلِ مِنْ جَهْدِ خَافَتْ عَلَيْهِ وَأَحْسَتْ فِي نَفْسِهَا قُوَّةَ عَلَى الصَّبْرِ.

حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ، ثُمَّ قَالَ: مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْحِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرَ لِعَفْوِ اللَّهِ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً هُوَ خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الصَّبْرِ.

١٨٣٥ - **مالك** عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمُنْبَرِ وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ: الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ.

١٨٣٦ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْسَلَ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ بِعَطَائِهِ فَرَدَّهُ عُمَرُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لِمَ رَدَدْتَهُ؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَيْسَ أَخْبَرْتَنَا أَنَّ خَيْرًا لَأَحْدِنَا أَنْ لَا يَأْخُذَ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **إِنَّمَا ذَلِكَ عَنِ الْمَسْأَلَةِ**، فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ

عندي من خير: أي مال، و"من" بياينة و"ما" عبرية متضمنة للشرط، أي كل شيء من المال موجود عندي فلم أمنعه منكم. (الخللي) **ومن يستغفر**: أي من يطلب من نفسه العفة من السؤال. قال الطيبي: ويطلب العفة من الله تعالى. وقيل: السين مجرد التأكيد. (الخللي) **بغنه الله**: أي يجعل غنيا بالقلب، وليس الغنى غنى العرض ولكن الغنى غنى النفس، ولو حمل على غنى المال لم يبعد. (الخللي)

يذكر الصدقة إلخ: يريد أنه ﷺ يذكر فضل الصدقة ويعيب المسألة ويحض على التعفف عنها، فقال ﷺ: **اليد العليا خير من اليد السفلى** يريد أنها أكثر ثوابا وتسمى يد المعطي العليا بمعنى أنه أرفع درجة ومحلا في الدنيا والآخرة، وهذا رسم شرعي، ومعنى ذلك: أنه بالشرع عرف، ولما كانت تسميته لا تعرفها العرب فسرهما رسول الله ﷺ بأن يد المعطي هي اليد العليا وأن اليد السفلى هي السائلة. **فرده عمر إلخ**: وإنما رده لما سمع عن النبي ﷺ أنه قال: **خير لأحدكم أن لا يأخذ من أحد شيئا** فتأوله عمر بن الخطاب على العموم في الأخذ عن مسألة وعن غير مسألة، وإنما أراد النبي ﷺ أن لا يأخذ أحد عن مسألة، ولعله ﷺ قد خاطب بذلك سائلا. قوله: "فأما ما كان" يريد ابتداءك به "من غير مسألة منك" ومعناه: فلا ترده، وجواب عمر على معنى امتثال أمر النبي ﷺ فيما قاله ونهى عنه. **إنما ذلك**: أي كون عدم الأخذ خيرا إذا كان الأخذ عن المسألة. (الخللي)

فَإِنَّمَا هُوَ رِزْقٌ يَرْزُقُكَ اللَّهُ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ: أَمَّا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا وَلَا يَأْتِينِي شَيْءٌ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ إِلَّا أَخَذْتُهُ.

١٨٣٧ - **مالك** عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لِيَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ غَيْرَ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَيَسْأَلَهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ.

١٨٣٨ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي أَسَدٍ أَنَّهُ قَالَ: نَزَلْتُ أَنَا وَأَهْلِي بِبَقِيعِ الْعَرْقَدِ، فَقَالَ لِي أَهْلِي: اذْهَبْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْأَلْهُ لَنَا شَيْئًا نَأْكُلُهُ، وَجَعَلُوا يَذْكُرُونَ مِنْ حَاجَتِهِمْ، فَذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَوَجَدْتُ عِنْدَهُ رَجُلًا يَسْأَلُهُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا أَجِدُ مَا أُعْطِيكَ، فَيَتَوَلَّى الرَّجُلُ عُنْتَهُ وَهُوَ مُعْضَبٌ، وَهُوَ يَقُولُ: لَعَمْرِي إِنَّكَ لَتُعْطِي مَنْ شِئْتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهُ لَيَعْضَبُ عَلَيَّ أَنْ لَا أَجِدُ مَا أُعْطِيهِ، مَنْ سَأَلَ مِنْكُمْ وَلَهُ أَوْقِيَّةٌ أَوْ عِدْلُهَا فَقَدْ سَأَلَ الْخَافَا. قَالَ الْأَسَدِيُّ: فَقُلْتُ لِلْفُحَّةِ لَنَا خَيْرٌ مِنْ أَوْقِيَّةٍ. قَالَ **مالك**: وَالْأَوْقِيَّةُ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، قَالَ: فَرَجَعْتُ وَلَمْ أَسْأَلْهُ،

إلا أخذته: قال النووي في شرح "مسلم": اختلف من غير طلب، فقل: يجب أخذه، وقيل: يندب، والصحيح: أنه إن غلب الحرام ما في يد المعطي فأخذه حرام وإلا فصاح. وذلك هو الذي احتاره العراقي. (الغلي)

بقيع العرقد: في "النهاية": العرقد ضرب من شجر العضاة وشجر الشوك. أو **عدها**: يكسر العين ويفتح أي ما يساويها من ذهب وعرض. (الغلي) **إخافا**: أي ملحقا أي سؤالا لإخفا وهو أن يلزم المسؤول حتى يعطيه. (الغلي)

للْفُحَّةِ لَنَا: الفحفة: يكسر اللام ويجوز فتحها أي الناقة ذات اللبن، الغريبة العهد بالساح. (الغلي)

أربعون درهما: اختلف الأخبار في مقدار ما يحرم به السؤال، فدل هذا الحديث على أنها أربعون درهما، وروى صاحب المسنن الأربعة عن ابن مسعود: من سأل الناس ولما مد يده أحد يوم القدمة بمسألة في وجهه جرح ثم كسح أو خدش. قيل: يا رسول الله! وما يعنيه؟ قال: **حسمون** درهمًا أو قسحها من الذهب. ولأي داود عن سهل بن حفظة: من سأل أو عده ما بعده فإنه يستكثر من الشر. قالوا: وما يعنيه؟ قال: **قسي** ما بعده ويعشبه =

فَقَدِمَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ بِشَعِيرٍ وَرَبِيبٍ فَقَسَمَ لَنَا مِنْهُ حَتَّى أَغْنَانَا اللَّهُ.

١٨٣٩ - **مالك** عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: مَا نَقَصَتْ صَدَقَةُ اللَّهِ مِنْ مَالٍ، وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا يَغْفِرُ إِلَّا عِزًّا، وَمَا تَوَاضَعَ عَبْدٌ إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَدْرِي أَيْرَفَعُ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَمْ لَا؟

ما يكره من الصدقة

١٨٤٠ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِأَلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ.

- ولابن حزيمة قال: يا رسول الله! ما الغني الذي لا ينبغي معه المسألة؟ قال: أن يكون له سبع يوم باليلة وروى مرسلًا: من سأل الناس وعنده عدل خمس أواق فقد سأل إلخافًا، (المحلى)

ما نقصت إ.ع: من مال رائدة أي ما نقصت صدقة مالا أو صلة لنقصت، أي ما نقصت شيئاً من مال بل يزيد في الدنيا بالبركة. (المحلى) **إلا عزاً**: فإن من عرف بالعفو عظم في القلوب، أو في الآخرة بأن يعظم ثوابه. (المحلى)

لأل محمد: أي لا يحل الصدقة المفروضة له ﷺ وكذا لآله اتفاقاً، قال ابن قدامة: لا أعلم الاختلاف في آل النبي هاشم لا تحل لهم الصدقة المفروضة، وتعقب بما حكاه الطحاوي عن أبي حنيفة أن الصدقات كلها جائزة على بني هاشم والحرمة كانت في زمنه ﷺ؛ لوصول خمس الخمس إليهم. (المحلى) قال ابن القاسم: لا تدري ذلك إلا في الصدقة المفروضة، ولا بأس بأن يعطوا من التطوع، ومن أعطاهم شيئاً من الصدقة المفروضة لم تخره، وقال يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع: ذلك في جميع الصدقات الفرض والتطوع. قوله: "إنما هي أو ساخ الناس" أي أنها تظهر أموالهم وتكفر ذنوبهم. وفي "الدر المختار": "ولا إلى بني هاشم" إلا من أبطل النص قراءته. ثم ظاهر المذهب إطلاق على المنع. "ولا إلى مواليتهم، وحازت التطوعات من الصدقات". قال ابن عابدين: "إطلاق المنع" يعني سواء في ذلك كل الأكرام، وسواء في ذلك دفع بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم، وروى أبو عصمة عن الإمام: أنه يجوز الدفع إلى بني هاشم في زمانه؛ لأن عوضها وهو خمس الخمس لم يصل إليهم؛ لإهمال الناس أمر الغنائم وإيصالها إلى مستحقيها، وإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى المعوض كذا في "البحر"، وقال في "النهر": "وجوز أبو يوسف دفع بعضهم إلى بعض، وهو رواية عن الإمام، وقول العيني: والهاشمي يجوز له أن يدفع إلى هاشمي مثله عند الإمام خلافاً لأبي يوسف، صوابه لا يجزئ، ولا يصح حمله على اختيار الرواية السابقة عن الإمام لمن تأمل.

١٨٤١ - **مالك** عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلًا مِنْ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ سَأَلَهُ إِبِلًا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى عُرِفَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، وَكَانَ مِمَّا يُعْرَفُ بِهِ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ أَنْ تَحْمَرَّ عَيْنَاهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ الرَّجُلَ لَيَسْأَلُنِي مَا لَا يَصْلُحُ لِي وَلَا لَهُ، فَإِنْ مَنَعْتُهُ كَرِهْتُ الْمَنَعَ، وَإِنْ أُعْطِيْتُهُ أُعْطِيْتُهُ مَا لَا يَصْلُحُ لِي وَلَا لَهُ، فَقَالَ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَا أَسْأَلُكَ مِنْهَا شَيْئًا أَبَدًا.

١٨٤٢ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ: اذْهَبْنِي عَلَى بَعِيرٍ مِنَ الْمَطَايَا اسْتَحْمِلْ عَلَيْهِ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُلْتُ: نَعَمْ، جَمَلًا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ: أَتُحِبُّ أَنْ رَجُلًا بَادِنًا فِي يَوْمٍ حَارٍّ غَسَلَ لَكَ مَا تَحْتَ إِزَارِهِ وَرَفَعِيهِ ثُمَّ أَعْطَاكَهُ فَشَرِبْتَهُ؟ قَالَ: فَغَضِبْتُ وَقُلْتُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ، أَتَقُولُ لِي مِثْلَ هَذَا؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَرْقَمِ: إِنَّمَا الصَّدَقَةُ أَوْسَاخُ النَّاسِ يَغْسِلُونَهَا عَنْهُمْ.

مَا جَاءَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ

١٨٤٣ - **مالك** أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ لُقْمَانَ الْحَكِيمَ أَوْصَى ابْنَهُ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ! جَالِسِ الْعُلَمَاءَ وَزَاجِمُهُمْ بِرُكْبَتَيْكَ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْقُلُوبَ بِنُورِ الْحِكْمَةِ كَمَا يُحْيِي اللَّهُ الْأَرْضَ الْمَيِّتَةَ بِوَابِلِ السَّمَاءِ.

أي مطر عظيم القطر

مَا يُتَّقَى مِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ

١٨٤٤ - **مالك** عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ اسْتَعْمَلَ مَوْلًى لَهُ....

بعير من المطايا: أي ظهرا من المطايا؛ يريد ما يختص ويترك لقوته وحسن مشيته.

يُدْعَى هُنِيئًا عَلَى الْحَمَى، فَقَالَ: يَا هُنَيُّ! اضْمُمْ جَنَاحَكَ عَنِ النَّاسِ، وَأَتِي دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ مُحَابَةٌ، وَأَدْخِلْ رَبَّ الصُّرَيْمَةَ وَالْغُنَيْمَةَ، وَإِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنِ عَفَّانَ وَابْنَ عَوْفٍ فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهْلِكُ مَا شِئْتُهُمَا يَرْجِعَانِ إِلَى الْمَدِينَةِ إِلَى زَرْعٍ وَنَحْلٍ، وَإِنَّ رَبَّ الصُّرَيْمَةَ وَالْغُنَيْمَةَ إِنْ تَهْلِكُ مَا شِئْتُهُ يَأْتِيَنِي بَيْنِي، فَيَقُولُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! أَفَتَارِكُهُمْ أَنَا، لَا أَبَا لَكَ؟ فَالْمَاءُ وَالْكَأُ أَيْسَرُ عَلَيَّ مِنَ الذَّهَبِ وَالْوَرَقِ، وَأَيْمُ اللَّهِ إِنَّهُمْ لَيَرَوْنَ أَنِّي قَدْ ظَلَمْتُهُمْ وَإِنَّهَا لِبِلَادُهُمْ وَمِثْلُهُمْ، قَاتِلُوا عَلَيْهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَأَسْلَمُوا عَلَيْهَا فِي الْإِسْلَامِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ لَا الْمَالُ الَّذِي أَحْمِلُ عَلَيْهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ مَا حَمَيْتُ عَلَيْهِمْ مِنْ بِلَادِهِمْ شَيْئًا.

الحمى: بكسر الحاء وخفة الميم موضع، عنه الإمام لرعي مواشي الصدقة. (الخللي)
وأدخل رب الصريمَةَ الخ: بضم الصاد وفتح الراء المهملتين، تصغير الصرم القطبعة من الإبل والغنم، ورب الغنمة بالتصغير أي صاحب الغنم القليلة، والمراد: الفقراء الذين ليس لهم إلا واحد أو اثنين من المواشي يقولون به، والمعنى: أدخل المرعى صاحب القطبعة القليلة من الإبل والغنم، فمفعول الإدخال محذوف أي الرعي. (الخللي)
وإيَّايَ الخ: تحذير المتكلم نفسه، "ونعم ابن عفان وابن عوف"، وهما كانا من الأغنياء حصصهما بالذكر على وجه المال للأغنياء لكثرة نعمهما، يعني: أبعد مواشيهما ومواشي سائر الأغنياء عن المرعى، وقدم مواشي الفقراء.

إلى زرع الخ: فإن معيشتهم ليس مفتقرة على الماشية. (الخللي)
لا أبا لك: كلمة يقال عند التشديد من غير إرادة الحقيقة، يعني لا أتركهم محتاجين، بل ينبغي أن أعطيهم الذهب والفضة. (الخللي) **وأيم الله:** جمع يمين على قول لحاة كوفة وغيرهم، على أنه اسم وضع موضع القسم، وهو مرفوع بالابتداء، وخبره محذوف أي قسمي. (الخللي)

ليرون: أي يعتقدون بسد باب المواشي الكثيرة يظنون أني قد ظلمتهم بمنع الرعي. (الخللي) **لولا المال:** جاء عن مالك أن عدة ما كان يرعى في الحمى في عهد عمر بلغ أربعين ألفا من إبل وحيل وغيرهما. (الخللي)

ما جاء في أسماء النبي ﷺ

١٨٤٥ - مالك عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:
لِي خَمْسَةُ أَسْمَاءٍ: أَنَا مُحَمَّدٌ، وَأَنَا أَحْمَدُ، وَأَنَا الْمَاحِي الَّذِي يَمْحُو اللَّهُ بِي الْكُفْرَ،
وَأَنَا الْخَاشِرُ الَّذِي يُخَشِّرُ النَّاسَ عَلَيَّ قَدَمِي، وَأَنَا الْعَاقِبُ.

أسماء النبي ﷺ: المراد بالأسماء هنا ألفاظ تطلق على رسول الله ﷺ، أعظم من كونه علما أو وصفا، وقد نقل أبو بكر ابن العربي في كتابه "الأحاديث في شرح جامع الترمذي" عن بعضهم: أن لله ألف اسم وللنبي ﷺ ألف اسم، ثم ذكره منها على سبيل التفصيل بضعا وستين والترمذي ذكر منها تسعة، وقد أورد السيوطي رسالة في الأسماء النبوية وقد قاربت الخمسمائة.

في خمسة أسماء: أي أختص بها لم يسم بها أحد قبلي؛ إذ هي معظمها أو هي مشهورة في الأمم الماضية، فالخسر الذي أفاده تقديم الجار والمجرور إضافي لا حقيقي؛ لورود الروايات بزيادة على ذلك.

أنا محمد: اسم مفعول من التحميد مبالغة، نقل من الوصفية إلى الاسم، يسمى به؛ لكثرة خصاله الحمودة، أو لأنه حمد مرة بعد مرة، أو لأن الله تعالى حمده حمدا كثيرا بالغا غاية الكمال وكذا الملائكة والأنبياء والأولياء، أو تفاؤلا بأن يكثر حمده كما وقع، أو لأنه يحمده الأولون والآخرون وهم تحت لواء حمده، "وأنا أحمد" أي أحمد الخامدين، أو أحمد المحمودين، فهو أفعل بمعنى الفاعل كأعلم، أو بمعنى المفعول كأشهر، والمعنى الأول في أفعل التفضيل أكثر، وهو في هذا المقام السبب لثلاث تكرار. وقال السهيلي وغيره: إن معناه: أحمد الخامدين لربه؛ لأنه على ما ثبت في الصحيح: **يُخْرِجُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِمُحَمَّدٍ لَمْ يَخْلُقْهَا عَلَى أَحَدٍ قَبْلَهُ، فَيَحْمَدُ بِهِ هَذِهِ الْأُمَّةَ وَتِلْكَ الْأُمَّةَ**، ويحضر **عنده أحمد** كما احتج بسورة الحمد: "وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر" إما من بلاد العرب ونحوها مما وعد له أن يبلغ أمته، وإما بمعنى الغلبة بالحق، "وأنا الخاشر الذي يخشع الناس على قدمي" ثم كل من الماحي والخاشع في الحقيقة هو الله سبحانه على ما يستفاد مما ذكر في صفتيهما، فإطلاقهما عليه لكونه سببا ههما، ثم قوله "يخشع" على بناء المفعول، والمعنى: أنه **يُخَشِّرُ** قبل الناس كما جاء في حديث آخر: **أَنَا أَمَلُ** من تشق عنه الأرض، فالمعنى: أنهم يخشعون بعدي أو يتبعوني.

وأنا العاقب: وهو الذي جاء عقب الأنبياء كما قاله العسقلاني، وفي رواية الترمذي: والعاقب الذي ليس بعده نبي؛ إذ العاقب هو الآخر، ولو كان نبي بعده لكان هو العاقب دونه، فثبت أنه عقب الأنبياء أي آخرهم، والله أعلم.

آخر كتاب الموطأ الجامع. الحمد لله وحده حمدا كثيرا لا يقطعه العدد، ولا يحصره الأبد، كما ينبغي للجلال وجهه، وعظم جلاله، وصلى الله عليه وسلم على النبي محمد الأكرم مولود، وأفضل من في الوجود، وعلى آله ذوي الكرم والجدود، وعلى أصحابه ذوي العظم والإحسان، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، تم كتاب الجامع بتمام جميع كتاب الموطأ رواية يحيى الليثي عن مالك بن أنس بن أبي عاصم عامر الأصبحي رحمهم الله ونفعنا بركات علومه، اللهم اختتم لنا ولمن أوصانا بالإيمان وهو حسن الختام في الأصل.

تمت بالخير

فهرس من الغنل ليات

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
كتاب النكاح			
ما جاء في الخطبة	٣	ما بين من التملك	٣٧
استئذان البكر والأبم في أنفسهما	٤	ما يجب فيه تطليقة واحدة من التملك	٣٧
ما جاء في الصداق والخباء	٦	ما لا بين من التملك	٣٨
ما جاء في إرخاء الستور	٩	الإيلاء	٤٠
المقام عند الأبم والبكر	١٠	إيلاء العبد	٤٤
ما لا يجوز من الشروط في النكاح	١١	ظهار الحر	٤٤
نكاح المخلل وما أشبهه	١١	ظهار العبد	٤٧
ما لا يجمع بينه من النساء	١٣	ما جاء في الخيار	٤٧
ما لا يجوز من نكاح الرجل أم امرأته	١٣	ما جاء في الخلع	٥١
نكاح الرجل أم امرأة قد أصابها	١٥	طلاق المختلعة	٥٣
جامع ما لا يجوز من النكاح	١٦	ما جاء في اللعان	٥٤
نكاح الأمة على الحرية	١٨	ميراث ولد الملاعنة	٥٧
ما جاء في الرجل يملك امرأته وقد كانت ..	١٩	طلاق البكر	٥٨
ما جاء في كراهية إصابة الأختين بملك اليمين	٢٠	طلاق المريض	٦٠
النهي عن أن يصيب الرجل أمة كانت لأبيه	٢١	ما جاء في منعة الطلاق	٦٢
النهي عن نكاح إماء أهل الكتاب	٢٢	ما جاء في طلاق العبد	٦٣
ما جاء في الإحصان	٢٣	ما جاء في نفقة الأمة إذا طلقت وهي حامل	٦٥
نكاح المنعة	٢٥	عدة التي تفقد زوجها	٦٦
نكاح العبد	٢٦	ما جاء في الأقراء وعدة الطلاق وطلاق ...	٦٧
نكاح المشرك إذا أسلمت زوجته قبله	٢٧	ما جاء في عدة المرأة في ببتها إذا طلقت ...	٧٠
ما جاء في الوليمة	٢٩	ما جاء في نفقة المطلقة	٧٢
جامع النكاح	٣٢	عدة الأمة من طلاق زوجها	٧٤
كتاب الطلاق			
ما جاء في البتة	٣٤	جامع عدة الطلاق	٧٥
ما جاء في الخلية والبرية وأشباه ذلك	٣٥	ما جاء في الحكمين	٧٧
		بين الرجل بطلاق ما لم ينكح	٧٨
		أهل الذي لا يحس امرأته	٧٩

الـمـصـرـع	الـمـصـرـع	الـمـصـرـع	الـمـصـرـع
١٤١ القطاعة في الكتابة	٧٩ جامع الطلاق	١٤٦ حراح المكاتب	٨٣ عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملا...
١٤٩ بيع المكاتب	٨٦ مقام المتوفى عنها زوجها في بيتها حتى تحمل ..	١٥٣ سعي المكاتب	٨٨ عدة أم الولد إذا توفي سيدها
١٥٥ عتق المكاتب إذا أدى ما عليه قبل محله	٨٩ عدة الأمة إذا توفي سيدها أو زوجها	١٥٧ ميراث المكاتب إذا عتق	٨٩ ما جاء في العزل
١٥٩ ميراث المكاتب إذا عتق	٩٢ ما جاء في الإحداق	١٦١ ولاء المكاتب إذا أعتق كتاب الرضاع
١٦٣ ما لا يجوز من عتق المكاتب رضاعة الصغير	١٦٤ جامع ما جاء في عتق المكاتب وأم ولده	٩٧ ما جاء في الرضاعة بعد الكبر
١٦٥ الوصية في المكاتب	١٠٢ جامع ما جاء في الرضاعة كتاب العتق والولاء	١٠٥ ما جاء فيمسن أعتق شركا له في عبد
..... كتاب المدير ما جاء فيمسن أعتق شركا له في عبد	١٧١ القضاء في ولد المدير الشرط في العتق
١٧٣ جامع ما جاء في التدبير من أعتق رقيقا لا يملك مالا غيرهم	١٧٤ الوصية في التدبير مال المملوك إذا عتق
١٧٦ مس الرجل وليدته إذا دبرها عتق أمهات الأولاد وجامع القضاء	١٧٨ بيع المدير ما يجوز من العتق في الرقاب الواحبة
١٨٠ حراح المدير ما لا يجوز من العتق في الرقاب الواحبة	١٨٣ حراح أم الولد عتق المحمي عن الميت
..... كتاب الرق فضل عتق الرقاب وعتق الزانية وابن الزنا ما جاء في بيع العربان مصير الولاء لمن أعتق
١٨٥ ما جاء في بيع العربان حر العبد الولاء إذا أعتق	١٨٩ مال المملوك إذا بيع ميراث الولاء
١٩٠ العهد في الرقيق ميراث السائلة وولاء من أعتق	١٩١ العيب في الرقيق القضاء في المكاتب
١٩٥ ما يفعل في الوليدة إذا بيعت والشرط فيها الحمالة في الكتابة	١٩٧ النهي عن أن يطأ الرجل وليدة ولها زوج الحمل في الكتابة
١٩٨ ما جاء في أمر المال يباع أصله القضاء في المكاتب	١٩٨ النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها الحمل في الكتابة

المرصع	المرصع	المرصع	المرصع
٢٧٣ البيع على البرنامح	٢٠٠ بيع العربة	٢٠٠ بيع العربة	٢٠٠ بيع العربة
٢٧٦ بيع الخيار	٢٠٣ الجائحة في بيع الثمار والزرع	٢٠٣ الجائحة في بيع الثمار والزرع	٢٠٣ الجائحة في بيع الثمار والزرع
٢٨١ ما جاء في الربا في الدين	٢٠٤ ما يجوز في استثناء الثمر	٢٠٤ ما يجوز في استثناء الثمر	٢٠٤ ما يجوز في استثناء الثمر
٢٨٣ جامع الدين والحول	٢٠٥ ما يكره من بيع الثمر	٢٠٥ ما يكره من بيع الثمر	٢٠٥ ما يكره من بيع الثمر
٢٨٧ ما جاء في الشركة والتولية والإقالة	٢٠٨ المزاينة والمخالفة	٢٠٨ المزاينة والمخالفة	٢٠٨ المزاينة والمخالفة
٢٩١ ما جاء في إفلاس الغريم	٢١٢ جامع بيع الثمر	٢١٢ جامع بيع الثمر	٢١٢ جامع بيع الثمر
٢٩٥ ما يجوز من السلف	٢١٨ ما جاء في بيع الفاكهة	٢١٨ ما جاء في بيع الفاكهة	٢١٨ ما جاء في بيع الفاكهة
٢٩٧ ما لا يجوز من السلف	٢١٨ بيع الذهب بالورق عينا وتيرا	٢١٨ بيع الذهب بالورق عينا وتيرا	٢١٨ بيع الذهب بالورق عينا وتيرا
٣٠٠ ما ينهى عنه من المساومة والمبايعات	٢٢٣ ما جاء في الصرف	٢٢٣ ما جاء في الصرف	٢٢٣ ما جاء في الصرف
٣٠٥ جامع البيوع	٢٢٥ ما جاء في المرافعة	٢٢٥ ما جاء في المرافعة	٢٢٥ ما جاء في المرافعة
.....	٢٢٨ العينة وما يشبهها وبيع الطعام قبل أن يستوفي	٢٢٨ العينة وما يشبهها وبيع الطعام قبل أن يستوفي	٢٢٨ العينة وما يشبهها وبيع الطعام قبل أن يستوفي
٣٠٩ ما جاء في القراض	٢٣١ ما يكره من بيع الطعام إلى أجل	٢٣١ ما يكره من بيع الطعام إلى أجل	٢٣١ ما يكره من بيع الطعام إلى أجل
٣١٣ ما يجوز من القراض	٢٣٢ السلفة في الطعام	٢٣٢ السلفة في الطعام	٢٣٢ السلفة في الطعام
٣١٤ ما لا يجوز من القراض	٢٣٥ بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما	٢٣٥ بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما	٢٣٥ بيع الطعام بالطعام لا فضل بينهما
٣١٧ ما يجوز من الشرط في القراض	٢٤٠ جامع بيع الطعام	٢٤٠ جامع بيع الطعام	٢٤٠ جامع بيع الطعام
٣١٨ ما لا يجوز من الشرط في القراض	٢٤٣ الحكرة والترصص	٢٤٣ الحكرة والترصص	٢٤٣ الحكرة والترصص
٣٢٢ القراض في العروض	٢٤٥ ما يجوز من بيع الحيوان بعهده بعض	٢٤٥ ما يجوز من بيع الحيوان بعهده بعض	٢٤٥ ما يجوز من بيع الحيوان بعهده بعض
٣٢٣ الكراء في القراض	٢٤٧ ما لا يجوز من بيع الحيوان	٢٤٧ ما لا يجوز من بيع الحيوان	٢٤٧ ما لا يجوز من بيع الحيوان
٣٢٤ التعدي في القراض	٢٤٩ بيع الحيوان باللحم	٢٤٩ بيع الحيوان باللحم	٢٤٩ بيع الحيوان باللحم
٣٢٥ ما يجوز من النفقة في القراض	٢٥٠ بيع اللحم باللحم	٢٥٠ بيع اللحم باللحم	٢٥٠ بيع اللحم باللحم
٣٢٦ ما لا يجوز من النفقة في القراض	٢٥١ ما جاء في ثمن الكلب	٢٥١ ما جاء في ثمن الكلب	٢٥١ ما جاء في ثمن الكلب
٣٢٧ الدين في القراض	٢٥٢ السلف وبيع العروض بعضها بعض	٢٥٢ السلف وبيع العروض بعضها بعض	٢٥٢ السلف وبيع العروض بعضها بعض
٣٢٧ الصاعدة في القراض	٢٥٤ السلفة في العروض	٢٥٤ السلفة في العروض	٢٥٤ السلفة في العروض
٣٢٨ السلف في القراض	٢٥٨ بيع التحاسن والحديد وما أشبههما مما يؤزن	٢٥٨ بيع التحاسن والحديد وما أشبههما مما يؤزن	٢٥٨ بيع التحاسن والحديد وما أشبههما مما يؤزن
٣٢٩ الخماسة في القراض	٢٦٠ النهي عن بيعتين في بيعة	٢٦٠ النهي عن بيعتين في بيعة	٢٦٠ النهي عن بيعتين في بيعة
٣٣٠ جامع ما جاء في القراض	٢٦٣ بيع العرر	٢٦٣ بيع العرر	٢٦٣ بيع العرر
.....	٢٦٦ الملازمة والمنايذة	٢٦٦ الملازمة والمنايذة	٢٦٦ الملازمة والمنايذة
.....	٢٦٩ بيع المراجعة	٢٦٩ بيع المراجعة	٢٦٩ بيع المراجعة

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
الشرط في الرقيق في المساقاة	٣٤١	القضاء في ميراث الولد المستلحق	٣٧٩
..... كتاب كراء الأرض		القضاء في أمهات الأولاد	٣٨٠
ما جاء في كراء الأرض	٣٤٣	القضاء في عمارة الموات	٣٨١
..... كتاب المساقاة		القضاء في المياه	٣٨٢
ما تقع فيه الشفعة	٣٤٥	القضاء في المرفق	٣٨٢
ما لا تقع فيه الشفعة	٣٤٩	القضاء في قسم الأموال	٣٨٤
..... كتاب لأفصة		القضاء في الصوري والخريسة	٣٨٤
الفرغيب في القضاء بالحق	٣٥٢	القضاء فيمن أصاب شيئا من البهائم	٣٨٦
الشهادات	٣٥٣	القضاء فيما يعطى العمال	٣٨٦
القضاء في شهادة المحدث	٣٥٤	القضاء في الحماله والحوال	٣٨٧
القضاء باليمين مع الشاهد	٣٥٥	القضاء فيمن ابتاع ثوبا وبه عيب	٣٨٧
القضاء فيمن هلك وله دين وعليه دين	٣٦٠	ما لا يجوز من التحل	٣٨٨
القضاء في الدعوى	٣٦١	ما لا يجوز من العطية	٣٩٠
القضاء في شهادة الصبيان	٣٦٢	القضاء في أهبة	٣٩١
الحث على منبر النبي ﷺ	٣٦٢	الاعتصار في الصدقة	٣٩٢
جامع ما جاء في اليمين على المنبر	٣٦٣	القضاء في العمرى	٣٩٢
ما لا يجوز من غلق الرهن	٣٦٤	القضاء في اللقطة	٣٩٤
القضاء في رهن الثمر والحيوان	٣٦٤	القضاء في استهلاك العبد اللقطة	٣٩٥
القضاء في الرهن من الحيوان	٣٦٥	القضاء في الضوال	٣٩٥
القضاء في الرهن يكون بين الرجلين	٣٦٦	صدقة الحي عن الميت	٣٩٦
القضاء في جامع الرهون	٣٦٧	الأمر بالوصية	٣٩٧
القضاء في كراء الدابة والتعدي فيها	٣٦٩	جواز وصية الضعيف والصغير والمصاب ...	٣٩٨
القضاء في المستكرهة من النساء	٣٧١	القضاء في الوصية في الثلث لا تتعدى ...	٣٩٩
القضاء في استهلاك الحيوان والطعام	٣٧١	أمر الحامل والمرضى والذي يحضر القتال	٤٠٢
القضاء فيمن ارتد عن الإسلام	٣٧٢	الوصية للوارث والحيازة	٤٠٣
القضاء فيمن وجد مع امرأته رجلا	٣٧٤	ما جاء في الموث من الرجال ومن أحق ...	٤٠٥
القضاء في المنبوء	٣٧٥	العيب في السلعة وضمانها	٤٠٦
القضاء بالحاق الولد بآبيه	٣٧٦	جامع القضاء وكراهيته	٤٠٨

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
ما أقصد العبيد أو جرحوا	٤١٢	ما جاء في عقل الشجاع	٤٥٩
ما يجوز من التحل	٤١٣	جامع عقل الأسنان	٤٦٢
كتاب الفرائض		العمل في عقل الأسنان	٤٦٣
ميراث الصلب	٤١٤	دية جراح العبد	٤٦٤
ميراث الرجل من امرأته والمرأة من زوجها	٤١٧	دية أهل الذمة	٤٦٥
ميراث الأب والأم من ولدهما	٤١٨	ما يوجب العقل على الرجل في خاصة ماله	٤٦٦
ميراث الإخوة من الأم	٤٢٠	ميراث العقل والتغليظ فيه	٤٦٩
ميراث الإخوة للأم والأب	٤٢٢	جامع العقل	٤٧١
ميراث الإخوة للأب	٤٢٤	ما جاء في الغيلة والسحر	٤٧٤
ميراث الجد	٤٢٦	ما يجب في العمد	٤٧٥
ميراث الخلة	٤٣١	القصاص في القتل	٤٧٦
ميراث الكلائة	٤٣٦	العفو في قتل العمد	٤٧٨
ما جاء في ميراث العمة	٤٣٩	القصاص في الجراح	٤٧٨
ميراث ولاية العصبة	٤٤٠	دية السالبة وجناته	٤٧٩
من لا ميراث له	٤٤٢	كتاب القسامة	
ميراث أهل الملل	٤٤٣	تبدئة أهل الدم في القسامة	٤٨٠
العمل فيمن جهل أمره بالقتل أو غير ذلك ..	٤٤٦	من يجوز قسامته من ولاية الدم في العمد	٤٨٥
ميراث ولد الملاعنة وولد الزنا	٤٤٨	القسامة في قتل الخطأ	٤٨٦
ذكر العقول	٤٤٩	الميراث في القسامة	٤٨٦
العمل في الدية	٤٥٠	القسامة في العبد	٤٨٧
دية العمد إذا قبلت وجناية المحنوت	٤٥١	كتاب الخصومة	
دية الخطأ في القتل	٤٥١	ما جاء في الرجم	٤٨٨
عقل الجراح في الخطأ	٤٥٣	ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا	٤٩٥
عقل المرأة	٤٥٤	جامع ما جاء في حد الزنا	٤٩٦
عقل الجنين	٤٥٥	ما جاء في المعتصة	٤٩٨
ما فيه الدية كاملة	٤٥٨	ما جاء في القذف والنفي والتعريض	٤٩٨
ما جاء في عقل العين إذا ذهب بصرها	٤٥٩	ما لا حد فيه	٥٠٠

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب ما يجب فيه القطع	٥٠٢	ما يكره للنساء لبسه من الثياب	٥٥٣
ما جاء في قطع الأبق والسارق	٥٠٤	ما جاء في إسبال الرجل ثوبه	٥٥٥
ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان	٥٠٥	ما جاء في إسبال المرأة ثوبها	٥٥٧
جامع القطع	٥٠٦	ما جاء في الانتعال	٥٥٧
ما لا قطع فيه	٥١١	ما جاء في لبس الثياب	٥٥٨
كتاب الأشرية		صفة النبي ﷺ	٥٦٠
ما جاء في الحد في الخمر	٥١٥	صفة عيسى بن مريم عليه السلام والدجال	٥٦١
ما يكره أن ينبذ جميعا	٥١٦	ما جاء في الفطرة	٥٦٢
ما ينهى أن ينبذ فيه	٥١٧	النهى عن الأكل بالشمال	٥٦٣
ما جاء في تحريم الخمر	٥١٧	ما جاء في المساكين	٥٦٤
كتاب الجامع		ما جاء في معنى الكافر	٥٦٥
الدعاء للمدينة وأهلها	٥٢٠	النهى عن الشراب في آنية الفضة والنفخ	٥٦٥
ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها	٥٢١	ما جاء في شرب الرجل وهو قائم	٥٦٧
ما جاء في تحريم المدينة	٥٢٤	السنة في الشرب ومناولته عن اليمين	٥٦٨
ما جاء في وباء المدينة	٥٢٥	جامع ما جاء في الطعام والشراب	٥٦٨
ما جاء في إجلاء اليهود من المدينة	٥٢٦	ما جاء في أكل اللحم	٥٧٨
جامع ما جاء في أمر المدينة	٥٢٧	ما جاء في لبس الحاتم	٥٧٩
ما جاء في الطاعون	٥٢٩	ما جاء في نزع المعاليق والجرس من العين	٥٨٠
النهى عن القول في القدر	٥٣٤	الوضوء من العين	٥٨٠
جامع ما جاء في أهل القدر	٥٤١	الرقية من العين	٥٨٢
ما جاء في حسن الخلق	٥٤٢	ما جاء في أجر المريض	٥٨٢
ما جاء في الحياء	٥٤٥	التعوذ والرقية في المرض	٥٨٤
ما جاء في الغضب	٥٤٥	تعالج المريض	٥٨٥
ما جاء في المهاجرة	٥٤٦	الفصل بالماء من الحمى	٥٨٥
ما جاء في لبس الثياب للجمال بها	٥٤٩	عيادة المريض والطيرة	٥٨٦
ما جاء في لبس الثياب المصبغة والذهب	٥٥١	السنة في الشعر	٥٨٧
ما جاء في لبس الخنز	٥٥٢	إصلاح الشعر	٥٨٨
		ما جاء في صبغ الشعر	٥٨٨

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
ما يؤمر به من التعوذ عند النوم وغيره	٥٩٠	الأمر بالرفق بالمملوك	٦١٣
ما جاء في المتحايين في الله	٥٩١	ما جاء في المملوك وهبته	٦١٤
ما جاء في الرؤيا	٥٩٣	ما جاء في البيعة	٦١٤
ما جاء في الرد	٥٩٥	ما يكره من الكلام	٦١٦
العمل في السلام	٥٩٦	ما يؤمر به من التحفظ في الكلام	٦١٦
ما جاء في السلام على اليهودي والنصراني	٥٩٧	ما يكره من الكلام بغير ذكر الله	٦١٧
جامع السلام	٥٩٧	ما جاء في الغيبة	٦١٨
باب في الاستئذان	٥٩٩	ما جاء فيما يخاف من اللسان	٦١٨
التشميت في العطاس	٦٠١	ما جاء في مناجاة اثنين دون واحد	٦١٩
ما جاء في الصور والتماثيل	٦٠١	ما جاء في الصدق والكذب	٦٢٠
ما جاء في أكل الضب	٦٠٣	ما جاء في إضاعة المال وذوي الوجهين	٦٢١
ما جاء في أمر الكلاب	٦٠٤	ما جاء في عذاب العامة بعمل الخاصة	٦٢٢
ما جاء في أمر الغنم	٦٠٥	ما جاء في التقى	٦٢٣
ما جاء في الفأرة تقع في السمن والبدء	٦٠٦	القول إذا سمعت الرعد	٦٢٣
ما يتقى من الشوم	٦٠٧	ما جاء في تركة النبي ﷺ	٦٢٣
ما يكره من الأسماء	٦٠٧	ما جاء في صفة جهنم	٦٢٤
ما جاء في الحمامة وأجرة الحمام	٦٠٨	الترغيب في الصدقة	٦٢٤
ما جاء في المشرق	٦٠٩	ما جاء في التعفف عن المسألة	٦٢٦
ما جاء في قتل الحيات وما يقال في ذلك	٦٠٩	ما يكره من الصدقة	٦٢٩
ما يؤمر به من الكلام في السفر	٦١١	ما جاء في طلب العلم	٦٣٠
ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء	٦١٢	ما يتقى من دعوة المظلوم	٦٣٠
ما يؤمر به من العمل في السفر	٦١٢	ما جاء في أسماء النبي ﷺ	٦٣٢

مكتبة البشري

جمعية ترويجية علمية (المجلة) المسجلة (الكتاب) المرفوعة، باكستان

ملونة كرتون مقوي

السراجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	متن العقيدة الطحاوية
تلخيص المفتاح	متن الكافي
مبادئ الفلسفة	المعلقات السبع
دروس البلاغة	هداية الحكمة
تعليم المتعلم	كافية
هداية النحو (مع التمارين)	مبادئ الأصول
المرفقات	زاد الطالبين
ايساغوجي	هداية النحو (متداول)
عوامل النحو	شرح مائة عامل
المنهاج في القواعد والإعراب	

ستطبع قريبا بعون الله تعالى

ملونة مجلدة

الصحيح للبخاري

مجلدة

الجامع للترمذي	الصحيح لمسلم
الموطأ للإمام محمد	الموطأ للإمام مالك
مشكاة المصابيح	الهداية
التيان في علوم القرآن	تفسير البيضاوي
شرح نخبة الفكر	تفسير الجلالين
المسند للإمام الأعظم	شرح العقائد
ديوان الحماسة	آثار السنن
مختصر المعاني	الحسامي
الهدية السعيدية	ديوان المتنبي
رياض الصالحين	نور الأنوار
القطبي	شرح الجامي
المقامات الحريرية	كنز الدقائق
أصول الشاشي	نقحة العرب
شرح تهذيب	مختصر القدوري
علم الصيغ	نور الإيضاح

Books in English

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)
 Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)
 Al-Hizb-ul-Azam (Large) (H. Binding)
 Al-Hizb-ul-Azam (Small) (Card Cover)

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)
 Fazail-e-Aamal (German)
 Muntakhab Ahadis (German)
To be published Shortly Insha Allah
 Al-Hizb-ul-Azam (French) (Coloured)

مکتبۃ البشیری

شعبہ اعلیٰ و اوسط
چیمبر محمدی، جسر میٹریل ٹرسٹ، ارجسٹریڈ، کراچی، پاکستان

درس نظامی اردو مطبوعات

نورانی قاعدہ	سورہ بکس	خیر الاصول (اصول الہدیت)	خصائل نبوی شرح شاکل ترمذی
بغدادی قاعدہ	رحمانی قاعدہ	الاختیارات المقتدۃ	معین الفلسفہ
تفسیر عثمانی	اعجاز القرآن	معین الاصول	آسان اصول فقہ
القلم الخاتم ﷺ	بیان القرآن	فوائد مکبہ	تیسیر المنطق
حیات الصحابہ رضی اللہ عنہم	سیرت سید الکونین خاتم النبیین ﷺ	تاریخ اسلام	فصول اکبری
امت مسلمہ کی مائیں	خلفائے راشدین	علم الخو	علم الصرف (اولین و آخرین)
رسول اللہ ﷺ کی نصیحتیں	تیک ہیماں	جوامع الکلم	عربی مشقۃ المصادر
اکرام المسلمین / حقوق العباد کی فکر کیجیے	تبلیغ دین (امام غزالی رحمہ اللہ)	صرف میر	جمال القرآن
حیلے اور بہانے	علامات قیامت	تیسیر الابواب	نجومیر
اسلامی سیاست	جزاء الاعمال	بہشتی گوہر	میزان و منشعب (الصرف)
آداب معیشت	علیکم بسنتی	تسہیل المبتدی	تعلیم الاسلام (مکمل)
حصن حصین	منزل	فارسی زبان کا آسان قاعدہ	عربی زبان کا آسان قاعدہ
الحزب الاعظم (ہفتوار مکمل)	الحزب الاعظم (ماہوار مکمل)	کریمہ	نام حق
زاو السعید	اعمال قرآنی	تیسیر المبتدی	پند نامہ
مسنون دعائیں	مناجات مقبول	کلید جدید عربی کا معلوم (اول و دوم)	عربی کا معلم (اول تا چہارم)
فضائل صدقات	فضائل اعمال	آداب المعاشرت	عوامل الخو (الخو)
فضائل درود شریف	اکرام مسلم	تعلیم الدین	حیات المسلمین
فضائل حج	فضائل علم	لسان القرآن (اول تا سوم)	تعلیم العقائد
جواب الہدیت	فضائل امت محمدیہ ﷺ	سیر صحابیات	مفتاح لسان القرآن (اول تا سوم)
آسان نماز	منتخب احادیث	بہشتی زیور (تین حصے)	
نماز مدلل	نماز حنفی		
معلم الحجاج	آمین نماز		
خطبات الاحکام لجمععات العام	بہشتی زیور (مکمل)		
	روضۃ الادب		
	دائمی نقشہ اوقات نماز: کراچی، سندھ، پنجاب، خیبر پختونخواہ		

دیگر اردو مطبوعات

قرآن مجید پندرہ سطری (ماٹلی)	پنج پارہ
پنج سورہ	عم پارہ (درسی)